المنظمة العربية للترجمة

أنتوني غِدِنْز

علم الاجتماع

ترجمة وتقديم:
الكتور فايز الصُيّاغ

علي مولا

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

كتب أعلام وقادة الفكر العربي والعالمي
لمتابعة الكتب التي نصورها ونرفعها لأول مرة
على الروابط التالية

اضغط هنا منتدى مكتبة الاسكندرية

صفحتي الشخصية على الفيسبوك

جديد الكتب على زاد المعرفة 1

صفحة زاد المعرفة 2

زاد المعرفة 3

زاد المعرفة 4

زاد المعرفة 5

scribd مكتبتي على

مكتبتي على مركز الخليج

أضغط هنا مكتبتي على تويتر

ومن هنا عشرات آلاف الكتب زاد المعرفة جوجل


المنظمة العربية للترجمة


مؤسسة ترجمان

أنتوني غِدِنز
بمساعدة كارين بيردسال

علم الاجتماع
(مع مُدخَلات عربيّة)

الطبعة الرابعة

ترجمة وتقديم:
الدكتور فايز الصُيّاغ

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
غِدِنز، أنتوني
علم الاجتماع (مع مُدخلات عربية)/ أنتوني غِدِنز بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ.
804 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافية: ص 769-792.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-0-0479-X
1. علم الاجتماع. أ. العنوان. ب. بيردسال، كارين. ج. الصُيّاغ، فايز (مترجم). د. السلسلة.
301

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تُعبِّر بالضرورة عن اتجاهات تتبنّاها المنظمة العربية للترجمة»

Giddens, *Sociology*, 4th edition
Copyright @ Anthony Giddens, 2001.
This edition published in 2001 by Polity Press
in association with Balckwell Publishers Ltd.

جميع حقوق النشر بالعربية محفوظة حصراً لـ:

المنظمة العربية للترجمة

بناية شاتيلا، شارع ليون، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot. org. lb - http://www. aot. org. lb

حقوق الترجمة العربية محفوظة لـ:
مؤسسة ترجمان
ص. ب: 141363 - عمان 11814 الأردن

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
تلفون: 869164 - 801582 - 801587
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 865548 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول (أكتوبر) 2005

المحتويات



قائمة الجداول



قائمة الأشكال



تنبيهات

بعد التشاور مع المؤلف والناشر، وبناءً على موافقتهما، أدرج المترجم بعض الإضافات والتعديلات التي يرى أنها لا تمس بالنصوص الجوهرية في الكتاب. لذلك وجب التنبيه إلى ما يلي ليؤخذ بعين الاعتبار عند المقارنة بين النص العربي والنص الأصلي:

- إضافة مقتبسات تتصل بمصطلحات ومفاهيم أساسية من كتابين آخرين للمؤلف هما:

Sociology (Cambridge, MA: Polity Press, 1995);
Sociology: A Brief but Critical Introduction (London: Macmillan, 1989).

- حذف بعض المعالجات الجزئية، سواء منها السردية أو الإحصائية، التي تتصل بحدثٍ محدّد أو بإحدى الظواهر ضيقة النطاق التي قد لا تهم إلا الدارس أو الباحث أو الطالب الجامعي في بعض المجتمعات الأوروبية أو في المجتمع الأمريكي.

- استبدال بعض الجداول والبيانات الإحصائية القديمة بأخرى هي أحدث عهداً أو أكثر شمولاً، ولاسيما بتلك الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو عن منظمات عالمية أخرى موثوقٍ بها (مشار إليها بلون رمادي).

- استبدال بعض الأطر المغرقة في التخصص، حول قضايا اجتماعية أوروبية أو أمريكية، بأخرى تمثل مدخلاتٍ عربية وضع نصوصها عدد من العلماء الاجتماعيين والمتخصصين العرب (موضوعة في أطر رمادية). وقد حرصت «ترجمان» على الاتصال بناشري الأعمال العربية ومؤلفيها لاستئذانهم في استخدام هذه المدخلات، مع الالتزام بذكر مصادرها، بحسب الأصول

المنهجية والأكاديمية. وقد أعرب الناشرون والمؤلفون، جميعاً، عن ترحيبهم بهذه الخطوة.

- استلزم كل هذا، بالطبع، تعديل الأسئلة الواردة، بعد كل فصل من الكتاب، لتوجيه اهتمام الباحثين والدارسين إلى الواقع المحلي العربي، وتحفيز التساؤلات المتصلة به.

شكر وتقدير

تتوجه «مؤسسة ترجمان» بالشكر إلى المنظمة العربية للترجمة التي استجابت لطلبها بنشر ترجمة كتاب **علم الاجتماع** لأنتوني غِدِنْز، ومتابعة كل مراحل الإعداد. كما تتوجه بالشكر إلى المؤسسات التي ساندت ودعمت إصدار الترجمة العربية، ومنها: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبنك الإنماء الصناعي في الأردن؛ ومؤسسة هينريش بُل الألمانية، وكذلك إلى الناشرين والمؤلفين العرب[*] الذين أذنوا بانتقاء مدخلات ومقتبسات من منشوراتهم وأعمالهم وإدخالها في نص الكتاب.

كما يعرب الدكتور فايز الصُيّاغ، مترجم الكتاب وواضع المقدمة والمدخلات والمقتبسات العربية، عن تقديره للدكتور مصطفى الحمارنة، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ والدكتور الطاهر لبيب، مدير المنظمة العربية للترجمة، على التعليقات والملاحظات القيمة التي أبدياها على هذا العمل، كما يتوجه بالشكر للسيدة لينا الصبّاح على إسهامها في الإخراج الفني للكتاب.

(*) مؤلفو المدخلات العربية: أحمد كمال أبو المجد ـ ابن خلدون ـ باقر سلمان النجار ـ برهان غليون ـ شارل عيساوي ـ ثناء فؤاد ـ حليم بركات ـ خلدون حسن النقيب ـ راسم محمد الجمال ـ سعد الدين إبراهيم ـ سلمى الخضراء الجيوسي ـ صادق جلال العظم ـ الطاهر لبيب ـ عبد الإله بلقزيز ـ عبد الرازق الفارس ـ عبد الصمد الديالمي ـ علي خليفة الكواري ـ غسان سلامة ـ فايز الصُيّاغ ـ فتحي خليل البس ـ فيليب عطية ـ متروك الفالح ـ محمد حسين باقر ـ محمد عزت حجازي ـ محمود عبد الفضيل ـ المختار الهرّاس ونبيل علي.



أنتوني غِدِنْز في سطور

يُعد أنتوني غِدِنْز (1938 -) واحداً من أبرز العلماء الاجتماعيين في الغرب، وأكثرهم ذيوعاً وحداثة وتأثيراً في المناطق المتحدثة بالإنجليزية. وقد عمل أستاذاً لعلم الاجتماع وزميلاً في جامعة كيمبريدج. وما زال رئيساً أو عضواً لمجالس الإدارة لعدد من المؤسسات ومراكز الدراسات والبحوث الأكاديمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، بالإضافة إلى أنه رئيس مجلس الإدارة لدار النشر الأكاديمية «Polity Press» التي أسهم في تأسيسها. وقد أصدر خلال العقود الثلاثة الماضية ما يزيد على خمسة وثلاثين مؤلفاً في العلوم الاجتماعية. وبين عامي 1997 ـ 2000 عمل مديراً لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) الشهيرة التي أسهم في الارتقاء بمناهجها التعليمية وإثرائها ببرامج ومراكز بحث جديدة متعددة العناصر مثل حقوق الإنسان، والدراسات الإعلامية، والمواطنة، وتحليل المخاطر، والتنظيم، حتى أصبحت الجامعة تحتل المرتبة الثانية بعد كيمبريدج، وتقدمت على أكسفورد من ناحية الدراسات البحثية بين مائة وستين جامعة في بريطانيا. وقد عمل أنتوني غِدِنْز قبل ذلك مستشاراً لرئيس الحكومة العمالية توني بلير للتنمية الاجتماعية والتربوية، غير أنه تنحّى عن هذا المنصب ليسهم في تأسيس وتوجيه جناح جديد ومؤثر هو «الطريق الثالث» داخل حزب العمال البريطاني.

ترجمت أكثر أعمال أنتوني غِدِنْز إلى ما يزيد على ست وثلاثين لغة. ومُنح شهادات دكتوراه فخرية من أربع عشرة جامعة من مختلف أنحاء العالم. كما صدر اثنا عشر كتاباً حتى الآن لعلماء اجتماعيين معاصرين يعالجون فيها نظرياته ومؤلفاته المختلفة. وقد طبعت ونفدت من هذا الكتاب (**علم الاجتماع**) نحو مليون نسخة من إصداراته الثلاثة الأولى (1988، 1993، 1996). وفي نهاية عام 2000، أدرجت جمعية علم الاجتماع الدولية (International Sociological Association) كتاب **علم الاجتماع** وأربعة أخرى من

مؤلفات غِدِنْز في عداد الكتب المائـة الأولى في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين. وهذه الطبعة الرابعة المجددة المحدَّثـة (2001) هي أول أعماله المترجمة إلى اللغة العربية بموجب تصريح وتفويض بحقوق الترجمة والنشر بحسب الأصول لمؤسسة تَرْجُمان من كل من المؤلف والناشر.

تصدير الطبعة العربية

من دواعي سعادتي أن تتاح لي الفرصة لتقديم هذا الكتاب لجمهرة الناطقين باللغة العربية. فقد ترجم **علم الاجتماع** إلى العديد من اللغات، وكان وما زال مثاراً لاهتمام متزايد في كثير من بقاع العالم. غير أن صدور الطبعة الرابعة الموسعة المحدثة من الكتاب ليكون في متناول الباحثين والدارسين العرب للمرة الأولى إنما يمثّل علامة فارقة وقفزة نوعية متقدمة لهذا العمل، وذلك ما يغمرني بسعادة شخصية خاصة.

يشتمل هذا الكتاب على طائفة عريضة من الموضوعات والقضايا، لأننا أردناه مدخلاً تفصيلياً شاملاً إلى علم الاجتماع الحديث المعاصر. بيد أنني حرصت على التركيز فيه على عدد من القضايا الرئيسية التي تتغلغل في فصوله كافة. ويتصدر هذه القضايا موضوع التغيرات العميقة الكاسحة التي يشهدها عالمنا الاجتماعي في هذه الآونة وهي التغيرات التي تترك آثارها على جميع نواحي حياتنا من دون استثناء، سواء أكانت الأمور تسير وجهة حسنة أو سيئة، فإن حياة الكثيرين من الناس تختلف اختلافاً بيّناً عما كانت عليه حياة أجدادهم، بل حياة آبائهم في أغلب الأحيان. ويبدو أن إيقاع التغيير آخذ بالتسارع لا بالتباطؤ في هذه الأيام.

إن ما يكمن وراء بعض هذه التحولات ويدفع عجلتها إلى الأمام يتمثل في الابتكارات في مجالَي العلوم والثقافة. ويمكننا أن نتلمس ذلك بأجلى صورة في الآثار المترتبة على انتشار الحاسوب والإنترنت في كل مكان. غير أن من العوامل الكامنة وراء هذه التحولات مؤثرات اجتماعية واقتصادية وثقافية. وحتى في الثقافات «التقليدية»، فإن دور التقاليد قد بدأ يوضع على المحك، ويخضع للكثير من التمحيص والمراجعة.

ومن الموضوعات الأساسية الأخرى التي يناقشها كتاب **علم الاجتماع** تزايد الآثار التي تتركها العولمة في حياتنا. وللعولمة دلالات ومعانٍ بسيطة كل البساطة، غير أن مُنطوَياتها ونتائجَها غاية في التعقيد. إنها تعني الاعتماد المتبادل والمتداخل، ذلك أننا غدونا أكثر اعتماداً على الآخرين مما كانت عليه الأجيال السابقة في جميع أرجاء المعمورة؛ فإن أزمة اقتصادية في إحدى بقاع العالم، كالتي أصابت شرقي آسيا بين عامي 1997-1998، على سبيل المثال، قد خلفت آثارها على الاقتصاد العالمي بأكمله، وعلى اقتصادات الدول الواقعة في تلك المنطقة في الوقت نفسه.

ولا مراء في أن المؤثرات التي تدفع عجلة العولمة قُدماً إلى الأمام قد نشأت أساساً في الغرب ـ مثل الاتصالات الهاتفية والتلفزة وما إلى ذلك. غير أن العولمة لا تعني الانجراف مع الغرب أو محاكاته. فمن المؤثرات البالغة الأهمية على الاقتصاد العالمي اليوم صعود الصين، والهند، والبرازيل على سبيل المثال باعتبارها قوى اقتصادية واسعة النفوذ. كما أن البلدان الغربية، مثل الولايات المتحدة، تتمتع بنفوذ مؤثر على الاقتصاد العالمي، غير أنها لا تستطيع السيطرة عليه.

إن عالماً يتعاظم فيه الاعتماد المتبادل لا يمكن أن يخلو من النزاع والانقسام. ذلك أن تزايد التواصل بين الثقافات والحضارات ـ الذي تنمّيه العولمة وتروّج له بالتأكيد ـ قد يُفضي إلى الصراع والعنف. غير أنه إذا ما توافرت الشروط الصحيحة، قد يؤدي بالفعل إلى تفاهم متبادل ـ وإلى حوار بين الحضارات لا إلى صدام بينها. إن فهم المجتمعات والثقافات الأخرى يساعدنا على فهم مجتمعاتنا وثقافاتنا على نحو أفضل ـ ومن الأهداف الرئيسية لعلم الاجتماع أن يساعدنا في هذا السبيل. كما أننا سنفهم أنفسنا بصورة أفضل عندما نرى أنفسنا مثلما يرانا الآخرون.

إنني آمل أن يتيح هذا الكتاب الفرصة لإلقاء نظرة فاحصة على أساليب الحياة في مناطق العالم النائية، وكذلك على ثقافاتهم الخاصة أيضاً، لتشجيعهم على التفكير والنظر إلى الأمور بصورة موضوعية، وبعقول متفتحة. إن علم الاجتماع بطبيعته، مصدر للتنوير، لأنه يساعدنا على التحرر والتميّز. وما يسعى إليه عالم الاجتماع النزيه الأمين هو أن يرى العالم كما هو، بكل ما فيه من مشكلات وإمكانات. ومن السهل أن نلاحظ أنّ مثل هذا الموقف ينسجم وروح المواطنة

الصالحة. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أهيب بالدارسين أن يُقبلوا على دراسة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بروح البحث والاستقصاء والابتكار ـ وهي نفسها الروح التي حدت بي إلى وضع هذا الكتاب في المقام الأول.

أنتوني غِدِنْز

آب/ أغسطس 2004



مقدمة المترجم(*)

لا ترتكز المكانة العالية التي يتمتع بها أنتوني غِدِنْز بين العلماء الاجتماعيين المعاصرين إلى غزارة إنتاجه البحثي وتنوعه وطبيعته الموسوعية على مدى العقود الثلاثة الماضية فحسب، بل إلى جملة من الاختراقات النظرية المتميزة المؤثرة في علم الاجتماع الحديث.

بدأت مسيرته الأكاديمية بمجموعة من الدراسات النقدية الموسعة للمدارس والمنظورات والاتجاهات الكلاسيكية المؤسسة للعلوم الاجتماعية الحديثة، وللتيارات الفكرية والمنهجيات المعاصرة على حد سواء(**). وتخللت هذه المسيرة طائفة من الأعمال النظرية التي رسم فيها الملامح الأساسية والأُطر العامة للمحاور الرئيسية التي تدور حولها اتجاهاته النظرية الجديدة في علم الاجتماع تحديداً، وفي العلوم الاجتماعية عامة. وقد تجلت هذه المحاولات، سواء منها النقدي أو النظري الجديد، في ثنايا كتاب **علم الاجتماع** ـ الطبعة الرابعة والأخيرة التي بين أيدينا الآن. وهو، في تناوله للقضايا التي يُعنى بها علم الاجتماع المعاصر، وفي عرضه الموضوعي المعمّق لأبحاث العلماء الاجتماعيين الآخرين وتحليله النقدي لما وضعوه من دراسات، يقر بما أخذه عنهم من جهة، وما يطرحه هو من إسهامات جديدة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن غِدِنْز يحاول في إنتاجه المتجدد أن يحافظ على طابع الانسجام والاتساق والتماسك في نظرته المتقدمة للهموم المستجدة في

(*) الدكتور فايز الصياغ، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

(**) انظر قائمة بمؤلفات غِدِنز في الدراسات التقييمية في نهاية هذه المقدمة.

المجتمعات المعاصرة. وسنستعرض في ما يلي جانباً من المحاور البارزة في جهوده البحثية والنظرية.

ولم يكن من المستغرب أن يستهل غِدِنْز حياته الأكاديمية في مطلع السبعينات من القرن الماضي باستعراض تحليلي نقدي معمق لأعمال الثلاثة الكبار المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث في الغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وهم كارل ماركس، وإميل دركهايم، وماكس ڤيبر. وتلتها مؤلفات أخرى في هذا المجال[1]. ثم انتقل في السبعينات إلى تحليل منهجيات معاصريه من علماء الاجتماع والمفكرين الاجتماعيين، ونقد تصوراتهم لمعنى الفعل الاجتماعي وحوافزه ودلالاته[2]. وأتبع ذلك في الثمانينات بسلسلة من المؤلفات النظرية النقدية التي أبرز فيها عدداً من الإشكاليات في العلوم الاجتماعية المعاصرة[3]، ولاسيما في المجالات المتعلقة بالتحليل الطبقي للمجتمع، وبدراسة مظاهر الصراع والتفاوت واللامساواة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة[4]. وفي أواسط الثمانينات، أصدر أنتوني غِدِنْز مؤلفه المَعْلَمي المسمى **تكوين المجتمع**، وعرض فيه الخطوط العريضة لنظريته **الانبنائية في علم الاجتماع**، ونظريته الأخرى **الانعكاسية الاجتماعية التأملية في علم النفس الاجتماعي**[5]. وفي إطار هذين المنطلقين النظريين العريضين، تسلسلت أعمال غِدِنْز اللاحقة خلال العقدين الماضيين لتشمل طائفة شتى من القضايا المهمة في المجتمعات المعاصرة مثل الحداثة[6] والهوية[7] والمواطنة والدولة والقمع[8] والبيئة والعولمة في عالم منفلت[9]. كما تناولت موقف الطريق الثالث الذي سلكه، سواء في نظرياته ودراساته الاجتماعية، أو في العمل السياسي العام لترسيخ الديمقراطية وتحقيق المساواة والعدالة والحرية وإحقاق حقوق الإنسان[10].

ويتفق معظم الدارسين في مجالات العلوم الاجتماعية على اعتبار **النظرية الانبنائية (التَّبانيّة/ الابتنائية)** ومشتقاتها وتفرعاتها هي الإطار النظري العام الذي أسهم به أنتوني غدنز في هذا المضمار. فقد تصدى لواحدة من الإشكاليات الكبرى المتصلة بالفعل الإنساني والاجتماعي على الصعيدين النظري والحياتي العملي المباشر. وتناول هذه القضية على مستويين من التحليل: الماكروي الكلي، والمايكروي الجزئي أو المصغر. ووضع لذلك تصوراً أو نموذجاً دينامياً متعدد الاتجاهات. فمن جهة المستوى المايكروي أي المؤسسي، أخذ غدنز على عدد من كبار المنظِّرين الآخرين إغفالهم، أو تجاهلهم، أو انتقاصهم لدور الفعل الإنساني الذي اعتبروه مَسوقاً أو مُسيَّراً، أو ـ كما يقول المحدثون ـ مبرمجاً لاتخاذ مسارات محددة نسبياً بصورة شبه روتينية. ومن جهة أخرى، فإن المدارس

المايكروية تكاد تحصر الفعل الإنساني في الأفراد أو الجماعات، وتتناسى بالتالي، أن الفعل الاجتماعي المبني الواضح المعالم يتمتع باستقرار وديمومة نسبيين، كما أن له امتداداً في الزمان والمكان على حد سواء.

ويعتقد غدنز أن بالإمكان تجسير هذه الفجوة باللجوء إلى مفهوم **«ثنائية البنية»** أو البنية المزدوجة. ووفق هذا التصور، فإن الميكرو والماكرو، والفاعل الإنساني الاجتماعي والبيئة كليهما يرفدان ويشكّل أحدهما الآخر بصورة مشتركة ومحددة زمنياً. وثمة جانبان للبعد الماكروي هما: **البنية والنسق**. ويمكن أن نتصور التعريفات الأساسية لعناصر هذا النموذج النظري على النحو الآتي:

البنية: هي القواعد والموارد المنظمة المتواترة التي تكون قائمة بمعزل عن الحدود الزَّمَكانية.

النسق: هو العلاقات التي يعاد إنتاجها بين الفاعلين الأفراد والجماعات، والقائمة في النطاق الزمكاني.

الانبناء: هو الشروط أو الظروف التي تحكم إعادة إنتاج الأنساق، أي العملية الدينامية المتحركة التي يعاد فيها إنتاج الممارسات، وتظهر فيها البُنى إلى حيّز الواقع.

غير أن ثمة منظومة من القواعد والموارد التي يتشارك فيها الفاعلون البشر في مجتمع ما، وهي تضم العادات والتقاليد التي يستهدي بها السلوك؛ أما الموارد، فهي القدرة على الإحداث والإنجاز التي تشتمل على وجوه القوة/ السلطة المختلفة. وهذه القواعد والموارد لها «وجود افتراضي» خارج الحدود الزمكانية للفعل نفسه. أما النسق، فهو المثل الواقعي العياني الملموس لهذه القواعد والموارد كما يتمثل في ممارسة معينة تقوم بها جماعة ما في سياق تاريخي.

أما المستوى المايكروي، فيتمثل في الفعل الإنساني الذي يرتكز فيه الفاعلون على القواعد والموارد التي تشكل الملامح الأساسية للفعل البشري الذي يقوم به الناس. والنسق يخضع للتشكل والبناء في الوقت نفسه لأنه ليس له وجود عياني قبل وقوع الفعل. وعلى هذا الأساس، فإن فعل الفاعلين البشر يضفي طابعاً دينامياً على التاريخ الاجتماعي لأن بوسعهم تغيير النسق، وتغيير القواعد والموارد الكامنة وراءه في آن معاً. كما أن بوسع الفاعلين أن يغيروا هذين الجانبين المزدوجين للبنية الماكروية، ولكن في حدود معينة وفي ظل القيود التي تفرضها القواعد والموارد. ورغم أن الفاعلين البشر يتمتعون بدرجات متفاوتة من المعرفة

والقدرة، فإنهم على العموم لا يدركون كل الإدراك ما يمكن أن تفضي إليه أفعالهم من نتائج غير مقصودة، كما أنهم يتحركون في سياقات اجتماعية حافلة بالنتائج غير المقصودة لأفعال الآخرين. وتمثل هذه الأوضاع بعض عناصر الثنائية التي يتصف بها مجال الفعل البشري عموماً.

الانعكاسية الاجتماعية: كان مفهوم «**البنية**» لدى الرواد المؤسسين لمنهجيات العلوم الاجتماعية، يرتبط دائماً بكتلة «خارجية» تؤثر في السلوك البشري الفردي والاجتماعي. غير أن غدنز تناول مفهوم البنية، الذي تبناه العلماء الاجتماعيون الآخرون بدلالاته الأصلية المعمارية والجيولوجية، وجعله من جملة العناصر «الداخلية» الفاعلة في الفعل الاجتماعي، على الصُعُد الشخصية والعامة. وتتوزع اهتمامات الباحثين والدارسين في النظر إلى هذا الموقف النظري في جميع العلوم الاجتماعية والثقافية. غير أن الاتجاه الغالب في أوساط جميع الدارسين، وعلى رأسهم غدنز، يتحاشى اعتبار البنية الاجتماعية أمراً حتمياً جامعاً مانعاً في تحديد السلوك البشري. بل إن دركهايم وڤيبر لا يقطعان بالجزم بحتمية الآثار التي تتركها البنية الاجتماعية وما تنطوي عليه من مؤسسات وتقاليد وقيم وممارسات على سلوك الأفراد والجماعات.

وحول الفجوة الظاهرة بين «**البنية**» و«**الفعل**». يرى غدنز أن من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في «صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها» في آن معاً من خلال التفكير والسلوك البشري. إن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من الانبناء، والتشكُّل؛ أي إنها تُبنى وتُشكَّل من جديد كل لحظة، كما في حالة البناء المعماري، من جانب الطّوب أو لبِنات البناء التي شكّلَتها وكوَّنَتها قبل قليل؛ أي، بعبارة أخرى، من جانبنا نحن البشر. وتكون للجماعات والمجتمعات والمجموعات «بنية» واضحة المعالم طالما أن الناس يتصرفون وفق أنماط سلوكية منتظمة يمكن التكهن بها إلى حد بعيد. ولا يمكن في هذه الحالة أن يتحقق «الفعل» البشري إلا من خلال القدر الهائل مما نمتلكه من معرفة مبنية اجتماعياً. إننا، بوصفنا مخلوقات بشرية، نفكر وتصدر تصرفاتنا، في أغلب الأحيان، وفق أسباب ودوافع، وإننا نعيش في عالم اجتماعي تتغلغل فيه الدلالات الثقافية. والظواهر الاجتماعية، في رأيهم، ليست «أشياء» صُلبة جامدة، لكنها تعتمد على المعاني الرمزية التي نستثمرها في ما نقوم به من تصرفات. إننا، باختصار، لسنا «صنيعة» المجتمع، بل «صانعوه» في الوقت نفسه.

إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي، كما يرى غدنز، تعني زيادة في

مستوى «**الانعكاسية الاجتماعية**». ويُشير هذا المفهوم إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية. وتظل لدينا في جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي. ويعني ذلك أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل. وعلى الصعيد العالمي، فإن الدول المفردة قد فقدت جانباً من القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، وقلَّ نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية. غير أن الحكومات ما زالت تحتفظ رغم ذلك بقدر كبير من السلطة والنفوذ، كما أن تضافر الجهود التعاونية بين الدول لا بد أن يزيد من مستوى السيطرة والتوجيه على هذا «العالم المنفلت». ولا شك أن الهيئات والحركات الاجتماعية تقوم بدور مهم خارج الإطار السياسي النظامي التقليدي، غير أنها لا يمكن أن تحل مكان السياسات الديمقراطية المعهودة. ولا بد أن تتجاوب الحكومات الديمقراطية مع دعوات الحركات المطالبية في المجتمع.

ولا يمكن أن تقتصر الديمقراطية على «**المجال العام**» الذي حدده يورغِن هابرماس. إن «ديمقراطية العواطف» قد أخذت في الظهور بصورة بارزة في المجتمعات الحديثة خلال العقود القليلة الماضية. ويشير هذا المفهوم، كما يعتقد غدنز، إلى ظهور أشكال جديدة من الحياة العائلية يشارك فيها الرجال والنساء على قدم المساواة لقد كانت أشكال العائلة التقليدية قائمة على هيمنة الرجال، وكان القانون يكرس هذا التباين. وينبغي أن لا يقتصر تزايد المساواة بين الجنسين على حقوق التصويت والانتخاب؛ بل يجب أن يشتمل على المجالات الشخصية الحميمة[11]. كما أن إشاعة الديمقراطية في الحياة الشخصية ينبغي أن تصل إلى مرحلة تصبح فيها العلاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمساواة والتواصل والتسامح.

يرى أنتوني غدنز، وفق المنظور النظري الذي رسمه حول التغيرات التي تكتنف عالمنا المعاصر، أننا نعيش اليوم في «**عالم منفلت**» تحف به المخاطر[12]. إننا لا نعيش في عالم «ما بعد الحداثة»، بل إننا نتحرك الآن إلى مرحلة يمكن أن نسميها «**الحداثة المتأخرة**» التي تَعوْلَمتْ فيها المؤسسات الحديثة، فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات. لقد بدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار، مفسحاً الطريق ليحل مكانه «**مجتمع المخاطرة**». وما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة مصطلح «عالم الفوضى» إنما يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية.

غير أن علينا، كما يرى غدنز، أن نضيف مفهوم «**الثقة**» إلى جانب «**المخاطر**»، وهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في مجتمعاتنا الحديثة. وقد أخذ عنصر الثقة هذا بالاندثار مع جملة التحولات المتسارعة في مجتمعاتنا المحلية وتزايد مظاهر العولمة في حياتنا المعاصرة. وتعني الثقة أن نعقد الأمل على «أنساق مجردة» لا نعرفها معرفة وثيقة مباشرة، ولكنها تؤثر تأثيراً مباشراً في حياتنا، مثل المصانع التي تنتج غذاءنا، والأجهزة التي تقوم بتنقية المياه التي نشربها، أو البنوك التي نودع فيها الأموال.

وحيث إن الثقة والمخاطرة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإن علينا، كما يرى غِدِنْز، أن نكنّ الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التي تؤثر في حياتنا لنستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر. ومع الإقرار بنواحي التقدم والتحسن الهائلة التي تحققت في المجتمعات الحديثة، فإنه لا يمكننا أن نغفل عن الآثار المدمرة المحتملة لهذا التطور التقاني، سواء في المجالات النووية، أو في إنتاج المحاصيل المعدلة جينياً. ولا يعني ذلك أن المجتمعات الحديثة تواجه قدراً من المخاطر يزيد على ما صادفته المجتمعات التقليدية أو القديمة. غير أن المخاطر تختلف في أسبابها وأصولها. فالطبيعة كانت المصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المجتمع في الماضي. أما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة، فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية، وإلى المراحل المتقدمة التي بلغها التطور العلمي والتقاني. ويعتقد أنتوني غِدِنْز أن مسؤولية إدارة تلك المخاطر يجب أن لا تترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيسي.

وفي عالم المخاطرة وعدم اليقين هذا، تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة. ويشترك غِدِنْز مع مفكرين ومنظّرين اجتماعيين معاصرين آخرين، مثل يورغِن هابرْماس وأُولْريخْ بِكْ، في دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية التقليدية، ولاسيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتحديث المؤسسات، والمحافظة على البيئة، والدفاع عن مصالح المستهلكين والعمل على صعيد شبكات المجتمع المدني وجماعات الضغط العالمية على إعادة التوازن لمسارات العولمة الراهنة. وتمثل هذه المجالات جانباً من المحاور الحيوية في «**الطريق الثالث**» الذي يدعو أنتوني غِدنْز إلى انتهاجه في العمل السياسي والعام.

ومثلما أن لأنتوني غِدِنْز أنصاره ومؤيديه الكُثر، فإن له نُقّاده الذين يخالفونه

الرأي في جانب من جهوده البحثية وأطروحاته النظرية في مجال العلوم الاجتماعية[13]. وتتسع دائرة المؤيدين، وكذلك إلى حد أقل دائرة النقاد، مع التوسع المستمر في نطاق اهتمامات غِدِنْز بالقضايا التي تواجهها المجتمعات في مطلع القرن الحادي والعشرين.

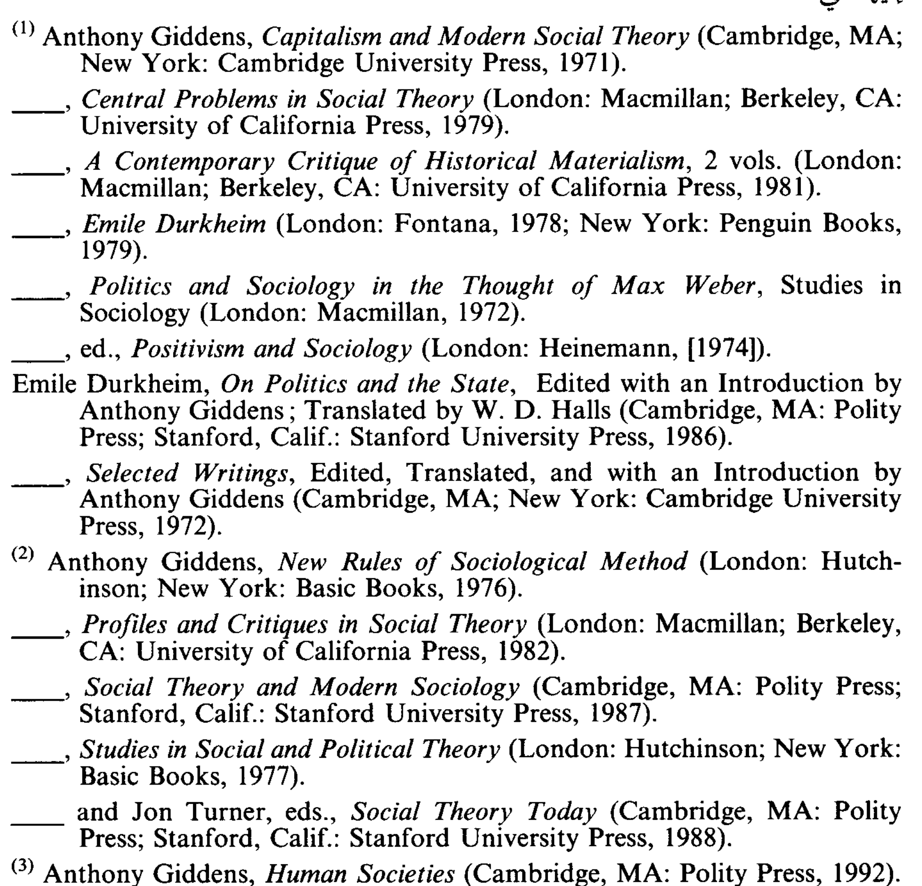
هذا الكتاب: يعتبر **علم الاجتماع** في أكثر الأوساط الأكاديمية، الكتاب المرجعي الأول للدارسين الجامعيين والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية عامة. والطبعة الرابعة الموسعة المحدَّثة، التي وضع أنتوني غِدنْز تصديراً لنسختها العربية، تضم واحداً وعشرين فصلاً عن عدد ضخم من القضايا المحورية في دراسة المجتمعات المعاصرة الحديثة وما قبل الحديثة، بصرف النظر عما قد يكون بينها من تنوع في النظم والثقافات، وتباعد جغرافي، وتفاوت في درجات النمو والتنمية والموارد والقدرات.

ومن الموضوعات الرئيسية التي يتناول هذا الكتاب جوانبها النظرية والتطبيقية والتجريبية: تعريف علم الاجتماع ومجالاته؛ الثقافة والمجتمع؛ العالم المتغير؛ التفاعل الاجتماعي والحياة اليومية؛ الجنوسة والجنس؛ علم اجتماع الجسد والصحة والمرض والشيخوخة؛ العائلة؛ الجريمة والانحراف؛ العرق والإثنية والهجرة؛ الطبقات والتراتب واللامساواة؛ الفقر والرفاه والإقصاء الاجتماعي؛ المؤسسات الحديثة؛ العمل والحياة الاقتصادية؛ الحكم والسياسة؛ وسائل الإعلام والاتصالات؛ التربية؛ الدين؛ المدن والفضاءات الحضرية؛ النمو السكاني والأزمة الإيكولوجية؛ مناهج البحث الاجتماعي؛ والتفكير النظري في علم الاجتماع.

ويبدو أن «**مؤسسة ترجمان**» قد اختارت كتاب **علم الاجتماع** في قائمة المؤلَّفات المرجعية التي تقدمها لدارسي العلوم الاجتماعية العرب، وللمهتمين بالشأن العام عموماً، لأنه يتسم بجملة من الخصائص المميزة. فمن أبرز السمات في هذا العمل أنه يتميز **بالشمولية و التنوع**؛ حيث إنه يقدّم تغطية أكاديمية تفصيلية ومعمقة لطائفة عريضة من القضايا والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة. كما أنه يلتزم **بالمنهجية الموضوعية النقدية**؛ إذ يعرض آخر المستجدات حول القضايا المطروحة ـ على الصعيدين النظري والتجريبي ـ من جانب العلماء والباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية، سواء منهم الكلاسيكيون والمعاصرون والحداثيون حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، والإسهامات النظرية والإمبيريقية المستقاة من المجتمعات النامية والصناعية وما بعد الصناعية. ويتميز **علم الاجتماع**

كذلك بالحرص على **تنمية روح البحث العلمي والمبادرة**، والبعد عن التلقين والتلقي لدى الدارسين والمدرسين والمهتمين على حد سواء. ففي خاتمة كل فصل من الكتاب إيجاز موضوعي لمختلف التوجهات النظرية والبحثية ذات الصلة بالقضية المطروحة. غير أن المؤلف يطرح على الدارسين سلسلة من التساؤلات الجادة التي تستوجب منهم المزيد من الاستقصاء والمتابعة. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن الكتاب يتوخى **استخدام تقانات المعلومات الحديثة كمرافق للتعلم والتعليم**؛ ففي نهاية كل فصل من الكتاب، وحول كل موضوع، دليل إرشادي يشير إلى المراجع الإلكترونية والمواقع المفيدة على الإنترنت ليستخدمها الدارسون، علاوة على المراجع الأكاديمية العادية الموثقة.

وبشأن القضايا والمشكلات التي يعالجها أنتوني غِدنْز، أو مناقشات الباحثين وتحليلاتهم النقدية لأعماله، انظر المراجع التالية بحسب تسلسل الإشارة إليها في هذه المقدمة:



(1) Anthony Giddens, *Capitalism and Modern Social Theory* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1971).

____, *Central Problems in Social Theory* (London: Macmillan; Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

____, *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, 2 vols. (London: Macmillan; Berkeley, CA: University of California Press, 1981).

____, *Emile Durkheim* (London: Fontana, 1978; New York: Penguin Books, 1979).

____, *Politics and Sociology in the Thought of Max Weber*, Studies in Sociology (London: Macmillan, 1972).

____, ed., *Positivism and Sociology* (London: Heinemann, [1974]).

Emile Durkheim, *On Politics and the State*, Edited with an Introduction by Anthony Giddens; Translated by W. D. Halls (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1986).

____, *Selected Writings*, Edited, Translated, and with an Introduction by Anthony Giddens (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1972).

(2) Anthony Giddens, *New Rules of Sociological Method* (London: Hutchinson; New York: Basic Books, 1976).

____, *Profiles and Critiques in Social Theory* (London: Macmillan; Berkeley, CA: University of California Press, 1982).

____, *Social Theory and Modern Sociology* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1987).

____, *Studies in Social and Political Theory* (London: Hutchinson; New York: Basic Books, 1977).

____ and Jon Turner, eds., *Social Theory Today* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1988).

(3) Anthony Giddens, *Human Societies* (Cambridge, MA: Polity Press, 1992).

____, *In Defence of Sociology: Essays, Interpretations, and Rejoinders* (Cambridge, MA: Polity Press, 1996).

____, *Politics, Sociology and Social Theory* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995).

____, *Sociology* (Cambridge, MA: Polity Press; New York: Norton, 1989).

____, *Sociology: A Brief but Critical Introduction* (London: Macmillan; New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1982).

(4) Anthony Giddens, *The Class Structure of the Advanced Societies* (London: Hutchinson; New York: Harper & Row, 1973).

____ and Gavin Mackenzie, eds., Social *Class and the Division of Labour* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982).

____ and Philip Stanworth, eds., *Elites and Power In British Society* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1974).

(5) Anthony Giddens, *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Cambridge, MA: Polity Press; Berkeley, CA: University of California Press, 1984).

(6) Anthony Giddens, *The Consequences of Modernity* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990).

____ and Christopher Pierson, *Conversations with Anthony Giddens: Making Sense Of Modernity* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998).

____, Ulrich Beck and Scott Lash, *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994).

(7) Anthony Giddens, *Modernity and Self-Identity* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1991).

(8) Anthony Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism,* 2 vols. (Cambridge, MA: Polity Press; Berkeley, CA: University of California Press, 1985), vol. 2: *The Nation-State and Violence.*

____ and David Held, eds., *Classes, Conflict and Power* (London: Macmillan; Berkeley, MA: University of California Press, 1982).

(9) Anthony Giddens and Will Hutton, eds., *On The Edge : Living with Global Capitalism* (London: Jonathan Cape, 2000).

(10) Anthony Giddens, *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics* (Cambridge, MA: Polity Press; Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994).

____, *The Third Way: The Renewal of Social Democracy* (Cambridge, MA: Polity Press, 1998).

____, *The Third Way and Its Critics* (Cambridge, MA: Polity Press, 2000).

(11) Anthony Giddens, *The Transformation of Intimacy: Sexuality, Love, and Eroticism in Modern Societies* (Cambridge: Polity Press, 1992).

(12)Anthony Giddens, *Runaway World: How Globalisation Is Reshaping Our Lives* (London: Profile Books, 1999).

____, *Sociology*, 4th ed. (Cambridge: Polity Press, 2001).

____, ed., *The Global Third Way Debate* (Cambridge, MA: Polity Press, 2001).

(13) Bryan S. Turner, *Orientalism, Postmodernism and Globalism* (London: Routledge, 1994).

Christopher Bryant & David Jary, eds., *Anthony Giddens: Critical Assessments*, 4 vols. (London; New York: Routledge, 1997).

____, *The Contemporary Giddens: Social Theory in a Globalising Age* (Basingstoke, Hampshire: Palgrave, 2001).

____, *Giddens' Theory of Structuration: A Critical Appreciation* (London; New York: Routledge, 1991).

David Held and John B. Thompson, eds., *Social Theory of Modern Societies: Anthony Giddens and His Critics* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989).

Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil, eds., *Anthony Giddens: Consensus and Controversy* (London; New Yok: Falmer, 1990).

Ian Craib, *Anthony Giddens* (London; New York: Routledge, 1992).

Ira Cohen, *Structuration Theory: Anthony Giddens and the Constitution of Social Life* (Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1991).

Kenneth Tucker, *Anthony Giddens and Modern Social Theory* (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1998).

Lars Bo Karsperson, *Anthony Giddens* (Hans Reizels, 1995).

Martin O'Brien, Sue Penna and Colin Hay, eds., *Theorising Modernity: Reflexivity, Environment and Identity in Giddens' Social Theory* (New York: Longman, 1998).

Michel Audet, *Théorie de société* (Laval: Quebec UP, 1991).

Philip Cassell, ed., *The Giddens Reader* (Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1993).

Stjepan Mestrovic, *Anthony Giddens: The Last Modernist* (London: Routledge, 1998).

الفصل الأول

ماهيّة علم الاجتماع

نعيش ـ في مطلع القرن الحادي والعشرين ـ في عالمٍ حافلٍ بالقلق والتوتر، غير أنه ينطوي على وُعودٍ خارقةٍ للعادة بالنسبة إلى المستقبل. إنه عالمٌ متسارع التّغير، تشوبه الصراعات العميقة، والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي، كما أنه يتعرّض لهَجمةٍ شرسة من جانب التقانة الحديثة على البيئة الطبيعية. غير أن بوسعنا أن نتحكم بمصيرنا ونشكّل حياتنا ونسيّرها نحو الأفضل على نحوٍ لم تكُن الأجيال السابقة قادرة على تصوّره في جميع الأحوال.

تُرى، كيف وَصَل عالمنا المُعاصر إلى هذه الحال؟ ولماذا تغيّرت واختلفت ظروف حياتنا عمّا كانت عليه في عهد آبائنا وأجدادنا؟ وما الوُجهة التي سيتّخذها التغيّر في المستقبل؟ هذه هي بعض الأسئلة التي تتخذ مكان الصدارة في اهتمامات عِلم الاجتماع، وهو مجال الدراسة التي تتولى بالتالي دوراً حيوياً في الثقافة الفكرية الحديثة.

إن عِلم الاجتماع معنيٌّ بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية. إنه مشروعٌ مذهلٌ وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية. ومن هنا فإن نطاق الدراسة الاجتماعية يتّسم بالاتساع البالغ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى.

إن الكثرة الكاثرة منّا ترى العالم من خلال الملامح المألوفة لدينا في حياتنا. ويُظهر عِلم الاجتماع لنا الحاجة لإلقاء نظرة أوسع على الأسباب التي جعلتنا في ما نحن عليه الآن، والأسباب التي تدعونا إلى الفِعل والتصرُّف بهذه الطريقة أو بتلك. إنه يعلّمنا أن ما نعتبرُه طبيعياً، ومُحتّماً، أو حَسَناً وصحيحاً قد لا يكون كذلك في واقع الأمر، بل إن «مُعطيات» حياتنا تتأثر تأثراً كبيراً بقوىً اجتماعية

وتاريخية. ومن هنا فإن فهم الطّرُق العميقة الخفيّة والمُركّبة التي يعيش فيها الفرد، إنما يُمثّل السِّياقات التي تكتنف تجربتنا الاجتماعية، وهي التي تنطلق منها النّظرة السوسيولوجية.

تطوير نظرة علم اجتماعية

إن تطوير التفكير بصورة سوسيولوجية، وبعبارة أخرى، اتخاذ نظرة واسعة وأكثر شمولاً، يعني من جملة أمور أخرى شحذ المُخيِّلة. إن دراسة عِلم الاجتماع ليست مجرد عملية روتينية لاكتساب المعرفة. إذ يُفتَرض في عالِم الاجتماع أن يكون قادراً على التّحرر من الظروف الشخصية المباشرة ويضع الأمور في سياق أوسع. والعمل السوسيولوجي، على ما يرى المفكر الأمريكي س. رايت مِلز في عبارة مشهورة، يعتمد على إعمال «المُخيِّلة السوسيولوجية» (Mills, 1970).

إن المُخيِّلة الاجتماعية تتطلب منا في المقام الأول أن ننأى بأنفسنا عن المُجرَيات الروتينية ليتسنّى لنا أن نلقي عليها نظرة جديدة. أنظر على سبيل المثال إلى تناولنا فنجاناً من القهوة. ما الذي يمكننا قوله، مِن ناحية عِلم الاجتماع، عن هذا التصرف الذي لا يبدو في ظاهره مثيراً للاهتمام؟ إن بوسعنا أن نقول الكثير في واقع الأمر.

يمكننا أن نشير أول الأمر إلى أن القهوة ليست مجرد شراب منعش أو منبّه، بل إن لها قيمة رمزية باعتبارها جزءاً من أنشطتنا الاجتماعية اليومية والطقوس التي تُصاحب احتساء القهوة أهَم مِن استهلاكنا لها. إن فنجان القهوة أو الشاي لكثير من الناس في الشرق أو الغرب هو علامة فارقة في روتين السلوك الشخصي. إنه خطوة رئيسية أولى لبدء نشاط ذلك اليوم، وقد يتلوه تناول ذلك الشراب في وقت لاحق في ذلك اليوم مع آخرين، مما يُحوّله إلى واحد من الطقوس الاجتماعية. وعندما يلتقي اثنان لتناول القهوة سوياً، فإنهما ربما يكونان مهتمَيْن باللقاء والحديث أكثر مِن اهتمامهما بشرب القهوة. وتناول الشراب والطعام يُمثّل في جميع المناسبات فرصة للتفاعل الاجتماعي وممارسة الطقوس. وتُمثّل هذه اللقاءات مجالاً خصباً للدراسة الاجتماعية.

والقهوة، من ناحية أخرى، هي من العقاقير، فهي تحتوي على الكافيين الذي يُحَفِّز الدماغ. ويحتسي الكثيرون القهوة سعياً وراء هذه الجُرعة الإضافية من التنبُّه، كما يعتقد كثيرون أيضاً أن وطأة الساعات والأيام الطويلة التي يقضونها في المكاتب أو الدراسة قد تغدو أخف على نفوسهم برشفة قهوة خلال فترات استراحة يأخذونها خلال اليوم. وتعاطي القهوة يؤدي إلى التعوُّد عليها، غير أن أكثر الناس

لا يَعتبرون مَن يتعاطون القهوة مِن مُدمني العقاقير. والقهوة، مثلها مثل الكحول في بعض المجتمعات قد يكون تعاطيها مقبولاً من الناحية الاجتماعية غير أن تعاطي الماريجوانا، على سبيل المثال، قد لا يكون كذلك. غير أن بعض المجتمعات تتساهل في استهلاك الماريجوانا أو حتى الكوكايين غير أنها تنظر شزراً إلى تعاطي القهوة والكحول كِلَيْهما. ومِن اهتمامات علماء الاجتماع أن يعرفوا الأسباب التي أدّت إلى هذه المُفارقات.

ومِن جهة ثالثة، فإن الشخص الذي يتعاطى القهوة يدخل في مجموعة مُعقّدَة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمتد إلى أنحاء أخرى مِن العالم. فالقهوة هي أحَد المُنتَجات التي تربط الناس في أغنى البُلدان وأفقرها في مُختَلف أرجاء المعمورة: فهي تُستَهلَك بكميات هائلة في الأقطار الغنيّة ولكنها تُزرَع وتُنتَج أساساً في البُلدان الفقيرة. وتحتل القهوة المرتبة الثانية بعد النفط باعتبارها السِّلعة الأكثر أهمية في التجارة العالمية؛ إذ إنها تُزوِّد العديد من الدُّول بالمصدر الأكبر للتبادُل الخارجي. كما أن إنتاج القهوة ونقلها وتوزيعها يتطلّب التعامُل والتبادُل بين أُناس يبعدون آلاف الأميال عمّن يشربونها. وتقَع هذه المبادلات التجارية العالمية في صُلب اهتمامات عِلم الاجتماع، إذ إن جوانب عديدة من حياتنا تتأثر بعوامل اجتماعية وبالتقدم في مجال الاتصالات في جميع أنحاء العالم.

ومِن جهة رابعة، فإن ارتشاف القهوة يَفترِض مساراً كاملاً لمراحل مُتلاحقة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالقهوة، شأنها شأن الكثير مِن مُفرَدات التغذية في الغرب، كالشاي والموز والبطاطا والسُّكَّر الأبيض، لم يبدأ شيوعها وانتشارها إلا في أواخر القرن التاسع عشر. ورغم أن القهوة قد بدأت في الشرق الأوسط، فإن استهلاكها بكميات ضخمة قد بدأ مع عمليات التوسُّع الغربي قبل ما يقرُب من قرن ونصف القرن. ويأتي معظم ما نتعاطاه اليوم من القهوة من مناطق (في أمريكا الجنوبية وأفريقيا) استعمَرها الأوروبيون، وهي بالتالي ليست بهذا المعنى جزءاً «طبيعياً» من الغذاء الغربي. كما أن الإرث الاستعماري قد تَرَك بمجمله آثاراً هائلة على تطوُّر تجارة القهوة الدولية.

وخامساً، لا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال أن القهوة هي من المُنتَجات التي تقف في مقدمة المُساجَلات الراهنة حول العولمة، والتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، وتقويض البيئة. فمع انتشار القهوة وتزايُد شعبيتها، أصبح هذا المُنتَج «مَوصوماً» ومُسيَّساً، كما أن القرارات التي يتخذها المُستَهلكون حول نوع القهوة التي يشربونها ومصادر ابتياعها قد أصبحت تُمثِّل خيارات لأسلوب الحياة. فقد

يُفضِّل بعض الناس تناول القهوة العُضويَّة، أو القهوة الخالية من الكافيين أو تلك التي تجري المتاجرة بها بأسلوب «مُنصِف» (أي بموجَب مُبادَلات يجري فيها دفع أسعار السوق كاملة لمُنتجي القهوة الصغار في البُلدان النامية). كما أن آخرين قد يسانِدون مؤسسات «مستقلة» بدلاً من سلسلة المحلات «الكبرى» التي تُزوِّدهم بالقهوة مثل مقاهي ستاربَكس. وربما يقاطع من يتعاطون القهوة منتجاتها من بلدان محددة ذات سِجل سيئ في مجال حقوق الإنسان والعناية بالبيئة. ويهتم علماء الاجتماع أيضاً بدراسة أثر العولمة في تزايد حدة الوعي لدى الناس تجاه قضايا ومشكلات تبرز في أقاصي الأرض، ولكنها تدفعهم إلى اتخاذ مواقف مُعيَّنة انطلاقاً مِن وعيهم لآثار هذه التطورات على حياتهم.

دراسة علم الاجتماع

تتيح لنا المُخيِّلة الاجتماعية أن نُدرك أن كثيراً من الأحداث التي تؤثر في ظاهرها على الفرد فحسب إنما تعكس قضايا أوسع وأهم. فقد يبدو الطلاق، على سبيل المثال، مسألة صعبة جداً أو، كما يقول مِلز، مشكلة شخصية، لمن يمرّ بها. غير أن الطلاق في الوقت نفسه قضية عامة في المجتمع كما هي الحال في بريطانيا الآن حيث ينهار أكثر من ثلث الزيجات خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات. والبطالة، كمثال آخر، قد تكون كارثة شخصية لشخص فَقَد عمله ولم يستطع أن يجد بديلاً في عمل آخر. غير أن الأمر يتجاوز حدود الخسارة الشخصية عندما تطال البطالة ملايين الناس في المجتمع فتغدو قضية عامة تُعبِّر عن اتجاهات اجتماعية واسعة.

ويجدر بكل واحد منا أن يطبِّق هذه النظرة على حياته الشخصية. وليس من الضروري أن تقتصر هذه الرؤية على الأحداث والقضايا الإشكالية. تأمَّل، على سبيل المثال، في الأسباب التي تدعوك إلى تصفُّح هذا الكتاب أو تدفعك إلى دراسة عِلم الاجتماع. فقد تكون دارساً لعِلم الاجتماع على مضض، لأن هذا المساق الدراسي هو من متطلبات الدرجة الجامعية التي تسعى إليها. ولعلّك تكون راغباً بالفعل في معرفة المزيد عن هذا الموضوع. ومهما كانت الدوافع، فإنك تُشارك الآخرين في مسعاهُم في دراسة عِلم الاجتماع، ومن دون أن تدرك ذلك بالضرورة. إن قرارك الشخصي هذا ينمُّ عن موقعك في المجتمع الواسع حولك.

فمثلاً: هل تنطبق عليك الخصائص التالية؟ هل أنت في مُقتبل العمر؟ أبيض

البشرة؟ من خلفية مِهنية اجتماعية تضم ذوي الياقات البيضاء؟ هل قمت أو تعتزم القيام بعمل إضافي لزيادة دخلك؟ هل تريد أن تجِد وظيفة جيدة عندما تنهي تعليمك ولكنك غير حريص على تكريس جهدك للدراسة؟ هل أنت غير مُلِمّ بماهيّة عِلم الاجتماع غير أنك تعتقد أن له علاقة بأسباب سلوك الجماعات من الناس؟ إن أكثر من ثلاثة أرباع القُرّاء قد يجيبون بالإيجاب عن جميع هذه الأسئلة. إن الطلاب الجامعيّين لا يُمثِّلون الناس جميعاً في المجتمع؛ لأنهم يتحدَّرون على الأغلب، من مِهاد اجتماعي أكثر حُظوة. وهُم في العادة يُشاركون أصدقاءهم ومعارفهم الرأي. فالمِهادات الاجتماعية التي ننشأ فيها تؤثِّر تأثيراً كبيراً على نوعية القرارات التي نعتقد أنها تناسبنا.

ولنفترض في المقابل أن إجابتك ستكون بالنفي عن واحد أو أكثر من هذه الأسئلة. فقد تكون نشأتك في إحدى الأقليّات الاجتماعية أو في أسرة فقيرة. وقد تكون في أواسط العمر أو أكبر من ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن من الممكن أن نخلص إلى استنتاجات أخرى. فربما عانَيت وكافَحت لتصل إلى الحالة التي تجد فيها نفسك الآن؛ وربما كان عليك أن تُذلّل ردود الفعل المعادية من جانب أصدقائك وأشخاص آخرين عندما أبلغتهم أنك تعتزم الالتحاق بالجامعة؛ أو أنك، من جهة أخرى، قد جَمَعت بين الدراسة العليا ومسؤولياتك بوصفك أباً، أو أماً، أو رب أسرة.

إن السياقات الاجتماعية التي نجد أنفسنا فيها تؤثر فينا جميعاً. غير أن هذه السياقات ليست هي وحدها التي **تُسيِّر سلوكنا وتتحكم به**. فنحن نمتَلك بل ونَصنع شخصيتنا الفردية. ومن المهمات التي يضطلع بها عِلم الاجتماع أن يتقصّى الترابط بين ما **يفعله بنا المجتمع** من جهة، **وما نفعله بأنفسنا** من جهة أخرى. إن أنشطتنا تبني، أي تُشكِّل العالم الاجتماعي حَولنا مثل ما العالم الاجتماعي يبني ويُشكِّل هذه الأنشطة في الوقت نفسه.

إن مفهوم البُنية الاجتماعية هو من الموضوعات المهمة في عِلم الاجتماع. فهو يشير إلى أن السياقات الاجتماعية في حياتنا لا تتكوّن من تشكيلة عشوائية من الأحداث والأفعال؛ بل إنها تُبنى أو **تُصاغ** بأساليب متميزة، وهناك إيقاعات مُنتظَمة لأساليب السلوك والعلاقات التي يقيمها أحدنا مع الآخر. بيد أن البُنية الاجتماعية لا تشبه البُنية المادية الطبيعية التي نشاهدها في العمارات مثلاً، ذلك أن الأخيرة قائمة بنفسها بصورة مستقلة بمعزل عن الفعل الإنساني. أما المجتمعات

الإنسانية فإنها في حالة مستمرة من التّباني والتشكُّل. إنها تُبنى وتُشكَّل من جديد كل لحظة من جانب الطّوب أو لبِنات البناء التي شكّلَتها وكوَّنَتها قبل قليل، أي، بعبارة أخرى، من جانبنا نحن البشر.

وعلى سبيل المثال، تأمَّل مرة أخرى مسألة القهوة. إن فنجان القهوة لا يصلُ إلى متناول يدك بصورة عفوية آلية. فأنت الذي تتوجه إلى المقهى أو المتجر لتحصل على القهوة ثم تتناولها سوداء أو بيضاء كما تشاء. وفي الوقت الذي تَتخذ فيه هذه القرارت، أنت وملايين أخرى من الناس، فإنك تُسهم في بناء سوق القهوة وتشكيلها وتؤثر في حياة مُنتجيها الذين قد يعيشون ويسكنون في بقعة نائية من العالم تبعد عنك آلاف الأميال.

كيف يساعدنا علم الاجتماع في حياتنا؟

يَطرح عِلم الاجتماع مُنطَوَيات عملية عديدة لحياتنا. وذلك ما أكّد عليه س. رايت مِلز عندما عَرَض فكرته عن المُخيِّلة الاجتماعية.

إدراك الفوارق بين الثقافات

يمكّننا عِلم الاجتماع، بادئ بَدء، أن نرى العالم الاجتماعي من وجهات نظر غير ما لدينا. وإذا فهمنا بشكل صحيح أسلوب حياة الآخرين، فإننا، على الأغلب، نكتسب فهماً أفضل لطبيعة ما يواجهونه من مشكلات. كما أنه لا تتوافر للسياسات العملية التي لا تنطلق من وعي مباشِر لمسارات حياة الناس الذين تستهدفهم أية فرصة للنجاح. فإذا عمِل باحث اجتماعي أبيض أو باحثة بيضاء في مجتمع محلي غالب السواد، فإنه لن يحظى بثقة الناس حوله، إلا إذا تمتّع بحساسية خاصة تجاه الفوارق في التجربة الاجتماعية التي تضع خطاً فاصلاً، في الغالب، بين البِيض والسود.

تقييم آثار السياسات

من ناحية أخرى، فإن البحث الاجتماعي يُقدِّم مُساعدة عملية في تقييم نتائج المبادرات السياسية. فقد يُخفق أحد برامج الإصلاح العملية في تحقيق الأهداف التي وضعها مصمّموه، أو يسفر عن عدد من النتائج السلبية غير المقصودة. ففي السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، شُيدت مجمّعات سكنية ضخمة في أواسط المدن في عدد كبير من البلدان. وقد صُممت هذه المباني لتوفير مساكن على مستوى عالٍ للفئات المتدنية الدخل في المناطق الفقيرة، كما

وفّرت مرافق للتبضّع ولخدمات مدنية أخرى على مقربة منها. غير أن البحث أظهر في وقت لاحق أن كثيراً من الناس ممّن انتقلوا من مساكنهم السابقة إلى الأبراج السكنية الضخمة بدأوا يحسون بالعزلة وعدم الارتياح. وكثيراً ما تصبح العمارات السكنية العالية ومراكز التسوّق المقامة في المناطق الفقيرة أرضاً خصبة لانتشار أعمال السلب والنهب وجرائم عنيفة أخرى.

التنوير الذاتي

من ناحية ثالثة، يستطيع عِلم الاجتماع بوسائل أخرى أكثر أهمية أن يُزوِّدنا بالتنوير الذاتي وتعميق فهمنا لأنفسنا. وكلّما ازدادت معرفتنا بالبواعث الكامنة وراء أفعالنا وبأساليب عمل المجتمع الذي نعيش فيه، تعززت مقدرتنا على التأثير في مستقبلنا. وينبغي أن لا نَقصُر دور عِلم الاجتماع على مساعدة واضعي السياسات، أي أركان السُّلطة على اتخاذ قرارات رشيدة. وإذ لا يمكننا الافتراض بأن المُشاركين في السُّلطة سيكونون حريصين على مصالح الفئات الأضعف والأقل حظاً في ما يضعونه من سياسات. والفئات التي تُحقق الاستنارة الذاتية قد تفيد من البحث الاجتماعي وتردُّ بصورة فعالة على سياسات الحكومة أو تُطلق مبادرات خاصة من جانبها. كما أن ثمة نماذج من المجموعات الاجتماعية التي أفلحت بصورة مباشرة بإحداث إصلاحات عمليّة بنجاح ملحوظ مثل جماعات مُدمني الكحول المجهولين أو حركات الحفاظ على البيئة.

تطوّر التفكير الاجتماعي العلمي

يَدهَش كثير من الدارسين قبل البدء بدراسة عِلم الاجتماع إزاء ما يصادفونه من تنوّع في المُقاربات والمناهج. فعِلم الاجتماع لم يكن في أي وقت جِسماً من الأفكار التي يَقبل الجميع بصحتها. وكثيراً ما يختلف علماء الاجتماع حول الطرق التي ينبغي اتباعها لدراسة السلوك الإنساني، والتفسير الأفضل لنتائج البُحوث. إن عِلم الاجتماع معنيٌّ بالدرجة الأولى بحياتنا وأنماط سلوكنا. وربما كان التصدّي لدراسة النّفس هو أعقد وأصعب ما يمكن أن نقوم به من جهود.

أوائل المُنظّرين

منذ قديم الزمان كان الفضول يتملّكنا نحن البشر لمعرفة مصادر سلوكنا وبواعثه. غير أن مساعينا لفهم أنفسنا خلال آلاف السنين كانت تعتمد على مناهج التفكير التي تحدّرت إلينا جيلاً بعد جيل. وكثيراً ما جرى التعبير عن هذه الآراء

بمقولات دينيّة أو باللجوء إلى الأساطير الشائعة، أو الخُرافات أو المُعتقَدات التقليدية. أما الدراسة الموضوعية المنهجيّة للسلوك الإنساني وللمجتمع، فهي نسبياً من التطورات الحديثة التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر. وكان من أبرز هذه التطورات استخدام العِلم لفهم العالم، وكذلك بروز النّزعة للمُقاربة العلمية ممّا أدى إلى تغيير جذري في النظرة الكليّة والمفاهيم لدى البشر، وبَدأ التفكير العقلاني والنّقدي لاكتساب المعرفة يحُل محل التفسيرات التقليدية القائمة على أسس دينية في شتّى المجالات.

ومثلما كان الحال في الفيزياء والكيمياء وعِلم الأحياء وميادين البحث الأخرى، برَز عِلم الاجتماع باعتباره جزءاً من هذه المسيرة الثقافية المهمة، وقد مهّدت لظهور عِلم الاجتماع في بداياته الأولى سلسلة من التّغيرات الكاسحة التي استحدثتها الثورتان العظيمتان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا. وأدت هذه التحوّلات الكبرى إلى تغييرٍ لا عودة عنه في أساليب الحياة التي اتّسم بها الوجود الإنساني منذ آلاف السنين. إن الثورة الفرنسية عام 1789 جسّدت انتصار الأفكار والقِيَم العَلمانيّة مثل الحرية والمساواة على النظام الاجتماعي القديم. وانطلقت منها قوة ديناميّة جبّارة سرعان ما اكتسحت العالم ومهّدت لقيام العالم الحديث. أما الثورة الكبرى الثانية، فقد بدأت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا قبل بدئها في مناطق أخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها تلك هي **الثورة الصناعية** التي اشتملت على مجموعة واسعة من التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحَبَتها ابتكارات تِقنيّة جديدة مثل استخدام الطاقة البخارية والمعدات الآلية، وأدّى توسّع الصناعة إلى هجرة أعداد هائلة من الفلاحين من أراضيهم إلى مواقع المصانع والأنشطة الصناعية مما تسبب في توسّع المناطق الحضَرية واستحداث أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية. وقد أسفر ذلك كله عن تغيّر مثير في ملامح العالم الاجتماعي بما فيها العادات الشخصية وأصبح أكثر ما يؤكل أو يُشَرب اليوم، مثل القهوة من نِتاج الوسائل الصناعية.

إن التهدّم الذي أصاب أساليب الحياة التقليدية قد استلزم من المفكرين تنمية صِيَغ جديدة لفهم العالمَيْن الصناعي والطبيعي على حد سواء ودخَلَ رُوّاد عِلم الاجتماع الأوائل معمعة الأحداث التي اكتنفت هاتين الثورتين وحاولوا استيعاب نشأتها ونتائجها المُحتمَلة. ومن الأسئلة التي سعى مفكرو القرن التاسع عشر إلى الإجابة عنها: ما هي الطبيعة الإنسانية؟ كيف تَأتّى للمجتمع أن يُبنى على هذا النحو؟ كيف ولماذا تتغير المجتمعات؟ وهذه هي الأسئلة نفسها التي يحاول الإجابة عنها علماء الاجتماع حتى أيامنا هذه.

ابن خلدون بين عِلم الاجتماع والتاريخ

لا تكمن أهمية أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (1332 ــ 1406) في مؤلّفِه التاريخي الضخم الذي سماه **كتاب العِبَر، وديوان المبتدإ والخَبَر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر [. . .] بل إن أهميته تتمثل في «المقدمة» التي وضعها لهذا الكتاب. فهو يدرُس في المقدمة**[1] طبيعة المجتمعات وتطوّرها من حال إلى حال، ليَتَزوّد المؤرخ بمعيار يمكنه، على أساسه، التحقق من الأحداث والتغيّرات المدوّنة، ويحكم عليها، فهو يرى أن الحاضر يشبه المستقبل مثلما يشبه الماءُ الماءَ. ومن ثَمّ فإن ما يسميه «عِلم العُمران» ـ وهو دراسة الحاضر ـ من شأنه أن يُلقي الضوء على التاريخ ـ وهو دراسة الماضي ـ مثلما يُزوّد التاريخُ عِلمَ الاجتماع بمادته. ويُعرّف ابن خلدون عِلم الاجتماع بأنه «ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحّش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وأثر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال، [. . .] وما لذلك من العِلل والأسباب»[2]. ومن هنا، فإن عِلم الاجتماع هو دراسة المجتمع البشري بأشكاله المختلفة، وتقصّي الطبيعة والخصائص التي تتّسم بها كل من هذه الأشكال، والتمعّن في القوانين التي تحكم تطوّر الاجتماع الإنساني. ويرى ابن خلدون «أن الاجتماع الإنساني ضروري. ويُعبّر الحكماء بقولهم «الإنسان مدني بالطبع» أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنيّة باصطلاحهم الذي هو معنى العُمران»[3]. وليس من المبالغة أن نُشارك ساطع الحُصَري الرأي بأن ابن خلدون في الكتاب الأول من **المقدمة** يضع المعالم العريضة لعِلم الاجتماع العام؛ وفي الكتابَين الثاني والثالث عِلم الاجتماع السياسي؛ وفي الرابع عِلم اجتماع الحياة الحَضَرية؛ وفي الخامس عِلم الاجتماع الاقتصادي، وفي الكتاب السادس يُحدّد ملامح عِلم اجتماع المعرفة.

ويُمكن في جميع الأحوال القول إن ابن خلدون كان أول من حَدّد بوضوح وطبّق بعض المبادىء الرئيسيّة التي ينبغي أن يرتكز عليها عِلم الاجتماع، ومنها:

أولاً: إن الظواهر الاجتماعيّة، على ما يبدو، تخضع لقوانين قد لا تكون من الثبات كتلك التي تحكم الظواهر الطبيعيّة، غير أن فيها من عناصر الثّبات ما يسمح للأحداث الاجتماعيّة أن تتوالى وفق أنماط منتظمة ومُحدَّدة. ومن هنا فإن استيعاب هذه القوانين يمكّن عالِم الاجتماع من فهم اتجاه الأحداث من حوله.

ثانياً: إن تلك القوانين تفعل فعلها في الجماعات ولا تتأثّر بصورة كبيرة بالأفراد والأحداث المنعزلة. وفي ضوء ذلك، وقياساً على الأمثلة التي يسوقها ابن خلدون، فإن المحاوَلات التي يقوم بها أحد المُصلحين لإحياء دولة فاسدة قلّما تُصادِف النجاح، لأن جهود الفرد سرعان ما يكتسحها التيار الجارف العنيف الذي تُمثّله القوى الاجتماعيّة.

ثالثاً: إن اكتشاف تلك القوانين لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جمع عدد ضخم من الحقائق، وملاحظة ما يقترن بها أو يليها من وقائع. وبصورة عامّة، فإنه يمكن جمع هذه الحقائق من أحد مَصدرَين أو من كلَيهما: مُدَوَّنات الوقائع الماضية وملاحظة الأحداث الراهنة. ويتركّز التفسير في هذه الحالة على إيجاد علاقة بين الترابطات التي تجري ملاحظتها من جهة، والمبادىء المقبولة في عِلم النفس (الفردي والجماعي)، وعِلم الأحياء، وما إلى ذلك.

رابعاً: إن منظومة القوانين الاجتماعية الواحدة تَصدُق على المجتمعات المتماثلة البُنيَة، على الرغم من تباعُد هذه المجتمعات في المكان والزمان. وعلى هذا الأساس، فإن ابن خلدون يحرص كل الحرص على الإشارة إلى أن ما يطرحه من آراء حول البدو الرُّحّل يصدق بالمقدار نفسه على الأعراب العرب، سواء منهم من عاش قبل ظهور الإسلام، أو من كانوا من مُعاصريه في القرن الرابع عشر، مثلما يصدُق على البربر، والتركمان والأكراد.

خامساً: إن المجتمعات ليست ساكنة بطبيعتها؛ أي إن الأشكال الاجتماعيّة، بعبارة أخرى، عُرضة للتغيّر والتطوّر. والعامل الوحيد الذي يُنوِّه به ابن خلدون تحديداً باعتباره سبباً للتغيّر هو التّماس والاتصال بين الشعوب والطبقات المختلفة، وما يلي ذلك من عمليات الاقتداء والاختلاط. ولا شك في أن قصره على عامل واحد يُمثِّل نقطة ضعف في نسقه الفكري، غير أن ابن خلدون يتميّز بإقراره بالتطور التاريخي، وبتأكيده الواضح على الاتجاهات والنزعات التي نلمحها في مرحلة ما من النمو قد لا تتكرر بالضرورة في أطوار أخرى لاحقة. ومن الملاحظات والأمثلة العديدة التي يسوقها في **المقدمة** أن بعض المظاهر ـ مثل عدد السكان ومستوى الثروة ـ التي قد تتجلى بصورة باهرة في عصور الانحطاط، قد تظهر بالجلاء نفسه في عصور الازدهار؛ ويصدق ذلك أيضاً على الأدلّة التي يعرضها عن أن تبدُّل المكانة لإحدى الطبقات الاجتماعيّة (مثل المُرَبّين والمعلّمين) قد يكون واحداً من نتائج التغيرات الاجتماعيّة.

وأخيراً: فإن هذه القوانين سوسيولوجية (اجتماعية) في طابعها، وليست نابعةً من دوافع بيولوجية أو من عوامل بدنية. ورغم أن ابن خلدون يأخذ بالاعتبار العوامل البيئية مثل الطقس والمناخ والغذاء، فإنه يشدد على هذه النقطة بكل وضوح، فيُرجع الأثر الأكبر لعوامل اجتماعية بحتة مثل التماسك، ومستوى الصنائع/المهن والحرف، والثروة وما إليها. وهكذا، فإنه يحرص، فيْ معرض حديثه عن الخصائص العامة لشعوب معينة مثل العرب أو اليهود، على التأكيد بأن جانباً من السمات، مثل استعصاء الأعراب البدو أو مكر اليهود، لا يعود إلى أصولهم العرقية بل يرجع إلى نمط حياتهم وتاريخهم الماضي.

غير أن ابن خلدون لا يقتصر على وضع الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها علم الاجتماع، بل إنه يتجاوز ذلك إلى كشف العديد من الوسائل المنهجية للدراسة،

والعوامل التي يمكن علماء الاجتماع المحدثين استخدامها كأدوات للبحث. وفي هذا السياق، يشير في أحد الأبواب المشهورة في مقدمته إلى أن الشعوب المغلوبة تميل إلى الاقتداء بالعادات والمؤسسات السائدة لدى الشعوب الغالبة؛ من قبيل الانصياع الأعمى في بعض الأحيان، أو للتدليل على كراهيتها النفسية للاعتراف بأن هزيمتها كانت نتيجة لانخفاض روحها المعنوية، أو لأن الجانب المنتصر يتمتع بأساليب ووسائل أو أسلحة أو مؤسسات متفوقة على ما لديها؛ وأخيراً بسبب اعتقادها بأن سر نجاح الفريق الغالب إنما يكمن في منظومة معينة من العادات أو المؤسسات التي يمكن، إذا ما جرى الاقتداء بها أو محاكاتها، أن تؤمّن القَدْر نفسه من النصر والنجاح للآخرين.

وليس بوسع أي باحث درس معتقدات الشعوب المغلوبة تجاه موجات من السيطرة البريطانية أو الألمانية أو الروسية أو الأمريكية، وما رافقها من تعظيم من جانب من الشعوب المغلوبة، إلا أن يقتنع بسلامة بصيرة ابن خلدون وبعمق تحليله للدور الذي يؤديه التقليد والمحاكاة في الشؤون الاجتماعية. ويستوي في ذلك إعجاب الشعوب المغلوبة بقوة بريطانيا، التي تُعزى عادة إلى انتهاجها لنسق الاقتصاد والسوق الحرة أو لنظام الأرستقراطية المتوارثة فيها على سبيل المثال؛ والاعتقاد بأن قوة روسيا كانت تكمن في نظامها الاشتراكي أو ديكتاتورية الحزب الشموليّ الواحد فيها.

وسيكشف التحليل التفصيلي لنا عن مزيد من النقاط الأخرى التي سبق ابن خلدون فيها علماء الاجتماع المحدثين لتفسير الظواهر الاجتماعية؛ ومن الأمثلة على ذلك بعض المفاهيم الميكانيكية/ الآلية مثل توازن القوى أو إشعاع الطاقة، أو بعض المفاهيم البيولوجية مثل التفسخ والنمو؛ أو فهمه لعلم الأشكال الاجتماعية أو لأثر العوامل الاقتصادية في المجتمع.

ويمثل مفهوم «العصبية» أو التضامن الاجتماعي المحور الرئيسي في علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسي لدى ابن خلدون. فهو يرى أن الاجتماع الإنساني ضروري، لأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء أو الدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة أو بني البشر الآخرين. «إذا كان التعاون حصّل له القوتَ للغذاء والسلاحَ للمدافعة، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه. فإذنْ هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني؛ وإلا لم يكمُل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم؛ وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعاً لهذا العلم»[4].

غير أن عدوانية الأفراد تحول دون قيام الحياة الاجتماعية إلا إذا كبحتها قوة وازعة. وقد يتمثل هذا الوازع في فرد واحد يستطيع فرض إرادته على المجموع - وفي هذا المجال، فإن ابن خلدون يسبق توماس هوبْزْ (1588-1679)، أو إن هذا الوازع يتجسد في التضامن الاجتماعي - ويطرح ابن خلدون هنا مفهوماً أعمق بكثير مما عرضه

هوبْز. وتؤدي الحاجة إلى سلطة عامة إلى قيام الدولة أو ما يسميه «المُلك»، أي الدولة التي تمثل للمجتمع، بلغة الفلاسفة، ما يمثله الشكل للمادة بصورة لا تقبل الفصل أو الانفصال. «ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ لِما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم [. . .] فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة؛ حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان؛ وهذا هو معنى المُلك». ويتقصى ابن خلدون أصول «العصبية» ويرجعها إلى رابطة الدم التي تجمع المجتمعات الصغيرة، غير أنه يحرص على الإشارة إلى أن رابطة الدم لا معنى لها إذا لم يرافقها القرب الجغرافي والحياة المشتركة، كما أن العيش المشترك قد يولد درجة من التضامن الاجتماعي تعادل ما يتأتى عن روابط القرابة. وعلاوةً على ذلك، فإن العلاقات بين الحلفاء، وبين الأتباع والزعماء، وبين العبيد والسادة قد تفضي آخر الأمر إلى قيام قاعدة أوسع من التضامن الاجتماعي.

وتبلغ «العصبية» أعلى درجاتها في المجتمعات القبلية بسبب نمط حياة البدو الرُحّل وحاجتهم المستمرة للعون المتبادل. كما أن نكد العيش وشظف الأحوال في الصحراء التي يعيشون فيها تدفعهم إلى الحفاظ على صلة الرحم بينهم. «ومن صلتها النُعرة على ذوي القُربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيمٌ أو تصيبهم هلكة. فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه، ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك». وذلك، بالإضافة إلى طبيعة البدو وشجاعتهم ونخوتهم، هو ما يفسر قيام القبائل الصغيرة المتماسكة بغزواتها المتكررة ضد الإمبراطوريات التي تبدو في ظاهرها أكثر قوة ومنعة. ولا تقوم الممالك والدول إلا بعد جهد وصراع، وفي مثل هذه الحالة تكون الغلبة للجانب الأكثر التحاماً وتماسكاً رغم أن العدد، كما يؤكد ابن خلدون يكون ذا أثر فعال أيضاً. ولا يقوم دين جديد كذلك إلا بالصراع، ولا يصادفه النجاح إلا إذا تعزز بقدر عال من التضامن الاجتماعي. وما إن يظهر دين جديد، حتى يقوم بدوره بتعزيز التضامن الاجتماعي وترسيخه حتى ولو تم ذلك على حساب العصبية القبلية البدائية؛ لأنه يجمع إرادة الرجال ومشاعرهم حول هدف مشترك واحد. ويمثل الدين في واقع الأمر الرابطة الأقوى التي ترص صفوف الجماعات المستقرة وتحفظ تماسكها. وإذا اجتمعت الروابط الاجتماعية والعصبية القبلية، فإنهما ستشكلان قوة هائلة لا مثيل لها. وفي هذه القوى، كما يرى ابن خلدون، تكمن أسباب الانتصارات الكاسحة التي حققها المسلمون العرب في القرن السابع الميلادي.

وإذا كانت العصبية القبلية قادرة على إقامة الممالك والإمبراطوريات، فإنها في الوقت نفسه قادرة على كبحها والحد من سيطرتها. ويقارن ابن خلدون بين سهولة الحكم والسيطرة على دولة مستقرة مثل مصر، والمصاعب التي برزت في المغرب نظراً لكثرة القبائل. وبصورة عامة، فإنه يعتقد، بصورة مبدئية، أن ثمة علاقة طردية بين اتساع نطاق

مملكة أو إمبراطورية ما من جهة وقوة العصبية الأصلية التي قامت على أساسها، وعلاقة عكسية بين اتساعها وقوة العصبيات التي تجابهها [. . .].

غير أن الدول، شأنها شأن المؤسسات الأخرى، محكومة بقوانين التغير والفساد. فالدول التي تنشأ عن العصبيات القبلية تتميز في أوائل عهدها بالتلاحم والتماسك، مما يتيح للناس والرعية أن تشارك في الحكم وتقاسم الحكام السلطة. غير أن الحاكم، مع مرور الوقت وبسبب المؤثرات التي تؤدي إلى تفسخ أنماط العيش المستقرة الباذخة، ينزع إلى التفرد بالسلطة المطلقة. «ذلك أن المُلك إنما هو بالعصبية»[5]. ولتحقيق هذا الهدف، يسعى الحاكم إلى خلق طبقة جديدة من المصطنعين والموالي الذين يصبحون من أتباعه، ويستعيض بالموالي عن مستشاريه والرعيل الأول من رفاق السلاح. ويتميز الطور الثاني بالمزيد من البذخ والفخامة وبالتركز المتزايد للسلطة في يد السلطان، وبازدياد الشقة بين الحاكم والرعية. ويفضي ذلك آخر الأمر إلى زعزعة روح التضامن الأولي. وفي الوقت نفسه، ومع استمرار الركود الاقتصادي، يؤدي تعاظم البذخ إلى الانكماش المالي: فترتفع الضرائب ويتأخر دفع مرتبات الجند والمسؤولين. وفي هذه المرحلة، تصبح الدولة مهيأة لتغيير حكامها ورؤسائها، مع توافر جمهرة من المنافسين على السلطة، مما يوقع الدولة فريسة للعدوان الداخلي أو الخارجي.

وأين يكون المخرج إذاً؟

في معرض الإجابة عن هذا التساؤل لا يرى ابن خلدون إلا خياراً واحداً هو: الإصلاح الشامل للقوانين والمؤسسات الأساسية في الدولة لإنقاذها وضمان استمرارها. غير أن هذا المسعى قد يرجئ القضاء المحتوم ولكنه لا يردُّه. «ويعظم الهرم بالدولة ويتجاسر عليها أهل النواحي؛ والدولة تنحل عُراها في كل طورٍ من هذه، إلى أن تفضي إلى الهلاك وتتعرض لاستيلاء الطلاب. فإذا قصدها طالب انتزعها من أيدي القائمين بها، وإلا بقيت وهي تتلاشى إلى أن تضمحلَّ كالذبال في السراج إذا فني زيتُهُ وطُفيء. والله مالك الأمور ومدبر الأكوان»[6].

وبين الفينة والفينة نطالع في مقدمة ابن خلدون بعض المبادئ والاقتناعات التي كان يتبناها ويؤمن بها: فهو يدين الرّق ويندد به بوصفه مهيناً للحياة الإنسانية، كما أنه يعارض من يدَّعون نبل المحتد ويتفاخرون بأنسابهم، ويعارض أيضاً النزوع إلى الحرب. ومع أنه يقر بشجاعة البدو الرُحّل وشوقهم إلى الحرية، فإنه يرى فيهم «أمّة وحشيّة باستحكام عوائد التوحش فيهم . . . وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له. فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب»[7]، مما جعلهم يعيثون فساداً في حضارة شمال إفريقيا حتى إنهم لم يخلفوا وراءهم من مدنها الزاهرة غير الخراب والأطلال.

(1) Ibn Khaldun, *An Arab Philosophy of History: Selection from the Prolegomena of Ibn Khaldun Tunis (1332-1406)*, Wisdom of the East Series, Translated and Arranged by Charles Issawi (London: Murray, 1958), pp. 6-13.

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق درويش الجويدي (بيروت: المكتبة العصرية، 2003).
في هذه النسخة وردت العبارات المقتبسة التي أضيفت إلى دراسة عيساوي (المترجم).

(2) المصدر نفسه، ص40 .

(3) المصدر نفسه، ص47.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه، ص 155.

(6) المصدر نفسه، ص271.

(7) المصدر نفسه، ص 140.

مراجع بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية في كتاب شارل عيساوي عن ابن خلدون

الحصري، ساطع. **دراسات عن مقدمة ابن خلدون**. بيروت: مطبعة الكشاف، 1943. 2 ج.

Muqqadimat Ibn Khalun. Beirut-Cairo edition, [n. d.].

Quatermère, M. (ed.). *Les Prolégomènes d'ebn Khaldoun*. Paris: [s. n.], 1858.

Al Tanji, Mohammad. (ed.). *Al t'arif Ibn Khaldun*. Cairo: [n. pb.], 1951.

Translations

Schimmel, Annemarie. *Ibn Chaldun, Ausgewählte Abschnitte aus der muqaddima*. Tübingen: [n. pb.], 1951.

De Slane, Baron McG. «*Autobiograpphie d'Ibn Khaldoun*.» *Journal asiatique*: 1844.

____. *Les Prolégomènes d'Ibn Khaldoun*. Paris: [s. n.], 1863-1868.

Studies

Ammar, Abbas. «*Ibn Khaldun's Prolegmena to History*.» (Presented as a Thesis at the University of Cambridge, 1941).

Ayad, Kamil. *Die Geschichte und Gesellschftslehre Ibn Haldun*s. Stuttgart. [n. pb.], 1930.

Bombaci, Alessio. «La Dottrina di Ibn Haldun.» *Annali della Scuola Normale Superiore di Pisa*: vol. 15, 1946.

Bouthoul, Gaston. *Ibn Khaldoun, sa philosophie sociale*. Paris: [n. pb.], 1930.

Bukhsh, S. Khuda. «Ibn Khaldun and His History of Islamic Civilization.» *Islamic Culture* (Hyderabad): 1927. (Translated from A. von Kremer. *Ibn Chaldun und seine Culturgeschichten des Islamischen Reiche*).

Farrukh, Omar. *Falsafat Ibn Khaldun*. Beirut: [s. n.], 1942.

Fischel, Walter. *Ibn Khaldun and Tamerlane, Their Historic Meeting in Damascus, 1401, A.D*. Berkeley, CA: [n. pb.], 1952.

Fischel, Walter. «Ibn Khalun's Activities in Mamluk Egypt (1382-1406).» in: *Semitic and Oriental Studies* (Berkeley, CA: University of California), 1951.

Gabrieli, Francesco. «Il concetto della «asbabiyya nel pensiero storico di Ibn

Haldun.» *Atti della Reala Accademica delle Scienze di Torino*: vol. 65, 1930.
Gautier, E. F. *Les Siècles obscures du Meghreb*. Paris: [s. n.], 1928.
Gibb, H. A. R. «The Islamic Background of Ibn Khalun's Philosophy.» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London): 1933-5.
Husry, Sati'al. *Dirasat 'an Muqaddimat Ibn Khaldun*. revised edition. Cairo: [n. pb.], 1953.
Hussein, Taha. *La Philossophie sociale d'Ibn Khaldoun*. Paris: [s. n.], 1918.
Inan, Mohammad Abd Allah. *Ibn Khaldun, His Life and Work*. Lahore: [n. pb.], 1941.
Khemiri, T. «Der Asabija-Begriff in der Muqaddima des Ibn Haldun.» *Der Islam* (Berlin): vol. 22, 1936.
Mahdi, Muhsin. «*Ibn Khaldun's Philosophy of History*.» (Presented as a Thesis at the University of Chicago, 1954).
Mahmasani, Sobhi. *Les Idées économiques d'Ibn Khaldoun*. Lyon: [s. n.], 1932.
Maunier, R. *Mélanges de sociologie nord africaine*. Paris: [s. n.], 1930.
Nashaat, M. A. «Ibn Khaldun, Pioneer Economist.» *l'Egypte-Contemporaine* (Cairo): vol. 38, 1944.
Rosenthal, Erwin. «Ibn Khaldun, a North African Muslim Thinker of the Fourteenth Century.» *John Rylands Library, Manchester, Bulletin*: vol. 24, 1940.
____. *Ibn Khalduns Geanken uber den staat*. Munich: [n. pb.], 1932.
Schmidt, Nathaniel. *Ibn Khalun*. New York: [n. pb.], 1930.
____. «The Manuscript of Ibn Khaldun.» *American Oriental Society Journal* (New Haven): vol. 46, 1926.
Syrier, Miya. «Ibn Khaldun and Islamic mysticism.» *Islamic Culture* (Hyderabad): vol. 21, 1947.

أُوغُسْت كونْت

ليس بوسع شخص بمفرده بطبيعة الحال أن يؤسِّس لمجال دراسي. وقد أسهم عدد من الباحثين في بواكير التفكير الاجتماعي، غير أن الأولوية تُعطى في العادة للكاتب الفرنسي أوغُسْت كونت (1798-1857)، إن لم يكن لشيء فلأنه ابتكر للمبحث الجديد اسمه الشائع الآن «عِلم الاجتماع/ سوسيولوجي» وقد سمّى كونت هذا الموضوع أول الأمر «الفيزياء الاجتماعية»، إلا أن بعض منافسيه المثقّفين كانوا يستخدمون هذا الاصطلاح في ذلك الوقت. وحاول كونت أن يُميِّز آراءه عن مفاهيمهم، فنَحَتَ مصطلح «عِلم الاجتماع» لوصف ميدانه البحثي.

كان تفكير كونت انعكاساً للأحداث المضطربة التي اتسم بها عصره. فقد أدخَلت الثورة الفرنسية تغييرات مهمة على المجتمع، وكان التصنيع المتنامي قد بدأ بتعديل أساليب الحياة التقليدية للفرنسيين. ومن هنا سعى كونت إلى وضع عِلم جديد للمجتمع لتفسير القوانين التي تُنظِّم حياة العالم الاجتماعي مثلما هي الحال

في العالم الطبيعي. وكان كونت يُدرك أن لكل مجال علمي موضوعه الخاص، إلا أنه رأى أن هذه المجالات جميعَها ينتظمها منطق واحد، وتتحرك وفق منهج علمي يهدف إلى كشف النقاب عن قوانين شاملة. ومثلما يسمح لنا اكتشاف القوانين التي تحكم العالم الطبيعي بالسيطرة على الأحداث والتنبؤ بوقوعها حولنا، فإن كشف القوانين التي تحكم سلوك المجتمعات الإنسانية سيُعيننا على رسم مصائرنا والارتقاء بحالة الرفاه البشري. وكان كونت يرى أن المجتمع، مثله مثل العالم الطبيعي، يمتثل في أنشطته لقوانين ثابتة لا تتغير.

إن رؤية كونت لعِلم الاجتماع كانت رؤية علمية **وضعِيَّة**. وكان ينبغي على عِلم الاجتماع، في اعتقاده، أن يُطبِّق المنهجيات العلمية الصارمة نفسها في دراسة المجتمع، كما هو الحال في الأساليب التي تنهجها الفيزياء والكيمياء في دراسة العالم الطبيعي. وترى المدرسة الوضعيّة أن على العِلم أن يُعنى بالكيانات العَيانِيّة التي يُمكن ملاحظتها واختبارها بالتجربة فحسب.

واعتماداً على الملاحظة الحسية المتأنية، يستطيع المرء أن يستنتج القوانين التي تفسر العلاقة بين الظواهر الملحوظة. ويستطيع العلماء بعد فهم العلاقات السببية بين الأحداث أن يتكهّنوا بما ستكون عليه الأحداث الأخرى في المستقبل. ومن هنا فإن المذهب الوضعي في عِلم الاجتماع يعتقد بأن إنتاج المعرفة عن المجتمع ممكنة إذا ما اعتمدنا على الدلائل التجريبية (الإمبيريقية) المستقاة من الملاحظة والمقارنة والتجريب.

ويزعُم كونت في **قانون المراحل الثلاث** الذي وضَعَه أن المسعى البشري لفهم العالم قد مرّ في ثلاثة أطوار: اللاهوتي؛ والميتافيزيقي؛ والوضعي. ففي المرحلة اللاهوتية، كان الفكر الإنساني مُسيّراً بالأفكار الدينية وبالاعتقاد بأن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله. وفي المرحلة الميتافيزيقية التي تصدّرَت الفكر البشري في فترة عصر النهضة الأوروبية، بدأ الناس ينظرون إلى المجتمع في إطاره الطبيعي، لا باعتباره ناجماً عن قوى فوق الطبيعة. أما المرحلة الوضعية التي دشَّنَتها الاكتشافات والإنجازات التي حققها كوبرنيكوس وغاليليو ونيوتن، فقد اتّسَمت بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الاجتماعي. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، اعتبر كونت عِلم الاجتماع آخِر العلوم التي نشأت في هذا الإطار على غرار ما آلت إليه الفيزياء والكيمياء وعِلم الأحياء، غير أن عِلم الاجتماع هو الأكثر تعقيداً وأهمية من العلوم كافة.

وقد وَضع كونت في المرحلة الأخيرة من حياته خططاً طموحة لإعادة بناء المجتمع الفرنسي بصورة خاصة والمجتمعات الإنسانية عموماً. واعتمد في ذلك

على منظوره الجديد لعِلم الاجتماع. فقد حضّ على إقامة ما سمّاه «دِين الإنسانية» الذي يقوم على المَيْل عن الإيمان القطعي بالعقيدة إلى الارتكاز إلى المبادئ العلمية. وسيكون عِلم الاجتماع بمنزلة النُّواة لهذا الدين الجديد. وكان كونت واعياً كل الوعي لحالة المجتمع الذي عاش فيه؛ إذ كان من همومه الأساسية حالة انعدام المساواة التي خلّفَها التصنيع، والخطر الذي يُمثِّله التفاوت على التماسك الاجتماعي. والحل النهائي لهذا الوضع، في رأيه، هو الوصول إلى إجماع أخلاقي من شأنه أن ينظِّم المجتمَع أو يُعزّز أواصر العلاقات فيه رغم بروز الأنماط الجديدة من عدم المساواة. ورغم أن رؤية كونت لإعادة بناء المجتمَع لم يُقدَّر لها التحقق والنجاح، إلا أن إسهامه في تنظيم عِلم المجتمَع وتوحيده كان مهماً للجهود التي قامت بعده لوضع الأسس المهنية لعِلم الاجتماع باعتباره منهجاً أكاديمياً.

إميل دُركهايم

تركت كتابات الكاتب الفرنسي الآخر إميل دركهايم (1858-1917) أثراً أهم وأبقى على عِلم الاجتماع الحديث من مؤلفات كونت. وعلى الرغم من أن دركهايم استعان بجوانب من أعمال كونت، إلا أنه كان يعتقد أن كثيراً من الآراء التي طرَحَها أسلافه كانت تتسم بالنزعة التأملية والغموض، وأن كونت لم يفلح في تحقيق البرنامج الذي وضَعَه لإقامة عِلم الاجتماع على أسس علمية. وكان دركهايم يرى في عِلم الاجتماع عِلماً يمكن استخدامه لإيضاح الأسئلة الفلسفية التقليدية بتمحيصها على أسس إمبيريقية. وكان دركهايم يُشارك كونت الرأي بأن علينا دراسة الحياة الاجتماعية بروح موضوعية مثلما يفعل العلماء عند دراستهم للعالم الطبيعي. وكان المبدأ الأول الذي وضَعَه لعِلم الاجتماع: «فلندرس الحقائق والوقائع الاجتماعية باعتبارها **أشياء!**» وكان بذلك يعني أنه يمكن تحليل الحياة الاجتماعية بالطريقة الصارمة نفسها التي نحلل بها الأشياء والأحداث في الطبيعة.

كانت كتابات دركهايم من الاتساع بحيث شَمَلت مجموعة عريضة من الموضوعات. وثمة موضوعات أساسية ثلاثة تناولها في دراساته هي: أهمية عِلم الاجتماع باعتباره عِلماً إمبيريقياً تجريبياً؛ وبروز الفرد ونشوء نظام اجتماعي جديد؛ والنظام الأخلاقي في المجتمَع من ناحيتي أصوله وطبيعته. وسنتطرّق إلى آراء دركهايم على نحو أوسع عند مناقشتنا لقضايا الدِّين، والانحراف والجريمة، والعمل والحياة الاقتصادية.

إن الهَم الفكري الرئيسي لعِلم الاجتماع لدى دركهايم هو دراسة **الحقائق الاجتماعية**. وبدلاً من تطبيق مناهج عِلم الاجتماع على دراسة الأفراد، فإن على

علماء الاجتماع أن يُركِّزوا بحوثهم على الوقائع الاجتماعية؛ أي على جوانب الحياة الاجتماعية التي تُقَولب أفعالنا بوصفنا أفراداً، مثل حالة الاقتصاد أو تأثير الدِّين. وكان دركهايم يعتقد أن للمجتمعات كينونة وواقعاً مستقلاً بحد ذاته. وبعبارة أخرى؛ فإن المجتمَع هو أكبر كثيراً من كونه تجمعاً لأفعال أفراده وأعضائه ومصالحهم. وبالنسبة إلى دركهايم، تجسِّد هذه الحقائق الاجتماعية طُرق الفعل والتصرف والتفكير أو الشعور التي تقع **خارج** الأفراد وتتمتع بوجودها الواقعي خارج حياة الأفراد ومداركهم. ومن الخصائص الأخرى التي تُميِّز الحقائق الاجتماعية أنها تُمارِس **سُلطة إرغامية** على الأفراد، غير أن الأفراد في أغلب الأحيان لا يُدرِكون طابع الإرغام الذي تنطوي عليه هذه الحقائق الاجتماعية. ذلك أن الناس بصورة عامة يمتثلون امتثالاً طوعياً حراً لهذه الحقائق، متوهمين، كما يقول دركهايم، أنهم يمارسون هذه الخيارات بحُريَّة. والواقع، كما يرى دركهايم، أن الناس يتّبعون أنماط التفكير والسلوك الغالبة في مجتمعهم، ويُمكن الحقائق الاجتماعية أن تُقيِّد الفعل الإنساني بوسائل شتى تتراوح بين إيقاع العقوبة (كما يحدث في حالة الجريمة مثلاً) والرفض الاجتماعي (كما في حالة السلوك غير المقبول) إلى مجرّد سوء الفهم والتفاهم (كما في حالة سوء استخدام اللغة).

ويُقِر دركهايم أن دراسة الحقائق الاجتماعية ليست بالأمر السهل. ويعود ذلك إلى أنها خَفيَّة وخبيئة ولا تتسنّى ملاحظتها بصورة مباشرة. ولا بد على هذا الأساس من كشف هذه الحقائق بصورة غير مباشرة عن طريق تحليل آثارها أو بدراسة الوسائل التي يُحاوِل المجتمع من خلالها التعبير عن هذه الخصائص مثل القوانين والنصوص الدينية وقواعد السلوك المكتوبة. ويؤكد دركهايم أهمية التخلي عن التحيّز والهوى والنزعات الأيديولوجية عند دراسة الحقائق الاجتماعية. فالموقف العلمي يتطلب انفتاح العقل على ما تتلمسه الحواس من دلائل، والتحرر من الأفكار الجاهزة المُسبَقة التي تَفِد على المرء من الخارج. كما أن المفاهيم العلمية، على ما يرى دركهايم، لا يمكن توليدها إلا من خلال الممارسة العلمية. ومن هنا فإنه طالَبَ علماء الاجتماع أن يدرسوا الأشياء كما هي وأن يُطوّروا مفاهيم جديدة تعكس الطبيعة الحقيقية للأمور الاجتماعية.

وكان دركهايم، كغيره من مؤسسي عِلم الاجتماع، مهتماً في زمانه بالتغيرات التي قد تخلق حالة من التحوُّل الاجتماعي. وكان معنياً بصورة خاصة بالتضامن الاجتماعي والأخلاقي؛ أي بالأواصر التي تشدّ المجتمع بعضه إلى بعض وتمنعه من الانزلاق إلى الفوضى. ويمكن الحفاظ على التضامن عندما يندمج الأفراد

بنجاح في مجموعات اجتماعية وتنتظم حياتهم مجموعة من القِيَم والعادات المشتَرَكة. وفي أول مؤلفاته الرئيسية، **تقسيم العمل في المجتمع** (1893)، قدَّم تحليلاً للتغيُّر الاجتماعي قال فيه إن مرحلة التصنيع قد أدّت إلى بروز نوع جديد من التضامن. ومن ثم وضَعَ دركهايم خطاً مُمَيِّزاً بين نوعين من التضامن هما: التضامن **الآلي**؛ والتضامن **العُضوي**؛ وربَط بينهما وبين تقسيم العمل في المجتمع والتَّوسع والتمايُز بين المهن والحِرَف المختلفة.

ويرى دركهايم أن الثقافات التقليدية التي ينخفض فيها مستوى تقسيم العمل تتميز بالتضامن العُضوي. ويعود ذلك إلى أن أغلبية أعضاء المجتمَع يكونون منخرطين في مِهن متشابهة، وتربط بينهم تجربة مُشتَرَكة واعتقادات مُشترَكة أيضاً. وتتسم هذه المُعتقّدات بقوة ضاغطة كابتة، إذ تقوم الجماعة بإيقاع العقوبة بسرعة على من تُسَوِّل له نفسه أن يتحدى طرائق الحياة التقليدية. ولن يكون ثمة مجال على هذا الأساس لانشقاق الفرد عن الجماعة. ويكون التضامن الآلي على هذا الأساس قائماً على الإجماع وتقارُب المُعتقَدات. بَيد أن قِوى التصنيع والتحضُّر قد أدّت إلى التزايد في تقسيم العمل، مما أسهَم في انهيار هذا الشكل من التضامن. إن التخصص في المُهمات والتزايد في التفاوُت الاجتماعي في المجتمَعات الصناعية سيؤدي إلى قيام نظام جديد يتّسم بالتضامن العُضوي على رأي دركهايم. وما يَشُدّ الوشائج في المجتمَعات التي تتميّز بالتضامن الآلي هو الاعتماد الاقتصادي المُتداخِل المُتبادَل بين الناس والإقرار بأهمية ما يُقدّمه الآخرون من مُساهَمات. فمع توسُّع تقسيم العمل يُصبح الناس أكثر اعتماداً بعضهم على بعض؛ لأن كل فرد يحتاج إلى البضائع والخدمات التي يصنعها آخَرون يعملون في مهنة أخرى. وتبدأ العلاقات الاقتصادية المُتبادَلة والاعتماد المُتبادَل بالحلول آنئذ محل المُعتقَدات المُشترَكة في إقرار الإجماع الاجتماعي.

غير أن عمليات التغيير في المجتمعات الحديثة هي من السرعة والكثافة بحيث تُسفِر عن صعوبات اجتماعية رئيسية. ويُمكن أن تتسبب آثارها في اضطراب أساليب الحياة التقليدية وفي القِيَم والمُعتقَدات الدينية وأنماط الحياة اليومية دون أن تطرح بدلاً منها قِيَماً جديدة واضحة. ورَبَط دركهايم بين هذه الأوضاع التفكيكية وبين ظهور حالة **الضياع**، وهي الإحساس بانعدام الهَدَف أو بالقُنوط الناجم عن الحياة الاجتماعية الحديثة. إن الأخلاق التقليدية التي كان ينطوي عليها الدّين والتي كانت تقوم بمهمة الضبط وتُقدِّم المعايير سرعان ما تبدأ بالتفكك مع البدء بالتنمية الاجتماعية الحديثة، مما يدفع أعداداً كبيرة من الأفراد في المجتمَعات الحديثة إلى الإحساس بأن حياتهم اليومية لا معنى لها ولا دلالة.

دراسة دركهايم عن الانتحار

إن تحليل إميل دركهايم لظاهرة الانتحار (Durkheim, 1952؛ نُشِر في الأصل عام 1897) يُمثِّل مَعلماً بارزاً في بحوث عِلم الاجتماع التي تتقصى العلاقة بين الفرد والمجتمع. فعلى الرغم من أن البشر يعتبرون أنفسهم أفراداً يتمتعون بالإرادة وحرية الخيار، إلا أن أنماط سلوكهم كثيراً ما يجري تشكيلها وصياغتها. وتُظهِر دراسة دركهايم أنه حتى في ما يبدو أنه فِعل شخصي محض مثل الانتحار، فإن العالَم الاجتماعي له أثره.

وقد أجريَت قبل دركهايم دراسات عن الانتحار، غير أنه هو الذي أصر على تقديم تفسيرات سوسيولوجية لهذه الظاهرة. كما اعترفت الكتابات السابقة بتأثير العوامل الاجتماعية على الانتحار، غير أنها تطرّقت إلى اعتبارات من نوع العِرق؛ والمناخ؛ والاضطرابات العقلية لتفسير ميل فرد ما إلى الإقدام على الانتحار. أما بالنسبة إلى دركهايم، فإن الانتحار هو **حقيقة اجتماعية** لا يمكن تفسيرها إلا بحقائق اجتماعية أخرى، فالانتحار أكثر من مجرد تجميع لحقائق مُفرَدة؛ لأنه يُمَثل ظاهرة تحمل أنماطاً من الخصائص.

وفَحَص دركهايم السجلات الرسمية للانتحار في فرنسا، فاكتشف أن فئات محددة من الناس كانوا أكثر ميلاً للإقدام على الانتحار من غيرهم. إذ وَجَد، على سبيل المثال، زيادة معدلات الانتحار في أوساط الرجال بالمقارنة مع النساء، وفي أوساط البروتستانت بالمقارنة مع الكاثوليك، وبين الأثرياء بالمقارنة مع الفقراء، وبين العازبين بالمقارنة مع المتزوجين. ولاحَظ كذلك ميل معدلات الانتحار إلى الانخفاض في أوقات الحرب وإلى الارتفاع في أوقات التّغيُّر أو عدم الاستقرار الاقتصادي.

وخلُص دركهايم من هذه النتائج إلى أن ثمة قوى اجتماعية خارجة عن نطاق الفرد تؤثر في معدلات الانتحار. ورَبَط هذا التفسير بمفهوم التضامن الاجتماعي، وبنوعين من الروابط داخل المجتمع هما: **التكامل الاجتماعي؛ والتنظيم الاجتماعي.** وكان رأي دركهايم أن الأشخاص الذين يُدمَجون بقوة في المجموعات الاجتماعية والذين تُنظِّم تطلعاتهم المعايير الاجتماعية هُم أقل ميلاً للانتحار. ورَسَم الملامح الرئيسية لأربعة أنواع من الانتحار اعتماداً على الوجود والغياب النسبيَّين للتكامل والتنظيم:

فالانتحار **الأناني** يتميز بانخفاض درجة التكامل في المجتمع، ويقَع عندما يعاني الفرد من العُزلة أو عندما تضعف أو تنقطع علاقاته أو علاقاتها مع المجموعة. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن تفسير انخفاض معدلات الانتحار بين الكاثوليك بارتفاع درجة التماسك في الجماعة الجماعية بينما تعني الحرية الشخصية والأخلاقية لدى البروتستانت أن المرء «يقف بمفرده» أمام الله. كما يحول الزواج

دون الانتحار؛ لأنه يدمج الفرد في شبكة من العلاقات الاجتماعية المستقرة بينما يعيش العازبون في عزلة نسبية في المجتمع. ويرى دركهايم أنه يمكن أن نعزو انخفاض معدلات الانتحار خلال الحرب إلى ارتفاع درجات التكامل الاجتماعي في تلك الفترة.

وانتحار **الضياع** ناجم عن غياب التنظيم الاجتماعي. ويعني دركهايم بذلك أن الأوضاع الاجتماعية في حالة الضياع تحرم الناس من المعايير بسبب التغير السريع أو شيوع عدم الاستقرار في المجتمع. إن فقدان المرجعيات التي يحتكم إليها المرء في رغباته وميوله، كما يحدث عادة في حالات الخلل الاقتصادي أو المعاناة الشخصية عند الطلاق، قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين ظروف الناس من جهة وتطلعاتهم من جهة أخرى.

أما الانتحار **الإيثاري**؛ فيحدث عندما يكون المرء في حالة تكامل استثنائية مع مجتمعه، أي عندما تكون الروابط الاجتماعية شديدة القوة وتغلِب قيم المجتمع على قيم الفرد. وفي مثل هذه الحالة يتخذ الانتحار طابع التضحية من أجل «المصلحة العليا». ويمكن اعتبار طياري الكاميكازي اليابانيين، أو «الاستشهاديين» الإسلاميين نماذج من هذا النوع من الانتحار الإيثاري. ويرى دركهايم أن مثل هذه الأفعال هي من خصائص المجتمعات التقليدية التي يَغلِب عليها التضامن الآلي.

والنوع الأخير هو الانتحار القَدَري. ورغم أن دركهايم لم يتلمس علاقة أو أهمية لهذا النوع بما كان عليه مجتمعه آنذاك، إلا أنه اعتبره نِتاجاً لوضع يكون فيه المرء واقعاً تحت وطأة التنظيم الاجتماعي القاهر. وفي مثل هذه الحالة، يُفضي قمع الفرد إلى حالة من العجز الكامل أمام القَدَر والمجتمع.

وتتنوع معدلات الانتحار في مختلف المجتمعات غير أنها تتميز بفترات انتظام محددة بمرور الوقت، واعتبر دركهايم ذلك دليلاً على أن هناك ثمة قوى اجتماعية متناسقة تؤثّر في معدلات الانتحار. ولدى تفحصنا معدلات الانتحار نتلمس مدى التداخل بين الصِّيَغ الاجتماعية العامة والأفعال الفردية.

ومنذ نشر **دراسة الانتحار**، ظهرت عدة بحوثٍ تُعارِض منهجية دركهايم، ولاسيّما استخدامه الإحصاءات الرسمية ورفضه المؤثِّرات غير الاجتماعية في الانتحار، وإصراره على تصنيف جميع أنواع الانتحار بعضها مع بعض. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدراسة لا تزال تحتفظ بمكانتها المتميزة كما أن مقولته الرئيسية تظل على قدر عالٍ من الأهمية: إن ما يبدو في ظاهره أفعالاً فردية مثل الانتحار تتطلب تفسيرات اجتماعية في جميع الحالات.

والدراسة التحليلية التي وضَعَها دركهايم عن الانتحار تُمثِّل واحداً من أشهر أعماله (انظر الإطار أعلاه) وقد يبدو الانتحار في ظاهره عملاً فردياً بحتاً ونِتاجاً لحالة من أقصى درجات التعاسة الشخصية. غير أن دركهايم أظهَر أن عوامل اجتماعية تترك تأثيراً جوهرياً على السلوك الانتحاري ـ وتُمثِّل حالة الضياع واحداً من تلك المؤثِّرات. وتُظهِر معدلات الانتحار أنماطاً منتظمة بين سنة وأخرى ولا يمكن تفسير هذه الأنماط إلا بأسلوب سوسيولوجي.

كارل ماركس

إن أفكار كارل ماركس (1818-1883) تتعارض بصورة كاملة مع الأفكار التي طرَحَها كل من كونت ودركهايم، غير أنه كان مثلهما يسعى إلى تفسير التغيُّرات التي كانت تطرأ على المجتمع خلال الثورة الصناعية. وعندما كان ماركس في مقتبل العمر، وضَعَته أنشطته السياسية وجهاً لوجه مع السُّلطات الألمانية؛ وبعد إقامة قصيرة في فرنسا، استقر منفياً في بريطانيا بصورة دائمة. وقد شَهِد ماركس نمو المصانع وتوسع الإنتاج الصناعي وما نَجَم عن كليهما من مظاهر التفاوت وعدم المساواة. وعَبَّر في كتاباته عن اهتماماته بالحركة العُمالية في أوروبا والأفكار الاشتراكية، وتشعَّبَ إنتاجه الفكري ليشمَل موضوعات أساسية متنوعة. وتركزت معظم أعماله على القضايا الاقتصادية، غير أن حرصه على ربط المشكلات الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية قد أثرى الطُّروح السوسيولوجية التي تضمَّنتها مؤلفاته العديدة. بل إن أقسى نقّادِه لا يملكون إلّا الإقرار بأن أعماله تُمثِّل إسهاما مهماً في تطور عِلم الاجتماع.

الرأسمالية وصراع الطبقات

كَتَب ماركس عن شتّى مراحل التاريخ، غير أنه ركّز في المقام الأول على التغيُّر الذي طرأ في المرحلة الحديثة في عصره. وقد ارتبطت أهم التغيُّرات في نظره بتطوّر الرأسمالية. والرأسمالية نظام للإنتاج يختلف بصورة جذرية عن النُّظُم الاقتصادية السابقة في التاريخ. ويتضح ذلك الاختلاف بأجلى صوَره في أن النظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع والخدمات وبَيعها لتشكيلة واسعة من المُستهلِكين. وحدّد ماركس عنصرين أساسيَّين يُميزان نُظُم الإنتاج الرأسمالي ويتمثل الأول في **رأس المال**، وهو الأُصول/ المَوجودات الاقتصادية، بما فيها المال، والمعدات، وحتى المصانع، التي يجري استخدامها أو استثمارها لإنتاج أصول جديدة في المستقبل. ويسير تراكم رأس المال جنباً إلى جنب مع العنصر الثاني، وهو **العمل**

بأجر. ويُشير العمل المأجور إلى قِطاع العمال الذين لا يمتلكون وسائل العَيش بل ينبغي عليهم أن يطلبوا الاستخدام من أرباب رأس المال. ويرى ماركس أن من يمتلكون رأس المال، وهُم الرأسماليون، يُشكِّلون طبقة حاكمة، بينما يُمثِّل أغلبية العاملين بأجر طبقة عاملة. ومع انتشار التصنيع، انتقلت أعداد ضخمة من الفلاحين الذين كانوا يتعيَّشون من زراعة الأرض إلى المُدُن المتزايدة التوسع، إذ شكّلوا طبقة صناعية عاملة في المراكز الحَضَريّة. ويُشار إلى هذه الطبقة العاملة أيضاً باسم **البروليتاريا**.

وبالنسبة إلى ماركس، فإن الرأسمالية تُشكِّل بطبيعتها نظاماً طبَقياً تتميّز العلاقات الطبقيّة فيه بالصّراع. ورغم أن الرأسماليين والعُمال يعتمد كل منهما على الآخر لأن الرأسماليين يحتاجون إلى قوة العمل والعُمال يحتاجون إلى الأجور، فإن هذه المعادلة تُعاني خللاً فادحاً. فالعلاقات الطبقيّة في هذه الحالة تتميّز بالاستغلال؛ لأن العُمال لا يتمتّعون بأي قدر من السيطرة على عملهم في الوقت الذي يقوم فيه أرباب العمل بجَني الربح عن طريق تَمَلّكهِم حصيلة عمل العمال. واعتقد ماركس أن صراع الطبقتين حول الموارد الاقتصادية سيزداد حدة بمرور الوقت.

التغيّر الاجتماعي: المفهوم المادي للتاريخ

ترتكز وجهات النظر التي طرحها ماركس إلى ما كان يُسمّيه **المفهوم المادي للتاريخ**. إن الأصول الرئيسية للتغيُّر الاجتماعي في نظره لا تكمن في ما يحمله الناس من أفكار وقِيَم، بل إن حوافز التغيّر الاجتماعي تتمثّل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية. والصّراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطوّر التاريخي لأنها «مُحَرِّك التاريخ». وبعبارة ماركس، فإن «التاريخ البشري برُمّته حتى الآن هو تاريخ الصّراعات بين الطبقات». ورغم أن ماركس ركّز أكثر اهتمامه على الرأسمالية والمجتمع الحديث، إلا أنه استقصى وتتبّع أطوار نمو المجتمعات على مرّ التاريخ. فالنُّظُم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر ـ بصورة تدريجية أحياناً وعن طريق الثورة أحياناً أخرى ـ نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصاداتها. وحَدّد ماركس ملامح التقدّم في هذه المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين والحصّادين البدائية الشيوعية، وانتقلت عبر نُظُم العبودية القديمة ونُظُم الإقطاع القائمة على تقسيم العمل بين مُلّاك الأراضي وعمّال السُّخرَة. وكان ظهور التجار والحرفيين مؤشّراً على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل مكان مُلّاك الأراضي من النبلاء.

وبموجب هذه النظرة إلى التاريخ كان ماركس يعتقد أن نظاماً جديداً سيحل بدلاً من النظام الرأسمالي بالطريقة نفسها التي اتّحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الإقطاعي.

كان ماركس يعتقد أن ثورة العمّال آتية لا محالة للإطاحة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه ـ أي لا يتسع فيه التقسيم والفَصل بين الأثرياء والفقراء. ولا يعني ذلك أن التفاوت سيتلاشى تماماً بين الأفراد. بل إن المجتمع، في رأيه لن ينقسم إلى طبقة صغيرة تحتكر السُّلطتين الاقتصادية والسياسية، وجماهير الشعب الواسعة التي لا تحقق إلا القليل من الثروة الناجمة عن عملها المنتِج. وسوف يؤول النظام الاقتصادي الجديد إلى مِلكيّة جماعية، وسينشأ مجتمع أكثر إنسانية من ذاك الذي نعرفه. وفي مجتمع المستقبَل، كما يرى ماركس، سيكون الإنتاج أكثر تقدماً وكفاءة مما هو في ظل النظام الرأسمالي.

لقد تركَت أعمال ماركس آثاراً بعيدة المدى على عالم القرن العشرين. وكان أكثر من ثلث سكان المعمورة يعيشون إلى عهد قريب في مجتمعات مثل الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، في ظل حكومات تدّعي أنها تستلهم عقائدها وسياساتها من أفكار ماركس.

ماكس ڤيبر

إن ماكس ڤيبر (1864-1920)، شأنه شأن ماركس، هو من النوع الذي لا يمكن وصفه أنه عالِم اجتماع فحسب لأن اهتماماته وهمومه شملت طائفة واسعة من الموضوعات. وُلِد ڤيبر في ألمانيا، حيث أمضى الجانب الأكبر من حياته الأكاديمية. كان موسوعيّ المعرفة، وشملت كتاباته ميادين الاقتصاد والحقوق والفلسفة والتاريخ المُقارَن بالإضافة إلى عِلم الاجتماع. وتطرّق في أكثر مؤلفاته إلى تطوّر الرأسمالية الحديثة وأوجُه الاختلاف بين المجتمع الحديث والأشكال المُبكّرة من التنظيم الاجتماعي. وطَرَح ڤيبر عبر سلسلة من البحوث الإمبيريقية عدداً من الخصائص التي تُميِّز المجتمعات الصناعية الحديثة، كما حدّدَ بعض المحاور الجوهرية التي ما زالت تدور حولها المناقشات في أوساط علماء الاجتماع حتى اليوم.

وسعى ڤيبر، مثلما سعى المفكرون من مُعاصريه إلى فهم طبيعة التغيُّر الاجتماعي وأسبابه. وقد تأثّر بماركس رغم أنه وَجَّهَ انتقاداً عنيفاً إلى بعض مفاهيمه

الرئيسية. فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ، واعتبَر أن للصّراع الطبقي أهمية أقل مما رآه ماركس. فالعوامل الاقتصادية مهمّة في نظر ڤيبر، غير أن الآراء والقِيَم لها أهمية تأثير مماثل على التغيُّر الاجتماعي. وخلافاً لسابقيه من المفكرين الاجتماعيين، اعتقد ڤيبر أن على عِلم الاجتماع أن يُركِّز على **الفِعل الاجتماعي** لا على البُنيَة الاجتماعية. إن الدوافع والأفكار البشريّة في نظره هي التي تقف وراء التغيُّر الاجتماعي، وبمقدور الآراء والقِيَم والمُعتقَدات أن تُساهِم في التحوّلات الاجتماعية. وبوُسع الفرد، في نظره، أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل. ولم يكن ڤيبر يعتقد كما اعتقدَ دركهايم وماركس أن للبُنى وجوداً مستقلاً عن الأفراد. بل إنه كان يرى أن البُنى في المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقّد بين الأفعال. من هنا، فإن من واجب عالِم الاجتماع أن يتفهّم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال.

إن جانباً من أهم الآثار التي تركتها كتابات ڤيبر يعكس اهتمامه بالفعل الاجتماعي عن طريق تحليل نواحي التميّز والتمايز في المجتمع الغربي بالمقارنة مع حضارات كبيرة أخرى. فقد درَس ديانات الصين والهند والشرق الأدنى، وقدَّم من خلال هذه البحوث مساهمات رئيسية في عِلم اجتماع الدِّين. وعقَدَ ڤيبر مقارنة بين الأنساق الدينية الرئيسية في الصين والهند من جهة، وفي الغرب من جهة أخرى. وخلُصَ منها بالقول إن جوانب معيّنة من تعاليم المسيحية قد تركت أثرها على نشوء الرأسمالية. ولم ينجُم هذا التوجه كما افترض ماركس، عن التغيّرات الاقتصادية فحسب، بل إن الأفكار والقِيَم الثقافية، كما يرى ڤيبر، قد أسهمت في تشكيل المجتمع وفي توجيه أفعالنا الفردية.

ومن العناصر المهمة في منظور ڤيبر السوسيولوجي مفهوم النموذج المِثال. إن الأنماط المثالية هي نماذج مفهوميّة وتحليلية يمكن استخدامها لفهم العالم. وقلّما توجَد هذه النماذج في العالم الواقعي. وربما لا توجَد على الإطلاق. وفي أغلب الحالات تتضح جوانب أو ملامح قليلة منها في الواقع. غير أن هذه النماذج الافتراضية قد تكون مفيدة جداً عندما نحاول فهم الأوضاع الفعلية في العالم بمقارنتها بواحد من هذه الأنماط المثالية. وفي هذا السِّياق تكون الأنماط المثالية بمثابة نقطة مرجعية ثابتة. وتجدُر الإشارة هنا إلى أن النمط المثالي لم يكن يعني بالنسبة إلى ڤيبر أن هذا التصوّر قد وَصَل حدود الكمال أو حقّقَ الهدف المنشود. وما كان يعنيه ڤيبر أن النموذج يُمثِّل صورةً «صافية» لظاهرة ما وقد استخدم ڤيبر هذه النماذج المثالية في تحليله لأشكال البيروقراطيّة والسوق.

التفكير العقلاني والترشيد

تزامَن ظهور المجتمع الحديث في نظر ڤيبر مع بروز تغيّرات مهمة في أنماط الفِعل الاجتماعي، لقد أخذ الناس في تلك الفترة بالتحوّل عن المعتقدات التقليدية التي ترتكز على الشعوذة والدين والعادات والمُواضَعات الاجتماعية. وبدَأ الأفراد عِوضاً عن ذلك بتبَنّي أساليب التفكير العقلاني والترشيد والحساب التي تأخذ بالاعتبار معايير الكفاءة وتوقعات المستقبَل. ولم يكن في المجتمعات الصناعية متسع للعواطف أو للاستمرار في القيام بأعمال مُعيّنة لمجرد أن الآخرين قد درَجوا على انتهاجها في الماضي لأجيال عديدة. وقد أطلق ڤيبر اسم **الترشيد العقلاني** على تنمية العلوم، وتطوير التقانة ونمو البيروقراطية. ويعني الترشيد العقلاني في هذا السياق تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من مبادئ الكفاءة المرتكزة إلى المعرفة التقنيّة. ففي حين كان الدِّين والعادات المُتَوارَثة هي التي تقوم بالدور الأساسي في تحديد ما يحمِله الناس من قِيَم واتجاهات في المجتمعات التقليدية، أخذ المجتمع الحديث يتميّز بالترشيد العقلاني المتزايد لمجالات الحياة بما فيها الأنشطة السياسية والدينية والاقتصادية. لقد كانت الثورة الصناعية وتنامي الرأسمالية في نظر ڤيبر مؤشِّراً على توجه واسع نحو الترشيد. وما يميّز الرأسمالية ليس الصراع الطبقي كما اعتقد ماركس بل تطوُّر العلوم والبيروقراطية ـ أي المؤسسات الضخمة. وكان ڤيبر يرى أن الطبيعة العلمية للغرب هي أبرز السِّمات التي تُميِّز تلك المجتمعات. وكان يعتقد كذلك أن البيروقراطية، باعتبارها السبيل الوحيد لتنظيم أعداد ضخمة من الناس على أساس الكفاءة، تتسع مع تصاعُد النمو الاقتصادي والثقافي، واستخدَم ڤيبر اصطلاح **إبطال السِّحر** ليصِف الطريقة التي اكتسح فيها التفكير العلمي في المجتمعات الحديثة تيارات التعاطف الوجداني التي كانت سائدة في الماضي.

ولم يكن ڤيبر متفائلاً كل التفاؤل بالنتائج التي سيُسفر عنها الترشيد العقلاني. لقد كان يتخوّف من أن نظام المجتمع الحديث قد يُدمِّر الروح الإنسانية بسَعيِه إلى تنظيم وتقنين مجالات الحياة الاجتماعية كافة. ومن الهواجس التي كانت تُساور ڤيبر الآثار الخانقة اللاإنسانية للبيروقراطية وتداعياتها ومضاعفاتها على مصير الديمقراطية وكان يرى أن أجِنْدة عصر النهضة في القرن السابع عشر بما فيها من تطلّع إلى التقدم والثروة والسعادة عن طريق رفض العادات المَوروثة والخُرافات وتبَنّي العِلم والتقانة قد تمخّضَت كلها عن مخاطر وأخطار جديدة للإنسان.

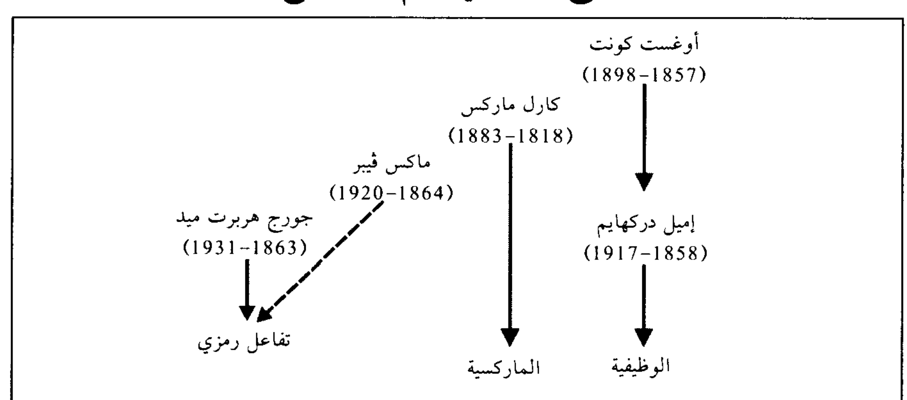
المنظورات الحديثة في علم الاجتماع

كان ما يَجمَع روّاد عِلم الاجتماع الأوائل هو الرغبة في استكناه المعاني الكامنة في التغيُّرات التي طرأت على مجتمعاتهم. وقد سعى هؤلاء إلى تجاوُز التفكير المُجرَّد والمضي إلى ما هو أبعد من تفسير الأحداث الجسيمة في تلك الفترة. وفوق هذا وذاك فإنهم سَعَوا إلى تطوير الوسائل الكفيلة بدراسة العالَم الاجتماعي وتفسير أنشطة المجتمعات عموماً وإدراك طبيعة التغيُّر الاجتماعي. غير أن دركهايم وماركس وڤيبر كما رأيْنا انتهجوا سُبُلاً مختلفة لدراسة العالم الاجتماعي. ففي الوقت الذي ركّز فيه دركهايم وماركس على قوة المؤثِّرات الخارجية في الفرد، انطلق ڤيبر من قدرة الفرد على التأثير بصورة خلّاقة في العالم الخارجي. وفيما أشار ماركس إلى هَيمنة القضايا الاقتصادية، تَوسَّع ڤيبر في دراسة مجموعة العوامل المهمة الأخرى. واستمرت وتواصلت هذه الاختلافات في أساليب المُقارَبة عبر تاريخ عِلم الاجتماع. وحتى عندما يتّفق علماء الاجتماع على موضوع التحليل، فإنهم يقومون بعملية التحليل من خلال زوايا نظرية مختلفة.

وترتبط بكل من دركهايم وماركس وڤيبر على التوالي ثلاثة من الاتجاهات النظرية الحديثة، وهي: المدارس الوظيفية؛ والصِّراعية؛ والتفاعليّة الرَّمزيّة. وسنتطرّق في هذا الكتاب إلى بعض الحُجج والأفكار التي توضّح هذه الاتجاهات النظريّة.

الشكل رقم (1-1)

مناهج نظرية في علم الاجتماع



تشير الخطوط غير المتقطعة إلى تأثير مباشر بينما تشير الخطوط المتقطعة إلى رابط غير مباشر. فميد لا يدين لڤيبر بشيء إلا أن رؤى هذا الأخير التي تركز على أهمية طبيعة العمل الإنساني القصدي على ألفة مع مواضيع التفاعل الرمزي.

الوظيفية

ترى المدرسة الوظيفية أن المجتمع نظام مُعقَّد تعمَل شتّى أجزائه سَوياً لتحقيق الاستقرار والتضامن بين مُكوِّناته. ووفقاً لهذه المُقارَبة، فإن على عِلم الاجتماع استقصاء علاقة مُكوِّنات المجتمع بعضها ببعض وصِلَتها بالمجتمع برُمَّته. ويمكننا على هذا الأساس أن نُحلل، على سبيل المثال، المُعتقَدات الدينية والعادات الاجتماعية، بإظهار صِلتها بغيرها من مؤسَّسات المجتمع لأن أجزاء المجتمع المختلفة تنمو بصورة مُتقارِبة بعضها مع بعض.

ولدراسة الوظيفة التي تؤدّيها إحدى المُمارَسات أو المؤسَّسات الاجتماعية، فإن علينا أن نُحلل ما تقدمه المُساهَمة أو المُمارَسة لضمان دَيمومة المجتمع. وطالما استخدم الوظيفِيّون، ومنهم كونت ودركهايم مبدأ **المُشابَهة العُضويّة** للمقارنة بين عَمَل المجتمع بما يُناظِره في الكائنات العُضويّة. ويرى هؤلاء أن أجزاء المجتمع وأطرافه تعمل سوِّياً وبصورة مُتناسقة كما تعمل أعضاء الجسم البشري، لما فيه نفع المجتمع بمجمله. وليتسنّى لنا دراسة أحد أعضاء الجسم، كالقلب على سبيل المثال، فإن علينا أن نُبيِّن كيفية ارتباطه بأعضاء الجسم الأخرى ووظائفه. وعند ضخ الدم في سائر أجزاء الجسم، يؤدي القلب دَوراً حَيوياً في استمرار الحياة في الكائن الحي. وبالمِثل، فإن تحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نُبيِّن الدَّور الذي تلعبه في استمرار وجود المجتمع ودوام عافيته.

إن المدرسة الوظيفيّة تُشدّد على أهمية **الإجماع الأخلاقي** في الحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع. ويتجلى الإجماع الأخلاقي هذا عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع في القِيَم نفسها. ويرى الوظيفيون أن النظام والتوازن يُمثّلان الحالة الاعتيادية للمجتمع ـ ويرتكز التوازن الاجتماعي على وجود إجماع أخلاقي بين أعضاء المجتمع. إن دركهايم، على سبيل المثال، كان يعتقد أن الدِّين يؤكّد تمسُّك الناس بالقِيَم الاجتماعية الجَوهريّة، ويُسهِم بالتالي في صيانة التّماسُك الاجتماعي.

وربما كان التفكير الوظيفي يحتل مكان الصدارة بين التقاليد النّظرِيّة في عِلم الاجتماع لوقت طويل، ولاسيّما في الولايات المتحدة. وكان تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، وقد نَهَل كلاهما من أفكار دركهايم، أبرز الدّاعين إلى هذا التّيار، غير أن الشّعبيّة التي كانت تتمتع بها المدرسة الوظيفية قد مالت إلى الأفول في الآونة الأخيرة بعد أن اتضّح ما تُعانيه من أوجه القُصور والثغرات. ومن جملة ما يُوَجه لها من انتقادات أنها تُغالي في التشديد على العوامل المُؤدية إلى التماسك

الاجتماعي على حساب العوامل الأخرى التي تُفضي إلى التجزئة والصّراع. إن التركيز على نواحي الاستقرار والنظام يَعني التقليل من أهميّة التقسيمات والتفاوُتات التي تنشأ في المجتمع على أساس الطبقة والعِرق والجنس. كما أن الوظيفيين يميلون إلى التقليل من دور الفِعل الاجتماعي الخَلّاق في المجتمع. ويرى كثير من النُّقّاد أن التحليل الوظيفي يُسبغ على بعض المجتمعات صفات اجتماعية لا توجد فيها. ذلك أن الوظيفيّين كثيراً ما يقولون إن للمجتمع «حاجاتٍ»، وإن له «أهدافاً» رغم أن هذه المفاهيم لا تصدُق إلا على الأفراد من البشر.

منظور الصّراع

يميل علماء الاجتماع الذين يُطبِّقون نظريات الصّراع إلى التأكيد على أهمية البُنى في المجتمع مثلما يفعل الوظيفيّون كما أنهم يَطرحون «نموذجاً» نظرياً شاملاً لتفسير عمل المجتمع. غير أن أصحاب النظريات الصّراعية يرفضون تأكيد الوظيفيّين على الإجماع ويُبرزون بدلاً عن ذلك أهمية الخِلاف والنّزاع داخل المجتمع، ويُركّزون بذلك على قضايا السُّلطة والتّفاوت والنّضال. ويميل هؤلاء إلى أن المجتمع يتألف من مجموعات مُتميِّزة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة ووجود هذه المَصالح المُنفصلة يعني أن احتمال قيام الصّراع بين هذه الجماعات يظل قائماً على الدوام، وأن بعضها قد ينتفِع أكثر من غيره من استمرار الخِلاف. ويميل المُلتزمون بنظريات الصراع إلى دراسة مواطن التوتر بين المجموعات المُسَيطِرة والمُستَضعَفة في المجتمع، ويسعون إلى فهم الكيفيّة التي تنشأ بها علاقات السيطرة وتدوم. ويعزو كثير من مُنَظِّري الصّراع آراءهم إلى ماركس الذي أكّد في مؤلفاته على الصّراع الطبقي، إلا أن بعضهم يُنَوِّهون بالأثر الذي تركه ڤيبر على توجهاتهم. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه عالم الاجتماع الألماني رالف دارندورف (1929-) ففي واحد من أبرز مؤلفاته، **الطبقة والصّراع الطبقي في المجتمع الصناعي** (1959)، يرى دارندورف أن المفكرين الوظيفيّين يَقصُرون دراستهم على جانب واحد من المجتمع ـ أي نواحي الحياة الاجتماعية التي يتجلّى فيها الانسجام والتوافُق. وما يُعادِل أهمية تلك الجوانب، أو يفوقها أهمية، هو النواحي الأخرى التي يُميِّزها الصّراع والاختلاف. وينتج الصّراع، كما يقول دارندورف، بشكل أساسي عن الاختلاف والتعارض بين مصالح الأفراد والجماعات على السواء. وقد اعتقد ماركس أن اختلاف المصالح وَقفٌ على الطبقات، غير أن دارندورف يَعزوه بصورة أوسع إلى الاختلاف على السُّلطة والقوة. وفي جميع المجتمعات ينشأ الخِلاف والنّزاع بين من يملكون السُّلطة من جهة، ومن يتم إقصاؤهم عنها من جهة أخرى، أي بين الحُكام والمحكومين.

منظور الفِعل الاجتماعي

إذا كانت المنظورات الوظيفية والصّراعية تؤكد أهمية البُنى التي توجِّه المجتمع وتؤثر في السلوك البشري، فإن نظريات **الفِعل الاجتماعي** تولي قدراً أكبر من الأهمية لدَور الفِعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البُنى. ويبرز دور عِلم الاجتماع هنا في استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفِعل الاجتماعي والتفاعل، لا تفسير طبيعة القوى الخارجية التي تدفع الناس إلى نمط مُعيَّن من الأفعال. وإذا كانت المُقارَبات الوظيفية والصّراعية تَطرَح النماذج النظرية حول الطريقة التي يعمل بها المجتمع برُمّته، فإن المُلتزمين بنظرية الفِعل الاجتماعي يُركّزون على تحليل الأسلوب الذي يتصرّف به الفاعلون الأفراد أو يتفاعلون به فيما بَينهم من جهة وفيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى.

ويُشار إلى ڤيبر في أكثر الأحيان باعتباره أول الدّاعين إلى تَبنّي منظور الفِعل الاجتماعي. فرغم أنه اعترف بأهمية البُنى الاجتماعية مثل الطبقات والأحزاب السياسية وأصحاب المكانة وآخرين، فإنه اعتقد في الوقت نفسه أن الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هي التي تَخلق مثل هذه البُنى. وقد جرى في وقت لاحق تطوير هذا الموقف بصورة مَنهجيَّة في أوساط المدرسة التفاعليّة الرمزيّة التي بَرَزت وشاعَت في الولايات المتحدة بصورة خاصة. وتأثرت هذه المدرسة بصورة غير مباشرة بأفكار ماكس ڤيبر غير أن أصولها المُباشِرة كانت في أعمال الفيلسوف الأمريكي جورج هِربرت ميد (1863- 1931).

التفاعُليَّة الرّمزيّة

تُعنى هذه المدرسة بالقضايا المُتّصلة باللغة والمعنى. ويزعُم ميد أن اللغة تتيح لنا الفرصة لنَصِل مرحلة الوَعي الذاتي ونُدرك ذاتنا ونُحِس بفَرديّتنا. كما أنها تُمَكّننا من أن نرى أنفسنا من الخارج مثلما يرانا الآخرون. والعنصر الرئيسي في هذه العملية هو **الرَّمز**؛ أي الإشارة التي تُمَثّل معنى أو شيئاً آخَر. والكلمات التي نستعملها للإشارة إلى أمور مُحَدّدة هي، في واقع الأمر، رموز تُمثّل المعاني التي نقصدها. فكلمة «المِلعقة» رمز نستعمله لوصف الأداة التي نستخدمها للحساء أو للأكل عموماً. كما أن الرموز تشمل الإيماءات غير الشفويّة وأشكال التّواصُل الأخرى. وثمة قيمة رمزية للتلويح لشخص ما أو القيام بإيماءة ذات دلالات بذيئة. ويرى ميد أن البشر يعتمدون على رموز وتَفاهُمات ومُواضَعات مُشتَرَكة في تفاعلهم بعضهم مع بعض. ولأن البشر يعيشون في عالم زاخر بالرموز، فإن جميع عمليات التفاعل بين الأفراد تشتمل على تبادل الرموز. إن التفاعُليّة الرمزيّة تُوجِّه انتباهنا إلى

تفصيلات التفاعُلات الشخصيّة، والطريقة التي تتم بها هذه الترتيبات لإعطاء المعنى لما يقوله ويفعله الآخرون. ويُنَوِّه مُنَظِّرو هذه المدرسة بالدّور الذي تؤديه هذه التفاعلات في خَلق المجتمع ومؤسساته.

ولا شك أن المنظور التفاعلي الرمزي قد يُقدِّم بعض الإضاءات على طبيعة أفعالنا في غضون حياتنا الاجتماعية اليومية. غير أن هذه المدرسة تتعرض للنقد لأنها تُهمِل القضايا الأوسَع التي تتعلق بالسُّلطة وبالبُنى في المجتمع، وبالطريقة التي يفرضان بها القيود على الفِعل الفردي.

خاتمة

يَطرح عِلم الاجتماع، كما رأينا طائفة متنوعة من الآراء النظرية. وتبدو الخِلافات بين المواقف النظرية جذريّة أحياناً، غير أن تنوُّع الآراء والتوجُّهات يُعتَبَر دليلاً على الحيوية ومؤشّراً على مواطن القوة لا مواضع الضعف في عِلم الاجتماع.

يَتّفق علماء الاجتماع كافة على أن منهج البحث هذا يَفترض في الباحِث أن يضع جانباً آراءه الشخصيّة حول العالم، وأن يتأنّى في دراسة المُؤثّرات التي تُسهِم في تشكيل حياتنا وحياة الآخرين من حولنا. لقد بَرز عِلم الاجتماع، بوصفه جُهداً فكرياً مُتميِّزاً، مع ظهور المجتمعات الحديثة. وما زالت دراسة هذه المجتمعات تستأثِر بالجانب الأكبر من اهتمامه. غير أن علماء الاجتماع يولون اهتمامهم أيضاً لسلسلة طويلة من القضايا المتّصلة بطبيعة التفاعل الاجتماعي والمجتمع الإنساني على العُموم. وليس عِلم الاجتماع مجرد جُهد فكري تجريدي، بل إنه ينطوي على مضامين عمليّة لحياة الناس. ومن هنا فإن تَدرُّب المرء ودراسته لعِلم الاجتماع لا يمثّلان جهداً أكاديمياً جامداً. وأفضل السُّبُل للحَيلولة دون ذلك هو التّصَدي لمعالجة الموضوع بأسلوب خَلّاق مُبتَكَر، ورَبط الآراء والنتائج الاجتماعية بالأوضاع والمواقف التي يُواجهها المرء في حياته. ومن الوسائل التي تُساعدنا على تحقيق هذا الهدف أن نُدرِك جوانب الاختلاف بين أساليب الحياة التي تُعتَبر اعتيادية في عُرف المجتمعات الحديثة، وتلك التي تنتهجها المجموعات البشرية الأخرى. ورغم أن البشر يشتركون في خصائص عامة تجمع بينهم، إلا أن ثمة مواضع عديدة للتباين والتنوع والاختلاف بين مُختَلف المجتمعات والثقافات وسنتطرّق إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه في الفصل القادم: «الثقافة والمجتمع».

نقاط موجزة

1. يُمكن تعريف عِلم الاجتماع بأنه الدراسة المنهجيّة للمجتمعات البشرية مع التأكيد بصورة خاصة على النُّظُم الصناعية الحديثة.

2. تشترط ممارسة عِلم الاجتماع المقدرة على التفكير الخَلّاق، وابتعاد الدّارِس عن الآراء الجاهزة المُسبَقة عن الحياة الاجتماعية.

3. إن عِلم الاجتماع موضوع ذو مُنطَويات عمليّة مهمة. إذ يُمكنه الإسهام بأكثر من وسيلة في النقد الاجتماعي وفي الإصلاح الاجتماعي العملي. وفي بادئ الأمر، فإن الفهم المتطوِّر لمجموعة من الظروف الاجتماعية كثيراً ما يُتيح لنا فرصة أفضل للسيطرة عليها وتوجيهها. وفي الوقت نفسه فإن عِلم الاجتماع يُوفِّر لنا الوسائل الكفيلة لشحذ حساسياتنا الثقافيّة، مما يُتيح للسياسات أن تنطلق من إدراك التنوّع في القِيَم الثقافية. وبوسعنا، من الناحية العمليّة، أن نتقصّى النتائج المُتَرتِّبة عن انتهاج برامج وسياسات مُعيَّنة. والنقطة الأخيرة، وربما تكون الأكثر أهمية، وهي أن عِلم الاجتماع يتيح لنا فرصة التنوير الذاتي، ويُفسِح المجال أمام المجموعات والأفراد لتغيير ظروف حياتهم.

4. لقد ظَهَر عِلم الاجتماع باعتباره محاولة لفهم التغيُّرات بعيدة الأثر التي حدثت في المجتمعات البشرية خلال القرنين أو الثلاثة القرون الماضية، ولا يشتمل ذلك على التغيُّرات كبيرة الحجم فحسب، بل يُغطي التغيرات في الخصائص الشخصية الحميمة التي تُميِّز حياة الناس.

5. في معرِض الحديث عن مؤسسي عِلم الاجتماع الحديث الكبار يبرز أربعة من الأعلام؛ أوغست كونت؛ وكارل ماركس؛ وإميل دركهايم؛ وماكس ڤيبر. وقد وضَع كونت وماركس في أواسط القرن التاسع عشر بعض القضايا الجوهرية التي ينبغي أن يتصدى لها عِلم الاجتماع، وذلك ما قام به دركهايم وڤيبر في وقت لاحق. وتتعلق هذه القضايا بطبيعة عِلم الاجتماع، وآثار التغيّرات التي تَرَكها التحديث على العالم الاجتماعي.

6. تنوّعت المُقارَبات النظرية في عِلم الاجتماع. ومن الصعب حل النزاعات النظرية حتى في مجال العلوم الطبيعية. وتبرز هذه المصاعب بصورة خاصة في عِلم الاجتماع بالنظر إلى تعقُّد المشكلات الناجمة عن إخضاع سلوكنا للدراسة.

7. تتمثل التوجهات الأساسية في عِلم الاجتماع اليوم في المدارس الوظيفية، والصّراعية والتفاعُليّة الرمزية. وثمة اختلافات رئيسية بين هذه المدارس مما أثّر في تطوّر هذا المنهج الدراسي خلال نصف القرن المُنصرِم.

الفصل الثاني

الثقافة والمجتمع

سنتناول في هذا الفصل، ما تتسم به الحياة البشرية والثقافة الإنسانية من وحدة وتنوّع، والأنواع المختلفة من المجتمعات التي يعيش فيها البشر. ومفهوم الثقافة هو من أكثر الأفكار استخداماً في عِلم الاجتماع. وعندما نتطرّق في حديثنا اليومي إلى كلمة «الثقافة» فإن تفكيرنا غالباً ما يتجه إلى المستويات الإبداعية في الفِكر الإنساني مثل الفنون، والأدب، والموسيقى والرسم. غير أن علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح ليعني هذه الجوانب بالإضافة إلى أبعاد أخرى أوسع منها. فالثقافة تعني أسلوب الحياة الذي ينتهجه أعضاء مجتمع ما أو جماعات ما داخل المجتمع. وهي تشمَل على هذا الأساس أسلوب ارتداء الملابس، وتقاليد الزواج، وأنماط الحياة العائلية، وأشكال العمل، والاحتفالات الدينيّة، بالإضافة إلى وسائل الترفيه والترويح عن النفس.

ويُمكن، على الصعيد النظري المفهومي التمييز بين الثقافة والمجتمع، غير أن ثمّة علاقة وثيقة بين هذين المفهومَين. فالمجتمَع نَسَق من العلاقات المُتداخلة التي يرتبط بها الأفراد بعضهم ببعض. وبهذا المعنى، يُنظَر إلى مجتمعات الدول التي تضم عشرات الملايين من الناس مثل: فرنسا؛ والولايات المتحدة؛ وبريطانيا مثلما يُنظَر إلى الجماعات الصغيرة التي قد لا يتجاوز عدد أفرادها العشرات أو المئات مثل مجتمعات الصّيد والحصاد التي عاشت في مراحل مبكرة من التاريخ البشري. وتتميّز جميع المجتمعات بصفات مُشترَكة منها أن ثمّة بُنيَة من العلاقات الاجتماعية تنتظم أعضاءها وتنظّمهم وفقاً لتوجهات ثقافية فريدة ومتميّزة. ولا يمكن أن توجد ثقافات من دون مجتمع، كما أن المجتمعات، بالمنطق نفسه، لا يمكن أن توجَد من دون ثقافات. فالثقافة وحدها هي التي تحوّلنا إلى بشر وترتقي بنا إلى المستوى الإنساني. وبغير الثقافة لن تكون لنا لغة نعبّر بها عن أنفسنا، ولا إحساس بالوعي الذاتي، كما أن قدرتنا على التفكير والتحليل ستكون محدودة وشبه معطّلة.

إن تنوّع الثقافة بين البشر يرتبط بأنواع مختلفة من المجتمعات؛ وسنحاول هنا أن نستعرض ونقارن بين أشكال المجتمع الرئيسية التي برَزَت عبر التاريخ. والهدف من ذلك هو اكتشاف العلاقة الوثيقة التي تربط بين اثنين من جوانب الوجود الاجتماعي للبشر ـ وهما القِيَم الثقافية المختلفة والمنتجات التي طوّرَتها وصنعتها المجتمعات البشرية، بالإضافة إلى مقارنة أنواع المجتمعات التي برَزَت فيها التنمية الثقافية. وكثيراً ما تُدرَس الثقافة بصورة مستقلة عن المجتمع، كما لو كانا كيانَيْن منفصلَين مع أنهما في واقع الأمر متداخلان إلى ما يشبه الاندماج. وسنحاول في هذا الفصل أن نستقصي بشيء من التركيز الكيفيّة التي أدّى فيها التغيّر الاجتماعي إلى تنمية الثقافة البشريّة. كما سنحاول في وقت لاحق دراسة بعض العوامل التي تُسهم في التغيّر الاجتماعي، وأن نتعرّف على التغيّرات العميقة التي طرأت في عصرنا الحديث.

ثقافة بلا مثقفين: من الملحمي إلى التراجيدي

تعريف الثقافة في المطلق غير ممكن، وإذا أمكن فهو غير مفيد. ولعل أقل التعاريف فائدة هو ذاك الذي ساد وتفرغ منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، معتبراً أن الثقافة هي مجموعة المعارف والمعتقدات والقابليات والتطبيقات، إلخ. . . التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع ما. هناك رؤية أحدث ـ وهي ليست تعريفاً ـ ترى الإنسان معلقاً في شبكة الدلالات التي ينسجها. هذه الصورة التي هي من نوع ما استحضره غيرتز (Geertz) عن ماكس ڤيبر يمكن أن توجه نوعاً من التحليل التأويلي أو التفهمي للثقافة إذا ما أمكن الحد من إغراءاتها. وأول الإغراء أن تكون الثقافة للناس جميعاً. ومن الإغراء، مقابل ذلك، أن يكون في عداد المثقفين من لا يكون خطابه منتجاً للمعنى. ثم إن هذه الصورة الجميلة لعلاقة الإنسان بثقافته، عبر الدلالة التي ينتجها فيها وبها، تبقى صورة مجازية، غير تحليلية، إذا لم تكن مشدودة إلى الواقع الاجتماعي المتغير، باعتبار أن الخطاب الثقافي يحيل إلى هذا الواقع، عبر الدلالة التي ينتجها.
أما من حيث المقاربة فالاحتراز الأساسي هو تجاه الربط السببي المباشر بين الفكر والواقع. وهو ربط دفعته نزعة سوسيولوجيانية (Sociologisme) إلى الإفراط في إبراز التجريبي على حساب الممكن، والوظيفي على حساب ما قد يبدو لا وظيفياً، في سياق معين. هذا الاحتراز يبرز مفهومين لهما وزن خاص: التمفصل (Articulation) بين مستويات الواقع، بما فيها الثقافي والاجتماعي (وهو تمفصلٌ كان يسمى جدلياً) والوسائط (Médiations) التي تتدخل في اتجاه مفصلة أو تفكيك هذه المستويات، والتي يمكن أن نعتبر المثقفين، تقليدياً، من أبرز صانعي لحمتها.

في هذا الإطار النظري، يبدو من الممكن القول بأن المرحلة الراهنة ـ عالمياً، بشكل عام، وعربياً بشكل خاص وأكثر حدة ـ هي مرحلة تفكك العلاقة (Désarticulation) بين الثقافة والمجتمع، والتي انحلت أو تفككت وسائطها. وقد انجرّ عن ذلك ما يمكن أن نسميه تعليق أو تعطيل الدلالة.

المقصود، إذاً، بتفكك العلاقة بين الثقافي والاجتماعي هو انحلال الوسائط التعبيرية التقليدية بينهما والتي كانت تشد أحدهما إلى الآخر، عبر الفعل الاجتماعي. هذا التفكك كظاهرة عامة له تفسيره السوسيولوجي، ولكن وحدات التحليل التقليدية، كالأسرة أو القبيلة أو الدولة أو الطبقة أو النخبة لم تعد وحدات مناسبة لتحليل وتفسير العلاقة، بين الثقافة والمجتمع. ذلك أنها لم تعد وسيطاً نشيطاً في هذه العلاقة أو، بتعبير آخر، لأن الثقافة السائدة اليوم لم تعد تحتاج إليها، لا كمنتج لها ولا كمعبر عنها، لأنها ثقافة مندفعة نحو تجاوز الهويات الاجتماعية. باختصار، بعد أن كان الأصل الاجتماعي للثقافة من «المسلّمات» وبعد أن تواصل النقاش حول عوامل وأشكال إعادة إنتاج هذه الثقافة في المجتمع، أصبحت الهويات الجماعية للثقافة تبدو غير محددة، أصلاً وانتشاراً.

على أن الحديث، عن انحلال الوسائط التعبيرية التقليدية بين الثقافي والاجتماعي، لا يعني أن هذه الوسائط كمؤسسات أو كقوى اجتماعية قد انحلت، بالضرورة، ولكن يعني أن الثقافة المعبرة عنها، وضعاً ووعياً وصراعاً، هي التي انحلت في ثقافة سائدة تتزايد صعوبة التصنيف الاجتماعي، اعتماداً عليها. إننا متيقنون من أن مؤسسات كالدولة أو الأسرة أو الطبقات الاجتماعية ـ مهما كانت تسميتها اليوم ـ قائمة في صيرورة إعادة تشكيلها وبناء علاقاتها الجديدة، ولكن من يرصد ثقافة اليوم السائدة يصعب عليه، أكثر من أي وقت مضى، تصنيف أنماطها حسب التمايز أو الاختلاف الذي يتم رصده في مستوى البيئة الاجتماعية.

إن ما نسميه تعليق الدلالة أو تعطيلها، يعني أن انحلال الوسائط التي من خلالها يكتسب الفعل الاجتماعي دلالته، جعل هذه الدلالة من دون مقابل محدد في الواقع الاجتماعي. ومع تبسيط القول، فإن هذا يعني ـ بلغة اللسانيين ـ بتر العلاقة التقليدية بين الدال والمدلول. كلنا يتنبه اليوم إلى أن النقاش المعرفي، وحتى الآيديولوجي، الذي كان حاداً حول علاقة المفهوم بالواقع، لم يكن نقاشاً ابيستيمولوجياً بقدر ما كان مقاومة لتعليق الدلالة التي بناها الفعل الاجتماعي، بالفكر والعرق، عبر جهود ونضالات طويلة. لقد كان النقاش حاداً لأنه كان يدرك أن الدلالة لها علاقة بالفعل. فالناس يقدمون على الفعل، حسب الدلالة التي يسندونها إلى هذا الفعل. الدلالة رهان اجتماعي كبير. وقد سالت من أجل تملكها دماء في التاريخ. ولذلك فإن ما يسمى، اليوم، رقابة ليس بالضرورة، قمعاً للفكر في ذاته (فقد يكون الرقيب مناصراً للفكر في ذاته، ولذاته) ولكنه قمع للدلالة التي يمكن أن تتبناها الفئات الاجتماعية فتحفزها على

الفهم والتفسير والفعل. عندما تحاصر الشرطة تظاهرة فهي لا تحاصر المتظاهرين الذين قد تكون متعاطفة معهم، بقدر ما تحاصر الدلالة التي يعطونها لتظاهراتهم. إن محاصرة الدلالة هي، هنا، وسيلة لتعطيل الفعل [. . .].

هكذا، إذاً، يجد الإنسان نفسه، ومعه الحركات الاجتماعية، في حضرة ثقافة سائدة بلا مثقفين، مجردة ـ تعميماً أو تفتيتاً ـ تحمل أفكاراً بلا فكر، دلالاتها معلقة، بلا مرجعية. ولأنها كذلك فهي يمكن أن تنشر مفاهيم مجتمع بلا بشر ومجتمع مدني بلا مدنية وحقوق إنسان بلا إنسان، وقس على ذلك الكثير.

هذه الثقافة التي فقدت أصولها الاجتماعية هي ثقافة العابر. هي، أساساً، ثقافة المتخيل، ثقافة غير الواقعي (Virtuel) الذي لم يعد فيه ربط ممكن بين الذات والموضوع. هي ثقافة «الناس جميعاً» أي ثقافة لا أحد. إنها ثقافة خفية الاسم (Anonyme)، لا باعتبار منتجها فحسب، وإنما أيضاً لأنها لا مكانية ولا زمانية. إنها، أكثر فأكثر، ثقافة بلا ذاكرة: كل مشهد منها ينسيك ما قبله، كما هو حالها في التلفزيون.

المصدر: الطاهر لبيب، **المستقبل العربي**، العدد 282، (آب/ أغسطس 2002).

مفهوم الثقافة

تعني الثقافة في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانيّة التي يكتسبها الإنسان بالتعلّم لا بالوراثة. ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل. وتُمثّل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مُضمَرة غير عيانِيّة مثل: المعتقدات؛ والآراء؛ والقِيم التي تُشكِّل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عيانيّة ملموسة مثل: الأشياء، والرموز؛ أو التقانة التي تُجسِّد هذا المضمون.

القِيَم والمعايير

من العناصر الجوهريّة في جميع الثقافات منظومة الأفكار التي تحدّد ما هو مهم ومُحبَّذ ومرغوب في المجتمع. وهذه الأفكار المُجرَّدة أو القِيَم هي التي تُضفي معنى محدداً، وتُعطي مؤشِّرات ارشاديّة لتوجيه تفاعل البشر مع العالَم الاجتماعي. فالزواج الأُحادي، أي قصْر العلاقة الجنسيّة على شريك واحد في الحياة، يُمثِّل إحدى القِيَم البارزة في أكثر المجتمعات الغربيّة. أما المعايير فهي قواعد السلوك

التي تعكس أو تُجسِّد القِيَم في ثقافة ما. وتعمل القِيَم والمعايير سوياً على تشكيل الأسلوب الذي يتصرّف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم. ففي الثقافات التي تُعلي من قيمة التعلّم على سبيل المثال، فإن المعايير تُشجِّع الطلبة على تكريس جانب كبير من طاقاتهم للدراسة، كما أنها تحفز الوالدَين على التضحية بجانب كبير من الجهد والمال لتعليم أبنائهم. وفي الثقافات التي تُعلي من شأن الكرَم وحُسن الضيافة، فإن المعايير الثقافيّة قد تُؤكِّد التوقعات بتقديم الهدايا مثلما تُشدِّد على أنماط السلوك الاجتماعي لدى كل من الضيوف والمُضيفين. وتتفاوت القِيَم والمعايير وتختلف اختلافاً بيِّناً من ثقافة إلى أخرى. إن بعض الثقافات تُسبغ قيمة عالية على النزعة الفرديّة بينما تُشدِّد ثقافات أخرى على الاحتياجات المُشترَكة بين أفراد المجتمع. بل إن القِيَم قد تتناقض في المجتمع أو الجماعة الواحدة: فقد تميل بعض المجموعات أو الأفراد إلى التركيز على قيمة المُعتقدات الدينيّة التقليديّة، بينما تميل مجموعات أخرى إلى إعطاء قيمة أعلى للتقدّم وللعلوم. وفيما يُفضِّل بعض الناس الراحة المادية والنجاح فإن آخرين قد يُؤثِرون الهدوء وبساطة العَيش. وفي هذا العصر الحافل بالتغيُّرات وبانتقال الناس والأفكار والسِّلع والمعلومات في أرجاء المعمورة، فليس من المُستغرَب أن يواجِه مجتمع ما صراعاً بين القِيَم الثقافية التي يعتنقها مُختَلَف الأفراد والجماعات فيه.

تغيُّر القِيَم والمعايير الثقافية

كثيراً ما تتغيّر القِيَم والمعايير الثقافية بمرور الزمن. وكثير من المعايير التي قد تكون شبه مألوفة في كثير من المجتمعات الغربيّة اليوم، مثل العلاقات الجنسيّة قبل الزواج أو المُعاشَرَة الجنسيّة من دون زواج، هي من الأمور التي تتناقَض مع القِيَم التي كان يحملها الناس قبل عدة عُقود. كما أن القِيَم التي نستهدي بها في علاقاتنا الحميمة قد تطوّرَت بشكل تدريجي وطبيعي عمّا كانت عليه قبل عدة سنوات. أما الحالات التي يجري فيها تعديل القِيَم الثقافية وأنماط السلوك بصورة قسريّة مقصودة، فتلك مسألة أخرى.

ففي مطلع عام 2000، نَشَرت إحدى اللجان الحكوميّة المُفَوّضَة في اليابان تقريراً أوضحَت فيه المعالم الرئيسية للأهداف التي ينبغي على اليابان أن تسعى إلى تحقيقها في القرن الحادي والعشرين. وكان رئيس وزراء اليابان قد طلب تشكيل هذه اللجنة في أعقاب ما شهدَته اليابان من ركود اقتصادي وارتفاع في معدلات الجريمة والبطالة، بغَرَض تحديد المسار الذي ينبغي على البلاد أن تسلكه في

العقود القادمة. وكانت النتائج التي خلُصَت إليها اللجنة مدعاةً لاستغراب الكثيرين: إذ إن النتائج والتوصيات دَعَت المواطنين اليابانيّين إلى أن يتساهلوا في بعض القِيَم الجوهريّة التي يؤمنون بها إذا ما أُريد للبلاد أن تُواجِه بنجاح ما تمر به من مشكلات اجتماعيّة. وأوضحَت اللجنة أن الثقافة اليابانيّة تُعلي من شأن الانصياع والمساواة، ودعَت إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من المُغالاة في تحقيق التجانُس والتماثُل التام في المجتمع. وأشارت إلى جوانب أساسيّة في الحياة اليابانيّة تتمثّل فيها هذه الدعوَة إلى التجانس: إن جميع أطفال المدارس في اليابان يرتدون زياً كُحْلياً موَحداً يُلغي نواحي التميّز فيهم بوصفهم أفراداً، بينما يتأخر العاملون في المصانع والمكاتب حتى لو لم يكن لديهم ما يعملونه، لأن ثمّة قاعدة غير مكتوبة تَنْهى عن مغادرة المكاتب بصورة مبكّرة. واختتمت اللجنة دراستها بالقول إن هذه القِيَم تَحُول بين اليابانيّين وبين اعتناق الأفكار الداعِية إلى تمكين الفرد باعتبار ذلك ضرورة جوهريّة للسنوات القادمة.

إن من شأن المعايير والقِيَم الثقافيّة أن تتوطّن وتترسّخ في نفوس الناس. ومن السابق لأوانه أن نتكهّن بما إذا كان بوُسع أيّة إجراءات حكوميّة أن تنجح في تعديل نَسَق القِيَم الياباني التقليدي. غير أن من الأمثال الشائعة في اليابان أن الأصوات الناشزة ينبغي إسكاتها، مما يشير إلى أن المساعي الرامية إلى إضعاف القِيَم الداعية إلى الانصياع ونكران الذات في أوساط المجتمع الياباني قد تستغرق الكثير من الوقت والجهد.

إن كثيراً من تصرّفاتنا وعاداتنا اليوميّة تستظِل وتستهدي بمعايير ثقافيّة، وذلك ما نلحظه في سياق التفاعل الاجتماعي الذي نقوم به في حياتنا اليوميّة حيث تتأثر الحركات والإيماءات والتعبيرات بعوامل ثقافيّة. ويتضح ذلك بصورة جليّة، في الطريقة التي يضحك بها الناس في سِياقات عامة في مُختَلَف الثقافات. ففي مجتمع الإنوِيت/ الإسكيمو في غرينلاند، على سبيل المثال، لا يعرف الناس ظاهرة الضحك أو حتى الابتسام المألوفة في أكثر الثقافات في العالِم شرقاً وغرباً. وذلك لا يعني أن شعب الإنوِيت يتسّم بالبرود أو انعدام الوُد، وكل ما في الأمر أن ممارسة الضحك أو التظرّف في الحديث مع الغرباء ليست من العادات الشائعة بينهم. ومع توسّع صناعة الخدمات في غرينلاند في السنوات الأخيرة، حاول بعض أرباب العمل أن يُلقِّنوا الابتسام باعتباره قيمة ثقافيّة في أوساط الناس؛ لأن الابتسام ومشاعر الود تجاه الزبائن هي من الأمور الجَوهريّة في المُمارَسات التجاريّة التنافسيّة. ذلك أن الزبائن والمُشتَرين قد يكثر تردّدهم على المحلات التجارية التي تستقبلهم وتوَدِّعهم بعبارات التحيّة اللطيفة. من هنا، أصبح من الشائع

تعليم العاملين من خلال دورات تدريبيّة فن الابتسام واللياقة أثناء التعامل مع الزبائن، ولاسيّما في مطاعم الوجبات السريعة. وقد قابل العاملون هذه الدورات التدريبيّة بالاستهجان أول الأمر، غير أن ظاهرة الابتسام وتبادُل اللياقات قد غدَت أكثر قبولاً لدى الناس، وبخاصة في أماكن العمل.

التنوّع الثقافي

لا يقتصر الاختلاف بين الثقافات على المُعتقَدات الثقافيّة، إذ تُظهِر المجتمعات البشريّة درجات مشهودة من التنوّع في المُمارسات وأنماط السّلوك، كما تتبايَن أشكال السلوك بشكل واسع بين ثقافة وأخرى. كما قد يبدو طبيعياً وسَوِياً في أحد المجتمعات على سبيل المثال، قد يكون مُغايراً بصورة صارخة لما يراه شعب آخر. إن زواج الشباب في سن مبكّرة عن طريق ترتيبات عائليّة أو اجتماعيّة في بعض المجتمعات قد يبدو مُستهجَناً في نظر مجتمعات أخرى. كما أن التقبيل والعِناق يُعبِّران عن الوُد الاجتماعي في كثير من الثقافات بينما يُنظِر إليهما في المجتمعات الغربيّة باعتبارهما جانباً من السلوك الجنسي. وتُمثِّل هذه الخصائص السلوكيّة المختلفة جانباً من الفروق الثقافيّة الواسعة التي يمتاز بها مجتمع ما عن آخر.

إن المجتمعات الصغيرة مثل جماعات الصيد وجامعي المحاصيل القديمة تميل إلى التجانُس والانسجام الثقافي. كما أن بعض المجتمعات الحديثة، كما في اليابان قد ظلّت أُحاديّة الثقافة واستمر التجانُس بين أغلب عناصرها الثقافيّة حتى الآن. غير أن المجتمعات الصناعيّة قد دَخَلت مرحلة التنوّع الثقافي، أو التعدّدية الثقافيّة. فقد أدّت عمليّات الهجرة، والاستعمار والحروب والعَولَمَة إلى انتشار سكان الأرض وانتقالهم من أوطانهم عبر الحدود للاستقرار في مناطق جديدة، وأدّى ذلك إلى ظهور ثقافات تَوليفيّة مُرَكّبة ينتسب الأفراد والجماعات فيها إلى مِهادات ثقافيّة، وإثنِيّة، ولغَويّة متنوّعة. وفي أوساط المدن الحديثة الكبرى، على سبيل المثال، تتجاوَر وتتعايَش جماعات تنتمي إلى ثقافات فرعيّة مُنَوّعة تعود في أصولها إلى جزر الهند الغربيّة، والباكستان، والهند، وبنغلادِش وإيطاليا واليونان والصّين.

والثقافات الفرعيّة لا تُشير إلى الجماعات الإثنِيّة واللغويّة في المجتمع الواسع فحسب، بل يُمكن أن تدُل على شرائح سكانيّة تُميِّزها أنماطها الثقافيّة عن بقيّة المجتمع. وتضُم هذه الثقافات الفرعيّة منظومة واسعة تشمل، على سبيل

المِثال، أنصار الطبيعة؛ والقوطيين والهيبِيّين؛ وقراصنة الحاسوب؛ ومُشَجِّعي أندية كرة القدم. وقد يلتزم بعض الناس بثقافات فرعيّة ما بصورة دائمة، بينما يتقلّب آخرون وينتقلون بسهولة من ثقافة إلى أخرى.

وتلعب الثقافة دَوراً مهماً في الحفاظ على القِيَم والمعايير في المجتمع، غير أنها تُفسح المجال كذلك للابتكار والتغيير. إن الثقافات الفرعيّة والثقافات المُضادّة التي ترفض القِيَم والمعايير السائدة في المجتمع قد تُشجِّع ظهور الآراء والاتجاهات التي تطرَح بدائل للثقافة المُهيمِنَة. والحركات الاجتماعيّة والجماعات التي تشترك في المواقف أو في أسلوب الحياة تُمثِّل قوة فاعلة مُؤثِّرة دافعة للتغيير في المجتمعات. وعلى هذا الأساس، فإن الثقافات الفرعيّة تُتيح للناس الحريّة للتعبير عن آرائهم والسّعي إلى تحقيق ما يحملونه من تطلّعات ومُعتقَدات.

التمركز الإثني

لكل ثقافة أنماط فريدة متميّزة من السلوك قد تبدو غريبة لمن ينتمون إلى مِهادات ثقافيّة أخرى. ويستطيع المرء أن يتلمّس ذلك عندما يسافر إلى مجتمعات أخرى ويُلاحظ ما يثيره وجوده من ردود فِعل لدى الآخَرين مثلما يلمَح التغيّر في مشاعره لدى تفاعله أو اكتشافه لما في الثقافات الأخرى من اختلاف وتميّز. إن كثيراً من جوانب الحياة اليوميّة التي نمارسها ونعتبرها بصورة تلقائية أمراً مفروغاً منه في ثقافاتنا ربما تكون أمراً غريباً في ثقافات أخرى في مناطق أخرى من العالَم. وحتى في المجتمعات التي تشترك في لغة واحدة، فإن العادات والتقاليد وأنماط السلوك قد تكون مختلفة تماماً عن غيرها. كثيراً ما يُستخدم اصطلاح «الصدمة الثقافية» في هذا المجال! فإن الناس قد يصابون بالتشوّش والحَيرة عندما يجدون أنفسهم في بيئة ثقافيّة جديدة لأنهم يشعرون عندئذ بغياب النقاط المرجعيّة التي دَرَجوا على الاستهداء بها في فهم العالَم المحيط بهم، كما أن بعضهم في إبحارهم عبر الفضاءات الجديدة يكونون أشبَه بسفينة فقَدَت مراسيها.

وقد يكون فهم الثقافة واستيعابها من الخارج عمليّة بالغة الصعوبة. فنحن لا نستطيع أن نفهم الممارَسات والمعتقَدات بمعزل عن النطاق الثقافي الأوسع الذي تكون جزءاً من مكوّناته وعناصره. ومن هنا، فإنه ينبغي دراسة الثقافات في إطارها وبموجب دلالاتها الخاصة ـ وتلك هي واحدة من الافتراضات الرئيسيّة في عِلم الاجتماع. ويُشار إلى هذه المُقاربَة في العادة باسم النسبيّة الثقافيّة. ويبذل علماء الاجتماع جهودهم لتحاشي «التمركز الثقافي» الذي يجري فيه الحُكم على ثقافة ما

بمقارنتها بالثقافة التي ينتمي إليها الدّارِس. وحيث إن الثقافات الإنسانيّة تختلف فيما بينها اختلافاً بيّناً، فليس من المُستغرَب أن يتعذّر على الدارس أو المُراقب أن يتعاطف مع أفكار وأنماط السلوك الشائعة في المجتمعات الأخرى.

إن تطبيق مبدإ النسبيّة الثقافيّة وتعليق وتجميد اقتناعاتك ومعتقداتِك الشخصيّة العميقة قد يكون مَجلَبَة للحيرة والالتباس، ويطرح تحدّياً واضحاً لقدرتك على الدراسة الموضوعيّة. ولا يقتصر ذلك على تعطيل القدرة على رؤية الأمور من وجهة نظر أخرى، بل يتعدّاه إلى إثارة سلسلة من الأسئلة الإشكاليّة المُقلقة. هل تعني النسبيّة الثقافيّة أن جميع العادات والمَسلكيّات سليمة ومشروعة؟ هل ثمة مقاييس ومعايير شاملة ينبغي على البشر جميعاً أن يلتزموا بها؟ فلنتأمّل بعض الجوانب التي كانت تُميّز النظرة إلى المرأة تحت حُكم طالبان، فقد كان الحجاب الكامل للمرأة من المُمارَسات التي تنطبق على جميع النساء عند مغادرتهن البيت إلى الأماكن العامة مهما كان نوعها. وكان ذلك يُمثِّل في نظر طالبان، ولدى جانب كبير من النساء أسلوباً للحفاظ على الفضيلة الاجتماعيّة ولصَون مكانة المرأة، رغم أن مثل هذا التقليد كان مَدعاة للانتقاد وربما التنديد من جانب أعداد مُتزايدة من المفكرين الإسلاميّين الآخرين، حتى المتشدّدين منهم في تفسير تعاليم الإسلام. هل تُقبَل مثل هذه المُمارَسات تجاه المرأة في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ ليس ثمّة حلول بسيطة لهذا المأزق ولأمثاله في كثير من الثقافات في الشرق أو الغرب، فمن المهم، من ناحية أن يتحاشى الدارس تطبيق مقاييسه الثقافيّة على شعوب تعيش في ظروف وسِياقات مختلفة كل الاختلاف. غير أن ما يثير درجة أعلى من القلق والارتباك أن يتقبّل المرء تفسيرات ثقافيّة لأوضاع تتناقض مع ما يؤمن به من قِيَم ومعايير. ومن واجب الدارس الاجتماعي أن يتحاشى إعطاء الإجابات التشنجيّة أو الأحكام القِيميّة، وأن يتأنى في دراسة القضايا المعقدة التركيب بعد استقصائها من أكثر من زاوية ومنظور.

التنشئة الاجتماعية

تتجسّد الثقافة، كما رأينا، في الجوانب الاجتماعيّة المُتعَلَّمَة غير المَوروثة. ويُطلَق مصطلح التنشئة الاجتماعيّة على العملية التي يتعلّم بها الأطفال أو الأعضاء المُستَجِدّون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم. وتُعَد التنشئة الاجتماعيّة هي الوسط الأول والقناة الأساسيّة التي يجري فيها نقل الثقافة وانتقالها على مدى الأجيال.

إن الحيوانات التي تقع في أدنى درجات سُلّم التطوّر الطبيعي تكون فَور ولادتها قادرة على حماية نفسها من دون مُساعدة تُذكَر من جانب الحيوانات الأخرى البالغة. غير أن على الحيوانات الأخرى المتقدّمة في سُلّم التطوّر أن «تتعلّم» طرائق السلوك المناسبة، وتكون في المراحل المبكرة من عمرها بعد الولادة عاجزة كل العجز، مما يفرض على الجيل المتقدِّم في السن على جيل البالغين رعايتها والعناية بها. والأطفال حديثو الولادة هُم الفئة الأكثر عجزاً بين هؤلاء جميعاً؛ إذ ليس بمقدور المَولود البشري أن يظل على قَيد الحياة من دون مساعدة خلال السنوات الأربع أو الخمس الأولى على الأقل من عمره. من هنا؛ فإن التنشئة الاجتماعيّة هي التي تجعل من هذا الكائن الوليد، بصورة تدريجيّة، إنساناً واعياً لذاته وشخصاً مُلِماً ببعض المعارف والمهارات المتعلّقة بمسالك الثقافة التي وُلد فيها. وبهذا المعنى، فإن التنشئة الاجتماعيّة ليست نوعاً من «البرمجة الثقافيّة» التي يتشرّب فيها الوليد أو الوليدة ما يقع عليه من مؤثِّرات بصورة سلبيّة. فالطفل كائن نشِط منذ ولادته: إذ إن له/ لها احتياجاتٍ ومتطلباتٍ تؤثر في سلوك من يتولّون رعايته والعناية به.

والتنشئة الاجتماعيّة هي التي تصل الأجيال بعضها ببعض. ومولد طفل ما يُدخِل تعديلاً على حياة الأشخاص المسؤولين عن تربيَته، وهم بدورهم يدخلون تجربةً تُعلّمهم أشياء جديدة أيضاً. إن علاقة الأبوّة والأمومة تربط أنشطة البالغين بالأطفال طيلة عمرهم. وفي الوقت نفسه فإن الآباء والأمهات البالغين يتحوّلون إلى أجداد ويُمثّلون بالتالي حلقة وصل جديدة تربط ثلاثة أجيال، وهكذا دوالَيك. من هنا ينبغي اعتبار التنشئة الاجتماعيّة عملية تستمر طول العمر تتمخّض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعيّة. ذلك أنها تتيح المجال للأفراد بأن يُنَمّوا أنفسهم، ويطوّروا طاقاتهم، ويتعلّموا، ويتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجدة حولهم.

وكثيراً ما يتحدث علماء الاجتماع عن التنشئة الاجتماعية باعتبارها تمر في مرحلتين عريضتين، وتشمل عدداً من العوامل الفاعلة المؤثِّرة في التنشئة. وتشتمل هذه العوامل الفاعلة على الجماعات أو السِّياقات الاجتماعيّة التي تجري فيها عمليّات التنشئة المهمّة. وتجري التنشئة الاجتماعيّة الأوليّة في مرحلتي الرضاعة والطفولة، وتُعتبَر هذه هي الفترة التي يصِل فيها التعلّم الثقافي أقصى درجات الكثافة. إذ إن الأطفال يتعلّمون فيها اللغة وأنماط السلوك الأساسيّة التي تُشكّل الأساس لمراحل التعليم والتعلّم اللاحقة. وتكون العائلة هي الفاعِل المؤثّر الأبرز والأكثر أهمية في هذه الفترة. أما التنشئة الثانويّة، فتحدث في فترة لاحقة من

الطفولة، وتستمر حتى سن البلوغ. وتدخل الساحة في هذه المرحلة عوامل فاعلة أخرى تتولّى بعض الأدوار والمسؤوليات التي كانت تقوم بها العائلة. ومن جملة هذه العوامل المدارس؛ وجماعات الأقران؛ والمؤسسات؛ ووسائل الاتصال والإعلام إلى أن تنتهي بموقع العمل. وفي هذه السياقات كلها، تُسهِم التفاعلات الاجتماعيّة في تعليم الفرد منظومات القِيَم والمعايير والمُعتقدات التي تُشكِّل الأنماط والعناصر الأساسيّة في الثقافة.

الأدوار الاجتماعية

عبر عمليّة التنشئة الاجتماعيّة، يتعلّم الأفراد الأدوار الاجتماعيّة ـ وهي التوقعات المُعَرَّفَة اجتماعياً التي يُتوقَّع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعيّة محدّدة. فالدور الاجتماعي للطبيب، على سبيل المثال، يتضمّن منظومة من أنماط السلوك التي يُمارسها الأطباء في العادة بصرف النّظر عمّا يحملونه من آراء وتوجّهات شخصيّة. وحيث إن جميع الأطباء يُشاركون في هذا الدّور، فإن من الممكن أن نتحدّث بصورة عامّة عن السلوك المُعبِّر عن الدّور المهني للأطباء بغضّ النظر عن الأطباء الأفراد الذين يحتلّون هذه المواقع الاجتماعيّة.

ويميل بعض علماء الاجتماع، ولاسيّما أتباع المدرسة الوظيفيّة، إلى اعتبار الأدوار الاجتماعيّة أجزاء ثابتة وغير متغيّرة نسبياً من ثقافة المجتمع. فهذه الأدوار تُعتبَر حقائق اجتماعيّة. ووفق هذا المفهوم، فإن الأفراد يتعلّمون التوقعات التي تكتنِف المواقع الاجتماعيّة في ثقافتهم، ويؤدّون هذه الأدوار بالشكل الذي عُرفت عليه في الأساس. والأدوار الاجتماعيّة لا تنطوي على احتمال التفاوض أو ضرورة الابتكار، فهي تُقدِّم وصفات واضحة لاحتواء سلوك الفرد وتوجيهه. ومن خلال التنشئة الاجتماعيّة، يتلقّن الأفراد أدوارهم الاجتماعيّة ويتعلّمون السُّبل الكفيلة بأدائها وتنفيذها.

غير أن مثل هذا الرأي يُجانِب الصواب في أكثر من موقع، إذ يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الأفراد يرتدون أدوارهم دون أن يقوموا بالتفاوض أو بذل أي جُهد ابتكاري أو إبداعي لتطويرها. فالتنشئة الاجتماعيّة، في واقع الأمر، عمليّة يقوم البشر خلالها بدَور فاعل مؤثِّر؛ فهُم ليسوا كائنات سلبيّة تقف مكتوفة الأيدي بانتظار من يأمُرُها ويُوَجهها و«يُبرمجها» للقيام بما ينبغي عليها أن تقوم به. والأفراد إنما يتفهّمون أدوارهم الاجتماعيّة ويتوَلّونها من خلال عملية مُستمرة من التفاعل الاجتماعي.

الهُوِيَّة

إن الأوضاع الاجتماعيّة التي نولد فيها وننشأ حتى سِن البلوغ تترك، بالتأكيد، آثارها الواضحة على سلوكنا، غير أن ذلك لا يعني أن البشر هم كائنات لا تمتلك الخصائص المتفرِّدة أو حريّة الإرادة. وقد يبدو لبعضنا أننا مجرّد نتاج لقوالب جاهزة وبموجب مواصفات مُسبَقة يُعِدُّها لنا المجتمع، بل يميل بعض علماء الاجتماع إلى الحديث عن التنشئة الاجتماعيّة بهذا المعنى، غير أن مثل هذا الموقف يعتَوِرُه الخلل في أكثر من ناحية. صحيحٌ أن تفاعُلنا مع الآخرين، من المهد إلى اللّحد كما يُقال، يُشكِّل جوانب مهمّة في شخصياتنا وفي منظومة القِيَم التي نحملها وأنماط السلوك الذي يصدُر عنّا. غير أن مسار التنشئة الاجتماعيّة إنما يبدأ من تفَرُّدنا وإحساسنا بالحريّة. وخلال هذه العمليّة، ينمو لدى كل منّا إحساس بالهويّة وقَدر من القُدرة على الاستقلال في الفكر والفِعل.

ومفهوم الهويّة في عِلم الاجتماع متعدّد الجوانب، ويمكن مُقاربَته من عدة زوايا. فالهويّة، بشكل عام، تتعلّق بفهم الناس وتصوُّرهم لأنفسهم ولِما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكّل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محدَّدة تتخذ مرتبة الأولويّة على غيرها من مصادر المعنى والدلالة ومن مصادر الهوية هذه: الجُنوسَة؛ والتوجُّه الجنسي؛ والجنسيّة؛ أو المُنطَلَقات الإثنِيّة؛ والطبقة الاجتماعيّة. ويتحدّث علماء الاجتماع، في العادة، عن نوعَين من الهويّة هما: الهويّة الاجتماعيّة؛ والهويّة الذاتيّة (أو الهويّة الشخصيّة). ويُمكن التمييز بين هذين النوعَين عن طريق التحليل غير أنهما مُترابطان بشكل وثيق. ويُمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشِّرات على ماهيّة هذا الشخص أو ذاك. وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشِّرات تُحدِّد مَوضع الشخص بين أفراد آخرين يُشاركونه الخصائص نفسها. ومن الأمثلة على الهويّة الاجتماعيّة: الطالب، الأم، المحامي، الآسيَوي، الكاثوليكي، المُتزوِّج وغيرها. فقد يكون المرء في الوقت نفسه أُماً، مهندسة مُسلِمَة، وعضواً في المجلس البَلدي وتعدُّد الهويات الاجتماعيّة يعكس أبعاداً عديدة من حياة الناس. وقد تكون التعدّديّة في الهويات الاجتماعيّة مصدراً مُحتَملاً للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة يُنظّمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هويّة محوريّة أساسية تتميّز بالاستمراريّة النسبيّة عبر الزمان والمكان.

وعلى هذا الأساس فإن الهويّات الاجتماعيّة تتضمن أبعاداً جماعيّة. فهي تُعطي مؤشِّرات على أن الأفراد «متشابهون» مثلهم مثل غيرهم من الناس. والهويات المُشترَكة ـ التي ترتكز على منظومة من الأهداف والقِيَم والتجارب المُشترَكة تستطيع أن تُشكِّل قاعدة مهمّة للحركات الاجتماعيّة. ومن الأمثلة على ذلك

الحركات النسويّة؛ والبيئويّة؛ ونقابات العمال؛ وأنصار الحركات الأصوليّة الدُنيَوِيّة أو الوطنيّة. ففي مثل هذه الحالات تتخِذ الحركات من الهويّة الاجتماعيّة المُشترَكة مُرتكَزاً ومَصدراً قوياً لتوجّهاتها وأنشطتها.

وإذا كانت الهويّات الاجتماعيّة دليلاً على التشابه بين الأفراد، فإن الهويّة الذاتيّة (أو الهويّة الشخصيّة) تضع الحدود المُمَيِّزة لنا بوصفنا أفراداً. وتشير الهويّة الذاتية إلى عمليّة التنمية الذاتيّة التي نرسم من خلالها ملامح متميِّزة لأنفسنا ولعلاقتنا مع العالَم حَولنا. وتَستَمِد فكرة الهويّة الذاتيّة كثيراً من عناصرها من أعمال المدرسة التفاعُليّة الرّمزيّة، إذ يُسهِم التفاوض المستمر بين الفرد والعالَم الخارجي في رسم وإعادة تشكيل تصوُّره/ تصوُّرها عن نفسه/ نفسها. كما يُسهِم التفاعُل بين الذات والمجتمع في ربط العالَمَين الشخصي والفردي بعضهما ببعض. وفيما تعمل البيئة الثقافيّة والاجتماعيّة عمَلها في تشكيل الهويّة الذاتيّة، فإن العامِل والخيار الفردِيَين يقومان بدور مركزي مهم في هذا المجال.

وإذا تتبعنا التغيّرات في مفهوم الهويّة الذاتيّة في المجتمعات التقليديّة والحديثة، لَرأيْنا ابتعاداً عن العوامل الثابتة المَوروثة التي كانت في الماضي تُوَجِّه تكوين الهويّة. وإذا كانت هويّة المرء في الماضي تتأثّر بصورة أساسية بانتمائه إلى جماعات اجتماعيّة عريضة أو ترتبط بعوامل ذات صِلة بالطبقة أو الجنسية، فإنها الآن قد غَدَت أقل استقراراً وتعددت فيها الجوانب والأبعاد. كما أن عمليات النمو الحَضَري والتصنيع بالإضافة إلى تفكك التشكيلات الاجتماعيّة السابقة قد عملت كلها على التقليل من آثار القواعد والتقاليد المَوروثة. وأصبح الأفراد أكثر حَراكاً من الوُجهَتَين الاجتماعيّة والجغرافيّة، وأدّى ذلك إلى تحرير الناس من الجماعات الكثيفة الترابط والمُتجانسة نسبياً والتي كانت الأنماط القِيمِيّة والسلوكيّة تتحدّر وتتسلسل بصورة ثابتة من جيل إلى آخر. كما أسفر ذلك عن إفساح المجال لبروز مصادر أخرى للمعنى مثل الجُنوسَة والتوجّهات الجنسية لتلعب دوراً أكبر في رسم تصوّرات الناس عن هوياتهم.

إننا، في عالَم اليوم نتمتّع بفُرَص غير مسبوقة لنَصنَع أنفسنا ونُشكِّل هوياتنا المتميّزة. إن مواردنا تكمُن في أعماق نفوسنا لتعريف أنفسنا، ولتحديد من أين أتَينا وإلى أين سنتوجَّه. وقد غَدَت علامات الطريق التقليديّة أقل بريقاً وتأثيراً وضرورة، وأصبح العالَم الاجتماعي يواجهُنا بتشكيلة واسعة ومحيِّرة من الخيارات والإجابات عن هذه الأسئلة ـ من دون أن يُزوِّدنا بأيّة إشارات لتحديد ما نؤثِرُه من الخيارات. ويُرغمنا العالَم الحديث على أن نكتشف أنفسنا. وبِفضل قدرتنا بوصفنا

بَشَراً واعين لأنفسنا ومُدركين لقدراتنا فإننا نَخلق هوياتنا، ونُعيد خَلقها على الدوام.

أنماط المجتمَعات

ترتبط السِّمات الثقافيّة ارتباطاً وثيقاً بالأنماط العامة لتطوّر المجتمع. ويترك مستوى الثقافة المادية الذي يحققه مجتمع ما آثاره على جوانب التطوّر الثقافي، مع أنه لا يؤدي الدور الحاسم في هذا المجال. ويمكننا أن نتلّمح ذلك، على سبيل المثال، في مجال التِّقانة. إذ إن كثيراً من الخصائص الثقافيّة في حياتنا اليوميّة مثل: شيوع العربات؛ والهواتف؛ والحواسيب؛ واستخدام المياه والكهرباء في البيوت، تعتمد على الابتكارات التقنيّة التي لم تتحقق إلا في مراحل متأخرة من التاريخ البشري. ويصدق ذلك إلى حد بعيد على مراحل مبكرة من التنمية الاجتماعية. فقَبل اختراع وسائل صهر المعادن مثلاً، كانت السِّلع تُصنَع وتُنتَج من المواد المتوافرة في الطبيعة مثل الخشب والصخر، مما كان يُقيِّد مجالات المواد التي تُستَخدَم في البناء. كما أن تطوّر الكتابة كان من العوامل التي تركت تأثيراً بالغاً في تشكيل المجتمعات البشرية. فالكتابة لم تكن معروفة لدى أغلب المجتمعات البشرية، غير أن بروزها قد أفسح المجال لظهور أشكال من التنظيم الاجتماعي تختلف عن تلك التي نشأت في وقت سابق.

ونتحوّل الآن إلى تحليل الأنواع الرئيسية للمجتمعات التي نشأت في الماضي وما زالت أنماط منها باقية في عالَم اليوم. وقد اعتدنا في أيامنا هذه على وجود مجتمعات تضم ملايين الناس، وفي مواقع مكتظة بالسكان في مراكز حضريّة في كثير من الأحيان. غير أن التجمعات السكانيّة لم تكن في الماضي على ما نعرفه اليوم من كثافة السكان والازدحام. فالمدن والمراكز الحضريّة لم تنتشر إلا خلال القرون الثلاثة الماضية. ولكي نفهم أشكال المجتمع التي ظهرت قبل التصنيع في العصور الحديثة، فإن علينا أن نسترجِع البُعد التاريخي لما أسمَيناه بالمخيِّلة السوسيولوجيّة.

عالَم على وشك التلاشي: المجتمعات ما قبل الحديثة ومصيرها

مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل

نشأت مجتمعات الصيد والحصاد وانتشرت وسادت الجانب الأعظم من تاريخ البشرية على هذا الكوكب، وكانت معيشة أفراد هذه المجتمعات تقوم على

القنص وصيد السمك وجمع النباتات القابلة للأكل التي تنمو في الغابات والأدغال. وما زالت بعض هذه المجتمعات قائمة بالفعل في أنحاء متفرقة من العالَم وفي بقاع مُعيَّنة في أفريقيا، والبرازيل، وغينيا الجديدة. إلا أن أكثر هذه الثقافات قد تعرّض للدمار أو للالتهام والضياع بفِعل انتشار الثقافة الغربية، كما أن ما تبقّى منها آيِلٌ للانقراض. ولا يتجاوز عدد مَن يعيشون على الصيد وجمع المحاصيل نحو ربع مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة واحد إلى مائة ألف من سكان العالم.

وبالمقارنة مع المجتمعات الأوسع، ولاسيّما المجتمعات الحديثة في أوروبا وأمريكا الشماليّة، فإن نسبة التفاوت وعدم المساواة ضئيلة جداً في مجتمعات الصيد. ولا يهتم أفراد هذه المجتمعات بتجميع الثروة الماديّة بما يتجاوز تلبية احتياجاتهم الأساسيّة. وتنحصر اهتماماتهم، في العادة، بالقِيَم الدينيّة، والأنشطة الاحتفاليّة، والشعائريّة. وتقتصر السِّلع الماديّة التي يحتاجون إليها على أسلحة القنص، وأدوات الحفر والبناء، والمصائد ومعدّات الطبخ. ومن ثَم لا يتفاوت أفراد هذه المجتمعات في ممتلكاتهم المادية، ولا ينقسمون إلى فئات غنيّة أو فقيرة. كما تتركز فوارق المرتبة والمكانة فيما بينهم في عامِلَي السّن والجنس؛ إذ تنحصر مهمات الرجال دائماً في عمليات الصيد والقنص بينما تقوم النساء بجمع المحاصيل البريّة وبالطبخ وبتربية الأطفال. بَيد أن تقسيم العمل هذا بين الرجال والنساء مهم جداً بحد ذاته، فالرجال هم الذين يسيطرون على المواقع العامة والاحتفاليّة.

وليس أفراد مجتمعات الصيد والالتقاط أناساً «بدائيّين» لا يهمّنا شيء من أمرهم. إن دراسة ثقافاتهم تُبيِّن لنا بوضوح أن مؤسَّساتنا ليست من الملامح «الطبيعيّة» للحياة الإنسانية. ولا يعني ذلك بطبيعة الأمر أن نُمجِّد أو نَحِنّ إلى الأوضاع التي كان يعيشها الصيادون وجامعو المحاصيل. بَيد أن غياب الحرب وانعدام اللامساواة في الثروة والقوة، والتأكيد على التعاون بدلاً من المنافسة في تلك المجتمعات تُذكّرنا كلها بأن العالَم الذي خَلَقَته الحضارة الصناعيّة الحديثة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون مرادفاً لمفهوم «التقدم».

المجتمعات الرّعَويّة والزراعية

قبل نحو عشرين ألف سنة، تحوّلت بعض مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل إلى تربية الحيوانات وتدجينها وإلى فلاحة بِقاع ثابتة مُعيّنة تعيش من

محصولها. وتعتمد المجتمعات الرعَوِيّة على الحيوانات المُدَجَّنة في المقام الأول، بينما تكاد الموارد في المجتمعات الزراعيّة تنحصر في المحاصيل الزراعيّة. وتعتمد مجتمعات كثيرة على اقتصاد مُختَلَط يجمع بين الجانبَين الرعَوي والزراعي.

وفي نطاق البيئة التي يعيشون فيها، يعتمد أفراد المجتمعات الرعَويّة على تربية الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والماعِز والجِمال والخيول. وما زالت بعض هذه المجتمعات قائمة في عالمنا المُعاصِر في مناطق مُعيّنة مثل أفريقيا والشرق الأوسط وأواسط آسيا. وتكثر هذه المجتمعات في المناطق التي تنتشر فيها سُهوب العشب أو الصحارى أو الجبال. ولا تنتشر زراعة الأشجار المثمرة في هذه المناطق في العادة، غير أنها تشتهر بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات. وتتنقل المجتمعات الرعوية وتهاجر من منطقة إلى أخرى حسب المواسم، كما أن هذه المجتمعات لا تميل إلى تجميع الممتلكات الماديّة رغم أن أسلوب حياتها يتميّز بالتعقيد والتشعّب بالمقارنة مع مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل.

وفي مرحلة تاريخية مُعيّنة، بدأت مجتمعات الصيد والالتقاط بالتحوُّل من جمع النباتات التي تنمو في الغابات إلى النشاط الزراعي المُنتَظم المستقر، وشاع استعمال الحدائق، والمزارع البَيتيّة، واستخدام أدوات الحفر والرَّي لتأمين احتياجاتها الغذائيّة، وربما لتزويد جماعات أوسع بحاجاتها من المحاصيل. ونظراً لأن هذه المجتمعات لم تكن مضطرة إلى الانتقال والهجرة، فقد تميّزت حياتها بنوع من الاستقرار، وشاعت بينها تقاليد تَمَلّك الأُصول الماديّة.

الحضارات التقليديّة أو غير الصناعيّة

تُشير الدلائل إلى أن نمو المجتمعات البشريّة المُستقِرّة وانتشارها قد بدأ قبل نحو 6000 سنة خِلافاً لأنواع المجتمعات التي برزت في وقت سابق. ونشأت هذه المجتمعات بعد قيام المدن، وتميّزت بدرجات التفاوت الواضح في درجة الثراء والقوة، كما اشتركت هذه المجتمعات في أن من يَحكمونها كانوا من الملوك أو الأباطرة. ويُطلق على هذه الثقافات القديمة مصطلح «الحضارات» لأنها تميّزت باستخدام الكتابة، وبازدهار العلوم، والآداب، والفنون فيها.

وبرزت أوائل الحضارات في الشرق الأوسط، ولاسيّما في الأقاليم الخصبة حول الأنهار مثل النيل والرافِدَين دجلة والفرات. ونشأت الإمبراطوريّة في الصين قبل نحو 2000 سنة مثلما أن دولاً أخرى قويّة نشأت في مناطق أخرى تُعرَف الآن باسم الهند وباكستان. كما ازدهرت عدة حضارات أخرى في المكسيك وأمريكا

اللاتينية، مثل: حضارة الأزتيك في المكسيك؛ والمايا في شبه جزيرة يوكاتان؛ والإنكا في البيرو.

واتخذت أكثر الحضارات القديمة شكل الامبراطوريّات التي نمت واتّسعت سَيطرتها بعد غزوها واستيعابها لشعوب أخرى مجاورة. ويصدُق ذلك على حضارتي الصين وروما. وامتدّت حضارة روما في أوج ازدهارها في القرن الأول بعد الميلاد بين ما يُعرَف الآن ببريطانيا حتى الشرق الأوسط. أما الحضارة الصينيّة التي استمرّت نحو ألفَي سنة، فقد غطّت مساحة هائلة في شرقي آسيا تحتل الصين الحديثة الجانب الأكبر منها.

العالَم الحديث: المجتمعات الصناعية

ما هي التطورات التي أدّت إلى تحطيم أشكال المجتمعات التي سادت على مدى التاريخ حتى أوائل القرنَين الماضيَين؟ والجواب ببساطة هو التصنيع الذي يُمثِّل نشوء الإنتاج الآلي الذي يعتمد أساساً على استخدام موارد الطاقة المُصنَّعة مثل البخار والكهرباء. وتختلف المجتمعات الصناعيّة (التي تُسمّى أحياناً «المجتمعات الحديثة» أو المتقدمة النمو) اختلافاً تاماً عن جميع النّظم الاجتماعية التي سبقتها، كما أدى نموّها وانتشارها وتَوسّعها إلى نتائج أبعد بكثير من أصولها في النطاق الأوروبي.

وحتى في الحضارات التقليديّة المتقدمة، كان أكثر الناس يعملون في فلاحة الأرض. ولم يسمح المستوى المتدني من النمو التقاني لغير قلة قليلة منهم بالتحرر من مشقة الإنتاج الزراعي. وعلى العكس من ذلك، تتمثّل السمة الأساسيّة للمجتمعات الصناعيّة في أن الغالبية العظمى من المنتسبين إلى سوق العمل يعملون في المصانع والمكاتب والمتاجر لا في المجالات الزراعية ويقطن أكثر من 90% من الناس في البلدات والمدن في مواقع العمل أو الأمكنة التي تتوافر فيها فرص العمل. كما تتفوق المدن الكبرى في حجمها على المستَوطنات الحجرية التي كانت الحضارات التقليديّة تتمركز فيها. وبدأت الحياة في المدن تفتقر إلى البُعد الشخصي والتقارب الحميم الذي كان يجمع الناس في الماضي. وأصبحت اللقاءات والعلاقات اليَوميّة في المجتمعات الصناعيّة اليوم تجري في أغلبها مع أناس أغراب لا مع المعارف والأصدقاء. وأصبحت التنظيمات والمؤسسات الضخمة، مثل الشركات التجارية أو الهيئات الحكوميّة، تؤثِّر بصورة مباشرة وكبيرة في حياة جميع الناس تقريباً.

الجدول رقم (2-1)
القوى العاملة في الزراعة في الدول
غير الصناعية والدول الصناعية، 1998

الدولة	النسبة المئوية للعاملين في قطاع الزراعة لمجموع القوى العاملة
مجتمعات غير صناعية	
نيبال	91,1
رواندا	90,1
إثيوبيا	88,3
أوغندا	82,1
بنغلادش	64,2
مجتمعات صناعية	
اليابان	6,2
استراليا	5,0
ألمانيا	3,8
كندا	3,4
الولايات المتحدة	2,8
المملكة المتحدة	2,0

تتمثّل بعض المظاهر الأخرى في الأنساق السياسيّة للمجتمعات الحديثة التي تتميّز بدرجات عالية من التعقيد، والتطوّر، والكثافة، بالمقارنة مع سابقاتها في أنظمة الحُكم في البلدان التقليديّة. ففي الحضارات التقليدية، لم تكن السُلطات السياسيّة، مُمثّلَةً بالملوك والأباطرة، تؤثّر بصورة مباشرة في عادات وتقاليد أكثريّة

الرعايا، الذين كانوا يكتفون بالعيش في حدود قُراهم المَحليّة. غير أن التصنيع أدّى إلى التسارع في تقدّم المواصلات والاتصالات، ومَهّد الطريق لدمج أفراد المجتمع في جماعة «وَطنيّة» متكاملة.

كانت المجتمعات الصناعيّة هي التي شهِدت ظهور ما يُعرَف الآن بالدولة القوميّة. والدول القوميّة تُمثِّل بهذا المعنى جماعات سياسيّة تفصل بينها حدود مُحدّدة وواضحة أكثر بكثير من المعالم الغامضة التي كانت تفصل بين البلدان التقليديّة. وتُمارِس الحكومات المحليّة أو الوطنية الآن سُلطة إشرافية واسعة على كثير من النواحي في حياة المواطنين، وتقوم في هذه الأثناء بسَن التشريعات التي تُطبَّق على جميع من يعيشون داخل حدود الدولة.

ولم يَقتصر تطبيق التقانة الصناعيّة، بأي حال من الأحوال، على الوسائل والعمليات السِّلمية للتنمية الاقتصاديّة. فعمليات الإنتاج الحديثة كانت منذ المراحل الأولى للتصنيع تُستَخدَم لأغراض عسكريّة مما أدّى إلى حدوث تغييرات جذريّة في أساليب شن الحرب، وصنع الأسلحة، وأنماط التنظيم العسكري بصورة أكثر تقدّماً عما كان شائعاً في الثقافات غير الصناعيّة. وكانت القوة الاقتصاديّة الفائقة والتماسك السياسي والتفوّق العسكري هي العوامل التي أدّت إلى انتشار أساليب الحياة الغربية في أرجاء العالم على مدى القرنَين الماضيَين.

تنامي العولمة

في الفترة الممتدة بين القرن السابع عشر وأوائل القرن العشرين أقامت البلدان الغربيّة مستعمراتها في مناطق عديدة من العالم كانت تعيش فيها المجتمعات التقليديّة، مع استخدام قوتها العسكريّة المتفوّقة عند الضرورة. ومع أن جميع هذه البلدان المُستعمَرة تقريباً قد حصلت على استقلالها، إلا أن الاستعمار الكولونيالي قد أدّى دوراً مركزياً في تشكيل الخارطة الاجتماعيّة للعالم كما نعرفه اليوم. وفي بعض المناطق، مثل أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا التي كانت تعيش فيها مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل بصورة متناثرة، أصبح الأوروبيون يمثّلون غالبية السكان. أما في المجتمعات الأخرى ومن بينها بلدان معظم آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية فقد بقي أهل البلاد الأصليّون يمثلون أغلبية السكان. ودخلت المجتمعات في الفئة الأولى مرحلة التصنيع المتسارِع المُكثَّف، بينما لم يبلغ التصنيع في الفئة الثانية مرحلة متقدمة. ويُطلَق على مجتمعات الفئة الثانية اسم البلدان «الأقل نمواً» أو بلدان «العالم النامي». ومن جملة هذه المجتمعات الصين،

والهند، وأكثر الدول الأفريقية مثل: نيجيريا؛ وغانا؛ والجزائر، وبلدان في أمريكا الجنوبية مثل: البرازيل، والبيرو، وفنزويلا. ونظراً لأن كثيراً من هذه الدول تقع جنوب الولايات المتحدة وأوروبا، فإنها بمجموعِها تُسمّى أقطار الجنوب، مقابل الدول الصناعيّة الأكثر ثراءً في الشمال.

العوالم: الأول؛ والثاني؛ والثالث

كثيراً ما يُشار إلى الدول النامية باعتبارها جزءاً من العالم الثالث تمييزاً لها عن مجموعتَين أُخرَيَين من الدول التي ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين. ويشتمل «العالم الأول» على الدول الصناعية في أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليزيا (أي أستراليا، ونيوزيلندا، وتاسمانيا، وميلانيزيا) واليابان. وتعتمد أنساق الحُكم في جميع هذه المجتمعات تقريباً على النظام البرلماني وتعدّد الأحزاب. وكان مصطلح العالم الثاني يُطلق على الدول الشيوعيّة التي كانت تضم الاتحاد السوفياتي وأقطار أوروبا الشرقيّة مثل: تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وألمانيا الشرقية وهنغاريا/ المجر. وفي مجتمعات العالم الثاني كانت الاقتصادات تُخطَّط وتُدار مركزياً مما أفسح دوراً بسيطاً للملكيّة الفرديّة أو المشروعات الاقتصاديّة التنافسيّة. كما تعيش هذه المجتمعات في ظل نظام الحزب الواحد هو الحزب الشيوعي الذي كان يُسَيطر على الأنساق السياسيّة والاقتصاديّة. وتمَشّياً مع المبادئ التي طرَحها ماركس، كان الزعماء الشيوعِيّون في تلك البلدان يعتقدون أن نظام السيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج سيتفوّق على نظام السوق الحرة الشائع في الغرب في تحقيق الازدهار.

وقد ظلّ العالَم خلال نحو 75 سنة حلبة للنزاع والمُزاحَمَة والمنافسة بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقيّة من جهة، والمجتمعات الرأسماليّة في الغرب واليابان من جهة أخرى. وسُمِّيَت المواجهة الدائمة بين الطرفين بالحرب الباردة رغم التهديد بشنّ الحرب من جانب هذين الطرفَين. وقد انتهت أجواء المنافسة مثلما انتهت الحرب الباردة بانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وفي دول أوروبا الشرقيّة. وأخذت روسيا وبلدان أوروبا الشرقية الآن، شأنها شأن المجتمعات الغربيّة، بالدخول في مجالات السوق التنافسية، كما بدأت بإقامة المؤسسات الديمقراطيّة السياسية على النمط الغربي.

العالَم النامي

تقع كثير من المجتمعات النامية الآن في المناطق التي كانت تخضع للسيطرة

الكولونياليّة والاستعمارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وقد حصلت بلدان قليلة منها على استقلالها في وقت مبكر من الوجهة التاريخية مثل هايِتي التي أصبحت أول جمهورية سوداء مستقلة في كانون الثاني/ يناير 1804، وتَلَتها بلدان أخرى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الإسبانية عام 1810، بينما تحررت البرازيل من الحُكم البرتغالي عام 1822. غير أن أكثرية بلدان العالم النامي لم تنل استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد كفاح دموي ضد الحكم الاستعماري. ومن جملة هذه البلدان الهند ومجموعة أخرى كبيرة من الأقطار الآسيوية، والجزائر وكينيا ونيجيريا وتنزانيا في أفريقيا.

ومع أن البلدان النامية تضم مجتمعات ذات طابع تقليدي، إلا أنها بطبيعتها تختلف عن المجتمعات التقليدية التي سبقتها. فقد بُنِيَت النُظم السياسية فيها على أساس النماذج التي قامت في وقت مبكر في المجتمعات الغربية؛ أي على أساس الدولة القومية. ومع أن أغلبية السكان تعيش في المناطق الريفية، إلا أن قطاعات واسعة من هذه المجتمعات قد دخلت بسرعة مرحلة تطوير المدن والمراكز الحضرية. وما زالت الزراعة تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في أكثرها، غير أنه يتم إنتاج المحاصيل الزراعية للتصدير إلى الأسواق العالمية لا للاستهلاك المحلي. ولا يمكن القول إن المجتمعات النامية قد «تخلّفت» وراء الدول الصناعية. فهذه المجتمعات قد نشأت بفعل اتصالها بمرحلة التصنيع الغربية التي عمِلت من جانبها على تقويض النُّظم التقليدية التي سبقتها.

الجدول رقم (2-2)
أنواع المجتمع الإنساني ما قبل الحداثي

النوع	فترة وجودها	الخصائص
مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل	50000 عام من زمننا الحاضر (وهي الآن على وشك الانقراض التام).	تتألف من أعداد قليلة من الأشخاص الذين يعيشون على القنص وصيد الأسماك وجمع النباتات القابلة للأكل. بضعة من الأمور يكون التعامل فيها مبنياً على عدم المساواة. اختلاف المراتب محصور بالعمر والجنس.

يتبع

تابع

المجتمعات الزراعية	12000 عام من زمننا الحاضر. أغلبها الآن هو ضمن كيانات سياسية أكبر، مما أفقدها هويتها المميزة.	تقوم على المجتمعات الريفية الصغيرة، من دون قرى أو مدن. مصادر الغذاء هي من خلال الزراعة، وأحياناً عن طريق الصيد وجمع المحاصيل. عدم مساواة واضح بشكل أكبر مما هو في مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل. يتولى حكم هذه الجماعات زعماء.
المجتمعات الرعوية	قبل 12000 عام من وقتنا الحالي. أغلبها اليوم جزء من أنظمة أكبر؛ طرقهم التقليدية في المعيشة أصبحت مهمشة.	تعتمد على تربية الحيوانات الداجنة لإمدادها بالغذاء. حجمها يتراوح بين بضع مئات إلى الآلاف من الناس. تميزها حالات لا مساواة واضحة. يحكمها زعماء أو قادة حرب.
مجتمعات غير صناعية	قبل 6000 عام من القرن التاسع عشر. اختفت فيها كل الحضارات التقليدية.	تعتمد بشكل أساسي على الزراعة. توجد بعض المدن التي تتركز فيها الصناعة والتجارة. حجمها كبير جداً، يضم بضعة ملايين من الناس (مع أنها تعتبر صغيرة نسبياً بالمقارنة مع مجتمعات صناعية أكبر). جهاز مميّز للحُكم يرأسه ملك أو إمبراطور. تفاوت كبير بين مختلف الطبقات.

وفي المجتمعات الأكثر فقراً من هذه المجموعة تدَهوَرت الأوضاع في السنوات الأخيرة. وترى بعض التقديرات الآن أن العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين يضم نحو 1,2 مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع، وتعيش الأغلبية الغالبة من هؤلاء في البلدان النامية. ويعيش نحو 3 مليارات شخص ـ أي نحو نصف سكان العالم ـ على ما هو أقل من دولارَين في اليوم الواحد. ويتركّز الفقر بصورة خاصة في جنوب وشرق آسيا وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية رغم أن ثمة فوارق مهمة بين هذه المناطق. فقد انخفضت مستويات الفقر، على سبيل المثال، في شرقي آسيا والباسيفيك (على شواطئ المحيط الهادي) خلال العقد الماضي بينما تصاعدت في بلدان جنوب الصحراء في أفريقيا. وبين عامي 1987 و1998، كما تدل تقديرات البنك الدولي لعام 2000، تزايد عدد الناس الذين يعيشون على ما هو أقل من دولار واحد يومياً من 220 مليوناً إلى 290 مليوناً. كما ارتفعت بشكل كبير نسبة الفقر في أجزاء من جنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، يعاني عدد كبير من الدول الأفقر في العالم أزمات من المديونية الخارجية الخانقة حتى إن الفائدة التي تدفعها بعض هذه الدول على قروضها من الدائنين الأجانب غالباً ما تتجاوز ما تستثمره وتنفقه الحكومات في مجالات الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم.

الدُّول الحديثة التصنيع

لا تشكل دول العالم النامي وحدة واحدة. فأكثرية الدول الأقل نمواً بينها تتخلف بمراحل عديدة عن المجتمعات الغربية من الوجهة الاقتصادية، رغم أن بعضها قد دخل ميدان التصنيع المكثف وحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية. ويُطلق على هذه المجموعة من الدول أحياناً اسم «البلدان الحديثة التصنيع»، ومن بينها البرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان في شرق آسيا. وتبلغ معدلات النمو الاقتصادي في هذه المجموعة أضعاف المعدلات في المجتمعات الغربية المصنعة. وفي بعض الحالات، حققت البلدان الحديثة التصنيع مستويات من الدخل الفردي تقرب مما تحقق في الدول النامية الأفقر منها.

وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي أظهرت البلدان الحديثة التصنيع في شرق آسيا مستويات الازدهار الاقتصادي الأكثر استدامة. وأسهم تصدير السِّلع المُصَنَّعة، وبخاصة إلى الدول المتقدمة النمو، في تحقيق النمو الاقتصادي المتسارع في هذه البلدان التي أُطلق عليها اسم «النمور الآسيوية».

الجدول رقم (2-3)
المجتمعات في العالم الحديث

النوع	فترة وجودها	الخصائص
مجتمعات العالم الأول	القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر.	تقوم على الإنتاج الصناعي وعلى مشروعات السوق الحرة بصورة عامة. أغلبية السكان يعيشون في البلدات والمدن، ويعمل البعض في الزراعة في المناطق الريفية. تفاوت طبقي كبير، ولكن يظهر بشكل أقل من الدول التقليدية. مجتمعات سياسية متميزة أو دول قومية، تشمل دول الغرب، واليابان، وأستراليا ونيوزيلندا.
مجتمعات العالم الثاني	بداية القرن العشرين (بعد الثورة الروسيّة في 1917) حتى بداية التسعينات.	تعتمد على الصناعة، لكن النظام الاقتصادي مخطط مركزياً. قطاع صغير من السكان يعمل في الزراعة؛ وتعيش أغلبية السكان في البلدات والمدن. استمرار التفاوت الطبقي. جماعات سياسية متميزة أو دول قومية واضحة. حتى 1989، ضمت هذه الدول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ولكن التغيرات الاجتماعية والسياسية بدأت بتحويلها باتجاه مشروعات السوق الحرة، على مثال العالم الأول.

يتبع

تابع

المجتمعات النامية (مجتمعات العالم الثالث)	من القرن الثامن عشر وحتى وقتنا الحاضر (وكان معظمها مناطق مستعمرة).	معظم السكان يعملون في الزراعة، باستخدام أساليب تقليدية في الإنتاج. بعض المنتجات الزراعيّة تجد سوقاً في الأسواق العالمية. بعضها يحتوي على مشروعات أسواق حرة، والأخرى مخططة مركزياً. مؤسسات سياسية أو دول قومية متميزة، تشمل الصين، الهند، ومعظم شعوب أفريقيا، ودول أمريكا الجنوبية.
الدول الحديثة التصنيع	من السبعينات حتى اليوم الحاضر.	المجتمعات النامية سابقاً التي تعتمد حالياً، على الأغلب، على الإنتاج الصناعي والسوق المفتوح. معظم الناس يسكنون في البلدات والمدن، وقلة منهم يعملون في الزراعة. تفاوت طبقي رئيسي، ظهر بشكل أوضح مما هو في دول العالم الأول. معدل دخل الفرد أقل منه في دول العالم الأول. تضم هونغ كونغ، وكوريا الشمالية، وسنغافورة، وتايوان، والبرازيل، والمكسيك.

وقد تميّزت البلدان الحديثة التصنيع أيضاً بمستويات الاستثمار العالية على الصعيدين المحلي والعالمي. وشهِد إنتاج الصُّلب في كوريا الجنوبية نمواً سريعاً، كما أنها تتصدّر الدول الأخرى في مجال بناء السفن وإنتاج المعدات والأجهزة

الإلكترَونية فيها. وبرزت سنغافورة كذلك باعتبارها المركز الرئيسي للمال والتجارة في جنوب شرق آسيا. أما تايوان فقد احتلت مكانة عالية مهمة في الصناعات التحويلية والإلكترونية.

وقد تضعضعت اقتصادات شرق آسيا بين عامَي 1997 و1998 مع ظهور الأزمة المالية العالمية وانتشارها بسرعة وكثافة خارقتَين في تلك المنطقة وما وراءها. ورغم هذه النكسات، فإن التنمية الاقتصادية في الأقطار حديثة التصنيع في شرق آسيا قد أسهمت في رفع مستوى المعيشة والارتقاء بنوعيّة الحياة لملايين الناس في المنطقة. وقد انخفضت بالتالي مستويات الفقر ومعدلات الوفيات بين الرّضّع، فيما ارتفع مدى العمر المتوقع بين السكان.

وقد تبدو تنمية اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية، في ظاهرها، قليلة الصّلة بحياة المجتمعات الصناعية مثل بريطانيا والولايات المتحدة. غير أن مثل هذا الانطباع لا أساس له من الصحة على الإطلاق. إن دول العالم وشعوبه مرتبطة بصورة لا عودة عنها بالاقتصاد العالمي، مما يجعل الأحداث في أية بقعة من العالم تترك آثارها ونتائجها الفورية على أرجاء المعمورة برمّتها. فقد أثر التنامي في صناعة الصّلب في شرق آسيا على سبيل المثال على بريطانيا بصورة مباشرة التي انخفض إنتاجها من الصّلب بدرجة مهمة خلال العقود الثلاثة الماضية. كما أسفرت الأزمة المالية التي حدثت قبل عدة سنوات في شرق آسيا عن تقلّب وزعزَعَة اقتصادات أخرى كانت تبدو عليها دلائل المنَعة والقوة في أنحاء العالم. وبالمثل، بدأ النمو الذي تشهده البلدان الحديثة التصنيع يغيّر الموازين بين ما كان يسمى مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب. ولم يعُد بالإمكان تقسيم العلاقات السياسية والاقتصادية على أساس النماذج السائدة مثل مجتمعات «العالم الأول» و«العالم الثالث». إن عمليات العَولمة قد أخذت تُنتِج أوضاعاً وبُنىً من القوة والامتياز أعقد تركيباً مما كان سائداً قبل قرن من الزمان.

التغيّر الاجتماعي

وُجِدت الكائنات البشرية على هذه الأرض منذ ما يقرب من نصف مليون سنة. ولا يتجاوز عمر الزراعة، باعتبارها الأساس الذي قامت عليه التجمعات البشرية المستقرة، أكثر من نحو اثني عشر ألف سنة. كما لا يزيد عمر الحضارات والمدنيات على ستة آلاف سنة أو نحو ذلك. وإذا أردنا أن نحسب عمر الوجود البشري بمعدل الساعات في اليوم الواحد لقلنا إن الزراعة وُلِدَت قبل منتصف الليل

بأربع دقائق والحضارات قبل منتصف الليل بثلاث دقائق وتطوّرت المجتمعات الحديثة قبل منتصف الليل بثلاثين ثانية فحَسْب! غير أن التغيرات التي حدثت للمجتمع الإنساني عموماً خلال الثواني الثلاثين تلك تُعادل، حجماً وكثافة ونوعاً، ما حدث في التاريخ البشري برمّته.

كما رأينا، تختلف أنماط الحياة وخصائص المؤسسات البشرية في العالم الحديث اختلافاً جذرياً عما تميّزت به حتى المجتمعات التي نشأت في الماضي القريب. فخلال فترة قرنين أو ثلاثة من الزمان ــ وهي هُنَيهَة وجيزة في سياق التاريخ البشري ــ تحوّلت الحياة الإنسانية الاجتماعية بعيداً عن أنواع النظام الاجتماعي الذي عاشته البشرية لآلاف السنين. فكيف يرى علماء الاجتماع ويفسّرون عمليات التغيّر والتحوّلات التي طرأت على حياة البشر؟ وسنحاول في ما تبقّى من هذا الفصل أن نعرض بعض المحاولات لتفسير أنماط التغيّر التي اعترَت التاريخ البشري بأكمله، كما أننا سنتطرّق إلى الأسباب التي تدعو إلى أن المَعلَم الأبرز في أيامنا هذه هو التغيّر العميق المُتسارِع في الحياة الاجتماعية.

من الصعب تعريف **التغيّر الاجتماعي**؛ لأن كل شيء في حياتنا، كما نعلَم، عُرضَة للتغيّر المستمر على الدوام. فكل يوم في حياتنا يوم جديد، وكل لحظة تُمثِّل حَدَثاً مُستَجِدّاً في العمر. وعلى حد تعبير الفيلسوف اليوناني القديم هيرَقليطُس، فإن المرء لا يستَحِمّ في النهر الواحد مرّتَين، لأن النهر يتغيّر بجريان الماء فيه مثلما يتغيّر الشخص فَور إحساسه أو ملامسته لماء النهر. ورغم دقة هذه الملاحظة وصِدقها الواقعي، فإننا نميل في العادة إلى إسباغ طابع الثبات والدَّيمومة، ولو لفترات محدّدة، على أنفسنا وعلى ما حَولنا. ورغم ما يحدث من وجوه التغيّر، سواء أكانت طفيفة أم كبيرة، فإننا نظلّ نعتقد أن للنهر شكلاً ثابتاً، وأن للإنسان ولشخصيّته ملامح تبقى «على حالها» من دون تغيير.

إن تحديد أي تغيّر مهم يستلزِم التعرّف على التبدّل الذي يطرأ على البُنيَة الكامِنة وراء ظاهرة أو حَدَث أو وَضع ما على مدى فترة زمنيّة. وفي حالة المجتمعات البشرية، فإن علينا، إذا ما أردنا أن نعرف المدى والنواحي والعناصر التي تُحدِثها عملية التغيير في نَسَق ما، أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في «المؤسَّسات الأساسية» عبر فترة زمنيّة محددة. كما أن تفسيرات التغيير جميعها تتطلّب من الباحث أن يُحدِّد العناصر التي تظلّ ثابتة ومستقرّة باعتبارها المعيار الأساسي الذي تُقاس على أساسه درجة التغيّر اللاحق وحتى في عالمنا الراهن الحافل بالتغيّرات السريعة، فإن ثمة استمراريّة ودواماً بين ما نحن فيه اليوم من جهة

والماضي البعيد من جهة أخرى. إن الأنساق الدينيّة الكبرى مثل المسيحيّة والإسلام على سبيل المثال، تحتفظ بدَيمومتها واستمرارها وأصولها مع الأفكار والممارسات التي بَرَزَت قبل ألفَي سنة أو أربعة عشر قرناً على التوالي. غير أن من الواضح أن مؤسَّسات المجتمع الحديثة تتغيّر بصورة أسرع مما نشهده في مجتمعات العالم التقليدي.

المؤثِّرات في التغيّر الاجتماعي

حاول المُنظّرون الاجتماعيّون خلال القَرنَين الماضيَين أن يضعوا الأُطُر النظريّة الشاملة لتفسير وإيضاح طبيعة التغيّر الاجتماعي. غير أنه ليس بِوُسع أيّة نظرية أُحادية البُعد أن تُفسِّر التنوّع في نمو المجتمع البشري وانتقاله من مراحل الصيد وجمع المحاصيل ثم الرّعي فالزراعة إلى مرحلة الحضارات والمدنيّات التقليديّة، وأخيراً إلى النُّظم الاجتماعيّة الراهنة المعقّدة التركيب. لكن بوسعنا تحديد العوامل الثلاثة الرئيسيّة التي أثّرت في التغيّر الاجتماعي، وهي: البيئة الماديّة؛ والتنظيم السياسي؛ والعوامل الثقافيّة.

البيئة الماديّة

كثيراً ما تترك البيئة الماديّة آثارها على تطوّر التنظيم الإنساني الاجتماعي ويتضّح ذلك، بأجلى صوره، في الأوضاع التي تتميّز بقسوة البيئة حيث يُضطر الناس إلى تنظيم أساليب المعيشة لتتناسب مع الظروف الجويّة، كما تختلف العادات والممارَسات الشائعة لدى سكان المناطق القطبيّة عمّا يمارسه سكان المناطق الاستوائية. ويُمضي أهل ألاسكا الجانب الأكبر من حياتهم داخل بيوتهم باستثناء فترة وجيزة من الصيف يُخطّطون فيها أنشطتهم الحياتيّة اليوميّة بعناية فائقة لتتناسب مع عوامل الطبيعة القاسية التي تُحيط بهم.

كما أن الظروف الماديّة الطبيعيّة الأقل قسوة قد تترك آثارها على المجتمع، فالسكان الأصليّون في أستراليا لم يتجاوزوا قطّ مرحلة الصيد وجمع المحاصيل لأن القارّة التي يعيشون فيها لم تكن تحتوي على مزروعات أصليّة قابلة للفِلاحة، ولا على حيوانات يُمكن تدجينها لتطوير الإنتاج الرَّعَوي. وكان مَهد الحضارات الأولى في التاريخ هو المناطق ذات الأراضي الزراعيّة الخصبة على ضفاف الأنهار. كما أن يُسر الاتصال على البَر وتوافُر الطُّرُق البحريّة تلعب بدَورها أدواراً مهمة في هذا المجال. وعلى العكس من ذلك فإن المجتمعات التي تفصلها عن

العالم سلاسل الجبال أو الأدغال أو الصحراء تظلّ غير قابلة للتغيّر نسبياً لفترات طويلة من الزمن.

غير أن تأثير البيئة المباشر على التغيّر الاجتماعي ليس كبيراً جداً. إن بمقدور الناس أن يُنَمّوا ثروة إنتاجيّة ملموسة في مناطق ذات بيئة قاسية نسبياً. إن أهل ألاسكا مثلاً قد استطاعوا تنمية مواردهم النفطيّة والمعدنيّة رغم شراسة البيئة القطبيّة. بَيد أن ثقافات الصيد وجمع المحاصيل، من جهة أخرى، قد نشأت في مناطق خصيبة، إلا أنها لم تُمارِس الإنتاج الرَّعَوي أو الزراعي.

التنظيم السياسي

والعامِل الثاني الذي يُسهم إسهاماً كبيراً في إحداث التغيّر الاجتماعي هو نوع التنظيم السياسي. وبلغ هذا التأثير أدنى مستوياته في مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل، إذ لم تكن ثمة سلطات سياسية قادرة على حشد الجماعات وتوجيه طاقاتها. وفي أنواع المجتمعات الأخرى جميعها، تقوم العوامِل الفاعِلة ـ مثل الزعامات والملوك والحكومات ـ بدَور بالغ الأهمية في التأثير على مسارات النمو التي قد يتّخذها المجتمع. وليست الأنساق والنُّظُم السياسية ـ كما كان يعتقد ماركس ـ انعكاساً وتعبيراً مباشراً عن البُنى الاقتصاديّة الكامنة وراءها، فهناك أنواع مختلفة من الأنساق السياسيّة قد تنشأ في مجتمعات تتشابه فيها نُظُم الإنتاج. إن بعض المجتمعات القائمة على الرأسماليّة الصناعيّة، على سبيل المثال، قد أفرَزَت أنساقاً سياسيّة تسلطيّة (مثل ألمانيا النازيّة وجنوب أفريقيا في مرحلة الأبَرتايد/ التّفرقة العنصريّة)، بينما برَزَت الديمقراطيّة في مجتمعات صناعيّة أخرى (مثل: السويد، وفرنسا، وبريطانيا).

وأدت القوة العسكريّة دوراً جوهرياً في إقامة أغلب البلدان التقليديّة؛ كما أسهمت بالقَدر نفسه في استمرارها وتوَسّعها في وقت لاحق. غير أن الرابطة بين مستوى الإنتاج والقوة العسكريّة ليست من النوع المباشر. فقد يختار أحد الحُكّام توظيف الموارد وتسخيرها لبناء القوة العسكريّة، على سبيل المثال، حتى لو أدّى ذلك إلى إفقار أغلبيّة السّكان مثلما كانت الحال في كوريا الشماليّة في عهد كيم إيل سونغ وابنه كيم جونغ إيل.

العوامل الثقافية

يتكوّن المؤثِّر الثالث في التغيّر الاجتماعي من العوامل الثقافيّة التي تشتمل على العقائد الدينيّة وأنظمة التواصل والاتصال والقيادة، وقد يكون الدّين قوة

مُحافظة أو حافزاً على الابتكار في الحياة الاجتماعيّة. وقد قامت بعض أشكال العقائد والممارَسات الدّينيّة بدَور كابح للتغيّر بتأكيدها في المقام الأول على ضرورة التمسّك بالقِيَم والشعائر التقليديّة. غير أن بعض العقائد الدينيّة، كما أوضح ماكس ڤيبَر، كثيراً ما تقوم بحشد الطاقات وتعزيز الضغوط الرامية إلى التغيّر الاجتماعي. وتُعتَبر طبيعة نُظُم الاتصالات من العوامل الثقافيّة المهمّة الأخرى التي تُؤثِّر في طبيعة التغيّر وسرعته. إن اختراع الكتابة على سبيل المثال قد أفسح المجال لحفظ السِّجلات، وأتاح المجال لفرض المزيد من السّيطرة على الموارد الطبيعية، وتطوير التنظيمات والمؤسسات الضّخمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد غيَّرَت الكتابة إحساس الناس بالصِّلة بين الماضي والحاضر والمستقبل. فالشُّعوب التي تعرف الكتابة تحفظ سجِل الأحداث الماضية وتُدرِك أن لها تاريخاً وذاكرة جَمعِيّة. إن فهم التاريخ قد يُنَمّي الإحساس باتجاه الحركة الكليّة أو خط التطوّر الذي يسلكه المجتمع ممّا يدفع البشر إلى أن يَنشَطوا في متابعته وتنميته في المستقبل.

ينبغي أن نضع عنصر «القيادة» تحت مظلة العوامل الثقافيّة. لقد ترك الزعماء والقادة آثاراً بالغة على التاريخ البشري. وبالإضافة إلى القيادات الدينيّة العظمى يُمكن أن نُشير إلى القادة السياسيّين والعسكريّين يوليوس قيصر، أو كبار المخترعين والمُبدعين في مجالات العلوم والفلسفة مثل إسحق نيوتن. وبوسع القيادات من هذا النوع أن تَجُبّ وتتجاوز النظام القائم إذا كانت قادرة على انتهاج سياسات ديناميّة، وحَشد جمهَرَة من الأنصار حولها أو إحداث تغيير جذري في أنماط الفِكر والتفكير السائدة في زمانها.

غير أن الأفراد لا يُمكنهم الوصول إلى مواقع القيادة أو أن يقوموا بأدوار فعّالة إلا إذا توافرت حولهم ظروف وأوضاع اجتماعية مُواتية. إذ إن أدولف هتلر على سبيل المثال لم يكن ليتمكن من تسلُّم السُّلطة في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي لولا حالات التوتّر والأزمات التي احتدمت في ألمانيا آنذاك. ولولا هذه الظروف، لظلّ شخصاً مغموراً في حزب سياسي متواضع. ويَصدُق ذلك القَول في فترة لاحقة على المهاتما غاندي، زعيم الهند المُسالِم الشهير بعد الحرب العالميّة الثانية، فقد أفلح في تأمين استقلال بلاده عن بريطانيا لأن الحرب بالإضافة إلى أحداث أخرى قد زعزعت المؤسسات الكولونياليّة الاستعماريّة القائمة في الهند.

التغيّر في الفترة الحديثة الراهنة

تُرى، لماذا تميّز القرنان الماضيان، وهما يُمثّلان المرحلة الحديثة، بمثل هذا التسارع الهائل في التغيّر الاجتماعي؟ وهذه القضيّة غاية في التعقيد، غير أنه

يُمكن الإشارة إلى بعض العوامل. وربما يجدر بنا أن نُصَنِّف هذه العوامل بالطريقة نفسها التي تحدّثنا فيها عن المؤثِّرات الدافعة إلى التّغيّر الاجتماعي عبر التاريخ مع إدراج البيئة الماديّة في نطاق العوامل الاقتصاديّة.

المؤثِّرات الاقتصاديّة

تختلف الصناعة الحديثة، بصورة جوهريّة، عن أنساق الإنتاج السابقة؛ لأنها تفترض توسيع الإنتاج بشكل دائم مع التراكم المتزايد للثروة. ففي نُظُم الإنتاج التقليديّة كانت مستويات الإنتاج ساكنة إلى حد بعيد لأنها كانت تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكيّة المُعتادة. والرأسماليّة تُشجِّع إعادة النّظر في تِقانة الإنتاج التي يجري فيها تطبيق الاكتشافات العلميّة واستخدامها لتحسين المُنتَجات. إن معدّل ما يبرز في الصناعات الحديثة من ابتكارات تقَنِيّة يتجاوز بكثير ما ظهر في النُّظُم الاقتصاديّة السابقة.

إن تأثير العِلم والتّقانة على أسلوب حياتنا قد يكون نتيجة لعوامل اقتصادية، غير أنه يتجاوز النطاق الاقتصادي. فالعِلم والتِّقانة يؤثران في العوامل السياسية والاقتصاديّة ويتأثران بها معاً. إن التطوّرات العلميّة والتِّقانيّة، على سبيل المثال، قد أسهمت في إيجاد أشكال الاتصال والتواصل الحديثة، مثل: المذياع؛ والتلفاز؛ والهاتف الجوّال؛ والإنترنت. وقد أحدثت وسائل الاتصال الإلكترونيّة هذه تغييراً في الأنشطة السياسيّة في السنوات الأخيرة. كما أن استخدامنا لوسائل الاتصال الإلكترونيّة مثل التلفاز والإنترنت قد أسهم في تشكيل تفكيرنا ومشاعرنا تجاه العالم.

المؤثِّرات السياسية

وتندرج التطوّرات السياسيّة في نطاق النوع المهم الثاني من العوامل المُؤدّية إلى التغيّر في المرحلة الحديثة. وكان الصّراع بين الدول من أجل تعزيز نفوذها وتنمية ثرواتها وتحقيق النصر العسكري على منافسيها من بواعِث التّغيّر والتّغيير خلال العِقدَين أو العقود الثلاثة الماضية. لقد كان التغيّر السياسي في الحضارات التقليديّة يقتصر في العادة على النُّخَب، إذ تحِلّ إحدى العائلات الأرستقراطيّة محل أخرى لتوَلّي السُّلطة وتدبير شؤون الحُكم، بينما تظل أوضاع أغلبيّة السكان وحياتهم مستقرّة نسبياً دونما تغيير. ولا يَصدُق ذلك على النُّظُم السياسيّة الحديثة حيث تؤثّر أنشطة القادة السياسيّين والمسؤولين الحكوميّين على الدّوام في حياة الجماهير ومصيرها. كما يؤدّي اتخاذ القرارات السياسيّة، على الصّعيدَين الخارجي

والمحلّي، أكثر مما كان في الماضي إلى حفز التغيّر الاجتماعي وتوجيهه وجهات معيّنة.

إن التطوّرات السياسيّة خلال القرون الأخيرة الماضية قد تركت آثارها بصورة مؤكدة على التغيّر الاقتصادي مثلما أثّر التغيّر الاقتصادي بدَوره على النشاط السياسي. وتلعب الحكومات الآن دوراً رئيسياً في حفز معدلات النمو الاقتصادي (وأحياناً في إحباطها)، كما أن هناك مستوى عالياً من تدخّل الدولة في الإنتاج في المجتمعات الصناعيّة. وتشكل الحكومة في جميع الحالات مؤسَّسة الاستخدام الرئيسيّة. وكان للقوى العسكرية وللحرب كذلك تأثيرات بعيدة المدى وبالغة الأهميّة. فقد أتاحت القوى العسكريّة المجال للدول الغربيّة منذ القرن السابع عشر للتأثير في مختلف أنحاء العالم، وشجّعت على نشر أسلوب الحياة الغربي في أرجاء المعمورة. وبالمِثل، فإن آثار الحربَين العالميّتَين الأولى والثانية في القرن العشرين كانت عميقة غائرة: إن الدمار الذي لحِق بالعديد من الدول قد أدّى إلى إعادة الإعمار التي أسفرت عن تغيّرات مؤسَّسِيّة كبيرة نلمحها على سبيل المثال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالميّة الثانية. بل إن الدول التي كسبت الحرب قد شهِدَت تغيّرات مهمّة نتيجة لآثار الحرب على الاقتصاد.

المؤثِّرات الثقافية

من جملة العوامل الثقافية التي أثرت في عملية التغير الاجتماعي في المرحلة الحديثة،أسهم تطور العلوم وعلمنة الفكر في تنمية النظرة النقدية الابتكارية في عالمنا الحديث. إذ إننا لم نعد نفترض أننا سنقبل بالعادات والتقاليد لمجرد أنها قد تحدرت أو نقلت إلينا عن طريق التقاليد المتوارثة عن سلطة ما. وعلى العكس من ذلك فإن أساليب حياتنا قد بدأت تتطلب بصورة متزايدة أسساً (عقلانية). فتصميم مستشفى ما على سبيل المثال لم يعد يعتمد بشكل أساسي على الذوق التقليدي بل إنه سيأخذ بالاعتبار قدرة هذا المستشفى على تلبية حاجات المرضى من العناية الصحية الفعالة.

وبالإضافة إلى النحو الذي نفكر فيه، فإن مضمون الأفكار قد تغير كذلك. إن تصوراتنا المثالية عن الحياة الفضلى، والحرية، والمساواة، والمشاركة الديمقراطية هي كلها من نتاج القرنين أو الثلاثة الماضية. ومثل هذه التصورات هي التي دفعت بعمليات التغيير الاجتماعي والسياسي قُدماً إلى الأمام وأدت من جملة ما أدت إليه إلى قيام الثورات. ولا يمكن ربط مثل هذه التصورات والأفكار

بالتقاليد، بل ينبغي اعتبارها مراجعة وإعادة للنظر في أساليب حياتنا ومحاولاتنا ومساعينا إلى الحياة الأفضل. ورغم أن هذه النماذج العليا قد برزت في الغرب، فإنها غدت عالمية وشاملة في تطبيقها وحافزاً على التغير في أكثر أرجاء العالم.

خاتمة

إن التغيرات التي تجري في عالم اليوم قد جعلت الثقافات والمجتمعات أكثر تداخلاً واعتماداً بعضها على بعض مما كان عليه الأمر في الماضي. وفي الوقت الذي تتسارع فيه خطوات التغيير، فإن ما يحدث في بقعة ما من العالم سيؤثر بصورة مباشرة في بقاع أخرى أينما كانت. وكان من جراء تطور الأشكال المستجدة للاتصال والتواصل الإلكتروني، أن أصبح كل منا يعيش في الساحة الخلفية للآخر أكثر مما كان عليه في الأجيال السابقة. إن النسق العالمي الجديد ليس مجرد بيئة تنشأ فيها المجتمعات وتنمو وتتغير. إن شبكة الترابط ونقاط الوصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتقاطع خطوطها وتتجاوز الحدود بين الدول تؤثر تأثيراً حاسماً على البشر الذين يعيشون في نطاقها. ومن هنا فإن «العالم المتغير» الذي نعيش فيه سيكون المحور الرئيسي للفصل التالي.

نقاط موجزة

1. يعتبر مفهوم الثقافة من أهم الأفكار والموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع. فالثقافة تعني أساليب الحياة التي يعيشها أفراد مجتمع ما أو جماعات محددة في هذا المجتمع. فهي تشمل الآداب والفنون غير أنها تتجاوز هذين المجالين لتشمل عدة مفردات ثقافية أخرى مثل اللباس والعادات والتقاليد وأنماط العمل والمعتقدات والشعائر الدينية.
2. إن القيم هي الأفكار المجردة التي تحدد ما يعتبر مهماً ومحبذاً ومرغوباً في ثقافة ما. أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعبّر عن هذه القيم الثقافية. وتعمل القيم والمعايير سوياً على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها إزاء ما يحيط بهم على العموم. ومع أن القيم والمعايير تترسخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات فإنها لا بد أن تتعرض للتغيير والتغير مع مرور الوقت.
3. تتسم المعتقدات والممارسات الثقافية بدرجة عالية من التنوع. ويدل مفهوم

التمركز الإثني على نزوع الفرد أو الجماعة إلى الحكم على الثقافات الأخرى بمقارنتها مع ثقافته الخاصة. ويميل علماء الاجتماع إلى انتهاج النسبية الثقافية بدراسة كل ثقافة على أساس شروطها الخاصة وما تنطوي عليه بحد ذاتها من معان وقيم.

4. يتعلم البشر خصائص الثقافة ومدلولاتها عبر عملية التنشئة الاجتماعية. والعوامل الفاعلة في مجال التنشئة الاجتماعية تتمثل في المجموعات والسياقات الاجتماعية التي تجري فيها عمليات التنشئة المهمة. وتنشئة الطفل هي التي يصبح فيها الطفل العاجز ـ تدريجياً ـ ومن خلال اتصاله بالآخرين كائناً بشرياً مدركاً لذاته وعارفاً وملمّاً بالأساليب وأنماط السلوك المتبعة في ثقافة ما.

5. تشير الهوية إلى منظومة التفاهمات في ما بين مجموعة من البشر حول ماهيتهم والمعاني الكبرى ذات الدلالة بالنسبة إليهم. وتعني الهوية الاجتماعية مجموعة الخصائص التي يعزوها الآخرون إلى فرد ما. وكثيراً ما تقوم هذه الصفات على أساس الفئة الاجتماعية التي ينتسب إليها الفرد في نظر الجماعة مثل كونه ذكراً أو آسيوياً أو مسلماً أو كاثوليكياً، كما أنها تحدد المعالم التي يتشابه فيها هذا الفرد مع الآخرين. والهُوية الذاتية أو الشخصية هي التي تميزنا باعتبارنا أفراداً عن الآخرين، وتشير إلى إحساسنا بالتفرد نتيجة للتنمية الذاتية ولحصيلة التفاعل المستمر بيننا وبين العالم الخارجي.

6. والمجتمع منظومة من شبكات العلاقات المتداخلة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض. ويمكن التمييز بين عدة أنواع من المجتمعات ما قبل الحديثة. ففي مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل تقوم معيشة الناس على التقاط النبات وصيد الحيوانات، بينما تمثل تربية الحيوانات المدجنة المصدر الأساسي لمعيشة الناس في المجتمعات الرعوية. أما في المجتمعات الزراعية، فإن الناس يقومون بالفلاحة في مساحات محددة وثابتة من الأرض. وفي الحضارات والمدنيات التقليدية فإنها تتكون من المجتمعات الحضرية الأوسع والأكثر تطوراً.

7. وفي المجتمعات الصناعية يصبح الإنتاج الصناعي هو القاعدة الأساسية للاقتصاد. إذ تعيش أغلبية السكان في المناطق الحضرية، وتترك المؤسسات الضخمة آثارها على حياة جميع الناس تقريباً. وفي المجتمعات الصناعية نشأت أوائل الدول القومية، أي منظومة التجمعات السياسية التي يفصل أحدها عن الآخر حدود واضحة المعالم.

8. لقد أدّى التطور والتوسع في المجتمعات الصناعية الغربية إلى غزو كثير من البقاع في العالم، كما أن السيطرة الاستعمارية الكولونيالية قد أسفرت عن إحداث تغييرات جذرية في الأنساق الاجتماعية والثقافات القائمة في تلك المناطق منذ أمد بعيد.

9. تمثل البلدان الصناعية الغربية، بالإضافة إلى اليابان وأستراليا ونيوزلندا ما يعرف بالعالم الأول أو المتقدم. أما العالم الثاني فيشير إلى المجتمعات الصناعية التي كانت تسيّرها الحكومات الشيوعية في الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة وانقراض العالم الثاني بدأت بالانحسار حالة المواجهة المسلحة بين دول العالمين الأول والثاني.

10. يطلق اسم العالم الثالث أو النامي على مجموعة الدول التي خضعت للسيطرة الاستعمارية وتحتل الآن مرتبة متدنية على سلم التطور الصناعي. وتعيش أغلبية سكان المعمورة في العالم النامي. أما البلدان الحديثة التصنيع؛ فتشمل الأقطار النامية التي عكفت على التصنيع وشهدت نمواً اقتصادياً متسارعاً.

11. شهدت المرحلة الحديثة، التي تمتد بين القرن الثامن عشر وأيامنا هذه، تسارعاً حثيثاً في مسارات التغير. وربما كانت التغيرات التي حدثت في هذه الفترة الوجيزة من التاريخ أكثر عمقاً وشمولاً مما حدث في التاريخ البشري السابق برمته.

12. ليس بوسع أية نظرية أحادية البعد أن تفسر التغير الاجتماعي بإرجاعه إلى «عامل واحد مفرد». ويمكننا أن نتبيّن عدداً من المؤثرات الأساسية التي تفضي إلى التغير الاجتماعي، ومن بينها التكيّف مع البيئة المادية؛ وضرورات البيئة الطبيعية؛ والتنظيم السياسي؛ والعوامل الثقافية.

13. من جملة العوامل المهمة في التغير الاجتماعي الحديث، يمكن الإشارة إلى توسع الرأسمالية الصناعية؛ وتطور الدولة القومية المركزية التوجيه؛ وتصنيع الحرب؛ وظهور العلم وأنماط التفكير النقدية «العقلانية».

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل توجد ثقافة واحدة لكل مجتمع؟ ناقش وحلّل رأيك قياساً على معطيات الواقع المحلي.

2. ما هي أوجه الاختلاف بين التنشئة الاجتماعية وعمليات التلقين أو غسل الدماغ؟

3. ما هي العلاقة بين هويتنا الذاتية وهوياتنا الاجتماعية؟ وكيف تحلّل هذه العلاقة في إطار مجتمعك؟

4. ما هي أهمية التنشئة الاجتماعية الأولية في المجتمعات المعقدة المتسارعة التغير؟ وكيف تتميّز عمّا يجري في مجتمعك؟

5. ما الذي يعيق التنمية في العالم الثالث؟ اشرح وحلّل بعض هذه العوامل في بلدك.

6. ما هي أهمية الدور الذي يلعبه كبار «القادة والزعماء» في عمليات التغير الاجتماعي؟

مراجع وقراءات

Ruth Benedict, *Patterns of Culture* (New York: Mentor Books, 1946).
Brian M. Fagan, *People of the Earth* (London: HarperCollins 1992).
Leslie Holms, *Post-Communism: An Introduction* (Cambridge: Polity, 1996).

مصادر على الإنترنت

لاستكشاف جوانب الحضارات والثقافات القديمة في العالم، انظر:

Exploring Ancient World Cultures
http://eawe.evensville.edu
Library of Congress Country Studies
http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/cshome.html
Rural History Centre
www.rdg.ac.uk/Instits/im/rural/hist.html

الفصل الثالث

عالم متغير

إن نظرة سريعة إلى المتجر الضخم (السوبر ماركت) الذي تتعامل معه قد تكون مدخلاً لدراسة ظاهرة اجتماعية تحتل مكانة خاصة في نظر علم الاجتماع في مطلع القرن الحادي والعشرين ـ تسارع التغير الاجتماعي وتزايد العمق والتشعب في المجتمع العالمي.

وفي المرة القادمة التي تزور فيها أحد هذه المتاجر، يجدر بك أن تتأمل التشكيلة الواسعة من المنتجات والسلع والبضائع المعروضة. فإذا بدأت في قسم البقالة، على سبيل المثال، فإنك لا بد أن ترى أنواعاً من الفواكه والخضار القادمة من بلدك الأصلي أولاً ومن أقطار أخرى في العالم قد تكون قريبة أو مجاورة أو بعيدة عنك. بل إنك قد تجد على بعض السلع شروحاً وإيضاحات بعدة لغات في العالم.

لقد ألمحنا في موضع آخر عند مناقشتنا لمسألة تناول القهوة أو الشاي أننا لا نستطيع أن نفصل فعلاً ما، مهما كان نوعه، عن أبعاده وترابطاته الممتدة في مختلف أرجاء المعمورة. إن التنوع الضخم لما نتعامل معه بصورة يومية من السلع والخدمات يعتمد على شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط الشعوب والبلدان بعضها ببعض في مختلف أنحاء العالم. كما أن هذه العلاقات تعبّر عن عمليات التغير الاجتماعي الضخمة المترامية الأطراف وتفاعلها بعضها مع بعض في شتّى المجالات. إننا نعيش اليوم في عالم تزايد فيه اعتمادنا المتبادل مع الآخرين أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، حتى لو كانت الأطراف الأخرى في هذا التعامل المتشابك المتبادل تعيش على بعد آلاف الأميال منا.

إن هذا الترابط بين ما هو «محلي» وما هو «عالمي» هو ظاهرة جديدة في التاريخ الإنساني. وازداد هذا الترابط كثافة، وسرعة، واطراداً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية بسبب مراحل التقدم المثيرة التي تحققت في مجالات الاتصال وتقانة المعلومات والمواصلات. وأدى التطور في صناعة الطائرات النفاثة والحاويات السريعة والناقلات البحرية الضخمة إلى تيسير الانتقال الفعال للناس والسلع عبر العالم. كما أن النظام العالمي للاتصالات والمركبات والقنوات الفضائية الذي بدأ قبل عقود قليلة قد أتاح للبشر أن يتواصلوا فيما بينهم على نحو فوري وفعال.

يستخدم علماء الاجتماع مصطلح «العولمة» على تلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة المتداخلة. وقد غدت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع وعظيمة الأثر في مُنْطَوَياتها وتداعياتها. والعولمة لا تقتصر على تطوّر وتنامي الشبكات والنظم الاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن اهتماماتنا المباشرة. إنها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعاً في حياتنا اليومية.

ولإيضاح طبيعة هذه الظاهرة، نعود إلى ما هو معروض ومتوافر في متاجر اليوم. لقد شهدت العقود القليلة الماضية نمواً متعاظِماً لكميات وأنواع المنتجات المعروضة للبيع في المحلات التجارية. وأخذت مساحة هذه المتاجر بالاتساع لتستوعب المزيد من أنواع السلع المتوافرة. كما أخذت الحواجز والقيود التي كانت تحدّ من التبادل التجاري العالمي بالتناقص، مما أتاح الفرصة لفتح الأسواق أمام أعداد متزايدة من المنتجات. ومن ناحية أخرى، فإن البضائع المتوافرة في الأسواق المحلية الآن تتم زراعتها أو إنتاجها في أكثر من مائة بلد من بلدان العالم. ولم يكن ممكناً في الماضي القريب نقل كثير من المنتجات، ولاسيما القابلة للتلف، عبر مسافات طويلة.

ومن جهة أخرى، فإن الأسواق المحلية لم تكن حتى عهد قريب تعرف جانباً كبيراً من الخدمات أو السلع المستوردة أو الوافدة من خارج البلاد مثل الأطعمة الإثنية ـ ويمكن أن يعود جانب من هذه الظاهرة إلى التغير في أنماط الهجرة التي أسفرت عن نمو ثقافات منوعة، ومن ثم أذواق منوعة داخل المجتمعات الحديثة. ويجدر الانتباه في هذا المجال إلى أن كثيراً من المنتجات توزع في وقت واحد على عدة بلدان في العالم، ولا تقتصر على أسواق محدودة معينة. ويتضح هذا

الانتشار الجغرافي المتزامن عندما نلاحظ تعدد اللغات التي تكتب بها التعليمات والإرشادات على السلعة الواحدة.

إن العولمة قد أخذت تغير هيئة العالم في أنظارنا، مثلما أخذت تغير نظرتنا إلى العالم. وعندما ننظر نظرة عالمية أو عولمية، فإننا نغدو أكثر إدراكاً لحلقات الوصل بيننا وبين البشر في مجتمعات أخرى. كما يتزايد وعينا للمشكلات التي يواجهها العالم في مطلع الألفية الثالثة. فالمنظور العولمي يفتح أعيننا على أن ارتباطنا المتزايد ببقية العالم يعني أن لأفعالنا أثراً في الآخرين مثلما أن لأفعال الآخرين أثراً علينا. وحيث إن العولمة تمثّل منظومة من السيرورات التي لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها، فإنها تطرح مخاطر وتحديات جديدة قد تترك آثارها فينا جميعاً. وسنتطرق في الصفحات القادمة إلى بعض الوسائل التي يستعملها علماء الاجتماع في دراسة عالمنا المتغير هذا.

ما هي العَوْلمة؟

في عالم اليوم توجد واقعة قائمة على اتساع الكرة الأرضية كلها وعلى امتداد تاريخي معين ــ يعود هذا الامتداد إلى القرن السادس عشر وفقاً لبعض التحليلات ـ اسمها الاقتصاد الرأسمالي العالمي. نحن نستخدم مجموعة كبيرة من المصطلحات والمفاهيم والتصورات المتعددة والمتنوعة للإشارة إلى هذه الواقعة وللكلام عنها ولوصف بعض جوانبها ولتحليل بعض أجزائها مثل: الاقتصاد العالمي، نظام المركز والأطراف، السوق الدولية، الإمبريالية العالمية وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات تشير كلها في التحليل الأخير إلى الواقعة ذاتها، فإن من شأن كل مصطلح من هذه المصطلحات أن يبرز جانباً معيناً من جوانب الواقعة المذكورة وليس غيره عند الاستخدام والاستعمال. فمصطلح السوق الدولية، على سبيل المثال، يؤكد ويبرز الجانب التبادلي والتجاري للواقعة الاقتصادية العالمية الشاملة ذاتها. بينما يبرز مصطلح المركز والأطراف علاقات الاستغلال والتبعية التي تتصف بها الواقعة نفسها أيضاً.

أما مصطلح الرأسمالية العالمية فيبرز الامتداد الأفقي لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي المدى الذي وصل إليه تمدد الواقعة ذاتها أيضاً. في حين يبرز مصطلح الاستعمار العالمي طابع الفتح التوسعي العنفي والطابع الإخضاعي القهري لمجتمعات العالم الأخرى كلها تقريباً لمصالح دول المركز ومصالح هيمنتها وسيطرتها.

أما مصطلح الإمبريالية العالمية فيبرز بدوره عملية إخضاع اقتصادات البلدان الأخرى

وأساليب حياتها وأشكال إنتاجها للثروة إلى مصالح التراكم الرأسمالي في المركز وحده، بحيث يصبح كل ما تبقى عالقاً في شبكة علاقاته المتنوعة والمتضاربة والشاملة.

الآن، أي جانب من جوانب واقعة الاقتصاد الرأسمالي العالمي يبرز مصطلح «العولمة» وأي ناحية من نواحيها يؤكد؟

للإجابة عن هذا السؤال أرجع إلى تقسيم كلاسيكي في علم الاقتصاد السياسي - وفي الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة. يميز هذا التقسيم داخل نمط الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية ودائرة التبادل من ناحية أخرى. دائرة التبادل هي دائرة تبادل وتداول وتوزيع الثروة التي تم إنتاجها. الدائرة الأولى - أي دائرة الإنتاج - هي عمق نمط الإنتاج الرأسمالي وحقيقته، إنها دائرة الرأسمال الثابت وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتم عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظلها وضمن شروطها. أما الدائرة الثانية فهي سطح نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد السوق وتداول المال والرأسمال المتحول، وتوزيع الثروة، تبادل السلع والخدمات، التجارة وما تعنيه من البيع والشراء إلخ... حتى منتصف هذا القرن ظلّت عالمية نمط الإنتاج الرأسمالي مقتصرة في الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير مع بقاء دائرة الإنتاج ودورتها في دول المركز الأصلي وحدها.

العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي، إذن، وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رَسْمَلة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت. بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي - إلى هذا الحد أو ذاك - إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع، لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها - باستثناء جيوب هنا وهناك - كان لا بد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وأن تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونشرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية، وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري

الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته.

إن هذه النقلة النوعية في حياة الرأسمالية التاريخية العالمية كانت قد أخذت بالتبلور منذ ما يزيد عن الربع قرن، إلا أن الاهتمام العالمي واليومي المكثف بها لم يتفجر حقاً إلا لحظة زوال الاتحاد السوفياتي الفجائي من الوجود ولحظة تسارع نموها تسارعاً هائلاً، بالتالي. أي لم ينصبّ الاهتمام على العولمة بالشكل الذي نراه هذه الأيام إلا بعد إزالة المانع الأخير المتبقي في وجه انفلاتها من عقالها وفي وجه اندفاعها على النحو الذي نختبره الآن. في الواقع يبدو لي أن المسرح الذي يتفتح عليه الجانب الأكثر دراماتيكية وإثارة من صيرورة العولمة هذه في الوقت الحاضر ـ بكل صراعاتها وتوتراتها وتناقضاتها ـ هو، بالدرجة الأولى، بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية عموماً، والصين بالدرجة الثانية.

المصدر: صادق جلال العظم، **مجلة الطريق**، العدد 4 (تموز/آب، يوليو/ أغسطس 1997)، ص 29-30، 34-35.

أبعاد العولمة

يتردد مصطلح العولمة كثيراً في أحاديثنا وحياتنا اليومية. وتزايد انتشار هذا المفهوم في المناقشات السياسية، والاقتصادية، والإعلامية خلال السنوات القليلة الماضية، بينما لم يكن هذا المصطلح متداوَلاً قبل عشر سنين. أما اليوم فقد غدت العولمة حديث الساعة، وأصبحت تشير إلى أننا نقترب باطراد من العيش في «عالم واحد» يتزايد فيه الاعتماد المتداخل المتبادل بين الأفراد، والجماعات، والأمم.

وكثيراً ما يجري النظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية. ويكثر في هذا المجال إبراز الدور الذي تؤديه الشركات العابرة للقوميات التي تمتد عملياتها الضخمة وتتجاوز حدود البلدان والدول مما يترك أثره في عمليات الإنتاج العالمية وتوسيع العمالة والاستخدام في العالم. كما تجري الإشارة في هذا السياق إلى التكامل والدمج الذي شمل الأسواق المالية العالمية من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني، وإلى الحجم الهائل لتدفق رأس المال عبر العالم. كذلك يتطرق الحديث إلى التجارة العالمية التي اتسع نطاقها على نحو غير مسبوق ليشمل منظومة واسعة من السلع والخدمات.

ورغم أن القوى الاقتصادية تمثل جزءاً لا يتجزأ من العولمة، فإن من الخطأ

الافتراض بأن هذه القوى قادرة بمفردها على توجيه هذه العملية. فقد نجمت العولمة عن تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأعطت التطورات الجديدة في مجال تقانة المعلومات والاتصالات زخماً جديداً لمسيرة العولمة، إذ إنها كثفت التفاعل بين الناس، ووسعت مجالاته، وعجّلت به في مختلف أنحاء العالم. ويمكن أن نأخذ مثالاً على ذلك في مباريات كأس العالم في كرة القدم والمناسبات والأحداث السياسية أو الطبيعية الكبرى في العالم التي يشاهدها ويتفاعل معها ملايين من البشر في آن واحد.

العوامل المُسهمة في العولمة

أسهم التقدم التقني ونمو البنية التحتية للاتصالات في العالم في توسع نطاق التواصل العالمي وشهد نصف القرن الماضي تحولاً عميقاً في كثافة تدفق الاتصالات ومجالاتها المختلفة. فقد حلّت أنساق الاتصال المتكاملة التي تُضغط فيها المعلومات المنقولة رقمياً محل الاتصالات الهاتفية التقليدية التي كانت تعتمد على انتقال الرموز الصوتية عبر الأسلاك بمساعدة من الأساليب والأدوات الآلية. وغدت تقانة الكوابل أكثر كفاءة وأقل كلفة؛ كما ضاعفت الألياف الضوئية من عدد القنوات التي يمكن استخدامها في عمليات الاتصال. إن الكوابل العابرة للمحيطات التي استخدمت في الخمسينات من القرن الماضي كانت قادرة على نقل أقل من مائة مسار صوتي. غير أن كابلاً صوتياً واحداً أصبح عام 1997 ينقل نحو ستمائة ألف صوت في لحظة واحدة (Held et al., 1999). كما أن انتشار الاتصالات الفضائية اعتباراً من الستينات من القرن الماضي عزز الاتصالات الدولية. وتعمل الآن شبكة مؤلفة من أكثر من 200 محطة في الفضاء الخارجي على نقل المعلومات حول العالم.

لقد تركت نظم الاتصال هذه آثاراً مذهلة في طبيعتها وأهميتها وتداعياتها. ففي الدول التي وصلت فيها البنية التحتية للاتصالات مرحلة متقدمة، تستعمل المنازل والمكاتب شبكة متعددة الوصلات مع العالم الخارجي، بما فيها الهواتف الأرضية والمحمولة، وأجهزة الفاكس، وأجهزة التلفاز الرقمية والعادية، والبريد الإلكتروني والإنترنت. وبرزت شبكة الإنترنت باعتبارها أسرع ما تم اختراعه حتى الآن من وسائل الاتصال، وكان نحو 140 مليون شخص يستخدمون الإنترنت عام 1998، ومن المقدر أن يتزايد هذا العدد إلى ما يقرب من ألف مليون مستخدم في مطلع القرن الحادي والعشرين.

إن أشكال التقانة الجديدة هذه قد يسرت «ضغط» واختزال الزمان والمكان، بحيث أصبح بمقدور شخصين على سبيل المثال في طوكيو ولندن أن يتحادثا ويتبادلا الوثائق والمعلومات في لحظة واحدة باستخدام تطبيقات مختلفة من تقانة المعلومات. كما أدى انتشار استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة إلى تسارع عملية العولمة وتعميقها، وأسهمت وسائل الاتصال التقنية الأخرى في تجسير الفجوات وردم الأسوار التي كانت إلى عهد قريب تفرض العزلة والانفصال والانقطاع عن العالم على كثير من المجتمعات. ورغم أن البنية التحتية للاتصالات لم تتطور بصورة متوازنة في أنحاء العالم، فإن أعداداً متزايدة من الشعوب قد أخذت بالتواصل فيما بينها بصورة غير معهودة في مراحل سابقة من التاريخ البشري.

ودفع تكامل الاقتصاد العالمي بعملية العولمة قدماً إلى الأمام. وخلافاً للمراحل السابقة، لم يعد الاقتصاد العالمي يعتمد، بصورة أساسية، على الزراعة أو الصناعة. وأخذ بدلاً من ذلك يعتمد بصورة جوهرية على ما يسمى بالنشاط «الخفيف» أو غير الملموس (Quah, 1999). والمادة الأساسية لهذا النشاط الذي لا وزن له هي المعلومات؛ كما هي الحالة في منتجات برمجيات الحاسوب، ووسائل الإعلام والترفيه والخدمات التي تعتمد على شبكات الإنترنت. وتستخدم مصطلحات عديدة لوصف السياقات الاقتصادية الجديدة مثل: «المجتمع ما بعد الصناعي»، و«عصر المعلوماتية» أو «اقتصاد المعرفة» ـ وهو الاصطلاح الأكثر شيوعاً. وارتبط نشوء اقتصاد المعرفة ببروز قاعدة واسعة من المستهلكين الملمّين بالمفردات التقنية وتطبيقاتها واستخداماتها، والحريصين على دمج مراحل التقدم التي تحققت في مجال الحوسبة والترفيه والاتصال في حياتهم اليومية.

تعبّر سيرورة الاقتصاد العالمي عن التغيرات التي حدثت في عصر المعلوماتية. فأكثر جوانب الاقتصاد اليوم تعمل من خلال شبكات ممتدة تتجاوز حدود الدول والجنسيات، ولا تتوقف عندها (Castells, 1996). وقد أعادت المؤسسات الاقتصادية والشركات هيكلة نفسها للمحافظة على قدرتها التنافسية في ظروف العولمة الراهنة، فأصبحت أكثر مرونة وأبعد عن التنظيم التراتبي. كما أن ممارسات الإنتاج وأنماط التنظيم باتت أكثر مرونة، وأصبحت ترتيبات التشارك مع شركات أخرى أكثر شيوعاً. وغدت المشاركة في شبكات التوزيع الممتدة حول العالم من المتطلبات الجوهرية للأنشطة الاقتصادية في الأسواق العالمية السريعة التغير.

أسباب تزايد العولمة

التغيرات السياسية

يقوم عدد من المؤثرات بدور فاعل بدفع عجلة العولمة في عالمنا المعاصر. ومن العوامل الأكثر تأثيراً في هذا المجال انهيار الشيوعية السوفياتية الذي رافقته سلسلة من الثورات المثيرة في أوروبا الشرقية عام 1989، وانتهى بحل الاتحاد السوفياتي نفسه عام 1991. ومنذ سقوط الشيوعية، بدأت كيانات أخرى في الكتلة السوفياتية السابقة بالتحول إلى الأنساق الغربية في المجالات السياسية والاقتصادية؛ وكان من بينها روسيا، وأوكرانيا، وبولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، ودول البلطيق، والقوقاز وآسيا الوسطى وغيرها. وتخلت هذه الدول عن عزلتها عن المجموعة الدولية وأخذت بالسعي للاندماج فيها. وكانت هذه التطورات تعني نهاية النظام الذي كان قائماً طيلة مرحلة الحرب الباردة عندما كانت دول «العالم الأول» تقف وجهاً لوجه أمام «العالم الثاني». إن انهيار الشيوعية قد أسرع بعملية العولمة، بل يمكن القول إنه كان من نتائجها أيضاً. فالاقتصادات الشيوعية المخططة مركزياً؛ والسيطرة الثقافية التي كانت تمارسها السلطات السياسية الشيوعية لم تعد آخر الأمر قادرة على الحياة والاستمرار في مرحلة تميزت بوسائل الاتصال والإعلام العالمية وبتكامل الاقتصاد العالمي عن طريق التواصل الإلكتروني.

أما العامل المهم الثاني في نشر العولمة؛ فهو نمو آليات الحكم الإقليمية والدولية. وتمثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أبرز الأمثلة على المنظمات الدولية التي تجمع منظومة من الدول في إطار سياسي واحد. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تقوم بهذا الدور بوصفها منتدى للدول القومية، فإن الاتحاد الأوروبي يمثّل مرحلة رائدة في الحكم المتعدي الجنسيات تتنازل فيه الدول الأعضاء عن جانب من سيادتها القومية. وعلى هذا الأساس أصبح الحكم في دول الاتحاد الأوروبي المفردة يستهدي بسلسلة من التوجيهات والتعليمات والأحكام القضائية التي تصدر عن هيئات مشتركة من الاتحاد الأوروبي، غير أن هذه الدول الأعضاء تجني، في الوقت نفسه، فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية من جراء مشاركتها في هذا الاتحاد الإقليمي.

وأخيراً، فإن عملية العولمة قد اندفعت قدماً إلى الأمام بفعل أنشطة المنظمات الحكومية البينية والمنظمات الوطنية غير الحكومية. والمنظمة الحكومية البينية هي هيئة تشكّلها الحكومات المشاركة، وتضطلع بمسؤولية التنظيم

والإشراف على قطاع محدد من النشاط يتجاوز الحدود القومية. وأقدم هذه المنظمات هو اتحاد التلغراف الدولي الذي أنشئ عام 1865. وقامت منذ ذلك التاريخ أعداد كبيرة من الهيئات المماثلة لتنظيم عدد من القضايا يتراوح بين الملاحة الجوية، والإذاعة، والتخلص من المواد الخطرة. وارتفع عدد هذه المنظمات إلى 37 عام 1909، ووصل عام 1996 إلى 260 منظمة (Held et al., 1999).

وتختلف المنظمات الوطنية غير الحكومية عن المنظمات البينية بأنها لا ترتبط بأي مؤسسة حكومية. فهي منظمات أهلية مستقلة تعمل إلى جانب الهيئات الحكومية في اتخاذ القرارات السياسية والتعامل مع القضايا الدولية. ومن أبرز هذه المنظمات وأشهرها منظمة السلام الأخضر (Green Peace)، وشبكة البيئة العالمية، وأطباء بلا حدود، والصليب الأحمر، ومنظمة العفو الدولية. ويعمل أكثرها في مجالات حماية البيئة وأنشطة الإغاثة الإنسانية. وثمة آلاف من المنظمات الأخرى الأقل شهرة تجمع بين أنشطتها شبكات ممتدة عبر كثير من الدول والجماعات في العالم.

تدفق المعلومات

رأينا كيف أدى انتشار تقانة المعلومات إلى الاتساع في إمكانيات الاحتكاك والتواصل بين الشعوب في أنحاء الأرض، كما أنه أدى إلى تسهيل تدفق المعلومات حول الناس والأحداث في أماكن نائية. وتحمل وسائل الاتصال والإعلام العالمية كل يوم الأنباء والصور والمعلومات إلى الناس في بيوتهم أينما كانوا، وتخلق صلة دائمة بينهم وبين العالم الخارجي. وتكشف أبرز التطورات التي حدثت في المجتمع الإنساني خلال العهد الماضي، مثل الأحداث السياسية المهمة، والحروب، والزلازل والفواجع الشخصية، أمام أعين جمهور عريض من مئات الملايين من الناس فور وقوعها. وقد أدت هذه الأحداث وآلاف الوقائع الأخرى الأقل إثارة وأهمية في توجيه أفكار الناس ومشاعرهم خارج حدود الدولة القومية أو موطنهم الأصلي ونقلتهم إلى حلبة العالم بأسره. وغدا الأفراد الآن أكثر وعياً وإدراكاً للتواصل المتبادل مع الآخرين، وأقدر على التعاطف أو المشاركة في القضايا العالمية أكثر من أي وقت مضى.

ويشتمل الانتقال من النظرة المحدودة نسبياً إلى الآفاق الأوسع على بعدين رئيسيين مهمين. الأول هو أن الناس باعتبارهم أفراداً في الجماعة العالمية قد

أخذوا يدركون بصورة متزايدة أن المسؤولية الاجتماعية لا تقف عند حدود بلدانهم بل تتجاوزها إلى أطراف أخرى من العالم. ولم تعد القضايا التي تمسّ مجتمعات أخرى خارج المجتمع المحلي للفرد مجرد حوادث مؤسفة أو فاجعة ينبغي للمرء أن يتعود عليها، بل أصبحت هذه المسائل من الأمور التي تستدعي الفعل وربما التدخل. وهناك افتراض متزايد مؤداه أن المجتمع الدولي ملزم بالعمل في أوضاع الأزمات لحماية البشر الآخرين وتأمين سلامتهم الصحية إذا ما تعرضوا للكوارث الطبيعية. ولاسيما في الحالات التي تستدعي تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية والخدمات الفنية. ويصدق ذلك بصورة خاصة على الحالات التي تتعرض فيها بقاع مختلفة ومتباعدة للأزمات الكبرى مثل المجاعات والفيضانات والزلازل والأعاصير والبراكين. كما تزايدت الدعوات في السنوات الأخيرة للتدخل وتقديم المعونة لشعوب وجماعات أخرى في حالات الحرب والصراع الإثني وانتهاكات حقوق الإنسان رغم أن مثل هذه الحالات أكثر إشكالية من حالات الكوارث الطبيعية.

أما البعد الثاني، فيتمثل في أن النظرة العالمية تعني تزايد المساعي لتشكيل هوياتهم عبر مصادر أخرى غير تلك المتوافرة في أوطانهم. ومثل هذه الظاهرة تكون نتيجة لعملية العولمة مثلما تكون عاملاً على التعجيل بها. وتشهد الثقافات المحلية في جميع أنحاء العالم اليوم حالات من الإحياء والانتعاش في الوقت الذي تمر فيه الطبيعة المتماسكة للدولة القومية بتحولات عميقة. ففي أوروبا على سبيل المثال ينزع الناس في اسكتلندا وفي إقليم الباسك في إسبانيا إلى اعتبار أنفسهم اسكتلنديين أو باسكيين، أو مجرد أوروبيين عموماً، أكثر من كونهم بريطانيين أو إسبانيين. إن مفهوم الدولة القومية، باعتباره مرتكزاً أساسياً أو وحيداً للهوية، أخذ في الانحسار حيث تعمل التحولات السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي على التخفيف من توجه الناس إلى الدول التي يعيشون فيها.

الشركات العابرة للقوميات

ومن بين العوامل الاقتصادية التي تحفز عمليات العولمة، تكتسب الشركات العابرة للقوميات أهمية خاصة. وهذه الشركات هي مؤسسات تنتج السلع أو خدمات السوق في أكثر من بلد واحد. وقد تكون هذه الشركات صغيرة الحجم تضم مصنعاً أو مصنعين خارج البلد الذي تنطلق منه، أو مؤسسات عملاقة تنتشر

وتتقاطع عملياتها في أنحاء متفرقة من العالم. وبعض هذه الشركات الكبرى منتشرة ومشهورة في أكثر أنحاء العالم، ومنها الكوكاكولا، والجنرال موتورز، وكوداك، وميتسوبيشي وشركات أخرى كثيرة. فهذه الشركات تتعدى وتتجاوز حدود البلدان التي نشأت فيها بحثاً عن أسواق عالمية وأرباح عالمية كذلك.

وتمثل الشركات العابرة للقوميات أحد العناصر الجوهرية في صلب عملية العولمة الاقتصادية: إنها تمثل ثلثي التجارة الدولية، كما أنها تلعب دوراً مؤثراً في نشر التقانة الجديدة حول العالم، وفي حركة الأسواق المالية العالمية. وكما يرى أحد المراقبين (Held et al., 1999, p. 282) فإن الشركات العابرة للقوميات هي بمثابة منصّة الإطلاق للاقتصاد العالمي المعاصر. وفي عام 1996 تجاوزت المبيعات السنوية لكل واحدة من الأربعمائة شركة الأولى العابرة للقوميات في العالم أكثر من عشرة مليارات دولار في الوقت الذي كان فيه مجمل الناتج المحلي لسبعين دولة في العالم لا يتجاوز هذا الحد. وبعبارة أخرى فإن الشركات العابرة للقوميات الكبرى في العالم تتفوق في ميزانياتها وواراداتها على أغلبية دول العالم.

الجدول رقم (3-1)
قيمة مبيعات الشركات الكبرى في العالم
مقارنة بالناتج القومي المحلي لدول مختارة، 1997

الدولة أو المؤسسة	الناتج القومي المحلي أو إجمالي المبيعات (مليار دولار أمريكي)
جنرال موتورز	**164**
تايلاند	154
النروج	153
فورد موتورز	**147**

يتبع

تابع

ميتسوي وشركاؤها	**145**
السعودية	140
ميتسوبيشي	**140**
بولندا	136
إيتوشو	**136**
جنوب أفريقيا	129
مجموعة شِل الملكية الهولندية	**128**
ماروبيني	**124**
اليونان	123
سوميتومو	**119**
إكسون	**117**
تويوتا	**109**
متاجر وول ـ مارت	**105**
ماليزيا	98
إسرائيل	98
كولومبيا	96
فنزويلا	87
الفيليبين	82

المصادر: *Forbes Magazine* (1998); from UN Development Program, *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1999), p. 32.

لقد أصبحت الشركات العابرة للقوميات ظاهرة عالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبدأت الشركات الأمريكية بالتوسع بعيد الحرب وتلتها في السبعينات من القرن الماضي عملية التوسع في الاستثمارات الخارجية للشركات الأوروبية واليابانية. وفي الثمانينات والتسعينات شهدت هذه الشركات العملاقة توسعاً مثيراً بظهور ثلاث شبكات ضخمة من الأسواق الإقليمية: السوق المشتركة في أوروبا؛ وإعلان أوساكا بضمان التجارة الحرة المفتوحة بحلول عام 2010 في آسيا والمحيط الهادي؛ واتفاقية نافتا للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي أخذت الدول في مناطق أخرى من العالم بإزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية. ولم يبق خارج نطاق الشركات الكبرى مع مطلع القرن الحادي والعشرين غير دول قليلة معدودة. وخلال العقد الماضي نشطت الشركات العملاقة المتمركزة في الاقتصادات الصناعية في توسيع عملياتها في الدول النامية وفي مجتمعات الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية.

ويمثل «الاقتصاد الإلكتروني» عاملاً مهماً آخر في العولمة الاقتصادية. فقد أصبح بوسع البنوك والمؤسسات الكبرى ومديري القطاعات المالية والمستثمرين أن يحركوا وينقلوا الأرصدة المالية الضخمة عبر العالم بضغطة زر واحدة. وحملت هذه القدرة على التحويل الفوري للأموال الإلكترونية معها مخاطر عظيمة. إن نقل كميات ضخمة من رأس المال قد يؤدي إلى ضعضعة الاقتصاد والتسبب في أزمات مالية دولية كتلك التي انتشرت وانتقلت من اقتصادات النمور الآسيوية إلى روسيا وما وراءها عام 1998. ومع الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، فإن الانهيار المالي في إحدى البقاع في العالم قد يسفر عن آثار هائلة على الاقتصادات في أماكن أخرى بعيدة.

إن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي عرضناها آنفاً تتضافر لتنتج هذه الظاهرة التي لا مثيل لكثافتها واتساع نطاقها. وقد أسفرت ظاهرة العولمة حتى الآن عن كثير من النتائج التي سنتعرض لبعضها في وقت لاحق. غير أننا سنتحول الآن إلى دراسة بعض الآراء والتوجهات التي برزت في الآونة الأخيرة إزاء ظاهرة العولمة.

الجدول رقم (3-2)

ترتيب بلدان العالم حسب دليل التنمية البشرية، 2003

(مؤشّر التنمية البشرية يقيس الإنجازات من حيث: العمر المتوقَّع عند الولادة، والتحصيل العلمي، ومعدَّل الدّخل الحقيقي)

تنمية بشرية عالية	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية منخفضة
1 النرويج	56 أنتيغوا وبربودا	99 سري لانكا	142 الكاميرون
2 آيسلاندا	57 بلغاريا	100 أرمينيا	143 نيبال
3 السويد	58 ماليزيا	101 أوزبكستان	144 باكستان
4 استراليا	59 بنما	102 قيرغزستان	145 زمبابوي
5 هولندا	60 مقدونية	103 الرأس الخضر	146 كينيا
6 بلجيكا	61 ليبيا	104 الصين	147 أوغندا
7 الولايات المتحدة	62 موريشيوس	105 السلفادور	148 اليمن
8 كندا	63 الاتحاد الروسي	106 إيران	149 مدغشقر
9 اليابان	64 كولومبيا	107 الجزائر	150 هايتي
10 سويسرا	65 البرازيل	108 جمهورية مولدوفا	151 غامبيا
11 الدنمارك	66 البوسنة والهرسك	109 فيتنام	152 نيجيريا
12 إيرلندا	67 بليز	110 سوريا	153 جيبوتي
13 بريطانيا	68 دومينيكا	111 جنوب أفريقيا	154 موريتانيا
14 فنلندا	69 فنزويلا	112 إندونيسيا	155 إرتيريا
15 لوكسمبورغ	70 ساموا (الغربية)	113 طاجيكستان	156 السنغال
16 النمسا	71 سانت لويس	114 بوليفيا	157 غينيا
17 فرنسا	72 رومانيا	115 هندوراس	158 رواندا
18 ألمانيا	73 السعودية	116 غينيا الاستوائية	159 بنن
19 إسبانيا	74 تايلاند	117 منغوليا	160 تنزانيا
20 نيوزيلندا	75 أوكرانيا	118 غابون	161 ساحل العاج
21 إيطاليا	76 كازاخستان	119 غواتيمالا	162 ملاوي
22 إسرائيل	77 سورينام	120 مصر	163 زامبيا
23 البرتغال	78 جامايكا	121 نيكاراغوا	164 أنغولا
24 اليونان	79 عمان	122 سان تومي وبرينسيبي	165 تشاد
25 قبرص	80 سانت فنسنت وجزر غرينادين	123 جزر سليمان	166 غينيا ـ بيساو

يتبع

تابع

26 هونغ كونغ	81 فيجي	124 ناميبيا	167 الكونغو
27 بربادوس	82 بيرو	125 بوتسوانا	168 أفريقيا الوسطى
28 سنغافوره	83 لبنان	126 المغرب	169 إثيوبيا
29 سلوفينيا	84 باراغوي	127 الهند	170 موزامبيق
30 جمهورية كوريا	85 الفلبين	128 فانواتو	171 بوروندي
31 بروناي دار السلام	86 ملديف	129 غانا	172 مالي
32 الجمهورية التشيكيّة	87 تركمانستان	130 كمبوديا	173 بوركينا فاصو
33 مالطه	88 جورجيا	131 ميانمار	174 النيجر
34 الأرجنتين	89 أذربيجان	132 بابوا غينيا الجديدة	175 سيراليون
35 بولندا	90 الأردن	133 سوازيلندا	
36 سيشيل	91 تونس	134 جزر القمر	
37 البحرين	92 غيانا	135 لاو الديمقراطية	
38 هنغاريا	93 غرينادا	136 بوتان	
39 سلوفاكيا	94 الدومينيك	137 ليسوتو	
40 أوروغواي	95 ألبانيا	138 السودان	
41 إستونيا	96 تركيا	139 بنغلادش	
42 كوستاريكا	97 إكوادور	140 الكونغو	
43 تشيلي	98 الأراضي الفلسطينية	141 توغو	
44 قطر			
45 ليتوانيا			
46 الكويت			
47 كرواتيا			
48 الإمارات العربية			
49 جزر البهاما			
50 لاتفيا			
51 سانت كيتس			
52 كوبا			
53 بيلاروس			
54 ترينيداد وتوباغو			
55 المكسيك			

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

الجَدَل حول العولمة

أصبحت العولمة في السنوات الأخيرة مداراً ومثاراً لمناقشات حامية الوطيس. ويرى أغلب الناس أن ثمة تحولات مهمة في العالم الذي يحيط بنا، غير أن هناك تعارضاً في وجهات النظر حول ما إذا كانت هذه التحولات ذات علاقة بعملية العولمة. وليس ذلك بمستغرب؛ لأن فهم عملية العولمة، باعتبارها ظاهرة مضطربة وغير قابلة للتكهن، يتنوع بتغير الزوايا التي ينظر منها المراقبون لهذه القضية. ويرى أحد الباحثين (Held et al., 1999) مع فريق آخر من الدارسين أن المساجلات التي دارت حول قضية العولمة تتنازعها ثلاث مدارس فكرية: («المُشكِّكون»؛ «المُتَعَوْلِمون»؛ و«التحوُّليّون»).

«المُشكِّكون»

يرى بعض المفكرين أن فكرة العولمة قد لقيت أكثر مما تستحقه من الأهمية والتقدير، وأن الجدل عن العولمة قد احتدم حول موضوع لا جديد فيه. ويعتقد «المشككون» أن المستويات الراهنة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل ليست جديدة ولا سابقة لها. ويشير هؤلاء إلى إحصائيات القرن التاسع عشر حول التجارة والاستثمارات العالمية، ويعربون عن اعتقادهم بأن توجهات العولمة الحديثة لا تختلف عن سابقاتها إلا من حيث كثافة التفاعل بين الدول.

ويوافق المُشكّكون على أن التّماس بين الدول قد غدا أكثر كثافة مما كان في الماضي. غير أن الاقتصاد العالمي الراهن في نظرهم لم يبلغ درجة كافية من الاندماج والتكامل ليكوّن اقتصاداً عالمياً حقيقياً. ويعود ذلك إلى أن الجانب الأكبر من التبادل التجاري إنما يجري بين ثلاث مجموعات إقليمية هي أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا الشمالية. إن بلدان الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تتعامل بالتبادل التجاري فيما بينها في المقام الأول. ويصدق ذلك على التجمعات الإقليمية الأخرى مما يُفنِّد مقولة الاقتصاد العالمي الواحد (Hirst, 1997).

ويؤكد كثير من المشككين على طابع الأقلمة في العمليات الجارية في الاقتصاد العالمي ـ ويتجلى ذلك في ظهور التكتلات المالية والتجارية الرئيسية. ويدل نمو الأقلمة وانتشارها، في نظرهم، على أن الاقتصاد العالمي قد غدا أقل اندماجاً وتكاملاً مما كان في السابق (Boyer and Drache, 1996; Hirst and Thompson, 1999). وبالمقارنة مع أنماط التجارة التي كانت سائدة في القرن

الماضي، فإن اقتصاد العالم في نظرهم ليس عالمياً من ناحية نطاقه الجغرافي بل إنه يتركز في جيوب من الأنشطة المكثفة.

ويرفض المشككون وجهة النظر التي يطرحها المُتَعَوْلِمون بأن العولمة تقوّض دور الحكومات الوطنية بصورة أساسية، وتنتج عالماً يُهَمَّش فيه دور هذه الحكومات. وبالنسبة إلى المشككين فإن الحكومات ما زالت وستبقى اللاعب الفاعل الرئيسي لأنها تتولى تنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه. فالحكومات على سبيل المثال هي قوة الدفع الرئيسية الكامنة وراء الاتفاقات التجارية وسياسات تحرير الاقتصاد.

«المُتَعَوْلِمون»

يتخذ المتعولمون موقفاً معارضاً لموقف المشككين، إذ يرون أن العولمة ظاهرة حقيقية نتلمس آثارها في كل مكان. إنها عملية لا تأبه بحدود الدول، كما أنها تولّد نظاماً عالمياً جديداً تكتسحه تيارات التجارة والإنتاج العابرة للحدود. ويرى أحد كبار المتعولمين، وهو الكاتب الياباني كينيشي أومايي أن العولمة ستسفر عن قيام عالم لا حدود له ــ عالم تكون فيه قوى السوق أكثر سطوةً من سلطة الحكومات الوطنية (Ohmae, 1990; 1995).

يتركز أغلب التحليلات التي يطرحها المتعولمون حول تغير الدور الذي تقوم به الدولة. فلم تعد الدول المفردة قادرة على السيطرة على اقتصاداتها بسبب التوسع الهائل في التجارة العالمية. كما أن الحكومات الوطنية والأوساط السياسية فيها عاجزة عن التحكم في القضايا التي تبرز خارج حدودها، مثل: التقلبات في الأسواق المالية؛ وبروز المخاطر البيئية. كما أن المواطنين يدركون مدى القصور الذي يعانيه السياسيون في معالجة هذه المشكلات مما أدى بالتالي إلى فقدان الثقة بنظم الحكم القائمة. كما يرى بعض المتعولمين أن الحكومات الوطنية تواجه تحديات لا تستطيع التصدي لها من جانب المنظمات الإقليمية والدولية مثل: الاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما.

وبعد أخذ هذه الحجج جميعها بالاعتبار، يرى المتعولمون أن فجر «عصر العولمة» قد بزغ (Albrow, 1996)، فيما أخذت أهمية الحكومات الوطنية وقدرتها على التأثير بالضمور والتناقص.

الجدول رقم (3-3)
اتجاهات ثلاثة لمفهوم العولمة

العناصر	«المُتَعَوْلِمون»	«المُشكِّكون»	«التحوُّليّون»
ما هو الجديد؟	عصر العولمة.	التكتلات الاقتصادية والتجارية ودرجة أقل من الحكم عن الفترات السابقة على مساحات جغرافية محددة.	مستويات غير مسبوقة تاريخياً من الترابطات الكوكبية.
المعالم الغالبة	الرأسمالية العالمية، الحكم العالمي، المجتمع المدني العالمي.	عالم يقل فيه الاعتماد المتبادل المتداخل عما كان عليه في أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر.	عولمة «غليظة» (كثيفة ومتسعة).
قوة الحكومات الوطنية	متضائلة أو متآكلة.	تتعزز وتتوسع.	توليفية ومهيكلة.
القوى الدافعة للعولمة	الرأسمالية والتقانة.	الحكومات والأسواق.	تضافر قوى الحداثة.
أنماط التراتب/ التدرج الاجتماعي	تآكل صيغ التنظيم المؤسسي القديمة.	التهميش المطرد للجنوب.	معمار جديد للنظام العالمي.
الموضوع الغالب	ماكدونالدز، مادونا، إلخ.	المصالح الوطنية.	تحولات في الجماعة السياسية.
تصور العولمة	إعادة تنظيم إطار الفعل الإنساني.	تدويل وأقلمة.	إعادة تنظيم للعلاقات البينية الإقليمية والفعل عن بعد.
المنحنى التاريخي	الحضارة/ المدنية العولمية.	تكتلات إقليمية/ صراع الحضارات.	مرحلة وسيطة من الاندماج والتجزئة العالمية.
خلاصة الرأي	نهاية الدولة القومية.	التدويل يعتمد على مدى ما تبديه الحكومات من قبول ومساندة.	العولمة تعني تحولاً في سلطة الحكومات وفي السياسة العالمية.

المصدر: نقلاً عن: David Held [et al.], *Global Transformations, Economics and Culture* (Cambridge, MA: Polity, 1999), p. 10.

«التحوُّليّون»

يتبنى التحوليون موقفاً وسطاً بين المدرستين السابقتين؛ إذ يرون أن العولمة تمثل القوة الرئيسية الكامنة وراء طيف واسع من التغيرات التي تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة. وبالنسبة لهم، فإن النظام العالمي يجتاز مرحلة من التحول، غير أن كثيراً من الأنماط القديمة ظلت على حالها دونما تغيير. فالحكومات، على سبيل المثال ما زالت تحتفظ بدرجة عالية من القوة والسلطة على الرغم من أن الاعتماد العالمي المتبادل قد قطع أشواطاً بعيدة. ولا تقتصر هذه التحولات على الجوانب الاقتصادية، بل تتعداها إلى مجالات الحياة السياسية والثقافية والشخصية. ويعتقد التحوليون أن مستوى العولمة الحالي قد بدأ يهدم الكثير من الحواجز بينما هو «داخلي» و«خارجي»، و«دولي» و«محلي». وفي معرض التكيف مع النظام الجديد، تجد المجتمعات والمؤسسات والأفراد نفسها مضطرة إلى الإبحار والخوض في سياقات جديدة تضعضعت فيها البنى التي كانت قائمة ومؤثرة.

وعلى عكس المتعولمين، يرى التحوليون في العولمة عملية دينامية مفتوحة تتعرض هي بدورها للتأثر والتغير. إنها عملية تتطور بصورة تتميز بالتناقض وبوجود تيارات قد يتعارض أحدها مع الآخر. فالعولمة لا تتحرك على مسار وحيد الاتجاه بل على مسار مزدوج ذي اتجاهين تزدحم عليهما الصور والمعلومات والمؤثرات، وتسهم عمليات الهجرة ووسائل الاتصال والإعلام العالمية في نشر الاتفاقيات التأثيرية. وتتسم المدن العالمية الكبرى النابضة بالحياة بالتعددية الثقافية التي تتقاطع فيها أو تتعايش الثقافات والجماعات الإثنية. وبالنسبة إلى التحوليين، فإن العولمة لا تمركز فيها، بل إنها تمثل عملية انعكاسية حافلة بتدفق الوصلات الثقافية المتعددة الأبعاد. ولأن العولمة قد نتجت عن العديد من الشبكات العالمية المتداخلة، فإنه لا يمكن اعتبارها مسيَّرة من جانب جهة واحدة معينة في العالم.

ويرى التحوليون، خلافاً للمتعولمين، أن الدول لم تفقد سيادتها، بل إنها استعاضت عن ذلك بإعادة هيكلة نفسها من خلال أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي لا ترتكز إلى مساحات جغرافية محددة (مثل المؤسسات الكبرى والحركات الاجتماعية والهيئات الدولية).

ويرى هؤلاء أننا لم نعد نعيش في عالم تتخذ الدول من نفسها مركزاً له؛ إذ تضطر الحكومات إلى تبنيّ مواقف أكثر انفتاحاً وفعالية تجاه مسألة الحكم في ظل شروط العولمة الأكثر تعقيداً (Rosenau, 1997).

الدول الغنيّة مدعوّة إلى الوفاء بوعدها بمحاربة الفقر العالمي

التجارة الأكثر إنصافاً، والمزيد من تقديم العون وتخفيف أعباء الديون، عاملان حاسمان لحل أزمة التنمية في العالم.

على الرغم من الوعود التي قطعتها الأمم الثريّة باستئصال الفقر المدقع، فإن الأمم النامية ما زالت في حاجة إلى المزيد من المعونات، ونِسَب أكثر انصافاً من التبادل التجاري، وتخفيف مُجدٍ من أعباء الديون؛ كما يقول تقرير التنمية البشريّة لعام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويُحذّر التقرير من أنه ما لم تَفِ البلدان الغنيّة بتعهداتها بإيصال التمويل إلى التنمية، فلن تتحقق أهداف التنمية للألفيّة ـ وهي سلسلة من الغايات القابلة للقياس والمحدّدة الزمن، تتراوح بين إنقاص الفقر بمقدار النصف ووقف انتشار متلازمة نقص المناعة المكتَسَب (الأيدز) بحلول العام 2015.

تشتمل أهداف التنمية للألفيّة ـ التي صادقت عليها جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة واحتضنها مجدّداً قادة مجموعة الثمانية في فرنسا في أواسط عام 2003 ـ على عرض منظّم لثمانية أهداف محدّدة متقاطعة، جوهريّة في الكفاح ضد الفقر. وتحدّد الأهداف السبعة الأولى ما يجب على البلدان الفقيرة فعلُه لتحقيق الأهداف؛ فيما يوجِّه الهدف الثامن إلى البلدان الغنيّة والتزامها بأن تكون استجابتها للإصلاحات السياسية والاقتصاديّة في البلدان النامية زيادة المساعدة الاقتصاديّة وتخفيض حواجز الاستيراد واقتطاع الديون التي لا يمكن تحمّلها أو إلغاؤها كلياً.

يحذِّر تقرير التنمية البشرية للعام 2003 من أن هذه الالتزامات لا يُوفى بها. ويُعلن هذا التقرير، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن أهداف التنمية الألفيّة لن تتحقق إلا إذا وَفَت البلدان الغنيّة بتعهدها بتسليم التمويلات الخاصة بالتنمية.

تقول المنسِّقة التنفيذيّة لحملة أهداف التنمية للألفيّة، إفلين هيرفُكِنْس، إن «الفكرة العامة للمعاملة المنصِفة هي اعتبار البلدان الغنيّة والنامية على حدّ سواء قابلة للمساءلة وفقاً لمعايير قياسيّة ومواعيد نهائية. فمن دون تنفيذ الأمم الغنيّة حصّتها من العمل، لن تكون البلدان الفقيرة قادرة على إنجاز الأهداف».

ويتحدّى التقرير بلدان العالم الغنيّة لتحديد غايات ومواعيد نهائية ملموسة، والشّروع في:

- تفكيك الإعانات التجارية والتعرفات الجمركيّة اللامنصفة بهدف خلق ساحة مستوية للمنافسة. تقدّم بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي إعانات مالية زراعيّة محليّة تتجاوز ثلاثمائة بليون دولار في العام. وتوازي الإعانات المالية لمزارعي القطن في الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة أضعاف العَون الذي تقدّمه الحكومة الأمريكيّة لأفريقيا جنوب الصحراء. وفي الاتحاد الأوروبي، تتجاوز الإعانة النقديّة لكل بقرة

حلوب مجموع العَون الذي يقدّمه الاتحاد للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء. ويحُثّ التقرير البلدان الغنيّة على إزالة التعرفات التمييزيّة والحصص النسبيّة (الكوتا) والإعانات الحكومية التي تكبح التجارة الزراعيّة والاستثمارات في البلدان النامية.

- شطب الديون التي لا تطاق. يحاول تقرير التنمية البشريّة للعام 2003 إثبات أن على البلدان الغنيّة توفير تخفيضات إضافيّة مُجدِية من أعباء الدّيون، ويدعو البلدان المانحة إلى أن تكون أكثر إدراكاً بأعباء الدّين الاستثنائيّة التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ففي كل الاثنَين والأربعين بلداً من بلدان العالم الفقيرة المثقلة بالديون إلى حدّ كبير، يقلّ دخل الفرد عن ألف وخمسمائة دولار أمريكي في العام ـ وبين 1990 و2001 نمَت هذه الاقتصاديات بمعدّل نصف الواحد بالمائة فقط سنوياً.
- تسريع تدفّقات المعونة. في العام الماضي، توقّف أخيراً الهبوط الطويل في تدفقات المعونة الرسميّة؛ التي ارتفعت إلى 57 بليون دولار (من 52,3 بليون دولار في 2001). وفي مؤتمر تمويل التنمية الذي عُقد في مونتيراي سنة 2002، تعهّدت البلدان الغنيّة والفقيرة معاً بدعم الإصلاحات في السياسات والموارد الجديدة الضرورية لإنجاز أهداف التنمية للألفيّة؛ ومن بين ذلك زيادة التّدفق السنوي للمعونة بستة عشر بليون دولار مع حلول العام 2006. ولكن حتى لو نُفِّذَت الالتزامات المُعلَنة في مونتيراي، فإن المجموع سيبقى مقصّراً جداً عن الحد الأدنى الذي تدعو إليه الحاجة للوفاء بالأهداف، وهو مائة بليون دولار في العام.
- خلق فرص أفضل للوصول إلى التقدّم التّقاني. تُركِّز نسبة عشرة بالمائة فقط من عمليات الأبحاث والتطوير على المشاكل الصحيّة لتسعين بالمائة من سكان العالم. وقوّضت البلدان الغنيّة حقّ البلدان الفقيرة في أن توفّر لشعوبها عقاقير منقذة للحياة بأسعار يمكن تحمّلها؛ وهو حق صادقت عليه اتفاقيّة منظمة التجارة العالميّة حول أوجه حقوق الملكيّة الفكرية المتعلّقة بالتجارة، «تريبْس». ويدعو تقرير التنمية البشريّة للعام 2003 أيضاً البلدان الغنيّة إلى جعل هذا الحق حقيقة واقعة.

لقد تركّز قدر كبير من المناظرات عن الأهداف حول ما إذا كانت البلدان الفقيرة قادرة على تحقيق غايات الألفيّة أم لا. ويُقدِّم تقرير التنمية لهذا العام الدليل على وجوب كون البلدان الغنيّة عُرضة للتفحُّص نفسه، وحملها على تقديم تقارير عن تقدّمها نحو الوفاء بالهدف الثامن. ومن شأن هذه التقارير أن تُسهِم في استراتيجيّة عالميّة شاملة لتخفيض الفقر.

ويرى التقرير أن المسؤولية «ليست مسألة عمل خيري. فالأمراض لا تحترم الحدود الجغرافيّة الحسنة الترتيب، كما لا تحترمها الأعاصير أو مواسم الجفاف أو الحروب. فهذه هي المسؤوليات المشتركة لعالم يتزايد فيه الاتكال المتبادل».

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

أي هذه المدارس أقرب إلى الصواب؟ ربما كان التحوليون الوسطيون هم الأكثر اعتدالاً في هذه التيارات الفكرية الثلاثة. فالمشككون يجانبون الصواب لأنهم يميلون إلى التقليل من أهمية التغيرات التي تكتنف العالم ـ فأسواق العالم المالية، على سبيل المثال، تعمل على مستويات عالمية أكثر تنظيماً مما كانت عليه من قبل. أما المتعولمون من الطرف الآخر فإنهم يرون العولمة من زاوية اقتصادية باعتبارها عملية تسلك مساراً وحيد الاتجاه، في حين أنها في واقع الأمر أعقد من ذلك بكثير.

آثار العولمة في حياتنا

رغم أن العولمة ترتبط في كثير من الأحيان بالأنساق «الضخمة»، مثل نظم أسواق المال والإنتاج والتجارة العالمية، وبتطور وسائل الاتصال، فإن آثارها تتغلغل بقوة في حياتنا الخاصة. فالعولمة ليست عملية تجري في كوكب آخر بعيد عنا ولا صلة لنا به. فهي ظاهرة تعيش بيننا ومعنا ونتعايش معها بشتى الأساليب والوسائل. وقد دخلت سياق حياتنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال مصادر غير رسمية في كثير من الأحيان مثل وسائل الإعلام والثقافة الشعبية والتواصل الفردي مع أشخاص آخرين من ثقافات وبلدان أخرى.

إن العولمة تحدث تغييرات جوهرية في طبيعة تجاربنا اليومية. وفيما تمر مجتمعاتنا بتحولات عميقة، فإن بعض المؤسسات الراسخة في حياتنا قد تقادم عهدها وأصبحت بالية، بل إن بعضها أصبح معيقاً للتقدم. وقد أدى ذلك إلى إرغامنا على إعادة تعريف الجوانب الشخصية الحميمة في حياتنا مثل العائلة والأدوار الجنوسية والعلاقات الجنسية والهوية الشخصية وتفاعلاتنا مع الآخرين وعلاقاتنا بالعمل. كما أن العولمة قد أخذت تحدث تغيراً أساسياً في مفهومنا وتصورنا لأنفسنا ولارتباطنا بالناس الآخرين.

بُزوغ النّزعة الفردية

لقد أصبح الأفراد في عصرنا هذا أكثر قدرة على تغيير مسارات وخيارات حياتهم. لقد كانت التقاليد والعادات في الماضي تمارس تأثيراً قوياً على مسالك الناس وأساليب حياتهم، وكانت الاعتبارات الطبقية والجنوسية والإثنية والانتماء الديني تسدّ بعض المسارات والمسالك أمام الأفراد وتفتح أخرى. فالابن البكر

لأحد الخياطين، على سبيل المثال، قد يتعلم في أغلب الأحيان مهنة والده وينخرط في مهنة الخياطة طيلة عمره. كما أن التقاليد كانت تفترض أن المكان والمجال الطبيعي للمرأة هو البيت؛ وذلك هو التعريف الذي حدده والدها وزوجها لهويتها ودورها وحياتها. وكانت الهوية الشخصية للفرد فيما مضى تتحدد وتتشكل في سياق الجماعة أو الفئة الاجتماعية التي يولدون وينشأون فيها. وبالمثل، كانت القيم وأساليب الحياة والأخلاق السائدة في أوساط الجماعة هي التي تحدد إشارات الطريق الثابتة نسبياً التي ينبغي أن يستهدي بها الناس في حياتهم.

غير أننا، في ظروف العولمة الراهنة، نشهد تصاعد النزعة الفردية التي تتيح للناس الإسهام بدور أكبر في تكوين أنفسهم وبناء هوياتهم الخاصة. وقد أخذت وطأة التقاليد والقيم الراسخة بالانحسار بعد تزايد التفاعل بين الجماعات في إطار نظام عالمي جديد. كما تناقص وزن «الرموز الاجتماعية» التي كانت تحدد الملامح الرئيسية لخيارات الناس وأنشطتهم. إذ إن بمقدور ابن الخياط أن يختار لحياته المهنية والعامة واحداً من عدة خيارات أو بدائل، كما أن النساء لم يعدن حبيسات دورهن البيتي التقليدي، وتلاشى العديد من إشارات الطريق القديمة. وفي هذا الصدد، فإن الأطر التقليدية للهوية قد أخذت تتفكك لتحل مكانها أنماط جديدة ناشئة لتحديد الهوية. وقد أرغمت العولمةُ الناسَ على العيش بأساليب تأملية وانعكاسية أكثر انفراجاً وانفتاحاً. وبعبارة أخرى، فإننا نستجيب على الدوام ونتكيف مع البيئة المتغيرة حولنا؛ كما أننا، كأفراد، نتطور بصورة موازية ومتداخلة في الوقت نفسه مع السياق الأوسع الذي نعيش فيه. بل إن الخيارات الصغيرة الروتينية التي نقوم بها في حياتنا اليومية ـ مثل الملابس، وقضاء وقت الفراغ، وعنايتنا بصحتنا وبأجسامنا ـ تمثل جانباً من العملية المستمرة لتشكيل هوياتنا الشخصية وإعادة تشكيلها.

أنماط العمل

يمثل العمل المحور الرئيسي لحياة الكثير من الناس ـ سواء كان ذلك على صعيد الحياة اليومية أو الأهداف التي يتوخى المرء تحقيقها على مدى العمر. ورغم أن بعضنا يميل إلى اعتبار العمل عبئاً أو شراً لا بد منه، فإنه بالتأكيد سيظل يمثل عنصراً جوهرياً في حياتنا الشخصية. فنحن نمضي الجانب الأكبر من وقتنا في العمل أو مزاولته في موقع ما، ويترك نمط العمل أثراً واضحاً على جوانب كثيرة

من وجودنا تتراوح بين طبيعة حياتنا واختيارنا لصداقاتنا وأساليب قضائنا أوقات الفراغ.

لقد أطلقت العولمة تحوّلات عميقة الغور من عقالها في عالم العمل. فقد تركت أنماط التجارة العالمية وأساليب الانتقال إلى اقتصاد المعرفة آثاراً بالغة على أنماط الاستخدام والعمالة. إن كثيراً من الصناعات التقليدية قد تقادمت وأصيبت بالهرم بعد التطورات التقنية، أو إنها بدأت تفقد نصيبها في السوق لصالح المنافسين الذين تكون كلفة العمل والاستخدام عليهم أقل مما هي في الدول الصناعية. وقد أثرت التجارة العالمية وأشكال التقانة الجديدة في تجمعات التصنيع التقليدية حيث لحقت البطالة بالعمال الصناعيين الذين لا يمتلكون المهارات الجديدة التي تؤهلهم لدخول عالم الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد أدت العولمة الاقتصادية في كثير من بقاع العالم إلى تزايد البطالة وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.

وفيما كان العديد من الناس في الماضي يقضون حياتهم العملية مع مستخدم أو رب عمل واحد خلال عدة عقود من حياتهم في ما يسمى أحياناً «مهنة العمر»، فقد تصاعدت هذه الأيام نسبة الأفراد الذين يختارون ويبدلون خياراتهم العملية وأهدافهم الشخصية من وراء العمل. وربما يتضمن ذلك تغيير المهنة أو اكتساب مهارات وقدرات جديدة، ثم نقلها إلى سياقات مهنية شتّى. كما تفككت أنماط العمل المتفرغ النموذجية وتحولت إلى ترتيبات أكثر مرونة من بينها: العمل في المنزل باستخدام تقانات المعلومات المستجدة، والتشارك في أداء العمل في مهنة ما، ومشروعات الاستشارات القصيرة الأمد واتباع نظام «الوقت المرن» في العمل وما إلى ذلك (Beck, 1992). ودخلت النساء سوق العمل ومجالات التشغيل بأعداد كبيرة، مما أحدث تغيرات بالغة في حياة الناس من كلا الجنسين. كما أن اتساع الفرص المهنية والتعليمية أمام النساء قد دعا أعداداً كبيرة منهن إلى إرجاء الزواج وإنجاب الأطفال إلى ما بعد استقرارهن على مسار عملي أو مهني. وكان من نتائج هذه التغيرات أن كثيراً من النساء العاملات ينقطعن عن العمل ثم يقررن العودة إليه بعد إنجاب الأطفال بدلاً من الإقامة في البيت للعناية بهم. واستلزمت هذه التغيرات وجوهاً عديدة من التكيف داخل العائلة في مجال تقسيم العمل المنزلي وفي دور الرجال في تربية الأطفال والعناية بهم. وتسبب ذلك في ظهور سياسات وممارسات أنماط العمل الودودة عائلياً للتواؤم مع احتياجات الزوجين اللذين يمارسان العمل في وقت واحد.

الثقافة الشّعبية

أصبحت الآثار الثقافية للعولمة في الآونة الأخيرة مدعاة للاهتمام والدراسة. لقد أخذت الصور والأفكار والسلع والأساليب الجديدة تنتشر في أنحاء العالم بصورة أسرع من ذي قبل. وأسهمت عمليات التبادل التجاري وتقانات المعلومات الجديدة ووسائل الاتصال والإعلام العالمية والهجرة العالمية في انتقال الثقافات عبر الحدود الوطنية للدول والشعوب. ويعتقد الكثيرون أننا نعيش الآن في نظام معلوماتي واحد، حيث نشارك جميعاً في قدر عظيم لا حدود له من المعلومات في وقت واحد.

ولنفكر على سبيل المثال في أحد الأفلام التي يمكن أن تكون قد شاهدتها، وربما شاهدها معك ملايين من الناس. فقد يكون هذا الفيلم من إخراج مخرج ناجح ويشترك في التمثيل فيه نخبة من النجوم المعروفين. وقد تدور الحكاية الرئيسية فيه حول واقعة تاريخية معينة أو في زمان أو في فترة زمنية أخرى. ولا بد من الإقرار، أول الأمر، بأن إنتاج هذا الفيلم وانتشاره وصناعة السينما عموماً هي من منتجات تقانة الاتصالات والمعلومات الحديثة نسبياً في التاريخ، كما أن لها إسهاماً مؤثراً في عملية العولمة المعاصرة. وقد تتكشف لك أثناء مشاهدتك هذا الفيلم أنماط مختلفة من القيم والسلوك وأساليب الحياة التي كانت سائدة أو متبعة في تلك الفترة من التاريخ الاجتماعي أو السياسي لمجتمع ما. ولعلك تشاهد أنماطاً معينة من الممارسات والتصرفات من جانب شخوص الفيلم. وقد تتعاطف مع بعض هذه النماذج أو ترفضها حسب اتفاقها أو اختلافها مع ما تحمله الآن من مواقف وقيم، غير أنك لا بد أن تتأثر بجانب منها. وربما يعرض لك الفيلم أنماطاً من أساليب العيش والمأكل والمشرب التي كانت شائعة في ذلك الوقت وربما تكون مشابهة أو مختلفة عما يشيع في حياتك اليوم. وسواء كان ما تشاهده أو تستمع إليه فيلماً سينمائياً أو مسلسلاً أو مشهداً تلفازياً، فإنك لا بد أن تطل على منظومة معينة من القيم وأنماط السلوك والمواقف الاجتماعية والثقافية والسياسية والقيمة التي ستترك بدورها أثراً متفاوتاً في هويتك الثقافية والشخصية وعلى ما تعتقد به أو تمارسه من عادات وتقاليد.

ويتحدث بعض الباحثين في هذه الآونة عما يسمونه «الإمبريالية» التي بدأت فيها القيم والأساليب والآراء ووجهات النظر في العالم الغربي تغزو الثقافات الوطنية والشخصية القائمة لدى الشعوب الأخرى وتتغلغل فيها وربما تهيمن على عناصر أساسية كثيرة فيها.

غير أن باحثين آخرين يربطون بين العولمة من جهة وبين تصاعد التفاوت والتميز في التقاليد والأشكال الثقافية. ويرى هؤلاء أن المجتمع العالمي الحديث يتسم بالتمايز المتصاعد بين الثقافات والثقافات الفرعية لا بالتجانس والتدجين المستمر فيما بينها وفقاً لمواصفات نموذجية موحدة في كل مكان. ويرى بعض هؤلاء أن وفود مؤثرات جديدة على التقاليد والثقافات المحلية لا يؤدي إلى نشوء ثقافة واحدة متجانسة، بل يفضي إلى مزيد من التنوع، وربما إلى التجزئة والتشتت بين الثقافات (Baudrillard, 1988). ويعتقد باحثون آخرون أن الهويات وأساليب الحياة الراسخة في الجماعات والثقافات المحلية قد بدأت تتراجع أمام أشكال جديدة من «الهوية الهجينة» التي تتألف من عناصر متباينة مستمدة من عدة مصادر ثقافية (Hall, 1992). وعلى هذا الأساس، فإن أحد المواطنين السود في أفريقيا أو أحد أبناء الشرق الأوسط قد يظل واقعاً تحت تأثير التقاليد والتوجهات الثقافية التي تعود جذورها إلى أصوله القبلية فيما يكتسب في الوقت نفسه ويمارس أساليب عيش وأذواقاً وافدة من ثقافات غربية أو عولمية مثل الملابس والهوايات ووسائل الترفيه.

العولمة والمخاطر

تؤدي العولمة إلى نتائج بعيدة المدى وتترك آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريباً. غير أنها، باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها. وبوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر. فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر، تختلف اختلافاً بيناً عما ألفناه في العصور السابقة. لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة.

انتشار «المخاطر المُصنَّعة»

يواجه البشر في العادة أنواعاً من المخاطر، غير أن ما يواجههم اليوم يختلف نوعياً عما صادفوه في الماضي. لقد تعرضت المجتمعات الإنسانية إلى عهد قريب إلى المخاطر الخارجية، مثل: الجدب؛ والزلازل؛ والمجاعات؛ والعواصف ـ وكلها ناجمة عن العوامل الطبيعية التي لا علاقة لها بالفعل الإنساني. بيد أننا نواجه اليوم أنواعاً جديدة ومتزايدة من المخاطر المصنعة ـ أي مصادر الخطر الناجمة عمّا لدينا من معرفة وتقانة وأثر الجمع بين هذين العنصرين

على عالم الطبيعة حولنا. وتعتبر أكثر المخاطر البيئية والصحية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة من أبرز الأمثلة على المخاطرة المصنّعة الناجمة عن تدخل البشر في العالم الطبيعي.

المخاطر البيئية

تتجلّى المخاطر المصنعة، بأوضح صورها، في المخاطر التي تطرحها البيئة الطبيعية. فقد كان من نتائج التسارع في التنمية الصناعية والتقنية أن تزايد التدخل البشري في الطبيعة. ولم تبقَ إلا جوانب قليلة من الطبيعة لم يمسّها التدخل البشري الذي اشتمل حتى الآن على مجالات النمو الحضري والإنتاج والتلوث الصناعي والمشروعات الزراعية الضخمة، وبناء السدود، والمصانع المائية، وبرامج تطوير الطاقة النووية. وتضافرت نتائج هذه العمليات، بمجموعها، لنشر الدمار في البيئة، ولأسباب يصعب تبيّنها وبعواقب يتعذّر حسابها بصورة مسبقة.

إن المخاطر الإيكولوجية البيئية تواجهنا في عالمنا المعاصر بصور مختلفة ويساور الأوساط العلمية قلق متزايد من الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض؛ وقد تبيّن في السنوات الماضية أن حرارة الأرض آخذة بالتزايد بفعل احتباس الغازات الضارة داخل الغلاف الجوي. وينطوي الاحتباس الحراري على نتائج مدمرة: فإذا استمر غطاء الثلج القطبي بالذوبان على نحو ما يفعله الآن، فإن مستوى سطح البحر سيرتفع وقد يجلب الخطر ويلحق الضرر بالتجمعات السكانية البشرية الواقعة في المناطق الواطئة. ويجري الحديث عن التغيرات في أنماط المناخ باعتبارها أسباباً محتملة للفيضانات الكاسحة التي غمرت مناطق واسعة في الصين عام 1998 وموزامبيق عام 2000.

ونظراً للغموض الذي يحيط بأسباب المخاطر البيئية، فإنه لم تتضح حتى الآن أفضل السبل لمعالجتها، ولم تتحدد المسؤولية للقيام بإجراء واضح لتحاشيها أو الحد منها. لقد اكتشف العلماء على سبيل المثال أن ارتفاع نسبة التلوث قد أسفرت عن عواقب وخيمة وإلحاق أضرار جسيمة بتجمعات طيور البطريق في المناطق القطبية. غير أن من المتعذر تحديد مصادر هذا التلوث المؤكدة أو التكهن بآثاره على هذه الطيور في المستقبل. وفي هذه الحالة، وفي مئات من الحالات المماثلة، فإن من المستبعد وضع الخطط أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعامل مع هذا الخطر لأن الأسباب والنتائج المحتملة كليهما غير معروفة بصورة مؤكدة حتى الآن (Beck, 1995).

المخاطر الصحية

خلال العقد الماضي، أخذت الأخطار الناجمة عن المخاطر المصنّعة تثير اهتماماً كبيراً. ودعي الناس من خلال الحملات الصحية والإعلامية الموجهة لهم إلى تجنب التعرض للأشعة فوق البنفسجية وباستخدام المحاليل الواقية من أشعة الشمس لتحاشي إصابات الجلد. كما أن هناك دلائل على أن تعرّض الجلد لأشعة الشمس المستمرة قد يرتبط بأنواع معينة من السرطان. ويعتقد أن لذلك علاقة بنضوب طبقة الأوزون ــ وهي التي تشكّل جانباً من الغلاف الجوي الذي يقوم بتنقية الأشعة الفوق البنفسجية. ومع تزايد حجم الغازات الكيماوية الناتجة عن الأنشطة البشرية والصناعة، فقد بدأ تركيز الأوزون في الغلاف الجوي بالتناقص كما ظهرت في بعض الحالات «ثقوب في الأوزون».

وهناك أمثلة عديدة على المخاطر المصنّعة المرتبطة بالأغذية. وتأثرت وسائل الزراعة وأساليب إنتاج الأغذية الحديثة تأثراً كبيراً بالتقدم الذي حققه العلم والتقانة. وأدى ذلك، من جملة ما أدى إليه، إلى تزايد استعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري وفي مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية. ويرى البعض أن أساليب الزراعة هذه قد تلحق الضرر بسلامة الأغذية وتترك آثاراً سيئة على صحة البشر. وتصاعدت في السنوات الأخيرة حدة الحملات القائمة ضد المحاصيل الزراعية المصنّعة جينياً، وانتشار مرض جنون البقر.

ورغم أن بحوثاً علمية عديدة قد أجريت لمعرفة المخاطر التي قد يسببها أكل لحم الأبقار المصابة بهذا المرض على البشر، فإن النتائج ليست قاطعة حتى الآن، غير أن عدداً كبيراً من الدول، بما فيها بلدان الاتحاد الأوروبي وأقطار أخرى في الشرق الأوسط وآسيا، قد حظرت استيراد الأبقار الواردة من بلدان معيّنة تفشّى فيها هذا المرض بين الأبقار.

«مجتَمَع المخاطرة» العالمي

إن ظاهرة الاحتباس الحراري، وانتشار أمراض من نوع جنون البقر، والجدل القائم الآن حول الزراعة المعدلة جينيّاً قد بدأت تطرح كلها مجموعة من الخيارات والتحديات الجديدة أمام الناس. وبدأ الأفراد والجماعات والمؤسسات المتعدية الجنسية تتخذ سلسلة من المبادرات والحملات الفردية والجماعية لمواجهة مثل هذه المخاطر المحتملة. وقد أسهمت المعلومات المتضاربة، وربما

المتناقضة أحياناً، عن كل من هذه المخاطر تثير مزيداً من القلق بشأن ما ينبغي على الإنسان الحديث أن يمارسه أو يغتذي به في حياتنا المعاصرة.

ويعتقد عالم الاجتماع الألماني أُولريخ بِكْ، الذي كتب كثيراً عن المخاطر والعولمة، أن هذه الأخطار جميعها قد أسهمت في إقامة ما يسميه «مجتمع المخاطرة العالمي» (Beck, 1992). إن التغير التقاني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعاً جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها. ولا يقتصر مجتمع المخاطر في رأيه على الجانبين البيئي والصحي فحسب، بل يشتمل كذلك على سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة. ومن جملة هذه التغيرات: التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية. ولأن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقراً وثابتاً نسبياً كما كان في المجتمعات التقليدية، فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها، أصبحت الآن تنطوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة إلى الأفراد. إن الإقدام على الزواج، على سبيل المثال قد أصبح خطوة تشوبها المخاطر نسبياً قياساً على الزواج الذي كان يعتبر في الماضي مؤسسة مستقرة ودائمة طيلة العمر.

كما أن المخاطر تكتنف، وإن إلى حدّ أقل، خيارات وقرارات أخرى تتصل بالمؤهلات التربوية والتعليمية، وبالمسارات الوظيفية والمهنية حيث إن من الصعب التكهن بطبيعة المهارات والخبرات العملية في مجالات الاقتصاد المقبلة المتغيرة على الدوام. ويرى أُولريخ بِكْ (Beck, 1995) أن جانباً مهماً من مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية. إن مخاطر اليوم تؤثّر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية، وتكون لها آثار شخصية وعالمية في الوقت نفسه. إن كثيراً من الأخطار المصنعة، ولاسيما في ميادين الصحة والبيئة، تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي. ويقدّم الانفجار الذي وقع في منشآت الطاقة النووية في تشيرنوبل في أوكرانيا عام 1986 مثالاً صارخاً على ذلك. إن جميع من كانوا يقطنون قُرب موقع تشيرنوبل، بصرف النظر عن العمر أو الطبقة أو الجنس أو المكانة الاجتماعية، قد تعرّضوا لمستويات خطرة من الإشعاع. كما أن آثار الحادث امتدت في الوقت نفسه إلى ما هو أبعد من منطقة تشيرنوبل نفسها، وانتشرت درجات عالية من الإشعاع في أوروبا بعد زمن طويل من وقوع الانفجار.

العولمة واللامساواة

لقد أشار بِكْ وعلماء كثيرون آخرون إلى عنصر المخاطرة باعتباره واحداً من أهمّ مُخرجات العولمة والتقدم التقاني. إن أشكالاً جديدة من المخاطرة تطرح تحديات مركبة على الأفراد بل على مجتمعات بأكملها غدت الآن مضطرة إلى أن تسلك طرقاً وعرة في أرضٍ بِكر. غير أن العولمة تطرح في الوقت نفسه تحديات أخرى مهمة.

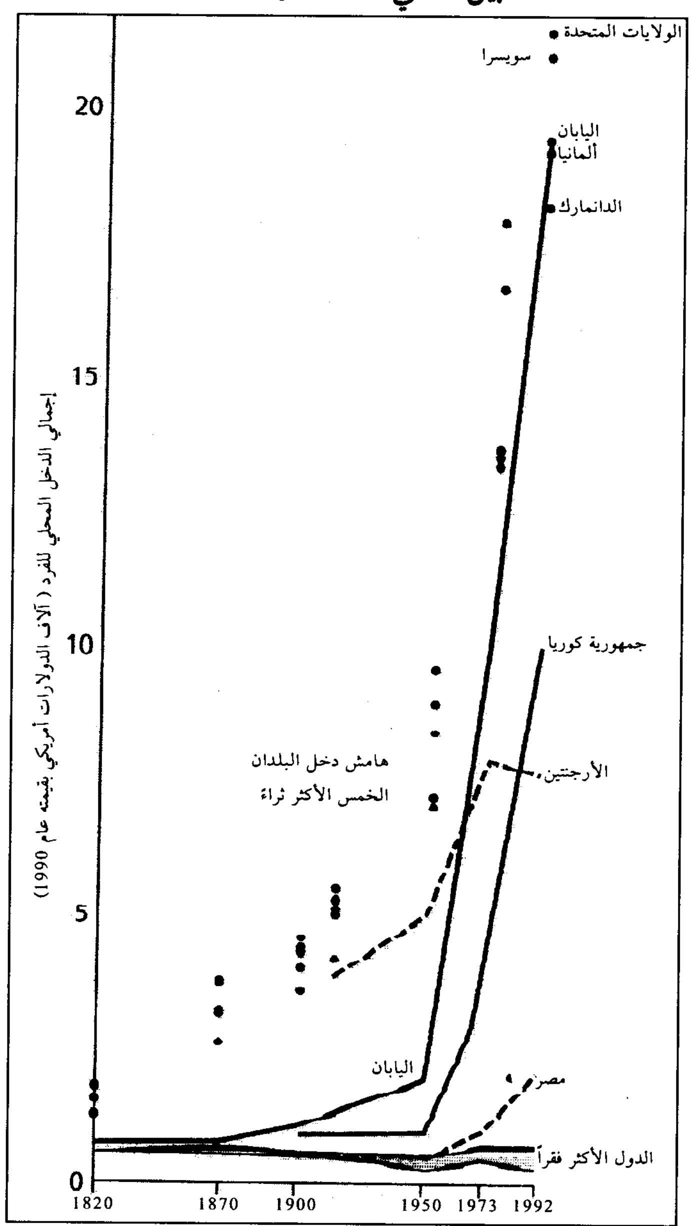
فالعولمة تنهج طريقاً لا تَوازُنَ فيه ولا إنصاف. فآثارها تتفاوت في وقعها على الشعوب والمجتمعات كما أن نتائجها لا تكون حميدة على جميع التجمعات البشرية التي تصيبها. فبالإضافة إلى المشكلات الإيكولوجية البيئية المتصاعدة، فإن التفاوت واللامساواة المتزايدين بين مجتمعات المعمورة تمثّلان واحداً من أخطر التحديات التي تواجه العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين.

اللامساواة وتقسيم العالم

لقد ألمحنا في أكثر من موضع إلى أن الجانب الأكبر من ثروة العالم في هذه الأيام يتركز في الدول الصناعية أو الدول المتقدمة النمو، بينما تتسم الدول النامية والأقل نمواً بمستويات متفاوتة ولكنها عالية من الفقر والانفجار السكاني وتعاظم الديْن الخارجي، وبتردي مستويات التعليم والرعاية الصحية. وقد اتسعت الفجوة بين الدول المتقدمة من جهة والنامية من جهة أخرى طيلة القرن العشرين، وبلغت أوْجَها في مطلع القرن الحادي والعشرين.

إن تقرير التنمية البشرية للعام 1999 الصادر عن الأمم المتحدة كشف النقاب عن أن متوسط الدخل لدى خُمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر ثراء يزيد 74 ضعفاً عن معدل الدخل لخُمس السكان الذين يعيشون في البلدان الأفقر. وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي كان 20% من سكان العالم يمثلون 86% من الاستهلاك الكلي، و82% من أسواق التصدير ويستخدمون 74% من خطوط الهاتف في العالم. وفي الفترة 1994-1998، تضاعفت ثروة 200 شخص أو مؤسسة يمثلون أغنى الأغنياء في العالم؛ أصبحت الأصول والثروات التي يملكها أغنى ثلاثة من أصحاب المليارات (البلايين) في العالم تعادل إجمالي الدخل القومي المحلي لجميع البلدان الأقل نمواً في العالم التي تضم نحو 600 مليون نسمة (UNDP, 1999).

الشكل رقم (3-1)
الهوّة المتّسعة بين الدول الأكثر ثراءً والدول الأكثر فقراً بين عامي 1820 و1992



المصدر: UNDP, *Human Development Report* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 38.

وفي أكثر بلدان العالم النامي، ظلت مستويات النمو الاقتصادي والمنتجات على مدى القرن الماضي دون معدلات نموّ السكان، بينما تجاوزت درجات النمو الاقتصادي معدلات النمو السكاني في البلدان الصناعية بكثير. وأدت هذه الاتجاهات المتعارضة إلى اتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة. وكانت نسبة هذه الفجوة المتسعة بين البلدان الغنية والفقيرة نحو 3 إلى 1 عام 1820، ثم 11 إلى 1 عام 1913، ثم 35 إلى 1 عام 1950، وبلغت ذروتها عام 1992 لتصل النسبة إلى 72 إلى 1. وخلال القرن الماضي أيضاً اتسعت الفجوة بين معدلات الدخل الفردي في العالم ككل إذ تضاعف 6 مرات في الربع الأغنى من السكان، بينما تضاعف أقل من 3 مرات في الربع الفقير.

تقرير التنمية البشرية للعام 2003
يرسم بيانياً هبوط الدخل طوال عقد في 54 بلداً

حقق جزء كبير من العالم نمواً اقتصادياً مستداماً خلال التسعينات، عانى 54 بلداً نامياً من معدل هبوطات في الدخل طوال فترة العقد؛ كما يكشف تقرير التنمية البشرية للعام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومعظم البلدان التي كانت في عام ألفين أفقر مما كانت عليه في العام 1990 موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء.

يرى تقرير التنمية البشرية للعام 2003 أن عكس اتجاه هذه الهبوطات يستلزم وجوب تركيز استراتيجيات التنمية لا على النمو الاقتصادي فقط. وإنما أيضاً على توزيع أكثر إنصافاً للثروة والخدمات. ويقول المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك إليون براون، «إن الفقر ممكن أن يكون مشكلة سياسية. ويُظهر هذا التقرير أن ثمة بلداناً عديدة حيث مستويات الدخل عالية بما يكفي لإنهاء الفقر المدقع؛ ولكن حيث لا تزال هناك جيوب من الفقر الأشد وطأة، غالباً بسبب أنماط مقلقة من التمييز في توفير الخدمات الأساسية».

يقدّم التقرير، للمرة الأولى، تعاهُد التنمية للألفية الجديدة؛ الذي يقترح سياسات عالمية وإقليمية جديدة تدفع إلى البدء بالنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر. ويسعى التقرير إلى إثبات أن الاستثمار في صناعات ومؤسسات تجارية تخلق الوظائف، مثل التصنيع والمنسوجات، أكثر أهمية للتنمية البشرية من صناعات تستلزم كميات ضخمة من رؤوس الأموال؛ مثل التنقيب عن النفط وإنتاجه. ويدعو التقرير أيضاً إلى مبادرات خاصة بدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتعهدي المشروعات التجارية في البلدان النامية.

كذلك يدعو التقرير حكومات البلدان النامية إلى تخصيص الأولوية في إنفاقها للخدمات الأساسية التي يكون الفقراء في أمسّ الحاجة إليها: مدارس ابتدائية، لا جامعات؛ عيادات طبية ريفية، لا مستشفيات متقدمة تقانياً في المدن الكبيرة.

«لا يسع البلدان الفقيرة انتظار أن تصبح ثريّة قبل أن تستثمر في شعوبها»: كما يقول جيفري ساكس، المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة حول أهداف التنمية للألفية والضيف المساهم في تقرير التنمية البشرية لهذا العام. ويضيف أن هذا هو السبيل الخاطىء للعمل، لأن البلدان الفقيرة «تحتاج إلى العيادات الصحية الريفية والمدارس والطرقات ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، لكي يتمكن النمو الاقتصادي من التجذّر في المقام الأول. فالاستثمار في تلبية الاحتياجات الأساسية ليس فقط مرغوباً فيه عن جدارة واستحقاق لإنهاء المعاناة البشرية، وإنما أيضاً لأنه جزء رئيسي في استراتيجيّة إجمالية للنمو الاقتصادي».

يُظهر تقرير التنمية البشرية للعام 2003 أن النساء وفقراء الأرياف والأقليّات العرقية لا يحصلون في الكثير من البلدان على حصتهم العادلة من الإنفاق الاجتماعي المتزايد. وتُظهر البيانات أنماطاً تمييزيّة من حيث فرص الحصول على التعلّم والرعاية الصحية والمياه المأمونة والصّرف الصحّي. وفي أغلبيّة بلدان العالم النامي التي لديها إحصاءات جديرة بالاعتماد، ذات رسوم بيانيّة للمعايير الصحية في المناطق الريفيّة وأيضاً الحَضَريّة، يتبيّن أن التقدّم نحو تخفيض معدلات وفيات الأطفال في الأرياف أدنى مما هو عليه في المدن بشكل بارز، ومن اللافت جداً للنظر أن في كمبوديا، مثلاً، حيث يعيش 85% من السكان في الأرياف، لا يعمل في المناطق الريفيّة إلا 13% فقط من العاملين الصحيّين الحكوميّين.

تُبنى أهداف التنمية للألفية على فرضية أن النمو الاقتصادي وحده لن ينقذ العالم من الفاقة، التي توقع في أشراكها أكثر من ألف مليون إنسان. ومن دون معالجة قضايا مثل سوء التغذية والأميّة، وهما من مسببات الفقر وأعراضه على حدّ سواء، فإن الأهداف لن تتحقق. والإحصاءات اليوم مدعاة للشعور بالخِزي. ففي العقد المنصرم، توفي أكثر من 13 مليون طفل بسبب مرض إسهالي. وكل عام، يموت أكثر من نصف مليون امرأة؛ واحدة كل دقيقة من كل يوم؛ إبّان الحمل أو الوضع. كما أن في العالم أكثر من 800 مليون إنسان يعانون من سوء التغذية.

ثمة حلول كثيرة معروفة لمشكلات الجوع والمرض والأميّة ـ مثل ناموسيّات الأسرَّة لمنع الملاريا؛ والقابِلات لمساعدة الحوامل إبّان المَخاض. والأسمدة لزيادة الإنتاجيّة الزراعيّة؛ والتدريب على مبادىء الصحة والنظافة لضمان سلامة إمدادات المياه الصالحة للشرب.

وهذه حلول لا يُعقَل اعتبارها استراتيجيّات عالية التقانة، لكن من شأنها مجتمعة إنقاذ ملايين الأرواح.

عن هذا التقرير: في كل عام منذ سنة 1990، يُكلّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بإعداد تقرير التنمية البشرية فريقاً مستقلاً من الخبراء لاستكشاف القضايا الرئيسية التي تثير القلق عالمياً. وتساهم شبكة استشارية عالمية النطاق تضم القياديّين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعات المدنيّة بالبيانات والأفكار وأفضل التطبيقات العمليّة، لدعم التحليلات والمقترحات المنشورة في التقرير. ويتطلّع مفهوم التنمية البشرية إلى ما وراء الدّخل الفردي، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كمقياس للتقدّم البشري، فيقيّم عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، والفعاليّة البشرية؛ أي بما معناه، دور الشعوب في التنمية. ويحاول تقرير التنمية البشرية لعام 2003، إثبات أن التنمية هي في النهاية «عملية متعاقبة لتوسيع خيارات البشر»، لا لمجرّد رفع المداخيل القوميّة.

المصدر: نفسه.

وقد تفاقمت هذه الاتجاهات الملازمة للعولمة بفعل تَركُّز أعلى مستويات الدخل والثروة والمصادر في فئة قليلة من البلدان، فقد أشرنا في موضع آخر إلى أن الاقتصاد العالمي ينمو ويتكامل ويندمج بسرعة فائقة. وقد لعبت التجارة العالمية دوراً محورياً في هذه العملية، إذ ارتفع حجم التجارة الدولية بين عامي 1990-1997 بنسبة 6,5%. غير أن الدول النامية التي انتفعت من هذا التوسع ومن التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة. وقد أخذت بعض البلدان مثل دول شرقي آسيا، وتشيلي والهند وبولندا نصيبها من هذا التوسع إذ ازدادت صادراتها بأكثر من 5%. غير أن بلداناً أخرى مثل روسيا وفنزويلا والجزائر لم تحقق أية منفعة من عمليات التوسع التجاري والعولمة (UNDP, 1999). وتتعزز هذه النتائج بدراسات البنك الدولي: فمن بين 93 دولة في العالم النامي يمكن القول بأن 23 بلداً حققت التكامل المتسارع. وهناك خطر واضح من أن كثيراً من البلدان التي تحتاج النمو الاقتصادي بصورة ماسّة ستعاني المزيد من التخلف مع استمرار عملية العولمة (World Bank, 2000).

وتعتبر كثير من الدول التجارة الحرة مفتاحاً للتنمية الاقتصادية وللتخفيف من الفقر. وتعمل مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية على تحرير أنظمة التجارة وخفض الحواجز التجارية بين دول العالم. ويرى أنصار منظمة التجارة العالمية أن التجارة الحرة عبر الحدود هي مشروع مربح لجميع الأطراف، أي للدول المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. بينما تستطيع الاقتصادات الصناعية أن تصدّر منتجاتها لجميع أسواق العالم، فإن الدول النامية، كما يزعم هؤلاء، ستنتفع من حصولها على مواقع في أسواق العالم، مما سيؤدي بدوره إلى تحسن احتمالات اندماجها في الاقتصاد العالمي في المستقبل.

الحملة من أجل «العولمة العادلة»

لا يتفق الجميع على أن في التجارة الحرة حلاً لمشكلات الفقر واللامساواة في العالم. إن كثيراً من النقاد في الواقع يرون في التجارة الحرة مسألة وحيدة الاتجاه تنتفع من ورائها الأطراف الأغنى في العالم، وبصورة تتفاقم معها أنماط الفقر والتبعية في دول العالم النامي. وقد تركز الجانب الأكبر من حملات النقد هذه على الأنشطة والسياسات التي تنتهجها منظمة التجارة العالمية ـ وهي المؤسسة التي تتصدر الجهود المبذولة لزيادة التجارة العالمية.

ومنذ أواخر عام 1999 بدأ المعارضون للعولمة احتجاجاتهم وحملاتهم العملية العنيفة، وعلى النطاق العالمي، ضد سياسات العولمة. ففي ذلك الوقت انعقد مؤتمر عالمي في مدينة «سياتل» في ولاية واشنطن غربي الولايات المتحدة لمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال ما يسمى بجولة الألفية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية. وتجمهر في ذلك الوقت عشرات الآلاف من المحتجين لعدة أيام للإعراب عن معارضتهم لسياسة العولمة باعتبارها استغلالاً ونهباً لما تبقّى من موارد العالم الثالث والمجتمعات النامية. وتوالت مظاهر الاحتجاج العالمية هذه في الاجتماعات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية، واتخذت التظاهرات أشكالاً أكثر اتساعاً وشمولاً وعنفاً في مختلف المدن التي انعقدت فيها هذه الاجتماعات. ويرى المعترضون أن منظمة التجارة العالمية مؤسسة غير ديمقراطية تهيمن عليها وتسيِّرها الدول الأغنى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ورغم أن المنظمة تضمّ في عضويتها العديد من الدول النامية إلا أن هذه البلدان لا وزن لها ولا أثر في وضع السياسات أو توجيه الممارسات التي تنتهجها المنظمة التي تحدد الدول الأغنى جدول أعمالها ومراميها بصورة مسبقة. وقد أشار رئيس البنك الدولي إلى أن 19 من أصل 42 من الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة لا تمثيل لها في مقر المنظمة في جنيف (World Bank, 2000). ويؤدي هذا الاختلال إلى نتائج وعواقب خطيرة. فرغم أن المنظمة تصر على أن تفتح الدول النامية أسواقَها للمنتجات الواردة من الدول الصناعية، فإنها قد سمحت للبلدان المتقدمة بالإبقاء على الحواجز الجمركية العالية التي فرضتها على مستورداتها الزراعية من أجل حماية قطاعاتها الزراعية. ويعني ذلك أن البلدان الأفقر في العالم التي يعتمد أغلبها على الزراعة لا تستطيع الوصول بمنتجاتها الزراعية إلى الأسواق الكبيرة في البلدان المتقدمة.

وتتسع الهوة بين أنصار منظمة التجارة العالمية ومناوئيها بسبب عوامل أخرى كثيرة من بينها حماية حقوق الملكية الفكرية ـ وهي القضية التي تتولى رقابتها

والإشراف عليها إحدى اتفاقيات المنظمة العالمية المسماة اتفاقية (تريبس) أي جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتعامل التجاري. تمتلك الدول الصناعية 97% من العلامات التجارية وبراءات الاختراع في العالم، بينما يعتبر مفهوم حقوق الملكية الفكرية هذا غريباً عن العالم النامي. وقد تزايد خلال العقدين الماضيين عدد الدعاوى المتصلة ببراءات الاختراع مع استمرار الشركات المنتجة للمواد البيوتقنية ومؤسسات البحث في تملك أشكال جديدة من المعرفة والسيطرة عليها، وحيازة مبتكرات تقانية وعلمية جديدة. فقد انتزعت عيّنات من مواد النباتات، على سبيل المثال، من المواقع الغنية بالتنوع الحيوي مثل غابات الأمطار، وقامت بتطويرها الشركات الدوائية الكبرى في العالم وحققت منها أرباحا طائلة باعتبارها أدوية تملك هي براءة اختراعها. وفي حين يستخدم الأهالي والسكان المحليون هذه المنتجات النباتية كوصفات طبية في مواطنهم، فإنهم يحرمون من نتائج عمليات التطوير التي تقوم بها الشركات الكبرى من خلال التبادل التجاري على المستوى العالمي. ومن هنا يعارض عدد من الدول النامية مساعي منظمة التجارة العالمية للمحافظة على ما تسميه قوانين الملكية الفكرية للمنتجات لأن اهتمامات الدول المتقدمة تنحصر في تحقيق الربح والحفاظ على مصالحها الاقتصادية على حساب البلدان الفقيرة.

ومن الانتقادات الأخرى الموجهة لمنظمة التجارة العالمية أنها تقوم بأنشطتها وعملياتها بصورة شبه سرية، إذ إنها لا تخضع للمساءلة من جانب مواطنين يتأثرون مباشرة بما تتخذه من قرارات. وهذه الانتقادات سليمة وصحيحة في أكثر من ناحية. فالنزاعات التي تجري بين الدول الأعضاء في المنظمة إنما تتخذ حولها القرارات خلف أبواب مغلقة، وتشرف على تسويتها وحلّها لجنة غير منتخبة من «الخبراء». وعندما تصدر هذه القرارات، فإنها تكون ملزمة من الناحية القانونية لجميع الدول الأعضاء. كما أن بوسع منظمة التجارة العالمية أن تلغي أو تعدّل القوانين المتبعة محلياً في الدول الأعضاء، وبخاصة ما تعتقد المنظمة أنه يقيم الحواجز في وجه التجارة العالمية. وتشتمل مثل هذه القوانين على مجمل التشريعات الوطنية المحلية والاتفاقات الثنائية المتصلة بحماية البيئة أو بالحفاظ على الموارد الشحيحة أو بتأمين مستويات العمل والعمالة أو حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك اعتراض منظمة التجارة العالمية على رفض الاتحاد الأوروبي استيراد اللحوم المعالجة هرمونياً من الولايات المتحدة للاشتباه بعلاقتها بمرض السرطان، أو قيام ولاية ماساتشوسِتس الأمريكية بحظر الاستثمار في دولة ميانامار (بورما) نظراً لاتهامها بانتهاك حقوق الإنسان.

ويشترك أكثر النشطاء المعارضين لسياسات منظمة التجارة العالمية في الاعتقاد بأن الولايات المتحدة هي التي تهيمن على منظمة التجارة العالمية ومؤسسات دولية أخرى مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وفي السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المهيمنة على مقدّرات العالم. وهذا الرأي صحيح من عدة وجوه: فالولايات المتحدة، بفعل ما لديها من سطوة كاسحة في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، قادرة على التأثير في المناقشات والقرارات التي يجري اتخاذها في كثير من المؤسسات الدولية. ومن هنا فإن «الخلل» وانعدام التوازن الذي تعانيه العولمة إنما يعبّر عن تركُّز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة قليلة من الدول.

ويرى معارضو منظمة التجارة العالمية ومؤسسات دولية أخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الإصرار على مسألة التكامل والاندماج الاقتصادي وحرية التجارة يرغم الشعوب على العيش في «اقتصادات» لا في «مجتمعات». ومن شأن ذلك إضعاف الموقع الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة عن طريق إتاحة المجال للشركات العابرة للقوميات بالعمل من دون إعطاء اهتمام كبير بتعليمات السلامة وضرورات الحفاظ على البيئة. إذ إن المصالح التجارية قد أصبحت لها الأولوية على حساب الرفاه الإنساني. ولا يصدق ذلك على الدول النامية فحسب، بل يتجاوزه إلى البلدان الصناعية المتقدمة نفسها التي يفترض أن يجري فيها مزيد من الاستثمار في تنمية «رأس المال البشري» ـ الصحة العامة والتربية والتعليم والتدريب ـ إذا ما أردنا تضييق الشُقة بين تقسيمات العالم المعاصر. وتتمثل التحديات المطروحة في القرن الحادي والعشرين في التأكد من أن مسيرة العولمة ستكون من صالح الجميع ولا تقتصر فوائدها ومنافعها على المجتمعات الغنية فحسب.

خاتمة: الحاجَة إلى الحُكم العالمي

في الوقت الذي تمضي فيه عملية العولمة قدماً إلى الأمام، تبدو البُنى والنماذج السياسية القائمة عاجزة وغير مؤهلة لتدبير شؤون عالمنا المعاصر الحافل بالمخاطر وأنواع اللامساواة والتحديات التي تتجاوز الحدود القومية. إذ لم يعد بوسع الحكومات على سبيل المثال، أن تحد من انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ولا أن تسيطر على آثار الاحتباس الحراري للأرض، ولا أن تنظم التقلب في أسواق المال. ويستعصي كثير من العمليات المؤثرة في المجتمعات حول العالم على آليات الحكم. وبالنظر إلى هذا القصور الحكومي،

يدعو بعض الباحثين والمفكرين والمسؤولين إلى قيام شكل جديد من الحكم الصالح يستطيع مواجهة المشكلات العالمية على صعيد عالمي. وترى هذه الدعوات أن الاستجابة والرد على هذه التحديات المتزايدة التي تفوق قدرة الدول المفردة ينبغي أن تكون ذات طبيعة متعدية الجنسية.

ورغم أنه من غير الواقعي الحديث عن نوع من الحكم يتجاوز مستوى الدولة القومية، فقد اتخذت في التاريخ القريب بعض الخطوات في هذا الاتجاه، من بينها قيام منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي. ويمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي واحداً من النماذج المبتكرة للرد على العولمة، وقد تحذو حذوه تجمعات مشابهة في مناطق أخرى في العالم تشدّها روابط بينية وثيقة. وبوسع أشكال أخرى من الحكم العالمي تشجيع قيام نظام عالمي مختلط يسترشد فيه السلوك الدولي بمبادئ ومعايير شفافة وتراعى فيه منظومة من المبادئ الراسخة في مجالات محددة مثل الدفاع عن حقوق الإنسان.

لقد تميّز العقد الماضي منذ نهاية الحرب الباردة بالعنف والصراع الداخلي والتحوّلات الفوضوية المشتتة في كثير من بقاع العالم. وفيما يغلب طابع التشاؤم على بعض الاتجاهات والتوجهات في عالمنا المعاصر، فإن وجهات نظر أخرى تتلمَّح في المستقبل المنظور فرصاً حيوية لكبح قوى العولمة الجارفة سعياً وراء المزيد من المساواة والديمقراطية والازدهار. ولا يبدو هذا السعي إلى إقامة أشكال من الحكم العالمي ومن المؤسسات التنسيقية الفعالة خارجاً عن المألوف في ضوء ما يشهده عالمنا المعاصر من تداخل الاعتماد المتبادل، وتسارع في التغيرات التي تربط البشر بعضهم ببعض أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. وما زال بوسع البشر أن يؤكدوا إرادتهم وقدرتهم على التحكم في العالم الاجتماعي. وتمثّل هذه المهمة الإنسانية العظيمة الضرورة القصوى والتحدي الأكبر الذي يواجه المجتمعات الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

نقاط موجَزَة

1. تمثّل العولمة واحدة من أهم وأبرز الظواهر الاجتماعية التي يعنى بها علماء الاجتماع المعاصرون ــ وتتجسد ظاهرة العولمة في تكاثف العلاقات الاجتماعية وتداخل اعتماد بعضها على بعض بين مختلف أرجاء العالم. وتشير الظاهرة، من ناحية أخرى إلى أن بني البشر قد اصبحوا بصورة متزايدة يعيشون في «عالم واحد» تؤثر فيه أفعالنا على الآخرين مثلما تترك فيه مشكلات العالم

آثارها علينا. وتمسّ العولمة في هذه الآونة حياة الناس في جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء، ولا تدخل تعديلاً على الأنساق العالمية فحسب بل تتغلغل في شتّى النواحي من حياتنا اليومية.

2. تُصوّر العولمة في أغلب الأحيان باعتبارها ظاهرة اقتصادية، غير أن وجهة النظر هذه تميل إلى المغالاة في التبسيط المخلّ. فالعولمة هي المحصلة النهائية لتضافر العوامل السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. وتكمن وراء اندفاعها إلى الأمام تقانات المعلومات والاتصالات التي زادت من كثافة التفاعلات الجارية بين شعوب العالم وعجّلت بها ووسعت من نطاقها.

3. أسهمت عدة عوامل في زيادة العولمة ومنها نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية السوفياتية، وتنامي أشكال من الحكم ربطت منظومات من الدول بعضها ببعض على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن جهة أخرى أدى انتشار تقانات المعلومات إلى تيسير تدفق المعلومات عبر العالم وتشجيع الناس على تبنّي نظرة عالمية. كما أن الشركات العابرة للقوميات، من جهة ثالثة قد تعاظمت، حجماً وأثراً، وأسهمت في بناء شبكات من الإنتاج والاستهلاك تلتفّ حول العالم وتربط بين الأسواق الاقتصادية.

4. أصبحت العولمة محوراً لمساجلات حامية الوطيس في عالم اليوم. إذ يعتقد المشككون أن العولمة قد أعطيت أكثر مما تستحقه من الأهمية والاهتمام لأنها ليست ظاهرة فريدة وغير مسبوقة في التاريخ. ويركز بعض المشككين بدلاً من ذلك على عمليات الأقلمة التي تمثل تكاثف الأنشطة داخل التكتلات المالية والتجارية الكبرى. ويقف المتعولمون موقفاً معارضاً لموقف المشككين، إذ يرى هؤلاء أن العولمة ظاهرة حقيقية وقوية تُنذر بتآكل دور الحكومات الوطنية. وهناك فئة ثالثة تضم التحوليين الذين يعتقدون أن العولمة قد أحدثت تحولات في جوانب عديدة من النظام العالمي الراهن - بما فيها العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - غير أن الأنماط القديمة ما زالت قائمة. ووفقاً لهذا الرأي، فإن العولمة عملية تنطوي على التناقض بين عناصرها وعلى تدفق المؤثرات المتعددة الاتجاهات التي قد تؤدي أحياناً إلى آثار معاكسة.

5. لا تقتصر العولمة على الأنساق العالمية الكبرى، بل تمتد آثارها إلى حياتنا الشخصية وإلى الطريقة التي نتصور بها أنفسَنا وأنماط ارتباطنا بالآخرين. إن قوى العولمة تدخل سياقاتنا المحلية وتقتحم حياتنا الشخصية الحميمة، سواء عن طريق المصادر اللاشخصية، مثل وسائل الإعلام والإنترنت، أو عبر الاتصالات الشخصية مع أناس من بلدان وثقافات مختلفة.

6. تمثّل العولمة عملية مفتوحة ومتناقضة بحد ذاتها، إذ إنها تنتج مخرجات من النوع الذي تصعب السيطرة عليه أو حتى مجرد التكهن به. وهي تطرح أمامنا أشكالاً جديدة من المخاطر التي تختلف اختلافاً بيّناً عما عرفناه في الماضي. وتشير المخاطر الخارجية إلى الأخطار الناجمة عن العالم الطبيعي مثل الكوارث. أما الأخطار المصنعة، فهي التي تنجم عن أثر المعرفة والتقانة البشريتين على العالم الطبيعي حولنا. ويرى بعض الباحثين أننا نعيش في مجتمع المخاطرة العالمي الذي تواجه فيه المجتمعات البشرية في كل مكان أخطاراً ناجمة عن تدخّل الإنسان في الطبيعة مثل الاحتباس الحراري.

7. تتسارع العولمة بصورة مطردة ولكنها غير متوازنة أو منصفة. لقد تميزت العولمة باتساع الشُقة بين البلدان الأغنى والأفقر في العالم. وتتركز مقومات الثروة والدخل والموارد والاستهلاك في المجتمعات المتقدمة بينما يرزح العالم النامي تحت وطأة الفقر وسوء التغذية والمرض والمديونية الخارجية. ويجري الآن تهميش الكثير من البلدان التي تحتاج إلى فوائد العولمة الاقتصادية أكثر من غيرها.

8. تناقصت خلال العقود القليلة الماضية حواجز التجارة الدولية، وأخذ كثيرون يميلون إلى الاعتقاد بأن التجارة الحرة والأسواق المفتوحة ستمكّن البلدان النامية من مزيد من التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي. وثمة فئة من معارضي هذا الرأي ترى أن مؤسسات التجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، قد وقعت تحت هيمنة مصالح الدول الأغنى في العالم، مما جعلها تغفل وتتجاهل احتياجات العالم النامي، كما ترى هذه الفئة كذلك أن قواعد التجارة ينبغي، في المقام الأول، أن تحرص على حماية حقوق الإنسان، وحقوق العمال، والبيئة، والاقتصادات الوطنية، بدلاً من احتكار الأرباح لصالح الشركات الكبرى.

9. تفضي العولمة إلى المخاطر والتحديات ووجوه من الإجحاف وانعدام المساواة تتجاوز الحدود القومية، وتفلت من رقابة البنى السياسية وتتهرب منها. وحيث إن الحكومات الفردية غير مهيأة لمعالجة هذه القضايا التي تتجاوز الحدود القومية، فإن ثمة حاجة لأشكال جديدة من الحكم العالمي القادر على تناول هذه المشكلات العالمية بصورة شاملة. وربما كان تأكيد الإرادة البشرية وتحكّم الإنسان بالتغير المتسارع في عالمنا المعاصر، يمثلان التحدي الأكبر الذي نواجهه في مطلع الألفية الثالثة.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. كيف أصبحت العولمة ظاهرة محلية أيضاً؟
2. هل كانت العولمة هي السبب المؤدي لسقوط الشيوعية؟
3. هل يعتبر انتشار مطاعم الوجبات السريعة مثل ماكدونالدزْ وبيتزا هَتْ، في المقام الأول من الأبعاد الاقتصادية، أم الثقافية، أم السياسية للعولمة؟
4. هل تعتبر أن نمو النزعة الفردية يمثّل نزوة عابرة أم توسيع مجال الخيار أمامك لتكوين نفسك بحرية؟
5. هل تعتقد أن الشركات الكبرى العابرة للقوميات أكثر قوة من الحكومات؟
6. لماذا يتزايد الحديث الآن عن المخاطر التي تواجهنا باعتبارها أخطاراً مصنّعة؟

مراجع وقراءات

Peter Dicken, *Global Shift: Transforming the World Economy* (New York: Guilford Press, 1998).

John Gray, *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (London: Granta Books, 1998).

David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton (eds.), *Global Transformations* (Cambridge: Polity, 1999).

Frank J. Lechner and John Boli (eds.), *The Globalization Reader* (Oxford: Blackwell, 2000).

J. Timmons Roberts and Amy Hite (eds.), *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change* (Oxford: Blackwell, 1999).

Sarah Owen Vandersluis and Paris Yeros (eds.), *Poverty in World Politics: Whose Global Era?* (Basingstoke: Macmillan, 1999).

مصادر على الإنترنت

Centre for the Analysis of Risk and Regulation
http://www.1se.ac.uk/Depts/carr
Economic Policy Institute (on trade)
http://epinet.org/subjectpages/trade.html
Globalization Resource
http://www.polity.co.uk/global
International Forum on Globalization
http://www.ifg.org
One World International Foundation
http://www.oneworld.net/campaigns

Tradewatch
http://www.tradewatch.org
World Bank
http://www.worldbank.org/
World Trade Organization
http://www.wto.org/

الفصل الرابع

التفاعل الاجتماعي والحياة اليومية

هل التقيت وجهاً لوجه مع شخص ما خارج بلدك أو مجتمعك؟ وهل اتصلت بشخص آخر على الإنترنت خارج بلادك؟ هل سافرت خارج بلادك لأي سبب من الأسباب؟ إذا كان جوابك بالإيجاب عن أي واحد من هذه الأسئلة، فإنك تكون قد شهدت آثار العولمة على التفاعل الاجتماعي. فالتفاعل الاجتماعي هو العملية التي يبدرُ عنا خلالها الفعل أو رد الفعل تجاه الآخرين. ورغم أن التفاعل الاجتماعي كان قائماً على الدوام بين الأفراد والشعوب المختلفة، إلا أن العولمة قد غيرت طبيعة هذه الاتصالات ونسب التكرار فيها. لقد أسهمت العولمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتكثيف التفاعل بين الشعوب والثقافات والدول.

فما هي خصائص التفاعل الاجتماعي الذي يدور بين الأفراد والثقافات المختلفة؟ لقد أسهم الباحثون المهتمون بالجوانب الاجتماعية من السياحة إسهاماً كبيراً في دراسة هذه المسألة. فالعولمة وسّعت من نطاق السفر والانتقال عبر العالم، سواء عن طريق إثارة الاهتمام بالدول والثقافات الأخرى أو بتسهيل حركة السياح والزائرين والطلاب وأصحاب الأعمال عبر الحدود الدولية. وكان من نتائج السياحة والتزاور زيادة التفاعل الوِجاهي. ويرى جون أُوري (Urry, 1990) أن كثيراً من أوضاع التفاعل هذه تتشكل بفعل «التطلع السياحي» الذي يعني أن أحد طرفي عملية التفاعل يكون ميالاً إلى اكتشاف ما حوله، وربما الاستمتاع بما يراه، أو يحسّه، أو يسمعه باعتباره يمثّل تجربة مثيرة وجديدة في حياته.

إن مثل هذه التجارب «المثيرة» أو الغريبة تمثل، بالمعنى الحميد للكلمة انتهاكاً وخروجاً عمّا نتوقعّه أو ندرج عليه من مواجهتنا بالبيئة الطبيعية التي تعوّدنا عليها. ومن الملامح الغريبة غير المألوفة التي قد يصادفها المرء عند انتقاله من بلد إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، ملابس الناس وربما أسلوب قيادتهم لعرباتهم

على يمين الشارع أو على يساره، أو أسلوب تناولهم الطعام. وقد تكون هذه المشاهد مدعاة للاستغراب أو الإعجاب، وقد تكون بالمنطق نفسه مدعاة للملل، إذا لم تكن تختلف كثيراً عما تعرفه في مجتمعك أو في ثقافتك.

غير أن السيّاح والزوار لا يريدون أن تكون تجاربهم الجديدة شديدة الإثارة والغرابة عما عهدوه. وفي اللقاءات الأولى بين الفرد ومشهد أو شخص غريب آخر، قد يكون الفرق بين ما هو مألوف وما هو مستهجن حائلاً دون التفاعل الوجاهي، وتعتبر أنماط السلوك والمشاعر والتفاعل بين الأفراد والجماعات والثقافات من الموضوعات الأثيرة لدى علماء الاجتماع.

دراسة الحياة اليوميّة

يجدر الانتباه أول الأمر إلى أن ما قد نعتبره غريباً أو مثيراً أو مستهجناً عند زيارتنا لمجتمعات أو جماعات أخرى، هو الجانب العادي والمألوف والطبيعي للحياة في تلك الثقافات. إن مشهد المآذن وسماع الأذان وربما رؤية المصلّين في ركوعهم وسجودهم وحركاتهم قد يكون تجربة مثيرة وغريبة لشخص غربيّ يزور بلداً إسلامياً للمرة الأولى، بينما تمثل هذه المشاهد وأساليب العبادة محوراً جوهرياً وجزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية التي أَلِفَها ودرج عليها أهل البلد، وهي المشاهد والتجارب الحياتية اليومية التي قد يفتقد المسلمون جانباً منها عند انتقالهم أو سفرهم إلى بلد آخر في أوروبا أو شرقي آسيا مثلاً. ولنتأمل مثلاً بعض صيغ اللقاء والمواجهة والتفاعل في المدن التي يتجمع فيها مئات أو آلاف من الناس على جانبي الطريق ويسيرون في اتجاهين مختلفين، كل إلى غايته، إذ يتجاوز الواحد منهم الآخر بسرعة كبيرة في أغلب الأحيان من دون أن يعيره أي اهتمام خاص أو يحدق فيه أو يركّز اهتمامه عليه. وفي مثل هذه الأوضاع يظهر العابرون ما يسميه إرفنغ غوفمان «الإغفال المهذب» تجاه الآخرين الذين يتوقعون منهم مثل هذا السلوك في الأحوال العادية. ومثل هذا الموقف لا يعني تجاهل الآخرين كلياً، لأننا نكون مدركين وواعين لوجودهم وحركتهم، ولكنه يعني امتناعنا عن اقتحام حياتهم وأنماط سلوكهم المعتاد في وضع معيّن. ونحن نتخذ مثل هذا الموقف الشعوري والسلوكي مئات المرات في حياتنا كل يوم بصورة عفوية. وقد يرى بعضنا أن لا أهمية لمثل هذه المواقف البسيطة التي نتخذها أثناء عبورنا الشارع العام أو مواجهتنا أنماط سلوك وثقافات مختلفة. غير أن علماء الاجتماع يعتبرون هذه المواقف والأحداث البسيطة في ظاهرها موضوعات مهمة وجديرة بالاستقصاء

والبحث المعمَّق، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية. وأشكال التفاعل الاجتماعي هذه تمثِّل الجانب الأكبر من أنشطتنا اليومية الروتينية، ونمارسها عبر بُنى وصيغ شعورية وسلوكية معينة. إن حياتنا تنتظم في أنماط متشابهة ومتكررة نمارسها يوماً فيوماً، أسبوعاً فأسبوعاً، وشهراً فشهراً، وسنة بعد أخرى. فقد يتكرر الوقت الذي ينهض فيه أغلب الناس من نومهم كل يوم، عدا أيام العطلة، ويتوجهون فيه إلى أماكن عملهم أو دراستهم، أو يقضون فيه حاجاتهم، أو يتناولون فيه طعامهم داخل منازلهم أو خارجها. ومن الطبيعي أن أنماط السلوك التي ننتهجها أو نمارسها ليست متماثلة أو متطابقة على الدوام، إذ تتخلل مسارات حياتنا أيام أو ساعات أو حتى فترات زمنية قصيرة تتخلخل فيها بنية الروتين المعتاد، وتتحرك فيها مشاعرنا وأفكارنا وأنماط سلوكنا في اتجاهات متشعبة لا حصر لها. وحتى في الأوقات التي تحدث فيها ـ أو نُحدث فيها ـ تغيرات أساسية في حياتنا مثل الزواج، أو التخرج، أو الانتقال إلى عمل جديد، فإن المرحلة الجديدة من حياتنا تبدأ بالاستقرار أو التكيف عبر روتين جديد وأنماط جديدة.

من ناحية أخرى فإن دراسة الحياة اليومية تبين لنا كيف يبتدع البشر ويبتكرون أفعالاً مختلفة وخلّاقة يسهمون بها في إعادة تشكيل واقعهم. ورغم أن ثمة مؤثرات وعوامل أخرى تفرض نفسها أو تحدد الجوانب الرئيسية في السلوك الاجتماعي مثل الأدوار والمعايير والتوقعات المشتركة، غير أن الأفراد يميلون إلى إدراك الواقع حولهم بطرق مختلفة ومتفاوتة اعتماداً على طبيعة المِهادات والخلفيات التي نشأوا فيها والبواعث والحوافز التي يستهدون بها، والمصالح التي يسعون إلى تحقيقها. ولأن لدى الأفراد القدرة على الفعل الابتكاري الخلاق، فإنهم يعيدون تشكيل واقعهم على الدوام عبر ما يتخذونه من قرارات وما يقومون به من تصرفات. وبعبارة أخرى، فإن الواقع ليس أمراً ثابتاً وساكناً وناجزاً ومفروغاً منه، بل إنه يُخلق ويتشكل ويعاد تشكيله خلال التفاعلات البشرية. وتمثل مقولة «البناء الاجتماعي للواقع» المحور الرئيسي لمدرسة «التفاعل الرمزي» التي أشرنا إليها في موقع آخر من هذا الكتاب.

ومن جهة ثالثة، فإن دراسة التفاعل الاجتماعي في حياتنا اليومية تلقي الضوء على الأنساق والمؤسسات الاجتماعية الأوسع والأكبر حجماً. وتعتمد الأنساق الاجتماعية الضخمة، في واقع الأمر، على أنماط التفاعل الاجتماعي التي نمارسها كل يوم. ويتضح ذلك إذا عدنا مرة أخرى إلى حالة السابلة الذين تتقاطع مساراتهم وهم يَغُذّون الخطى باتجاهين متعاكسين في شارع مزدحم. وقد يبدو لنا

أول الأمر أن هذا الوضع ليس له علاقة مباشرة بالمؤسسات الاجتماعية الكبيرة التي تجري الأنشطة فيها وفقاً لأشكال وُبنىً دائمة. غير أن الأمر ليس كذلك. فأكثر الناس في مجتمعاتنا الحديثة يعيشون في المدن، ويتعاملون ويتفاعلون مع أناس آخرين لا يعرفونهم شخصياً. وفي هذا السياق فإن ظاهرة «الإغفال المهذب» التي أشرنا إليها هي من جملة الآليات التي تضفي على الحياة في المدينة طابعها المميز، بكل ما فيها من صخب وازدحام واتصالات لا شخصيةٍ وعابرة.

عِلم الاجتماع المُصغَّر وعِلم الاجتماع الكُلّي

إن دراسة الحياة اليومية في أوضاع التفاعل الاجتماعي الوِجاهي تسمى في العادة «علم الاجتماع المُصغّر» أو المايكروسوسيولوجي. وفي هذا النوع من الدراسة الاجتماعية، يجري التحليل على مستوى الأفراد أو الجماعات الصغيرة، مما يميزه عن «علم الاجتماع الكُلّي» أو الماكروسوسيولوجي الذي يعنى بدراسة الأنساق الاجتماعية الكبرى مثل النسق السياسي أو النظام الاقتصادي. كما أن علم الاجتماع الكُلي يتضمن تحليل عمليات التغير البعيدة الأمد مثل نمو الصناعة وانتشار التصنيع. وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تميزاً بين علم الاجتماع المُصغّر والكُلي، غير أن هذين النهجين الدراسيين مترابطان كل الترابط ويكمل أحدهما الآخر (Knorr-Cetina and Cicourel, 1981; Giddens, 1984). والتحليل الكلي ضروري لدراسة وفهم المِهادات المؤسسية لحياتنا اليومية. فالطرق التي يعيش بها الناس حياتهم اليومية تتأثر بصورة بالغة بالإطار المؤسسي الأوسع الذي تجري فيه. ويتجلّى ذلك إذا قارنّا دورة الأنشطة اليومية في ثقافة تقليدية بالحياة في بيئة حضارية صناعية. ففي المجتمعات الحديثة، تجري اتصالاتنا في أكثر الأحيان مع أناس غرباء، وقد تكون غير مباشرة وتفتقر إلى اللمسة الشخصية، غير أن حضور الآخرين يظل هو العامل الحاسم في الأنشطة البشرية بصرف النظر عن عدد العلاقات التي ننشئها كل يوم، حتى في المجتمعات المعقدة، وقد يفكر المرء في المجتمعات الحديثة بأن يبعث برسالة إلى شخص آخر بالبريد الإلكتروني على الإنترنت أو يسافر آلاف الأميال في مهمة عمل أو زيارة قصيرة.

كما أن الدراسات المايكروية المصغرة تلقي بدورها الضوء على الخطوط العريضة للأنماط المؤسسية. فالتفاعل الوِجاهي يمثّل الأساس لجميع أشكال التفاعل الاجتماعي مهما بلغت ضخامة السياق الذي تجري فيه. فإذا أردنا دراسة إحدى المنشآت الاقتصادية على سبيل المثال، فإننا قد نفهم الكثير عن أنشطتها

بمجرد مراقبة أنماط السلوك الوِجاهي فيها مثل: أوضاع التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة أو جماعات العاملين الذين يؤدون أعمالهم في مكاتب مختلفة، أو العمال الذين يقومون بمهماتهم في موقع العمل. ولا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نكوّن صورة شاملة للمؤسسة بأكملها بهذه الطريقة لأن جانباً من أعمالها ومعاملاتها يتم عن طريق الوثائق المطبوعة والرسائل والهواتف والحواسيب. غير أن دراستنا لأوضاع التفاعل الوِجاهي تسهم إسهاماً كبيراً في فهمنا لأساليب العمل في المؤسسة. وسنتطرق في مواضع أخرى لاحقة إلى مزيد من الأمثلة عن الآثار التي يتركها التفاعل في السياقات المايكروية على العمليات الاجتماعية الأكبر، والأساليب التي تؤثر فيها الأنساق الماكروية بدورها في الحياة الاجتماعية التي تجري في نطاقات صغيرة أو محصورة. لكننا سنتحول الآن إلى دراسة المؤشرات غير الشفوية (تعبيرات الوجه، وإيماءات الجسد) التي نستخدمها عند تفاعلنا بعضنا مع بعض. وسننتقل، بعد ذلك، إلى تحليل الكلام اليومي، وكيفية استعمالنا اللّغة للتواصل مع الآخرين، ونقل ما نريده من المعاني إليهم، ثم نناقش بعد ذلك الطرق التي يعمل فيها الروتين اليومي على تشكيل حياتنا، مع إيلاء عناية خاصة بالطريقة التي ننسّق فيها أفعالنا عبر المكان والزمان.

التّواصُل غير الشَّفَوي

يعتمد التفاعل اليومي على صلة خفيّة بين تعبيرنا بالكلمات، والمعاني، والإيحاءات التي ننقلها عبر العديد من الاتصالات غير الشفويّة، ومن بينها تعبيرات ملامح الوجه، والإيماءات وحركات الجسد. ويُطلق على التواصل غير الشّفوي عادة اسم «لغة الجسد». غير أن هذه العبارة قد تبدو مُضلِّلة، إذ إننا كثيراً ما نستخدم المؤشرات غير الشفويّة إما لإلغاء أو لتعزيز ما نقوله عن طريق الكلمات.

الوجْه، الإيماءات والمشاعر

تُمثِّل تعبيرات الوجه واحداً من أبرز جوانب التواصل غير الشفوي. وقد طوّر بول إكمان ورفاقه نظاماً رمزياً لوصف حركة عضلات الوجه التي تُعبِّر عن إحساس أو فكرة ما (Ekman and Friesen, 1978). وقد حاولوا بهذا الأسلوب إضفاء بعض الدِّقة على كثير من الآراء ووجهات النظر المتناقضة المتعدّدة التفسيرات، حيث إن الباحثين لا يتفقون فيما بينهم على تحديد المشاعر وتصنيفها. لقد كان تشارلز داروين، الذي وضع نظرية التطوّر الطبيعي، يرى أن أنماط التعبير عن المشاعر

متماثلة عند جميع الكائنات الحيّة. ورغم أن بعض الباحثين يُخالفون هذا الرأي، فإن البحوث التي أجراها إكمان في أوساط عدّة جماعات ومِهادات ثقافيّة مختلفة تميل إلى تأكيد هذا الرأي، فقد أجرى إكمان وفريزِن دراسة على جماعة منعزلة في غينيا الجديدة لم يحدث لأفرادها الاتصال مع أية جماعات خارج بيئتهم. واستطاع أفراد هذه الجماعة أن يُميِّزوا ويُحدّدوا تعبيرات الوجه التي تدل على ستة أنواع من المشاعر، وهي: السعادة؛ الحزن؛ الغضب؛ الاشمئزاز؛ والخوف والدهشة، مع أن تعبيرات الوجه هذه قد عُرِضَت على هؤلاء على شكل صور التُقِطت لأفراد من جماعات أخرى بعيدة عنهم. ويرى إكمان أن نتائج دراسته وبحوثاً أخرى جرت في هذا المجال تُعزِّز الرأي القائل إن تعبيرات الوجه عن أحاسيس ومشاعر مختلفة هي نزعة غريزيّة أو فِطريّة، وتتخذ، في أكثر الأحيان، أنماطاً متشابهة. وأجرى باحثون آخرون (Eibl-Eibesfeldt, 1973) دراسات مماثلة على ستة أطفال صم وعميان منذ مولدهم، فوَجدوا أنهم يبتسمون عند انشغالهم بأنشطة ممتعة ويرفعون حواجبهم دهشة عندما يشمّون رائحة غريبة غير مألوفة لديهم، ويُقطّبون إذا ما حاول أحدهم إرغامهم على تناول وجبة لا يرغبونها. وبعد هذه التجارب، أخذ إكمان بتطوير نظريّته هذه مع اعتبار حركات عضلات الوجه ودلالاتها الشُّعوريّة لدى الأطفال، حتى الرُّضع منهم، نواة لأنماط التعبير بالوجه التي سيستخدمها البالغون في مرحلة لاحقة من العمر.

غير أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن جانباً محدوداً من التعبير بالوجه عن أحاسيس مُعيَّنة قد يكون فِطرياً بالفعل، إلا أن أكثر أساليب التعبير بالحركات تُحدّدها الثقافات والجماعات بصوَر عديدة مختلف بعضها عن بعض. فالطريقة التي تتحرّك فيها عضلات الوجه عند الابتسام، وطول فترة الابتسامة واتّساعها تتنوّع تنوّعاً واسعاً بين مُختلف الثقافات.

وليس ثمّة إيماءات أو هيئات مُحدَّدة لحركات الجسد يُمكن اعتبارها خصائص مشترَكة وعامة بين جُل الناس إن لم يكن كلّهم. ففي بعض المجتمعات، على سبيل المثال، يحني بعض الناس رؤوسهم دلالة النّفي، بينما تقوم شعوب أخرى بالحركة نفسها للإعراب عن الإيجاب والموافقة. كما أن الإشارات بالأصابع وحركات ملامح الوجه وأطراف الجسم عموماً تختلف وتتنوّع دلالاتها ومعانيها بين مُختلَف الثقافات والشّعوب. وبالمنطِق نفسه، فإن بعض الشّعوب تكون أكثر ميَلاً إلى التحدّث والتعبير بجسمها، كما يقال، أكثر من ثقافات أخرى. غير أن كثيراً من التعبيرات الجِسميّة وغير الشفويّة قد تُستَخدَم للدلالة على عكس ما نُعبِّر عنه بالكلمات.

«الوجْه» والاعتداد بالنّفس

إن كلمة «الوجه» قد تدّل أحياناً على اعتداد المَرء بنفسه أو على المنزلة ودرجة الاحترام والمَهابة التي يُضفيها عليه الآخرون. وفي حياتنا اليوميّة نبذل قصارى الجهد لإنقاذ «ماء الوجه»، ونحاول أن لا «تَسْوَدّ» وجوهنا من وراء فعل أو تصرّف ما، كما أن بعض الجماعات تُطالب الفرد أن يقوم بأعمال حميدة «تُبيِّض الوجه» و«ترفع الرأس». كما أن الملامح والصفات المتصلة بالوجه أو الرأس تُعبِّر عن كثير من المشاعر القِيميّة والخِصال، حتى وإن كانت من جملة المظاهر الطبيعيّة التي يتميّز بها كثير من الناس. فنحن، على سبيل المثال، نتردّد في تعريف شخص ما بأنه «أصلع» أو «أحْوَل». كما أن أعداداً كبيرة منّا تتميّز، أو تكون قد تدرّبت على كظم الغَيظ أو كبت المشاعر أو ضبط النّفس بحيث لا تكشِف تعبيراتها الوجهيّة أو الجِسمِيّة غير الشفويّة عمّا يدور في نفسها من مشاعر أو أحاسيس وبالإضافة إلى أننا بقدرتنا هذه على ضبط النّفس نتجنّب الإعراب عن مشاعرنا الحقيقيّة الداخليّة، فإننا، من ناحية أخرى، نكون أكثر قدرة على التحكّم في ردود فِعل الآخرين تجاهنا. وعلى مستوى آخر من التحليل، فإن ضبط المشاعر هو من الصفات التي ينبغي أن يتحلّى بها الدبلوماسيّون، بل إن نَمَط السّلوك هذا، على المستوى السياسي، قد يؤدّي إلى تخفيف حِدّة الأزمات، وربما إلى تحاشي الحروب بين الدّول.

الجُنوسَة والتّواصل غير الشّفوي

ثمّة أسباب عديدة للاعتقاد بأن للجُنوسَة بُعداً مُهماً في تفاعلاتنا اليوميّة. فالتفاعُلات تتشكّل بِفِعل السياق الاجتماعي الأوسع، من هنا، فإنه ليس من المُستَغرَب أن نَوعَي التواصل الشفوي وغير الشفوي كليهما سيتم التعبير عنهما واستقبالهما بطرق مختلفة ومتميّزة بين الذكور والإناث. يتأثر فهم الجُنوسَة والأدوار الاجتماعيّة الخاصة بالذكور والإناث بعوامل اجتماعيّة وهما يرتبطان بقضايا القوة والمنزلة في المجتمع. ويمكننا أن نتلمس الجانب الدينامي في هذا التفاوت في عمليات التفاعل العاديّة التي تمر بنا في حياتنا اليوميّة. ولنأخذ على سبيل المثال واحداً من أكثر أنواع الاتصال غير الشفوي شيوعاً، وهو التواصل البَصَري، أي لقاء العَين بالعَين. فالأفراد يستخدمون لقاء العَين بالعَين بأكثر من أسلوب، وهُم يهدفون على الأغلب إلى اجتذاب الاهتمام أو إلى الشّروع في تفاعل اجتماعي. وفي المجتمعات التي يُسَيطر فيها الرجال على النساء في مجالات

الحياة العامّة والخاصّة يُبادِر الرجال بإعطاء الحريّة لأنفسهم أكثر من النساء في التواصل عن طريق لقاء العَين بالعَين.

ومن بين الأشكال المختلفة لهذا النوع من التواصل غير الشفوي، يَتخذ «التحديق» أهميّة خاصة ومعنى متميِّزاً إذا ما قورِن بالنظرة العابرة. وفي المجتمعات الذكوريّة، يُعتَبَر تحديق الرّجل بالمرأة تصرّفاً طبيعياً وبريئاً. وإذا ما أحسّت المرأة بالانزعاج من تحديق الرّجل، فإنها قد تميل بوجهها إلى اتجاه آخر أو تَختَزِل فترة لقاء العَين بالعَين إلى حدّها الأدنى لتتحاشى المزيد من الضِّيق. ومن جهة أخرى، فإن تحديق المرأة في الرّجل على هذا النحو يُعتبَر بمعايير ذلك المجتمع إيحاء جنسياً، وقد لا يكون لمثل هذه الحالات أيّة دلالة مهمّة إذا ما أخذت على انفراد، إلا أنها على المستوى الجَمعي تُمَثِّل تعزيزاً لأنماط السّيطرة الاجتماعيّة الجُنوسيّة.

القواعد الاجتماعية والكلام

رغم أننا نلجأ إلى التواصل من خلال المُؤشّرات غير الشفويّة في سلوكنا لإعطاء معنى لتصرّفاتنا أو لتفسير المعاني التي ينطوي عليها سلوك الآخرين تجاهنا، فإن الجانب الأكبر من تفاعُلنا إنما يجري من خلال «الكلام» أي التبادل العَرَضي للحديث، في سياق غير رسمي مع الآخرين. وقد استقر الرأي لدى علماء الاجتماع منذ زمن بعيد على أن اللغة تُمثِّل مِحوَراً جَوهرياً للحياة الاجتماعيّة. بَيد أن الأشكال والأساليب التي تُستخدم بها اللغة قد أصبحت في الآونة الأخيرة مَحَط اهتمام عدد غير قليل من الدارسين من بينهم صاحب المدرسة التفاعُليّة الرمزيّة إرفنغ غوفمان، ومُؤسّس المنهجيّة الإثنوميثودولوجيّة هارولد غارفِنكِل .(Garfinkel, 1984)

والإثنوميثودولوجيّة هي اتجاه في الدراسة الاجتماعية تُحاوِل أن توضح كيف يفهم الناس ما يقوله الآخرون ويفعلونه أثناء التفاعل الاجتماعي اليومي. وتهتم هذه المدرسة بالمنهجيات الجَمعيّة أو الشعبية التي يستخدمها البشر في عمليات التبادل والتواصل ذات الدلالة فيما بينهم.

وكثيراً ما نستخدم أنماط التفاهم هذه بصورة عاديّة من دون وعي، ففي كل لقاء بيننا وبين الآخرين، يتمثّل جانب من معنى التفاعل بيننا في ما نتفوّه به من كلمات، بينما يَكمُن الجانب الآخر في الأسلوب الذي يتشكّل فيه القَول في السّياق الاجتماعي.

التّفاهُمات المُشتَرَكة

إن كلامنا ومُحادثاتنا اليوميّة، مهما كانت أهميّتها وقيمتها، تفترض مُسبَقاً وجود تفاهُمات مُشترَكة ومُعقّدة وأنواع من المعارف المُتبادَلة التي تدخل مجال التواصل والتفاعُل بين الأطراف المَعنيّة. وما نقوم به من حديث عفوي عابر هو في الواقع من التعقيد إلى درجة يتعذّر على أكثر البرمجيّات الحَوسَبيّة أن تُقلّدَه أو تحذو حذوَه. فالكلمات المُستخدَمة في الحديث العادي لا تنقل معاني ومفاهيم مُحدّدة على الدوام، بل إننا «نثبّت» ونُؤكّد ما نقوله وِفق ما لدينا من افتراضات غير مُعلَنَة عمّا يُمكن أن يقوله الآخرون. فإذا سألنا شخصاً ما بطريقة عابرة: «كيف حالك اليوم؟»، فإنه قد يُجيبَك بعبارة قصيرة مثل: «الحمد لله»، أو ربما يُطالبُك أحياناً بمزيد من التحديد لجوانب مُحدَّدة من حياته مثل: الصحّة، والوضع المالي، أو ظروف العمل، أو بمقارنة حاله اليوم بحاله الأمس أو ما إلى ذلك.

تُرى، لماذا يمتعض بعض الناس عند الخروج عن قواعد السّلوك الدّارجة المُعتادة في الأحاديث اليوميّة العابرة؟ وتكمُن الإجابة عن هذا السؤال في أن استقرار حياتنا اليوميّة والاجتماعيّة، وما تنطوي عليه من معانٍ ودلالات، يعتمدان على المُشارَكة في افتراضات ثقافيّة غير مُعلَنَة عن المُحتوى والدوافع لما يجري تبادله من حديث. وقواعد الحديث التي تبدو لا أهميّة لها أول الأمر قد تكون بالفِعل عنصراً أساسياً في نسيج الحياة الاجتماعيّة، وقد يُؤدّي انتهاك هذه القواعد أو الخروج عنها إلى عواقب جدِّيَة (Garfinkel, 1963).

«العَيَثان التّفاعُلي»

إننا نكون أكثر ارتياحاً عندما يلتزم الآخرون بالقواعد الخفيّة المُضمَرَة المُستقرّة في تواصلنا الكلامي العابر مع الآخرين، وقد نُصاب بالارتباك إن لم يكُن بالإحساس بالخطر وعدم الأمان إذا ما خرجت الأطراف الأخرى عن هذه الأصول. وفي الأغلبيّة الغالبة من مُحادثاتنا العاديّة اليوميّة نحرص على اكتشاف المُؤشّرات التي تبدُر عن الآخرين للدلالة على مقاصدهم من عمليّة التفاعل مثل الإيماءات، ولحظات التأنّي أو التوقف. ويُفضي هذا الوعي المُشتَرَك المُتبادَل إلى تَيسير عمليّة التفاعل أو فتحها أو إغلاقها، وإلى إضفاء صفة التعاون أو عدمه على كل واحد من الأطراف المَعنِيّة.

وفي إطار هذا المنهج الدراسي نفسه أجرى اثنان من علماء الاجتماع الأمريكيين المُحدَثين هما مِتشِل دونيير وهارفي مولوتش دراسة على أوضاع

اجتماعيّة عاديّة يقوم فيها بعض الأفراد بإشاعة الفَوضى في قواعد التحادُث والتبادُل والتفاعُل بين السّابلة في عدد من الأحياء ومواقع التّجمّع. واستخدما أسلوب تحليل التحادُث بين فئات من الناس من ذوي الخصائص الاجتماعيّة المتميّزة مثل مجموعة من الرجال السّود، وأكثرهم من المُدمنين على الكحول والمخدّرات، وعدد من النساء البيض اللواتي كُنّ يعبُرن الطريق أمامهم. فقد بادر الرجال النساء بالحديث، وحاولوا اجتذاب اهتمامهن بعبارات لطيفة في أغلب الأحيان وبكلمات الإطراء الودودة. غير أن الخلل في عمليّة التواصل الكلامي والتفاعل هذه كان يتمثّل في عُزوف النساء عن التجاوُب مع بوادر التفاعل هذه، وبَدلاً من ذلك فقد أخذت كل واحدة منهن تَغُذ الخُطى لتجاوز الرجال والابتعاد عنهم. كما وَجَد المؤلفان أن عمليّة التبادُل والتفاعُل من ناحية فتحها وإغلاقها بين الرجال والنساء كانت تفتقر إلى أصول التهذيب الحَضَري المتمدّن. فرغم رفض النساء التجاوب، أصَرّ الرجال على متابعة الحديث معهن من طرف واحد. ويستخدِم الباحثان مصطلح «العَيْثان التّفاعُلي» لوَصف هذه الحالة التي «يقوم فيها أحد الأفراد المرؤوسين من ذوي المرتبة الدُّنيا بتقويض قواعد التفاعُل اليومي المُتفاهَم عليها والتي تُمَثِّل قيمة أكثر أهميّة لأفراد المرتبة العُليا في تراتُب اجتماعي مُعيَّن» (Duneier and Molotch, 1999).

وهذه الدراسات وأمثالها تُظهِر العلاقة الوثيقة المزدَوجة الاتجاه بين أوضاع التفاعُل المُصغَّرة والكُليّة في أي سياق اجتماعي تتفاوَت فيه توقعات الأدوار بين الرجال والنساء أو بين أية فئة وأخرى على السّواء. ومن هنا فإن الطريقة التي قوّضَت فيها النساء صيغة التبادُل الاجتماعي مع الرجال، إنما تُمثِّل محاولة لتعزيز الهويّة والتعبير عن حالة الشّك إزاء الأطراف الأخرى.

أشكال الكلام

من الأمور المثيرة للتأمّل أن يستمع المرء إلى شريط مُسجَّل لأحد أحاديثه أو يقرأ نص تصريح أدلى به أو خطبة ألقاها أو حوار شارك فيه. إن أسلوبنا في الكلام أو الحديث يتميّز بالتفكّك والتردّد والركاكة إلى حد لم نكن نتوقعه في أنفسنا. فنحن نعتقد أننا في العادة نتحدّث بأسلوب أنيق مصقول لأننا نميل بصورة غير واعية إلى سَد الثغرات التي تبرز في أدائنا. غير أن أداءنا اللغوي الفِعلي يختلف بصورة كبيرة عمّا تقوله الشخصيات في القصص والروايات حين يتحدّثون بعبارات منمّقة وصحيحة.

ومثلما كان الأمر في ظاهرة «الإغفال المهذَّب» التي تحدّث عنها غوفمان فإننا نميل إلى النظر إلى تحليل الحديث العادي باعتباره مسألة هامشيّة لا علاقة لها بالاهتمامات الرئيسيّة لعِلم الاجتماع؛ بل إن عدداً من علماء الاجتماع يحملون على البحوث الإثنوميثودولوجيّة للأسباب ذاتها. غير أن المبرِّرات التي تُساق للدفاع عن غوفمان تَصدُق في الوقت نفسه في معرِض الحديث عن المنهج الإثنوميثودولوجي. إن دراسة الكلام اليومي تُظهر مدى التعقيد والصعوبة في الحُكم على مستوى أداء الناس العاديّين في أحاديثهم اليوميّة. وعلاوة على ذلك، فإن الكلام يُمثِّل عنصراً جوهرياً في كل ميدان من ميادين الحياة الاجتماعيّة. فأحاديث الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون المُسجّلة على أشرطة صوتيّة لم تكن أكثر من نُسَخ عن أحاديث كانت تدور بينه وبين مُساعِديه حول قضيّة ووتَرغيت، غير أنها تُعطينا في الوقت نفسه لمحة عن ممارسة السُّلطة السياسيّة في أعلى مستوياتها (Molotch and Boden, 1985).

نِداءات الاستجابة

إن بعض أشكال النُّطق لا تدخل في عِداد الكلام بل تُعتَبَر من علامات التعجُّب والدهشة أو ما يسميه غوفمان بنِداءات الاستجابة (Goffman, 1981). ويتضّح ذلك إذا تذكرنا أنواع الإشارات الصوتيّة التي تبدُر عنا إذا ما ارتكبنا هفوة ما أو عندما نندهش إزاء مشهد أو تصرّف ما. وقد تبدو مثل هذه الإشارات والنبرات والرموز الصوتيّة قليلة الأهميّة في دراسة السلوك الاجتماعي البشري. غير أن علينا أن لا ننسى ما تطرّقنا إليه في وقت سابق من أن الكائن البشري يبذل قُصارى جهده في أكثر الأحيان للسيطرة على نفسه وتقديمها للآخرين بأنسب صورة ممكنة لا لإخفاء مشاعره فحسب بل لتعزيز قدرته على إدارة انطباعات الآخرين عنه. إن الآخرين يتوقعون منّا، مثلما نتوقع منهم إظهار ما يُسمّيه غوفمان «التنبّه المُنضبِط». ومِن المُتطلّبات الأساسيّة لشخصيّتنا الإنسانيّة والاجتماعيّة أن نُظهر للآخرين قدرتنا وكفاءتنا في أداء الأنشطة الروتينيّة في حياتنا اليوميّة.

زلّات اللّسان

خلال أحاديثنا اليوميّة ومناقشاتنا واتصالاتنا وتفاعلاتنا الشفويّة، نرتكب كثيراً من الأخطاء في أساليب النُّطق والتفوّه بالكلمات والعبارات وقد قام سيغموند فرويْد في دراسته للأعراض المَرَضيّة النفسيّة التي تظهر في حياتنا اليوميّة بتحليل العديد من الأمثلة عن زلات اللسان (Freud, 1975). فهو يرى أن الأخطاء التي

يقع فيها المرء خلال الحديث، مثل إساءة النُّطق أو تحريف الكلمات أو التأتأة ليست أحداثاً عفويّة أو عَرَضيّة على الإطلاق، بل إنها تُعبِّر عن مشاعر ومواقف خَفِيّة تكمن في أعماق النفس إزاء شخص أو أمر ما. إنها تنبعث من أعماق اللاوعي بعد مرحلة من الكبت الذي يُمارسه العقل الواعي عليها. وتتضمّن مثل هذه المشاعر في بعض الأحيان تداعيات ذات طابع جنسي. كما أنها تُحمَل محمل الدعابة والفكاهة في كثير من الأحيان. وربما تبدو عفويّة وتلقائيّة في أحيان أخرى. غير أن تفسيرها يرتبط لدى كثير من المُشتَغِلين بعِلم النّفس وعِلم النفس الاجتماعي، يرتبط بمشاعر خفيّة مكبوتة. وزلات اللسان هذه قد تكون أكثر وَقعاً لدى الآخرين وأكثر مدعاة للحَرَج إذا كان من يرتكبها مُعَرّضاً للانكشاف العَلَني أمام جمهرة من الناس كما هو الحال لدى الخُطَباء، والزعماء الرّسمِيّين، والمُذيعين، ومقدِّمي الأخبار المُتَلفَزة. ويُمكِن الدارِس أن يجمع كثيراً من زلات اللسان هذه من ثقافته المَحَليّة.

النزعة التصوّريّة الاجتماعيّة

تُستخدَم في عِلم الاجتماع عدّة أُطُر نظريّة مُتعدّدة الأطراف لتفسير الواقع الاجتماعي. وتختلف هذه النظريات في ما تقدّمه من تفسيرات للظواهر الاجتماعيّة، غير أنها تشترك في افتراضها أن الواقع الاجتماعي قائم بصورة مستقلة عمّن يعيشون فيه أو يُحاولون تفسيره. لا يتفق جميع علماء الاجتماع على هذا الافتراض. فالمدرسة التصوّريّة الاجتماعيّة ترى في مُقاربتها النظريّة أن ما يُدركه الأفراد والمجتمع ويفهمونه باعتباره واقعاً قائماً إنما هو بحدّ ذاته وليد التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات. ومن هنا فإن محاولة «تفسير» الواقع الاجتماعي تُغفِل وتُشيِّىء (أي تُعامل الشيء باعتباره حقيقة مفروغاً منها) وتتجاهل العمليات التي يجري من خلالها بناء الواقع. وترى المدرسة التصورية الاجتماعيّة على هذا الأساس أن على علماء الاجتماع أن يُوَثِّقوا ويُحلِّلوا هذه العمليّات، لا أن يقتصروا على مفهوم الواقع الاجتماعي الناجم عنها.

في عام 1966 نَشَر عالما الاجتماع بيتر بيرجر وتوماس لوكمان مؤلفَهما الشهير **البناء الاجتماعي للواقع** الذي تفحّصا فيه ما نعتبره معارف بديهيّة كنّا نعتبرها بمثابة حقائق مفروغ منها. ويرى المؤلفان أن هذه الحقائق «الواضحة» عن الواقع الاجتماعي قد تختلف باختلاف الناس والثقافات، وحتى الناس الذين يعيشون في بيئة ثقافيّة واحدة. ومن هنا فإن من الواجب تحليل العمليّات التي يُصبِح فيها ما يتصوّر الأفراد أنه «واقعي» واقعياً بالفِعل. ويلجأ أنصار النزعة التصوّريّة الاجتماعيّة إلى تطبيق أفكار بيرجر ولوكمان عند استقصائهم الظواهر الاجتماعيّة ليُوضِحوا الطُّرُق التي يتأتّى بها

لأعضاء المجتمع أن يُدركوا ويستوعِبوا الواقع فيما هم يَصنعون هذا الواقع ويخلقونه. ومع أن التصوّريّين الاجتماعيّين قد دَرَسوا قضايا منوّعة كثيرة مثل الطّب والعلاج الطبّي، والعلاقات الجُنوسيّة، والمشاعر، فإن الجانب الأكبر من عملهم تركّز على القضايا الاجتماعيّة، والجريمة والإنحراف.

وتُعطي أعمال آرون سيكورِل مثالاً على دراسات المدرسة التصوّريّة الاجتماعيّة في ميدان انحراف الأحداث. ففي أغلب مدارس عِلم الاجتماع، تُعتبر البيانات الخاصة بمعدلات انحراف الأحداث وعدد حالاتها مُعطيات مفروغاً منها (أي حقائق)، ومن ثم توضَع النظريات لتفسير الأنماط التي تكشف عنها البيانات. فعلى سبيل المثال، تُشير البيانات عن حالات الاعتقال والمُثول أمام المحاكم إلى أن الأحداث الذين نشأوا في عائلات ذات والِد واحد يكونون أكثر مَيلاً لارتكاب أعمال مُنحرفة من أحداث نشأوا في عائلات ذات والِدَين. من هنا، فسّر علماء الاجتماع هذه الظاهرة بالقَول بأن الأطفال الذين نشأوا في عائلة مع أحد الوالِدَين فحَسْب قد ينشأون تحت ظل إشراف أقل، أو أنهم لا يَجِدون في حياتهم القُدوة الحَسَنة ليحتذوا بها.

ومقابل ذلك، لاحظ سيكورِل العمليات التي يتضمّنها اعتقال الأحداث الذين يُشتَبَه بقيامهم بأعمال منحرفة وتصنيفهم؛ أي إنه راقب عمليّة صُنع بيانات الانحراف «الرسميّة»، واكتشف أن الإجراءات التي تُعامِل بموجبها الشّرطة الأحداث تعتمد على التصوّر الشائع بين الناس عن «واقع» الأحداث. وعندما يُعتقل الأحداث الذين ينتمون إلى عائلات الطبقة الدّنيا على سبيل المِثال، فإن الشّرطة يميلون إلى الاعتقاد بأن الجُنَح والجرائم التي يرتكبها هؤلاء الصِّبيَة هي نتيجة لسوء الإشراف العائلي ولانعدام المُثُل العُليا في محيطهم. ومن جهة أخرى، فإن الأحداث الذين نشأوا في بيوت الطبقة العُليا يُطلَق سراحهم غالباً ويُسلّمون لوالديهم للعناية بهم وضبطهم. ووفق هذا التصوّر أسهمت مُمارَسات الشّرطة في إلصاق صِفة الانحراف بالأحداث الفقراء لا الأغنياء حتى ولَو ارتكب الشباب من هاتَين الفئتَين جرائم متشابهة. وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من التصنيف يغدو بحدّ ذاته جزءاً من البيانات التي يجري استخدامها لإلصاق التُّهم، وإصدار الأحكام اعتماداً على مقولة أخذت تشيع في أوساط رجال الأمن بأن الأحداث الذين نشأوا في عائلات فقيرة هم أكثر مَيلاً إلى الانحراف. وقد أظهرت دراسات سيكورِل أن الأفكار الشائعة عن الواقع تُسفِر من خلال التفاعُل عن تقديم أدِلّة «مَوضوعيّة» على صحة هذه الأفكار وسلامتها (Cicourel, 1968).

غير أن النزعة التصوّريّة الاجتماعيّة تتعرّض للكثير من النّقد. إن علماء اجتماع آخرون مثل ستيف وُولغار، ودوروثي بولَتْش (Woolgard and Pawluch, 1985) يعتقدون أن النزعة التصوّريّة الاجتماعيّة تُظهِر الكيفيّة التي ينشأ فيها تصوُّر ذاتيّ للواقع الاجتماعي وهي، بعملها هذا، تختار عدداً من العناصر والخصائص بشكل انتقائي وتعتبرها مَوضوعيّة بينما تنظر إلى مجموعة أخرى من العناصر باعتبارها تصوّريّة. ففي الدراسات

التي تُبيِّن الكَيفيّة التي يُوصَم بها الأحداث بالانحراف على سبيل المثال، فإن الباحثين من أصحاب النظرة التصوّريّة الاجتماعيّة يَعتبرون أنماط السّلوك الأوليّة التي يجري الإبلاغ عنها أنماطاً مُتماثلة؛ ومن هنا فإن الاختلاف بين الصفة على من يوصَفون بالانحراف وتلك التي تُطلَق على من يُتاح لهم التملّص من هذه الصّفة يعود إلى تصوُّر مفهوم الانحراف أصلاً. ويرى النقاد أن النزعة التصوّريّة الاجتماعيّة لا تتصّف بالانسجام في منهجيتها، إذ تميل إلى النظر إلى الدلائل الأوّليّة باعتبارها موضوعيّة في حين تُطلِق على عمليّة الوَصْم صفة الذاتيّة.

ويَحمِل علماء اجتماع آخرون كذلك على أنصار المدرسة التصوّريّة الاجتماعيّة لرفضهم الإقرار بوجود قوى اجتماعيّة عريضة تترك آثارها على المُخرَجات الاجتماعيّة الملموسة. وعلى سبيل المِثال، فإن جوانب من التصوّر الاجتماعي للواقع قد تنجم بالفِعل عن عمليّة التفاعل الذاتي على النطاق الضيّق، غير أن ثمّة عوامل اجتماعيّة خارجيّة ومؤثِّرة تُسهم في تشكيل هذا الواقع مثل الرأسماليّة والنظام الاجتماعي الذكوري/ الأبوي/ البطرِيَركي.

وتقدِّم المدرسة التصوّريّة الاجتماعيّة في التحليل الأخير مُقاربة نظريّة لفهم الواقع الاجتماعي تختلف اختلافاً جذرياً عن الاتجاهات الأخرى في الدراسات الاجتماعيّة. وبدلاً من افتراض وجود واقع اجتماعي موضوعي وفِعلي، يسعى التصوّريّون الاجتماعيّون إلى توثيق العمليّات التي يُعاد فيها بناء الواقع وتصوّره وتحليلها، وبشكل يعمل فيه هذا التصوّر على إثبات نفسه بنفسه.

الوَجه، والجسد والحَكي خلال التّفاعُل

يستخدم الوجه وإدارة حركات الجسم والكلام، كما رأينا، متضافرة بعضها مع بعض وفي وقت واحد لننقل بها عدداً من المعاني والأفكار والمشاعر ونخفي أخرى. ويحاول كل منا، من دون أن يدري بالضرورة، مراقبة ملامح وجهه والتحكم في حركات جسمه خلال التفاعل اليومي مع الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ننظم أنشطتنا في سياقات الحياة الاجتماعية من أجل تحقيق الأغراض نفسها.

لقاءات

في كثير من الأوضاع الاجتماعية، نمارس ما يسميه غوفمان التفاعل «غير المركّز» مع الآخرين. ويحدث مثل هذا النوع من التفاعل عندما يبدي الأفراد ما

يوحي انهم يدركون وجود الآخرين معهم. وتحدث مثل هذه الأوضاع عندما يتجمع الناس سوياً، سواء كما هي الحال في الشوارع المزدحمة أو في قاعات السينما والاحتفالات أو الحفلات. وعندما يكون الواحد منا برفقة الآخرين أو على مقربة منهم فإننا نتواصل سوياً وبصورة مستمرة من خلال الأساليب غير الشفوية مثل تعبيرات الوجه وحركات الجسم.

ويحدث التفاعل المُرَكّز عندما يتنبه الأفراد لما يقوله أو يفعله الآخرون. وباستثناء الحالات التي يكون فيها المرء واقفاً بمفرده، كما قد تكون الحالة في تجمّع أو احتفال أو حفلة اجتماعية، فإن التفاعل بين الناس قد يكون في الوقت نفسه مُركّزاً أو غير مُركّز. ويطلق غوفمان على هذا النوع من التفاعل اسم «اللقاء»، ويمثل شكل هذا التفاعل الجانب الأكبر من التبادل الذي نجريه في حياتنا اليومية ـ مع العائلة والأصدقاء وزملاء العمل، إذ نمارس اللقاء المُركز وغير المُركز في وقت واحد. كما يشمل مصطلح «اللقاء» حديثنا العابر مع الآخرين، والمناقشات والندوات والألعاب الجماعية والاتصالات الوِجاهية الروتينية مع البائعين في المحلات والعاملين في المطاعم وما إلى ذلك.

وينبغي أن تُستهل جميع اللقاءات بافتتاح أو بنقطة بدء، وهذه البداية هي التي تؤذن بانتهاء حالة الإغفال المهذب. وتتميز لحظة بدء التواصل بنوع من المخاطرة لدى كثير من الناس، لأن الفرد لا يكون متأكداً وواثقاً كل الثقة من طبيعة هذا التواصل أو اتجاه المسار الذي ستتخذه عملية التفاعل (Goffman, 1971). أما في حالة التواصل المُركز فإن المرء يعطي قدراً أكبر من الانتباه والاهتمام، ويزيد من تحكمه في وسائل التواصل المتاحة له مثل الكلام أو الحكْي، وتعبيرات الوجه وإيماءات الجسم كما أن الأفراد يركزون مزيداً من اهتمامهم لاكتشاف مدى الصدقية لدى الآخرين. ولهذا السبب، فإننا نلاحظ على سبيل المثال أن العاملين في المطاعم والبائعين يظهرون قدراً كبيراً من التهذيب والاهتمام وحسن الإصغاء لما يقوله الزبائن ويكررون السؤال عما إذا كانت الخدمة التي يقدمونها مناسبة ومرضية لهم.

علامات

إننا نلتقي ونتحادث خلال حياتنا اليومية المعتادة مع أنواع شتى من الناس والأفراد. فأنت تستيقظ في الصباح وربما تتناول طعام الإفطار مع العائلة، وربما ترسل أطفالك أو الأفراد اليافعين في السن من عائلتك إلى المدرسة، وقد تتبادل

الحديث العابر أو اللياقات الاجتماعية مع أحد أصدقائك أو معارفك عند باب المدرسة. ثم تتوجه إلى عملك، وقد تستمع إلى المذياع في تلك الأثناء، وعندما تصل إلى مكتبك أو موقع العمل، تتبادل أحاديث شتى مع زملائك أو الأشخاص المتعاملين معك، كما أنك قد تشارك في اجتماعات رسمية في مكان العمل أو خارجه. وكل واحد من هذه اللقاءات يتميز وينفصل عن الآخر بعلامات معينة أو بما يسميه غوفمان (Goffman, 1974) بالأقواس المعترضة التي تكون بمنزلة علامات الفصل بين التفاعلات المُركزة وغير المُركزة.

وعند لقاء الآخرين في حفل عام على سبيل المثال، فإن المرء «يَتموْضَع» ويزداد تحكماً بصوته وحركات جسمه. وعندها يدخل المرء سياقاً صغيراً جديداً ويتخذ دوراً قد يكون مختلفاً عما يقوم به في أوضاع أخرى في حياته اليومية وتبرز في السياق العام لهذا الوضع علامات تميز بين كل دور وآخر من جهة، وبين سلسلة الأدوار المتعاقبة المتعددة من جهة أخرى. وتتضح هذه الفواصل بصورة خاصة إذا ما تذكرنا الشكل العام لاحتفال رسمي أو مسرحية أو مشاهدة فيلم سينمائي، حيث يعرف الفرد بداية النشاط عندما تعزف الموسيقى أو تفتح الستارة أو تبرز إشارة مميزة تحث الحضور على التنبه، كما أن النهاية قد تكون مصحوبة بإشارات مماثلة.

وفي الأماكن المحصورة أو الضيقة المساحة مثل المصاعد، يصعب وضع حد فاصل للتفاعل المركّز. إذ يتعذر على الأفراد الموجودين في هذه البقعة المحصورة أن يقدموا انطباعاً واضحاً جداً لمن معهم بأنهم لا يستمعون أو لا يشعرون بتصرفات أو أقوال الآخرين الذين يستخدمون المصعد معهم في تلك اللحظة، كما يتعذر عليهم أن يبينوا تمسكهم بحالة «الإغفال المهذب»، أو أنهم غير معنيين على الإطلاق بتصرفات الآخرين حولهم جملة وتفصيلاً. ويكون الحديث المتبادل بين الجماعة في هذا الموضع قصيراً ومبتسراً، بل إن أفراد المجموعة يمضون أو يقضون الفترة البسيطة من التقائهم في المصعد في التحديق إلى أعلى أو في النظر إلى الأزرار التي تدل على الطوابق التي يجتازونها صعوداً أو هبوطاً. وعلى هذا النحو يمضي النشاط، ولا نقول التفاعل، بين الأفراد في هذا الموضع من دون بروز علامات أو فواصل بين مرحلة وأخرى.

إدارة الانطباعات

يستخدم غوفمان وكثير من علماء الاجتماع الآخرين مصطلحات مستمدة من

عالم المسرح في تحليلهم للتفاعل الاجتماعي. إن مفهوم «الدور الاجتماعي» على سبيل المثال يعود في أصوله إلى التمثيل والأداء المسرحي الذي سبق التمثيلَ السينمائي من الناحية الزمنية. والأدوار تعني التوقعات التي يحددها المجتمع لما سيقوم به ويلتزم بأدائه شخص ذو «مكانة» أو «موقع» ما في المجتمع. فالمدرس، على سبيل المثال، له موقع محدد يفترض في أداء أنشطة معينة وبأساليب محددة تجاه تلاميذه. وينظر غوفمان إلى الحياة الاجتماعية باعتبارها سلسلة من الأدوار التي يقوم بها الأفراد/ الفاعلون على خشبة المسرح، والطريقة التي نتصرف بها تعتمد على طبيعة الأدوار التي نقوم بها. ويشار إلى هذه المقاربة الدراسية أحياناً باسم النموذج المسرحي، باعتبار الحياة الاجتماعية أشبه بالتمثيلية المسرحية. والأفراد حساسون لنظرة الآخرين تجاههم، فهم بالتالي يستخدمون عدة أشكال من إدارة «الانطباعات» ليدفعوا الآخرين إلى الاستجابة والتجاوب مع ما يقومون به. ورغم أننا في العادة نقوم بإدارة الانطباعات على هذا النحو بطريقة محسوبة ومقصودة. إلا أننا نسلك هذا السلوك بصورة عفوية وغير واعية في أكثر الأحيان. فعندما يشارك أحد الشباب على سبيل المثال في اجتماع يضم شخصيات مهمة في تقديره، فإنه يرتدي زيّاً رسميّاً وربما ربطة عنق، ويحرص على أن يكون سلوكه على مستوى معين من الانضباط واللياقة والتهذيب؛ غير أنه قد يرتدي ملابس الرياضة العرضية وتتغير أنماط سلوكه عندما يكون برفقة أصدقائه أو أفراد عائلته. وهو في الحالتين يقوم بإدارة انطباعات من يحيطون به.

ويميل علماء الاجتماع كذلك إلى التمييز بين نوعين من المكانة الاجتماعية. فهناك المكانة «الموروثة» أو الإرثية التي تُسبغ على الفرد على أساس عوامل بيولوجية مثل: العِرق؛ والجنس؛ والعمر. ومن ثَمّ فإنك، بحكم مكانتك الموروثة، «أبيض» أو «أسمر» أو «مراهق» أو «أنثى». أما «المكانة» المكتسبة فهي التي تتحقق لك بفعل جهدك الشخصي. وعلى هذا الأساس فقد يكون المرء «خريجاً»، أو «رياضياً»، أو «محاسباً». ومع أننا نميل إلى الاعتقاد بأن مكانتنا المكتسبة هي التي ينبغي أن تكون العنصر الأهم في حياتنا، إلا أن المجتمع قد لا يوافقنا دائماً على ذلك. ففي كل مجتمع، تعطى الأولوية لأنواع من المكانة على أخرى وتحدد بذلك منزلة الفرد الاجتماعية بصورة عامة. ويعطي بعض علماء الاجتماع (Hughes, 1945; Becker, 1963) هذه الظاهرة اسم «المكانة العليا». وتدخل في هذا الباب أنواع المكانة التي تقوم على أساس الجنوسة والعِرق. وقد لاحظ علماء الاجتماع أن أول السمات التي تلفت انتباه المشاركين في لقاء ما هي الجنس والعِرق (Omi and Winant, 1994).

حدود المُواجهة والخطوط الخلفيّة

يمكن تقسيم الجانب الأكبر من الحياة الاجتماعية، كما يرى غوفمان، في مجالين: حدود المواجهة والخطوط الخلفية. وحدود المواجهة أو خطوط التّماس هي المناسبات واللقاءات التي يتولى فيها الأفراد أدواراً رسمية، وهم بذلك «يؤدون أدوارهم على المسرح». وغالباً ما يتضمن عمل الفريق الجماعي إقامة جبهات للمواجهة ذات أداء معين. فقد يقوم اثنان من السياسيين المتنافسين داخل حزب واحد بالمثول أمام جمهرة من الناس أو عدسات التلفاز باعتبارهما يمثلان يداً واحدة وصفّاً واحداً موحداً وتربط بينهما الصداقة والزمالة رغم أن كلاً منهما يكنّ مشاعر الكراهية والعداء تجاه الآخر. وبالمنطق نفسه يحرص الزوج والزوجة على التستر أمام الأطفال على ما يدور بينهما من شجار أو مشاحنات ويعرضان لهم صورة تتسم بالوئام والانسجام، وهي الصورة التي سرعان ما تتبدد حالما يتوجه الأطفال إلى النوم.

أما الخطوط الخلفية؛ فهي المواضع التي يتجمع فيها الناس ويهيئون أنفسهم ويستعدون للتفاعل مع الآخرين في وضع يغلب عليه الطابع الرسمي. وهذه الخطوط الخلفية تشبه كواليس المسرح أو المشاهد التي لا تغطيها الكاميرا في عالم السينما. فعندما يكون الناس «خارج المشهد» فإنهم يسترخون ويصبحون أكثر عفوية في تصرفاتهم وفي تعبيرهم عن مشاعرهم وسلوكهم - وهو ما كانوا يبذلون الجهد لضبطه والسيطرة عليه أمام الآخرين أو على المسرح. وتسمح الخطوط الخلفية للأفراد بأن يتبادلوا فيما بينهم الأحاديث والتعبيرات والنكات واتهامات الغمز واللمز التي قد تخرج كثيراً عن حدود الأدب والكياسة. وفي هذا السياق يعقد غوفمان (Goffman, 1969) مقارنة بين مشهد النوادل في المطاعم الذين يظهرون كل علامات الأدب والتهذيب واللياقة واللطف أمام الزبائن في القاعة الرئيسية، ومشهدهم حالما يعودون أدراجهم إلى المطبخ الداخلي للمطعم ويبتدئون بالصراخ والشجار وعبارات السباب البذيئة بين بعضهم وبعض.

الفضاء الشّخصي

ثمة اختلافات ثقافية في تعريف الفضاء الشخصي في الثقافة الغربية، يميل الناس إلى الاحتفاظ بمسافة تبلغ نحو متر واحد فيما بينهم عندما يدخلون في حالة التفاعل المُركز ؛ وقد يتقاربون عندما يصطفّون واقفين جنباً إلى جنب. أما في بيئة الشرق الأوسط الثقافية فالناس يتقاربون وتقصر المسافة بينهم عندما يتجمعون

سوياً. ومن هنا فإن عدداً كبيراً من الغربيين الذين يزورون المجتمعات العربية والإسلامية للمرة الأولى قد يواجهون حالة من العزلة والارتباك عند لقائهم بأهل البلاد وإدراكهم قصر المسافات التي تفصل بينهم. ويرى إدوارد ت. هول (Hall, 1959; 1966)، الذي قام بدراسات مكثفة وموسعة عن أشكال التواصل غير الشفوي أن هناك أربعة أصناف من الفضاء الشخصي. فالمسافة «الحميمة» التي تبلغ نحو نصف متر لا تشمل إلا عدداً قليلاً جداً من عمليات التواصل الاجتماعي، ويشيع استعمالها في أغلب الحالات بين الأفراد الذين يسمح لهم باللمس والتقرب الجسدي بصورة منتظمة مثل: العشاق؛ والوالدين؛ والأهل؛ والأطفال. أما المسافة «الشخصية» التي تتراوح بين نصف متر ومتر واحد فهي المسافة التي تفصلنا عند لقائنا بالأصدقاء والمعارف المقرَّبين. وقد يُسمح بقدر من التلامس الحميم في مثل هذه اللقاءات غير أن ذلك يجري بصورة محدودة جداً. وهناك المسافة «الاجتماعية» التي تتراوح بين متر إلى ثلاثة أمتار، وتمثل المجال المادي العياني الذي تدور فيه التجمعات الرسمية مثل المقابلات والندوات الصغيرة. أما الصنف الرابع، فهو المسافة «العامة» التي تزيد على أربعة أمتار وتفصل بين من يقومون بأداء فعل أو دَورٍ ما أمام الجمهور.

وفي مجالات التفاعل العادية يستخدم على الأكثر الفضاءان الحميم والشخصي. وإذا ما اقتُحم واحد من هذين المجالين؛ فإن الناس سرعان ما يحاولون استرجاع الفضاء الذي يخصهم وكأنهم يطلبون من الأطراف الغازية أن تعود القهقرى أو تبتعد عنهم. وإذا ما تعرض الناس لتقارب غير مرغوب فيه فإنهم قد يقومون بوضع حاجز مادي للحيلولة دون اقتحام فضائهم الشخصي، كأن يقوم أحد زوار المكتبة العامة بإقامة حاجز من الكتب حول البُقعة التي يقرأ فيها لردع الآخرين عن تجاوزها.

وكما هي الحال في مجالات التواصل غير الشفوي الأخرى، تلعب عوامل الجنوسة دورها في هذا المجال. وقد درج الرجال على التمتع بهامش من الحرية أوسع مما للنساء في استخدام الفضاء، بما في ذلك اقتحام الفضاءات التي تخص النساء من دون أن تكون بين الطرفين علاقة حميمة أو حتى معرفة وثيقة. فعندما يلمس رجل ذراع امرأة ما تسير إلى جانبه ليدلها على الطريق أو يلمس ظهرها لتدخل باباً ما قبله، فإن المجتمع يعتبر ذلك التصرف دليلاً على التهذيب والأريحية. غير أن المنطق الاجتماعي يتخذ اتجاهاً معاكساً عندما تقتحم المرأة الفضاء الشخصي للرجل فيعتبر تصرفها هذا محاولة للاستمالة والاجتذاب الجنسي. وقد بدأت المحاولات في كثير من المجتمعات في الغرب والشرق لوضع

القوانين ومقاييس السلوك للحيلولة دون التحرش الجنسي والحفاظ على الفضاء الشخصي لكل من النساء والرجال على السواء من الملامسات والتصرفات غير المرغوبة.

التّفاعُل في الزمان والمكان

يعتبر فهم الكيفية التي تتوزع فيها الأنشطة، زماناً ومكاناً، من الأمور الجوهرية لتحليل اللقاءات ولاستيعاب الحياة الاجتماعية بصورة عامة. إن جميع أشكال التفاعل «مُتمَوْضِعة»، بمعنى أنها تحدث في مكان معين وخلال فترة زمنية محددة. وأفعالنا خلال يوم واحد تكون «مُتزَمْكِنة»، أي إنها تدور في إطار زمني ومكاني محدد. وعلى هذا الأساس، يمضي أكثر الناس طوراً أو فترة من يومهم في مكان العمل. كما أن سلسلة الأطوار هذه تصدق على أيام الأسبوع بما فيها عطلة نهاية الأسبوع، إذ يقوم المرء بما لا حصر له من الأنشطة في فترات معينة وفي أمكنة مختلفة وربما في مناطق متباعدة بعضها عن بعض سواء في المدن، أم الضواحي، أم الأرياف، أم البوادي. وعندما نقوم بتحليل السياقات التي يجري فيها التفاعل الاجتماعي، فإن من المفيد أن ننظر إلى حركات الناس وأنشطتهم، وأن ندرك كيف يلتقي الزمان بالمكان في منظومة التفاعلات البشرية. إن مفهوم «الأقلمة» يساعدنا على فهم المسار الذي تتخذه الحياة الاجتماعية في حالة التقاء الزمان بالمكان. فالبيت الحديث، على سبيل المثال، مقسم إلى ما يشبه الأقاليم المكونة من الحُجرات والممرات وربما السقوف إذا كان المنزل يتألف من أكثر من طابق واحد. وهذه الفضاءات ليست مجرد مساحات مادية منفصلة بل إنها مصممة وفق منطق زمني معين. فحُجرة الجلوس والمطبخ يستخدمان، على الأرجح، خلال ساعات النهار والحمامات خلال الليل. وتتحكم في التفاعلات التي تجري في هذه الأقاليم اعتبارات مساحية وزمنية. وبعض المواضع في ذلك البيت يشكل الخطوط الخلفية، بينما يجري «الأداء» في مواضع أخرى. وفي بعض الأوقات يتحول المنزل كله إلى خطوط خلفية. ففي عطلة نهاية الأسبوع، كما يقول غوفمان (Goffman, 1969) تستخدم الأسرة بمجموعها سور البيت أو جدرانه أو سياجه لحماية حياتها الحميمة الخاصة التي تشيع آنذاك في أرجاء جميع الحُجرات، بما يشتمل عليه ذلك من استرخاء في الحديث وارتياح في ارتداء الملابس. ويتحول أسلوب المعيشة برمته إلى أنماط من السلوك والتواصل والتفاعل كانت مقصورة على المطبخ وحُجرات النوم.

التوقيت الزّمني

في المجتمعات الحديثة، تتحدد النطاقات أو الأطوار التي ننظم فيها أنشطتنا البشرية بمقاييس التوقيت الزمني. فلولا الساعات والتوقيت الدقيق للأنشطة وبالتالي تنسيقها عبر المكان، لم تكن المجتمعات الصناعية لتنشأ وتنمو وتتطور على الإطلاق (Mumford, 1973).

وانتشر اليوم التوقيت الزمني من خلال استعمال أجهزة الساعات في جميع أنحاء المعمورة، مما جعل بالإمكان استخدام أنساق النقل ونظم الاتصالات العالمية. فقد تحددت مقاييس التوقيت الدولية، للمرة الأولى، في مؤتمر عقد في واشنطن عام 1884. ووزعت الفترات الزمنية التي تتخلل اليوم الواحد إلى أربع وعشرين ساعة. وشاع منذ ذلك الوقت استخدام توقيت غرينتش باعتباره المقياس الزمني الذي يحدده المرصد الموجود في ذلك الموضع في لندن.

وكانت الأديرة هي أول من استخدم نظم التوقيت الزمني في القرن الرابع عشر لتنظيم أنشطة النزلاء والمقيمين فيها بالساعة واليوم والأسبوع. ولا تخلو أية مؤسسة أو جماعة بشرية في عالم اليوم من نظام لقياس النشاط الإنساني وتنظيمه بالتوقيت الدقيق، وكلما ازداد حجم الجماعة واتسعت مواردها وعدد المنتسبين إليها، ازدادت أنظمة التوقيت دقة وشمولاً. وقد قام إيفياتار زيروبافل (Zerubavel, 1979; 1982) بتقصي هذه الظاهرة بصورة موسعة في عدد من المستشفيات الضخمة. فالمستشفى ينبغي أن يعمل بجميع أنشطته وإجراءاته على مدى 24 ساعة في اليوم مما يستلزم تنسيق عمل الأطباء والممرضين والعاملين وجميع الموارد الأخرى بطريقة مركبة ومعقدة لتمكين المستشفى من القيام بواجباته ومهماته. ويجب، على سبيل المثال، على فرق من الممرضين والممرضات أن تتناوب العمل بين أجنحة المستشفى وأقسامه المختلفة وفق برنامج معين وجدول محدد يتسم بالكفاءة، والانضباط، والدقة خلال ساعات النهار والليل. وعلى هذا النحو تندمج أنشطة هيئة التمريض والأطباء والعاملين الآخرين وتتكامل مع ما يحتاجونه من الموارد لتصبح آخر الأمر نسقاً مؤسسياً من الأنشطة الإنسانية التي تتجمع في بؤرة واحدة يلتقي فيها الزمان والمكان لخدمة نزلاء المستشفى.

الحياة الاجتماعية وتتابُع المكان والزمان

تقدم الإنترنت مثالاً آخر على الترابط الوثيق بين أشكال الحياة الاجتماعية من جهة والقدرة على التحكم والسيطرة على المكان والزمان من ناحية أخرى.

وأتاحت أشكال التقانة المستجدة، مثل الإنترنت، التفاعل مع أناس من شتى بقاع العالم لم نكن قد رأيناهم أو اجتمعنا بهم من قبل. وقد أعاد هذا التغيُر التقني «ترتيب» المكان بحيث أصبح باستطاعتنا التفاعل مع الآخرين من دون التحرك من مكاننا. كما عدلت هذه النقلة من تجربتنا مع الزمان؛ لأن التواصل يتم بصورة فورية. ولا مجال على الإطلاق لمقارنة الوضع الراهن بالأيام التي كنا نتواصل بها عن طريق البريد حين كان وصول الخطابات أو استلامها يستغرق وقتاً طويلاً، وخاصة في الحالات التي كان البريد ينتقل فيها من بلد إلى آخر عن طريق البر أو البحر. ولا يزال الناس بطبيعة الحال يكتبون ويتبادلون الرسائل حتى اليوم. غير أن التواصل الفوري أصبح ضرورة حيوية في عالمنا الاجتماعي حتى إننا غدونا لا نتصور حياتنا بمعزل عنه. كما أننا لم نعد نستطيع الاستغناء في حياتنا عن متابعة الأخبار والبرامج عن طريق المذياع أو التلفاز، أو استعمال الهاتف، أو إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى مؤسسة أو صديق في بلد بعيد.

خاتمة: النّزعة إلى التّقارُب

خلافاً لما كان عليه الوضع في المجتمعات التقليدية، فإننا في عالمنا الحديث نتفاعل باستمرار مع أشخاص لم نلتقِ بهم قَط. يدعونا جميع ما نقوم به من تعاملات ومبادلات تقريباً، مثل ابتياع حاجاتنا اليومية أو فتح حساب في أحد البنوك إلى الاتصال والتواصل ــ ولكن على نحو غير مباشر ــ مع أناس يبعدون عنا آلاف الأميال. فالنظام البنكي بطبيعته نظام عالمي. والمبلغ الذي تودعه في حسابك يصبح جزءاً من الاستثمارات المالية التي يقوم بها البنك عبر العالم. ويتخوف بعض الناس من أن التقدم المتسارع في تقانة الاتصالات مثل: البريد الإلكتروني؛ وشبكة المعلومات الدوليّة «الإنترنت»؛ والتجارة الإلكترونية قد تعزز النزعة إلى التفاعلات غير المباشرة. إن مجتمعنا قد غدا «مكتوم الأنفاس» في الوقت الذي تعاظمت فيه قدرات التقانة. وأصبح الناس، كما يرى أنصار هذا الرأي، أكثر عزلة بعضهم عن بعض مع تسارع نبض الحياة الحديثة؛ بل إننا نتفاعل مع أجهزة التلفاز والحاسوب أكثر مما نتواصل مع جيراننا أو الأفراد في مجتمعنا المحلي. لقد أصبح التخاطب عن طريق الإيميل والرسائل الفورية والمناقشات الإلكترونية من الحقائق الراسخة في حياة الكثيرين في المجتمعات الصناعية. فما هي طبيعة هذه التفاعلات وما هي التعقيدات التي قد تنجم عنها؟ لقد بينت دراسة أجريت عام 1997 أن ما يقرب من نصف الموظفين والعاملين في المكاتب في بريطانيا أفادوا أن الإنترنت قد حلت محل التواصل مع الآخرين

وجهاً لوجه. ويرى ثلث المستجيبين أنهم يتعمدون استخدام الإيميل ليتجنبوا اللقاء الوِجاهي مع زملائهم. كما يرى آخرون أن كثافة المراسلات البذيئة على الإيميل داخل أوساط العمل قد أدت إلى انهيار العلاقات بين الزملاء والزميلات في المكاتب. وقد أفسح التواصل الفوري المباشر مجالات واسعة للارتباك والفوضى والأذى بالمقارنة مع أشكال الاتصال التقليدية: إن المشكلة، كما يرى لوكْ (Locke, 2000)، تكمن في طبيعة الاتصالات. «فنحن نعتقد أنها من نتاج العقل البشري غير أننا نمارسها بأجسامنا عندما تتحرك ملامحنا وعضلات وجوهنا وتتناغم أصواتنا وتميل أجسامنا وتومئ أيدينا. أما عند استخدامنا الإنترنت، فإن عقولنا تكون حاضرة غير أن أجسامنا تغيب ويتلاشى مفعولها. وليس بوسع من يستقبل رسالة ما بهذه الوسيلة أن يعرف شيئاً عن شخصية المرسل أو طباعه أو مقاصده وأهدافه. لقد انهار جسر الثقة بين الطرفين وأصبحت عملية الاتصال مغامرة في غاية الخطورة».

غير أن أنصار الإنترنت يخالفون هذا الرأي. فهم يعتقدون أن التواصل الإلكتروني يتمتع بكثير من العناصر الإيجابية التي لا تتوافر في أشكال التفاعل التقليدية مثل الهاتف واللقاء الوِجاهي. فالصوت الإنساني، كما يرى هؤلاء، قد يكون أكثر قدرة على التعبير عن المشاعر والأفكار، غير أنه يكشف بعض المعلومات عمن يتحدثُ إليك على الجانب الآخر مما يمكن استخدامه لغير مصلحته مثل العمر والجنس والأصل الإثني والموقع الاجتماعي، أما في الاتصال الإلكتروني، فيتركز الانتباه والاهتمام على مضمون الرسالة ومحتواها. وقد يكون ذلك لمصلحة النساء أو الفئات المستضعفة الأخرى التي قد تتعرض آراؤها للتسفيه والاحتقار في أوضاع أخرى (Pascoe, 2000). ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التفاعل الإلكتروني يكون فيه أغلب الأحيان وسيلة للتحرك والتمكين يستطيع بها الناس أن يصوغوا بها هوياتهم ويتحدثوا بحرية أكثر قياساً على ما يستطيعونه في مواضع أخرى.

ترى، أين تكمن الحقيقة في هذه المساجلة؟ لا شك أن أشكال الاتصال والإعلام الجديدة قد أحدثت ثورة في الطريقة التي يتواصل بها الناس. غير أن الجماعات الإنسانية، حتى في الأوقات التي يفضّل فيها الناس استخدام وسائل إلكترونية فورية سريعة، ما زالت حريصة على التواصل الإنساني المباشر، بل إن هذه النزعة قد تصاعدت في هذه الأيام إلى درجة عالية لم تكن معروفة من قبل. وبوسع أفراد العائلة الواحدة أن يلتقوا ويتواصلوا ويلتمَّ شملُهم، بطريقة «افتراضية» بالوسائل الإلكترونية، غير أنه لا مناص من الاعتراف بأن مثل هذه اللقاءات تظل

تفتقر إلى الدفء وحرارة المشاعر ونبض العواطف الحميمة التي تتمتع بها اللقاءات الوِجاهية المباشرة.

ويقدم اثنان من علماء الاجتماع (Boden and Molotch, 1994) تفسيراً لهذه الظاهرة في عدة دراسات قاما بها عمّا يسميانه «النزعة إلى التقارب»: أي حاجة الأفراد إلى التلاقي، أحدهم بالآخر في أوضاع من التفاعل الوِجاهي حافلة بالحضور الإنساني. ويقترب هذان الباحثان من وجهات النظر التي أعرب عنها غوفمان عندما يشددان على أهمية الحضور الإنساني المباشر في التواصل بين الأفراد والجماعات. ذلك أننا لا نستطيع بغير هذه الوسيلة أن نتأكد من صدق مشاعر الآخرين وصدقيتهم، كما أنه ليس بمقدورنا أن نطل من نوافذ شخصياتهم لنعرف ما في دخائلهم من أحاسيس وخواطر. فلقاء العين بالعين هو الذي يبني جسور الثقة والمودة بين الناس، ويعزز الوشائج الحميمة بينهم.

نقاط موجَزَة

1. التفاعل الاجتماعي هو العملية التي نقوم بها بالفعل ورد الفعل تجاه من حولنا وكثير من الجوانب التي تبدو في سلوكنا اليومي قليلة الأهمية في ظاهرها تتكشف عند استقصائنا لها عن نواح معقدة ومهمة من التفاعل الاجتماعي. ففي أغلب التفاعلات يكون لقاء العين بالعين عابراً وسريعاً، غير أن النظرة التي نمعن فيها في التحديق بالآخرين قد تكون إشارة تدل على العداء في بعض الأحيان وعلى الحب في أحيان أخرى. ودراسة التفاعل الاجتماعي من المجالات الأساسية التي يركز عليها علم الاجتماع؛ لأنها تلقي الضوء على كثير من الجوانب في الحياة الاجتماعية.

2. يطلق على دراسة التفاعل الوِجاهي في العادة اسم علم الاجتماع المُصَغّر مقابل علم الاجتماع الكُلّي الذي يدرس المجموعات والمؤسسات والأنساق الاجتماعية الكبيرة. ويرتبط علم الاجتماع المُصَغّر ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع الكُلّي، ويكمل أحدهما الآخر.

3. إن التواصل غير الشفوي يمثّل تبادل المعلومات والمعاني والأفكار عبر تعبيرات الوجه والإيماءات وحركات الجسم. وتحمل ملامح الوجه الإنساني تعبيرات مختلفة ومتنوعة. ويعتقد على نطاق واسع أن الجوانب الأساسية لتعبيرات الوجه فطرية في أساسها. وتكشف الدراسات الثقافية المتقاطعة عن تماثل وتقارب كبير بين أفراد الثقافات المختلفة من حيث تعبيرات الوجه،

وتفسير المشاعر التي تجسدها ملامح الوجه الإنساني. كما أن «الوجه»، بمعناه الاصطلاحي العريض، يشير إلى درجة الاحترام والتكريم التي يكنّها أعضاء المجتمع لشخص ما. ونحرص خلال تفاعلنا مع الناس الآخرين على المحافظة على ما نتمتع به من «وجاهة» واعتداد بالنفس.

4. ثَمّةَ بُعْدٌ جُنوسيٌّ للتواصل الشفوي. فبعض الإيماءات والتعبيرات في حياتنا اليومية، مثل لقاء العين بالعين والتحديق، قد تُفهم وتُفَسَّر بطريقة مختلفة إذا ما صدرت عن النساء أو عن الرجال.

5. يُعنى المنهج الإثنوميثودولوجي بدراسة الكلام والمحادثة العادية بين الناس؛ ويختص هذا المنهج الذي وضع أصوله هارولد غارفنكل بتحليل الطرق التي نفسّر بها ما يعنيه الآخرون بأقوالهم وأفعالهم ويتسم الكلام اليومي بدرجة عالية من التعقيد، ويرتكز، في جوهره، إلى مجموعة من التفاهمات المشتركة بين من يتبادلون الحديث. وعندما تنتهك القواعد غير المعلنة للمحادثة، بصورة مقصودة أو غير مقصودة، فإن الناس يحسّون بالانزعاج وبعدم الأمان.

6. يمكننا أن نتعلم الكثير عن الحَكْي والكلام من خلال دراستنا «نداءات الاستجابة» (أي علامات التعجب) ومن زلّات اللسان (عندما يخطئ الناس في نطق بعض الكلمات والعبارات وفي تهجئتها) وتتميز زلات اللسان، على الأغلب، بروح الدعابة، وترتبط من الناحية النفسية بالفطنة والمزاح.

7. يعتمد التفاعل غير المركّز على إدراك الأفراد المشترك بعضهم لبعض في التجمعات الواسعة عندما يتحادثون بصورة غير مباشرة. أما التفاعل المركّز الذي يتألف من لقاءات مميزة أو مراحل من التفاعل، فإنه يحدث عندما يتحول الأفراد بانتباههم واهتمامهم مباشرة إلى ما يقوله أو يفعله الآخرون.

8. يمكن دراسة التفاعل الاجتماعي في أغلب الأحيان بطريقة تكشف عن خفاياه باستخدام أو بتطبيق النموذج المسرحي، باعتبار المشاركين في هذا التفاعل ممثلين يؤدون أدوارهم على المسرح بعد فترة من الإعداد والتجهيز. وكما في حالة المسرح، فإنه يمكن تحديد محورين متميزين في سياق الحياة الاجتماعية هما: حدود المواجهة؛ أي المسرح؛ والخطوط الخلفية التي يهيئ فيها الممثلون أنفسهم لأداء أدوارهم ثم يعودون بعدها إلى تصرفاتهم التلقائية العادية.

9. يمثل الفضاء الشخصي المسافة التي تفصل بين الأفراد المشاركين في عملية التفاعل الاجتماعي. ويختلف مفهوم الفضاء الشخصي من ثقافة إلى أخرى.

10. يتخذ التفاعل الاجتماعي، في جميع الأحوال، وضعه وموقعه في سياق الزمان والمكان. ويمكننا تحليل الطريقة التي تنقسم فيها حياتنا اليومية إلى أطوار مترابطة من جهة الزمان والمكان عندما ندرس الأشكال التي تجري فيها مختلف الأنشطة في فترات محددة تتضمن في الوقت نفسه التحرك والانتقال من مكان إلى آخر.

11. تتميز المجتمعات الحديثة، في المقام الأول، بالتعامل المتبادل وغير المباشر الذي يفتقر إلى الحضور الإنساني المشترك. ويؤدي ذلك إلى ما يوصف بالنزعة إلى التقارب؛ أي إلى الميل إلى لقاء الناس بصورة مباشرة قدر الإمكان. وتقدم لنا أوضاع الحضور البشري المشترك معلومات أكثر ثراء مما تقدمه أشكال التواصل غير المباشرة عن أساليب التفكير، والشعور عند الناس، ومدى الصدق في عواطفهم.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل يعقل تصوّر الحياة الاجتماعية في غياب الافتراضات المسبقة لدى أعضاء المجتمع؟
2. كيف يمكن السائح أن يرى بلدتك أو قريتك أو مدينتك بطريقة تختلف عما تراها أنت؟
3. هل سيكون من السهل على أحد الطلاب مثلاً، أن يعيث فساداً بأصول التفاعل في الفصل الدراسي؟
4. كيف يمكنك أن تبدو واثقاً بنفسك في نظر الآخرين؟
5. ما هي بعض الأساليب التي قد تستخدمها النساء الجالسات في أحد المقاهي لإشعار الرجال بعدم رغبتهن في الاختلاط أو التحادث معهم؟
6. هل يمكن الاستعاضة بالتواصل الإلكتروني عن التفاعل المباشر وجهاً لوجه؟

مراجع وقراءات

Peter Berger and Thomas Luckmann, *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge* (Garden City, NY: Doubleday, 1966).

Stanley Cohen and Laurie Taylor, *Escape Attempts: The Theory and Practice of Resistance to Everyday Life*, 2nd ed. (London: Routledge, 1995).

Erving Goffman, *Behaviour in Public Places* (New York: Free Press, 1963).

Erving Goffman, *The Presentation of the Self in Everyday Life* (Harmondsworth: Penguin, 1969).

Phil Manning, *Erving Goffman and Modern Sociology* (Cambridge: Polity, 1992).

مصادر على الإنترنت

Ethno/CA News (Online Resource for Ethnomethodology and Conversation Analysis).

http://www.pscw.uva.nl/emca/bib90's.htm

Society for the Study of Symbolic Interaction

http://sun.soci.niu.edu/~sssi

الفصل الخامس

الجُنوسَة والحياة الجنسية

ماذا يعني أن يكون الإنسان رجُلاً؟ وماذا يعني أن يكون امرأة؟ قد نعتقد للوهلة الأولى أن يكون المرء رجلاً أم امرأة يرتبط آخر الأمر بجنس الخصائص الجسديّة التي وُلدنا بها. غير أن مفهوم الذكورة أو الأنوثة هو من القضايا التي يُعنى بها علماء الاجتماع عناية بالغة. ويعتقد بعض الناس سواء أكانوا ذكوراً أو إناثاً أنهم وُلدوا بالأجسام الخطأ من الوُجهة الاجتماعيّة، ولو كانوا من الجنس الآخر لتغيّرت النظرة الاجتماعيّة إزاءهم. ولا بد أننا سمعنا عن قصص كثيرة يعيش فيها الذكور أو الإناث جانباً من حياتهم ثم ينتقلون إلى «الجنس الآخر» بعمليّة جراحيّة. فبعض البنات أو النساء يتحوّلن إلى ذكور مثلما يتحوّل بعض الأولاد أو الذكور إلى إناث، وحُجّتهم في ذلك أن «الطبيعة» ارتكبت بحقهم أو بحقهن خطأً فظيعاً. (Neustatter, 1999). بل إننا أخذنا نسمع في الآونة الأخيرة أن بعض المجتمَعات الغربيّة قد بدأت تُقِرّ العلاقة بين الجنسَين المثيلَين، لا على سبيل المُعاشرة فحسب، بل على سبيل الزواج.

غير أن الأمْر يتجاوز كثيراً مسألة الارتباك الذي يُصيب الفَرد أو الجماعة أو المجتمع بمجمله بين «هو» الذي تحوّل إلى «هي» أو العكس. إن تصوّراتنا عن الهُويّة الجُنوسيّة، بل عن التوجّهات والعلاقات والميول الجنسيّة، تُشكّل جانباً أساسياً من شخصيّتنا تبَلوَر في مرحلة مبكرة جداً من حياتنا وأصبح راسخاً في أعماق نفوسنا طيلة العمر. ليس الجنس أو الجُنوسة أمراً مُقَدَّراً منذ اللحظة التي نتكوّن فيها قبل تسعة أشهر من ولادتنا، بل إنها أمر نُسهِم نحن في صنعه وتنميَته خلال حياتنا اليوميّة عبر تفاعلنا الاجتماعي مع الآخرين. إننا، من الوُجهة الاجتماعيّة، نُنتِج ونعيد إنتاج الجُنوسة من خلال آلاف من الأفعال والممارسات التي نزاولها كل يوم.

يختلف العلماء فيما بينهم حول الدرجة التي تتحكم فيها الخصائص البيولوجية التي نولد بها على شخصيتنا الجنوسية وأنشطتنا الجنسية بصورة قاطعة مطلقة ودائمة. وسنتطرق في هذا الفصل إلى طبيعة السلوك الجنسي كما سنحلل الخصائص المعقدة لأنماط الميول الجنسية الإنسانية وما تتضمنه من اختلافات. إن السلوك الجنسي في المجتمعات الحديثة، شأنه شأن أي نشاط آخر، يتعرض لتغيرات مهمة تترك آثارها في حياتنا العاطفية والنفسية.

وسنحاول هنا أن نفهم طبيعة هذه التغيرات ونفسر ما تنطوي عليه من دلالات. ولنبدأ أولاً بالآراء التي يطرحها العلماء والمختصون حول الفوارق بين الرجال والنساء. ونظراً لارتباط الفوارق الجنوسية ارتباطاً وثيقاً بالمسائل المتعلقة بالتفاوت وعدم المساواة والقوة في المجتمع، فإن هذه القضية تستحوذ على اهتمام كثير من علماء الاجتماع. يضاف إلى ذلك أن التغيرات التي أحدثتها الحركات النسائية خلال العقود القليلة الماضية قد أدت إلى الاعتقاد لدى الكثيرين بأن أنماط التفاوت واللامساواة الجنوسية إنما يجري إنتاجها وتعزيز وجودها بل وتحويلها من جانب المجتمع. وقد غدت الدراسات المتخصصة بشؤون الجنوسة والسلوك الجنسي من الموضوعات التي يكثر الإقبال عليها في العلوم الاجتماعية الحديثة.

الفوارق بين الجنسَين

ولنبدأ باستقصاء أصول الفوارق بين الرجال والنساء. وتختلف المقاربات التي ينتهجها الدارسون في تفسيرهم لتكون الهويات الجنسية والأدوار الاجتماعية القائمة على أساسها. ومحور الجدال في هذه المسألة يكاد ينحصر في سؤال واحد يدور حول قيمة وحجم ما نتعلمه ممن حولنا: إذ يتفاوت الدارسون في درجة الأولوية التي يعطونها للمؤثرات الاجتماعية خلال تفسيرهم فوارق الجنوسة.

ويجدر بنا قبل الدخول في هذا الموضوع، التمييز بين الجنس والجنوسة. إذ يستخدم علماء الاجتماع مصطلح الجنس للدلالة على الفروق التشريحية، والفسيولوجية، والاجتماعية، والثقافية بين الذكور والإناث. أما الجنوسة؛ فتعني الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الرجولة والأنوثة؛ وهي بالتالي ليست نتاجاً مباشراً بالضرورة للجنس البيولوجي لدى الإنسان. ومن هنا فإن الفرق بين الجنس والجنوسة عنصر جوهريٌ في النشاط البشري لأن كثيراً من الفروق بين الذكور والإناث ليست بيولوجية الأصل.

تتوزع تفسيرات علماء الاجتماع للاختلافات وأوجه عدم المساواة بين

الجنسين في ثلاثة اتجاهات متعارضة. ويتمثل الاتجاه الأول في الميل إلى اعتبار الخصائص البيولوجية أساساً لاختلاف السلوك بين الرجال والنساء. وهناك من جهة أخرى نظريات تضفي أهمية مركزية على عملية التنشئة الاجتماعية وتعلّم الأدوار الجنوسية. وهناك من جهة ثالثة، يعتقد بعض الدارسين أنه لا الجنوسة ولا الجنس يقومان على أسس بيولوجية، بل هما نتيجة للتصورات الاجتماعية.

الجُنوسة والبيولوجيا: الفوارق الطبيعية

إلى أي مدى يمكن اعتبار اختلاف السلوك بين النساء والرجال نتيجة لاختلافات بيولوجية؟ يرى بعض المؤلفين أن جوانب محددة في التكوين الجسمي البيولوجي للإنسان ــ مثل الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية ــ هي المسؤولة عن فروق فطرية في سلوك الرجال والنساء. ويضيف هؤلاء أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات، بشكل أو بآخر، في مختلف الثقافات، مما يعني أن ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريباً. وقد يشير هؤلاء الباحثون إلى أن الرجال لا النساء هم الذين يشاركون في عمليات الصيد والقنص والحرب في جميع الثقافات تقريباً. وذلك يعني أن الرجال، بحكم تركيبهم البيولوجي، يتفوقون على النساء في نزعتهم العدوانية.

ولا يقتنع كثير من العلماء بمثل هذه الحجج. وإذ تتفاوت مستويات الروح العدوانية لدى الرجال بين ثقافة وأخرى، كما أن ميل النساء إلى السلبية واللطف يتفاوت بين ثقافة وأخرى (Elshtain, 1987). ويعتقد بعض النقاد أن النظريات القائمة على «الاختلافات الطبيعية» كثيراً ما تعتمد على البيانات التي تتوافر عن السلوك الحيواني لا على البينات الأنثروبولوجية أو التاريخية على السلوك الإنساني، وهي البينات التي تظهر التنوع والتباين عبر الزمان والمكان. ويضيف هؤلاء الباحثون أن شيوع صفة ما في جميع المجتمعات لا يعني أن هذه الصفة بيولوجية في أصولها، إذ إنها قد تنجم عن عوامل ثقافية متماثلة أو متشابهة في تلك المجتمعات. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر النساء يقضين الجانب الأكبر من حياتهن في رعاية الأطفال والعناية بهم، ومن هنا فإنهن لا يستطعن المشاركة في الصيد أو في الحرب.

ورغم أنه لا يمكننا أن نرفض بصورة مطلقة الفرضية القائلة إن العوامل البيولوجية تحدد أنماط السلوك للنساء والرجال، فإن البحوث والدراسات التي جرت على مدى مائة عام للتحقق من الأصول الفسيولوجية لهذا الأثر لم يحالفها النجاح. وليس ثمة دليل على الآليات التي يمكن أن تربط بين القوى البيولوجية من

جهة، وأنواع السلوك الاجتماعي المعقد التي تبدر عن الرجال والنساء (Connell, 1987). والنظريات التي تفيد بأن الأفراد ينصاعون لما يشبه النزعات الفطرية لديهم تتجاهل الدور الحيوي الذي يقوم به التفاعل الاجتماعي في تشكيل السلوك البشري.

التنشئة الاجتماعية الجُنوسية

من الوسائل الأخرى لفهم أصول الفوارق الجنوسية دراسة التنشئة الاجتماعية الجنوسية، أي فهم الطريقة التي يجري فيها تعلّم الأدوار المتوقعة من الجنسين من خلال العوامل الاجتماعية الفاعلة مثل العائلة ووسائل الإعلام. وتميز هذه المقاربة بين الجنس بمعناه البيولوجي والجنوسة الاجتماعية ـ فالطفل الرضيع يولد حاملاً العنصر الأول، ولكنه يتعلم الثاني. فمن خلال اتصاله بالعوامل الفاعلة في عملية التنشئة بنوعيها الأولي والثانوي، يلقَّن الطفل بصورة تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه سواء أكان ذكراً أم أنثى. فالفوارق الجنوسية لا تُحدَّد بيولوجياً بل تُنتَج ثقافياً. وحسب ما يقوله أصحاب هذا الرأي، فإن اللامساواة الجنوسية تكون نتيجة لتنشئة الرجال والنساء للقيام بأدوار مختلفة.

ويميل الوظيفيون إلى تبنّي نظريات التنشئة الاجتماعية الجنوسية، إذ يرون أن الأولاد والبنات يتعلمون «الأدوار المتصلة بجنسهم» وهوياتهم: ذكوراً وإناثاً، أي بالذكورة والأنوثة الملازمة لها. وتتحكم بهم في هذه الحالة أنماط الجزاء الإيجابية والسلبية؛ أي القوى والمؤثرات الاجتماعية التي تحبّذ أو تنهى عن سلوك معين. فعلى سبيل المثال، قد يقال للطفل بعد أن يقوم بعمل حميد: «أنت ولدٌ شجاع!»، أو يتلقى ما يشبه العقوبة عندما يقال له: «يا ولد، لا تلعب بهذه الدمى!». ومثل هذه التعزيزات الإيجابية والسلبية تُساعد الأولاد والبنات في تعلم أدوار الجنس المتوقعة واتّباعها. وإذا ما قام الفرد بممارسات جنوسية لا تناسب نوعه البيولوجي ـ أي بسلوك منحرف ـ فإن تفسير هذا السلوك يكمن في قصور أو خلل في تنشئته الاجتماعية. ويعتقد أنصار المدرسة الوظيفية أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تسهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي بالإشراف على التنشئة الجنوسية السلسة التي تقوم بها على الأجيال الجديدة.

لقد تعرّضت التفسيرات المتزمّتة لأدوار الجنس والتنشئة الاجتماعية لانتقادات عديدة من أكثر من ناحية. إذ يرى كثير من الباحثين أن عملية التنشئة الاجتماعية الجنوسية ليست سلسة أو يسيرة بطبيعتها؛ فالمؤسسات أو العوامل الفاعلة المؤثرة مثل العائلة والمدارس والأقران قد يتعارض بعضها مع بعض. وعلاوة على ذلك، فإن نظريات التنشئة تتجاهل قدرة الأفراد على أن يرفضوا أو

يعدِّلوا من التوقعات الاجتماعية المتصلة بأدوار الجنس. إن فواعل التنشئة كما يرى كونِل (Connell, 1987) لا تترك آثارها بصورة آلية على الشخص الذي يوشك على البلوغ. وجُلّ ما تفعله هو أن تدعو الطفل إلى المشاركة في ممارسة اجتماعية بشروط محددة. وكثيراً ما ترتبط هذه الدعوى بمعنى الإرغام، مع ممارسة ضغوط قوية عليه للقبول مع غياب أي خيار بديل. غير أن الأطفال يرفضون الانصياع أو، بصورة أدق، قد يتحركون بحرية أكبر في ميدان الجنوسة، وقد يخلطون ويمزجون بين عناصر الجنوسة من كلا الاتجاهين. فقد تصر البنات في المدرسة على ممارسة الألعاب الرياضية التنافسية، كما أن الأولاد قد يرتدون ثياباً تعتبر «بنّاتية» في نظر البعض. من المهم أن نتذكر أن البشر ليسوا كائنات سلبية تتقبل «البرمجة» الجنوسية بلا سؤال. إن الناس فاعلون نشطون يصنعون الأدوار لأنفسهم ويعدّلونها. وبينما نميل إلى الشك في التبني الكامل لفرضيات الأدوار الجنسية، فإن كثيراً من الدراسات قد أظهرت أن الهويات الجنوسية هي، إلى حد ما، نتيجة للمؤثرات الاجتماعية.

إن المؤثرات الاجتماعية على الهوية الجنوسية تتدفق في قنوات متشعبة. فحتى الآباء والأمهات الذين يحرصون على تربية أطفالهم من دون تمييز بين الجنسين، يصعب عليهم الوقوف في وجه عدد من أنماط التعلم الجنوسي (Statham, 1986). فقد أظهرت الدراسات التي أجريت حول تفاعل الوالدين مع الأطفال على سبيل المثال أن هناك اختلافات مميزة بين أسلوبي التعامل مع كل من الأولاد والبنات حتى في الحالات التي يعتقد فيها الأبوان أنهما يعاملان الأولاد والبنات بصورة متماثلة. وتميل الدُمى والكتب المصورة وبرامج التلفاز التي يتعرض لها الأطفال إلى التشديد على الاختلافات والصفات المميزة للذكور والإناث. ورغم التغيرات الطفيفة التي نلمسها في الآونة الأخيرة، فإن نسبة شخصيات الذكور تزيد على شخصيات الإناث في ما يعرفه الأطفال عموماً من الكتب، والحكايات، وبرامج التلفاز والأفلام. وتقوم الشخصيات من الذكور عادة بأدوار أمْيَل إلى النشاط والمغامرة، بينما يجري تصوير البنات باعتبارهن مخلوقات سلبية وساكنة مرتبطة بالبيت (Weitzman et al., 1972; Zammuner, 1987; Davies, 1991). وقد بينت الباحثات النِّسويات كيف تتمثل في المنتجات الثقافية والإعلامية التي تستهدف جيل الأطفال مواقف تقليدية تجاه الجنوسة وتجاه الأهداف والطموحات التي ينبغي على البنات والأولاد أن يسعوا إليها.

من الواضح أن التنشئة الاجتماعية الجنوسية هي من القوة بحيث لا يجرؤ جميع الناس على معارضتها. فحيثما تتحدد هوية الفرد الجنوسية، سواء أكان ذكراً

أم أنثى، يتوقع المجتمع من هذا الفرد التصرف كما تتصرف النساء أو كما يتصرف الرجال. وهذه التوقعات إنما تتحقق ويعاد إنتاجها في ممارساتنا المعيشية اليومية (Lorber, 1994; Bourdieu, 1990).

البناء الاجتماعي للجُنوسة والجنس

بدأ علماء الاجتماع بأعداد متزايدة بتوجيه النقد في الآونة الأخيرة إلى نظريات التنشئة الاجتماعيّة حول أدوار الجُنوسة. وبَدَلاً من أن ينظروا إلى الجنس باعتباره نِتاجاً بيولوجياً بحتاً وإلى الجُنوسة باعتبارها مُكتسَباً ثقافياً، فإنهم يرَون أنّ علينا أن نعتبر كلاً من الجنس والجُنوسة نِتاجاً أُعيد بناؤه أو تصوّرُه اجتماعياً. ولا يقتصر الأمر على أن الجُنوسة هي إنتاج اجتماعي لا «جوهر» له، بل إن الجسم البشري نفسه يتعرّض لقوى اجتماعيّة تُشكّلُه أو تُعدِّلُه بأكثر من طريقة. فنحن نعطي أجسامنا معاني ودلالات قد تخرج، في كثير من الأحيان، عما يُعتبَر «طبيعياً». إذ بِوُسع الأفراد بناء أجسامهم وإعادة بنائها كما يشاؤون ـ سواء بإجراء التمارين، أو باتباع نظام غذائي مُعيَّن، أو بثقب شحمة الأذن كما يفعل البعض أو بإجراء جراحة تجميليّة أو جراحة لتغيير الجنس. كما أن التِّقانة قد بدأت إلى حد ما تمحو الحدود والفروق الماديّة لأجسامنا. ومن هنا، كما يرى هؤلاء المُنَظِّرون، فإن الجسد الإنساني وكذلك الخصائص البيولوجيّة لم تعُد مُعطيات مفروغاً منها بل إنها أصبحت عُرضة لتغيّرات تُحدِثها المُؤثِّرات الإنسانيّة والخيارات الشخصيّة في خيارات اجتماعيّة مختلفة.

وبموجب هذا المنظور، فإن الكُتّاب الذين يُركِّزون على الأدوار الجُنوسيّة وعلى تعَلُّم الأدوار عن طريق التنشئة يَقبَلون ضِمناً بالأساس البيولوجي للفوارق الجُنوسيّة. أما في المُقارَبات التي تُركِّز على التنشئة الاجتماعيّة، فإن التمايُز البيولوجي بين الجنسَين يُمثِّل إطاراً تضع الثقافة حدوده في المجتمع الواحد. ومقابل ذلك، فإن المُنَظِّرين الذين يؤمنون بالبناء الاجتماعي للجنس والجُنوسة يرفضون الأساس البيولوجي للاختلافات الجُنوسيّة. ويرى هؤلاء أن الهُويّات الجُنوسيّة تنشأ من إدراكنا للفروق بين الجنسَين في المجتمع وتعمل بدَورها على تشكيل هذه الفروق. إذ سيؤدي، على سبيل المِثال، تَصَوُّر مجتمع ما للرجولة والذكورة باعتبارها تتميّز بالقوة البدنيّة والمواقف الخشنة سيؤدّي بدَوره إلى تشجيع الرجال على الظهور في هيئة مُعيّنة مع ما يُلازمها من مناقب وتصرّفات. وبعبارة أخرى فإن الهُويّات الجُنوسيّة والفوارق الجنسيّة مترابطان بشكل لا فَكاك منه داخل الجسم البشري (Connell, 1987; Butler, 1999; Scott and Morgan, 1993).

منظورات حول الجُنوسَة وعدم المُساواة

رَأينا في مَوضع سابق كيف أن الجُنوسة تُبيِّن مفهوماً يصنعه ويُنتِجه المجتمع بحيث تُضفى أدوار وهُوِيّاتٌ اجتماعيّة مختلفة على الرجال والنساء. غير أن الفوارق الجُنوسيّة قلّما تكون مُحايدة؛ ففي جميع المجتمَعات تقريباً تُمثِّل الجُنوسة شكلاً مهماً من أشكال التراتُب والتّدرّج الاجتماعي، وتُشكل عاملاً أساسياً في بناء أنواع الفُرَص وخيارات الحياة التي يُواجهها الأفراد والجماعات. كما يلعب هذا العنصر دوراً كبيراً في تشكيل الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل المؤسسات الاجتماعيّة التي تتراوح بين الأسرة الضيّقة والدولة الواسعة. ومع أن أدوار الرجال والنساء تختلف من ثقافة إلى أخرى، فإننا لا نعرف أيّة ثقافة تتمتّع فيها الإناث بقوة أكبر مما يتمتع بها الذكور. إذ إن أدوار الرجال تكون أعلى قيمة وقدراً وتقديراً من أدوار النساء: فالنساء في جميع الثقافات تقريباً يتحمّلن المسؤوليّة الأولى عن تربية الأطفال ورعايتهم، والأعمال المنزليّة، بينما يتكفّل الرجال في العادة بتدبير سُبُل المعيشة للعائلة. وقد أدّى تقسيم العمل السائد بين الجنسَين إلى ترتيب الرجال والنساء في مواقع غير متساوية من حيث القوة والوَجاهة والثروة.

ورغم التقدّم الذي حقّقته النساء بدرجات متفاوتة في أكثر بلدان العالم، فإن الاختلافات الجُنوسيّة ما زالت هي الأساس الذي يقوم عليه التفاوُت الاجتماعي. وأصبح هذا التفاوُت من الموضوعات الأثيرة في الدراسات الاجتماعيّة، وطُرِحَت منظورات مختلفة لتفسير هَيمنة الرجال المستمرّة على النساء في الميادين الاقتصاديّة والسياسيّة والعائليّة وغيرها. وسنستعرِض في ما يلي، بصورة موجَزة، بعض هذه المنظورات حول التفاوُت الجُنوسي.

المُقارَبات الوظيفيّة

إن المُقارَبة الوظيفيّة، كما ألمَحنا في فصل سابق، ترى في المجتمع نَسَقاً من الأجزاء المترابطة التي تعمل بسلاسة وسهولة على توليد التضامن الاجتماعي في حالة توازنها واستقرارها. ومن هنا فإن المنظورات الوظيفيّة وما شابَهَها تُحاول أن تُظهِر أن الفروق الجُنوسيّة تُسهِم في التضامُن والتكامُل الاجتماعِيّين. وكان هذا المنظور يتمتع بالكثير من المُسانَدة والاحترام ذات يوم، غير أنه أخذ يتعرّض لانتقادات شديدة لأنه يتجاهَل التجاذُبات والتوَتّرات الاجتماعيّة تَوَخياً للإجماع، مما أدّى إلى اتهام هذه المَدرسة بالترويج لأفكار مُحافِظة عن العالَم الاجتماعي.

ويميل الكُتّاب الذين يتبَنّون نظريّة «الفوارق الطبيعيّة» إلى الاعتقاد بأن تقسيم

العمل بين الجنسَين يقوم على أساس بيولوجي. فالنساء والرجال يقومون بالمُهمات التي يصلُحون لها بيولوجياً. ومن هنا فإن العالِم الأنثروبولوجي جورج ميردوك يعتقد أن من الأفضل والأكثر نفعاً من الناحية العَمَليّة أن تُركّز النساء على العمل البَيتي وعلى المسؤوليّات العائليّة، بينما يتولى الرجال العمل خارج المنزل. وخَلَصَ ميردوك بعد دراسة مقارَنَة لنحو مائتي مجتمع إلى أن تقسيم العمل بين الجنسَين موجود في جميع الثقافات (Murdock, 1949). وهو لا يعتبر ذلك نتيجة للبرمجة البيولوجيّة بقدر ما يراه نتيجة منطقيّة لتنظيم المجتمع.

وقد عُنِيَ تالكوت بارسونز، زعيم المدرسة الوظيفيّة، بدَور العائلة في المجتمعات الصناعيّة (Parsons and Bales, 1956). وكان مهتماً بصورة خاصة بتنشئة الأطفال. وهو يرى أن العائلات المُستقِرّة التي تدعم أطفالها هي المفتاح للتنشئة الاجتماعيّة الناجحة، وهي العائلات التي يُقسَّم فيها العمل بين الجنسَين بطريقة واضحة بحيث تؤدي الإناث أدواراً «تعبيريّة» يُوَفِّرن فيها العناية والأمن للأطفال ويُقَدِّمن لهم الدّعم العاطفي. أما الرجال من ناحية أخرى فإن عليهم أن يُؤدّوا أدواراً مساعدة، أي يُزَوِّدوا العائلة بمصدر الرِّزق والمعيشة. ونَظَراً للضغوط المفروضة على دَور الرجل العامِل، فإن النّزعَة التعبيريّة والعاطفيّة لدى المرأة ستكون بمثابة عنصر استقرار وراحة واطمئنان للرجل، وسيكون من شأن هذا التقسيم التكامُلي للعمل القائم على أساس التمايُز البيولوجي بين الجنسَين، أن يُؤمِّن التضامن للعائلة.

وقدّم جون باوْلبي (Bowlby, 1953) منظوراً وظيفياً آخَر على تربية الأطفال يَعتبِر فيه دَور الأم المحوَر الأساسي لتنشئة الأطفال الاجتماعيّة. فإذا ما غابت الأم أو انفصل عنها الطفل في مرحلة مبكّرة من عُمرِه، تنشأ حالة من الحرمان من الأمومَة يكون من نتائجها أن يتعرّض الطفل للخَطَر بسبب التنشئة الاجتماعيّة القاصِرة. وربما يؤدي ذلك في مرحلة لاحقة من العُمر إلى صعوبات اجتماعيّة ونفسِيّة خطيرة، بما فيها الاضطراب النفسي والمُيول المُعادِية للمجتمَع. ويرى باوْلبي أنه يُمكِن ضمان راحة الطفل وعافِيَته النفسيّة من خلال إقامة علاقات حميمة وشخصيّة ودائمة مع الأم. وكان عالِم الاجتماع النفسي هذا يعتقد أنه يُمكِن استبدال الأم الغائبة بأم بديلة، لكنه كان يُصرّ على أن تكون هذه الأم امرأة أنثى، مما يوحي بأن دور الأمومَة هو مهمة مخصّصة للنساء فحَسْب. وقد استُخدِمَت نظرية الحرمان من الأمومَة تلك أكثر من مرة للتدليل على أن الأمهات العامِلات قد يُغفِلن أطفالَهُن في كثير من الأحيان.

تقويم

يوجِّه أنصار النظريات النِّسوِيّة نَقداً عنيفاً للمزاعِم القائلة إن تقسيم العمل بين الجنسَين يقوم على أُسُس بيولوجيّة، ويرى هؤلاء أن تخصيص المُهِمات والأنشطة في المجتمع لا يقوم على أساس طبيعي لا مناص منه. إن حِرمان النساء من ممارسة المَهام والمِهَن والأعمال المختلفة في المجتمع لا يرجع إلى خصائصِهِن البيولوجيّة لأن البَشَر يُمَارِسون أدواراً اجتماعيّة حدّدتها عمليّة التنشئة في السياق الثقافي الذي يعيشون فيه.

وتتزايد الدراسات والأدِلّة التي تُشكِّك في نظريّة الحِرمان من الأمومَة. لقد أظهَرَت الدراسات أن الأداء التعليمي للأطفال ونمو الشخصيّة لدَيهم يتحقّقان بشكل أفضل عندما يعمل الوالدان، ولو على أساس عدم التفرّغ، خارج البيت. كما تعرّضَت آراء بارسونز حول دور النساء «التعبيري» للهجوم من جانب المدرسة النِّسوِيّة والاتجاهات الأخرى في عِلم الاجتماع. ويرى هؤلاء أن مثل هذه الآراء تُمثِّل تكريساً لإخضاع المرأة وإلزامها البيت. كما أنه لا أساس للاعتقاد بأن قيام المرأة بهذا الدَّور «التعبيري» سيؤدّي إلى سهولة الوصول إلى التماسك العائلي، لأن مثل هذه الآراء إنما يجري ترويجها وإشاعتها لمصلحة الرجال.

نظريتان حول الهوية الجُنوسيّة

ثمة نظريّتان أساسيّتان في تفسير تشكّل الهوية الجُنوسيّة تُرَكّزان بصورة أساسيّة على مِحوَر العلاقة العاطفيّة الديناميّة بين الأطفال من جهة ومن يقومون على رعايتهم من جهة أخرى. ووفقاً لهاتين النظريّتَين فإن الفوارق الجُنوسيّة تتشكّل بصورة «لا واعية» خلال السنوات الأولى من العُمر أكثر مما تتشكل نتيجة للنزعات البيولوجيّة.

نظريّة فرويْد حول النمو الجُنوسي

ربما كانت نظرية سيغموند فرويْد هي الأكثر تأثيراً «وإثارة للجَدَل» حول بُروز الهويّة الجُنوسيّة. فهو يرى أن تعلُّم الفوارق الجُنوسيّة لدى الرُّضّع والأطفال تتركّز في وُجود أو غياب القضيب، وهما الحالتان اللتان ترمزان إلى الذكورة أو الأنوثة. وترى هذه النظريّة أن الطفل في سنّ الرابعة أو الخامسة يُحسّ بالخطر من جرّاء ما يفرضه عليه أبوه من الضغط الانضباطي ويتخوّف، في خياله، من أن يقوم أبوه باقتطاع قضيبه. ويشعر الطفل، بصورة واعية جُزئياً، وبصورة غير واعية في أكثر الأحيان، بأن والِدَه ينافسه في حبّ والدته. وعندما يكبت الولد عاطفته ومشاعره الجنسيّة تجاه أمّه ويُقِر بتفوّق والِدِه

عليه في هذه الناحية، فإنه يتماهى مع أبيه ويُدرِك هويّته الذكوريّة. ويتخلّى الابن، لاشعورياً، عن حبّه لأمّه خشية تَعَرّضِه للحرمان من قضيبه. أما البنات، فإنهنّ من جهة أخرى يُعانينَ الغَيرة نظراً لافتقارهنّ إلى ذلك العضو المنظور الذي يميّز الأولاد عنهنّ. وتتدنّى قيمة الأم في أعيُن البنات لأنها مثلهنّ في هذه الحالة، ولأنها عجزت عن أن تُزوّدهنّ بهذا الامتياز. وعندما تتماهى البنت مع أمِّها، فإنها تتخذ الموقف الاستسلامي الخُضوعي لكَونها تُمثّل البديل الثاني للذَّكَر.

ومع انتهاء هذه المرحلة يكون الطفل أو الطفلة قد تعلّم كبت مشاعره أو مشاعرها الغراميّة الجنسيّة. وتُمثّل الفترة الممتدّة بين سِن الخامسة والبلوغ، كما يرى فرويْد، مرحلة الكُمون والبَيات، وهي المرحلة التي تُعلّق فيها وتُجَمَّد الأنشطة الجنسيّة إلى وقت البلوغ حيث تتولّى التغيّرات البيولوجيّة إثارة الغرائز الجنسيّة وتفعيلها بصورة مباشِرة. وفي مرحلة الكُمون هذه، التي تمتد بين السنوات الأولى والمتوسّطة في المدرسة، يُركِّز الطفل على الصداقة مع أفراد جنسه.

لقد قامت اعتراضات كثيرة وعنيفة على نظريّة فرويْد هذه، وبخاصة من جانب المدرسة النِّسويّة وعلماء آخرين (Mitchell, 1973; Coward, 1984). ويرى هؤلاء أن فرويْد يُطابِق بين الجُنوسَة من جهة وبين وعي المرء على أعضائه الجنسيّة، بينما تدخل في عمليّة نمو الطفل عوامل أخرى كثيرة. كما تعتمد هذه النظريّة من جهة أخرى على أن العضو التناسلي الذّكري يتمتّع بمنزلة متفوّقة على العضو الأنثوي الذي يُختَزَل بدوره إلى مجرّد غياب الذّكورة. ولماذا لا يحتل عضو الأنوثة المنزلة الأعلى؟ ومن جهة ثالثة، فإن فرويْد يُعامِل الأب باعتباره عنصر الضبط والتأديب الأول خلال عمليّة التنشئة الاجتماعيّة برُمّتها، بينما تقوم الأم في كثير من الثقافات بالدّور الأهم في عمليّة الضّبط. وثمّة نقطة رابعة يثيرها المُعترضون على نظريّة فرويْد؛ وهي اعتقاده بأن تَعَلُّم الأدوار الجنوسيّة واكتسابها إنما ينحصر في سِن الرابعة أو الخامسة، بينما يتفق أغلب المُنَظِّرين المتأخّرين على أهميّة التعلُّم المبكّر الذي يبدأ في سِن الرضاعة.

نظرية شودورو حول نمو الجُنوسَة

تأثّر كثير من المُنَظِّرين بمُقارَبَة فرويْد في دراسته لتطوّر الجُنوسَة ونموّها، غير أنهم عَدّلوا بعض جوانبها ومفاهيمها الأساسيّة. وترى عالمة الاجتماع نانسي شودورو (Chodorow, 1978; 1988) التي تعتقد أن شعور الطفل بأنه ذكر أو أنثى ينبُع من علاقته أو علاقتها بالأب والأم منذ مرحلة مبكّرة جداً، وهي تُعلِّق أهمية أكبر مما يُعلِّقه فرويْد على دَور الأم لا الأب لأن الأم هي التي تُمارِس الدّور المُهَيمِن على الرّضيع أو الطفل في مراحل مُبكّرة من حياته ممّا يُعزِّز ويُعمِّق العلاقة العاطفيّة بينهما. ولا بد أن هذه العلاقة ستصِل إلى نقطة تتوقّف عندها أو تَخِفّ بحيث يبدأ الطفل أو الطفلة بتنمية وَعْيِه لذاته ككِيان منفصل.

وترى شودورو أن عمليّة الانقطاع هذه تحدُث بطريقة متفاوتة بين الأولاد والبنات إذ

تحتفظ البنات بعلاقة أوثَق مع الأمهات حيث تستمر الأنثَيان في العِناق وتبادُل القبلات ولمسات الحنان والمُكاشَفَة الحميمة حتى مراحل متقدّمة من العُمر. وحيث إن هذه العلاقة لا تنقطع بين الطفلة والأم، فإن البنت، والفتاة والمرأة في وقت لاحق تستطيع أن تُواصِلَها مع رَجُل في المستقبل أو من خلال صداقتها مع امرأة أخرى. وهذه الخصائص، على رأي شودورو، هي التي تُنَمّي في المرأة عُموماً حساسية خاصة ونُزوعاً تلقائياً إلى التعاطُف والمُشاركة الوجدانيّة. أمّا بالنسبة للأولاد، فإن إحساسهم بذاتيّتهم وشخصيّتهم يتمثّل في رفضِهم لتَعَلُّقهم الأصلي بأمّهاتهم. وهم في ذلك يُحاوِلون الابتعاد عن كل المظاهر التي تُقَرِّبهم من الأنوثة مثل الدَّلَع والدّلال والنعومة. كما أنهم يتّخِذون موقفاً تحليلياً تجاه العالَم ويسلكون مَسارات أكثر اندفاعاً ونشاطاً لتحقيق المزيد من الإنجاز في حياتهم مع كبْت قدرتهم على تَفَهُّم مشاعرهم ومشاعر الآخَرين.

وتبدي شودورو رأياً مُعاكساً إلى حد ما للنظريّة التي عَرَضَها فرويْد. فالذّكورة لا الأنوثة هي التي تتجَلّى بفقدان أو انقطاع التعلّق الشديد بالأم. إن الهُوِيّة الذّكوريّة تتشكّل من خلال الانقطاع والفصل ممّا يجعل الرجال في وقت لاحق من حياتهم يشعرون، بصورة غير واعية أن انخراطهم في علاقات عاطفيّة حميمة قد يُشَكِّل خَطَراً على هُوِيَّتهم بينما تشعر النساء بأن افتقارَهنّ إلى مثل هذه العلاقة يُهَدِّد إحساسَهنّ باحترام النَّفس. وقد تَعَرّضَت آراء شودورو أيضاً لانتقادات عديدة. إذ ترى جانيت سايَرز (Sayers, 1986) أن شودورو لا تأخذ بالاعتبار الكفاح الذي خاضَته المرأة في العُقود الأخيرة لتحقيق الاستقلال والارتقاء بمنزلتها ومكانَتِها. كما أن الأنوثة عند النساء في رأي بعض المُنظِّرين (Brennan, 1988) تُخفي روحاً مُتَوَثِّبة نَشِطة لتحقيق الإنجاز حتى في الحالات التي تتبَدّى فيهنّ النزعة إلى التعاطف والمشارَكة الشُّعوريّة.

المُقارَبات النِّسوِيَّة

لقد أدت الحركة النسوية إلى ظهور سلسلة طويلة من النظريات التي تحاول تفسير التفاوت تمهيداً للتغلب على حالة اللامساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء. وتختلف هذه النظريات النسوية في ما بينها اختلافاً كبيراً حول مسألة التفاوت الجنوسي، رغم اتفاقها على أن المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع. وتحاول النظريات النسوية المتنافسة تفسير التفاوت الجنوسي بإرجاعه إلى عمليات اجتماعية عميقة الغور في المجتمع، مثل التحيّز الجنسي والبطريركية والرأسمالية والعنصرية. وسنحاول في الصفحات اللاحقة أن نستعرض الملامح العامة لاثنين من تلك الاتجاهات هما الاتجاه اللبرالي والاتجاه الجذري

الراديكالي، علماً بأن ثمة اتجاهاً آخر يسمى النسوية السوداء الذي انتشر في قطاعات من المجتمعات التي يتعايش فيها البيض والسود مثل الولايات المتحدة.

النسوية اللبرالية

يعزو هذا الاتجاه التفاوت بين الجنسين إلى التوجهات والمواقف الاجتماعية والثقافية. وخلافاً للمنحى الراديكالي، فإن أنصار ونصيرات النسوية اللبرالية لا ينظرون إلى إخضاع المرأة باعتباره من نسق أو بنية اجتماعية ضخمة. وبدلاً من ذلك، فإنهم يلفتون الانتباه إلى عدد كبير من العوامل المنفصلة التي تسهم في خلق التفاوت بين الرجال والنساء. إنهم، على سبيل المثال، يركزون على التحيز الجنسي والتفرقة في المعاملة ضد النساء في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام الجماهيري. وعلى هذا الأساس، فإنهم يركزون جهودهم على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية الأخرى. ويؤيد هؤلاء إصدار مثل هذه التشريعات مثل قوانين المساواة في الأجر والقوانين المناهضة للتمييز ضد النساء والقوانين الأخرى التي تجعل للنساء والرجال حقوقاً متساوية أمام القانون. ويسعى أنصار المدرسة النسوية اللبرالية من خلال الأنظمة القائمة إلى تحقيق الإصلاحات بصورة تدريجية، وهم بذلك يختلفون عن المدرسة النسوية الراديكالية التي تسعى إلى الإطاحة بالنظام القائم برمّته.

لقد أفلحت المدرسة اللبرالية النسوية في تحقيق منجزات كثيرة للنساء خلال القرن الماضي، غير أنها، في نظر بعض النقاد، أخفقت في معالجة جذور التفاوت الجنوسي وأسبابه العميقة، كما أن هذه المدرسة لا تعترف بطبيعة القمع الذي تعانيه المرأة في المجتمع بمجمله. كما أن المدرسة اللبرالية تتناول جوانب جزئية ومجزأة من التفاوت الجنوسي؛ لأنها تركز على معاناة المرأة في مجالات صغيرة ومحددة مثل التحيز الجنسي، والتفرقة، والاعتِوار الاجتماعي، وتفاوت الأجور. ويُتهم أنصار النسوية اللبرالية بأنهم يشجعون النساء على قبول واقع اجتماعي يفتقر إلى المساواة والعدل والإنصاف، ويغلب عليه الطابع التنافسي.

النسوية الراديكالية المتطرفة

تنطلق النسوية الجذرية المتطرفة من الاعتقاد بأن الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع. من هنا، فإن البطريركية ـ أي الهيمنة النظامية المنهجية للذكور على الإناث في المجتمع ـ هي

من القضايا المحورية لهذه المدرسة النسوية. وفي نظر هذه الفئة، فإن البطريركية ظاهرة شاملة انتشرت في جميع المجتمعات وفي مختلف الأزمنة والثقافات. ويركز هؤلاء الدارسون على العائلة باعتبارها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع. ويضيف هؤلاء أن الرجال يستغلون النساء بالاعتماد على ما يقدمنهُ من أعمالٍ بيتيةٍ ومنزلية بينما ينكرون عليهن ويحولون بينهن وبين الوصول إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع.

ويختلف النسويون الراديكاليون في تفسيرهم للأسس التي قامت عليها البطريركية، غير أن أكثرهم يعتقدون بأنها تقوم على تملك جسد المرأة وعلى النشاط الجنسي بمختلف أشكاله. وترى عالمة الاجتماع شولاميت فايرستون (Fireston, 1971)، أن الرجال يسيطرون على أدوار المرأة في عمليات الإنجاب وتربية الأطفال. فالنساء مهيَّآت بيولوجياً لإنجاب الأطفال، ولا بد أن يعتمدن على الرجال لتوفير الحماية والمعيشة لهن من الناحية المادية المالية. وجرى تنظيم هذا التفاوت البيولوجي في العائلة النووية الصغيرة. وتشير الباحثة إلى نشوء طبقة متميزة مقموعة من النساء في المجتمع، وتذهب في بعض آرائها إلى درجة الدعوة إلى إلغاء العائلة لأنه الوسيلة الوحيدة لتحرير المرأة وانعتاقها من علاقات السلطة والقوة.

ويشير بعض أنصار النظرية النسوية الراديكالية إلى العنف الذي يمارسه الذكور على النساء باعتباره عنواناً للتفوق الذكوري. ومن هنا فإن العنف البيتي، وحالات الاغتصاب والتحرش الجنسي هي أجزاء من نظام متكامل لقمع النساء، وليس حالات فردية متفرقة يعاني مرتكبوها اضطرابات نفسية أو نزعات إجرامية فردية. ويضيف هؤلاء أن من المظاهر الأخرى التي تسهم في تعميق اللامساواة الجنوسية مشاهد عديدة نلمحها في تفاعلاتنا اليومية، مثل الاتصال غير الشفوي، وأنماط الاستماع والمقاطعة في الحديث، وشعور المرأة بالتوجس والضيق في الأماكن العامة. كما أن الرجال من جانبهم هم الذين يفرضون على النساء المفاهيم الشائعة عن الجمال والجاذبية الجنسية ويرغمون المجتمع بأكمله عى القبول بنوع معيّن من الأنوثة. وعلى سبيل المثال، تساعد المعايير الاجتماعية والثقافية التي تركّز على رشاقة الجسم والتحبب والتقرب من الرجال بدورها على خضوع المرأة. وفي هذا السياق، «تشيّأت» المرأة، أي أصبحت شيئاً أو سلعة ما، تستخدم من خلال وسائل الإعلام ودور تصميم الأزياء ومؤسسات الإعلان كدمية وأداة للجنس ينحصر دورها الرئيسي في إرضاء الرجال وإمتاعهم.

سيلفيا وولبي: تنظير البطريركية

تتخذ فكرة البطريركية موقعاً مركزياً في كثير من التفسيرات النسوية للتفاوت الجنوسي بين الرجال والنساء في المجتمع. ورغم ذلك فقد وجهت لها الانتقادات لإخفاقها، بوصفها أداة تحليلية، في تفسير التغيرات والتنويعات في التفاوت الجنوسي. ويرى بعض النقاد أنه لا يمكننا التحدث عن نسق أو نظام واحد وقياسي للقمع عبر التاريخ. وتقر عالمة الاجتماع سيلفيا وولبي بأن لمفهوم البطريركية أهمية جوهرية في أي تحليل للتفاوت واللامساواة الجنوسية. غير أنها توافق على سلامة بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية. ففي أحد مؤلفاتها الرئيسية المسماة **تنظير البطريركية** (Walby, 1990)، تعرض منهجاً أكثر مرونةً مما قدمه علماء الاجتماع الآخرون لفهم النزعة البطريركية. ويسمح المنهج باستيعاب عوامل أخرى مؤثرة في هذا المفهوم مثل تغير المرحلة التاريخية والاعتبارات المتعلقة بالأصول الإثنية والاختلافات الطبقية.

وتقول وولبي إن البطريركية هي «نسق من البنى والممارسات الاجتماعية يقوم فيه الرجال بإخضاع النساء وقمعهن واستغلالهن» (Walby, 1990, p. 20). وتمضي إلى القول بأن البطريركية والرأسمالية نظامان متميزان يتفاعل أحدهما مع الآخر بأساليب شتّى ــ بطريقة متناغمة أحياناً، وبصورة متوترة أحياناً أخرى ــ اعتماداً على الظروف التاريخية. لقد انتفعت الرأسمالية من البطريركية خلال مرحلة تقسيم العمل على أساس الجنس غير أن النظامين دخلا مرحلة التضارب والتنافر في أحيان أخرى. وعلى سبيل المثال، تضاربت مصالح الرأسمالية والبطريركية خلال فترة الحرب عندما دخلت النساء سوق العمل بأعداد كبيرة. وتحدد وولبي سِتَّ بُنى تعمل الأبوية البطريركية من خلالها. وتقول إن نقطة الضعف في النظرية النسوية في أوائل عهدها كانت تتمثل في التركيز على سبب «جوهري» واحد لقمع المرأة مثل العنف الذكري أو دور المرأة في الإنجاب. ونظراً لأن اهتمام هذه العالمة ينصب على العمق والتداخل المتبادل في تفاوت الجنوسة، فإنها ترى أن البطريركية تتألف من سِتّ بُنى ولكنها متفاعلة بعضها مع بعض.

- **علاقات الإنتاج في الأسرة**

إن الزّوج هو الذي يُصادِر ويتملّك عمل المرأة البَيتي غير المأجور مثل الأشغال المنزلية ورعاية الطفل.

- **العمل المأجور**

يجري إقصاء المرأة في سوق العمل عن أنواع معيّنة من العمل، كما أنهنّ يتقاضَين أجوراً أدنى، ويجري تجميعهنّ في الأعمال المتدنيّة المهارات.

■ **الدولة البطريركيّة**

تتخذ الدولة الأبويّة البطريركيّة في سياساتها وأولويّاتها مواقف منحازة بصورة مُنظّمة لمصالحها البطريركيّة.

■ **العُنف الذكوري**

رغم أن العنف الذكوري يتكوَّن على الأغلب من مجموعة من الأفعال الفرديّة، إلا أنه يتكشّف آخر الأمر عن أنماط سلوكيّة مُنَسَّقة. إن النساء هنّ اللواتي يتعرّضن لهذا النوع من العنف بصورة روتينيّة، وهن اللواتي يَلحَق بِهنّ الأذى بِصُوَر مختلفة ولكنها نَمَطِيّة. وتُبدي الدولة قدراً كبيراً من التساهل تجاه العنف عندما ترفض التدخّل إلا في الحالات الاستثنائيّة.

■ **العلاقات البطريركيّة في الأنشطة الجنسيّة**

ويَتَبدّى ذلك في ازدواج المعايير بين الرجال والنساء والتي تُطَبَّق فيها على كل منهما قواعد مختلفة فيما يتعلّق بالسّلوك الجنسي.

■ **المؤسَّسات الثقافيّة البطريركيّة**

تتولّى مجموعة مُنَوَّعة من المؤسسات والمُمارَسات، بما فيها وسائل الإعلام والدِّين والتربية، إنتاج نماذج وأدوار للمرأة بالشكل الذي ترغبه النّزعة والنّظرة البطريركيّة. وتُؤثِّر هذه العُروض والأدوار النموذجيّة على هُويّة المرأة وتُحَدِّد المواصفات والمقاييس المقبولة لسلوكها وأفعالها.
وتُميِّز عالمة الاجتماع سيلفيا وولبي بين شكلَين من البطريركيّة؛ فهناك **البطريركيّة الخاصة** التي تكون فيها السيطرة على النساء في الأسرة بِيَد رجل/ بطريرك واحد. وتكمُن في هذه الاستراتيجيّة نزعة إقصائيّة تتمثّل في الحَيلولة بين المرأة وبين المشارَكة في الحياة العامّة. أمّا **البطريركيّة العامّة**، من جانب آخر، فهي جماعيّة في طابعها. إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام، مثل النشاط السياسي وسوق العمل، غير أن ثمّة حدوداً تفصلهنّ عن الثروة والقوة والمَكانة.
وتعتقد وولبي أن البطريركيّة أخذت بالخُفوت في بعض المجتمعات الغربيّة، قياساً على ما كانت عليه قبل قرن من الزمان. وقد أسهمت في انكماش النّزعة البطريركيّة عِدة عوامل، من بَينها تضاؤل الفجوة بين ما يتقاضاه الرجال والنساء من أجور في سوق العمل من جهة، والتقدّم الذي حقّقته النساء في التحصيل العلمي من جهة أخرى. غير أن هذه العوامل لم تؤدِ إلى تغيُّر أساسي في جوهر البطريركيّة التي ستظل، على ما يبدو، تحتل موقع السيادة والهَيمنة في المجتمع إلى عهد غير قريب.

ولا تؤمن المدرسة الراديكالية بأن المرأة ستتحرر من القمع الجنسي عن طريق الإصلاح أو التغير التدريجي، إذ لا بد من الإطاحة بالنسق البطريركي الأبوي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد غدا مفهوم البطريركية كثير التداول في أوساط من يناصرون النظرية النِّسوية، كما أن الطروحات والدعوات التي عرضتها المدرسة الراديكالية من خلال ممثليها من الرجال والنساء على السواء قد أثارت الاهتمام على المستويين الوطني والعالمي بمجموعة من القضايا البالغة الأهمية مثل العنف ضد النساء، وابتذال وامتهان مكانة المرأة الإنسانية عن طريق وسائل الإعلام والإعلان والترويج.

غير أن ثمة مآخذ عديدة على النظرية النسوية الراديكالية. وأول هذه الانتقادات هو أن مفهوم البطريركية لا يصلح وحده لتقديم تفسير عن قمع المرأة عبر المراحل التاريخية وفي مختلف المجتمعات والثقافات، مع إغفال عناصر أخرى مثل العِرق والطبقة الاجتماعية والبعد الإثني. وبعبارة أخرى، فإن إرجاع خضوع المرأة وقمعها إلى عامل واحد يشكل منهجاً اختزالياً، شأنه شأن المنهج المماثل الآخر الذي يعزو تدنّي مرتبة المرأة الاجتماعية إلى عوامل بيولوجية بحتة.

النَّزعات النِّسويّة والذُّكوريّة والعلاقات بين الجنسين

نظراً لانشغال المدرسة النسوية بقضية إخضاع المرأة في المجتمع، لم يكن مستغرباً أن تتركز أوائل الدراسات الجنوسية على نحو يكاد أن يكون تاماً بشؤون النساء ومفاهيم الأنوثة. لقد اعتبرت قضية الذكورة والرجولة مفروغاً منها ولا تثير أية إشكالات كبيرة. من هنا، لم تبذل جهود ملموسة لفهم نشوء الهوية الذكورية وتطورها، بل تركز البحث حول قمع الرجال للنساء واستمرار دورهم في الحفاظ على النزعات البطريركية في المجتمع.

غير أن جانباً من الاهتمام قد بدأ يتحول منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي لوضع دراسات نقدية حول الرجال والذكورة. وأثارت التغيرات الجوهرية التي أثّرت في دور المرأة وأنماط العائلة في المجتمعات الصناعية مجموعة من التساؤلات حول طبيعة الذكورة والتغيرات التي طرأت على دورها. من هذه التساؤلات: ما معنى أن يكون المرء رجلاً في هذه المرحلة المتأخرة من المجتمع الحديث؟ وهل تعاني الذكورة أزمة؟ وكيف بدأت التوقعات والضغوط التقليدية على الرجال بالتحول والتبدل في عصرنا الحافل بالتغير السريع؟

أخذ علماء الاجتماع في السنوات الأخيرة بإبداء اهتمام متزايد بمنزلة الرجال وتجاربهم، وبالطريقة التي تتغير فيها أدوارهم في الإطار العام الأشمل الذي يعيشون فيه. وأسفر هذا التحول داخل أوساط علماء اجتماع الجنوسة والعلاقات الجنسية عن مزيد من التركيز على دراسة الرجال ومفاهيم الذكورة في سياق العلاقات الجنوسية، وفي نطاق التفاعلات التي تجري بين الرجال والنساء ضمن أنماط وأطر محددة اجتماعياً. وعلى هذا الأساس، أخذ علماء الاجتماع بدراسة الأساليب والسبل التي يجري فيها تصور كيفية بناء هوية الرجولة والآثار التي تتركها الأدوار والتوقعات الاجتماعية الجاهزة المسبقة على سلوك الرجال.

ر. و. كونِل: النظام الجُنوسي

في اثنين من مؤلفاته عن الجنوسة والقوة (Connell, 1987) وأنواع الذكورة (Connell, 1995)، يقدم عالم الاجتماع ر. و. كونِل واحدةً من أكثر نظريات الجنوسة شمولاً وتكاملاً. وقد اكتسبت مقاربته هذا الأمر أهمية خاصة في علم الاجتماع، لأنه جمع فيها مفاهيم البطريركية والذكورة في نظرية شاملة عن العلاقات الجنوسية. ويرى كونِل أن تجليات الذكورة تمثل جانباً أساسياً من نظام الجنوسة بحيث لا يمكن فصلها عنه أو فهمها بمعزل عن تأثيراته، بما في ذلك ما يرافقها من تجليات للأنوثة في المجتمع.

ويتناول أحد الأسئلة التي طرحها كونِل الطريقة التي تتمكن فيها القوة الاجتماعية التي يتمتع بها الرجال من خلق اللامساواة الجنوسية والإبقاء عليها. ويؤكد أن الدلائل الإمبيريقية/ التجريبية بهذا الصدد ليست مجرد أكداس من البيانات التي لا شكل لها ولا معنى، بل إنها في واقع الأمر تمثل القاعدة التي يقوم عليها نسق منظم من الممارسات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية ترغم فيها النساء على البقاء في مرتبة متدنية (Connell, 1987). ويرى كونِل أن العلاقات الجنوسية في المجتمعات الرأسمالية الغربية ما زالت خاضعة للسلطة الأبوية. وما زالت أنواع الذكورة والأنوثة على المستويات الفردية والمؤسسية تدور حول مسلّمة جوهرية واحدة هي: هيمنة الرجال على النساء.

والعلاقات الجنوسية لدى كونِل هي نتيجة للتفاعلات والممارسات اليومية. كما أن أفعال الناس العاديين وأنماط سلوكهم في حياتهم الخاصة ترتبط بصورة مباشرة بالترتيبات المجتمعية الكلية. وتجري إعادة إنتاج هذه الترتيبات بصورة مستمرة عبر الأجيال، غير أنها تتعرض بدورها للتغير.

ويتحدث كونِل عن ثلاثة جوانب تتفاعل داخل المجتمع لتكوّن النظام الجنوسي، وتشكّل أنماط علاقات القوة بين أنواع الذكورة والأنوثة المنتشرة في المجتمع. وهي: «العمل»، و«القوة» و«العلاقات الشخصية والجنسية» وتتمايز فيما بينها ولكنها تمثل أجزاء مترابطة من المجتمع تتفاعل فيما بينها وتؤثر الواحدة في الأخرى. وتجري في هذه المجالات الثلاثة إعادة بناء العلاقات الجنوسية ورسم الحدود والقيود عليها. ويشير العمل إلى تقسيم الشغل بين الجنسين داخل البيت مثل توزيع المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال، وإلى سوق العمل بما فيها من تفرقة في المهن وتفاوت في الأجور. أما القوة، فإنها تتجلى في طبيعة العلاقات الاجتماعية ومحاورها مثل السلطة، والعنف والأيديولوجيا في المؤسسات، والدولة، وفي مجالات الحياة العسكرية والبيتية. ومن جهة أخرى، يمثل جانب العلاقات الوشائج والأواصر والعواطف الحميمة كما في حالة الزواج والنشاط الجنسي وتربية الأطفال.

ويعتقد كونِل أن الذكورة والأنوثة تتجليان في أشكال متنوعة في مختلف المجتمعات والثقافات، وأحياناً داخل المجتمع الواحد. وعلى المستوى المجتمعي، تتدرج هذه الأشكال المتباينة في نظام تراتبي تدور كل المستويات فيه حول محور واحد وحيد هو هيمنة الرجال على النساء. ويستخدم كونِل نموذجاً مثالياً للذكورة والأنوثة في الهيكل التراتبي الذي وضعه. وعلى قمة هذا الهرم تتربع الذكورة المهيمنة التي تخضع لها جميع الذكورات والأنوثات الأخرى في المجتمع. ويشير مفهوم «الهيمنة» في هذا السياق إلى السطوة الاجتماعية التي تمارسها مجموعة ما في المجتمع، لا بالقوة العاتية بل بمنظومة من القيم الثقافية التي تتغلغل في تضاعيف الحياة الخاصة وميادين الأنشطة الاجتماعية المختلفة. وتشيع هذه الهيمنة وتترسخ من خلال قنوات عديدة منها وسائل الإعلام والاتصال، والمؤسسات التربوية والتعليمية والتوجيه الثقافي والمذهبي. وتبدأ الهيمنة الذكورية، أول ما تبدأ، في العلاقة الجنسية والزواج، وتواصل ممارسة سطوتها عبر السلطة والقوة، والعمل المأجور، والقوة الجسدية الفظة. وتتبدى بعض مظاهر الهيمنة الذكورية في نماذج عديدة من نجوم السينما الحديثة.

وفي الحياة الواقعية، تمثل هذه الفئة من الذكورة المهيمنة قلة قليلة من الرجال، أما الكثرة الغالبة التي لا تظهر للعيان منهم، فإنها تمثل ما يسميه كونِل «الذكورة المتواطئة» التي تنتفع من هذا الوضع العام في جميع الأحوال. وفي هذا النوع من النظام الذكوري، تقبع فئة أخرى في الحضيض هي جماعة الرجال من ذوي الميول الجنسية المثلية، وهي الفئة التي توصم من جانب ممثلي النموذج

الأعلى من الهيمنة الذكورية باعتبارها تفتقر إلى «الرجولة الحقة» و«الذكورة الأصيلة».

في هذا الهرم التراتبي من الهيمنة الذكورية تحتل أنواع الأنوثة المختلفة مراتب خضوعية متدنية في أغلب الأحوال. وتتمحور خصائص النساء وتصنيفاتهن حول أنساق قيمية تعمل كلها لتلبية مصالح الرجال ورغباتهم، وتتسم في مجموعها بصفات «الامتثال، والانصياع والرعاية والتعاطف». وفي المفهوم العام السائد في هذه الذكورية المهيمنة، ترتبط أنواع الأنوثة هذه في أوساط النساء اليافعات بالجاذبية الجنسية، بينما تغلب عليها صفات الأمومة بين النساء اللواتي يتقدم بهن العمر. ويغلب التأكيد والمبالغة في إبراز هذا النوع من الأنوثة اليافعة واستغلالها والاتجار بها عبر وسائل الإعلام والإعلان وحملات الترويج والتسويق.

وقد تبرز نزعات التمرد والمقاومة في أوساط قطاعات وشرائح معينة داخل إطار الأنوثة الخضوعية لترفض مقاييس الهيمنة الذكورية السائدة، وتشق لنفسها طريقاً مختلفاً وأسلوب حياة متميزاً، مع ما يرافق ذلك من تبدل في طبيعة الهويات التي تتخذها مجموعات من النساء لأنفسهن. وتتجلى هذه النزعات في قطاعات وشرائح متميزة من النساء تتراوح بين فئة النساء النشطات في سوق العمل أو المبدعات في صنوف الفكر والآداب والفنون أو مجالات العمل العام. غير أن الطابع الغالب على مختلف المجتمعات في عالم اليوم هو الهيمنة الذكورية التي تسود جميع الثقافات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وستظل تتربع على قمة النظام الاجتماعي والقيمي في المستقبل القريب.

غير أن كونِل (Connell, 1987; 1995) يشير في دراساته إلى ما يسمّيه الأزمات الثلاث التي تُهدِّد نَسَق الهيمنة الذكورية الكاملة في جميع المجتمعات ولاسيّما في المجتمعات الغربية. وبما أن عالِم الاجتماع هذا يعتقد أن الجنس والجُنوسة هما مِن المفاهيم الديناميّة التي يُعاد بناؤها وتصوّرها اجتماعياً، فقد بدأت التوجهات الجُنوسية العامة في المجتمع تتعرض في المجتمعات المعاصرة للكثير من عمليات التغيّر والتبدّل التدريجي البطيء التي ستظهَر آثارها لا محالة على المدى الطويل. والأزمة الجنوسية التي يشير إليها تتخذ ثلاثة أشكال أوّلها «أزمة المَأسَسَة». ويعني ذلك أن المؤسسات التي دَرَجت تقليدياً على مساندة سلطة الرجال مثل العائلة والدولة قد أخذت تفقد جانباً من سطوَتها في هذا المجال. وأخذت شرعيّة سيطرة الرجال على النساء تتآكل بِفعل التشريعات والقوانين التي تشهدها جميع المجتمعات في مجالات الطلاق والعنف المنزلي والاغتصاب والاعتبارات

الاقتصادية الأخرى مثل قوانين الضريبة والتقاعد. وهناك من جهة أخرى أزمة النشاط الجنسي التي تتمثل في أبرز مظاهرها في تصاعد الوعي لدى النساء بأن لهنّ حقوقاً في التمتع بالعلاقة الجنسية باعتبارهنّ شريكاً فاعلاً لا طرَفاً متلقياً لها فحَسب، بل إن الأمر وصل إلى حد المُطالبة لدى شرائح معيّنة في بعض المجتمعات الغربية بإقرار الأنشطة الجنسية المثلية بين النساء. من جهة ثالثة، تواجه الهَيمنة الذكورية كذلك أزمة تكوين المصالح. فقد نشأت مؤخراً مؤسسات وجمعيات واتجاهات ترفع شعارات مُناوئة للنظام الجُنوسي القائم، وتُدافع عن حقوق النساء المتزوجات وتُحاول الحد من الميول التي تنتقص من قَدْر المرأة أو تُهمِّش دورها حتى على مستوى استعمال اللغة المتداوَلة بين الناس بصيغة المذكر. ويعتقد كونِل أن هذه المؤثِّرات أو الأزمات الثلاث لا بد من أن تؤتي أكُلَها على المدى البعيد على مستوى الأفراد والجماعات، وتُلغي جوانب من التفاوت القائم بين الجنسَين، وتُحقق ما يقرب من المساواة الجُنوسية.

تحوُّل النّزعات الذّكورية

ثمة علماء اجتماع آخَرون يتحدثون عن أزمة الجُنوسة في العصر الحديث لا مِن مُنطلق تصاعد الدعوة إلى تعزيز الهوية الأنوثيّة بل من منطلق ما يعتري الهوية الذكورية نفسها من ضعف وتآكل بفعل مجموعة من الأزمات الاجتماعية البنيَويّة. وقد نجمت هذه التحوّلات عن التغيّرات في العديد من الظواهر الاجتماعية مثل: البطالة؛ والجريمة؛ ووسائل الإعلام الحديثة.

لقد دَرَست عالمتا الاجتماع ساره ويلوت وكريستين غريفِن (Willott and Griffin, 1996) ما يُسمّى «أزمة الذكورة» في أوساط مجموعات من الرجال الذين يُعانون البطالة لفترات طويلة في إنجلترا. ويعيش هؤلاء الرجال في منطقة تشيع فيها البطالة والعَوَز الاقتصادي في مقاطعة غرب ميدلاندز. وكان المَثَل الأعلى لهؤلاء الرجال هو أن يعملوا ويكسبوا الرزق ويتوّلوا إعالة أنفسهم وعائلاتهم عن طريق ما يحققونه من دخل، لا عن طريق ما تقدّمه لهم الدولة من مساعدات ومعونة. وأدّت البطالة والتعطّل الطويل عن العمل المُنتِج إلى تقويض هذا المثال الأعلى، مثلما أدّى إلى تهافت تصوّرهم لأنفسهم وضعضعة مكانتهم لدى عائلاتهم ولدى أصدقائهم ورفاقهم، وبخاصة من ظلوا يُزاولون العمل من هؤلاء. ورغم أن هذا الوضع لم يؤد بعد إلى انهيار سيطرة الرجال الكليّة على النساء، إلا أنه أسفر عن غياب الكثير من عناصر الذكورة التقليدية بين الرجال.

الجريمة

تُمثِّل الجريمة جانباً آخر من أزمة الذكورة المُعاصِرة. وهناك عدة دراسات اجتماعية تربط بين تضعضع مفهوم الذكورة التقليديّة من جهة، وبين مجموعة من الظواهر الاجتماعيّة المترابطة مثل السلوك الجماعي العنيف والفقر من جهة أخرى. وترى بياترِكْس كامبِل (Campbell, 1993) في إحدى هذه الدراسات أن تغيّراً كبيراً قد طرأ على دور الرجال، ولاسيّما الشباب؛ أي على التصوّرات والتوقعات الاجتماعيّة منهم في المناطق والأحياء التي تشيع فيها الجريمة في بعض المجتمَعات الحديثة. لقد كان جيل الشباب في الماضي يحلم بأداء دَور مُحدَّد في المجتمع؛ أي أن ينمو ويتمتّع بعمل شرعي يكسب منه رزقه ويُؤمِّن الدخل الكافي لنفسه ولعائلته. غير أن دَور «المُعيل» هذا قد بدأ يتآكل ويَمَّحي في الأحياء الفقيرة والمناطق المحرومة التي تشيع فيها البطالة وتتضاءل فيها فرص العمل. وفي مثل هذه الأجواء تبدأ النساء بتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في حياتهنّ ولا تعود مكانتهنّ رهناً باعتمادهنّ على الرجال في المجتمع الأوسع.

وهناك شكل آخر من أزمة الذكورة تناولته الباحثة الاجتماعيّة سوزان فالودي (Faludi, 1999). فهي تتحدّث عن أن ظروف المجتمع الأمريكي الحديث قد دفعت الرجل إلى خيانة دَوره وعدم الوفاء بالتزاماته المتوقَّعَة. وهي ترى في معرض وصفها وتحليلها لأزمة الذكورة في أمريكا في نهاية القرن العشرين أن المجتمع أيضاً قد قام بدَوره بخيانة الرجال عندما أخفق في توفير فُرَص العمل لهم، وأنقَص فيه أجورهم، وطالبهم بقضاء ساعات طويلة في أماكن عملهم، وهدَّدهم في الوقت نفسه بحرمانهم من عملهم وأفقَدَهم الإحساس بالأمن الوظيفي، وعَمِل بالتالي على تقويض دورهم المأمول باعتبارهم مُعيلين وقائمين على شؤون عائلاتهم. وكشفت هذه الدراسة عن أن رابطة الزواج لم تعُد مستقرة وثابتة كما كانت في الماضي، كما أن أدوار الرجال في الجمعيّات المَحليّة وفي أماكن العبادة وفي أشكال الممارسة السياسيّة قد أخذت كلّها بالتضاؤل. وتَخلُص الدراسة إلى أن الرجال في المجتمع الأمريكي يُعانون أزمة عميقة؛ إذ إنهم بدأوا يشكّون في قدرتهم وجَدواهم الاجتماعيّة في الوقت الذي بدأت تتآكل فيه الولاءات والالتزامات والأدوار التقليديّة في وجه الثقافة الاستهلاكيّة ومتطلّبات المجتمع الاستهلاكي الحديث في الولايات المتحدة.

كنّا قد ألمَحنا إلى بُروز واستغلال صورة جديدة للأنوثة المُفرِطة في وسائل الإعلام والإعلان الحديثة. كما أشَرنا إلى ظهور تيارات مُعارضة لهذا التوجّه

باعتباره واحداً من تجليّات الهَيمنة الذكوريّة ودليلاً على امتهان مكانة المرأة الإنسانيّة. من هذا المُنطَلق نفسه، ظهرت دراسات اجتماعيّة تتحدّث عن واحد مِن جوانب أزمة الذكورة الحديثة. ويُلاحِظ عالِم الاجتماع جوناثان رذرفورد (Rutherford, 1988) بُروز صورتَين للرجل في وسائل الإعلام والإعلان الحديثة تُمثِّلان رداً على التحديات التي طَرَحتها الحركات النسويّة، وعلى الدور الجديد الذي بدأت تتخذه المرأة في المجتمع المعاصِر. وتُمثِّل الصورة الأولى «الرجل القِصَصي» المطابق للمواصفات التقليديّة للرجولة في المفهوم العام. إنه الرجل الذي يدافِع عن رجولته وينظر بازدراء واستعلاء للرجال الآخرين الذين يتميّزون بالنعومة والتَخنُّث. ويلجأ هذا النوع من الرجال إلى العنف والفظاظة في ممارساتهم وسلوكهم تجاه الآخرين على المستوى الشخصي، كما يعتمدون على المُجازَفة وعلى قدراتهم الجسديّة للدفاع عن القِيَم التقليديّة والنظام الاجتماعي القائم. ومثل هذه النماذج، التي نراها في شخصيات شائعة في صناعة السينما الغربية مثل الكاوبوي ورامبو، لا تتبنّى مبدأ أو فلسفة سياسيّة أو اجتماعية معيّنة تُدافع عنها، بل تطرح نفسها لتكريس معنى الرجولة التقليديّة المُهَيمِنة في السياق الاجتماعي والثقافي. وعلى الطرف الآخَر، يبرز نموذج «الرجل الجديد» الذي يُعبِّر في نظر الدارسين عن رجولة مكبوتة. ويتصرّف الرجل الجديد بحساسية بالغة تجاه النساء وتجاه الأطفال وفي شتّى المجالات التي تتضمّن العواطف والأحاسيس الشخصيّة. إنه أب حنون عطوف، مثلما يتمتّع بجاذبيّة جنسيّة تجاه النساء، وهو بذلك يطرح صورة مُغايرة تماماً للنموذج الآخر الذي يُعبِّر عن الرجولة التي تتوخّى استعباد النساء وتسخير أجسادهنّ لأغراض التسلّط والاستمتاع. ويرى كثير من الدارسين أن شيوع هذا النموذج مِن الرجال الحسّاسين العَطوفين إنما هو مُحاوَلة لإعادة بناء مفهوم الرجولة، في أعقاب بُروز التحدّي المتمثِّل في النسويّة الحديثة.

الحياة الإنسانية الجنسيّة

تعرّضت مفاهيم الحياة الجنسيّة، شأنها شأن الأفكار التقليديّة عن الجُنوسة، لتغيّرات وتحوّلات مثيرة في العصر الحديث. فقد تبدّلت بصورة جَوهريّة جوانب مهمّة من حياة الناس الجنسيّة في البلدان الغربيّة خلال العقود القليلة الماضية. وفي المجتمعات التقليديّة انحصر مفهوم الحياة الجنسيّة بعمليّة الإنجاب، غير أن هذين النشاطَين قد انفصل كل منهما عن الآخر في أيامنا هذه. وأصبح النشاط الجنسي بُعداً متميّزاً يُحاوِل الفرد استقصاءه وممارسته. وفيما كان بالإمكان تعريف الحياة

الجنسيّة من ناحية ارتباطها بالعلاقة الجنسيّة مع الجنس الآخر أو في إطار الزواج الأُحادي في نطاق الحياة الزوجيّة، فإن هذا المفهوم قد أصبح اليوم ينطوي على قدر من القبول بأشكال شتّى من السلوك والتوجّه الجنسي في سياقات عريضة ومتنوِّعة.

وسنحاول في الصفحات القليلة القادمة اكتشاف التنوّع في النشاط الجنسي الإنساني وما طرأ عليه في الآونة الأخيرة من تغيّرات. وسنتطرّق في هذا المجال إلى المؤثِّرات البيولوجيّة وكذلك المؤثّرات الاجتماعيّة الثقافيّة في السلوك الجنسي، ونستعرض أوجه الخِلاف بين الدارسين في هذا المجال، ثم نميل إلى دراسة الاتجاهات الأخيرة في بحث النشاط الجنسي البشري.

العوامل البيولوجيّة والسلوك الجنسي

ظلّت الحياة الجنسيّة مسألة شخصيّة منذ زمن طويل ممّا شَكّل بحد ذاته تحدياً لعلماء الاجتماع. وكان أكثر ما نعرفه عن الحياة الجنسيّة وقفاً على ما قدَّمَه علماء الأحياء/ البيولوجيا والباحثون في المجالات الطبيّة والجنسيّة. وكثيراً ما لجأ العلماء إلى دراسة عالم الحيوان في محاولة منهم لفهم المزيد عن السلوك الجنسي البشري. ولا شك أن الجانب البيولوجي يُشكِّل عاملاً حاسماً في السلوك الجنسي لأن التشريح الفسيولوجي للأنثى يختلف اختلافاً بَيِّناً عن التكوين الجسدي للذكَر. كما أن العامل الأكثر حسماً هو قدرة المرأة على الإنجاب التي يعود إليها وحدها الفضل في استمرار النوع البشري. ويرى بعض علماء البيولوجيا أن ثمّة تفسيراً تطوُّرياً لمَيل الرجال إلى العلاقات الجنسيّة المتحرِّرة أكثر من النساء. ويعتقد هؤلاء أن الرجال، من الوجهة البيولوجيّة، قادرون على تخصيب أكبر عدد ممكن من النساء بينما تنزع المرأة إلى الاستقرار بالعلاقة مع شريك واحد لحماية الإرث البيولوجي المتمثِّل في ما تنجبه من أطفال. وتتعزّز هذه الحُجة بالدراسات التي أجريَت على السلوك الجنسي للحيوانات التي توضح أن لدى الحيوانات الذكور ميولاً إباحيّة أكثر ممّا لدى إناث الحيوان في العلاقات الجنسيّة. غير أن بعض الدراسات الأخيرة تُشير إلى أن «الخيانة» شائعة أيضاً بين الإناث في عالم الحيوان، وأن الأنشطة الجنسيّة لكثير من الحيوانات هي أكثر تعقيداً ممّا كان يُعتقَد في الماضي. إذ كان يُعتقَد ذات يوم أن إناث الحيوان تُزاوِج الذكور الذين يعتقدن أن لديهم جيناتٍ ومُوَرِّثاتٍ متفوّقة في نوعيّتها بقصد نقلها إلى ما يُنجبنَه من نسل. إلا أن دراسات أخرى على إناث الطيور تُعارض هذا الرأي، فهي قد تختار شريكاً

آخَر تتزاوج معه لا لتفوّقه الجيني بل لقدرته على أن يكون «أباً» صالحاً يهيئ العش والمقام المناسب لصغار الطيور.

والنتائج التي خلصَت إليها هذه الدراسات تمهيديّة وغير قاطعة، ولا تنطوي على مؤشرات واضحة للسلوك الجنسي البشري. بَيد أن ثمّة فارقاً واضحاً يُميِّز البشر عن الحيوانات في هذا المجال. فالسلوك الجنسي البشري ينطوي على معان ودلالات، أي إن البشر يستخدمون نشاطهم الجنسي ويُعبِّرون عنه بوسائل شتّى تتجاوز في جميع الحالات الأساس البيولوجي البحت. إن النشاط الجنسي الإنساني رمزيٌ في أكثر جوانبه؛ فهو يُعبِّر عن ملامح من هويّتنا وشخصيّتنا، ويعكس طبيعة المشاعر والعواطف التي تراوِدُنا. كما أنه مِن العُمق والتعقُّد بحيث لا يمكن أن نعزوه إلى النوازع البيولوجيّة فحَسب، وينبغي فهمه على هذا الأساس في إطار المعاني الاجتماعيّة التي يُسبِغها عليه البشر.

المؤثِّرات الاجتماعية في السلوك الجنسي

إن الأغلبية الساحقة من الناس في جميع المجتمَعات هم ممن يمارِسون الجنسيّة الغَيريّة؛ أي إنهم يتوجهون إلى الجنس الآخر سعياً وراء الاكتفاء العاطفي واللذة الجنسيّة. والجنسية الغيرية في جميع المجتمعات هي الأساس الذي يقوم عليه الزواج والعائلة.

غير أن هناك أقليّات وشرائح من البشر تختلف أذواقهم وميولهم الجنسيّة عن النمط العام الغالب. وترى الباحثة جودِث لوربَر (Lorber, 1994) أن ثمة عشرَ هويات جنسية على الأقل: فئة النساء الصُّراطيات/ المستقيمات؛ والرجال المستقيمين؛ والسحاقيات؛ واللوطيين؛ والنساء الازدواجيات الخِناث؛ والرجال الازدواجيين؛ والمخنَّثات اللواتي يلبسن ملابس الرجال؛ والمخنّثين الذين يتزيّون ويتزيّنون بزِي النساء وزينتهن؛ والنساء المتحوّلات؛ أي الرجال الذين يتحوّلون بعملية جراحية إلى نساء؛ والرجال المتحوِّلون الذين ينقلبون إلى إناث بالجراحة. كما تكون المُمَارَسات الجنسية نفسها أكثر تنوّعاً وتبايناً بين البشر. ويرى سيغموند فرويد أن للبشر تشكيلة واسعة منوّعة من الأذواق والميول الجنسيّة التي يمارسونها حتى في المجتمَعات التي تَعتبر بعضها غير شرعيّة أو منافية للأخلاق. وقد بدأ فرويد بحوثه في أواخر القرن التاسع عشر في الفترة التي كان فيها الناس أكثر وقاراً في أنشطتهم الجنسيّة غير أن المرضى الذين كان يعالجهم كشفوا له عن جوانب منوّعة من أنشطتهم وأهوائهم الجنسية.

الجنسانيّة في المجتمع العربي المعاصر

يتحتّم على البحث العربي في الموضوع أن يبني مقابلاً عربياً لمفهوم «Sexuality» الذي يحوي البعد البيولوجي ويتجاوزه في الوقت ذاته من خلال إدماج البعدين الإنساني والاجتماعي في البناء المعرفي للموضوع. واقتراحنا في هذا الصدد هو مفهوم الجنسانيّة كترجمة لكلمة «Sexuality» انطلاقاً من التداول العربي لمفهوم الجنس كترجمة لكلمة «Sex». في هذا الإطار، نميِّز بين خمسة مستويات في الجنسانيّة:

1. المستوى السيكو ـ فيزيولوجي: الإثارة والانتصاب والقذف والذروة الجنسيّة والاعتراض والبرود الجنسي.

2. المستوى الرمزي ـ الثقافي: الختان والخفاض والخصاء والافتضاض. إن هذه الأفعال الثقافيّة توظف المعطى البيولوجي من أجل التنشئة الاجتماعيّة، بمعنى أنها تشكل طقوس مرور من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر.

3. المستوى النمطي: ويحيل على تقنيات بلوغ الذروة الجنسيّة والمقصود به طرق الجماع، أي الأوضاع، الموضع، هويّة الشريك الجنسيّة...

4. المستوى المؤسساتي: ونعني به الأطر الاجتماعيّة للفعل الجنسي مثل الزواج، الأسرة، البغاء، المعاشرة الحرة...

5. المستوى الإيديولوجي: والمقصود به أنظمة الرقابة والتدبير والتبرير الخاصة بكل مجتمع والتي تقوم على التمييز بين المقدس والمدنس، بين الشرعي واللاشرعي، بين السوي والشاذ وبين النفعي والمضر.

وقد تبنّت المنظمة العالميّة للصحة بدورها التمييز بين الجنس والجنسانيّة على أساس الاقتراحات التعريفيّة التالية: «يحيل الجنس على مجموع الخصائص البيولوجيّة التي تقسم البشر إلى إناث وذكور، كما يحيل على الجماع في اللغة المتداولة (الممارسة الجنسيّة على صعيد العربيّة الفصحى أو «Having Sex» في الإنجليزيّة)».

أما الجنسانيّة، «فجانب مركزي في الكائن البشري يضم الخصائص البيولوجيّة المميزة بين الذكر والأنثى، الخصائص الاجتماعيّة المميزة بين الرجل والمرأة (النوع)، الهوية الجنسيّة، الهويّة النوعيّة، التوجه الجنسي، الإيروسيّة، الإنجاب. ويتم تجريب الجنسانيّة أو التعبير عنها من خلال استيهامات، رغبات، معتقدات، مواقف، قيم، أنشطة، ممارسات، أدوار وعلاقات. إن الجنسانيّة نتيجة تداخل بين البيولوجي والنفسي والسوسيو-اقتصادي والتاريخي والثقافي والأخلاقي والقانوني والديني». وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف مستوحى من تعريف المنظمة الأمريكيّة القاريّة

للصحّة والجمعيّة الدوليّة لعلم الجنسانيّة. يبين هذا التعريف بجلاء أن الجنسانيّة بناء اجتماعي تاريخي، أي قراءة للمعطى البيولوجي في اتجاه معين دون أن يكون المعطى البيولوجي محدداً في نهاية التحليل. ذلك أن الهويّة الجنسيّة/ البيولوجيّة ما هي إلا مستوى من مستويات الشخصيّة الجنسانيّة، إذ تضم هذه الأخيرة مستويات أخرى مثل الهويّة النوعيّة (Gender Identity) والتوجه الجنساني (Sexual Orientation) في اختيار الشريك، فيكون الشريك غيرياً (Heterosexual) أو مثلياً (Homosexual). ومن ثم، فإن الشخصيّة الجنسانيّة للفرد هُويّةٌ «ما فوق بيولوجيّة».

عند تبنّي مفهوم الجنسانيّة كموضوع للبحث، يتم إذاً تبني ظاهرة شموليّة ذات أبعاد متعدّدة ومتداخلة تتجاوز المستوى البيولوجي إلى حد كبير. فالأبعاد المكونة للجنسانيّة بيولوجيّة ونفسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وقانونيّة ودينيّة وسياسيّة. ويؤدي هذا التعدّد في موضوع الجنسانيّة إلى ضرورة تأسيس علمها (Sexology) كعِلم متعدد التخصصات بالضرورة. فلا وجود لتخصص علمي واحد، سواء في العلوم الطبيعيّة أو في العلوم الإنسانيّة، بمقدوره أن يحتكر دراسة الجنسانيّة. بهذا المعنى، يجب الإقرار بأن الجنسانيّة هي «ظاهرة اجتماعيّة كليّة» بامتياز، فهي تتركب من قضايا ومشاكل متعدّدة لا حصر لها. فالجنسانيّة هويات وعلاقات وسلوكات وممارسات وقيم ومؤسسات وأمراض وإحساسات وإعادة إنتاج... على سبيل المثال لا الحصر، لا بد في دراسة موضوع الجنسانيّة من أن يتم التطرق إلى الثيمات التالية: الذكورة والأنوثة، الختان، النوع (Gender)، العلاقة غير المتكافئة والسلطويّة بين الرجل والمرأة، الفحولة، البكارة، الزواج، الخصوبة، منع الحمل، الإجهاض، الحب الجنسي، اللواط والسحاق، المتعة، الأمراض، العجز/ البرود الجنسي، الحجاب، جرائم الشرف، البغاء... من خلال هذه الثيمات، يتضح أن الجنسانيّة ظاهرة غنيّة ومعقدة، فرديّة وجماعيّة، خاصة وعموميّة، قطريّة وعالميّة. إنها ظاهرة تطرح بحدّة أسئلة الفرد والمجتمع، أسئلة الحريّة والتخطيط، وأسئلة الهويّة والعولمة.

المصدر: عبد الصمد الديالمي، «الجنسانيّة في المجتمع العربي»، ورقة عمل في حلقة نقاشيّة، **المستقبل العربي**، العدد 299 (كانون الثاني/ يناير 2004)، ص 140-141.

وفي المجتمعات البشرية كافة، تنشأ معايير لقبول بعض الممارَسات الجنسية أو النهي عنها وإدانتها. ويتعلّم أفراد المجتمع هذه المعايير خلال عملية التنشئة الاجتماعيّة. وخلال العقود القليلة الماضية، على سبيل المِثال، كانت المعايير الجنسيّة في الثقافات الغربية ترتبط بأفكار الحُب الرومانتيكي والعلاقات العائلية.

بَيد أن هذه المعايير نفسها تتنوّع وتختلف باختلاف الثقافات. ومسألة الجنسية المِثليّة مثال واضح على ذلك. وتتسامح بعض الثقافات الغربية أو تتساهل في النظر إلى هذه المسألة في سياقات محدَّدَة. كما أن اليونانيين القدماء، على سبيل المثال، كانوا يَعتبرون مَيل الرجال إلى الغِلمان أعلى درجات الحُب الجنسي. وتجدر الإشارة، في معرِض الحديث عن العلاقات الجنسية المثليّة، إلى أن مثل هذه العلاقة قد اكتسبت في عدد قليل من المجتمعات والبلدان الغربية طابعاً شرعياً وقانونياً بحيث أصبحت تُضاهي الزواج من حيث ما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

وتتنوّع كذلك أنماط السلوك الجنسي المقبولة في مختَلف الثقافات، وتُشير هذه الظاهرة بحدّ ذاتها إلى أن أكثر الاستجابات الجنسية إنما تنجُم عن التعلّم لا عن الفِطرة. وتُعتَبَر الدراسة التي قام بها كليلاند فورد وفرانك بيتش (Ford and Beach, 1951) قبل أكثر من نصف قرن البحث الأكثر شمولاً حول هذا الأمر، عندما أجريا مُسُوحاً أنثروبولوجيّة تحليليّة على أكثر من مائتي مجتمَع. وأظهرت الدراسة أن ثمة تبايناً وتنوّعاً بارزَين في ما يعتبره كل من هذه المجتمعات سلوكاً جنسياً «طبيعياً» أو «سَوياً». ففي بعض الثقافات، على سبيل المثال تُعتبر المُداعَبات التي تسبق الجِماع أمراً مرغوباً بل ضرورياً، بينما تغيب هذه المرحلة غياباً تاماً في ثقافات أخرى. ويُعتقَد في بعض المجتمَعات أن المُغالاة في تكرار الجِماع تؤدي إلى الوَهَن الجسدي أو المَرَض. وفي مجتمع سِنيانغ في جنوب المحيط الهادي يقوم حكماء القرية وشيوخها بتقديم النُّصْح للجيل الجديد بتباعُد المُمَارَسات الجنسية بعضها عن بعض، كما أنهم يعتقدون أن الرَّجل الأشيَب يُمكِنه أن يضاجِع كل ليلة.

وفي أغلب الثقافات، تتركّز معايير الجاذبيّة الجنسيّة لكل من الإناث والذكور على المظهر الجسدي للنساء أكثر مما هو للرجال. ويبدو أن هذا الوضع قد أخذ بالتغيُّر تدريجياً في الغرب وفي مجتمعات كثيرة أخرى بدأت فيها المرأة بالخروج من البيت والنشاط في المجال العام. بل إن الخصائص التي تتميّز بها المرأة الجميلة تختلف كل الاختلاف بين المجتمعات والثقافات البشريّة. ففي الثقافة الغربية الحديثة تكون المرأة النحيلة موضع الإعجاب، بينما تفضل مجتمعات أخرى أن يكون جسم المرأة أكثر امتلاء. وهناك توجُّهات لا ترى في صدر المرأة مصدراً للإثارة الجنسيّة، بينما تعتقد مجتمعات أخرى أن للصدر أهميّة كبرى في إضفاء الجاذبية الجنسية على المرأة. وتُعلِّق بعض المجتمعات أهمية كبيرة على

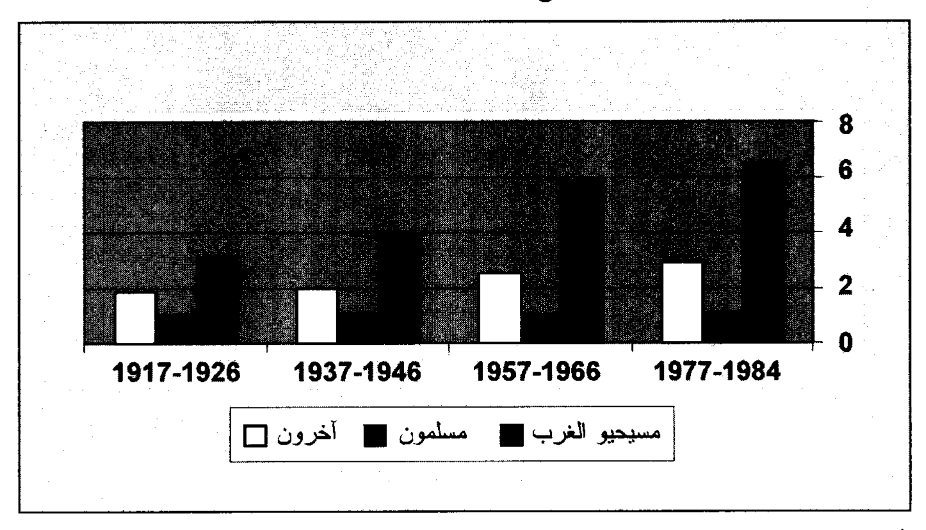
شكل الوجه، بينما تؤكِّد ثقافات أخرى على شكل ولون العينَين أو على حجم ومظهر الأنف والشفتَين.

الحياة الجنسية في الثقافة الغربيّة

خلال السنوات الألفين الماضية، أسهمت الديانة المسيحيّة إسهاماً أساسياً في تحديد موقف المجتمعات الغربية عموماً مِن النشاط الجنسي. ورغم أن المذاهِب المسيحيّة المختلفة تتفاوت فيما بينها في نظرتها إلى موقع النشاط الجنسي في الحياة، فإن النظرة الجوهريّة الغالبة في المسيحيّة عُموماً تَعتبر السلوك الجنسي مشبوهاً أو غير لائق، إلا إذا ارتبط بالإنجاب باعتباره الهدف الرئيس. وقد أدّت هذه النظرة في بعض المراحل إلى الغُلُو في الوقار والتبصُّر تجاه قضية الجنس، غير أن كثيراً من الناس في أحيان أخرى لم يأبهوا بتعليمات الكنيسة وانغمسوا في مُمَارَسات أخرى تُحرِّمها السلطة الدينيّة (مثل الزنى). وقلّما أخذ الناس بالرأي القائل إن على المرء ألا يسعى إلى اللذة الجنسيّة خارج إطار الزواج. وخلال القرن التاسع عشر أخذت التشخيصات الطبيّة تحل محل بعض الافتراضات الدينيّة المُسبَقة حول الحياة الجنسيّة.

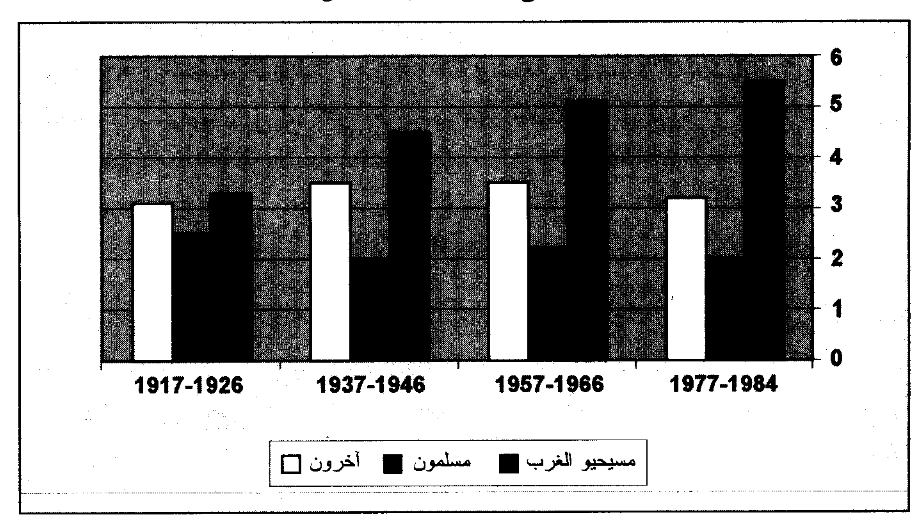
وكانت أكثر الكتابات الطبيّة الأولى حول السلوك الجنسي تُضاهي في تشدُّدها تعليمات الكنيسة. بل إن بعض الأطبّاء كانوا يرون أن أي نشاط جنسي لا يرتبط بالإنجاب سيؤدي إلى إلحاق الأذى والأخطار الجسيمة بالجسمِ البشري. وكانوا يرون أن الاستمناء سيسبِّب العمى والجنون وأمراض القلب وعِلَلاً أخرى كثيرة بينما يؤدي الجنس الشفاهي إلى الإصابة بالسرطان. وانتشر النِّفاق الجنسي في العهد الفِكتوري؛ إذ شاع الاعتقاد بأن المرأة الفاضلة هي التي لا تُعير أدنى اهتمام للجنس بل تُلبّي رغبات زوجها تأدية للواجب فحسب. غير أن البِغاء استشرى وتزايد في البلدات والمدن الغربية، ولقي قدراً من التسامح الاجتماعي، وغَدَا المجتمع يُصنِّف النساء «المُنحَلّات الفالتات» باعتبارهن فئة متميِّزة تماماً عن النساء الأخريات «الفاضلات». وأكثرَ الرجال ـ الذين كانوا في ظاهِرِهم يتحلّون بالوقار والاحترام والرصانة الأخلاقية ـ من ترددهم على المومسات والعشيقات بينما كانت النساء «المحترمات» في ذلك الوقت يواجِهن الفضيحة والنّبذ والسقوط الاجتماعي حالما ينكشف أمرُهُنّ عند اتخاذهنّ خليلاً لأنفسهنّ. وأدّت هذه المواقف المُتباينة مِن النشاط الجنسي بين الرجال والنساء إلى بروز ظاهرة «ازدواجية المقاييس والمعايير» التي ما زالت رواسبها وآثارها الأخلاقية والاجتماعيّة باقية حتى الآن.

الشكل رقم (5-1)
دعم قِيَم التحرر الجنسي بحسب الأجيال وطبيعة المجتمعات: التساهل بشأن الجنسية المِثليّة



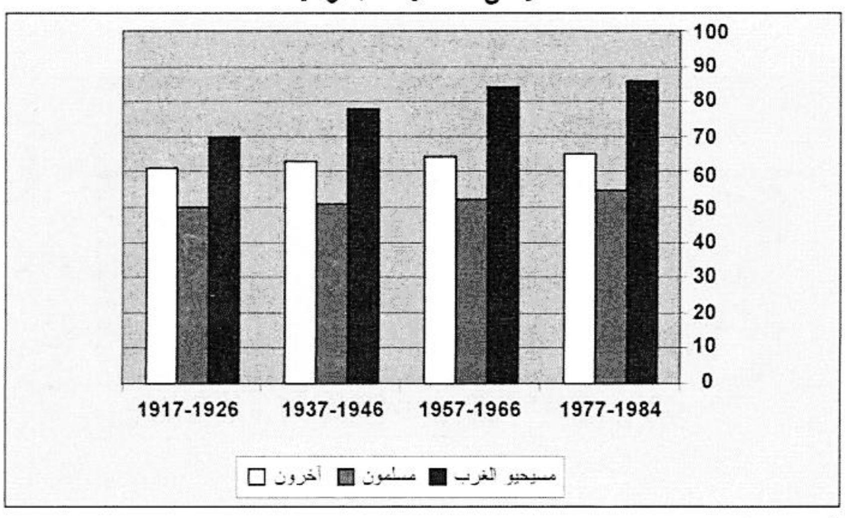
المصدر: Ronald Inglehart, ed., *Human Values and Social Change: Finding from the Value Surveys*, International Studies in Sociology and Social Anthropology; 89 (Leiden: Brill Academic Publishers, 2003).

الشكل رقم (5-2)
التساهل بشأن الإجهاض



المصدر: نفسه.

الشكل رقم (5-3)
مقياس المساواة الجنوسية



المصدر: نفسه.

وفي أيامنا هذه، تتعايش المواقف التقليديّة مع التوجّهات الليبراليّة التحرريّة تجاه الحياة الجنسيّة. وقد بدأت هذه المرحلة منذ الستينات من القرن الماضي، وأخذ التحرّر الجنسي بالتزايد المستمر في الثقافات الغربية بشكل خاص خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية في أكثر البلدان الغربية. وبالإضافة إلى أنماط السلوك الفعلي، تجلّت بعض مظاهر هذا التحرّر الجنسي في شيوع وسائل الترفيه والإمتاع في الحياة الحديثة وما تعرضه وسائل الإعلام المختلفة مثل السينما والتلفاز والإنترنت ـ بل إن كثيراً من المُراقِبين يعتقدون أن ثورة الاتصالات الحديثة هي من مُسبِّبات التحرّر لا من نتائجه.

البِغاء

يمكن تعريف البغاء بأنه تقديم المتعة الجنسية مقابل كسب مادي. وقد شاع استعمال مصطلحَي «البغيّ» و«البغاء» أو ما يعادلهما في الغرب منذ أواخر القرن الثامن عشر. أما في العالم القديم، فقد وُصِفت المرأة التي تقدم المتعة الجنسية مقابل ريع أو مردود مالي بمصطلحات أخرى مثل «المَحظِيّة» و«الغانية» و«العشيقة» أو «الجارية». وكانت لبعض الغواني والجواري في المجتمعات التقليدية القديمة منزلة عالية في أوساط مَن يتعاملون معهنّ من الرجال.

الجدول رقم (5-1)
مفهوم العلاقات الجنسيّة (بريطانيا نموذجاً)

نوع العلاقة	خطأ وغَلَط تماماً	خطأ غالباً	خطأ أحياناً	نادراً ما تكون خطأ	ليست خطأ إطلاقاً	أوصاف أخرى	المجموع
ممارسة الرجل والمرأة للعلاقة الجنسيّة قبل الزواج	%8	%8	%12	%10	%58	%5	%100
ممارسة شخص متزوّج لعلاقة جنسيّة مع شخص آخر غير زوجها/ زوجته	%52	%29	%13	%1	%2	%4	%100
ممارسة ولد وبنت علاقة جنسيّة قبل بلوغهما سن 16	%56	%24	%11	%3	%3	%3	%100
العلاقة الجنسيّة المِثليَّة بين شخصَين بالغَين من نفس الجنس	%39	%12	%11	%8	%23	%8	%100

في استطلاع للرأي العام في بريطانيا عام 1988 وُجِّهَت للمُستجيبين البالغين من الجنسَين الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة أسئلة عن تقييمهم لعدّة أشكال من العلاقات الجنسيّة، وطُلِب منهم، باستخدام سُلّم من خمس درجات، أن يصِفوا هذه العلاقة بأنها: خطأ وغَلَط تماماً؛ أو ليست غلطاً وخطأً على الإطلاق، أو بما بين هذين التقييمَين من صفات. وقد صُنِّفَت تحت عنوان «أوصاف أخرى» رُدود متنوِّعة تشمل من رفضوا الإجابة، والمُستجيبين الذين قالوا إنهم لا يعرفون الجواب. ويشمل الجدول أعلاه النِّسَب المئويّة لمَن أعطوا تقييمهم لكل بند من بنود السؤال.

المصدر: British Social Attitudes Survey, National Center for Social Research. From *Social Trends*, no. 30 (2000), p. 41.

أمّا البِغاء الحديث، فيتميّز بأن المرأة المانحة اللذة والرجل أو الزبون الذي يشتريها لا يعرف أحدهما الآخر على وجه العُموم. ورغم أن الطرفين قد يتعاملان أحدهما مع الآخر بصورة منتظمة ومتكرّرة، فإن العلاقة بينهما لا تقوم بالضرورة على معرفة شخصيّة دائمة. وهذه الصِّفة لم تكن موجودة في أغلب علاقات اللذة المدفوعة الأجر في العصور الماضية. ويرتبط نشوء البِغاء واستمراره بتفكّك الجماعات الأوليّة الصغيرة وبظهور المجتمعات الواسعة اللاشخصيّة وبالامتهان التجاري للعلاقات الاجتماعية. وفي الجماعات التقليديّة الصغيرة الحجم، كانت العلاقات الجنسيّة تتعرّض للرقابة والضبط بحُكم ظهورها علانية، إن آجلاً أو عاجلاً، أمام أفراد الجماعة الإنسانية. أمّا في المجتمعات الحضَريّة المتقدمة، فقد أصبح من السهل إقامة روابط اجتماعية وشخصيّة بين أفراد مجهولي الهويّة وبصورة غير مرئيّة.

وتُشير الدراسات إلى أن البغايا في المجتمع البريطاني، وربما في مجتمعات غربيّة وغير غربيّة أخرى، قد نشَأن في الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع. غير أن ما يميّزهنّ عن مثيلاتهنّ في الماضي هو أن أعداداً كبيرة من نساء الطبقة الوسطى قد بدَأن بممارسة هذه المهنة. كما أن تزايُد معدلات الطلاق قد دَفَع عدداً من المُطلَّقات للخضوع للإغراء المادي الذي ينطوي عليه البِغاء. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من النساء والفتيات الغربيات اللواتي لا يجِدنَ فرصة للعمل بعد إنهاء دراستهنّ قد يلجَأن إلى إحدى شبكات الدعارة فيما يواصِلن السعي للحصول على عمل في مجالات أخرى. ويُصنِّف عالِم الاجتماع بول غولدشتاين (Goldstein, 1979) البِغاء على أساس نوعَين من الخصائص هما الالتزام المِهني والسِّياق المِهني. ويُشير مفهوم «الالتزام» إلى تواتُر وتكرار المرات التي تنخرط فيها المرأة في ممارسة البِغاء، إذ إن كثيراً من النساء قد يُمارِسنَ البِغاء بصورة مؤقتة ويَبِعنَ أجسادهن عدّة مرات ثم يترُكنَ الدعارة لفترة طويلة أو إلى الأبد. وهناك فئة من النساء تُمارِس البِغاء أحياناً بصورة غير منتَظَمة للانتفاع بما يكسبنَه من وراء ذلك لتعزيز الدَّخل الذي يتقاضَينه من أعمالهنّ اليوميّة المعتادة في مجالات أخرى. وهناك بالمقابل فئة تُمارس البغاء بصورة منتظمة باعتباره المصدر الرئيسي للدَّخل. أمّا «السِّياق المِهني»، فيشير إلى نوع بيئة العمل وطبيعة عمليّة التفاعُل التي تُشارِك فيها المرأة خلال تبادل الاتصال الجنسي المدفوع الأجر. فهناك من البغايا مَن يلتقطنَ الزبائن أو يلتقطهنّ الزبائن في الشارع، وهناك «فتيات الهاتف» اللواتي يُمكِن، بمكالمة هاتفيّة، استدعاؤهنّ إلى مكان الزبون أو دعوة الزبون إلى أماكنهنّ. وهناك فئة أخرى من المومِسات العاملات في المواخير أو ما يُسمّى بالنوادي الخاصة، مثلما أن هناك مجموعة من النساء اللواتي يُقدِّمنَ «خدمات خاصة» في

محلات التدليك. وتلجأ كثير من النساء إلى المُقايَضة؛ أي إلى تقديم خدمات جنسيّة لِسَداد بعض الدّيون عَيناً لا نقداً. وتميل كثير من «فتيات الهاتف» إلى مُقايضة خدماتهنّ الجنسيّة بخدمات أو سِلَع مُعيَّنة مثل أجهزة التلفاز؛ أو الأجهزة الكهربائية؛ أو الملابس؛ أو خدمات قانونيّة؛ أو طِبيّة أخرى.

وقد تضمّن أحد قرارات الأمم المتحدة عام 1951 إدانة لمن يقومون بتنظيم البِغاء أو ينتَفعون مِن أنشطة المومسات. غير أن هذا القرار لا ينُص على تحريم البِغاء بحدّ ذاته. وقد صادَقَت أكثر من خمسين دولة بصورة رسميّة على هذا القرار رغم التنوّع والاختلاف في تشريعاتها الداخليّة حول البِغاء. وتُحرِّم بعض الدّول البِغاء تماماً وتوقِع القَصاص بمُرتكبيه ومُمارِسيه. وهناك دول أخرى تُحرِّم أشكالاً محدّدة من البِغاء، كتلك التي يجري التفاهم بشأنها في الشارع أو خارج المَواخير المُرخّص لها قانونياً. وفي أواخر عام 1999 أقرّ البرلمان الهولندي قانوناً تحوَّل بموجبه البِغاء إلى مهنة مُعتَرف بها رسمياً، وأُنشئت نقابة للعاملات في صناعة الجنس تضم أكثر من ثلاثمائة ألف عضو من النساء.

غير أن التشريعات الرامية إلى مكافحة البِغاء قلّما توقِع العِقاب على من يمارسونه من الرجال الذين لا تجري محاكمتهم أو اعتقالهم بل إنهم يظلون مجهولي الهويّة عند مثولهم أمام المحكمة. من جهة أخرى، تكاد الدراسات التي أُجريَت على الزبائن الرجال لا تُذكَر قياساً على ما أُجري على النساء في هذا المجال، كما أننا قلّما نجِد في هذه الدراسات، على نُدرَتها، ما يوحي بأن هذه الفئة من الرجال قد يكونون مُصابين بالاضطراب العاطفي أو النفسي أو حتى العقلي كما تفعل الدراسات عن النساء. ويُشير هذا الخلل في البُحوث التي تجري عن البِغاء إلى قبول وتساهُل اجتماعي لنموذج الحياة الجنسيّة المُتعارَف عليه، الذي يعتبر أن مِن «العادي» و«السَّوي» للرجال أن يَنشَطوا في سَعيِهم للوصول إلى منافذ متنوّعة لطاقاتهم الجنسيّة، في الوقت الذي يتعرّض فيه الطرف الذي يُلبّي هذه الاحتياجات، وهو النساء، للإدانة والقَصاص.

بِغاء الأطفال و«صناعة الجنس» العالمية

إن ظاهرة البِغاء كثيراً ما تشمل الأطفال. وتُشير دراسة لبِغاء الأطفال في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا إلى أن أكثر هؤلاء هم من الأطفال المُعوَزين الذين هربوا من بيوتهم ثم دخلوا سوق البَغاء لتأمين مصدر للرزق. إن لجوء الأطفال إلى البِغاء هو، إلى حد ما، مِن النتائج غير المقصودة لتطبيق القوانين التي تحمي الأطفال مِن العَمالة غير المشروعة، غير أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن

هؤلاء الأطفال جميعهم قد هربوا من بيوتهم. وقد ميّز بعض علماء الاجتماع (Janus and Bracey, 1980) بين ثلاث فئات واسعة من الأطفال البغايا هي: الهاربون الذين يُغادرون بيوتهم ولا يتقصّى أهلهم مصيرهم أو يعودون إلى الهرب حالما يُعادون إلى أهلهم؛ والمتشردون الذين يقيمون مع أهلهم ولكنهم يتغيّبون لعدة ليالٍ في مكان آخر؛ ثم المنبوذون الذين يتجاهل الأهل وجودهم ولا يُعيرونهم أدنى اكتراث أو يرفضون وجودهم بصورة تامة. وهذه الفئات الثلاث تشمل الأطفال الذكور والإناث كليهما.

ويُعتبَر بِغاء الأطفال جزءاً مهماً من صناعة السياحة الجنسيّة في عدّة مناطق من العالم مثل تايلاند والفلبين. ويجري تنظيم رحلات سياحيّة جماعيّة من الرجال من أوروبا والولايات المتحدة واليابان إلى هذه البلدان لهذا الغرض. وعلى الرغم من تحريم مثل هذه الرحلات الجماعيّة في الولايات المتحدة، ورغم التظاهرات الاحتجاجيّة التي تقوم بها تجمعات النساء في آسيا، فإن هذه الرحلات السياحيّة ما زالت مستمرة. وتعود أصول السياحة الجنسيّة في الشرق الأقصى إلى الفترة التي كانت تُلبّى فيها حاجة القوات الأمريكيّة إلى المومسات خلال حربَي كوريا وفيتنام. فقد أقيمت في تلك الأيام آلاف من «مراكز الراحة والترويح» في تايلاند والفلبين وفيتنام وكوريا وتايوان. وما زال بعضها قائماً، وخاصة في الفلبين، لتلبية احتياجات شحنات ضخمة وعديدة ومتزايدة من هؤلاء «السياح» ولتقديم خدمات هذا النوع من البِغاء للقوات العسكرية المُرابطة في المنطقة.

وجاء في تقرير نشرَته منظمة العمل الدوليّة عام 1998 أن البِغاء وصناعة الجنس في جنوب شرق آسيا قد اتسعا ليصبحا قطاعاً تجارياً كاملاً خلال العقود القليلة الماضية. ورغم الكساد الاقتصادي الذي تعانيه كثير من الاقتصادات الآسيويّة، فإن الطّلب على تجارة الجنس يتزايد بصورة مطردة. ويعود ذلك في بعض أسبابه إلى تدويل هذه الصناعة. ويجعل اتساع الفوارق بين معدلات صرف العملات بين الجانبين الآسيوي من جهة والعالمي من جهة أخرى السياحة الجنسيّة يسيرة المنال وقليلة الكلفة وكثيرة الجاذبيّة للأجانب. كما ترتبط صناعة الجنس بصورة وثيقة بالمعدلات المحليّة للبطالة. وفي الأوقات التي تشتدّ فيها الضائقة الاقتصاديّة، تُعتبَر النساء والأطفال في أغلب الحالات «فائضاً» سُكانياً يُمكِن الاستغناء عنه. ومن هنا تقوم بعض العائلات المُعوزة بدفع أطفالها الذكور والإناث على السّواء إلى ممارسة البِغاء؛ كما ينخرط اليافعون من الجنسَين في تجارة الجنس عندما تستهويهم الإعلانات التي تستدرج الراغبين في العمل في مجالات الترفيه أو الرقص. وتُعتبر أنماط الهجرة من المناطق الريفيّة إلى المراكز الحَضَريّة

عاملاً مهماً في انتشار صناعة الجنس، حيث تغتنم كثير من النساء الفرصة لمغادرة الأجواء التقليديّة المتزمتة في المناطق الريفيّة والانتقال والعمل في المدن. ويُحذّر تقرير منظمة العمل الدوليّة من أنه ليس لدى العديد من البلدان التي تنتشر فيها صناعة الجنس منظومة التشريعات والقوانين والسياسات الاجتماعيّة اللازمة للتعامل مع العواقب الوخيمة لمثل هذه الظاهرة. ومن بعض النتائج التي ينطوي عليها البِغاء انتشار الإيدز والأمراض الأخرى الناجمة عن الاتصال الجنسي، كما أن البِغاء كثيراً ما يرتبط بظواهر العنف، والإجرام، وتجارة المخدرات، والاستغلال، وانتهاك حقوق الإنسان (Lim, 1998).

تفسير البِغاء

ولكن، لماذا ينشأ البِغاء؟ إنه بالتأكيد ظاهرة باقية ومستمرة لم تستطع ولن تستطيع كبحها أو استئصالها جميع المحاولات التي تقوم بها الحكومات في العالم. وتتلخص هذه الظاهرة، في جميع الحالات تقريباً، في قيام النساء بعرض الخدمات الجنسية على الرجال، وليس العكس، رغم أن ثمة أمثلة، كما في هامبورغ في ألمانيا، تقوم فيها «بيوت اللذة» بتقديم خدمات الذكور الجنسيّة للنساء. كما أن بعض الغِلمان أو الرجال يمتهنون البغاء مع رجال آخرين بالطبع.

لا يمكن تفسير البغاء بعامل واحد مفرد. وقد يقول قائل إن للرجال احتياجات جنسيّة أشدّ وأكثر إلحاحاً ممّا لدى النساء، وهم بالتالي يسعون إلى الوصول إلى منافذ لطاقاتهم هذه من خلال البغاء. غير أن مثل هذا التفسير عارٍ عن الصحة والسلامة. فقدرة النساء على تنمية حياتهنّ الجنسيّة بصورة أشد كثافة وإمتاعاً تفوق قدرة الرجال في مراحل معيّنة من العمر. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان البغاء قد نشأ في الأصل لتلبية الاحتياجات الجنسيّة، فلا بد أن نرى أعداداً كبيرة من البغايا الرجال لتلبية احتياجات النساء. والنتيجة العامة الأكثر إقناعاً التي يُمكن أن نخلُص إليها هنا؛ هي أن البغاء يُعبِّر - بل يُساعد إلى حد ما على تعزيز - نزعة الرجال إلى معاملة النساء باعتبارهنّ «أشياء» أو «كائنات» يُمكن «استخدامها» لأغراض جنسيّة. يُعبِّر البغاء في سياق معيَّن عن حالة التفاوت واللامساواة في القوة بين الرجال والنساء. ويشتمل هذا الوضع بالطبع على عناصر أخرى. فالبغاء يُتيح وسيلة للحصول على الاكتفاء الجنسي لمن لا يستطيعون الاتصال الجنسي مع شريك آخر بسبب ما يُعانونه من قصور أو عجز جسدي أو بسبب القوانين والمعايير الأخلاقيّة المتزمّتة التي يعيشون في ظلّها. والبَغايا يُقدّمنَ خدماتهنّ للرجال الذين يكونون خارج بيوتهم ويشتهون اللقاءات الجنسيّة التي لا تنطوي على أيّة

التزامات، أو أن لهم أذواقاً خارجة عن المألوف أو ميولاً جنسيّة لا تُلبّيها النساء الأخريات. غير أن هذه العوامل كلها قد تُفسِّر مدى تكرار البغاء ولكنها لا تشرح طبيعته الأساسيّة الكُليّة.

خاتمة: الجُنوسَة والعَولمة

تركّزت مناقشاتنا في هذا الفصل على الأفكار والآراء الخاصة بالجُنوسة في المجتمعات الغربيّة المُصَنَّعَة بصورة خاصة. ورأيْنا خلال ذلك كيف أسهمت الحركات النسائية في إقامة منظومة قويّة من النظريّات الاجتماعيّة لتفسير الهُوَّة القائمة المستمرّة في واقع التفاوت واللامساواة بين الجنسَين، ولِعَرض أجِنْدة وجدول أعمال لتذليل هذه الفجوة وتجسيرها. والاتجاهات النِّسويّة ليست مسألة أكاديميّة بحتة، كما أنها لا تقتصر على أمريكا الشماليّة أو أوروبا الغربيّة فحسب. فالحركات النسائيّة ظاهرة ديناميّة عالميّة تستهدِف قضية اللامساواة الجُنوسيّة القائمة منذ زمن بعيد مثلما تستهدف التصدّي للتحديات الجديدة التي تواجهها النساء في عصر العَولمة الذي نعيشه. إن النساء في الصين على سبيل المِثال يعمَلنَ الآن على تأمين تكافؤ الحقوق والفُرص في الاستخدام والمساواة في المشاركة في المجالات السياسيّة والعامّة. وفي جنوب أفريقيا، لعبت النساء دوراً محورياً في النضال ضد الأبرتايد/ التمييز العنصري، وما زِلنَ يُكافِحنَ في العهد الجديد لتَيسير وصول الناس إلى التعليم والمرافق الصحيّة والإسكان وفُرص العمل. وما زالت النساء النشِطات في البيرو يُكافِحنَ منذ عقود لتعزيز دور المرأة في المجال العام.

ورغم أن المُشارِكات في الحركات النسائيّة قد قُمنَ بتنمية علاقاتهنّ وصِلاتهنّ مع النشطات في بلدان أخرى، إلّا أن عدد هذه الوشائج وأهميتها قد تزايدا بصورة كبيرة مع العولمة. ومِن المنابر الرئيسيّة لإقامة شبكة الروابط بين النساء عبر جميع البلدان مؤتمَر الأمم المتحدة حول المرأة الذي عُقِد عدّة مرّات منذ عام 1975. وقد شارك نحو خمسين ألف شخص ـ كان ثلثاهم من النساء ـ في واحد مِن آخِر هذه المؤتمرات في بيجين في الصين عام 1995. كما حضر هذا المؤتمر ممثلون ومندوبون من 181 دولة ومن آلاف من المنظمات غير الحكوميّة، واستمع المؤتمِرون خلال الجلسات التي استمرّت عشرة أيام إلى عروض حول أحوال النساء في مُختَلَف بِقاع العالم، وناقشوا السُّبُل الكفيلة بتحسين أوضاعهنّ وتنمية الروابط المهنيّة والشخصيّة بينهنّ. كما خَلص المؤتمِرون إلى «ضرورة تأمين المساواة في وصول النساء إلى الموارد الاقتصاديّة، بما فيها الأرض والائتمان،

والعِلم والتِّقانة، والتدريب المهني، والمعلومات والاتصال والأسواق». وطالبَ المؤتمَر دول العالم جميعها بالتصدّي لعدد من القضايا الحيويّة مثل:

- العبء المستمِر المُتزايِد الذي يُلقيه الفقر على كاهل النساء؛
- العنف ضد النساء؛
- آثار النزاعات المسلّحة على النساء؛
- اللامساواة بين الرجال والنساء في تقاسُم القوة وصنع القرار؛
- التوصيف النموذجي المتحيِّز ضد المرأة؛
- اللامساواة بين الجنسَين في إدارة الموارد الطبيعيّة؛
- التحيُّز المستمر ضد البنات وانتهاك حقوقهنّ.

تُرى هل يتعيّن على الحركات النسائيّة أن تكون عالميّة الطابع لتضمن كفاءتها وفاعليّتها؟ هل تتشابه مصالح النساء الجوهريّة في مُختَلَف أرجاء المعمورة؟ وماذا تعني النِّسويّة لبلدان العالم النامية؟ هذه بعض التساؤلات العديدة التي يحتدم حولها النقاش في هذه الأيام فيما تمضي مسيرة العَولمة قُدُماً إلى الأمام.

نقاط موجَزَة

1. يُميِّز علماء الاجتماع بين الجنس والجُنوسة؛ فالأول يُشير إلى الفوارق البيولوجيّة بين جسم الذكر وجسم الأنثى، بينما يُعنى الثاني بالفوارق النفسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة بين الرجال والنساء.
2. يرى بعض الدارسين أن الفوارق بين الرجال والنساء مُحدَّدة جينياً، غير أنه لم تتوافر حتى الآن دلائل حاسمة على أن العوامل البيولوجيّة هي أساس الاختلاف بين الجنسَين.
3. تُشير التنشئة الاجتماعيّة الجُنوسيّة إلى الأدوار التي يتعلّمها أفراد الجنسَين بمساعدة مُؤثِّرات فاعلة مثل العائلة ووسائل الإعلام. ويُعتقد أن التنشئة الاجتماعيّة الجُنوسيّة تبدأ فَور ولادة الطفل الرضيع. ويجري تعليم الأطفال وتلقينهم المعايير والتوقعات التي يعتقد المجتمع أنها تُطابق نوعهم البيولوجي. وهُم بهذه الطريقة يَتبنّون الأدوار المنوطة بجنسهم ويَتخذون هوياتهم الذكورية أو الأنوثيّة (الرجولة والأنوثة) المُلازِمَتَين لهم.

4. يرى بعض علماء الاجتماع أن مفاهيم الجنس والجُنوسة هي مُنتَجات يجري بناؤها وتصوُّرها اجتماعياً، وهي قابلة للتشكُّل والتعديل بطُرُق شتّى. ولا يعني ذلك أن الجُنوسة ليس لها «جوهر» ثابت فحَسب، بل إن الجزء السُّفلي من الجسم الإنساني يُمكِن تغييره من خلال المؤثِّرات الاجتماعيّة والتدخلات التِّقنيّة.

5. تُشير اللامساواة الجُنوسيّة إلى الفوارق في ما يتمتّع به الرجال والنساء من مكانة وقوة ووجاهة في سياقات متنوّعة. وفي معرِض تفسير اللامساواة الجُنوسيّة، يُؤكِّد الوظيفيّون أن الفوارق الجُنوسيّة وتقسيم العمل بين الجنسَين يسهمان في الاستقرار والتكامُل والاندماج الاجتماعي. أما المُقارَبات النِّسويّة، فترفض الفكرة القائلة إن اللامساواة الجُنوسيّة هي أمر طبيعي إلى حد ما. وتميل المدرسة النِّسويّة الليبراليّة إلى تفسير اللامساواة الجُنوسيّة انطلاقاً من المواقف والتوجّهات الاجتماعيّة والثقافيّة مثل التّحيُّز والتمييز ضد المرأة. وترى المدرسة النِّسويّة الراديكاليّة المتطرّفة أن الرجال هُم المسؤولون عن استغلال النساء من خلال النظام البطريَركي الذي يتولّى الذكور فيه الهَيمنة على النساء بصورة منهجيّة مُنظّمة. ومن جهة أخرى يرى أنصار النِّسويّة السوداء أنه ينبغي استقصاء عوامل جوهريّة أخرى غير الجُنوسة مثل الوضع الطَّبقي والأصول الإثنيّة، لفهم القمع الذي تُعانيه النساء غير البيض.

6. تَدُل علاقات الجُنوسة على التفاعُلات المُنَمَّطة اجتماعياً بين الرجال والنساء في المجتمع، ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن ثمّة نَسَقاً جُنوسياً يجري فيه تنظيم المجالات التي تتجلّى فيها الذّكورة والأنوثة على شكل تراتُب هرميّ يُعزِّز هَيمنة الرجال وسيطرتهم على النساء.

7. أُولِيَت طبيعة الذّكورة مزيداً من الاهتمام في السنوات الأخيرة. ويرى بعض المُراقِبين أن التحوُّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الواسعة قد بدأت تُنذِر بوقوع أزمة في أوضاع الذّكورة الراهنة التي أخَذَت فيها أدوار الرجال التقليديّة بالتآكل.

8. مع الإقرار بوجود أساس بيولوجي واضح للحياة الجنسية البشريّة، فإن الجانب الأغلب من السّلوك الجنسي يعود إلى التعلُّم لا إلى الفِطرة. وتتفاوَت المُمارَسات الجنسيّة وتتنوّع بين الثقافات عُموماً وفي الثقافة الواحدة بمفردها. وقد لعِبَت المسيحيّة دَوراً كبيراً في تشكيل التوجهات الجنسيّة في الغرب. وفي المجتمَعات التي تعيش في ظل قوانين ومعايير مُتزمّتة للحياة الجنسيّة، تشيع المقاييس المزدوجة وينتشر النِّفاق. ويتبيّن من الدراسات التي أجرِيَت حول

السلوك الجنسي أن الشُّقة قد تكون واسعة وشاسعة بين المعايير من جهة والمُمارَسات الفِعليّة من جهة أخرى .كما أدّت التوجّهات القمعيّة تجاه الحياة الجنسيّة في الغرب إلى بروز اتجاهات أكثر انفتاحاً في السّتينات من القرن الماضي، وما زالت آثارها ماثلة للعَيان حتى اليوم.

9. إن الغالبيّة الساحقة من البشر ينزعون في حياتهم الجنسيّة إلى الجنس الآخر. غير أن لأقليّاتٍ صغيرةٍ عديدة نزعاتٍ وأذواقاً جنسية أخرى. ويبدو أن الجنسية المِثليّة موجودة في كل الثقافات التي بدأ بعضها يُبدي قدراً من التساهُل في هذه المسألة، بل إن بعض البُلدان سَنَّت تشريعات تُقِرّ شرعيّة اتحاد المِثلِيّين وتُعطيهم حقوق الأزواج.

10. البِغاء هو تقديم المتعة الجِنسيّة مقابل أجر. وتشيع في المجتمعات الحديثة أنواع شتّى من البَغاء بما فيها بِغاء الذكور والأطفال. وفي بعض البلدان يُسمَح بالبِغاء المُرَخَّص به من جانب الحكومات المحليّة أو الإقليميّة، غير أن ممارسة البِغاء في أغلب الدّول تجري خارج حدود القانون. وقد ازدهرت في الماضي القريب صناعة السياحة الجنسيّة التي تتوخّى الانتفاع بخدمات البِغاء في بعض بلدان العالم.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل تعتقد أن من الممكن أو من المرغوب فيه إلغاء الفوارق الجُنوسيّة في مجتمعك؟

2. هل يمكن الاحتفاظ بالفوارق الجُنوسيّة مع إلغاء اللامساواة الجُنوسية؟

3. كيف تُؤثّر بعض العوامل مثل الوضع الطّبَقي، والأصول الإثنيّة والتوجهات الجنسيّة في تشكيل تجربتنا مع الجُنوسة؟

4. اخترْ واحدة من القضايا والمجالات الأساسية التي تعلو فيها المُطالبة بالمساواة بين الجنسَين. ادرس هذه المسألة وناقشها بالتحليل والتقييم الموضوعي.

5. ما هي الأنواع الجديدة من الذّكورة والأنوثة التي قد تبرز في العقود القليلة القادمة نتيجة لعمليات التغيّر الاجتماعي الواسعة؟

6. كيف تقوم التفاعلات الاجتماعية التي تدور حولنا بتأسيس وترسيخ المعايير حول توجهاتنا الجنسيّة نحو الجنس الآخر؟

7. هل تعتقد أن وسائل الإعلام والإعلان والترويج في مجتمعك تبرر العنف ضد النساء، أو تحط من مكانة المرأة الإنسانية؟ عزز رأيك حول هذه القضية بالشواهد وبتحليل الأدلة الواقعية؟
8. ما هي أوجه الاختلاف بين البِغاء والسُّبُل الأخرى لكسب الرِّزق؟
9. هل تعتقد بأن البِغاء موجود في مجتمعك؟ هل ترى أنها ظاهرة ضروريّة أم ينبغي مكافحتها والقضاء عليها؟ ما هي الأُسُس والمبرِّرات الموضوعيّة التي تعتمد عليها في هذا الموقف؟

مراجع وقراءات

Ronald Inglehart (ed.), *Human Values and Social Change: Finding from the Value Surveys* (Leiden: Brill, 2003).

John Horton and Sue Mendus (eds.), *Toleration, Identity, and Difference* (Basingstoke: Macmillan, 1999).

Michael S. Kimmel and Michael A. Messner, *Men's Lives* (Boston, MA: Allyn and Bacon, 1998).

Londa Schiebinger, *Has Feminism Changed Science*? (Cambridge MA: Harvard University Press, 1999).

Lynne Segal, *Why Feminism*? (Cambridge: Polity, 1999).

Steven Seidman, *Difference Troubles: Queering Social Theory and Sexual Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

مصادر على الإنترنت

Archive for Research on Women's Studies and Gender - International Links
http://www.lib.utsa.edu/Archives/links2.htm#intl
Fawcett Library, now known as The Women's Library
www.lgu.ac.uk/fawcett/main.htm
Masculinity and Representation
http://www.newcastle.edu.au/department/so/kibby.htm
Queer Resource Directory
http://www.qrd.org/
Voice of the Shuttle
http://vos.ucsb.edu/shuttle/gender.html

الفصل السادس

علم اجتماع الجسد: الصحة، والمرض، والشيخوخة

إن عِلم اجتماع الجسد هو مِن ميادين البحث الجديدة نسبياً في عِلم الاجتماع والعلوم الاجتماعيّة عموماً. وفي هذا الميدان يجري استقصاء الطُّرق والأوجه التي يتأثر فيها الجسم أو الجسد البشري بالعوامل والمؤثِّرات الاجتماعيّة. فالجسد البشري ليس كياناً فيزيقياً مادياً يعيش في الفراغ أو خارج السياق الاجتماعي أو التجارب التي نمرّ بها في تفاعلاتنا غير المحدودة مع منظومة التجارب والبيئات النفسيّة والروحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والطبيعيّة التي تكتنِف وجودنا الإنساني. وقد بدأ علماء الاجتماع في الآونة الأخيرة بإدراك الأغوار العميقة لطبيعة الترابطات القائمة بين الحياة الاجتماعيّة والجسد، وأخَذَ هذا المجال يكتسِب أهمية متزايدة في العلوم الاجتماعيّة على وجه العموم.

إن عِلم اجتماع الجسد يَجمع ويَستقطب عدداً كبيراً مِن المجالات من بينها آثار التغيّر الاجتماعي على الجسد البشري. فعمليات التغيّر المطرد المتسارع التي نعيشها في عالَم تطرح أمامنا أخطاراً وتحديات مهمة تترك بدورها آثاراً عميقة في الجسم والصّحة، غير أنها تُفسِح أمامنا مجموعة كبيرة من الخيارات عن أفضل السُّبُل التي تُفضي بنا إلى العناية بصحتنا. إن الطّب والعناية الصحيّة يمران الآن بتحوّلات بارزة تتيح للأفراد أداء أدوار أكبر في العناية بأنفسهم ومعالجة ما قد ينتابهم من أمراض. وفي الوقت نفسه، فإن العلاقة بين الخبرات الطبيّة والمَرضى قد أخذَت بالتغيّر في كثير من المجتمعات، وأخَذَ كل مِن المرضى والأطباء يبحثون عمّا يُعرَف الآن بالطّب «البديل».

في هذا الفصل سنتناول الأسُس الاجتماعيّة للصّحة والمَرَض مع التركيز على العلاقة بينهما من جهة، وبين أوضاع التفاوت واللامساواة الاجتماعيَّين من جهة أخرى. كما سنتطرّق إلى ظهور ما يسمّى بالطب العِلمي، ثم إلى بروز النموذج

الطبي الحَيَوي، وما يتعرّض له هذان الاتجاهان من انتقادات. ثم نُلقي نظرة على المنظورات السوسيولوجيّة الحديثة حول الصحة والمرض في المجتمع، وعلى مفهوم الشيخوخة وأوضاع المتقدِّمين في السِّن في عدد من بقاع العالَم.

الأسُس الاجتماعية للصحة

شَهِدَ القرن العشرون ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى العمر المُتوقَّع للناس في البلدان الصناعيّة، واستؤصِلت في هذه المجتمعات أمراض وأوبئة عديدة مثل كُساح الأطفال والحُمّى القرمزية والسِّل. كما أن مستوى الصّحة ما زال عالياً بصورة عامة، مقارنة ببلدان العالم الأخرى. وتُعزى أوجه التقدّم في مجالات الصِّحة العامة في العادة إلى ارتقاء الطّب الحديث. كما أن ثمّة اعتقاداً بأن البحوث الطبية قد أسهمت، وستظل تُسهم، في الكشف عن الأسباب البيولوجيّة للمَرَض وابتكار الوسائل الفعّالة لمعالجتها أو السيطرة عليها. ويعتقد أكثر المراقِبين أن تزايُد الخبرة الطبية والعلميّة سيؤدّي إلى اطراد التحسّن في مستويات الصّحة العامة.

إن تناول قضايا الصّحة والمَرَض على هذا النحو قد أصبح بالغ التأثير في الحياة الحديثة، غير أنه لا يلقى القبول من جانب علماء الاجتماع الذين ينظرون إلى هذه المسائل مِن منظور مُغايِر تماماً. فالاتجاه التقليدي يُغفِل الدور المهم الذي تؤديه المؤثِّرات الاجتماعيّة والبيئيّة على أنماط الصّحة والمَرَض. فالتحسُّن العام الذي طرأ على الصّحة العامّة خلال القرن الماضي لا يمكنه أن يُخفي عن أعيننا أن ثمّة خللاً واضحاً وصارخاً في توزيع الصّحة والمَرَض في أوساط المجتمع الواحد أو بين المجتمعات والشعوب في مختلف بقاع الأرض. وقد أظهرت الدراسات أن جماعات محدَّدة من المجتمع تتمتّع بمستويات صحيّة أفضل من غيرها، مثلما أن المَرَض وتدنّي الأوضاع الصحيّة ينتشران بصورة أوسع لدى الشعوب والطبقات والشرائح الفقيرة في مجتمعات العالم بأسرِه. وترتبط ظاهرة اللامساواة الصحيّة هذه ارتباطاً وثيقاً بأنماط الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

وقد سعى علماء الاجتماع وعلماء الأوبئة، الذين يدرسون نِسب التوزيع والتكرار للأوبئة والأمراض بين السكان، إلى تفسير الصِّلة بين الصحة من جهة، وعدد من المتغيِّرات من جهة أخرى مثل الطبقة الاجتماعيّة، والجنس، والعِرق، والعمر والطبيعة الجغرافيّة. ورغم اتفاق الدارسين جميعاً على أن ثمّة ترابطاً بين الصّحة واللامساواة الاجتماعيّة، فإنهم يختلفون حول طبيعة هذا الترابط، أو الوسيلة التي ينبغي انتهاجها لمعالجة هذا التفاوت الصحي. وتتمثّل إحدى النقاط

التي يثور حولها الجَدَل في أهمية المتغيِّرات الفردية (مثل أسلوب الحياة، والسلوك، والتغذية، والأنماط الثقافيّة) مقابل عوامل أخرى بيئيّة أو بُنيَويّة (مثل توزيع الدَّخل والفقر).

الطَّبَقة والصحة

تدُل الدراسات التي أُجريَت على الصحة والوضع الطبقي على وجود صلة واضحة بين معدلات وفيات الرُّضّع ونسبة المَرَض بينهم من جهة، والطبقة الاجتماعيّة للفرد من جهة أخرى. وقد أُجريَت في بريطانيا دراستان وطنيّتان شاملتان عام 1980 و1987 كان لمفعولهما أثر الصدمة على الأوساط السياسيّة وفي أوساط الرأي العام. ورغم ارتفاع المستوى الصّحي النسبي في بريطانيا بصورة عامة، فقد أظهرت هاتان الدراستان فجوات واسعة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعيّة من ناحيتي مؤشِّرات الصحة والمرض التي تتراوح بين وزن الوليد عند ولادته، مروراً بارتفاع ضغط الدم وانتهاءً بالتعرّض للأمراض المزمنة. وكان من النتائج التي خلصَت إليها هاتان الدراستان أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات والمراتب الاجتماعيّة الاقتصاديّة العُليا يتمتّعون، على المعدَّل، بمستويات صحيّة أفضل كما أنهم يكونون أطول من غيرهم وأكثر طاقة وقوة بالإضافة إلى أنهم يكونون أطول عمراً مِن الأفراد الذين يعيشون في الدرجات السُّفلى من السُّلم الاجتماعي. وتتسع الشُّقّة بين الفئات الاجتماعيّة العليا والدنيا إلى درجاتها القصوى في نسبة الوفيات بين الرُّضّع (أي الأطفال الذي يموتون في السنة الأولى من عمرهم)، وذلك بالإضافة إلى أن نسبة الوفيات بين الفئات الفقيرة في جميع مراحل العمر هي أعلى بكثير مما تواجهه الفئات المُرفَّهة.

وقد دَرَس اثنان من علماء الاجتماع هما براون وبوترل (Browne and Bottrill, 1999) نواحي اللامساواة الصحيّة في عدّة مجتمعات، وأبرزا أهم النتائج في النقاط التالية:

- في ما يتعلّق بالعمال اليدويّين غير المَهَرة في الفئات الاجتماعيّة المهنيّة الدنيا، تكون نسبة الوفيات بينهم قبل سن التقاعد ضعفَي النسبة لدى فئة المهنيّين ذوي الياقات البيضاء في الطبقة المهنية الاجتماعية العُليا.
- إن نسبة الأطفال الذين يولدون موتى أو خلال الأسبوع الأول من ولادتهم في العائلات التي يكون أرباب البيت فيها من العمّال غير المَهَرة تُعادِل ضعف أمثالهم في عائلات كبار المِهنيّين.

- إن عمر أبناء الطبقة الاجتماعية العُليا من المهنيّين يزيد بمعدّل سبع سنوات عن أمثالهم في الطبقة الدنيا من العمال اليَدويّين غير المَهَرة.

- إن نحو 90% من الأسباب المؤدّية إلى الموت تكون أكثر انتشاراً في الطبقة الاجتماعية الدُّنيا قياساً على ما هي عليه في الطبقات الأخرى.

- إن أفراد الطبقة العاملة يُراجعون الأطبّاء لمعالجة مجموعة من الأمراض أوسع بكثير ممّا يشكو منه أفراد الفئات المهنيّة العُليا؛ كما أن الأمراض المزمنة أو الطويلة الأمَد في الفئة الأولى تزيد 50% عمّا هي في الثانية.

- إن اللامساواة الصحيّة القائمة على أساس طبقي تتزايد وتعلو نسبتها بصورة واضحة في أوساط العاطلين عن العمل، كما أن من يعملون خارج بيوتهم يعيشون حياة أطول من المتعطّلين.

وقد أظهرت دراسات أخرى في المجتمعات الصناعيّة ترابطات مُشابِهة بين الواقع الطبقي ومستويات الصّحة والمرض. كما تكشف دراسات اجتماعيّة مماثِلة عن صِلات وثيقة أخرى بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي من جهة والمستوى الصحي من جهة أخرى في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، أي ما يُسمّى ببلدان الجنوب. غير أن الدارسين يختلفون في تفسير الآليّات التي يتم بموجبها اكتشاف التفاوت بين الواقعَين الطّبقي والصّحي. ويُمكن حصر التفسيرات المختلفة في النقاط التالية:

1. يُركِّز بعض الخبراء على النواحي الفنيّة في الإحصاءات التي تعتمد عليها بعض الدراسات، إذ يرون أن المتغيّرات التي يتم قياسها لتحديد الطبقة أو مستوى الصّحة قد تتعرّض لأشكال منوّعة من التحيز بصورة تُفقِدها عنصر الصدقية. وينبغي، على هذا الأساس، أن ننظر إلى هذه النتائج بالكثير من الحذر.
2. يعتقد خبراء آخرون أن صِحّة الأفراد هي التي تؤثِّر على وضعهم الاجتماعي وليس العكس. فالأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة هم القادرون على تحقيق النجاح والحراك إلى المراتب العُليا في المجتمع، بينما يميل المُعتَلّون إلى الانحدار. ويرى بعض هؤلاء الدارسين على سبيل المثال أن الطفل المريض قد لا يتمكّن من متابعة تحصيله العلمي والحصول على الدرَجات العلمية أو المهنية المستقبليّة مثل الطفل المُعافَى الصحيح الجسم. ويُضيف هؤلاء أن المريض قد يتعرّض للإقصاء والاستثناء من فُرَص العمل أو الترقية أو الاستخدام.

3. يلجأ دارسون آخرون إلى تفسيرات ثقافيّة وسلوكيّة تتّصِل بأسلوب الحياة عند حديثهم عن التفاوت الصّحي. فالطبقات الاجتماعيّة الدنيا، على حد قولهم، تمارِس عدداً من الأنشطة التي تُهدِّد الصحّة الشخصيّة بالخطر مثل التدخين والتغذية غير المتوازنة والإفراط في تناول الكحول. ويميل هذا الرأي إلى تحميل الأفراد المسؤولية الأولى عن تردّي حالتهم الصحيّة. غير أن ثمّة من يُعارضون هذا الرأي ويرون أن الصحّة ليست مسألة فرديّة على الإطلاق بل إن لها جذوراً راسخةً في الواقع الطبقي الاقتصادي الاجتماعي. غير أن هؤلاء لا يُنكِرون أن أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الصحّة.

4. أما التفسيرات الماديّة والبيئيّة فتضع أسباب اللامساواة الصحيّة في سياقاتٍ وبُنىً اجتماعيّة أوسع مثل: الفقر؛ وتوزيع الثروة والدّخل؛ والإسكان؛ والتلوّث؛ وظروف العمل السيئة. ويرى الدارسون الذين يتبنّون هذا الرأي أن اللامساواة الصحيّة بين الطبقات الاجتماعيّة إنما تعود في أصولها إلى الحرمان المادي. وأن تجسير الفجوات بين هذه الفئات لا يمكن أن يتم إلا بمعالجة قضية اللامساواة الاجتماعيّة من جذورها.

الجُنوسة والصحة

تشير الدراسات إلى أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً في الأوضاع الصحيّة عامةً بين الرجال والنساء. فالعُمر المتوقَّع للنساء، على العُموم، هو أطول مما هو للرجال في جميع بلدان العالم على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة تكرار المَرَض هي أعلى في أوساط النساء مما هي بين الرجال ولاسيّما عند تقدّمهنّ في السِّن. وهنّ أكثر ميلاً إلى طلب المساعدة الطبيّة، كما أن النساء في المجتمعات الصناعيّة يُبَلِّغن عن إصابتهنّ بحالات القلق والاكتئاب بنسبة تُعادل ضعف ما يشيع بين الرجال. أما في الدول النامية، فإن المرأة أطول عُمراً من الرجل على العموم غير أنها أكثر تعرضاً للمَرَض والعجز مِن الرجل (Doyal, 1995).

ويظهر اختلاف مماثل بين أسباب الوفاة والمَرَض بين الرجال والنساء كذلك. فأمراض القلب المؤدِّية إلى الموت هي الأكثر شيوعاً بين الرجال الذين يفقدون حياتهم كذلك بسبب الحوادث وأعمال العنف، كما أنهم أكثر ميلاً من النساء إلى تعاطي المخدِّرات والكحول. وعلى العموم، فإن الرجال أقل تعرّضاً للمرض من النساء غير أن الأمراض التي يُصابون بها تكون أكثر تهديداً للحياة.

التّماسك الاجتماعي: المفتاح لصحة أفضل

في معرِض مساعيهم للكشف عن أسباب اللامساواة الصحيّة أخذ عدد متزايد من علماء الاجتماع بتركيز اهتمامهم على دور المُسانَدة والتماسك الاجتماعيّين في ارتقاء الوضع الصحّي. ولا شك في أننا نتذكّر تأكيد إميل دُركهايْم على أهمية التضامن الاجتماعي وخاصة أثناء مناقشته لمسألة الانتحار. فقد أوضح دُركهايْم منذ نحو قرن من الزمان أن الأفراد والجماعات التي تكون أكثر اندماجاً وتكامُلاً في المجتمع تكون أقل ميلاً إلى الانتحار.

ومن بين علماء الاجتماع المُحدَثين تناوَل ريتشارد وِلكِنسون (Wilkinnson, 1996) القضايا المتعلّقة بما يُسمّيه بَلايا اللامساواة في المجتمعات العليلة. فهو يرى أن المجتمعات الأفضل من ناحية المستوى الصحي في العالم لا توجَد في الدول البالغة الغنى والثراء بل في الأقطار التي يكون فيها توزيع الدّخل أكثر توازناً ويشيع فيها الاندماج والتكامل الاجتماعيّان إلى مستويات عالية. وارتفاع مستوى الدّخل الوطني، في رأيه، لا يتجسّد بالضرورة في مستويات صحيّة أفضل للسكان. وخلال استعراضه البيانات الإمبيريقيّة التجريبيّة في عدد كبير من بلدان العالم، لاحظ وِلكِنسون علاقة واضحة بين معدَّل الوفيات من جهة وأنماط توزيع الدّخل من جهة أخرى. فالسُّكان الذين يعيشون في مناطق في العالم مثل اليابان والسويد اللتين تتميّزان بقدر عال من العدالة الاجتماعيّة، يتمتعون بمستويات صحيّة أعلى، على المعدّل، ممّا يُلاقيه مواطنو الدّول التي تتسع فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء مثل الولايات المتحدة. ويعتقد عالِم الاجتماع هذا أن من شأن اتساع هذه الفجوة أن يُقوِّض التماسك الاجتماعي ويجعل مُعالجة الناس للأخطار والتحديات التي تواجههم أكثر صعوبة وعُسراً. وبموجب هذا المنظور، فإن تزايُد العُزلة الاجتماعيّة والفشل في التعامل مع الضغط النفسي يُمثِّلان جانباً من المؤشِّرات على الوضع الصحي. ومن هنا فإن العوامل الاجتماعيّة ـ مثل قوة الصِّلات الاجتماعيّة والوشائج التي تربط الأفراد في الجماعات وفيما بينها، وتوافُر المُساندة الاجتماعيّة والإحساس بالأمن ـ هي العناصر الأساسية المُحدِّدَة للصحة النسبيّة في المجتمع.

أثارت هذه الفَرَضيّة جَدَلاً واسعاً بين الباحثين في العلوم الاجتماعيّة وفي أوساط وَضع السياسات وصُنع القرارات حتى إن بعض المراقِبين طالبوا بأن تكون هذه الفرضيّة واجباً ينبغي دراسته واستيعابه من جانب رجال السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع. وينطلق هؤلاء في نظرتهم هذه مِن أن المُخطِّطين الاقتصاديّين والاجتماعيّين قد أخذوا في العقود الأخيرة يُغالون على علاقات السوق والطموحات الاقتصاديّة مِمّا ألحَق الأذى بشرائح واسعة في المجتمع. وقد آن الأوان، كما يرى هؤلاء، لانتهاج سياسات تنطلق من المسؤولية الاجتماعيّة وتَضَع من جملة أهدافها خدمة الفئات

المُستضعَفَة. غير أن ثمّة باحثين آخرين يُوَجِّهون النقد إلى هذا الطّرح لأنه لا يُظهِر علاقة سببيّة واضحة بين اللامساواة في الدّخل من جهة وتدَهوُر الوضع الصحي من جهة أخرى (Judge, 1995). ويعتقد هؤلاء أنه قد تكون لسوء الوضع الصّحي مُسبّبات أخرى، وأن الدلائل المَيدانيّة إنما تُمثِّل إشارات مُوحِيَة لا نتائج قاطعة.

ويبدو أن الظروف الماديّة تُؤثِّر في وَضع المرأة الصّحي، غير أن مِن الصَّعب قياس هذا العامِل. وتَدُل أكثر الدِّراسات أن المجتمع يميل إلى تصنيف النساء وِفقاً للطبقة الاجتماعيّة أو لمكانة أزواجهنّ مما يُعطي صورة مُشوَّهة عن أوضاعهنّ الصحيّة. وهناك بعض الدلائل على ذلك. إن النساء المُسِنّات أقل دخلاً من الرجال. ويمكننا أن نشعر بالفرق أيضاً عندما ننظر إلى عجز المرأة عن الوصول إلى الموارِد التي تُشجِّع على الاستقلال وتُسهِّل مُمارسة حياة فعّالة ونشِطة. كما يمكننا أن نتبيّن فارقاً آخر في الصحّة النسبيّة بين الأمهات الوحيدات والآباء الوحيدين، إذ يكون وضع المرأة الصحّي في الحالة الأولى أميَل إلى السوء. ويمكن طرح بعض التفسيرات النوعيّة لهذه الفجوة بين الجنسَين. ورغم أنه يمكن القول بأن بعض العوامل البيولوجيّة قد تُسهم في مثل هذه الفجوة (مثل مقاومة جسم المرأة لأمراض القلب)، إلا أن ذلك لا يُفسِّر الفوارق بمجموعها. ومِن الأدعى إلى القبول أن نُنَوِّه بأن أنماط الصّحة بين الرجال والنساء إنما تنجم، في كثير من جوانبها، عن عوامل اجتماعيّة، وشروط ماديّة مختلفة. وعلى سبيل المِثال، فإن أنماط عملِ الرجال وأساليب حياتهم قد تكون أكثر عُرضة للخطر من تلك التي للنساء، مما يُفسِّر ارتفاع معدّل الوفيات بينهم من جرّاء أعمال العنف والحوادث. ومن جهة أخرى، فإن النساء على العُموم يَدخُلن في الشرائح الأضعف اقتصادياً ويُعانينَ بالتالي آثار الفقر بصورة أشدّ. ويرى بعض المراقِبين أن الأدوار المُتعدِّدَة التي تتولاها المرأة، مثل العمل البيتي ورعاية الأطفال والمسؤوليات المِهنيّة، قد تضاعِف الضغط الذي تتحمّله النساء، وتُسهِم في ارتفاع معدلات المَرَض بَينهنّ. وترى إحدى عالِمات الاجتماع أن الآثار التراكميّة للأعباء التي تتحمّلها المرأة ـ مثل العمل المنزلي، والإنجاب ورعاية الأطفال ومهمات الأمومة وتناوُل الأدوية الخاصة بمَنع الحَمل ـ تتضافر كلّها لتُحدِّد الوضع الصّحي للمرأة (Doyal, 1995, p. 22). ومن هنا، فإن أي تحليل لوضع النساء الصّحي يجب أن يأخذ في الاعتبار سلسلة التفاعلات بين المؤثِّرات الاجتماعيّة، والنفسيّة، والبيولوجيّة.

العِرْق والصحة

رغم أن الصّحة في المجتمعات الصناعيّة مُنمَّطة عِرقياً، فإن فهمنا للعلاقة بين العِرق والصّحة ليس أكثر من فهم جزئي وربما مُتحيِّز في أحسن حالاته، ولم تتوصل الدراسات الاجتماعية إلى نتائج حاسمة حتى الآن. وتكمُن إحدى الصعوبات في أن مفهوم العِرق والإثنيِّة لا يزال غامضاً ممّا يجعل عمليّة جمع البيانات غاية في الصعوبة لأنه ليس ثمّة تعريف واضح لتصنيف الجماعات الإثنيّة. وفي بعض الحالات يجري التركيز على العوامل العِرقيّة مع إغفال أو تجاهُل العوامل الأخرى مثل الطبقة والجنس.

ورغم ذلك، فإن حدوث أمراض مُعيَّنة يتكرّر بصورة ملحوظة بين الأفراد الوافدين مِن أصول أفريقيّة-كاريبيّة وآسيويّة، وتَشيع في أوساط هذه الجماعات معدلات الوفاة من جرّاء سرطان الكبد والسِّل والسّكري بصورة أعلى مما هي عليه في أوساط البِيض. كما تنتشر في أوساط الأفريقيّين الكاريبيّين نِسَب عالية مُماثِلة مِن أمراض ضغط الدّم والأنيميا (فقر الدّم) الوراثي. كما أن الناس في شبه القارة الهنديّة يُتوَفّوْن بنِسب أعلى من جرّاء أمراض القلب، كما أن الأطفال الآسيَويّين يكونون أكثر من غيرهم عرضة للإصابة بالكُساح.

وكما هي الحال في تفسير الفوارق الصحية بين الجنسَين، فقد طُرِحت تفسيرات جينيّة لشيوع أنماط مُعيّنة من المَرَض مثل الأنيميا الذي قد يكون مَوروثاً. غير أن عِلم الجينات وحده لا يستطيع تفسير منظومة واسعة من المتغيِّرات في أنماط المَرَض. وقد لجأ بعض الباحثين إلى تفسيرات ثقافيّة وسُلوكيّة مثل أساليب الحياة وطُرُق العَيش وأنواع الغذاء والزواج بين الأقارب. وربما يكون هناك بعض الصحة في جانب من هذه التفسيرات إلا أنها لا تتطرّق إلى صُلب المشكلة، في رأيٍ عدد كبير من النقّاد، التي تكمُن في جوانب اللامساواة الهَيكليّة البُنيَوِيّة التي تُؤثّر على الجماعات الإثنيّة والمُيول والمواقف العنصرية التي يواجهونها في مؤسسات الرعاية الصحيّة. وقد لاحظ الباحثون في دراساتهم تفشّي ما يُسمّونه بالعنصرية المُؤسَّسيّة في مراكز الرعاية الصحية في المجتمعات الغربيّة. كما أن الحواجز اللغويّة قد تُعيق إيصال المعلومات وفهم طبيعة المَرَض وأساليب المُعالجة. ومهما اختلفت التفسيرات، فمن الواضح أنه ليس هناك إجماع على وجود علاقة حاسمة بين العِرق واللامساواة الصحيّة، غير أن من المؤكّد أن هذه القضيّة ينبغي أن توضَع في سِياق أوسع تجتمع فيه العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

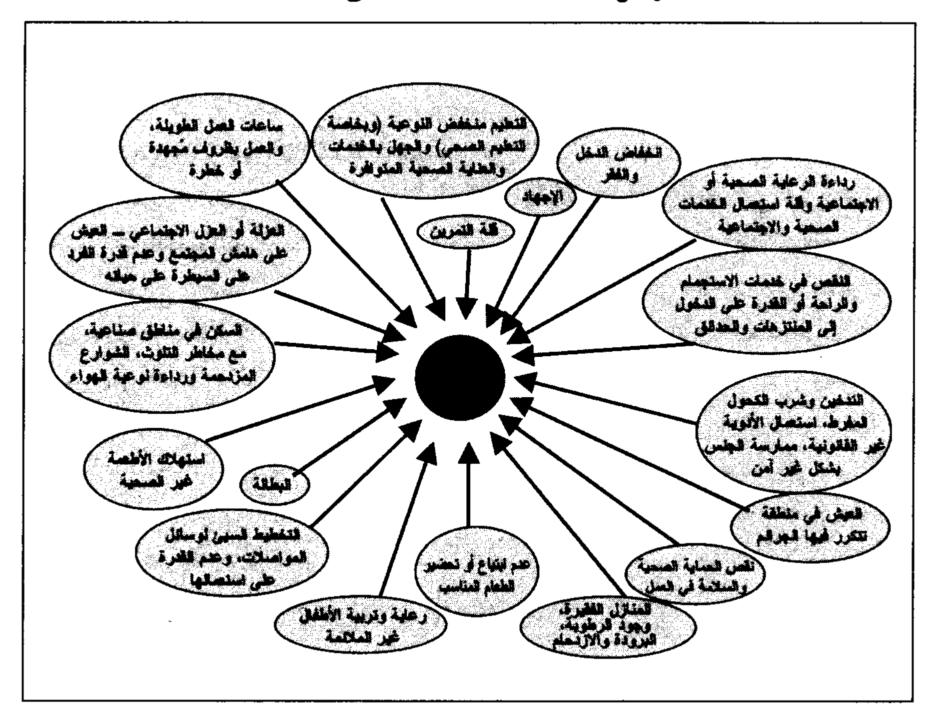
الطّب والمجتمَع

مثل أكثر الآراء التي نتطرّق لمناقشتها في عِلم الاجتماع، فإن «الصحّة» و«المَرَض» هما من المصطلحات التي يجري تعريفها ثقافياً واجتماعياً. ذلك أن الثقافات تختلف في تعريفها لما هو «صِحّي» أو «سَوِيّ» أو «مُعافى». غير أن الطّب كما نعرفه اليوم هو مِن نتائج التطوّرات التي شهِدها المجتمع الغربي خلال القرون الثلاثة الماضية. لقد كانت العائلة في المجتمعات القديمة هي المؤسَّسة التي تُعالِج الأمراض والإصابات في أغلب الأحيان كما أن عدداً مِن مشاهير الأطباء والمؤسسات قد بَرَزوا في بعض المجتمعات القديمة. غير أن المُعالَجة ظلّت في أغلبها وَقفاً على فئات مِن المُمارِسين الذين يستخدمون مزيجاً مِن العِلاجات المَدَنيّة والسِّحريّة. وما زال جانب مِن هذه الأنساق التقليديّة في العلاج شائعاً في مناطق كثيرة خارج المجتمع الغربي. وتندرج أعداد كبيرة منها في نِطاق ما يُسمّى «الطّب البديل». وما زال النّمَط المُهَيمِن في الغرب منذ نحو قرنَين هو النموذج الحَيوي الطّبي. وتميّزت هذه المرحلة بانتشار التفكير العِلمي العقلاني على حساب التفسيرات التقليديّة أو القائمة على الدِّين. وقبل مُناقشة الافتراضات التي يقوم عليها النموذج الطّبي الحَيَوي، يجدر بنا أن نُشير إلى السياق الاجتماعي التاريخي الذي ظهر فيه. لقد كان أعضاء المجتمعات التقليديّة كما أشَرنا يعتمدون بشكلٍ رئيسي على العلاج الشعبي وعلى أساليب التشخيص والمُعالجة التي توارثوها جيلاً بعد جيل. وكثيراً ما كان يجري التعبير عن المَرَض على أساس اعتبارات دينيّة أو مُرتبطة بالسِّحر. وكانت حالات المرض تُعزى في كثير من الأحيان إلى الأرواح الشريرة والجِّن أو إلى الخطايا التي قد يرتكبها المرء. وباختصار، فقد كانت قضايا المرض والصحة حالات فرديّة لا وضعاً عاماً، ولم يكن ثمّة مؤسَّسات أو أجهزة أو تجمّعات مِهنيّة ترعى شؤون الناس الصحيّة في تلك الأيام.

وقد أحدَث ظهور الدولة الحديثة وانتشار التصنيع تغييرات جذريّة على هذا الوضع. وأدّى ظهور الدولة الحديثة في مناطق ذات حدود مُعيَّنة إلى تغيير في المواقف والتوجهات إزاء مَن يقطنون في إطار تلك الدولة، حيث إنهم لم يعودوا مُجرّد مُقيمين على تلك الأرض، بل أصبحوا سُكاناً يستظِلّون بحُكم سلطة مركزيّة يُفترَض فيها أن تهتم بأمورهم. وغدَت السُّلطة تنظر إلى هذا التجمّع البشري باعتباره مَورِداً ينبغي مراقبته وتنظيمه من أجل تعظيم الثروة والقُدرة الوطنيّة. وبدأت الدولة تُبدي اهتماماً مُتزايداً بصحّة سُكّانها لأن مستواهم الصّحي يؤثّر في إنتاجيّة البلد ومستوى ازدهاره وقدراته الدفاعيّة ومعدلات نموّه. وتزايدت بالتالي أهميّة الدراسات الديموغرافيّة المُتعلِّقة بحجم السُّكان وتركيبهم والتغيّرات الديناميّة في

أوساطهم. واستُحدِث التعداد العام للسكان لتسجيل التغيّرات السكانيّة ومراقبتها، وجُمِعت البيانات الإحصائيّة بكل أنواعها، وأجريَت على أساسها الحسابات والتقديرات لتشمل العديد من العناصر: معدلات الولادة؛ ومعدل الوفيات؛ ومعدل السِّن التي يتم فيها الزواج والحَمْل؛ ومعدلات الانتحار؛ والعُمر المُتوقّع؛ وأنماط التغذية؛ والأمراض الشائعة؛ وأسباب الوفاة وما إلى ذلك.

الشكل رقم (6-1)
المؤشرات الثقافية والمادية على الصحة



المصدر: Ken Browne and Ian Bottrill, «Our Unequal, Unhealthy Nation,» *Sociology Review*, no. 9 (1999), p. 5.

أسهم المفكّر الفرنسي ميشيل فوكو إسهاماً مؤثِّراً في فهمنا لظهور الطّب الحديث عندما لفت انتباهنا إلى قيام الدولة بعمليّة تنظيم الأجسام البشريّة وانضباطها، فهو يرى أن الحياة الجنسيّة والسلوك الجنسي يكتسبان أهميّة مركزيّة خلال هذه العمليّة. لقد كان الجنس هو الوسيلة التي ينمو بها السّكان ويتكاثرون

مثلما أنه يُمثِّل الخطر الذي يتهدّد صحة الدولة واستقرارها. وأصبحت الحياة الجنسيّة التي لا ترتبط بالإنجاب من الأمور التي يتوجّب قمعها وضبطها. وجَرَت عمليّة مراقبة الدولة للحياة الجنسيّة في جانب منها عن طريق جمع البيانات عن الزواج والسلوك الجنسي والوِلادات الشّرعيّة وغير الشرعيّة واستخدام موانع الحمل والسماح بالإجهاض. وواكبت عملية الرقابة هذه الدعوة إلى قيام معايير عامة لإرساء الأخلاق الجنسيّة وتحديد النشاط الجنسي المقبول. فعلى سبيل المثال، فإن «الانحرافات الجنسيّة» مثل: الجنسيّة المِثليّة؛ والاستمناء؛ وممارسة الجنس خارج نطاق العائلة، قد أصبحت عُرضة للوصم والإدانة.

لقد تبلوَرت فكرة «الصحة العامة» بوصفها محاولة لاستئصال الأطراف المَوبوءة من السكان؛ أي من «الجسم الاجتماعي». وبدأت الدولة بِتوَلّي مسؤوليّتها في تحسين الظروف والأوضاع التي يعيشها الناس. وطُوِّرَت أنظمة التصريف الصحّي وتوزيع المياه لحماية السكان من الأمراض والأوبئة. وعُبِّدَت الطُّرُق وأولِيَت عناية أكبر بقضيّة الإسكان كما فُرِضَت التعليمات بصورة تدريجيّة لتنظيم عمل المسالخ والمرافق الخاصة بتصنيع الأطعمة، وأُحكِمَت الرقابة على مُمارسات دفن الموتى للتأكد من أنها لا تُشكِّل خطراً على صحة الناس. ونشأت من ثم سلسلة من المؤسسات، مثل: السجون؛ والملاجئ؛ والمشاغل؛ والمدارس؛ والمستشفيات باعتبارها جزءاً من عمليّة مراقبة الناس وضبطهم وإصلاحهم.

النموذج الطبي الحيَوي

كانت المُمارَسات الطبيّة تتداخل بصورة وثيقة مع التغيرات الاجتماعيّة التي أوضحناها آنفاً. وكان تطبيق العِلم في عمليات التشخيص والمعالجة الطبيّة أهم السِّمات في تطوّر أنساق الرعاية الصحيّة الحديثة. ذلك أن تعريف المرض أصبح يتم بطريقة موضوعية، وبناءً على أعراض جسديّة ملموسة. كما أن العناية الطبيّة الرسميّة التي يُمارسها «خبراء» مدرَّبون أصبحت هي الأساس المتعارَف عليه لمعالجة كل من الأمراض الجسدية، والنفسية، العقلية. وأصبح الطب على هذا الأساس وسيلة لإصلاح أنماط السلوك والظروف التي يُعتَقَد أنها «منحرفة» مثل الجريمة والمِثليّة الجنسيّة والأمراض العقليّة.

وينطلق النموذج الطبي الحيوي من ثلاثة أو أربعة افتراضات رئيسيّة. الأول هو النظر إلى المَرَض باعتباره يُمثِّل شرخاً أو انهياراً ما في الجسم البشري يحيد به

عن حالته وأوضاعه «العادية السويّة». وترى النظرية الجرثوميّة التي طُرحَت في القرن التاسع عشر أن ثمة مؤثراً مُحدَّداً فاعلاً وراء كل حالة مَرَضيّة، ولا بد من عزل سبب المَرَض ومعالجته إذا ما أريد للجسم البشري أن يستعيد الصحة والعافية. وتُفيد الفرضية الثانية أنه يُمكن معالجة النفس والجسد بصورة منفصلة. فالشخص المريض يُمثِّل جسداً مريضاً لا فرداً مريضاً. ومن هنا فقد تركّز الاهتمام على علاج المَرَض لا على استعادة العافية للفرد بجميع جوانب شخصيّته. ومن جملة الافتراضات الفرعية الكامنة وراء النموذج الطبي الحيوي أن بالإمكان تطويع الجسد المريض واستقصاء جوانب العلّة فيه ومعالجتها بصورة معزولة ودونما اعتبار لأية عوامل أخرى. ويكتفي الاختصاصيّون الطبيّون في هذه الحالة بدراسة الجسم بروح محايدة من الخارج، وتتم المعالجة بروح حياديّة أيضاً خالية من أية توجهات قِيميّة بعد جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها في الملف الطبي الرسمي للمريض. أما الفرضية الثالثة في هذا النموذج فهي أن المتخصصين الطبيين المدَرَّبين هم وحدهم الخبراء القادرون على علاج الأمراض. ويلتزم مُمارِسو الطب من الناحية المهنيّة الصِّرفة بمنظومة من القواعد والقوانين الأخلاقيّة، ولا يدخل نقاباتهم وجمعياتهم المهنيّة إلا الأفراد المؤهَّلون الذين أنهوا تعليماً وتدريباً تخصصياً طويل الأمد. ولم يعد ثمة مجال في أوساطهم للمُطَبِّبين التقليديّين أو الشعبيّين أو من يمارسون ما يسمى الطب البديل. ويُمثِّل المستشفى المؤسّسة والبيئة الطبيعيّة المناسبة لمعالجة الأمراض الخطيرة ـ وهي المعالَجَة التي تعتمد على تضافر عدة عناصر من بينها التقانة والمعالَجَة بالأدوية والجراحة.

نَقد النموذج الطبي الحيَوي

غير أن الفرضيات والممارَسات التي ينطوي عليها النموذج الطبّي الحيوي تعرّضت وما زالت تتعرّض للانتقاد من أكثر من جانب. ويَرُد النقاد على الفرضيّة الأولى القائلة إن المَرَض حالة تُصيب الجسم البشري بِفِعل مؤثِّرات بيولوجيّة، مثل الجراثيم والفيروسات بقولهم إن المَرَض في واقع الأمر هو مفهوم وحالة يجري بناؤهما وتصوّرهما اجتماعياً وليس حالة فرديّة لا يمكن الكشف عنها إلا بالأساليب العلميّة الموضوعيّة أو «الحقائق العلميّة». أما الفرضيّة الثانية التي تعتبر المريض كائناً سلبياً يُمكن معالجة «الجسم المريض» فيه بمعزل عن عقله أو شخصيّته أو حالته النفسيّة، فيَرُد عليها النقاد بقولهم إن آراء المريض وتجربته ومعايشته للمرض هي كلها من العوامل الحاسمة في معالجته. فالمريض هو كائن بشري مُفكِّر ونَشِط وقادر، وينبغي أن لا تقتصِر المُعالَجَة على الجوانب الجسميّة

فيه فحسب بل على شخصيّته الكليّة ككائن حي مفكّر ذي إرادة. وفيما يرى أنصار النموذج الطبّي الحيوي أن الاختصاصيِّين الذين يمتلكون المعرفة والخبرة العلميّة هم وحدهم القادرون على المعالَجة السليمة للمرض، يرى النقّاد أن هؤلاء الخبراء ليسوا هم المصدر الوحيد لمعرفتنا عن الصحّة والمَرَض. ويُضيف هؤلاء أن ثمّة مصادر بديلة للمعرفة، مثل جوانب من الطب الشعبي التقليدي أو من الطّب البديل الحديث قد تكون على المستوى نفسه مثل النموذج الحيوي في صحّتها وسلامتها ونفعها. أما الفرضيّة الأخيرة التي تحصر مكان المُعالَجة بالمستشفيات حيث تُستخدَم أساليب التقانة الطبيّة، فيَرُد عليها النقاد بقولهم إن الشفاء من الأمراض لا يتم بالضرورة في المستشفيات أو المُستَوصفات الطبيّة فحسب. كما أن سُبُل العلاج التي تمزج بين التقانة والدواء والجراحة لا تتفوّق بالضرورة على غيرها من أساليب المعالَجة.

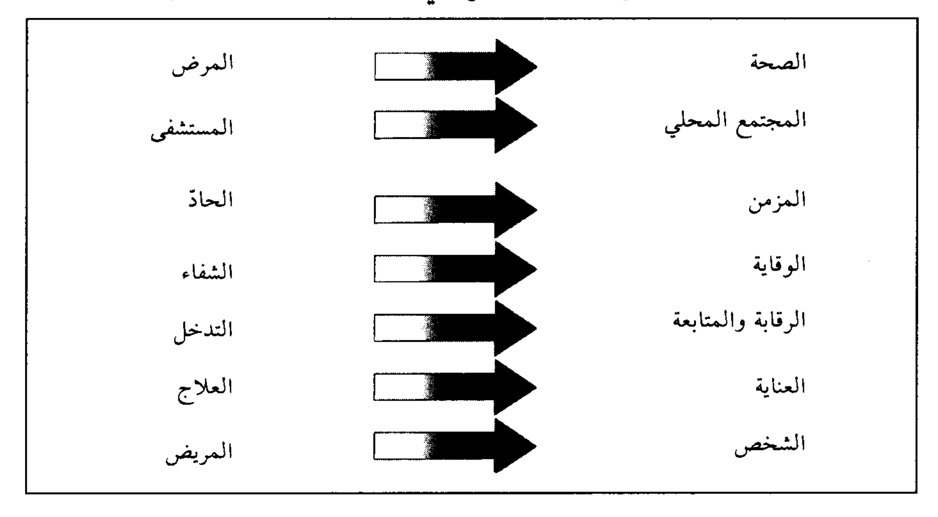
ويضم عدد كبير من علماء الاجتماع أصواتهم إلى حملات النقد المُوَجّهة إلى النموذج الطبّي الحَيوي. ويرى واحد من هؤلاء (McKeown, 1979) أن التحسّن الذي طرأ على الأوضاع الصحيّة بصورة عامة في العصر الحديث لا يعود في جوهره إلى تقدّم الطب الحديث بقدر ما يرجع إلى التغيّرات الاجتماعيّة والبيئيّة. والأثر الإيجابي الأكبر على أوضاع الناس الصحيّة بصورة عامة إنما يعود أساساً لفعاليّة أساليب المحافظة على الصحة العامة، ونظافة المياه، والحيلولة دون تفشّي الأمراض وتطوّر أساليب التصريف وتحسُّن نوعيّة الغذاء. بل إن عالِم اجتماع آخر (Illich, 1976) يعتقد أن الطب الحديث قد ألحق من الضرر أكثر مما أسفر عنه من نفع. إن نبذ الأساليب التقليديّة في العناية الشخصية وأشكال المعالجة والاستشفاء قد دَفَع الناس إلى الاعتماد على الخبرة الطبيّة بدلاً من الاستفادة من مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم الشخصيّة والاجتماعيّة. وترى فئة أخرى من خبراء العلوم الاجتماعيّة أن المهنة الطبيّة قد تزايدت سطوَتها في الحياة الحديثة حتى غدت هي السلطة التي تُحدّد ماهيّة المرض والصحة، وتُدخِل في عِداد الأمراض ما كان يُعتبر من شؤون الحياة اليوميّة العادية في حياة الناس في أكثر المجتمعات. إذ أصبحت أمور الحمل والولادة حالات مَرَضيّة ينبغي أن تلازمها العناية الطبيّة وأن يجري استقبالها ورعايتها في المستشفيات، بما ينطوي عليه ذلك من كُلفة لا يستطيع توفيرها إلا قلة قليلة من الشرائح الاجتماعيّة المَيسورة. بل إن أصحاب الخبرة الطبيّة، كما تقول عالمة الاجتماع آن أوكلي (Oakley, 1984) قد حَرَموا المرأة وصادروا دورها في الولادة الطبيعيّة في بيتها بالاستعانة بالقابلة المَحليّة التي كانت تُقدِّم خدماتها الفعّالة في هذه الحالات جيلاً بعد جيل في أكثر المجتمعات.

الطب والصحة في عالم متغيِّر

هناك إدراك متزايد بأن خبراء الطّب ليسوا وحدهم قادرين على فهم قضيّتَي الصحة والمرض. إن كلاً منا، بصرف النظر عن اعتبارات الوضع الاجتماعي أو الموقف، قادر على تفسير وتشكيل مفهوم معيَّن عن أوضاع أجسادنا وصحّتنا من خلال ممارساتنا اليوميّة والغذائية ومن خلال ما نزاوله من رياضات بدنيّة. وقد بدأت هذه التوجهات الجديدة حول الصحة، مع ما رافقها من انتقادات للنماذج الطبيّة التي ذكرناها آنفاً، إلى الإسهام في إحداث تغيّرات عميقة في عمليّة العناية الصحيّة وأنظمتها في المجتمعات الحديثة والمعاصِرة.

الشكل رقم (6-2)

الاتجاهات الرئيسية المعاصرة في ميدان الصحة والطب



المصدر: Saran Nettleton, *The Sociology of Health and Illness* (Cambridge, MA: Polity, 1995).

وأضيفت إلى هذه العوامل اعتبارات أخرى منها أن طبيعة المَرَض واتساع أنواع محدّدة منه قد أخذت بالتغيّر. ففي العصور الماضية، كانت الأمراض الكبرى تتمثّل في الأوبئة والأمراض السارية المعدية مثل السِّل والكوليرا والملاريا وشلل الأطفال التي اتخذت في ما مضى طابعاً وبائياً يُهدّد المجتمع بأسره. أما في البلدان الصناعيّة، فقد تناقصت هذه الأمراض الحادة المعدية، بل إن بعضها قد استؤصِل واندثر كلياً. وانتشرت عوضاً عن ذلك أنواع جديدة من الأمراض المُزمِنة وغير المُعدِية مثل: أمراض السرطان، والقلب، والسّكري، واضطرابات الدورة

الدمويّة. وهذه الظاهرة هي ما يطلق عليها اصطلاح «الانتقال الطبّي». وفيما كانت أسباب الوفاة الأولى في مرحلة المجتمعات ما قبل الحديثة تتمثّل في وفيات الرّضع والأطفال، فإن الوفاة في المجتمعات الحديثة تحدث مع أو بسبب التقدم في السن. من هنا تزايد الاهتمام بالأمراض المزمنة التي تتفاقم مع التقدم في السن، وتركّز جانب من هذا الاهتمام في خيارات أسلوب الحياة المتاحة للأفراد، وعدم تعاطي التدخين ومزاولة التمارين، وانتقاء الغذاء المناسب ـ وهي من العوامل التي تُسهِم، في كثير من الأحيان، في شيوع الأمراض المزمنة.

وليس من الواضح ما إذا كانت هذه التحوّلات المُعاصرة في مفهوم العناية الطبيّة ستؤدي آخر الأمر، كما يتوقّع بعض الخبراء، إلى قيام منظور جديد للصحّة يحل محل النموذج الطبي. بَيد أن من المؤكّد أن عصرنا هذا يشهد محاوَلات متسارعة لإصلاح النظام الطبّي وفي مواقف الناس وتوجهاتهم تجاه الصحّة والمرض. وتتوقع بعض الدراسات، كما يبدو في الشكل التالي، أن يشهَد المستقبَل بروز اتجاهات جديدة في ما يتعلّق بسبعة مجالات في ميدان الصحّة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى التقدم المتسارع الذي حققه النموذج الطبي الحيوي في الغرب قد صاحبه في الآونة الأخيرة، وبشكل موازٍ تقريباً، انتشار الاتجاهات والُممارَسات التي تدخل في عداد «الطب البديل». ولا يعني هذا أن أنماط الطب البديل حديثة العهد، أو أنها مقصورة على المجتمعات الغربية. بل يمكن القول إن أصول هذه المُمارَسات والتوجهات ربما كانت قديمة قِدَم التاريخ، وما زال بعضها باقياً ومستمراً في كثير من المجتمعات «التقليديّة» التي كانت ذات يوم مهد الحضارة الإنسانية في آسيا وأفريقيا. وتتنوّع أنماط هذه المُمارَسات «الطبيّة البديلة». فمنها ما يعتمد في جوهره على العوامل الروحيّة والنفسيّة والإيمانيّة، ومنها ما يُركِّز على التداوي بالأعشاب والعقاقير المُنتَزَعة من الطبيعة، ومنها ما يجمع بين العنصرين. وتدخل بين هذين النمطين ممارسات تتراوح في أساليب أدائها بين التأمل الذاتي أو الجماعي المُركّز من جهة والنوبات الهيستيريّة من جهة أخرى.

ومن اللافت تزايُد انتشار أنواع عديدة من العِلل في المجتمعات الغربيّة بسبب تضافر منظومات معقدة من التغيرات والمؤثرات والضغوط التي تسود الحياة الفردية والجماعيّة. ومن جملة هذه العِلل: الأرَق، والقلق، والضغط النفسي والاكتئاب والإنهاك، هذا بالإضافة إلى الآلام الناجمة عن أمراض مُزمنة معروفة أخرى مثل السرطان والتهاب المفاصل. وتدُل دراسات حديثة على أن حالات الضغط النفسي قد أخذت تفوق حالات الإصابة بالزكام كسبب رئيسيّ للتغيّب عن

العمل. وتتكهّن منظمة الصحة العالميّة بأن الاكتئاب سيكون خلال السنين العشرين القادمة هو العِلة الأكثر استنزافاً للطاقة البشريّة في جميع أنحاء العالم. ومن المفارَقات أن النموذج الطبي الحيوي وما يُلازمه من هَيمنة التقانة الطبّية وشركات تصنيع المنتجات الدوائية الاحتكاريّة، ما زالت كلها عاجزة عن مواجهة مظاهر القلق والاكتئاب. غير أن ذلك لا يعني أن انتشار ممارَسات الطب البديل سيكون على حساب النماذج الطبية العلمية الحديثة.

منظورات في عِلم الاجتماع حول الصّحة والمَرَض

إن للمَرَض بُعدَين أساسيّين؛ أحدهما شخصي والآخر عام واجتماعي. إن إصابة أحدنا بالمَرَض لا تُلحِق به مجرّد الإحساس الفردي بالألم والخوف والنكد والحَيرة والارتباك، بل إنها تؤثّر في الآخرين حوله. كما أن الناس الذين حولنا أو نتعامل معهم يواجهون حالتنا المرضيّة بالتعاطف أو بمدّ يد المساعدة أو تقديم الرعاية والمساندة. وهم يبذلون الجهد لفهم مشاعر المريض ويحاولون استيعاب هذه المشاعر وترتيب آثارها على حياتهم. كما أن ردود الفعل التي تصدر تجاه المريض من الذين يتعاملون أو يتفاعلون معه تُسهِم في التأثير على تصوّر الفرد لنفسه ولأهميّته بالنسبة إلى الآخرين. وقد برز في الفكر الاجتماعي أسلوبان متميّزان ومؤثران لفهم تجربة المرض. والمفهوم الأول الذي ارتبط بالمدرسة الوظيفيّة يضع بعض المعايير والقواعد السلوكيّة التي يُعتقَد أن الأفراد ينتهجونها في حالة المرض. أما المفهوم الثاني الذي يطرحه التفاعليّون الرمزيون فيمثّل محاولة أوسع لتقديم المبررات والتفسيرات التي تُوافق حالة المرض، والكيفيّة التي تؤثّر فيها هذه المعاني على أفعال الناس وأنماط سلوكهم.

دَوْر المريض

طرح زعيم المدرسة الوظيفية تالكوت بارسونز (Parsons, 1952) فكرة «دَور المريض» لتفسير أنماط السلوك التي يسلكها المريض لتخفيف الآثار الضارة المُربكة التي يُخلّفها المرض. ويرى الوظيفيّون عموماً أن المجتمع في العادة يعمل بطريقة سلسة وشبه إجماعيّة، ومن هنا فإن المرض يُمثّل نوعاً من الخلل الذي يؤدي إلى اضطراب انسياب هذه الحالة الاجتماعيّة الاعتياديّة. فالمريض على سبيل المثال، قد لا يستطيع أن يؤدي أدواره/ أدوارها المُتوقّعَة، أو ربما لا يكون أداؤه على ما عُهِد فيه من كفاءة. ونظراً لأن المرضى لا يستطيعون القيام بأدوارهم المُعتادة، فإن حياة من حولهم من الناس يعتَورِها الاضطراب والارتباك: فمُهمات

العمل خارج البيت تظل تبحث عمّن يؤديها والواجبات والمسؤوليات داخل المنزل تظل ناقصة غير مكتملة. ويرى بارسونز أن الناس يتعلمون دَور المريض خلال تنشئتهم الاجتماعيّة الأولى، ثم يمارسونه بمساعدة الآخَرين عندما يُصيبهم المَرَض. وهناك ثلاثة عناصر أساسية لهذا الدور:

1. إن الفرد المريض ليس مسؤولاً بصفة شخصية عن حالة المرض التي يعانيها. فالمرض وفق هذا المفهوم إنما هو نتيجة لأسباب بدنيّة فوق طاقته، ولا علاقة بين بدايات المرض وسلوك الإنسان وأفعاله الشخصيّة.

2. إن للشخص المريض حقوقاً وامتيازات معيّنة، من بينها حقه في التخلي عن مسؤولياته الاعتيادية. وهو/ هي بالتالي يستحق الإعفاء من واجبات أو أدوار أو أنماط سلوك معيّنة. فالمريض على سبيل المثال قد يُعفى مِن بعض الواجبات التي كان يقوم بها في العادة داخل المنزل. وأيضاً قد يتسامح معه الآخرون في تصرفات مُستهجَنَة أو غير مقبولة في الأحوال العادية، كما أنه يكتسب الحق في أن يلتزم الفراش أو أن يتغيّب عن العمل بسبب ـ أو بدعوى المرض.

3. ينبغي على المريض أن يعمل على استعادة صحته باستشارة خبير طبّي، وأن يقبل بأن يتحوّل إلى مريض. ودَور المريض دَور مؤقت ومشروط بسعي المريض إلى الشفاء واستعادة العافية، وينبغي عليه على هذا الأساس أن يُعطي مرضه طابع الشرعيّة بشهادة أو تقرير يُعطيه له خبير طبّي مهنيّ بعد الكشف عليه. ويجب على المريض في هذه الحالة أن يُبدي التعاون مع الطبيب باتباع ما يُحدِّده الأخير له مِن تعليمات ووصفات للمعالجة والدواء. أما المريض الذي يرفض استشارة الطبيب أو لا يَخضع لسلطته الطبيّة، فإنه يُقوِّض الأساس الذي يقوم عليه دَور المريض.

وقد أسهم عدد من علماء الاجتماع في تطوير وتعديل نظرية بارسونز عن دَور المريض. ويرى واحد من هؤلاء (Freidson, 1970) أن هناك ثلاثة أنواع من المرض يُرافق كلاً منها دَور متميّز: الأول هو الدَّور الشَّرطيّ الذي ينطبق على أفراد يُعانون أمراضاً أو عِللاً مؤقتة سرعان ما يستعيدون عافيتهم بعدها. ويُتوقَّع من المريض في هذه الحالة أن يكتسب حقوقاً وامتيازات تتناسب وحِدّة مَرَضه كما هي الحال بين من يُصابون بالزكام الخفيف من جهة وبالنّزلة الشُّعَبيّة من جهة أخرى. أما الدور الشرعي اللامشروط فيؤدّيه المرضى المُصابون بالأمراض المستعصية كالسرطان أو مَرَض باركنسون أو إلزهايمَر التي لا يستطيع المرضى بأنفسهم بَذل أية محاوَلة

لتلافيها أو معالجتها ولهُم، في هذه الحالة، الحق في أن يمارِسوا أو يتخلّوا عن أي دور متوقع منهم بحسب مشيئتهم. أما دَور المريض الأخير فهو الدور غير الشرعيّ الذي يكتسبه المرء عند إصابته بمرض مُعيَّن «موصوم» اجتماعياً (والوَصم هو فصل الفرد أو عزل فئة ما عن بقيّة المجتمع وإلصاق خصائص وصِفات ـ حقيقيّة أو مَوهومة بهم ـ ممّا يجعل فئات أو قطاعات أخرى من المجتمع تنظر إلى هؤلاء «المَوصومين» نظرة الشك أو العداء). وعلى هذا الأساس، فإن جانباً من المجتمع، على الأقل، يعتبر أن المريض هو المسؤول الأول عمّا أصابه. ويصدُق ذلك على أكثريّة المرضى بنقص المناعة المُكتسَبَة (الإيدز) الذين لا يُمنَحون، في أغلب الأحيان، الحقوق والامتيازات التي ينطوي عليها دَور المريض العادي. كما يَصدُق ذلك، مع اختلاف الأسباب، على من كانوا يُصابون بالجُذام في أوروبا في العصور الوسطى.

المَرَض باعتباره «حالة مُعاشَة»

يُعنى التفاعليّون الرمزيون بصورة عامة بالسُّبُل التي يُفسر بها الناس عالمهم الاجتماعي وما يُسبغون عليه من معانٍ وإيحاءات. وقد طبّق بعض علماء الاجتماع هؤلاء هذه المُقارَبَة على ميادين الصحة والمرض، في محاولة لفهم تجربة الناس للمرض وطريقة إدراكهم له، سواء أصابهم أم أصاب الآخرين. ومن بعض الأسئلة المطروحة في هذا السياق: ما هو رد الفعل واستجابة الناس عند سماعهم عن مرض خطير؟ وكيف يؤدي المرض إلى تشكيل حياة الناس اليومية؟ وما هو الأثر الذي يتركه العيش مع مرض مزمن على هوية الفرد الذاتيّة؟

رأينا كيف بدأت أنماط المرض بالتغيّر في المجتمعات الحديثة. وقد شَغل كثير من علماء الاجتماع أنفسهم بالأساليب التي يتكيّف بها المرضى المُزمِنون مع ما تنطوي عليه حالتهم مِن اعتبارات عمليّة وعاطفيّة. فبعض الأمراض تتطلّب معالَجات ومتابعات منتظمة قد تؤثّر على الروتين اليومي لحياة الناس حولهم، ويتبدّى ذلك في حالات غَسل الكُلى، وتعاطي الإنسولين، والحقن، والأدوية. كما أن هناك أمراضاً أخرى قد تكون بعض آثارها مفاجِئة وغير متوقَّعَة، أو تكون أعراضها الظاهريّة والسّلوكيّة مثيرة للحَرَج لدى المحيطين بالمريض، وربما لدى المريض نفسه، مما يتطلّب مِن أهل المريض أو من يقومون برعايته اتخاذ خُطط واستراتيجيّات مُعيّنة لمواجهة مثل هذه المواقف من جهة أو إعادة هَيكلة حياتهم اليوميّة من جهة أخرى (Kelly, 1992).

ومن ناحية أخرى، استقصى بعض علماء الاجتماع الكيفية التي يتمكّن بها

المرضى المُزمِنون مِن «إدارة» مَرَضهم أو التعامل معه في سياق حياتهم الشخصية والاجتماعيّة (Jobling, 1988; Williams, 1993). ويرى اثنان من خبراء العلوم الاجتماعيّة (Carbin and Strauss, 1985) أن ما لدى المزمنين من طاقات وأنشطة يتوزع في العادة على ثلاثة مجالات؛ يتعلّق الأول منها بالعمل المَرَضيّ الذي يتصل بتناول الأدوية وتقبُّل المُعالَجات في أوقاتها، وهناك العمل اليومي الذي يتعلّق بتلبية الاحتياجات اليوميّة العاديّة، أما المجال الثالث فهو العُنصر البيوغرافي الذي يُعيد فيه المريض استِكناه واسترجاع التفاصيل الدقيقة في سيرة حياته الذاتية وذكرياته بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من حالته المَرَضيّة ومخزونه الشعوري. ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى تعديل في صياغة هويّاتهم تجاه أنفسهم ومن يحيطون بهم. وتُسهِم هذه العملية في مساعدة المُصاب بمرض عُضال مزمن على استعادة معنى ونظام جديدين لحياتهم، لتيسير مُعايشتهم لطبيعة المرض الذي يُعانونه. وتُعتَبر الدراسات التي قام بها التفاعليّون الرمزيون حول مُعايشة المرض من أهم المجالات التي ينشط فيها عِلم اجتماع الجسد. إن أكثر الناس في المجتمعات الحديثة يعيشون اليوم حياة مديدة وينشطون حتى في المراحل المتأخرة من العمر أكثر مما كانوا يفعلونه في العهود السابقة، غير أن العمر المديد قد يكون في كثير من الأحيان مصحوباً بالتوجُّس والقلق والمخاوف التي تُصاحب الأمراض المزمنة.

الجدول رقم (6-1)

مؤشرات على مدى الاستجابة والعدالة في أنساق الرعاية الصحية وبعض المؤشرات الأخرى المرتبطة بهما، بحسب البلد أو الإقليم العربي مقارنة بين البلدان العربية

البلد	المؤشر	الاستجابة	العدالة		الترتيب بين البلدان العربية	الترتيب بين دول العالم
		الترتيب بين الدول العربية	الترتيب بين دول العالم	المؤشر		
الأردن	5.24	10	68-84	0.96	6	50-49
الإمارات	33.6	3	30	0.97	3	22-20
البحرين	82.5	4	44-43	0.95	9	61
الجزائر	5.19	11	91-90	0.94	11	75-74
السعودية	5.4	7	67	0.97	5	37
السودان	4.34	17	164	0.88	20	161-160

يتبع

تابع

الصومال	3.69	21	191	0.91	17	137-136
العراق	5.05	14	104-103	0.95	8-7	57-56
الكويت	6.34	2	29	0.97	4	32-30
المغرب	4.58	15	153-151	0.92	15-14	127-125
اليمن	3.98	20	180	0.91	16	135
تونس	5.15	12	94	0.93	13	111-108
جزر القمر	4.46	16	160-157	0.94	12	81-79
جيبوتي	4.28	19	170	0.98	1	5-3
سوريا	5.37	8	72-69	0.90	18	143-142
عُمان	5.27	9	83	0.95	8-7	57-56
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	-
قطر	6.51	1	27-26	0.94	10	70
لبنان	5.61	5	55	-	-	-
ليبيا	5.53	6	58-57	0.98	2	15-12
مصر	5.06	13	102	0.92	15-14	127-125
موريتانيا	4.33	18	167-165	0.89	19	153

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، المرفق الإحصائي رقم 10، نقلاً عن: منظمة الصحة العالمية، 2000.

الصّحة والشيخوخة

يُشير آخِر دليل أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشريّة عام 2003 إلى أن أكثريّة البلدان الصناعيّة الغربيّة تتمتع بمعدلات عالية على العموم للعمر المُتوقّع قياساً على أقطار العالم النامي أو دول الجنوب، ومن بينها بلدان العالم العربي. وتدل البيانات والدراسات الحديثة على تزايُد نسبة السكان الذين تجاوزوا الخامسة والستّين من العمر في المجتمعات الصناعيّة الغربيّة، حتى إنها ارتفعت، في بريطانيا مثلاً، من 5% قبل قرن ونصف إلى 15% في هذه الأيام، ممّا دَفَع بعض علماء الاجتماع الديموغرافيّين إلى القول بأن كثيراً من المجتمعات الغربية التي تتضاءل فيها نسبة المواليد ولا تتقبّل أعداداً كبيرة من المهاجرين الشباب قد بدأت «تشيب»، وتدخل ما يُسمى بالانتقال الديموغرافي والمراحل

الأولى من الشيخوخة. وفي بريطانيا أيضاً، فإن متوسط عمر السكان هو في تصاعد بطيء ولكنه مستمر ومتزايد. فقبل قرنين من الزمان كان متوسط العمر 16 سنة، وارتفع إلى 23 سنة في مطلع القرن العشرين وتجاوز الثلاثين هذه الأيام. وإذا لم تحدث تغيّرات ديموغرافيّة رئيسيّة فسوف يرتفع متوسط عمر السكان في بريطانيا عام 2030 إلى 37 سنة (Peterson, 1999).

إن هذا التحوّل في توزيع العمر في أوساط السكان يطرح تحديات كبيرة أمام الدّول الصناعيّة. ويمكننا أن نفهم جانباً من هذه التحديات إذا نظرنا إلى ظاهرة محدَّدة هي ارتفاع «معدّل الإعالة»، أي العلاقة بين عدد الأطفال والأشخاص المتقاعدين من جهة، والسكان العاملين المُنتِجين من جهة أخرى. ومع تصاعد نسبة السكان المُسِنّين اعتباراً من مطالع القرن الحادي والعشرين، ستتزايد بصورة ملموسة المُطالَبَة بالمزيد من الخدمات التي تُقدِّمها المرافق الاجتماعيّة والصحّية. وامتداد العمر والعُمر المُتوقَّع سيزيد بصورة كبيرة ما ينبغي دفعه كرواتب تقاعديّة للمتقدمين في السن.

إن اعتلال الصحة لا يرتبط بالشيخوخة، غير أن التقدّم في السن قد يؤدي إلى تزايُد المشكلات الصحيّة. وقد استطاع علماء البيولوجيا خلال العقدين الماضيين أن يميّزوا بين الآثار البدنيّة للشيخوخة من جهة، والخصائص المرتبطة بعدد من الأمراض من جهة أخرى. وتختلف آراء العلماء حول درجة تأثّر الجسم الإنساني بمرور الزمن. غير أن من الضروري الإقرار بأنه لا يمكن إغفال المُؤثِّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة على أوضاع الجسم البشري. بل إن الأحداث والمشاعر الفردية مثل فقد الأقارب والأحبة والأصدقاء، أو الانفصال أو البُعد عن الأطفال، أو البطالة والتعطّل عن العمل، لا بد من أن تُفضي كلها إلى آثار سلبيّة أو ضارة على الجسم الإنساني.

كما تشير نتائج الدراسات والبحوث إلى أن التقدّم في السّن ليس مرادفاً لسوء الحالة الصحي. وتدلنا الخبرة والمُشاهَدَة الشخصيّة أن كثيراً من الناس يَظلّون في أفضل أوضاعهم الصحيّة بعد الستّين أو حتى الخامسة والستين. ومن الطبيعي أن يكون للمؤثِّرات الاجتماعيّة دور في شيخوخة الجسم، غير أنه لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي تقوم به العوامل والمُوَرِّثات الجينيّة. ورغم الإمكانيات العديدة التي يتيحها التقدّم في السّن، إلا أن المُسنّين على العموم يُواجِهون منظومة واسعة ومُنوَّعة من المشكلات البدنيّة والعاطفيّة والماديّة التي قد يتعذّر التعامل مع بعضها في أكثر الأحيان. وتتجسّد واحدة من الهموم الأساسية للمُسنّين في أنهم يريدون

المحافظة على الاستقلال، وحرية الحركة والقدرة على المشارَكة الكاملة في أنشطة العالم الاجتماعي حولهم. غير أن الشيخوخة ليست عمليّة متجانسة ومتشابهة لدى الجميع، وهناك متغيّرات عديدة في طبيعة الموارد الماديّة لدى المُسنّين، وطُرُق حصولهم على المُساندة العاطفيّة والصحيّة. وتؤدي هذه الفوارق إلى التأثير على قدرتهم في الحفاظ على استقلالهم وراحتهم النفسيّة. كما أن المؤثّرات الطبَقيّة والجُنوسيّة والعِرقيّة تؤدي أدواراً مهمة في تشكيل تجربة الشيخوخة. فالشيخوخة ظاهرة جُنوسيّة؛ حيث تمتد أعمار النساء وتتجاوز أعمار الرجال بعدّة سنوات، إلّا أن السنوات الأخيرة من أعمارهنّ تتأثر بتجربتهنّ الاجتماعيّة في المراحل المبكرة من العمر. فمِن نتائج اهتمامهنّ بالمشاغل البيتية وبمسؤوليات تربية الأطفال والعناية بهم، أنهنّ يُمارِسن العمل المأجور بدرجة أقل ممّا يفعله الرجال. وينعكس ذلك على ما يتوافر لهنّ من موارد ماديّة في مرحلة متقدمة من العمر. غير أنه يمكن على العموم القَول بأن المُسنين في أغلبية المجتمعات، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، يدخلون على الأغلب في عِداد الشرائح الأقل انتفاعاً، قياساً على ما كانت عليه أوضاعهم أثناء عملهم الإنتاجي في مراحل الشباب أو أواسط العمر (Milne and Harding, 1999).

خاتمة: مستقبَل الشيخوخة

يبدو أن المُسِنِّين قد أوشكوا على دخول مرحلة التهميش في المجتمعات التي تُعَوِّل على عناصر الشباب والفتوّة والحيويّة والقدرة الإنتاجيّة العقليّة والجسديّة. غير أن السنوات الأخيرة شهِدت تغيّرات ملموسة في الموقف من الشيخوخة. إن الشيوخ أو المُعَمَّرين لم يعودوا يحظون بالمكانة التي تمتعوا بها في المجتمعات التقليديّة. لكن المتقدّمين في السِّن يُمثّلون اليوم، مِن الوجهة الديموغرافيّة، قِطاعاً مهماً ومتزايداً من السكان، كما أن فئات مهمة منهم في أغلب المجتمعات قد جمَعَت خبرة سياسيّة تراكميّة تستهدي بها الأجيال اللاحقة في كثير من الأحيان. ومن ناحية أخرى، يرى الكثيرون أن السنوات المتأخرة من العُمر تزخر بالعديد من الفُرَص والإمكانيات التي تُتيح للمُسِنِّين المزيد من النمو والتعلُّم والاكتشاف. فهذه السنوات التي يُطلق عليها «العُمر الثالث» تتميّز بالنسبة لهم، ذكوراً وإناثاً، بالتحرّر من مسؤوليات الأبوّة والأمومة، ومن أعباء سوق العمل.

وقد بدأت جماعات من النُّشَطاء في الآونة الأخيرة بمحاربة النزعات المُناوئة للشيخوخة ـ أي مكافحة التفرقة ضد فئات من الناس على أساس العُمر ـ

وبالدعوة إلى تنمية مواقف أكثر إيجابيّة وتجاوُباً إزاء المتقدّمين في السِّن. وتَعتَبر بعض هذه الجماعات أن للتحيُّز ضد الشيخوخة جانباً أيديولوجياً، شأنه في ذلك شأن الجُنوسة والنزعة العِرقيّة العنصريّة. وتتبدّى بعض مظاهر هذا التحيّز في سوق العمل والاستخدام التي تُحدِّد فئات العمر لمَن يحق لهم التقدّم بطلبات العمل، رغم أن بعض الدراسات في بريطانيا (Young and Schuller, 1991) تُشير إلى أن مستويات الإنتاجيّة والدوام للعامِلين الذين تجاوزوا الستّين من العمر تتفوّق على مثيلاتها لدى من هم أصغر سناً. كما أن بحوثاً أخرى تُظهِر أن من دخلوا مرحلة التخريف ممن تتراوح أعمارهم بين الخامسة والستين والثمانين لا يتعدون 7% فحَسب.

نقاط موجَزَة

1. يُعنى عِلم اجتماع الجسد بالطرق التي يتأثر فيها الجسم البشري بالعوامل الاجتماعيّة. وتُسهِم العوامل الاجتماعية والبيئية بدورها في تشكيل أنماط الصحة والمرض. ويتجلّى ذلك في أن جماعات مُعيَّنة من الناس تتمتّع بمستويات صحيّة أفضل من غيرها.

2. تكشف البحوث الاجتماعيّة عن علاقات وثيقة بين المرض من جهة وأوضاع اللامساواة والتفاوت الاجتماعيَّين من جهة أخرى. ففي البلدان الصناعيّة يَقصُر معدل العُمر المُتوقَّع في أوساط الفئات الفقيرة التي تكون في الوقت نفسه أكثر عرضة للمرض من الطبقات الأخرى المُرفَّهة. كما أن معدّل العُمر المتوقع في البلدان الغنيّة هو أعلى من نظيره في المجتمعات الفقيرة. ويرى بعض الباحثين أن اللامساواة الصحيّة القائمة على أسُس طبقيّة يُمكن أيضاً تفسيرها بعوامل ثقافيّة وسلوكيّة، مثل الغذاء وأسلوب الحياة. ويميل آخرون إلى التأكيد على المؤثِّرات البُنيَويّة مثل: البطالة؛ وتَرَدّي المساكن؛ وسوء ظروف العمل وشروطه.

3. كما أن لأنماط الصحة والمرض أبعادَها العِرقيّة والجُنوسيّة أيضاً. فالنساء على العُموم أطول عمراً من الرجال في جميع مجتمعات العالم تقريباً، غير أن تواتُر حالات المرض بينهنّ أعلى ممّا بين الرجال. وهناك أمراض مُعيَّنة تشيع في مجموعات إثنِيَّة مُحدَّدة أكثر ممّا تنتشر بين السكان البِيض. وقد طُرِحت تفسيرات جينيّة لإيضاح الفوارق الجنوسيّة والعِرقية في الأوضاع الصحيّة، غير أن هذه الآراء لا تُفسِّر أوضاع اللامساواة. وربما يكون ثمّة

أساس بيولوجي لبعض الأوضاع الصحيّة، إلا أن مناقشة الأنماط الكُليّة للصحة والمرض ينبغي أن تأخذ بالاعتبار العوامل والاختلافات في الظروف الماديّة بين الجماعات.

4. يقوم الطب الغربي على النموذج الطبي الحيوي للصحة؛ أي على الاعتقاد أن بالإمكان تعريف المَرَض بمنهج موضوعي، وإعادة الصحة للجسم المريض باستخدام المُعالجة الطبيّة القائمة على العِلم. وقد نشأ النموذج الطبي الحيوي مع نشوء المجتمعات الحديثة، وارتبط بانتشار الوعي الديموغرافي ـ أي بدراسة حجم السكان، وتركيبهم، وتكاثرهم، وديناميّة حَراكهم. وتأثّرت أنساق الرعاية الصحيّة الحديثة، إلى حد كبير، بتطبيق المنهج العلمي على عمليات التشخيص والعلاج.

5. تعرَّض النموذج الطبي الحيوي للصحة لانتقادات متزايدة. ويرى النقاد أن الطّب العلمي ليس بمستوى الفعالية التي يُبشِّر بها، وأن مُحترِفي الطّب لا يقيمون وزناً لآراء المرضى الذين يتلقون العلاج على أيديهم، وأن المِهنة الطبيّة تعتقد أنها متفوّقة على جميع أشكال الاستشفاء البديلة التي لا تلتزم بالمنهجيّة التي يسُنُّها الأطباء.

6. يولي علماء الاجتماع اهتماماً بتجربة المَرَض ـ أي بشعور المريض المُزمِن أو العاجز أو من حوله بحالة المَرَض. ووفقاً لمفهوم دَوْر المرض الذي طرحه تالكوت بارسونز، فإن المريض يتبنّى أشكالاً مُحدَّدة من السلوك للتخفيف مِن آثار الاختلال التي تترتّب على حالة المرض. ويتمتّع المريض على هذا الأساس بامتيازات معيّنة، مثل الحق في الانسحاب والتخلي عن مسؤولياته المعتادة، غير أن عليه أن ينشط في سَعيه لاستعادة صحته بالموافقة على اتّباع المشورة الطبيّة.

7. درَس الباحثون التفاعُليّون الرمزيُّون السُّبُل التي يتكيّف ويتعامل بها المُصابون بأمراض مُزمِنة مع حياتهم اليوميّة. إن تجربة المَرَض قد تدفع إلى حدوث تغيّرات في الهويّة الذاتيّة للفرد وفي مسار حياتهم اليومية. وقد أخذ هذا المجال في عِلم اجتماع الجسد يكتسب أهميّة متزايدة في كثير من المجتمعات؛ ذلك أن الناس يعيشون الآن أعماراً أطول من سابقيهم، غير أنهم يُعانون أوضاعاً صحيّة مُزمِنة تستنزف طاقة الفرد، لا مِن أمراض حادة.

8. أصبح عِلم الشيخوخة من الميادين المتزايدة الأهميّة في عِلم الاجتماع. ودراسة الشيخوخة وأحوال المتقدّمين في السِّن لا تقتصر على الجوانب

الجسديّة في السنين المتأخرة من حياة المرء، بل تتجاوزها إلى استقصاء العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة التي تُؤثِّر في هذه العمليّة.

9. تَمُرّ أغلب البلدان الصناعيّة في هذه الآونة بمرحلة «التّشَيُّب» السكاني. ونسبة السكان الذين يتجاوزون الخامسة والستين من العمر آخذة بالتزايُد المُطَّرِد، وستستمر في الارتفاع في العقود القادمة. وعلى المجتمعات أن تواجه التحديّات التي ينطوي عليها استمرار التصاعد في معدّل إعالة المُسِنِّين. ويتمثل معدّل الإعالة في العلاقة بين عدد الأفراد المُتقاعدين والأطفال من جهة، والأفراد النشطين في سوق العمل من جهة أخرى. ومع تزايُد السكان المُسِنّين، تتزايد الأعباء المُلقاة على خدمات الرفاه الاجتماعي، والتقاعد، وأنساق العناية الصحيّة، عِلماً بأن المستقبل سيشهد تناقصاً في أعداد من يعملون بالأجر في سوق العمل ويُسهمون بتمويل هذه البرامج.

10. إن الشيخوخة تخلق العديد من الفرص أمام الناس للتحرّر من قيود العمل، غير أنها في الوقت نفسه تُوَلِّد مجموعة ضخمة من المشكلات الاجتماعية والاقتصاديّة والنفسيّة للأفراد، وغالباً للأسَر. ويُمَثِّل التقاعد بالنسبة إلى أكثر الناس مرحلة انتقال رئيسيّة ترتبط في العادة بفقدان المكانة الاجتماعية، وربما تكون مصحوبة بحالة مِن الوِحدة والوحشة وانعدام الاتجاه، وقد تتطلّب مِن أغلب الناس إعادة هَيكلة الجانب الأكبر من حياتهم اليوميّة التي ألِفوها.

11. في السنوات الأخيرة، بدأ المُسِنّون الذين يُمثّلون قطاعاً ملموساً من السكان في المجتمعات الصناعية، بشنّ حملات يُطالبون فيها بالاعتراف بمصالحهم واحتياجاتهم المتميّزة. وتُعتبر مُناهضة هؤلاء للتحيّز والتفرقة بين الناس على أساس العمر من الجوانب البارزة في مثل هذه المساعي.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ما الذي يمكن عمله للتخفيف من حدّة اللامساواة في العناية الصحيّة؟
2. هل تستطيع الاختلافات بين حياة النساء والرجال أن تُفسِّر تجربة الجنسَين مع المرض؟
3. اعتماداً على البيانات الموضوعيّة والتحليل الواقعي، ما هي السياسات والتوصيات التي تقترحها للارتقاء بالخدمات الصحيّة التي تقدّمها الحكومة في بلادك؟

4. ما هو تقييمك الموضوعي لدَور بعض أساليب العناية الصحيّة «التقليديّة» في مجتمعك المحلي ـ مثل القابِلات، وجابري الكسور، والمُطهِّرين وغيرهم؟
5. ناقش وحلل الدور الذي تؤديه جوانب من «الطب الشعبي» مثل التداوي بالأعشاب أو بوسائل أخرى؟
6. انطلاقاً من منظومة القِيم الثقافية والدينية والاجتماعيّة في مجتمعك، ومن ضرورات الحياة الحديثة، هل تتوقع انتشار المؤسسات والدور المخصصة للمُسِنّين في بلادك؟
7. ناقِش بعض الأسباب والنتائج التي رافقت قيام المؤسسات والخدمات الطبيّة وانتشارها في القطاع الخاص في بلادك.

مراجع وقراءات

Sara Arber and Jay Ginn (eds.), *Connecting Gender and Ageing: A Sociological Approach* (Buckingham: Open University Press, 1995).

Lesley Doyal, *What Makes Women Sick* (London: Macmillan, 1995).

Sarah Nettleton, *The Sociology of Health and Illness* (Cambridge, MA: Polity, 1995).

Peter G. Peterson, *Gray Dawn: How the Coming Age Wave will Transform America - and the World* (New York: Random House, 1999).

مصادر على الإنترنت

European Observatory on Health Care Systems
http://www.observatory.dk
International Public Health
http://www.ldb.org/iphw/
LSE Health: Institute for Researching Public Health Issues and Health Policy
http://www.lse.ac.uk/depts/lse-health/default.htm/
OECD - International Work on Ageing
http://www.oecd.org/subject/ageing
Welcome Library on the History and Understanding of Medicine
www.wellcome.ac.uk/en/l/lib.html
World Health Organization
http://www.who.int

الفصل السابع

العائلة

تمهيد

تُمثِّل مسألة التغيُّر واحدة من الاهتمامات والهموم الجوهرية الأولى لعلماء الاجتماع المُحدَثين. لقد غدا العالَم الذي نعيش فيه في مطالع الألفيّة الثالثة يطرح أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول على السواء مزيداً من الفرص والخيارات المصحوبة، في الوقت نفسه، بآفاق أوسع مِن المخاطر، وربما كانت العائلة، وهي المؤسسة الأقدم والأعرق والأبقى من بين جملة المؤسَّسات التي يقوم عليها المجتمع البشري. غير أن العائلة نفسها قد تعرّضت لمراحل متعددة من التغيُّر، ولاسيما في المجتمعات الغربية والصناعية الحديثة، وعلى وجه الخصوص خلال نصف القرن الماضي. ورغم أن مؤسَّستَي العائلة والزواج كانتا وستظلّان المحور الرئيسي للحياة الإنسانية، فإنهما تعرّضتا لموجات التغيّر المستمر من ناحية التكوين، والتوجهات، والحجم، وتعدد أشكال العلاقات، والتفاعلات، والارتباطات فيهما.

ولم يقتصر التغير على تركيب العائلة والأسرة، بل تعدّاه إلى طبيعة التوقعات لدى الناس من علاقاتهم بالآخرين. فاصطلاح «العلاقة» الذي نستخدمه لوصف جانب من حياتنا الفردية الشخصية لم يدخل قَيد الاستعمال في المجالات العامة إلّا منذ عقود قليلة. وغدا من الضروري عند استخدامنا هذا المصطلح في الحياة الفردية والشخصية أن ينطوي هذا المفهوم على بُعدَين رئيسيّين هما أن تكون الصِّلة «حميمة» في طابعها، وأن تتضمن معنى «الالتزام»، أي أن تتميّز بالتواصل والمشاركة الشعوريّة النشطة بين الأطراف المعنِيَّة.

والتغيّرات التي طرأت على مؤسَّسَتَي العائلة والزواج لم تقتصر على

المجتمعات الغربية والصناعيّة، بل اعترَت المجتمعات الأخرى، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، في جميع أنحاء العالم. وتُمثّل الصّين نموذجاً يُمكن على أساسه المقارنة بين معدلات التغيّر في المجتمعات الصناعيّة وغيرها. إن معدلات الطلاق في الصين متدنيّة مقارنة بما هو شائع في الغرب غير أنها في تزايد مستمر في ذلك البلد وفي المجتمعات الآسيوية الأخرى، بل إن صيغة «المُعاشَرَة» من دون زواج قد أخذت بالانتشار مما دفع الحكومة الصينية إلى سَن تشريعات جديدة لتشديد إجراءات الطلاق وانفصال الأزواج. كما بدأت في الصّين حملات اجتماعيّة تُطالب بالعودة إلى المفاهيم «التقليديّة» في الزواج والحياة الأسريّة، وتطالب كثير من هذه الحركات في مدن الصين الكبرى بالعودة إلى أنماط الزواج القديمة التي يقوم بترتيبها أهل الزوجين وما زالت تُطبّق في أكثر من 60% من حالات الزواج في المناطق الريفيّة في الصّين. غير أن المُفارَقَة الأساسيّة في مثل هذه المُطالَبَة الآن هي أن أكثر حالات الطلاق التي تجري حالياً إنما تُصيب الزيجات التي تمّت وفقاً للترتيبات العائليّة التقليديّة في الرّيف، ولكن بعد انتقال الزَّوجَين إلى المدن. ولا شك في أن المخاوف التي نشهدها من تفكك العائلة في الغرب سنجد مثيلاً لها في المجتمعات النامية أيضاً مع التفاوت الواضح في أهميّة هذه الظاهرة وخطورتها ونتائجها في تلك المجتمعات.

الخصائص البنيويّة للعائلة العربيّة المعاصرة

اعتاد الباحثون المستشرقون والعرب وصف العائلة العربيّة التقليديّة بأنها ممتدّة (Extended) وأبويّة (Patriarchal, patrilineal, patrilocal)، وبأنها تنزع نحو تفضيل الزواج بين الأقارب (Endogamous)، وتسمح بتعدّد الزوجات عند المسلمين.

[. . .] إنني أصف العائلة بأنها في الأساس (1) وحدة اجتماعيّة إنتاجيّة ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل؛ (2) وأبويّة من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات ومن حيث الانتساب؛ (3) وهرمية لا يزال التميز فيها قائماً، إلى حد بعيد ورغم حصول تحولات مهمة، على أسس الجنس والعمر والتنشئة السلطوية؛ (4) وممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبليّة في الوقت ذاته، كما يتضح من استمراريّة الالتزامات الواسعة. ثم هناك خصائص أخرى لا تقل أهميّة تتصل بأمور الأحوال الشخصيّة المتعلّقة بالزواج والطلاق والإرث، وبنوعيّة علاقة العائلة بالمجتمع وبمؤسساته الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأخرى.

العائلة العربيّة: نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي

تشكل العائلة العربيّة، تقليدياً وحتى الوقت الحاضر إلى حد بعيد، رغم التغير التاريخي، نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فتكون بالتالي وحدة اجتماعيّة اقتصاديّة أساسيّة تتوقع من أعضائها، كل بحسب طاقاته ونظام توزيع العمل المعتمد، التعاون معاً والاعتماد بعضهم على البعض في المجالات كافة، وذلك من أجل تأمين المعيشة ورفع مستوياتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع والدفاع عنها ضد أعدائها، كما في تعزيز علاقاتها بأقاربها وأصدقائها وحلفائها من العائلات الأخرى [. . .].

يشير مفهوم العائلة (المشتق لغوياً من عال، أعال، يُعيل) إلى علاقات الإعالة والاعتماد المتبادلة. وكما يُشار للأولاد بالعيال وإلى الأب بالمعيل والمسؤول عن تأمين الرزق، والأم بالحنون وسيدة المنزل المسؤولة عن التربية، ينادي الأهل الوَلد بـ«سَنَدي»، مما يضمر نوعاً من تبادل الأدوار والالتزامات، فيتحوّل الأهل عند التقدم في العمر وبلوغ مرحلة العجز إلى عيال، والوَلَد إلى «سَنَد» أو معيل. كذلك يجد البعض صلة بين كلمة «أسرة» و«أسْر» بمعنى حبس وعبوديّة، ويطلقون على خاتم الزواج تسمية «المحبس». ولكن من ناحية ثانية، يرى البعض الآخر أن كلمة «أسرة» تشير إلى التآزر أو التناصر والتضامن [. . .]. يفسر لنا كل ذلك كيفيّة نشوء العضويّة على حساب الفرديّة، والتماهي على حساب الاستقلاليّة أو الشخصانيّة في العائلة العربيّة [. . .].

بموجب هذه العضوية والتوحّد في الهويّة حتى الاندماج، يصبح الإنسان في الأسرة مسؤولاً ليس عن تصرفاته الشخصيّة فحسب، بل عن تصرّف الأعضاء الآخرين، رغم التفاوت بين الذكور والإناث. من هنا، مثلاً، إن انحراف البنت في العائلات التقليديّة خاصة ينعكس على العائلة كافة فيمسها في الصميم ولا يمس الفتاة وحدها. في إطار هذه المعضلة يمكن أن نفهم جرائم الشرف التي تُقترف عادة في المجتمعات التقليديّة الشديدة التماسك، وحيث تسود القِيَم الدينيّة والعائليّة الصارمة ويعرف كلٌ الآخر معرفة شخصيّة. إن جريمة الشرف في هذه الحالات هي بمثابة محاولة يائسة ومحبطة من قبل العائلة لاستعادة شرفها في المجتمع الصغير الذي تنتمي إليه، كالحي أو القرية أو القبيلة [. . .].

وعلى صعيد إيجابي، تقوم العلاقات الأسريّة على التعاون والتضحيّة والالتزام الشامل غير المحدود وغير المشروط من دون تحفظ. وهذا ما يعزّز إحساس أفراد الأسرة الراسخ بالاطمئنان والاستقرار النفسي لعدم الخوف في مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة. بإمكان الفرد أن يعتمد دائماً على عائلته ومهما كانت الظروف، ومن هنا غياب أو محدوديّة، الشعور بالوحدة بالقلق، فينعم الفرد بدفء العلاقات الحميمة، ويطمئن إلى علاقات الصداقة فينشأ الإنسان مستبطناً للقِيَم الأسريّة ومتمسكاً بالثقافة العامة التي تعتبر العائلة إحدى دعائمها الأساسيّة، إن لم تكن الدعامة الأهم.

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 361 ـ 364.

مفاهيم أساسية

علينا قبل كل شيء أن نحدّد عدداً من المفاهيم المتّصلة بالعائلة والقرابة والزواج. فالعائلة هي مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة ويتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليّات تربية الأطفال. أما علاقات القرابة فهي الصِّلات التي تقوم بين الأفراد إما على أساس الزواج أو مِن خلال رابطة الدّم والنسل (مثل الأمهات والآباء والأشقاء والبنين وغيرهم). ويمكن تعريف الزواج بأنه اتحاد جنسي جرى التعارف والاتفاق عليه وإقراره اجتماعياً بين رجل وامرأة بالِغَين، ومن هنا تنشأ صلة القرابة بين الزوجين. غير أن رابطة الزواج تمتد وتتسع لتغطي مساحة أوسع من هذه العلاقة الثنائية لتشمل الوالدَين والإخوة والأخوات ثم البنين ومن يَمُتّ من بين هؤلاء جميعاً بقرابة الدّم في المجتمع.

إن العلاقات العائليّة لا يمكن تعريفها إلا في إطار علاقات القرابة الأوسع منها. ويمكن في هذه الحالة أن نتعرف في جميع المجتمعات على ما يُطلق عليه علماء الأنثروبولوجيا «العائلة النُّوَوِية» التي تُمثل ذكراً وأنثى بالغين يعيشان معاً تحت سقف واحدٍ مع ما لديهما من أطفال عن طريق الإنجاب أو التبنّي.

وفي أكثر المجتمعات النامية أو التقليديّة تكون العائلة النوويّة عنصراً جوهرياً في ما يُسمّى «العائلة الممتدة» التي قد تشمل، بالإضافة إلى الزوجين والأبناء، الآباءَ والأمهات وربما الأجداد، علاوة على الأشقاء والشقيقات وأزواجهم، والأعمام وربما الأخوال وأبنائهم من الذكور والإناث. غير أن مفهوم العائلة في كثير من المجتمعات النامية أو التقليدية يتسع ليشمل منظومة علاقات فاعِلة ومؤثّرة أكثر اتساعاً وتشابكاً هي الحَمولة أو «العشيرة» أو حتى «القبيلة». وتضم العشيرة بهذا المفهوم مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون أنهم ينتَسِبون إلى سُلالة واحدة أباً عن جَد لعدّة أجيال، وينحدرون من أصل واحد عبر رجال هذه المجموعة ونسائها من أجيال سابقة. ويَعتبر هؤلاء أنفسهم، مثلما يعتبرهم الآخرون، وحدة اجتماعية ذات هويّة متميّزة. وتشترك هذه الوحدة الاجتماعية في منظومة واحدة أو متقاربة مِن القِيَم والتقاليد والعادات، وتُقيم هي وفروعها في منطقة واحدة أو مواقع متقاربة، وتربط بين أعضائها علاقات والتزامات اقتصاديّة واجتماعيّة مُتبادَلَة. ويتّسع مفهوم القرابة ودرجاتها ودوائرها ليتجاوز بكثير الحدود البيولوجيّة بحَيث يعتَبر أحد أعضاء هذه الوحدة جميع الأعضاء الآخَرين بمنزلة الأخ أو الأخت أو الأب أو الأم، بمَن في ذلك أبناء أقربائهم مِن جانبَي العمومة والخُؤولة القريبة والبعيدة على حد سواء. وقد تَتخذ هذه النزعة العشائريّة طابعاً سياسياً في بعض المجتمعات التقليديّة.

التحليل الانقسامي(*) للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية

في خضم الأبحاث الاجتماعية التي أنجزت حول المجتمعات المغربية في الفترة الاستعمارية ستبرز المعالم والمواصفات الأولية لما سيعرف لاحقاً بـ «التحليل الانقسامي» (Analyse segmentaire). وإذا كان المعنى التاريخي يقتضي في نظر البعض إدراج الانقسامية وتصنيفها ضمن الكتابات والأطروحات الاستعمارية، فإنه لا ينبغي من ناحية أخرى أن نتغافل عن كون التحليلات الانقسامية ما زالت حتى الوقت الراهن فاعلة وبارزة في العديد من الكتابات التي تتخذ من المغرب العربي موضوعاً لها؛ وأنها بالإضافة إلى ذلك أتت بنماذج نظرية وأدوات مفاهيمية متميزة نسبياً في إطار ما كان يطغي عموماً على سوسيولوجية المرحلة الاستعمارية من نزعة اختبارية ضيقة وتركيز على تجميع المعطيات. وإذا كان هذا الحكم ينطبق بصفة خاصة على الصيغ المعاصرة للتحليل الانقسامي، فإن بداياته الأولى في المجتمع الجزائري تضمنت على الأقل الخطوط العريضة التي ستتخذ فيما بعد منطلقاً من المزيد من التدقيق والتفصيل [. . .].

لقد حاول هؤلاء الباحثون دراسة البُنْيات الاجتماعية في المغرب العربي انطلاقاً من منظور انقسامي. فلاحظوا في البداية أن هناك بنية عامة قائمة على أساس تعارض قسمات متشابهة ومتوازنة على امتداد النسق القبلي، من العائلة إلى القبيلة أو الاهتمام القبلي. وعمدوا في هذا الإطار إلى محاولة رصد معالمها ومميزاتها. ولقد اعتبروا أنه يمكن أن تأخذ إما شكل شجرة إذا كان المنطلق من وجهة نظر الجماعة، أو شكل دوائر متداخلة إذا كان المنطلق من وجهة نظر الفرد وإذا كانت صورة الشجرة تبرز النزوع المزدوج لدى الجماعات إلى الانشطار والاندماج، وكذا الحدان الأعلى والأسفل اللذان لا يمكن أن تتجاوزهما عملية الانشطار. فإن صورة الدوائر المتداخلة بعضها في بعض، وإن كانت تبرز تشابه خاصيات مختلف وحدات النسق القبلي، فإنها لا تدلنا من ناحية أخرى على تباين حاجياتها ووظائفها، على أساس أنه إذا كانت الدوائر الصغرى مجالاً للتضارب والنزاع حول قضايا ومشاكل تمس الحياة اليومية كاستعمال أداة عمل معينة أو قناة للري أو الاستيلاء على حقل. فإن الدوائر الكبرى تختص بمهام أخرى كالدفاع عن مرعى جماعي أو عن أرض القبيلة ككل أو التفاوض مع خصم خارجي ـ إلى غير ذلك من المسؤوليات التي لا تقدر جماعة صغيرة على مواجهة مقتضياتها [. . .].

وبالنظر إلى طبيعة القضايا المطروحة في إطار المواجهة بين الانقساميين وغيرهم ممن اتجهوا إلى تفنيد طروحاتهم، فإنه يصبح من المتعذر التعرض لها كلها أو معالجة كل جوانبها بما تستلزمه من ضبط وتفصيل. لذا سنقتصر على انتقاء بعض المحاور التي نعتبر أن لها أهمية خاصة على هذا الصعيد، لنحاول في سياقها تحديد مدى انطباق النموذج الانقسامي على القبائل المغربية.

أ. **مفهوم القبيلة بين الوقائع العينية والنزعة التعميمية**: من المؤاخذات الرئيسية التي وجهت بها الطروحات الانقسامية نزوعها إلى تشكيل قوالب نظرية ومفاهيمية بالغة التجريد، تذوب في نطاقها لُحمة الوقائع وتنتفي الفوارق والخصومات القائمة بين مجتمع وآخر، دون حتى أن تكلف نفسها في البداية جهد التعرف المسبق على ما يكفي من الظواهر العينية والمتنوعة للمجتمع المدروس. مثل هذا النزوع نجده حتى لدى دوركهايم الذي طرح لأول مرة مفهوم الانقسام، حيث عمد إلى تصنيف منطقة القبائل ضمن نمط المجتمعات القائمة على أساس التضامن الآلي دون أن يبحث في الميدان عن العناصر التي تتعارض مع هذه العلاقة، وكأن عملية التصنيف مجرد إسقاط تعسفي لقالب نظري عام يلغي على مستوى الوقائع كل ما يتعذر انصهاره.

لقد تجاهل دوركهايم بفعل نزعته التعميمية انعكاسات الروابط التي كانت قائمة بين الدولة المركزية والقبائل المغربية. تجاهل قانون العقود الإسلامي، وكذا وجود الملكية الخاصة إلى جانب الملكية القبلية الجماعية. ولو كان قد أخذ هذه العمليات بعين الاعتبار ما كان يصل إلى تحديد المجتمع القبلي كمجتمع يسوده التضامن الآلي، ولا إلى ما وضعه بخصوصه من أطر وتصورات انقسامية، ولكان استنتاجه بالتالي أن المجتمع القبائلي أقرب إلى التضامن العضوي منه إلى التضامن الآلي [. . .].

ب. **القرابة والمجتمع**: لقد طرح الانقساميون الجينالوجيا كإطار عام تنتظم داخله المجموعات القبلية. وكنسق مرجعي تتعلق به الجماعات وتحافظ عليه باعتباره الدعامة الأساسية لوحدتها وتماسكها. وإذا كانوا قد أبرزوا على هذا الصعيد الفوارق الموجودة بين كل من الرحل والمستقرين. وكذا الوحدات الدنيا والعليا في إطار النسق القبلي، فإنهم لم يحيدوا عموماً، حيثما عثروا على روابط قرابية حقيقية أو وهمية، عن اعتبار الجينالوجيا أساساً للتجانس والتماسك، وسنداً لهوية الجماعة واستمراريتها. وإذا كنا نسلم جزئياً بصحة هذا الطرح، فإننا نلاحظ عليه مع ذلك تغافله عن تباين الأبعاد الأيديولوجية للجينالوجيا. ذلك أن القرابة، إذا كانت تحقق بالفعل وحدة الجماعة، فإن المستفيد الرئيسي منها ليس كل أعضائها، بل العائلات الشريفة والأصلية فقط ذات المكانة الرمزية المرموقة أو العائلات المحطمة سياسياً في شؤون الجماعة، في مقابل الدخلاء والوافدين الجدد والمستضعفين الذين يشهر في وجههم سلاح الجينالوجيا كما اقتضت الظروف اقتسام منافع مرعى أو ماء جماعي أو أداء واجب جبائي، أو ما إلى ذلك. وهذا يفترض التمايز الاجتماعي وبراتب الفئات استناداً إلى ما بينها من فوارق مادية ورمزية. وفي الوقت نفسه يدل دلالة واضحة على أن القرابة ليست محددة للعلاقات الاجتماعية بقدر ما هي محددة في سياق علاقات القوى الاقتصادية والسياسية. إنها ليست معطى خارجياً قائماً بذاته، بقدر ما هي إلى حد بعيد نتاج لممارسات فردية وجماعية تصونها وتكيفها باستمرار [. . .].

ج. **القبيلة والتاريخ**: وإذا كانت الطروحات الانقسامية تتجه أساساً إلى إبراز مظاهر

التجانس والطابع الأفقي للعلاقات الاجتماعية، فلأنها أولاً تشتمل على أبعاد وظيفية طاغية تصبح بمقتضاها الديناميات والصراعات القبلية ذاتها عامل اندماج وتماسك، رغم ما يطرأ على الوحدات القبلية من أسباب الهجرة والتحول الاجتماعي[1]. ثم ثانياً لكونها تلغي التاريخ من حسابها أو تعجز، بحكم طبيعة تصورها النظري والمنهجي، عن طرح النسق القبلي ضمن سياق الأحداث والسيرورات التي يتأثر بها لا محالة. إن موضوعاتها الاجتماعية، تبعاً لذلك تأخذ شكل ظواهر مبتورة ومقتطعة بصفة تعسفية من الإطار الذي ينتظمها، فتصبح كأنها تنظيمات وعلاقات اجتماعية مغلقة، تتكرر وتعيد إنتاج نسقها باستمرار أو مجرد مظاهر وتجليات يقع التوقف عند حدها باعتبارها «حقيقة» الأشياء ذاتها[2].

أما المؤرخ أو عالم الاجتماع الذي تبنى المنظور التاريخي، فإنه لا يتصور النسق القبلي خارج نطاق التنقلات السكانية والتحول الديموغرافي أو تغير الخطوط والممرات التجارية. ولا يطرح القبيلة إلا في سياق التحالف أو التضارب مع قوى خارجية، سواء كانت جهازاً مركزياً أو زاوية جهوية، أو حتى دولاً استعمارية تنزع إلى فرض هيمنتها، بحيث لا تعود القبيلة مؤسسة قائمة ومستقلة بذاتها، بقدر ما تصبح كياناً متغيراً ومتكيفاً باستمرار مع المحيط التاريخي العام الذي يستوعبها مما يفسح المجال أمام إمكانية تمييز أصناف من القبائل، يتحدد بعضها مثلاً بولائه أو بعصيانه للسلطة المركزية بينما يتحدد ـ بعضها بطابعها العسكري الغالب أو بوظيفته في الجهاد والمرابطة[3]. كما أن المنظور التاريخي لا يقف عند التعارضات والتضاربات القبلية على أنها التعبير الفعلي عن البنية القبلية، بقدر ما يتعامل معها باعتبارها نتاجاً أو رد فعل على تحولات أشمل وأعمق. وتبعاً لذلك، ألا تتحول السمات الانقسامية للمجتمعات المغربية إلى نوع من الأشكال المتدهورة لأنساق قبلية عرفت من الحصار الداخلي والضغط الأجنبيين ما أفقدها حيويتها وقلص من مدى انفتاحها على العالم الخارجي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، ولو جزئياً، فسيصبح الأجدر بنا أنذاك أن نتحدث عن مجتمعات متأزمة ومتفككة ومهشمة ـ خاصة بفعل التوسع والتسرب الاستعماريين ـ بدل الاستمرار في البحث عن خصوصيات قد لا توجد إلا في أذهان الباحثين عنها[4].

(*) في المقال عرضٌ نقدي لمبادئ وطروحات التحليل الانقسامي (analyse segmentaire) ولتطبيقها في الدراسات المتصلة بالبنى الاجتماعية في المغرب العربي. وقد رجع، بالخصوص إلى دوركهايم وإيفانز بريتشارد وأرنست جلنر.

(1) Lilia Ben Salem, «Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb,» *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n. 130.

(2) René Gallissot, «Au Maghreb, société et violence politiques»: Critiques des interprétations par la segmentarité: Rapport d'exploitation et reproduction sociale,» *Cahiers de la méditerranée*, 1er semestre (1978), pp. 47 et 18-19.

(3) Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech* (Rabat: [s. n.], 1977), vol. 1, p. 145.

(4) Gallissot, Ibid., p. 36 et 43.

المصدر: المختار الهرّاس، **المستقبل العربي**، العدد 75 (أيار/ مايو 1985).

وفي المجتمعات الغربيّة والصناعيّة يشيع «الزواج الأحادي» باعتباره نمط الزواج الشرعي القانوني الوحيد الذي يحظر على أحد الشريكَين في مؤسسة الزواج أن يكون له أو لها زوجٌ آخر. غير أن هذا الوضع ليس هو الشائع في جميع المجتمعات البشرية. فقد أجرى عالِم الاجتماع جورج ميردوك قبل أكثر من نصف قرن (Murdock, 1949) دراسة مُقارَنَة على مئات من المُجتمَعات في أواسط القرن الماضي، تبيّن فيها أن أكثر من ثمانين بالمائة من المجتمعات البشرية تسمح بتعدّد الزيجات المتزامِنة إما للأزواج أو للزوجات. كما اتضح من الدراسة أن نوعين مِن تعدّد الزيجات ينتشران على الأغلب في مناطق من آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا الجنوبية؛ فإمّا أن يتزوّج الرجل أكثر من امرأة أو تتزوّج المرأة أكثر من زوج في وقت واحد.

منظورات نَظَرِيَّة حول العائلة

تناولت قضية العائلة والحياة العائلية عدة مدارس مختلفة ومتباينة في العلوم الاجتماعية. وقد تضاءلت أهمية بعض المدارس الاجتماعية التي انتشرت خلال العقود القليلة الماضية، نظراً للتغيّرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية في الآونة الأخيرة. بَيد أن من المفيد أن نستعرض باختصار معالم التطور الذي شهدته النظرية الاجتماعية قبل التطرّق إلى المنظورات المُعاصِرة في دراسة العائلة.

الوَظيفِيَّة

يعتبر أنصارُ المنظور الوظيفي المجتمعَ منظومةً من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي وظائف مُحَدَّدّة لضمان عُنصُرَي الاستمرار والإجماع في الوضع الاجتماعي. ويرى هؤلاء أن العائلة تؤدي أدواراً وواجبات مهمّة تُسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتُساعِد على دَيمومة النَّسَق الاجتماعي. وكان علماء الاجتماع الوظيفيون يرون أن العائلة النوويّة تؤدي أدواراً وتُلبّي احتياجات تخصّصية في المجتمعات الحديثة. ووفقاً لهذا الرأي، فإن العائلة مع بروز مرحلة التصنيع قد فقدت جانباً من أهميتها كوحدة للإنتاج الاقتصادي، وتحوَّل دورها إلى التركيز على الإنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم والعناية بنشأتهم الاجتماعية.

ويعتقد عالم الاجتماع الأمريكي وزعيم الوظيفيّين تالكوت بارسونز أن الدّورَين الأساسيّين للعائلة ينحصران في «التنشئة الاجتماعية الأوّليّة» و«تحقيق

الاستقرار في الشخصيّة» (Parsons and Bales, 1956). فالتنشئة الاجتماعية الأوليّة هي العملية التي يتعلم بها الأطفال المعايير الثقافيّة للمجتمع الذي يولدون وينشأون فيه. وحيث إن هذه العملية تجري خلال السنين الأولى من حياة الفرد، فإن العائلة تُمثِّل الساحة الرئيسيّة التي تتم فيها تنمية الشخصيّة البشريّة. ويُشير استقرار الشخصيّة إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة البالغين من أفراد العائلة من الوُجهة العاطفيّة. ويُعتبر زواج رجل وامرأة بالِغَين هو الأُنظومة التي يجري عبرها دعم شخصيّة الأبناء والبنات البالغين والحفاظ على مستوى الصحة والعافية النفسيّة فيها. ويرى الوظيفيّون أن للعائلة دوراً حرجاً وخطيراً في استقرار شخصيّة أبنائها البالغين في المجتمعات الصناعيّة. ويعود ذلك إلى العائلة النوويّة، إذ كثيراً ما تتقطّع الصِّلات التي كانت تتمتّع بها مع دائرة العلاقات القَرابيّة الأوسع التي كانت فاعِلة ومؤثِّرة قبل دخول المجتمعات الغربية مرحلة التصنيع. ومن هنا فإن بارسونز يعتقد أن العائلة النوويّة هي الوحدة الاجتماعيّة الوحيدة المُهيّأة والقادرة على معالجة متطلّبات المجتمع الصناعي. ففي النموذج الاعتيادي المُتعارَف عليه للعائلة، يقوم أحد الوالِدَين البالِغَين بالعمل خارج المنزل بينما يتولّى الآخَر شؤون البيت والأطفال. ومن الناحية العمليّة، فإن هذا التخصّص في الأدوار داخل العائلة النوويّة يعني أن يقوم الزوج بالدور «الأداتي» النفعي لكسب الرزق، بينما تتولّى الزوجة الدّور «الشعوري العاطفي» في الأنشطة البَيتيّة.

يتكشّف في نظرة بارسونز في مجتمعاتنا المُعاصرة كثير من جوانب القُصور، كما أن المدرسة الوظيفيّة برمّتها قد تعرّضت لحملات نقديّة عنيفة، لأنها تُبرِّر تقسيم العمل البيتي بين الرجال والنساء باعتباره أمراً طبيعياً لا ينطوي على أيّة إشكاليّات. غير أننا إذا نظرنا إلى هذه النظريّات في سياقها التاريخي، فإنها تبدو أدعى إلى الفهم والقبول. إن السنوات القليلة التي أعقَبَت الحرب العالميّة الثانية في أواخر النصف الأول من القرن الماضي شهِدَت عَودة النساء في أوروبا والولايات المتحدة إلى أداء أدوارهنّ التقليديّة البيتيّة، بينما استمر نشاط الرجال في سوق العمل لكسب الرزق وتأمين سُبُل العَيش. إلّا أن بوسعنا أن نوجّه النقد لوجهات النظر الوظيفيّة من منطلقات أخرى. إن تركيز المُنَظِّرين الوظيفيّين على أداء العائلة أدواراً مُعيَّنة يُغفل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات اجتماعيّة أخرى، مثل الحكومة ووسائل الإعلام والمدارس في تنشئة للأطفال. كما أن هذه النظريّات تتجاهل التنوّع في أشكال العائلة التي لا تنطبق عليها المواصفات النموذجية للعائلة النوّية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النظريات في المجتمعات الغربيّة تعتَبِر أن النموذج «المثالي» للعائلة هو الذي يَضُم أفراد الطبقة

الوسطى البيض الذين يعيشون في الضواحي السكنيّة الراقية، بينما يدخل من هم غير ذلك في عِداد النماذج المنحرفة. ومن ناحية أخرى، فإن الأدوار التي حَصَرها الوظيفيّون في العائلة النوويّة قد تتسع في مجتمعات أخرى لتشمل العائلات الممتدة أو حتى امتداداتها العشائريّة.

المُقارَبات النِّسوِيَّة

إن العائلة تُمثِّل لأكثر الناس نبعاً حَيوياً للراحة والأمان والحب والألفة والرفقة الحميمة، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مَصدراً للاستغلال والوَحشة واللامساواة العميقة. وقد تركت التيارات النسويّة أثراً كبيراً على اتجاهات العلوم الاجتماعيّة برفضها المواقف التي تعتبر العائلة تجسيداً لمفاهيم الانسجام والتناغم والمساواة. وارتفع أبرز الأصوات المنشقّة عن هذا الاتجاه عندما دَعَت الباحثة النسويّة الأمريكية بِتي فريدان (Betty Freidan) عام 1965 إلى النظر في ظاهرة العزلة والملَلَ التي سيطَرَت على كثير من ربّات البيوت الأمريكيّات اللواتي حُكم عليهنّ بالعيش في دائرة مفرغة من الإنجاب وتربية الأطفال والعناية بالشؤون البيتيّة. وتلت ذلك أصوات أخرى تحدّثت بإسهاب عن «الزوجة الأسيرة» (Gavron, 1966) والآثار المدمِّرة التي تُخلِّفها الترتيبات والأوضاع العائلية على العلاقات الشخصيّة الحميمة (Laing, 1971). وخلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، سيطرت المناقشات النسوية على أغلب المناقشات والبحوث حول العائلة. وفيما كان علم الاجتماع يتحدّث عن بنية العائلة والتطوّر التاريخي وأهمية علاقات القرابة، فإن الحركة النسوية أفلحت في جلب الاهتمام إلى ما يدور «داخل» العائلات، وما تُعانيه النساء في النطاق البيتي. وطرح كثير من الكُتّاب والكاتبات في المدرسة النسوية عدّة تحديات على الرؤية التي تعتبر العائلة وحدة أو مؤسسة تعاونيّة قائمة على المصالح المشتركة والنفع المتبادَل. وبدأت النظريات والبحوث النسويّة تُظهِر أن علاقات السلطة غير المتوازنة والقوة غير المتكافئة داخل العائلة إنما تُعطي بعض أفراد الأسرة منافع وامتيازات أكثر من غيرهم.

اشتملت الكتابات النسوية على العديد من الموضوعات غير أنها في مجملها تدور حول ثلاثة محاور أساسية هي مسألة التقسيم البيتي للعمل ـ التي سنتناولها في فصل لاحق ـ ثم توزيع القوة والسلطة المتفاوت داخل العائلة، والقضايا المتصلة بأنشطة الرعاية. وقد اختلفت الآراء في ما يتصل بالأصول التاريخيّة لنشوء توزيع العمل. ففيما يرى بعض المُنَظِّرين في المدرسة النسوية أن هذا التقسيم هو نتيجة

للرأسماليّة الصناعيّة، فإن آخرين يربطونه بالنزعة البطريركيّة السابقة على التصنيع. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بسلامة التفسير الثاني، غير أن من الواضح أن مرحلة الإنتاج الرأسمالي قد وضعت خطاً أكثر تميزاً وحِدّةً بين الأنشطة البيتية من جهة وتلك التي تجري في سوق العمل من جهة أخرى. لقد أدت هذه العملية إلى بلوَرة «مجالات الرجل» و«مجالات المرأة»، بما ينطوي عليه ذلك من علاقات القوة والسلطة التي ما زالت آثارها فاعلة حتى الآن. وقد ظل نموذج «كاسب الرزق» هو الشائع في أكثر المجتمعات الصناعيّة حتى وقت قريب.

كما أن علماء الاجتماع النِّسويين قد درسوا السُّبُل التي يشارك فيها الرجال والنساء في المهمات البيتية مثل رعاية الأطفال والاهتمام بالأعمال المنزليّة. كما قاموا باستقصاء صحة فرضيّة «العائلة المتوازنة» (Young and Wilmott, 1973) ـ وهي الاعتقاد بأن العائلة قد اتخذت مع مرور الوقت طابع المساواة والإنصاف في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أفرادها. وتشير هذه الدراسات إلى أن النساء ما زلن يتحملن العبء الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهمات البيتية، ويتمتعن بوقت فراغ أقل مما ينال الرجل، وذلك رغم التزايد المطّرد في أعداد النساء اللواتي يُزاولن عملاً مأجوراً خارج المنزل (Gershung et al., 1994; Hochschild, 1989; Sullivan, 1997). وتابع باحثون آخرون هذا الموضوع نفسه بدراسة المُفارَقة بين مجالات العمل المأجور وغير المأجور، مع التركيز على دور العمل البيتي غير المأجور الذي تقوم به النساء في الاقتصاد الكلي (Oakley, 1974). وكما بحث دارسون آخرون في الكيفيّة التي تتوزع فيها الموارد بين أفراد العائلة وأنماط وصولهم إلى مواقع السيطرة على الشؤون المالية للأسرة (Pahl, 1989).

ويمثِّل موضوع علاقات القوة غير المتكافئة داخل العائلة مجال البحث الثاني لدى النسويين. ومن الجوانب الجوهرية في هذا المجال ظاهرة العنف البيتي. وأصبح ضرب الزوجات، والفُحش بالمحارم والإيذاء الجنسي للأطفال، وحتى الاغتصاب الزوجي من الموضوعات التي تستأثر بالاهتمام العام نتيجة للدراسات التي تقوم بها المدرسة النسويّة. وترى هذه المدرسة، من جملة أمور أخرى، أن مسألة العنف والإيذاء في الحياة العائلية كانت عرضة للتجاهل في السياقات الأكاديميّة وفي أوساط التشريع ووضع السياسات وصنع القرارات على حد سواء. ويُضيف الباحثون من هذه المدرسة أن دراساتهم تتوخى الكشف عن جوانب القمع الجنوسي وحتى الإيذاء الجسدي في نطاق العائلة.

تُمثِّل أنشطة الرعاية المجال الثالث الذي شُغل به النسويّون وقدّموا فيه

إسهامات مهمة. ويشتمل هذا المجال على العديد من الأنشطة العملية مثل الاهتمام بأمور الأفراد في حالة المرض، أو العناية لفترات طويلة بأحد الأقارب المسنّين. وربما يقصد بالعناية أحياناً الاهتمام بالراحة النفسيّة لأفراد العائلة أو الأقرباء، مما دفع بعض الباحثات إلى الحديث عن «العمل العاطفي» الذي تقوم به النساء. ولا يقتصر دور المرأة على هذا الجانب بل يتعدّاه إلى مجالات أوسع وأكثر مشقّة مثل العناية بالأطفال من جميع النواحي مثل الغسيل والتنظيف. يُضاف إلى ذلك كله ما يعتبره بعض علماء الاجتماع (Duncombe and Marsden, 1993) عبئاً عاطفياً إضافياً تتحمله المرأة في الحفاظ على العلاقات الشخصية الحميمة. وفي حين أن أنشطة الرعاية تنطلق من الحب والمشاعر النفسيّة العميقة فإنها في الوقت نفسه تتضمّن شكلاً من العمل الذي يتطلب القدرة على الاستماع والإدراك والتفاوض والتصرّف الإبداعي المُبتكَر.

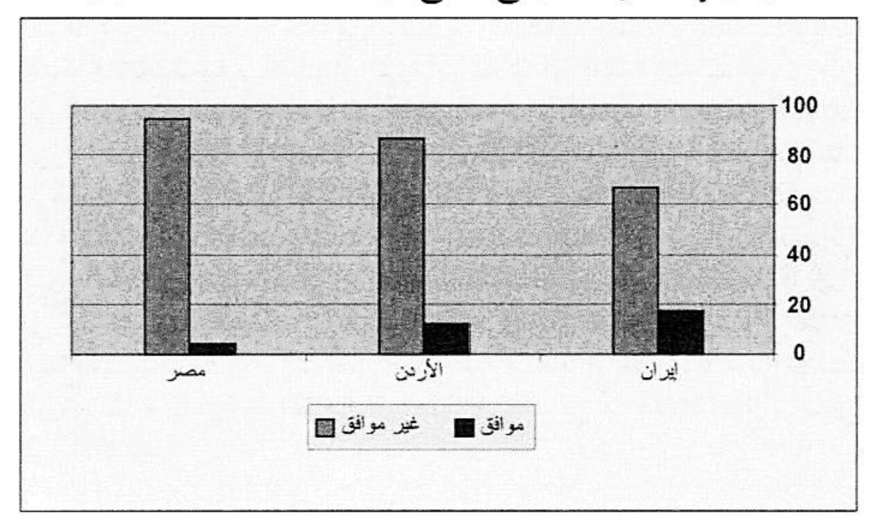
منظورات جديدة في عِلم اجتماع العائلة

كنا قد ألمحنا في وقت سابق إلى أنه لا يمكن فهم التحولات التي طرأت على وضع العائلة المعاصرة بمعزل عن التغيرات الجذرية التي أصابت المجتمعات الصناعيّة وربما مجتمعات أخرى، ولا بمنأى عن عملية العَولمة التي بدأت آثارها تتمثّل في جميع بقاع العالم. وقد أدّت هذه التغيرات بمجملها إلى تغيير أنماط تشكيل العائلة أو تفكّكها، كما أدّت إلى تبدّل طبيعة التوقعات التي تسود العلاقات الشخصية الحميمة بين الأفراد داخل العائلة وخارجها.

وإزاء هذه التغيرات في الواقع الاجتماعي، ركّزت الاتجاهات المُحدَثَة في عِلم الاجتماع على دراسة التغيرات في طبيعة العلاقات الشخصية والزواج وأنماط العائلة. وترى واحدة من أبرز هذه الدراسات (Beck and Beck-Gernsheim, 1995) أن واحدة من أهم السمات التي تميّز مجتمعنا المعاصر هي تضارب المصالح بين العائلة، والعمل، والحب، وحرية السعي إلى تحقيق الأهداف الشخصيّة. ويبدو الإحساس أكثر حدّة في العلاقات الشخصيّة عندما يسعى الطرفان ـ الرجل والمرأة ـ إلى متابعة مسارهما المِهنيّ في سوق العمل بعد الزواج وبعد الإنجاب. لقد كانت النساء في الماضي يزاولن عملاً جزئياً غير متفرغ، أو يتركن العمل فترات طويلة للإنجاب ورعاية الأطفال؛ غير أنهنّ الآن يركّزن الاهتمام على مسارهنّ المهني وعلى طموحاتهن وأهدافهن الشخصيّة الأخرى. ولم يعد «التفاوض» بين الرجل والمرأة أو بين الزوج والزوجة في أيامنا هذه يدور حول الحب، والجنس، والأطفال، والمهمات الزوجيّة أو البيتيّة، بل إن العلاقة بين

الرجل والمرأة عموماً قد أصبحت في جوهرها تشمل قضايا مهمة أخرى مثل العمل والسياسة والاقتصاد والأمور المهنيّة، وأخيراً لا آخراً اللامساواة والتفاوت، وأصبح الزوجان في هذه الأيام يواجِهان طيفاً واسعاً ومتنوعاً من المشكلات والتحديات التي تتراوح بين توافِه الأمور والقضايا الخطيرة.

الشكل رقم (7-1)
الموقف العام في ثلاثة بلدان عربية وإسلامية (إيران والأردن ومصر) من الرأي القائل إن الزواج أصبح مؤسسة بالية عفا عليها الزمن



المصدر: Mansoor Moaddel and Taqhi Azadrmaki, «The Worldviews of Islamic Publics: The Case of Egypt, Iran, and Jordan,» in: Ronald Inglehart, ed., *Human Values and Social Change: Findings from the Value Surveys*, International Studies in Sociology and Social Anthropology; 89 (Leiden: Brill Academic Publishers, 2003), pp. 69-89.

وعلى الجانب النفسي، ترى هذه المدرسة أن ما يُسمّى بالحرب بين الجنسَين التي شاع تداولها في الآونة الأخيرة تُشير في أساسها إلى نُزوع الرجال والنساء آخر الأمر إلى الحب. بل إن الناس، ومثلما يرى بعض أنصار هذه المدرسة، إنما يتزوّجون تلبية لنداء الحب أو بحثاً عنه، كما أنهم يُطلّقون بسبب الافتقار إلى الحب، وتتراوح حياتهم على هذا الأساس بين الأمل والندم والمبادرة والمحاولة مرة أخرى وتصاعُد حالات التوتر بين الرجل والمرأة على أمل الوصول ذات يوم إلى حالة الحب والاكتفاء.

الطلاق والزواج الثاني

كان الزواج في الغرب يُعتبر لقرون عديدة مؤسسة ورابطة لا يمكن التحلل منها إلا في حالات استثنائية ومُبرَّرة، بل إن عدداً قليلاً جداً من الجماعات الغربية الآن لا يُقِر الطلاق. غير أن الطلاق أصبح من الظواهر الشائعة والمتزايدة باطِّراد في المجتمعات الغربية أساساً وفي المجتمعات الأخرى إلى حد أقل بكثير. وتدل آخر المُسوح والإحصاءات على أن أربعين بالمائة من الزيجات في بريطانيا اليوم تنتهي بالطلاق وأن هذه النسبة قد بدأت بالاستقرار عند هذا المستوى خلال السنوات العشرين الماضية. وتُعزى أسباب شيوع الطلاق إلى عوامل عديدة يتصل أكثرها بتغيرات الواقع الاجتماعي. فالزواج، باستثناء قلة قليلة من الفئات الثريّة لم يَعُد له علاقة بالرغبة في استمرار الثروة أو الملكيّة أو المكانة الاجتماعيّة من جيل إلى آخر. ومع استمرار حصول المرأة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، لم يعد الزواج يمثِّل الشراكة الاقتصاديّة التي كان يمثّلها في الماضي. وبالمنطق نفسه فإن الرخاء الاقتصادي النسبي أصبح يُسهِّل إقامة علاقات جديدة أو حتى بيوت جديدة إذا غابت مشاعر الحب والمشاركة الوجدانية مع الطرف الآخر. وقد أسهم في شيوع الطلاق أن صفة المُطلَّق أو المُطلَّقة لم تعد تنطوي على دلالات سلبيّة كبيرة في المجتمعات الغربيّة. ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في شيوع الطلاق ارتفاع مستويات الاكتفاء الشخصي الذاتي التي ينشدها الرجال والنساء من مؤسسة الزواج ممّا قد يدفع أحد الطرفَين أو كلَيهما إلى التخلي عن هذه الرابطة أو السعي إلى علاقة بديلة.

وينبغي أن لا يغرب عن البال أن كثيراً من الاتجاهات في العلوم الاجتماعيّة الحديثة، ولاسيما المدرسة النسوية تحديداً، تعزو أكثر أسباب الطلاق إلى ما تعتبره العامل الحاسم الأهم في مؤسسة العلاقة الزوجيّة عموماً وهو القمع البطريَركي واللامساواة في توزيع مواقع القوة والعمل والسيطرة على الموارد داخل العائلة.

ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الرجال والنساء الذين انتهت زيجاتهم الأولى بالطلاق يتزوّجون مرة أخرى، علماً بأن نسبة الرجال الذين يكررون الزواج في المجتمعات غير الغربية هي أعلى بكثير من نسبة النساء المطلّقات نظراً لعدّة اعتبارات اجتماعية وقيميّة. وتشير آخر المُسوح الاجتماعيّة في الغرب إلى أن أكثر من أربعين بالمائة من الزيجات الثانية في الولايات المتحدة قد سبقها زواج أول لأحد الطرفَين. وأن ثمانية وعشرين بالمائة من هذه الزيجات الثانية في بريطانيا قد جاءت في أعقاب زيجات أولى أيضاً وأن أغلب حالات الزواج هذه تتم بين من

تتراوح أعمارهم من الجنسَين بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين. وبعد هذه السِّن تتزايد نسبة الزواج المكرّر خاصة إذا أضفنا الأرامل من الذكور والإناث إلى المطلّقين والمطلّقات حتى سن الخمسين. وتشير تقديرات أوليّة غير إحصائية في المجتمعَين البريطاني والأمريكي إلى أن نسبة مُعتبرة من هذه الزيجات الثانية قد تنتهي أيضاً بالطلاق. غير أن تقديرات أخرى توحي بأن الزواج الثاني في كثير من الحالات قد يكون على المعدّل أطول مدة وأكثر مدعاة للاكتفاء والرضى من الزواج الأول.

وربما يكون من نتائج الطلاق وتكرار الزواج نشوء ما يسمى بالعائلات التَّوليفيَّة أو المُؤتَلِفة، التي يكون فيها لأحد الزوجَين أبناء من زيجة أو علاقة سابقة ولا شك أن ثمة أبعاداً ومنافع إيجابية عديدة لهذا النوع من الأُسَر التي قد تتسع في المستقبل لتصبح عائلات ممتدّة خارج حدود العائلة النموذجيّة المتعارَف عليها. غير أن أوضاع هذا النوع من العائلات المؤتلِفة لا تخلو من الجوانب الإشكاليّة. فمن المحتمل من الناحية الأولى أن العوامل البيولوجيّة والجينيّة للأب أو الأم الأوّلَين ستترك آثارها على أبنائهما في وقت لاحق في السياق الجديد. يُضاف إلى ذلك أن العلاقات بين الزوجين المطلّقَين اللذين يتزوج أحدهما مرة أخرى غالباً ما يسودها التوتر ومشاعر العداء التي قد تنعكس سلباً على الأبناء. كما أن العائلات التَّوليفيَّة تضم وتدمج أطفالاً يأتون من منابت مختلفة، وقد تكون لهم أنماط سلوكيّة أو توقعات لا يمكن استيعابها أو تكاملها مع السياق الجديد في الزواج الثاني. وليس هناك معايير اجتماعيّة متعارَف عليها في أي من المجتمعات المعاصرة اليوم لِما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين أفراد هذا التجمع الجديد من الآباء والأمهات والأطفال، سواء منهم الأُصَلاء أم البُدَلاء. وقد وُضِعت دراسات عديدة وأجريت بحوث شتّى حول أنماط العلاقة التي قد تسود هذه الأوضاع والتي تتراوح بين الانسجام، والتوتر، والفتور، والتنافر، والتفكك بين أفراد العائلات في حالات الزواج الثاني (Crow and Hardey, 1992). كما وُضعت في المجتمعات الغربية دراسات كثيرة حول ما يُسمّى ظاهرة «الأب الغائب»، أي الوالد الذي انقطعت الاتصالات والعلاقات - أو كادت - بينه وبين أطفاله بسبب الطلاق أو اعتبارات أخرى (Smart and Neale, 1999; Fukuyama, 1997).

بدائل الزّواج في الغرب

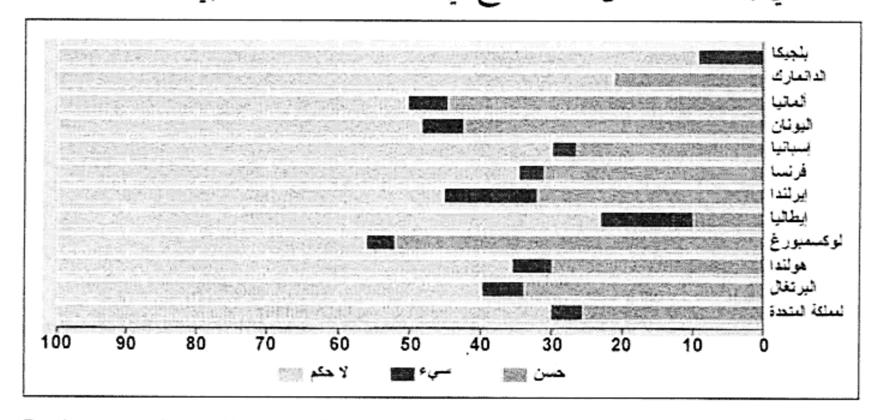
انتشرت في المجتمعات الغربية في العقود القليلة الماضية ظاهرة (المُعاشَرَة) التي يعيش فيها رجل وامرأة بالغان سوياً ولمدة طويلة نسبياً تحت سقف واحد حياة

زوجية بكل المقاييس من دون الارتباط رسمياً برابطة الزواج، وقد أُسبغ الطابع القانوني على جوانب عديدة من هذه العلاقة التعايشيّة مثل حقوق التملّك والإرث في عدد من المجتمعات الغربيّة (Dyer, 1999). وتُشير آخر المُسوح الاجتماعيّة التي أجريت في دول الاتحاد الأوروبي إلى أن نسبة مَن يرفضون هذه الظاهرة ويعتبرونها أمراً سيئاً هي الأعلى في إيرلندا، فإيطاليا ثم بلجيكا، بينما ترتفع نسبة المحبِّذين الذين يرون أن المُعاشَرة أمر حسن ومقبول في لوكسمبورغ وألمانيا ثم اليونان.

كما بدأت تنتشر في عدد من المجتمعات الغربية ظاهرة التساهل والتسامح تجاه العلاقات الجنسيّة المثليّة بين اللواطيّين من الرجال والسحاقيّات من النساء. وفي حين تتخذ الغالبيّة العظمى من المجتمعات غير الغربيّة موقف الرفض والإدانة من هذه الممارَسات، فإن عدداً قليلاً جداً من البلدان الغربيّة قد أسبغت على المُعاشَرات المثليّة الجنسيّة طابع القَبول بل أدخلتها في عِداد العلاقات الزوجيّة الرسميّة في كثير من النواحي (Hartley-Brewer, 1999). ويرى بعض الباحثين (Weeks et al., 1999)، أن الانتشار الوبائي لمرض الإيدز/ نقص المناعة المُكتَسَبة قد أدّى منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي إلى شيوع هذه الظاهرة بين المِثليّين الجنسيّين وخاصة الرجال، والتزامهم بهذا النوع من المعاشرة الجنسيّة خشية أن يورِدوا أنفسهم موارد التهلكة من خلال علاقات جنسيّة أكثر تحللاً وتعدّداً مع ذكور آخرين.

الشكل رقم (7-2)

آراء الشباب/ الشابات في الفئة العمرية 15-25 سنة حول المعاشرة في بيت واحد من دون زواج في دول الاتحاد الأوروبي، 1993



المصدر: Eurobarometer, Survey 39.0, 1993. From Eurostat, *Social Profile of Europe*, 1998, p. 61.

العُنف والإيذاء داخل العائلة

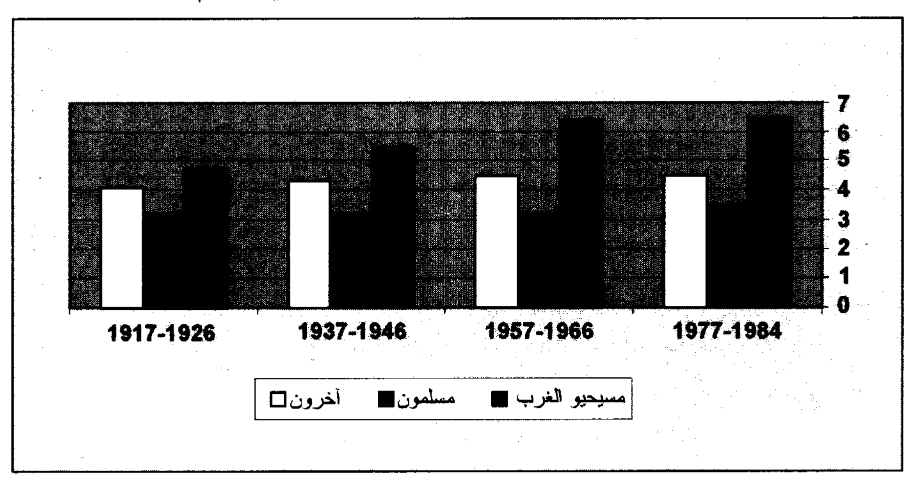
إن العائلة ومنظومة العلاقات القرابية تمثّلان المحور الرئيسي للحياة البشرية والوجود الإنساني عامّة، إذ إنها تشتمل على جميع أبعاد التجارب الفردية والاجتماعية للإنسان. والعلاقات العائلية ـ بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء والأشقاء والشقيقات أو بين الأقارب عموماً ـ قد توفّر الاكتفاء والرضى وتلبّي كثيراً من الاحتياجات البشريّة. غير أنها قد تحتوي في الوقت نفسه على كثير من التوترات والمُشاحنات التي تدفع بعض الناس إلى اليأس أو الإحباط، أو تملأهم بمشاعر السخط والقلق والذنب. ورغم جميع الصور الورديّة التي تعرضها وسائل الإعلام والترفيه الحديثة والمسلسلات والإعلانات التجارية عن السعادة العائلية، فإن العنف البيتي وإيذاء الأطفال يظلّان من العناصر البارزة في الجوانب الأخرى من حياة العائلة في جميع المجتمعات وإن بدرجات متفاوتة.

ويُمكن تعريف العنف البيتي بأنه الإيذاء الجسدي الذي يمارسه أحد أعضاء العائلة على فرد أو أفراد آخرين فيها. وتكشف أكثر الدراسات عن أن الإيذاء الجسدي يستهدف في أغلب الأحوال فئة الأطفال، ولاسيّما من تقلّ أعمارهم عن ست سنوات. ويُمثِّل العنف الذي يمارسه الأزواج على الزوجات النوع الثاني الأكثر شيوعاً في أكثر العائلات، كما أن النساء قد يُمارِسنَ العنف الجسدي في الأسرة أحياناً على الأطفال والأزواج على حد سواء. ويرى بعض خبراء العلوم الاجتماعيّة أن البيت في المجتمعات الغربيّة قد أصبح من أكثر الأماكن خطراً. ومن الوجهة الإحصائية، فإن الإنسان الفرد، مهما كان عمره وجنسه، يكون أكثر عُرضَة لمخاطر الإيذاء الجسدي في البيت منه في الطرقات والشوارع والمواقع الأخرى خارج البيت. وفي بريطانيا على سبيل المثال فإن واحدة من كل أربع جرائم قتل يرتكبها أحد أفراد العائلة ضد آخر داخل البيت. أما من ناحية العنف ضد النساء، فإن المرأة تتعرّض لمخاطر من جانب رجال عائلتها أو أقربائها أو معارفها أكثر بكثير مما تعانيه من الغرباء.

وخلال السبعينات من القرن الماضي، بدأت قضية العنف البيتي تستأثر باهتمام الأوساط الأكاديميّة من جراء الدراسات التي أجرتها الجماعات النِّسويّة في الملاجئ على النساء اللواتي يُعانين الضرب واللطم. وكان العنف البيتي، شأنه شأن إيذاء الأطفال، يتعرّض للتعتيم والتجاهل قبل ذلك الوقت. وكشفت الدراسات النسويّة بعد ذلك عن انتشار ممارسة العنف ضد المرأة وحدّته واتساعه في البيوت وتزايدت من ثم حالات إبلاغ الشرطة عن مثل هذه الحوادث التي

يرتكبها الأزواج ضد زوجاتهم في أغلب الأحيان. وتميل بعض الدراسات النسوية إلى القول إن النساء قلّما يلجأن إلى العنف في تعاملهنّ مع الأزواج ـ وبمعدّل لا يزيد عن خمسة بالمائة في أغلب الحالات ـ ولأسباب تعود في مُجمَلها إلى سيطرة الرجال على النساء. وقد أخذ بعض المُعلِّقين والمراقبين المُحافظين في الآونة الأخيرة يقولون إن أسباب العنف في العائلة لا تعود إلى طبيعة البُنية البطريَركيّة المتسلِّطة للهَيمنة الذكورية بل إلى «خلل» وعطب في بنية العائلة. والعنف ضد النساء، على ما يقولون، يَدُل على تفاقم الأزمة داخل العائلة وعلى تآكل المقاييس والمعايير الأخلاقيّة. ويُشكِّك هؤلاء في الرأي القائل إن الزوجات نادراً ما يُلحِقن الأذى الجسدي بأزواجهن نظراً لأن الرجال يتردّدون كثيراً في الإبلاغ عمّا قد تلحقه زوجاتهم بهم من أذى (Straus and Gelles, 1986). وينتقد النسويّون وباحثون آخرون هذا الموقف بقَولهم إن ممارسة الزوجة للأذى الجسدي إنما تنحصر في حالات مُفردة ومتباعدة ولا تحمل طابع الاستمراريّة والدوام والعنف مثل ما يفعله الزوج. ويرى هؤلاء أن من الضروري النظر إلى معنى العنف والسياق الذي يجري والآثار التي يُخلِّفها حيث إننا لن نجد على الإطلاق في الشواهد التي يسوقها المُحافظون ما يُعادل «ضرب النساء» حِدّة وضرراً ودَيمومة. كما أن الرجال الذين يؤذون الأطفال يقومون بذلك بصورة منهجيّة منظّمة أكثر وقعاً وأبلغ ضرراً مما تسبّبه النساء.

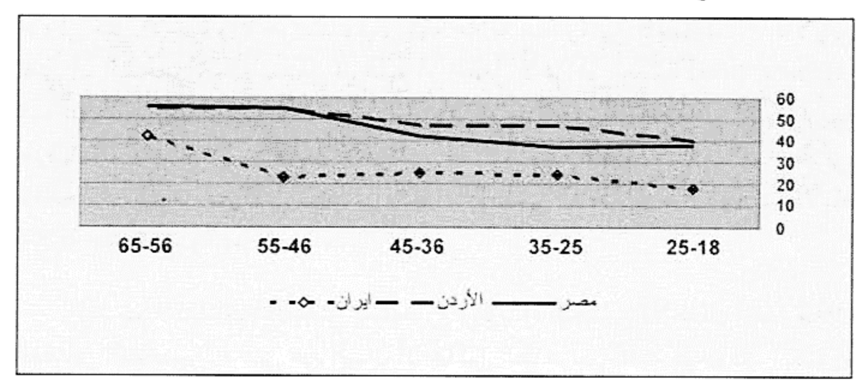
الشكل رقم (7-3)
الموافقة على الطلاق في مجموعات اجتماعية مختلفة في العالم بحسب الجيل



المصدر: جداول إحصائيّة مُجمَّعة من بيانات مسح القِيَم العالمي (1995-2001)، نقلاً عن: Inglehart, ed., Ibid., p. 28

الشكل رقم (7-4)

النسبة المئوية لمن يعتقدون بقوة أن المرأة يجب أن تُطيع زوجها دائماً ـ بحسب العمر في ثلاثة بلدان عربية وإسلامية



المصدر: Moaddel and Azadrmaki, Ibid.

تُرى، ما هي أسباب شيوع العُنف البيتي؟ يمكننا في هذا المجال أن نتحدث عن عدّة عوامل. ومن بين هذه الأسباب تضافر خصائص الحِدّة العاطفيّة مع حميميَّة العلاقة الشخصيّة في الحياة العائليّة. إن الصِّلات العائلية تكون في العادة مشحونة بالعواطف التي تجمع في بعض الأحيان بين الحب والكراهيّة. وقد تؤدي المشاجرات التي تدبّ في الإطار العائلي إلى نشوب مشاعر العداء التي قد لا تظهر علَناً للعَيان في سِياقات اجتماعيّة أخرى. وقد تُفضي أحداث بسيطة تافهة إلى مُشاحَنة حامية بين الزوجَين أو بين الآباء والأبناء، وتكون العبارة النابية أو حركة الجسم هي وسيلة التعبير الأقصر المُتاحة للرجل للإعراب عن مشاعره. ويُعزى المؤثِّر الثاني إلى أن قدراً كبيراً من التساهل والتسامح يظهر في العائلة تجاه العنف بل إن كثيراً من الثقافات الشعبيّة ومنظومات القِيَم السائدة في مجتمعات أخرى تُبرِّر هذه المُمارَسات أو تحُضّ على التساهل بشأنها. وفي حين أن ثمّة قوانين وتعليمات وتشريعات أخرى تحظر الإيذاء الجسدي في أماكن العمل، فإن التوجهات القِيميّة لا تلتزم بقواعد مُحدَّدة داخل البيت. وتُظهِر دراسات عديدة أن نسبة كبيرة من الأزواج تعتقد أن من المشروع والمقبول أن يقوم أحد الزوجَين في ظروف معيّنة بضرب الآخر. ويرى واحد من كل أربعة من الأمريكيّين من الجنسَين أنه قد تكون لدى الزوج أسباب لضرب زوجته بينما ترى نسبة أقل من ذلك من النساء أن للزوجة حقاً في ضرب زوجها في أوضاع مُعيّنة (Greenblat, 1983).

الإيذاء الجنسي للأطفال والزنى بالمَحارِم

يُمكن تعريف الإيذاء الجنسي للأطفال، بصورة عامة، بأنه ممارسة الجنس مع القُصَّر، بينما يُشير الزنى بالمحارم إلى العلاقة الجنسيّة بين أقرباء الدرجة الأولى مثل الإخوة والأخوات. وليس ثمّة علاقة مباشرة بين المُمارَسَتَين. فالأولى تعني أن الشخص البالغ يستغِل الرضيع أو الطفل لأغراض جنسيّة (Ennew, 1986). كما أن المُمارَسة الثانية لا تفترض وقوعها في فئة عُمريّة محدَّدة أو أن يقوم بها طرف بالغ باستغلال الأطفال لأغراض جنسيّة. ومع ذلك فإن أكثر أنواع الزنى بالمحارم شيوعاً هي التي تتضمّن الإيذاء الجنسي للأطفال عند ممارسة الآباء لعلاقة جنسيّة مع بناتهم الحَدثات.

لقد تم «اكتشاف» الفُحش بالمحارم والإيذاء الجنسي للأطفال أيضاً خلال العِقدَين الماضِيَين. وغني عن البيان أن هاتَين الظاهرتَين كانتا موجودتَين بصورة نشطة في التاريخ الاجتماعي لكل المجتمعات. غير أن اعتبار هذه المُمارَسات من المحرَّمات قد أدّى، وما زال يؤدي، إلى التستّر عليها. ورغم ذلك، تزايدَ الوعي، بدرجات متفاوتة من الجِدِّية، على هذه الظاهرة المُدمِّرة، وأخذت المجتمعات الغربيّة وغير الغربيّة بِسَنّ التشريعات والقوانين لمعاقبة مُرتكبيها أو للحَيلولة دون وقوعها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اعتبارات عديدة لا حصر لها في الحياة العائليّة وفي الثقافة الاجتماعيّة ستظل قائمة في وجه مُحاوَلات الإبلاغ عن هذه المُمارَسات أو الكشف عنها أو إيقاع العقوبة بمرتكبيها. كما ينبغي الإشارة في هذا المجال إلى نتائج بعض الدراسات والبحوث التجريبيّة التي أُجريَت حول قضايا الإيذاء الجنسي للأطفال والفُحش بالمحارم (Lyon and de Cruz, 1993; Waterhouse Inquiry, 2000).

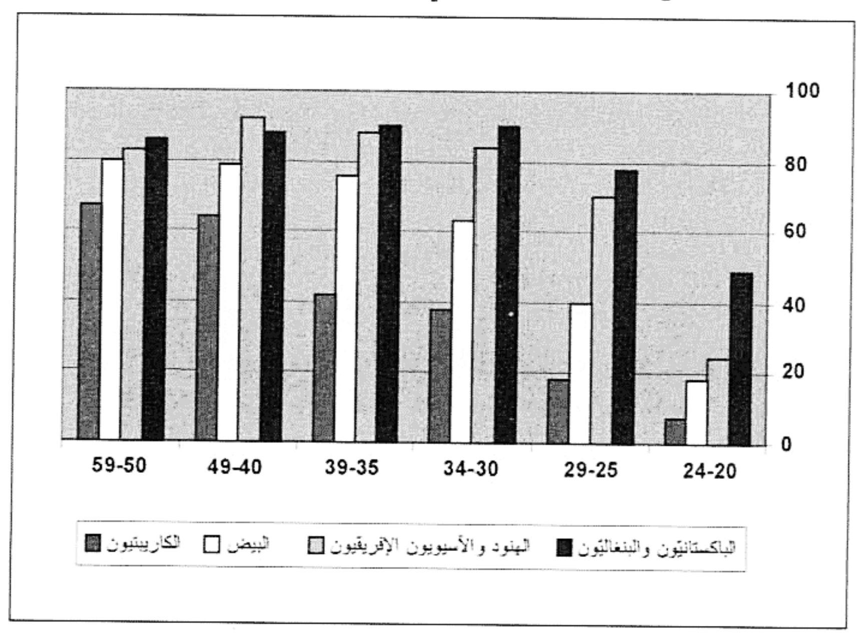
- قد تبدو حوادث الإيذاء الجنسي والفحش بالمحارم أكثر شيوعاً في أوساط العائلات الواقعة في الفئات الدنيا من الهرم الطبقي الاجتماعي في المراكز الحضريّة وغيرها. وربما أسهَم في شيوعها الجهل واكتظاظ المرافق السكنيّة الضيّقة واعتبارات أخرى. غير أن هذه الممارَسات تنتشر أيضاً لدى جميع الفئات على سُلّم التراتُب الطبقي والاجتماعي حتى المَيسورة منها، كما تكثُر في المؤسَّسات مهما كانت طبيعة ما تقوم به من أنشطة.

- إن تجربة الاتصال الجنسي التي أُرغم الأطفال على القيام بها مع البالغين من أفراد عائلاتهم قد ولّدت لدى أغلبهم من الجنسَين شعوراً بالتقزّز والعَيب

والاشمئزاز والقلق تجاه الجنس، كما تركت آثاراً عميقة على نفسيّاتهم وأنماط سلوكهم خلال السنوات اللاحقة من العمر حتى ما بعد مرحلة البلوغ.

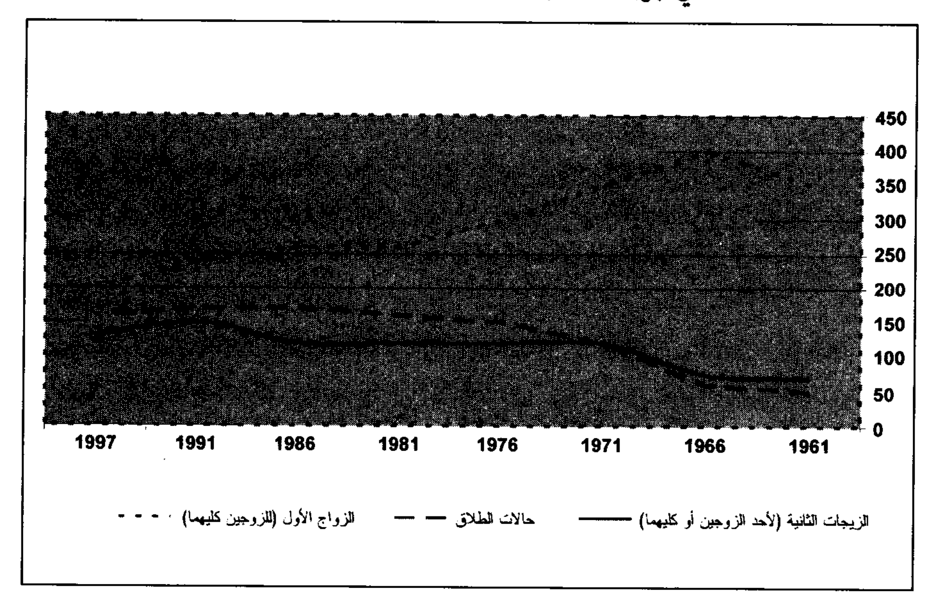
- إن الدراسات التي أُجريَت على المومسات والأحداث الجانحين والمراهقين الهاربين من بيوتهم ومُدمني المخدرات تُظهِر أن نسبة عالية من هؤلاء قد عانوا في طفولتهم من الإيذاء الجنسي. ورغم ذلك، تُحذِّر جميع هذه البحوث من وضع ترابط سَبَبيّ بين التجربة الجنسيّة التي أُرغِم عليها هؤلاء في طفولتهم من جهة وبين ما آلوا إليه في ما بعد. فربما أسهمت في ذلك عوامل ومؤثِّرات أخرى عديدة من بينها الصراع داخل العائلة وإهمال الوالدَين أو التعرّض للعنف الجسدي.

الشكل رقم (7-5)
توزيع النِّسَب المئويّة للبالغين المتزوِّجين رسمياً
بين المجموعات الإثنيَّة في بريطانيا بحسب العمر



المصدر: Tariq Modood [et al.], *Ethnic Minorities in Britain: Diversity and Disadvantage* (London: Policy Studies Institute, 1997).

الشكل رقم (7-6)
حالات الزواج والزيجات الثانية والطلاق في بريطانيا (بالآلاف)، 1961-1997



المصدر: *The Guardiuan* (27 Mars, 2000), p. 3, and *Social Trends*, 30 (2000).

متطلبات الالتزام العضوي في الأسرة العربية

قد يتطلّب الالتزام العضوي المتبادل ضمن الأسرة، ومن خلالها بالعائلة الأشمل أو المجتمع، تضحيات جمّة وحتى مستوى نكران الذات. هذا ما تتحمّل الأم أعباءه بشكل خاص، حتى أصبحت في الثقافة العربيّة مجازاً للعطاء غير المشروط ومن دون تحفّظ. هذا ما جعلها تميل في الأسرة العربية إلى عدم الانشغال بحاجاتها ورغباتها الذاتيّة، بل تحرص على أن تحقق ذاتها من خلال عنايتها بأولادها. وليس غريباً في هذا الوضع أن تهمل الأم نفسها بعد الزواج والإنجاب، وأن تهمل حتى زوجها وعلاقتها به للانصراف إلى شؤون أطفالها. وقد تنشغل في بعض الحالات بشؤون العائلة إلى درجة أن زوجها قد لا يعود يشكل، بالنسبة إليها، مصدراً من مصادر سعادتها ونموها الذاتي، ويتحوّل إلى معيل ومرجع السلطة فيها ومسؤول عن تأمين رزق العائلة وحمايتها. وحين تكون

المرأة تعسة في علاقتها بزوجها، قد تنصرف عنه إلى أولادها كلياً من دون أن تعاني بالضرورة أزمة حادة، مكتفية أن تستمد سعادتها من سعادة أولادها.

ومن تجليات إنكار الذات في المشرق العربي أن الأب والأم يتخليان عن اسميهما عندما يرزقان ولداً صبياً، فيُعرفان منذ ذلك باسم أبي فلان وأم فلان. هكذا يناديهما الناس من معارفهما، بل هكذا ينادي أحدهما الآخر. إن استبدال الاسم الحقيقي بأبي وأم فلان ما هو سوى مجاز للتخلي عن الهوية الخاصة في سبيل التأكيد على دَور الأبوّة ودَور الأمومة. بكلام آخر، نجد أن الدور يغلب على الهوية الشخصيّة ضمن العائلة وفي علاقات الأهل بالأولاد.

ولكن هذا لا يعني أن العائلة العربيّة واحدة في مختلف الحالات والأزمنة وأنها تمكّنت من أن تحمي نفسها من التحوّلات الاجتماعيّة، فقد بدأت تتعرّض كوحدة اجتماعيّة ـ اقتصاديّة لبعض التغيير نتيجة لهذه التحولات ومنها توسع نطاق المدن ومسؤوليات الدولة، وخاصة من حيث سيطرتها على القطاع العام الذي أصبح يشمل مختلف مرافق الحياة. كان أفراد العائلة يعملون معاً ولحسابها في الرعي وتربية المواشي في البادية، وفي الزراعة في الريف، وفي التجارة والحرف في المدن، فشكّلوا تلك الوحدة المتماسكة التي تكلّمنا عنها. وكان من نتائج التحوّلات التي شهدها القرن العشرون، خاصة في النصف الثاني منه، أن حلّت الدولة والمؤسسات العامة والخاصة محل العائلة فاتسعت مجالات التوظيف، مما حدّ من الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسر، وخاصة الممتدة منها، فهاجر الأبناء للعمل في المدن وفي الخارج. ويتوقع أن يكون لهذه التطورات آثارها العميقة في انحلال تماسك الأسرة لأن استقلاليّة الأفراد الاقتصاديّة سيكون لها أثر على الأغلب وانعكاسات مهمّة من حيث استقلاليّة الأفراد الاجتماعيّة ونزوعهم نحو الحريّة وحق الاختيار بعيداً عن تدخل الأسرة. وتدريجياً، ينتظر أن يصبح الفرد هو نفسه أكثر إحساساً بمسؤوليته عن تصرفاته بما فيها إنجازاته أو إخفاقاته [. . .].

وقبل أن تترسّخ هذه التطوّرات لا يجوز أن نستنتج أن العائلة العربيّة لم تعد منذ الوقت الحاضر وحدة اجتماعيّة اقتصاديّة. إنها بين أكثر المؤسسات الاجتماعيّة قدرة على الاحتفاظ بمركزها الذي تتمَحوَر حوله مختلف النشاطات الإنسانيّة في المجتمع العربي. وقد تبيّن لي من دراسات ميدانيّة سابقة أن اغتراب الشباب عن العائلة لا يزال منخفضاً جداً بالمقارنة مع درجة الاغتراب عن الدولة والمجتمع والدين ومؤسسات التربية والعمل. بكلام آخر، إن العائلة لا تزال الأكثر على قدرة التماسك بين المؤسسات الأخرى. ثم إن التوظيف الذي يتم في الدولة والمؤسسات الخاصة لم يشكّل بعد ضماناً كلياً، ولا يدري الفرد متى يحتاج إلى عائلته أو متى قد تحتاج إليه في ظل غياب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعيّة.

المصدر: بركات، المصدر نفسه، ص 364 - 367.

الجَدَل حول القِيَم العائلية

ترتفع بعض الأصوات في الغرب محذّرة من أن العائلة قد أخذت تتعرض للتفكك وأنها آيلة للانهيار. وتنطلق هذه التحذيرات من عدة اعتبارات من بينها شيوع التحرر الجنسي وتزايد معدلات الطلاق وازدياد الاهتمام بالسعي وراء السعادة الشخصية على حساب المهمات والواجبات التي ينطوي عليها مفهوم العائلة القديم. ويجدر بنا أن نؤكد هنا أن العائلة التقليديّة كانت أكثر استقراراً من شبكة العلاقات المتداخلة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، مما جعل المتخوِّفين من تفكك العائلة يُطالبون بالعودة إلى جانب كبير من القِيَم التقليديّة. ويرى مُعارضو هذا الرأي أن العائلة لم تتفكك بل إنها ازدادت تنوّعاً في أشكالها ومن الصعب الحكم على صواب أحد الطرفين دون الآخر. فالعودة إلى نموذج العائلة القديمة ليس ممكناً. ولا يعود ذلك فقط إلى أن العائلة قد اتخذت على مر العصور شكلاً وقالباً ثابتاً على الدوام، بل يرجع أيضاً إلى مجموعة التغيّرات الاجتماعيّة التي أسفرت عن إيجاد أشكال العائلة هي من النوع الذي لا يمكن الرجوع فيه إلى الوراء. ولم يعد بالإمكان إعادة أعداد كبيرة من النساء إلى أوضاعهنّ البيتيّة السابقة التي بذلنَ جهوداً كبيرة للخروج والتخلّص منها. كما أن أشكال الزواج، وكذلك العلاقات الجنسيّة إلى حد ما لا يُمكن العودة بها إلى سابق عهدها، سواء شئنا أم أبَينا.

ما الذي يمكن عمله إذاً؟ صحيح أن معدلات الطلاق قد انخفضت إلى درجات بسيطة في السنين الأخيرة بسبب زيادة التشدّد في النواحي القانونية والمُؤسَّسية المرتبطة بالزواج، غير أن نِسَب الطلاق ظلّت ثابتة ومستمّرة. ويتخوّف بعض المراقبين من أن ستين بالمائة من حالات الزواج التي تُسجَّل في الغرب قد تؤول إلى الطلاق خلال عشر سنوات. والطلاق، كما رأَيْنا ليس دليلاً في جميع الحالات على التعاسة التي يحس بها أحد الزوجين أو كلاهما. ويمكن أن يكون ثمّة منافذ للخروج من هذا الوضع وربما بدء حياة جديدة. إلّا أن المساعي والمبادرات الجديدة قد تنطوي على مشكلات وعوائق كثيرة ودرجات عالية من القلق والتوتر النفسي.

أما الفريق الذي يرحب بالتنوّع الذي بدأ يطرأ على أشكال العائلة ويعتبر أن النماذج التقليدية قد وَلّت إلى غير رجعة، فقد يكون إلى جانبهم بعض الحق، غير أن من يسعون إلى أشكال جديدة لم تكن معهودة من قبل في الحياة الاجتماعيّة مثل التحرّر الجنسي والعاطفي والمُعاشَرَة أو حتى العلاقات المثليّة، فإنهم لا

يستطيعون على المدى القصير أو البعيد أن يُواجِهوا الضغوط الاجتماعية المتزايدة، حتى في الغرب، لإعادتهم إلى حظيرة المجتمع العام والالتزام بمُواضَعاته، وإن بنِسَب متفاوتة من الحرية، فهُم لا يستطيعون أن يظلّوا عزاباً أو عوانس حتى آخر العمر، وعليهم بالتالي الابتعاد لأقصى درجة يستطيعونها عن الأشكال المُستَجِدَّة للعلاقات والشراكات التي تُحاول أن تقترب من مفهوم العائلة. تُرى، هل سيحمل المستقبل إلى المجتمعات الغربيّة مزيداً من درجات التفكك العائلي؟ إن علماء الاجتماع لا يعطون لنفسهم الحق في الإجابة عن هذا السؤال، ولا يمكنهم على الإطلاق أن يعودوا إلى الماضي في تصوّراتهم للمستقبل.

نقاط موجَزَة

1. إن مفاهيم القرابة والعائلة والزواج المترابط بعضها مع بعض ترابطاً وثيقاً هي من المحاور الجوهرية التي يدور حولها عِلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وتشتمل علاقات القرابة على أصول جينيّة أو على الروابط التي تترتب على الزواج. وتُعرَّف العائلة بأنها مجموعة من الأقارب الذين يتولّون مسؤولية تربية الأطفال ورعايتهم وتنشئتهم. والزواج هو في جوهره رابطة شبه دائمة بين رجل وامرأة يعيشان سوياً ويُمارسان العلاقات الجنسيّة بصورة مقبولة من الناحية الاجتماعية.

2. تضم العائلة النوويّة أسرة يعيش فيها الزوجان، أو أحدهما أحياناً مع أطفالهما أو بالتبنّي. وعندما يعيش مع الزوجَين والأطفال أقارب آخرون تحت سقف واحد أو يرتبطون معهم بعلاقات وثيقة مستمرة، فإن الأسرة تتحوّل في هذه الحالة إلى عائلة ممتدّة.

3. في المجتمعات الغربيّة ينهج الزواج ومن ثم العائلة نهج الزيجة الواحدة التي تفترِض وِفقاً للثقافة الاجتماعية السائدة اقتران الرجل والمرأة بشريك حياة واحد. غير أن ثقافات أخرى تتساهل أو تُشجِّع على تعدُّد الأزواج بصورة متزامنة.

4. شَهِد القرن العشرون تراجعاً في هَيمنة العائلة النووية التقليديّة في أغلب المجتمعات الصناعيّة. وتلازَم ذلك مع بُروز أشكال أخرى بديلة من الحياة الزوجيّة والعائليّة والجنسيّة.

5. تعدّدت المُقارَبات النظرية لدراسة العائلة. فقد أكّد الوظيفيّون على أهمية العائلة باعتبارها المؤسَّسة الرئيسيّة التي يقوم عليها المجتمع، ولاسيّما دورها في

التنشئة الاجتماعيّة للأطفال. وتميل المدرسة النِّسويّة بالمقابل إلى دراسة جوانب اللامساواة في عدة مجالات في الحياة العائلية، بما فيها تقسيم العمل البيتي وعلاقات السلطة والقوة غير المتكافئة، والقضايا المتصلة بأنشطة الرعاية داخل العائلة.

6. شهِدَت المجتمعات الغربية كذلك في أعقاب الحرب العالميّة الثانية تزايُداً في معدلات الطلاق وهبوطاً في أعداد الزواج للمرة الأولى. وكان من نتائج ذلك اتساع نسبة السّكان الذين يكون ربّ العائلة أو ربّة العائلة فيها فرداً واحداً.

7. إن نسبة الزيجات الثانية آخذة في الارتفاع، وقد يؤدي الزواج الثاني إلى تشكيل العائلات المُؤتَلِفة التي يكون فيها لأحد الزوجَين أو كليهما أبناء من زيجة سابقة. ويُشير اصطلاح الأب الغائب إلى الآباء الذين تقطّعت صِلاتهم أو غابت نهائياً مع أبنائهم بعد الطلاق أو الانفصال.

8. إن الحياة العائلية ليست على الدوام تجسيداً للانسجام والاتفاق والسعادة. فقد يشيع العنف البيتي والإيذاء الجنسي للأطفال أحياناً داخل الوسط العائلي. وغالباً ما تتم ممارسة العنف البيتي والإيذاء الجنسي للأطفال من جانب الرجال. رغم جميع ما طرأ على أشكال العائلة والزواج من تغيّرات فإنهما ستظلّان مؤسَّستَين راسختَين وباقيتَين في جميع المجتمعات مع كل ما يمكن أن تتعرّضا له من ضغوط وأزمات.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل يتناسب تعدّد الزوجات مع متطلبات الحياة الاجتماعيّة الحديثة؟

2. هل يدل ارتفاع معدلات الطلاق على أن العائلة قد غدت أكثر أهمية أم أقل أهميّة مما كانت عليه؟

3. ناقِش بعض الإجراءات الاجتماعيّة التي ينبغي اتخاذها للتقليل من مستويات العنف داخل العائلة.

4. هل تعتقد، من خلال التحليل الموضوعي للاعتبارات السائدة في الثقافة الاجتماعيّة، أنه يمكن الكشف عن حالات الإيذاء الجنسي للأطفال في مجتمعك المحلي؟

5. إلى أي حد تعتقد أن العنف البيتي شائع في الواقع الاجتماعي الذي تعيشه؟ وإذا كان هذا العنف قائماً فما هو موقفك منه، وكيف يمكن التخفيف منه؟

6. هل تعتقد أن ازدياد مشاركة المرأة في مجتمعك في سوق العمل ستؤثر في دور الرجل داخل العائلة؟

مراجع وقراءات

Eurobarometer, Survey 39.0, 1993. From Eurostat, *Social Profile of Europe*, 1998, p. 61.

Mansoor Moaddel and Taqhi Azadrmaki, «The Worldviews of Islamic Publics: The Case of Egypt, Iran, and Jordan,» in: Ronald Inglehart (ed.), *Human Values and Social Change: Finding from the Value Surveys* (Leiden: Brill, 2003), pp. 69-89.

Linda Hantrais and Marlene Lohkamp-Himminghofen (eds.), *Changing Family Forms, Law and Policy* (Loughborough: Cross-National Research Group, European Research Centre, Loughborough University, 1999).

Brenda M. Hoggett et al., *The Family, Law and Society: Cases and Materials* (London: Butterworths, 1996).

Gordon Hughes and Ross Ferguson (eds.), *Ordering Lives: Family, Work and Welfare* (London: Routledge, 2000).

Richard M. Lerner and Domini R. Castellino (eds.), *Adolescents and their Families: Structure, Function and Parent-Youth Relationships* (New York: Garland, 1999).

Helen Wilkinson (ed.), *Family Business* (London: Demos, 2000).

مصادر على الإنترنت

Australian Institute of Family Studies

http://www.aifs.org.au/

Centre for Policy Studies - a think-tank created by Margaret Thatcher to foster the family, enterprise, individualism and liberty

http://www.cps.org.uk

Clearinghouse on International Developments in Child, Youth and Family Policies

http://www.childpolicyintl.org/

Demos - a think-tank covering research on social exclusion, the family and poverty

http://www.demos.co.uk



الفصل الثامن

الجريمة والانحراف

مع اختلاف معنى الانحراف وفقاً لتفاوت المعايير في المجتمعات والثقافات، فإن هذا المصطلح بصورة عامة يدلّ على أن أفراداً وجماعات معيّنة ترفض وتحيد عن القواعد التي يلتزم بها أغلب الأفراد أو المؤسسات في سياق اجتماعي مُحدّد. ونماذج المنحرفين، على سبيل المثال، تشمل المجرمين الذين يلجأون إلى العنف ومدمني المخدرات وأمثلة كثيرة على من لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية في تصرفاتهم وأنماط سلوكهم. ويرتبط مصطلح الجريمة بمفهوم الانحراف ارتباطاً وثيقاً. كما أن المفهومَين يتراوحان في الدلالة والمعنى والقبول الاجتماعي أو القانوني بين قيام أحدهم بالاعتداء جسدياً على فرد ما، مروراً بجرائم القتل والرشوة أو السرقة والابتزاز، وصولاً إلى ما أصبح يُسمّى في أيامنا هذه بالانتهاكات وأعمال القرصَنة الإلكترونية باستخدام الإنترنت والإيميل التي غَدَت شائعة في جميع المجتمعات المُعاصرة. وخلال السنين العشر الماضية تحوَّل هذا النوع من القراصنة من الممارَسات البسيطة نسبياً بين مستخدِمي الحاسوب (الكمبيوتر) إلى عمليات منهجيّة متكاملة تُهدِّد أنساق المعلومات على المستويَين الإقليمي والعالمي بما في ذلك اقتحام حسابات المصارف والشركات الاقتصاديّة الكبرى أو نُظُم المعلومات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والأخلاقي.

عِلم اجتماع الانحراف

إن حياتنا، كما ألمَحنا في وقت سابق، محكومة بمنظومات من القواعد والمعايير، وقد تدبّ الفوضى المُطلقة في جميع الأنشطة الإنسانية إذا لم تستهدِ بسلسلة من المنارات والمراسي التي تنتَظِم السلوك وتنظِّمه. وتُعتبر دراسة الجريمة والانحراف من الميادين المُعقّدة والمُراوغة في عِلم الاجتماع المُعاصِر. فهذا

الميدان، على الصعيد الفردي، قد يُشعِر الواحد منّا بأنه غير «عادي» أو غير «سويّ» في كثير من الأحيان، كما أنه يساعدنا على فهم مواقف الآخَرين وسلوكهم، أفراداً وجماعات ومؤسسات من ناحية كونه تصرفاً عقلانياً رشيداً أو غريباً أو مُستَهجَناً أو خطراً على السواء.

ويُمكن تعريف الانحراف، بصورة عامة، بأنه يُمثِّل «عدم الامتثال» أو «عدم الانصياع» لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع. ولا يمكن على هذا الأساس أن نضع خطاً واضحاً وفاصلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة والمُمتَثِلين من جهة أخرى. ولا يمكننا أن نضع على قدم المساواة تصرفات مثل المُعاكسة بالهاتف، ونشل محفظة أو حقيبة في الشارع، وسرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما، أو قيادة السيارة بسرعة فائقة وسط المدينة أو الاعتداء بآلة حادة. وينبغي الإشارة إلى أن مفهومَي الانحراف والجريمة ليسا مترادِفين ومتطابقيَن في المعنى والأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابِطَين ومتداخلَين أحياناً. ومن هنا فإن القانون، ولاسيّما القانون الجنائي، قد لا يُطبَّق على كثير من حالات الانحراف. وعلى هذا الأساس فإن عِلم اجتماع الانحراف يستفيد ممّا يُسمّى بالدراسات والبحوث الجنائيّة غير أنه يتجاوز ذلك إلى استقصاء أنماط السلوك التي تقع خارج القانون الجنائي، ويدرس أنماطاً مُعيَّنة من المواقف والتصرفات التي يقوم بها أفراد أو جماعات أو ثقافات فرديّة في المجتمع، بمقارنتها مع ما يُمارسه أشخاص أو مجموعات أخرى، وتفسير الأسباب التي تدعو إلى وصف أنماط معيّنة بالانحراف أو بالالتزام بمعايير مُتعارَف عليها. ومن هنا فإن دراسة الانحراف لا بد أن تُحيلنا إلى استقصاء مسألة توزيع السلطة والقوة في المجتمع وإلى بحث التفاوت في التأثير الذي تُمارسه، على سبيل المثال الفئات الغنيّة والطبقات الفقيرة في المجتمع لأن المعايير الاجتماعيّة تتأثر كثيراً بتوزيع القوة والنفوذ الطّبقي على الخارطة الاجتماعيّة.

المعايير وأنساق الجزاء

إننا، في أغلب الأحيان، نلتزم بالمعايير الاجتماعيّة، لأننا تعوّدنا عليها بفِعل التنشئة الاجتماعيّة التي تلقّيناها، وتكون هذه المعايير الاجتماعية مقرونة بآليّات الجزاء التي تَهيب بنا أن نعمل بمقتضاها، أو تنهانا عن عصيانها، وتضُم منظومة الجزاء هذه جانباً إيجابياً يتمثّل في الثواب على الأعمال الحميدة المقبولة أو العقاب السلبي على التصرفات التي تحيد عن النموذج المُحبَّذ أو المنسجم مع العُرف العام.

ويُمكن أن تُطبَّق منظومة الجزاء رسمياً أو بصورة غير رسميّة وقد تتولّى الجانب الأول هيئات أو مؤسسات تضمن الاستمرار في اتباع المعايير مثل المحاكم القضائية والسجون. وتُعتبَر القوانين من أنساق الجزاء الرسميّة التي تُحدِّدها الحكومات وتضع فيها المبادئ والقواعد التي ينبغي أن يلتزم بها المواطنون كما أنها تُحدِّد ما ينبغي عليهم أن يمتثِلوا له من تعليمات وإرشادات. أما أنساق الجزاء غير الرسميّة فلا تكون على المستوى نفسه من التنظيم ودرجة الانضباط والضبط، وغالباً ما تتخذ شكل ردود الفعل التلقائيّة إزاء المواقف والسلوكيّات التي لا تنسجم والعُرف العام. فقد يلقى الطالب، على سبيل المثال، مظاهر الترحيب والحفاوة إذا ما وافق على المشاركة في الفريق الرياضي لمدرسته بينما قد يُواجَه طالب آخر بالفتور أو بمشاعر أخرى أكثر حدّة من جانب بعض زملائه إذا ما كرّس جميع طاقاته للدراسة دون اهتمام بالشأن العام أو إذا ما اتخذ مواقف عنصرية أو متشدِّدة تجاه إحدى الفئات الاجتماعيّة.

تفسير الجريمة والانحراف

بالمقارنة مع المجالات الأخرى التي تحدّدت فيها منظومات نظريّة بارزة في عِلم الاجتماع لتفسير الظواهر الاجتماعيّة وتحليلها، فإن ميدان الانحراف يُمكن التعامل النظري معه من خلال عدّة مُقارَبات من بينها المدارس الوظيفيّة والتفاعليّة والصِّراعيّة ونظريات الضّبط.

تفسيرات بيولوجيّة: «النّماذج الإجرامية»

اتّسمت أوائل المحاوَلات لفهم الجريمة بطابعها البيولوجي، إذ ركّزت على صِفات فِطريّة في نفوس الأفراد لتفسير مَيلهم إلى الانحراف والإجرام. وكان عالِم الإجرام الإيطالي سيزار لَمبروزو يعتقد في السبعينات من القرن التاسع عَشر أنه يُمكن تمييز النماذج الإجراميّة بخصائص تشريحيّة مُعيّنة مثل حجم الجمجمة والفكَّين والجبهة وطول الذراع. ورغم أنه أقرّ بأن التعلّم الاجتماعي قد يؤثِّر في نمو النزعات وأنماط السلوك الإجرامي، إلّا أنه على العموم كان يَعتبر المجرمين أشخاصاً مُشوَّهين أو يُعانون العجز أو القُصور من الوجهة البيولوجيّة. غير أن هذه النظرية سرعان ما فقدت صدقيّتها وحلّت محلّها توجّهات نظريّة أخرى تُميِّز بين ثلاثة أشكال للجسم الإنساني وتربط واحداً منها بالنزعة إلى الانحراف. فالنوع

العضلي النشط، كما تزعُم هذه النظريّة، يكون أصحابه أكثر مَيلاً للعداء وللانحراف ممّن يتّصفون بنحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة (Sheldon, 1949; Glueck and Glueck, 1956). وقد تعرّضت هذه النظريّة وأمثالها للانتقاد، لأنها، باقتصارها على المظاهر الجسديّة، لا تُقدِّم تفسيراً مُقنِعاً للنماذج العَيانيّة الفِعليّة من المجرمين والمنحرفين. كما أنها تخلط بين المظاهر التي يمكن التحكم بها أو اكتسابها عن طريق التدرّب، مثل الممارَسات المُتصِّلة بالرياضة واللياقة البدنيّة، وتلك المتصلة بنوعيّة الغذاء أو الناجمة عن عوامل وراثيّة أو مُؤثِّرات التنشئة الاجتماعيّة.

تفسيرات سيكولوجيّة: «الحالات العقليّة غير السَّويَّة»

تميل النظريات النفسيّة، شأنها شأن التفسيرات البيولوجيّة، إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس الإنسانية، مع عدم التركيز على السياق الاجتماعي. وفيما تميل المُقارَبات البيولوجيّة إلى التركيز على الخصائص الجسديّة الماديّة، فإن الاتجاهات السيكولوجيّة تُعطي وزناً أكبر لخصائص الشخصيّة. وقد أُجرِيَت أوائل الدراسات في عِلم الإجرام في السجون والمؤسسات الأخرى مثل الملاجئ. وكانت الأفكار الشائعة آنذاك في التحليل النفسي هي الغالبة في أكثر تلك المُقارَبات التي تُركِّز بصورة خاصة على السِّمات والخصائص التي تعتقد أنها تُمهِّد للإجرام مثل ضعف القدرة العقليّة أو الانحطاط الأخلاقي. ويعتقد واحد من مُنَظِّري هذه المدرسة (Eysenck, 1964) أن هذه الحالات العقليّة مَوروثة أساساً وأنها قد تجنَح بالشخص إلى الجريمة أو تُعرقِل على الأقل عمليّة التنشئة الاجتماعيّة. ويرى مُنظِّرون آخرون في هذا الاتجاه أن ثمّة قِلّة من الأشخاص المُلتاثين الذين تدفعهم لَوثتهم العقليّة إلى الانسحاب والانقطاع عن الآخرين وإلى انعدام إحساسهم بالإثم أو الذّنب عند قيامهم بأية أعمال انحرافيّة أو إجراميّة، كما أنهم يتلذّذون بأعمال العنف بحدّ ذاتها. غير أنه لم يتضح بعد أن اجتماع هذه الخصائص في الشخصية المُلتاثة سيُفضي بهم بالضرورة إلى الجريمة، وخاصة أن هذه الظواهر قد لوحِظت ودُرِسَت في أشخاص أُلقي القبض عليهم وحوكِموا وأُدينوا بالفِعل، في حين أن كثيراً من هذه الصفات قد تظهر في كثير من الناس الذين يُعتَبَرون أسوياء وعاديّين بمختلف المقاييس، بل إن بعض الباحثين قد يعتبرون جانباً من هذه السِّمات إيجابية في مجالات مُحدَّدة.

وجِماع القَول إن المُقارَبات البيولوجيّة والسيكولوجيّة تجاه الجريمة تفترض

مُسبقاً أن هناك «خللاً» في تكوين الفرد أو شخصيّته لا في المجتمع. أي إن هذه النظريات تعتبر الجريمة عموماً نتيجة لعوامل خارج سيطرة الفرد لأنها، بحسب هذا الاعتقاد راسخة في بُنيَته الجسميّة أو العقليّة. وتدّعي هاتان المقارَبتان أن لهما صفة «وَضعِيّة» و«علميّة»، أي إنهما، كما أوضحنا في موقع آخر، تنتهجان المذهب الذي دعا إليه أوغست كونت في القرن التاسع عشر في دعوَته إلى دراسة الوقائع الظاهريّة الملموسة باعتبارها مؤشراً على حقائق اجتماعيّة ثابتة.

النظريّات الاجتماعية حول الجريمة والانحراف

وكانت المدرسة الوضعيّة قد بدأت بالانحسار منذ مراحلها الأولى لتُفسح المجال لاتجاهات نظريّة أخرى، في مجال الانحراف والجريمة ومجالات أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية عموماً بالمزيد من التركيز على المؤسسات والسياقات الاجتماعية والثقافيّة المختلفة التي تجري فيها. وابتعد الدارسون والباحثون في مراحل متتابعة عن المنهجيّات الفردانيّة في مُقاربتهم للظواهر والقضايا الاجتماعيّة.

النظريّات الوظيفية

ترى المدرسة الوظيفيّة أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهَيكليّة والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يُقدِّمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابيّة فإن الشقّة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف. ويبرز في هذا المجال اسم إميل دركهايم، وهو من مؤسسي عِلم الاجتماع، وعالِم الاجتماع الحديث روبرت ميرتون. وكما أوضحنا في فصل سابق فقد طرح دركهايم مفهوم اللامعيارية/ الضياع ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيّر في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أن المعايير التقليديّة في المجتمعات الحديثة قد تتقوّض وتتآكل من دون أن تترَسّخ بدلاً منها مقاييسٍ جديدة. ومن هذا المُنطَلَق، رأى دركهايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشاديّة في المجتمع سيؤدّي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار. واعتبر دركهايم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعيّة وعناصر مُلازِمة لتطوّر المجتمعات الحديثة

التي يتحرّر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثّرة في المجتمعات التقليديّة. ونظراً لأن العالَم الحديث يُتيح للمرء مجالاً أوسع من الخيارات، فإن ذلك من شأنه أن يُفسِح هامشاً أوسع من التحرّر من الامتثال والانصياع. وقد أدرك دركهايم منذ ذلك الوقت أن المجتمع لا يمكن قطّ أن يُحقِّق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقِيَم التي تحكمه وتُنظِّم أنشطة أفراده ومؤسَّساته. وكان دركهايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمّتَين مختلفتَين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تَكيُّفيّة ويلعب دوراً محفّزاً على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكاراً وتحديات جديدة وبالتالي يُفضي إلى تغيُّر في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يُسهِم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سُلوك «سيئ» و«جيّد» في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يُثير استجابة جماعيّة تُعزِّز تضامن الجماعة وتؤكِّد المعايير الاجتماعيّة. وعلى سبيل المِثال، فإن الحي السكني الذي تُواجِه المقيمين فيه مشكلة مع مَن يتعاطون المخدرات أو يُتاجرون بها قد تتضافر جهود أعضائه في أعقاب حادثة اغتيال أو قتل بسبب هذه المُمارَسات، ويتداعون لإعلان هذا المكان منطقة خالية من المخدرات. وقد أسهمت آراء دركهايم حول الجريمة والانحراف إلى العُدول عن التفسيرات الفرديّة إلى شرح القِوى والمؤثِّرات الاجتماعيّة. وتبنّى عالِم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون فكرة اللامعياريّة والضياع ليبني على أساسها نظرية مؤثّرة حول الانحراف تُؤكِّد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي (Merton, 1957). وقد عدَّل ميرتون مفهوم الضياع ليُصبح في رأيه تعبيراً عن الضغوط التي تُفرَض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارَف عليها مع الواقع الاجتماعي. ففي المجتمع الأمريكي ــ وفي المجتمعات الصناعيّة الأخرى إلى حد ما ــ تُؤكِّد القِيَم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق. وعلى هذا الأساس، فإن من يعمَلون بجِد هم الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها. وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأن أكثريّة المُستَضعَفين لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة للتقدّم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق. غير أن من «لا ينجحون» يجدون أنفسهم عُرضة للإدانة الاجتماعيّة بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدّم المادي. وفي مثل هذا الوضع، يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدّم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعيّة أو غير شرعيّة. وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصاديّة وانعدام تكافؤ الفرص. وقد تناولت كتابات ميرتون ومؤلفاته واحداً من أهم الإشكالات في دراسة الجريمة، إذ

أجابت عن التساؤل التالي: لماذا تتصاعد معدلات الجريمة في الأوقات التي يبدو فيها مجتمع ما في حالة من الازدهار والرفاه المادي المُتعاظِم؟ وبالتوكيد على المُفارقة بين التطلعات والطموحات المُتعاظِمة من جهة، وأوضاع التفاوت واللامساواة المستمرة من جهة أخرى، فإن ميرتون يُشير إلى حالة «الحرمان النسبي» باعتبارها عنصراً مهماً في بروز السلوك المنحرف. وحذا حذو روبرت ميرتون علماء اجتماع آخرون في تفسيرهم وتحليلهم لظاهرة الجريمة والانحراف وجُنوح الأحداث في المجتمعات الحديثة (Cohen, 1955; Cloward and Ohlin, 1960). ورغم بعض التبايُن في تفسيرات هؤلاء الوظيفيّين جميعاً لظاهرة الانحراف فإن منهجيتهم العامة تتركز على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى وعلى الشقّة الواسعة بين الفئات المُرفَّهة والجماعات المُستضعَفَة أو المحرومة في الهرم الاجتماعي. غير أن هذه المدرسة بمجموعها قد لا تفسِّر حالات الجريمة والانحراف في الأوضاع التي لا تتميّز بهذا القدر من التفاوت الاجتماعي. ومن جملة هذه الحالات جرائم «الياقات البيض»، وجرائم السرقة والابتزاز والرشوة والتهرّب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصاد السياسي أو الاجتماعي.

روبرت ك. ميرتون: التطلعات والثواب

يرى ميرتون أن الانحراف إنما يُمثِّل استجابة طبيعيّة من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها. ويُميِّز على هذا الأساس بين خمسة من ردود الفعل المُحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين القِيَم المتعارَف عليها اجتماعياً من جهة والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى:

- إن «الامتثاليّين» يقبلون كلاً من القِيَم المُتفَق عليها على العموم والأساليب العاديّة المتّبعة لتحقيقها، بصرف النظر عما إذا كانت ستؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل. وتندرج أغلبيّة الناس في هذه الفئة.
- يميل «المُبتكرون» المُبتدعون إلى القِيَم المتواضَع عليها اجتماعياً، إلّا أنهم يَستخدمون الوسائل غير الشرعيّة أو الشرعيّة للوصول إليها. وتدخل في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعيّة.
- وينصاع «الطُّقوسيّون» للمقاييس المقبولة اجتماعياً مع أنهم لا يأبهون للقِيَم الكامنة وراء هذه المقاييس. ويجري في هذه الحالة، دونما تردد، الالتزام بالقواعد بحدّ ذاتها دون أن تؤخَذ بالاعتبار المرامي والغايات التي تُفضي إليها. وينتهج هذه

الممارَسات الطقوسيّة من أمضوا حياتهم وكرّسوها في أعمال روتينيّة مملّة حتى لو لم تكن المهمات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدّم في حياتهم المهنيّة أو كانت لا تقدّم لهم إلّا النزر اليسير من المكافآت الثوابيّة.

- «الانسحابيّون»، من ناحية أخرى، هُم من تخلّوا عن المُنافسة والتطلّع إلى الأمام بصورة كُليّة، فرفضوا كلاً من القِيَم المُهَيمِنة والوسائل المُتَّفَق عليها لتحقيقها. وغالباً ما «يتساقطون» ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع. وتُمثِّل هذه الجماعات الفئات المُعتكِفة المُكتفية ذاتياً في مناطق نائية.
- أما «المتمردون» العُصاة فيرفضون القِيم القائمة والوسائل كليهما، غير أنهم ينشَطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدائل جديدة ويُعيدون تصوُّر النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض. ويدخل في عِداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسيّة الجذريّة الراديكاليّة.

النّظريات التّفاعلية

يُركِّز علماء الاجتماع التفاعليّون على الجريمة والانحراف باعتبارهما جانبين لظاهرة يجري تصوّرها وبناؤها من الوجهة الاجتماعيّة. ويرفض هؤلاء الفكرة القائلة بأن الانحراف يعود إلى عوامل أو عناصر فِطريّة، ويَرَون المقابل أن المجتمع هو الذي يُلحِق «وصمة» بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات مُحدَّدة، ويُعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس.

وتعود هذه المنهجيّة إلى أصول مبكرة نسبياً. وربطت بعض هذه الدراسات (Sutherland, 1949) بين الجريمة من جهة وما يُسمّى تفاوت الجماعات والثقافات. ففي مجتمع تنشط فيه عدّة ثقافات فرعيّة، تميل أوساط اجتماعيّة معيّنة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعيّة في ما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصدّها والتصدّي لها. وتري بعض هذه الدراسات البحثيّة أن السلوك الإجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعلّم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأوليّة ولاسيّما جماعات الأقران. وتختلف هذه النظرية اختلافاً واسعاً عن الأفكار التي تعزو النزعات الإجراميّة إلى عوامل نفسيّة. فهي ترى أن من ينزعون إلى الجريمة، شأنهم شأن من يتجنبونها أو يقفون منها موقف المُعارضة يعتنقون القِيَم نفسها ويسعون إلى تحقيق احتياجات واحدة إلّا أنهم يحاولون الوصول إليها بطرق وأساليب غير شرعية. وفي هذا الإطار النظري نفسه، تبرز فكرة «الوَصْم» التي يُمثِّل الانحراف بالنسبة إليها عمليّة تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين. وبموجب هذا الرأي، فإن علينا أن

نكتشف الأسباب التي يوصَم فيها بعض الأفراد بالانحراف قبل أن نبدأ بفهم طبيعة الانحراف نفسه، وتُؤكِّد هذه الفكرة على أن جهات ومؤسسات مُعيّنة هي التي تفرض على الآخرين تعريفاً مُحدَّداً للانحراف على أساس أخلاقي أو غيره. والإطار العام الذي يدور فيه الانحراف، إنما يضعه الأغنياء مقابل الفقراء والرجال مقابل النساء وكِبار السِّن إزاء الشباب والأكثريات الإثنيّة مقابل الأقليّات. ويعتقد أحد علماء الاجتماع (Becker, 1963) أن السلوك المنحرف لا يُحدِّد بالضرورة معنى الانحراف بحدّ ذاته، بل إن عوامل أخرى تراكميّة قد تُسهم في ذلك مثل طريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو الموطن الأصلي. وعمليّة الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تُسهم في التصوّر الاجتماعي للانحراف بل إنها تؤثِّر في تصوّر الإنسان لنفسه أيضاً. ويعتقد أحد علماء الاجتماع (Lemert, 1972) أن الانحراف، خلافاً لما هو شائع بين الناس، ينتشر كثيراً في المجتمع بأنواعه وأشكاله المختلفة، وقد تجري ممارسته بصورة خفيّة بعيداً عن مرأى الناس، مثل مخالفة إشارة المرور. ويُصنَّف هذا النوع من الانحراف في بداياته بالانحراف الأوّلي الذي لا يلعب إلا دوراً هامشياً في تقدير الإنسان لنفسه. أما الانحراف الثانوي فهو الذي يُقِر فيه بعض الناس ويعترفون بأنهم منحرفون فعلاً. وفي مثل هذه الحالات، يُصبح «الوصم» عنصراً أساسياً في هويّة الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف وتكثيفه.

تكتسب نظرية الوصم أهميتها لأنها تبدأ بالافتراض بأن الأعمال والأفعال الإجرامية ليست فِطريّة في جوهرها وأن تعريف الجريمة إنما يضعه الأقوياء من خلال صياغة القوانين وتفسيراتها، ويتحدّد من جانب هيئات وأجهزة مُعيّنة مثل قِوى الأمن والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحيّة. وكان بعض نقاد نظرية الوصم يرون أن في جميع الثقافات والمجتمعات في العالم إجماعاً على تحريم أنواع مُحدَّدة من الأفعال مثل القتل والاغتصاب والسرقة. غير أن هذا الرأي يُجانِب الصواب في كثير من الحالات. فالقتل على سبيل المثال لا يُعتبر عملاً إجرامياً في مُطلق الأحوال كما هي الحال خلال الحرب أو في حالة الدفاع عن النفس. وفي بريطانيا مثلاً تدخل مضاجعة الرجل لزوجته قسراً ورغماً عنها في باب الاغتصاب. إلا أن بوسعنا أن نوجِّه النقد إلى نظرية الوصم من نواحٍ أخرى. إن أنصار هذه النظرية، من خلال تركيزهم على الناحية العمليّة في الأفعال التي توصَف بأنها منحرفة، يُغفلون الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التصرفات. ومن المعروف مثلاً أن الأطفال الذين ينشأون في عائلات مُعوِزة ومحرومة يكونون أميَل إلى السرقة من المتاجر من الأطفال الأغنياء. ومن ناحية أخرى، ليس ثمة دلائل

واضحة على أن الوصم بحد ذاته يؤثِّر على تزايُد السلوك المنحرف. إن جنوح الأحداث على سبيل المثال يميل إلى التزايد بعد الحُكم عليهم، ونحن لا نعرف بالتأكيد إذا ما كان ذلك نتيجة لوَصمهم بهذه الصفة أم غير ذلك. كما أن ثمة عناصر ذات علاقة بالانحراف مثل الاختلاط والتفاعل مع المنحرفين أو التعرّف من خلالهم على فُرَص جديدة للأنشطة الإجراميّة.

النّظريات الصِّراعية: «عِلم الإجرام الجديد»

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، شقّت مدرسة اجتماعيّة جديدة طريقها لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع. ونَشَر فريق من الباحثين (Taylor, Walton and Young, 1973) دراسة موسّعة عمّا سمّوه «عِلم الإجرام الجديد» أطلقوا فيها وجهة نظر متميّزة تعتمد في بعض جوانبها على مُنطلقات من الفكر الماركسي. ورفض فريق الباحثين هذا الرأي القائل إن الانحراف يتحدّد بعوامل وأسباب مُفرَدة مثل: المُورِّثات والخصائص البيولوجيّة أو الشخصيّة أو اللامعياريّة والضياع في المجتمع، أو التفكك الاجتماعي أو عمليّة الوصم. وعِوضاً عن ذلك طَرَح هؤلاء نظرية مُؤدّاها أن الأفراد يَنشطون في الانخراط بالسلوك المنحرف رداً على أوضاع اللامساواة في النظام الرأسمالي. وعلى هذا الأساس، فإن المنتَمين إلى المجموعات التي تتبنّى «ثقافات مُضادّة» مثل دُعاة القوة السوداء أو أنصار التحرر الجنسي، على سبيل المثال، يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتحدّون به النظام الاجتماعي. وتدور تحليلات هذه الفئة من مُنظِّري عِلم الاجتماع الجديد في إطار بُنية المجتمع وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوّتها في المجتمع. وقام باحثون آخرون بتطوير مجالات البحث والمنهجيات التي طرحتها مدرسة الجريمة الجديدة وتطبيقها في ميادين أخرى. وترى إحدى الدراسات المهمة البارزة في هذه المدرسة (Hall et al., 1978) أن كلاً من الدولة ووسائل الإعلام تُبالغان في إثارة الفزع من جرّاء حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال، كمُحاوَلة لتشتيت الانتباه عن قضيّة البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجوات هيكليّة عميقة داخل المجتمع. ويرى باحثون آخرون من هذه المدرسة أن النظام القانوني في مجتمع ما لا يكون «مُحايِداً ونزيهاً» في كثير من الأحيان، إذ إنه قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى. ويتبدّى ذلك في المَيل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع والحالات مثل

الفساد والتهرب من الضرائب أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المُستشارين والمُحامين للدفاع عنهم (Pearce, 1976; Chambliss, 1978). وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه إلى ما يُعرف بجرائم «الياقات البيض»، وإلى تحويل الانتباه إلى مجالات العدالة الاجتماعيّة وقضايا السلطة والصراع السياسي في المجتمع، وإلى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة وتضارُب المصالح بين الفئات الاجتماعيّة.

تنوّعت المذاهب داخل المدرسة الجديدة لدراسة الجريمة. وكان من أبرز الاتجاهات في هذا الميدان تيار الواقعيّة اليساريّة الجديدة الذي تصبّ فيه روافد متعددة من الفكر الماركسي أيضاً. ويأخذ أنصار هذا التيار على سابقيهم المَيل إلى التركيز على قضايا قطاعيّة وجزئيّة نسبياً. ويرى هؤلاء أن على الباحثين في شؤون الجريمة والانحراف أن يخففوا من مداولاتهم النظريّة التجريديّة حول العلاقة بين اللامساواة والجريمة، وأن تتخذ دراساتهم طابعاً عملياً مباشراً بتناول القضايا المتصلة بضبط الجريمة والسيطرة عليها ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى للحدّ من شيوع الجريمة واستفحالها (Lea and Young, 1984; Mathhews and Young, 1986; Hughes, 1991).

الجدول رقم (8-1)

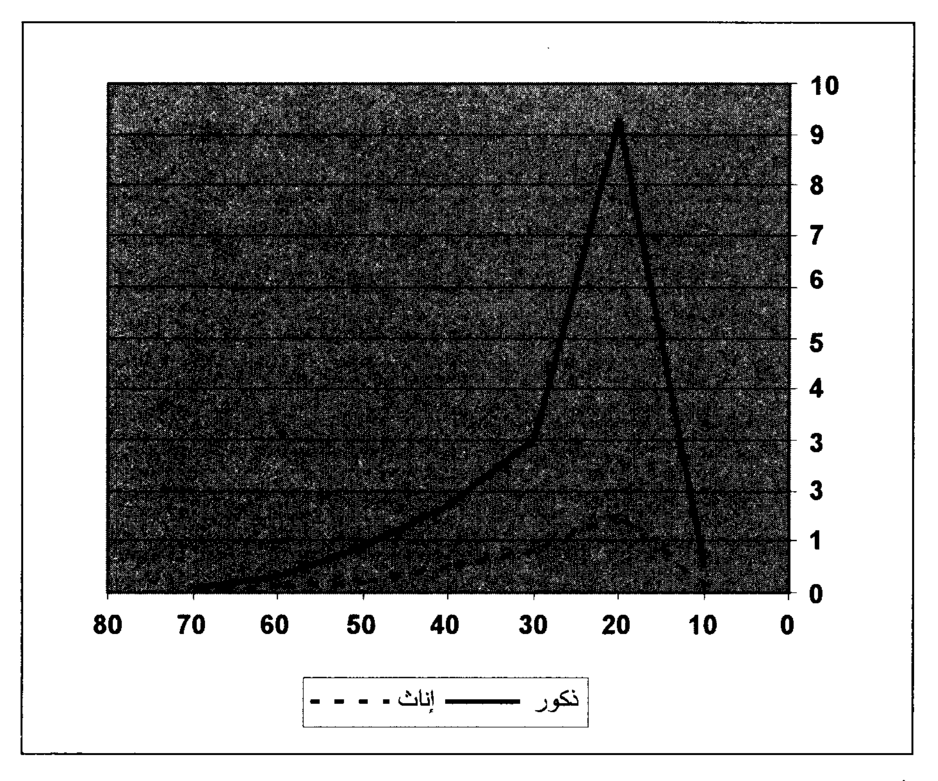
الخوف من حدوث أنواع معيّنة من الجريمة بحسب طبيعة المنطقة السكنية في منطقتين في بريطانيا (إنجلترا وويلز)، 1998

	داخل المدينة	مناطق خارج المدينة
السرقة	30	18
السلب	27	16
الاغتصاب (إناث)	39	30
اعتداء جسدي	27	17
سرقة مركبة	36	20
سرقة من مركبة	27	16
تُشير النسب المئوية إلى الهموم والمخاوف التي أعرب عنها الناس من وقوعهم ضحايا للجرائم المبيّنة أعلاه مرة واحدة على الأقل.		

المصدر: *Social Trends*, 30 (2000).

الشكل (8-1)

نسبة المسيئين للقانون إلى مجموع السكان، بحسب الجنس والعمر في منطقتين في بريطانيا (إنجلترا وويلز)، 1997



المصدر: *Social Trends*, 29 (1999), p. 158.

وفي معرِض الحديث عن ضبط الجريمة والانحراف، تبرز أمامنا مجموعة من التوجهات النظرية. ويرى أكثر كبار المنظّرين في هذا المضمار (Hirschi, 1969; Gottfredson and Hirshi, 1990) أن البشر أنانيّون في جوهرهم، وأنهم يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجراميّة بعد أن يدرسوا ما يُمكن أن يُسفِر عنه عملهم من منافع أو أخطار. ويقول هذا الباحث إن هناك أربعة أنواع من الروابط التي تصِل بين الناس والمجتمع وأنماط السلوك المُلتَزِمَة بالقانون: التعلّق، والالتزام، والانخراط والاعتقاد. وعندما تتعزّز هذه الروابط بصورة كافية، فإنها تُساعد على الحفاظ على الضّبط الاجتماعي والامتثال بالحَيلولة دون انتهاك

الناس للقوانين. وعندما تضعف هذه الروابط، يبدأ الجنوح والانحراف بالانتشار. ويرى أصحاب هذه النظريّة أن الجانحين غالباً ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجماً عن تنشئة اجتماعيّة قاصِرة في البيت أو المدرسة.

خُلاصات نَظَرِيَّة

يكاد يكون من المتعذر علينا أن نَخلُص إلى نظرية واحدة لتفسير شتّى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها. ويعود ذلك أساساً إلى أن الجريمة تُمثِّل جانباً واحداً من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميّته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى من أحد المتاجر إلى جرائم القتل الجماعي. ومن هنا، فإن إسهامات نظريات عِلم الاجتماع في فهم الجريمة تتوزع في اتجاهَين. فهذه النظريات جميعها تؤكِّد طابع الاستمرارية والتدرّج بين السلوك الإجرامي من جهة والسلوك «المحترَم» من جهة أخرى. وتتنوّع السياقات التي يُعتَبَر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكاً جُرمياً ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبه بتطبيق القانون. ومن المؤكَّد أن ذلك يرتبط بقضايا السلطة والقوة واللامساواة في المجتمع. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعيّة على تأكيد أهميّة السياق في الأنشطة الإجراميّة. ويتأثّر قيام الشخص بفِعل إجرامي أو تعريفه باعتباره مجرماً بالتعلُّم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعيّة التي يعيشها.

ورغم ما فيها من جوانب القُصور فإن نظرية الوصم هي الأكثر شيوعاً لفهم الجريمة والسلوك الانحرافي. وتُقدِّم لنا هذه المُقارَبة مؤشراً على السُّبُل التي يجري فيها تعريف نشاط ما بأنه فعل إجرامي يستحق العقوبة تحت طائلة القانون، ودليلاً على تأثير علاقات القوة التي تُحدِّد هذه التعريفات، وعلى الظروف التي يُقصِّر القانون عن إنصاف فئات من الناس أو إحقاق حقوقهم.

تُؤثِّر طريقة فهم الجريمة تأثيراً مباشراً في السياسات التي توضع لمواجهتها ومكافحتها. فإذا ما نظرنا للجريمة باعتبارها مُحصِّلة للحرمان أو التفكك الاجتماعي، فإن السياسات يجب أن تتوخّى تقليل الفقر وتعزيز الخدمات الاجتماعيّة. أما إذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها نشاطاً طوعياً يختاره الأفراد بمحض إرادتهم، فلا مناص من أن تتخِذ محاوَلات التصدي لها أشكالاً أخرى. ويجدر التذكير في هذا المجال إلى أن الاستراتيجيّات والسياسات العامة والفرعيّة التي تُرسَم لمعالجة النشاط الإجرامي بُمختلف أشكاله ودرجاته لا بد أن تنطلق من الواقع الاجتماعي العياني للمجتمعات والثقافات المختلفة، كلاً على حدة.

الجريمة بين ضحاياها ومُرتكبيها

هل يكون بعض الأفراد والجماعات أكثر مَيلاً من غيرهم لارتكاب الجريمة؟ وهل يكون أفراد وجماعات أخرى أكثر عرضة من غيرهم ليقعوا ضحايا للجريمة؟ إن عِلم الجريمة يفيد بالإيجاب عن هذين السؤالين، وتُبيِّن الدراسات والإحصاءات أن الصِّلة بين مرتكبي الجريمة وضحاياها لا تتوزّع بصورة عشوائية بين السكان. فالرجال على سبيل المثال أكثر مَيلاً من النساء إلى ارتكاب الجريمة كما أن الشباب يرتكبون أعمالاً إجراميّة أكثر من المتقدّمين في السِّن.

إن احتمال وقوع المرء ضحيّة للجريمة يرتبط على نحو وثيق بطبيعة المنطقة التي يقيم فيها. إذ تكثر معدلات الجريمة في المناطق التي تعاني الحرمان المادي. كما يتعرّض الأفراد المقيمون في الأحياء الواقعة في مراكز المدن لمستويات أعلى من خطر الجرائم قياساً على من يقطنون في الضواحي الأكثر رخاءً من الوجهة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. كما أن إقامة الأقليات الإثنية في الأحياء الداخليّة في المدن تُعتَبَر من العوامل المهمة في تعرّضهم للجريمة بنسب عالية.

الجُنوسة والجريمة

كانت دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيّات الأخرى في عِلم الاجتماع، تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتى عهد قريب. ومن هنا فقد كان أنصار المدرسة النسويّة على حق في نقدهم لعِلم الجريمة الذي كان عِلماً يتمحوَر حول الرجل وتختفي فيه النساء في كل من التوجهات النظريّة والبحوث التجريبيّة. ومنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي ظهرت أعمال مهمة للباحثين والباحثات في المدرسة النسويّة لتوضِح أن الأعمال الإجراميّة التي تُشكِّل خرقاً للقانون من جانب النساء إنما تجري في سياقات تختلف عمّا يفعله الرجال، كما أن تجربة النساء مع المحاكم الجنائية تتأثر بعدة افتراضات جُنوسيّة مُتحيِّزة تتعلّق بأدوار الذكور والإناث. كما لعب النسويّون دوراً حاسماً في التأكيد على انتشار العنف ضد النساء في كل مِن المجالَين البيتي والعام وتُعطي الإحصاءات مؤشِّرات ودلالات مذهلة حول الجنوسة ومعدلات الجريمة في المجتمعات الصناعيّة وغيرها. كما تُظهِر الدراسات تفاوتاً وتنوّعاً كبيرَين بين أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء. فالجرائم التي تشيع في أوساط النساء هي في أغلب الحالات أقرب إلى الجُنَح وحالات انتهاك القانون البسيطة نسبياً. وتخلُص إحدى الدراسات التي أُجريَت (Flowers, 1987) إلى أن أكثر النماذج شيوعاً في أوساط النساء في

الغرب تتراوح بين النشل والسرقة من المتاجر وجرائم الإساءة للنظام والآداب العامة مثل السُّكر والبغاء. صحيح أن الفوارق الجنوسيّة في معدلات الجريمة قد تكون أقل مما تُظهره الإحصاءات، بل إن إحدى الدراسات التي ظهرت منذ أكثر من نصف قرن (Pollak, 1950) ترى أنه لا يجري الإبلاغ أو الإعلان عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء بحُكم أن الانطباع التقليدي الشائع لا يُضفي على النساء طابعاً إجرامياً واضحاً. كما أن المحاكم عُموماً تميل إلى الرِّفق بالنساء والتساهل معهن. وقد يكون الزعم الأول في هذه الدراسة حول عدم الإبلاغ عن جرائم النساء أو التستّر عليها عارياً عن الصحة في جوهره. غير أن الرأي الثاني المُتعلِّق بتساهل النظام القضائي معهنّ ما زال مثاراً للجَدَل. ويطرح بعض الدارسين ما يُسمّى بنظريّة الشهامة التي ترى أن الرِّفق في معاملة النساء يتخذ مسارَين. فقد يميل رجال الشرطة والمسؤولون الآخرون إلى النظر إلى المرأة المجرمة باعتبارها أقل خطراً من الرجال، وهُم بالتالي يتغاضون عمّا ترتكبه من أفعال قياساً على ما يتعاملون به مع أمثالهنّ من الرجال. أما الاعتبار الثاني؛ فإن الأحكام بالسجن هي أقل نسبياً مما يصدُر على الرجال على الفئة نفسها من الأفعال المنافية للقانون. غير أن الجَدَل حول هذه المسألة لم يؤدِ حتى الآن إلى أي نتائج قاطعة رغم الكثير من البحوث الإمبريقية التي أُجريَت في هذا المجال. ومن المشكلات الرئيسيّة التي تواجِه الباحثين في هذا الميدان تأثير الجُنوسة مقابل عوامل أخرى مثل العمر والطبقة الاجتماعيّة والعِرق. ويُشير عدد من الدراسات إلى أنه يجري التعامل مع النساء اللواتي يرتكِبن أعمالاً خارجة عن القانون بصورة أقل عداءً عما يُعامَل به الرجال. إلا أن دراسات أخرى في مجتمعات غربيّة تُظهر أن النساء السود في مراكز الشرطة يلقَين معاملة أسوأ مما تلقاه النساء البيض. وترى دراسة أخرى (Heidensohn, 1985) أن أكثر المحاكم في الغرب لا تُحاكِم المرأة لارتكابها عملاً جُرمياً فحسب، بل لقيامها بأعمال «غير لائقة» بطبيعتها النسائيّة، مما يُشكِّل دليلاً واضحاً على واحد من جوانب عدم المساواة في التعامل مع الرجال والنساء. بَيدَ أن دراسة أخرى (Worrall, 1990) تُشير إلى بعض الدلائل على قدرة الكثير من النساء على التهرّب من أحكام القانون والمحاكم لأن هناك نوعاً من التواطؤ الضِّمني في المجتمع تُعتَبَر فيه المرأة بطبيعتها أقرب إلى النَّزَق والخطأ وأحوَج إلى الحماية من الرجل.

ومهما تعدّدت الآراء والتوجهات النظريّة في هذا الميدان، فلا شك أن الترابط بين الجريمة والنوع يتخذ في كثير من جوانبه طابعاً جنوسياً واضحاً لا علاقة له بالعوامل البيولوجيّة البحتة ولا بالأصول النفسيّة الفطريّة الخالصة. إذ يُنظَر

اليوم إلى كثير من الخصائص «النسائية» أو «الأنثوية» باعتبارها محصِّلة للتنشئة الاجتماعيّة التي تُلقَّن فيها المرأة مثلما يُلقَّن الرجل منظومة واسعة من القِيَم وأنماطاً واضحة من السلوك. ويزداد هذا التوجه النظري وضوحاً عندما نتناول قضايا الجُنوح والانحراف والجريمة في سياقاتها المحليّة، إذ ندرك التباين الواسع في المفاهيم والممارَسات المتصلة بمكانة الرجل والمرأة والأدوار والتوقعات المُرتَقَبَة مِن كلٍ من الجنسَين. غير أن ثمة ما يشبه الإجماع في أوساط العلوم الاجتماعيّة على أن الرجال، في أنواع مُحدَّدة من الجريمة هم الذين يقومون بأعمال الاعتداء بينما تكون النساء هنّ ضحايا العمل الإجرامي. فالعنف البيتي والتحرّش الجنسي والاعتداء الجنسي والاغتصاب هي الجرائم التي يَستخدِم فيها الرجال تفوّقهم الاجتماعي والجسدي ضد النساء. وتُشير بعض التقديرات إلى أن ربع النساء على الأقل في المجتمعات الغربيّة قد وقَعنَ ضحية للعنف مرة واحدة على الأقل في حياتهنّ، بينما تتخوّف النساء جميعاً بصورة عامة من احتمال تعرضهنّ لذلك. ومن الصعب تقدير الدِّقة في ما يُعلَن عنه بالعادة عن حالات الاغتصاب. ذلك أن كثيراً من الحالات، إن لم يكن أغلبها يظل طي الكتمان، ويجري التستّر عليه لاعتبارات أخلاقيّة واجتماعيّة شتّى. ولا يظهر إلا القليل منها في سجلات الشرطة والمحاكم والهيئات والجمعيات المهتمّة بهذا الأمر. وإذا أخذنا الوضع في بريطانيا على سبيل المثال فإن سجلات مراكز الشرطة تُظهِر وُقوع نحو ستة آلاف حالة اغتصاب وسبعة عشر ألفاً وخمسمائة حالة اعتداء جنسي على النساء كل سنة. غير أن دراسة صادرة عن وزارة الداخلية البريطانيّة عام 2000 تقول إن العدد الحقيقي لحوادث الاغتصاب والاعتداء الجنسي في بريطانيا يتراوح بين مائة وثمانية عشر ألفاً ومائتين وخمسة وتسعين ألفاً من الحالات في السنة.

وخلال التسعينات من القرن الماضي تزايد الإبلاغ عن حالات الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي التي يكون فيها الرجل معروفاً لدى الضحيّة. وتُشير البيانات والسجلات في بريطانيا أيضاً إلى أن من يرتكبون 43% من حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسيّة هم من الأقارب أو الأصدقاء أو المعارف، كما تدل تقديرات أخرى على أن نحو نصف حالات الاغتصاب إنما يرتكبها رجال لم يمض على تعرّف ضحاياهم النساء عليهم أكثر من أربع وعشرين ساعة.

ورغم جهود العديد من الجماعات النسائيّة والجمعيات المهتمّة بحقوق الإنسان في أكثر مجتمعات العالم في السنين الأخيرة، ورغم تصاعد الدعوة إلى الإبلاغ والإعلان عن أعمال العنف والاعتداء الجنسي والاغتصاب ضد النساء، فإن المرأة على العموم تتحاشى أو تتردد أو ترفض التصريح أو الإبلاغ عن هذه

الأحداث، خاصة إذا كان من يرتكبها مِن الأهل أو الأقارب أو المعارف. ذلك أن التصريح في هذه الحالة قد يعني دمار حياتها الشخصية أو مستقبلها الاجتماعي كما أن وصولها إلى المؤسسات المعنيّة بالدفاع عنها مثل مراكز الشرطة والجمعيات والمحاكم قد يتضمّن كثيراً من المواقف التي تتكشف فيها التفاصيل أمام الآخرين، مما قد يجعل المرأة الضحيّة تُحس بأنها هي المُتهَمَة لا الضحيّة.

الجدول رقم (8-2)

النسبة المئوية للسكان الذين يحسُّون أنهم وقعوا ضحية أنواع معيّنة من الجرائم في العام المنصرم، بناءً على الإجابات في المسح الدولي لضحايا الجريمة

	العام[ب]	ضحايا الجريمة من (% من مجموع السكان)[أ]					
		مجموع الجرائم[ج]	جرائم سرقة الممتلكات[د]	السّلب	الاعتداء الجنسي[هـ]	الاعتداء	الرشوة (الفساد)[و]
قُطرياً							
البرتغال	1999	15,5	7,5	1,1	0,2	0,4	1,4
الدانمارك	1999	23,0	7,6	0,7	0,4	1,4	0,3
الولايات المتحدة الأمريكية	1999	21,1	10,0	0,6	0,4	1,2	0,2
اليابان	1999	15,2	3,4	0,1	0,1	0,1	(.)
إيطاليا	1991	24,6	12,7	1,3	0,6	0,2	..
بولندا	1999	22,7	9,0	1,8	0,2	1,1	5,1
فرنسا	1999	21,4	8,7	1,1	0,7	1,4	1,3
كندا	1999	23,8	10,4	0,9	0,8	2,3	0,4
هولندا	1999	25,2	7,4	0,8	0,8	1,0	0,4
مدينة رئيسية							
بكين (الصين)	1991	2,2	2,2	0,5	0,6	0,6	..
بودابست (هنغاريا)	1999	32,1	15,6	1,8	9,0	0,8	9,8
القاهرة (مصر)	1991	28,7	12,1	2,2	1,8	1,1	..
جاكارتا (إندونيسيا)	1995	20,9	9,4	0,7	1,3	0,5	29,9

موسكو (الاتحاد الروسي)	1999	26,3	10,9	2,4	1,2	1,1	16,6
مومباي (الهند)	1995	31,8	6,7	1,3	3,5	0,8	22,9

أ ـ تشير البيانات إلى الأشخاص الذين يقعون ضحايا الجريمة كما يرد ذكرهم في الدراسات الاستطلاعيّة الدوليّة عن ضحايا الجريمة.

ب ـ أجريت الدراسات في 1992، 1995، 1996-1997 و2000-2001. تشير البيانات إلى العام السابق للدراسة.

ج ـ تشير البيانات إلى الأشخاص الذين وقعوا ضحايا إحدى الجرائم الإحدى عشرة المذكورة في الدراسة أو أكثر: السلب، السطو، محاولة السطو، تخريب السيارات، سرقة الدراجات، الاعتداء الجنسي، والسرقة من السيارات، سرقة الممتلكات الشخصية، والاعتداء والتهديد وسرقة الدراجات النارية الصغيرة أو الكبيرة.

د ـ تشمل سرقة السيارات، السرقة من السيارات والسطو والاقتحام ومحاولة السطو.

هـ ـ تشير البيانات إلى الإناث من السكان.

و ـ تشير البيانات إلى الأشخاص الذين طلب منهم موظف حكومي أو انتظر منهم دفع رشوة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2003**، نقلاً عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)، 2002. قائمة منتقاة من جدول المؤشرات رقم 21، ص 308.

الشباب والجريمة

يكاد التخوّف من الجريمة في أكثر مجتمعات العالم ينحصر في منظومة من الأعمال الجُرميّة مثل السرقة والسّلب والاعتداء والاغتصاب وجرائم الشوارع والأزقة التي يُعتَقَد أن مرتكبيها في أغلب الأحيان هم من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة. وكثيراً ما تُركِّز وسائل الإعلام الجماهيري على ما تُسمّيه «الانحطاط الأخلاقي» وانهيار القِيَم في أوساط الشباب مع التركيز على ممارَسات معينة مثل تعاطي المخدرات والهرب من الدراسة والفوضى وأعمال النهب، كما أن بعض من يرون أنفسهم مسؤولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلاً على الانحلال والتفكك الاجتماعي. ولا يُعتَبَر الربط بين الشباب والجريمة أمراً جديداً بالنسبة إلى علماء الاجتماع لأن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة هي المؤشِّر الأساسي على مستويات الصحة والعافية والرفاه في المجتمع. وتشير تقديرات عادية وإحصاءات رسمية إلى أن معدَّل الجريمة يرتفع بشكل واضح في أوساط الشباب عمّا هو عليه في فئات اجتماعيّة عُمريّة أخرى.

وذلك ما تدل عليه البيانات الرسميّة في بريطانيا على الأقل ولاسيّما بالنسبة إلى الشباب الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر، أي المرحلة التي يُفترض أن يكونوا فيها قد أنهوا تعليمهم الثانوي. غير أن كثيراً من علماء الاجتماع (Muncie, 1999; Miller and Plant, 1996) ينصحون بأن لا تؤخذ هذه النسب الإحصائية على عِلّاتها وأن تُعامَل بقدر عالٍ من الحذر. ويُحذِّر هؤلاء من تحويل هذه الأرقام الإحصائية إلى ذرائع للوعظ الأخلاقي الذي يُفسِّر الأرقام المُطلَقَة تفسيرات غير منهجيّة أو علميّة؛ لأن كثيراً من أنماط السلوك الشائعة بين الشباب وفي أوساط الثقافات الفرعيّة في المجتمع قد لا تدخل في باب الأعمال الانحرافيّة أو الجُرميّة أو حتى الجانحة، ولا يُمكن بالتالي اعتبارها دليلاً على الانحطاط الأخلاقي أو التفكك الاجتماعي، أو أساساً للمُطالَبَة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعيّة خلال مرحلة الطفولة أو أساليب التربية والتعليم في مراحل لاحقة. غير أنه لا يُمكن إنكار التزايد المطّرد في معدلات انخراط الشباب في أنشطة إجراميّة حديثة العهد نسبياً مثل الجرائم التي تُرتكب على شبكات الإنترنت والكمبيوتر.

جرائم الياقات البِيض

رغم أن ثمة نزعة إلى الربط بين الأنشطة الجُرميّة من جهة وفئات الشباب ولاسيّما الذكور في الطبقات الدنيا من جهة أخرى، إلا أن الجريمة لا تنحصر بأي حال من الأحوال في هذه الشريحة الاجتماعيّة. إن أعداداً عديدة من الناس الأثرياء والأكثر نفوذاً في المجتمع يرتكبون أعمالاً إجراميّة تتجاوز في ضخامتها وخطورتها وأثَرَها ما يقوم به الفقراء من أعمال جُرميّة.

وتدخل في هذا الباب جرائم الياقات البيض. وقد بدأ استخدام هذا المفهوم منذ أكثر من نصف قرن (Sutherland, 1949) لوَصف الأنشطة الإجراميّة التي تقوم بها الشرائح والقِطاعات الأكثر رخاءً في المجتمع مثل التهرب من الضرائب وتزوير الوثائق وممارَسات البيع غير القانونيّة، والتلاعب بخَدَمات الائتمان الماليّة والعقارات والابتزاز وصُنع المُنتَجات الخطرة وبَيعها، والرشوة والاختلاس. ولا شك أن من الصعب قياس هذا النوع من الجرائم أو حصرها بمعايير كميّة أو نوعيّة لأنها لا تظهر في العادة في أيّة سجلات رسميّة أو غير رسميّة. غير أنه يُمكِن تقسيمها إلى فئتَين عريضتَين. فهناك الأنشطة التي يقوم بها المديرون والمسؤولون والمِهنيّون الذين يَشغلون مواقع متوسِّطة في المؤسسات العامة والخاصة، وهناك الأنشطة الإجراميّة التي يُمارِسها ذوو السُّلطة والقوة والنفوذ الاجتماعي الذين يستخدمون ما يتمتعون به من نفوذ بحُكم موقعهم ومسؤولياتهم لأغراض شخصيّة

أو مَصلحيّة أو جهَويَّة عن طريق جمع الثروة أو تقديم الرشاوى أو تحبيذ سياسة مُعيَّنة أو الترويج والعمل لحساب مشروع اقتصادي ما. ورغم أن السُّلطات المَعنيَّة تميل في كثير من الأحيان إلى التركيز على الأنشطة الإجراميّة التي تمارسها الشرائح الدنيا في المجتمع، إلا أن لجرائم الياقات البيض كُلفَة ضخمة تفوق مثيلاتها في أوساط أخرى. وقد تزايَد الاهتمام بهذه الظاهرة في السنين الأخيرة في المجتمعات النامية، غير أن المجتمعات الغربيّة كانت وما زالت هي الأكثر وعياً ومتابَعَة لهذا النوع من النشاط الإجرامي، بِفِعل تزايُد الهيئات والأجهزة الرسميّة وغير الرسميّة التي تهتم بمكافحة الفساد. وتقول إحدى هذه الهيئات في واحد من تقاريرها الأخيرة إن الكلفة الماليّة لهذا النوع من الأنشطة الجُرمِيّة في الولايات المتحدة تفوق الأنشطة الإجراميّة المُعتادّة مثل أعمال السّطو وسرقة الممتلكات والمنازل والسيارات أربعين مرّة.

وقد أخذ دارِسو الجريمة في السنوات الأخيرة يتحدّثون عمّا يُسمّونه «الجريمة المؤسسِية» التي تُشير إلى الأنشطة الإجراميّة التي ترتكبها الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصاديّة الضخمة في المجتمع. ومن هذه الأنشطة: التلوّث والعبث بالمواصفات الفنيّة، وتزييف التسميات وتزوير العلامات التجارية وانتهاك تعليمات الصحة والسلامة. وتؤثّر هذه الممارَسات في أعداد ضخمة من الناس في المجتمع وبشكل أعمق مما تفعله الأنشطة الجرميّة الاعتياديّة. وكان من نتائج التضخم والتوسّع الهائل في قوة الشركات التجاريّة الكبيرة وانتشارها على المستوى العالمي أن تزايدت الأخطار التي تتعرض لها جميع المجتمعات في العالم. إن هذه الشركات الكبرى تُنتج أكثر الأطعمة التي نتناولها والأدوات التي نستعملها والعربات التي نَقودها أو نستخدمها. كما أنها تترك آثاراً قد تكون مدمرة على البيئة الطبيعيّة ونتائج متفاوتة على الأسواق الماليّة في العالم، ويدخل ذلك كله في صميم الحياة الشخصيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في جميع المجتمعات المُعاصِرة. وقد أُجريَت عدّة دراسات نوعيّة وكميّة إحصائيّة (Slapper and Tombs, 1999) لأعداد ضخمة من الشركات الكبرى العالميّة، وبيّنت أن الغالبية العظمى منها لا تلتزم بالقوانين والتشريعات والأنظمة المُطبّقَة في بُلدانها. وأوضحت هذه الدراسات أن تلك المؤسسات ترتكب على الأقل ستة أنواع من الانتهاكات والمُخالفات الجُرميّة في أنشطتها. وتشمل هذه الانتهاكات الجوانب الإداريّة (مثل عدم التقيّد بالتعليمات والالتزامات)، والبيئيّة (التلوّث ومخالفة تصاريح البناء)، والماليّة (التلاعب بالضرائب والرشوة وغسيل الأموال)، والعُمّاليّة (ظروف العمل وممارَسات التوظيف والاستخدام)، والتصنيع (سلامة

المنتَجات والمواصفات والتصنيفات) والمُمارَسات التجاريّة غير السليمة (انعدام المنافَسة، وكذب الحملات الإعلانيّة). وتتعدّد أنماط الاستباحة والخسارة الناجمة عما تقوم به المؤسسات الكبرى من أنشطة إجراميّة. فقد تكون أعراض الاستباحة واضحة على الضحايا كما يحدث في الكوارث البيئيّة الضخمة مثل تسرّب الغاز في مصنع فوبال للكيماويات في الهند أو تدفق النفط من ناقلة شركة إكسون على الشواطئ الشمالية الغربيّة للولايات المتحدة وغير ذلك. كما قد تكون آثار هذه الأنشطة واضحة على صحة الناس من جرّاء منتَجات بعض الشركات مثل الأخطار التي تتعرّض لها النساء بسبب استخدام مادة السيليكون المزروعة لتضخيم الثديَين. وتدخل في هذه الفئة الشركات الكبرى المُشرفة على تصنيع القطارات والطائرات والسُّفن المتدنيّة المواصفات مما قد يُسفِر عن خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات. وقد تكون جوانب العنف في الجريمة المؤسسيّة أكثر خفاءً وأقل تجلياً مما هي في جرائم القتل أو الاعتداء، غير أن آثارها ليست أقل وَقعاً من الوجهة الاجتماعيّة، بل إنها قد تكون في كثير من الأحيان أكثر جسامة وخطورة. ويتجلّى ذلك، على سبيل المثال، في حالة التلاعب بمواصفات المنتَجات الدوائية، أو التهاون في إجراءات السلامة في موقع العمل، أو بإشاعة التلوث من جانب المصانع ومراكز الإنتاج مما يؤدي إلى وفاة أعداد هائلة من البشر أو إلحاق الأذى بأوضاعهم الصحيّة والاجتماعيّة.

الجريمة المُنَظَّمة

تُشير الجريمة المُنظَّمَة إلى أشكال النشاط التي تتماثل في خصائصها العامة مع أنشطة العمل التجاري أو الإداري المُعتاد باستثناء الجوانب القانونيّة المشروعة فيها. ويضم هذا النوع من الجرائم عمليات التهريب والقِمار غير المشروع وتجارة المخدرات، والبغاء وعمليات السطو الكبرى وغيرها. وتعتمد في كثير من الأحيان على العنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهدافها. تنمو الجريمة المنظّمة وتترعرع بطُرُق وأساليب تختلف باختلاف البلدان والثقافات التي تنشأ فيها. ورغم ذلك فقد أصبحت الجريمة المُنظَّمَة في العقود الأخيرة تتجاوز حدود الدول وتزايَدَت الروابط بين عصاباتها بحيث أصبحت شبكة ذات طابع دولي شامل. ويَصدُق ذلك على كثير من الزُّمَر التي تُمارس أنشطة تهريب السِّلَع والمتاجرة بالمخدرات والسلاح والدعارة وغسيل الأموال وتزوير النقود وتهريب الآثار. وكثيراً ما تبدأ هذه العصابات عملياتها في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أمريكا الجنوبية أو دول أخرى في أوروبا إلا أنها قد تنتهي في بقاع بعيدة أخرى مثل هونغ كونغ

وجنوب شرقي آسيا، فتمتد فروع الشبكة الواحدة من عصابات الجريمة المُنظَّمَة هذه من مغارب الأرض إلى مشارقها عبر الكثير من بلدان العالم. ويُشير أحد التقارير الرسميّة الصادرة في لندن إلى أن ما يتراوح بين بليونَين ونصف وأربعة بلايين جنيه إسترليني من أموال الجريمة المنظمة يَعبُر بريطانيا كل سنة.

تضخّم الجنسانيّة البغائيّة في المجتمع العربي

رغم التحريم الفقهي، كان البغاء منظماً، وكان مصدر ضرائب في المجتمعات العربيّة الوسيطة، بل كان البغاء المنظّم يشكل إحدى دعائم توازن المجتمعات العربيّة الإسلاميّة. ويتجه البغاء اليوم إلى القيام بالوظائف نفسها بشكل آخر وانطلاقاً من اعتبارات مغايرة.

يرتبط البغاء في الوطن العربي اليوم بفقر النساء وبتفقير العائلات، وهذا عامل محوري، بل تزداد أهميته في كل الأقطار العربيّة غير النفطيّة. وفي إطار الضرورة دائماً، برز البغاء أيضاً كبديل للشغل، أي كعامل جنسي مأجور تلجأ إليه جيوش الشباب العربي العاطل لمحاربة البطالة. ولا يمكن حصر العامل الاقتصادي في تفسير البغاء في هذا المستوى لأن إرادة الاستهلاك أصبحت بدورها تدفع الكثير من العرب إلى سلعنة الجسد والجنس. فالبغاء لم يعد مقصوراً على الأوساط الهشّة اقتصادياً وإنما يطال أفراداً من فئات اجتماعيّة متوسّطة يتوقون إلى العيش في مستوى يفوق إمكانياتهم الماديّة الموضوعيّة.

فعلاً، تضخم العمل الجنسي من جراء الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناتجة من سياسة إعادة التقويم الهيكلي، وهي سياسة همّت جلّ الدول العربيّة غير النفطيّة أمام انسداد الآفاق، أصبح الفاعلون الاجتماعيّون (أفراد، أسر) يلجأون صراحة إلى البغاء كبديل حيوي، الأمر الذي يؤدي إلى «مفارَقة» مفادها أن المجرم المُحاكَم بتهمة البغاء يتحوّل إلى مُحاكِم (بكسر الكاف) للسلطات العموميّة من خلال إحراج هيئة القضاء أثناء المحاكمة. فكثير من العاملات الجنسيّات يجاوبن القاضي بردود صريحة ومحرجة مثل: «سيدي القاضي، نعم أمارس البغاء وأنا مستعدة للتخلي عنه إذا حصلت على عمل شريف يغطي حاجيّاتي وحاجيّات أطفالي. . . لكن طالما لم أحصل على عمل، فأنا مجبرة على البغاء، إنه الحل الوحيد الذي يمكّنني من الإنفاق على أطفالي، من شراء الأدوات المدرسيّة، من شراء كبش الأضحية. . .». أصبح البغاء سلوكاً دائماً أو ظرفياً، سلوكاً يشمل الفتيات والفتيان، والأطفال من كلا الجنسين، والنساء المتزوجات والمطلقات، والتلميذات والطالبات، والعاملات والموظفات إلى درجة أن البعض بدأ يتحدّث عن اقتصاد بغاء. وأصبح العمل الجنسي وسيلة لبعض اللوطيّين لتحقيق رغباتهم الجنسيّة المثليّة العميقة، أي أداة لإخفاء التوجّه الجنسي المثلي وراء

ذريعة كسب العيش والعمل. بفضل العمل الجنسي، يستطيع اللوطي مواجهة الملاحقات الاجتماعيّة التي يعاني منها المجتمع العربي، بل المطالبة بظروف التخفيف في مواجهة القضاء. بتعبير آخر، يَسمح العمل الجنسي للوطي بأن يقدم نفسه لا كشاذ وإنما كعاطل، أي كإنسان يبحث عن الكسب وليس عن المتعة.

في غياب سياسات تنمويّة مستديمة، تحوّل البغاء إذاً إلى عمل جنسي غير مهَيكل من أجل مواجهة الفقر والبطالة ومن أجل تنشيط الاستهلاك والسياحة والاستثمار. لكن وفي حالات تتكاثر، أصبح شراء الجسد أداة للاستهلاك وللعيش في الرفاهيّة وليس وسيلة لمجابهة الفقر والبطالة. فبالنسبة إلى الفتيات المتحدرات من الطبقة الاجتماعيّة المتوسطة في بعض الدول العربيّة غير النفطيّة بالأساس، لا يشكّل البغاء حلاً اضطرارياً لإعالة الذات وإعالة الأسرة، وإنما وسيلة للتمتع واللهو وللظهور بمظهر الغنى. طبعاً لا تشعر هؤلاء الفتيات بالانتماء إلى عالم البغايا ولا يُعرّفن أنفسهنّ كبغيّات. إن هذا الترابط بين الجنس والاستهلاك تلقى دفعة قوية بفضل السياحة العربيّة الخليجيّة إلى دول مثل لبنان، مصر، تونس والمغرب. فالكثير من الأموال العربيّة ذات المصدر النفطي تنتقل إلى بعض الدول العربيّة غير النفطيّة بفضل السياحة الجنسيّة العربيّة. بتعبير آخر، تستفيد جنسياً بعض الدول العربيّة النفطيّة من أزمات اقتصاد بعض الدول العربيّة غير النفطيّة، لكن الأخطر هو أن تلك الاستفادة تأخذ شكلاً بنيانياً من خلال ظاهرة السياحة الجنسيّة.

لا مجال إذاً إلى إنكار تحوّل الجنس إلى نشـاط اقتصادي بفضل عقد اجتماعي وسياسي غير مهيكل (Non-formal) على الصعيدين القطري والقومي، أي بفضل تواطؤ الأسر والأنظمة. ففي بعض الجهات من المغرب مثلاً، يصمت الشرف ويصمت الوازع الديني أمام تحدّي الفقر، فتندّد الأسر بحملات السلطات العموميّة ضد البغاء بذريعة أن البغاء هو المحرّك الأساسي لنشاطها الاقتصادي. والسلطات نفسها واعية بالدور الاقتصادي للبغاء في تلك المناطق وبحتميّة حدوث أزمة اجتماعيّة في حال زوال البغاء، ومن ثم التسامح الفعلي، وليس القانوني، مع البغاء الذي يصبح اختيارياً دَولتياً في نهاية المطاف في كثير من الدول العربية غير الديموقراطيّة. في معظم الأحيان، يتستر التسامح الدولتي وراء عدم المعرفة والاطّلاع، وتقوم السلطات بحملات «تطهيريّة» من حين لآخر للضغط على بعض الفاعلين في حقل البغاء، وللتذكير بأن السلطة قادرة على التدخّل، وللتظاهر بالدفاع عن القِيَم الإسلاميّة ومحاربة الفساد. والواقع أن السلطات العموميّة في بعض الدول العربيّة المعنيّة تفضّل البغاء على الفقر والبطالة، وتفضل البغاء على الحجاب. بتعبير آخر، للنشاط الجنسي الاقتصادي وظائف غير مُعلَنة تجني من ورائها بعض الأنظمة الحاكمة ثماراً سياسيّة مهمّة تدعم استقرارها اللاديموقراطي.

المصدر: عبد الصمد الديالمي، «الجنسانيّة في المجتمع العربي»، ورقة عمل في حلقة نقاشيّة، **المستقبل العربي**، العدد 299 (كانون الثاني/ يناير 2004)، ص 152-154.

ويعتقد واحد من أبرز علماء الاجتماع المُعاصرين (Castells, 1998) أن شبكات الجريمة المنظمة قد اتخذت طابعاً عالمياً ودولياً مع نهاية القرن العشرين. ويُلاحظ أن تنسيق الأنشطة الإجراميّة عبر الحدود الدوليّة قد تعزَّز باستخدام تقانات المعلومات الحديثة ليُصبح واحداً من المحاور المركزية للاقتصاد العالمي الجديد. ومن هنا فإن منظَّمات الجريمة تجاوزت جميع الحدود المحليّة والإقليميّة في ما تقوم به من أنشطة، ولاسيّما عمليات تجارة المخدرات وتزييف النقود وتهريب المهاجرين والمتاجَرَة بالأعضاء البشرية. ويُشير هذا الباحث إلى أن هذه المُنظَّمات تقيم فيما بينها أنواعاً من التحالف الاستراتيجي في جميع أنحاء العالم رغم أنها قد تتخِذ مقراً لها في الدول التي تضيق فيها مجالات الخطر والمخاطرة. وقد أصبحت دول الاتحاد السوفياتي سابقاً مرتعاً خصباً ومقراً لكثير من هذه الشبكات.

ورغم التنسيق المستمر بين حكومات العالم أجمع بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدوليّة مثل الإنتربول، فإن صناعة الجريمة المنظَّمَة ما زالت تُواصل اتساعها وانتشارها، وفي مقدمتها تجارة المخدرات في بِقاع مُعيَّنة مثل أمريكا اللاتينيّة والولايات المتحدة وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا مروراً بمحطاتها الرئيسيّة في لندن وباريس وأمستردام وروسيا ونيويورك.

جرائم عبر الأثير

إن التقدم في تقانة المعلومات خلال العقد الماضي لم يقتصر على تسهيل أنشطة الجريمة المنظمة وامتداد عملياتها إلى مختلف أرجاء المعمورة فحسب، بل إن ثورة الاتصالات قد غيَّرت معالِم أساسية في وجه الجريمة واستحدَثت أنواعاً جديدة لم تكن شائعة أو معروفة في أواخر القرن الماضي. ومن أبرز التغيّرات الجديدة في هذا المجال شُيوع ما يُمكن تسمِيته «الجريمة عبر الفضاء التخيّلي» (السايبر). ومن الصعب حصر هذا النوع من الجريمة التي تستخدم وسائل الاتصالات الثوريّة الحديثة. إلا أن إحدى الدراسات المُوسَّعَة الحديثة (Grabosky and Smith, 1998) حدَّدَت تسع فئات من هذه الأنشطة التي تعتمد وتقوم أساساً على أُسُس تقنيّة.

- الاعتراض غير المشروع لنُظُم الاتصال والتنصّت على ما يجري من مكالمات أو اتصالات. وهذا النشاط قديم في أصوله، إلا أنه وصل في الآونة الأخيرة آفاقاً جديدة تتراوح بين الرقابة الشخصيّة وعمليات التجسّس.

- تصاعُد درجة الاعتوار والانكشاف والتعرّض للإرهاب والعبث الإلكتروني. فقد

أدّى اعتماد المجتمعات الغربيّة، ومجتمعات كثيرة أخرى على الحاسوب وتطبيقاته العمليّة إلى انكشاف نُظُم الاتصال والتواصل بين الناس والمؤسسات لملايين الهجمات الفايروسيّة الوبائيّة التي تُهدِّد بالخطر أمنهم الشخصي ومصالحهم على حد سواء.

- إن القدرة على سرقة الخدمات الاتصاليّة تعني أن بوسع الفرد أو المؤسّسة أن تمارِس عملياتها الإجراميّة بصورة خفيّة لا يُمكن مراقبتها أو التحقق منها. ويشمل ذلك أنشطة شتّى تتراوح في أبسط حالاتها التلاعب بحسابات الهاتف الشخصي أو المحمول أو اختلاس الأرصدة من المؤسسات المصرفيّة والبنوك.
- تزايدت المخاطر التي تهدد حقوق النشر المعروفة، إذ إن بالإمكان تحميل وإنزال أية مادة علميّة أو فكريّة عموماً من على شبكات الإنترنت من دون الاعتراف بملكية مؤلفيها أو صانعيها. ويَصدُق ذلك على نصوص هذه المواد وعلى استخداماتها العمليّة في مجالات الصناعة والتجارة والترفيه والبرامج الحَوسبية والأفلام والموسيقى والأقراص المُدمَجة.
- تعذُّر السيطرة على المضامين الإباحيّة الخليعة المنتشرة على شبكات الفضاء التخيُّلي على الإنترنت. وينطوي ذلك على مخاطر أخلاقيّة وتربويّة واقتصاديّة جسيمة نَظَراً لسهولة التوصُّل إلى هذه المواد ذات الطابع الجنسي أو العنصري، أو استخدامها لأغراض تُخالِف القانون أو العُرف العام.
- تصاعُد الأخطار مما يُسمّى بالدعاية عن طريق استخدام شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة الأخرى والترويج لمشروعات استثماريّة أو خَيريّة مَوهومة أو لِسِلع أو خدمات مزيفة.
- ارتفاع نسبة نقل الأموال والأرصدة بالوسائل الإلكترونيّة عن طريق استخدام الصراف الآلي والمتاجَرة الإلكترونية.
- انتشار وسائل التبييض الإلكتروني للأموال لنقل رَيع الأنشطة الجُرميّة من موقع إلى آخر لإخفاء مصدرها الأساسي أو شخصيّة الأفراد الذين يُمارِسون الجريمة في أماكن أخرى.
- استخدام وسائل الاتصال الثوريّة الحديثة في حبك المؤامرات الإجراميّة وتنفيذها، إذ إن نُظُم الترميز المتقدمة والبيانات المكثّفة السريعة تجعل مُرتكبي الجرائم الكبرى المُوسَّعة بمنأى عن أجهزة تطبيق القانون.

إن عَولَمة نُظُم الاتصال، وهي من نتائج العَولمة بصورة عامة، إن لم تكن من

أسبابها أيضاً، قد أسهمت في تيسير الأنشطة الإجراميّة وزيادة مخاطرها على جميع المجتمعات ولاسيّما في العالم الصناعي. كما أنها زادت من الأعباء الملقاة على عاتق الجهات والمؤسسات المَعنيّة للسيطرة على مخاطرها. ويكفي للدلالة على جسامة هذه المخاطر أن نطلع على ما تتناقله الأخبار كل يوم من عمليات الفساد في جميع أنحاء العالم أو عن الخسائر الضخمة التي تترتب على انتشار الفيروس في النُّظم الحَوسبيّة أو عن أعمال القرصنة التي يقوم فيها العابثون، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات، بتدمير قواعد البيانات أو سرقتها أو تشويشها.

السجن والجريمة والإصلاح

تُطلَق على السجون تسميات عديدة متفاوتة المعنى والدلالة. فهي، بالمفهوم القانوني البحت، واحدة من الأساليب التي تُنفَّذ فيها الأحكام الصادرة بحق مَن يُدانون بمخالفة القانون بارتكاب مخالفات أو جُنَح أو جنايات. وقد تُعرَض للمجتمع صورة أخرى للسجن: فهو «تأديب» من ناحية و«إصلاح وتهذيب» من ناحية أخرى. وبين هذه الصفة وتلك، يظل موضوع السجون من القضايا الأساسيّة التي تشغل علماء الاجتماع، ولاسيّما علماء الجريمة.

يُفتَرَض، في مطلع الألفيّة الثالثة، أن السجين لا يتعرّض للأذى الجسدي المباشر (وهو افتراض مشكوك فيه وربما يكون غير وارد في كثير من المجتمعات). غير أن السجين في كل الحالات يُعاني أنواعاً أخرى من الحرمان. فهو لا يُحرَم من حريته فحسب بل من رفقة عائلته وأصدقائه ومن تلبية احتياجاته العاطفية والجنسيّة، ومن عمله ودَخله ومن أسلوب حياته العام. وغالباً ما يعيش السجناء في أماكن ضيقة مزدحمة بأمثالهم وتقِلّ أو تغيب عنها الشروط الصحيّة الأساسيّة، كما أنهم يخضعون لنظام صارم في حركتهم ومعيشتهم اليوميّة.

والعيش في ظل هذه الظروف يدّقّ في أكثر الأحيان إسفيناً بين نزلاء السجن والمجتمع الخارجي بدلاً من أن يُسهِم السجن في إعادة تَكيُّف المساجين وأنماط سلوكهم مع معايير المجتمع. إن على المساجين أن يَقبَلوا ويعتادوا على شروط بيئة جديدة مختلفة كل الاختلاف عمّا عهدوه «في الخارج». وقد ينمو فيهم شعور بالحقد على المواطنين والناس العاديّين في المجتمع، أو يبدأون بقبول العنف واعتباره أمراً عادياً، أو يبدأ تواصلهم وتفاعلهم مع مُدانين آخرين يقيمون معهم في السجن، وربما يتصلون بعد مغادرتهم السجن بمجرمين عريقين آخرين ويكتسبون منهم مهارات لم يعرفوها من قبل. وليس من المُستغرَب في هذه الحالة أن ترتفع

نسبة من يعودون إلى السجن مرة أخرى. وتُشير تقارير رسميّة إلى أن ما ينوف على 60% من الرجال الذين يُطلَق سراحهم من السجن في بريطانيا يُعاد اعتقالهم ومحاكمتهم وإعادتهم إلى السجن خلال السنوات الأربع الأولى من ارتكابهم الجريمة للمرة الأولى. كما تدل تقارير أخرى على انخفاض نسبة الشباب الذين يتجاوزون مرحلة الجريمة بجميع أنواعها بعد إدانتهم على الجريمة الأولى التي يرتكبونها. وتنقسم الآراء والتوجهات في أوساط المُشتغلين والمُهتمّين والدارسين في العلوم الاجتماعيّة حول القضايا المتصلة بالسجن، كما أننا نشهد من ناحية أخرى جدلاً واسعاً في الأوساط المحليّة والدوليّة حول العقوبة القصوى وهي الإعدام. وفي ما يتعلّق بالسجن، يرى فريق من المتشدّدين ضرورة زيادة عدد السجون باعتبارها إحدى الوسائل الأساسيّة لردع الجريمة، وذلك رغم إقرار هؤلاء بأن إقامة المزيد من السجون وتشغيلها وإدارتها تنطوي على كلفة عالية يدفعها المواطنون دافعو الضرائب. غير أن فريقاً آخر من دُعاة الإصلاح القضائي والقانوني يُطالبون بأن يَستهدِف النظام الجزائي زيادة الوعي لدى المُدانين بالجرائم على الآثار التي تتركها أفعالهم، وذلك بإصدار أنواع أخرى من الأحكام عليهم. وقد بدأ في بعض المجتمعات تطبيق جانب من هذه الأحكام «البديلة» التي يُعتَقَد بجدواها ونفعها للفرد والجماعة مثل التزام المُدان بأعمال خيريّة أو الخدمة في أحد مراكز المجتمع المحلي، بل إن بعض هذه التوجهات تدعو إلى جلسات تأمليّة يُشارك فيها الجُناة والضحايا أو أقرباؤهم للتوصل إلى نوع من المُصالحة والتسامح بين الطرفين. وهذه التوجهات، التي يتهمها بعض المراقِبين والنّقاد بأنها مثاليّة، تهدف بصورة عامة إلى تعميق وعي المجرمين بآثار جرائمهم على الآخرين وعليهم أنفسهم بدلاً مِن عزلهم عن المجتمع وعن النتائج التي تُسفِر عنها تصرفاتهم. غير أن التوجه العام ما زال يَعتبر السجن هو المؤسسة الرئيسيّة الرادعة للأنشطة الإجراميّة في جميع المجتمعات (Currie, 1998b).

خاتمة: الجريمة والانحراف والنّظام الاجتماعي

من الخطأ أن ننظر إلى جميع الأنشطة والمُبادَرات التي تدخل في باب الانحراف أو الجريمة نظرة سلبيّة. إن المجتمع الذي يعتقد بتنوّع القِيَم والاهتمامات بين البشر لا بد أن يترك هامشاً للأفراد والجماعات التي لا تتماثل أو تمتثل أنشطتها مع المعايير التي تتبناها الأغلبيّة. وكثيراً ما تُثار الشكوك وربما مشاعر العَداء مِن جانب من يعتقدون أنهم أنصار الصِّراط المستقيم تجاه الأفراد

الذين يُبدون آراء جديدة في السياسة أو العِلم أو الفن أو الميادين الأخرى. ويتطلب الخروج عن المعايير والقِيَم السائدة أو المُهَيمنة في المجتمع قدراً كبيراً من الشجاعة، غير أنه يُمثِّل في أكثر الأحيان نقطة الانطلاق الرئيسيّة لضمان عمليّة التغيُّر التي سيُصار في ما بعد إلى اعتبارها تطوّراً إيجابياً يخدِم المصلحة العامة.

والتساؤل الذي يُمكِن طرحه هنا: هل «الانحراف الضار» هو الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع عندما يُفسِح المجال لعدد من الناس «غير الانصياعيّين» بأن يُزاوِلوا أعمالاً غير انصياعيّة؟ وبعبارة أخرى، هل يُمكِن اعتبار ارتفاع معدلات العُنف الإجرامي كلفة ينبغي أن يتحملها المجتمع مقابل الحرية الفردية التي يتمتع بها المواطنون؟ إن الإجابة الفُضلى عن مثل هذا التساؤل لا بد أن تكون بالنفي. غير أن التشدُّد في مكافحة السلوك الانحرافي في جميع حالاته وأنواعه ينبغي ألا تتحوّل في أي حال من الأحوال إلى سياسة القمع والقهر تجاه الأنشطة الاجتماعيّة الأخرى في الميادين كافة. وقد تكون السياسة الاجتماعيّة العامة أقرب إلى الصواب عندما يتم الجمع بين الحُريات الشخصيّة من جهة بقِيَم العدالة الاجتماعيّة والمساواة من جهة أخرى. وفي المجتمعات التي لا يتضافر فيها مفهوما الحرية والمساواة، والتي يشعر فيها كثير من الناس بأن حياتهم أصبحت تفتقر إلى المعنى والاكتفاء، فإن السلوك الانحرافي قد ينسَرِب في قنوات أخرى تُفضي إلى نتائج اجتماعيّة مدمِّرة.

نقاط موجَزَة

1. يشير السلوك المنحرف إلى الأفعال التي تُخالف المعايير التي يُقرّها العُرف العام. غير أن مفهوم الانحراف قد يتغيّر من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر، بل إن ما يُعتبر سلوكاً سوياً وقويماً في سياق ثقافي ما قد يوصف بأنه منحرف في سياق آخر. ومفهوم الانحراف بحد ذاته أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم الجريمة الذي يُشير إلى التصرفات غير الامتثاليّة التي تُخالِف القانون.

2. يقوم المجتمع بتطبيق قاعدة الجزاء، بشقيّه الثواب والعقاب لتعزيز المعايير الاجتماعيّة. والقوانين هي المعايير التي تُحدِّدها وتطبقها الحكومات.

3. في مجال العلوم الاجتماعية برزت نظريات بيولوجية وجسمانية تزعم أن الجريمة وأشكال الانحراف الأخرى تعود إلى أصول جينية، غير أنه جرى تفنيد هذه النظريات ودحضها. ويرى علماء الاجتماع أن تعريف الامتثال أو الانحراف يختلف باختلاف السياقات الاجتماعيّة. ذلك أن التفاوت

واللامساواة في مراتب الثروة والقوة في المجتمع تؤثر تأثيراً قوياً على الفُرص المتاحة أمام الجماعات والأفراد في أوضاع وظروف مختلفة، كما أنها تؤثِّر على تعريف الأنشطة الإجراميّة. ويجري تعلُّم هذه الأنشطة بالطريقة نفسها التي يجري فيها تعلُّم الأنشطة الأخرى التي تحترم القانون وتلتزم به. وتسعى الأنشطة الإجرامية والقانونيّة في التحليل الأخير إلى تحقيق غايات متشابهة.

4. تنظر النظريات الوظيفيّة إلى الجريمة والانحراف باعتبارهما محصلة للتوترات الهيكليّة ولغياب النظام الأخلاقي في المجتمع. وقد استحدث دركهايم مفهوم اللامعياريّة والضياع ليدل على حالة القلق وانعدام الهدف التي تترتب على انهيار الحياة التقليديّة في المجتمعات الحديثة. وتوسّع روبرت ميرتون في هذا المفهوم ليشمل ما يحس به الأفراد من الضيق والضغط النفسي عندما تتعارض القِيَم مع الضغط الاجتماعي. وتتطرق التفسيرات الثقافيّة الفرعيّة إلى رفض المجموعات مثل العصابات للقِيَم العامة السائدة في المجتمع والاستعاضة عنها بقِيَم تُعطي أهميّة أكبر للانحراف والجنوح وعدم الامتثال.

5. تكتسب نظرية الوصم (التي تفترض أن وصم شخص ما بالانحراف سيُعزِّز سلوكه الانحرافي) أهميّة خاصة لأنها تعتقد أن السلوك الإجرامي أو القويم لا يعود إلى أصول فِطرية أصيلة. ويهتم أنصار هذا الاتجاه بالكيفيّة التي يُصار فيها إلى تعريف أنماط معيّنة من السلوك بأنها منحرفة، وبالأسباب التي تدعو إلى إطلاق هذه الصفة على جماعات معينة دون أخرى.

6. تُحلِّل النظريات الصراعية كلاً من الجريمة والانحراف بالرجوع إلى اعتبارات بنيوية في تركيب المجتمع وإلى تضارب المصالح بين الجماعات الاجتماعية وإلى حِرص نُخب اجتماعية معينة للمحافظة على ما لديها من قوة وسلطة. وتأثرت بهذا الاتجاه المدرسة الواقعيّة اليسارية الجديدة في عِلم الجريمة، غير أنها تختلف عنه في أكثر من ناحية. وتلفت هذه المدرسة الانتباه إلى ضحايا الجريمة وتدعو إلى وضع سياسات عمليّة تُمكِّن السلطات المخولة بتطبيق القانون من التجاوب مع مصالح المجتمعات المحلية، ولاسيما من يقطن منها أواسط المدن ومراكزها.

7. ترى نظريات الضبط أن الجريمة تحدث عندما تضعف الضوابط الاجتماعيّة أو المادية وتعجز عن ردع الجريمة أو الحيلولة دون وقوعها. ويرتبط انتشار الجريمة بتزايد عدد الفرص والأهداف التي تتوخى التوصل إليها.

8. من الصعب تقدير حجم الجريمة في أي مجتمع، لأنه لا يجري الإبلاغ عن

جميع الجرائم. ويتحدث الخبراء عن «الجانب المظلم» الذي لا تبلّغ فيه أو تُسجَّل الجرائم الفعليّة في الإحصاءات الرسميّة. ويبدو من دراسات الاستباحة (وهي المُسوح التي يسأل فيها المستجيبون عما إذا وقعوا خلال السنة الماضية ضحية لأي فعل إجرامي) أن ثمة فجوة بين معدلات الجريمة في السجلات الرسمية وبين التجارب الفعلية التي يعانيها الناس.

9. تُظهر معدلات الجريمة المسجلة رسمياً تصاعداً مطرداً في المجتمعات الصناعية خلال نصف القرن الماضي، كما يتخوف المواطنون من تعرضهم للسلوك الإجرامي أكثر من أي وقت مضى. وشملت استجابات قوى الأمن والشرطة إزاء الجريمة مزيداً من التشدد في الإجراءات الرامية إلى تطبيق القانون وحفظ النظام، بالإضافة إلى استحداث أساليب جديدة للحيلولة دون وقوع الجريمة (مثل أساليب الرقابة والمتابعة)، مع استحداث ممارَسات ومبادَرات في المجتمع مثل الحراسة الشخصية والإجراءات الخاصة لحماية المجتمعات المحليّة.

10. تتدنى معدلات الأنشطة الجرميّة في أوساط النساء عما هي عليه لدى الرجال. وقد يعود ذلك إلى اختلاف توجهات التنشئة الاجتماعيّة بين الرجال والنساء ومشارَكة الرجال في صورة أوسع في المجالات العامة خارج البيت. وترتبط البطالة بارتفاع معدلات الجريمة بين الرجال. وفي أنواع محددة من الأنشطة الجرمية، تشكل النساء الأغلبية الساحقة من الضحايا. ومن المؤكد أن الاغتصاب أخطر وأكثر شيوعاً مما توحي به الإحصاءات الرسميّة، كما أن منظومة واسعة من الاعتبارات الاجتماعيّة والقِيَم الثقافية تحول دون الكشف عن حالات الاغتصاب أو الإبلاغ عنها، لاسيما ما يجري منها داخل المحيط العائلي.

11. يتركز التخوف بين أوساط الناس العاديّن على أنواع الجرائم التي تحدث في الشوارع والأزقة مثل السطو والاعتداء الجسدي التي يقوم بها الذكور الشباب من الطبقة العاملة. وتظهر الإحصاءات الرسمية معدلات عالية للجريمة بين الشباب، إلا أن علماء الاجتماع يحذرون من إضفاء مواصفات أخلاقية على هذه الظاهرة ومن اعتبارها دليلاً على التفكك الاجتماعي.

12. تشير جريمة الياقات البيض والجريمة المؤسسية إلى الجرائم التي تقوم بها الشرائح الثرية أو الطبقة الوسطى في الهرم الاجتماعي. وتتفوق هذه الجرائم في أهميتها وخطورة آثارها وعواقبها على الأنشطة الجرمية الصغيرة التي يقوم بها الفقراء، كما أن القانون وتطبيقاته لا تطال الفئات المرفَّهَة بالسهولة نفسها.

أما الجريمة المنظمة، فتمثِّل الأنشطة الجرميّة المُمأسسة التي تنمو وتنتشر وتتسع على النطاق العالمي وفق أسس تنظيميّة متقدمة وحديثة. ويُشير مفهوم الجريمة التي تجري عبر الأثير إلى الأنشطة الجرمية التي تستعين بآخر المستجدات في تقانة المعلومات الحديثة مثل: جرائم غسيل الأموال؛ والتزوير؛ وتدمير قواعد المعلومات عبر الإنترنت.

13. تطورت السجون لتحقيق أغراض عديدة من بينها حماية المجتمع وإصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم. غير أن الدراسات تُشير إلى أن السجون لا تستطيع وحدها ردع الجريمة، كما أن ثمة شكوكاً حول دورها الإصلاحي لأن كثيراً ممن يقضون عقوبة السجن يعودون لتكرار السلوك الجرمي ويُعادون إلى السجن مرة أخرى. وقد أدى ذلك إلى ظهور توجهات تدعو إلى عقوبات بديلة من نوع جديد مثل القيام بأنشطة خيرية أو القيام بخدمة المراكز الاجتماعيّة في المجتمع المحلي.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. كيف يمكن، في مجتمعك، تفسير الأفعال التي توصف بأنها «منحرفة» وتمييزها عن الأفعال «القويمة» «السوية»؟

2. هل تعتقد أن مسوح الاستباحة (التي يسأل فيها المستجيبون مباشرة عما تعرضوا له من أنشطة جرمية) تعطي صورة عن الأنشطة الجرمية أصدق مما تقدمه الإحصاءات والسجلات الرسمية؟

3. حلل وناقش بعض الاعتبارات والقيم التي قد تحول في مجتمعك دون التصريح أو الإبلاغ عن الأنشطة الجرمية وحوادث العنف البيتي؟

4. هل تعتقد أن هناك وجوداً مؤثراً لجماعات حقوق الإنسان ومكافحه العنف البيتي في مجتمعك؟

5. هل يفترض في أجهزة الأمن والشرطة أن تخرج عن دورها التقليدي في تطبيق القانون وحفظ النظام إلى أدوار أخرى للمتابعة والرقابة للحيلولة دون وقوع الأنشطة الإجرامية بأنواعها؟

6. مع تزايد دخول المرأة ومشاركتها في المجال العام، هل تعتقد أن ذلك سيقلل من احتمالات تعرّضها للعنف البيتي.

7. قارن بالاستقصاء الموضوعي المخاطر التي يتعرض لها مجتمعك من أنشطة الجريمة المؤسسية التي قد تمارسها النخب التنفيذية والمرفّهة، وتلك التي تحدث من جانب قطاع الشباب؟

8. ما هي التأثيرات التي قد تتركها عملية العولمة على الأنشطة الإجرامية بأنواعها، وهل تعتقد أن مثل هذه التأثيرات قد بدأت تأخذ مجراها في مجتمعك؟ ناقش وحلل.

مراجع وقراءات

Erich Goode, *Deviant Behaviour* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1997).

Simon Holdaway and Paul Rock (eds.), *Thinking about Criminology* (London: UCL Press, 1998).

Paul Walton and Jock Young (eds.), *The New Criminology Revisited* (London: Macmillan, 1998).

مصادر على الإنترنت

Australian Institute of Criminology
www.aic.gov.au
British Journal of Criminology
www.oup.co.uk/crimin
Home Office (UK)
www.homeoffice.gov.uk
Institute of Criminology, from the University of Cambridge
http://www.law.com.ac.uk/crim/CRIMLINK.HTM
NACRO - concerned with the prevention of crime and the welfare of offenders
www.nacro.org.uk

الفصل التاسع

العِرْق، الإثـنيّة والهجرة

نحو فهمٍ للعِرق والإثنيَّة

يُمثَّل العِرق واحداً من أكثر المفاهيم تعقيداً في عِلم الاجتماع نَظَراً للتناقض بين استخداماته في الحياة اليومية من جهة، وغياب الأسس العلمية الموضوعيّة لمعانيه ودلالاته. إن كثيراً من الناس يُجانِبون الصواب في أيامنا هذه عندما يميلون إلى تصنيف البشر على أساس انتمائهم إلى أعراق مختلفة بِفِعل العوامل البيولوجيّة. وليس من الغريب حدوث هذه المُغالَطَة، لأن العلماء والباحثين قاموا بعدد كبير من المحاوَلات لتصنيف شعوب العالم إلى فئات مختلفة. وقام عدد من الدارسين بالتمييز بين الناس بوَضعهم في أربع أو خمس فئات، بينما استحدَث علماء آخرون ما يزيد على ثلاثين فئة.

ظهرت المُحاوَلات النظرية العلميّة الأولى في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكانت بمجمَلها تحاول تبرير النظام الاجتماعي بعد انتشار السيطرة الاستعماريّة الأوروبيّة إلى مناطق وشعوب أخرى في العالم. وطَرَح الكونت جوزيف آرثر دو غوبينو (1816-1882)، الذي يُعتبَر عميد المدرسة العِرقيّة العنصريّة، نظريته التي قسّم فيها الشعوب إلى ثلاثة أعراق: الأبيض (القوقازي)، الأسود (الزنجي) والأصفر (المنغولي). وكان هذا الدارس يرى أن لدى العِرق الأبيض صفات متفوّقة من حيث الذكاء والسمو الأخلاقي والإرادة؛ وهذه الصفات الإرثيّة هي التي أدّت إلى بسط المجتمعات الغربيّة سيطرتها على العالم. أما السّود، فهُم يحتلّون في المقابل مرتبة دنيا في قدراتهم، ويقتربون من المرتبة الحيوانية في افتقارهم إلى القِيَم الأخلاقيّة

والاكتفاء العاطفي. وقد تردّدت أصداء هذه الآراء في نزعات عنصريّة وعِرقيّة لاحقة مثل حركة أدولف هتلر النازية في ألمانيا والحركات التي شاعت في أوساط البيض مثل حركة كُو كلوكس كلان في الولايات المتحدة؛ وآباء النظام العنصري في جنوب أفريقيا قبل انهيار نظام الأبرتَايد في مطلع التسعينات بعد نضال طويل قام به الأفريقيّون بزعامة نيلسون مانديلا. وفي أعقاب الحرب العالميّة الثانية تهاوَت جميع المحاوَلات النظريّة العِرقيّة التي تُعلي من خصائص الرجل الأبيض وتُبرِّر تفوّق البيض والمجتمع الغربي عامة على الأعراق الأخرى. وأصبح الدارسون في جميع مجالات العلوم الاجتماعيّة يرَون أن استخدام مفهوم العِرق إنما يرتبط في أكثر الأحيان بتصوّرات أيديولوجيّة أو استعلائيّة، وأصبح اصطلاح «العِرق» يُستخدَم بوضعه بين قوسَين أو معقوفتَين للدلالة على اضطراب معانيه وإيحاءاته.

الإثنيَّة

فيما يوحي استخدام مصطلح العِرق بدلالات ومعانٍ عنصرية قائمة على أصول بيولوجيّة ثابتة، فإن مفهوم «الإثنيّة» يحمل معنى اجتماعياً خالصاً. فالإثنيّة تُشير إلى مُجمَل الممارَسات الثقافيّة والنظرة التي تُمارسها أو تعتنقها جماعة من الناس، ويتميّزون بها عن الجماعات الأخرى. ويَعتقِد المنتمون إلى جماعة إثنيّة أنهم يتميّزون من الوجهة الثقافيّة عن الجماعات الأخرى في مجتمع ما، كما أن أعضاء الجماعات الأخرى ينظرون إليهم على هذا الأساس. وتعمل الخصائص المختلفة على تمييز الجماعات الإثنيّة إحداها عن الأخرى. ومن أبرز هذه السِّمات المميِّزة: اللغة أو التاريخ أو السُّلالة (سواء كانت حقيقيّة أو متخيَّلَة)، والدين، وأساليب اللباس والزينة. والفوارق الإثنيّة هي ممّا يجري تعلّمه واكتسابه في سياق اجتماعي بصورة كليّة. وليس ثمّة جانب فِطري أو غريزي في الخصائص الإثنيّة؛ فهي كلها ظاهرة اجتماعيّة خالصة يجري إنتاجها وإعادة إنتاجها على مر الزمن. ومن خلال التنشئة الاجتماعيّة، يتعلّم الصغار ويتمثّلون أساليب الحياة والمعايير والمعتقَدات الشائعة والسائدة في جماعاتهم ومجتمعاتهم. وبالنسبة إلى الكثيرين فإن الإثنيّة تحتل مكانة مركزيّة في تكوين الهويات الفرديّة والجماعيّة. كما أنها تُمثِّل عنصر الاستمراريّة مع الماضي. ويتعزّز الطابع الإثني من خلال ممارسة التقاليد الثقافيّة في المجتمع.

مفهوم الجماعة الإثنيّة

من المفهومات الرئيسية في العلم الاجتماعي مفهوم الجماعة العرقية أو الإثنيّة (Ethnic Group) وكلمة «إثنيّة» مشتقة من أصل يوناني (Ethno) بمعنى شعب، أو أمّة، أو جنس. وفي العصور الوسطى، كان يُطلق هذا اللفظ في اللغات الأوروبية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهوداً، ولكن في العصور الحديثة أصبح اللفظ يستخدم في العلوم الاجتماعية ليشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميّزة، بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقيّة الجسمانيّة ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى هذه السمات.

وملاحظة التميُّز في هذه الصفة أو الصفات المشتركة في أفراد جماعة معيّنة وتباينها عن جماعات بشرية أخرى، ينطوي على عنصر ذاتي، وعلى عنصر موضوعي، العنصر الموضوعي هو وجود الاختلاف أو التباين بالفعل في أي من المتغيرات المذكورة أعلاه (اللغة، أو الدين، أو الثقافة، أو الأصل القومي والمكاني، أو السمات الفيزيقيّة)، أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين والاختلاف، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معيّنة في مواجهة الجماعات الأخرى.

وقد تتفاوت درجات كل من العنصرين الموضوعي والذاتي من موقف إلى آخر، ومن مرحلة تاريخيّة إلى أخرى، فالتباين الموضوعي في اللغة، مثلاً، قد تتفاوت درجاته من الاختلاف الكامل (مثل الأرمنيّة والعربيّة) إلى الاختلاف الطفيف في اللهجات وفي إطار نفس اللغة (مثل اللهجة العراقية أو المصرية أو المغربية)، ويصدق الشيء نفسه على التباين الديني، الذي قد تتفاوت درجاته من الاختلاف الهائل (ديانات توحيديّة سماوية في مقابل ديانات غير توحيديّة) إلى اختلاف أقل درجة مثل التباين (داخل الديانات) التوحيديّة (التباين بين اليهود والمسيحيّة والإسلام)، إلى اختلاف مذهبي أقل (مثل البروتستانتيّة والكاثوليكيّة في المسيحيّة، ومثل السنّة والشيعة في الإسلام)، إلى اختلاف طفيف في الطقوس والممارَسات (مثل المدارس الفقهيّة الأربع في الإسلام السني وهي الحنبليّة والمالكيّة والشافعيّة والحنفيّة).

والمهم من وجهة نظر التفاعل والعلاقات بين الجماعات الإثنيّة ليس هو عناصر التباين الموضوعيّة أو درجة تفاوتها، بل ما يترتّب عليها من حدّة في الإدراكات الذاتيّة، ومن مواقف واتجاهات اجتماعيّة ـ سياسيّة، وانعكاس كل ذلك ـ في أنماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الإثنيّة الأخرى المجاورة لها أو المتفاعلة معها، فقد يكون الاختلاف الموضوعي في أي من المتغيرات الإثنيّة كبيراً، ولكن أفراد الجماعات المتفاعلة أو المتجاورة لا يضفون على هذا الاختلاف أهميّة تذكر، ولا يرتّبون عليه

نتائج موقفيّة أو سلوكيّة ذات بال، ويمكن أن يكون العكس صحيحاً، فقد يكون التباين الإثني طفيفاً للغاية بين جماعتين، ومع ذلك تضفي كل جماعة على هذا الاختلاف الطفيف أهمية قصوى، وترتِّب كل منها عليه مواقف حديّة وأنماطاً من المعتقدات العدائية والسلوك الصراعي المتبادَل، كذلك قد يأخذ أحد المتغيّرات الإثنيّة (مثل التباين في الدين أو اللغة) أهميّة قصوى في مرحلة تاريخيّة معيّنة، وتتضاءل أهمية نفس المتغيِّر تماماً في مرحلة تاريخيّة أخرى بين نفس الجماعات في نفس المجتمع أو في نفس الرقعة الجغرافية.

وكان من الطبيعي أن تهتم العلوم الاجتماعية ليس فقط برصد وتحليل وتفسير التباين الموضوعي بين الجماعات الإثنيّة، ولكن أهم من ذلك بالعوامل المؤثرة في إدراك هذا التباين الموضوعي، وما يترتب عليه من نتائج بنائية وقيميّة وسلوكية، وقد استحوذت العلاقات التنافسية والصراعات بين الجماعات الإثنيّة ـ على وجه الخصوص ـ بنصيب الأسد من اهتمام العلماء الاجتماعيين المعنيين بالموضوع، والأدبيات المكتوبة والمنشورة في هذا الصدد تمثل كماً هائلاً لا يستطيع حتى المتخصص أن يحصيها أو يلم بها جميعاً.

ومن الخصائص الاجتماعية التي تميِّز الجماعة الإثنيّة ـ إلى جانب اختلافها عن غيرها في متغيرات اللغة أو الدين أو السلالة أو الأصل القومي... إلخ... خاصيتان مهمتان:

الخاصية الأولى: أن عضوية الجماعة الإثنيّة هي عضويّة غير تطوعيّة. فأفراد الجماعة يولدون فيها، ويرِثون خواصها الإثنية مثل الدين أو اللغة أو لون البشرة، وبالتدرّج يكتسبون بقيّة خواصها الثقافيّة والمزاجيّة، فالفرد عند مولده لا يختار الجماعة الإثنيّة التي ينتمي إليها ـ أي إنه لا يقرر هو أن يكون أبيض البشرة أو أسوَدها، ولا يقرر أن يكون مسيحياً أو هندوكياً، إن كل هذه السمات تُفرض على الفرد قبل أو عند مولده، وحتى بعض الخصائص الإثنية الممكن تغييرها ـ مثل الانتماء المذهبي أو الديني ـ لا يتم عادة إلا بعد أن يصل الفرد إلى مرحلة عمرية أكبر، أما عند ولادته فهو أسير للجماعة الإثنيّة التي ينتمي إليها والداه، لذلك عادة ما يُطلق على هذه الصفات الإثنيّة اسم «السمات الإرثيّة» (Ascriptive Traits).

الخاصية الثانية: هي التزاوج الداخلي (Endogamy) فالأغلبية العظمى من أفراد أي جماعة إثنيّة ينتهي الحال بهم إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الإثنيّة من جنس الآخر، هذه الخاصية ليست بصرامة الخاصية الأولى.

فقد يحدث التزاوج بين أفراد ينتمون إلى جماعات إثنيّة مختلفة، ولكن الشواهد الميدانيّة تشير كلها إلى أن ذلك هو الاستثناء عن القاعدة العامة.

ولعل هاتين الخاصيتين ـ العضوية الجبرية والتزاوج من الداخل ـ هما المسؤولتان عن

حفظ الكيان الجماعي البشري والثقافي لأية جماعة إثنية، فعن طريق العضوية الجبرية عند المولد تضمن الجماعة تجدد صفوفها، وتتأكد عملية الإحلال والتعويض عمن تفقدهم الجماعة من أعضائها نتيجة الوفاة، أما التزاوج من الداخل فيتم من خلال الضغوط الاجتماعية والنفسية المستمرة ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ من أفراد الجماعة الإثنيّة من الجنسين، فالتشريط الحضاري (Cultural Conditioning) منذ الصِّغر يجعل عضو الجماعة الإثنيّة «راغباً» و«مفضلاً» للزواج من داخل الجماعة، ومن جهة أخرى إذا «ساورت» الفرد فكرة التزاوج من خارجها، فإن أدوات «الضبط الاجتماعي» (Social Control) ـ التي تتراوح بين التقريع والعقاب والعزل ـ عادة ما تثنيه عن الفكرة، أما إذا تسامحت الجماعة الإثنيّة أكثر من اللازم، وفي مسألة التزاوج من الخارج، فإن وجودها نفسه ككيان متفرد يصبح مهدداً بخطر الانصهار والذوبان [. . .].

الجماعة الإثنيّة تنمي في أفرادها هذه القدرة الإدراكية مبكراً كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية، وكضرورة لحفظ كيانها الجمعي وتراثها الثقافي، أو لتكريس مصالح ومزايا مكتسبة، كما أن «الآخرين» (الجماعات الإثنيّة الأخرى) بدورهم يفعلون نفس الشيء، لنفس الاعتبارات، وأحياناً يكون هؤلاء «الآخرون» عاملاً أهم في تنمية الوعي الإدراكي الإثني من خلال ممارَسات التفرقة والتمييز في المعاملة والسلوك مع من ليسوا من «جماعتهم»، وبالتالي ينمو عند أفراد هذه الأخيرة وعي إثنيّ متزايد نتيجة الإحساس بالاضطهاد. وبتعبير آخر، تنطوي العلاقة الإثنيّة صراحة أو ضمناً على آليات نفسية ـ اجتماعيّة للاندماج (Inclusion) «والاستبعاد» (Exclusion) ـ أي شروط من ينطبق عليه أن يكون من جماعة «النحن»، وشروط من ينطبق عليه الاستبعاد من هذه «النحن» الجماعية، ووضعه في جماعة «الآخرين» أو «الهُم».

المصدر: سعد الدين إبراهيم، **المِلل والنِّحل والأعراق في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 21-24.

ويُؤثِر علماء الاجتماع عدم استخدام مصطلح «الإثنيّة» لأنه ينطوي على معانٍ ودلالات وأبعاد اجتماعيّة. إلا أن الإشارة إلى الإثنيّة والفوارق الإثنيّة قد تؤدي إلى عدد من الإشكالات، ولاسيّما عند مقارنتها بالمعايير «غير الإثنيّة»، أي مقاييس الجماعة التي تُمثِّل أغلبية السكان وتعتبر نفسها هي المُكوِّن الأصلي الأصيل للمجتمع كأن يُقال على سبيل المثال إن مُمارَسات معيّنة مثل أساليب الطبخ أو اللبس أو الموسيقى هي غير بريطانيّة أو غير فرنسيّة أو غير هنديّة إذا استُخدِمَت من جانب أفراد في هذه المجتمعات للإشارة إلى ممارَسات تنبع أصولها من ثقافات

أخرى. وفي ميادين الحياة اليومية العادية، يكثر استخدام مصطلح الإثنيّة من جانب أكثريّة السكان تجاه الأقليات التي تنتمي إلى هذا المجتمع وتعيش فيه(*).

الأقليّة والأقليّات

يشيع استخدام مصطلح «الأقليّة/ الأقليات» في أوساط علماء الاجتماع المحدثين لا للدلالة على الحجم العددي أو الإحصائي لفئة معيّنة من السكان.. ففي المفهوم الإحصائي العددي يُشار إلى الأقليّة باعتبارها دلالة على فئة متميّزة بخصائص معيّنة يقل حجمها عن مجموع عدد السكان العام مثل فئة العمر بين سبعين ـ ثمانين سنة، أو فئة من يزيد طولهم على مترين. وكثيراً ما تضاف صفة «الإثنيّة» بعد مصطلح «الأقليّة» لتمييز مجموعة ما من الوجهة الاجتماعيّة بخصائص معيّنة سواء منها ما يتعلّق بالسِّمات الثقافية وربما القيميّة أو بصفات جسمانيّة. ويميل علماء الاجتماع إلى النظر إلى الأقليّات الإثنيّة التي تعيش في المجتمعات الغربيّة عموماً باعتبارها جماعات مُستَضعَفة، ولكنها تحافِظ على قدر كبير من التضامن والانتماء فيما بينها. كما أن بعض الباحثين يستخدمون مصطلح الأقليّة، لا بمعناه الأدبي أو الإحصائي، بل بمعنى خضوع هذه الفئة الإثنيّة لسيطرة فئة أقوى منها في هرم التراتب الاجتماعي. ذلك أن مفهوم الأقلية الإثنيّة غالباً ما يحمل معنى الاستضعاف في مجتمع ما بينما يُمثِّل هؤلاء أغلبيّة ساحقة في المجتمعات التي وَفَدوا منها عبر تاريخهم الاجتماعي.

ويميل أفراد الأقليّات عادة إلى اعتبار أنفسهم متميزين عن أفراد الأغلبيّة في المجتمعات التي يعيشون فيها. وقد يُقيمون في مناطق بعيدة عن مساكن الأغلبيّة أو في أحياء مميَّزة داخل المدن. وتقِل نسبة التزاوج بين أفراد الأقليّة والمجتمع حولهم بينما ترتفع معدلات التزاوج الداخلي. وفي المجتمعات الغربيّة والمجتمعات الأخرى التي تكثُر فيها الأقليّات، تتميّز هذه الفئات بخصائص ماديّة تتصل بالمظهر العام أو ثقافيّة إثنيّة تنعكس على أنماط سلوك الأفراد وما يحملونه من معتقدات أو قِيَم. كما يميلون في كثير من الأحيان إلى مزاولة أنشطة اقتصاديّة أو مهنيّة محدَّدة في المجتمع. ويُمكن أن نلحظ هذه الظاهرة في كثير من المجتمعات رغم أن كثيراً من الأقليات الإثنيّة قد تبدأ في مراحل معيَّنة من نموّها بالاندماج في أنماط النشاط الاقتصادي العام في مختَلَف المجالات.

(*) انظر الأطر: سعد الدين إبراهيم: «مفهوم الجماعة الإثنيّة» و«التصنيف التحليلي للجماعات الإثنية» و«التصنيف الحركي للجماعات الإثنية» في هذا الفصل.

الجدول رقم (9-1)

جدول تلخيصي للأقليّات اللغوية في الوطن العربي في أوائل التسعينات

الجماعة ـ الأقلية اللغوية	العدد الإجمالي(*) في الوطن العربي	متغيرات إثنية أخرى		
		الدين لدى أغلبيتهم	الموطن الأصلي	مناطق التركيز الحالية بترتيب أهميتها
الأكراد	5،000،000	مسلمون	نفس الموطن الحالي	العراق ـ سوريا
الأرمن	1،000،000	مسيحيون	أرمينيا (تركيا والاتحاد السوفياتي)	لبنان ـ سوريا ـ العراق ـ مصر
الآراميون والسريان	125،000	مسيحيون	نفس الموطن الأصلي	سوريا ـ لبنان ـ العراق
التركمان والشركس	125،000	مسلمون	جنوب الاتحاد السوفياتي تركيا	الأردن ـ سوريا
الأتراك	125،000	مسلمون	تركيا	سوريا ـ العراق
الإيرانيون	350،000	مسلمون	إيران	العراق وأقطار الخليج العربي
اليهود الغربيون	3،500،000	اليهودية	أوروبا والأمريكيتان	فلسطين المحتلة (إسرائيل)
القبائل الزنجية	5،500،000	وثنيون	نفس الموطن الحالي	جنوب السودان وجنوب المغرب
البربر	15،000،000	مسلمون		بلاد المغرب ـ ليبيا
الجملة	**29،725،000**			

(*) معظم هذه الأرقام تقديرية، وقد توصلنا إليها من خلال آخر إحصاء رسمي مع إضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لإجمالي السكان في الأقطار التي تعيش فيها هذه الجماعات للسنوات التالية لآخر إحصاء، أو أخذ المتوسط الحسابي لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة في المراجع الموثوقة حول الموضوع.

المصدر: سعد الدين إبراهيم، **المِلل والنِّحل والأعراق في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 62.

الجدول رقم (9-2)

جدول تلخيصي للأقليات الدينية غير الإسلامية في الوطن العربي في أوائل التسعينات

الأقليات الدينية غير الإسلامية	العدد الإجمالي(*) في الوطن العربي	مناطق التركيز الحالية بترتيب أهميتها
1 ـ المسيحيون	12,000,000	
اليونان (الروم) الأرثوذكس	1,900,000	سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ فلسطين ـ مصر
النساطرة (الآشوريون)	900,000	سوريا ـ العراق ـ لبنان
المونوفستيون	6,560,000	
(الأقباط الأرثوذكس)	(5,600,000)	مصر ـ السودان
(اليعاقبة الأرثوذكس)	(225,000)	سوريا ـ لبنان ـ العراق
(الأرمن الأرثوذكس)	(600,000)	سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ العراق ـ مصر
الكاثوليك	3,250,000	
(أتباع الكنيسة الغربية اللاتين)	(625,000)	السودان ـ سوريا ـ لبنان ـ فلسطين ـ مصر
(اليونان- الروم الكاثوليك)	(500,000)	لبنان ـ سوريا ـ مصر
(السوريون الكاثوليك)	(8,000)	سوريا ـ لبنان
(الأرمن الكاثوليك)	(85,000)	سوريا ـ لبنان
(الأقباط ـ الروم الكاثوليك)	(170,000)	مصر ـ السودان
(الكلدان ـ الروم الكاثوليك)	(625,000)	العراق ـ سوريا ـ لبنان
(الموارنه ـ الروم الكاثوليك)	(1,150,000)	لبنان ـ سوريا
البروتستانت	200,000	السودان ـ لبنان ـ سوريا ـ مصر
2 ـ اليهود	4,700,000	
الربانيون الأرثوذكس	4,400,000	فلسطين المحتلة (إسرائيل) ـ أقطار المغرب
القراءون	150,000	فلسطين المحتلة (إسرائيل) ـ أقطار المغرب

السامريون	150,000	فلسطين المحتلة (إسرائيل) - أقطار المغرب
3- الديانات التوفيقية وغير السماوية	5,690,000	
(أ) الصابئة (المانديون)	150,000	العراق
(ب) اليزيدية والشوابك	125,000	العراق
(ج) البهائية	50,000	فلسطين المحتلة (إسرائيل) - العراق
(د) الديانات القبلية الزنجية	4,500,000	السودان
إجمالي الأقليات الدينية غير الإسلامية	22,390,000	

(*) معظم هذه الأرقام تقديرية، وقد توصلنا إليها بنفس الطريقتين المذكورتين في الجدول السابق (آخر إحصاء رسمي مع إضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لإجمالي السكان في الأقطار التي تعيش فيها هذه الجماعات للسنوات التالية لآخر إحصاء، أو أخذ المتوسط الحسابي لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة في المراجع الموثوقة حول الموضوع).

المصدر: نفسه، ص 74.

التَّحيُّز والتَّمييز والعُنصريّة

وفي كثير من الأحيان ترتبط مظاهر استضعاف الأقليّات الإثنيّة في نظر علماء الاجتماع بشيوع مواقف التحيّز واللامساواة ضدّها على المستَوَيات الفرديّة والاجتماعيّة إلى أن تصل في بعض الأحيان إلى المستوى المؤسسي المتمثِّل بتطبيق القوانين والاستخدام في القطاعَين العام والخاص أو مزاولة الأنشطة السياسيّة أو المهنيّة. يُشير علماء الاجتماع إلى أنه رغم تهافت الأسس العلميّة المَوهومة للتفوّق العِرقي، واختفاء نظام الفصل العنصري في الولايات المتحدة في الستينات وانهيار نظام التفرقة العنصريّة في جنوب أفريقيا في مطلع التسعينات من القرن الماضي، فإن العِرقيّة أو العنصريّة القديمة قد استُعيض عنها في المجتمعات الغربيّة بما يُسمّى «العنصرية الجديدة». ويُطلَق أحد علماء الاجتماع على هذه

الظاهرة اسم «العنصريّة الثقافيّة». ويتمثّل هذا الشكل الجديد في تغليب ثقافة معيّنة أو منظومة من القِيَم مع النظر بازدراء إلى ثقافات أو قِيَم تتبناها وتمارسها شرائح أخرى في المجتمع الواحد. ويتجلّى ذلك في قوانين الهجرة المطبّقة في المجتمعات الغربيّة التي تستثني أو تقلّل هجرة جماعات إثنيّة محدَّدة إليها، أو التركيز في المجتمعات التي تدّعي التعدّديّة الثقافيّة على ثقافة الأغلبيّة البيضاء مع الحط من قدر الثقافات والقِيَم التي تنتمي إليها مجموعات إثنيّة أخرى في المجتمع (Barker, 1981). أما العنصريّة المؤسّسيّة فهي في رأي كثير من الباحثين (Modood et al., 1997; Owen, 1993; Mason, 1995) شائعة في المجتمعات الغربيّة، وقد تغلغلت ورسخت في بنية المؤسسات مثل الشرطة والخدمات الصحيّة والمدارس وكثير من معاهد الدراسة العليا، ومراكز الاستخدام في القطاعَين العام والخاص.

التفسيرات السيكولوجيَّة للتفرقة الإثنيّة

هناك مُقاربتان نظريتان في عِلم النفس قد تساعدان على فهم التوجهات المتحيّزة والأسباب التي يُعلّق كثير من الناس من أجلها أهمية خاصة على الفوارق الإثنيّة. وتعتمد المُقارَبة الأولى على أن التحيّز يدور في أساسه من خلال النمذَجَة أو التفكير التنميطي، أي إسباغ خصائص ثابتة ومُتصلّبة على جماعة بشرية ما. فقد يلجأ الأفراد أو حتى الجماعات إلى نماذج أو أنماط وقوالب جاهزة للتعبير عن مشاعر العداء تجاه أفراد أو جماعات أخرى، وإلقاء اللّوم عليها، أي استخدامها «كبش فداء» لأفعال وتصرفات لا علاقة لهم بها. وينتشر «لَوم الضحيّة» أو استخدامها كبش فداء في الأوضاع السياسيّة التي قد يُغالي فيها الطرف الأقوى في فرض سطوَته على فئة مستضعَفة. ويشيع مَوقف التحيّز هذا تجاه الجماعات الإثنيّة والأفراد نظراً لسهولة استهدافهم من جانب الفئات أو الأفراد الأكثر سطوة وقوة. وعلى مستوى النزعات وأنماط السلوك الفردي، ترى المُقارَبَة النفسيّة الثانية أن هناك نوعاً من الناس تتحكم فيهم اعتبارات تنشئتهم الاجتماعيّة المبكرة وتجعلهم ميّالين أكثر من غيرهم إلى التفكير التنميطي والإسقاطي الذي يُمثّل نزعة الفرد إلى إسقاط رغباته وفَورات مزاجه ولحظات غضبه على الآخرين. وتبرز في هذا السياق الدراسة الشهيرة التي أجراها تيودور أدورنو وزملاؤه قبل أكثر من نصف قرن عن «الشخصيّة التسلطيّة» (Adorno et al., 1950). وقد صمّم هؤلاء الباحثون سلالم مُدرَّجة لقياس مستويات التحيّز. ففي واحد من هذه السلالم، على سبيل المثال، سُئل الناس أن يُعربوا عن موافقتهم أو معارضتهم لمجموعة من الأقوال التي تُعبِّر عن مشاعر مُعاديَة لفئة إثنيّة ما. وتبيَّن من تشخيص الأفراد الذين أعربوا عن مشاعر

مُعاديَة لهذه الفئة أنهم يميلون إلى إبداء مواقف سلبيّة مشابِهَة تجاه الأقليّات الأخرى. وخلص الباحثون إلى أن ذوي الشخصيّة التسلطيّة يميلون إلى الامتثال والانصياع والخضوع لرؤسائهم مع المَيل إلى ازدراء من يعتبرونهم أدنى مرتبة منهم. كما أن هؤلاء يكونون أكثر تشدُّداً وتزمتاً في مواقفهم الدينيّة والجنسيّة. ويرى أدورنو وزملاؤه في هذه الدراسة أن خصائص الشخصيّة التسلطيّة إنما هي حصيلة لنمط مُعيَّن من التنشئة الاجتماعيّة كان فيها الوالِدان مِن أصحاب الشخصيّة الانضباطيّة التي تنأى عن الأطفال وتُخفِق في التعبير عن المحبة لهم. وعندما يكبر هؤلاء الأطفال ويدخلون مرحلة البلوغ، فإنهم يُعانون الهواجس ومشاعر القلق التي لا يستطيعون السيطرة عليها إلا بتبنّي نظرة متزمتة ومتشدِّدة. وبالتالي، فإن هؤلاء الأفراد، يعجزون عن التعامل مع المواقف الغامضة، ويغُضّون الطّرْف عن التناقضات ويميلون إلى التفكير التنميطي المقَولَب.

وقد تعرّضت دراسة أدورنو لموجة من الانتقادات. إذ أعرب بعض الباحثين عن شكوكهم في سلالم القياسات المستخدَمَة. كما تركّزت حجة آخرين على أن النزعة التسلطيّة ليست من خصائص الشخصيّة. بل هي انعكاس للقِيَم والمعايير التي تتبناها ثقافة فرعيّة ما في سياق المجتمع الأوسع، وأن هذه الدراسة قد تكون إسهاماً قيِّماً لفهم أنماط التفكير التسلطيّة عموماً لا لتِبيان أنواع معيّنة من الشخصيّة وتمييزها. وأخيراً، فإن مثل هذه المُقارَبات تفترض مسبقاً أن العنصريّة تُمثِّل المعتقَدات التي يعتنقها عدد قليل من الأفراد الذين يتّسمون بخصائص سيكولوجيّة محدَّدة. ومن هنا فإن التفسيرات السوسيولوجيّة تسعى في المقابل إلى تحديد أسباب النزعة العنصريّة والتحيّز بوَضعها في إطارها الثقافي وفي البُنية المؤسّسيّة للمجتمع.

الهجرة الداخلية العربية: رَيْفَنَة المدن، حَضْرَنَة القرية

يشهد العالم في مختلف أقطاره، ومن ضمنها البلدان العربيّة، هجرة واسعة ومتزايدة من القرى إلى المدن، وبخاصة إلى العواصم التي تنمو مثل ورم السرطان في جسد الطبيعة والمجتمع، وإلى البلدان العربيّة الأخرى المنتجة للنفط بشكل خاص، وإلى خارج الوطن العربي (مثل هجرة العمال المغاربة إلى أوروبا وغيرهم من بلاد الشام إلى أمريكا وأفريقيا وأستراليا). وبعد أن كانت الهجرة الدائمة إلى الخارج تكاد تقتصر على الفقراء والمضطهدين في مطلع القرن العشرين، أصبحت في النصف الثاني منه تشمل

أصحاب الأعمال والتقنيّين وأصحاب الاختصاصات العالية والمهارات المهمّة. وتعود أسباب الهجرة في مختلف جوانبها إلى أسباب متعدّدة ومتشابكة اعتاد الباحثون تصنيفها إلى: 1 ـ عوامل دفع في الريف تضطر أهل القرى إلى الهجرة؛ 2- عوامل الجذب في المدن أو البلدان التي يهاجرون إليها طوعاً أو اضطراراً.
تشمل عوامل الدفع من القرية إلى المدن والخارج في ما تشمل: أ ـ تزايد سكان القرى بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات اتساع الأراضي الزراعيّة والإنتاج، ب ـ غياب الخدمات الاجتماعيّة والمؤسسات، من مدارس ومعاهد وجامعات ومستشفيات وشركات ومصانع في المناطق الريفيّة، بما فيها القرى والمدن الزراعيّة، ج ـ اقتصار مشاريع التنمية على المدن الكبرى، وهو ما أدّى إلى توسّع الهوّة والفروق وعدم تكافؤ الفرص في مجالات التنمية والعمل، د ـ تعمّق الإحساس بالتخلف في المجتمعات الريفيّة بالمقارنة مع المجتمعات الحضريّة للأسباب المذكورة سابقاً، وقد نتج من ذلك حصول خلل في العلاقة بالأرض وفي القِيَم والطموحات، هـ ـ طبيعة العمل الموسمي في الريف، إذ يخف العمل في بعض الفصول كالشتاء، و ـ انتشار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الريف، وهو تعليم يعدّ الطلبة ليس للعمل في الزراعة والقرى، بل في المدن مما تسبب بالهجرة إليها وساهم بخلق حالات من الاقتلاع والانفصام عن الأرض، وبنشوء طموحات ليس بالإمكان تحقيقها سوى بمزيد من التعليم والتخصص.
وتشمل عوامل الجذب في المدن والبلدان المنتجة للنفط والبلدان المتقدمة في الحضارة: أ ـ توفر مزيد من فرص العِلم واكتساب المهارات والعمل والتقدم على كل المستويات والاختصاصات في الإدارات الحكومية والخاصة، وفي الشركات والمؤسسات الصناعيّة والتجاريّة، مما يؤمن رفع مستويات المعيشة، ب ـ ازدهار المدن بسبب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة والإنسانيّة والتربوية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ج ـ سهولة المواصلات وحصول الثورة الإعلاميّة، د ـ توفر الخدمات والتسهيلات الاجتماعيّة من مستشفيات من ناحية، ووسائل التسلية من ناحية أخرى، هـ ـ وجود نواة من المهاجرين السابقين من أقارب ومعارف وأصدقاء.
وتجدر الإشارة أخيراً إلى إيجابيات الهجرة وسلبياتها بالنسبة للقرى والمدن والبلدان المعنيّة، كما يبدو من الدراسات العديدة في هذا المجال. بين أهم النتائج التي تجدر الإشارة إليها هنا، رَيْفنة المدينة وحَضْرنة أو مدنَنَة القرية، مما قد يعني ردم الفجوات بينهما من ناحية، وخلق فجوات أخرى على صعيد التفاوت في مجالات التنمية ومستويات المعيشة والإحساس بالحرمان النسبي والظلم الاجتماعي من ناحية أخرى، بسبب قيام علاقات المواجهة وجهاً لوجه. لقد اختلطت أنماط المعيشة التي كانت سابقاً شبه منعزلة ومنكفئة على ذاتها وراضية بتوزيع العمل الذي نشأت عليه. ولمثل هذه التطورات نتائجها السلبيّة والإيجابيّة بحسب المنظور الذي نعتمده في تقويمنا للأمور.

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002)، ص 231 ـ 234.

التفسيرات السوسيولوجيَّة

إن الآليات السيكولوجيّة التي استعرضناها توجَد بين أعضاء جميع المجتمعات، وتساعدنا في تفسير أسباب انتشار العداوات الإثنيّة في مختلف الثقافات. غير أنها من جهة أخرى لا تعطينا إلا القليل في معرض إيضاح العمليات الاجتماعية التي تتضمنها التفرقة. وهنا يجيء دور الأفكار التي طرحها علماء الاجتماع لتفسير هذه العمليات. وتدور التصوّرات السوسيولوجيّة عن الصراع الإثني على المستوى العام في ثلاثة محاور هي «التمركز الإثني»، و«انغلاق الجماعة الإثنيّة»، و«تخصيص الموارد». وتُشير ظاهرة التمركز الإثني إلى التوجّس والشك تجاه الأجانب مقروناً بالمَيل إلى تقييم ثقافات الآخرين بمعايير ترتكز على ثقافة الجماعة الأولى نفسها. وكنّا قد ألمحنا إلى هذه الظاهرة في فصل آخر. وتُظهر جميع الثقافات تقريباً هذه النزعة إلى التمركز الإثني التي يُلازمها في أحيان كثيرة المَيل إلى التفكير التنميطي. وفي هذه الحالة يُنظَر إلى الأجانب باعتبارهم غرباء وبرابرة أو منحطّين أخلاقياً ومتخلّفين عقلياً. وهذه هي الطريقة التي نَظَرت فيها أكثر المدنيّات إلى أبناء الثقافات الصغيرة ممّا أدّى إلى مصادمات إثنيّة لا حصر لها عبر التاريخ.

وقد يسير التمركز الإثني جنباً إلى جنب مع انغلاق الجماعة الذي يُشير إلى محافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين. ويجري تشكيل هذه الحدود عن طريق وسائل إقصائيّة تُحدِّد وترسِّخ حواجز الفصل بين مجموعة إثنيّة وأخرى. وتشمل هذه الوسائل حظر التزاوج ــ أو الحد منه ــ بين الجماعات، وفرض القيود على العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة، أو بناء الحواجز الماديّة بين الجماعات كما في حالات الغيتو والفصل العنصري. وفي بعض الأحيان تقوم الجماعات المتساوية في القوة والنفوذ بوَضع حدود الانغلاق بصورة مشترَكة: إذ يقوم أعضاء كل من الفئتَين بالحفاظ على مسافة بين الجماعتَين دون أن تقوم أي منهما بمحاولة فرض سيطرتها على الأخرى. غير أن الأكثر شيوعاً هو أن تهَيمن مجموعة إثنيّة على أخرى من خلال تخصيص الموارد في المجتمع ممّا يُسفِر عن مأسَسَة اللامساواة في توزيع الثروة والمكاسب الماديّة.

ومن جرّاء خطوط الانغلاق هذه، تنشأ أعنف الصراعات بين الجماعات الإثنيّة، لأن هذه المعالِم هي التي تدل على حالة اللامساواة والتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والمنزلة الاجتماعيّة. ويساعدنا مفهوم الانغلاق الإثني على فهم الفوارق المختلفة الظاهرة أو الخفيّة التي تفصل بين الجماعات. فهي لا تشرح لنا

أسباب إطلاق النار أو السّحل أو الضرب أو التحرّش الذي قد تتعرّض له إحدى الجماعات فحَسب، بل توضح لنا الدوافع التي تحرم أعضاءها من الحصول على وظائف أو مناصب مناسبة أو تعليم لائق أو مكان ملائم للسكن والإقامة. فقد تقوم الجماعات التي تتمتع بهذه الامتيازات بأعمال بالغة العنف تجاه الآخرين للمحافظة على موقعها المتميّز. كما أن الجماعات المستضعَفَة تتحوّل إلى العنف بالمِثل في محاولة لتحسين أوضاعها.

وحاول بعض الدارسين تتبّع النزعة العنصريّة إلى أصولها في الثقافة العامة في المجتمع، مع الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تمثِّل استجابة طبيعيّة من جانب القوى الاجتماعيّة المحافِظة في أوقات التغيُّر وعدم الاستقرار. وترى التفسيرات الثقافيّة في العنصريّة شكلاً من أشكال الدفاع ضد استحداث العادات أو اللغات أو أساليب العَيش التي تُهدِّد الوضع الراهن (Cashmore, 1987). غير أن مثل هذه التفسيرات لا تفي بالغرض، لأنها لا توضح لنا ارتباط النزعة العنصريّة بالبُنى والقوى الفاعلة على مستوى المجتمع بمجمله لا على مستوى الأفراد فحسب.

وفي المقابِل، تُعنى نظريات الصِّراع بدراسة الصِّلة بين العنصريّة والتحيّز من جهة، وعلاقات القوّة واللامساواة من جهة أخرى. وكانت أوائل المقارَبات الصِّراعيّة لقضيّة العنصريّة متأثّرة إلى حد بعيد بالنظرة الماركسيّة التي تعتبر النظام الاقتصادي هو العامل المحدِّد لجوانب المجتمع الأخرى. ويرى بعض المنظّرين الماركسيّين أن العنصريّة هي من نتائج النظام الرأسمالي، ويعتقدون أن الطبقة الحاكمة قد استخدمت العبوديّة والاستعمار والعنصريّة العِرقيّة بوصفها أدوات لاستغلال الطبقة العاملة (Cox, 1959). غير أن الماركسيّين الجُدُد يختلفون مع سابقيهم في هذه النظرة التي يعتبرونها متزمتة وساذجة، ويرون أن العنصريّة حصيلة للقوى الاقتصاديّة بمفردها. وتطرَح مجموعة من هؤلاء الدارسين آراء أخرى حول نشوء العنصريّة وفي حين يُقرّون بأن الاستغلال الرأسمالي للعُمّال هو واحد من الأسباب، فإنهم يُشيرون إلى مجموعة من المؤثِّرات التاريخيّة والسياسيّة التي أدّت إلى ظهور أنواع محدَّدة من العنصريّة في بريطانيا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ويرى هؤلاء أن العنصريّة ظاهرة مُركَّبة متعدّدة الوجوه تشمَل التفاعُل بين المواقف والمُعتقَدات التي تحملها الكيانات الإثنيّة والطبقات العاملة. ويُضيف هؤلاء أن مجال النزعة العنصريّة هو أوسع بكثير من الأفكار القمعيّة التي تحملها وتمارسها النّخَب القوية ضدّ الجماعات الملوَّنة التي لا تدخل في عِداد الجنس الأبيض (Hall et al., 1982).

التّكامُل الإثني والصِّراع الإثني

تتميّز كثير من دول العالم اليوم بتركيبة اجتماعيّة متعدّدة الإثنيّات. وقد تكون هناك أصول تاريخيّة لهذا التعدّد الإثني سواء في جوانبه الخفيّة أو المُعلَنَة. ويصدُق ذلك على المجتمعات الأمريكيّة والأوروبيّة، وعلى مجتمعات كثيرة في آسيا وأستراليا وأفريقيا. وقد تزايد تعدُّد الإثنيّات في بعض المجتمعات الحديثة في أعقاب السياسات التي انتهجتها خلال العقود الأخيرة لتشجيع الهجرة إليها، أو بسبب السياسات الاستعماريّة التي مارستها بعض الدول الأوروبيّة على أراضٍ وشعوب أخرى في آسيا وأفريقيا خلال القرون الثلاثة الماضية (انظر الإطار أدناه).

التصنيف التحليلي للجماعات الإثنية

في هذا التصنيف لا يتوقف الباحث عند تباين المتغيِّر الهيكلي الذي تنقسم على أساسه الجماعات الإثنية، بل يركِّز على نمط العلاقات السائدة بينها، أو القواعد التي تحكم هذه العلاقات، ففي المجتمعات التي تتعدد فيها الجماعات الإثنية، قد يكون هناك نوع من التسلسل أو الهرمية في نمط العلاقة بين هذه الجماعات، من ذلك، مثلاً، أن تتربّع جماعة إثنية معينة على قمة الهرم الاجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيبة، ثم تليها الجماعات الأخرى في تسلسل هرمي، ففي المجتمع الهندي التقليدي ـ مثلاً ـ يعتبر الدين هو المتغير الهيكلي الذي تنقسم على أساسه الجماعات الإثنية بشكل تراتبي تسلسلي هرمي، وهنا نجد في قمة الهرم الإثني طائفة «البراهما»، تليها طائفة «الكشاتريا»، ثم «الفيشا» ثم «السودرا» وأخيراً طائفة «الباريا» أو المنبوذين، ويترتب على هذا التسلسل وظائف اجتماعيّة معيّنة، فالطائفة الأولى تقوم بالوظائف الروحية والقيادية، والثانية تقوم بوظيفة المحاربين، والثالثة بالتجارة والزراعة، والرابعة هي طائفة العمال اليدويين، والخامسة تؤدي الأعمال «الوضيعة» في أسفل السلّم الاجتماعي الاقتصادي، وكل طائفة إثنية في هذا النظام تحترم ما فوقها من طائفة أو طوائف، وتقبل مكانتها الاجتماعية كأمر مقدس تمليه الأيديولوجيا الدينية الهندوكيّة، فالطائفة هنا هي بمثابة «طبقة اجتماعية مقفلة» (Caste)، يولد فيها الفرد ولا يخرج منها، ويقبل وضعه فيها بلا تمرّد وإلّا وقع عليه العقاب الاجتماعي في حياته الدنيا الحاضرة، والعقاب «الأخروي» في دورات الحياة القادمة، حين تتناسخ الأرواح، طبقاً للعقيدة الهندوكيّة.

مثال آخر للتسلسل التراتبي بين الجماعات الإثنية هو نمط العلاقات في المجتمعات العنصرية، ففي مجتمع جنوب أفريقيا مثلاً كان عامل السلالة أو العنصر هو الذي يحكم مراتب الجماعات الإثنية، فالبيض من ذوي الأصول الأوروبية يتربعون على قمة الهرم الإثني الاجتماعي يليهم الملونون السمر ذوو البشرة البنيّة من أصل هندي أو آسيوي، ثم الزنوج السود من أصل أفريقي زنجي، ولكل من هذه الجماعات الإثنيّة قسط متفاوت من القوة والثروة والهيبة في المجتمع، وبعكس المجتمع الهندي التقليدي، لا تبرر هذا النظام أو تحميه أيديولوجيّة دينيّة، بل أيديولوجيّة عنصرية تربط بين لون البشرة وبين القيمة الإنسانيّة والاجتماعيّة، وبعكس المجتمع الهندي الذي كانت تقبل فيه كل طائفة مكانتها بوازع من المعتقد الديني، نجد هنا أن نظام التسلسل الإثني مفروض بالقهر وقوة القانون الوضعي الذي استنّته الجماعة الإثنيّة البيضاء، ومن كان يتمرّد على هذا النظام العنصري في جنوب أفريقيا ـ سواء كان من البيض أو السمر أو السود ـ كان يقع تحت طائلة القانون، فالتزاوج أو الاختلاط في الأحياء السكنية أو مرافق الخدمات أو حتى في أماكن العبادة كان ممنوعاً بحكم قوانين التمييز العنصري التي يُطلق عليها قوانين «الفصل» (Apartheid) بين الجماعات الإثنية، وقد ظل هذا النظام معمولاً به إلى أوائل التسعينات إلى أن اضطر البيض في جنوب أفريقيا، تحت ضغط الحركة الوطنية الأفريقية بقيادة نيلسون مانديلا، والرأي العام الدولي إلى إلغاء هذا النظام، وتبني نظام أكثر عدلاً وإنصافاً ومساواة للأغلبيّة الأفريقيّة السوداء [. . .].

مثال ثالث للتسلسل التراتبي بين الجماعات الإثنيّة ينهض أساساً على التباين الثقافي ـ اللغوي ـ ففي الولايات المتحدة تأتي الثقافة الأنجلوسكسونية ومن ينتمون إليها في قمة الهرم الإثني، تليها الثقافة اللاتينيّة، ثم السلافية، ثم الثقافات الأخرى غير الأوروبيّة، وفي داخل كل من هذه الثقافات نجد تقسيمات فرعيّة تراتبيّة [. . .].

وفي حالات كثيرة يكون التسلسل الإثني مركباً يشتمل على أكثر من متغيّر هيكلي، ففي المجتمع الأمريكي، مثلاً، هناك ثلاثة محاور ـ على الأقل للتسلسل الإثني التراتبي: محور سلالي عنصري، ومحور ثقافي لغوي، ومحور ديني طائفي، المحور الأول فقط هو الذي تكرس بقوة القانون الوضعي المكتوب إلى فترة قريبة، أما المحوران الآخران فقد تكرّسا بقوة الأعراف والتقاليد غير المكتوبة، هذا المحور العنصري ـ كما ذكرنا ـ كان يضع البيض ذوي الأصول الأوروبيّة في قمة الهرم الإثني السُّلالي، يليهم الملوّنون ذوو البشرة البنيّة والصفراء والسمراء، وأخيراً السود الزنوج ذوو الأصول الأفريقيّة الذين جلبوا قسراً إلى القارة الأمريكيّة كعبيد، أما المحور الثقافي اللغوي فالتسلسل فيه هو بالشكل الذي ذكرناه في الفقرة السابقة، المحور الثالث للتسلسل الإثني هو المحور الديني ـ الطائفي، وفي المجتمع الأمريكي توجد ثلاث جماعات دينية رئيسيّة هي البروتستانت والكاثوليك واليهود، بهذا التسلسل التراتبي على التوالي، وأحياناً تتوازى وتتسق مراتب الجماعات الإثنيّة على المحاور الثلاثة (العنصري والثقافي والديني)،

ويعني هذا أن الجماعة الإثنية ذات المكانة الأعلى هي البيض سلالة، والأنجلوسكسونيين ثقافة، والبروتستانت ديانة، ويليهم البيض سلالة، والأنجلوسكسونيين ثقافة والكاثوليك ديانة. . . وهكذا إلى قاع الهرم الإثني الذي يشمل السود سلالة، الأفريقيين ثقافة وغير المسيحيين ديانة، رغم أن الأيديولوجيات الرسمية الأمريكيّة في الوقت الراهن تؤكد على مبادئ المساواة السياسيّة وتكافؤ الفرص الاجتماعيّة، إلا أن الممارَسات اليوميّة ما تزال تحكمها هذه الهرمية الإثنيّة متعددة المحاور.

المصدر: إبراهيم، المصدر نفسه، ص 35 ـ 40.

التصنيف الحركي للجماعات الإثنية

هناك نظام تصنيفي للجماعات الإثنيّة لا يتوقف عند المتغيّرات الهيكلية التي ينشأ عنها التنوّع الإثني، ولا عند ولادة نمط العلاقات السائدة بين هذه الجماعات الإثنية في نفس المجتمع، بل يمضي بها إلى ما تحدثه من حركات اجتماعيّة سياسية داخل كل جماعة وبين هذه الجماعات، ونقطة البدء في التصنيف الحركي هي عدم قبول الجماعات الإثنيّة لوضعها الراهن في المجتمع، وتمرّدها على نمط العلاقات السائدة فيه بينها وبين غيرها من المجتمعات.

عدم القبول أو التمرد قد تختلف أو تتعدّد أسبابه، كما قد تختلف أشكاله ودرجاته، ولكنه حينما يتبلوَر في تيار هادف إلى تحقيق مرام معيّنة، وحينما يتوفر لهذا التيار قيادة، وحدّ أدنى من الإطار التنظيمي، ويدخل فيه أو يلتف حوله عدد معقول من أفراد الجماعة الإثنيّة فإنه يتطوّر إلى «حركة اجتماعيّة» (Social Movement) ويمكن تصنيف الحركات الاجتماعية الإثنيّة بطرق عديدة، ولكن ربما كان تصنيف هذه الحركات على أساس ما تهدف إليه هو الأكثر جدوى. في هذه الدراسات، يمكن النظر إلى أهداف الحركات الاجتماعيّة من خلال درجة ما تطمح إليه في علاقتها بالأغلبيّة أو بالجماعات الإثنيّة الأخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع السياسي (الدولة أو الإمبراطورية)، وتتراوح هذه الأهداف ـ من حيث الدرجة ـ بينَ الانصهار والانفصال، وبين طرفي النقيض هذين، الذوبان والاستقلال، توجد درجات أقل يمكن أن تهدف إليها الحركات الاجتماعيّة الإثنيّة.

1 ـ الحركات الانصهاريّة (Melting Pot Model):

هنا تجد الصراعات الإثنيّة أن خاصية أو أكثر من خصائصها الهيكليّة (الدين أو السلالة أو الثقافة) تؤدي إلى عدم قبولها أو مساواتها مع الأغلبية بشكل كامل، وقد تخلص إلى

أن تفرّدها بهذه الخصائص الهيكليّة هو المسؤول عن التعصّب ضدها والتفرقة في معاملتها من جانب الأغليّة أو الجماعات الإثنيّة الأخرى، وطبقاً لهذا الاستقراء يصبح هدف الجماعة مزدوجاً: أولاً، أن تتخلى بقدر الإمكان عن الصفات المميزة لها (مثل ثقافتها أو لغتها أو ديانتها الأصلية)، وثانياً أن تتبنى بقدر الإمكان كل الخصائص الهيكليّة للأغلبية أو لجماعة إثنيّة أخرى تعتبرها أكثر حظاً وأعلى مكانة في المجتمع، ويكون برنامج الحركة الاجتماعيّة الإثنية في هذه الحالة هو تشجيع أفرادها على التخلي عن مقوّمات إثنيتهم الأصليّة من ناحية، وإزالة العوائق والصعوبات التي تحول دون تبنّيهم لخصائص الأغلبية أو الجماعة الإثنيّة المطلوب الالتحام بها والذوبان فيها، ويدخل في إزالة العوائق والصعوبات إلغاء القوانين أو التقاليد التي تمنع التزاوج والمصاهرة والاختلاط والتفاعل المكثف بين أفراد هذه الجماعة الإثنية وغيرهم من أفراد الأغلبية، وأحياناً ترحب الأغلبية بذلك الهدف وتتعاون في تحقيقه، وأحياناً أخرى ترفض وتعرقل هذا المطلب، ولا يشترط أن تكون الجماعة الإثنية الراغبة في الانصهار والذوبان أقلية عدديّة، فالشاهد التاريخي في منطقتنا العربية هو أن الأغلبية الاجتماعيّة العددية في الأقطار التي فتحها العرب المسلمون في القرنين السابع والثامن الميلاديين هي التي تخلت عن خصائصها الإثنية الأصليّة و«تأسلَمَت» و«تعرَّبَت»، أي أنها تبنت الخصائص الإثنيّة للأقلية العربية المسلمة الوافدة، ويندر أن يكون الانصهار هو مجرد ذوبان ميكانيكي كامل لجماعة في جماعة أخرى، حتى لو كان هذا هو هدف الجماعتين، فعادة ما تنتقل وتستمر بعض العناصر الإثنيّة الأصلية للجماعة الذائبة أو الهادفة للذوبان إلى الجماعة الأخرى، وإن يكن بدرجات طفيفة، إن نجاح الحركات الانصهارية يعني ـ سوسيولوجياً ـ نهاية هذه الحركات، فمتى تم الانصهار أصبح مبرر وجود الحركة منتهياً.

2 ـ الحركات الاندماجية:

عملية الاندماج الإثني هذه تفترض أن الجماعات الداخلة فيها متقاربة في السلطة والمكانة، ولا تشعر إحداها بالاستعلاء أو التفوّق على الجماعة أو الجماعات الأخرى، لذلك لا تقف بينهم حواجز قوية في التفاعل المكثف والاستعارة الحضارية والثقافة المتبادلة بين واحدة والأخرى، وربما كانت أهم آليات هذا الاندماج التكاملي هي التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنيّة في نفس المجتمع، قد تكون دوافع ومبررات هذا الاندماج التكاملي هي المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو أيديولوجيّة جديدة، والمؤرخون الاجتماعيّون لنشأة الدول القوميّة يذهبون إلى أن نواة معظمها كان اتحاداً بين العشائر والقبائل في رقعة جغرافيّة متجاوزة لأحد هذه الاعتبارات.

وفي التاريخ الحديث توجد أمثلة عديدة للحركات الاندماجيّة بين الجماعات الإثنيّة بحيث تؤدي إلى انبثاق وحدة قومية متجانسة، ويمكن أن نذكر نيجيريا وباكستان وبنغلادش حتى 1970، ولبنان كأمثلة أخرى لتلك المحاوَلات، ولكن المشاهَد هو أن

معظم الحركات الاندماجية تتعثّر لأسباب عدّة، ربما كان أهمها هو ميل إحدى الجماعات الإثنيّة لفرض نموذج يوحي للآخرين بأنه أقرب في أهدافه لتذويبهم في كيان هذه الجماعة، بدلاً من ذوبان الجميع على قدم المساواة لإنتاج توليفة اجتماعيّة بشرية جديدة.

3 ـ الحركات التعدّدية:

النوع الثالث من الحركات الإثنيّة يهدف إلى احتفاظ كل جماعة بخصوصيتها الإثنيّة، مع المساواة في الحقوق السياسيّة والمدنيّة، ويُطلَق على هذه الأيديولوجية مذهب «التعدديّة» (Pluralism) والذي ينطوي على رفض الذوبان والاندماجية والانفصالية السياسيّة والاستعلائية في آن واحد، ومن ناحية أخرى تؤمن هذه الأيديولوجيّة بقيمة الخصوصية الإثنيّة، وبالتنوّع الحضاري في إطار وحدة المجتمع السياسي. بتعبير آخر، تنطوي التعدديّة على نوع من الديمقراطية الإثنيّة ــ أي المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون ــ دون أن يكون ثمن ذلك تخلي أي جماعة عن خصوصيتها وتراثها وطريقتها في الحياة.

الحركات الإثنيّة التي تهدف إلى التعدديّة غالباً إما تنطلق من إدراكها أن البديل إما أنه فادح الثمن حضارياً، أو أنه غير ممكن سياسياً، ومن هنا يتمحوَر نضالها حول الحصول على اعتراف الأغلبية أو الجماعات الإثنيّة الأخرى بمشروعيّة الاختلاف والتنوّع الإثني، وتكريس هذه المشروعية دستورياً ومؤسسياً، دون الإخلال بالحقوق الطبيعيّة والمكتسبة لأي جماعة، ويأخذ عادة شكل المواثيق والقوانين التي تعترف وتحمي حرية العقيدة والممارَسات الدينيّة، والحفاظ على اللغات والمواريث الإثنيّة، وحقوق التمثيل والمشارَكة السياسيّة، وخلق وإدارة المؤسسات المحليّة، أو على اعتراف الأغلبية بمبدإ التعدديّة، قد تلجأ إلى رفع راية العصيان والعنف المسلّح، وفي بعض الأمثلة التاريخيّة المعاصرة تراجعت بعض المجتمعات والحركات الإثنية عن هدف الذوبان والاندماج التكاملي، وأخذت بالتعدديّة، مثل العراق والسودان، وفي بعضها الآخر أرسيَت دعائم التعدديّة منذ بداية المجتمع السياسي ـ مثل سويسرا.

4 ـ الحركات الاستعلائيّة:

بعض الجماعات الإثنيّة لأسباب متعدّدة ــ قد تنمّي بين أفرادها نزعة التفوّق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع، وفي نفس الوقت تدرك هذه الجماعة ذات الشعور الجمعي الاستعلائي أن مصالحها تملي عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع جماعات إثنيّة أخرى، وانطلاقاً من ذلك تتبلوَر أيديولوجية صريحة أو ضمنيّة تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة، فهي لا تريد أن تنفصل أو أن تنفصل الجماعات الأخرى عن المجتمع السياسي المتعدد الإثنيّات، ولكنها في نفس الوقت لا تقبل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنيّة، ومن هنا يتركز نضالها حول الوصول إلى السلطة إن لم تكن قد تبوّأتها

بالفعل، وإذا كانت السلطة في أيديها فهي تريد احتكارها والاحتفاظ بها أو بنصيب الأسد منها.
وغالباً ما تقدّم الحركات الإثنيّة الاستعلائيّة تبريرات أيديولوجيّة لأهدافها وممارساتها لاحتكار السلطة والتسلط على الآخرين. قد تكون هذه التبريرات دينية (حقاً إلهياً، أو وعداً في كتب سماوية، مثل مقولة شعب الله المختار)، أو سلالية (تفوّق العنصر الأبيض وتدنّي العنصر الأسمر أو الأسود في الذكاء والقدرات)، أو ثقافية (تفوّق الحضارة الغربية ورسالتها في التنوير وقيادة الآخرين)، أو اقتصاديّة (جماعة إثنيّة معيّنة هي التي تقوم بالدور الأهم في الإنتاج ودفع الضرائب وتمويل الدولة)، أو وطنية (جماعة إثنيّة معينة أكثر التزاماً وإخلاصاً وأقوى دفاعاً عن الكيان الوطني من غيرها من الجماعات) أو وجوديّة (جماعة إثنية تؤمن في قرارة نفسها أو توحي للآخرين بأنه لا بقاء لها إذا تمتعت بمركز استعلائي في قمة السلطة)، وأيا كانت التبريرات الأيديولوجيّة للحركات الاستعلائية، فإنها تخلق ردود فِعل معاكسة لدى الجماعات الإثنيّة الأخرى، فإذا أمعنت الحركة الاستعلائية في فكرها وممارساتها، فإن الصراع يصبح أمراً وارداً، بل وربما حتمياً.
والأمثلة البارزة للحركات الإثنية الاستعلائيّة في الوقت الحاضر هي الصهيونية في فلسطين، والعنصرية في الولايات المتحدة وتلك التي هَيمنت في جنوب أفريقيا حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي.

المصدر: نفسه.

ومع تسارع العولمة وعمليات التغيّر الاجتماعي في عالمنا المُعاصر، فإن التنوع الإثني وما ينطوي عليه من فوائد وتعقيدات يطرح تحديات جديّة أمام أعداد متزايدة من البلدان. فالهجرة العالميّة آخذة بالتزايد مع توسّع عمليات التكامل في الاقتصاد العالمي، كما أن تحرّك التجمعات البشريّة واختلاطها بعضها ببعض لا بدّ أن تشهد مزيداً من كثافة التفاعل بين الشعوب في المستقبل. ومن جهة أخرى، فإننا نشهد تصاعد التوترات الإثنيّة في كثير من مجتمعات العالم، وقد أدّى بعضها بالفعل إلى تفكك الكيان السياسي والاقتصادي خلال العقد الماضي في دول كانت تضم جماعات إثنيّة متعدّدة مثل بعض دول البلقان. كما أن بعض هذه الدول، مثل يوغوسلافيا سابقاً، شهِدَت ما أصبح يُعرف بسياسة «التطهير العِرقي» التي تقوم في جوهرها على خلق مناطق متجانسة ومتشابهة إثنياً بعد طرد الجماعات الأخرى المُغايِرة لها وتهجيرها من أراضيها. وقد نُفِّذَت هذه السياسات العِرقيّة الإثنيّة عندما قام الصِّربيّون بطرد عشرات الألوف من المسلمين من كرواتيا عام 1992

وتهجيرهم واغتصاب نسائهم وسلب ممتلكاتهم. وقد شُنّت الحرب في كوسوفو عام 1999 بعد قيام القوات الصِّربيّة بممارسة التطهير العِرقي على المسلمين الألبان وتهجيرهم من موطنهم في ذلك الإقليم. وكان من نتائج الصراع الإثني في البوسنا وكوسوفو أن تحوّل النزاع الإثني إلى قضيّة عالميّة وإلى هجرة مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدول المجاورة وإلى مناطق أخرى ممّا استتبَع تدخّل الأمم المتحدّة ودول حِلف شمال الأطلسي (الناتو) عسكرياً للحد من هذا الصراع وللمحافظة على السلام الهش الذي ساد المنطقة في وقت لاحق.

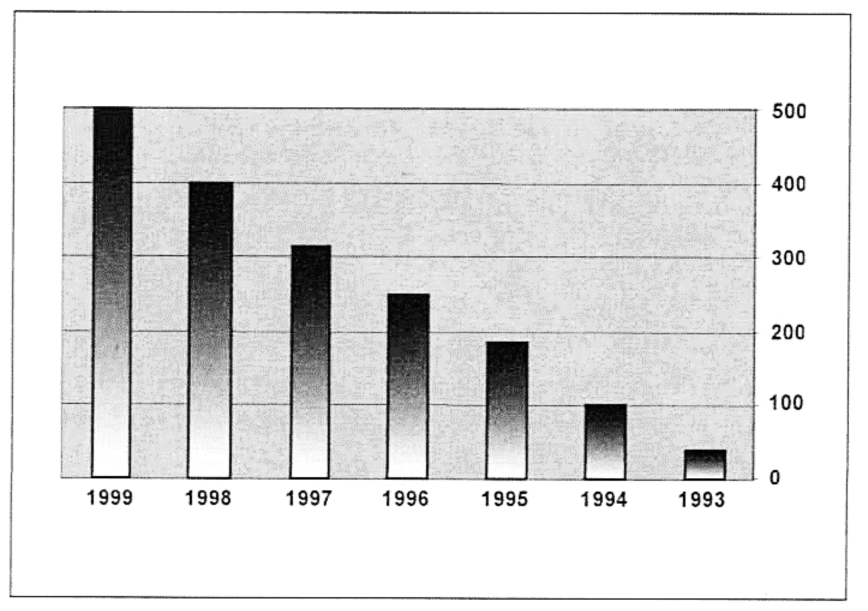
وقد شهِد القرن العشرون أحداثاً وتطوّرات خطيرة أصبحت تدخل في عِداد الحروب والحملات الهادفة إلى إبادة شعوب أو جماعات إثنيّة بأكملها مثلما حدث للأرمن في أواخر عهود الإمبراطورية العثمانية بين عام 1915 و1923 ومثلما قامت بها ألمانية النازيّة خلال الربع الثاني من القرن العشرين، ومثل المذابح التي قامت بها الأغلبيّة في رواندا من قبائل الهوتو ضد الأقليّة المتمثّلة بقبائل التوتسي عام 1994 مما أسفر عن وقوع أكثر من 800،000 ضحيّة بشرية. وأدّى ذلك إلى هرب أكثر من مليونَي لاجئ من رواندا إلى دول مجاورة مثل بوروندي والكونغو، ممّا أسهم بدوره في تصاعد التوتر الإثني في هذين البلدين. وكان من بعض نتائج الحروب وحملات الإبادة هذه سقوط بعض الأنظمة السياسيّة واقتياد زعمائها إلى محاكم دوليّة بعد اتهامهم بجرائم ضد الإنسانيّة(*).

الهِجرة العالميَّة واتجاهاتها

ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. وأصبحت أنماط الهجرة تُعبِّر عن التغيّرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسيّة والثقافيّة بين دول العالم. وتُشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بَلَغوا نحو ثمانين مليون شخص يشملون نحو عشرين مليوناً من اللاجئين. ويُعتَقَد أن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يُطلقون على أيامنا هذه «عصر الهجرة».

(*) انظر الإطار: سعد الدين إبراهيم: «التصنيف الحركي للجماعات الإثنية» في هذا الفصل.

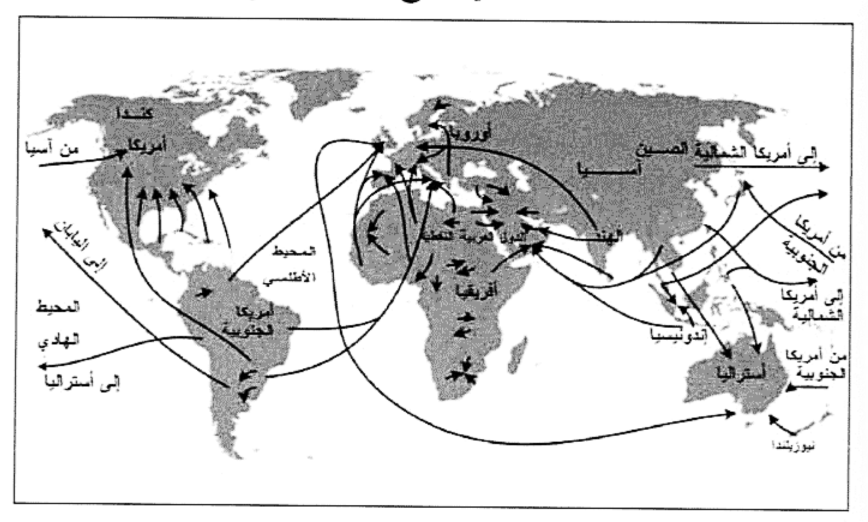
الشكل رقم (9-1)
تقديرات لعدد المهاجرين غير الشرعيين (بالآلاف)
الذين دخلوا دول الاتحاد الأوروبي بين عامي 1993-1999



المصدر: International Center for Migration Policy Development, from *The Economist* (16 October, 1999), p. 31.

وتتضافر الهجرة (وهي دخول الناس إلى بلد آخر للاستقرار فيه) والمهاجَرَة (وهي عمليّة انتقال الناس وارتحالهم من موطنهم للاستقرار في بلد آخر)، لتشكِّلا أنماطاً من الهجرة تصِل بين بلدانهم الأصليّة والبلدان التي تستقبلهم. وتؤدي حركات الهجرة إلى التنوّع الإثني والثقافي في كثير من المجتمعات، كما تُسهم في إعادة تشكيل الأوضاع الديموغرافيّة السكانيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما أن تكاثف الهجرة العالميّة منذ الحرب العالميّة الثانية، وخلال العِقدَين الأخيرين على وجه التحديد، قد أصبح قضيّة سياسيّة مهمة في كثير من البلدان. كما أن تصاعد معدلات الهجرة في العديد من المجتمعات الغربيّة قد أصبح يُثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهويّة الوطنيّة، مما أدّى في جانب منه إلى إعادة النظر في معنى المُواطَنَة في تلك البلدان.

الشكل رقم (9-2)
اتجاهات الهجرة العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين



المصدر: Stephen Costles and Mark S. Miller, *The Age of Migration* (Basingstoke: Macmillan, 1993).

دَرَج الدارسون على تمييز أربعة نماذج من الهجرة لوصف التحركات السكانيّة في العالم منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة. فهناك النموذج «التقليدي الكلاسيكي» للهجرة. ويَصدُق على بلدان مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا التي نشأت ونَمَت في السياق التاريخي باعتبارها دولاً تضم «شعوباً من المهاجرين». وقد قامت هذه الدول بتشجيع الهجرة واجتذابها رغم وجود الكثير من القيود وأنظمة الحِصص (الكوتا) على من يَفِدون إليها سنوياً. أما النموذج «الكولونيالي الاستعماري» فتمثِّله دول مثل بريطانيا وفرنسا اللتين تميلان إلى إعطاء الأفضليّة للمهاجرين القادمين من البلدان التي كانت خاضعة لسيطرتهما الاستعماريّة في السابق دون غيرهم. وبالنسبة إلى بريطانيا فإن المهاجرين الوافدين إليها يكونون على الأغلب من دول الكومونولث. وتتبع دول أوروبيّة أخرى مثل ألمانيا وسويسرا وبلجيكا النموذج الثالث وهو نموذج «العمّال الضيوف». وبموجب هذه السياسات والخطط، يجري قبول المهاجرين ودخولهم إلى البلاد على أساس مؤقت، ولتلبية احتياجات سوق العمل بصورة خاصة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المُواطَنَة حتى لو أمضوا فترات طويلة من العمل والاستقرار في ذلك البلد. أما النوع الرابع من أنواع الهجرة فهو نموذج «الهجرة غير المشروعة» الذي أصبح

واسع الانتشار في الآونة الأخيرة نظراً للقيود المتشدِّدة التي تفرضها الدول الصناعيّة على الهجرة. ويستطيع كثير من المهاجرين الذين يدخلون بلداً ما بصورة سريّة أو تحت ستار ذريعة أخرى أن يعيشوا بطريقة غير قانونية بعيداً عن السلطات الرسميّة في ذلك المجتمع. ويتمثّل هذا النمط في الأعداد الهائلة من المهاجرين المكسيكيّين الذين يتدفقون على الولايات الجنوبيّة في أمريكا، وفي الأعداد المتزايدة للشركات والعصابات الدوليّة التي تقوم بتهريب اللاجئين والمهاجرين عبر حدود الدول البريّة أو من خلال منافذها البحريّة.

ومثلما هي الحال إلى حد بعيد في الهجرة الداخليّة(*) فإن ثمّة قِوى مؤثِّرة تُسهِم في تشكيل أنماط الهجرة الناجمة عن التغيرات الاجتماعيّة وتسارُع عمليّة العَولمة. ويميل كثير من النظريات المبكرة حول الهجرة إلى التركيز على ما يُسمّى بعوامل الدفع والجذب. وتُشير عوامل الدفع إلى طبيعة التغيرات التي تحدث في البلد الأصلي وتُرغِم جانباً من السكان على الهجرة مثل الحرب والمجاعات والقمع السياسي وضغوط التكاثر السكاني. أما عوامل الجذب فهي مجموعة الظواهر والفوائد والجواذب القائمة في البلد الذي قد يستقبل من يعتزمون الهجرة إليه، مثل ازدهار سوق العمل ورُقيّ مستويات المعيشة وانخفاض الكثافة السكانيّة وغيرها من الجوانب التي تستهوي المهاجرين.

لقد تعرضّت نظريات الجذب والدفع في الآونة الأخيرة للنقد لأنها تقدِّم تفسيرات ساذجة ومُغالِيَة في التبسيط لعمليّة مُركَّبة ومعقَّدة ومتعدِّدة الجوانب. ويميل كثير من الباحثين المُحدَثين إلى النظر إلى أنماط الهجرة العالميّة باعتبارها أنساقاً أو نُظُماً تنجم عن التفاعل بين الظواهر الكُليّة (الماكرويّة) والجزئيّة أو الصغيرة (المايكرويّة). وتُشير العوامل الكليّة في هذه الحالة إلى المؤثِّرات التي تفعل فعلها على الصعيد العام مثل الوضع السياسي في المنطقة، والقوانين والتعليمات التي تُنظِّم الهجرة والمهاجَرَة أو التغيّرات في الوضع الاقتصادي العالمي. أما العوامل الصّغرى التي تكون أكثر التصاقاً بواقع الناس الذين يعتزمون الهجرة فتتمثّل في ما يمتلكونه من موارد ومعرفة وفهم في موطنهم الأصلي. وتُمثِّل حالة الجماعات المهاجرة التركيّة في ألمانيا نموذجاً لالتقاء المستويَين الكلي والصغير. فعلى المستوى الكلي تتضافر عدة عوامل مثل حاجة ألمانيا الاقتصاديّة للأيدي العاملة وسياستها التي تُيسِّر قبول «العمال الضيوف» الأجانب وأوضاع الاقتصاد التركي

(*) انظر الإطار: حليم بركات، «الهجرة إلى المدينة» في هذا الكتاب.

التي لا يتمكّن معها العمّال الأتراك من تحقيق الكسب المادي الذي يطمحون إليه في بلادهم. أما على المستوى الجزئي المُصغَّر، فإن العوامل المؤثِّرة تتمثّل في شبكة العلاقات والقنوات غير الرسميّة التي تُعزِّز التضامن والدعم المتبادَل بين أفراد الجالية التركيّة في ألمانيا، والروابط القوية التي تشدّهم إلى عائلاتهم وأصدقائهم في موطنهم الأصلي في تركيا. وفي أوساط الأتراك الذين يعتزمون الهجرة، فإن معرفتهم بألمانيا وما يتمتعون به من «رأس المال الاجتماعي» ـ وهو الموارد البشريّة أو الاجتماعيّة التي يعتمدون عليها ـ تجعل من ألمانيا بلداً مغرياً وجذاباً تتجه إليه أنظار العمّال الأتراك. ويرى أنصار نظريّة أنساق الهجرة أنه ليس بوسع عامل واحد فحسب أن يفسِّر عمليّة الانتقال للإقامة أو العمل في بلد آخر، ويعتقدون في المقابل أن كل عمليّة هجرة، مثل تلك القائمة من تركيا إلى ألمانيا، هي محصِّلة للتفاعل بين المسارَين الكلي والجزئي(*).

وقد حدّد اثنان من الباحثين في شؤون الهجرة العالميّة (Castles and Miller, 1993) أن اتجاهات الهجرة وأنماطها في المستقبل القريب ستتميّز بأربع خصائص أساسيّة هي:

- التسارع، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة.
- التنوّع، حيث ستقوم البلدان المُضيفة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافاً لسياساتها السابقة التي تستقبل بموجبها فئات محدَّدة مثل العمّال واللاجئين وطالبي اللجوء.
- العَولمة، حيث اتخذت الهجرة طابعاً عالمياً واتسعت مجالاتها لتشمل أعداداً أكبر من الدول سواء منها المُرسلة أو المستقبلة للمهاجرين.
- التأنيث، إذ إن أعداد النساء المهاجرات آخذة في التزايد خلافاً لحركات الهجرة السابقة التي تشمل الرجال في أغلب الأحيان. ويرتبط تزايد هجرة النساء ارتباطاً وثيقاً بالتغيّرات التي تطرأ على سوق العمل العالمي، بما في ذلك تزايُد الطلب على العامِلات في البيوت وتوسُّع السياحة الجنسيّة والمتاجَرة بخدمات النساء.

(*) انظر الإطار: باقر سلمان النجار، «التركيب النوعي والكمي للعمل الوافد في الخليج العربي» في هذا الكتاب.

الهجرة والعلاقات الإثنيَّة في أوروبا

شهِدت الدول الأوروبيّة تحوّلات عميقة من جرّاء موجات الهجرة الوافدة خلال القرن العشرين. وقد بدأت أوائل هذه الموجات خلال العقود الثلاثة التي أعقبَت الحرب العالميّة الثانية عندما بدأت بلدان البحر الأبيض المتوسط بتزويد بلدان الشمال والغرب في أوروبا بالأيدي العاملة الرخيصة. وكان العمّال المهاجرون من تركيا وشمال أفريقيا واليونان وحتى من المناطق الجنوبيّة من إسبانيا وإيطاليا يُقابَلون بالترحاب من جانب الدول المُضيفة التي كانت تُعاني نقصاً حاداً في الأيدي العاملة. وتضم سويسرا وألمانيا وبلجيكا والسويد شرائح واسعة من العمّال المهاجرين. وفي الوقت نفسه فإن الدول التي كانت تبسط سيطرتها الاستعماريّة على مناطق عديدة في العالم سمَحَت بدخول العمّال الوافدين إليها من مستعمراتها السابقة. ويصدُق ذلك على تدفّق العمّال الجزائريين إلى فرنسا، والإندونيسيين إلى هولندا، والمهاجرين من شبه القارة الهنديّة إلى بريطانيا. وتراجعت حركة الهجرة إلى أوروبا الغربيّة بشكل ملحوظ منذ الثمانينات من القرن الماضي بسبب الركود الاقتصادي. غير أن حركة العمّال وانتقالهم إلى أوروبا قد انتعشت بعد سقوط جدار برلين والتحوّلات التي حدثت في كل من الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول أوروبا الشرقيّة حيث بدأت موجة جديدة من الهجرة. وتميّزت هذه الموجة بحَدَثَين مهمّين: الأول هو أن فتح الحدود بين الشرق والغرب قد أدّى إلى هجرة نحو خمسة ملايين شخص داخل أوروبا بين عامَي1989 و1994. أما الثاني؛ فهو أن الحرب والصراع الإثني في يوغوسلافيا السابقة قد أسفرا عن انتقال نحو خمسة ملايين لاجئ إلى مناطق أخرى في أوروبا (Koser and Lutz, 1998). كما طرأ بعض التغيّر على الأنماط الجغرافيّة للهجرة الأوروبيّة مع الاختفاء التدريجي للحدود التي كانت تفصل بين الموطن الأصلي والبلدان المستقبِلَة للاجئين والمهاجرين. ومن السِّمات الأخرى التي ميّزت موجات الهجرة الجديدة هذه شيوع ظاهرة «التباعُد الإثني» في الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقتَين ودول أخرى في أواسط أوروبا، إذ بدأت جماعات كثيرة بالبحث والعودة إلى الأصول الإثنيّة لأجيال سابقة منها. وعلى سبيل المثال، فإن أعداداً ضخمة من الروس الذين عاشوا أجيالاً عديدة في لاتفيا وكازاخستان وأوكرانيا أخذوا بعد استقلال هذه الدول عن روسيا يعودون إلى المناطق الروسيّة التي كان يقطنها أجدادهم (Brubaker, 1998).

هجرة الأدمغة العربية

يلاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 أن هجرة (أو نزيف) الكفاءات العربية عالية التأهيل إلى الغرب تسهم إلى حد كبير في تقويض التنمية الاقتصادية في المنطقة. والسبب الرئيسي لهجرة هذه الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة بلادها، مع تحقق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. ويرى التقرير أن الخسارة المترتبة على هجرة الكفاءات تتمثل في تحمّل الدول العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة مما يمكن اعتباره معونة عكسية ودعمًا من بلدان نامية إلى دول الاستقبال الغنية. والأهم من ذلك تكلفة الفرصة المُضاعة التي تتمثل في فقدان العائد المُنتَظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية أوطانهم. ويدعو واضعو التقرير إلى وضع خطة منسّقة لاجتذاب الكفاءات المهاجرة إلى العودة عن طريق تقديم المحفزات اللازمة لها.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

وبعد قيام الاتحاد الأوروبي، أزيلت أكثر الحواجز والقيود التي كانت تُعيق انتقال السِّلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة والموارد البشريّة بين الدول، وأصبح بوُسع المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي الآن الانتقال بحريّة والعمل في أيّة دولة من دول الاتحاد. ويلاحِظ المراقِبون أن ثمّة أنماطاً جديدة لتحرّك العمّال والمهنيّين بين الدول التي تمتلك مثل هذه الموارد وتلك التي تفتقر إليها. وقد أصبحت قضيّة الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي من الخارج واحدة من القضايا الإشكاليّة على الصعيد السياسي داخل الاتحاد. ذلك أن الدول الأعضاء قد اتفقت فيما بينها على اعتماد تأشيرة دخول موحَّدة (شينغِن) تتيح للزائر فور دخوله إحدى هذه الدول أن يتنقل أو يُقيم في أي دولة أخرى دونما قيود، ممّا سهّل عمليات الهجرة والإقامة غير المشروعة داخل الاتحاد الأوروبي. وكان من نتائج ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي قد أخذت بالتشدّد في إجراءات الموافقة على منح التأشيرات وإخضاع منافذ الدخول إليها لإجراءات أمنيّة إضافيّة. ورغم ذلك فإن معدلات الجريمة المنظَّمة آخذة بالتزايد في أوروبا، كما أن شبكات العصابات العالميّة التي تُمارِس تجارة المخدرات والدعارة وغسيل الأموال والتهريب ما زالت قادرة على التحايل على الإجراءات المشدَّدة أو التهرّب منها (Koser and Lutz, 1998).

التركيب النوعي والكمي للعمل الوافد في الخليج العربي

كان لطبيعة التحولات المجتمعيّة وأنماط التنمية المتبناة خلال العقود الثلاثة السابقة كبير الأثر في التغير الحاصل في حجم ووظيفة العمل الوافد في الأقطار العربية الخليجية. وفي ضوء المتوفر من البيانات سنحاول التوصل إلى توصيف تقريبي لصورة العمل وتركيبه. فالبيانات المتوفرة حول التوزيع النوعي والكمي لقوة العمل تشير إلى:

1. الانتشار الكبير للعمل الوافد في أغلب ـ إن لم يكن كل ـ أنواع النشاط الاقتصادي.
2. العمل الوافد يمثل، كأرقام مطلقة أو كنسب، القطاع الأعظم من قوة العمل، بل إنه على رغم كل دعوات توطين العمل والبطالة ما زال في ازدياد مستمر، فلا يمثل العمل المحلي إلا الجزء البسيط من الإجمالي العام للقوى العاملة.

وتشير التقديرات إلى أنه حتى مطلع العام 2000 سوف يكون هناك أكثر من عشرة ملايين عامل أجنبي يعملون في دول مجلس التعاون الست من مجموع الجسم السكاني الأجنبي المقدّر بأكثر من 12 مليون نسمة، في حين أن حجم العاملين المحليين يقدّر بستة ملايين ونصف المليون عامل محلي من جسم سكاني يقدر 20، 124 مليون نسمة. وعلى رغم ارتفاع حجم المساهمة الوطنية في قوة العمل خلال العقد التسعيني من القرن العشرين من 28% إلى أقل بقليل من 30%، إلا أن العمالة الأجنبيّة تبقى مسيطرة على سوق العمل الخليجي، وخصوصاً في قطاعاته غير الرسميّة، حيث إن البيانات المتوفرة لعام 1997، تشير إلى أن حجم التمثيل الأجنبي في سوق العمل الخليجي يقدّر بـ 75,1%.

الجدول رقم (9-3)

قوة العمل بحسب الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي، عام 1997

	مواطنون	مهاجرون	المجموع	المهاجرون (%)
الإمارات العربية المتحدة	135,5	1,154,8	1,290,3	89,5
البحرين	106,5	176,7	283,2	62,3
السعوديّة	2,456,2	4,603,2	7,050,4	65,2
عُمان	282,1	535,1	817,2	65,4
قطر	33,2	197,4	230,6	85,6
الكويت	194,9	939,0	1,133,9	82,8
المجموع	3,208,4	7,606,2	10,814,6	70,3

ترتفع نسبة التمثيل الأجنبي في سوق العمل في الإمارات العربية المتحدة لتصل إلى حوالي 90% من إجمالي قوة العمل، يليها في ذلك قطر (86% تقريباً) والكويت (83% تقريباً)، وتصل في أدناها في حالة البحرين. رغم أن التمثيل الأجنبي في سوق العمل في البحرين مع مطلع السبعينات لم يكن يتجاوز 45%، إلا أنه وصل وفق تقديرات عام 1997 إلى 62,3%. وعلى رغم بروز مشكلات البطالة في أوساط عملها المحلي التي يقدرها البعض بحوالي 16% إلا أن حجم العمل المستورد ما زال في ازدياد مستمر. ويبدو تزايد الاعتماد على العمل الأجنبي أكثر وضوحاً في حالة العربية السعودية وعُمان اللتين ارتفع فيهما رصيد العمل الأجنبي من 25% و31% عام 1975 على التوالي إلى 65% لكل منهما عام 1995 في حالة الأولى وعام 1998 في حالة الثانية. والملاحظ أن حجم المساهمة الوطنيّة في سوق العمل قد ارتفعت من 9,8% و21,4% في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت عام 1980 على التوالي إلى حوالي 28% في الكويت وحوالي 15% في الإمارات العربية المتحدة لعام 1997، ومن حوالي 16% و41% في عام 1981 في قطر والبحرين على التوالي إلى 14,3% في قطر عام 1995 وإلى 36,1% عام 1991، وحوالي 37% عام 1999 في البحرين.

وعلى الرغم من أنه لا تتوافر لدينا بيانات حديثة عن العمل في العربية السعودية وعُمان، إلا أن طبيعة المشاريع المقامة، بالإضافة إلى الأرقام المرتفعة للهجرة ـ ليس فيهما فقط وإنما في عموم المنطقة ـ تقودنا إلى الاعتقاد بأن حجم المساهمة المحليّة في قوة العمل تتشابه مع الكثير من مثيلاتها في أقطار الخليج العربي الأخرى.

وأخيراً التركيز الشديد للعمل المحلي في القطاعات غير الإنتاجيّة، وقطاع الخدمات على وجه الخصوص، إذ يمتص هذا القطاع حوالي 75,6% من قوة العمل الكويتيّة و69,7 من قوة العمل المحليّة في الإمارات العربية المتحدة في عام 1980. وانخفضت هذه النسبة لتصل في حالة الكويت إلى 58% وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 62% في عام 1997. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإحصاءات الرسميّة ما زالت تشير إلى تكدس العمل المحلي في القطاع الرسمي والقطاعات غير الإنتاجيّة، حيث يمتص قطاع الخدمات الشخصيّة والاجتماعيّة في الكويت حتى عام 1997 ما نسبته 84,8% من العمالة الكويتية، كما يمتص القطاع الحكومي والمختلط في قطر قرابة 80% من العمالة القطرية في السنة ذاتها، بل إن قطاع المعلمين من الذكور في عموم المنطقة باستثناء البحرين ما زال العمل المحلي فيه قاصراً إذا ما قورن بتعليم الإناث الذي يبدو أنه قد تم توطينه في معظم أقطار المنطقة إلى حد كبير.

المصدر: باقر سلمان النجار، **حلم الهجرة للثروة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

عوامل مؤثرة في تزايد العمالة الوافدة في الخليج

وعلى الرغم من أن دول المنطقة قد بدأت، في الفترة الأخيرة، تعاني بطالة سافرة خصوصاً في أوساط النسوة، وعلى الرغم أن الحاجة قد تدفع نحو توظيفهن في القطاعات غير التقليديّة، إلا أن الظروف والمعطيات الاجتماعيّة والثقافيّة السائدة، تبدو حائلة دون الخروج من الدائرة التقليديّة لقطاعات التوظيف إلى الدائرة الأرحب. ويبدو أن تجربة البحرين وعُمان، وربما الكويت بعض الشيء، غير قابلة للتبني بالوتيرة ذاتها أو أنها قد تكون قابلة للتبنّي، ولكن بعد طَور من الزمن في بقيّة مجتمعات المنطقة، إلا أن علينا تأكيد حقيقة برزت مع تسعينات القرن الماضي، وهي أن الجهاز الرسمي (الحكومي) في دول مجلس التعاون قد وصل إلى حد التشبع من حيث قدراته الاستيعابيّة. وأمام عجز الجهاز الرسمي عن استيعاب المزيد، فإن دول المنطقة كانت ملزمة بفرض نظام الحصص على أرباب القطاع الخاص لتوظيف جزء من العمل المحلي، كما فعلت إلى حد ما البحرين، وربما العربية السعوديّة التي تخطط إلى أن يستوعب القطاع الخاص فيها أكثر من 600 ألف موظف محلي خلال العشر سنوات الممتدة من عام 1995 إلى عام 2005. ولكن تبقى دائماً معوقات تحول دون استيعاب العمل المحلي، بعضها نابع من إمكانية العمل المحلي ذاته، وآخر متعلّق بالعراقيل والحيَل التي يضعها القطاع الخاص أمام توظيف العمل المحلي.

وبشكل عام، فإن الآراء تتباين هنا حول العوامل المؤثرة في ازدياد معدلات العمل الوافد وبالتحديد العمالة الآسيويّة. ويلخص البعض هنا عوامل قوى خمسة أثرت وبشكل نسبي في ازدياد العمل الآسيوي في الخليج العربي.

1. الإدارة السياسيّة وما ينطوي تحتها من عناصر، وبخاصة التوجّه الإقليمي، والترابط مع «المركز» والتخوّف السياسي من العمالة ذات الطموح السياسي. وقد أدّت مواقف دول مثل الأردن والسلطة الفلسطينيّة واليمن والسودان من الغزو العراقي للكويت إلى تعزيز هذه المواقف والاتجاهات المتخوّفة من العمل العربي.
2. تأثير الوضع الدولي في القرار السياسي المحلي، وقد تأتي سياسات منظمة التجارة الدوليّة في إسقاط الحواجز الجمركيّة وفتح الحدود لتضيف بعداً آخر جديداً في صياغة سياسات استقدام وإقامة العمل الأجنبي لدول المنطقة.
3. الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع الخاص في هذه الأقطار أعطاه قوة كبيرة ومؤثرة في التوجه الاجتماعي الاقتصادي، وبالتالي في طريقة الاستقدام ونوعيّة العمل المستخدم كماً، وربما عرقاً.
4. التحولات المجتمعيّة التي ضربت نسيج المجتمع الخليجي أفرزت مجموعة إدارية محليّة ووافدة ذات مصلحة في استمرارية الشكل.
5. عدم قدرة المفكرين العرب وخبراء العمل في التأثير إيجاباً في دائرة صناعة القرار السياسي، أو أن الكثير من آرائهم يبدو غير قابل للتنفيذ.

المصدر: نفسه.

نقاط موجَزَة

1. يُشير العِرق إلى مجموعة من الخصائص الجسمانيّة، مثل لون الجلد، التي يعتبرها أفراد جماعة ما مهمة من الوجهة الإثنيّة باعتبارها مؤشراً على خصائص ثقافيّة لهذه المجموعة. وتدخل كثير من المعتقدات الشائعة عن العِرق في عِداد الأساطير، وليس ثمّة أي معالم أو خصائص واضحة وقطعيّة يمكن على أساسها تقسيم الناس إلى أعراق متميّزة.

2. تُشكِّل شرائح من المجتمع جماعات إثنيّة بسبب اشتراكها في سِمات ثقافيّة تميّزها عن الآخرين من أعضاء المجتمع الذي تعيش فيه. ومن هنا فإن الإثنيّة تُشير إلى الفوارق الثقافيّة التي تفصل بين مجموعة وأخرى. ومن أبرز هذه الخصائص: اللغة؛ والتاريخ؛ أو النَّسب السُّلالي؛ والدين؛ وأساليب اللباس؛ والزينة. ورغم أن الفوارق الإثنيّة تُعتبَر طبيعيّة في بعض الحالات، إلا أنها تدخل برمّتها في عِداد ما يتعلمه المرء ويكتسبه من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

3. والأقليات هي المجموعات التي يتعرّض أفرادها للتفرقة من جانب أغلبيّة السكان في المجتمع. وتتميّز الأقليات، في العادة، بدرجة عالية من التضامن بين أعضائها، وهو الشعور النابع من تجربتهم الجَمعيّة ومعاناتهم أحياناً من حالة الإقصاء الاجتماعي.

4. يُمثِّل الإسقاط ولَوم الآخرين على أعمال لم يقوموا بها جانباً من الآليات السيكولوجيّة التي ترتبط بالتحيّز والتفرقة. وفي حالة الإسقاط، تتوجّه مشاعر العداء إلى أمور أو أشخاص لا صلة لهم بمشاعر القلق التي يحس بها الإنسان. ويميل بعض الناس إلى إرجاع ما يعانونه من قلق أو إحساس بعدم الأمن إلى أشخاص آخرين واتخاذهم كبش فداء لهذه المشاعر. أما التحيّز، فيشتمل على حمل آراء جاهزة ومُسبَقة عن فرد أو جماعة بينما تُشير التفرقة إلى أنماط السلوك الفعلي التي تحرم عدداً من أفراد التجمع البشري من الفرص المُتاحة للآخرين.

5. تقوم العنصريّة أو التعصّب العِرقي على تزييف خصائص مُعيّنة في الشخصيّة أو السلوك واختلاقها ونسبتها بوصفها صفات إرثيّة إلى أفراد يتميّزون بمظاهر جسمانيّة مُحدَّدة. ويزعم العِرقيّون والعنصريون أنه يُمكن طرح التفسير البيولوجي لإثبات سِمات التخلّف والنقص التي قد تكون موجودة في جماعة

ما من سُلالة مُعيّنة. أما العنصريّة المؤسّسيّة فتشير إلى أنماط التفرقة على أُسُس إثنيّة التي تترسّخ في بُنية المؤسسات الاجتماعيّة. وتدل العنصريّة الجديدة على مواقف التعصّب العِرقي التي تقوم على الفوارق الثقافيّة لا على انحطاط المكوِّنات البيولوجيّة للفرد أو الجماعة.

6. يُمثِّل انغلاق الجماعة والحُظوة في الوصول إلى الموارد جانبَين مهمَّين في أوضاع العداء الإثني. غير أنه لا يُمكن فهم الجوانب الجوهريّة في الصراعات الإثنيّة الحديثة، ولاسيّما ما يتعلّق بمواقف البيض العنصريّة تجاه السود، إلّا بالرجوع إلى تاريخ الغرب الاستعماري التوسعي.

7. تجلّت ثلاثة أشكال من التكامل الإثني في المجتمعات المتعدّدة الإثنيّة. ومن بينها نموذج التمثُّل الذي تتكيّف بموجبه المجموعات الوافدة وتُعدِّل مواقفها ولغتها بما يتفق مع ما هو سائد في الجماعة المُهَيمِنة في المجتمع. وفي النموذج الانصهاري تُدمَج الثقافات والتوجهات التي تحملها المجموعات الإثنيّة في المجتمع في وِحدة واحدة متجانسة. أما نموذج التعدّديّة الإثنيّة فيدل على أن الجماعة الإثنيّة تعيش أسلوباً متميّزاً من الحياة جنباً إلى جنب مع الجماعات الأخرى ولكنها تظل شريكاً يتمتّع بالمساواة مع غيره في الحياة الاقتصاديّة الاجتماعيّة.

8. تتّسم بُنية الدول المتعدِّدة الإثنيّة بدرجات متفاوتة من الهشاشة. وقد تُعاني أحياناً حالات من التوتر أو الصراع الإثني. وقد يتخذ الصراع الإثني في بعض الحالات شكل التطهير العِرقي بإقامة مناطق إثنيّة متجانسة عن طريق طرد الجماعات الأخرى والتخلص منها. أو يصل العداء في هذه الحالات إلى مرحلة الإبادة العِرقيّة التي تتوخّى فيها إحدى الجماعات الإثنيّة إفناء جماعة أخرى بطريقة منهجيّة منظَّمة.

9. المهاجَرة هي انتقال الناس من منطقة أو مجتمع إلى آخر بغَرَض الإقامة والاستقرار. وقد تزايدت الهجرة العالميّة عبر الحدود الدوليّة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية وازدادت سرعةً وكثافةً من جرّاء عمليّة العَولمة المعاصِرة.

10. أدّت الهجرة إلى تزايد الجماعات الإثنيّة في المجتمعات الصناعيّة الحديثة. غير أن هذه الجماعات في كثير من هذه البلدان تُعاني حالة من الاستضعاف والإجحاف في أكثر من مجال مثل الاستخدام والعمل، والدخل والإسكان.

غير أن أنماط اللامساواة قد بدأت تخِفّ في العقود الماضية في عدد من البلدان الصناعيّة التي أصبحت فيها شرائح معيَّنة من الجماعات الإثنيّة تحتل مرتبة اجتماعيّة قريبة من مراتب السكان البيض.

11. تُشير الهجرة الجديدة إلى أشكال مستجِدَّة من حركة الناس وانتقالهم من بلد إلى آخر داخل أوروبا من جرّاء انتهاء الحرب الباردة أو تصاعد الصراعات الإثنيّة في يوغوسلافيا السابقة بالإضافة إلى نتائج التكامل المُطَّرِد بين دول الاتحاد الأوروبي. وقد أدّى التشدّد في إجراءات الهجرة القانونيّة إلى دول الاتحاد الأوروبي في السنين الأخيرة إلى تزايد الهجرة غير الشرعيّة.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ترتبط حركة الهجرة المعاصرة بالتاريخ الاقتصادي على المستويَين المحلي والعالمي، حلِّل وفسِّر جانباً من أوضاع الهجرة والعمالة في مجتمعك المحلي.
2. تحدّث عن الجوانب الإيجابيّة أو السلبيّة للعمالة الوافدة في مجتمعك.
3. ناقش بعض الآثار التي تتركها العمالة المهاجرة من مجتمعك إلى مناطق أخرى.
4. هل تعتقد بوجود جماعات إثنيّة في مجتمعك المحلي؟ ما هي الأسُس التي تعتمد عليها في تصنيفاتك؟ وكيف تتوقع أن تكون صيغة العلاقة بين هذه الجماعات في المستقبل المنظور؟
5. يربط بعض الباحثين بين التعدّديّة الثقافيّة/ الإثنيّة من جهة والتعدّديّة السياسيّة من جهة أخرى، ما هو تقييمك الموضوعي لهذه المقارَبَة؟
6. هل ينبغي إلغاء مفهوم العِرق في العلوم الاجتماعيّة الحديثة؟
7. تتراوح المُقارَبات النظريّة حول التكامل الإثني بين نموذج البَوتقة (الانصهار) من جهة ونموذج سلة الفاكهة أو الخضار (التعدديّة) من جهة أخرى. ما هو تقييمك لكل من هاتَين المقارَبتَين؟

مراجع وقراءات

Martin Bulmer and John Solomos (eds.), *Ethnic and Racial Studies Today* (New York: Routledge, 1999).

Phil Cohen (ed.), *New Ethnicities, Old Racisms?* (London: Zed Books, 1999).
Stephen Cornell and Douglas Hartmann, *Ethnicity and Race: Making Identities in a Changing World* (Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press, 1998).
Liz Fawcett, *Religion, Ethnicity and Social Change* (Basingstoke: Macmillan, 2000).
Michael Ignatieff, *Blood and Belonging* (Toronto: Viking, 1993).
Will Kymlicka, *The New Debate over Minority Rights* (Toronto: University of Toronto, 1997).
Ross Poole, *Nation and Identity* (London: Routledge, 1999).

مصادر على الإنترنت

Black and Asian History Map
www.blackhistorymap.com
Centre for Research in Ethnic Relations, Warwick University
www.csv.warwick.ac.uk/fac/soc/CRER_RC
Commission for Racial Equality
http://www.cre.gov.uk
United Nations Commissioner for Refugees
http://unher.ch

الفصل العاشر

الطبقة، التراتُب واللامساواة

يتحدّث علماء الاجتماع عن التراتب الاجتماعي لوصف أوضاع اللامساواة التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمعات البشريّة. وكثيراً ما نميل إلى التفكير بالتراتب على أساس ما يُسمّى الأصول الاقتصاديّة أو الممتلكات، غير أن التراتب يُمكن أن يقوم على عدّة اعتبارات أخرى مثل: الجنوسة، والعمر، والانتماء الديني، والرتبة العسكريّة. ويتمتّع الأفراد والجماعات بدرجات متفاوتة من القدرة على الحصول على المكافآت والمنافع اعتماداً على مرتبتهم في الهيكل التراتبي. ومن هنا فإنه يمكن تعريف التراتب باعتباره ممثِّلاً لبُنية اللامساواة السائدة في أوساط مجموعة بشريّة. ومن المفيد التفكير بالتراتب وفق المصطلحات المستخدَمَة في الجيولوجيا التي يشيع فيها استخدام مصطلح الطبقات، واعتبار المجتمع مكوّناً من طبقات أو شرائح ذات طابع سُلّمي أو هرمي، فتحتل فيه القمة الفئات التي تتمتع بأنواع عديدة من الامتيازات بينما تقع الفئات المستضعَفَة في قاع الهرم أو قاعدته. لقد وُجدَت عبر التاريخ أربعة أنساق رئيسيّة من التراتب تتمثّل في العبوديّة والجماعات المغلقة (الكاسْت) والمراتب والطبقات. وقد شاع النمط الأول، وهو أقسى حالات اللامساواة في الحضارات القديمة. أما الثاني فانتشر في شبه القارة الهنديّة واعتَبَر فئات محدَّدة بمثابة مجموعات مغلقة ومحكوم عليها بالعزلة بسبب مولدها في سُلالات معيّنة جيلاً بعد جيل. وما زال نظام المراتب قائماً في بعض المجتمعات التقليديّة مثلما كان شائعاً خلال عصور الإقطاع في أوروبا حيث سيطرت طبقة الأرستقراطيين والنبلاء على الأرض ومن عليها، وشكّلت فئة رجال الكنيسة طبقة أخرى بينما مثَّلَت طبقة العامة الفئة الثالثة التي كانت تضم التجار والصُّناع وعمّال السُّخرة.

أما الطبقات بمفهومها الحديث، فتختلف عن الأنساق الثلاثة. فالطبقة تضم

مجموعة عريضة واسعة من الناس الذين يشتركون في موارد اقتصاديّة تؤثّر تأثيراً غالباً على طريقة عيشهم وحياتهم. وتُمثِّل ملكيّة الثروة بالإضافة إلى المستوى المهني الأساس الذي تقوم عليه الطبقات. وتختلف الطبقات عن الأنساق التاريخيّة أو التقليديّة الأخرى من التراتب الاجتماعي في أكثر من ناحية، ومنها:

- إن الطبقات، خلافاً للأنساق الأخرى، لا تقوم أو تؤسَّس على أحكام قانونيّة أو دينيّة؛ ولا تعتمد العضوية فيها بالضرورة على مبادئ قانونيّة أو عادات مُتوارَثة. فليس هناك حدود قطعيّة فاصلة بين طبقة وأخرى، كما أن التزاوج والاختلاط قد يتم بين أفراد طبقة وأخرى.
- إن الموقع الطبقي للفرد قد يكون في جانب جزئي منه على الأقل داخلاً في باب الإنجاز المتحقِّق أو المتسَبَبَات غير الإرثيّة الموروثة التي يحصل عليها من جرّاء جهده وعمله.
- إن الطبقات تعتمد على الفوارق الاقتصاديّة، أي على حالة التفاوت واللامساواة في تملّك الموارد الماديّة والسيطرة عليها بين فئتين اجتماعيتين.

تتجسّد حالة اللامساواة في الأنساق الأخرى في اعتماد العلاقات الشخصيّة أساساً على مفهوم الواجب والالتزامات بين عامل السُّخرة وصاحب الأرض، أو بين العبد وسيّده. وفي نَسَق الطبقات، تتمثل العلاقات في شبكة لاشخصيّة من الارتباطات اللاشخصيّة الواسعة في ظل الظروف التي تسود النظام الاقتصادي في المجتمع.

نظريّات الطبقة والتّراتُب

(ماركس، ڤيبَر، إيريك أولِن رايْت)

تُشكِّل الآراء التي طرحها كارل ماركْس وماكس ڤيبر الأساس الذي تقوم عليه التحليلات والنظريات السوسيولوجيّة حول الطبقة والتراتب. وقد قام أنصار هذين التيارَين بكثير من التعديلات والتجديدات خلال القرن الماضي.

عُنيَ ماركس في أكثر أعماله بقضيّة التراتُب ولاسيّما الطبقات الاجتماعيّة، غير أنه لم يطرَح تحليلاً لمفهوم الطبقة. فالمخطوطات التي كان يعمل عليها قُبَيل وفاته، والتي نُشرَت بوصفها جزءاً من مُؤلفِه الرئيسي الضخم **رأس المال**، تتوقف عند النقطة التي طرح فيها السؤال التالي: «ما الذي يُكوِّن الطبقة؟» وعلينا، على هذا الأساس، أن نستخلص مفهومه عن الطبقة من مُجمَل كتاباته بصورة عامة رغم

أن إشاراته إلى «الطبقة» قد يشوبها أحياناً بعض التناقض وعدم الانسجام. غير أن المعالِم الرئيسيّة لهذا المفهوم واضحة لديه.

إن الطبقة بالنسبة إلى ماركس هي جماعة من الناس تتماثل في علاقتها بوسائل الإنتاج، أي الطُّرُق التي يكسبون بها رزقهم. فقبل قيام الصناعة الحديثة، كانت وسيلة الإنتاج تتمثّل أساساً في الأرض والأدوات والمعدات المستخدَمَة للعناية بالمحاصيل كما تعتمد أيضاً على الحيوانات أو على الحيوانات المُدجَّنَة. ومن هنا فإن الطبقتَين الاجتماعيتَين في المجتمعات قبل الصناعيّة تُمثلان من يمتلكون الأرض (مثل الأرستقراطيّين؛ والنُّبلاء؛ أو مالكي العبيد) ثم أولئك الذين يعكفون على الإنتاج في الأرض (مثل عمّال السُّخرَة؛ والعبيد؛ والفلاحين الأحرار). وفي المجتمعات الصناعيّة الحديثة ازدادت أهميّة المصانع والمكاتب والمعدّات ورأس المال اللازم لشرائها. وانقسمت الطبقات الاجتماعيّة إلى طبقتَين: الأولى التي تمتلك وسائل الإنتاج الجديدة ـ التي يُمثّلها الصناعيّون أو الرأسماليّون ـ والعمّال الذين يبيعون عملهم للطبقة الأولى، وهُم الطبقة العاملة أو ما أطلق ماركس عليه آنذاك اسم «البروليتاريا».

ويرى ماركس أن العلاقة بين الطبقات استغلاليّة في جوهرها وكثيراً ما تتمثّل في انتقال المُنتَجات بصورة مباشرة من الفلاحين إلى الأرستقراطيّين، كما أن العمّال المُسَخَّرين كانوا يُرغَمون على إعطاء جانب من إنتاجهم لأسيادهم الأرستقراطيّين، أو يعملون ساعات إضافيّة كل شهر في مزارع النُّبلاء أو حقولهم لإنتاج المحاصيل لمصلحة هؤلاء الأسياد وبِطاناتهم. وقد استمر الاستغلال في المجتمعات الرأسماليّة الحديثة رغم أن أصوله لم تعُد واضحةً كل الوضوح مثلما كانت في الماضي. وأَوْلى ماركس جانباً كبيراً من اهتمامه لتوضيح تلك العلاقة. إن العامل، خلال يوم عمل كامل يُنتِج أكثر بكثير ممّا يحتاجه رب العمل لدفع المُرتَّبات ونفقات العاملين لديه. ويُمثّل ذلك «فائض القيمة» التي تُشكّل مصدر الربح للرأسماليّ ويُصبح تحت تصرّف رب العمل بحيث يستخدمه على النحو الذي يشاء. فقد يستطيع فريق من العمّال في مصنع للملابس على سبيل المثال إنتاج مائة قطعة في اليوم. وربما تكون كلفة بيع خمس وسبعين منها كافية بالنسبة إلى صاحب المصنع لتغطية مُرتّبات العمّال ونفقات المصنع والمعدّات. ويبقى بعد ذلك ثمن القطع الباقية ربحاً صافياً لصاحب المصنع.

لقد ذُهل ماركس من مظاهر عدم المساواة التي أسفر عنها النظام الرأسمالي. إن الأرستقراطيّين في مراحل سابقة كانوا يعيشون في أعلى درجات الرفاهيّة والرخاء بالفِعل خِلافاً لحياة الفلاحين، غير أن المجتمعات الزراعيّة كانت فقيرة

نسبياً بمجموعها، كما أن مستويات المعيشة كانت ستظل أميَل إلى التقشّف حتى ولو لم يكن الأرستقراطيّون فيها يُمثِّلون طبقة الأسياد المُستَغِلِّين. أمّا في المجتمعات التي ازدهرت فيها الصناعة الحديثة، فقد تعاظَمَت الثروة على نحو غير مسبوق، واتسعت الشُّقّة بين العمّال، وحصيلة عَمَلهم وتزايد فقرهم بينما تراكمت وتزايَدت ثروة الطبقة المالكة. واستخدم ماركس اصطلاح «الإفقار» أو «الإعواز» لوَصف العمليّة التي يتزايد فيها فقر العاملين والعمّال بالمقارنة مع تعاظُم الثروة لدى الطبقة الرأسماليّة. وحتى في الحالة التي يتحسّن فيها وضع العمّال، فإن الفجوة التي تفصلهم عن الطبقة الرأسماليّة ستزداد اتساعاً. ولا يقتصر التفاوت واللامساواة بين الجانبين على الناحية الاقتصاديّة فحسب. فقد لاحظ ماركس أن من نتائج تطوّر المصانع الحديثة ومَكْنَنَة الإنتاج أن العمل يُصبح بالنسبة إلى العامِل مدعاة للملل والضجر وكابِتاً للطاقات الإبداعيّة. فالعمل الذي يُعتَبَر مصدر الثروة يُفضي في أكثر الأحيان إلى الإنهاك الجسدي والبلادة العقليّة، مثل حالة العامل البسيط الذي ينحصر نشاطه في أداء مَهمّات روتينيّة وتكرارها في بيئة لا تتغيّر يوماً بعد يوم.

لقد انطلق ماكس ڤيبَر في مُقاربته لعمليّة التراتب من التحليلات التي طرحها ماركس، غير أنه أضاف إليها كثيراً من التعديلات والتفصيلات، حتى لقد قيل إن ڤيبَر قد أمضى جُلّ حياته في حوار مع شبح ماركس. إن ڤيبَر، شأنه شأن ماركس، يرى أن المجتمع يتميّز بالصِّراع من أجل القوة والموارد. غير أن ماركس كان يرى أن الاستقطاب الثنائي للعلاقات الطبقيّة، والقضايا الاجتماعيّة تُمثِّل جوهر الصراع الاجتماعي. لكن ڤيبَر طرح تصوّراً مُركباً متعدّد الأبعاد للمجتمع. والتراتب الاجتماعي في نظره لا يقتصر على الوضع الطبقي فحسب بل يُسهم في تشكيله وصياغته اعتباران آخران هما «المَكانَة» و«الحزب». وتتضافر هذه العناصر الثلاثة المتداخلة للتراتب لخلق أعداد لا حصر لها من المواقف المُحتَمَلة في المجتمع، وتفتح مجالاً أوسع بكثير من النموذج المُتشدِّد الثنائي الأبعاد الذي طرحه ماركس.

ورغم أن ڤيبَر يتفق مع ماركس في الرأي على أن الطبقة تقوم على الأوضاع الاقتصاديّة الموضوعيّة التي تسود المجتمع، فإنه يتبيّن أنواعاً عديدة من العوامل تُضاهي في أهميتها المؤثِّرات الاقتصاديّة التي شدّد عليها ماركس. ويرى ڤيبَر أن التقسيمات الطبقيّة لا تُستَمَد من السيطرة ــ أو غياب السيطرة على وسائل الإنتاج فحسْب، بل تشتمل أيضاً على فوارق اقتصاديّة لا علاقة مباشرة لها بالملكيّة. وتشمل هذه الموارد بصورة خاصة المهارات والخبرات أو المؤهِّلات التي تؤثِّر على أنواع العمل التي يستطيع الناس القيام بها. ويعتقد ڤيبَر أن «موقع الفرد في

السُّوق» يترك تأثيراً بالغاً على ما لدى الإنسان من «فُرَص الحياة». إن من يَشغلون المناصب الإداريّة أو المهنيّة يُحقّقون كسباً أكبر ويتمتعون بشروط تفضيليّة في العمل على سبيل المثال أكثر من العمّال اليدويين. وما يتوافَرون عليه مِن مؤهلات مثل الشهادات العلميّة والمهارات التي اكتسبوها تجعلهم أسهل تسويقاً ممّن لا يتمتعون بمثل هذه المؤهّلات. وحتى في حالة العمّال العاديّين (الذين أصبحوا في وقت لاحق يُسَمّون بذوي الياقات الزرق) فإن لدى الصانع الماهر قدرة على تأمين أجر أعلى قياساً على دخل نظيره غير الماهر أو شبه الماهر.

ويُشير مفهوم «المكانة» في نظر ڤيبَر إلى اختلاف مواقع الفئات الاجتماعيّة ومراتبها من حيث ما يسمّيه الاحترام الاجتماعي أو الوجاهة في عيون الآخرين. وفي المجتمعات التقليديّة، فإن المَكانة كثيراً ما كانت تُستمَد من معرفة الشخص من خلال تفاعُلات متعدِّدة ومباشرة معه في سياقات مختلفة على مَرِّ السنين. غير أنه أصبح من المتعذِّر إضفاء مثل هذه الصفة على شخص ما بسبب النموّ المتسارع المعقَّد للمجتمعات الحديثة. ومن هنا، كما يرى ڤيبَر، أصبحت هذه الصفة تُطلَق على الناس بناءً على «أسلوب الحياة» التي يعيشونها. كما برزت علامات ومؤشرات ورموز عديدة تُسهم في تحديد مكانة فئة من الناس في عيون الآخرين مثل المسكن والملبس وأسلوب الحديث والوضع المهني. وأصبح الناس الذين يحتلّون مكانة واحدة في المجتمع يُشكّلون جماعة تلوح عليها معالم الهويّة الواحدة.

وفيما كان ماركس يعتقد في المكانة الاجتماعيّة المتميّزة نتيجة للتقسيم الطبقي في المجتمع، فإن ڤيبر يرى أن المَكانة قد تتغيّر بمعزل عن الأوضاع الطبقيّة. صحيح أن تملّك الثروة قد يُضفي على المرء مكانة عالية في الغادة، غير أن ثمّة استثناءات عديدة على هذا الوضع. إن كثيراً من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد تبدّد ثرواتهم أو زوالها، كما أن جماعات أخرى قد تتمتع بهذه المكانة العالية بسبب ما لديها من عِلم أو ثقافة أو أداء مهني متميِّز دون أن يرتكز وضعهم العام على أسس ماديّة أو طبقيّة. كما أن فئة الأغنياء الراسخين في الثراء في كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، كثيراً ما تنظر شزراً إلى الأثرياء الجدد ومن يُحققون مكاسب ضخمة خلال الفَورات الاقتصاديّة باعتبارهم «مُحدَثي نعمة» لا يستحقون ـ ولا يُحافِظون على ـ ما هم فيه من ثراء.

ويرى ڤيبر أن تكوين الأحزاب في المجتمعات الحديثة هو من جوانب «القوة» وقد يُسهِم إسهاماً مؤثراً في التراتب الاجتماعي بمعزل عن مفهومي الطبقة

والمكانة. إن «الحزب» يُمثّل مجموعة من الأفراد الذين يعملون سوياً لأنهم يشتركون في خلفيّتهم ومِهادهم الاجتماعي ويُمثّلون أهدافاً ومصالح مشترَكة. وكثيراً ما يعمل الحزب من خلال تنظيم مُعيّن للوصول إلى أهداف محدَّدة تكون في مصلحة أعضائه. لقد كان ماركس يُفسِّر الاختلافات في كل من المَكانة والتنظيم الحزبي على أساس طبقي. غير أن ڤيبَر يرى أن هذين المفهومَين كليهما لا يُمكن اختزالهما في البُعد الطبقي وحده رغم أنهما قد يتأثران به، بل إن كلاً منهما قد يؤثِّر بدوره على الأوضاع الاقتصاديّة للأفراد والجماعات وبالتالي على أوضاعهم الطبقيّة. كما أن الأحزاب قد تُعالج هموماً تتقاطع فيها خطوط التمييز الطبقي كالأحزاب الدينيّة أو القوميّة. ومن هنا فإن التفسير الماركسي لن يفلح في إيضاح النزاع بين حزبَين يدوران في فلك ديني واحد، ولكن الطبقة العاملة في كل منهما تُكنّ العداء لنظيرتها في الطرف الآخر.

لقد أسهمت كتابات ڤيبَر إسهاماً كبيراً ومهماً في فهم التراتب الاجتماعي لأنها أبرزت أبعاداً أخرى تؤثّر في حياة الناس وتوجهاتهم ومواقفهم السلوكيّة الخاصة والعامة بالإضافة إلى العامل الطبقي الذي عزاه ماركس إلى الموارد الاقتصاديّة وحدها. ومع إقرار أغلبيّة علماء الاجتماع بما أسهمت به المُقاربات الماركسيّة لفهم الحياة الاجتماعيّة، فإنهم يَرَون أن النظرة الڤيبَريّة تطرح موقفاً نظرياً أكثر مرونة وتقدُّماً لتحليل هيكليّة التراتب الاجتماعي.

وطرح عالِم الاجتماع الأمريكي إيريك أولِن رايْت نظرية مؤثِّرة عن الطبقة جَمَع فيها جوانب من المقارَبات الماركسيّة والڤيبريّة (Wright, 1978; 1985; 1997). وهناك، بحسب رأي رايت، ثلاثة أنواع من السيطرة على الموارد الاقتصاديّة في الإنتاج الرأسمالي الحديث. وتساعدنا هذه الأبعاد الثلاثة على تحديد وفهم الطبقات القائمة في المجتمعات المعاصرة، وفهمها. وهي:

1. السيطرة على الاستثمارات أو رؤوس الأموال.
2. السيطرة على وسائل الإنتاج الماديّة (الأرض والمصانع والمكاتب).
3. السيطرة على قوة العمل.

إن المُنتمين إلى الطبقة الرأسماليّة يسيطرون على هذه الأبعاد في النظام الإنتاجي، أما أفراد الطبقة العاملة فلا يسيطرون على أي منها. وبين هاتين الطبقتين تقوم جماعات يكتنِف موقعها وموقفها الغموض ـ مثل المديرين والعاملين من ذوي الياقات البيض. وهؤلاء، على حد قول رايت، يقفون في «مواقع طبقيّة متناقضة»، لأنهم قادرون التأثير في جوانب الإنتاج، لكنهم يفتقرون إلى السيطرة على جوانب

أخرى. إن ذوي الياقات البيض والمستخدَمين المهنيّين، على سبيل المثال، يتعاقدون ويلتزمون بتقديم قوة عملهم لأرباب العمل المستخدِمين لكسب رزقهم وتأمين معاشهم على نحو ما يفعل العمّال اليدويّون. غير أنهم يتمتعون بقدر من السيطرة على العمل أعلى من أغلبية العمّال من ذوي الياقات الزرق. ويَصِف رايت أوضاع هذه الفئة من العاملين بالتناقض لأنهم ليسوا من الرأسماليين ولا من العمّال اليدويّين غير أنهم يُشاركون كلاً من هاتين الفئتين في بعض الخصائص والسِّمات.

إن الشريحة الأكبر من أفراد المجتمع ـ أي ما يتراوح بين 85% - 90% هُم ممّن يُضْطَرّون إلى بيع عملهم، لأنهم لا يتحكمون في وسائل الإنتاج. غير أن هذه الأغلبيّة العريضة، كما يقول رايت (Wright, 1997)، تشمل أنواعاً شتّى من العامِلين تتراوح بين طبقة العمّال اليدويّين التقليديّين والعامِلين من ذوي الياقات البيضاء. وعند النظر إلى هذا التجمع الواسع المتنوِّع من العامِلين، يأخذ رايت بالاعتبار نوعين من العوامل والخصائص هما طبيعة العلاقة بمواقع القوة أو السلطة في المؤسسة التي يعملون فيها من جهة، وحيازة المهارات والخيرة من جهة أخرى. ويعتقد رايت أن كثيراً من موظفي الطبقة الوسطى، مثل المديرين والمشرفين، يتمتعون بعلاقات مع السلطة تمكّنهم من الحصول على امتيازات أكثر ممّا تحصل عليه الطبقة العاملة لأنهم يُعينون الرأسماليّين في السيطرة على طبقة العمّال عن طريق مراقبة أدائهم وتقييم عملهم، ومن هنا فإن هذه الفئة العليا من المديرين تتلقّى مقابل ولائها للرأسماليّين أجوراً أعلى وترقيات منتَظَمَة ومتواترة في الهرم الإداري، غير أنها في جميع الأحوال تظل خاضعة لسيطرة أرباب العمل، أي إنها، بعبارة أخرى تكون مُستَغِلّة ومُستَغَلّة في آن معاً.

أما العامِل الثاني الذي يُميِّز المواقع الطبقيّة للطبقات الوسطى، فهو امتلاك المهارات والخبرات. فأفراد هذه الفئة، وفق التحليل الذي يطرحه رايت مطلوبون في سوق العمل وقادرون على ممارسة نوع من السلطة والقوة داخل النَّسَق الرأسمالي، وهُم يُطالِبون عادة بأجور أعلى. ويتجلّى هذا الوضع في أبرز صوره في المجتمعات المُعاصِرة في اتساع المجالات المُتاحة للمُختصّين والخبراء في مجال تقانة المعلومات الذين أخذت أنظار كبار الرأسماليّين والصناعيّين وأصحاب المصالح الاقتصاديّة تتوجّه إليهم. ويعتقد رايت أن هذه الفئة من الاختصاصيّين في ما يُسمّى الآن «اقتصاد المعرفة» من النوع الذي تتعذّر على أيّة أطراف أخرى، مراقبته وتقييم أدائه ممّا يدفع أصحاب المؤسسات التجاريّة وأرباب العمل إلى إغرائهم ومكافأتهم بأجور عالية جداً للإبقاء على تعاونهم وولائهم للمصالح التي يعملون فيها.

التمايز والتكوّن الطبقي في المجتمع العربي

إن العوامل الأربعة ـ ملكيّة الأرض، وملكيّة رأس المال، والنَّسَب، واستقلاليّة المنصب ومواقع القوة ـ هي التي شكلت تقليدياً الأسس الرئيسيّة للتمايز والتكوّن الطبقي في المجتمع العربي مع شيء من الاختلاف بين بلد وآخر. ومع أن هناك عوامل أخرى يجدر الاهتمام بها، ومنها ما يزداد أهمية كالثقافة والدخل والوظيفة والمؤهلات الفرديّة، إلا أن هذه العوامل الأخيرة هي في رأينا عوامل مساعدة أو متفرعة ومرتبطة بالأسس الأربعة. وبذلك يكون أي تطوّر في البنية الطبقيّة متصلاً بتبدّل أسس التمايز هذه.

على هذا الأساس، وباعتماد العوامل الأربعة مجتمعة، نصنِّف الطبقات الاجتماعيّة في المجتمع العربي المعاصر، مؤكدين في الوقت ذاته عدم تساوي هذه العوامل في الأهميّة. فيما كانت ملكيّة الأرض هي العامل الأهم حتى الخمسينيات من هذا القرن وفي بعض البلدان أكثر من غيرها، يبدو لنا أن رأس المال بدأ يتفوّق على العوامل الأخرى في المجتمعات الحضريّة، من حيث تأثيره في التكوّن الطبقي في الزمن الحاضر وأسسه المستقبليّة المتوقعة. وفيما تتخذ استقلالية المناصب أبعاداً جديدة في بنية المواقع الطبقيّة، نجد أن النَسَب بدأ يخسر الكثير من أهميته خارج الجماعات التقليديّة.

تُحدد الطبقة الاجتماعية في واقعها العربي بثلاثة عناصر أساسية متداخلة هي: أولاً، مواقع الأفراد والعائلات والجماعات في بنية الإنتاج الاقتصادي، أي من حيث ملكيتها لوسائل الإنتاج وسيطرتها عليها. ثانياً، عدم المساواة أو مدى التفاوت في ملكيّة الأراضي والثروة الوطنيّة، وبالتالي في المكانة الاجتماعيّة والنفوذ والجاه. ثالثاً، التناقضات في المصالح على صعيد العلاقات الاجتماعيّة من حيث هي علاقات استغلال وتحكّم واستقلاليّة. ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم استقلاليّة المنصب يتضمّن بين عناصره الأساسية موقع الأفراد والعائلات والجماعات في السلطة أو الحكم، خاصة حين تملك الدولة وسائل الإنتاج، كما كان شأنها سابقاً بتملّك الأراضي، أو كما تهيمن في الوقت الحاضر على قطاع عام واسع.

طبقات رئيسيّة في المجتمع العربي (1)

يمكننا أن نميّز بين ثلاث طبقات رئيسيّة كما تشكّلت في المجتمع العربي خلال القرن ونصف القرن الأخير. وتتألف كل طبقة من هذه الطبقات الرئيسيّة من شرائح تتفاوت في مواقعها وملكيتها ومصادر ثرواتها ومكانتها ومستوى وعيها الطبقي، وهي: طبقة البرجوازيّة الكبرى أو ما يُشار إليه في الثقافة العربيّة بمحتلّي مراكز الوجاهة الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة (وكان يُشار إليها سابقاً بالخاصة من ذوات البلد وأعيانه،

ولذلك يُنعت بعضها بالعائلات العربيّة الأرستقراطيّة)، والطبقة الوسطى في شرائحها القديمة والجديدة، وطبقة الكادحين على هامش العيش من فلاحين وعمّال وخدم.

1. البرجوازية الكبرى أو الأرستقراطيّة التقليديّة من وجهاء البلد وأعيانه

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة لكونها تملك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسيّة وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعيّة، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات الأدنى منها وخاصة الطبقة الكادحة. ومن بين أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل المعلومات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع - متبوع. وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدّة شملت تقليدياً شريحة العائلات الارستقراطيّة من كبار مالكي الأرض الإقطاعيّين، وكبار الرأسماليّين من التجّار والصناعيّين (وبينهم الكثير من الإقطاعيّين)، وشيوخ القبائل الكبرى، والسادة وكبار علماء الدين، وربما شريحة كبار الأثرياء الجدد في الوقت الحاضر (ومنهم من له علاقة وثيقة بالنفط)، وكبار النافذين في السلطة من الإداريّين، في القطاع العام، والقادة والعسكريّين والموظفين الكبار.

وربما كان المجتمع المصري أكثر ما تبلوَرت فيه الانقسامات الطبقيّة. ومما ساعد على ظهورها للعيان نسبية تجانس الشعب المصري من حيث الخلفيّة العرقيّة وقيام الدولة المركزيّة. ذهب جمال حمدان في كتابه **مصر: دراسة في عبقرية المكان** إلى أن المجتمع المصري التقليدي تكوّن في عناصره الأوّليّة من ملكيّة أوتوقراطيّة طاغية تركزت على أعمدة ثلاثة: لاندوقراطيّة اقطاعيّة عارمة (ملّاك الأرض)، وثيوقراطيّة اقطاعيّة هي الأخرى متورمة (رجال الدين)، وبيروقراطيّة سياسيّة منتفعة متضخمة، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتاريا فلاحيّة عاملة. لذلك استخلص جمال حمدان أن المجتمع المصري هذا كان ينقسم تقليدياً إلى «أقليّة تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون... أو بالأحرى الذين يَملكون والذين يُملكون».

وعلى وجه التحديد، أظهر أنور عبد الملك أن برجوازيّة كبار مالكي الأراضي كان يملك الواحد من أفرادها أكثر من خمسين فداناً (شكّلوا أقل من نصف واحد بالمائة قبل 1952، فيما امتلكوا ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعيّة). وكانت هذه الطبقة تنقسم إلى شريحتين: شريحة كبار مالكي الأرض الذين لم يشرفوا مباشرة على أملاكهم بل اعتادوا تلزيمها لطرف ثالث لزّمها بدوره لسلسلة من الوسطاء أو لشخص لزّمها هو أيضاً قطعاً صغيرة لفلاحين عمّال (وكان على رأس هذه الشريحة العائلة المالكة)؛ وشريحة كبار المزارعين الذين كانوا يشرفون مباشرة على أملاكهم. وقد شكّلت هذه الطبقة بشريحتيها العمود الفقري للأحزاب المحافظة مثل حزب الإصلاح الإسلامي، وحزب الأمّة، وحزب الأحرار الدستوريين، كما تمكّنت من تعزيز تمثيلها داخل حزب الوفد الذي طبعته تدريجياً بطابعها المحافظ [...].

وكانت طبقة كبار الملاكين في العراق قبل أن تزيلها ثورة 1958 تملك الأرض والسلطة والجاه. وقد سيطرت هذه الطبقة على السياسة، أي على مجالس الوزراء والنواب، وأسّست الأحزاب التي دافعت عن مصالحها واستمرارها في الحكم (مثل حزب الاتحاد الدستوري)، ودعمت السياسة الإنجليزيّة.
وشملت هذه الطبقة الأرستقراطيّة بعض شيوخ القبائل الذين كانوا يفخرون بخاصة بأنسابهم واستقلاليتهم ونفوذهم، وعائلات السادة الذين ادّعوا نسباً لآل البيت، فكانوا يحتلون مكانة اجتماعيّة كبيرة ويُشار إليهم بالأشراف أو الشرفاء وتنسب إليهم قوى خارقة. وكان من بين عائلات السادة كبار التجار والحكام، فكان يُنظر إليهم في بعض المناطق التقليديّة كرجال مقدسين «فوق بقيّة البشر كافة»، وأصبح لدى البعض «احترامهم وتقديسهم واجباً دينياً. . . فكانوا يجلسون في مكان الصدارة من المضايف ويُعطون الأفضليّة والأسبقيّة أينما ذهبوا وحلّوا»، ويميلون للتزاوج في ما بينهم.
وقد تبيّن من دراسة حنا بطاطو عن الطبقات القديمة والحركات الثورية في العراق، أن السادة في العراق شكّلوا شريحة شبه مغلقة بسبب تشديدهم على الزواج ضمن النسب، وكان عدد قليل منهم من السنّة. أما بين الشيعة، فكانت شريحة السادة شديدة الانتشار. ومع هذا لم يكن السادة متساوين، فالعالِم بينهم كان أكثر مكانة من غير العالِم، وكذلك الغني منهم كان أكثر مكانة ممن هم أقل ثروة.
وفي سوريا كانت الأرستقراطيّة تستند إلى ملكيّة الأرض والثروة والنفوذ السياسي، أو إلى ملكيّة الأرض والصناعات الحرفيّة والتجارة والنَّسب والعِلم الديني [. . .].
وفي النصف الثاني من القرن العشرين، ارتفعت ثروات الأسر الحاكمة والأسر المتحالفة بشكل خيالي، وبدأت ترتفع أسهم الطبقة الثريّة الجديدة نتيجة للمداخيل النفطيّة الفائضة، واكتسب الأغنياء الجدد مزيداً من الأهميّة على مختلف الصُّعُد في البلدان المنتجة للنفط وخارجها. وكانت الطبقة الأرستقراطيّة التقليديّة قد أزيلت من الحكم في سوريا ومصر والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن لتحل محلها قوى في الجيش ذات أصول في الطبقة الوسطى. واحتكر هؤلاء السلطة، كما نعِم معظمهم بثروات هائلة ونفوذ غير محدود. وكان من مظاهر هذه التحولات حصول حراك اجتماعي واسع بين مختلف الطبقات. لذلك يعتبر جلال أمين أن أفراد الطبقة العليا الجديدة «ينتمون في الأساس إلى أسر حديثة الثراء، تضخمت ثرواتها في السبعينات والثمانينات. . . وكان سبب هذا الإثراء في الأساس أعمال المقاولات والمضاربة والعمولات وأعمال الوكالات للشركات الأجنبيّة. . . أي إن سبب الإثراء كان أساساً أعمال الوساطة بمختلف أنواعها، تمييزاً له من السبب الأساسي لثراء الطبقة العليا القديمة وهو الملكيّة الزراعيّة».

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000)، ص 326-332.

مؤشّرات قياس الطبقات

إن الدراسات النظريّة والإمبيريقيّة قد استقصت العلاقة بين الوضع الطبقي والأبعاد الأخرى في الحياة الاجتماعيّة، مثل أنماط التصويت في الانتخابات ومستوى التحصيل العلمي والصحة الجسمانيّة. غير أن مفهوم الطبقة، كما رأينا، ما زال يشوبه الغموض. ويُستخدَم المصطلح الآن في الأوساط الأكاديميّة وغيرها ليعني دلالات متنوعة. ومن هنا يبرز التساؤل حول الكيفيّة التي يتناول بها علماء الاجتماع هذا المفهوم في الدراسات التطبيقيّة الميدانيّة.

عندما يُترجِم الباحثون مفهوماً مُجرَّداً مثل الطبقة بدراسته وفقاً لمتغيّرات قابلة للقياس، فإن ذلك يعني أن هذا المفهوم قد دخل مرحلة التشغيل أو التفعيل. ويعني ذلك من ناحية أخرى أنه قد تم تعريف المفهوم وتحديده بصورة عَيانيّة دقيقة تمهيداً لاختباره بالبحث الإمبيريقي. وقد دَرَج علماء الاجتماع على تقييم مفهوم الطبقة من خلال عدّة مخططات تقوم هي بدورها بتحديد الإطار النظري الذي يُمكن على أساسه ترتيب الأفراد في فئات اجتماعيّة طبقيّة. ويتوزع الباحثون بهذا الصدد على مدرستين عريضتين، وتعتمد المدرسة الأولى التي تضم الوظيفيين ولكنها لا تقتصر عليهم، على اعتماد ثلاثة معايير لتقييم الوضع الطبقي هي: الدخل؛ والمستوى المهني والتحصيل العلمي. وقد تُعطي هذه المُقارَبة الإمبيريقيّة صورة تقريبيّة معقولة عن الوضع الطبقي في مجتمع ما، ويُصار على أساسه بعد ذلك توزيع الشرائح الاجتماعيّة إلى فئات متفاوتة داخل الطبقات العليا والوسطى والدنيا في الهرم الاجتماعي. غير أن هذا التصنيف، رغم سهولة تفعيله ميدانياً، كثيراً ما يتّخِذ طابعاً ستاتيكياً ساكناً لا تتضح فيه طبيعة العلاقات بين الطبقات. أما المدرسة الثانية فتدخل فيها أكثر تيارات عِلم الاجتماع الصِّراعي، ومن بينها الاتجاهات الماركسيّة واليساريّة الأخرى وحتى اللبراليّة. ولا يعني ذلك أن المدرستَين لا تَستخدمان المصطلحات والمفاهيم والمفرَدات نفسها، غير أن المُقارَبات الصِّراعيّة للوضع الإمبيريقي للطبقات تُؤكِّد في تحليلها البيانات الإمبيريقيّة على العلائق التي تربط كلاً من هذه العناصر بسياقها الداخلي وبيئتها العامة. والدراسات الميدانيّة التي أجرِيَت بهذا الصَّدد في المجتمعات الغربيّة (Goldthrope and Marshall, 1992) تربط أثناء تحديدها المواقع المهنيّة ومستوى الدخل للعاملين في سوق العمل والمؤسسات الاقتصاديّة الكبرى، على سبيل المثال، بين وصف المستوى الوظيفي من جهة، وطبيعة العلاقة مع مراكز القوة والسلطة داخل المؤسسة.

طبقات رئيسيّة في المجتمع العربي (2)

2. الطبقة الوسطى

لا يجوز الاستهانة بالطبقة الوسطى عند الحديث عن الصراع الطبقي، ولا بد من الاعتراف بأنها تشكل طبقة رئيسيّة مثلها بذلك الطبقة البرجوازيّة والطبقة العماليّة، فنعيد النظر في هذه الحالة بمقولة الاستقطاب إلى طبقتين رئيسيتين فحسب. لا يكفي أن نحدّد الطبقة الوسطى فقط بغيرها فنقول إنها ليست من الطبقة البرجوازيّة كما أنها ليست من الطبقة الكادحة من عمّال وفلاحين وخدم. إن موقعها الوسطي في بنية الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج لا يقلل من أهميّة دورها في مختلف مجالات الحياة. إنها تضم عدداً من الشرائح وكتلة واسعة من الفئات الاجتماعيّة تقع بين قطبي الطبقات العليا والسفلى، يتجاذبها النقيضان فيكون بعضها أقرب إلى الطبقة العليا والسفلى، وبعضها الآخر أقرب إلى الطبقة الدنيا، وبعضها في وسط الوسط. وعلى رغم تباينها الشديد، تكوّنت لها مصالح شبه مشتركة وفهم خاص لدورها التاريخي، وهو ما جعلها حريصة على الاستقرار والتغيير الإصلاحي في الوقت ذاته.

يشغل أفراد الطبقة الوسطى وجماعاتها موقعاً مهماً وإن يكن وسطاً، معتمدين على ملكيات متوسطة الحجم ووظائف ذات دخل يتفاوت بين المرتفع نسبياً والميسور والذي يقيها العوز، فلا تعتمد على استئجار العمّال والفلاحين الكادحين، وإن فعلت ذلك، فعلى صعيد محدود جداً وقليل العدد وبالعمل معهم مباشرة. وكما أن أفرادها لا يستأجرون العمال والفلاحين في الأساس كالطبقة البرجوازيّة، فإنهم كذلك لم يحرموا من ملكيّة بعض وسائل الإنتاج والعمل كما هو الحال بالنسبة للعمّال والفلاحين والخدم. لذا لم يتكوّن للطبقة الوسطى وعي واحد بدورها الطبقي في المجتمع، إذ يتوزع أفرادها بين من يعملون لحسابهم الخاص ومن يعملون لحساب غيرهم، ومن يعملون في وظائف في القطاع العام والقطاع الخاص، ومن يملكون بعض وسائل الإنتاج المتواضعة ومن لا يملكونها. ولهذا ينتمي أفرادها إلى شرائح مختلفة وتتجاذبهم الاتجاهات السياسيّة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين.

وفي تحديدنا للطبقة الوسطى بحد ذاتها نقول إنها تتألف من شريحتين رئيسيتين هما شريحة الطبقة الوسطى القديمة والطبقة الوسطى الجديدة. تتألف الطبقة الوسطى القديمة من أصحاب الملكيات والتجارات المتوسطة الحجم والصغيرة والصناعات والمهن الحرة التقليديّة والمهارات البسيطة، ومن الوكلاء أو الوسطاء بين الإقطاعيين والفلاحين أو بين الرأسماليين والعمّال. ويعمل هؤلاء عادة لحسابهم الخاص فيهمّهم الاستقرار، على خلاف الطبقة الكادحة، كما يهمهم الإصلاح، على خلاف الطبقة البرجوازيّة. كذلك تشمل الطبقة المتوسطة القديمة بعض الموظفين المدنيّين في الدولة والجيش والمؤسسات الاقتصاديّة والتربويّة والدينيّة، الذين ليسوا من الرتب الدنيا أو الرتب العليا.

وتشمل الطبقة الوسطى القديمة المثقفين التقليديّين من علماء، وقضاة، ومعلمين، وحرفيّين، وأصحاب مهن شعبيّة، وصغار رجال الأعمال والتجار الصغار وأصحاب الدكاكين والصنائع المستقلة، وصغار موظفي الدولة والجيش والجنود المتقدمين نوعاً ما وغيرهم. أما الطبقة الوسطى الجديدة فتتألف من الانتليجنسيا والمثقفين والتقنيّين والمهنيّين وخريجي الجامعات، من إداريّين ومحامين ومهندسين وأطباء وموظفين في القطاعات الخاصة والعامة ممن يُعرَفون في عِلم الاجتماع الغربي بذوي الياقات البيض لتمييزهم عن ذوي الياقات الزرق من العمّال الكادحين الذين يقومون بأعمال يدويّة. وقد ظهرت هذه الشريحة نتيجة للتطور العلمي الحديث وتوسع الشركات وإدارات الأعمال والأجهزة الإداريّة التي تتطلّب اختصاصات ومهارات تقنيّة وتأهيلاً علمياً. ومـا تجـدر الإشارة إليه أن شريحة الطبقة الوسطى الجديدة هي عادة من أصول الشريحة القديمة أو الكادحة نتيجة لتلقيها العلوم التي تحتاج إليها الإدارات والاختصاصات الجديدة، وتوسع دور الحكومات ومجالات التوظيف والأعمال غير اليدويّة.

وقد تعزّزت مكانة الطبقة الوسطى وتوسعت في عدد من البلدان العربيّة إثر الانقلابات العسكريّة (وربما تكون الانقلابات العسكريّة قد جاءت نتيجة لنمو هذه الطبقة بعد انتشار التعليم والهجرة إلى المدينة). وبوصولها إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكريّة، شكّلت طبقة حاكمة وصفوة ثقافيّة مهمة وشريحة بيروقراطيّة تستولي على وسائل الإنتاج وتحتكر العمل السياسي. ولذلك ليس من الغريب أن تتحوّل بعض البلدان العربيّة إلى مجتمعات حكوميّة تسيطر فيها الدولة على جوانب الحياة كافة، وأن تنمو العواصم العربيّة بسرعة متزايدة وعلى نطاق واسع. وما إن حلّت الطبقة الوسطى في الحكم في عدد من البلدان العربية، حتى بدأت تظهر التناقضات الثانويّة ضمن صفوفها وبدأ تنافسها على السيطرة بين تيارات قوميّة واشتراكيّة ودينيّة أصوليّة، وليبراليّة مدنيّة، وعسكريّة تسلطيّة.

وربما هذا ما جعل خلدون النقيب في كتابه **الدولة التسلطيّة في المشرق العربي المعاصر** يعترض على تسمية الطبقة الوسطى وفضّل أن يطلق عليها الطبقات الوسطى، وذلك لثلاثة أسباب هي: عدم تجانسها، وبخاصة من حيث الدخل والتعليم والمنظور الأيديولوجي، وحداثة بعض الطبقات الوسطى مقابل قِدَم بعضها الآخر، وتَميُّز مهنها على أساس أنها تختص بالعمل الذهني مقابل العمل اليدوي ووجود فئات واسعة من المهن.

ويوضّح إريك أولين رايت مشكلة تعقيدات الطبقة الوسطى، من حيث مواقعها في العلاقات التناقضيّة في نمط الإنتاج الرأسمالي بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمّاليّة، فيقول بوجود ثلاثة أنواع من المواقع داخل تقسيم العمل الاجتماعي. هناك أولاً المدراء والمراقبون الذين يشغلون موقعاً تناقضياً بين البرجوازيّة والبروليتاريا، وثانياً الموظفون شبه المستقلّين الذين يحتفظون بمستويات مرتفعة من السيطرة على عملهم

المباشر، فيشغلون موقعاً تناقضياً بين الطبقة البرجوازيّة الصغرى والبروليتاريا، وثالثاً الموظفون الصغار (أي الذين يُوظفون في مصالحهم عدداً قليلاً من العمّال، ويوجد مثل هؤلاء بكثرة في المجتمع العربي) ممّن يشغلون موقعاً تناقضياً بين البرجوازيّة الكبرى والصغرى والطبقة العمّالية.

ويقول رمزي زكي في كتابه **وداعاً.. للطبقة الوسطى** إن الشريحة العليا تضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين، وأصحاب المهن المتميّزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والفنانين، وكبار ضبّاط القوات المسلّحة والأمن والفنيّين العاملين في قطاع المعلومات. أما الشريحة المتوسّطة فتضم ذوي الدخل المتوسط مثل المدرسين والموظفين في شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجاريّة، ومن يعملون بالخدمات الشخصيّة لحساب أنفسهم. وتضم الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى صغار الموظفين والمشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة.

إن الطبقة الوسطى العربيّة بمختلف شرائحها وعلى رغم تعقيداتها وعدم تجانسها كانت ولا تزال، تلعب دوراً مهماً في الحياة العامة. فهي التي التزمت بالتحديث وأسّست الأحزاب الأيديولوجيّة والنقابات والجمعيّات وعملت من ضمنها من أجل الاستقلال والإصلاح باسم الطبقات الكادحة. لقد أطاحت حكم الطبقة الأرستقراطيّة من الإقطاعيّين وأصحاب الرساميل الكبرى في عدد من البلدان، وهي التي يُنتَظَر أن تطيح على الأغلب ما تبقّى منها في المستقبل، وعمدت إلى إعادة توزيع الأراضي والتأميم ونشر التعليم العام المجاني، وذلك لمصلحتها هي قبل غيرها، وتكلّمت باسم الطبقة الكادحة من عمّال وفلاحين من دون أن تشركها في صنع القرار وفي عمليّة التغيير.

وتظل الطبقة الوسطى، في نظر الاتجاه التحديثي، الأداة الأفضل للتغيير (أي التنمية والتحديث والإصلاح) من فوق، تجنباً للثورة والتحوّل الثوري من قِبل الطبقات الكادحة. ونجد أنها في البلدان التي لم تصل فيها إلى الحكم، تميل للعمل كوسيط عازل بين الطبقة البرجوازيّة وطبقة الكادحين. وعندما يشتد التنافس، كثيراً ما تنقسم الطبقة الوسطى بين الموالاة والمعارضة والحياد والثورة، تبعاً لمواقعها في شبكات علاقات التناقض. ولكنها بشكل عام طبقة مصلحيّة انتهازيّة تفضّل قيام مجتمع خال من الصراع الطبقي، فتسير تحت رايات الإصلاح والتنمية والتحديث والاستهلاك.

وباختصار، نستنتج أنه حيث وصلت الطبقة الوسطى إلى الحكم (عن طريق الانقلابات العسكريّة على الأغلب)، عمدت إلى تأميم الشركات والإصلاح الزراعي ونشر التعليم ومعاداة الغرب لفظاً دون تهديد فعلي لمصالحه، ونادت باشتراكيّة محليّة تجنباً لقيام اشتراكيّة اجتماعيّة حقيقيّة توازن بين الحريّة والعدالة الاجتماعيّة، ومارست القمع باسم الوطن والشعب، وهيمنت على الثقافة واستولت على وسائل الاتصال كافة وفرضت الرقابة، وحدّت من الاتصال والتواصل بين مختلف الأقطار العربيّة، وفرضت الرقابة،

وحدّت من الاتصال والتواصل بين مختلف الأقطار العربيّة، وألغت الحريات والحقوق الإنسانيّة، وعطّلت المجتمع المدني بالقضاء على حق التعبير والتعبئة الشعبيّة والمشاركة في صنع القرار وتقرير المصير، وثبّتت برجوازيّة الدولة.
لهذه الأسباب المختلفة نجد أن الشريحة التي تزاول العمل الذهني في البلدان العربيّة لا تختلف كثيراً عنها في المجتمعات الرأسماليّة الغربيّة، كما يصفها نيكوس بولانتزاس، فهي التي تهيمِن على طبقة العمّال كما هم مُهيمَن عليهم من قبل الطبقة البرجوازيّة. وهي تهيمن على العمّال ليس اقتصادياً وسياسياً فحسب بل أيديولوجياً أيضاً.

المصدر: نفسه، ص 332-337.

الطبقة وأسلوب الحياة

وثمّة منظور آخر متميِّز وضَعَه عالِم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو (Bourdieu, 1986) لدراسة الواقع الطبقي في المجتمعات. ويُركِّز هذا الاتجاه على ما يُسمّى رأس المال الثقافي والاقتصادي، فالأفراد، وفق هذا المفهوم لا يتميّزون بعضهم عن بعض على أساس العوامل الاقتصاديّة أو المهنيّة فحسْب بل يتباينون من حيث أذواقهم الثقافيّة والسُّبُل التي يسلكونها للترويح وقضاء وقت الفراغ. ويحفزهم على ذلك المؤسسات التجاريّة المتزايدة المستعدّة على الدوام لتلبية الاحتياجات من السِّلع والخدمات مهما كان نوعها. كما أسهمت في تنامي هذه المعايير الطبقيّة الجديدة ـ بدلالاتها الفعليّة أو الرمزيّة ـ غلَبَة النزعة الاستهلاكيّة في النظام الرأسمالي في المجتمعات الغربيّة. وتضافرت لحفز هذا الاتجاه وتشجيعه عشرات مِن المؤسسات والتخصُّصات التي تقوم بتزويد الخدمات والسِّلع المرتبطة أساساً بأسلوب الحياة؛ ومن جملة هذه الخدمات أنشطة الإعلان، والتسويق، والترويج، وتصميم الأزياء، وتقديم المَشورة، والتصميم الداخلي، والتدريب، والعلاج الطبيعي، وتصميم مواقع الإنترنت وغيرها من الأنشطة تستهدف تشكيل أو تعديل الذوق العام في أساليب الحياة المعاصرة. ويرى بورديو أن هذه الحوافز كلها تتضافر مع النزعة الاستهلاكيّة العارمة في المجتمعات الغربيّة الحديثة وتؤدّي إلى مزيد من التمايز بين أساليب الحياة وأنماط الذّوق المرتبطة بالوضع الطَبَقي في المجتمع. وقد حذا كثير من علماء الاجتماع (Savage et al., 1992) حذوَ بورديو فتوّسعوا في تحديد مجالات التمايُز بين أساليب الحياة التي تُمارسها مُختلِف الشرائح الاجتماعيّة.

الجُنوسَة؛ والتَّراتُب؛ وعمل المرأة

ظلّت الدراسات التي تُعالِج موضوع التراتب الاجتماعي حتى عهد قريب تُعاني ما يُسمّى «العمى الجُنوسي» لأنها كانت تتجاهل وجود المرأة في البُنيَة الاجتماعيّة أو تُقلِّل من شأن دورها في مجالات الحياة الخاصة والعامّة. غير أن إثارة هذه القضيّة في مجالات العلوم الاجتماعيّة المختلفة خلال العقدين الماضيَين قد أبرَزَت كثيراً من الإشكالات النظريّة والتطبيقيّة. غير أن أحداً لا يُماري في أيامنا هذه في خطورة البُعد الجنوسي في الحياة الاجتماعيّة مثلما أن ثمّة إجماعاً لدى علماء الاجتماع كافة أن ما يتمتّع به الرجال من ثروة ومكانة ونفوذ يتفوّق كثيراً على ما لدى النساء في مجتمعات العالم المُعاصِر.

وتتزايد الإشكاليّة الكامنة في دراسة الوضع الطبقي للمرأة عندما نُدرك أن اللامساواة الجُنوسيّة هي، من الوُجهة التاريخيّة، أقدم وأكثر رسوخاً من التفاوت الطبقي؛ إذ إن الرجال كانوا يتمتّعون بالتفوّق على النساء حتى في مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل المُغرِقة في القِدَم التي لم تتّسم بأيّة تقسيمات طبقيّة مُحدَّدة. غير أن مفهوم التمايُز في وضع المرأة، حتى في المجتمعات الحديثة، ما زال يكتنفه الالتباس لدى كثير من الباحثين الذين يرون استحالة الفصل بين وضع المرأة من جهة ووضع أبيها أو زوجها أو شقيقها في الأسرة الواحدة من جهة أخرى. ويميل هذا الاتجاه الأخير إلى القَول بأن ما تتقاضاه المرأة من عملها المأجور في سوق العمل حتى في المجتمعات الغربيّة الحديثة لا قيمة له نسبياً قياساً على ما يتقاضاه الرجل (Goldthorpe, 1983). وحيث إن أغلبيّة النساء في جميع المجتمعات كُنّ وما زلنَ في دائرة الإعالة التي يقوم عليها الرجل، فإنه لا محالة من اعتبار موقعهنّ الطبقي مرتبطاً بالمرتبة الطبقيّة لأزواجهنّ.

تعرَّض هذا التيار للنقد من أكثر من ناحية. وترى جمهرة المُعارضين أن دخل المرأة في كثير من الأُسَر في المجتمعات الصناعيّة، وبدرجات متفاوتة في المجتمعات النامية، قد أصبح مصدراً جوهرياً للحفاظ على المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسرة، بل إن عمل المرأة قد يُسهِم في بعض الحالات في تعزيز الوضع المالي والمادي للرجل في الأسرة الواحدة. ويتمثّل ذلك في الحالات التي يكون فيها الزوج من العمّال اليدويّين أو غير المَهَرة في حين تتولّى زوجته مهنة إداريّة أو تخصّصيّة متقدّمة. كما أن ثمّة حالات كثيرة تكون فيها المرأة وما تُحقِّقه من دخل، هي العِماد الرئيسي أو مصدر الرزق الأساسي للأسرة. ويتضح ذلك بأجلى صوَره في حالات كثيرة قد يتعرّض فيها الزوج للعجز

أو البطالة المُطوَّلة أو يعمل بدخل متدنٍ عن احتياجات الأسرة، أو تكون فيها المرأة المُطلّقة أو الأرملة هي وحدها ربّة البيت والمسؤولة عن نفقات الأسرة (Stanworth, 1984; Walby, 1986).

وتعزّز الاتجاه البحثي في العلوم الاجتماعيّة ليشمل دراسة الوضع الاقتصادي والطبقي للمرأة بمعزل عن وضع الرجل بعد التزايد المطَّرِد لدخول النساء سوق العمل المأجور خلال العقود القليلة الماضية في كل من المجتمعات الصناعيّة والنامية على حدٍ سواء. ولا رَيب أن هذا الاتجاه على الصعيدين الاجتماعي والسوسيولوجي قد ارتبط في كثير من جوانبه بتصاعُد الحركة النِّسويّة في الآونة الأخيرة.

طبقات رئيسية في المجتمع العربي (3)

3. طبقة الكادحين من فلاحين وعمّال وخدم

هذه هي الطبقة التي لا تملك وسائل عملها ولا تسيطر عليها، فتُنتج على الأغلب ليس لنفسها بل لغيرها ويكون عملها يدوياً مأجوراً، وهي لا تُعرّف بمعزل عن العلاقات التناقضيّة المتسمة بالاستغلال والتسلط. إنها تلك الطبقة الدنيا التي تُشكّل في المجتمع العربي قاعدة الهرم الطبقي، وتتألف على العموم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً فهم عمّال زراعيّون، ومن الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض لا تغنيهم عن العمل لحساب المالكين لقاء أجور زهيدة، ومن العمّال المأجورين في المدن ممّن لا يملكون سوى قوة عملهم، فيكافحون في سبيل تأمين أبسط ضروريات المعيشة ومتطلباتها، وتجنّب العوز والفاقة. كذلك تشتمل الطبقة الكادحة على شريحة الجنود الصغار والخدم وباعة الخضار المتجولين والصعاليك والمساكين والعمّال المياومين. وكانت قد ألغيت العبوديّة رسمياً في السعوديّة عام 1956، وفي موريتانيا عام 1980 التي كان فيها العبيد يُمثّلون الجانب الأساسي من الأيدي العاملة الزراعيّة، وما زال الخُدّام يمثّلون شريحة منبوذة في اليمن كما لو حلّت بهم «لعنة» توارثوها لأجيال عن أسلافهم.

إن أهم ما يحدد طبقة الكادحين أنهم من الفقراء الذين لا يملكون سوى قوة سواعدهم، فيمارسون العمل اليدوي كشيء متميّز عن العمل الذهني. والثقافة العربيّة (بما فيها ثقافة النخبة والثقافة الشعبيّة) هي بين أكثر الثقافات تشدداً في التمييز بين العمل اليدوي والعمل الذهني، فتتعالى عن الأول وتبجّل الثاني. إن أفراد الطبقة الكادحة مغتربون عن عملهم وأدواته ومنتجاته، مسخّرون في سبيل إغناء غيرهم، ومحرومون في صُلب حياتهم، ومفتقرون يعانون في المدن أشد أنواع الفقر إذلالاً، ومهدّدون باستمرار في معيشتهم وصحتهم وكرامتهم. إنها طبقة محرومة وعاجزة ومغلوبة على أمرها، إذ تنتج

لتغني أسيادها الذين يعملون على إفقارها. إنها طبقات بشريّة معرَّضة بحكم مواقعها للفقر والاستغلال والقهر الجسدي والنفسي.

أ ـ الفلاحون

ليس هناك طبقة فلاحيّة واحدة، فهناك الفلاحون المعدمون والأجراء والمحاصصون بالمشاركة في المحصول لقاء عملهم، وشبه العمّال، ومنهم من هو أقرب إلى متوسطي الحال بل الأغنياء. وفي مصر، وهي المجتمع الفلاحي الأهم، تشكّلت طبقة الفلاحين الكادحين، في ظل تزايد الأعباء الضريبيّة والتمايز الطبقي والديون، والتفتت عن طريق الميراث وانتقال أراضيهم إلى كبار المُلّاك من أجانب ومصريّين، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي ما إن أشرف على نهايته حتى أصبحت الغالبيّة العظمى من الفلاحين من دون أرض. ولما يزيد على نصف قرن بين 1894 و1952، كان ثلاثة أرباع مالكي الأرض يملكون فداناً أو أقل، فلم يشكّل مجموع ما ملكوه سوى 12% تقريباً من جملة الأراضي المزروعة. وكان هؤلاء أفضل شأناً من الفلاحين الذين لم يملكوا أرضاً بتاتاً. وكان القسم الأكبر من سكان الريف المصري من العمّال المزارعين الأجراء الذين لم يملكوا سوى قوة عملهم، ومنهم العمّال الموسميون المياومون.
ولم تخفف الثورة والإصلاحات الزراعيّة بين 1952 و1962 كثيراً من أعباء هؤلاء الفلاحين، فقد وزعت الأراضي على فئات محدودة من المعدمين، ولم تستفد نسبة عالية من القرى على الإطلاق، فبقيت شريحة كبرى من المعدمين تعتمد على قوة عملها بينما استفاد المُلّاك الصغار الذين ارتفعت نسبة المساحة التي يملكونها من جملة الأراضي الزراعيّة من 35,4% إلى 52,1% عام 1961.
كذلك ميّز نيكولاس هوبكنز في دراسته للريف التونسي بين شريحتين من الفلاحين هما المزارع المالك والعامل اليومي. كانت الشريحة الأولى تقطن في وسط البلدة التي درسها فتمكّنَت من أن ترسل أولادها إلى المدارس الثانوية وحتى الجامعيّة. أما شريحة العمال المياومين فكانت تقطن في أحياء منعزلة في بيوت مؤقتة على الأغلب، مما حدّ من قدرة الأهل على إرسال أولادهم إلى المدارس. وكما يحدث عادة في مثل هذه الحالة، كانت الشريحة الأولى تتهم الشريحة الثانية بالكسل وقلّة المهارة والرغبة بالعِلم وبالمطالبة بأجور مرتفعة.
ويتعرّض الفلاحون الكادحون ليس فقط للانسحاق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل أيضاً للاضطهاد الثقافي. وأقصد بذلك أنهم يعانون ليس فقط الشقاء الإنساني، بل أيضاً الصورة المشوّهة التي تحملها عنهم الطبقات الأخرى، بمن فيهم المثقفون. تصوِّر لنا الكثير من الدراسات والأعمال الأدبيّة الفلاحين على أنهم جماعات مستسلمة كسولة صامتة خاضعة قليلة الطموح، في الوقت الذي ينشطون كالنحل لا لأنفسهم بل لغيرهم. يُتهمون في بعض الدراسات بطاقاتهم الفكرية والروحيّة والأخلاقيّة. وعلى العكس من ذلك، صوّرت لنا بعض الدراسات الأخرى الفلاح بأنه

متمرد ضد ظالميه والقوى الأجنبيّة والدولة المركزيّة. وهذا ما تم مؤخراً في مجموعة من الدراسات حول الفلاحين والسياسة في الشرق الأوسط، التي تهشّم مقولات ومفاهيم الاستسلام عند الفلاحين، داعية الباحثين في هذا الحقل إلى أن يكفّوا عن الوقوف إلى جانب المتحكّمين بترويج مثل هذه المقولات الخاطئة. وقد أظهرت هذه الدراسات أن الفلاحين قاموا حقاً بمقاومة الظلم والقمع في كثير من الحالات وفي مختلف بلدان الشرق الأوسط.

ب. العمّال

العمّال شريحة مهمة من طبقة الكادحين، وهم من لا يملكون وسائل الإنتاج ولا يسيطرون عليها، بل يبيعون قوة عملهم لقاء أجور زهيدة، وتكون علاقتهم بإنتاجهم وعملهم علاقة اغتراب، فلا يسيطرون على العمل ولا يستمدّون منه إحساساً بالغنى والاكتفاء الذاتي، بل بالفقر والشقاء. وقد يتحوّل إنتاجهم إلى قوة توظَّف ضدهم بدل أن توظَّف في خدمتهم كما قد يتحوّلون هم من خلاله إلى سلعة تباع وتشترى. وواضح أن طبقة العمّال لم تتبلوَر بقدر ما تبلوَرَت طبقة الفلاحين في المجتمع العربي التقليدي نتيجة لمحدوديّة تطوّر الصناعة فيه وصغر حجمها، بل إن القسم الأكبر من العمّال هم من العمّال الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، والذين اضطروا للهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل دون أن يفقدوا جذورهم الفلاحية. ثم هناك بالإضافة إلى ذلك فئة أخرى من المستخدمين لدى الحرفيّين وأصحاب المهن والعمال الفنيّين والعمّال شبه المهرة في المصانع الصغيرة، والمستخدمين في الإدارات العامة. كما أن الكثير من المصانع والحرف والشركات كانت، ولا تزال، تستخدم الأطفال والنساء لقاء أجور زهيدة جداً. ويتبيّن ضعف الطبقة العاملة من خلال محدوديّة التعبئة في نقابات وأحزاب تمثّل مصالحها. ويعود ذلك إلى حد بعيد ليس لغياب هذه النقابات والأحزاب، بل لعلاقات المحسوبيّة السائدة في المؤسسات الصناعيّة كما في غيرها. كثيراً ما يستخدَم العمّال من قبل أفراد هم عادة من الأقارب والمعارف، أو بواسطة هؤلاء وفي نطاق التعارف والانتماء الفئوي، مما يُضعف احتمالات حصول الوعي الطبقي المطلوب.

إننا بذلك نُرجع ضعف الحركة العماليّة إلى ضعف الصناعة وما يرافقها من علاقات شخصيّة وفئويّة وغياب الفكرة المؤسساتيّة المهنيّة. ولكن من ناحية أخرى، لا يجوز أن نستنتج أنه ليس هناك من طبقة عاملة يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في الحياة العامة. لقد نشأت الطبقة العاملة مع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وتزايد المنشآت الصناعيّة الحديثة وتغلغل الرساميل الأجنبيّة، خاصة في مصر وتونس والمغرب والجزائر ولبنان، وقد توسّع قطاع الخدمات في مختلف البلدان العربيّة. ورافق ذلك تقهقر الحرف التقليديّة وانحلال بنى الإنتاج القديمة.

جـ. الخدم

تقع في أدنى الهرم الطبقي وعلى هامش الطبقات الكادحة شريحة أُطلِق عليها أسماء

مختلفة مثل الخدم والأجراء والبروليتاريا الرثّة والعاطلون أو الباحثون عن العمل والعمّال الميامون والمشردون والصعاليك والمساكين والمنبوذون وغير ذلك ممّن يعانون العَوَز. وكثيراً ما يأتي هؤلاء من أصول فلاحيّة ريفيّة ومن جماعات عرقيّة معدمة، ويقطنون أحزمة الفقر وأحياء الصفيح والقصدير المزدحمة والمخيمات التي تحفل بها المدن العربيّة. ويتراكم هؤلاء تحت أثقال الفقر وعلى هامش الحياة من دون عون، مشكّلين قوة استخدام واستغلال احتياطي تبحث عن عمل لقاء أجور متدنيّة.

وكثيراً ما ينظر إليهم على أنهم فئات خارج خريطة التقسيم الاجتماعي للعمل، فيهملون في حياتهم كما يهملهم الدارسون، فلا تتوفر لدينا معلومات كثيرة يمكن الركون إليها في وصف أوضاعهم ومعاناتهم. يقول محمود عبد الفضيل إن هذه الفئات الهامشيّة «تعيش في قاع المدينة، ولا تعتبر جزءاً من الطبقة العاملة بأجر والمرتبطة بقطاع الإنتاج والخدمات. .. وتتألف من الباعة المتجولين وجامعي القمامة، والحمّالين وخدم المنازل، والفَعَلة والعتّالين وغيرهم [مثل ماسحي الأحذية وباعة السجائر والبوابين] من الفئات الهامشيّة، التي لا تجد مكاناً منتظماً في التقسيم الاجتماعي للعمل. .. وتعيش هذه الفئات في ظروف اجتماعيّة واقتصاديّة متقلّبة شديدة البؤس والقسوة».

لقد حقق العمّال والفلاحون الكادحون وشريحة الخدم بعض المكاسب الضئيلة منذ منتصف القرن، ولكن هذه المكاسب لا تزال جزئيّة كميّة أو ماديّة أكثر منها نوعيّة، فلم تغيّر من حقيقة مواقعهم في أسفل قاعدة الهرم. ويمكننا أن نقول من دون كثير من التردّد إن الطبقة الكادحة لم تتحوّل بعد من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها، إذ لم يتكوّن لها الوعي الطبقي الكافي لتنتظم في صراع طبقي تتجاوز من خلاله اغترابها وعجزها.

المصدر: نفسه، ص 337-345.

الحراك الاجتماعي

إن دراسة التراتب الاجتماعي لا تقتصر على تبايُن المواقع الاقتصاديّة أو المهنيّة التي يشغلها الأفراد، بل تتطرّق أيضاً إلى ما يُمكن أن يحدث لهم في سِياق البنية الاجتماعيّة. ويُشير مصطلح الحراك الاجتماعي إلى تحرّك الأفراد والجماعات بين مواقع اقتصاديّة واجتماعيّة مختلفة. ويعني «الحراك العمودي» أو الشاقولي حركة الأفراد صعوداً أو هبوطاً على السُّلم الاقتصادي الاجتماعي. فيوصَف من يُحصِّلون مكاسب في مجال التملّك أو الدخل أو المَكانة بأنهم يُحقِّقون حراكاً إلى أعلى بينما تنحدر مواقع من يفقدون هذه المكاسب في الاتجاه

المُعاكس إلى أسفل. وقد انتشرت في المجتمعات الحديثة ظاهرة الحراك الجانبي الذي يُشير إلى التحرّك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم. وكثيراً ما يلتقي الحراكان العمودي والجانبي عندما يُنقَل شخص، على سبيل المثال، من الشركة التي يعمل فيها في مدينة معيّنة إلى وظيفة أخرى في فرع آخر للشركة في مدينة أو بلد آخر مع ترقيَته إلى منصب أعلى. وهناك طريقتان لدراسة الحراك الاجتماعي هما دراسة الحراك الجيلي الذي يُشير إلى ما يُحقِّقه المرء من تحرّك صعوداً أو هبوطاً على السُّلم الاجتماعي في حياته، ودراسة الحراك بين الأجيال الذي يدل على مثل هذا الصعود أو الهبوط بين الابن وأبيه على سبيل المثال.

دِراسات مقارَنة للحراك

وتُعتَبَر درجة الحراك الاجتماعي الصاعد دليلاً على ما يتمتّع به مجتمع ما من الانفتاح لأنه يُشير إلى المدى الذي يستطيع فيه الأفراد الموهوبون الذين وُلدوا في شريحة اجتماعيّة دُنيا أن يرتقوا السُّلّم الاجتماعي التراتبي. وفي هذا المجال، يُعتَبَر الحراك الاجتماعي قضيّة سياسيّة مهمّة خاصة في البلدان التي تشيع فيها نظرة ليبراليّة تحرّريّة تجاه تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. وقد انتشر هذا المفهوم الذي يربط بين الحراك الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص في المجتمعات الغربيّة، ثم بدأ يأخذ طريقه إلى أكثر المجتمعات النامية. أُجرِيَت دراسات مُقارَنَة للحراك الاجتماعي في عدّة مجتمعات في العالم خلال السنوات الخمسين الماضية. واشتملت هذه البحوث على دراسات مُقارَنَة بين المجتمعَين الأمريكي والبريطاني (Blau and Duncan, 1967)، وأخرى شمَلَت ثماني دول صناعيّة هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا (الغربيّة)، والسويد وسويسرا واليابان والدانمارك وإيطاليا والولايات المتحدّة (Lipset and Bendix, 1959). وتوصّل الدارسون بعد تحليلهم للبيانات المُستقاة من هذه الدول إلى عدّة نتائج من بينها ليس هناك أي دليل على أن المجتمع الأمريكي هو أكثر انفتاحاً من المجتمعات الأوروبيّة حيث تتعادل في جميع المجتمعات الصناعيّة معدلات الحراك الاجتماعي بالنسبة إلى العمّال ذوي الياقات الزرق. كما تدل هذه الدراسات على أن المجتمعات الصناعيّة جميعها كانت تشهد توسعاً متشابهاً لذوي الياقات البيض ممّا أدّى إلى «فَورَة» في الحراك العُلوي في هذه المجتمعات جميعها. وقد أكّدت الدراسة التي أجريَت في المجتمعَين الأمريكي والبريطاني على أهميّة الدور الذي يلعبه التعليم والتدريب على فُرَص النجاح المُتاحة للفرد وعلى مدى ما يحقّقه من حراك متصاعد على سُلّم التراتب الاجتماعي.

الطبقة؛ والحراك؛ والصراع الاجتماعي في المجتمع العربي

تستند أدبيات عِلم الاجتماع في تعريفها للطبقة على أحد ثلاثة محددات، وهي الثروة والمركز والقوة. وعلى هذا الأساس، فإن الطبقة يتم تعريفها بأنها مجموعة من الأفراد يحتلون مواقع متشابهة في ما يتعلّق بحيازة واستحواذ بعض القيم مثل القوة أو الثروة أو السلطة، والخضوع. وتُشير الدراسات إلى أن حالات الصراع الناتجة من هذه العلاقات الهيراركيّة غير المتكافئة هي من أهم العوامل المؤدية إلى خلق ديناميات التغير الاجتماعي والسياسي. وعلى رغم أهميّة ومركزية التحليل الطبقي والصراع الطبقي في الفكر الاجتماعي والسياسي، فإن ظاهرة الصّراع الطبقي تكاد تكون معدومة في معظم الأقطار العربيّة بصفة عامّة. ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الرأسيّة والتقسيمات الرأسيّة للمجتمع العربي (العائلة، القبيلة، الجماعات العرقيّة... إلخ) تمثّل نمط التفاعلات والعلاقات السائدة في هذه المجتمعات. ويمكن طرح بعض العوامل التي تعتبر من أسباب غياب ظاهرة الصراع الطبقي في البلدان العربيّة:

1. وجود أنواع متعدّدة من الجماعات المتداخلة التي تعمل على التقليل من أهميّة ووحدة الطبقات المختلفة. كذلك فإن الصراعات والاختلافات داخل كل طبقة من الكثرة والعمق، بحيث تؤدي إلى إضعاف التماسك الطبقي وتعرقل الوعي الطبقي. فالولاء للجماعات الأوليّة والإرثيّة مثل العائلة، لها الأولويّة على الولاء الطبقي.
2. إن العدد الكبير من الجماعات التي تجمع في عضويتها طبقات متعدّدة يُشجع على الاتصال بين الطبقات، ويجمع معاً أفراداً من طبقات مختلفة على أساس مجموعة من القِيم الجماعيّة المشتركة. وكما أشرنا، فإن ذلك يساعد على دمج البنية الطبقيّة، ويؤدي بالتالي إلى التخفيف من الصراع الطبقي.
3. إن بنية الجماعة توفّر نظاماً من القنوات التي يستطيع الأفراد من خلالها الصعود أو الهبوط في الهيراركيّة الطبقيّة.

إن فجوة عميقة واسعة تفصل بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العربي ولا تتوسطها سوى طبقة تنمو أو تتقلّص ببطء بحسب الأوضاع العامة السائدة في حينه. وتظهر هذه الفجوة إن اعتمدنا أنساق توزيع ملكيّة الأراضي أو توزيع الثروة أو احتلال مواقع النفوذ والمكانة الاجتماعيّة. حين نستعرض هذه الأنساق سنجد أن فئة قليلة كانت وما تزال تحتكر ملكيّة الأراضي والثروة والنفوذ والمكانة المرموقة، بينما تعاني غالبيّة الشعب الفقر في جميع أوجه الحياة العامة والخاصة. وبذلك تكون البنية الطبقيّة بنية هرمية غالبيّة الشعب فيها من الفقراء، وليس من الطبقة المتوسطة.

وفي مجتمعنا العربي هناك عناصر يمكن أن تعد من أسس التمايز الطبقي. إن الأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة، وفيها يتعلمون القيم والأصول الطبقيّة، وبسبب هذه العلاقات (وبخاصة الإرث) يصبح الحراك الاجتماعي العمودي أمراً غاية في الصعوبة. ولما كان نظام الإرث يؤمن انتقال الثروة ضمن العائلة، ولما كانت

العائلات الثريّة أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدّة والتحولات الاقتصاديّة، وعلى تنمية إمكانيات أفراد وتهيئتهم على خوض معارك الحياة مجهزين بجميع أنواع الأسلحة الضروريّة، فإنها نادراً ما تخسر مواقعها ومكانتها في ظل النظام القائم. وبذلك تكوّنت تقليدياً فكرة النسب، وانتقلت الوجاهة من جيل إلى آخر تماماً كالموروثات الماديّة والمعنوية من شريحة إلى شريحة أعلى أو أدنى منها مباشرة تحت الطبقة الأخرى. وقد يعود السبب إلى أصول ماديّة (ملكيّة الأراضي أو رأس المال أو كليهما) أو إلى نفوذ العائلة في المجتمع، كما أن النسب بدوره قد يصبح سبباً في حصول العائلة على الثروة والنفوذ.

لا بد من الاعتراف بأن اللامساواة ما زالت قائمة في المجتمع العربي بصورة سافرة، وأن البنية الطبقيّة ما تزال بنيّة هرميّة، وأن الحراك العمودي إلى فوق أو إلى تحت لا يتمّ في أغلب الأحيان بالحالات من طبقة إلى طبقة، بقدر ما يتم من شريحة إلى شريحة أعلى أو أدنى منها مباشرة ضمن الطبقة الواحدة. وأهم ما توصف فيه العلاقة بين الطبقات أنها علاقة تناقض، وبسبب التفاوت في مواقع الطبقات داخل البنية الاقتصاديّة وعدم المساواة يكون التنافس غير متكافئ. ومن هنا محدوديّة الحراك الاجتماعي العمودي. كما أن التفاوت في المواقع الطبقيّة يمنح البعض قوة اجتماعيّة ونفسيّة وسياسيّة، لتكتسب المزيد من القوة الاقتصاديّة من جديد. وهكذا تؤدي هذه الدورة التفاعلية إلى إصرار الطبقات على الاحتفاظ بامتيازاتها لتستمر بدورها دورة الاستغلال في المجتمع.

وبينما الطبقة العليا تنشغل وتستغرق في موجة عارمة من الاستهلاك الاستفزازي ومظاهر الوجاهة والتنافس السقيم على الاقتناء والكسب والرموز المتعلّقة بالمكانة الجماعيّة والتعالي الطبقي والتفاخر الفادح وعرض رموز الغنى، فإن باقي الشرائح الطبقيّة الكادحة تغرق في دوامة تأمين حاجاتها المعيشيّة وتكافح جاهدة في سبيل البقاء. ولا تسمح لها أوضاعها بالانضمام إلى الأحزاب والنقابات، وهي في ذلك تتمسك بالصبر طالما أنها تدرك أن الاعتراض سيجلب عليها المزيد من القهر والاستغلال.

المصدر: ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001)، ص 66-68.

وفي حين ركّزت أوائل الدراسات المُقارَنَة للحراك الاجتماعي على الأبعاد «الموضوعيّة»، أي درجة الانتقال التي يحققها الفرد من الوجهة الاقتصاديّة قياساً على مجموع السكان، فإن الدراسات المتأخرة (Marshall and Firth, 1999) اتخذت منحىً مختلفاً في استعراضها المُقارَن للحراك؛ إذ إنها دَرَست مشاعر الناس ومواقفهم «الذاتيّة» حول التغيّر في مواقعهم الاجتماعيّة. وكانت دراسات

سابقة قد ألمَحَت إلى أن انتقال الناس إلى مرتبة اجتماعيّة أعلى أو أدنى من خلال الحراك ستُصيبهم بحالة من السعادة والاكتفاء الذاتي من جهة أو العُزلة وعدم التوازن من جهة أخرى. غير أن الدراسات الجديدة (Marshall and Firth, 1999) التي أجرِيَت في روسيا وألمانيا والولايات المتحدّة وبريطانيا وعدد من دول أوروبا الشرقيّة لم تجِد دليلاً ملموساً على ارتباط تجارب المُستجيبين الطبقيّة من جهة وشعورهم الكلّي بالاكتفاء الحياتي الذاتي من جهة أخرى. ويصدُق ذلك على الأفراد الذين تحركوا من أصول عُمّاليّة بسيطة إلى الطبقة الوسطى مثلما يصدُق على من اتخذ حراكهم الاتجاهَ المعاكس إلى أسفل.

نقاط موجَزَة

1. يُشير التراتب الاجتماعي إلى تقسيم المجتمع إلى شرائح أو طبقات وإلى التمايز في المواقع التي يشغلها الأفراد في المجتمع. وهذا التراتب قائم في جميع المجتمعات على أساس الجنوسة والعمر، كما يقوم في المجتمعات التقليديّة الواسعة وفي البلدان الصناعيّة على السواء على اعتبارات أساسية هي الثروة والمِلكيّة وفرصة الوصول إلى السِّلع المادية والمُنتَجات الثقافيّة.
2. يُمكن التمييز بين أربعة أنواع من أنساق التراتب هي: العبودية؛ والكاسْت المغلقة؛ والمرتّب؛ والطبقات. وفيما تعتمد الثلاثة الأولى على اللامساواة التي ترتكز إلى اعتبارات قانونيّة أو دينيّة، فإن التقسيمات الطبقيّة لا يجري إقرارها بصورة «رسميّة»، غير أنها تعتمد في أساسها على عوامل اقتصاديّة توثّر في الظروف الماديّة لحياة الناس.
3. إن أبرز نظريات التراتب وأكثرها وأوسعها نفوذاً هي التي طَرَحها ماركس وفيبَر. لقد أكّد ماركس على مفهوم الطبقة التي يعتبرها مُحصِّلة لخصائص البنية الاقتصاديّة للمجتمع. كما أنه شدّد على وجود شُقّة واسعة بين من يمتلكون رأس المال من جهة والعمّال الذين لا يمتلكون رؤوس الأموال من جهة أخرى. أما فيبَر، فقد تبنّى موقفاً مشابهاً، غير أنه ميّز بين جانبين آخرَين للبنيَة التراتبيّة وهما المَكانة والحزب. ويشير المفهوم الأول إلى ما يتمتع به الأفراد والجماعات من تقدير أو وجاهة أو شرف في المجتمع؛ بينما يُشير مفهوم الحزب إلى الجماعات النَّشِطة التي تحشِد قواها وطاقاتها لتأمين أهداف محدَّدة.
4. تُستَخدَم المهنة باعتبارها واحدة من مؤشرات الطبقة الاجتماعيّة. ويميل الأفراد الذين يشغلون مهناً معيّنة واحدة إلى تحقيقهم درجات متشابهة من النَّفع

الاجتماعي، أو إلى حصولهم على فرص متماثلة في الحياة أو إلى افتقارهم أو حرمانهم منها. وقد دَرَج علماء الاجتماع على استخدام المخطَّطات المهنيّة الطبقيّة لرسم الملامح العامة لخارطة البُنية الطبقيّة للمجتمع. ويُستفاد من مثل هذه المخططات في تلمُّس معالم اللامساواة وأنماطها، غير أنها قد تكون عديمة النفع في مجالات أخرى، إذ إنها لا تُعطي فكرة واضحة عن الجماعات غير النشطة اقتصادياً، ولا تُحدِّد الدور الذي تؤديه المِلكيّة والثروة في تكوين الطبقة الاجتماعيّة.

5. يتمتع أكثر الناس في المجتمعات الحديثة بمستويات أعلى من الرخاء قياساً عماّ كانوا عليه قبل أجيال، غير أن الثروة ما زالت تتركّز بكثافة في أيدي قلّة قليلة نسبياً منهم. وقد شهِدت الجماعات الثريّة كثيراً من التغيّر والتنوّع في الآونة الأخيرة وبدأت تدخل بينهم أعداد متزايدة من أصحاب الملايين العِصاميين والنساء والشباب.

6. تضم الطبقة الوسطى تشكيلة واسعة ومنوَّعة ممّن يُسمَّون بذوي الياقات البيض مثل المدرسين؛ وشاغلي المهن الطبيّة؛ والهندسيّة؛ والمحاسِبين؛ وموظفي صناعة الخدمات عموماً. وفي أغلبيّة المجتمعات الصناعيّة، تُمثِّل هذه الطبقة أكثريّة السكان ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التنامي والتوسّع في المِهَن في الوظائف المهنيّة والإداريّة. ويتمتّع أفراد الطبقة الوسطى على العموم، خِلافاً لأفراد الطبقة العاملة بمستويات عالية من التحصيل العلمي والمؤهلات الفنيّة تُمكِّنهم من بيع عملهم الذهني والجسماني لتأمين سُبُل العيش.

7. تتكوّن الطبقة العاملة من العاملين في أشغال الياقات الزرق أو في عمل يدوي. وقد بدأت الطبقة العاملة بالانكماش خلال القرن العشرين مع تقلّص نطاق العمل في مجالات التصنيع. وفي المجتمعات الغربيّة تتمتع الطبقة العاملة بمستويات معيشيّة أفضل ممّا كان عليه الأمر قبل قرن من الزمان.

8. يرى بعض علماء الاجتماع المُحدَثين أن عوامل الثقافة الاجتماعيّة مثل أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك تؤثِّر تأثيراً كبيراً على الموقع الطبقي. ويعتقد هؤلاء أن هُويّات الأفراد قد أخذت تتمحوَر حول خيارات أساليب الحياة أكثر ممّا تدور حول المؤشِّرات التقليديّة للوضع الطبقي مثل المهن.

9. إن جانباً من الوضع الطبقي لأي فرد هو ممّا حقّقه في حياته، ممّا يعني أن المرتبة الطبقيّة ليست مَوروثة في كل الأحوال، ويؤدي الحراك الاجتماعي إلى أعلى أو إلى أسفل دوراً ملموساً في إحداث التغيّر في البنية الطبقيّة للمجتمع.

10. عند دراسة الحراك الاجتماعي، يجدر التمييز بين الحراك في الجيل الواحد الذي يتحقق للمرء خلال حياته، والحراك بين الأجيال الذي ينتقل فيه الجيل اللاحق إلى درجات أخرى في السُّلّم الاجتماعي كان يَشغلها الجيل السابق. ويتميّز الحراك الاجتماعي في أغلب الأحيان بأنه محدود ولا يبتعد كثيراً عن الطبقة التي نشأ فيها الفرد أو عائلته. وقد أسهم اتساع مهَن الياقات البيض وتنوّعها خلال العقود الأخيرة في تحقيق جانب كبير من حراك المسافات القصيرة في المجتمع.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. من خلال اطّلاعك على الاتجاهات النظريّة الرئيسيّة لتفسير التراتب الاجتماعي، ما هي المُقارَبة التي تعتقد أنها الأنسب لتفسير التفاوت واللامساواة في مجتمعك؟
2. لماذا يميل أغلب علماء الاجتماع إلى التركيز على المهنة باعتبارها من المؤشرات الرئيسيّة للوضع الاجتماعي، وهل يصلح هذا المؤشّر في السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه؟
3. هل تعتقد أن الحراك التنازلي هو الغالِب في المجتمعات الحديثة، وهل تشيع هذه الظاهرة في مجتمعك بصورة عامة؟
4. ناقِش، بالتحليل الموضوعي، أهميّة مفهوم التصنيف التراتبي العلائقي الذي يربط بين واقع الفرد أو الجماعة من جهة وعلاقته بمراكز القوة والتأثير في المجتمع.
5. ما هي الوِحدة التي تُفضِّل استخدامها في التحليل الطبقي في مجتمعك (الفرد أم الأسرة)؟
6. ما رأيك في المقولة التي تعتقد أن اللامساواة ستختفي في المجتمع عندما يتوافر الغذاء والكِساء للجميع؟

مراجع وقراءات

Rosemary Crompton, *Class and Stratification: An Introduction to Current Debates* (Cambridge, MA: Polity, 1998).

Michael Lavalette and Gerry Mooney (eds.), *Class Struggle and Social*

Welfare (New York: Routledge, 2000).

T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class, and Other Essays* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950).

Sally R. Munt (ed.), *Cultural Studies and the Working Class* (London: Cassell, 2000).

Christine Zmroczek and Pat Mahony (eds.), *Women and Social Class: International Feminist Perspectives* (London: UCL Press, 1999).

مصادر على الإنترنت

Bibliography on Social Class (University of Amsterdam)

http://www.pscw.uva.nl/sociosite/CLASS/bibA.html

Explorations in Social Inequalities

http://www.trinity.edu/mkearl/strat.html

Marxists Internet Archive

http://www.marxists.org

Multidisciplinary Program in Inequality and Social Policy at the Kennedy School of Government

http://www.ksg.harvard.edu/inequality/

The Progress of Nations 2000 UNICEF Report

http://www.unicef.org/pon00/



الفصل الحادي عشر

الفقر، الرفاه والإقصاء الاجتماعي

ماهيّة الفقر

ماذا يعني الفقر، وكيف يمكن تعريفه؟ يميل علماء الاجتماع والباحثون إلى انتهاجِ واحدة من مُقارَبتَين لقضية الفقر: وذلك عن طريق تطبيق مفهومَي «الفقر المطلَق» و«الفقر النسبي». ويرتبط مفهوم «الفقر النسبي» أساساً بفكرة العيش «الكَفاف» ـ أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول. وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى والكِساء، فإذا توافرت هي فحسب، يوصَف المرء بأنه يعيش في حالة من الفقر. ويُنظَر لمفهوم الفقر المطلق عادةً باعتباره مفهوماً إنسانياً شاملاً لجميع البشر في كل زمان ومكان. إن مقاييس العيش الكفاف واحتياجاته متماثلة لكل البشر من ذوي الفئة العمرية والحالة الجسمانية المتشابهة. وتختلف الآراء حول اعتبار هذه الشروط مقياساً شاملاً لجميع البشر. ويعتقد العديد من الباحثين أن من الأنسب تطبيق مفهوم «الفقر النسبي» الذي يشير إلى معدل مستوى المعيشة في مجتمع ما. ويرى هؤلاء أن الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافياً وفي سياقات اجتماعيّة محدَّدة مما يجعل من المتعذر قياسه وفقاً لمعايير نموذجية شاملة للحرمان. ومن الخطأ الافتراض أن الحاجات البشرية متطابقة في كل مكان؛ لأنها في واقع الأمر تتباين في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة. إن الأمور التي تعتبَر جوهرية وأساسية في مجتمع ما قد يُنظر إليها باعتبارها من الكماليات المُرفهة في مجتمع آخر. ففي المجتمعات الصناعية، على سبيل المثال، تعتبَر المياه الجارية والمراحيض، واستهلاك الفواكه والخضار من الضرورات الأساسية للعيش الصحي؛ و الفقراء هم من لا تتوافر لديهم هذه المتطلبات. إلا أن مثل هذه الأمور قد لا تتوافر لقطاعات واسعة من الناس في كثير من البلدان النامية. من هنا، فإنه لا يَصِح تحديد وجود الفقر أو غيابه بناءً على هذه الأسس.

وثمة صعوبات في تحديد مفهومَي الفقر المطلق والفقر النسبي على السواء. ومن الأساليب الشائعة لقياس الفقر المطلق تعيين خط الفقر قياساً على كلفة السلع الأساسية الضرورية للعيش وإقامة الأوَد في مجتمع ما. والأفراد والأسر التي يقلّ دخلها عن خط الفقر يُعتبَرون فقراء. غير أن استخدام معيار وحيد للفقر ربما ينطوي على بعض الإشكاليات؛ لأن هذا التعريف لا يأخذ بالاعتبار درجات التفاوت والتنوع في الاحتياجات البشرية في أوساط المجتمع الواحد وبين مختلَف المجتمعات. فقد يكون العيش في بعض المناطق في بلد ما أعلى كلفة مما هو عليه في مناطق أخرى، كما أن الاحتياجات الضرورية تختلف بين بقعة وأخرى. ويمكن القول، على سبيل المثال، إن الاحتياجات الغذائية لفئات الأفراد الذين يعتمدون في معيشتهم على العمل اليدوي قد تكون أكثر مما يتطلبه العاملون في المكاتب. ويعني ذلك أن فئات من الناس قد تُقيَّم باعتبارها تعيش فوق خط الفقر بينما لا يكون دخلها كافياً لإبقائها على مستوى الكفاف.

وينطوي مفهوم الفقر النسبي بدوره على بعض التعقيد. ويعني ذلك، من جملة أمور أخرى، أن فهم الفقر النسبي لا بد من أن يتغير مع نمو المجتمعات. فمقاييس الفقر النسبي تبدأ بالارتفاع تدريجياً مع تزايد معدلات الرخاء في المجتمع. لقد كانت السيارات والثلاجات والتدفئة المركزية والهواتف من السلع الكمالية ذات يوم، غير أنها غدت في هذه الآونة من ضرورات الحياة الأساسية في كثير من المجتمعات الصناعية. و في هذا المجال، يلفت بعض الباحثين الانتباه إلى أن تزايد الرخاء في المجتمعات الصناعية قد أدخل بعض ما كان يعتبر من الكماليات في الماضي، مثل الثلاجات وأجهزة التلفاز والغسالات، إلى كل بيت تقريباً حتى في أوساط الطبقات الواقعة في أدنى درجات السلم الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن الرخاء النسبي الذي تعيشه مجتمعات صناعية متقدمة، مثل بريطانيا، لا يعني غياب الفقر النسبي. وتُبيِّن إحدى الدراسات (Middleton et al., 1997) أن سوء التغذية وتدنّي الوضع الصحي، ومحدودية الحصول على الخدمات التعليمية والعامة، وانعدام الأمان ومستويات السلامة في المساكن هي كلها من الدلائل الواضحة على شيوع الفقر النسبي في أوساط الفئات المتدنية الدخل في بريطانيا.

قياس الفقر

تعتبر الولايات المتحدة من البلدان القليلة التي تتبنى ما يسمى «خط الفقر الرسمي»، بينما تنهج بلدان كثيرة، من بينها بريطانيا، سبلاً أخرى لتفسير معنى الفقر وتعريف الفئات الاجتماعية التي تواجهه. وتعتمد هذه البلدان على مؤشرات

إحصائية مثل تقديم المنافع والمساعدات، لتحديد مستويات الفقر. وقد درجت الدراسات المختلفة على إدخال الفئات ذات الدخل المتدني أو الذي يقل عن المنافع الضرورية المطلوبة في دائرة الفقر. وتشير المنافع التكميلية هذه إلى الدفعات النقدية التي تُقدَّم لمن لا يتمكنون من بلوغ مستوى الكفاف بما لديهم من دخل. أما الذين يتراوح دخلهم بين 100% و140% من مستوى المنافع التكميلية، فإنهم يُعتبَرون «على هامش الفقر». وقد استُبدِلت المنافع التكميلية في بعض البلدان مؤخراً بدعم الدخل، وأصبح قياس الفقر يرتكز على عدد الأسر التي تعيش على مستوى معدل الدخل المطلوب أو دونه.

الجدول رقم (11-1)
مؤشرات نوعيّة الحياة في الأقطار العربيّة

القطر	توقع الحياة عند الولادة	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل تعليم البالغين من السكان
السعوديّة	71.4	24	28	73.4
الإمارات	74.8	9	10	74.8
الكويت	75.9	12	13	80.4
عُمان	70.9	15	18	67.1
البحرين	72.9	18	22	86.2
قطر	71.7	16	20	80.0
ليبيا	70.0	22	25	76.5
الأردن	70.1	20	24	87.2
تونس	69.5	27	33	67.0
سوريا	68.9	27	33	71.6
العراق	62.4	94	122	-
لبنان	69.9	30	37	84.4
مصر	66.3	54	73	52.7
الجزائر	68.9	34	39	60.3
المغرب	66.6	58	72	45.9
السودان	55.0	73	115	53.3
موريتانيا	53.5	120	183	38.4
اليمن	58.0	76	100	42.5

المصادر: World Bank, *World Development Report, 1999/2000* (Washington, DC: The Bank, 2000), and United Nations Development Program [UNDP], *Human Development Report,* 1999 (New York; Oxford: Oxford University Press, 1999).

المؤشر الأول في الجدول «مؤشرات نوعيّة الحياة في الأقطار العربيّة» يُشير إلى أن متوسط العمر المتوقع للفرد في الأقطار العربيّة الغنيّة (الكويت مثلاً) يفوق كثيراً مثيله في الأقطار الفقيرة، وهذا الفرق قد يصل إلى 40% في حالة موريتانيا. هذا التفاوت ينخفض كثيراً بين مجموعة الأقطار الأولى ومجموعة الأقطار الثانيّة (متوسطة الدخل).
المؤشران الآخران في مجال الصحة، معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، يرسمان الصورة ذاتها عن ذلك التفاوت. معدل وفيات الأطفال يبلغ أدنى مستوياته في الإمارات (12 لكل 1000 طفل)، بينما يبلغ أعلى مستوياته في موريتانيا (120 لكل 1000 طفل).
والتعليم هو المؤشر الآخر المهم لنوعيّة الحياة. والجدول المذكور يظهر أيضاً مدى انتشار الأميّة في الأقطار المنخفضة الدخل (حوالي 62% بين البالغين في موريتانيا و57,5% في اليمن)، بينما تنخفض هذه النسب إلى أقل من 14% في البحرين، و20% في كل من الكويت وقطر.

المصدر: عبد الرازق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001)، ص 110 ــ 115.

ويرى كثير من الدارسين أن القياس الموضوعي للفقر عن طريق مستوى الدخل لا يعطي صورة واقعية وحقيقية عن مستوى الحرمان الذي تعيشه الأسر ذات المداخيل المتدنية (Blackburn, 1991; Kumar 1993; Howarth et al., 1999). ويعتقد واحد من أبرز معارضي القياس الموضوعي (Townsend et al., 1979; 1987) أن إحصاءات الدخل ينبغي أن تعززها الانطباعات الذاتية للفقراء وأساليب فهمهم لحالتهم الاجتماعية. وأجرى هؤلاء بحوثاً واستطلاعات ميدانية مباشرة وتفصيلية عن أحوال الناس من ناحية أسلوب الحياة، وأوضاع المعيشة والعادات الغذائية والعمل والأنشطة المدنية. وأوضحت هذه الدراسات أن ثمة فجوة واسعة ملموسة بين تصوّر الأسر لاحتياجاتها الأساسية من جهة، وقدرتها على تلبية هذه الحاجات من جهة أخرى. واستخدم هؤلاء الباحثون مصطلح «الحرمان المتعدد الجوانب» لوصف حالة تلك الأسر التي تفتقد عدداً من الخدمات والمرافق والأنشطة الضرورية. وانطلاقاً من هذه البحوث أجريَت دراسات للفقر في بريطانيا (Mack and Lansley, 1985; 1992) تبيَّن منها أن ما يُقدَّم للفقراء من معونة يقل بما يزيد على 50 % لما تحتاجه الأسر من الأنشطة الضرورية الكفيلة بتمكينها من سبل الحياة اللائقة في المجتمع. وأظهرت الدراسات كذلك تزايداً ملموساً لانتشار الفقر في بريطانيا خلال الثمانينات من القرن الماضي؛ إذ ارتفع عدد من يفتقرون إلى ثلاث أو أكثر من مفردات الاحتياجات الرئيسية من 7,5 إلى 11 مليون فرد، ومن يعيشون

في فقر مدقع ويفتقرون إلى سبع أو أكثر من هذه المفردات من 2,6 إلى 3,5 مليون شخص. وتبين من دراسات أخرى أن بلدان الاتحاد الأوروبي تواجه أوضاعاً مماثلة، وإن كانت بدرجات متفاوتة من الحدة.

الجدول رقم (11-2)

نسبة الأسر التي تفيد بأنها لا تستطيع الحصول على سلع أو خدمات معينة بسبب وضعها المالي في بلدان أوروبية، 1995

	تناول اللحوم يومياً	ملابس جديدة	عطلة أسبوعية
البرتغال	6	47	59
اليونان	35	32	51
إسبانيا	2	9	49
المملكة المتحدة	10	15	40
جمهورية إيرلندا	4	7	38
إيطاليا	6	15	38
فرنسا	5	10	34
بلجيكا	4	10	26
النمسا	8	10	24
الدنمارك	2	5	16
هولندا	2	13	15
اللوكسمبورغ	3	5	14
ألمانيا	5	15	12

المصدر: *Social Trends*, 29 (1999), table 5.12.

تشير دراسات عديدة إلى أن السياسات التي انتهجتها الحكومة في بريطانيا خلال الثمانينات والتسعينات قد أسهمت في تعزيز القدرة الاقتصادية للفئات المرفَّهة في المجتمع بينما أدت إلى تفاقم الأوضاع في أوساط الفئات المستضعَفة وأفضت سياسات الخصخصة للصناعات التي كانت مؤمَّمة في السابق إلى انتعاش أوضاع المستثمرين من الطبقتين الوسطى والعليا بينما أسفرت عن خفض أجور العمال اليدويين وغير المهرة وانتقاص جانب من حقوقهم المنصوص عليها في قوانين العمل والاستخدام.

فجوة الفقر وشدة الفقر في عدد من الأقطار العربيّة

إن خط الفقر هو مؤشر تقريبي مهم للتعرف على هذه الظاهرة، إلا أنه بحكم صياغته والأرقام التي ينتجها لا يصلح للتعرّف على خصائص الفقر والفقراء أو مدى عمق ظاهرة الفقر. ولاستكمال هذا النقص، تلجأ الدراسات المُقارَنة المعنيّة ببحث ظاهرة الفقر إلى مؤشرات أخرى لا تقل أهميّة، ألا وهي فجوة الفقر (Poverty Gap)، وشدة الفقر (Poverty Severity Index). والمؤشر الأول (فجوة الفقر) يقيس حجم الفجوة الإجماليّة المقدّرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر، ما هو حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى حالة عدم الفقر؟ المؤشر الآخر، شدة الفقر، والذي لا يقل أهميّة، يوفّر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم.

الجدولان «مؤشرات الفقر في بلدان الخليج العربي» و«مؤشرات الفقر في الأقطار العربيّة المتوسطة والمنخفضة الدخل» يحويان إحصاءات خاصة بفجوة الفقر وشدة الفقر في عدد من الأقطار العربيّة التي تتيح إحصاءاتها احتساب مثل هذه المؤشرات. والتقسيم الأساسي بين فئات السكان في بلدان الخليج هو بين المواطنين وغير المواطنين. والجدول «مؤشرات الفقر في بلدان الخليج العربي» يُظهر أن هناك فرقاً واضحاً في هذا الاعتبار، حيث إن فجوة الفقر لغير المواطنين تفوق مثيلاتها للمواطنين بهامش كبير، وفي حال جميع البلدان. في الإمارات فجوة الفقر بين المواطنين تُعتبر صغيرة نسبياً، حيث إن متوسط إنفاق الفقير يُشكّل حوالي 98% من خط الفقر. هذه النسبة لغير المواطنين تصل إلى حوالي 90%. ولجملة السكان فإن فجوة الفقر 6,2% تعني أن متوسط إنفاق الفئات الفقيرة يُشكّل 93,8% من خط الفقر في الإمارات. ضمن الأقطار الخليجيّة، فإن قطر تشابه الإمارات من حيث حجم التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين في فجوة الفقر. فجوة الفقر لكلٍ من الفئتين تبلغ 1,7% و8,3% بالتتابع، وللسكان ككل تبلغ 5,3%. وبتعبير آخر فإن متوسط إنفاق الفئات الفقيرة من المواطنين يبلغ 98,3% من خط الفقر، ولغير المواطنين يبلغ 91,7%.

الجدول رقم (11-3)
مؤشرات الفقر في بلدان الخليج العربي

البلد	المواطن	غير المواطن	الجملة
الإمارات 1996/ 1997			
فجوة الفقر	1,97	9,75	6,24
شدة الفقر	0,64	4,94	3,00
الكويت 1986/ 1987			
فجوة الفقر	1,31	5,2	3,23
شدة الفقر	0,23	1,5	0,84
البحرين 1983/ 1984			
فجوة الفقر	0,3	1,7	0,7
شدة الفقر	0,02	0,35	0,12
قطر 1988			
فجوة الفقر	1,7	8,3	5,3
شدة الفقر	0,63	3,1	2,1

المصدر: محمد حسين باقر، **قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ 3 (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، 1996).

في الكويت تنخفض فجوة الفقر، كما أن مقدار التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين ينخفض بدرجة أكبر. أما في حالة البحرين فإن التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين يتقارب على نحو ملحوظ جداً. التفسير المحتمل لتفاوت بلدان الخليج من حيث فجوة الفقر يعود إلى مستوى التنمية وكذلك مدى «الاستقرار» الاجتماعي لغير المواطنين في هذه البلدان. ونظراً لِقِدم ظاهرة الهجرة الأجنبيّة في الكويت ومحدوديتها في البحرين، فإن الفوارق بين المواطنين وغير المواطنين في هاتين الدولتين اتجهت للانخفاض مع مرور الزمن.

وشدة الفقر، التي تقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ذاتهم، تظهر النمط ذاته. في جميع بلدان الخليج التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء المواطنين يُعتبر محدوداً جداً، ويتراوح بين 0,2% في البحرين و0,64% في الإمارات. ومن جهة ثانية، فإن التفاوت يبلغ أقصاه في الإمارات، ويبلغ أدناه في البحرين. إلا أنه ضمن غير

المواطنين ذاتهم، هناك تفاوت في شدة الفقر في جميع بلدان الخليج. التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء غير المواطنين يبلغ أدناه في البحرين، ويبلغ أقصاه في قطر والإمارات (0,35% و4,93% بالتتابع). ومرة أخرى فإن مراحل التنمية الأولى تعتمد على مهارات متباينة يتم استجلابها من الخارج تتراوح بين تخصصات عالية يحصل أصحابها على دخول مرتفعة، وأيدٍ عاملة غير مؤهلة تعتمد على العمل اليدوي وتحصل على دخول منخفضة جداً. ولذا فإنه خلال مراحل التنمية الأولى يكون التفاوت في توزيع الدخل بين غير المواطنين عالياً. وبمرور الوقت، وبسبب الاستغناء المستمر عن العمالة اليدويّة فإن حجم فجوة الدخل بين غير المواطنين تتجه إلى الانكماش والتقلّص.

فجوة الفقر وشدة الفقر بين المناطق الحضريّة والريفيّة

في الأقطار غير النفطيّة، تظهر الفروق عادة بين المناطق الحَضريّة والمناطق الريفيّة. وبهذا الاعتبار فإن جميع الأقطار العربيّة التي يضمها الجدول «مؤشرات الفقر في الأقطار العربيّة المتوسطة والمنخفضة الدخل» تكون فجوة الفقر فيها في المناطق الحضريّة أقل منها في المناطق الريفيّة، وفي بعض الأحيان لدرجة كبيرة كما هو الحال في مصر في مطلع التسعينيّات والمغرب وتونس. وللأسف لا توجد إحصاءات كافية تسمح بالمقارنة الزمانية لكل قطر على حِدة، إلا أن الإحصاءات المتاحة تُشير إلى أن هذه الأقطار اختلفت أيضاً من حيث تطوّر فجوة الدخل. في حالة مصر، خلال الفترة 1990/ 1991 ـ 1995/ 1996 فجوة الفقر تضاعفت في كل من المناطق الحضريّة والمناطق الريفيّة على حد سواء، إلا أن حجم التفاوت بين الحضر والريف قد انخفض على نحو ملحوظ. في عام 1990/ 1991 كانت فجوة الفقر في المناطق الريفيّة ثلاث مرات مقدار فجوة الفقر في المناطق الحضرية، (5,8% في مقابل 1,8%)، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت عام 1995/ 1996 إلى الضعف فقط (8,8% في المناطق الريفيّة مقابل 4,4% في المناطق الحضريّة).

الظاهرة ذاتها تكررت في الجزائر التي شهدت خلال الفترة 1988-1995 زيادة في حجم فجوة الفقر وانخفاضاً في التباين في حجم هذه الفجوة بين المناطق الحضريّة والمناطق الريفيّة. في عام 1988 كانت فجوة الفقر في المناطق الريفيّة تُشكِّل 3,5 مرّة مقدارها في المناطق الحضريّة (1,3% مقابل 0,4%). في عام 1995 ازداد حجم الفجوة في كل من المناطق الحَضريّة والريفيّة على حد سواء، إلا أن التفاوت في حجمها قد انخفض إلى 2,5 مرّة. في الأردن لا توجد مؤشرات للمناطق الحضريّة والريفيّة بشكل منفصل، إلا أن مؤشر فجوة الفقر للقطر ككل يُشير إلى أنه قد اتبع نمطاً مشابهاً لمؤشر الفقر. ففجوة الفقر قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال النصف الأول من الثمانينيّات وذلك بسبب الآثار التي خلّفها الانتعاش الاقتصادي وتحويلات العاملين في فئات الشعب كافة. وبعد ذلك وللآثار المعاكسة للعوامل ذاتها فإن فجوة الفقر قد

ارتفعت من جديد خلال النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ولتعاوِد الانخفاض من جديد خلال الفترة 1992-1997.
جدول «مؤشرات الفقر في الأقطار العربيّة المتوسطة والمنخفضة الدخل» يُظهر أيضاً أنه ولجميع الأقطار العربيّة المذكورة، فإن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة (مؤشر شدة الفقر) في المناطق الحضريّة يقل عن حجم التفاوت في المناطق الريفيّة. يبلغ التفاوت في مؤشر شدة الفقر بين المناطق الحضريّة والريفيّة أقصاه في تونس (شدة الفقر في المناطق الريفيّة تبلغ 8 مرّات مستوياتها في المناطق الحضريّة)، بينما يبلغ أدناه في اليمن ثم الجزائر. والأقطار التي تسمح إحصاءاتها بالمقارنة الزمنيّة (مصر والجزائر) تُشير إلى أن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء قد ازداد سوءاً بمرور الزمن، إلا أن التفاوت بين المناطق الحضريّة والمناطق الريفيّة قد اتجه إلى التقلّص.
ظاهرة تقلّص التفاوت في كل من فجوة الفقر وشدة الفقر بين المناطق الحضريّة والمناطق الريفيّة في الأقطار العربيّة المذكورة قد يكون سببه الرئيسي تطوّر البنية الأساسيّة في معظم الأقطار العربيّة، والتواصل الجغرافي الذي ألغى أو خفّف من حِدّة التباين عل حد ملحوظ. وكذلك فإن العديد من الأنشطة الاقتصاديّة، خارج قطاع الزراعة، قد بدأت تنتقل خارج المناطق الحضريّة وذلك لاعتبارات توزيع التنمية الإقليميّة أو تخفيض التكاليف أو القرب من المواد الأوليّة أو الخام التي تدخل في صناعات محدودة. وبالطبع فإن الاعتبارات السابقة لا تُلغي أو تُخفِّف من الدور المهم الذي قامت به العديد من الحكومات في الأقطار العربيّة من أجل إعطاء المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفيّة من خلال سياسات الإنفاق العام الهادفة لنشر التعليم والخدمات الصحيّة وشبكة التأمينات الاجتماعيّة، والتي كان لها أثر واضح في تخفيف حِدّة ظاهرة الفقر في هذه المناطق.

الجدول رقم (4-11)

مؤشرات الفقر في الأقطار العربيّة المتوسطة والمنخفضة الدخل

القطر	سنة المسح	الحَضَر	الريف	الجملة
مصر				
فجوة الفقر	1990/ 1991	1,8	5,8	3,4
	1995/ 1996	4,4	8,8	6,9
شدة الفقر	1990/ 1991	0,5	1,8	1,0
	1995/ 1996	1,0	2,3	1,7

يتبع

تابع

الأردن				
فجوة الفقر	1980	–	–	7,5
	1986	–	–	0,3
	1992	–	–	3,7
	1997	–	–	2,5
شدة الفقر	1992	–	–	1,3
	1997	–	–	0,87
المغرب				
فجوة الفقر	1991 /1990	1,36	3,87	2,70
شدة الفقر	1991 /1990	0,43	1,15	0,81
تونس				
فجوة الفقر	1990	0,51	3,25	1,74
شدّة الفقر	1990	0,15	1,21	0,63
الجزائر				
فجوة الفقر	1998	0,4	1,4	0,8
	1995	1,8	4,5	3,2
شدة الفقر	1988	0,2	0,7	0,4
	1995	0,7	1,9	1,3
اليمن				
فجوة الفقر	1992	5,1	5,9	5,7
شدة الفقر	1992	2,2	2,7	2,6

المصدر: الفارس، المصدر نفسه، ص 72-76.

من هم الفقراء؟

من المستحيل رسم صورة تصِف «الفقراء» نظراً لاختلاف الملامح والمتغيرات في وجه الفقر في مختلف المجتمعات وتباين تضاريس الفقر في المجتمع الواحد. وتتفق أغلب الدراسات التي أجريت على المجتمعات الصناعية

والنامية على أن المستضعَفين في مجالات اجتماعيّة محددة يكونون على العموم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر. ويندرج في هذه الفئات المتعطلون عن العمل أو من لا يتمتعون بالأمن الوظيفي في عملهم، والمسنون، والمرضى، والعجزة، والأطفال، والنساء، وأعضاء الأسر الكبيرة أو التي يعيلها واحد من الوالدَين، وأفراد الأقليات الإثنيّة في المجتمع. وقد تكون آثار الفقر متقاربة على هذه الفئات في أكثر المجتمعات في العالم. غير أن الجماعات الإثنية والأقليات هي الأكثر تضرراً في بريطانيا والولايات المتحدة. وتُشير الدراسات التي أجريت في بريطانيا خلال العقد الأخير إلى ارتفاع نسبة الأسر الباكستانية والبنغالية في فئة الفقراء. أما في الولايات المتحدة؛ فإن ظاهرتي الإثنية والفقر مترابطتان ترابطاً وثيقاً، إذ إن 26% من الأمريكيين السود و26% أيضاً من ذوي الأصول الإسبانية يعانون الفقر ـ أي بنسبة تعادل ثلاثة أضعاف المعدل في أوساط السكان البيض.

الاستقطاب الاجتماعي: ما هي مسؤولية العولمة؟

أصبحت قوى العولمة من المعالم المحورية التي تميّز عالمنا المتغير. وكثيراً ما تتعرض العولمة للاتهام واللوم على حالة اللامساواة الاقتصادية المتزايدة التي نشهدها اليوم. لقد أدى التوسع في ترتيبات التجارة الحرة، كما يرى البعض، إلى حلول العمال غير المهرة الوافدين من بعض البلدان محل نظرائهم في البلدان المضيفة. إن العمال في مصانع النسيج في الفلبين، على سبيل المثال، يطالبون بأجور ومنافع أقل من نظرائهم في بريطانيا والولايات المتحدة. ومن هنا، فإنه يجري «تصدير فرص العمل» إلى الخارج من هذين البلدين. وفي هذه الحالة، تقوم الشركات البريطانية والأمريكية الكبرى بتوكيل جوانب مهمة من عملية الإنتاج إلى شبكات العمل الدولية في الدول النامية التي تتكفل بإنتاج السلع والخدمات بكلفة أقل بكثير مما هي عليه في البلدان المنتجة.

بيد أن علينا أن نتوخى الحذر في تحميل العولمة مسؤولية العولمة الاقتصادية. إن دراسة متأنية لاتجاهات توزيع الدخل ستُظهِر لنا أن الفروق والفجوات ليست واسعة بالضرورة في الصناعات التي تستأثر بأنشطة التجارة الدولية. إن صناعات التقانة قد بدأت تلعب الدور الأهم في هذا المجال بحيث تزايَد الطلب على العمال المهرة وتناقصت الحاجة إلى العمال غير المهرة ـ وهذه الفئة الأخيرة هي التي أخذت تعاني انخفاض الأجور والافتقار إلى الأمن الوظيفي. وفي الوقت نفسه، تزايدت حظوظ العاملين المؤهلين في مجالات تقانة المعلومات واتسعت الفرص المتاحة لهم في سوق العمل لضمان مكاسب أكثر.

تفسير الفقر

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر بصورة عامة في مجموعتين من النظريات: ترى أولاهما أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى، بينما تعتقد المجموعة الأخرى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه. وتوصف هاتان المقاربَتان عادة بمقولتين شائعتين هما «لوم الضحية»، و«لوم النّظام».

هناك تاريخ طويل للمواقف التي تعتبر الفقراء مسؤولين عما هم فيه من استضعاف. وقد شاعت في القرن التاسع عشر «دُور الفقراء» التي كان الداعون إلى إنشائها يعتقدون أن أصول الفقر تعود إلى واحدة أو أكثر من الخصال والخصائص في شخصية الفرد الفقير نفسه. فالفقير في هذه الحالة هو الشخص الذي يعاني العجز، إما بسبب الافتقار إلى المهارات، أو لضعف جسماني أو أخلاقي فيه، أو لهبوط همته أو لتدني قدراته، مما لا يساعده على تحقيق النجاح في المجتمع. وكان الوضع الاجتماعي للفرد يُعتبَر مرآة لما يتمتع به من مواهب وكفاءات ولما يقوم به من جهد. وسرى آنذاك الاعتقاد بأنه لا يحقق النجاح إلا من يستحقه، وأن الفشل هو نصيب العاجزين، وأن وجود الرابحين و«الخاسرين» هو من حقائق الحياة الثابتة.

وانتعشت مثل هذه الآراء منذ أوائل السبعينات وطيلة الثمانينات من القرن الماضي عندما بدأ التأكيد السياسي على روح المبادرة وعلى تحميل الأفراد المسؤولية عن أوضاعهم. وفي نطاق ذلك كله طرح أحد المنظّرين (Lewis, 1961) رأيه في وجود «ثقافة الفقر» في أوساط كثير من الناس. ووفقاً لهذا الرأي، فإن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور والعجز الفردية، بل هو محصلة لبيئة اجتماعية ثقافية واسعة تجري فيها التنشئة الاجتماعية للأطفال. وتنتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال، لأن الأطفال يدركون في سن مبكرة أن لا معنى للطموح أو التطلع إلى حياة أفضل، ويستعيضون عن ذلك بالاستسلام والتواكل والرضى بأوضاع الفقر والعِوَز.

وتناوَل أطروحة «ثقافة الفقر» وتوسع فيها عالم اجتماع أمريكي (Murray, 1984) وهو يعتقد أن ثمة نوعين من الفقراء. فهناك فئة لا يد لها في فقرها مثل الأرامل والأيتام والعجزة. وهناك طائفة أخرى تنتمي إلى «ثقافة الاتكال والتبعية» التي يعتمد أفرادها اعتماداً شبه كلي على ما تقدمه الحكومة من معونات ومساعدات، وهم يعزفون بالتالي عن دخول سوق العمل. وبحسب هذا الرأي،

فإن دولة الرفاه قد خلقت ثقافة فرعية تُقوِّض الطموح الفردي والرغبة في التنمية الذاتية. إن الرفاه قد تسبب في تآكل الحوافز لدى الناس للإقبال على العمل، وبدلاً من أن ينظروا إلى الأمام ويستشرفوا المستقبل، استكان هؤلاء وأصبحوا يستمرئون ما يصلهم من عطايا وصدقات. ومثل هذه النظريات والآراء تجد أصداءً لها لدى قطاع نسبة ملموسة من الناس في المجتمعات الغربية الصناعية ممن يرون أن دولة الرفاه التي تقدم المعونات والخدمات الاجتماعية للمواطنين غير العاملين وغير المستحقين قد أسهمت في خنق الحوافز لدى قطاع متزايد من الناس للعمل والنشاط الإنتاجي المثمر. غير أن كثيراً من النقاد يواجهون مثل هذه التوجهات بالإشارة إلى أن نسبة كبيرة قد تصل إلى ربع الفقراء في بريطانيا مثلاً، هم من العاملين الناشطين في سوق العمل، بالإضافة إلى أن هؤلاء الفقراء هم من الأطفال الذين لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر أو من المرضى أو العجزة أو من المسنين الذين تجاوزا الخامسة والستين.

أما النظرية الثانية لتفسير الفقر، فتؤكد على العمليات الاجتماعية العريضة التي تنتج الفقر ويتعذر على الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها. وترى هذه النظرية أن قوى هيكلية قائمة في بنية المجتمع مثل الطبقة والجنوسة والإثنية والمنزلة المهنية والتحصيل العلمي وما إلى ذلك، هي التي تشكِّل أسلوب توزيع الموارد. ويميل المنظّرون في هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن هبوط الهمة وغياب الحوافز وانعدام الطموح بين الفقراء ليست سبباً في شيوع «ثقافة التبعية»، بل هي في واقع الأمر «محصلة ونتيجة» للقيود المفروضة على أوضاعهم. ويمضي هؤلاء المنظّرون إلى القول إن تخفيف الفقر لا يعتمد على تغيير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر إنصافاً في المجتمع. ويُضيف هؤلاء أن من بين السياسات الإصلاحية المطلوبة إجراءات عملية لدعم رعاية الطفل، وضمان الحد الأدنى من الأجور، وتأمين مستويات دخل مضمونة للعائلات.

يجدر بنا أن لا نتبنى الحجج التي تسوقها أي من هاتين المقاربتين ؛ أي الاتجاه الذي يميل إلى «فردَنَة» الفقر وإلقاء اللوم فيه على الأفراد لسبب أو لآخر، والاتجاه الثاني الذي يعزو الفقر إلى عوامل بنيَوية راسخة في الوضع الاجتماعي العام. غير أن علينا في جميع الأحوال أن نتحاشى النظر إلى أفراد المجتمع باعتبارهم أشخاصاً سلبيين قانعين يَقبلون الأوضاع الاجتماعية التي يجدون أنفسهم فيها.

الفقر والحَراك الاجتماعي

تركزت البحوث الاجتماعية في الماضي على دخول الناس دائرة الفقر، وقامت بقياس المستويات التراكمية للفقر سنة بعد سنة. ولم يولِ الباحثون اهتماماً كبيراً بموضوع «دورة حياة» الفقر ـ أي المسار الذي تتخذه حياة الأفراد بعيداً عن دائرة الفقر وربما عودة إليها مع مرور الزمن في بعض الأحيان. كان الانطباع السائد عن الفقر هو أنه حالة دائمة. غير أن وجود الفرد في شريحة الفقر لا يعني بقاءه فيها بصورة دائمة. ونحن نعلم عن الكثير من الناس الذين وُلِدوا في أجواء الفقر ثم وصلوا في مرحلة لاحقة من حياتهم إلى مرتبة اجتماعية متقدمة. وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن كثيراً من الناس يحققون درجات مهمة من الحَراك الاجتماعي سواء بدخولهم دائرة الفقر أو بخروجهم منها. إن أعداداً مذهلة من الناس تستطيع أن تتحاشى الفقر، لكن كثيراً منهم لا بد من أن يعانوا حالة الفقر في مرحلة معينة من حياتهم. وإذا ما نظرنا إلى حالة المجتمع البريطاني، على سبيل المثال، فإننا سنجد أن أكثر من نصف الأفراد الذين كانوا في أسفل شريحة الدخل الخامسة (أي أدنى 20% من مستويات الدخل) عام 1991 قد ظلوا في هذه الشريحة عام 1996. ولا يعني ذلك بالضرورة أن هؤلاء الناس قد بقوا بصورة مستمرة في قاع الخمس الأخير طيلة السنوات الخمس. وربما ظل بعضهم على هذه الحال، غير أن آخرين ربما انفلتوا من هذه الشريحة إلى أعلى ثم عادوا إليها مرة ثانية. كما أن دراسة أنماط الدخل في ألمانيا بين عامي 1984 و1994 تكشف النقاب عن حراك ملموس باتجاه دائرة الفقر أو خروجاً منها. وأظهرت الدراسات أن أكثر من 30% من الألمان هم من فئة الفقراء (الذين يقل دخلهم عن نصف المتوسط الحسابي للسكان) لمدة سنة واحدة على الأقل خلال السنوات العشر المدروسة. ويمثل هذا الرقم ثلاثة أضعاف الحد الأقصى لعدد الفقراء في أية سنة (Leisering and Leibfried, 1999). ومن بين من «أفلتوا» من الفقر، بلغ معدل مستوى الدخل المتحقق نحو 30% فوق خط الفقر. غير أن ما يزيد على نصف هؤلاء الأفراد عادوا إلى دائرة الفقر لمدة سنة واحدة على الأقل خلال هذه السنوات العشر.

يؤكد عدد من الدارسين على ضرورة الحذر في تفسير هذه النتائج التي يمكن الراغبين في تقليص خدمات الرفاه التي تقدمها الدولة استخدامها كقضية اجتماعية سياسية. كما يحذّر باحث آخر (Hills, 1998) من قبول «نموذج اليانصيب» في تحديد الدخل، وهو الطرح الذي يرى أن الفقر يختار ضحاياه بضربة واحدة بصورة عشوائية أثناء صعودهم سلم الدخل. كما يعتقد أنصار هذا النموذج أن الفقر ليس قضية خطيرة في المجتمع، لأن بعض الناس لا يحالفهم الحظ فيمضون سنوات من

حياتهم في شريحة الفقر ثم ينتقلون منها إلى شرائح أخرى. ويرى الباحث في معرض رده على فرضية اليانصيب هذه أن ثمة قدراً معتبراً من «حراك المسافات القصيرة» في أوساط من يعانون الفقر. إذ تُظهر الدراسات التي أجريت في المجتمع البريطاني أن 46% من الشريحة الأفقر في المجتمع في سنة من السنوات ظلت على حالها بعد سنة من الدراسة. ويصدُق ذلك على الشرائح الأخرى في الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وفي ذلك كله دلالة واضحة على أن الطبقات والشرائح الاجتماعية لا تتداخل وتمتزج وتغير مواقعها في التراتب الاجتماعي بصورة يسيرة بل إن أغلب الأفراد منها يحققون نقلات عمودية قصيرة الأمد بين شريحة وأخرى، ولكنهم يظلون في الأغلبية الغالبة من الحالات في إطار الطبقة الاجتماعية نفسها.

أما في ما يتصل بالشرائح الفقيرة، فإن الحراك منها وإليها، وفقاً لنتائج الدراسات الحديثة يتم بسهولة أكثر بكثير مما كان يعتقد في الماضي. بل إن الأفراد الذين يولدون في الشرائح المستضعَفة يغتنمون الفرص المتاحة لهم لتحسين أوضاعهم. وينبغي ألا نقلل من قوة العوامل الاجتماعية الفاعلة وقدرتها على إحداث التغيير في المجال الاجتماعي.

مستوى الرفاه في الوطن العربي

إذا نظرنا إلى مستويات الرفاه في الأقطار العربيّة من زاوية المؤشرات الاجتماعيّة أو من منظور الدخل والاستهلاك، فإنه لا يمكننا سوى الوصول إلى نتيجة أوليّة مفادها أن هناك تقدماً هائلاً قد حصل في معظم هذه الأقطار. جميع المؤشرات التي يمكن اشتقاقها مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومعدلات التحصيل التعليمي، ومعدلات وفيات الأطفال، والوصول إلى الخدمات الأساسيّة والمياه النظيفة، تدل على هذه الحقيقة الواضحة. إلا أن الحقيقة الأخرى التي لا يمكن إغفالها هي أن هذه الإنجازات لم توزّع بالتساوي بين الأقطار العربيّة، أو أن هذه الأقطار لم تحقق التقدم ذاته في جميع المجالات، مما خلق تفاوتاً كبيراً بينها، لم يتقلص بمرور الزمن.

والنتيجة العامة هذه تتأثر قليلاً بالمفاهيم المختلفة لمستوى الرفاه الاجتماعي أو الطرق المتباينة لقياسه، إلا أنها تبقى بمجملها صحيحة. ونظراً إلى أنه لا يوجد مؤشر واحد للرفاه متفق عليه عالمياً، فإننا سنختار هنا لأغراض المقارنة مؤشرات عدّة يتعلّق الأول منها بمستوى المعيشة، ألا وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بينما تنصَبّ المؤشرات الأخرى على نوعيّة الحياة.

المؤشر الأول، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لسنوات مختارة، تم عرضه في الجدول «متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي». والجدول يشير إلى جملة من

الظواهر العامة في هذا المجال. الأولى أن الفجوة في توزيع الدخل في الوطن العربي تعتبر كبيرة جداً، على الرغم من التغيّر الذي طرأ على المستوى العام لدخل الفرد. في عام 1970، متوسط نصيب الفرد في الإمارات (وهي الأعلى بين مجموعة الأقطار العربيّة) كان أكبر 89 مرة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في اليمن. في 1998 كان أعلى متوسط نصيب للفرد في الوطن العربي (في الكويت) أعلى 70 مرة منه في أكثر الأقطار فقراً (السودان).

المؤشر الثاني، أنه يمكن تقسيم الأقطار العربيّة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي الأقطار المرتفعة الدخل وهي تشمل بشكل أساسي الأقطار النفطيّة: دول مجلس التعاون الخليجي الست وليبيا، ثم الأقطار متوسطة الدخل وهي تشمل الأردن، تونس، سوريا، العراق، لبنان، مصر، الجزائر والمغرب، وأخيراً الأقطار منخفضة الدخل وهي السودان، موريتانيا واليمن. وفجوة الدخل بين مجموعة وأخرى كبيرة أيضاً، وظلت كذلك مع مرور الزمن. ففي عام 1970 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المجموعة الأولى يُشكّل 6,6 مرات مثيله في الأقطار متوسطة الدخل، وحوالي 20 مرة مثيله في الأقطار الفقيرة. وفي عام 1998، فإن هذه النسب كانت 5,4 مرات و33 مرة بالتتابع.

المؤشر الثالث، أنه ضمن كل مجموعة، هناك تفاوت كبير أيضاً في مستوى الثروة، وهذا يتضح مثلاً لو قارنّا بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الإمارات وكل من عُمان وليبيا مثلاً ضمن المجموعة الأولى، أو قارنّا بين لبنان والمغرب ضمن المجموعة الثانية. ومن المنطق أيضاً افتراض أن هذا الحكم ينطبق أيضاً على متوسط نصيب الفرد داخل كل قطر على حدة، والذي لا تظهره هذه الإحصاءات. وهذا ما يجعل هذا المؤشر مفيداً كمؤشر عام من دون أن يعطينا القدرة على الوصول إلى نتائج محددة لحالة كل قطر. وهناك اعتبار آخر يقلل من فائدة هذا المؤشر كما عرض في الجدول «متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي» هو أن القيم المحتسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي، هي بالقيم الاسمية وليست بالقيم الحقيقيّة. وقد تعرّضت الأقطار العربيّة لظروف وتجارب تنمويّة متباينة أثّرت في معدّلات التضخم المحلي فيها، ومن المؤكد أن يكون ذلك قد انعكس على مستويات المعيشة وعلى مستوى الدخل لكل فرد، ذلك لأن التضخم يؤثر في فئات المجتمع بطريقة مختلفة.

والمؤشر الرابع، أن النفط قد لعب دوراً مهماً في مستوى المعيشة في الوطن العربي، وأنه كان العامل الحاسم في تحديد مستويات الدخل في الأقطار العربيّة. وبالقدر ذاته، فإن التقلبات في أسعار النفط في السوق الدوليّة كان لها آثار مهمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة حين تتبع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمجموعة الأولى الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، تزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ثم انخفض بعد ذلك حتى مطلع التسعينيات.

الحكم ذاته ينطبق على كل قطر على حدة ضمن هذه المجموعة، وينطبق أيضاً على الأقطار التي يلعب فيها النفط دوراً مهماً ضمن مجموعة الأقطار الثانية مثل الجزائر والعراق، مع ملاحظة الظروف الخاصة التي يعانيها العراق منذ عام 1990.
ومنهج «متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي» كمؤشر لتوزيع الدخل قد ورد عليه اعتراضان أساسيان: الأول، إن معدلات الترابط بين الدخل ومستوى المعيشة لا تكون دائماً قوية، ذلك لأن ما هو مهم هو طريقة التصرف في الدخل، وليس مستوى الدخل بحد ذاته. وإذا كانت نظريات التنمية التقليديّة تركّز بدرجة كبيرة على مستوى الدخل باعتباره هدف التنمية المطلوب أو مقياس الرفاه، فإن المفهوم الحديث للتنمية قد تجاوز ذلك ليحوّل الانتباه إلى الجوانب الأخرى من الحياة التي تمثّل فرصاً، والتي لا يعتبر الدخل سوى واحدٍ من هذه الفرص. ومن هذه الجوانب مجالات الصحة والتعليم والبيئة النظيفة والمشاركة الاجتماعيّة. ثانياً، في العديد من المجتمعات لا تتوفر مُسوح موازنات الأسرة، ولذا برزت الحاجة لقياس الفقر أو التفاوت في مستويات المعيشة من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة مثل وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع ومستويات التعليم والأميّة والمؤشرات الأخرى ذات الدلالة.
الجدول «مؤشرات نوعيّة الحياة في الأقطار العربيّة» يحوي عدداً من المؤشرات التي تدل على نوعيّة الحياة في الأقطار العربية. وعلى الرغم من أنه لا تُتاح بيانات تسمح بالمقارنة عبر الزمن، إلا أنّ ما لا يمكن إنكاره هو أن جميع الأقطار العربيّة (مع استثناءات محدودة تشمل العراق والسودان) قد شهدت تطوراً هائلاً في مؤشرات نوعية الحياة فيها. إلا أن الجدول ذاته يعرض أيضاً مقدار التفاوت في نوعيّة الحياة بين الأقطار العربيّة. المؤشرات الثلاثة الأولى تدل على مدى تقدّم وانتشار الخدمات الصحيّة.
وأحد الأسباب المهمة للاستثمار في المجال الصحي هو تقليل جوانب الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في المجتمع. فانخفاض دخل بعض الفئات قد يحول بينها وبين تلقّي العلاج اللازم في الكثير من الأحيان، كما أنها، وبسبب تدني مستواها التعليمي، غالباً ما تعتمد على قوتها العضليّة في العمل، ممّا يجعلها أكثر عرضة للحوادث والتعطل عن العمل، ومن ثم الاستمرار في انخفاض الدخل (المزارعون، الصيادون... إلخ). والارتباط واضح بدرجة كافية بين الدخل والصحة، حيث إنه على المستوى العالمي يكون انخفاض متوسط العمر المتوقع مقترناً بمستويات الفقر. وتدل التجارب العالميّة أنه كلما ازداد مستوى التنمية، ومن ثم مستوى الدخل، ارتفع متوسط العمر المتوقع، وإن الفقراء يموتون في سن أصغر، ويعانون بدرجة أكبر. وتحسن الوضع الصحي لا بد من أن ينعكس إيجابياً على الفقراء، ويتمثل ذلك في زيادة الإنتاجيّة وتناقص أيام الغياب عن العمل، ما يعني زيادة الدخل.

المصدر: نفسه، ص 72 ــ 76.

مُساجلات حول الطبقة المسحوقة

في السنوات الأخيرة، كثُر استخدام مفهوم الطبقة المسحوقة في المداولات السوسيولوجية والمناظَرات السياسية على حد سواء. ويشير هذا المصطلح إلى شريحة السكان الذين يعانون شظف العيش في ظل أوضاع قاسية ومجحِفة. ويميل الدارسون، في أيامنا هذه، إلى تحاشي استخدام هذا المصطلح لغموض دلالاته ومعانيه، ولأن تداول هذا المفهوم يكون على الأغلب مشحوناً باعتبارات سياسية.

لمفهوم الطبقة المسحوقة تاريخ طويل. فقد كتب ماركس «البروليتاريا الرثة» التي تضم الأفراد الذين يعيشون دائماً خارج الأشكال السائدة من الإنتاج والتبادل الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة أطلِقت هذه الصفة على ما يسمى «الطبقات الخطرة» التي تضم المتسولين واللصوص والأوغاد الذين يرفضون العمل ويفضّلون العيش «طفَيليات اجتماعية» على هامش المجتمع. غير أن هذا المصطلح يُستخدَم في كثير من الأحيان للدلالة على فئات المنتفعين من خدمات الرفاه التي تقدمها الدولة بصورة تكاد تكون كليّة. وشهدت أوساط العلوم الاجتماعية مساجلات شتى بين الدارسين (Murray, 1984; Wilson, 1999) حول نشوء هذه الجماعات وأساليب عيشها ومصادر رزقها في «جيوب الفقر» أو «الغيتّو» المعزول المحاصَر في السياق الاجتماعي. وما زالت المناقشات مستمرة بين الباحثين وواضعي السياسات الاجتماعية حول إمكانية دمج هذه الفئات في البنية الاجتماعية على المدى الطويل.

الطبقة المُستضعَفة والاتحاد الأوروبي والهجرة

اتخذت المناقشات حول الطبقة المسحوقة في الولايات المتحدة أبعاداً إثنية في أغلب الأحيان، وذلك هو الاتجاه الذي برز في أوروبا في الآونة الأخيرة حيث ارتبط مفهوم الفئات المسحوقة بقضايا الأصول الإثنيّة والعرقيّة، وبالمسائل المتعلقة بالهجرة إلى البلدان الأوروبيّة. فقد انتشرت في المدن الأوروبية الكبرى مثل باريس ولندن ومانشستر وروتردام وفرانكفورت وهامبورغ ونابولي أحياء سكنية تعاني أنواعاً شتى من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وتعاني أعداد متزايدة من المهاجرين الجزائريين في فرنسا والأتراك في ألمانيا والألبان في إيطاليا من البطالة أو انخفاض الأجور أو تدني مستويات الإسكان. وفي الحالات التي يحاول فيها أفراد بعض هذه العائلات الهجرة بطريقة غير شرعيّة من أجل لمّ شمل العائلة في تلك البلدان، فإنهم يتعرضون للمزيد من الإقصاء والتهميش. إذ يُضطر هؤلاء المهاجرون الجدد إلى العيش في ما يشبه حالة الحصار بعيداً عن أعين الأجهزة

الرسمية، مع حرمانهم من جميع الخدمات التي تقدمها الدولة، ممّا يعرّضهم لسلسلة لا نهاية لها من الأزمات المعيشية.

الجدول رقم (11-5)

مقياس التنمية البشرية، بحسب البلد أو الإقليم العربي ومناطق مختارة، 1998

البلد	مقياس التنمية البشرية	عدد السكان (بالمليون)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	معدل التعليم عند الكبار	نسبة الالتحاق الإجمالية بمستويات التعليم الثلاثة (%)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معامل القدرة الشرائية بالدولار)
الأردن	0,72	4,8	70,4	88,6	69	7,4	347
الإمارات	0,81	2,8	75,0	74,6	70	47,2	17719
البحرين	0,82	0,6	73,1	86,5	81	5,3	13111
الجزائر	0,68	28,9	69,2	65,5	69	47,3	4792
السعودية	0,75	20,7	71,7	75,2	57	128,9	10158
السودان	0,48	29,5	55,4	55,7	34	10,4	1394
الصومال	-	-	-	-	-	-	-
العراق	0,58	21,8	63,8	53,7	50	-	3197
الكويت	0,84	2,3	76,1	80,9	58	25,2	25314
المغرب	0,59	28,8	67,0	47,1	50	35,5	3305
اليمن	0,45	17,1	58,5	44,1	49	4,3	719
تونس	0,70	9,3	69,8	68,7	72	20,0	5404

يتبع

تابع

جزر القمر	0,51	0,7	59,2	58,5	39	0,2	1398
جيبوتي	0,45	0,6	50,8	62,3	21	0,5	1266
سوريا	0,66	15,6	69,2	72,7	59	17,4	2892
عُمان	0,73	2,3	71,1	68,8	58	15,0	9960
الأراضي الفلسطينية المحتلة	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0,82	0,5	71,9	80,4	74	9,2	20987
لبنان	0,74	3,4	70,1	85,1	77	17,2	4326
ليبيا	0,76	5,2	70,2	78,1	92	–	6697
مصر	0,62	60,7	66,7	53,7	74	82,7	3041
موريتانيا	0,45	2,5	53,9	41,2	42	1,0	1563
البلدان العربية	0,64	258,0	66,0	59,7	60	473,6	4140
مستوى رفاه منخفض	0,42	49,7	50,9	48,8	37	197,0	994
مستوى رفاه متوسط	0,67	202,1	66,9	76,9	65	4779,8	3458
مستوي رفاه مرتفع	0,91	6,2	77,0	98,5	90	23251,2	21799
جنوب آسيا	0,56	1364,5	63,0	54,3	52	670,5	2112
العالم	0,71	5819,8	66,9	78,8	64	28228,1	6526

يضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات ــ العمر المتوقع عند الميلاد ليمثّل بعد الحياة الطويلة والصحية؛ ونسبة البالغين المُلمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة؛ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاساً بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002** = *Arab Human Development Report 2002* (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، ص 15 والمرفق الإحصائي رقم 34.

الجدول رقم (11-6)

قائمة منتقاة لستة وأربعين بلداً من مائة وخمسة وسبعين بلداً

ترتيب البلدان بحسب دليل التنمية البشرية					
1	النرويج	46	الكويت	107	الجزائر
3	السويد	48	الإمارات ع. المتحدة	110	سوريا
4	أستراليا	58	ماليزيا	120	مصر
5	هولندا	61	ليبيا	126	المغرب
7	الولايات المتحدة	63	الاتحاد الروسي	134	جزر القمر
8	كندا	65	البرازيل	138	السودان
9	اليابان	73	السعودية	139	بنغلادش
10	سويسرا	79	عُمان	144	باكستان
11	الدانمرك	83	لبنان	147	أوغندا
13	بريطانيا	90	الأردن	148	اليمن
14	فنلندا	91	تونس	152	نيجيريا
17	فرنسا	98	الأراضي الفلسطينية المحتلة	153	جيبوتي
25	قبرص	99	سري لانكا	154	موريتانيا
28	سنغافوره	104	الصين	169	إثيوبيا
37	البحرين	106	إيران	175	سيراليون
44	قطر				

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2002** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

الإقصاء الاجتماعي

يستعيض أغلب الباحثين المحدَثين اليوم عن مفهوم الطبقة المسحوقة بفكرة «الإقصاء الاجتماعي». وكان علماء الاجتماع هم أول من وضع معالم هذا المفهوم، غير أن السياسيين هم الذين يستخدمون هذا المصطلح أكثر من غيرهم في الآونة الأخيرة للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة. ويدل هذا المفهوم على السبل التي تُسَد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وبهذا المعنى فإن هذا المفهوم أوسع نطاقاً من فكرة الطبقة المسحوقة علاوة على أنه يشير إلى سيرورة عملية تتمثل في آليات الإقصاء. وعلى سبيل المثال، فإن الفئات الاجتماعية التي تعيش في أوضاع سكنية متردية تُرسل أبناءها إلى مدارس متدنية المستوى، وتشِح فرص العمل التي تعيش فيها، وتكون محرومة من الفرص اللازمة لها لتحسين أوضاعها مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع. ويختلف معنى هذا المصطلح عن الفقر بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن الإقصاء يركّز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان.

لا بد للأفراد، إذا ما أريد لهم التمتع بحياة مليئة ونشطة أن يتجاوزوا قضايا التغذية والكساء والإيواء، ويحصلوا على سلع وخدمات أساسية مثل النقل والهاتف والخدمات المصرفية والتأمينية. وإذا ما أريد للمجتمع أن تتوافر فيه عناصر التكامل والاندماج، فإن من المهم أن يشارك أفراده في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام. ومن شأن ذلك أن يعزز معنى التضامن الاجتماعي بين الناس.

وقد يتخذ الإقصاء الاجتماعي عدداً من الأشكال في مواقع وقطاعات اجتماعية متعددة. فربما نلمسه في أوساط الجماعات الريفية المعزولة عن عدد من الخدمات والفرص، أو في الأحياء الواقعة في مراكز المدن الكبرى التي تعاني معدلات عالية من الجريمة أو مستويات متدنية من مرافق الإسكان. ويمكن النظر إلى كل من الإقصاء والاندماج على أسس اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

(1) في حالة «الإقصاء الاقتصادي»، يُفصَل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع في ناحيتي الإنتاج والاستهلاك. ومن حيث الإنتاج، تلعب العمالة والمشاركة في سوق العمل دوراً مركزياً في ظاهرة الإقصاء. وفي الجماعات التي تعاني درجات عالية من الحرمان المادي، تتناقص فرص الأفراد

للعمل سواء على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت. كما أن شبكة الاتصالات غير الرسمية التي يستعين بها الأفراد لدخول سوق العمل تكون ضعيفة أو متقطعة في أغلب الأحيان. ومن ناحية أخرى، فإن معدلات البطالة تكون عالية على الأغلب كما تَشِح فرص العمل في الوظائف المهنيّة. وقد يتعذّر على من تم إقصاؤهم من سوق العمل العودة إليه مرة أخرى. وقد يحدث الإقصاء الاقتصادي من ناحية أنماط الاستهلاك، أي ما يستطيع الأفراد أن يبتاعوه ويستخدموه ويستهلكوه في حياتهم اليومية. وربما يتمثل الإقصاء في هذه الحالة في الافتقار إلى الهاتف الذي يُعتبَر الوسيلة الأبرز في التواصل الفردي والعائلي والاجتماعي. ويصدُق ذلك، وإن بدرجات متفاوتة، على خدمات أخرى مثل غياب الحساب البنكي، وما يتضمنه ذلك من خدمات أخرى مثل منح القروض والتسهيلات، والتشرد والافتقار إلى سكن ثابت للأفراد أو العائلات.

(2) ويُشير «الإقصاء السياسي» إلى حرمان المرء أو إبعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع. وتشيع هذه الظاهرة في المجتمعات غير الديمقراطية التي لا تتاح فيها للناس الفرص الكافية لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع وإبداء رأيهم والإدلاء بصوتهم، معارضةً أو موافقة، على المواقف والسياسات والأنشطة التي تمسّ حياتهم. كما أن الأفراد في هذه الحالة لا يستطيعون الاتصال بممثليهم المنتَخَبين أو المشاركة في العملية السياسية على مختلف مستوياتها للتعبير عن همومهم ومُطالباتهم. وفي أوضاع كهذه تتقطع الصلة بين الفئات المُقصاة من جهة، والسيرورة السياسية الاجتماعية برمّتها من جهة أخرى، وتنقطع السبل بينهم وبين الموارد الضرورية والمعلومات والفرص. ويؤدي انقطاع هؤلاء عن المشاركة السياسية العامة وحضور المؤتمرات والتجمعات والمسيرات الجمعيّة إلى إنتاج وإعادة إنتاج دائرة مفرغة تُعزل فيها هموم هذه الجماعات عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتَسقط فيها مشكلات هذه الفئات مِن الأجِندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي أو السياسي.

(3) ويمكن أن يحدث «الإقصاء الاجتماعي» في نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات. فقد تُحرَم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة بكثير من المرافق الاجتماعية مثل المراكز الثقافية والفنية، والمرافق الترويحية كالحدائق العامة والمسارح ودور السينما. كما أن هذه الفئات لا تتمتع بقدر كبير من الفرص للتسلية أو لقضاء وقت الفراغ أو السفر أو الانتقال خارج الأحياء أو المناطق التي تعيش فيها.

الجدول رقم (7-11)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار/ عام/ بالأسعار الجارية)

القطر	1970	1980	1990	1995	1998
العربية السعودية	624	13879	7120	6851	6910
الإمارات	4099	37032	18290	16427	17870
الكويت	3883	19316	6295	15755	20200
عُمان	394	5931	6931	6427	4900
البحرين	102	9859	7805	8728	7600
قطر	2751	27460	15334	12005	12000
ليبيا	2017	11151	7905	6912	6135
الأردن	212	912	984	1537	1150
تونس	282	1348	1530	2050	2060
سوريا	286	1437	1188	1174	1204
العراق	380	3042	4063	3834	3701
لبنان	603	1261	1104	3656	3560
مصر	204	608	548	1025	1290
الجزائر	358	2057	2221	1484	1550
المغرب	251	872	1006	1195	1240
السودان	143	436	414	163	290
موريتانيا	141	337	505	473	.440
اليمن	46	441	509	295	350
المجموعة الأولى[1]	2124	17804	9954	10446	11388
المجموعة الثانية[2]	322	1442	1581	1994	2114
المجموعة الثالثة[3]	110	405	476	310	346
جملة الأقطار العربيّة	988	7632	4653	5001	5425

(1) السعودية، الإمارات، الكويت، عُمان، قطر، البحرين، وليبيا.

(2) الأردن، تونس، سوريا، العراق، لبنان، مصر، الجزائر، والمغرب.

(3) السودان، موريتانيا، واليمن.

المصادر: صندوق النقد العربي، **الحسابات القوميّة للأقطار العربيّة**، أعداد مختلفة، والفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ص 72 ــ 76.

إن مفهوم الإقصاء الاجتماعي يُثير مسألة «الفعل» و«الفاعل» والعامل الاجتماعي المؤثِّر في عملية التغيّر الاجتماعي. فالمفهوم بحد ذاته يعني أن ثمة عاملاً أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجة عن سيطرة الفرد والتي ترغمه أو الجماعة على الانقطاع عن الأنشطة الاعتيادية للمجتمع. وقد يعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي في بلد ما، بل حتى إلى تعليمات المؤسسات، مثل البنوك، على سبيل المثال، التي قد لا تتيح للمتعاملين معها فرصة الحصول على تسهيلات أو خدمات معينة. غير أن الإقصاء الاجتماعي لا يعود إلى عوامل هيكلية أو خارجة عن إرادة الفرد أو الجماعة فحسب، بل قد ينجم عن انعزال فرد أو فئة ما عن الانخراط في التيار العام في المجتمع. فربما يختار بعض الناس التسرب من المدرسة، على سبيل المثال، أو يرفضون فرصة العمل، أو يؤثرون البطالة والتعطل عن العمل المنتِج، أو يستنكفون عن الانتخابات السياسية أو يعزفون عن ممارسة العمل الجماعي أو تعاطي العمل الحزبي لأن لهم وجهة نظر أو موقفاً محدداً من هذه المجالات أو جانب منها. وتُعيدنا هذه الملاحظة إلى أن لظاهرة الإقصاء الاجتماعي جوانب وأبعاداً كثيرة يتعلّق أكثرها بطبيعة التفاعل بين الفِعل والمسؤولية البشرية من جهة، ودور القوى الاجتماعية في تشكيل ظروف الناس وأوضاعهم من جهة أخرى.

لقد قام علماء الاجتماع بالعديد من البحوث الميدانية والدراسات النظرية لتبيُّن الطرق المختلفة التي يعيش فيها الأفراد والجماعات تجربة الإقصاء الاجتماعي. وركّزت البحوث على تشكيلة واسعة من العوامل والمتغيرات مثل: الإسكان، والتعليم، وسوق العمل، وفئات الشباب، والمسنين، وشيوع الجريمة. ومن الصعب الخروج من هذه الدراسات بنتائج ثابتة وقابلة للتعميم لأنها تجري عادة في سياقات اجتماعية وثقافات وبلدان مختلفة تتباين فيها المتغيرات والقوى المؤثرة في مسارات الحياة الاجتماعية بأنواعها. فقد وَجدت بعض الدراسات التي أجريَت في المجتمعات الغربية، وفي الولايات المتحدة وبريطانيا بصورة خاصة أن ثمة رابطة ملموسة بين فئات الشباب من جهة ودرجة الإقصاء الاجتماعي من جهة أخرى، وبخاصة عندما تَشِح فرص العمل وتتزايد المتطلبات التخصصية التي ينبغي توافرها في المتقدمين للاستخدام (Howarth et al., 1999; France and Wiles, 1998). كما أشارت دراسات أخرى في هذه المجتمعات إلى وجود ترابط ملموس بين درجة الإقصاء أو الاندماج الاجتماعي من ناحية، وارتفاع معدلات الجريمة، وانتشار ظاهرة التشرد وانعدام السكن الثابت من ناحية أخرى. كما أن ظاهرة التجريد أو اللامأسَسَة،

التي تُعلَّق فيها عضوية الأفراد وانتفاعهم من خدمات مؤسسات معينة مثل صناديق المعونة أو الملاجئ أو بيوت المسنين، ترفع من درجة الإقصاء الاجتماعي لهؤلاء الأفراد وتعزلهم عن مجرى الحياة العامة في المجتمع (Currie, 1998a; Bamforth, 1999).

الرّفاه والإصلاح في دولة الرّفاه

تُعرَّف أغلب الدول المتقدمة والصناعية اليوم بأنها دول «رفاه» التي تقوم فيها الحكومة في كل دولة بدور مركزي في تخفيف وجوه اللامساواة في المجتمع عن طريق دعم مجموعة من السلع والخدمات. ويهدف الرفاه في هذه الحالة إلى التعويض عن الآثار السلبية التي يتركها السوق على حياة الناس الذين يجدون مشقة، ولأسباب مختلفة في تلبية احتياجاتهم الرئيسية. والرفاه، على هذا الأساس، أسلوب لمعالجة المخاطر التي يواجهها الناس على مدار حياتهم مثل: المرض، والعجز، والشيخوخة، وفقدان العمل. وتتباين خدمات الرفاه بين دولة وأخرى غير أنها غالباً ما تتركز على تقديم المعونة والدعم في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، ومساندة الدخل، والعجز، والبطالة والتقاعد. كما تختلف مستويات الإنفاق على خدمات الرفاه. فأنظمة الرفاه تبلغ مرحلة متقدمة في بعض البلدان، وتُخصَّص لها نسب عالية من الميزانية الوطنية. إذ يمثّل الإنفاق على خدمات الرفاه في بلد مثل السويد، مثلاً، نحو 50% من إجمالي الناتج الوطني.

ومن الفوارق الرئيسية التي تميِّز نماذج الرفاه توافُر المنافع التي تُقدَّم للناس. ففي أنساق الرفاه التي تقدِّم معونات ومنافع شاملة، يُعتبر الرفاه حقاً يتمتع به الجميع عند الحاجة، بصرف النظر عن مستوى الدخل أو المنزلة الاقتصادية. وفي أنساق الرفاه القائمة على أساس المنافع الشاملة تُصمَّم الخدمات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية على أساس مستمر. وتحتفظ السويد بنظام للرفاه أرقى بكثير مما هو مطبق في بريطانيا. غير أن ذلك كله يعتمد على ما يسمّى «التحقق من مصادر الدخل» الذي يجري من خلاله التأكد من أن طالبي المعونة مؤهلون ومستحقون لنيلها، وعلى أساس الدخل في المقام الأول.

وهذا التمييز بين خدمات الرفاه الشاملة، والتحقق من مصادر الدخل على مستوى سياسات العون يتمثل في مقارَبَتَين رئيسيتَيْن لموضوع الرفاه. إذ يرى أنصار الاتجاه «المؤسسي» ضرورة تقديم خدمات الرفاه الشاملة باعتبارها حقاً للجميع من دون استثناء. أما دعاة النظرة «الفُضاليّة» فيعتقدون أن خدمات الرفاه ينبغي أن لا

تُقدَّم إلا لأفراد المجتمع الذين لا يستطيعون بالفعل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وهناك إشكالية أخرى تتعلق بمسألة الضرائب، فبينما يرى فريق من الباحثين أن الضرائب ينبغي أن تكون مرتفعة لتنتفع ببعضها الدولة لدعم خدمات الرفاه. أما أنصار «حزمة الأمان الاجتماعي في دولة الرفاه» فيرون أن المستحقين للمعونة هم من يعانون حالة العِوَز الشديد، ولبعد التحقق من مصادر الدخل. ويُضيف هؤلاء أن دولة الرفاه قد أصبحت أجهزة عالية الكلفة عديمة الكفاءة وغدت مؤسسات بيروقراطية ضخمة ممّا يتطلّب تخفيض خدماتها.

كما أن الاختلاف في الرأي بين نموذجَي الرفاه المؤسسي والفُضالي يزيد من حدّة النقاش في أوساط العلوم الاجتماعية. وفي الدول الصناعية، مُداولات حثيثة لمراجعة أنظمة الرفاه. وفي الوقت الذي تنتشر فيه مظاهر العولمة والهجرة والتغيّر في أنماط العائلة والعمل، تصدر الدعوات بتغيير أنظمة الرفاه.

نظريّات حول دولة الرّفاه

لماذا قامت أنساق الرفاه في أغلب البلدان الصناعيّة؟ وكيف نُفسِّر ما بينها من تفاوت؟ ورغم ما بين هذه النماذج من اختلاف، فإن الدول الصناعية على العموم تُخصِّص جانباً كبيراً من مواردها لتلبية الاحتياجات العامة.

ويعتقد المنظرون الماركسيون أن تطور أنساق الرفاه إنما كان محاولة لإنقاذ النظام الرأسمالي، بينما يرى الوظيفيون أن الهدف الرئيسي لأنساق الرفاه هو الإسهام في التكامل والاندماج الاجتماعيّين بصورة ميسّرة ومنظمة في ظل عمليات التصنيع المقدَّمة. ورغم شيوع هاتين المقاربتَين في أوساط الباحثين الاجتماعيين وصانعي القرارات، فقد برزت خلال العقود القليلة الماضية نظريات تعتبر الرفاه محصلة لنمو مفهوم المواطَنَة وحقوقها بمحاذاة عمليات في المجتمعات الصناعية (Marshall, 1973). وفتحت هذه المقارَبة الجديدة مجالاً واسعاً للنقاش في أوساط خبراء العلوم الاجتماعية حول طبيعة المواطَنَة وظاهرتَي الإقصاء والدمج. ويقول هؤلاء إن القرن الثامن عشر قد تميّز بظهور «الحقوق المدنيّة» التي تشمل أنواعاً مختلفة من الحريات الفردية مثل: حرية التعبير والرأي، والمعتقد الديني، وحرية التملّك، والمحاكمة العادلة المُنصِفة أمام القضاء. وشَهِد القرن التاسع عشر نشوء «الحريات السياسية» مثل حرية التصويت وشَغل الوظائف والمناصب العامة، والمشاركة في السيرورة السياسية. أما النوع الثالث؛ وهو الحقوق الاجتماعية، فلم يبرز إلا في القرن العشرين وأصبحت حقوق المواطنين في النشاط الاقتصادي والضمان الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والتقاعد جزءاً لا يتجزأ

من منظومة المبادئ لدول الرفاه. وأدى إدخال الحقوق الاجتماعية في مفهوم المواطَنَة إلى تمتع جميع الناس بالحق في حياة نشطة وكاملة مع وجود دخل معقول بصرف النظر عن منزلتهم الاجتماعية. ومن هنا فإن الحقوق المرتبطة بالمواطَنَة الاجتماعية قد أسهَمت في إعلاء مفهوم تحقيق المساواة للجميع. وأسهمت نظريات أخرى في وقت لاحق في بلوَرة مفهوم المواطَنَة في دولة الرفاه (Esping - Andersen, 1990). وتَعرِض بعض هذه النظريات منظوراً ثلاثي الأبعاد والمستويات لأنساق الرفاه. وتتميّز أنساق الرفاه بصفات مُعيَّنة منها «اللاتَسْليع»، أي درجة تحرر خدمات المعونة والرفاه الاجتماعي من قيمتها في السوق. ففي النظام الذي تُجرّد فيه الخدمات من قيمتها باعتبارها سلعاً متوافرة في السوق، تكون خدمات الرفاه، مثل التعليم والعناية الصحية، مُقدَّمة للجميع ولا ترتبط بالضرورة بعمليات السوق. أما في النَّسَق السِّلعي فإن هذه الخدمات تُعتّبر سلعاً تُباع في السوق مثل غيرها من البضائع والخدمات. وبمقارنة السياسات الخاصة بالمعاشات التقاعدية، والبطالة والدعم التكميلي للدخل في عدد من بلدان العالم الصناعي، تتجلى أمامنا ثلاثة أنواع من أنساق الرفاه:

- فهناك «النسق الاجتماعي الديمقراطي» الذي تتسم فيه خدمات الرفاه بظاهرة اللاتسلُّع. إذ تقوم الدولة بدعم خدمات الرفاه (أي المنافع الشاملة) لجميع المواطنين، ويُطبَّق هذا النموذج الديمقراطي الاجتماعي في أغلب الدول الاسكندنافية.

- في «النسق المُحافِظ المشترَك»، كما هي الحال في فرنسا وألمانيا، قد تكون خدمات الرفاه غير مرهونة بقيمتها في السوق، لكنها ليست بالضرورة شاملة لجميع الأفراد. وتعتمد مقادير المعونة التي ينتفع بها المواطنون المستحقون على وضعهم الاجتماعي. وهذا النوع من الرفاه لا يستهدف إلغاء جوانب اللامساواة في المجتمع بل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتماسك العائلي والولاء للدولة.

- أما النوع الأخير، فهو «النسق اللبرالي» الذي تمثله الولايات المتحدة. وتتمثل قيمة خدمات الرفاه هنا بأثمانها في السوق، وتُباع لمُستخدميها من خلال المؤسسات والأنشطة التجارية ولا يجري التحقق من المنافع المرتبطة بمصادر الدخل إلا للمُعوَزين الذين غالباً ما يلحق بهم «الوصم» الاجتماعي. ويعود ذلك إلى توقع قيام أغلبية السكان بشراء خدمات الرفاه من السوق وبأسعارها التجارية.

أما في بريطانيا، فلا يدخل نسق الرفاه في أي من هذه الأنساق الثلاثة. لقد كان قريباً من النموذج الديمقراطي الاجتماعي في الستينات من القرن الماضي، غير أنه خلال العقود الثلاثة الماضية، ومنذ السبعينات، قد أخذ يتحوّل إلى النموذج اللبرالي الذي يغلب فيه على خدمات الرفاه طابعها التجاري في السوق.

وفي الأغلبية الغالبة من المجتمعات النامية والأقل نمواً، تبتعد أنواع الخدمات الاجتماعية، بدرجات متفاوتة، عن نماذج الرفاه التي استعرضناها في الدول المتقدمة والصناعية، وتقتصر المعونات التي تقدمها الدولة في هذا المجال على دعم جانب من الاحتياجات الأساسية للمواطنين الفقراء أو تغطية جانب مِن احتياجات فئات معيّنة مثل: العجزة، والمعوقين، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة.

خاتمة: عودة إلى المُساواة واللامُساواة

تعتبر المساواة الاقتصادية من الملامح الرئيسية الدائمة لجميع الأنساق الاجتماعية، بما فيها الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تؤكد التزامها، على الدوام، بفكرة المساواة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المواطَنَة. ومن المتعذّر تحقيق المساواة من الوجهة العملية، ولا مناص من تفشّي اللامساواة وبروزها في مجتمعات السوق الحرة.

كان السياسيون اليساريون في الماضي يدعون إلى استئصال اللامساواة عن طريق إعادة توزيع الثروة مِن الفئات المُرفَّهة إلى الجماعات المُعوِزة. وكانت خدمات دولة الرفاه والمستويات العالية من الضريبة هما الوسيلتان المستخدَمَتان لتحقيق هذه الغاية. وقد أخفقت هاتان المُقارَبتان في استئصال الفقر. كما أن المعونات التي تقدمها الدولة لا تصل في أكثر الأحيان إلى الفئات المحتاجة التي تستحقها بالفعل. من هنا برزت توجهات ورؤى جديدة تجاه المساواة تختلف في مساراتها ومراميها عن كل من تيارَي اليمين واليسار من ناحية السياسات الاجتماعية. وأخذ أيضاً مفهوم المساواة يخضع للمراجعة بطريقة ديناميّة مكثفة مع التأكيد على تكافؤ الفرص والتعدديّة وتنوع أساليب المعيشة.

كما أن فهمنا لطبيعة اللامساواة قد بدأ بالتغيّر. فعلى الرغم من استمرار اللامساواة الاقتصادية، فإن أعداداً كبيرة من المجتمعات قد بدأت تشهد وجوهاً للمساواة في أكثر من ناحية. لقد بدأت المرأة تُحقِّق درجات من المساواة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجاوزت بها ما كانت عليه الحال في

العقود الماضية، كما خَطَت الأقليات خطوات مهمة في المجالات القانونية والاجتماعية. ومقابل هذه الإنجازات النسوية تواجه مجتمعاتنا سلسلة من المخاطر التي لا تميّز بين الغني والفقير. إن التلوث وتدمير البيئة، والنمو العشوائي للمناطق الحضَريّة تمثِّل جانباً من المشكلات التي صنعناها بأنفسنا. كما أنها تُجسِّد أخطاراً يتحمّل الناس جميعاً مسؤوليتها عن طريق تعديل أساليب الحياة وطرق العيش.

وفي معرض التصدي لهذه التحديات الجديدة، تجري مراجعة الدور الذي تقوم به الدولة وأنساق خدمات الرفاه. إن الرفاه لا يعني مجرد الازدهار المادي، بل يتجاوز ذلك إلى مستوى الطمأنينة الاجتماعية بين الناس. من هنا، تحوّلت السياسات الاجتماعية إلى الإعلاء من شأن التماسك والتضامن الاجتماعي، وتطوير شبكات علاقات التبادل المشترك بين الناس، والارتقاء بقدرة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم. كما أخذت الحقوق والمسؤوليات تكتسب أهمية جديدة لا تقتصر على من يعيشون في قاع المجتمع ويحاولون الخروج من دائرة المعونات الاجتماعية ودخول سوق العمل المنتِج فحسب، بل تشمل الأثرياء الذين يعيشون في قمة الهرم الاجتماعي ممّن يتعيّن عليهم ألّا يتهربوا من مسؤولياتهم وواجباتهم المدنيّة والاجتماعية والماليّة تجاه المجتمع.

نقاط موجَزَة

1. هناك طريقتان لفهم الفقر. فالفقر المطلق يشير إلى غياب الموارد الأساسية المطلوبة للحفاظ على الصحة والوظائف الجسميّة الاعتيادية. أما الفقر النسبي؛ فيشتمل على تقييم الفجوات بين ظروف المعيشة لبعض الجماعات من جهة وتلك التي تعيشها أغلبية أفراد المجتمع.
2. في كثير من المجتمعات، يجري قياس الفقر بصورة رسمية اعتماداً على خط الفقر؛ أي المستوى الذي يوصف بعض الناس الذين يعيشون دونه أنهم يعانون حالة الفقر. وتعتمد المعايير الذاتية لقياس الفقر على تقييم الناس أنفسهم لما يحتاجونه لتحقيق مستوى لائق من العيش.
3. ينتشر الفقر على نطاق واسع في مجتمعات الرخاء وفي المجتمعات النامية والأقل نمواً على حد سواء، كما أن اللامساواة بين الأغنياء والفقراء تبرز في جميع المجتمعات. وتصدُق احتمالات اللامساواة في أكثر الأحيان على فئات اجتماعية مُستضعَفَة في مجالات محددة مثل: فئات المسنين، والمرضى، والأطفال، والنساء، والأقليات الإثنيّة.

4. هناك مقاربتان لتفسير الفقر. تتمثل الأولى في مدرسة «ثقافة الفقر» و«ثقافة التواكل والتبعيّة» التي تزعم أن الفقراء هم المسؤولون عن حالة الفقر والاستضعاف التي يعيشونها؛ لأنهم بافتقارهم إلى المهارات والحوافز والعزيمة، يُخفقون في الحياة الاجتماعية بمعناها العام. كما أن هناك من يؤثرون الاعتماد على ما يصلهم من معونات اجتماعية أو خدمات للرفاه ويصبحون عالة عليها. أما المُقارَبة الثانية، فترى أن الفقر هو محصلة لعمليات اجتماعية واسعة تُوزَّع فيها الموارد ومصادر الرزق بصورة مُجحِفة وغير متوازنة، ممّا يخلق أوضاعاً يصعُب التعايش معها. ولا يرجع الفقر وفق هذه النظرية إلى قصور فردي بل إلى خلل هيكلي عام في البنية الاجتماعية.

5. إن الفقر ليس حالة دائمة؛ إذ إن كثيراً من الناس الذين عاشوا حالة الفقر يستطيعون الهروب منها رغم أن حراكهم خارج دائرة الفقر قد يكون على شكل قفزات قصيرة المدى.

6. يُشير مفهوم الطبقة المسحوقة إلى شريحة الناس الذين يعيشون في حالة من الإعواز والشظف الحاد على هامش المجتمع. وقد برز مفهوم الطبقة المسحوقة في المجتمعين الأمريكي والبريطاني ليدلّ في المقام الأول على الفجوة التي تفصل بين الجماعات الإثنيّة والأقليات من جهة والفئات الأخرى التي يتكون منها الجسم الاجتماعي بصورة عامة.

7. تدلّ ظاهرة الإقصاء الاجتماعي على مجموعة الأوضاع والعوامل التي تنقطع فيها الصلة بين الأفراد والجماعات من ناحية وانخراطهم في أنشطة المجتمع الواسع من ناحية أخرى. ويُسهم تردّي المرافق السكنية وتدني أوضاع المدارس وضعف المواصلات في حرمان هؤلاء من الفرص لتحقيق التقدم كما تفعل الأكثرية في المجتمع، كما تحول بينهم وبين المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية في المجتمع.

8. في دولة الرفاه، تتولى الحكومة دوراً مركزياً في تقليص فجوات اللامساواة بين الناس عن طريق تقديم الدعم لتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات. وتختلف خدمات الرفاه بين بلد وآخر ولكنها غالباً ما تشمل التعليم، والعناية الصحية، والإسكان، والدعم التكميلي للدخل، والمساعدة في حالات البطالة والعجز والتقاعد.

9. في دول الرفاه التي تقدِّم المنافع الشاملة عند الضرورة، تُصبح هذه المنافع حقوقاً يتمتع بها الجميع على السواء بصرف النظر عن مستوى الدخل أو

المكانة الاقتصادية للمواطنين. أما المنافع القائمة على مبدإ التحقق من مصادر الرزق الفعلية أو الممكنة، فإنها تُتاح لبعض الأفراد الذين يتأكد استحقاقهم للمساعدة بناءً على ما لديهم من دخل أو مُدَّخرات. وتجري الآن مراجعة تقديم خدمات الرفاه في أكثر المجتمعات الصناعية بين من يُطالبون بضرورة رصد المُخصَّصات المالية لمنافع الرفاه الشاملة من جهة، وبين من يرون أن اقتصار الدعم على احتياجات الأمان الاجتماعي لمن لا يستطيعون تلقّي المعونة من أية مصادر أخرى.

10. تتفاوت نماذج الرفاه في الدول الصناعية المتقدمة بين النسق الديمقراطي الاجتماعي، والمُحافِظ، والليبرالي. أما في المجتمعات النامية والأقل نمواً، فإن المعونة الاجتماعية تتركز، بدرجات متفاوتة، على تقديم المعونات النقدية أو الخدمات الأساسية المتصلة بالتعليم والصحة والإسكان.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ما هي، في نظرك، الاعتبارات التي يقوم عليها التصنيف في مجتمعك بين الفئات الغنية والفقيرة؟

2. هناك مدرَستان لقياس الفقر في المجتمع: المُقارَبة الموضوعية الإحصائيّة التحليليّة التي تعتمد على مستويات الدخل والإنفاق، ومنهجيّة التقييم الذاتي التي تأخذ في الاعتبار تصوّرات الناس وانطباعاتهم عن الدخل الضروري لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ما هو موقفك من هاتين المنهجيتين لقياس الفقر في مجتمعك؟

3. هل تعتقد أن تقديم المعونة النقدية المشروطة للأسر الفقيرة ستساعد على تخفيف حدة الفقر في المجتمع؟

4. من تداعيات العَولمة، اعتماد الشركات العالمية الكبرى في الغرب على العمالة المحليّة وعمليات الإنتاج القليلة الكلفة في البلدان النامية والأقل نمواً. ناقش بعض النتائج الإيجابية أو السلبية لهذه الظاهرة في مجتمعك.

5. ناقش بالتفصيل واحدة من الجوانب التي أنجزَت فيها إحدى الشرائح في مجتمعك (مثل: الأطفال؛ والعجزة؛ والمرأة؛ والمعوقين) بعض التقدم في ردم فجوة التفاوت واللامساواة في مجتمعك.

6. ناقش أوضاع واحدة من الشرائح التي تعاني، في نظرك، حالة الإقصاء في مجتمعك، مع اقتراح خطة عمل واقعية لإعادة دمجها في البنية الاجتماعية.

7. طرَح عدد من الفلاسفة والقدماء تصورات عن «المدينة الفاضلة» أو «اليوتوبيا» أو «المجتمع المثالي» الذي تتحقق فيه المساواة التامة بين الناس. هل سبق لك الاطلاع على واحدة من هذه النماذج النظرية، وما رأيك فيها؟

مراجع وقراءات

Jet Bussemaker (ed.), *Citizenship and Welfare State Reform in Europe* (London: Routledge, 1999).

Gordon Hughes and Ross Ferguson (eds.), *Ordering Lives: Family, Work and Welfare* (London: Routledge, 2000).

David Miller, *Principles of Social Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).

Anne Phillips, *Which Equalities Matter?* (Cambridge: Polity, 1999).

Robert Walker (ed.), *Ending Child Poverty: Popular Welfare for the Twenty-first Century?* (Bristol: Policy Press, 1999).

مصادر على الإنترنت

Joseph Rowntree Foundation
www.jrf.org.uk
Social Disadvantage Research Group, University of Oxford
http://marx.apsoc.ox.ac.uk/sdrgdocs/
Social Exclusion Unit
www.cabinet-office.gov.uk/seu
UNDP on sustainable livelihoods
http://www.undp.org/sl/



الفصل الثاني عشر

المنظَّمات الحديثة

البيروقراطية

كنا في أجيال سابقة نولد في بيوتنا أو في بيت العائلة، حيث تلد المرأة وتلقى العون من نساء العائلة أو الصديقات ومن القابلة المحليّة عند الولادة. وفي هذه البيئة العائلية والشخصية الحميمة، نشأنا ولقينا الرعاية المتاحة آنذاك. غير أن هذه العملية الطبيعية أصبحت، في كثير من الأحيان وفي أكثر المجتمعات، تجري في إطار تنظيمي أو مؤسسي هو المستشفيات الواسعة التي تسود نشاطها مبادئ مهنية وأخلاقية وإدارية، وتسلسل معيّن للواجبات والمهمات والأدوار التي يتعيّن على الجميع الالتزام بها وأداؤها بين الإداريين والأطباء والممرضين والمرضى والعاملين الآخرين. ويمثّل المستشفى نموذجاً للمنظمات أو المؤسسات التي تغلغلت في حياتنا الاجتماعية وفرضت سيطرتها على كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والبشرية.

المنظمات والحياة الحديثة

المنظمة هي تجمع كبير من الناس يتهَيكل ويقوم على أسس غير شخصية وينشط لتحقيق أغراض وأهداف محددة. وإذا أخذنا المستشفى مثالاً على ذلك، نجد أن أهدافه تتمثل في محاولة شفاء الأمراض وتقديم أشكال أخرى من العناية الطبية.

تلعب المنظمات/ المؤسسات في حياتنا الحديثة أدواراً أخطر وأهم بكثير مما تصورناه سابقاً. وأصبح المرء منا، في جميع حركاته وسَكَناته يسير في أطر

تنظيمية ويظلّ على اتصال مباشر أو غير مباشر على الدوام بمنظومة لا حصر لعددها من المنظمات لتلبية احتياجات الحياة اليومية. بيد أنه لا يمكن النظر إلى الآثار الخطيرة التي تتركها المنظمات في حياتنا بصورتها الإيجابية المفيدة فحسب. فكثيراً ما تستولي المنظمات على جوانب مهمة من حياتنا وتضعها في تصرف المسؤولين والخبراء والمديرين والمشرفين ممّن لا يخضعون لسيطرتنا الشخصية. وعلى سبيل المثال، فإننا مرغمون على أداء واجبات ومهمات تفرضها علينا الحكومة مثل: دفع الضريبة، والالتزام بالقوانين والأنظمة أو القبول بالعقوبات عمّا يمكن أن نرتكبه من مخالفات أو جنايات. من هنا فقد تحولت المنظمات إلى نماذج من القوة والسلطة تُملي علينا كثيراً من أنماط الفكر والسلوك التي لا نستطيع رفضها أو مقاومتها في كثير من الأحيان.

وفي مناقشتنا في هذا الفصل للأدوار المهمة التي تلعبها المنظمات في حياتنا الحديثة، والآثار الكبيرة البعيدة المدى التي تخلِّفها على جوانب الحياة كافة، سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية التي طرحها عدد من كبار المفكرين والباحثين الاجتماعيين، ومن بينهم ماكس ڤيبر وميشيل فوكو لفهم طبيعة المنظمات وآثارها. ويشمل مفهوم المنظمة/ المؤسسة في هذه الحالة عدداً واسعاً من التجمعات مثل: الشركات؛ والأجهزة الحكومية؛ والمدارس؛ والجامعات؛ والسجون؛ والروابط؛ والجمعيات. وسنولي عناية خاصة للشركات الاقتصادية والتجارية الكبرى المتعدية الجنسيات التي أخذت سيطرتها وأنشطتها وقوّتها بالتزايد المطّرد على المستوى العالمي في مجتمعاتنا المعاصرة.

نظريات التنظيم والمنظمات

قدّم ماكس ڤيبَر أول تفسير منهجي لنشأة المنظمات الحديثة. فهو يعتبرها سبيلاً لتنسيق أنشطة البشر وما ينتجونه من سلع بأسلوب مستقر ومستمر عبر الزمان والمكان. وأكّد ڤيبَر أن نمو المنظمات يعتمد على السيطرة على المعلومات، وشدّد على الأهمية المركزية للكتابة في هذه العملية: فالمنظمة، في رأيه، تحتاج إلى تدوين القواعد والقوانين التي تستهدي بها لأداء عملها، مثلما تحتاج إلى ملفات تختزل فيها «ذاكرتها». ورأى ڤيبر أن المنظمات تتميز بطبيعتها بنظام تراتبي ومراتبي في الوقت نفسه مع تركّز السلطة في مستوياته العليا. وسنرى في موقع آخر من هذا الفصل أن ماكس ڤيبَر قد تكهّن بقيام رابطة وصراع في الوقت نفسه بين التنظيم من جهة والديمقراطية من جهة أخرى في المجتمعات الحديثة.

رأي ڤيبر في البيروقراطية

إن جميع المنظمات الضخمة، على ما يرى ڤيبَر، تتميّز بطبيعتها بسِمات بيروقراطية. وكان الكاتب الفرنسي ديغورنيه أول من استخدم اصطلاح البيروقراطية عام 1745 عندما دمج بين كلمة «بيرو» التي تعني المكتب، واصطلاح «كْراتيا»، الذي يعني الحُكم باللغة اليونانية. واستُخدِم هذا المصطلح أول الأمر للدلالة على حُكم المسؤولين أو المكاتب الحكومية، غير أنه انتشر بعد ذلك ليشمل المنظمات بصورة عامة. وجرى استعمال هذا المصطلح أول الأمر بدلالاته السلبية، حتى إن الروائي الفرنسي المعروف أونوريه دو بلزاك وصف البيروقراطية بأنها «السُّلطة الكبرى التي يمارسها الأقزام»، بل إننا ما زلنا نتلمّح هذه الدلالات السلبية حتى أيامنا هذه، إذ يرتبط مفهوم البيروقراطية بأذهان الناس بالتعقيد والإعاقة وانعدام الكفاءة والتبذير والهدر. غير أن كتّاباً ومفكرين آخرين ينظرون إلى البيروقراطية من زاوية أخرى أكثر إشراقاً: إذ يعتبرونها نموذجاً للحرص والدقة والكفاءة والفعالية الإدارية. وهُم يعتقدون أن البيروقراطية هي أفضل وأكفأ شكل تنظيمي ابتدعه البشر لأنه ينظّم المهمات في إطار من التعليمات والإجراءات الصارمة. أما ماكس ڤيبَر فقد استنّ في منهجيته مساراً يقع بين هذين الموقفيْن المتطرفيْن.

يعتقد ڤيبَر أن بعض أنواع التنظيم البيروقراطي قد نشأت وتطورت في الحضارات التقليدية القديمة. فالمسؤول البيروقراطي في الصين القديمة هو الذي كان يتولى مسؤولية إدارة شؤون الحكومة، غير أن البيروقراطية لم تتطوّر وتكتمل إلا في العصور الحديثة باعتبارها تشكل المحور الرئيسي لـِ «ترشيد» و«عقلنَة» المجتمع. وقد ترك هذا الترشيد وتلك العقلنة آثارهما في جميع جوانب الحياة بما فيها العلوم والتربية والحُكم. وبدلاً من أن يعتمد الناس على المعتقدات والعادات التقليدية التي درجوا عليها، فقد بدأ الناس في العصور الحديثة يتخذون قرارات عقلانية تستهدف تحقيق أهداف وأغراض واضحة، وراحوا يختارون السبيل الأكثر كفاءة للوصول إلى نتائج محددة لأنشطتهم.

لم يكن ثمة مناص، في نظر ڤيبَر، من انتشار البيروقراطية في المجتمعات الحديثة؛ فالسُّلطة البيروقراطية هي الأسلوب الوحيد للتعامل مع المتطلبات الإدارية والأنساق الاجتماعية. ومع تزايد التعقد في المهمات والواجبات غدا من الضروري تطوير أنظمة الضبط والسيطرة والإدارة لمعالجتها. من هنا، فقد نشأت البيروقراطية باعتبارها الاستجابة الأرشد والأكفأ لتلبية هذه

الاحتياجات. غير أن ڤيبَر نبّه إلى كثير من جوانب القصور والإعاقة التي يحملها التنظيم البيروقراطي.

ولتبيان أصول التنظيمات البيروقراطية واكتشاف طبيعة انتشارها، استحدث ڤيبَر «النموذج المثال» للبيروقراطية. (ولا تُشير صفة «المثال» هنا إلى سمات مرغوبة، بل إلى ملامح الشكل الخالص للمنظمة البيروقراطية التي قد يتوافر كلها أو بعضها في الحياة العملية الواقعية). وحدّد ڤيبَر (Weber, 1976) هذه الخصائص على النحو التالي:

1. **توزيع السُّلطة في تراتبيّة ومراتب واضحة.** فالبيروقراطية تبدو على شكل بناء هَرمي، تقع مراتب السُّلطة العليا في قمته. وهناك سلسلة من الأوامر تمتد نزولاً من القمة إلى القاعدة لتنسيق عملية اتخاذ القرار. وتتوزع المهمات في المنظمة باعتبارها «واجبات رسمية»، وتقوم الرتبة أو المكتب الأعلى بالإشراف والسيطرة على الرتبة الأدنى منها في هذا النظام التراتبي.

2. **تحْكم القواعد والأنظمة المكتوبة سلوك موظفي المنظمة على جميع المستويات.** ولا يعني ذلك أن أداء الواجبات البيروقراطية بصورة روتينية رتيبة. وكلّما عَلَت الرتبة، تزايد نطاق القواعد والتعليمات لتشمل مجموعة واسعة من الحالات، ممّا يتطلّب المرونة في تفسيرها.

3. **يعمل الموظفون في البيروقراطية بدوام كامل ويتقاضون أجراً عن عملهم.** ويكون لكل وظيفة أو عمل في هذا التراتب الهرمي راتب أو معاش محدد وثابت. ويُتوقع من الأفراد أن يواصلوا مسارهم المهني داخل المنظمة. ويُمكن أن تنالهم الترقية على أساس المقدرة، والأقدمية أو مزيج من هذين الاعتبارَيْن.

4. **هناك فصل بين مهمات المسؤول داخل المنظمة وحياته خارجها.** والحياة العائلية والشخصية للمسؤول تتميّز عن أنشطته في موقع العمل وتنفصل انفصالاً مادياً عن مكان الوظيفة.

5. **إن أعضاء المنظمة لا يمتلكون الموارد المادية التي يؤدون عملهم من خلالها.** إن نمو البيروقراطية، على ما يرى ڤيبَر، تفصل بين العاملين من جهة والسيطرة على وسائل الإنتاج. ففي المجتمعات التقليدية، يسيطر المزارعون والصُّناع في العادة على عمليات الإنتاج ويمتلكون الأدوات التي يستخدمونها. أما في

التنظيمات البيروقراطية، فإن الموظفين لا يمتلكون المكاتب التي يعملون فيها ولا ما يستخدمونه من معدات وتجهيزات.

كان ڤيبَر يعتقد أن اقتراب المنظمة من النموذج المثال للبيروقراطية يجعلها أكثر كفاءة في مساعيها للوصول إلى الأهداف التي قامت من أجلها أساساً. كما أنه كان يرى أن البيروقراطية تتفوّق من الوجهة الفنية والتقنية على أشكال التنظيم الأخرى كافة. وكثيراً ما أشار إلى البيروقراطية بوصفها بالماكينة المتقدمة؛ فالبيروقراطية هي التي ترقى بالمهارات إلى حدودها القصوى، وتشدد على الدقة والسرعة في إنجاز المهمات المحددة.

إن مؤلَّفات ڤيبَر، بعد مضيّ أكثر من ثمانية عقود على وفاته، تظلّ هي المُنطلَق الرئيسي لأكثر الدراسات والتحليلات التي تجري عن المنظمات. غير أن ما خلص إليه من تكهنات، وما كان يُساوره من آمال ومخاوف حول البيروقراطية، ظلّ حتى الآن مثاراً للجدل بين أجيال متعاقبة من علماء الاجتماع.

إن ڤيبَر في تحليله للبيروقراطية قد أولى اهتمامه الرئيسي للعلاقات الرسمية التي تحددها القواعد والأنظمة الداخلية في المؤسسة غير أنه لم يتحدّث عن الروابط غير الشخصية والعلاقات التي تدور في نطاق ضيّق بين الجماعات في جميع المنظمات. ويتبين لنا من دراسات موسَّعة أن الأساليب غير الرسمية لأنشطة المنظمات تتيح مجالاً واسعاً للمرونة وتُفسح الفرصة لتحقيق غايات المؤسسة بطرق أخرى. وفي مقدمة الدراسات المرجعية التي تناولت العلاقات غير الرسمية تلك التي أجراها بيتر بلو (Blau, 1963) في إحدى الدوائر الحكومية المختصة بتقصي المخالفات والانتهاكات لقوانين ضريبة الدخل. ففي هذه الدائرة، كان على الموظفين والعاملين أن يناقشوا مثل هذه المخالفات أول الأمر مع رؤسائهم والمشرفين عليهم ويتجنبوا استشارة زملائهم الذين يماثلونهم في المرتبة الوظيفية. غير أن هؤلاء كانوا يتحاشون الرجوع إلى رؤسائهم في مثل هذه القضايا خشية أن يُفسَّر ذلك باعتباره دليلاً على عدم كفاءتهم، ويقلل بالتالي من فرص ترقيتهم إلى مرتبة أعلى. ومن هنا فقد دَرَجوا على التشاور بين بعضهم البعض ومخالفة التعليمات الرسمية بهذا الصدد. ولم يقتصر تصرفهم هذا على تمكينهم من تقديم حلول عملية ملموسة ومباشرة لتلك القضايا، بل إنه خفّف من المخاوف التي كانت تنتابهم من جراء العمل بصورة منفردة وبمعزل عن الآخرين. وكان من نتائج ذلك أن نشأت وتعززت فيما بينهم منظومة متماسكة من الولاءات على المستوى الأولي للجماعات البشرية العاملة في المرتبة الوظيفية نفسها، وربما كانت الأساليب التي

انتهجها هؤلاء في معالجة القضايا والمشكلات التي واجهوها أكثر كفاءة وأسرع إنجازاً. فقد استطاعت المجموعة أن تنمّي بين أعضائها سلسلة من الإجراءات غير الرسمية تتفوق على القواعد الرسمية للمنظمة في إذكاء روح المبادرة والإحساس بالمسؤولية بين العاملين.

وتنتشر شبكات العلاقات غير الرسمية على جميع مستويات المنظمات. وتكون العلاقات والروابط الشخصية في قمة الهرم البيروقراطي أهم ممّا يظهر في الأوضاع الرسمية التي تُتخذ فيها القرارات. فعلى سبيل المثال، فإن اجتماعات مجالس الإدارة والمساهمين هي التي يُفترض فيها أن تحدد سياسات الشركة وأهدافها وخططها. غير أن فئة قليلة من أعضاء مجلس الإدارة هي التي تُسيِّر عمليات الشركة في واقع الأمر، وتقوم بعملها هذا وتتخذ القرارات بصورة غير رسمية، وتتوقع أن يوافق عليها أعضاء المجلس. وتمتد هذه الشبكات غير الرسمية وتتسع لتشمل أعداداً مختلفة من الشركات. فكثيراً ما يقوم المديرون في شركة ما بالتشاور مع نظرائهم حول عدد من القضايا وبطريقة غير رسمية سواء في لقاءات خاصة أو في النوادي أو المراكز الرياضية أو الترويحية التي يشتركون في عضويتها.

ومن الصعب التأكد ما إذا كانت الإجراءات غير الرسمية تزيد أم تُعيق كفاءة المنظمات، فقد تُسهم هذه العلاقات في خلق بيئة عمل مُرضيَة وودودة في أوساط العاملين على المستوى الوظيفي نفسه، وبخاصة إذا كان النشاط العملي بحد ذاته رتيباً ومملّاً. كما أن الاتصالات غير الرسمية بين القادة الإداريين داخل المؤسسة أو بين شركة وأخرى قد تساعد على إنجاز المهمات وتحقيق الأهداف بصورة أكثر كفاءة وسرعة، غير أنها قد تُستخدَم في كثير من الأحيان لخدمة مصالح خاصة لمن يمارسونها.

المساءلة البيروقراطية

تشكّل المساءلة البيروقراطية، خصوصاً من حيث علاقتها بإدارة الأموال العامة، معياراً آخر من معايير الإدارة العامة السليمة. وتتطلب المساءلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، خصوصاً من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز وإساءة استعمال الموارد. ومن الضروري أيضاً وجود نظم صارمة للإدارة والوكالة المالية، وللمحاسبة والتدقيق، ولجباية الإيرادات (الرسوم الجمركية، مثلاً) جنباً إلى جنب مع عقوبات تطبّق بحق مرتكبي المخالفات المالية والإدارية.

من أجل إحراز شكل أكثر كفاءة وأكثر إنصافاً من أشكال الإدارة، تُجري معظم

حكومات الدول النامية إصلاحات جارفة لأجهزتها البيروقراطية. فإصلاح مؤسسات الدولة لكي تصبح أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية هو ركن من أركان الحكم الصالح. ويتطلب الإصلاح الفعّال التزاماً سياسياً يجب أن يحظى بمساندة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد امتدت تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المعرفة الفنيّة لإصلاح الإدارة العامة ولإدارة عملية التنمية من العمل الريادي في مجال تقييم التعاون الفنيّ على الصعيد الوطني وبرامجه إلى دعم جهود الإصلاحات الشاملة لسلك الخدمة المدنية. وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من الدول إلى إيجاد شركاء أساسيين وإلى التعامل مع ائتلافات قوية سياسياً، وعثر على مداخل ملائمة إلى هذه الدول، وأطلق حواراً حول السياسات المتبعة جمع ما بين أصحاب المصلحة والمستفيدين، وأدخل الإصلاحات بطريقة ممرحلة وشاملة.

شددت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكثير من هذه الدول على تدخلات تستند إلى مستويات التعليم العالية للناس ومساعدتهم على اكتساب سبل الوصول إلى المعرفة والمعلومات والتجارب والخبرات من الخارج التي تعينهم على تطوير قدرات تعكس أولويات الإصلاح. وكانت تلك الإصلاحات شاملة تدمج أحياناً عدة عمليات مترابطة، وتؤكد بوجه عام على الحكم الصالح وعلى إطار مستقر للاقتصاد الكلي. كما أن تطوير مؤسسات ديمقراطية وقابلة للمساءلة (بما فيها الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية الحرة ووسائل الإعلام) مسألة حاسمة بالنسبة للإصلاح الإداري. ويعتبر تقديم الدعم لمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني الناشئة، خصوصاً في مجال تطوير قدراتها الإدارية وفي مجال المساءلة، من الأولويات.

يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عرضة للمساءلة من قبل الجمهور، فضلاً عن مسؤوليتهم أمام أصحاب المصلحة في المؤسسات المختلفة. وتتفاوت العمليات التي تضمن حصول المساءلة تبعاً لنوع المؤسسة أو المنظمة وما إذا كانت عملية صنع القرار تتخذ في داخل المؤسسة أو تأتي من خارجها.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2003.

ووضع عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون (Merton, 1957) دراسة موسعة عن النموذج المِثال الذي طرحه ڤيبَر عن المنظمة البيروقراطية. وبيَّن هذا الباحث، وهو من كبار الباحثين في المدرسة الوظيفية، أن البيروقراطية تنطوي على كثير من جوانب القصور والعناصر التي قد تُفضي إلى إلحاق الضرر حتى في نشاط المؤسسة نفسها. ومن مآخذ ميرتون على البيروقراطية أن موظفيها البيروقراطيّين يُدرَّبون على الالتزام المتشدد بالقواعد والإجراءات المكتوبة التي لا تترك لهم

مجالاً للمرونة في إصدار الأحكام واتخاذ القرارات، أو السعي إلى حلول وإجابات مبتكَرة لمعالجة القضايا والمشكلات. وقد يؤدي ذلك إلى تصلّب ما يسمى «الطقوس البيروقراطية» التي تعلو فيها القواعد والقوانين على كل ما عداها من الأمور والحلول المحتمَلة. كما أن الالتزام المتزمِّت بهذه القواعد ربما يُخفي أو يُبدِّد الأهداف الفعلية للمنظمة ويُصبح غاية بحد ذاته، ويحجب عن البصر الصورة الكلية لأنشطة المؤسسة. وتوقع روبرت ميرتون نشوء حالة من التوتر والتناقض بين المؤسسات البيروقراطية، ولاسيّما الحكومية والعامة منها من جهة وجماهيرها العريضة من جهة أخرى، لأن انشغال المسؤولين البيروقراطيّين بأداء مهماتهم وفق الروتين اليومي الذي دَرَجوا عليه قد يخلق فجوة بينهم وبين مصالح الناس واهتماماتهم واحتياجاتهم الفعلية.

ولكن، هل تصحّ الإجراءات البيروقراطية على جميع أنواع العمل؟ إن بعض الدارسين يرون أن البيروقراطية تتميّز بالفعاليّة في أداء المهمات الروتينية، غير أنها قد تنطوي على إشكاليات واضحة وبعيدة الأثر في السياقات التي تتغيّر فيها احتياجات العمل أو تتبدّل على نحو مفاجئ لم يكن في الحسبان. بل إن إحدى الدراسات (Burns and Stalker, 1966) ترى أن مستوى الكفاءة والفعالية للبيروقراطية يظلّ ضيقاً ومحدوداً، ولاسيّما في المؤسسات الصناعيّة والتجارية التي تُعتبر مرونة التعامل فيها من أبرز الضرورات. وتُميِّز هذه الدراسة بين نوعين من المنظمات: «الميكانيكي» و«العُضوي». وتتميّز المنظمات في النوع الأول بسلسلة تراتبيّة من آليات السيطرة التي تتدفق فيها المعلومات بصورة عمودية عبر قنوات واضحة. ويكون العاملون والموظفون في هذه الحالة مُكلّفين بإنجاز مهمات محددة؛ وحالما تنتهي هذه المرحلة، تُحوَّل المسؤولية إلى مرؤوسيهم ومن يليهم من العاملين. ويظل العمل في مثل هذه الأنساق التنظيمية مجهول الهوية بمعنى أن الاتصال والتواصل قد يكون منقطعاً أو شبه منقطع بين «القمة» و«القاعدة».

وبالمقارنة، فإن المنظمات العضوية تتميّز ببنية مرنة تُعطى فيها الأولوية للأهداف الكلية للمؤسسة مع تحديد المسؤوليات على نطاق ضيق. ويزداد في هذه الحالة تدفق المعلومات والاتصالات، كما أن «التعليمات» تنتشر وتتقاطع في عدّة اتجاهات بدلاً من الاتجاه العمودي. ويكون لدى جميع المنتسبين إلى المؤسسة معرفة صحيحة ومشروعة بعملهم وإسهامات ومُدخَلات من نشاطهم يُمكن الركون إليها واستقاؤها لحل المشكلات. وفي مثل هذا الوضع لا تقتصر القرارات حصرياً على من هم في «القمة». وهذه المنظمات العضويّة أقدر من

غيرها على التعامل مع المتطلبات المتغيرة للأسواق الحافلة بالمبادَرات والابتكارات المتسارعة مثل ميادين الاتصالات، والبرمجيات الحاسوبية، والتقانة الحيويّة. فإن بوِسع هذه المنظمات الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق وتقديم حلول إبداعية جديدة للمسائل المطروحة. أما المنظمات الميكانيكية، فإنها تصلُح لأشكال الإنتاج التقليدية المستقرة التي لا تتعرض فيها أسواقها للتحولات السريعة أو الهزات المفاجئة.

البيروقراطية!

ما زال النظام البيروقراطي يحكم بعض أقسام الإدارات الفرعية، وعلى الرغم من دخول التقنية الخيار الأكثر عملية وربطاً بين الإدارات الصغيرة ومقراتها الرئيسة إلا أن الملف (العلاقي) والأخضر تحديداً ما زال يحكم العلاقة بين الإدارات الخدمية، والمواطن.

الأمر هنا يتعلق بتطور الوسائل التي أصبحت تخدم الإنسان وتنهي إجراءاته إيماناً بمبدأ استثمار الوقت، وذلك لإدارة هذا الوقت بشكل جيد وفعال، لكن ما يحدث في بعض الإدارات على الرغم من هذه التقنية العجيبة أن هناك من يحلو له أن يمارس البيروقراطية بكافة أشكالها، وما يمكن أن ينجز في ساعة يحتاج إلى أيام وربما أسابيع، وعجباً أن نسمع عن أنظمة مجاورة لنا تنجز معاملات السجلات التجارية والرخص البلدية في أقل من نصف يوم، لماذا؟ لا ندري، ولكن نعتقد أنهم تخلصوا من الروتين والتعالي.

المصدر: صحيفة الوطن (السعودية)، 21/ 4/ 2002.

نظرية ميشيل فوكو في البيروقراطية: السيطرة على الزمان والمكان

تعمل أغلب المنظمات الحديثة وفق ترتيبات فيزيقية مادية جرى تصميمها في وقت سابق. فالمبنى الذي يضم مؤسسة ما تكون له ملامح معينة تناسب أنشطة المنظمة، غير أنه يشترك مع المباني التي تعمل فيها منظمات أخرى في خصائص معمارية. إن تصميم المستشفى، على سبيل المثال، يختلف في بعض جوانبه عن تصميم الشركة التجارية أو المدرسة. فالمستشفى يضم أجنحة منفصلة وحجرات للمعاينة والاستشارة الطبية، وقاعات للعمليات وعدداً من المكاتب والحجرات التي تُضفي على المبنى الكلي طابعاً معيناً. ومن جهة أخرى، فإن المدرسة قد تشتمل على الفصول الدراسية والمختبرات وقاعات للرياضة. غير أن ثمة صفة

مشتركة بين المؤسستين: فكلتاهما تحتوي على الصالات والممرات والأبواب التي تفتح من الداخل. غير أن ملابس الأفراد تُميِّز بين الطلاب من جهة والأطباء والممرضين والمرضى من جهة أخرى. لقد أظهر ميشيل فوكو أن الطابع المعماري للمؤسسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمضمونها الاجتماعي وبنَسَق السلطة فيها (Foucault, 1970; 1979). وعُنيَت دراسته المؤثرة عن السجون في أكثر الأحيان بالمخططات المادية الملموسة لمرافق السجن. ويرى في بحوثه أننا إذا نظرنا إلى الخصائص المادية للمؤسسات؛ فإنه يمكننا أن نلقي الضوء على المشكلات التي حاول ڤيبَر معالجتها. فالمكاتب والرتب التي وصفها ڤيبَر بصورة مجرَّدة تتخذ هنا أشكالاً معمارية؛ بل إن المباني التي تضم الشركات الكبرى تنظم بصورة عامة تنظيماً عمودياً تكون فيه الطوابق العلوية مخصصة لذوي السلطة والقوة الأعلى في المنظمة. وكلما اقترب مكتب الموظف من قمة المبنى، ازدادت دلائل اقترابه من مركز السلطة فيها. وبعبارة أخرى؛ فإن جغرافية المنظمة تؤثر في طريقة أدائها عملها، ولاسيما في الحالات التي يعتمد فيها النسق التنظيمي على العلاقات غير الرسمية. إن القرب الفيزيقي يُيسِّر التفاعل والتواصل بين الجماعات الأولية بينما يؤدي البعد المادي إلى استقطاب المجموعات ووضع خطوط فاصلة بين «هُم» و«نحن»، كما يؤدي إلى التباعد بين دوائر المؤسسة وأقسامها. لا تستطيع المنظمات أن تعمل بكفاءة إذا كانت أنشطة العاملين فيها متداخلة على نحو عشوائي. ففي الشركات التجارية، كما أوضح ڤيبَر، تتوقع من الناس أن يعملوا ساعات منتظمة، كما ينبغي التنسيق بين الأنشطة، من الوجهتين الزمانية والمكانية، وذلك ما يتحقق إلى حد بعيد عن طريق التقسيم المادي لأماكن العمل من جهة، وتنظيم الجداول الزمنية لأداء المهمات. ومن شأن ذلك، كما يرى فوكو، توزيع الأجسام؛ أي الناس بطريقة تجتمع فيها الكفاءة والفعالية، وبغير هذه الترتيبات تدخل الأنشطة الإنسانية حالة من الفوضى المُطبِقة. إن ترتيبات الغرف والقاعات والفضاءات المفتوحة في المبنى الذي تشغله المنظمة تعطينا مؤشرات أساسية عن الأسلوب الذي يعمل به نظام السُّلطة والقوة. وفي بعض المؤسسات، تعمل مجموعة من الناس بطريقة جماعية في مكان مكشوف. وبسبب طابع الرتابة والتكرار في بعض الأعمال الصناعية، مثل نظام التجميع(*) الناقل، فإن الحاجة تدعو إلى الإشراف المنتظم على أنشطة العمال للمحافظة على انتظام العمل

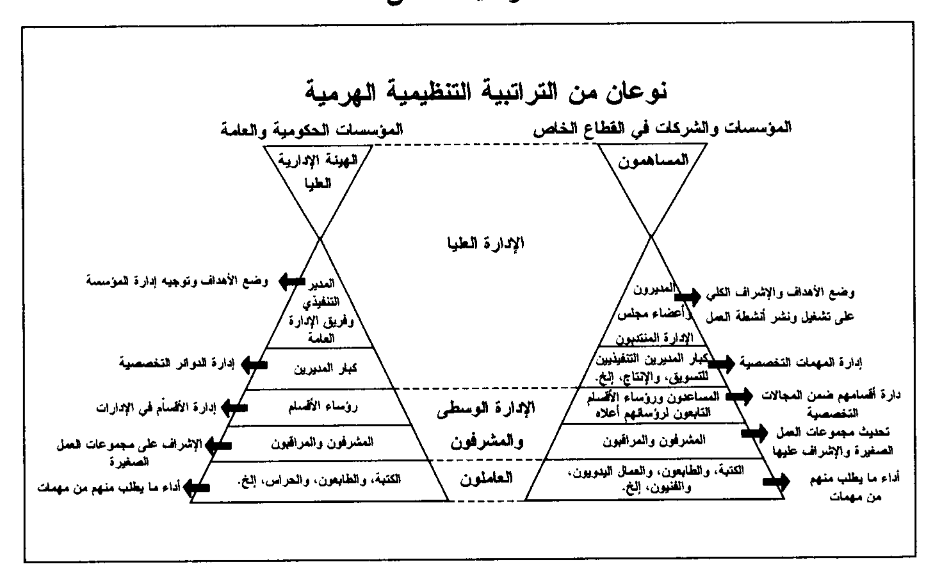
(*) تجميع الماكينات والأدوات بحيث ينجز كل عامل عملية خاصة على سلعة ناقصة، وهكذا إلى أن يتم صنع السلعة على الوجه المطلوب (المترجم).

وسرعته وكفاءته. ويصدُق ذلك، إلى حد كبير، على من يقومون بأعمال إدارية بسيطة بشكل جماعي، حيث يظلّون في هذه الحالة على مرأى من المشرفين. ويؤكد فوكو أهمية الظهور والانكشاف أمام الآخرين أو عدمه في البنية المعمارية للمؤسسات الحديثة ودلالاتها على توزيع مراتب السُّلطة فيها. إن درجة الظهور تحدد مستوى خضوع الأفراد العاملين لما يسميه فوكو «الرقابة». وفي المنظمات الحديثة، يخضع كل شخص، مهما كانت مرتبته أو السلطة التي يتمتع بها للرقابة؛ غير أن ذوي المراتب الدنيا يتعرضون للكشف والتمحيص والرقابة أكثر من غيرهم في أغلب الأحوال.

هناك شكلان للرقابة: يتضمّن الأول إشراف المشرفين المباشر على عمل المرؤوسين، وذلك ما نلاحظه، على سبيل المثال، في الفصول المدرسية التي يخضع فيها التلاميذ للإشراف المباشر من جانب المدرسين. أما النوع الثاني من الرقابة، فهو أكثر خفاء مع أنه لا يقل في أهميته عن النوع الأول. ويتمثل ذلك في حفظ الملفات والسجلات والسِّيَر والمدوَّنات عن حياة الآخرين. وكان ڤيبَر قد شدد على السجلات المكتوبة (التي أصبحت مُحَوسبة في الآونة الأخيرة) في المؤسسات الحديثة، غير أنه لم يتعمّق في الطرق التي يمكن أن تُستخدم بها لتنظيم حياة الأفراد. إن سجلات العاملين تُعطي، في العادة، التاريخ العملي لهؤلاء الأفراد، وتسجِّل التفصيلات الشخصية عنهم، وتخلُص إلى تقييم أدائهم وشخصياتهم على السواء. وتُستخدم هذه السجلات لرصد سلوك الموظفين ولتقديم التوصيات حول ترقيتهم في سلّم الوظيفة. وفي كثير من الشركات، يضع الموظفون تقارير سنوية عمّن هم أدنى منهم في المرتبة الوظيفية. كما أن المدارس والكليات والجامعات تضع مثل هذه السجلات لرصد أداء الطلبة والعاملين فيها.

لقد أدّى انتشار تقانة المعلومات في أمكنة العمل إلى تزايد القلق حول قضية الرقابة. إن الموظفين الذين يستخدمون البريد الإلكتروني (e-mail) والإنترنت يتعرضون، في كثير من الأحيان، للرصد والرقابة من جانب رؤسائهم عبر استخدام برمجيات قد تكشف الكثير من التفاصيل الشخصية بدعوى المحافظة على مستوى الإنتاجية في العمل والحيلولة دون هدر الوقت والجهد في قضايا شخصية. غير أن العاملين يعتقدون أن الرقابة الإدارية على مراسلاتهم الإلكترونية الشخصية تُمثِّل اقتحاماً لعالمهم الخاص وانتهاكاً لحقوقهم. غير أن الإشكالية في هذا الوضع قد تبرز في الحالات التي يستخدم العاملون فيها البريد الإلكتروني للبوح بأسرار شخصية لأصدقائهم من جهة أو للتفاوض مع شركة أو مؤسسة أخرى حول انتقالهم لها بعقود عمل أكثر إغراء.

الشكل رقم (12-1)
العلاقات الرسمية داخل المنظمات



المصدر: Shaun Gregson and Frank Livesey, *Organizations and Management Behaviour* (Oxford: Made Simple, 1993).

إن أفضل وسيلة لتشغيل المؤسسات، في رأي ڤيبَر وفوكو، هي التشدد في الرقابة؛ أي وضع واتّباع خطوط واضحة ومنسجمة لتقسيم السُّلطة. إلا أن ثمة مآخذ على هذا التوجه ولاسيّما في مجال المؤسسات التجارية التي لا تُمارس سيطرة كاملة على حياة العاملين فيها في أنساق مغلقة، ففي هذا النوع من الشركات، يسعى المديرون إلى تعاون العاملين الآخرين معهم لتحقيق أهداف محددة. ومن شأن الإشراف المباشر أن يتسبب في استعداء العاملين أو دفعهم إلى حالة من الاغتراب التي تقلل من حماسهم للانخراط الكامل في أجواء العمل (Grint, 1991; Sabel, 1982).

البيروقراطية والديمقراطية

كان فوكو على حق عندما أبرز الدور المركزي الذي تقوم به الرقابة في المجتمعات الحديثة. وقد تزايدت أهمية هذا الدور وخطورته بفعل الآثار المتعاظمة لتقانة المعلومات والاتصالات. لقد أصبحنا نعيش في ما يسمى «مجتمع الرقابة» الذي تتولى فيه مؤسسات كثيرة خارج منظمات العمل جمع المعلومات عن أدق

التفاصيل في حياتنا الشخصية. إن المؤسسات الحكومية تجمع عنا كميات هائلة من المعلومات وقواعد البيانات، ابتداءً بسجلات المواليد مروراً ببيانات ضريبة الدخل ورُخَص القيادة وانتهاء بالمعلومات عن سلوكنا الشخصي والاجتماعي وربما السياسي. ومع التقدم في تقانة المعلومات والحَوسبة، أوشكت الرقابة أن تقتحم جميع الزوايا وأدق التفاصيل في حياتنا. ولنتأمل سوياً بلداً يبلغ تعداد سكانه نحو 26 مليون نسمة، تُشرف فيه الحكومة على تشغيل 000، 220، 2 من قواعد البيانات وتحتفظ فيه لكل مواطن بـ22 ملفاً، وتختزن فيه أجهزة الحاسوب المركزية التابعة لإدارة الشرطة بأسماء نحو 10% من السكان. وقد يذهب بك الظن إلى أن هذه الحكومة تُمارس أقسى درجات التسلط والديكتاتورية والقمع تجاه مواطنيها، غير أنك ستبدّل هذا الانطباع عندما تعرف أن هذه الدولة هي واحدة من أكثر الديمقراطيات تسامحاً وحرية، ألا وهي كندا (Lyon, 1994).

إن انكماش الديمقراطية مع تزايد أشكال التنظيم وضبط المعلومات كان من القضايا الرئيسية التي شغلت ماكس ڤيبَر. وكان أكثر ما يثير القلق لديه أن يجيء اليوم الذي يتحكم فيه بالناس بيروقراطيّون لا وجه لهم ولا اسم. وتتسم الأنظمة البيروقراطية، كما يرى ڤيبَر، بالتخصص والتراتبية. والفئات التي تقع في قاع المنظمات لا بد من أن يتضاءل دورها في أنشطة عادية ولا أهمية لها، ويصبحون في هذه الحالة لا حول لهم ولا طَول مقابل سطوة المتنفذين على قمة الهرم. وكان ڤيبَر يخشى من أن حرمان البيروقراطيّين من روح المبادرة والابتكار قد يدفعهم إلى الاستكانة لما هم فيه والاكتفاء بأداء أدوارهم المرسومة والدفاع عن الأوضاع الآمنة التي يعيشونها ضد أي تحد أو خطر قد يتهددهم من الخارج. كما أن ڤيبَر أعرب في أكثر من موضع عن مخاوفه من إمكانية حدوث صِدام بين البيروقراطيّين المحترفين من جهة والسياسيّين المنتخَبين بصورة ديمقراطية من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن أفراد الفئة الأولى يعملون في خدمة الحكومة، فإن أوضاعهم المستقرة وخبرتهم العريضة تمنحهم صلاحيات وسلطات لا يستهان بها. أما السياسيّون الذين يتركز جانب من مهماتهم في وضع الضوابط على السُّلطة البيروقراطية في الديمقراطيات الحديثة، فإن يعتمدون في الوقت نفسه على البيروقراطية لما لديها من معرفة ومعلومات وخبرة. ولا بد، في نظر ڤيبَر، من إخضاع البيروقراطية لمجموعة من الضوابط السياسية القوية التي تضمن الانفتاح والشفافية. وكان ڤيبَر على حق في تصوّره هذا. ففي البلدان الشيوعية السابقة، نشأت بيروقراطيات قوية بغرض فرض السيطرة المركزية على الاقتصاد المُوَّجه وعلى شبكة الخدمات الاجتماعية. وتحوّلت هذه البيروقراطيات إلى مراكز قِوى

راسخة فرضت هيمنتها حتى نهاية الحقبة الشيوعية بعد ظهور قِوى اجتماعية وسياسية أخرى. ولا تقتصر هذه الظواهر على الدول الشيوعية السابقة فحتى في الغرب تقوم الصراعات بين فترة وأخرى بين البيروقراطيات من جهة والمصالح السياسية من جهة أخرى.

قانون الأوليغاركيّة الحديدي

ابتكر روبيرتو ميتشلز، وهو أحد تلاميذ ڤيبَر، مفهوماً أصبح كثير التداول منذ ذلك الوقت لتفسير فقدان السلطة في المؤسسات من أعاليها إلى أسافلها. لقد ذهب ميتشلز (Michels, 1967) إلى القول إن قانون الأوليغاركيّة الحديدي يسود المنظمات الكبيرة بل المجتمع الذي تهيمن عليه المنظمات والأوليغاركيّة تعني حُكم الأقلية. وانسياب السلطة والقوة في المراتب هما من النتائج الحتمية للبرقطة المتزايدة في المجتمع ـ من هنا جاءت تسميتها بمصطلح القانون الحديدي. لفهم السبب الذي دعا ميتشلز إلى اعتبار الأوليغاركية نتيجة حتمية لا مناص منها، يجدر بنا أن ننظر إلى المُفارقَة الرئيسية التي عالجها في كتاباته، فهو يرى أول الأمر أن المنظمات عناصر ضرورية للديمقراطية، غير أنها تؤذن في الوقت نفسه باندثار الديمقراطية آخر الأمر. فالمنظمات هي الأسلوب الوحيد المعقول لحشد أعداد كبيرة من الناس ودفعهم للمشاركة في العمليات السياسية ولإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن آرائهم. غير أنه يستحيل بعد قيام المنظمات إدارتها والإشراف عليها من جانب أعداد كبيرة من البشر. ومن هنا تبدأ عملية متسارعة تؤول إلى «فقدان» السُّلطة لصالح القمة: إن نماذج «الديمقراطية التمثيلية» تتنحى وتترك المجال مفتوحاً للقيادات والبيروقراطيات المتفرغة التي تُخلي بدورها السبيل لحُكم النخبة أي للأوليغاركية. وتعمل الأوليغاركية فور قيامها على تأمين استمرارية سلطتها والحفاظ عليها وتحقيق القيم التي انتُخبت لإنجازها بأسلوب ديمقراطي من جانب من يساندونها. ويعتقد ميتشلز أن هذه العملية الدينامية لا محيد عنها في كل من المنظمات المفردة وفي المجتمعات الديمقراطية بأكملها على السواء.

الجنوسة والمنظمات

لم تكن دراسات التنظيمات، حتى عقدين من الزمان تولي اهتماماً ملموساً بقضية الجنوسة. فنظرية ڤيبَر حول البيروقراطية وكثير من البحوث اللاحقة التي تناولت هذا الموضوع كان مؤلفوها من الرجال. من هنا، فإن النماذج التي وضعها هؤلاء جميعاً وضعت الرجل في مركز الهيكل التنظيمي من حيث المكانة والمرتبة

والسُّلطة. بيد أن بروز الحركات والدراسات النسوية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي قد أدّى إلى التعمق في دراسة العلاقات الجنوسية في جميع المؤسسات في المجتمع بما في ذلك البيروقراطيات والمنظمات. ولم تقصُر العلوم الاجتماعية النسوية اهتمامها على الخلل الواضح في الأدوار الجنوسية في المنظمات، بل تجاوزته إلى استقصاء الطرق التي تطورت فيها هذه المؤسسات بتحيّز واضح تجاه القضية الجنوسية. وترى هذه المدرسة أن ظهور المنظمات والبيروقراطيات الحديثة وخصائص التوزيع المهني فيها قد انطلقت من تصوّر جنوسي محدَّد. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المفاهيم الجنوسية قد تغلغلت ورسخت في صُلب البنية الهيكلية للمنظمات الحديثة. فالبيروقراطيات، من ناحية، تتسم بما يشبه الفصل والعزل بين الجنسين من الناحية المهنية البحتة. فمع تزايد أعداد النساء الكبيرة التي دخلت سوق العمل، اتضحت بنية جديدة للمجالات المهنية بحيث أدخلت النساء في الوظائف القليلة الدخل والروتينية الطابع. وتخضع هذه الوظائف في جميع الحالات للرجال الذين يتولّون مناصب أعلى في المؤسسة. واستُخدِمت النساء في تلك الأثناء باعتبارهن مصدراً رخيصاً وقليل الكلفة ويمكن الاعتماد عليه، لكنهن لم يتمتعن بالفرص نفسها التي يحظى بها الرجال لتنمية قدراتهنّ وتحقيق التقدم الوظيفي في المؤسسة. أما الناحية الثانية التي تركز عليها المدرسة النسوية، فهي أن النساء أسهمن بدور بالغ الخطورة في مساندة الرجال ودعمهم لتعزيز سيطرتهم على المؤسسة. ففي موقع العمل، تولّت المرأة وظائف روتينية قد تبدو في ظاهرها قليلة الأثر، مثل أعمال السكرتاريا والطباعة وما إلى ذلك، إلا أن هذه الأنشطة قد أسهمت في التقدم والنجاح للرؤساء الرجال الذين أصبح بوسعهم تحقيق المزيد من الترقية والكسب. يُضاف إلى ذلك أن المرأة، باهتمامها بشؤون البيت والعناية بالأطفال والمشاغل المنزلية الأخرى إنما كانت تدعم الرجل في أنشطته المهنية في المنظمة التي يعمل فيها. وكان من نتائج هذه الأدوار المزدوجة بل المتعددة التي تقوم بها المرأة، أن ترسّخت التفرقة ضد النساء في أجواء العمل التنظيمية مع تدني طبيعة المرتبة المهنية والأجور على حد سواء وتعززت سيطرة الرجل على مراكز السلطة والقوة والكسب في المنظمات.

النساء في الإدارة

تتوزع الدراسات النسوية لوضع المرأة في المؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص في اتجاهين متميزين؛ أحدهما لبرالي معتدل، والآخر جذري متطرف. ويتجلى الاتجاه الأول في مجموعة من البحوث تتصدرها الدراسة التي

وضعتها روزابيث موس كانتر (Kanter, 1977) عن وضع المرأة في الشركات الكبرى، وحلّلت فيها السبل التي أُقصيَت فيها النساء عن مراكز التأثير والقوة. وتُبيِّن هذه الدراسة، بصورة معمقة وموسعة، الأساليب التي تُحرم فيها النساء وكذلك فئة الأقليات الإثنيّة في المجتمع الأمريكي من فرص التقدم والارتقاء في هذه الشركات، ومن الدخول في شبكة العلاقات الاجتماعية والشخصية التي تلعب في العادة دوراً مؤثراً في تحقيق التقدم الوظيفي. ورغم الموقف النقدي الذي اتخذته كانتر في هذه الدراسة وفي مؤلفاتها اللاحقة تجاه هذا الخلل الجنوسي في المنظمات، فإنها لم تكن متشائمة من احتمالات المستقبل. فالمشكلة الجوهرية في نظرها تكمن في القوة والسلطة لا في الجنوسة. إن وضع المرأة المستضعَف لا يعود في أصوله إلى الأنوثة بحد ذاتها، بل إنه يرجع أساساً إلى أنها لم تحقق مواقع قوة كافية داخل المنظمات. وسوف يتناقص هذا الخلل مع ازدياد أعداد النساء العاملات في المؤسسات التجارية والعامة مع مرور الزمن. وعلى هذا الأساس، فإن كانتر ومن يحذون حذوها يمثلون التيار النسوي المعتدل الذي يركِّز على قضية تكافؤ الفرص والإنصاف في أوضاع المرأة في المنظمات الحديثة. أما التيار الآخر الذي تمثله دراسات كاثي فيرغيسون (Ferguson, 1984) فيختلف اختلافاً أساسياً عن الأول، ويتخذ موقفاً أكثر تطرفاً وحدّة. فالمنظمات الحديثة، وفق هذا الرأي، مشبَعة في جوهرها بالقيم وأنماط الهيمنة الذكورية، مما أخضع النساء منذ لحظة انضمامهنّ إلى هذه المؤسسات لمرتبة متدنية في الهيكل التنظيمي. ولا خيار أمام النساء، في هذه الحالة، إلا إقامة مؤسساتهنّ ومنظماتهنّ وشركاتهنّ على أسس تختلف تماماً عن تلك التي يُقيمها ويُسيطر عليها الرجال. فالنساء، كما ترى فيرغيسون، أقدر على تنظيم أنفسهنّ بطريقة أكثر ديمقراطية ومشارَكة وتعاوناً من الرجال الذين تتميّز أساليبهم في الإدارة بالتسلط والتصلب والجَلافَة.

البيروقراطية، الشفافية والمساءلة

الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة. ويسهم وجود هاتين الحالتين معاً في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.

الشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم

في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. وتزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية. ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقاً لسيادة القانون. فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الصالح. وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتماداً كبيراً على توفر المعلومات وصحتها. ويتطلب النقاش النشط حول قضايا السياسات العامة، وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة، من الحكومات توفير البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وميزان المدفوعات والعمالة، وتكلفة المعيشة. وترتبط نوعية عملية صنع القرار والمخاطر والتكاليف المترتبة عليها بطبيعة المعلومات التي يتم تزويدها لصناع القرار. فمن الواضح أن الحكومة مصدر رئيسي للمعلومات ومستخدم رئيسي لها في آن واحد. فسياسات الحكومات عرضة للتأثر بمعلومات ذات نوعية رديئة بنفس القدر الذي تشكل فيه المعلومات المتعلقة بالاقتصاد وبأوضاع السوق عنصراً أساسياً لقدرة القطاع الخاص على إجراء حسابات صحيحة.

الشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية يترتب عليه جعل جميع الحسابات العامة وتقارير مدققي الحسابات متاحة للفحص العمومي الدقيق. فالشفافية تقي من الأخطاء الحكومية، ومن ارتكاب خطإٍ في تقدير الموارد، ومن الفساد. وقد تمّ توجيه جهود المساهمين الخارجيين في عملية تعزيز الشفافية نحو مساعدة الحكومات على جعل الموازنات وبرامج الإنفاق العام أكثر شفافية. تشكل حماية البيئة وجميع أشكال الإدارة المالية مجالات أخرى يكون فيها للشفافية دور حاسم على صعيد الفعالية وعلى صعيد احتواء الفساد. فالإدارة أو الوكالة المالية بوجه خاص تتيح فرصة كبيرة لارتكاب المخالفات من جانب الموظفين والإخلال بالأمانة في العمل. وتستطيع وسائل الإعلام إحداث قدر كبير من التأثير في هذا الميدان.

المساءلة: يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

يمكن لآليات وضع المسؤولين موضع مساءلة أن تكون فيما بين المؤسسات الحكومية

المختلفة؛ أو داخل المؤسسات بين المشرفين والمرؤوسين؛ أو أن تتعدى المؤسسات، مثلاً عندما يتوجب على مؤسسة وموظفيها الإجابة مباشرة عن أسئلة الزبائن أو كل من لهم مصلحة في المؤسسة. ويمكن لآليات المساءلة أن تتناول قضايا تبحث في من هم الذين يحتلون مواقع المسؤولية في المؤسسات وفي طبيعة القرارات التي يتخذونها. تتطلب المساءلة وجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون.

المصادر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

وبين هذين الاتجاهين تعددت وتفاوتت الدراسات ووجهات النظر حول أوضاع المرأة وقدراتها التنظيمية في المؤسسات. إذ ترى بعض الدراسات (Rosener, 1997) أن النساء في المجتمعات الغربية قد حققن إنجازات غير مسبوقة في المؤسسات العامة والخاصة ووصلن إلى أعلى مراتب السلطة والقوة وفق معاييرهنّ المتميزة التي تختلف عن أساليب الإدارة الذكورية المعهودة. غير أن جانباً من هذه الدراسات التي تذهب هذا المذهب (Wajcman, 1998) تُشير إلى أن نسبة النساء اللواتي حققن مثل هذه الإنجازات تظلّ متواضعة وضئيلة، وأن من المبكر جداً الادعاء بأن عهداً جديداً قد بدأ في تاريخ المنظمات والبيروقراطيات يتميّز بالمرونة واللامركزية التنظيمية التي ستفتح المجال واسعاً أمام النساء وصولاً إلى مرحلة التوازن والإنصاف، وأن النتائج العامة للدراسات الأخيرة تُبيِّن على نحو لا نستطيع التشكيك فيه أن الأشكال التقليدية للإدارة البيروقراطية الذكورية ما زالت مهيمنة وراسخة الثبات. ويصدُق ذلك بصورة أكثر شمولاً وعمقاً ورسوخاً في المجتمعات النامية والأقل نمواً مقارنة بما تحقق في البلدان الغربية.

ماذا بعد البيروقراطية؟

خلال مرحلة طويلة من تطور المجتمعات الغربية، ظلّ النموذج الڤيبَري، وما أدخله فوكو عليه من تعديلات محافظاً على قدر عالٍ من التماسك والصدقية النظرية والعملية. كان النموذج البيروقراطي، ولا يزال إلى حد بعيد، هو المهيمِن في المؤسسات الحكومية، وفي الجامعات والمستشفيات وأكثر المنشآت والشركات في القطاع الخاص. ورغم الإضافات التي طرحَها بيتر بلو، وأشار فيها إلى نمو شبكات العلاقات الاجتماعية غير الرسمية داخل البيروقراطيات، فإن أكثر الدلائل تُشير إلى ما تخوّف منه ڤيبَر من تزايُد النزعة إلى «البقرَطة» (أي شيوع وهيمنة

البيروقراطية في جميع المجتمعات، سواء منها المتقدمة أو النامية). ورغم شيوع البيروقراطية على هذا النحو، إلا أن واحدة من الفرضيات التي طرحها ڤيبَر حول تركّز السُّلطة والقوة والمعرفة والمعلومات في قمة الهرم التنظيمي أصبحت مثاراً للتساؤل والشكوك. فقد بدأت أعداد عديدة من المؤسسات بإعادة تشكيل نفسها والابتعاد عن النسق التراتبي التقليدي. وكانت إحدى الدراسات (Burns and Stalker, 1966) قد خلصت قبل أكثر من ثلاثة عقود إلى أن البُنى البيروقراطية التقليدية قد تخلق روح الابتكار والإبداع في الصناعات المتقدمة. ونلمح في عالم اليوم ما يدلّ على صحة هذه النتائج إذا أخذنا بالاعتبار انتشار الاقتصاد الإلكتروني. لقد بدأت منظمات عديدة تبتعد عن الأنساق الشاقوليّة المتصلبة للسيطرة الإدارية، وتتحول إلى نماذج «أفقية» تنطوي على المزيد من التعاون والمشاركة المرنة التي تمكّن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة.

سنتحوّل في مناقشاتنا الآن إلى استقصاء بعض العوامل والمتغيرات التي أسهمت في تغيّر النموذج البيروقراطي، بما في ذلك العولمة وتنامي تقانة المعلومات. كما سنتطرّق إلى السُّبل التي تعيد بها المنظمات تشكيل نفسها في ضوء الظروف المتغيرة.

تغيّر المنظمات: النموذج الياباني

شهدت اليابان أولى المحاوَلات لتغيير النماذج البيروقراطية التنظيمية. ورغم أن الاقتصاد الياباني قد عانى عدداً من النكسات في الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن الجانب الأكبر من النجاح والتقدم الذي حققته اليابان، وشركاتها الكبرى بصورة خاصة، يعود إلى التغيرات في الخصائص التنظيمية الأساسية لهذه المؤسسات الاقتصادية. ومن الخصائص البنيوية المستجِدة في المنظمات اليابانية، التي جرى تبنيها وتطبيقها خلال العقود القليلة الماضية في مناهج الإدارة الغربية، السمات التالية التي تبتعد بدرجات متفاوتة عن النموذج البيروقراطي الذي تصوّره ماكس ڤيبَر:

- **اتخاذ القرارت من أسفل إلى أعلى**، فالشركات اليابانية الكبرى لا تنتهج النموذج الڤيبَري في ما يتعلّق بتوزيع السلطة والقوة، الذي تكون فيه كل مرتبة وظيفية مسؤولة مباشَرة عن تلك التي تعلوها. وبدلاً من ذلك يجري التشاور مع العاملين في المستويات المتوسطة والدنيا في المؤسسة حول السياسات التي تقوم الإدارة

بتطبيقها أو ترغب في إحداثها. وكثيراً ما تتكرر اللقاءات بين كبار المديرين التنفيذيين والعاملين على مختلف المستويات.

- **تخصص أقل**، فالعاملون في المنظمات التجارية اليابانية يكونون أقل تخصصاً من نظرائهم في الغرب. ويقضي العاملون الشباب فور انضمامهم إلى الشركة نحو سنة من التدريب على الشؤون العامة في الإدارة يتعرفون خلالها على السبل التي تعمل بها مختلف الأقسام والإدارات والوحدات في المؤسسة. ويتنقلون بعدها في وظائف منوَّعة في الفروع المحلية والمقر العام للشركة ليتعرفوا على شتى الأبعاد التي تتضمنها أنشطة المؤسسة وخلال العقود الثلاثة الممتدة بين مرحلة التدريب الأولي وتولي المناصب التنفيذية العليا، يكون العامل قد تمكن من جميع المهمات الأساسية بالعمل الإداري مهما كان نوعه.

- **الأمن الوظيفي**، تلتزم الشركات اليابانية الكبرى باستخدام عمّالها مدى العمر؛ أي إن الموظف يظل آمناً على عمل مستقر ومستمر. ويعتمد أجر العامل ومستوى مسؤوليته على عنصر الأقدمية ـ أي عدد السنوات التي يمضيها في خدمة الشركة ـ لا على الأسس التنافسية لنيل الترقية.

- **الإنتاج الجماعي التوجه**، فعلى جميع مستويات المسؤولية والنشاط في المؤسسة، ينخرط العاملون في «فرق عمل» متعاونة متآزرة. ويُصار إلى تقييم كفاءة أداء الفرق لا الأفراد. وخلافاً لما هو متبع في المؤسسات والشركات الغربية، فإن مخططات الهياكل التنظيمية، أي خارطة توزيع السلطات تحدِّد مهمات الفرق والجماعات، لا وظائف الأفراد ومناصبهم.

- **الدمج بين العمل والحياة الخاصة**، إن تصوّر ڤيبَر للبيروقراطية يُحدد نوعاً من الانفصال والفصل بين عمل الناس داخل المؤسسات من جهة وأنشطتهم خارجها. ويصدُق مثل هذا التصور، في واقع الأمر، على المؤسسات الغربية التي ترتكز فيها العلاقة بين العامل والمؤسسة على أسس اقتصادية. أما الشركات اليابانية، فتقوم بتوفير الكثير من احتياجات الموظف على أمل أن يُظهر هو بدوره مزيداً من الولاء للشركة. ويتلقى العمال على هذا الأساس العديد من المنافع المادية إضافة إلى الأجور. وقد وجدت إحدى الدراسات (Dore, 1973) أن كثيراً من الشركات الكبرى في اليابان، مثل هيتاشي، تُقدم المراكز السكنية لجميع موظفيها العازبين وإلى أكثر من نصف المتزوجين فيها. كما أن شركات أخرى

تقدم القروض الميسّرة الطويلة الأمد للمنتسبين إليها لتعليم أولادهم، أو للإسهام في المناسبات العائلية والاجتماعية أفراحاً وأتراحاً.

وأُجريَت خلال العقود الثلاثة الماضية دراسات عديدة مسهَبَة (White and Trevor, 1983; Ouchi, 1979 and 1981) تُبيِّن جدوى أسلوب اتخاذ القرار من أسفل إلى أعلى عند انتهاجه في الشركات والمؤسسات الغربية، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا. وتميل هذه البحوث في مجموعها إلى التقليل من مستويات الكفاءة والفعالية في الأنشطة التي تدور في الإطار البيروقراطي الذي لا يسمح للعاملين في المستويات الوسطى والدنيا من المشاركة والانخراط في عمل المؤسسة وتنمية إحساسهم بالاستقلال في ممارستهم لأعمالهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جانباً من هذه الدراسات يُشير إلى أن من شأن التنظيم البيروقراطي أن يُحدِث خللاً داخلياً في المؤسسات نتيجة للتصلب والتزمّت في قواعد العمل وتعليماته وضعف العلاقات الشخصية والاجتماعية بين الأفراد وفرق العمل على السواء في المؤسسات.

تحولات في الإدارة

إن أكثر مكونات «النموذج الياباني» التي أوضحنا معالمها العامة إنما تدخل في باب قضايا الإدارة. ومع الإقرار بنتائج الممارَسات اليابانية في ما يتصل بمستوى الإنتاج ونوعيّته، فإن من الضروري التأكيد على أن بؤرة هذا النموذج تتركز في العلاقات بين الإدارة والعمال، وعلى مشاركة أوسع للموظفين في تحديد أهداف المؤسسة وسياساتها خلافاً للنموذج البيروقراطي التراتبي التسلطي الشائع في أغلب المؤسسات الغربية.

ومنذ ثمانينات القرن الماضي بدأت المؤسسات الغربية باستحداث مُقارَبتَين جديدتَين لتطوير الإدارة فيها. وتقوم الأولى على مبدإ **إدارة الموارد البشرية** الذي يعتبِر القوى العاملة في الشركة مُكوِّناً حيوياً وأساسياً للمنافسة الاقتصادية. ووفقاً لهذه السياسة ـ التي نجد فيها أصداء من التجربة اليابانية ـ فإن المؤسسات عموماً لن تحقق لنفسها مرتبة قيادية في المجتمع ما لم يكن العاملون فيها ملتزمين كل الالتزام للشركة ومنتجاتها. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن العاملين، سواء في المراتب الدنيا أو العليا في المؤسسة، ينبغي أن يشعروا أن لديهم استثماراً شخصياً في أنشطتها مما يزيد من حماسهم، ويرفع من محفزات النشاط في أوساطهم لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية. أما الاتجاه الثاني في فلسفة الإدارة، فيدعو

إلى تنمية ما يسمى «ثقافة المؤسسة» أو «ثقافة المنظمة» التي تشتمل على منظومة من الطقوس والمناسبات والتقاليد التي تميِّز شركة بعينها، وتشدّ الروابط بين أفرادها على اختلاف مستوياتهم. وقد شاعت بعض هذه التقاليد في عدد من المؤسسات الغربية في الآونة الأخيرة، كأن تُنظَّم وتُنسَّق اللقاءات الدورية على الصعيدين الشخصي الاجتماعي والمهني بين فرق العمل من تخصصات عديدة مثل: التسويق؛ والمبيعات؛ وخدمة الزبائن؛ والمالية؛ والإنتاج. فهذه الممارَسات لا تقتصر على تنمية «شخصية» واضحة المعالم للمؤسسة فحسب، بل تُعزِّز الروابط ومجالات التفاعل بين جميع العاملين فيها.

التقانة والمنظمات الحديثة

إن أنشطة المنظمات الحديثة تتركز في هذه الأيام على ما يمكن أن نسميّه «التنسيق الزمكاني»، أي إعادة تنظيم العمل وترتيبه من الوجهتين الزمانية والمكانية. وقد أتاح التقدم الهائل في مجال تقانة المعلومات والاتصالات الإلكترونية مجالاً واسعاً لتجاوز المكان والزمان بصورة لم تخطر على البال في الماضي، فالقدرة على اختزان كمّ هائل من البيانات وبثّها في أرجاء المعمورة بلمح البصر قد بدأت تغير كل جانب من جوانب حياتنا. كما أن عمليات العولمة ـ التي نجمت عن هذه التقانات وتسببت في نشوئها في الوقت نفسه ـ أخذت تفعل فعلها في إعادة تشكيل المؤسسات، وتصدُق هذه المقولة على الشركات التجارية الكبرى التي يتزايد التنافس بينها لتحقيق مواقع متقدمة في الأسواق العالمية.

إن استيعاب تقانة المعلومات واستخدامها وتطبيقها قد غدت كلها من العناصر الحيوية الضرورية للنجاح. ويمكن أن نتلمّح ذلك في بروز ما يسمى التجارة الإلكترونية (e-commerce) منذ أوائل التسعينات، التي زاد حجم التبادل الإلكتروني فيها عام 2002 عن بليون دولار سنوياً. وجدير بالذكر أن الإنترنت وشبكات المواقع الإلكترونية العالمية هي من المبتكَرات الحديثة نسبياً، رغم أن آثارها الكبيرة قد بدأت تتغلغل في كل زاوية من حياتنا المعاصرة.

كما أن هذه التطورات قد تركت آثاراً في حياة المؤسسات التي بدأت تواجه طيفاً واسعاً من التحديات والمهمات المستجِدّة مثل: التواصل مع شركاء العمل؛ وطلب الإمدادات؛ وتحديد الطلبيّات؛ ومتابعة أوضاع المنتَجات في الأسواق. وانحسَرَت أو تلاشت أنواع كثيرة من الممارسات التقليدية مثل: الفواتير الورقية؛ وكتيبات الدعاية التجارية والترويجية؛ وزيارات العمل المباشرة لتفسح المجال

الآن لمنظومة جديدة من الممارسات التجارية على الإنترنت مثل: تقديم الطلبات؛ وعقد صفقات البيع والشراء؛ والترويج للمنتجات؛ وعقد المؤتمرات عن بُعد بين مختلف بقاع المعمورة. لقد اعتقد ميشيل فوكو أن المؤسسات والمنظمات لا بد من أن تتَموضَع في مكان أو موقع ما. غير أن تطورات العقد الماضي تلقي بعض الشك على هذه المقولة. فالمؤسسات والشركات المعاصرة، بنفوذها وقدراتها وأنشطتها، قد توجَد في «اللامكان». وصحيح أن الشركات المنتجة للسلع والخدمات قد تشغل هي وفرق العاملين فيها، حيزاً مكانياً محدداً في بقعة أو عدة بقاع من العالم، غير أن ثورة تقانة المعلومات قد أوشكت أن تُلغي البعد الجغرافي المادي لموقع العمل وآثاره. كما أن مفهوم التجارة الإلكترونية، والتبادل التجاري والتمويل والدفع والاستلام والتسليم «على الخط» أو «على الأثير» قد أسهمت كلها في عولمة الحياة واختزال مفهومَي المكان والزمان في عالمنا المعاصر.

المنظمات باعتبارها شبكات

حتى عهد قريب كان بوسعنا أن نحدد المؤسسات ونتبيّن حدودها باعتبارها قائمة في بقعة مادية ما مع متابعة أنشطتها على مراحل زمنية. وقد شهِدنا في مناقشاتنا السابقة كيف بدأت الحدود الفيزيقية المادية للمؤسسات بالتآكل بفعل تطور تقانة المعلومات التي تتجاوز حدود البلدان والأزمنة. كما أن العولمة، وتقانة المعلومات والاتصالات الجديدة، والاتجاهات الحديثة في الأنماط المهنية قد تضافرت كلها لتفتح ثغرات واسعة في الحدود الواسعة بين المؤسسات من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى.

يرى واحد من أبرز علماء الاجتماع المحدثين (Castells, 1996) أن مشروع الشبكات هو الشكل التنظيمي الأنسب لوصف الاقتصادَيْن العالمي والمعلوماتي. ويعني هذا المصطلح أن المؤسسات والشركات التجارية سواء منها الصغرى أو الكبرى، لن تستطيع البقاء والاستمرار إلا إذا كانت جزءاً أو طرفاً في شبكة. ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا «التشبيك» إلا من خلال تقانة المعلومات التي تمكِّن إحدى المنظمات العالمية في أية بقعة حول العالم من أن تُحدِّد موقع مؤسسة أو شركة أخرى، وتتواصل معها، وتتبادل السلع والأنشطة المشترَكة في ما بينها عبر هذه الوسائط الإلكترونية. ويرى عالم الاجتماع هذا، بعد أن يستشهد بنماذج عديدة من هذه الشبكات التي نشأت في سياقات ثقافية ومؤسسية متعددة، أن هذه الشبكات تمثِّل مؤشرات لعملية واحدة، ألا وهي تفكك النموذج البيروقراطي العقلاني التقليدي. ويمكننا أن نشهَد عشرات من الأمثلة التي يتجلى فيها شيوع هذه

الشبكات وانتشارها على صعيد العالم إذا استحضرنا أسماء الشركات الكبرى المتعدية الجنسيات التي انتشرت في مجتمعاتنا وبلداننا في جميع أنحاء العالم، سواء منها ما يُنتِج الخدمات والسلع أو حتى ما يتولى تقديم الوجبات الجاهزة.

الجدل حول إزالة البيروقراطية

لا تزال رحى المناقَشات تدور في أوساط العلوم الاجتماعية عموماً حول ما إذا كان النموذج النظري الفيبَري للبيروقراطية في طريقه إلى الزوال أو أنه سيظل قائماً، بشكل أو بآخر، في المجتمعات الحديثة. وبعبارة أخرى؛ فإن هذه المُساجَلات تدور حول «اللابقرَطة»؛ أي المدى الذي أدّت فيه تطورات السوق الاقتصادي والتحولات في البُنى الاجتماعية والتغيرات في أنظمة الإدارة، في الابتعاد عن النموذج البيروقراطي التقليدي. وثمة آراء واتجاهات متباينة حول هذه القضية، وتذهب إحدى وجهات النظر (Mintzberg, 1979) أنه لا يمكن الحديث في أيامنا هذه عن نموذج واحد وحيد للبيروقراطية. فهناك العديد من البنى والهياكل التنظيمية التي تقوم وفق احتياجات مختلفة ولتحقيق غايات متميزة. فهناك بيروقراطيات معقدة ومتراكبة تنشأ لاحتياجات الشركات التجارية الكبرى المتعدية الجنسيات، أو بيروقراطيات المهنية التي تضم في عضويتها فئات محددة من الخبراء والاختصاصيّين المدرَّبين مثل: المهندسين؛ والأساتذة؛ والمُدرِّسين؛ والأطباء وما إلى ذلك. وقد تتسم بعض هذه الأشكال البيروقراطية الإدارية بقدر كبير من المرونة التنظيمية، وربما لا ينتهج بعضها الجوانب والأصول الإجرائية التقليدية في كيفية التعامل والتفاعل بين الفرق والجماعات التي تنتسب إليها. وقد شاع هذا النموذج المُعدَّل في كثير من المؤسسات التي يُمارِس فيها الأعضاء مهمات وخدمات ذات طابع استشاري أو بحثي أو ترويجي، مما يجعلها جيلاً آخر أو بديلاً دينامياً ومتحركاً للنموذج الفيبَري رغم أنه يحتفظ بكثير من ملامحه العامة ولاسيّما التركيز على عناصر الكفاءة، والاستقرار، ومستوى الإنتاجية.

إذا كان التصور الفيبَري للبيروقراطية يُمثل أشكال التنظيم في العصر الحديث، فإن بعض علماء الاجتماع (Clegg, 1990) يتحدثون عمّا يسمّونه «تنظيم ما بعد الحداثة»، ويرون أن تكهنات ماكس فيبَر حول تزايد التركيز والتمركز في المجتمعات الحديثة لا يقوم على أساس. ويُشير هؤلاء، بصورة خاصة، إلى أثر السياقات الثقافية على أشكال التنظيم. إن منظومات القِيَم وأساليب العَيش للجماعات البشرية تؤثر في أشكال التنظيم وطرق تشغيلها في مختلف المجتمعات.

فالمخابز الشائعة في فرنسا وفي مجتمعات أخرى نامية ما زالت ترفض الإنتاج الضخم بكميات كبيرة، ليُباع الخبز في المحلات التجارية في وقت لاحق، وتُفضِّل إنتاج الخبز الطازج ليُصبح على الفور في متناوَل المستهلكين، ويعود ذلك أساساً إلى أن الخبز الطازج يُمثِّل عنصراً مهماً في ثقافة تلك المجتمعات، مما يدل على أن التفضيلات الثقافية تكون في نظر الناس أهم من اعتبارات الترشيد العقلاني لكفاءة الإنتاج. وتُضيف هذه الفئة من المنظِّرين إلى أن في تنظيمات ما بعد الحداثة خَصيصة أخرى هي «اللاتمايُز» أو «اللاتخصص» في المهارات والخبرات المهنية والحرفية، كما هو الحال الآن في كثير من المؤسسات والشركات اليابانية. فمفهوم العامل أو المستخدَم الذي كان يتولى جانباً واحداً محدداً من عملية إنتاج الخدمات والسِّلع قد بدأ ينحسر ويُفسح المجال لظهور جماعات من العاملين تمارِس جميع عناصر العملية الإنتاجية في ما أصبح يُسمّى «الحلول الكاملة». بل إن بعض علماء الاجتماع والإدارة (Ritzer, 1996) قد ابتكروا واستخدموا مصطلحاً جديداً لوصف تنظيمات ما بعد الحداثة للأنشطة الإنتاجية في مرحلة العولمة وأطلقوا على هذه العملية صفة «ماكدونالديّة» العالَم. إن جميع المطاعم التي تقدم الوجبات الجاهزة التي تحمل هذا الاسم أو أمثاله، بل جميع المنافذ التجارية التي تحمل أسماء منتَجات تجارية معروفة في العالم، تتماثل في مظهرها العام وأساليب التشغيل وتقديم الخدمات فيها، سواء أكانت في الولايات المتحدة أو فرنسا أو فنزويلا أو مصر أو الصين. ويعني ذلك، في ظاهره، نوعاً مرناً ومتميزاً من العلاقات والترابطات الإدارية بين فروع الشركات العالمية الكبرى في مختلف أنحاء العالم من جهة، ومقرها الأساسي من جهة أخرى. غير أن هذه المظاهر الخارجية الإدارية إنما تعكس، في واقع الأمر، عزم الشركات الأم الكبرى على تحقيق المزيد من السيطرة على أسواق العالم.

نقاط موجَزَة

1. تقوم المنظمات بدور مركزي في حياتنا المعاصرة. ويمكن تعريف المنظمة/ المؤسسة بأنها جماعة كبيرة مترابطة من الناس تنشأ لتحقيق أهداف وأغراض معينة. وبهذا المعنى، فإن المنظمات تشتمل على المؤسسات؛ والشركات التجارية؛ والأجهزة الحكومية؛ والمدارس؛ والمستشفيات؛ والجامعات؛ والسجون.

2. جميع المنظمات الحديثة تتّسم بطابع بيروقراطي بدرجة أو بأخرى. ومن

خصائص البيروقراطية أنها تتضمن تنظيماً واضح المعالم لتراتبية السُّلطة والقوة؛ وقواعد مكتوبة لتنظيم سلوك المسؤولين (المتفرغين للعمل فيها مقابل أجر)؛ وفصلاً بين مهمات المسؤولين فيها داخل المؤسسة وحياتهم الشخصية والاجتماعية خارجها. ولا يمتلك المنتسبون إلى المنظمة المصادر المادية التي يعملون بها ومن خلالها.

3. اعتقد ماكس ڤيبَر أن البيروقراطية الحديثة تُمثِّل وسيلة فعّالة لتنظيم أعداد كبيرة من الناس بصورة تضمن اتخاذ القرارات وفق معايير محددة لتحقيق أهداف معينة.

4. تنشأ شبكات العلاقات والروابط غير الرسمية على جميع المستويات في أوساط المنظمة، وبين المنظمات المختلفة على حد سواء. ودراسة هذه الصلات غير الرسمية تُعادل في أهميتها أهمية التعرف على الخصائص الرسمية التي ركّز عليها ڤيبَر.

5. قد تتعارض بعض العناصر الكامنة في البيروقراطية مع انسياب العمل والأنشطة فيها. وتمثّل الطقوس البيروقراطية الأوضاع التي يجري فيها الالتزام بالإجراءات الرسمية بحد ذاتها حتى برزت حلول بديلة أخرى أكثر ملاءمة للموقف. ومن المشكلات الممكنة الأخرى أن القواعد البيروقراطية قد تحظى بالأولوية على حساب أهداف المنظمة الحقيقية. ويبدو أن البيروقراطية هي الشكل التنظيمي الأنسب لإنجاز المهمات الروتينية، لا لتحقيق أهداف العمل في بيئات يصعب فيها التكهن بالمتغيرات والتطورات.

6. تناولت أعمال ميشيل فوكو الطرق التي تؤثر فيها الترتيبات الفيزيقية المادية بشكل كبير في ملامحها الاجتماعية. إن معمار المنظمات الحديثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقابة بوصفها إحدى الوسائل لضمان طاعة العاملين وخضوعهم لسُلطة مركز السيطرة الحقيقي في المؤسسة. وتشير الرقابة إلى عملية الإشراف على أنشطة الناس وحفظ الملفات والسجلات عنهم. وتدلّ المؤسسات العزليّة إلى مرافق معينة مثل: السجون؛ والملاجئ يجري فيها عزل الأفراد بصورة مادية ولفترات طويلة من الزمن نسبياً عن العالم الخارجي.

7. يُشير قانون الأوليغاركية الحديدي إلى ظاهرة تمركز السُّلطة في المؤسسات الكبيرة وفي المجتمع برمّته بصورة حتميّة ممّا يُعيق الديمقراطية ويعرقل مسيرتها. وتقوم، في نظر بعض علماء الاجتماع، فجوات أو حالات من التوتر بين البيروقراطية والديمقراطية. إن العملية الطويلة لتمركز السُّلطة وصنع القرار

تُصاحب تطور المجتمعات الحديثة. ومن جهة أخرى فإن تزايد الضغوط لإشاعة الديمقراطية يمثّل الملامح البارزة لتطور المجتمعات خلال القرنين الماضيَين، وكثيراً ما يتقاطع هذان التياران ويتعارضان من دون أن يحقق أحدهما الغلبة على الآخر.

8. نشأت المنظمات الحديثة وتطورت باعتبارها مؤسسات جنوسيّة ذكورية في جوهرها. وصُنِّفت النساء تقليدياً، في فئات مهنية محددة تهدف في مجموعها إلى مساندة الرجال وتعزيز قدرتهم على التقدم الوظيفي والمهني. وفي السنوات الأخيرة، بدأت النساء بتولّي المناصب المهنيّة والإدارية بأعداد متزايدة، غير أن هناك من يعتقدون بأن على النساء تبنّي أساليب ذكورية في الإدارة لتحقيق النجاح في الوصول إلى المراتب العليا في المؤسسات.

9. بدأت المنظمات الضخمة بإعادة هيكلة نفسها خلال السنين الأخيرة لتحقيق المزيد من المرونة في تنظيمها والابتعاد عن الطابع البيروقراطي التقليدي. وشرَعت شركات غربية عديدة باتّباع جوانب من الإدارة اليابانية التي تعتمد على التشاور بين الإدارات التنفيذية العليا والعاملين في مستويات الإدارة السفلى من الموظفين، وعلى الربط بين الأجر والمسؤولية من ناحية والأقدمية من ناحية أخرى، وعلى تقييم أداء الجماعات لا الأفراد.

10. أحدثت تقانة المعلومات الجديدة تغيّرات كبيرة في عمل المؤسسات. إذ أصبح بالإمكان تنفيذ الكثير من المهمات بوسائط إلكترونية تجعل الشركات والمنظمات الحديثة قادرة على تجاوز المكان والزمان. كما تآكلت الحدود المادية الفيزيقية للمؤسسات بفعل التقانة الحديثة. وتعمل كبار الشركات التجارية والمؤسسات الأخرى الآن على هيئة شبكات مترامية الأطراف لا على شكل وحدات مستقلة تتمتع بالاكتفاء الذاتي.

11. تُشير اللابقرَطة إلى عملية النزع التدريجي لملامح النموذج الڤيبَري للبيروقراطية الذي كان ولا يزال هو الشكل المهَيمِن على التنظيمات الإدارية في المجتمع.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ما هي، في تقديرك، محاسن التعامل البيروقراطي مع الناس والقضايا بصورة عامة، وما هي في نظرك المساوئ؟

2. لماذا يميل العاملون في المؤسسات إلى الابتعاد عن الإجراءات الرسمية؟
3. هل لك أن تُميِّز بعض الملامح المشترَكة بين المعاهد، والمستشفيات، والسجون؟
4. من خلال استقراء الواقع في مجتمعك، ناقِش مسألة دخول المرأة إلى مراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص.
5. ماذا تفهم من العبارة القائلة «إن الشركات الكبرى الحديثة قد تجاوزت حدود الزمان والمكان»؟
6. ناقش بعض الوجوه التي أثرت فيها تقانة المعلومات على قدرة المؤسسات العامة على الإشراف والرقابة.
7. ما هو تفسيرك لطبيعة العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية؟

مراجع وقراءات

Manuel Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996).

Stuart Clegg, *Modern Organizations: Organization Studies in the Postmodern World* (London: Sage, 1990).

David Lyon, *The Electronic Eye: The Rise of Surveillance Society* (Cambridge, MA: Polity, 1994).

مصادر على الإنترنت

Center for the Sociology of Organization (CNRS, Paris)
http://www.cso.edu

Electronic Journal of Radical Organization Theory, including back issues online
http://www.mngt.waikato.ac.nz/research/ejrot/

Foucault Site
http://www.qut.edu.au/edu/cpol/foucault/links.html

الفصل الثالث عشر

العمل والحياة الاقتصادية

يشهد العمل والحياة الاقتصادية، شأنهما شأن العديد من جوانب عالمنا الاجتماعي المعاصر، تحوّلات عميقة هائلة. وتواجهنا النُذُر كل يوم حول قُرب انتهاء الوظائف والفرص في سوق العمل. فالشركات الكبرى في الغرب قد أخذت تقلِّص من حجم قوتها العاملة في موطنها الأصلي وفي امتداداتها في جميع أنحاء العالم. كما أننا نسمع الكثير عن الآثار التي يُخلّفها دخول تقانة المعلومات على عالم العمل. وعلاوة على هذه الظواهر العامة في أنماط العمل المثيرة للقلق لدى قطاعات متزايدة من الناس، فإن علماء الاجتماع مهتمون باستقصاء السُّبل التي تؤثِّر فيها التغيرات الأخيرة في سوق العمل والاستخدام في الحياة الخاصة للأفراد والعائلات.

ويمكننا أن نتلمّح درجة التغيّر هذه إذا ما نظرنا إلى المسار المنحني لطبيعة العمل خلال جيل واحد. وسنحاول في هذا الفصل أن نتقصّى جانباً من التغيّرات الجذرية التي طرأت على مجال العمل وآثارها الحالية والمحتملة على حالات الأفراد من النواحي الاقتصادية؛ والاجتماعية؛ والعائلية؛ والنفسية.

ماهيّة العمل

يشغل العمل للأغلبية الساحقة منا مساحة من نشاطنا الإنساني أكبر ممّا تشمله أية اهتمامات أخرى. وكثيراً ما يرتبط العمل في نفوسنا بطابع الرتابة التي نسعى إلى التقليل منها أو التهرب من وقعها على النفس. غير أن البديل للعمل هو البطالة التي لا يطيقها أكثر الناس. وحتى في الأحيان التي تكون فيها ظروف العمل

وشروطه مزيجاً من القسوة والرتابة وضآلة المردود المالي، فإن العمل وأنماطه وطبيعته تظل هي العامل الحاسم في تشكيل مساراتنا المعيشية وأحوالنا النفسية. وتبرز في هذا المجال مجموعة من الخصائص، من بينها ما يلي:

- **الدخل المالي**؛ فالأجر أو الدخل المترتب على العمل يُمثّل المصدر الرئيسي للرزق والمورد الذي يعتمد عليه أكثر الناس لتلبية احتياجاتهم. وإذا لم يتوافر مثل هذا الدخل، فإن هموم الناس حول حياتهم اليومية ستتضاعف وتتفاقم بصورة مطردة.

- **مستوى النشاط**؛ فالعمل يمثّل أساساً لاكتساب المهارات والقدرات وممارستها، كما أنه يوفر بيئة مُهيكَلَة تستوعب طاقات الفرد. وبغير ذلك تتناقص الفرص لممارسة هذه المهارات والقدرات.

- **التنوّع**؛ فالعمل يخلق الصِّلة التي يدخل من خلالها الأفراد والجماعات في سياقات مختلفة عمّا يكتنف البيئة البيتيّة والعائليّة. ففي بيئة العمل، حتى وإن كانت تتسم بالإملال والإرهاق، يستمتع الناس بأداء أنشطة تختلف في طبيعتها عن المشاغل البيتيّة.

- **البنية الزمنية**؛ إن الناس المستخدَمين بصورة منتظمة يقضون أكثر وقتهم خلال ساعات العمل وفق برنامج زمني يحدد إيقاعات النشاط؛ ومستوياته؛ واتجاهاته. وقد ينطوي هذا الجدول الزمني على جوانب كثيرة من الإرهاق والضغط النفسي، غير أنه يُعطي اتجاهاً محدَّداً نسبياً للأنشطة اليومية. وفي المقابل، فإن المتعطلين أو غير العاملين يُعانون الضجر في كثير من الأحيان، ويفتقدون الإحساس بالزمن كما يفهمه غيرهم من الناس.

- **التواصل الاجتماعي**؛ إن بيئة العمل كثيراً ما تفتح الفرصة لإقامة الصداقات ولمشاركة الآخرين في أنشطة متعددة داخل نطاق العمل وخارجه. وفي غياب هذا الإطار أو العزلة عنه، تتضاءل دائرة الأصدقاء والمعارف، وتأخذ بالتقلص والانحسار.

- **الهوية الشخصية**؛ إذ إن طبيعة العمل تُسبغ على المرء هوية اجتماعية مستقرة. وفي ما يتعلق بالرجال بصورة خاصة، فإن الاعتداد بالنفس كثيراً ما يرتبط بإسهامهم الاقتصادي في تلبية احتياجات الأسرة.

وإزاء هذه القائمة من عناصر العمل، يتبين لنا كيف يؤدي التعطل أو البطالة في أكثر الأحيان إلى تقويض الثقة بالنفس والقيمة الاجتماعية للأفراد.

العمل، بأجر أو بغير أجر

غالباً ما نميل إلى التفكير في العمل باعتباره النشاط الذي نقوم به مقابل أجر معيّن، غير أن هذه النظرة تميل إلى المبالغة في تبسيط مفهوم العمل إلى حد الإخلال بمعناه الحقيقي. إن العمل غير المأجور (مثل العمل البيتي أو قيام المرء بإصلاح سيارته أو أحد المرافق التي تخصّه) يُلقي بظلاله على جميع مناحي الحياة. وثمّة أنواع كثيرة من النشاط لا تدخل في عِداد العمل المأجور. وأكثر العمل في الاقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال، لا يُسجَّل بصورة مباشرة في إحصاءات البطالة الرسمية. ويُشير اصطلاح الاقتصاد غير الرسمي إلى المعامَلات التي تجري خارج الاستخدام النظامي، التي تتضمّن مبادلة المال بالخدمات أو تبادل السلع والخدمات. ويصدُق هذا النوع من النشاط على جانب كبير من المقايَضات الشائعة في الحياة العملية، مثلما يصدُق على ما يُسمّى «المال الخفي» الذي يدفعه الكثيرون مقابل خدمات أو سلع لا يعرفون مصدرها أو مدى شرعية الوسيلة التي حصل بها من يعرضونها على أطراف أخرى مثل: المسروقات، والمهرَّبات، أو الخدمات التي يجري تبادلها «تحت الطاولة» (Gershuny and Milles, 1983).

ومن جهة أخرى، فإن العمل البيتي والمنزلي الذي درج في العادة أن تقوم به النساء لا يدخل في عِداد العمل المأجور. كما يدخل في هذا الباب النشاط الضخم الذي تبذله النساء، ولاسيّما في المجتمعات التقليدية في العمل الزراعي العائلي أو في الأعمال الحِرفيّة التي يمارسْنها لتلبية احتياجات العائلة مثل الغزل، أو النسج، وصنع المؤونة وما إلى ذلك. ويتسع مفهوم هذا النوع من العمل ليشمل العمل التطوعي الذي تقوم به النساء والرجال على حد سواء لأغراض خيريّة.

وعلى هذا الأساس، فإن العمل، سواء كان بأجر أو بغير أجر، يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل الجهد العقلي/ النفسي أو العضلي، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية. أما المهنة أو الوظيفة، فهي العمل الذي يجري أداؤه مقابل أجر أو راتب منتظم. ويُعتبر العمل هو أساس الاقتصاد في جميع الثقافات والمجتمعات. ويتألف النسق أو النظام الاقتصادي من مجموعة من المؤسسات القائمة على إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

اتجاهات في النَّسَق المهني

يُمثِّل العمل الركن الراسخ الثابت في النسق الاقتصادي للمجتمع. ويرتكز هذا النسق في المجتمعات الحديثة على الإنتاج الصناعي الذي يختلف بمفهومه الحديث اختلافاً عميقاً عن أنساق الإنتاج الماضية التي كان أغلبها يعتمد على الإنتاج الزراعي. وفيما كان العمل في المجتمعات التقليدية يتركز على العمل الزراعي وتربية الماشية، فإن المجتمعات الحديثة قد أخذت بالابتعاد عن النشاط الزراعي، بل إن ما تبقّى من النشاط الزراعي قد غدا مصنَّعاً ـ إلى حد كبير ـ بعد أن حلّت الآلات والمعدّات الحديثة بدلاً من الأيدي العاملة.

والصناعة الحديثة نفسها أيضاً قد أصابها التحوّل والتغيّر بعد أن أصبحت التقانة تمثِّل قوامها الأساسي. وتُشير التقانة إلى تسخير العلوم لصنع الآلات والأساليب والمعدات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية. كما أن طبيعة العمل الصناعي نفسها قد تغيّرت نظراً للمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة. وبوسعنا أن نتبيّن هذه الظاهرة بكل جلاء، إذا ما نظرنا إلى النسق الوظيفي السائد في القرن العشرين، فعلى سبيل المثال: أحدث الاقتصاد العالمي والتقدم التقاني تحوّلاً عميقاً في أنواع العمل التي نمارسها الآن. وفيما كان سوق العمل في مطلع القرن يعتمد على التصنيع القائم على (الياقات الزُّرق) والأيدي العاملة، فإن الاتجاهات المهنيّة قد بدأت تتركز بصورة متسارعة ومتزايدة فيما يقوم به (أصحاب الياقات البيض) في قطاعات الخدمات. ففي مطلع القرن العشرين، كان أكثر من ثلاثة أرباع المستخدَمين في المجتمعات الغربية يقومون بالعمل اليدوي، وكان 28% منهم من العمال المهرة، و35% من العاملين شبه المهرة، و10% من غير المهرة، وكان أصحاب الياقات البيض والمهنيّون يمثّلون نسبة قليلة. وفي أواسط القرن، أصبح العمّال اليدويّون من السكان العاملين بأجر فيما ارتفعت نسبة العاملين الناشطين في أعمال غير يدويّة.

وتدور المناقشات الآن حول الأسباب التي أسهمت فيها هذه التغيّرات في التأثير بالأنساق المهنية. وتظهر في هذا المجال عدة أسباب لا شك فيها، منها الاتجاه المتصاعد لإدخال الآلات والمعدات على حساب القوى العاملة، ممّا أدّى آخر الأمر إلى انتشار تقانة المعلومات في الصناعة في الآونة الأخيرة. ومن الأسباب الأخرى نمو الصناعات التحويليّة خارج المجتمعات الغربية، ولاسيّما في الشرق الأقصى، إذ تقلّصت الصناعات القديمة في المجتمعات الغربية ـ بصورة

كبيرة ـ من جراء عجزها عن منافسة المنتِجين في شرقي آسيا الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية، وبكلفة أقل لليد العاملة.

اقتصاد المعرفة

عند أخذ هذه الاتجاهات بالاعتبار، بدأ الكثير من الباحثين والدارسين والمراقبين يرون أن ما يحدث الآن هو الانتقال إلى نوع جديد من المجتمعات التي لا تقوم أساساً على الصناعة والتصنيع. لقد دخلنا في رأيهم مرحلة من النمو والتنمية تتجاوز الحقبة الصناعية بمجملها. وتعددت التسميات والمصطلحات المستخدَمة لهذا النظام الاجتماعي الجديد مثل «المجتمع ما بعد الصناعي» أو «عصر المعلوماتية» أو «الاقتصاد الجديد». ويمكن أن تُدمج هذه التسميات جميعها في مصطلح واحد أصبح شائعاً الآن **اقتصاد المعرفة**. من الصعب وضع تعريف دقيق لاقتصاد المعرفة، غير أن بالوسع استعماله ليدلّ على الاقتصاد الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعرفة الأخرى وراء الابتكار والتوسع الاقتصادي. وفي اقتصاد المعرفة، لا تعمل أغلبية القوى العاملة بمجموعها في إنتاج السلع والبضائع المادية وتوزيعها، بل في أنشطة التصميم، والتطوير، والتقانة، والتسويق، والبيع، وتقديم الخدمات المرتبطة بكل ذلك. وأصبح المُشتغلون في اقتصاد المعرفة يُدعَون «العاملين في المعرفة». ويتميّز هذا النوع من الاقتصاد بالتدفق الدائم للمعلومات والآراء، وبتعاظم الدور الذي تؤديه وستظل تؤديه العلوم والتقانة. بل إننا كما يرى أحد الدارسين «نكسب المال من الأثير: إنّ ما ننتج لا يمكن وزنه أو لمسه أو قياسه. ولا تُخزَن المنتَجات المُخرَجات في الموانئ أو توضع في المخازن والمستودعات أو تُشحَن براً أو بحراً أو جواً. إن مصدر الرزق لأكثرنا يعود إلى ما نقدمه من خدمات، ومشورات، ومعلومات، وتحليلات، سواء اتخذنا موقعنا على خطوط الهاتف أو مكاتب المحاماة أو الدوائر الحكومية أو المختبرات العلمية. إننا ننشَط جميعاً في عالم الأثير» (Leadbeater, 1999, p. vii).

ما مدى انتشار اقتصاد المعرفة في مطلع الألفية الثالثة؟ لقد حاولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراسة أخيرة تحديد نطاق اقتصاد المعرفة قياساً على إجمالي الناتج المحلي لعدد من الدول المتقدمة. وتشتمل الصناعات القائمة على المعرفة في منظومة واسعة وعريضة تتضمن، على سبيل المثال، التقانة العالية، والتربية و التدريب، والبحث والتطوير، وقطاع المال والاستثمار. وبين مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُمثّل الصناعات

القائمة على المعرفة أكثر من نصف المُخرَجات الاقتصادية في أواسط التسعينات من القرن الماضي. واحتلت ألمانيا (الغربية آنذاك) معدلاً عالياً يصل إلى 98,6%، والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والسويد وفرنسا ما يزيد على 50%. وتُشكّل الاستثمارات في اقتصاد المعرفة ــ على شكل التعليم في المدارس والمعاهد العامة، والإنفاق على تطوير البرمجيّات الحَوسبيّة، والبحث والتطوير ــ أجزاء كبيرة من الميزانيات العامة لعدة دول، إذ إن السويد على سبيل المثال قد استثمرت ما يعادل 10,6% من إجمالي الناتج المحلي الكلي فيها في اقتصاد المعرفة عام 1995. واحتلّت فرنسا المرتبة الثانية بعدها نظراً لما تنفقه في مجال التعليم العام.

وينبغي الإقرار بأن من الصعب دراسة اقتصاد المعرفة، سواء بالأساليب الكميّة أو الكيفيّة ويسهُل على الدارسين قياس الأمور المادية الملموسة وتقدير قيمتها وآثارها لا المنتَجات «العديمة الوزن والثقل» المتمثّلة في الأفكار والمعارف. غير أنه لا يمكن في جميع الحالات إنكار الدور المركزي المتعاظِم الذي يقوم به تطبيق المعرفة في اقتصادات المجتمعات الغربية وغيرها على السواء.

تقسيم العمل والتبعية الاقتصادية

تُمثِّل الطبيعة المعقدة المركبة لتقسيم العمل واحدة من القَسَمات المميِّزة للأنساق الاقتصادية في المجتمعات الحديثة. فقد توزّع العمل على أعداد كبيرة من المجالات والمهن التي يتخصص فيها الناس في أداء مهمات وأنشطة محدَّدة. ففي المجتمعات الصناعية الحديثة اختفت الأعمال الحِرفيّة القديمة التي كان المشتغِل بها يتولّى تصميم الأداة أو المنتَج ثم صنعه وتوزيعه أو بيعه للمستهلِكين في عملية واحدة وحيدة يتولاها بمفرده. وفي المجتمعات الصناعية الحديثة، توزعت هذه المهمة المتكاملة على عدة أفراد أو فئات تكون كل واحدة منها مختصة بجانب واحد، وحاملة لمهارات محدَّدة في العملية الإنتاجيّة الكبيرة. وأصبح الإنتاج بالجملة هو الطابَع الشائع لعمليات الإنتاج الصناعي التجاري الحديثة. ورافق ذلك توسُّع ضخم في «الاعتماد الاقتصادي المتداخِل المتبادَل». وأصبح المرء في المجتمعات الحديثة يعتمد على عدد لا حصر له من الناس الآخرين، وفي جميع أنحاء المعمورة لتلبية احتياجاته، مثلما أصبح الآخرون يعتمدون على ما يقدِّمه من خدمات مباشرة أو غير مباشرة. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت الكثرة الكاثرة من الناس لا تُنتج الطعام الذي تأكله، ولا تملك المساكن التي تقيم فيها، ولا السلع المادية التي تستهلكها ولا الأدوات والمعدات التي تستعملها خلال العمل.

لقد تحدث أوائل علماء الاجتماع بصورة مُسهَبَة عن بعض النتائج الممكنة لتقسيم العمل، سواء للعاملين الأفراد، أو للمجتمع بأكمله. وكان كارل ماركس يرى أن الاتجاه إلى التصنيع والعمل المأجور لا بد أن يفضي إلى ظاهرة «الاستلاب» بين العمّال. فحالما يُستخدَم العامل في أحد المصانع، يفقد سيطرته على نشاطه وقدرته على التحكم بعمله، ويغدو مُرغَماً على أداء مهمات روتينية رتيبة تُفقِد العامِل قدرته الإبداعية الأصيلة. ويغدو العمل، والحال هذه مجرّد وسيلة يتخذها الفرد ليقيم بها أوَدَه ويعيش هو وأهله من ورائها.

وكان إميل دُركهايهم أكثر تفاؤلاً في نظرته إلى تقسيم العمل رغم أنه كان يُدرِك ما كان يمكن أن يُسفِر عنه من ضرر. وكان التخصص في الأدوار، في نظره، وسيلة لتعزيز التضامن الاجتماعي داخل الجماعات. فقد أصبح الناس بدلاً من أن يعيشوا في وحدات منعزلة مكتفية ذاتياً، يترابطون فيما بينهم بالاعتماد المتبادَل على بعضهم البعض. وسيؤدي هذا الترابط المتعدد الأبعاد في عمليات الإنتاج والتوزيع إلى تعزيز التضامن. وكان دُركهايم يرى جانباً وظيفياً مهماً في هذه الترتيبات رغم أنه كان يُدرِك كل الإدراك أن التضامن أو التماسك الاجتماعي قد يتضعضع ويختلّ إذا ما أصابه التغيّر المفاجئ السريع. وقد تؤدي هذه التغيرات إلى ما أسماه حالة فقدان المعايير أو انهيارها في المجتمع؛ أي ظاهرة «اللامعيارية/ الضياع» التي تطرّقنا إليها في موضع آخر.

العمل والتقانة

كانت العلاقة بين التقانة والعمل محط اهتمام علماء الاجتماع منذ زمن بعيد، وكان السؤال المطروح هو: كيف تتأثر تجربتنا في العمل بما نستخدمه من وسائل تقنية؟ ومع تقدم سيرورة التصنيع، بدأ دور التقانة بالتعاظم في موقع العمل ـ ابتداءً من أتمَتَة المصانع وانتهاءً بحوْسبة العمل المكتبي. وقد دفعت الثورة الراهنة في تقانة المعلومات جميع الباحثين إلى زيادة الاهتمام بهذه المسألة. إن بوسع التقانة أن تؤدي إلى مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية. غير أن الأسلوب الذي تؤثر فيه على مستخدِميها يختلف باختلاف الأفراد والسياقات التي يعملون فيها. ومن بين القضايا التي يُعنى بها علماء الاجتماع دراسة نوعية الأثر الذي يُخلّفه الانتقال إلى نُظُم وأنساق مركّبة معقدة على طبيعة العمل وعلى المؤسسات التي تكتنف النشاط البشري. وقد طُرح مفهوم الأتمتة، أي برمجة المعدات والآليات، في أواسط القرن التاسع عشر، عندما اخترع كريستوفر سبنسر الأمريكي مخرطة آلية، سمّاها «أوتومات»، تقوم بإنتاج البراغي والمسامير

اللولبية والمزاليج من تلقاء نفسها، ولكن وفقاً لبرنامج مُسبَق. وقد مهّد هذا الاختراع لابتكار أجيال جديدة من هذا الجهاز انتهت باختراع الروبوت في أيامنا هذه. وقد بدأ إنتاج الروبوتات الحديثة المعقدة منذ السبعينات من القرن الماضي بعد أن أضيفت إليها المُعالِجات الرقميّة، فأصبح بوسعها أن تقوم بما كان يقوم به العمّال اليدويّون من أنشطة مثل الدهان واللحام والنقل. كما أُدخِلت بعض «الحواس» مثل اللمس والشم والإبصار على هذه الأجهزة بحيث أصبح بمقدورها القيام بأعمال أكثر تشعباً وتعقيداً. ومنذ نحو أربعة عقود، بدأت المناقشات في أوساط علماء الاجتماع وخبراء العلاقات الصناعية حول الأثر الذي تخلّفه الأتمَتَة على العمّال وعلى مهاراتهم ودرجة التزامهم بعملهم. وقام واحد من هؤلاء العلماء (Blauner, 1964)، اعتماداً على الآراء التي طرحها كل من دُركهايم وماركس بدراسة تجربة العمال في أربعة مواقع تتفاوت فيها مستويات التقانة المستخدَمة في الصناعة. واستخدم هذا الباحث مفهوم الاستلاب والاغتراب في دراساته الميدانية ليختبر مدى ما يشعر به العمّال من حالات العجز أو الإحساس بالضياع أو العُزلة أو الاغتراب. وخلصت الدراسة إلى أن العاملين في خطوط التجميع أو على الحزام الناقل هم أكثر العمّال إحساساً بالاغتراب، غير أن مستوى هذا الإحساس كان أقل بكثير في مواقع العمل المؤتمَتَة، ممّا يعني أن الأتمتة تُمثِّل اتجاهاً معاكساً للاغتراب أعاد طابَع التكامل إلى العمّال بحيث أصبحوا أكثر قدرة على التحكم بعملهم وتوجيهه.

غير أن باحثين آخرين (Braverman, 1974) يرون أن أتمتة العمل قد أدّت إلى اقتطاع جوانب مهمة من مهارات القوى العاملة في الصناعة بأن فرضت عليها أساليب التنظيم التيلري ممّا أسهم في شرذمة المهمات ومكّن المديرين من تحقيق المزيد من السيطرة على أجزاء العمل ومراحله. وأدّى ذلك بدوره إلى كبح القدرة الإبداعية الابتكارية لدى العمّال وتحويلهم إلى مجرّد آلات صمّاء تقوم بأنشطتها الروتينية الرتيبة دون تفكير.

في الآونة الأخيرة، بدأت أصداء الأفكار المتعارضة التي طرحها الباحثان بلونَر وبريفرمان تتردد في أوساط علماء الاجتماع المعاصِرين حول آثار تقانة المعلومات في موقع العمل. فلا شك في أن استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني واللقاءات والمؤتمرات التي تُعقد عن بُعد، والمُتاجَرة الإلكترونية أصبحت تُمثِّل الآن قنوات مهمة للتعامل بين الشركات والأفراد. غير أن أساليب التواصل الجديدة هذه قد بدأت تؤثّر على العمل الذي يقوم به المستخدَمون بصورة يومية. وكان الباحثون المتفائلون مثل بلونر يعتقدون أن تقانة المعلومات ستؤدي إلى ثورة في عالم العمل وستُفسح المجال لقيام أشكال جديدة من النشاط تتميّز بالمرونة واليُسر. وسوف تُتيح لنا هذه الفرص الجديدة الخروج من دائرة الروتين والاغتراب والاستلاب التي تُميِّز العمل الصناعي، والدخول إلى عصر المعلومات الذي يعطي للعمال مزيداً من الحرية والسيطرة على مُدخَلات عملهم. وقد أُطلِق على بعض المُغالين في حماسهم للتقدم التقاني لقب «أنصار الحتميّة التقانيّة»، لأنهم يرون أن قوة التقانة قادرة على تحديد طبيعة العمل

وأشكاله وأساليبه. إلا أن باحثين آخرين يذهبون غير هذا المذهب، ولا يعتقدون أن التقانة ستجلب معها تحوّلاً إيجابياً في طبيعة العمل وأجوائه. وخلصَت واحدة من هذه الدراسات (Zuboff, 1988) حول استخدام تقانة المعلومات في الشركات إلى أن الإدارة قد تستعمل تقانة المعلومات لتحقيق أغراض مختلفة. فعندما تُستخدَم تقانة المعلومات بطريقة خلّاقة وبصورة لا مركزية، فإنها تكسر الحواجز التراتبيّة البيروقراطية وتُشرِك العاملين في اتخاذ القرار حول الأمور التي تهمّهم في عملهم اليومي. ومن جهة أخرى، فقد تُستخدَم تقانة المعلومات لإقامة الحواجز بين الإدارة والعاملين وتشديد الإشراف والسيطرة على أغلبية الأنشطة والممارَسات في الشركة. كما أنها في هذه الحالة ستختصِر التفاعل الوجاهي المباشر وتسدّ قنوات التواصل والمساءلة وتحوّل مكاتب العمل إلى شبكة من الوحدات المعزولة المكتفية ذاتياً.
ولا شك في أن تقانة المعلومات ستخلق فرصاً مثيرة وتفتح آفاقاً جديدة أمام بعض الشرائح في القوى العاملة. فبالنسبة لميادين وسائل الإعلام المختلفة والدعاية والتصميم أسهمت تقانة المعلومات في توسيع نطاق الإبداع والابتكار المهني، وأدخلت عنصر المرونة في أساليب العمل. ويصدُق ذلك أكثر ما يصدُق على العاملين الذين يتوّلون مناصب مسؤولة في المؤسسات، إلّا أن هذه المنافع لا تصل إلى آلاف العاملين من ذوي الدخل المتدني، ولاسيّما غير المهرة منهم، وهُم من بعض نتائج ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة. إن هذه الشرائح العريضة من العاملين التي تُشبه فئة العمّال الذين جُرِّدوا من مهاراتهم على رأي بريفَرمان، يعملون في عوالم صغيرة ومحدَّدة لا تتيح لهم فرصة الابتكار أو التجديد ولا يُعمِلون فيها الفِكر أو المُخيِّلة وتخضع أنشطتهم للإشراف والسيطرة المباشرة. وتُمثِّل هذه الشرائح واحدة من محصلات الثورة المعلوماتية والاقتصاد الصناعي مجتمعيْن.

التايلرية والفوردية

منذ ما يزيد على قرنين، أوضح آدم سميث، وهو من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، الفوائد التي تترتب على تقسيم العمل من حيث زيادة الإنتاجية. فهو يستهل مؤلَّفَه الشهير **ثروة الأمم** (1776)، بوصف لتقسيم العمل في مصنع لدبابيس الزينة. ويرى أن عاملاً بمفرده قد يصنع عشرين دبوساً في اليوم. وإذا ما قُسِّم العمل إلى عدد من المهمات البسيطة، فإن فريقاً مؤلفاً من عشرة عمّال ممّن يتعاونون على إنتاج الدبابيس، كل في ما يخصّه، فإن بوسعهم أن ينتجوا 48 ألف دبوس في اليوم. وبعبارة أخرى؛ فإن معدّل الإنتاج للعامل الواحد قد تزايد من 20 دبوساً إلى

4,800 دبوس؛ أي إن إنتاج العامل المتخصص الواحد يتضاعف 240 مرة قياساً على ما كان يعمله بمفرده.

وبعد ما ينوف على مائة سنة، ظهرت هذه الأفكار نفسها في أجلى صورها في كتابات خبير الإدارة الأمريكي فريدريك وِنسْلو تايلر. وقد طرح تايلر نظريته المسماة «الإدارة العلمية» من خلال دراسة العملية الصناعية وتجزئتها إلى عمليات تشغيل بسيطة يمكن توقيتها وتنظيمها على نحو دقيق صارم. ويرى تايلر أن من الممكن استقصاء كل واحدة من المهمات بصورة موضوعية صارمة لتحديد الطريقة المثلى لتنفيذها. ولم تكن التايلرية، وهي التسمية التي أُطلقت في ما بعد على نظرية الإدارة العلمية، مجرد دراسة أكاديمية بحتة، فقد تركت بصماتها وآثارها الواسعة على تنظيم الإنتاج الصناعي وعلى التقانة. واستخدَم العديد من المصانع الأساليب التايلرية لتعظيم المُخرجات الصناعية ولرفع مستوى الإنتاجية لدى العاملين. وتزايَد الإشراف المباشر على المستخدَمين من جانب الإدارة لضمان سرعة الإنجاز ودقة العمل وفق مواصفات محدَّدة يقوم المديرون بإبلاغها للعاملين. ولتشجيع كفاءة العمل، استُحدِث نظام للحوافز يتمّثل في دُفعات نقدية للعاملين الذين أصبح دخلهم في هذه الحالة مرهوناً بمعدلات الإنتاجية لديهم. كان تايلر مَعنياً بتحسين الكفاءة الصناعية، إلّا أنه لم يكن يُلقِ بالاً لنتائج الكفاءة، فالإنتاج بالجملة يتطلّب توافُر أسواق بالجملة أيضاً. وكان الصناعي هنري فورد من أوائل من تنبّه لهذه الرابطة بين الإنتاج وحجم السوق. وبهذا المعنى، فإن الفوردية تمثّل امتداداً للمبادئ التي طرحها تايلر في نظريته عن الإدارة العلمية. وأصبحت الفورديّة، على هذا الأساس، تُمثِّل تصميم نظام الإنتاج بالجملة مع ربطه بتنمية الأسواق بالجملة. وقد أسس فورد عام 1908 أول مصنع للسيارات في ميشيغان لصنع منتج واحد فحسب، وهو «نموذج تي فورد». واستخدم لهذا الغرض معدات وأدوات مصممة خصيصاً لضمان السرعة والدقة والبساطة في عملية الصنع. وفيما كانت التايلرية تركز اهتمامها على الأسلوب الأمثل لإنجاز مهمات محددة، تقدمت الفوردية خطوة أخرى إلى الأمام في ربط هذه المهمات المنفصلة في سلسلة مستمرة في نسق مستقر ومنساب من عملية إنتاجية واحدة. ومن أبرز الابتكارات التي أدخلها فورد إقامة نظام خط متحرك للتجميع. وكُلِّف كل عامل على خط التجميع هذا بواجب اختصاصي محدَّد مثل تركيب مقبض الباب الأيسر على العربة المتحركة على الخط. وبحلول عام 1929، عندما توقّف إنتاج نموذج تي، كان مصنع فورد قد أنتج وصدّر إلى سوق المستهلِكين ما يزيد على 15 مليون سيارة.

بدت الفورديّة ذات يوم وكأنها تمثّل مستقبل الإنتاج الصناعي برمّته، غير أن هذه المدرسة في تنظيم الإنتاج الصناعي لم تعمِّر طويلاً. فقد ثبت أن مثل هذا الأسلوب لا يمكن تطبيقه إلا في الصناعات، مثل صناعة السيارات، التي يجري فيها صنع المنتَجات وفق مواصفات نموذجية موحَّدة لأغراض التصدير إلى أسواق الاستهلاك الواسعة. إن البدء بالإنتاج الآلي «المُمَكنَن» ينطوي على كلفة ضخمة. وما إن ينشأ النسق الفوردي حتى يبدأ بالتصلب في قوالب محدَّدة؛ ويتطلب أي تبديل أو تغيير في منتج ما استثمارات كبيرة. من هنا، فإن الشركات الكبرى التي تنشأ في دول ترتفع فيها كلفة الأيدي العاملة سيتعذّر عليها أن تنافس نظائرها الدول التي يتم فيها تشغيل القوى العاملة بكلفة زهيدة نسبياً. وربما كان ذلك من الأسباب التي شجعت على قيام وانتشار صناعة السيارات في اليابان (التي لم تعد كلفة العمل فيها منخفضة هذه الأيام) وفي كوريا الجنوبية في وقت لاحق.

معايير النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في التجربة الآسيويّة

الصعيد الاقتصادي

لعل السؤال المنهجي الذي يطرح نفسه منذ البداية هو: ما هي معايير النمو والتقدم والترقّي التي جعلت البلدان الآسيويّة تحقق ذلك الإنجاز التنموي الكبير في مدى زمني قصير؟

لا بد لنا بادئ ذي بدء من مرجعيّة ومعايير نقيس عليها، حتى نستطيع القيام بعملية الفرز العلمي بين بلدان ما يسمى بـ«العالم الأول» وما يمكن تسميته ببلدان «العالم الثاني» و«العالم الثالث»، وما سوف يلقّب عمّا قريب بـ «العالم الرابع»! إذ لا يخفى على أحد أن هناك عدداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تنحدر بسرعة إلى مصافّ «العالم الرابع». وفي المقابل، نجد أن هناك «بلداناً آسيوية» ناهضة كانت في عداد العالم الثالث، في بداية السبعينيات، أخذت تتقدم اليوم لتصبح بجدارة ضمن زمرة بلدان «العالم الثاني». فنحن نعيش اليوم مرحلة إعادة فرز وإعادة ترتيب للبلدان النامية، في ظل عمليات التطور الاقتصادي والعولمة المتصاعدة.

للإحصائيات المتاحة عن حقبة الثمانينيات، وهي فترة الصعود والارتقاء، حققت كوريا الجنوبية 30% كنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسنغافورة 42%، وهونغ كونغ 28%، وإندونيسيا 31%، وماليزيا 30%.

والمعيار الثاني يتعلّق باجتياز حاجز التقنية العالية، إذ إن تلك البلدان قد نجحت في الخروج من دائرة الركود التقاني، لكي تدخل دائرة الإبداع والابتكار التقاني. فاليابان بدأت الخطى الأولى على هذا الطريق، ثم تبعتها بقيّة البلدان الآسيويّة الناهضة بما فيها الصين، وأصبح لدى تلك البلدان القدرة على الإبداع التقاني الذاتي بدرجات مختلفة، بل لقد بلغ عدد براءات الاختراع المحليّة العدد نفسه من براءات الاختراع المشتراة من الخارج عند نهاية الثمانينيّات في بلد مثل تايوان، وتحقّق بذلك قدر من التكافؤ التقاني ببعض البلدان الآسيويّة الناهضة والبلدان الصناعيّة المتقدمة.

والأمر الجدير بالتأمل هو أن تلك البلدان الآسيوية الناهضة أدركت ومنذ البداية، أنها لن تعيش طول العمر عالة على التقانة الوافدة من الخارج، مهما كانت درجة انفتاحها على بلدان العالم المتقدم، أو قدرتها على شراء التقانة الحديثة. فبالرغم من انفتاح تلك البلدان على السوق العالميّة، فإنها لم تهمل بناء القدرة الذاتية لاجتياز حاجز التقانة المتقدمة، إذ إن القضية الأساسية في نهضة أي بلد هي الاستقلال النسبي إزاء التبعيّة في مجال التقانة الحديثة.

والمعيار الثالث لقياس التقدم هو درجة التحوُّل في الهيكل الصناعي (أو ديناميّة تطور الهيكل الصناعي)، بمعنى أنه يمكن أن تحدث عملية تعديل جوهري في مكونات الهيكل الصناعي: كالانتقال من صناعات خفيفة إلى صناعات وسيطة أو صناعات ثقيلة، أو التحوُّل من صناعات تقليديّة مثل النسيج إلى صناعات تقليدية حديثة نسبياً مثل الملابس الجاهزة. والجديد في تجربة بلدان آسيا أنها نجحت في تحقيق تغيير جذري في البنية الصناعية، وجعلها أكثر تحيّزاً للصناعات الحديثة عالية التقانة، وبالذات النصيب النسبي للصناعات الإلكترونية وغيرها من الصناعات المتقدمة والدقيقة.

وعادة ما تصنَّف الصناعات الحديثة إلى فئات ثلاث: الأولى، هي الصناعات التي تعتَبَر صناعات تقليديّة مستندة إلى قاعدة زراعيّة في الأساس، مثل الغذاء والكساء وغيرها من الأنشطة الصناعيّة البسيطة سهلة الولوج. الفئة الثانية، وتشمل صناعات وسيطة تقع بين الحديثة والتقليديّة. والفئة الثالثة، وتشمل الصناعات الحديثة والمتقدمة تقانياً، بدءاً من الإلكترونيات وانتهاء بصناعات الفضاء والاتصالات. وتلك المجموعة الأخيرة من الصناعات، هي التي يُقاس بها اليوم تقدُّم الأمم، ولذا فإن الوصول إلى تلك الحلقة المتقدمة في البنية الصناعية يعتبر أحد معايير التقدم والنهوض الاقتصادي في عالم اليوم.

ويرتبط بذلك المعيار الرابع، الذي يقيس القدرة على الأداء التصديري المتقدم، من حيث النفاذ للأسواق العالميّة، إذ لم يعد يقاس تقدم الأمم في هذا المجال بنسبة الصادرات الصناعية إلى جملة الصادرات، لأن الصادرات الصناعيّة يمكن أن تكون سلعاً بسيطة أو صناعات لا تعدو أن تكون مجرّد عمليات تجهيز أو تجميع من دون

تصنيع حقيقي. ولذا فإن المؤشر الحقيقي الذي يُعتَد به في هذا المجال هو نصيب الصادرات الصناعية المتقدمة إلى جملة الصادرات السلعيّة.

وفي هذا الصدد، نجحت البلدان الآسيويّة الناهضة في انتزاع حصة مهمة ومتنامية من جملة الصادرات إلى السوق العالميّة. وكانت تلك البلاد محظوظة إلى حد كبير، لأنها أفلتت من الامتثال لدورة أورغواي للغات (GATT)، وعلى رأسها اتفاقيّة حقوق الملكيّة الفكرية (TRIPS)، لأن تلك البلدان كانت تنجح، في كثير من الأحيان، في تقليد المنتجات ذات العلامات التجارية المعروفة، مع تقديم جودة مماثلة تماماً أو قريبة من الجودة الأجنبيّة، وبأثمان أقل بشكل ملموس. وفي إحدى الدراسات الخاصة باليابان وكوريا الجنوبية، تبيّن أن تلك البلدان كانت تنفذ إلى الأسواق المتقدمة بسعر أقل من أسعار منافسيها بمقدار 20% وجودة أدنى بمقدار 5% لإغراء الزبائن بالشراء. وعندما يُثبّت البلد المُصدِّر الناشئ أقدامه في السوق، تتدرّج الجودة لكي تصبح الجودة أعلى 5% من المنافسين مقابل ميزة سعريّة أدنى بمقدار 5%، فيكتسب ذلك البلد المُصدِّر موقعاً راسخاً في تلك الأسواق التصديريّة. تلك هي أهم مقومات سياسة النفس الطويل التي اتبعتها البلدان الآسيوية لتحقيق «اختراق تصديري» مهم في أسواق جاءت إليها متأخرة.

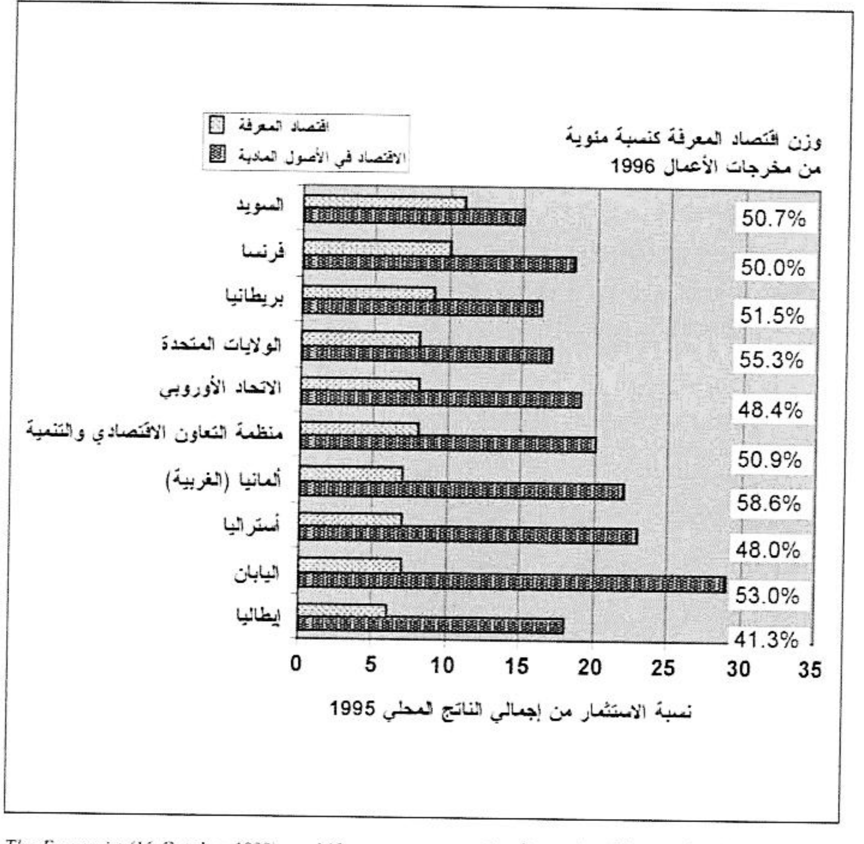
المصدر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 186 ـ 189.

بيد أن مصاعب المدرستيْن الفورديّة والتايلريّة تتجاوز حدود الحاجة إلى معدات أو آليات عالية الكلفة. فهاتان المدرستان، كما يرى بعض الخبراء في علم الاجتماع الصناعي، تقومان على «الثقة الضئيلة». فالإدارة هي التي تُصمِّم الوظائف وتضع الأهداف، وتتولى الإشراف الحثيث على العاملين الذين لا يتمتعون في هذه الحالة إلا بقدر قليل من الاستقلال وحرية الحركة. ويجري رصد المستخدَمين ومتابعتهم بمختلف أشكال الرقابة لضمان انضباط العمل ومستويات الجودة في الإنتاج. وقد تؤدي المغالاة في الإشراف المستمر إلى نتائج عكسية لم تكن تدور في حساب الخطط والمخطِّطين: أي إلى تآكل روح الالتزام والروح المعنوية لدى العاملين، لأنهم لا يستطيعون إبداء رأيهم في أعمالهم أو في أساليب تنفيذها. وتُشير دراسات عديدة إلى تزايُد نسبة التذمُّر والتغيُّب والنزاع الصناعي في مواقع العمل التي يسودها نَسَق الثقة المتدنية بين الإدارة والعاملين. أما نَسَق «الثقة العالية» فيسمح في المقابل للعاملين ببعض السيطرة على الخطوات والإجراءات المتصلة بعملهم وربما مناقشة محتواه، من خلال خطوط إرشادية عريضة تضعها الإدارة.

وتتركز هذه الأنساق في العادة في المستويات والمراتب العُليا في المؤسسات الصناعية. وقد غدت أنساق الثقة العالية هذه أكثر شيوعاً في كثير من المؤسسات الصناعية والتجارية خلال العقد الماضي، ممّا أسهم في إحداث تغيّرات جوهرية في عمل المنظمات وفي الأساليب التي تنتهجها لتحقيق أهدافها.

الشكل رقم (13-1)

وزن اقتصاد المعرفة كنسبة مئوية من الاستثمارات والمخرَجات الإنتاجية في دول ومناطق في العالم، 1995-1996 مع نسبة الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي لعام 1995



المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و *The Economist* (16 October 1999), p. 145.

تحولات العمل

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، بدأت الشركات والمؤسسات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان بتجربة عدد من البدائل لنسق الثقة المتدنية. وبدأ الوعي يتزايد على القيود والحدود التي تنطوي عليها الفوردية (وهي مدرسة التنظيم الصناعي التي لا تتجلى فعاليتها إلا في إنتاج السِّلع النموذجية المحدَّدة المواصفات بكميات ضخمة). ورغم أن عملية العولمة قد أسفرت عن توسع أسواق الاستهلاك لمثل هذه السلع، إلا أنها شهِدت في الوقت نفسه بروز الحاجة إلى ما يُسمّى «أسواق الزوايا المتميِّزة» التي تتطلّب سلعاً عالية الجودة بموجب منظومات واسعة من المواصفات، وذلك ما لا تستطيع الفوردية بقوالبها المتصلبة أن تلبّيه.

معايير النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في التجربة الآسيويّة

الصعيد الاجتماعي والمؤسسي

إذا انتقلنا إلى الصعيد الاجتماعي والمؤسسي، يُلاحَظ أنه من أهم مؤشرات النهضة في معظم بلدان آسيا البازغة سيادة نمط توزيعي عادل نسبياً لثمار النمو والتحديث. ولذا كان هناك شعور متنام لدى معظم المواطنين بأن عمليات النمو والتنمية عادت عليهم جميعاً بالخير العميم. ولم تقتصر ثمار النمو على العشرة أو العشرين في المائة الذين يتربعون على قمة المجتمع، ويحتكرون الثروة والجاه والدخول الكبيرة، كما حدث في العديد من بلدان العالم الثالث، في أمريكا اللاتينيّة، وأفريقيا، والوطن العربي.

والمؤشر الثاني للنهضة على الصعيد الاجتماعي، هو ارتفاع مستوى تراكم الرأسمال البشري في زمن وجيز، إذ نجحت بلدان آسيا الناهضة في بناء نظام تعليمي متقدم بشكل أصبح يفوق في مراحل ما قبل الجامعة مثيله في أوروبا والولايات المتحدة. ويذكر بهذا الصدد أن مستوى تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني هو اليوم أكثر تقدماً، في بعض البلدان الآسيوية الناهضة، من نُظُم التعليم السائدة في بعض دول أوروبا الغربية العريقة. وكذا نجد أن بلداناً مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والصين وإندونيسيا، رغم اختلاف الظروف التاريخية، قد حققت نهضة تعليميّة جادة خلال الثلاثين عاماً الماضية.

ويرتبط بهذا المؤشر، مؤشر آخر هو ما تميّزت به تلك البلدان وهو: الاهتمام بالتجويد والاتقان في العمل. ولعلنا لا نُغالي كثيراً إذا قلنا إن الآسيويين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاء وعبقرية من أقرانهم العرب، ولكنهم أكثر دأباً في العمل وأكثر إخلاصاً وإتقاناً. ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة القيميّة التي أرساها كونفوشيوس الفيلسوف الصيني

العظيم. وأياً كان الأمر، فمنظومة القِيَم هذه تصبح عنصراً مهماً وفاعلاً في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل. ونسوق في هذا الصدد حكمة صينية شهيرة تقول: «نقيس مائة مرة قبل أن نقص!» لأنه قبل الشروع في «عملية القص»، لا بد من القياس مائة مرة لضمان دقة الأداء.

وعلى الصعيد المؤسسي، نجد أن البلدان الآسيوية الناهضة لديها مؤسسات شديدة الكفاءة، تستوي في ذلك المؤسسات العامة والخاصة على السواء. ولذا فإن ما يدور لدينا في وطننا العربي من جدل محتدم حول العام والخاص إنما هو في حقيقة الأمر حوار له طابع صوري وأيديولوجي بحت، ويبتعد تماماً عن جوهر المشكلة. فالمشكلة ليست في ذلك الكم من العامّ أو ذاك الكم من الخاص، ولكن النقاش الحقيقي يجب أن يدور حول مدى كفاءة كل من «العامّ» و«الخاص» معاً! إن الأزمة الحقيقية، في منطقتنا العربية، تكمن في عدم توفر البيئة المؤسسية الملائمة التي تساعد على رفع كفاءة الأداء لكل من العام والخاص في آن واحد. أما في بلدان «آسيا المشرقة»، فالمؤسسات العامة والخاصة ذات كفاءة عالية ودرجة الترهل بها محدودة للغاية (باستثناء إندونيسيا وتايلاند).

ولذا فإنه في إطار أي نهضة جادة، نحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ«الكفاءة المؤسسية»، بمعنى أن تكون المؤسسات القائمة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والتنظيمية. فإذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية كفاءة اجتماعية وأخرى مؤسسية، فلا شك في أن عملية النهضة الاقتصادية سوف تصاب بعطب في الصميم، من خلال ما يحدث من إهدار وتبذير للموارد، وما يصاحب ذلك من قلق وخلل اجتماعي عميق.

وعندما نتحدث اليوم في وطننا العربي عن انسحاب الدولة أو تقدمها، أو هل هناك تناقض بين آليات السوق وتوجهات الخطة، نجد أن مثل هذا الحديث يطغى عليه الالتباس، وتغلب عليه السطحيّة وأحياناً الديماغوجية، إذ إننا لو درسنا التجربة الآسيوية بتمعن، باعتبارها تجربة مَعْلَميّة حقيقية في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، نجد أن كل البلدان الناهضة هناك: كوريا، سنغافورة، تايوان، الصين الشعبية، ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، لعبت الدولة فيها دوراً بارزاً في قيادة عملية النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر: نفسه، ص 189 ـ 192.

ومن هنا، بدأت المؤسسات الصناعية والتجارية منذ أكثر من ثلاثة عقود بإدخال ممارَسات مرنة في أساليب الإنتاج وبيئة العمل والتسويق ومشاركة العاملين بصورة أوسع في هذه العمليات كلها. وتجلّت بعض جوانب هذه الاستراتيجية الجديدة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الجمعي، وفِرق حل المشكلات، وتعدّد المهارات والمهمات. ويرى بعض المراقبين أن إعادة الهيكلة هذه تُمثّل تحوّلاً

جذرياً في أساليب الإدارة المؤسسية والصناعية الحديثة (Piore and Sabel, 1984). ويعتقد آخرون أن هذه الاستراتيجية الجديدة في التنظيم يمكن أن تشمل عدداً واسعاً من ميادين النشاط البشري تتراوح بين العمل السياسي والحزبي، وبرامج الرفاه الاجتماعي، واحتياجات المستهلِكين، وخيارات أسلوب الحياة. ورغم اختلاف الآراء في ما أصبح يُعرَف بالاتجاهات «ما بعد الفوردية»، إلا أن ثمة ما يشبه الإجماع على أن من العناصر الرئيسية في هذه الاتجاهات المستجدّة ازدياد المرونة في أساليب الإنتاج، وشيوع اللامركزية في أنشطة فرق العمل بعيداً عن تمركز السُّلطة واتخاذ القرار في قمة الهرم التنظيمي، والخروج عن دائرة التخصصات الضيقة المحدَّدة إلى التوسع في التركيز على تعدد المهارات والمهمات من خلال التدريب المستمر للعاملين. إلّا أن بعض الباحثين (Wood, 1989; Pollert, 1988) يرون أن هذه الاتجاهات بمجموعها قد لا تمثّل آخر الأمر إلا عودة للفوردية الجديدة، أو أنها قد لا تكون كثيرة الفعالية في عمليات الإنتاج الصناعي الحديثة التي ستظل في أغلبها، تلتزم بمواصفات قياسية نموذجية للعديد من السلع والخدمات المُنتَجة.

المرأة والعمل

شارك الرجال والنساء عبر التاريخ في إنتاج العالم الاجتماعي وإعادة إنتاجه. غير أن طبيعة هذه المشارَكة وتوزيع المسؤوليات فيها وتنوّع الميادين قد اتخذت أشكالاً شتّى، سواء في مراحل التاريخ الاجتماعي أو في داخل المجتمعات البشرية المفردة. ففي المجتمعات الغربية، على سبيل المثال، كان العمل الرسمي بأجر حتى عهد قريب وَقفاً على الرجال. غير أن ما يتراوح بين 35% و60% من النساء بين السادسة عشرة والستّين من العمر يزاولن العمل بأجر في أكثر المجتمعات الغربية. أما في المجتمعات التقليدية وغير الصناعية والنامية، فتختلف الصورة كل الاختلاف.

المرأة في مكان العمل: نظرة تاريخية

في الأغلبية الغالبة من المجتمعات قبل الصناعية (وفي كثير من البلدان النامية) لا تقوم فواصل محددة بين أنشطة النساء الإنتاجية والبيتيّة. ورغم إقصاء النساء عن ميادين السياسة والمشارَكة المجتمعية العامة، فقد كنّ في أكثر الأحيان يشارِكنَ بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت، وفي النشاط

الزراعي بأكمله. غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين قد بدأ، من الوجهة التاريخية، بتطوّر الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة، وملكيّته من جهة أخرى. وتميّزت هذه المرحلة الحديثة كذلك بالفصل بين المجال العام والمجال الخاص ممّا أدّى بدوره إلى استئثار الرجال بالعمل خارج البيت في المجالات العامة بأنواعها. وانحصر نشاط المرأة واهتماماتها منذ ذلك الحين بالمهمات البيتيّة مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام والتركيز على المشاغل البيتيّة وصيانتها. وتمتعت النساء الميْسورات بالمسانَدة من جانب الخادمات والمربيات والممرضات. غير أن مشقة العيش كانت، وما زالت من نصيب الفقيرات في أكثر المجتمعات.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواسط الأربعينات من القرن الماضي، تزايدت أعداد النساء في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية. وتعدّدت الأسباب والدوافع الكامنة وراء ذلك، فمنها تزايُد الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية على الأسرة ــ وبخاصة في الأوقات التي تزداد فيها البطالة في صفوف الرجال ــ وارتفاع كلفة المعيشة اليومية، بما فيها تزايُد أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع نفقة تعليم الأبناء وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دخول سوق العمل لدى قطاعات متزايدة من النساء لا يعود إلى تزايُد الاحتياجات والضغوط الاقتصادية والمالية فحسب بل إلى الرغبة في تحقيق الاستقلال الشخصي المتميِّز لدى النساء وسعيهنّ للوصول إلى نوع من المساواة مع الرجل على المستوى المجتمعي العام. وأصبح العمل خارج البيت قضية مركزية بالنسبة إلى النساء في المجتمع المعاصِر، وواحداً من المستلزَمات التمهيدية الأساسية لتحقيق الاستقلال والمساواة في المجتمع الحديث (Crompton, 1997).

المرأة والمجال العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أصبحت اللامساواة الجُنوسيّة ـ أي التفاوت في درجة وصول النساء والبنات إلى الفرص وحالات الأمن ـ من القضايا الأكثر تجلياً في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). تحققت في دول (MENA) إنجازات ملحوظة في مجال العيش الكريم للنساء. وتدلّ مؤشرات تعليم الإناث، والخصوبة، والعمر المتوقع عند الولادة، والدخل الفردي، على نواحي التقدم في مجالات مهمة في هذه الدول. غير أن ثمّة مؤشرات متدنية بشكل كبير في مجالَيْن بالنسبة للمرأة هما: المشارَكة الاقتصادية والتمكين السياسي.

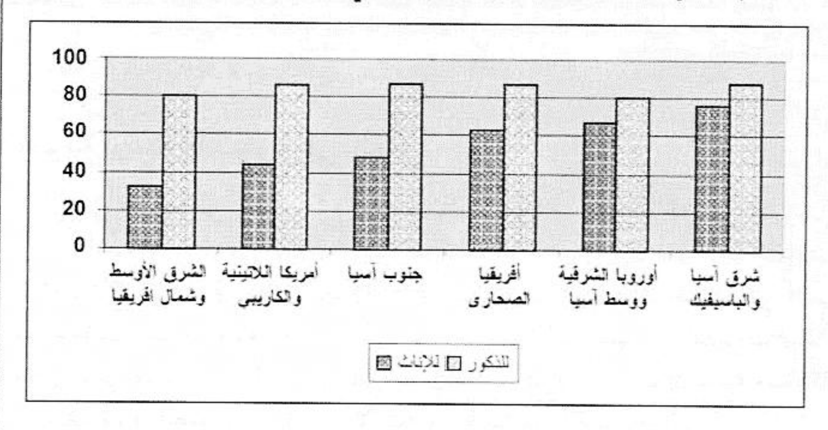
إن معدّل مشاركة المرأة في سوق العمل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متدنيّة بشكلٍ أكبر بكثير ممّا هي عليه في بقية بلدان العالم، كما أنها أدنى بكثير ممّا هو متوقّع قياساً على معدلات الخصوبة ومستويات التحصيل العلمي والتركيبة العمرية للإناث في المنطقة.

إن تخفيض معـدلات البطالـة يمثِّل خطوة ضروريــة وأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في دول (MENA) ولتقليل اعتمادها على مستورداتها من الدول الأخرى، غير أن ذلك يعتمد بدوره على رفع معدل مشاركة النسـاء في قوة العمل. إن التفرقة ضد شرائح معيَّنة من السكان على أساس العِرق والجنوسة (النوع الاجتماعي)، والطابَع الإثني والانتماء الديني، من شأنها أن تؤثر على المُناخ الاجتماعي وتُقلِّل فرص التنمية والحكم الصالح وفعالية المؤسسات. وتُظهر دراسات عديدة أن حضور النساء في الميدان السياسي ومدى تأثيرهنّ في السياسات العامة يحتلّان مرتبة أدنى بكثير ممّا هو شائع في بقيّة أقطار العالم.

كما توضح الدراسات أن لتعليم النساء في بُلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مردوداً أعلى بكثير ممّا هو لدى الرجال؛ وأن دخل المرأة المتعلّمة يزيد دخل الأسرة بأكملها بنسبة تزيد على 25%.

الشكل رقم (13-2)

النسبة المئوية لمشاركة الذكور والإناث في قوة العمل، بحسب المنطقة



تُرى ما هي العراقيل التي قيّدت دخول النساء سوق العمل؟

إن التقاليد الاقتصادية التي كانت سائدة في الماضي، وما تزال تكبح مشارَكة الإناث في سوق العمل، تضم مجموعة من عوامل العرض والطلب التي يُساند أحدها الآخر

وتظل تتحرك في دائرة مُفرَغة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي البلدان التي تتوافر فيها الأيدي العاملة والموارد الطبيعية (مثل الجزائر، وإيران، والعراق، وسوريا، واليمن) تتدنّى بعض الشيء معدلات مشارَكة النساء في قوة العمل قياساً على نظيراتها في الدول التي تتوافر فيها الأيدي العاملة وتشحّ فيها الموارد الاقتصادية (مثل مصر، الأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس)، مع أن الضفة الغربية وقطاع غزة يمثّلان حالة استثنائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدخل المرتفع المُعزَّز بالاستثمار في تعليم البنات يجعل معدلات اشتراك الإناث في قوة العمل أدنى بكثير ممّا هو متوقَّع في مثل هذه الحالات.

ويُشير تحليل جوانب التفرقة في سوق العمل، مثل فجوات الأجور وفصل المواقع والاتجاهات المهنية بين الجنسيْن إلى تفاوت واضح في التعامل مع قطاع النساء. غير أن مظاهر التفرقة هذه موجودة في المناطق الأخرى التي تشهد معدلات أعلى في مشاركة النساء في قوة العمل. كما أن التفرقة في الأجور والفصل بين المهن لا يفسّران الاختلاف في مشارَكة النساء في القوى العاملة حسب العمر مقارنة بغيرها من المناطق في العالم. وتُشير بيانات مُسوح الأسر في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن عمل المرأة يُصبح أقل احتمالاً لدى النساء المتزوجات، خاصة بعد ولادة الأطفال. من هنا، فإن عوامل التفرقة ضد النساء في سوق العمل لا تقدّم تفسيراً مناسباً لتدنّي معدل مشارَكة المرأة في القوى العاملة.

المصدر: World Bank, *Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women and the Public Sphere*, MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, [2004]). www.worldbank.org/gender

الجنوسة وعدم المساواة في العمل

على الرغم من تحقق نوع من المساواة بين المرأة والرجل في كثير من جوانب الحياة، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، فإن مجالات التفاوت واللامساواة في سوق العمل ما زالت قائمة، وإن بدرجات مختلفة في أكثر المجتمعات. وتتسع فجوة اللامساواة بصورة خاصة ـ كما يظهر في تقديرات البنك الدولي ـ في منطقة مينا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) حيث إن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بصورة عامة لا تتجاوز 35% في أحسن حالاتها.

وفي جميع مجالات اللامساواة الجنوسية هذه، يتخذ الفصل المهني بين الرجال والنساء طابعاً عمودياً في جميع المجتمعات والثقافات؛ إذ تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيداً عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما أنها تكون

دون مستوى الدخل الذي يحققه الرجال، كما أن المشارَكة النسائية في سوق العمل اتخذت بُعداً أفقياً، إذ تركزت بصورة عامة في الوظائف والمهمات التي تتطلب مستوى أدنى من المهارة والتنوّع والتخصص قياساً على ما يمارسه الرجال. وتُشير إحدى الدراسات التي أُجريَت عام 1998 إلى أن نحو 26% من النساء العاملات في بريطانيا يُزاولن العمل في قطاع «الياقات البيض»، مقابل 8% من الرجال، بينما تشغل 50% من النساء، و17% من الرجال وظائف إداريّة بسيطة مثل: أعمال السكرتاريا؛ والخدمات المكتبيّة المتفرقة الأخرى. وتُشير الدراسة إلى أن ما يزيد على 90% من الأعمال المكتبيّة البسيطة، بما فيها 98% من أعمال السكرتاريا، تقوم بها النساء في بريطانيا.

وفي الوقت نفسه تزايدت نسبة النساء اللواتي يعملن بعض الوقت وليس على أساس التفرغ. وقد خلصت دراسات أخرى (Crompton, 1997) إلى أن العمل بعض الوقت في جميع الدول الصناعية قد بلغ أعلى نسبة له في بريطانيا حتى وصل 78% من مجموع هذا النوع من العمل.

ويعتقد بعض الدارسين (Hakim, 1995; 1996; 1998) أن العمل الجزئي أو غير المتفرغ من جانب النساء يعود إلى وجود نوعين من التوجهات في أوساط النساء أنفسهنّ بصورة عامة. فهناك، من جهة، نوع من النساء «الملتزمات» اللواتي يتوجّهن إلى العمل المتفرغ الكامل الطويل الأمد. وهناك، في المقابل، نساء غير ملتزمات تكون للعمل البيتي عندهنّ أولوية قصوى. وترى هذه الباحثة أن الاهتمام بالأطفال لا يحول بين المرأة والعمل المتفرّغ، وأن هذه الحجج إنما تسوقها المدرسة النِّسويّة المتطرّفة لأغراض سياسية. وتُضيف الباحثة أن لدى كثير من النساء ميْلاً طبيعياً للعمل والاهتمامات البيتيّة، وأن انشغال بعضهنّ بالعمل خارج المنزل على أساس التفرّغ أو العمل الجزئي أو المؤقت، إنما يتم بعد أن تقوم المرأة بحسابات عقلانية لمتطلبات حياتها البيتيّة والعائلية من جهة والعامة من جهة أخرى.

غير أن كثيراً من علماء الاجتماع يُخالِفون هذا الرأي الذي يُرجِع أنماط النشاط في سوق العمل إلى خيارات شخصية من جانب النساء (Ginn et al., 1996; Crompton and Harris, 1998). ويُقرّ هؤلاء بأن النساء يُمارسنَ جملة من الخيارات التي تؤثّر في أنماط استخدامهنّ في سوق العمل، غير أنهم يرفضون القول إن هذه الخيارات تقوم على أساس قرارات عقلانيّة تجري في الفراغ. وتؤكّد هذه الفئة من خبراء العلوم الاجتماعية أن التحديات العمليّة،

ومواقف العائلة والمجتمع والمعايير الثقافية هي التي تحكم هذه الخيارات والقرارات على حد سواء.

تحدي العمل/ العائلة

تناولت مناقشاتنا حتى الآن مرحلة الانتقال والاتجاهات الجديدة في مجال العمل، ومنها سيطرة اقتصاد المعرفة، واستحداث أساليب الإنتاج المرنة بعد بدء انحسار المدرسة الفوردية، ثم دخول المرأة مجالات سوق العمل. وكنا قد ألمحنا إلى أن التحوّلات التي أصابت أماكن العمل لا تجري في فراغ بل إنها تترك آثارها الجسيمة على حياة الملايين من الأسر والعائلات.

لقد رافق هبوط دور الرجل التقليدي باعتباره كاسب الرزق ومصدر الدخل الأول للأسرة ارتفاع نسبي في درجة المساواة التي تتمتع بها المرأة، سواء داخل الأسرة أو في المجالات المهنية. غير أن ثمة آثاراً مركبة ومعقدة أخرى لهذه التطورات. فقد تعاظمت متطلبات أرباب العمل والمستخدِمين من العاملين المستخدَمين، سواء أكانوا رجالاً أو نساءً، وبدأوا يطالِبون بساعات عمل أطول، ومستويات إنتاجية أعلى مع التلويح مرة بعد أخرى بإمكانية تقليص الأيدي العاملة لخفض نفقات التشغيل. وأدّت هذه التغيّرات من جملة ما أدّت إليه، إلى وضع يكون فيه الزوج والزوجة من العاملين خارج البيت ويقلّ فيه الوقت المخصص لرعاية الأطفال والتفاعل معهم والعناية بشؤون الأسرة بصورة عامة. وكانت هذه القضية المهمة محوراً للعديد من الدراسات (O'Brien and Jones, 1999; Joshi and Verropoulou, 1999; Willmort, 1963). وأجريَت في بعض هذه الدراسات مُسوح ميدانية شملت الأطفال في الأسر التي يعمل فيها الزوجان خارج البيت. وفي معرض تحليل العلاقة بين الوالديْن العامليْن والأطفال تبيّن أن 81 بالمائة من الأبناء كانوا أكثر ارتياحاً ورضى عندما تعمل الأمهات بصورة جزئية خارج البيت. غير أن الفارق في الوقت الذي تمضيه الأمهات العاملات بدوام كامل مع الأطفال ليس كبيراً في العادة، وحتى في العطلة الأسبوعية، لم يكن أطول ممّا تمضيه العاملات بدوام جزئي في 73% من الحالات. وعندما تطرّقت إحدى الدراسات إلى العلاقة بين مستوى التحصيل التعليمي للأطفال ونمط عمل الأم، برزت عدة عوامل مؤثِّرة في هذا المجال مثل: الوضع الاقتصادي الذي تتمتع به الأسرة؛ ومستوى الطموح التعليمي؛ ودرجة حنان الأم؛ وصيغة العلاقة بين الزوجين (O'Brien and Jones, 1999).

العمالة وسوق العمل والمساواة بين الجنسين

يمكن للعديد من البلدان النامية تحقيق منافع كثيرة بفضل مشاريع مصممة بعناية من أجل تحسين الطرق وشبكات الري والصرف الصحي وغير ذلك من المرافق الأساسية. ولا تقتصر المشاريع التي تستخدم طرائق كثيفة العمالة على تقديم مرافق مفيدة للمجتمع بأسره، بل تخلق كذلك وظائف من أجل أعداد كبيرة من الفقراء، وكثيراً ما تسخر لهذه الغاية المنشآت الصغيرة غير المنظمة التي يتركز فيها عدد كبير من أفقر العمال. وتتضاعف آثارها في مجال الحد من الفقر إذا كانت هذه المرافق تفيد المجموعات منخفضة الدخل بالتحديد أو تؤدي إلى تحسين أراضيهم أو مساكنهم أو ممتلكاتهم الأخرى. وتضيق سبل عيش الفقراء باطراد بسبب تآكل التربة، وتلوث المياه، والتصحر، والأشكال الأخرى لتدهور البيئة. وينبغي إيلاء عناية أكبر لهذه المشاكل البيئية التي تؤثر بقوة على العمالة. ويشكل التجديد البيئي ذاته مصدراً محتملاً للعمالة، كما أن التنمية المستدامة بيئياً تؤدي على الأجل الطويل إلى خلق فرص عمل مستدام. وهكذا لا تعود برامج إصلاح البيئة بفوائد على المجتمع بأسره وحسب، وإنما توفر أيضاً أسباب عيش أكثر استدامة للعاملين في هذه البيئات. ويتعين الاضطلاع بمزيد من العمل لاستكشاف هذه الإمكانات.

يمكن أن يعكس استمرار البطالة إما مشكلة عامة في النمو والتنمية، وإما مشكلة هيكلية تتعلق بعدم المساواة في سوق العمل. وتأتي مشاكل العمالة الراهنة في شرق آسيا في المقام الأول من التقلبات في الاقتصاد الكلي، في حين يمكن أن يعزى تباطؤ نمو العمالة في أوروبا خلال العقدين الماضيين، إلى حد كبير، إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي. ولكن لا يمثل النمو إلا جزءاً من هذه المسألة. ذلك أن أوجه اللامساواة الهيكلية تؤثر بنفس القدر تماماً. ويحدث، حتى في أكثر الاقتصادات نجاحاً، أن تضم نظم الإنتاج البعض وتستبعد البعض الآخر. فالعمال الذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات المطلوبة يستطيعون الوصول إلى الأعمال المنتجة والمجزية، في حين يجد آخرون أن الأعمال المناسبة بعيدة دوماً عن متناولهم. ولذلك فإن لسياسة العمالة أهميتها في توزيع الدخل.

العامل الرئيسي الآخر وراء اتجاهات العمالة هو تغير نظم الإنتاج وأسواق العمل. فالضغط المتزايد الذي يمارسه كل من المنشآت والعمال تأييداً للتكيف يؤدي إلى تغيير قواعد استحداث الوظائف. وقد تأثرت قطاعات عديدة تأثراً جذرياً بفعل العولمة، مع تفرق مراحل مختلفة من الإنتاج عبر البلدان والشركات الموردة. وثمة موجة جديدة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعيد حالياً تشكيل طريقة عمل بعض الناس ومعيشتهم، حيث تنشأ عنها مهن جديدة مبعثرة جغرافياً بينما تقضي على مهن أخرى. ويتزايد اعتبار المعرفة والتعلم المتواصل بمثابة الوسيلة الرئيسية المؤدية إلى النجاح في العمل.

لا يتوزع العمال عشوائياً بين مختلف أنواع الوظائف والأوضاع السائدة في سوق العمل. فالوظائف التي يؤدونها تؤثر عليها بقوة عوامل مثل عرقهم، أو أصلهم الإثني، أو طبقتهم الاجتماعية، أو سنهم، أو جنسهم. غير أن الجنس هو السبب السائد لعدم المساواة في سوق العمل. فالنساء يشكلن أغلبية العمال غير المأجورين أو غير المألوفين أو المحبطين. وقد ركزت بحوث منظمة العمل الدولية وحملاتها على هذه القضية لسنوات عديدة، ولكنها تحتاج إلى الإدماج بفعالية أكبر في سياسة العمالة. ونظراً لانتشار التفاوتات بين الجنسين على نطاق واسع، فإنه لا يمكن معالجتها بشكل منفصل، وإنما ينبغي فحصها من حيث علاقتها بكل جانب من جوانب مشكلة العمالة. وتمثل الفوارق القائمة بين الجنسين في سوق العمل جانباً هاماً من عدم المساواة. فالنساء يتركزن في غالب الأحيان في الأعمال الأقل مركزاً والأقل أجراً، كما يوجدن في معظم الأحيان خارج عالم العمل. وتبين الأرقام الحديثة المقدمة من منظمة العمل الدولية (تقرير العمالة في العالم، 1998-1999) أن معدلات بطالة الرجال ليست أعلى من معدلات بطالة النساء إلا في 22 من 70 بلداً توجد بشأنها أرقام مصنفة على أساس الجنس. وللتغلب على مشكلة البطالة، لا بد من الانتباه إلى هذه المشاكل الهيكلية الأساسية. غير أن هذه المشاكل لن تنتهي لأنها مترسخة في طريقة عمل النظم الاقتصادية.

المصدر: منظمة العمل العربية، http://www.ilo.org/public/arabic/region.

مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي

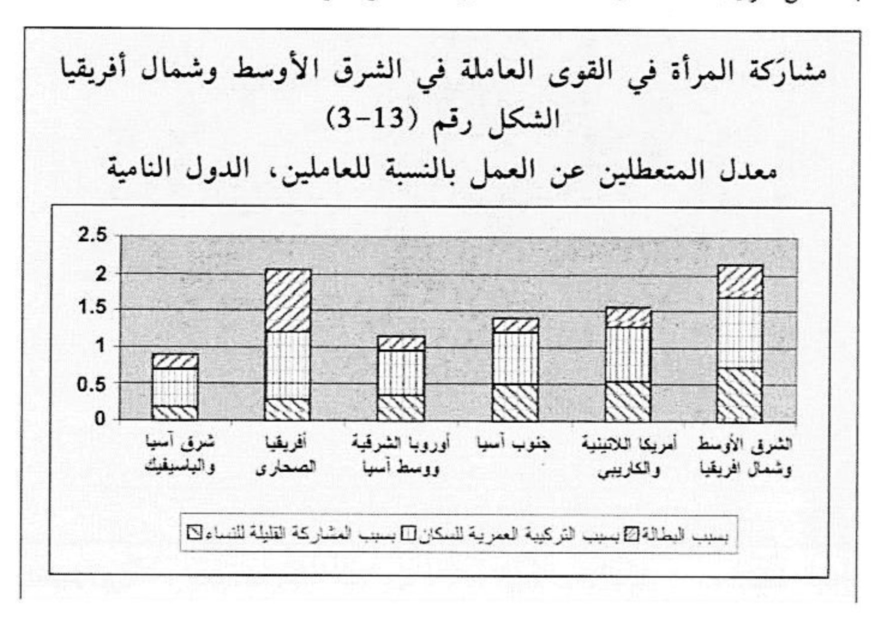
يمثل مؤشر نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي دلالة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للنساء اللاتي «يشكِّلنَ نصف المجتمع». وعلى وجه العموم، فهناك انخفاض شديد في هذه النسبة، وإن اختلفت بين الأقطار العربيّة. فهي تبلغ 55 بالمائة في المتوسط في الكويت، والإمارات، وليبيا، والسعوديّة، وقطر، وعُمان عام 1990. ولكن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر (27,8 بالمائة)، وتونس (29,9 بالمائة)، وتنخفض في اليمن (7 بالمائة من إجمالي القوى العاملة)، وفي السودان وموريتانيا (14 بالمائة)، إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض القصور في الإحصاءات الخاصة بنسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، لأن الأقطار العربيّة وأغلبها دول زراعيّة لا تعتبر مشاركة المرأة لأفراد أسرتها في الأعمال الزراعيّة نشاطاً اقتصادياً، وبالتالي يرجع جانب من قصور الإحصاءات إلى اختلاف التعريفات المستخدمة للنشاط الاقتصادي، وبخاصة بالنسبة لعمالة الإناث.

المصدر: ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001)، ص 23.

سياسات العمل «الودود» تجاه العائلة

يمكن القول إننا قد بدأنا عصراً جديداً تتضارب فيه مصالح سوق العمل ومطالب الحياة العائلية ممّا دفع المؤسسات والشركات إلى انتهاج أساليب جديدة لتنظيم إنتاج السّلع والخدمات. وظهر ما يمكن تسميَته أنماط العمل «الودود» إزاء متطلبات الحياة العائلية عن طريق زيادة المرونة في أساليب العمل. وأخذت أعداد متزايدة من المؤسسات في القطاعيْن الخاص والعام تتبنّى سياسات جديدة لاجتذاب المستخدَمين بإضافة عدد من الحوافز علاوة على الدخل المالي (Harker, 1996)، ومنها: 1. سياسات تتوخى تمكين العاملين من التوفيق بين احتياجات العائلة ومتطلبات العمل. 2. سياسات تُسانِد المساواة الجُنوسيّة وتُشرِك الرجال والنساء في الالتزامات العائلية والاهتمامات البيتيّة. 3. سياسات لا تتميّز بالتفرقة، ويجري فيها العمل وفق شروط وظروف مُرضيَة تفي بالجانب الأكبر من احتياجات العاملين. 4. سياسات ودودة تجاه العائلة يتوافر فيها التوازن بين مطالب أرباب العمل والعاملين من جهة والاحتياجات الخاصة الشخصية التي لا يرِد ذكرها في عقود العمل مع المستخدَمين من جهة أخرى.

وفي بعض المجتمعات الغربية التي يعمل فيها الزوج والزوجة خارج البيت أخذ بعض الأزواج ينتفعون بقوانين وأنظمة جديدة تسمح لهم بأخذ «إجازة أمومة» بدلاً من الزوجات عند ولادة الأطفال وخلال فترة الرضاعة.



مشارَكة المرأة في القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الشكل رقم (13-3)
معدل المتعطلين عن العمل بالنسبة للعاملين، الدول النامية

تتضافر مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتعيق مشارَكة أوسع للمرأة في القوى العاملة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن تصنيف هذه العوامل والمؤثِّرات التقليدية في أربع فئات:

اعتبار العائلة، لا الفرد، المحور الرئيسي والوحدة الأساسية في المجتمع، حيث يلعب الرجال والنساء أدواراً تكامليّة ولكنها غير متساوية. وينظر الرجال والنساء إلى العائلة باعتبارها من المنابع الأساسية للثقافة الاجتماعية.

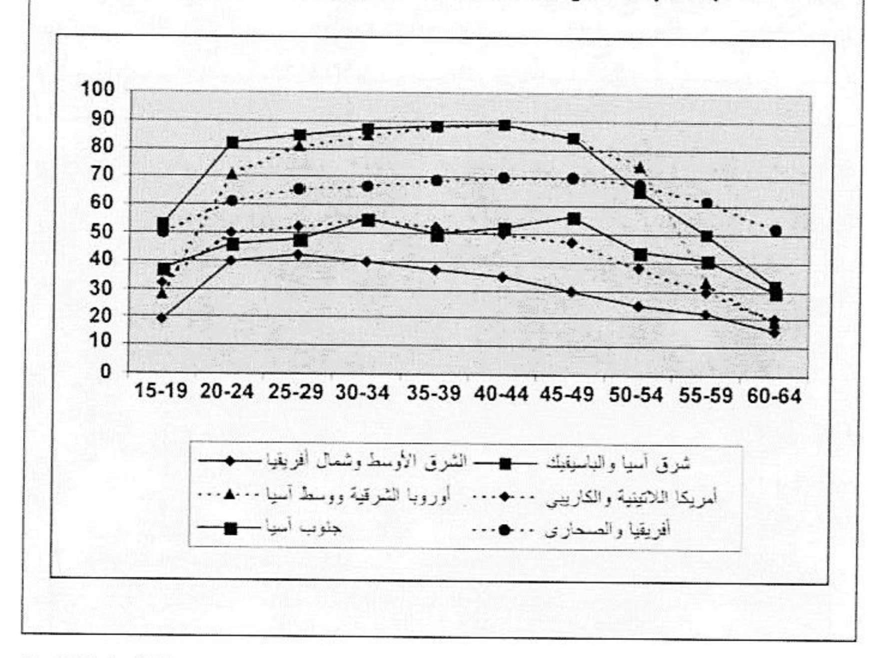
الإقرار بدور الرجل بوصفه مصدر الكسب والرزق الوحيد للعائلة.

الإجماع على أن شرف العائلة وكرامتها يعتمدان بصورة أساسية على سمعة المرأة، مع رسم الحدود والفواصل ووضع القيود على التفاعل بين الرجال والنساء.

شيوع الخلل في ميزان القوى في الحياة الخاصة داخل البيت، وتجسيد هذا الخلل في منظومة من القوانين والقواعد غير المكتوبة التي تحكم القيَم وأنماط السلوك العائلية.

الشكل رقم (4-13)

النسبة المئوية لمشاركة المرأة في القوة العاملة (عمودياً) بحسب العمر (أفقياً) والمنطقة (حسب المنحنى)



المصدر: World Bank, Ibid.

البِطالـة

تقلّبت معدلات البطالة في أوروبا خلال القرن الماضي وحتى مطالع القرن الحادي والعشرين. وبلغت البطالة أعلى معدلاتها في المجتمعات الغربية عموماً في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي فوصلت في بعض البلدان مثل بريطانيا وألمانيا إلى نحو 20% من القوى العاملة. وكان لآراء المفكر الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز دور مهم في وضع السياسات العامة في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان كينز يرى أن البطالة تعود، في مجملها، إلى الافتقار إلى القوة الشرائية اللازمة لابتياع السلع مما لا يحفز على زيادة الإنتاج، ويؤدي بالتالي إلى تناقص الطلب على القوى العاملة. وبوسع الحكومات في هذه الحالة أن تتدخل لزيادة الطلب في الحركة الاقتصادية ممّا سيُفضي إلى خلق فرص عمل جديدة. إن إدارة الدولة للحياة الاقتصادية ستؤدي إلى انكماش البطالة. ومنذ ذلك الوقت أصبح التزام الحكومات بتوفير العمالة الكاملة جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة في جميع المجتمعات الغربية. وحتى السبعينات من القرن الماضي حققت هذه السياسات قدراً كبيراً من النجاح مع استمرار النمو الاقتصادي بصورة مطَّرِدة. غير أن السبعينات والثمانينات شهِدَت ارتفاعاً في معدلات البطالة لم يكن بوسع الحكومات السيطرة عليه في عدة بلدان، وأخذت نظريات كينز الداعية إلى إشراف الدولة على تنظيم النشاط الاقتصادي تتراجع وتنحسر. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، كانت معدلات البطالة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تتجاوز 2% غير أنها بلغت 12% في أوائل الثمانينات، ثم انخفضت فارتفعت لتعود إلى الهبوط مرة أخرى حتى بلغت نحو 6% عام 2000.

ومن الصعب تفسير البطالة اعتماداً على الإحصاءات الرسميّة نظراً لاختلاف التعريفات. فالبطالة، بالمعنى العام، تعني أن يكون المرء متعطلاً عن العمل، غير أن العمل في هذه الحالة يعني العمل المأجور وليس العمل في مهنة أو حرفة معروفة ومحددة. والأشخاص المسجَّلون رسمياً بوصفهم يعانون البطالة قد يُمارسون أشكالاً عديدة من النشاط الإنتاجي مثل الأعمال الخاصة أو حتى عمل المرء في حديقة بيته أو صيانة منزله. كما أن كثيراً من الناس المتقاعدين رسمياً أو العاملين بعض الوقت لا يُعتبَرون متعطلين عن العمل مع أنهم يتقاضون الأجور عن خدمات سابقة أو حالية.

ترتكز إحصاءات العمالة والبطالة، في أكثر الأحيان، على التعريفات التي

وضعتها منظمة العمل الدولية. فوفقاً لتعريفات المنظمة، تنطبق صفة البطالة على الأشخاص الذين لا عمل لهم في وقت ما رغم قدرتهم واستعدادهم للعمل خلال أسبوعين، والذين أمضوا الشهر الماضي في البحث عن عمل. ويرى كثير من علماء الاقتصاد أن معدل قياس البطالة هذا ينبغي أن تُضاف إليه فئتان أخريان. وتضم الفئة الأولى «العاملين المحبَطين» وهم الراغبون في العمل غير أنهم بلغوا مرحلة اليأس من العثور عليه فتوقف بحثهم عنه. أما الثانية، فهي فئة «المرغمين على العمل الجزئي بعض الوقت»، وهم الراغبون في العمل على أساس التفرغ بدوام كامل غير أنهم لا يجدونه.

ويزداد التعقيد في إحصاءات البطالة، لأنها تتضمن نوعين من التعطل عن العمل. فهناك البطالة المؤقتة التي تتضمن فترات قصيرة من دخول الأفراد وبقائهم ومن ثم خروجهم من سوق العمل لأسباب مختلفة منها تغيير طبيعة العمل (بعد التخرج أو إنهاء الدراسة مثلاً)، أو بسبب الاعتلال والمرض. ومقابل ذلك هناك البطالة الهيكلية وهي شُحّ فرص العمل أو غيابها بسبب التقلبات في الوضع الاقتصادي العام لا بأوضاع الفرد الشخصية. وتمثّل الصدمات الاقتصادية أو حالات الركود أو انهيار أحد القِطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني جانباً من العوامل الهيكلية المسبِّبة للبطالة، كما أن سوء إدارة الحكومة للنشاط الاقتصادي في بلد ما قد تكون من الأسباب الرئيسية لانتشار البطالة.

عدم الأمن الوظيفي

إن أسواق العمل في المجتمعات الغربية، وإلى حد ما في الدول النامية، تمر بتغيرات عميقة من جرّاء التحوّل من اقتصادات التصنيع إلى الأنساق الاقتصادية التي ترتكز إلى تقديم الخدمات بأنواعها. كما أن التوسع في استخدام تقانة المعلومات قد أسهم بدوره في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية عموماً، مع ما ينطوي عليه ذلك من تبدّل في أساليب الإدارة والإنتاج. وعلى الرغم من أن الاتجاهات الجديدة تطرح فرصاً للعمل أمام قِطاعات متزايدة من الناس، إلا أن حالات التغيّر العميق هذه تنعكس على فئات عريضة من العاملين أو الراغبين في العمل، وتُصيبهم بحالة من عدم الاستقرار. وتُسفِر هذه الحالة عن شيوع عدم الأمن الوظيفي وقلق القادرين على العمل ممّا يخبِئُه المستقبَل لهم من حيث استمرارهم في أعمالهم الحالية أو أدوارهم المحتملة في سوق العمل. وقد أصبحت قضية عدم الأمن الوظيفي واحدة من الاهتمامات الرئيسيّة في علم اجتماع العمل في

المجتمعات الصناعية وغير الصناعية. وقد تزايدت خطورة هذه الظاهرة، ولاسيّما في أوساط الشباب مع تعاظم آثار العولمة على الاقتصاد العالمي، وتكاثُر عمليات الدمج بين الشركات العالمية الكبرى ومُحاوَلات تقليص فرص العمل وحجم العمالة. وأدّى التشديد على مستويات الكفاءة في العمل وتحقيق المزيد من الربح إلى وضع أصبح فيه ذوو المهارات ـ أو المهارات غير المطلوبة ـ مهدَّدين في أمنهم الوظيفي أو مُرغَمين على اللجوء إلى أعمال هامشية مؤقتة قد تتبدَّد بتغيّر الأحوال في أسواق العالم. ويرى بعض علماء الاجتماع والمراقِبين أن ظاهرة جديدة هي «ثقافة سرعة الاستخدام والتسريح» قد بدأت تُلقي بظلالها القاتمة على الثقافة الاجتماعية التقليدية التي كانت تتمثّل في «مهنة العمر» أو «العمل مدى الحياة».

نقاط موجَزَة

1. يُعرَّف العمل بأنه أداء مهمات تتطلب بذل طاقات عقلية أو ذهنية أو بدنية في سبيل إنتاج سلع أو خدمات تُلبّي احتياجات بشرية. وهناك أنواع عديدة من العمل، مثل العمل البيتي أو التطوعي لا تتضمن الحصول على أجر. أما المهنة فهي العمل الذي يؤدّى لقاء أجر منتظَم. ويُمثِّل العمل الركن الجوهري والمحور الأساسي للنسق الاقتصادي في جميع ثقافات العالم.
2. طرأت على النسق المهني تغيّرات مهمة خلال القرن الماضي. وتجلّت هذه التغيّرات في أبرز مظاهرها في تعاظم التركيز على المهن غير اليدويّة على حساب العمل اليدوي. ويرى أكثر الباحثين والدارسين أننا نشهَد الآن مرحلة التحوّل من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعارف الأخرى وراء النمو الاقتصادي.
3. من الخصائص المميِّزة للنظام الاقتصادي في المجتمعات الحديثة ظهور تقسيم للعمل يتسم بالتعقيد والتشعّب والتنوّع. ويعني تقسيم العمل توزيع أنشطة العمل وتصنيفها في تخصصات معيّنة. وكان من نتائج ذلك الاعتماد الاقتصادي المتبادَل المتداخِل أن أصبح الواحد منّا يعتمد على الآخر لتأمين سُبُل العيش.
4. تزايدت كفاءة الإنتاج الصناعي بتطبيق النظرية التايلرية، أو الإدارة العلمية التي نادت بتقسيم السيرورة الصناعية إلى عدة مهمات بسيطة يمكن توقيتها وتنظيمها في أُطر محدَّدة. وتوسّعت الفورديّة في تطبيق مبادئ الإدارة العلمية على الإنتاج بالجملة المرتبِط بالأسواق بالجملة. ويمكن اعتبار الفورديّة والتايلرية من

فلسفات الإنتاج ذات الثقة المتدنيّة التي تزيد من إحساس العاملين بالاستلاب والاغتراب. أما أنساق الثقة العالية فتسمح للعاملين بالإسهام في السيطرة على خطوات العمل وأساليبه ومحتواه.

5. استُعيض عن الفوردية في السنوات الأخيرة بأساليب مرنة لتشغيل وإدارة عمليات الإنتاج في كثير من الدول الصناعية. ويُستخدَم مصطلح ما بعد الفورديّة لوصف الاتجاهات الراهنة في الإنتاج الاقتصادي التي يجري فيها التركيز على تعظيم المُرونة والابتكار لتلبية احتياجات السوق من المنتَجات المنوَّعة لإرضاء تشكيلة واسعة من الأذواق وتقديم المنتَجات المناسبة للعديد من الناس لاختلاف مشاربهم وأساليب حياتهم. وأصبح التخصص المرن والعمل بروح الفريق وتعدد المهارات من السمات المميِّزة للمرحلة بعد الفورديّة .

6. تأثرت طبيعة عمل المرأة تأثراً كبيراً بانفصال موقع العمل عن البيت. واستأثر الرجل تقليدياً بالعمل المأجور، رغم التزايد المطَّرِد في أعداد النساء اللواتي يدخلنَ سوق العمل المنتَظم المأجور خلال العقود الأخيرة. ولا تزال النساء، على الرغم من ذلك كله، يُعانين أوضاع اللامساواة في سوق العمل. وفي هذا المجال، يُشير الفصل المهني الجُنوسي إلى تركّز النساء والرجال في مراتب متباينة في الهرم الوظيفي تكون فيها الفئات المهنية المتدنية الأجر من حظ النساء. كما أن للنساء نصيباً أكبر في العمل لبعض الوقت ودون دوام كامل، وتكثُر التفسيرات لهذه الظاهرة. وتُشير فجوة الأجور الجنوسية إلى أن النساء، على المعدل، يحصلن خلال حياتهنّ العمليّة، على دخل أقل ممّا يُحصِّله الرجال رغم تماثل الجنسيْن في المؤهلات والخبرات والقدرات.

7. يُمثِّل تقسيم العمل البيتي طريقة مشارَكة أفراد الأسرة في عدد كبير من المسؤوليات. وبصرف النظر عن نسبة النساء العاملات بأجر، فإن المرأة ما زالت على العموم تقوم بالجانب الأكبر من العمل غير المأجور من خلال العناية بالمشاغل المنزلية والتركيز على رعاية الأطفال. غير أن هذه الأنماط آخذة بالتغيّر ولاسيّما في أوساط الأزواج الشباب العاملين، حيث يقوم الزوج بدور متزايد في النطاق البيتي والمنزلي.

8. تضافرت التغيّرات التي طرأت على بنية الأسرة في ميدان العمل لتطرح تحديات جديّة أمام الزوجات والأزواج لإعادة التوازن بين متطلَّبات العمل واحتياجات العائلة. وتتزايد الضغوط على الأمهات العاملات بصورة خاصة.

وقد بادرت بعض الشركات في الآونة الأخيرة باستحداث سياسات ودودة تجاه العائلة مثل: الوقت المرن؛ والعمل من المنازل؛ وإجازات الأبوّة/ الأمومة لمساعدة العائلات العاملة على إقامة التوازن بين الحياة الشخصية والحياة المهنيّة.

9. تُمثِّل البطالة ظاهرة متكررة في المجتمعات الصناعية. وبما أن العمل يُمثِّل العنصر الرئيسي في بُنية الشخص النفسيّة، فإن معاناة البطالة كثيراً ما تؤدي إلى الحيرة والتشتت الذهني والنفسي.

10. كما أن التخوّف من فقدان العمل يؤدي إلى الشعور بعدم الأمان الوظيفي والقلق حول إمكانية استمرار العمل والدخل في المستقبل. وقد تزايد الإحساس بعدم الأمن في أوساط الطبقة الوسطى مع تعاظم العولمة، وتزايُد عمليات الدمج، وتقليص حجم قوة العمل في الشركات العالمية الكبرى.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل تستطيع المجتمعات الحديثة أن تعيش وتنمو من دون تقسيم للعمل؟

2. ما هو موقفك، من خلال التحليل الموضوعي، من اعتبار جهد النساء في النطاق البيتي إسهاماً في إجمالي الناتج المحلي في بلدك؟

3. هل يمكن، الزوجين العاملَيْن في مجتمعك، التوفيق بين متطلبات العمل المهنية والالتزامات العائليّة؟

4. يرى بعض المراقبين أن «الإحباط» في مساعي بعض الأفراد للحصول على العمل يعود إلى تردّدهم أو رفضهم العمل في مجالات «غير لائقة» من الوجهة الاجتماعية. ناقش هذا الرأي من خلال ما تشهده في واقعك المحلي.

5. هل تكمُن معيقات عمل المرأة في منظومة القيَم الثقافية والاجتماعية، أم في الجوانب القانونية، أم في طبيعة البنية الاقتصادية في المجتمع؟

6. اشرح بالتفصيل موقفك من الدعوة إلى إعطاء دخل ووظيفة متشابهيْن لرجل وامرأة يتمتعان بمؤهلات وقدرات عمليّة متماثلة.

مراجع وقراءات

Keith Grint, *The Sociology of Work: An Introduction* (Cambridge, MA: Polity, 1991).

Neil J. Smelser and Richard Swedberg (eds.), *The Handbook of Economic Sociology* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

مصادر على الإنترنت

Institute for Public Policy Research
http://www.ippr.org.uk/research/index.html
Institute of Economic Affairs
http://iea.org.uk/
International Labour Organization
http://www.ilo.org

الفصل الرابع عشر

الحُكم، والسياسة، والسلطة

الحُكم والسياسة

تشغَل قضايا الحكم والسياسة، شأنها شأن الكثير من أبعاد الحياة الاجتماعيّة المُعاصرة، اهتماماً متزايداً في العلوم الاجتماعيّة الحديثة، ولاسيّما بعد التغيّرات التي شملت هذه المجالات في العقود الأخيرة. ويُشير مفهوم الحُكم/ الحكومة إلى تطبيق المسؤولين في نطاق نظام سياسي معيَّن للسياسات والقرارات والقضايا المتصلة بسيادة الدولة. أما السياسة فهي الوسائل التي تُستَخدَم بها السُّلطة لتفعيل الأنشطة الحكوميّة في نطاق مُعيَّن ووفق مضمون متميِّز. ويتسّع مجال النشاط السياسي ليتجاوز الأجهزة والمؤسسات الحكوميّة. وتُمثِّل دراسة القوة/ السُّلطة واحدة من المحاور المركزيّة في عِلم الاجتماع. وتدل السُّلطة على مقدرة الأفراد والجماعات على إبراز مصالحها أو همومها حتى في الحالات التي يواجهها أفراد أو فئات أخرى بالمعارضة. وتتضمّن السُّلطة أحياناً استخدام القوّة التي تُمثِّل عنصراً أساسياً في جميع العلاقات الإنسانيّة بما فيها العلاقات بين المُستخدِمين والمُستخدَمين.

وتعني السُّلطة، من جانب آخر، استخدام الحكومة للقوّة بصورة مشروعة. وفي هذه الحالة، فإن الشرعيّة تعني أن من يخضعون لسُلطة الدولة يُظهرون اقتناعهم ورضاهم عن سلطة الحكومة. من هنا، فإن القوة تختلف عن السُّلطة.

مفهوم الدولة

تقوم الدولة بقيام جهاز سياسي للحُكم، مثل البرلمان ومجلس الشعب، بالإضافة إلى أجهزة الخدمة المدنيّة المسؤولة، بفرض السيطرة على إقليم مُعيَّن ومجموعة من الناس. وتتعزَّز السُّلطة في هذا النظام بنَسَق قانوني وقدرة على استعمال القوة العسكرية وتنفيذ السياسات. وتُمثِّل جميع المجتمعات المعاصرة دولاً ـ قوميّة. ويعني ذلك أنها دول تكون فيها الأغلبيّة الساحقة من الناس مواطنين يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذه الأمة/ الشعب/ الدولة. وقد ظهرت الدول ـ القوميّات إلى حيِّز الوجود في أزمان متفاوتة في مختَلَف بقاع العالم (مثلاً: الولايات المتحدّة عام 1776، الجمهوريّة التشيكيّة عام 1993). وتختلف خصائص الدُّول الحديثة اختلافاً بيِّناً عن نظائرها في الحضارات التقليديّة وغير الصناعيّة. من هذه الخصائص:

- **السيادة**: فالأراضي التي حكمتها الدول القديمة كانت غامضة الحدود، إلى حد بعيد، مثلما كانت درجة السيطرة التي تفرضها الحكومة المركزيّة ضعيفة جداً.

- **المُواطَنَة**: ففي الدول التقليديّة، لم تكن أغلبيّة السكّان الخاضعين لحُكم الملك أو الإمبراطور يدركون أو يعرفون تماماً أو يُبدون اهتماماً كبيراً بمن يحكمونهم. كما لم تكن لهم أيّة حقوق سياسيّة أو صلاحيّات تنفيذيّة. واقتصَر الانتماء إلى الجماعة السياسيّة العامّة على الطبقات المُهيمنة أو الفئات المُرفَّهة في العادة. وعلى العكس من ذلك، فإن أكثر الناس الذين يعيشون داخل حدود أنظمة سياسيّة في المجتمعات الحديثة هم من المواطنين الذين يتمتّعون بحقوق وواجبات عامة، ويعتبرون أنفسهم جزءاً من الدولة. ورغم وجود مجموعات من الناس يدخلون في عِداد اللاجئين السياسيّين أو من لا وطن لهم في كل مكان، فإن جميع الناس في عالم اليوم هم أعضاء في نظام سياسي وطني مُحدَّد.

- **القوميّة**: ترتبط الأمم ـ القوميّة بظهور القوميّات التي يُمكن تعريفها باعتبارها منظومة من الرموز والمبادئ التي تُضفي على الفرد الإحساس بأنه جزء من جماعة سياسيّة واحدة. وتتضح القوميّة في أجلى مظاهرها عند بناء الدولة الحديثة.

أنواع الحكم السياسي

اعتمدت المجتمعات البشريّة طيلة تاريخها على أنواع شتّى من أنساق الحُكم السياسي. وحتى اليوم، في مطالع القرن الحادي والعشرين، ما زالت دول العالم تُنظِّم نفسها وفقاً لأنماط وأشكال مختلفة. رغم أن كثيراً من الدول تميل إلى اعتبار نفسها ديمقراطيّة ـ أي يُمارَس فيها حُكم الشعب بالشعب ـ فإن العديد من المجتمعات ما زالت تعيش تحت مظلّة أنواع أخرى من الحُكم قد تكون قريبة أو بعيدة جداً من أنساق الحكم الديمقراطي السائدة في أقطار أخرى. وسنعرض في ما يلي صوراً لبعض أنساق الحُكم الشائعة في عالم اليوم.

المَلَكيّة

تُمثِّل المَلَكيّة نَسَقاً سياسياً يرأسه شخص واحد يجري توارث سلطته في داخل العائلة المالكة عبر الأجيال. وشاع النظام الملكي في العصور القديمة والوسطى في أكثر بقاع العالم في آسيا وأوروبا وجزء كبير من أفريقيا. وتولّت السلالات الملكيّة حُكم الناس باعتبارهم «رعايا»، سواء أكانت هذه السلالات تتوارث الحُكم بحكم التقاليد أم بالرجوع إلى ما كان يُسمّى الحق الإلهي. وترسّخت سُلطة الأنظمة المَلَكيّة واكتسبت شرعيّتها بحكم العادات والتقاليد أكثر ممّا هي بحُكم القانون. وعلى الرغم من أن النظام المَلكي ما زال قائماً في بعض الدول الحديثة مثل: بلجيكا، وإسبانيا، وبريطانيا، وهولندا، فإن الملك أو الملكة بهذه الحالة أشبَه بالرئيس الفخري الذي لا يتمتّع بأية سُلطات لوضع السياسات أو تنفيذها أو الإشراف على شؤون البلاد. وتحتفظ النُّظم المَلكيّة في هذه الحالة بطابعها الرمزي والاحتفالي باعتبارها تعبيراً عن الهويّة الوطنيّة، إلا أنها لا تُمارس، في العادة، تأثيراً مباشراً على الأحداث والتطوّرات السياسيّة. غير أن ثمّة أنظمة ملكيّة في آسيا وأفريقيا يُمارِس فيها المَلك درجات متفاوتة من السيطرة على الحكومات. وهناك نوع من المَلكيّات الدستوريّة، مثل اليابان والسويد، التي يحُدُّ فيها الدستور، إلى درجة كبيرة جداً، من الصلاحيّات التي يتمتع بها الملك، وتتركّز فيها مصادر القوّة التشريعيّة في المجالس التي ينتخبها الناس مهما كانت تسمياتها، وفي الجهاز الحكومي الذي يخضع، في كثير من الأحيان، لسيطرة ممثلي الشعب.

البحث عن مداخل انتقال إلى نظم حكم ديمقراطية

يتوقف مستقبل الديمقراطيّة في أية دولة على مسار تجربتها السياسيّة، وما أدّت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسيّة وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. كما يتوقف على نوعية البنى المجتمعيّة القائمة في كل من المجتمع والسلطة وعلاقتهما *الداخليّة وارتباطاتهما الخارجيّة. ومن هنا فإن رصد مستقبل الديمقراطيّة والحديث عن* رؤية مستقبليّة لتعزيز المساعي الديمقراطيّة لا بد أن يجري في إطار كيان محدد، وشعب يتحرك فيه الأفراد والجماعات، ويتفاعلون ضمن إطار منظومة قانونيّة وأعراف تقليديّة وظروف عامة تخص ذلك الكيان، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، وتؤثر في علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما. هذا دون أن ننكر ما للروابط والانتماءات القوميّة والدينيّة والأبعاد المهمة الأخرى من تأثير في وعي الأفراد والجماعات وتوجهاتهم وولاءاتهم. ولكن يبقى الكيان السياسي الواحد هو الإطار الذي يتحرك فيه المواطنون في نضالهم من أجل الديمقراطيّة [. . .].

إن الانتقال من نظم حكم شمولية أو تسلطية تدّعي الوصاية على الناس، إلى نظم حكم ديمقراطية تستمد شرعيتها من إرادات الشعوب، هو النقلة النوعيّة والسبيل الوحيد الذي تصبح فيه عملية التحول الديمقراطي الشاقة، وما تتطلبه من تنمية شروط الممارسة الديمقراطيّة الحقة، أمراً ممكناً، بل هو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح الذي يمكن ضمن مساره تنمية الحد الأدنى المتصاعد من مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة في عملية تحديد الخيارات الوطنيّة، واتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بتطبيقها.

والواقع أنه من دون الانتقال الدستوري إلى الديمقراطية لا ينتظر من حكم الغلبة والوصاية من أن يسمح بإنضاج الظروف التي تساعد على امتلاك الشعوب مصادر المشاركة السياسية الفعالة ووسائلها. إن الحكم الشمولي والتسلطي بطبيعته يسعى دائماً لإجهاض أي تقدم يقود إلى تحقيق شروط التحول الديمقراطي. ويتجه إلى إعادة إنتاج نفسه وتكييف آليات حكمه التسلطي، بما يحول دون نمو شروط عملية التحول الديمقراطي. ولذلك فإن الانتقال الدستوري المدعوم بتوافق رموز الفكر والعمل السياسي إلى الديمقراطيّة، مهما كانت أسبابه ودوافعه، هو أمر حاسم في الانتقال إلى الديمقراطيّة وبدء عمليّة التحوّل الديمقراطي والانتقال تدريجياً من شكل الديمقراطيّة إلى مضمونها، بواسطة النضال الديمقراطي الذي يوفره الانفتاح السياسي وسقوط دعوى الوصاية على الناس.

ومن هنا فإن الانتقال إلى الديمقراطيّة هو الشرط اللازم لبدء عمليّة التحوّل الديمقراطي، ولكنه ليس شرطاً كافياً لذلك، حتى تمتلك الكثرة من أبناء الشعب تدريجياً مصادر المشاركة السياسيّة الفعالة ووسائلها، وتستقر الممارسة الديمقراطيّة. إن الانتقال إلى الديمقراطيّة في حد ذاته يمثل إما حالة توازن للقوى، وإما حالة تراض عقلاني تعبر بموجبه التيارات التي تنشد التغيير عن توافق في ما بينها، واتفاق مع

حكومتها على أسس نظام حكم لا يقصي أحداً، ولأنه يتيح المجال للجميع، بفضل إدارته السلمية لاختلاف الآراء وتعارض المصالح. أما عملية التحول الديمقراطي فإنها عملية تاريخيّة تتطلب شروطاً أكثر وأكبر من شروط الانتقال إلى الديمقراطيّة.
والجدير بالتأكيد أن هذا الطموح المشروع [...]، إنما هو طموح جميع الشعوب العربية والإسلاميّة، وكل شعب لا يزال يرزح تحت وطأة حكم الفرد أو الأقليّة، نتيجة الغلبة على الحكم وتكريس التسلط على مقدرات الوطن بالقوة والعنف بكافة أشكالها.

المصدر: علي خليفة الكواري [وآخرون]، محررون، **الخليج العربي والديمقراطيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 9 و15.

وأغلبيّة الدول في عالم اليوم تتبع النظام الجمهوري، بمعنى أنها لا تسمح بالُحكم السُّلالي المتوارَث، بل يكون لها رئيس مُنتَخَب في أكثر الأحيان. وقد يكون منصب رئيس الدولة رمزياً واحتفالياً في كثير من الأحيان، بينما يتولّى رئيس الجمهوريّة زِمام الأمور في البلاد ويتقاسمها مع الحكومة التنفيذيّة ومع السُّلطتيْن الأخرييْن وهما: سُلطة المُشرِّعين (أي مُمثلي الشعب في المجالس النيابيّة) أو السُّلطة القضائيّة المُمثّلَة في الهيئات والأجهزة القائمة على تطبيق القانون. ومن المُلاحظ أن جميع الملكيّات الدستوريّة تعتبر نفسها في عِداد الديمقراطيّات.

الديمقراطيّة

اشتُقّ مصطلح الديمقراطيّة من أصل يوناني يدل المقطع الأول منها «ديمو» على «الشعب» و«كراتوس» بمعنى «الحُكم». وبهذا المعنى، فإن الديمقراطيّة هي النظام الذي لا تتمثّل فيه سُلطة الحُكم في المَلك أو الطبقة الأرستقراطيّة بل في الشعب الذي يستطيع عبر ممثليه أن يحكم نفسه بنفسه. غير أن الحُكم الديمقراطي قد اتخذ عبر التاريخ أشكالاً ودلالات متنوّعة. ففي المجتمعات القديمة، كان «الشعب» يضم مُلّاك الأراضي أو الرجال البيض أو الرجال وحدهم دون النساء. وفي بعض المجتمعات، تنحصر الديمقراطيّة في دلالاتها السياسيّة فحسب، غير أنها في مجتمعات أخرى تمتد في أوسع المجالات في الحياة البشريّة.

وقد شاع في بعض المجتمعات القديمة، مثل المجتمع اليوناني، استخدام مصطلح ديمقراطيّة ليعني مجموعة المُمثِّلين المُنتَخَبين من جانب «المواطنين». غير أن فئة المواطنين هذه كانت تُمثِّل نُخباً معيّنة من الناس تضُم الأحرار، أي يُستثنى منها العبيد، ووُجهاء المدن، الذين لا يدخل في عدادهم المزارعون أو أصحاب الأملاك الزراعيّة في الأرياف. وهذه الفئة وحدها هي التي تتمتع بالحقوق السياسيّة

في المجتمع، وتنتخب مُمثّليها الذين يلتقون بصورة منتَظمة لشؤون التشريع، وتحديد السياسات، والإشراف على تنفيذها. وقد أُطلِق على هذا النوع من الحُكم اسم «الديمقراطيّة التشاركيّة»، أو «الديمقراطيّة المباشِرة» التي يشترك فيها قِطاع متميِّز من المجتمع في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات، وتنفيذ الأحكام. ونعثر في عالم اليوم على ما يقترب من هذا النظام في المجالس البلديّة في المدن الرئيسيّة في كثير من المجتمعات المُعاصِرة. وعلى مستويات أوسع من ذلك بكثير، فإن برلمان الاتحاد الأوروبي، الذي يضَم مُمثِّلين مُنتَخَبين عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، قد يكون مثالاً على هذا النوع من الديمقراطيّة التشاركيّة.

الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية (1)

الديمقراطيّة المفروضة

لن يتأخر الوقت كثيراً قبل أن يظهر من بين أولئك الذين لم يكن شيء يردعهم عن سحق عظام أبناء جلدتهم وحبسهم وتعذيبهم بسبب كلمات معدودة وقتلهم على الهوية وبسبب انتمائهم إلى هذا الحزب أو ذاك، من سينادي بضرورة احترام التعدديّة والديمقراطيّة وعلى الطريقة الأمريكيّة أيضاً حتى يحتفظوا بمواقعهم، ويزيدوا من امتيازاتهم. والذين عاشوا من رصيد حرمان الشعوب العربية من حقوقها وحرياتها سوف يعيشون فترة أخرى من المتاجرة بحريات وحقوق مزيفة جديدة. ليس هناك أيَ شك في أننا بالغنا في المنطقة العربية في تجاهل الأسس والمعايير التي لا تقوم من دونها حياة سياسيّة واجتماعيّة سليمة ومنتجة. ونحن مضطرون اليوم ومجبرون على أن ندفع الثمن الغالي لهذا التجاهل والإنكار. والسؤال الذي يُطرح علينا اليوم، نحن العرب، هو التالي: ما هو أو ماذا سيكون عليه وضعنا؟ هل سيكون انتقالنا إلى الديمقراطيّة عن طريق الانهيار في الحروب الأهليّة أو الخارجيّة، كما حصل في أفغانستان وغيرها من الدول الشرقيّة الاشتراكيّة سابقاً، مع ما يتضمّن ذلك من مخاطر الفوضى والدمار والتبعيّة والسقوط تحت الوصاية الأجنبيّة؟ أم سيكون انتقالنا بالأسلوب السلمي، عبر التفكيك الإرادي أو شبه الإرادي لنظام السُّلطة المطلقة الفردية أو الجمعيّة الأبوي منه والبيروقراطي الشمولي معاً، بحيث نستطيع أن نضع، رويداً رويداً، مكان الآلة القديمة للسُّلطة المطلقة، آليات تعمل على إعادة إنتاج وتكوين سلطات الدولة الأساسيّة التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة بصورة مستقلّة ومتوازنة، وتساعد على تجديد الأحزاب والتيارات الفكريّة في سبيل الانتقال التدريجي إلى نظام جديد.

والمطلوب اليوم، ليس كما يشيع البعض من المعادين للمشروع الديمقراطي، إقامة ديمقراطيّة على الطريقة الأمريكيّة ولا تقليد أي نموذج آخر للنظم السياسيّة. فهذا هو

أصل كل إخفاق. وإنما المطلوب توسيع دائرة الحريات والحقوق والمواطنة العادية التي تسمح للرأي العام وللأفراد، على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم الثقافيّة، بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر والمنظم في المستقبل. إن المطلوب هو بناء أطر تفكير عام ووطني اختفى تماماً من الساحة العموميّة والخاصة، وحرم إلى درجة النسيان. ومن المؤكد أن هذا التفكير الجمعي ليس هدفاً في ذاته، وأن المأمول منه أن يساعد على إعادة بناء وهيكلة الفكر السياسي والقوى السياسيّة والاجتماعيّة التي تشكل وحدها الحامل لأي مشروع مجتمعي مهما كان نوعه. ومن دونها ليس هناك مهرب من التسليم بسيطرة قوى البيروقراطيّة العسكريّة والمدنيّة التي ليس لها غاية ولا هدف ولا منطق في وجودها سوى إعادة إنتاج نفسها ومراكمة امتيازاتها وتوسيع دائرة نفوذها وسيطرتها، وبالتالي هدر موارد الدولة والمجتمع واستهلاكها الصافي من دون التفكير بأي مشروع مجتمعي أو أداء أي عمل مفيد.

لكن في الوقت نفسه الذي نفكر فيه بالتغيير والانتقال نحو نظم جديدة ليست تلك التي بنتها البيروقراطيات الشموليّة أو الأبويّة على مقاسها، لا ينبغي علينا أن نتصور أن القوى التي ستعيد بناء المجتمع وتؤمن وظائف القيادة والتوجيه والتسيير والإدارة الناجعة والمهمومة بالمصالح الجماعيّة سوف تولد من تلقاء نفسها، وسوف تكون تلقائياً واعية ومتعلمة ومؤمنة بالمصالح الوطنيّة ومستعدّة للسلوك المدني السليم. إن ابن الإنسان إذا بقي من دون تربية نشأ أشرس من أي حيوان وأكثر أنانية وعدوانية منه. والمجتمع الذي يفتقر لنخب قادرة على توجيه الأفراد وتنظيمهم، وقبل ذلك، ومن أجل ذلك، كسب ثقتهم، يبقى جثة هامدة لا قدرة له على أداء أي عمل مفيد من أي نوع كان، اقتصادياً أو سياسياً أو فكرياً، ولا يستطيع أن يوجه أي مقاومة تذكر لأي قوة خارجيّة أو داخليّة تسعى إلى السيطرة عليه وإخضاعه واستعباده. ولا يستدعي بناء الإنسان وتربية النخب الوطنيّة وتحسيسها بالمصالح الجمعيّة وتزويدها بقيم ومبادئ وغايات إنسانيّة جهوداً جبارة فحسب من قبل قادة الفكر والرأي والسياسة ولكنه يحتاج، أكثر من ذلك، وقبل ذلك، إلى شروط وبيئة ومناخات مجتمعيّة تجسد شيئاً من هذه المبادئ والقيم والغايات. وقد يستدعي نشوء حزب سياسي قوي ونجاحه في صوغ برنامج متكامل وفي بناء علاقات ثقة مع الجمهور ومع الرأي العام، وتطوير قدرته على استيعابه لواقعه الاجتماعي والتاريخي وللمشاكل المطروحة على مجتمعه، أي يتحول إلى قوة قيادة وتوجيه وطني وتنظيم اجتماعي، إلى عشرات السنين.

المصدر: برهان غليون، **المستقبل العربي**، السنة 25، العدد 289 (آذار/ مارس 2003)، ص 140-146.

غير أن مفهوم «الديمقراطيّة التشاركيّة المباشِرة» قد أخذ بالانحسار في المجتمعات الحديثة نَظَراً لطابعه غير العملي من الناحية الإجرائيّة، وأخلى السبيل لشكل آخر من الحُكم هو «**الديمقراطيّة التمثيليّة**». وأصبحت ممارسة الديمقراطيّة

المباشِرة في مجتمعات اليوم تنحصر في عمليات الاستفتاء العام. وتتم ممارسة الديمقراطيّة التمثيليّة في المجتمعات الحديثة، في العادة، عن طريق الاقتراع أو الانتخاب العام الذي يقوم به المواطنون لممثّليهم في المجالس والهيئات التشريعيّة، كما يتم الاقتراع على مستوى آخر من التمثيل الشعبي داخل البلد الواحد سواء على مستوى الحُكم المحلي أو الولايات أو المحافظات. وعلى مستوى ثالث من التمثيل الديمقراطي، تجري الانتخابات لأعضاء اللجان الرئيسيّة أو الهيئات الإداريّة لكثير من المنظمات في المجتمع المدني أو الجمعيّات الخيريّة.

وفي الدول التي يقترع فيها المواطنون الناخبون لاختيار ممثّليهم من حزبيْن سياسييْن أو أكثر تُسمّى هذه المُمارَسة الديمقراطيّة اللبرالية. وينتشر هذا النوع من الممارسة الديمقراطيّة في أكثر المجتمعات الغربيّة وفي بعض الأقطار الآسيويّة، مثل اليابان والهند، كما أنه آخذ بالانتشار في الدول التي كانت حتّى أوائل التسعينات من القرن الماضي تُسمى الاتحاد السوفياتي وأقطار أخرى في وسط أوروبا.

استقصاء الديمقراطيّة: ماذا يعني «حُكم الشعب بالشعب»؟

إن الفكرة الجوهريّة في الديمقراطيّة بسيطة جداً؛ فهي تعني أن يتولّى الشعب حُكم نفسه بنفسه تحت مظلّة المساواة السياسيّة، لا أن يكون الناس «رعيّة» يتولّى حُكمهم قادة وزعماء لم يصلوا إلى الحُكم بأسلوب الاختيار أو الانتخاب من جانب الناس، ولا يخضعوا بالتالي للمساءلة من جانب الشعب عمّا يفعلون. غير أن هذا المفهوم قد يكون في كثير من الأحيان مدعاة للالتباس والغموض. بل إن كثيراً من علماء الاجتماع والمُفكِّرين المعاصرين (Held, 1996) يُثيرون حوله الكثير من التساؤلات. إن تعبير «حكم الشعب نفسَه بنفسِه» يحمل عدداً من العناصر التي تستحق النظر:

«الشعب»

- من هو الشعب؟
- ما هي حدود المُشارَكة التي يُسمَح بها للناس؟
- ما هي الظروف والأوضاع التي يُفترَض أنها ستؤدّي إلى المُشارَكَة؟

«الحُكم»

- ما هو مدى الاتساع أو الضيق في المجال الذي يُمارَس فيه الحُكم؟ هل ينحصر، على سبيل المِثال، في نطاق الحكومة؟ أم أن الديمقراطيّة قد تشيع في مجالات أخرى مثل الديمقراطية الصناعيّة؟

- هل سيشمل الحُكم القرارات الإدارية اليوميّة التي تتخذها الحكومات، أم أنه سيشمل القرارات السياسيّة الرئيسيّة؟

«آليات الحُكم»

- هل ينبغي الامتثال لحُكم الشعب؟ وما هي حدود الالتزام بهذا الحُكم أو الاختلاف والانشقاق عنه؟
- هل يحقُّ لبعض الناس أن يعملوا ويتصرّفوا خارج حدود القانون إذا كانت لديهم قناعة بأن القانون القائم لا يتسِم بالعدل والإنصاف؟
- ما هي الظروف التي يُمكن أن تدفع الحكومة الديمقراطيّة إلى استخدام الإرغام لمواجهة من يُعارِضون سياساتها؟

ويرى باحثون آخرون أن مفهوم «حُكم الشعب نفسَه بنفسِه» قد يمتد ويتسع ليشمل قضايا مهمّة أخرى ما زالت تُثير الجدل حتى الآن في أوساط السياسيّين والممارِسين والرأي العام عُموماً. ومن الأسئلة المُتداوَلة في هذا المجال: هل يُمكن الحفاظ على الديمقراطيّة في أوقات الحرب أو الأزمات الاجتماعيّة الداخليّة؟ هل تعتبر قدرة الناس على القراءة والكتابة أو تملُّكهم للمال أو العقار أو المنزلة الاجتماعيّة شروطاً ضروريّة في المجتمع الديمقراطي؟ وليس ثمّة اتفاق حول هذه القضايا الأساسيّة المتصلة بالديمقراطيّة، كما أن النقاش قد احتدم حول هذا المفهوم في العقود الأخيرة التي تسارع فيها التغيّر الاجتماعي وتعاظمت فيها مسيرة العولمة التي تتزعمها الدول الديمقراطيّة. وتظل الديمقراطيّة رغم هذه التساؤلات كلها قوة أساسيّة في عالم اليوم مثلما كانت على مدى القرون الماضية.

التسلطية

بينما تُشجِّع الديمقراطيّة على انخراط جميع المواطنين البالغين في العمل السياسي، فإن الدول ذات الأنظمة الشموليّة أو التسلطية تُنكِر مثل هذه الحقوق على مواطنيها أو تحد منها إلى درجة كبيرة. وفي هذه الدول، تُعطى الأولويّة لاحتياجات الدولة أو النظام الحاكم، وتأتي مصالح المواطنين في مواقع أخرى من سُلَّم الأولويات. وتتسم هذه الأنظمة السياسيّة، في أكثر الأحيان، بالميل لقمع المعارضة أو حتى استئصالها وبالتطرُّف والتصدّي لأيّة محاولة تستهدف تعديل النظام أو المَساس بالقيادات السياسيّة القائمة. وتصدُق هذه المقولة على كثير من الأنظمة السياسيّة الراهنة القائمة الآن، وأغلبها في أقطار العالم الثالث أو النامي، سواء أكانت البُنية السياسيّة فيها جمهورية أم مَلكيّة. كما تنطبق هذه الصفة على كثير

من الأنظمة التي تسمح بإجراء الانتخابات على مختلف المستويات الوطنيّة والمحليّة، لكنها تضع خطوطاً حمراء تتصل بسلامة النظام القائم لا يمكن تجاوزها والتساهل في أمرها.

الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية (2)

الديمقراطيّة المختارة

إذا أردنا أن نجنب بلداننا الأزمات الطاحنة القادمة، الداخليّة والخارجيّة، فعلينا منذ الآن أن نهيئ الوضع، وأن نسعى إلى تفكيك نظام السلطة المطلقة تدريجياً، حتى نتيح للشعب أن يبني قوى جديدة ضروريّة لضمان المستقبل. وحتى لا يظل المجتمع يسير، كما هو عليه الآن، على قدم واحدة مكسورة، ويعتمد في توجهه وبلورة خياراته على فكر عقيم واحد لحزب تكلست عروقه وغرق في الفساد، أو لرجل واحد دفعت به السلطة المطلقة إلى حافة العظمة المجنونة والمدمرة المنتجة لكل الحماقات الممكنة والمتصورة. ينبغي أن نعمل لمجتمع يسير على الأقل على قدمين سليمتين وينجح في أن يحفظ توازنه ويتقدّم بثبات أكثر، ويفكر برأسين إن لم يكن برؤوس عديدة ويحلم ويبدع بملايين الأذهان والمخيلات.

ليس التحدي الذي يواجهنا اليوم إذاً بناء الديمقراطيّة كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عمليّة التحول والانتقال الطويلة حتماً إلى الديمقراطيّة وبشكل سلمي ومختار، بشكل واعٍ منظم، يحمينا من الكوارث والمطبات التي تنتظرنا ويجنبنا الصراعات الدمويّة والانفجارات والحروب الداخليّة والخارجيّة. ويستدعي النجاح في هذا الانتقال السلمي والتدريجي بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المسؤوليّة، وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد، وتعويدهم على التعاون والعمل الجمعي، وتنمية روح التكافل والتضامن فيما بينهم، أي مساعدتهم بالفعل على أن يفكروا ويعملوا كجماعة واحدة، مما يستدعي بناء روح جماعيّة وأسلوب مشترك في التفكير والعمل والتنظيم والممارسة. وكل هذه مهمات كبيرة لا يمكن تحقيقها عبر المراسيم والأوامر والتعميمات الإدارية. ولا بد من إطلاق يد الناشطين السياسيين والثقافيين من كل الفئات والاختصاصات والأوساط المشاركة فيها، والمساهمة في إنجازها.

وإذا كان هناك مدخل يمكن التركيز عليه لولوج باب التحولات الديمقراطيّة فهو من دون شك المسألة الوطنيّة والاجتماعيّة معاً، وهما المسألتان اللتان تركتهما النظم الأبوية والشمولية الواحدية من دون حل، وفي أسوأ حالة يمكن تصوّرها. هذه هي الروحيّة التي ينبغي أن توجه مساهمتنا في الأعوام القادمة في تنمية الحركة الديمقراطيّة العربية، والتي سيكون الدافع الرئيسي لها شعور كل فرد ممن يشارك فيها بالمسؤوليّة

وواجب العمل من أجل تعزيز فرص الانتقال السلمي والتدريجي نحو نظام المساواة والحرية والتسامح، انطلاقاً من اقتناع عميق لدينا أنه لا يوجد حل لمشاكلنا الوطنيّة، أي أيضاً الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والتعليميّة والتربويّة والنفسيّة والدينيّة من دون الانتقال إلى نظام المشاركة الجماعيّة، وكذلك من دون الاقتناع المماثل بأن النظم الشموليّة لا تمتلك الحل لأي مشكل من هذه المشكلات المطروحة علينا، وأن استمرار هذا النمط من الحكم لم يعد ممكناً مع قوانين العولمة وتطوّر النظرة العالميّة والتفاعل الإنساني. وهذا الاقتناع لا يقتصر اليوم على من نسميهم بالمعارضة، ولكن ربما نستطيع أن نلمس أثر هذا الاقتناع عند جزء كبير ممن هم داخل السلطة أيضاً، بل داخل الأحزاب الحاكمة نفسها.

المصدر: نفسه.

الانتشار العالمي للديمقراطية اللبرالية

في أواسط السبعينات من القرن الماضي، كان أكثر من ثلثي المجتمعات في العالم يعيش في ظل أنظمة سُلطويّة. وقد طرأت تغيّرات جذريّة على الصُّعُد الوطنيّة وفي الساحة الدوليّة، أدّت جميعها إلى انحسار هذه الأنظمة أو سقوطها أو انهيارها بفعل حركات شعبيّة داخليّة. ويرى أكثر الباحثين أن الديمقراطيّة قد غدت هي المقياس الجوهري الحقيقي للشرعيّة السياسيّة في عصرنا الراهن.

لقد هيمنت على العالم خلال عقود طويلة من القرن العشرين منظومتان أساسيتان من أنظمة الحُكم، هما الديمقراطيّة اللبرالية من جهة، والشيوعيّة من جهة أخرى. وتمثَّل الاتجاه الثاني في ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي والدول التي تحذو حذوه في وسط أوروبا، وكذلك في الصين. وبعد نحو مائة سنة من وفاة كارل ماركس عام 1883، كانت الدلائل تُشير إلى بوادر بطلان نبوءته التي توقعت سيطرة الاشتراكيّة، وانتصار الثورات العُمّاليّة البروليتاريّة في أرجاء المعمورة.

كانت الأنظمة الشيوعيّة والاشتراكيّة حتى مطلع التسعينات تُسمّي نفسها «أنظمة ديمقراطية شعبيّة» مع أن النظام كان يرتكز في جوهره على حُكم الحزب الواحد، وهو الحزب الشيوعي أو الاشتراكي، وكان الخيار الوحيد المُتاح للمواطنين الناخبين هو اختيار هذا المُرشَّح أو ذاك من داخل الحزب. ولم يكن الحزب الواحد يسيطر على الحزب السياسي فحسب بل على مختلف نواحي الحياة الاقتصاديّة. وكان الانطباع السائد في أوساط الدارسين والمواطنين العاديّين في الغرب وفي المجتمعات النامية على حد سواء أن النظام الشيوعي أو الاشتراكي هو من الرسوخ والمتانة بحيث سيظل من القَسَمات الرئيسيّة لسياسة العالم إلى عهد

بعيد، ولم يكن يدور في خَلَد الأغلبيّة الغالبة من الناس في مُختَلَف بِقاع العالم أن عام 1989 سيكون بداية لمرحلة من التطوّرات المثيرة الهائلة التي شهِدَت انهيار الأنظمة الشيوعيّة بصورة متسارعة واحداً بعد الآخر في سلسلة من «الثورات المُخمليّة». وبدأ الشيوعيّون يفقدون سيطرتهم بعد ما يقرُب من نصف قرن في هنغاريا، وبولندا، وبلغاريا، وألمانيا الشرقيّة، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وانتهت هذه السلسلة من التطوّرات بانهيار الاتحاد السوفياتي نفسه سنة 1991 واستقلال بعض الدول التي كانت تضمها المنظومة السوفياتيّة.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت عمليّات الانتشار الديمقراطي بالتوسّع في جميع أقطار أوروبا الوسطى، وامتدّت إلى أقطار أخرى في آسيا وأفريقيا.

ويبدو أن ثمّة أسباباً ودوافع عديدة لانتصار التيارات والحركات الديمقراطيّة في العالم. غير أن التجربة التاريخيّة تنبئنا بأن مؤسسات الحُكم الديمقراطي قد تكون كثيرة الهشاشة في بعض الأحيان، وأن المسارات الديمقراطيّة ليست من النوع الذي لا رجعة فيه. غير أن بعض الباحثين والمراقِبين يرون أن ارتباط المسارات الديمقراطيّة بعمليّة العولمة قد يطرح ضمانات إضافيّة على ديمومة التوجهات الديمقراطيّة في عالم اليوم. ويطرح بعض المُحلِّلين مثل فرانسيس فوكوياما (Fukuyama, 1989) نظريّة مثيرة للجدل مؤدّاها أن انتصار الديمقراطيّة يُمثِّل «نهاية التاريخ».

انتصار الديمقراطيّة: نهاية التاريخ؟

ارتبَطَت أطروحة «نهاية التاريخ» باسم المؤلِّف والمفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Fukuyama, 1989) الذي يرى أن المرحلة الجديدة والمُقبلة في التاريخ البشري تتمثّل في انتصار الرأسماليّة والديمقراطيّة اللبرالية في أرجاء المعمورة. ويعتقد فوكوياما أنه في أعقاب الثورات التي حدثت في شرق أوروبا عام 1989، ثم تفكُّك الاتحاد السوفياتي وانهياره، وتنامي حركات الديمقراطيّة التعدّدية في مناطق أخرى، انتهت مرحلة الصراعات العقائديّة الأيديولوجية التي سادت العالم في مراحل سابقة. ونهاية التاريخ هي في واقع الأمر نهاية البدائل. فليس بوسع أحد اليوم أن يقف مدافعاً عن الأنظمة الديكتاتوريّة التسلطيّة، كما أن الفاشيّة والنازيّة اللتيْن هيمنتا على أوروبا في نهاية النصف الأول من القرن العشرين أصبحتا في حُكم التاريخ. وكذلك الشيوعيّة التي ظلّت المُنافِسة والمُزاحِمة الرئيسيّة للديمقراطيّات الغربيّة عقوداً طويلة. لقد كسبت الرأسماليّة صراعها الطويل مع الاشتراكيّة، خِلافاً لتوقعات ماركس، وأصبحت الديمقراطيّة تقف اليوم دونما منازع. ويؤكِّد فوكوياما أننا «بلغنا النقطة الأخيرة للتطوّر

الأيديولوجي للبشريّة، ووصلنا إلى المرحلة التي عُمِّمت فيها الديمقراطيّة الغربيّة باعتبارها الشكل النهائي الأخير للحُكم في التاريخ البشري».
أثارت أطروحة فوكوياما جولات عاصفة من النقد والنقاش. غير أنه أفلح على أيٍّ حال في تأكيد ظاهرة متميِّزة في عصرنا هذا، فلا يمكن الحديث في أيامنا هذه عن أيّة حركة إصلاحيّة في المجتمع تسعى إلى أشكال من التنظيم الاقتصادي والسياسي خارج حدود السوق والديمقراطيّة اللبرالية. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت مثل هذه الاتجاهات إلا أن ذلك لا يعني أن التاريخ قد توقف عند هذه النقطة، وأن البشر قد استنفدوا جميع الاحتمالات المفتوحة أمامهم. وليس بوسع أحد أن يتنبّأ بأشكال النظام الاقتصادي والسياسي أو الثقافي التي قد تبرز في المستقبل، فكما أن المفكرين في العصور الوسطى لم يخطر على بالِهم على الإطلاق أن مجتمعاً صناعياً سيخلُف المجتمعات الإقطاعيّة التي عاصروها، كذلك فإننا لا نستطيع أن نتكهّن بالاتجاهات والمسارات التي ستبرز وتتنامى وتكون لها الغَلَبة خلال القرن الحادي والعشرين.

تفسير شيوع الديمقراطية اللبرالية

من الأسباب التي تُطرَح كثيراً لتفسير شيوع الديمقراطيّة اللبرالية أن أنساقاً أخرى من الحكم السياسي قد جُرِّبت وثبت إخفاقها، وأن الديمقراطيّة قد برهنت على أنها النظام السياسي «الأمثل». ومن الواضح أن الديمقراطيّة هي «الشكل الأفضل للتنظيم السياسي»، غير أن ذلك لا يمكنه بمفرده أن يُفسِّر موجات التحوّل الديمقراطي في العالم.

وربما كانت الأسباب كامنة في التغيرات الاقتصاديّة الاجتماعيّة التي نوقشت في موضع آخر من هذا الكتاب، ومن بينها:

أولاً: تميل الديمقراطيّة عادة إلى الارتباط باقتصاد السوق باعتباره أكثر فعاليّة من النظام الشيوعي كنظام لتوليد الثروة. فقد تبيّن أن الشيوعيّة، باعتبارها نسقاً للإدارة والتخطيط الاقتصاديْن، لا تتمتع بالقدرة التنافسيّة ولا بالكفاءة.

ثانياً: كلما ازدادت عولمة الأنشطة الاجتماعيّة، وتأثرت الحياة اليوميّة للأفراد والجماعات بالأحداث التي تقع على بُعد مسافات بعيدة عنهم؛ ازدادوا فضولاً ورغبة في معرفة سُبُل الحُكم، وأساليبه كما تُمارَس لديهم وفي مناطق أخرى من العالم، واتسعت آفاقهم وطموحاتهم إلى مزيد من المشاركة السياسيّة، وإلى التحوّل الديمقراطي. كما أن العولمة تزيد في انتشار الأفكار والآراء عبر حدود الدول، وتُعزِّز إحساس المواطَنة النشطة في كثير من بقاع العالم.

ثالثاً: تُسهم وسائل الإعلام الجماهيريّة، ولاسيّما التلفاز والإنترنت، بدور

حاسم في هذا المضمار. وربما كانت سلسلة التفاعلات الناجمة عن الديمقراطيّة ناجمة، في المقام، الأول عن انكشاف كثير من الأحداث وظهورها للعيان في عالم اليوم. كما أن تقانات التلفاز الجديدة، ولاسيّما القنوات الفضائيّة وأنواع البث الأخرى عبر الكوابل، قد أخذت بصورة متزايدة تقوِّض الأسوار والحواجز التي كانت تُقيمها الحكومات، وأنظمة الحُكم لفرض الرقابة والسيطرة على مواطنيها، والتحكم في أفكارهم، وتوجهاتهم، وممارَساتهم. وأصبح بوسع المواطنين والجماعات على هذا الأساس، أن يتعارفوا ويتواصلوا فيما بينهم، ويُدرِكوا حقائق الأوضاع في مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى بعيداً عن الإعلام الرسمي، والآراء والمزاعم التي تبثُّها الأجهزة الحكوميّة. وقد تجلّى هذا الانفتاح الإعلامي والمعلوماتي في أبرز مظاهره على شبكات الإنترنت، وأسهمت هي ووسائل التواصل البشري الأخرى في دكّ الأسس التي كانت أنظمة الحكم التقليديّة تبني شرعيتها عليها، سواء أكانت استخدام القوة ضد مواطنيها أم إضفاء هالات من الاحترام أم التبجيل للرموز السياسيّة المحليّة. وفي ظل هذه الظروف فقدت أنظمة الحُكم الشموليّة التسلطيّة قدرتها على مواكبة حياة الأفراد والجماعات التي تتمتع بالديناميّة والمرونة في تواصلها وتفاعلها في عالم الاقتصاد الإلكتروني هذه الأيام.

المفارَقات في الديمقراطية

يوحي الانتشار المتسارع للديمقراطيّة اللبرالية بنجاحها كنظام سياسي. غير أن التجربة خلال العقود القليلة الماضية تُشير إلى عدد كبير من التناقضات والمخاطر التي ينطوي عليها النظام الديمقراطي، سواء في المجتمعات الغربية المتقدّمة، أو في دول العالم النامي. بل إن المجتمعات الديمقراطيّة اللبرالية التي ترسخَّت فيها المؤسسات والتقاليد الديمقراطيّة منذ عهد بعيد تشهد الآن موجات من مواقف التذمُّر، والمعارضة، والإحساس بالخديعة. وتتصاعد هذه الاحتجاجات والتساؤلات، بصورة خاصة، حول الديمقراطيّة في عُقر دارها؛ أي في أوروبا والولايات المتحدة، تُعزِّزها حركات اجتماعيّة في أقطار العالم الأخرى. وتُشير كثير من الدراسات ومُسوح الرأي العام في مجتمعات أوروبا والولايات المتحدة، إلى أن قطاعات متزايدة من الناس قد بدأت تُظهر استياءها تجاه النظام السياسي، أو تُبدي عدم الاكتراث تجاه أساليبه ومُخرَجاته النهائية.

ومن اللافت أن أسباب هذه المعارَضة تعود إلى العوامل نفسها التي أسهمت في انتشار الديمقراطيّة، ألا وهي الآثار التي تتركها تقانات المعلومات

الجديدة والعولمة في الحياة الاجتماعيّة. وكان أحد علماء الاجتماع الأمريكيين (Bell, 1973) قد أوضح منذ عدّة عقود أن الحكومات الوطنيّة قد أصبحت عاجزة عن تقديم إجابات مقنعة ومتوازنة وعادلة عن مجموعة من التساؤلات الكبرى، أو أنها غدت، في كثير من الحالات، مُسخَّرة لتوجيه سياساتها وُجهة تخدِم قطاعات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة معيَّنة دون غيرها. وقد أصبحت الحكومات، وفق هذا المنظور «أصغر من أن تُجيب عن الأسئلة الكبيرة، مثل آثار المنافسة الاقتصاديّة العالميّة أو تدمير بيئة العالَم؛ غير أنها، في الوقت نفسه قد غَدَت أكبر من معالَجة الأسئلة الصغيرة التي تؤثّر في مدن ومناطق أخرى في العالم». إن حكومات الدول الكبرى، على سبيل المثال، قد فقدت سيطرتها على أنشطة الشركات الاقتصاديّة والتجاريّة العملاقة. كما أن المواطنين في الدول الديمقراطيّة قد بدأوا يفقدون ثقتهم بالسياسيّين وبممثّليهم المُنتخَبين لاقتناعهم المتزايد بأن نشاط هؤلاء في إطار النظام الديمقراطي لن يؤثّر في حياتهم بصورة إيجابيّة. وتتزايد هوّة عدم التصديق بين المواطنين من جهة والسياسيّين عموماً من جهة أخرى عندما تزعم الفئة الأخيرة أنها قادرة على الإسهام في معالجة القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنيّة، مثل قضايا البيئة والفقر، بل وإشاعة الديمقراطيّة في مناطق أخرى من العالم. ويتجلّى تزايد عزوف المواطنين عن السياسيّين والمشاركة السياسيّة عند النظر إلى مطالبهم واحتياجاتهم على الصعيدين الوطني والمحلي. وتُظهِر إحدى الدراسات الميدانيّة الموسَّعة في بريطانيا مثل هذا التزايد بين جيلَيْن من المستجيبين (ESRC, 1997). إن 30% من مواليد 1958 يرون أن انضمامهم إلى أي من الأحزاب السياسيّة في بريطانيا لا يعني شيئاً بالنسبة إليهم؛ لأن مشاركتهم في الاقتراع، بصرف النظر عن طبيعة المرشَّحين واتجاهاتهم، لن تؤدّي إلى تحقيق أيّة منفعة للمواطن العادي. ومن مواليد 1970، يرى 44% أن السياسيّين العاملين في جهاز الدولة، سواء أكانوا منتَخَبين أم مُعيَّنين، لا يهمهم إلا مصلحتهم الشخصيّة الضيّقة، وأنهم لا يُلقون بالاً لاهتمامات ناخبيهم أو المواطنين بصورة عامة. وترى هذه النسبة العالية من المستجيبين أن مزاعم ممثّليهم في المجالس البلديّة أو النيابيّة أو التشريعيّة حول قدرتهم على التأثير في القرارات التي تهم مصالح الناس العاديين لا أساس لها من الصحّة، حيث إن مثل هذه القرارات تُتَّخَذ على مستويات أعلى من جانب ممثلي المصالح الاقتصاديّة، والسياسيّة، والخاصة، وكبار المسؤولين البيروقراطيّين.

لا تقتصر آثار «عصر الانفتاح المعلوماتي» على جملة الناس في الدول

الشموليّة التسلطيّة، بل تتعدّاها إلى المجتمعات الديمقراطيّة. فقد دَرَجت الحكومات الديمقراطيّة على انتهاج أساليب «غير ديمقراطيّة» لممارسة مهماتها، وانجراف بعض كبار المسؤولين فيها لإغراءات الفساد، والمحسوبيّة، والرشوة، واختلاس المال العام. غير أن كثافة التواصل بين الأفراد والجماعات من خلال تقانات المعلومات الحديثة، قد أسهمت في نشر المعلومات بين الناس عن هذه المُمارَسات السيئة. وأدّى ذلك بدوره إلى تناقص مطَّرِد في اهتمام الناس عموماً بأجهزة الحكومة التنفيذيّة، وثقتهم بقدرتها على خدمة مصالحهم، كما أن الأحزاب السياسيّة في المجتمعات الغربيّة، ولاسيّما الأوروبيّة، سواء منها من هو في سدّة الحُكم أو في صفوف المعارضة تبذل مع كل جولة انتخابيّة قصارى جهدها بإقناع الناس، واجتذابهم، ودفعهم إلى صناديق الاقتراع.

ورغم هذا الهبوط في نسبة المشارِكين في الانتخابات، وتناقص أعداد المنتسبين إلى الأحزاب السياسيّة، فإن من الخطإ الاعتقاد بأن هاتين الظاهرتين تُمثّلان تحوُّلاً في مواقف المواطنين تجاه النظام الديمقراطي نفسه. كما أن جميع المُسوح الميدانية ودراسات الرأي العام تُظهِر أن الأغلبيّة الساحقة في المجتمعات الغربيّة أو في الدول الأخرى التي سلكت المسار الديمقراطي، ما زالت تؤمن إيماناً راسخاً بأن النظام الديمقراطي ما زال هو الشكل الأفضل للحُكم. وبموازاة ذلك، فإن المواطنين، على اختلاف توجهاتهم ومصالحهم، قد بدأوا ـ بصورة متزايدة ومُطَّرِدة ـ في الانضمام إلى مؤسسات بديلة للتعبير عن همومهم، ولممارسة حقوقهم في المشاركة في الحياة العامة، مثل الحركات الاجتماعيّة والسياسيّة المتعدِّدة، ومنظمات المجتمع المدني بصورة عامة. وكثيراً ما تتركّز اهتمامات هذه الحركات في قضايا محدَّدة تتراوح في اتساع مجالاتها بين مناهضة العولمة، أو منظمة التجارة العالميّة، ومكافحة التمييز العنصري، أو الانتشار النووي من جهة، والرِّفق بالحيوان أو الدفاع عن مصالح المِثليّين الجنسيّين من جهة أخرى.

الأحزاب السياسية والاقتراع في الدول الغربية

الأنظمة الحزبية

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحُكم بطريقة قانونيّة شرعيّة عن طريق العمليّة الانتخابية. وهناك عدّة أنواع من الأنظمة الحزبيّة. ويتأثر نمو الأنساق الحزبيّة، سواء أكانت حزباً واحداً

أم ائتلافاً وتحالفاً بين مجموعات حزبيّة متعدِّدة، بطبيعة الإجراءات الانتخابيّة في بلد ما. وفي كثير من البلدان الغربيّة، يتقاسم السُّلطة، في كثير من الأحيان، حزبان رئيسيّان أو تكتّلان يضمّان عدداً من الأحزاب الرئيسيّة تُعزِّزها أحزاب أقل ثقلاً وأصغر حجماً منها. وتختلف الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسيّة، غير أن بعضها قد ينطلق من اعتبارات دينيّة، وبعضها قد ينشأ على أساس إثني. وقد درَجَت العادة على إطلاق صفة «اليسار» على الأحزاب التي ترتكز مفاهيمها الأساسيّة على قضايا التوزيع العادل للثروة والسُّلطة في المجتمع، والحِرص على تحقيق المساواة والعدالة في أوساط المواطنين دونما استثناء. وعلى الجانب الآخر، تُطلَق صفة «اليمين» على الأحزاب ذات التوجهات المحافِظة التي تميل إلى الحفاظ على القيَم التقليديّة والتطرّف في تمييز الطابع الوطني لمجتمع ما مع وجود نزعة إثنيّة خاصة تتسم بما يشبه الاستعلاء والرغبة في إقصاء جماعات إثنيّة معيّنة. وتنتشر في المجتمعات المتقدّمة بصفة خاصة، ولاسيّما خلال الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة، أحزاب تُمثِّل أقصى اليمين، وتطالب بمنع دخول المهاجرين الأجانب والإقامة في هذه البلدان. وتُحقِّق بعض هذه الأحزاب اليمينيّة المتطرِّفة نتائج كبيرة وملموسة، ويدخل مُرشَّحوها بأعداد متزايدة إلى المجالس التشريعيّة/ البرلمان في عدد من الدول الأوروبيّة مثل: فرنسا، وألمانيا؛ والنمسا؛ وإيطاليا. وقد نشطت في الوقت نفسه في هذه البلدان المنظمات والجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان والمُناهِضة للتمييز العِرقي والتفرقة العنصريّة والعبث بالبيئة الطبيعيّة مثل حزب «الخُضر»، وحركة «السلام الأخضر».

الإسلام ونظرية الحقوق والحريات

تعتبر نظرية حقوق الأفراد وحرياتهم ركناً أساسياً من أركان التراث الغربي في الفكر السياسي، ومؤداها أن للأفراد حقوقاً وحريات تلتزم الدولة باحترامها، وتمنع على «التشريعات» الانتقاص منها إلا في حدود الضرورة المتعلقة بتنظيم الحياة الجماعية والتوفيق بين الحقوق المتعارضة. وقد انتقل إلينا من التراث الأوروبي حشد من محاولات التأصل النظري لأساس هذه الحقوق والحريات، لعل أشهر ما فيه ما قيل عن فكرة القانون الطبيعي، والعقد الاجتماعي. وكل ذلك لا تعارض بينه وبين التراث الإسلامي في «المسألة السياسية»، بل إن جمهور أهل السنة يصفون الإمامة بأنها عقد. ويقول ابن خلدون: «وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده، تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري».

ولا أظن أننا نتعسف في تفسير التاريخ إذا قررنا صراحة أن دستور المدينة الذي أنشأ

الدولة الإسلامية الأولى كان بالتعبير الحديث أول دستور تعاقدي في التاريخ، وإن التاريخ لا يعرف بعده مثالاً للتعاقد الحقيقي في نشأة الجماعية السياسية إلا ما كان حين اتفق المهاجرون إلى الأرض الأمريكية على سفينتهم «مايفلاور» على إقامة مجتمع سياسي جديد على أساس بيعة مشتركة بينهم.

وبغض النظر عن الأساس النظري لفكرة التزام الدولة باحترام حقوق الأفراد وحرياتهم فإن التصور الإسلامي للحقوق والحريات يتميز بخاصيتين تحتاجان إلى ملاحظة:

الأولى: إن الإسلام يأمر بأداء الحقوق كواجب ديني آخر. ومن المؤكد أن إضافة الجزاء الديني والحافز الديني إلى الحوافز السياسية والدوافع الطبيعية يشكل ضماناً إضافياً إلى ضمانات الحرية المعروفة...

ولا نريد أن نطيل الحديث بضرب الأمثلة وسوق الشواهد، وإنما حسبنا أن نورد نصين اثنين: النص الذي يجعل الدفاع عن حريات الآخرين فريضة دينية وهو قوله تعالى: ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان. . .﴾ (سورة النساء: آية 75). والنص الذي يجعل حماية حرية الرأي، سواء كان مكتوباً أو منطوقاً، واجباً دينياً وهو قوله تعالى: ﴿. . . ولا يضارّ كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فُسوقٌ بكم. . .﴾ (سورة البقرة: آية 282).

الثانية: إن الإسلام ينظر إلى الحقوق من زاوية المكلف بأدائها لا من زاوية المطالب بها، ولهذا فتعاليمه في هذا الشأن مجموعة من التوجهات التي تأمر بأداء الحقوق لأصحابها، والتأمل في النصوص القرآنية يكشف عن إطراء هذا الأسلوب.. وحسبنا ذكر الأمثلة:

﴿. . . وآتوا حقه يوم حصاده. .﴾ (سورة الأنعام: آية 141).

﴿. . . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم. .﴾ (سورة الذاريات: آية 19).

﴿. . . وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين﴾ (سورة البقرة: آية 241).

ولهذا التوجه قيمة اجتماعية وإنسانية كبرى. . .

لأن مؤداه بأن يتسابق الناس إلى إعطاء الحقوق بدلاً من تسابقهم إلى أخذها. . . فتسود روح المودة والإيثار بدلاً من روح الأثرة والمنافسة الضارية. ويتمم هذا تشجيع العفو، والإحسان، يمثل قوله تعالى: ﴿. . . ولا تنسوا الفضل بينكم. .﴾ وقوله: ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى. . .﴾ (سورة البقرة: آية 237).

المصدر: أحمد كمال أبو المجد، «المسألة السياسية، وصل التراث بالعصر والنظام السياسي للدولة،» في: يسين السيد [وآخرون]، **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 590-591.

ويضم الطّيف الحزبي في المجتمعات الغربيّة وغيرها منظومة عريضة جداً من الأحزاب السياسيّة المتعدِّدة الاتجاهات والأهداف. غير أن السنوات الأخيرة قد أخذت تشهد ظهور تنظيمات سياسيّة متنامية تحاول أن تحشد القوى السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمع، وتسعى لتحقيق أهداف عريضة وبمنهجيات جديدة تتواءم مع التغيّرات السريعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة. وتتبع هذه الحركات السياسيّة الحزبيّة ما أصبح يُسمّى «الطريق الثالث». ويستند هذا الاتجاه، كما هي الحال في بريطانيا، إلى مجموعة من المكوِّنات والعناصر المتكاملة، من بينها:

1. **إعادة هيكلة الحكومة**: يدعو هذا الاتجاه إلى تنشيط مختَلَف المستويات في الحكومة والدولة لتلبية احتياجات الناس في عالم تتسارع فيه التغيّرات، مع التأكيد على أن نشاط الحكومة ينبغي ألّا ينحصر بالسياسات والممارَسات البيروقراطيّة التي تُسَيَّر وتتمركز من قمّة الهرم الحكومي. وتُطالِب هذه الحركات بتطبيق أشكال الإدارة الديناميّة النشطة كتلك التي تنتشر في القطاع الخاص، مع الحرص على تفعيل جميع المؤسسات في المجال العام.

2. **تنمية المجتمع المدني**: إن تحالف الحكومة والسوق لا يكفي للتصدّي للعديد من التحديات في المجتمعات الحديثة. فالمجتمع المدني ـ الذي يقع خارج نطاق الدولة ونطاق السوق الاقتصادي كليهما ينبغي أن يتعزز وينشَط في مسار ثالث. وسيكون للمنظمات الطوعيّة والجمعيات المدنيّة بمختَلف أنواعها دور حيوي في معالجة قضايا المجتمع المحلي والنواحي المتصلة بمجالات عديدة مثل: البطالة؛ وحقوق الإنسان؛ والجريمة؛ والتعليم.

3. **إعادة هيكلة الاقتصاد**: وتدعو اتجاهات الطريق الثالث إلى قيام اقتصاد جديد مختَلَط يتميّز بالتوازن بين التعليمات والتوجيهات الحكومية من جهة وحريّة السوق من جهة أخرى. ولتحقيق التنمية الاجتماعيّة الشاملة، يرفض هذا الاتجاه كلاً من السيطرة المركزية للدولة على النشاط الاقتصادي والتوجهات الداعية إلى المزيد من الحريّة لحركة السوق والتجمعات الاقتصاديّة.

4. **إصلاح دولة الرفاه**: تدعو اتجاهات الطريق الثالث إلى الاستمرار في حماية مصالح الفئات والشرائح المستضعَفَة في المجتمع عن طريق تقديم المعونة في الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، غير أنها تُطالِب بمزيد من الكفاءة والفعاليّة في هذا المجال، وتُنادي بتمكين الفقراء، وتقليص فجوة اللامساواة بين المواطنين في ما يتعلّق بحقوقهم الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والإنسانيّة.

5. **التحديث البيئي**: ترفض سياسات الطريق الثالث المواقف التي تعتقد بوجود تناقض واضح بين حماية البيئة من جهة والتوسع الاقتصادي من جهة أخرى. وتدعو هذه الاتجاهات إلى الالتزام بالدفاع عن البيئة، وتأمين فرص العمل في الوقت نفسه مع تقديم الحوافز للتنمية الاقتصاديّة.

6. **إصلاح النظام العالمي**: إن عصر العولمة الذي نعيشه يجعل من الضروري السعي إلى تطوير أشكال جديدة من الحُكم على الصعيد العالمي. وبوسع المؤسسات العالميّة أن تُسهم في إقامة الديمقراطيّة في المجالات التي تتجاوز حدود الدولة القوميّة، وتُسهم في حماية اقتصادات الدول النامية من التقلّبات الاقتصاديّة الدوليّة.

التغيّر السياسي والاجتماعي

لم تعُد المشاركة السياسيّة، والحياة السياسيّة عموماً، تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبيّة، والتصويت أو التمثيل أو التعيين في الهيئات التشريعيّة أو الحكوميّة. فكثيراً ما تكتشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، بل إنه قد يُعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حظره بأكثر من أسلوب. ورغم انتشار الديمقراطيّة في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية أو الشموليّة في كثير من البلدان يجعل من المتعذّر حدوث التغيّر الاجتماعي أو إحداثه من خلال الهياكل السياسيّة القائمة. ولا يمكن في هذه الحالة إحداث التغيير إلّا من خلال قنوات وأساليب غير تقليديّة في العمل السياسي.

ومن البديهي أن الثورات هي في طليعة الأساليب غير التقليديّة؛ أي الحركات الجماهيريّة المنظّمة التي تُحدِث تغيّرات جذريّة في النظام السياسي السائد باستخدام العنف. وتتميّز الثورات، في العادة، بالقدرة على استهواء الجماهير، وتوجيهها، وبجوانب التوتر، والإثارة، والعنف التي تنطوي عليها. غير أن الثورات نادراً ما تحدث في عالمنا المعاصر. من هنا، فقد تعاظمت أدوار «**الحركات الاجتماعيّة**»، وهي الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأُطُر والمؤسسات القائمة. وتحفِل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعيّة، على اختلاف أهدافها، ومجالاتها، ودرجات الفعالية والكفاءة فيها. ولكثير من هذه الحركات امتدادات

وروابط عالميّة، وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على تقانات المعلومات الحديثة لتيسير التواصل فيما بينها، وشدّ الروابط بين شبكاتها المحليّة والدوليّة.

العولمة والحركات الاجتماعية

تتعدّد أشكال الحركات الاجتماعيّة، وأنواعها، وحجومها، ومجالات انتشارها. إن حجم العضوية في بعضها قد لا يتجاوز العشرات، بينما يتسع في حركات أخرى ليشمل الآلاف بل الملايين من الناس. وفيما تستطيع بعض هذه الحركات أن تزاوِل أنشطتها في ظِل القوانين السائدة في دولة أو أكثر، فإن بعضها الآخر يُضطَر إلى العمل بصورة سريّة تحت الأرض. ومن الخصائص التي تميّز الحركات الاحتجاجيّة، على سبيل المثال، قدرتها على النشاط في الهامش الذي تسمح الحكومة من الوجهة القانونيّة بالنشاط فيه في أماكن وأوقات معيَّنة داخل البلاد.

وكثيراً ما تنشأ الحركات الاجتماعيّة بغرض تحقيق التغيّر حول قضيّة عامة مثل التوسّع في الحقوق المدنيّة لإحدى شرائح السكان. وقد تبرز مقابل هذه الحركات حركات أخرى مناوئة تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن. ونشهَد مثل هذه الحركات والحركات المضادة في عدة مجالات من بينها الحركات الدينيّة، وإباحة الإجهاض، وإعلان الإضراب العام، وغيرها. وتُمثِّل الحركات الاجتماعيّة في جميع الحالات الشكل الأكثر فعاليّة وقوة وتأثيراً في المجتمع، فقد استطاعت حركة الحقوق المدنيّة في الولايات المتحدة إجراء كثير من التغيرات من خلال إدخال أو تعديل بنود الدستور في الولايات المتحدة. ومثل ذلك ما حققته الحركات النسويّة من إنجازات في ميادين المشاركة السياسيّة وحقوق العمل.

تعاظمت أهميّة الحركات الاجتماعيّة في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليديّة أو قصورها عن التصدي لأشكال محدَّدة من المخاطر التي تتهدد المجتمعات البشريّة على اختلافها مثل: القضايا البيئية، وأخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي تنطوي عليها عمليّة العولمة، أو أساليب إنتاج الغذاء المُعدَّل جينياً، والآثار السلبيّة لانتشار تقانات المعلومات الجديدة. وهذه المشكلات والتحديات هي من النوع الذي لا تستطيع المؤسسات الحكوميّة والسياسيّة والحزبيّة السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدّى له. بل إننا، في المقابل نشهَد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا الاجتماعيّة والخاصة المؤسسات التجاريّة والاقتصاديّة العملاقة، والأجهزة الحكوميّة البيروقراطيّة،

ونفوذ وسائل الإعلام. ويرى كثير من خبراء العلوم الاجتماعيّة والمحلّلين والمراقِبين أن العولمة، إذا ما تُرِكَ لها المجال للمضي قُدُماً في مساراتها الحاليّة ووفق منطقها الخاص، ستُلحق أضراراً بالغة، وتطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديّين في جميع أرجاء المعمورة.

ويمكننا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعيّة الجديدة من زاوية «المفارَقات» والتناقضات الداخليّة التي تتميّز بها الديمقراطيّة اللبرالية. ففي الوقت الذي يفتر فيه الحماس للعمل السياسي التقليدي، فإن تعاظُم الحركات الاجتماعيّة الجديدة، وتعدّد أهدافها وأدوارها، إنما تدل دلالة قاطعة على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي أو غير مكترثين له بأشكال أخرى من السلوك الجماعي. كما أن هذه الحركات تُشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس بأن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفعاً من الاعتماد على السياسيّين والنُّظُم السياسيّة، ولاسيّما في المجالات المتصلة بالقضايا الأخلاقيّة الكبرى الكامنة في أعماق حياتنا الاجتماعيّة. وعلى هذا الأساس، فإن الحركات الاجتماعيّة الجديدة تُمثِّل إحياء للمبادئ والممارَسات الديمقراطيّة في كثير من البلدان، وهي تُمثِّل واحداً من المحاور الركينة للثقافة المدنيّة وللمجتمع المدني ـ وهو، كما أسلفنا، المجال العام الذي يقع بين الدولة من جهة والسوق من جهة أخرى، وتنشط فيه مؤسسات حيويّة بارزة مثل العائلة، والجمعيات المنبثقة عن المنابت الأوليّة للجماعات البشريّة، وغيرها من المنظمات غير الاقتصاديّة.

ولا يَسَعُ علماء الاجتماع والمحللين الآخرين إلّا الإقرار بالدور الحيوي الذي تؤديه التقانة في توسّع الحركات الاجتماعيّة الجديدة الحديثة. ويمكننا أن نتبيّن جانباً من هذا الدور في التظاهرات الاحتجاجيّة الواسعة والمؤثّرة التي تواجِه المؤتمرات التي تعقدها منظمة التجارة العالميّة في مختلَف المدن في الشرق أو الغرب. ويرى واحد من علماء الاجتماع المُحدَثين (Castells, 1997) أن عصر المعلومات الذي نعيشه الآن قد شهِد تحوّلاً جذرياً في الحركات الاجتماعيّة الحديثة. ويدرس هذا الباحث حالة ثلاث من الحركات الاجتماعيّة المختلفة كل الاختلاف في أهدافها، ومراميها، وطبيعة نشاطها، ومواقعها الجغرافيّة، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع من خلال استخدامها تقانة المعلومات. ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الإنترنت، وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الحركات القوميّة

يدخل العديد من الحركات الاجتماعيّة المهمّة في عالمنا المعاصر اليوم في عِداد الحركات الوطنيّة أو القوميّة. ولم يكن للقوميّة نصيب من الاهتمام لدى مؤسسي علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان كل من ماركس ودركهايهم يعتبر أن القوميّة نزعة مدمِّرة في أغلب جوانبها. إن تزايد التكامل الاقتصادي الذي تسببت به الصناعة الحديثة سيؤدي إلى اضمحلالها بصورة مطَّردة. غير أن ماكس ڤيبَر أوْلى هذه المسألة بعض الاهتمام، ولم يكن يضيره أن يُسمّى مفكراً أو عالماً قومياً، إذ إنه أعلن مناصرته لبلاده ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. غير أن ڤيبَر نفسه قصَّر في تقدير أهميّة النزعة القوميّة وفكرة الدولة القوميّة التي ستتجلّى آثارها ونتائجها في القرن العشرين. فقد تبلورت الفكرة القوميّة في عدة مناطق في العالم، وأخذت بالازدهار منذ مطلع القرن العشرين. ورغم تزايُد الاعتماد المتبادَل بين دول العالم خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، إلا أن الفكرة القوميّة ترعرعت وتنامت بصورة متزايدة ممّا أسفر عن تأسيس العديد من الدول والنُّظُم القائمة على أسس قوميّة أو إثنيّة. ويرى واحد من كبار المنظِّرين؛ وهو إرنست غيلنر (1925-1995) أن كلاً من القوميّة، والأمّة، والدولة القوميّة هي من نتاج المدنيّة الحديثة التي ترجع في أصولها إلى الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. والقوميّة ليس لها جذور متأصِّلة في الطبيعة البشريّة، بل هي محصِّلة طبيعيّة للمجتمع الكبير الحديث الذي أنشأته الصناعة والتصنيع، كما أن مفهوم القوميّة والدولة القوميّة كان شبه غائب في المجتمعات التقليديّة. وقد أسهمت في هذه الظاهرة عدّة عوامل في المجتمعات الحديثة. فالمجتمع الصناعي الحديث يرتبط من ناحية، بالتطوّر الاقتصادي السريع ونمو نظام مركَّب من تقسيم العمل. كما أن الأفراد في الدولة الحديثة لا بد من أن يتفاعلوا طيلة الوقت مع الغرباء، لأن القرية أو البلدة لم تعد هي أساس المجتمع، بل إن هذا الأساس اتسع ليشمل وحدات أكبر بكثير من هذه المواقع الصغيرة البسيطة. كما أن التعليم الجماعي، القائم على استخدام «اللغة الرسميّة» في المدارس، أصبح هو الطريقة الوحيدة لتنظيم المجتمع الكبير وتوحيده.

تعرّضت نظريّة غيلنر للنقد في أكثر من ناحية. ويرى بعض النقّاد أنها نظريّة وظيفيّة ترى أن التعليم يتسبّب في إنتاج وحدة المجتمع. ويُضيف هؤلاء أن هذه النظريّة، شأنها شأن المُقارَبات الأخرى للمدرسة الوظيفيّة، تميل إلى التقليل من دور التربية والتعليم في خلق الصِّراع والتفرقة في المجتمع. ويرى واحد من كبار النقاد (Smith, 1979) أن غيلنر يُجانِب الصواب في قوله إن القوميّة هي من

مُحصلات المجتمعات الصناعيّة الحديثة، وإن بحث الجماعات البشريّة عن هويّة قوميّة لا يعود إلى أصول تاريخيّة قديمة في حياة المجتمعات البشريّة. ويعتقد سميث أن كثيراً من الجماعات البشريّة التي أقامت لها دولاً في العصر الحديث تزعم أن لها أصولاً إثنيّة ودينيّة مثل إسرائيل، وأن الانتماء الوطني والقومي لدى جماعات أخرى، مثل الفلسطينيين، هو الذي دفعهم إلى السعي إلى إقامة دولة لهم على أرض كانت وطنهم منذ عهود سحيقة قبل أن يطردهم منها الإسرائيليون.

الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر

تمظهرت قطيعة خطاب تيار «الصحوة» مع الخطاب الإصلاحي في الانشقاق عن فكرة الدولة الوطنيّة وعن التراث الناهل من الفكر السياسي الإنساني الحديث، وفي إعادة تأويل مقولة «الدولة الإسلاميّة» تأويلاً جديداً تحوّلت ـ في أعقابه ـ إلى دولة ثيوقراطيّة. ولم يكن ذلك الانشقاق مجرد استبدال مفاهيمي شكلي، بل أراد نفسه انقلاباً فكرياً تاماً على الأسس والمقدمات التي أنتجت خطاب الدولة الإصلاحيّة الإسلاميّة. هكذا أعادت الصحوية النظر في مقدمات السياسة في الوعي الإسلامي: في موقع السياسة والدولة من العقيدة، وفي موقع رجال الدين من السلطة! لم تعد السياسة ـ عندها ـ من الفقهيات والفروع، باتت من أصول الدين. ولم تعد وظيفة الفقهاء دينيّة، أصبحت سياسيّة أيضاً. وبكلمة، أعادت النظر في المفهوم السني ذاته للسياسة والدولة الذي درج عليه المسلمون والفقهاء في كل الأعصر!

الانشقاق ـ إذاً ـ كان انشقاقاً عن التراث الفقهي السني العام وليس انشقاقاً عن التراث الإصلاحي فحسب، وكان الدليل عليه انفتاح الصحويّة على أفكار الإمامة و«الروافض» ـ بعبارة فقهاء السُّنّة ـ وتلبيسها مفاهيم السياسة الشرعيّة شكلاً! ولعل مجرّد الانتباه إلى مراجع التيار الصحوي الحديثة يكشف عن نوع الإسلام الذي بشرت به: إنه إسلام المودودي والنَّدْوي المدافع عن جماعة المسلمين في «دار الكفر»، (الهند)، المتطلع إقامتها «دار الإسلام» بعد الهجرة إليها (باكستان). لقد أعادت إنتاج هذا الإسلام غير العربي في البلاد العربيّة، فأسقطته عليها وطبقت ثنائيات: «المجتمع الجاهلي»/ «المجتمع الإسلامي»، «دار الحرب»/ «دار الإسلام»، وسوّغ لها ذلك العمل بثنائيات عقديّة وكلاميّة: الكفر/ الإيمان، الكفر/ الجهاد... إلخ. لتنتهي إلى تهيئة مناخ فكري وسياسي ونفسي لإنتاج الفتنة!

حاولت الإصلاحيّة توظيف الإسلام للتقدم والمشاركة في العصر، أما الصحويّة، فحاولت الانسحاب من التاريخ والعودة بالإسلام إلى مواقع دفاعيّة غير حصينة متى أُخِذ توازن القوى الحضاري في الاعتبار! والنتيجة أن الإصلاحيّة رسمت دوراً إيجابياً للإسلام، كعقيدة وثقافة، في التاريخ الكوني الحديث، فيما حوّلته الصحويّة ـ في

أفضل الحالات - إلى أيديولوجيا سياسيّة للممانعة ضد العصر والتاريخ! هكذا أتت قطيعتها مع الإصلاحيّة قطيعة مع العصر أيضاً بحسبان الإصلاحيّة النهضويّة المحاولة الفكريّة الأخيرة التي أنتجها المسلمون لتحقيق تفاعل خلّاق ومتوازن مع تغيّرات العالم بعد انهيار مدنيتهم. بهذا المعنى، كانت الإصلاحيّة صرخة، فيما كانت الصحويّة حشرجة!

تاريخ الفكر السياسي الإسلامي - أيضاً - تاريخ نكوصي وانحداري، كلما تقدمنا في الزمان صعوداً، تراجع معدّل الإنتاج والاجتهاد فيه بوتائر مخيفة. المسافة - اليوم - بين محمد عبده أو الكواكبي وبين عبد السلام فرج أو علي بلحاج مسافة فلكيّة مخيفة، وهي نفسها المسافة - في إيران - بين النائيني وبين تسخيري، بل هي المسافة - في سائر العالم الإسلامي - بين الأفغاني وبين «الأفغان العرب» من أمراء الحرب والفتيا في دماء المسلمين! بدأ الإسلام المعاصر محاولة صعبة - ولكن مقدامة - لضخ الحياة في العقل والاجتهاد والشورى والانفتاح على ثمرات الفكر الإنساني، ثم تراخت العزيمة ودبّ فيها الوهن كي ننتهي اليوم إلى أفكار ترفض الحضارة بدعوى أنها من بضاعة إلحاديّة، وتدعو إلى إحياء الموتى وقتل الأحياء، وتقديس الأميّة بدعوى أن النبي أمّي! انتقلنا سريعاً من عصر المفكرين (المصلحين) إلى عصر الدعاة (السياسيّين)، إلى عصر أمراء الحرب داخل «دار الإسلام» وكتاب أدبيّات القبر والحشر! لم يعد تاريخاً للفكر الإسلامي اليوم! أصبح لا تاريخاً!!!

ليست الثقافة وحدها ما يُفسِّر هذا المسار التراجعي الانحداري، وإن كانت من أهم أسباب تفسيره، بل إن وقائع التطوّر السياسي - خلال هذا القرن خاصة - تضع في حوزتنا عناصر أخرى لتفسير ذلك. فقد تضافرت عوامل السياسة الدوليّة ومتغيّراتها الكونيّة الحديثة (الانتصار الهائل للمدنيّة الغربية ومنظوماتها الماديّة والفكريّة)، وعوامل السياسة المحليّة وحقائقها الصاخبة (قيام النظام السياسي الوضعي ورسوخه في البلاد الإسلاميّة)، لتضع الإسلام: عقيدة وثقافة ومجتمعات، في موقع دفاعي صعب أمام حقائق ذلك الانتصار. والمشكلة أن هذا الموقع الدفاعي لم يكن موقعاً سياسياً فحسب، أو قل إنه لم يبق محصوراً في نطاق هذه الحدود، بل بات كذلك ــ أي موقعاً دفاعياً ــ على الصعيد الثقافي أيضاً! وبسبب ذلك، أصبح منحى الممانعة النضاليّة لدى الإسلام الحزبي الطابع الغالب لردود الإسلام المعاصر على الزج المستمر لتلك الحقائق المنهمرة عليه من خارج؛ وهو منحى تلازم مع ميل جارف إلى الانكفاء والانغلاق والتشرنق على الذات في الوعي الإسلامي. وباتت الصورة معروضة على هيئات معادلة: كلما اشتدت وطأة الهجوم على الإسلام بالحداثة: السياسية والاجتماعيّة والفكريّة، زادت معدلات التراجع والنكوص فيه!

المصدر: عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 281-283.

الأمم والقومية في البلدان النامية

فـي أغلب البلدان الناشئة في العالم النامي، اتخذت القوميّة، والأمّة والدولة القوميّة مسارات مختلفة عن تلك التي شهدناها في المجتمعات الصناعيّة. إن أغلب الدول الأقل نمواً كانت ذات يوم خاضعة للاستعمار الأوروبي، وحصلت على استقلالها خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد وُضِعَت حدود هذه الدول بصورة شبه عشوائيّة في الدوائر الاستعماريّة في أوروبا، من دون أن تؤخذ في الاعتبار العناصر والمكونات الاقتصاديّة أو الثقافيّة أو الإثنيّة في أوساط الشعوب المستَعمَرَة. وقامت القوى الاستعماريّة في ذلك الوقت بتقويض الممالك والتجمعات القَبَلية القائمة أو إخضاعها لسيطرتها في مناطق من أفريقيا وفي الهند وبقاع أخرى من آسيا، ووضعتها كلها تحت السيطرة الاستعماريّة المباشرة، أو اعتبرتها مناطق محميّة، أو تابعة لسلطات الانتداب. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت المنطقة المستعمَرَة، كما يرى أحد الباحثين، مجموعة من الشعوب أو الدول القديمة، أو أجزاء من هذه وتلك جُمِعَت وحُصِرت في حدود معيّنة فرضتها القوى الاستعمارية (Akintoye, 1979, p. 3) وغَدَت بعض هذه الدول «الجديدة» أشبه بلوحة فسيفسائيّة متعدّدة الألوان، والانتماءات، والأصول الإثنيّة.

ورغـم أن الانتمـاء القومي قد أدى دوراً حيوياً في تحقيق الاستقلال للمناطق المستعمَرَة، إلّا أن الدول التي تمخّضت عنها مرحلة ما بعد الاستقلال قد عانت صعوبات جمّة في تنمية الشعور بالانتماء إلى الكيانات الجديدة، وتطوير الإحساس بالمواطَنَة الكاملة بين السكان. ولم تفلح الزعامات القوميّة في التأثير على الأغلبيّة الساحقة من الناس، بل إن كثيراً من هذه الدول ما زالت حتى أيامنا هذه تعاني الصراعات الداخليّة بين القوى المتنافسة للوصول إلى السلطة السياسيّة في البلاد.

وكانت أفريقيا هي القارة التي تعرّضت لأوسع الهجمات الاستعماريّة الأوروبيّة وأكثرها وحشيّة. وناضلت الحركات القوميّة والوطنيّة للتحرر من السيطرة الاستعماريّة الأوروبيّة، وتحقيق الاستقلال في أفريقيا في أعقاب الحرب العالميّة الثانية. وما إن تحقق الاستقلال، حتى وجدت القيادات السياسيّة في تلك البلدان نفسها تواجِه مشكلات ضخمة في مساعيها الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنيّة. وكان الكثير من هؤلاء الزعماء في الخمسينات والستينات من القرن الماضي قد تلقّوا تعليمهم في أوروبا أو في الولايات المتحدة، وتباعدت الشُّقّة بينهم وبين مواطنيهم

الذين كانت أكثريتهم تعاني الأميّة، والفقر، والجهل بما تنطوي عليه الديمقراطيّة من حقوق والتزامات. كما أن اللامساواة والتفاوت الطبقي والمكانة السياسيّة والاجتماعيّة كانت قائمة بين مختَلَف الفئات من السكان. وتسبَّب ذلك في استمرار الصراع على السُّلطة وانتشار الحرب الأهليّة في كثير من البلدان الأفريقيّة وبعض البلدان الآسيويّة.

الخطاب والقومي

أن تكون «قومياً» تنتمي إلى «قوم»، بما في الانتماء من عضوية الطبيعي، فهذا لا يحتاج منك إلى جهد. الجهد هو في المرور من معطى الطبيعة إلى تعبير الثقافة. الصعوبة كلها في هذا المرور، وكذلك اللبس كله: عربي، عروبي، قومي عربي، حالات وعبارات موصوفة، في ما جرى من حديث الناس، يتجاذبها تجريب الطبيعة وممكن العبارة. قد تكفي النبرة لتحويلها من «مرتبة» إلى أخرى: «سجّل أنا عربي»، مثلاً، في أفواه الجماهير المتظاهرة. وهي، في أغلب الأحيان سياقية: قد تكفي المشاركة في مؤتمر لتحويل كل المشاركين فيه ـ خلال فترته ـ إلى «قوميين عرب»، منهم من يعود إلى موقعه سالماً بعروبة لا قومية، ليكون «مجرد عربي» في بيته أو دون ذلك...

أن «تخطب» على الورق أو في الناس، بما في الخطبة من أوجه البلاغة، فهذا مما تتيح لك طبائع اللغة: لسانياً، كل ما يقال خطاب. لكن الخطاب إذا كانت مرجعيته خارج بنية القول، في الفضاء الاجتماعي، أصبح التماسك شرطاً في البحث عن معانيه، باعتباره مساراً للفكر نحو الحقيقة. هذا التماسك (coherence) يصبح هاجساً معرفياً عندما يتخصص الخطاب، أي عندما ينضبط في نسق معرفي (أو في «براديغم»). والقومي، معرفياً، هو نسق من الأنساق، أو هكذا كان يجب أن يكون.

الخطاب والقومي ملتبسان. وليت «الواو» فصلت بينهما، بدءاً، قبل الربط بين نعت ومنعوت. لو كانت «الواو» لأثارت أسئلة محرجة تحوّل القول القومي إلى خطاب. ومن هذه الأسئلة ما يتصل بتماسك الخطاب ومنها ما يتصل بإنتاج المعنى. وهما أمران قديمان: منذ فلاسفة اليونان والخطاب يحدده تماسكه، سواءً كان همه مراعاة منطقة الداخلي (لوغوس) أو كان همه الإيهام والإغراء، كما هو الحال عند السفسطائيين. أما العرب، أهل البيان وتصريف القول، فالمعنى من بلاغتهم وأسرارها. كان هذا قبل أن تتبرج ألفاظ المتأخرين وقبل أن تستبد الألفاظ بالمعاني. كان هذا قبل أن تتوالى أزمنة التاريخ المتعاقبة على تفكيك العلاقة بين الدال ومدلوله، في لغة فقدت صرامتها، فتسيبت معانيها.

هل هناك الآن «خطاب قومي»: خطاب وقومي في الوقت نفسه؟ الجواب: لا. مبدئياً، ما هو قومي، شأنه شأن ما هو ماركسي أو إسلامي، هو نسق يشمل الرؤى والمعارف والقيم المترابطة، على وجه التميز والتخصيص. مبدئياً، القول القومي قابل للتحويل إلى خطاب. ولقد كان خطاباً في مرحلة سابقة، بالمعنى الذي أشرنا إليه. أما غيابه، اليوم، فليس لأنه تراجع، لأسباب خارجة عنه، أو بسبب الأوضاع، كما يقال، وإنما لأن بنيته المعرفية تكسرت. ومعلوم أن هذا ليس خاصاً بالخطاب القومي، ولكن هذا الخطاب معرّض أكثر من غيره لتدخل عناصر التفكيك المعرفي: التقول والتناصّ فيه لا حدود لهما، ومَداخِلُه والقائلون فيه من كل حدب وصوب... من الصعب أن تكون ماركسياً، حتى هذا الإسهام، من دون حدود دنيا من المعرفة بالماركسية، ولكن يبدو من غير الصعب أن «تدلي بدلوك»، في اتجاهات معاكسة أو مشاكسة، باعتبارك قومياً بالطبيعة وباعتبار ما تبني على هذه الطبيعة من مواقف. المرور بالتساؤل المعرفي يبدو غير ضروري لأن الموضوع مطروح لجميع من ينتمون إلى هذه الأمة! ولهذا كان الكلام والكلام على الكلام في ما هو من «شؤون الأمة» أمراً مشاعاً، سهلاً. من منا لا يسمع أو يقرأ «خطبة» يومية استنهاضية أو تيئيسية في القومية العربية؟ ولا محصلة لما يقال أو يكتب، لأن من تسويات الأوضاع العربية تسويةَ الآراء فيها. المشهد حي ومباشر: أغلب ما تراه على الشاشات هو مشاهد وَرَثة يتناهبون إرثاً «قومياً».

لا يمكن أن يتماسك خطاب أو أن ينتج المعنى في وضع كهذا. وإذا كان الحس المشترك هو الطاغي، من وجهة معرفية، فإن مما ساعد على التفكيك ربط الخطاب بأحداث لا تنتهي تفاصيلها. كل حدث «على الصعيد العربي» مهما ضعفت دلالته العابرة هو فرصة للقول. قد يكون السؤال «القومي» بخصوص غضب رئيس دولة أو بخصوص تأخير زيارته إلى بلد «شقيق». وهناك دوماً، من يجيب عن سؤال كهذا. لم يتفكك الخطاب القومي بسبب وجود هذه الأحداث وإنما بسبب انفتاحه عليها. ولقد نجحت وسائل الإعلام لا بتحويل أصحاب الخطاب القومي إلى خطباء، فحسب، وإنما أيضاً، بتحويلهم إلى مفتين في كل شيء.

اختصاراً، ما يسود اليوم من عناوين «الخطاب القومي» قد لا يعني، في واقع الأمر، أكثر من أي قول أو كلام موضوعه الشأن العربي ومنحاه الدفاع عن هذا الشأن. البقية اختلاف في اللهجة والمواقف. ومفروغ منه أن القول بغياب الخطاب القومي لا يعني أن ما ليس موضوعاً لهذا الخطاب الغائب ليس قومياً، بالضرورة. أغلب الناس يعبرون عن قوميتهم ويدافعون عنها من دون معرفة نسق خطابها، إن كان لها خطاب. وقد يتعمد البعض منهم إعلان خروجه عنه. ليس، إذاً، في نفي الخطاب القومي، كخطاب، أي نفي لقومية القومي. كل ما أردتُ تأكيده أن القوميين، اليوم، بلا خطاب قومي، سواء كانوا من يتاماه، أو ممن يريدون بعثه حياً، أو ممن لهم مشروعُ تجديده.

المصدر: الطاهر لبيب، **المستقبل العربي**، السنة 26، العدد 297، (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

ومُجمَل القول إن أكثر الدول في العالم النامي قد ظهرت بوصفها محصِّلة لعدّة عمليات مختلفة لتكوين الدولة مختلفة عمّا جرى في العالم الصناعي. لقد فُرِضَت الدولة فرضاً على مناطق لم تكن تتمتع في الماضي بالوحدة الداخليّة القائمة على أسس ثقافيّة أو إثنيّة مشتَرَكة. كما جرت تجزئة مناطق واسعة ذات تاريخ وإرث ثقافي مشتَرَك وطويل، وأُعيد تقسيمها وتوزيعها في كيانات منفصلة. وخلّفت تلك المرحلة آثاراً بالغة ومشكلات جسيمة لا تزال تلك الدول الجديدة ترزح تحت أعبائها حتى الآن. ويمكن القول إن نظام الدولة السياسي والاقتصادي لم يتحقَّق إلّا في الأقطار الصناعيّة التي كانت دولاً استعماريّة في السابق، أو في مناطق أخرى ظلّت على مدى التاريخ تتميّز بالتجانُس، والانسجام الثقافي والإثني بين سكانها مثل: اليابان؛ وكوريا؛ وتايلاند.

خاتمة: الأمة ـ الدولة، الهُويّة القومية والعولمة

على الرغم من أن الأمم والدول القوميّة لم يكتمل تشكيلها في بعض المناطق في أفريقيا وبقاع أخرى من العالم، إلا أن بعض الدارسين (Ohmae, 1995) يرون أننا، نتيجة للعولمة، نعيش بصورة متزايدة في «عالم لا حدود فيه»، بدأت معه الهويات الوطنيّة بالضعف. ومن الصعب تقبّل وجهة النظر هذه على علّاتها. صحيح أن جميع الدول قد تأثّرت بعمليّة العولمة، بل يمكن القول إن نشوء «الشعوب/ الأمم التي لا دولة لها» ربما يكون ذا صلة بالعولمة التي تؤدّي، من جملة ما تؤدّي إليه إلى انبعاث الهويات المحليّة في محاوَلة لتحقيق نوع من الأمان في عالم متسارع التغيّر. وقد تناقصت القوة الاقتصاديّة التي تملكها الدول القوميّة الصغيرة نتيجة لتوسّع الأسواق العالميّة. غير أننا نُجانِب الصواب إذا اعتقدنا أننا نشهَد الآن نهاية الدولة القوميّة. والعكس هو الصحيح في بعض الحالات. إن كل بلدان العالم تُشكِّل دولة قوميّة أو تطمح إلى أن تصبح دولة قوميّة باعتبار أن ذلك يُمثِّل المقياس الشامل لأشكال السُّلطة السياسيّة. ويجدر بنا أن نتذكر أن انهيار الإمبراطوريّة السوفِياتيةِ عام 1990 قد أدّى إلى انفصال كل من الدول التي كانت مدمَجة فيها، وأقطار أوروبا الوسطى التي كانت تابعة لها، واستقلال جميع هذه الدول على شكل دول قوميّة منفصلة. وفي واقع الأمر، فإن عدد الدول ذات السيادة في هذه الأيام قد تضاعف عمّا كان عليه قبل عشرين سنة.

حقوق الإنسان والمعيقات في العالم العربي

لعل أهم المعيقات دون استيعاب قضية الحقوق وجدانياً اثنان؛ يجيء أولهما من خارج الثقافة العربية ويجيء ثانيهما من داخلها. الأول: هو المثال السيئ الذي قدمته الدول الديمقراطية الغربية في موقفها من حقوق الإنسان خارج حدودها، أي في العالم الثالث، ولاسيما في الوطن العربي والإسلامي. والثاني هو سطوة الأعراف الموروثة على تصرف الفرد متذرعة بالدين.

الأول: لقد أعطت بعض الدول الغربية المثال الأسوأ لقدرة لا تضاهى على امتهان حقوق الإنسان خارج وطنها، والإنسان في الوطن العربي بشكل خاص. إن التحيز الرسمي السافر عند بعض الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا وإنكلترا لأبشع أنواع العدوان والفتك المبرمج على أيدي إسرائيل «الديمقراطية» لكرامة الإنسان وحقوقه في الحياة والتملك والأمن في فلسطين وسواها من الدول العربية المجاورة لفلسطين، هو نقطة عار سيخجل منها حفدة هذه الدول في المستقبل، لا وضع يدوم، ولا بد أن ينحسر إغراء إسرائيل وسحرها للغرب المبني من ناحية على علاقات توراتية يعمل باحثون غربيون كثيرون على إبراز هشاشتها، ومن ناحية ثانية على إغراء التحالف مع إسرائيل استراتيجياً ضد الوطن العربي، ومن ناحية ثالثة على اضطهاد الغرب لليهود عبر العصور وحاجة هذا الغرب إلى التكفير وتطهير الضمير. غير أن هذا التطهير قاد إلى دورة جديدة من الظلم والاضطهاد والقتل لشعب آخر. وسوف يقود إلى الحاجة إلى التكفير وتطهير الضمير في المستقبل، تماماً كما اندفع بعض الغربيين في العصر الحديث إلى الاعتذار لنا عن العدوان الصليبي [. . .].

الثاني: إن عدداً من الأعراف الموروثة التي لا تبدو ملائمة لهذا العصر تأصلت اليوم متذرعة بالدين. ولكن أية دراسة لتاريخ الإسلام المبكر تظهر أن جل هذه التقاليد لا علاقة لها بالإسلام الصحيح أو بروحه. إن التذرع بالدين ذو مناعة كبيرة، وإن للتقاليد قدرة هائلة على الهيمنة على العقول. ليس من حل لهذا إلا بدخول الإسلام كدين مرن في مناخ الحداثة لأنه لا يشكو من القصور في مقدرته على استيعاب تطورات الإنسان عبر العصور وتوجيهها لتظل على الطريق الأمين. نحن هنا نتحدث عن عصر حديث بعيد كل البعد عن القرن الأول الهجري، عن تلك البهجة المتفتحة على العالم والإنسان، الداعية إلى خير البشر وصلاحهم. الخطاب الديني الأول في الإسلام تحدث عن دين هو خاتمة الأديان، وهذا يضع مسؤولية قصوى على رجال الدين الذين يحبسونه دون التطور ويسدّون عليه منافذ الانفتاح. والحق أن الإسلام في نهاية القرن التاسع عشر، أيام الأفغاني ومحمد عبده، كان أكثر مرونة وانفتاحاً على العصر منه في نهاية القرن العشرين.

إن أكبر نقص في حياتنا المعاصرة هو الافتقار إلى قدرة الإنسان على المشاركة فكرياً في تعبيره عن رغبته في تحديث الحياة العربية من جميع جوانبها. لم نعد نملك الوقت

لننتظر دهوراً حتى نملك حريتنا على التفكير والتعبير. لم نعد قادرين، في ظل التسارع الذي نشاهده في العالم لتطوير الحياة الإنسانية، على أن نصبر دهوراً حتى نصل أخيراً إلى الوعي الوجداني واليقين المتغلغل في النفس بأن لنا حقوقاً مقدسة امتهنها الزمن قروناً طويلة، وتكالب عليها العدو الخارجي والعدو الداخلي بشراسة مطمئنّة، ولا بد من أن نستردها. لقد ترسخت في عالمنا مثالب كثيرة وسلبيات نافعة وأعراف مزرية في التعامل والتواطؤ والاستسلام، وترسخ الظلم والظلامية والشك والعدوان الفردي والسلطوي، كما ترسخت التفرقة الإقليمية (وفيها الدمار الأكبر) والجهل السياسي المثير للشفقة، الذي قادنا إلى عذاب كبير. إن أعظم فاجعة تحيق بنا، على فواجعنا الكثيرة، هي الخنق المستمر للفكر والخرق الفادح لحقوق الإنسان في الحياة العربية. فمن لا يملك حريته المشروعة، وقدرته على التعبير، ومن لا يرى حقوقه السياسية مصانة مكرمة، لا يستطيع أن يقاوم العدوان الشرس، الطويل في التاريخ، المتطاول نحو المستقبل، على كياننا وثقافتنا وهويتنا وإنجازاتنا، ولا يدرك أخطاره المرعبة.

المصدر: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص**، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 17-20.

نقاط موجَزَة

1. يُشير مصطلح الحكومة أو الحُكم إلى الأجهزة والأدوات السياسيّة التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات. أما العمل السياسي، فهو الوسيلة التي تُستخدَم فيها السُّلطة أو السُّلطة القائمة أو تمارسها المعارضة للتأثير في مجالات أنشطة الحكومة ومضمونها.

2. تُمثِّل السُّلطة/ القوة القدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الناس حتى في الحالات التي تظهر فيها المقاومة من جانب أطراف أخرى، ممّا قد يدعو إلى استخدام القوة في أكثر الأحيان وتكون للحكومة سُلطة عندما تستخدم صلاحياتها بطريقة قانونيّة وشرعيّة. وتُستمَد هذه الشرعيّة من قبول الناس الذين يُمارَس الحُكم عليهم. ويتمثّل الشكل الأكثر شيوعاً من الحُكم الشرعي في النموذج الديمقراطي، غير أن ثمّة أشكالاً أخرى ممكنة من الشرعيّة.

3. تنشأ الدولة في منطقة مُعيَّنة عندما يقوم الجهاز السياسي بممارسة سلطاته التي يُعزِّزها نَسَق قانوني وقدرة على استخدام القوة لتنفيذ سياساته. وتُعتبَر الدولة الحديثة دولة قوميّة، تُطبَّق فيها فكرة المُواطَنَة والإقرار بأن للناس حقوقاً وواجبات، ويُدرِك المواطنون فيها أنهم جزء من الدولة، وأن لهم انتماء قومياً، وإحساساً مشتركاً بأنهم جزء من كيان سياسي واسع يوحِّد فيما بينهم.

4. المَلكيّة نظام سياسي تتسلسل فيه السُّلطة في سلالة واحدة عبر الأجيال. وفي الملكيّات الدستوريّة، يُحدِّد الدستور، إلى حد كبير، سُلطات العائلة المالكة حين تتركز السُّلطة في أيدي ممثِّلي الشعب المنتَخَبين بطريقة ديمقراطيّة.

5. الديمقراطيّة هي النظام السياسي الذي يَحكم الشعب بموجبه نفسه بنفسه. وفي الديمقراطيّة التشاركيّة (أو المباشِرة)، يجري اتخاذ القرارات من جانب من يتأثرون بها. والديمقراطيّة اللبرالية ديمقراطيّة تمثيليّة يكون فيها للمواطنين حق التصويت والاختيار بين حزبيْن سياسييْن على الأقل.

6. تُنكِر الدولة التسلطيّة على الشعب حق المشاركة الشعبيّة، أو تحدّ منها بصورة بالغة. ويجري في هذه الحالة إعطاء الأولويّة لمصلحة الدولة على احتياجات المواطنين العاديّين ومصالحهم. ولا يُسمَح في هذه الحالة باستعمال الآليات القانونيّة لمعارضة نظام الحُكم أو بتجريد القيادات السياسيّة من سلطاتها.

7. تزايد في السنوات الأخيرة عدد البلدان التي يُمارَس فيها الحُكم الديمقراطي. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى آثار العولمة، ووسائل الاتصال الجماهيري، والرأسماليّة التنافسيّة. غير أن الديمقراطيّة لا تخلو من المشكلات؛ فقد أخذ الناس في كل مكان بفقدان الثقة بقدرة السياسيين والحكومات على حل المشكلات وإدارة الاقتصاد، وأدّى ذلك كلّه إلى تناقص المشارَكة السياسيّة في الأنظمة الانتخابيّة.

8. الحزب السياسي منظَّمة تهدف إلى تحقيق السيطرة الشرعيّة على الحكومة من خلال العمليّة الانتخابيّة. وفي أكثر البلدان الغربيّة، تكون الأحزاب الأوسع هي المرتبطة بالمصالح السياسيّة العامة والأكثر التصاقاً بالاشتراكيّة، واللبرالية والاتجاهات المُحافِظة. وقد بدأت عدّة أحزاب سياسيّة يمينيّة متطرِّفة بتقدّم متزايد في أوساط الناخبين في عدّة دول أوروبيّة. ويعود ذلك، بصورة أساسيّة، إلى الجَدَل القائم الآن حول قضيّة الهجرة.

9. تُمثِّل الثورة انقلاباً يُطيح بالنظام السياسي القائم عن طريق التحرّك الشعبي باستخدام العنف. أما الحركات الاجتماعيّة، فإنها تنطوي في المقابل، على محاولة جماعيّة لخدمة مصالح عامة من خلال العمل التعاوني خارج حدود المجالات التي تشغلها المؤسسات القائمة. ويدلّ مصطلح «الحركات الاجتماعيّة الجديدة» على منظومة من الحركات الاجتماعيّة التي برزت في دول أوروبا الغربيّة منذ الستينات من القرن الماضي رداً على المخاطَرات المتغيّرة التي تواجهها المجتمعات البشريّة. وخلافاً للحركات الاجتماعيّة التي

ظهرت في المراحل الأولى السابقة، فإن الحركات الجديدة تتميّز بأن لكل منها هدفاً واحداً، وبأنها توجِّه حملاتها لتحقيق غايات غير ماديّة، وتستمد الدعم من دون النظر إلى الفوارق الطبقيّة. وتُمثِّل تقانة المعلومات أداة قويّة لتنظيم الكثير من الحركات الاجتماعيّة الجديدة.

10. تُشير القوميّة إلى منظومة من الرموز والعقائد التي تُضفي على الناس إحساساً بأنهم جزء من كيان سياسي واحد. وتبرز القوميّة في خط موازٍ لنشأة الدولة الحديثة. وعلى الرغم من أن مؤسسي علم الاجتماع كانوا يعتقدون بأن القوميّة ستختفي في المجتمعات الصناعيّة في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا أن المشاعر القوميّة قد أخذت تترعرع وتنمو. ويدل مصطلح «أمم بلا دول» على الحالات التي تفتقر فيها المجموعات القوميّة إلى السيادة السياسية على الأرض التي تعتبرها حقاً حصرياً لها.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. لماذا يهتم علم الاجتماع بدراسة النشاط السياسي، وما هي أوجه التداخل بين هذيْن المجاليْن؟

2. ما هو موقفك من الآراء القائلة بتلازُم الرأسماليّة والاقتصاد الحر مع النظام الديمقراطي؟

3. كيف تفسِّر عزوف المواطنين عن الإقبال على التصويت في الدول الديمقراطيّة وفي البلدان التي دخلت مرحلة التحوّل الديمقراطي؟

4. ما هي الاعتبارات التي تُحدِّد اختيارك للمرشَّح الذي سيمثِّلك في الانتخابات المقبلة: قرابته العائلية والعشائرية لك، أم برنامجه السياسي والاجتماعي، أم الوعود الشخصيّة التي يعرضها للناخبين، أم اعتبارات أخرى؟

5. هل تعتقد أن للأحزاب (إذا وُجِدَت) في مجتمعك دوراً مؤثراً في حياة المواطنين الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟

6. هل تعتقد أن بوسع الحركات الاجتماعيّة الجديدة القيام بدور تكميلي أم بدور بديل للتقاليد السياسيّة التي تمارسها الأحزاب والمؤسسات الحكوميّة؟

7. هل تفقد الدولة القوميّة أهميتها مع تعاظم العولمة في عالمنا المعاصر؟

مراجع وقراءات

Robert A. Dahl, *On Democracy* (New York: Yale University Press, 1998).

Patrick Dunleavy and Brendan O'Leary, *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy* (Basingstoke: Macmillan Education, 1987).

Elaine Ciulla and Joseph S. Nye, Jr, *Democracy.com? Governance in a Networked World* (Hollis, NH: Hollis, 1999).

Walter J. M. Kickert and Richard J. Stillman II (eds.), *The Modern State and its Study: New Administrative Sciences in a Changing Europe and United States* (Northampton, MA.: Edward Elgar, 2000).

Steven Lukes, *Power: A Radical View* (London: Macmillan, 1974).

Alberto Melucci, *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society* (London: Hutchinson Radius, 1989).

Cornelia Navari, *Internationalism and the State in the Twentieth Century* (New York: Routledge, 2000).

مصادر على الإنترنت

International Institute for Democracy and Electoral Assistance
http://www.idea.int/
Internet Modern History Sourcebook: Nationalism
http://www.fordham.edu/halsall/mod/modsbook17.html
Political Studies Association
www.psa.ac.uk

الفصل الخامس عشر

وسائل الإعلام والاتصالات

نعيش في هذه الآونة عصراً تتداخل فيه حياة الناس على المستويات الاجتماعية والعالمية، وتشترك فيه شعوب العالم بأنساق للاتصالات والإعلام أصبحت بسبب الثورات التقانية المتعاقبة في عالم الاتصال معولمةً في شتى جوانبها. وبفعل هذه العولمة ونتائج استخدامات الإنترنت، أصبح بوسع الناس، سواء أكانوا في القاهرة أم في دبي أم في طوكيو أم كراكاس، أن يتلقوا المادة السياسية أو الإعلامية أو الثقافية مثل الأخبار والموسيقى وبرامج التلفاز في وقت واحد وبصورة فورية في أغلب الأحيان. ويجري نقل هذه المادة الإعلامية بصرف النظر عن طبيعتها وتوجهاتها في أرجاء المعمورة على مدار الساعة ليلاً أو نهاراً.

وقد شهدنا خلال العقود القليلة الماضية اتجاهاً لحصر الإنتاج الإعلامي وتوزيعه واستهلاكه في مواقع مركزية. كما بدأت تضمحل الحدود التي كانت تفصل أشكال الاتصال بعضها عن بعض، وأخذت أدوات الاتصال ووسائطها المختلفة، مثل التلفاز والمذياع والصحف والهواتف، تدخل مرحلة جديدة من التحول الجذري العميق، نظراً للتقدم التقاني المذهل وانتشار الإنترنت. ومع أن الصحف ما زالت تؤدي دوراً مهماً في نقل الأخبار والآراء والمواقف، إلا أن دورها قد بدأ يندمج في ما تقوم به وسائل الاتصال الأخرى التي أخذت فيما بينها تدخل مرحلة من التداخل والتكامل. وأصبح من الممكن الآن أن نقرأ الصحف على شاشة الحاسوب بصورة فورية حال صدورها وقبل وصولها إلى أيدي القراء، كما أن الهاتف المحمول (الجوال/ الخلْيوي/ الخلْوي/ الموبايل) قد أخذ يحل بصورة متزايدة مكان الهواتف العادية، بل إنه قد يتحول في المستقبل القريب إلى ما يشبه جهاز المذياع أو التلفاز في قدرته على تبادل الاتصالات وعلى نقل الأخبار والصور بصورة كاملة وفورية، كما أن القنوات الفضائية أصبحت الآن تنقل

الأحداث من مواقعها ولحظة وقوعها إلى الناس في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فتحت قنوات الإعلام الموجه على نطاق عالمي إلى جميع البشر لتنقل إليهم المادة الإعلامية والترفيهية وأنشطة الترويج التجاري في المجالات كافة. وينبغي أن لا يغيب عن البال أن مصالح محددة هي التي تسيطر على المادة الإعلامية المتداولة المنقولة إلى الرأي العام أو المواطنين أو الأفراد أو الجماعات في أقطار العالم المختلفة، وأن ثمة «رسائل» ودعوات معينة كامنة وراءها، سواء منها السياسي أو الأيديولوجي أو التجاري.

الصحافة والتلفاز

الصحف

تمثلت البدايات الأولى للصحافة المطبوعة في وثائق شبيهة بالمنشورات والملصقات والبيانات خلال القرن الثامن عشر في المجتمعات الغربية. غير أنها بدأت تصدر بصورة يومية في المجتمعات الغربية في أواخر القرن التاسع عشر وفي مراحل لاحقة في المجتمعات الأخرى. وكانت الصحف خلال النصف الأول من القرن العشرين هي مصدر المعلومات الرئيسي إلى أن انضمت إليها الوسائل الإعلامية الأخرى مثل الإذاعة المسموعة ثم السينما وبعدها التلفاز الذي بدأ خلال العقود القليلة الماضية يأخذ حيزاً متزايداً من اهتمامات الجمهور في جميع المجتمعات في العالم على حساب الوسائل الأخرى. بل إن أسلوب التواصل الإلكتروني قد أخذ في الآونة الأخيرة يقلل من نطاق توزيع الصحف المطبوعة على القراء، ولكن من دون أن يؤثر في دور الصحافة. فقد أصبح من الممكن قراءة كثير من الصحف بصورتها الإلكترونية فوراً ومجاناً من خلال شبكات الإنترنت. وغدت بعض المؤسسات الصحفية المعروفة تصدر طبعاتها الإلكترونية المحدثة ساعة بساعة بحيث تحولت من صحافة يومية كما كان الحال في الماضي إلى صحافة لحظية، شأنها في ذلك شأن وكالات الأنباء أو الخدمات الإخبارية التي تقدمها القنوات الفضائية.

الإذاعة المتلفزة

ربما كان تطور الإذاعة المتلفزة، بعد انتشار الإنترنت، هو التطور الأهم الذي شهدته وسائل الإعلام الجماهيرية خلال العقود الخمسة الماضية. وتشير بعض الدراسات إلى أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في مشاهدة التلفاز، فإن الوقت الذي سيقضيه أطفال اليوم في مشاهدة التلفاز عند بلوغهم الثامنة عشرة

سيزيد عن الوقت الذي يمضونه في أي نشاط آخر باستثناء النوم. وتدل دراسات عديدة على أن الفرد في المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي يقضون، في المعدل، ما يزيد على خمس وعشرين ساعة في الأسبوع في مشاهدة التلفاز، وتزداد هذه الفترة في أوساط المتقدمين في السن والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة عشرة، وكذلك النساء. وقد تختلف هذه النسب بين مجتمع وآخر بالنسبة إلى مختلف الشرائح الاجتماعية. وما زالت الشبكات الأمريكية الكبرى تسيطر على مجالات البث، على صعيد الولايات المتحدة وعلى المستوى العالمي، ممثلة بعدد من الشركات التجارية الكبيرة مثل: سي إن إن، إي بي سي، إن بي سي، سي بي إس. يضاف لها شبكة الـ (بي بي سي) البريطانية، وهي مؤسسة عامة ولكنها تتمتع بالاستقلال الذي يضعها أحياناً في مواقف لا تتفق مع مواقف الحكومة. ورغم أن وسائل الإعلام، في أغلب البلدان في العالم الثالث، تعتبر أجهزة وأدوات للإعلام الحكومي الرسمي، وتخضع لرقابة الدولة، فإن أعداداً متزايدة من المجتمعات في آسيا وأفريقيا قد بدأت تشهد محاولات لتوسيع هامش الحرية الإعلامية، وأتاحت للقطاع الخاص فرصة لتملك القنوات التلفازية والصحف.

الإعلام العربي

لوسائل الإعلام أهمية تعادل ما للمدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة. وكلما اتسع هامش الحريات التي تتمتع بها، وزاد اهتمامها بالقضايا المهمة مثل الحكم الصالح، والتمكين الاجتماعي، تعززت الحوافز لتأسيس مجتمع المعرفة.

غير أن أوجه القصور في وسائل الإعلام العربية تقلل من فعاليتها في هذا المجال، كما أن السيطرة الحكومية وغياب الحريات الصحفية يقفان حجر عثرة ويحولان دون وصول عامة الناس إلى المعلومات. وبالمقارنة مع المعدلات العالمية عموماً، فإن نسبة وسائل الإعلام لعدد السكان هي الأدنى في البلدان العربية.

إن أكثر من 70% من قنوات التلفزيون العربية هي تحت إشراف الدولة التي تملك، بدورها، وكالات الأنباء. وكان من نتائج ذلك نشرات أخبار سلطوية الطابع هزيلة المضمون، تكاد تقتصر على الأخبار الرسمية أو أنشطة كبار رجال السياسة، ونادراً ما تحمل المعلومات التي تهم أغلبية الناس وتثري مخزون المعرفة النافعة لديهم.

ورغم ذلك، يتطرق التقرير إلى بعض الاستثناءات في المناخ الإعلامي العربي في السنوات الأخيرة ويشير بصورة خاصة إلى ظهور صحف مثل القدس العربي والحياة

والشرق الأوسط التي استطاعت، بحكم صدورها خارج الوطن العربي أن تفلت من الرقابة الرسمية التي تفرضها الدول.
كما يركز التقرير على بعض القنوات الفضائية العربية الإخبارية التي أحدثت تغييرات جذرية، مضموناً وأسلوباً، في بعض ما تقدمه من برامج. وقد حققت بعض هذه القنوات الخاصة سبقاً إخبارياً خلال الفترة القليلة الماضية في تغطيتها للحرب في العراق، بل إن مؤلفي التقرير يرون أنه إذا كانت قوات التحالف قد أحرزت نصراً عسكرياً فإن العرب ربما كسبوا المعركة الإعلامية.
ويشيد التقرير بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان العربية في تطوير البنية التحتية لوسائل الاتصال الأحدث وتقانة المعلومات وفي انتشار التعامل مع الإنترنت، كما ينوّه باستخدام اللغة العربية في وسائط الإعلام المستحدثة على أمل أن تكون هذه المبادرات جميعها بدايات لإعلام حر يوسع هامش الحرية ويمهد للانفتاح السياسي في العالم العربي. غير أن التقرير، في معرض حديثه عن الموارد، يشير إلى تأخر كبير وواضح للمنطقة في هذا الصدد، إذ يوجد أقل من 18 حاسوباً لكل 1000 شخص في البلدان العربية مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يزيد قليلاً على 78 حاسوباً لكل 1000 شخص.
ويخلص تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني إلى أن الخطاب الإعلامي في العالم العربي يتميز، بصورة عامة، بِسِمتيْن هما: تدخل الحكومات في وسائل الإعلام لأغراض الدعاية السياسية، وشيوع المادة الترفيهية على حساب المهمات والخدمات الأخرى. غير أن هذا المنحى التقليدي يتعرض الآن للتحديات التي تطرحها العولمة والتبادل الحر للمعارف على شبكات المعلومات.
وخلافاً لما هو عليه الإنتاج العلمي، فإن العالم العربي يزخر بثروة من الإبداع الأدبي والفني المتميز الذي يضاهي أرقى المستويات في العالم. ويختلف الحال هنا عما هو عليه في العلم والتقانة، إذ إن الإنتاج الإبداعي الأدبي لا يعتمد على الاستثمار الاقتصادي. غير أن الجانب القاتم من هذه الصورة يكمن في التضاؤل المطرد للقُرّاء. ورغم أن ثمة (270) مليوناً من العرب، إلا أن الناشرين الذين يصدرون إنتاج أكثر المؤلفين نجاحاً ورواجاً لا يتوقعون بيع أكثر من (5000) نسخة من أية رواية. إن العرب يمثلون 5% من سكان العالم، غير أن كمية الكتب التي تنتج في العالم العربي لا تزيد على 1% من النسبة العالمية. كما أن الناشرين العرب، الذين يخضعون في أغلب الأحيان لتشكيلة واسعة ومعقدة من قوانين الرقابة، يقتصرون غالباً على إصدار كميات محدودة من الكتب الجامعية. إن «يد الرقيب الميتة» لا تهدد الإنتاج الأدبي والفني فحسب، بل إنها، بإنكار حرية التعبير عن التنوع السياسي، إنما تهيئ تربة خصبة تترعرع فيها النزعات المتطرفة والتفكير النكوصي المعادي للتقدم الاجتماعي برُمّتِه.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

مضمون الاتصال في الوطن العربي

تجتمع سلوكيات نظم الاتصال القطرية كلها عند مضمون الاتصال الذي يعد في جوهره المشكلة الأساسية للإعلام العربي على المستويين القطري والقومي. وتتضح حساسية الموضوع من أنه، بمفرده، قادر على التعبير على السياسات الاتصالية الشائعة، وتوجهات النظم الاتصالية حيال بيئة النظام الداخلية والخارجية، وحيال الجمهور.

التوجهات العامة لمضمون الاتصال

تدور وظائف الاتصال القطرية في إطار الوظائف التقليدية للاتصال حول الإعلام، والتعليم والتثقيف، والتنمية، والتعبئة السياسية والاجتماعية، والإعلان [. . .].

تنبع مضامين وسائل الاتصال القطرية من منبع واحد هو التعبئة السياسية والاجتماعية والفكرية لصالح النظم القطرية وقادته، وتوجهاتهم الأيديولوجية. ويفيض هذا المنبع على وظائف نظم الاتصال القطرية كلها ويسري ذلك على نظم الاتصال القطرية كلها مع تباين آيديولوجياتها. وقد تعالج النظم القطرية موضوع التعبئة السياسية والاجتماعية والفكرية بصورة مباشرة ومعلنة، أو قد يعالج بصورة غير مباشرة وغير صريحة. وفي الحالتين يسعى النظام الاتصالي إلى قولبة الفرد في أطر معينة يحددها قادة النظم القطرية الذين يعتبرون في الواقع قادة النظم الاتصالية، وذلك في ضوء الأهداف التي يتصور قادة النظم القطرية أن فيها «مصلحة النظام القائم بذاته». وعلى هذا فاحتياجات النظم القطرية، وليست احتياجات الجمهور، هي الأساس، وليس معنى ذلك إغفالاً تاماً لهذه الاحتياجات، ولكن معناه أنها تأتي في مرتبة لاحقة على مقربة، أو بعيدة أحياناً، عن احتياجات النظام الاتصالي ذاته. والغالب أن تكون احتياجات الجمهور مجرد تصور نابع من رؤية قادة النظم الاتصالية لمصلحة النظام، وليست الاحتياجات الفعلية لهذا الجمهور [. . .].

أما وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى، الراديو والتليفزيون، فهما الأدوات الأساسية للتعبئة السياسية والاجتماعية والفكرية للنظم القطرية، نظراً لملكية النظم القطرية وإدارتها لها.

إن وسائل الاتصال في الوطن العربي ـ مع استثناءات قليلة ـ هي بنت السلطة أو ربيبتها، وهي الأدوات الأساسية للتعبئة السياسية، أو للشحن العاطفي والنفسي.

وفي معظم الأحوال يعتبر المواطن العربي مجرد هدف للاتصال الذي يستهدف قولبته في قوالب ذهنية معينة، ذات أبعاد محددة، تزيد من سلبيته، وقلة مشاركته في الحياة السياسية، هذا إن كانت مشاركته السياسية مطلوبة أصلاً أو مرغوباً فيها من قبل النظم الاتصالية القطرية.

إن مضمون الاتصال ـ سواء كان إعلامياً، أو جارياً في إطار التثقيف العام ـ لا يحتوي

في الغالب على ما يحتاجه الجمهور، أو على ما يمكن أن يساعد في تكوين شخصية الإنسان الواعي بمشكلاته وقضايا وطنه، إلا في حالات استثنائية ترى قيادة النظم الاتصالية أن من مصلحة النظام اطلاع المواطن عليها أو حثّه على المشاركة فيها. وثمة تجاهل أو عدم اهتمام بالاحتياجات الأساسية لفئات كثيرة من المواطنين. وهناك الطرح الأحادي البعد للمسائل الحيوية في السياسات القطرية، الذي لا يعبّر في بعض الأحيان عن الواقع. وهناك التجاهل التام للقضايا والمشكلات الحيوية، والانغماس في القضايا التافهة لتحويل الانتباه وتغييب الوعي، وهناك الإسراف المبالغ فيه في الاهتمام بالرياضة وخاصة كرة القدم لقولبة الاهتمامات.

وهناك نظم اتصال قطرية تحظر نشر أنباء الجريمة كدليل على الأمن والأمان الذي تنعم به. وهناك نظم أخرى تبالغ في نشر ذلك، كدليل على يقظة الشرطة وكفاءة إجراءات الأمن. وهناك نظم اتصال قطرية تغرس الكراهية في مواطنيها تجاه أقطار عربية أخرى.

ومن المألوف في عدد من الأقطار العربية صياغة الأنباء دون أن تتضمن عنصري ماذا جرى، ولماذا؟ وكثيراً ما يصاغ النبأ بأن فلاناً استقبل فلاناً، و«جرى تبادل الأحاديث الودية». ومن المألوف أيضاً في العديد من الأقطار العربية المبالغة في صياغة الأنباء باستخدام أفعل التفضيل وما عليها لإبراز إنجازات النظم القطرية مما نجم عنه تضخيم الأنا الوطنية لرعاية هذه النظم، ويصبح من الصواب مقارنة منطلقات هذه الرسائل الاتصالية بشعر الحماسة في العصر العباسي. إن نظم الاتصال القطرية، لاعتبارات شتى، غير موضوعية، ولا تستجيب على نحو سليم لاحتياجات شعوبها، وهي، إن استجابت الاستجابة السليمة فإنها لا تعبر عنها بالأسلوب السليم.

وكنتيجة منطقية، يتجه الجمهور الواعي أو شبه المثقف إلى وسائل الاتصال الخارجية للحصول على المعلومات التي يحتاجها، ومصادر هذه المعلومات والأنباء معروفة.

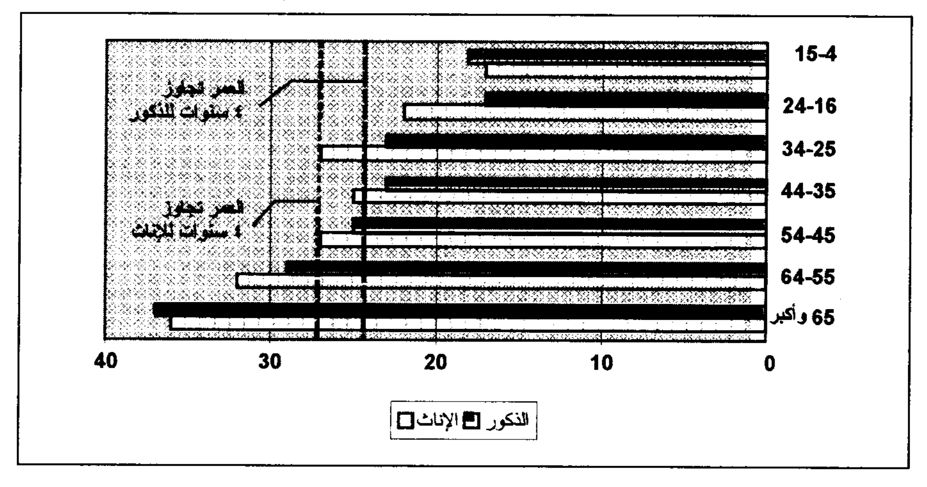
ولا جدال في أن هذه السلوكيات كلها تستهدف تطويع المواطن العربي في الاتجاه المرغوب بأساليب واضحة وجلية، تسعى إلى تزييف وعيه، «وتتلخص سياسة تطويع المواطن بإفساح المجال له بشكل عام في أن يعمل ويأكل ويلهو وينام ويسافر أينما يشاء، على أن يترك للنظام أن يفكر عنه ويقرر سياسة الدولة نيابة عنه». هذه هي الصورة العامة الشائعة في بعض الأقطار، وقد يسمح النظام الاتصالي في بعض الأقطار الأخرى للمواطن بالتنفيس من خلال إتاحة قدر من حرية التعبير. وعلينا أن نعترف بنجاح بعض النظم القطرية في تزييف وعي المواطن، بواقعه المعاش في يومه وغده. ومع ذلك فإن النخبة المثقفة واعية جداً بأن وسائل الاتصال لا تعبر عن احتياجاتها واهتماماتها، ولا شك أن سلوكيات نظم الاتصال القطرية على هذا النحو تُعد سبباً ومظهراً في الوقت ذاته لأزمة الديمقراطية في الوطن العربي.

المصدر: راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 149 ــ 155.

الشكل رقم (1-15)

مشاهدة التلفاز في بريطانيا من ناحية الجنس والعمر، 1998

(عدد ساعات المشاهدة في الأسبوع)



المصدر: *Social Trends*, 30 (2000), p. 211.

الجدول رقم (1-15)

مؤشرات مختارة حول تغلغل المعلومات والاتصالات في حياة الناس قياساً على مستوى دخل البلد

المجموعة	خطوط هاتف رئيسية لكل 1000 شخص، 1995	أجهزة حاسوب لكل 1000 شخص، 1996	مستخدمو الإنترنت لكل 1000 شخص، 1995
الاقتصادات قليلة الدخل	25,7	1,6	0,01
الاقتصادات الأدنى من الوسطى	94,5	10	0,7
الاقتصادات العليا من الوسطى	130,1	24,2	3,5
الاقتصادات الصناعية الحديثة	448,4	114,8	12,9
الاقتصادات ذات الدخل العالي (من دون الاقتصادات الصناعية الحديثة)	546,1	199,3	111

المصدر: World Bank, *World Development Report,* 1998, p. 63.

التلفاز والعنف

أجري عدد هائل من الدراسات والبحوث لتقييم آثار البرامج التلفازية. وعُني أكثر هذه البحوث بآثار مشاهد التلفزيون على الأطفال وانعكاسات ذلك على التنشئة الاجتماعية في المراحل الأولى من العمر. وتدور هذه الدراسات بصورة عامة حول محورين أساسيين هما آثار التلفاز على مستوى الجريمة والعنف، وطبيعة التغطية الإخبارية. ولا شك في أن تواتر العنف في برامج التلفاز المنتجة في الغرب قد أصبح مدعاة للقلق في جميع الأوساط الاجتماعية في العالم. وقد حللت بعض الدراسات (Gerbner et al., 1979 and 1980; Gunter, 1985) نماذج مما يعرض في الولايات المتحدة من مسلسلات وتمثيليات خلال عدة سنوات متتالية بعد عام 1967. وتُعرِّف هذه الدراسات العنف بأنه استخدام القوة الجسدية أو التهديد باستخدامها ضد النفس وضد الآخرين وما ينتج عن ذلك من الإيذاء الجسدي أو حالات الوفاة. واكتشف الباحثون أن 80% من مجمل البرامج تتضمن مستويات متفاوتة من العنف والجريمة، وبمعدلات تقرب من 8 حوادث كل ساعة. وتعلو هذه النسب في برامج الأطفال، رغم انخفاض حالات القتل والوفاة فيها، بل إن أعلى مستويات العنف تتمثل في مسلسلات الكرتون الموجهة للأطفال. أما أثر هذه البرامج فعلى الجمهور عموماً، وعلى الأطفال بصورة خاصة. وتشير 67 دراسة أجريت بين عامي 1956 و1976 إلى وجود رابطة قوية واضحة في 75% من الحالات بين مستوى العنف في هذه البرامج من جهة وبروز النزعة العدوانية بين الأطفال من جهة أخرى. وفي 20% من هذه الحالات لم يجد الباحثون مثل هذا الترابط بصورة واضحة، بينما اتضح في 3% منها أن مشاهدة برامج العنف تقلل من النزعة العدوانية عند الأطفال (Anderson, 1977; Liebert et al., 1982). وترى دراسة أخرى (Hodge and Tripp, 1986) أن كثيراً من البحوث لا تأخذ بالاعتبار الطبيعة المعقدة للعمليات العقلية لدى الأطفال. إن استجابة الأطفال للبرامج التلفازية لا تقتصر على التقاط مضمونها وتسجيله في أذهانهم، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى «قراءة» محتويات البرامج وتفسير ما يشاهدونه، وتلاحظ هذه الدراسة أن الأطفال، حتى في مشاهدتهم لأتفه التفاصيل، فإنهم يربطون ما يشاهدونه بمنظومة من المعاني والمواقف التي تولدت في نفوسهم بفعل التنشئة الاجتماعية. وربما كانوا يدركون أن ما يشاهدونه، لا يمثل واقعاً فعلياً، غير أنهم يميلون لربطه بمواقف ومشاعر واقعية وأحداث فعلية تعرضوا لها في حياتهم العائلية أو الاجتماعية. ومن هنا فإن الآثار الباقية في نفوسهم لا تعود إلى العنف الذي

يشاهدونه على شاشات التلفاز، بل إلى الإطار الشعوري الذي يتلقون من خلاله هذه المشاهد.

التلفاز والتغطية الإخبارية

عُني علماء الاجتماع بالأخبار التي ينقلها التلفاز، وخاصة أن كثيراً من المشاهدين لا يقرأون الصحف، إما عن خيار شخصي أو بسبب الأمية مما جعل التلفاز هو المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد لمعرفة ما يدور في العالم من أحداث وتطورات. وتتفق أغلب الدراسات على أن التغطية الإخبارية للوقائع في جميع وسائل الإعلام والاتصال، لا تقتصر على مجرد وصف موضوعي لحدث أو واقعة ما، بل إنها في مضمونها وفي صيغة أدائها تنقل موقفاً ما. ويتجلى موقف التحيز هذا في عدة نواحٍ من بينها التركيز على جوانب معينة من الحدث مع إغفال أخرى، أو انتقاء جوانبٍ معينة من الواقعة التي يغطيها الخبر مع إهمال أخرى، أو التشدد في إبراز نقاط معينة في موقف ما وحذف نقاط أخرى قد تكون أكثر أهمية ودلالة. وتصدق هذه الظاهرة، التي يطلق عليها بصفة عامة، مصطلح «تحرير» أو «إنتاج» الأخبار، على مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية (Philo, 1991; Harrison, 1985).

الرقابة وانحسار الديمقراطية وحرية التعبير

يتطلب توزيع أي كتاب في كل الدول العربية الحصول على إذن الرقابة المحلية المسبقة قبل الطباعة أو التوزيع. وتتفاوت صرامة الرقابة من دولة إلى أخرى. وحيث تزدهر صناعة الكتاب في بعض الدول، كلبنان ومصر، فإن القوانين الصارمة يتم التغاضي عنها في كثير من الأحيان وحسب الأحوال السياسية السائدة، ولكنها تمارس بصرامة وفجأة ضد عناوين منتقاة ومؤلفين يصنفون على أنهم تطاولوا على الدين والآداب العامة أو نظام الدولة أو الدول الصديقة. وتعتمد الرقابة في الدول العربية مقاييس مختلفة؛ فما يعتبره رقيب دولة ما ممنوعاً، يعتبره آخر سواء في الدولة نفسها أو دولة أخرى، مجازاً للتوزيع. وفي معظم الحالات يمارس الرقيب دوره استناداً إلى تعليمات، فيقرأ النص متصيّداً للكلمات.

كل ذلك يفرض على المؤلف والناشر قيوداً كبيرة، أهمها مراعاة أمزجة أو تعليمات 22 رقيباً عربياً، ويؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية بيسر.

وغنيٌ عن القول، إن الرقابة بهذه الطريقة تؤثر سلباً على الإبداع والإنتاج، فلا يمكن أن يكون هناك صناعة نشر مزدهرة بدون حرية التعبير واحترام الرأي الآخر، واعتماد التعددية والديمقراطية كأساس، لكي يتحرر المؤلف من القيود، فيقدم للناشر كتباً متميزة تلقى القبول من المتلقي.

المصدر: فتحي خليل البس، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

نظريات الإعلام

نظريات مبكرة

إن الاتصال (أو التواصل) هو انتقال المعلومات من فرد أو جماعة إلى أخرى سواء عن طريق الكلام والحديث أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة. وهو من العناصر الحيوية الجوهرية في حياة كل المجتمعات وتعود البدايات الأولى في تنظير أنشطة التواصل في المجتمعات الحديثة إلى الباحثيْن الكندييْن هارولد إينيس ومارشال ماكلوهن. ويرى إينيس (Innis, 1950 and 1951) أن طبيعة وسائل الاتصال تترك آثاراً قوية على تنظيم المجتمع. ويستشهد، في هذا المجال، بالكتابات الهيروغليفية المنقوشة على الحجر في الحضارات والمدنيات القديمة التي ظلت على حالها منذ آلاف السنين. غير أن ما يميز وسيلة الاتصال والتواصل هذه هو أنها، على ثباتها وديمومتها، غير قابلة للانتشار والتأثير والانتقال في حيز اجتماعي واسع. كما أنها تمثل حلقة وصل ضعيفة بين الأماكن والبيئات الاجتماعية المتباعد بعضها عن بعض. من هنا، فإن المجتمعات التي تقتصر على هذا النوع من أشكال التواصل تظل محدودة الاتساع والانتشار.

وقام ماكلوهن (McLuhan, 1964) بتطوير بعض أفكار إينيس، وطبقها بصورة خاصة على وسائل الإعلام في المجتمعات الصناعية الحديثة. ومن الأفكار الرئيسية التي طرحها أن «الوسيلة (أي الوسط الإعلامي) هي الرسالة»، وذلك يعني، بعبارة أخرى، أن طبيعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة في المجتمع تؤثر في بنية المجتمع أكثر مما يتركه المضمون أو المحتوى أو الرسالة التي تنقلها وسائل الإعلام هذه. فالتلفاز، على سبيل المثال، وسيلة إعلامية واتصالية مختلفة تمام الاختلاف عن الكتاب المطبوع، فهو يتكون من منظومة إلكترونية بصرية من الصور

المتحركة. ومن هنا، فإن تجارب الحياة اليومية في مجتمع يقوم فيه التلفاز بدور أساسي تختلف في جوهرها عما هي عليه في مجتمعات تستخدم فيها وسائل الاتصال المطبوعة فحسب. وتقوم نشرات الأخبار التلفازية بنقل المعلومات العالمية بصورة فورية لملايين الناس بالوسائل الإلكترونية، مما حول العالم المعاصر الذي نعيش فيه، بحسب تعبير ماكلوهن، إلى «قرية كونية». ويعني ذلك أن الناس في جميع أرجاء العالم يشتركون في مشاهدة الأحداث العالمية وهي تتكشف أمامهم لحظة بلحظة. ولا تقتصر هذه المشاركة على أخبار الحروب والنزاعات الكبرى والثورات والكوارث التي تحدث في بقاع العالم المختلفة، بل إنها تشمل أحداثاً تفصيلية ثانوية قد لا تكون دلالاتها مهمة إلا لفئة واحدة أو مجتمع واحد.

يورْغِن هابِرماس: المجال العام

يرتبط اسم الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني **يورْغِن هابِرماس** بمدرسة فرانكفورت للفكر الاجتماعي. ورغم تأثر هذه المدرسة بأفكار كارل ماركس، إلا أنها دعت إلى مراجعة جذرية للأفكار الماركسية وعملت على تحديثها لتكون أكثر انسجاماً مع متطلبات القرن العشرين. وتعتقد مدرسة فرانكفورت أن الماركسية لم تولِ اهتماماً كافياً بآثار العوامل الثقافية عموماً في المجتمع الرأسمالي الحديث.

وضعت مدرسة فرانكفورت دراسات مكثفة وواسعة لما أسمته «صناعة الثقافة»، التي تعني في نظرها الصناعات الترفيهية والترويحية التي تدخل في عدادها أنشطة السينما والتلفاز والموسيقى الشائعة والإذاعة والصحف والمجلات. ويرى ممثلو هذه المدرسة أن انتشار صناعة الثقافة، بما تنطوي عليه من منتجات سهلة ونموذجية الطابع، من شأنها أن تقوّض قدرة الأفراد على التفكير النقدي المستقل، مما أدى إلى اضمحلال الفنون الإبداعية، وحصر انتشارها وتوزيعها في ترويج منتجات تجارية تتم فيها المتاجرة بجوانب منتقاة من التراث الفني.

وقد أخذ هابرماس بجانب من هذه الأفكار والموضوعات، غير أنه توسع في معالجتها بطريقة أخرى. إذ إنه يحلل نمو وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى عصرنا الراهن، ويتتبع نشوء «المجال العام» ثم انحطاطه وهبوطه (Habermas, 1989). ويمثل المجال العام في نظره حلبة النقاش

العام التي تدور فيها المساجلات، وتتشكل فيها الآراء والمواقف حول القضايا التي تجسد اهتمامات الناس وهمومهم.

ويعتقد هابرماس أن المجال العام في المجتمعات الغربية قد بدأ ينشأ أول الأمر في الصالونات والمقاهي في لندن وباريس وعدد من المدن الأوروبية الأخرى. وكان الناس يلتقون في هذه الأماكن ويناقشون قضايا الساعة من خلال ما يقرأونه في النشرات والصحف التي بدأت بالصدور آنذاك. واكتسبت المناقشات السياسية أهمية خاصة رغم قلة عدد المشاركين فيها، إلا أن الصالونات أدت دوراً حيوياً في نمو الديمقراطية في مراحلها الأولى، لأنها أتاحت الفرصة لتداول الآراء وتبادلها حول القضايا السياسية من خلال النقاش العام. ويمثل المجال العام، من حيث المبدأ على الأقل، التقاء الناس بوصفهم أفراداً متساوين في منتديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة. غير أن الوعود التي انطوت عليها المراحل الأولى من تطور المجال العام لم تتحقق بكاملها. فقد أوشك النقاش الديمقراطي على الاختناق تحت وطأة صناعة الثقافة. وأدى انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية وسطوة صناعة الترفيه الجماهيرية إلى تشويه طبيعة المجال إلى حد بعيد. ذلك أن مناقشة القضايا السياسية أصبحت مرهونة بما يدور في البرلمانات وفي وسائل الإعلام، فيما تجَذّرت سطوة المصالح التجارية والاقتصادية وهيمنت على الصالح العام. ولم يعد «الرأي العام» يتشكل من خلال النقاش العقلاني المفتوح، بل غدا محصلة لعمليات الاستمالة والتلاعب والسيطرة المفروضة عليه، كما تبدو على سبيل المثال في الحملات الدعائية والترويجية.

جان بودِريّار: عالم الواقع المفرط

يعتبر المفكر الفرنسي ما بعد ـ الحداثي ـ **جان بودِريّار** من أبرز المنظّرين المعاصرين لقضية وسائل الإعلام والاتصال. وقد تأثر بودريّار كثيراً بالأفكار التي طرحها إينيس وماكلوهن. ويعتقد بودريّار أن وسائل الإعلام الحديثة تختلف اختلافاً بيناً في آثارها وعمق مفعولها عن أية منتجات تقانية أخرى. فقد أدت نشأة وسائل الإعلام الجماهيرية، ولاسيما الإلكترونية منها مثل التلفاز، إلى تحولات عميقة في طبيعة حياتنا. إن التلفاز لا «يعرض لنا العالم» أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة «يحدد» ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه. إن نظرة سريعة إلى الوقائع التي ينقلها التلفاز للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بمختلف تفصيلاتها ومواطن الإثارة والمبالغة فيها، مثل الحروب والمجاعات والمحاكمات والمطاردات، ستؤكد لنا أن التلفاز إنما ينقل لنا ما يسميه بودريار

«عالم الواقع المفرط». فالواقع الحقيقي لم يعد موجوداً بالفعل، بل استُعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفاز من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات. وقبل اندلاع حرب الخليج بعد غزو العراق للكويت عام 1991، كتب بودريار مقالة صحفية عنوانها «حرب الخليج لن تحدث». غير أن حرباً دموية قد اندلعت بالفعل، مما أوهم الكثيرين بأن بودريار ربما ارتكب خطأً فادحاً في نظرته إلى الأمور. غير أنه عاد فور انتهاء الحرب ليكتب مقالة أخرى بعنوان «حرب الخليج لم تحدث». وكان يعني بذلك أن حرب الخليج بين جورج بوش الأب وصدام حسين لم تكن مثل الحروب الأخرى في التاريخ. لقد كانت حرباً تدور على النحو الذي صورتها به وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة. لقد كانت، ببساطة مشهداً استعراضياً تلفازياً. وكان زعيما القوتين المتناحرتين آنذاك، ومعهما عشرات الملايين من المشاهدين، يتعرفون من خلال «عالم الواقع المفرط» الذي يعرض لهم على «ما يحدث في الواقع الحقيقي الفعلي».

ويخلص بودريار في نظريته هذه إلى أن تغلغل وسائل الاتصال الجماهيرية في حياتنا في كل مكان إنما يخلق «عالماً من الواقع المفرط»، يتكون من اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى. ويتألف هذا الواقع الجديد من صور خليطة ومتداخلة تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد أخرى ترتكز مرجعيتها الأساسية إلى «واقع خارجي». ونجد أمثلة على ذلك في سلسلة الدعايات التجارية التي نشاهدها على شاشات التلفاز، التي تكتسب معانيها ودلالاتها من لقطات أذيعت سابقاً دون الإشارة المحددة إلى هذا المنتج على وجه الخصوص. وليس بوسع مرشح في الانتخابات، على سبيل المثال، أن يحافظ على ديمومة صورته في أذهان المشاهدين تمهيداً للفوز إلا بمواصلة ظهوره على شاشات التلفاز بشكل متواتر ومكثف أكثر من مرة في اليوم خلال حملته الانتخابية.

استخدامات واسعة لتقانة المعلومات
لدى المنشآت الإنتاجية العربية

بين الأعوام 2000-2003، تضافرت الموارد البحثية لمركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية مع جهود نخبة من المؤسسات الدراسية البحثية العربية المرموقة لإجراء سلسلة من الدراسات الميدانية في الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين،

ومصر، عن «التكامل الاقتصادي الإقليمي في المشرق العربي». ومع انتهاء المشروع الأول في أواسط عام 2001، بدأت هذه الشبكة بالإعداد لتنفيذ مشروع إقليمي بحثي رائد آخر، عن «التكامل الاقتصادي العربي ـ القطاع الخاص». وتولى هذا المركز مهام الإدارة والتنسيق الإقليمي للموارد الدراسية والطاقات البحثية المتميزة للمؤسسات العربية المشاركة في المجهود البحثي الجديد الذي أنجز بجميع مراحله بين مطلع آب 2001 ونهاية تموز 2002.

وكان المشروع الجديد، في أكثر من ناحية، امتداداً وتوسعاً للمرحلة الأولى من دراسة «التكامل الاقتصادي في بلدان المشرق العربي» الخمسة. غير أن المنظور العام ومواطن الاستقصاء في دراسة التكامل الاقتصادي قد تحولت، في مسوح المرحلة الثانية، من التصور الماكروي الكلي، إلى نظرة ميكروية أكثر تعمقاً وتركيزاً على أنشطة القطاع الخاص في مجالات الصناعات الاستخراجية والتحويلية، والزراعية، والسياحية، وتقانة المعلومات والاتصالات.

ومن هذا المنطلق، اشتملت الاستطلاعات الميدانية الشاملة في البلدان الخمسة على مسوح مباشرة للمنشآت الناشطة في هذه القطاعات الاقتصادية الحيوية الأربعة. واستكملت المسوح القطاعية الأربعة في كل واحد من هذه البلدان بمسح عام على عينة وطنية تمثل مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

واستهدفت مسوح المرحلة الثانية تسليط بعض الضوء على القطاع الخاص في اقتصادات الدول المعنية، من حيث اضطلاعه بالأنشطة الإنتاجية في مجالي السلع والخدمات، ودوره الراهن والمستقبلي في تحقيق التكامل الاقتصادي البيئي العربي، والتعاون العربي الإقليمي والدولي. كما استهدفت الدراسة، في إطارها العام، التعرف على الخصائص التمويلية والتنظيمية للمنشآت الإنتاجية، والاطلاع على سياساتها وأنشطتها في مجالي التصدير والاستيراد، وما لديها من ميزات تكاملية أو تنافسية، وما تصادفه من فرص أو عقبات في عمليات التبادل التجاري مع نظائرها في البلدان الأخرى التي شملها البحث. كما سعت الدراسة إلى التعرف على بعض جوانب التحديث المؤسسي والإداري في هذه المنشآت الإنتاجية لتعزيز قدراتها على التبادل التجاري، عن طريق البحث والتطوير النوعي للارتقاء بجودة المنتجات، والتدرب على اكتساب المهارات والخبرات الجديدة في مجالات العمل، واستخدام المستجدات في تقانة المعلومات.

وغطت الدراسة الميدانية مجتمعاً واسعاً يضم ألفي (2000) منشأة إنتاجية عربية، بمعدل مائة (100) في كل واحد من القطاعات الأربعة في كل بلد من البلدان الخمسة. كما أن إجمالي العينات الوطنية التي جرى استطلاع آرائها ومواقفها في المسوح العامة بلغ نحو ستة آلاف (6000) مبحوث في أقطار المشرق العربي، بمعدل ألف ومائتي (1200) مبحوث في كل بلد.

ومن جملة النتائج المثيرة البارزة في هذه البيانات ارتفاع مستوى استخدام تقانة المعلومات لدى الأغلبية الغالبة، أي نحو (80%) من الألفي منشأة التي شملها البحث.

ويبلغ عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة في كل منشأة، على المعدل، نحو (20) حاسوباً. ولا بد من أن هناك ترابطاً بين مستوى استخدام الحوسبة، ودرجة التعامل والتعاون بين المنشآت في البلدان المعنية. ومن النتائج الأخرى التي تسترعي الانتباه أن لدى نحو (50%) من جملة استخدام واسع لشبكة الإنترنت في المنشآت الإنتاجية العربية المبحوثة اشتراكاً في شبكة الإنترنت، وأن (28%) من هذه الفئة تستخدم الشبكة في مجال الاستيراد والتصدير، و(41%) لأغراض المبيعات والتسويق. كما أن (31%) من مجمل المنشآت لديها موقع إلكتروني خاص على شبكة الإنترنت.

وتشير هذه النسب المهمة إلى أن استخدام تقانة المعلومات بصورة بناءة إيجابية من شأنه تعزيز مستويات التعامل والتعاون بين المنشآت الإنتاجية في المشرق العربي. وسيتم ذلك عن طريق توفير المعلومات الضرورية عن الأسواق في البلدان الخمسة عن القطاعات الأربعة. كما يمكن القيام بخطوة متقدمة في هذا الاتجاه بتطوير موقع إلكتروني (ويب سايت) موحد لبلدان المشرق العربي يقوم ببث المعلومات عن المنتجات والقدرات التصديرية للمنشآت في كل بلد في شتى القطاعات.

ويتعزز الاعتقاد بضرورة وجدوى هذا الموقع الإلكتروني الموحد إذا علمنا أن نسبة المصدرين في القطاعات الأربعة ممن لهم موقع على شبكة الإنترنت تبلغ، على المعدل، (44%)، ونسبة المصدرين الذين حصلوا على شهادات جودة لمنتجاتهم، تعادل (41%). ويعني ذلك أن استخدام تقانة المعلومات هو من المحفزات الرئيسية للتبادل والتعاون بين دول المشرق المعنية، وبخاصة إذا ما اشتمل الموقع الموحد المقترح على معلومات عن البروتوكولات والاتفاقات الثنائية، وطرق استخدامها، وعن الفرص المتاحة في الأسواق والإعلان عن المعارض التجارية التي تقام في البلدان الخمسة. كما أن حصول المنشآت على شهادات الجودة سيكون حافزاً إضافياً لترويج منتجاتها في أسواق البلدان الأخرى.

المصادر: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية: **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي في المشرق العربي ـ المرحلة الثانية ـ دراسة ميدانية للقطاع الخاص** (عمان: مطابع الجامعة الأردنية، 2002)، و**التكامل الاقتصادي الإقليمي في المشرق العربي** (عمان: مطابع الجامعة الأردنية، 2001).
http://www.css-jordan.org

جون تومسون: وسائط الإعلام والمجتمع الحديث

اعتمد جون تومسون في بعض آرائه على كتابات هابرماس، وقام بتحليل العلاقة بين وسائل الإعلام من جهة ونمو المجتمعات الصناعية من جهة أخرى (Thompson, 1990 and 1995). فقد أدت وسائل الإعلام منذ بداية عصر الطباعة والمطابع حتى الاتصالات الإلكترونية دوراً مركزياً في نمو المؤسسات الحديثة. ولم يبدِ مؤسسو علم الاجتماع الحديث، بمن فيهم ماركس وڤيبر ودركهايم،

اهتماماً كبيراً بدور وسائل الإعلام في تشكيل المجتمع الحديث حتى في مراحل نموه الأولى. ورغم تعاطف تومسون مع بعض آراء هابرماس، إلا أنه يوجه له النقد، مثلما يوجهه لمدرسة فرانكفورت ولبودريار. فهو يرى أن موقف مدرسة فرانكفورت من صناعة الثقافة كان يتسم بالسلبية البالغة. فوسائل الإعلام الحديثة، في رأيه، لا تحرمنا من فرصة التفكير النقدي؛ بل إنها في واقع الأمر تقدم لنا أشكالاً كثيرة من المعلومات التي لم يكن بوسعنا أن نحصل عليها في الماضي. إن هابرماس ومدرسة فرانكفورت عموماً يعاملوننا كمتلقين سلبيين لرسالات وسائل الإعلام. أما تومسون، فيقول: «إن الأفراد يناقشون رسائل وسائل الإعلام عند استقبالهم لها، ويحولونها فور ذلك خلال سردهم وإعادة سردهم لها وتفسيرها وإعادة تفسيرها والتعقيب عليها والسخرية منها وانتقادها. إن امتلاكنا لهذه الرسائل وإدماجها في حياتنا يجعلنا قادرين على تنمية مهاراتنا ومخزوننا المعرفي وإعادة تشكيله، ثم اختبار مشاعرنا وأذواقنا، وتوسيع آفاق تجربتنا الحياتية» .(Thompson, 1995, pp. 42-43)

وتعتمد نظرية تومسون حول وسائل الإعلام على التمييز بين ثلاثة أنواع من التفاعل هي: «التفاعل وجهاً لوجه»، كما في حالة التقاء الناس وحديثهم في تجمّع أو احتفال ما. ويكون التواصل في مثل هذه الحالات غنياً بالإيماءات والإشارات التي يستخدمها الأفراد لفهم ما يقوله الآخرون؛ «والتفاعل بالوسائط»، الذي يتضمن استخدام تقانات الاتصال مثل الورق، والوصلات والإيقاعات الإلكترونية. ويتميز التفاعل بالوسائل بقدرته على الامتداد في الزمان والمكان مما يجعله في هذه الحالة قادراً على الخروج من سياقات التفاعل الوجاهي العادي. ويحدث هذا النوع من التفاعل بصورة مباشرة، كأن يتحدث شخصان عبر الهاتف، غير أنه لا يتميز بكثرة الإيماءات والإشارات التي توحي بتعدد الدلالات والمعاني. أما النوع الثالث فهو «شبه التفاعل بالوسائط» الذي يشير إلى العلاقات الاجتماعية الناجمة عن وسائل الإعلام. ويتصف هذا النوع من التفاعل بالانتشار عبر الزمان والمكان أيضاً، غير أنه لا يخلق الترابط الشخصي بين الأفراد بصورة مباشرة، ومن هنا جاءت تسميته بِـ«شبه التفاعل» ويكتسب النوعان الأولان طابع الحوار، بينما تغلب على النوع الثالث سمة الاتجاه الواحد مثلما هو الحال في برامج التلفاز التي يشاهدها الناس ويتناقشون حولها، وقد تصدر عنهم بعض الملاحظات على أداء المشاركين فيها، غير أن المشارك لا يردّ عليها. ولا يعني تومسون في مقولته هذه أن النوع الثالث يغلب على النوعين الأوليْن من التفاعل ـ وهذا هو الموقف الذي اتخذه بودريار. بل إن أنواع التفاعل الثلاثة تختلط وتتداخل في حياتنا اليوم، ويرى

تومسون أن وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة تغيّر التوازن بين ما هو عام وخاص في حياتنا. وخلافاً لما يراه هابرماس، فإن ما يدخل نطاق المجال العام يتزايد بصورة أعظم بكثير مما كان عليه في الماضي، مما يفضي إلى تزايد المناقشات والمساجلات حول القضايا العامة في أغلب الأحيان.

عهد جديد من العزلة الاجتماعية

رغم أنه من السابق لأوانه الحكم على ما يمكن أن تؤدي إليه ثورة الإنترنت في مجتمعاتنا الحديثة، فإن عدداً من الدراسات السسيولوجية قد بدأت تتقصى بعض نتائجها وآثارها. ففي دراسة أجراها الباحثون في جامعة ستانفورد الأمريكية عام 2000 على عينة واسعة تضم 4000 من البالغين من الجنسين تبين أن مستخدمي الإنترنت يمضون أوقاتاً قليلة مع الأفراد الآخرين في عائلاتهم أو في الجماعات المحلية الأخرى قياساً على من لا يستخدمون الإنترنت. ووجدت الدراسة الميدانية أن 55% من المستجيبين يستخدمون الإنترنت في البيت أو خلال العمل؛ وأن 20% من العينة هم من المستخدِمين المنتظمين الذين يقضون 5 ساعات على الأقل في الأسبوع «على الخط».
وتلاحظ الدراسة اتجاهين مهمين: الأول هو أن استخدام الإنترنت يبتعد بالمستخدمين عن وسائل الإعلام والاتصال الأخرى. ويفيد 60% من هؤلاء أنهم لا يشاهدون التلفاز إلا قليلاً بينما يقول نحو الثلث إنهم يلاحظون إقلالهم من قراءة الصحف.
أما الاتجاه الثاني، فهو أن الإنترنت قد بدأت تزيل الفواصل بين مجال العمل الرسمي والبيت. ويفيد نحو ربع المستخدِمين أنهم يقضون أوقاتاً طويلة لأداء أعمالهم أثناء وجودهم في البيت. مع أن ساعات دوامهم في موقع العمل قد بقيت على ما هي عليه أو تزايدت. وتخلص الدراسة إلى أن الحياة اليومية قد تحولت إلى «تيار مستمر» يتمحور حول شبكة الإنترنت. ويستخدم العاملون والموظفون الإنترنت الآن خلال ساعات دوامهم «الرسمي»، وهم يميلون بالتالي إلى حمل مشروعاتهم معهم ومتابعتها في البيت بدلاً من أن يخلفوها على مكاتبهم عند انتهاء ساعات الدوام.

الأيديولوجيا ووسائل الإعلام

ترتبط دراسة وسائل الإعلام والاتصال الجماعية ارتباطاً وثيقاً بالآثار التي تتركها الأيديولوجيا في المجتمع. وتشير الأيديولوجيا بهذا المعنى إلى تأثير الأفكار في معتقدات الناس وأفعالهم. واستخدم هذا المفهوم بشكل واسع في دراسات وسائل الإعلام وفي جوانب أخرى من علم الاجتماع، غير أنه ما زال

موضعاً للجدل والخلاف. وكان أول من ابتكر هذا المصطلح الكاتب الفرنسي «دِستوت دي تريسي» في أواخر القرن الثامن عشر ليدل على ما أسماه «علم الأفكار». ولكن هذا المصطلح استخدم في سياق نقدي على يد مفكرين آخرين في ما بعد ولاسيما كارل ماركس الذي اعتبر الأيديولوجيا «وعياً مزيفاً». وكان يرى أن الفئات المتنفذة تستطيع السيطرة على الأفكار السائدة التي يتداولها المجتمع واستخدامها لتبرير أوضاعها ومواقفها. وكان ماركس يرى أن الدين له بعد أيديولوجي أيضاً: إذ إنه يدعو الفقراء إلى أن يقنعوا بحظوظهم. ومن واجب المحللين الاجتماعيين أن يكشفوا النقاب عن التحريفات الأيديولوجية ليتسنى لغير القادرين أن ينظروا إلى حياتهم من منظور حقيقي جديد، ويقوموا بالتحرك الاجتماعي للارتقاء بظروفهم المعيشية.

ويطلق تومسون على وجهة نظر تريسي اسم «المفهوم المحايد للأيديولوجية» بينما ينسب إلى ماركس «المفهوم النقدي للأيديولوجية». وبالنسبة إلى المفاهيم الحيادية، فإن إلصاق الصفة الأيديولوجية بظاهرة اجتماعية ما لا يعني أنها مضِّللة أو مخادعة أو متحالفة مع أية فئة بعينها. أما المفهوم النقدي للأيديولوجية فهو، في نظر تومسون يحمل معنى انتقادياً وسلبياً أو استخفافياً، بل إنه يحمل طابع الانتقاد والتنديد (Thompson, 1990, pp. 53-54).

ويميل تومسون إلى تفضيل المفهوم النقدي، لأنه يربط الأيديولوجية بالسلطة والقوة. فالأيديولوجية تعني آخر الأمر ممارسة السلطة الرمزية في المجتمع؛ أي استغلال الأفكار للتستر على مصالح القوى المهيمنة في النظام الاجتماعي، أو تبريرها أو إعطاءها طابع الشرعية.

الرقابة على مضمون الاتصال في الأقطار العربية

تشكل أنماط الرقابة على مضمون الاتصال قضية جدلية في الفكر الاتصالي بصفة عامة. فعلى الرغم من الإقرار بضرورتها في ما يخص الأمن القطري والقومي، والمسائل الدينية والأخلاقية وما شابههما، فإن البعض يعتبرها مناقضة بكل أشكالها لنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاصة بحرية الرأي، وينظر إليها البعض استناداً إلى تطورها التاريخي في بريطانيا على أنها ظاهرة تاريخية متطورة. ويعتبرها البعض معوقاً أساسياً أمام التدفق الحر والمتوازن للأنباء. والحقيقة أن كل هذه التفسيرات صحيحة، فالرقابة ضرورة في موضوعات محددة، لا ينبغي التوسع فيها

لتصبح عائقاً أمام التدفق الحر والمتوازن، وأمام تبادل الآراء والأفكار داخل الأقطار العربية، أو في ما بينها وبين العالم الخارجي.

وتخضع وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في الوطن العربي كله لأشكال عدة من الرقابة التي تختلف شدتها من قطر إلى آخر، وكلها تبرر بدواعي الأمن. وبالطبع تشتد هذه الرقابة أو تخف في كل قطر عربي في مواجهة الأقطار الأخرى تبعاً لمتغيرات المد والجزر في العلاقات القطرية الثنائية.

إن عدم النص على فرض الرقابة، أو جواز فرضها إلا في حالات استثنائية لا يدل على أن ممارسات النظم الاتصالية القطرية، حيال مضمون الاتصال الذي تنشره الصحف، تعد ممارسات سليمة. والعبرة ليست بالنصوص المدونة، ولكن بالممارسات الشائعة التي تعبّر عن ذهنية قادة النظم الاتصالية ومديريها؛ فعلى سبيل المثال يعتبر إلزام الصحف استقاء الأنباء الرسمية والخارجية من الوكالة القطرية الحكومية وحدها، وإصدار تعليمات حكومية عن كيفية معالجة الموضوعات المتصلة بأحداث أو قضايا معينة، وحظر النشر في بعض المسائل، وفرض رقابة صارمة على برقيات المراسلين الأجانب قبل إرسالها، وغيرها من مظاهر السلوك غير المعلنة، أشد خطراً على مضمون الاتصال من الرقابة القانونية. وتمتد هذه السلوكيات لتشمل مضمون الدراما التليفزيونية والسينمائية والمسرحية.

المصدر: الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي.**

الهاتف الجوال، هل هو طريق المستقبل؟

تطرقت مناقشاتنا لوسائل الإعلام والاتصال حتى الآن على الجانبين الصحفي والتلفازي. غير أن أحد الجوانب الأساسية في عمليات التواصل الحديثة يتعلق بالبنية التحتية التي تستخدم لنقل المعلومات وتبادلها بين الناس. وقد تميزت العقود الثلاثة الماضية بسلسلة من الثورات في عالم الاتصالات لتبادل المعلومات والأصوات والصور عن بعد باستخدام وسائل ووسائط تقانية متقدمة.

وتقف بعض هذه التقانات الجديدة خلف التغيرات العميقة التي طرأت على الأنظمة المالية وأسواق المال في العالم. فلم يعد المال ممثلاً بالذهب أو المبالغ النقدية الملموسة بل إنه أصبح يخزن إلكترونياً في حواسيب البنوك العالمية، وغدت قيمته تتحدد بأسعار الصرف والأسهم المتداولة لحظة بلحظة. ومن جراء تزاوج بين الحواسيب وتقانة الاتصال الفضائية، تحول تبادل العملات وصرفها، كما يقول أحد المحللين، إلى «سوق عالمية تنشط 24 ساعة في اليوم» (Gibbons, 1990, p. 111).

وأسهمت في بلورة هذه التطورات أربعة اتجاهات: التحسن المستمر في قدرة الحواسيب مع انخفاض كلفتها؛ ودمج بيانات الحاسوب والاتصالات في نظام رقمي موحد؛ وتطور الاتصالات الفضائية عن طريق الأقمار الصناعية؛ وتطور الألياف البصرية التي تتيح لعدة رسائل أن تنتقل خلال كيبل واحد بسرعة هائلة. ولا يبدو أن ثمة حدوداً لهذه القفزات المثيرة في عالم الاتصالات. وكان من بعض نتائج ترقيم البيانات استحداث الوسائط المتعددة التي يمكن فيها دمج المدخلات الصوتية والصورية البصرية على شكل أقراص مدمجة أو أشرطة فيديو قادرة على نقل كمٍ هائل من المعلومات للمتلقي (Negroponte, 1995).

ويعتبر انتشار استخدام المكالمات الهاتفية على الصعيد العالمي واحداً من دلائل العولمة المتزايدة. ويتفاوت انتشار خطوط الهاتف العادية بين المجتمعات المتقدمة والنامية والأقل نمواً، ويرتبط ذلك من وجوه عديدة بانتشار التقانة في هذه المجتمعات، إنتاجاً وتطبيقاً. ويصدق هذا المقياس نفسه على استخدام الحواسيب الشخصية والهواتف النقالة وشبكة الإنترنت.

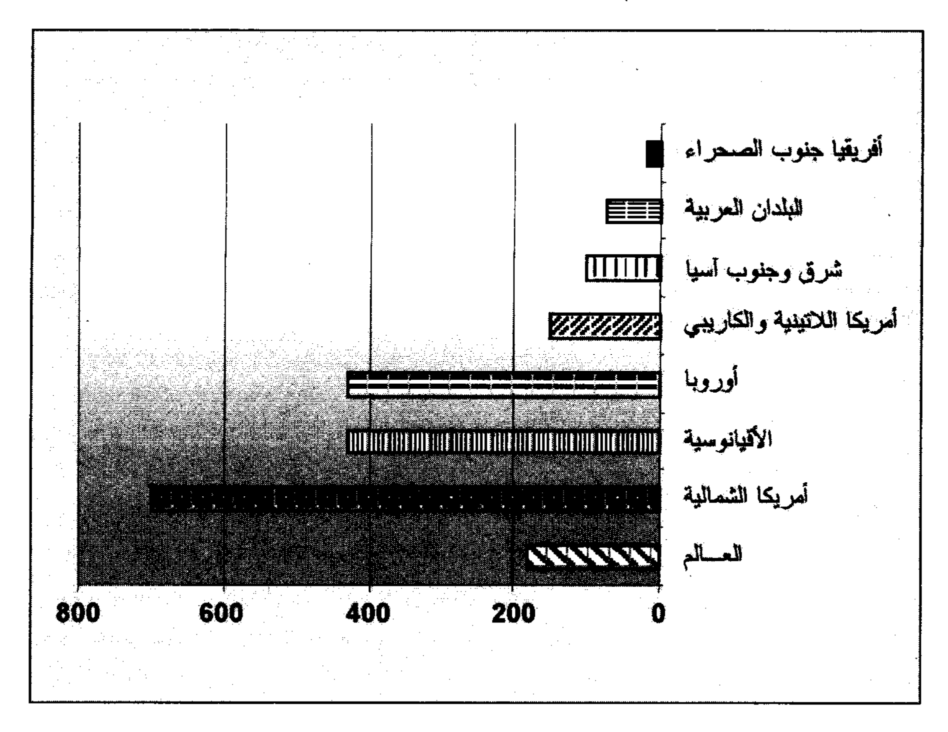
وقد شهد مطلع التسعينات من القرن الماضي نقلة نوعية مثيرة في مجال الاتصالات ممثلة في انتشار الهواتف الجوالة/ المحمولة/ المنقولة/ الخليوية/ الخلوية/ الموبايل. وعام 1990 قدر عدد مستخدمي الهواتف الجوالة بنحو 11 مليوناً في العالم. وارتفع هذا العدد بعد 10 سنوات إلى 400 مليون. وثمة توقعات في مطلع القرن الحادي والعشرين بأن يتزايد هذا العدد بصورة فلكية في السنوات القادمة. والهواتف الجوالة ليست جديدة بحد ذاتها. غير أن الجيل الأول منها الذي كان يستخدم التقانة النظيرة كان رائداً في الجمع بين القدرة على الاتصال والتنقل من مكان إلى آخر. وأدى استخدام التقانة الرقمية إلى إنتاج أجهزة أصغر ينتقل فيها الصوت إلى مساحات شاسعة من العالم وبكلفة أقل على المستهلكين. وبما أن التقانة لا تقف عند حدود معينة فإن الجيل الثالث قد جمع الصوت والصورة المتحركة والنصوص معاً واستحدث الدمج المباشر مع الإنترنت والخدمات التلفازية على شاشة الجهاز الواحد. ولا يمكن التنبؤ بالآفاق التي سيرتادها الجيل الرابع والأجيال اللاحقة من الهواتف النقالة.

ويقول أحد المعلقين إن الهاتف النقال أداة مدهشة للتحرر الشخصي (*The Economist*, 9 oct. 1996). ولا مراء في أن الهاتف الجوال يمثل واحداً من الموارد المهمة للتواصل البشري في عالم ديناميّ متغير لمئات الملايين من الناس الذين تكتظ ساعاتهم وأيامهم بالمشاغل والاهتمامات. إذ يمكنهم إدارة أعمالهم

وأنشطتهم بصورة أكثر كفاءة؛ ويمكن الأهل أيضاً أن يظلوا على اتصال دائم مع أبنائهم وبناتهم وأفراد العائلة الآخرين، كما يستطيع العاملون الوفاء باحتياجاتهم الشخصية والعملية والمهنية بصورة أكثر فعالية.

غير أن انتشار استخدام الهاتف الجوال يثير القلق لدى العديد من المراقبين. فهذه الظاهرة، على الصعيد الشخصي تمثل انتقاصاً واقتحاماً للحياة الخاصة للأفراد، إذ إنها تيسر الوصول إليهم في أية لحظة. وعلى الصعيد العام، فإن أصوات الهواتف النقالة قد تكون مصدراً للضيق والانزعاج خلال اللقاءات الجماعية والمؤتمرات والأماكن العامة مثل المؤسسات والمطاعم ووسائل النقل العام وأماكن العبادة.

الشكل رقم (15-2)
معدل استخدام الهواتف في بلدان العالم ـ نظرة مقارنة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

الجدول رقم (15-2)
مؤشرات مختارة لتغلغل بعض وسائل تقانة المعلومات والاتصالات في العالم بحسب مستوى دخل الدولة

مجموعة الدول	عدد خطوط الهاتف لكل ألف شخص	عدد الحواسيب الشخصية لكل ألف شخص	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ألف شخص
الاقتصادات المتدنية الدخل	25,7	1,6	0,01
الاقتصادات المتدنية/ المتوسطة الدخل	94,5	10,0	0,7
الاقتصادات العالية/ المتوسطة الدخل	130,1	24,2	3,5
الاقتصادات الصناعية الجديدة	448,4	114,8	12,9
الاقتصادات العالية الدخل	546,1	199,3	111,0

المصدر: World Bank, *World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development* (New York: Oxford University Press, 1998), p. 63.

الإنترنت

مع بداية التسعينات من القرن الماضي أخذ خبراء تقانة المعلومات يتنبأون بانحسار الحاسوب الشخصي واقتصار دوره على كونه مدخلاً أو بوابة لدخول عالم أثيري جديد من المعارف التي لا تحدها حدود أو سدود ـ وهو عالم الإنترنت. وقد بدأت شبكة الإنترنت أيام الحرب الباردة، لكنها كانت حتى أواخر الثمانينات مقصورة على البنتاغون (وزار ة الدفاع الأمريكية)، غير أنها سرعان ما انتشرت في الأوساط الجامعية الأكاديمية على صعيد شبكة المعارف التي يمكن الدخول إليها أو استخدام البريد الإلكتروني (e-mail). وشاع بعد ذلك انتشار مثل هذه الشبكات في عدد لا حصر له من المواقع الإلكترونية، ومواقع الخدمة (server) ذات الطابع

الثقافي والسياسي والتجاري البحت. وفي مطالع القرن الحادي والعشرين كانت شبكة العنكبوت العالمية (WWW) هي الأشهر والأكثر انتشاراً في الحيز الإلكتروني، وأصبحت الشركات التجارية والاقتصادية هي التي تستأثر بالجانب الأكبر من استخدامات الإنترنت وتطبيقاتها العملية. وتمثل الإنترنت من وجهة نظر العلوم الاجتماعية عموماً مكتبة عالمية فورية تتعدد فيها وسائل الاتصال ومجالات الحصول على المعارف والأفكار والنصوص المرئية والمكتوبة والمسموعة والأخبار. وغدا بوسع الأفراد والمؤسسات اليوم أن يستخدموا «المستكشف» أو «المتصفح» الإلكتروني للوصول إلى أية معلومات متاحة على مخزون الإنترنت المتجدد من النصوص والصور والوثائق والبرامج في المجالات التعليمية، والاقتصادية، والسياسية، والروحية، والترفيهية.

وعام 1998 كان عدد مستخدمي الإنترنت يزيد على 100 مليون شخص (يقيم 88% منهم في المجتمعات الغربية والصناعية المتقدمة). وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة انتشار استخدامات الإنترنت تتزايد بمعدل 200% كل سنة، وبدرجات متفاوتة في المجتمعات البشرية المعاصرة.

العرب، وشبكة الإنترنت، وتقانة المعلومات

منذ ما يزيد على ربع قرن أقامت وكالة المشاريع المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة «أربانيت» (ARPANET) للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية ضماناً لاستمرار التواصل بين العلماء ومتخذي القرار العسكري والسياسي في حالة حدوث ضربة سوفياتية نووية مفاجئة، وكانت البداية في عام 1969 عندما أقيمت نواة هذه الشبكة للربط بين المركز الدولي للبحوث التابع لجامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وجامعة كاليفورنيا في سانتا باربارا وجامعة ولاية يوتا. من هذه النواة الرباعية ظلت الشبكة تنمو بمعدلات هائلة حتى أصبحت بلا شك «الشبكة الأم» أو «شبكة الشبكات»، ومن المتوقع أن يصل حجم عشيرة الإنترنت إلى مليار مشترك بحلول عام 2000. إن الإنترنت حالياً بمثابة تحقيق فعلي لاستعارة «القرية الإلكترونية» التي رددناها كثيراً في الماضي، وهي أيضاً خطوة عملية لإثبات مفهوم مجتمع المعلومات الذي شكك البعض في صحته. لقد وفرت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة النفاذ إلى المعلومة وسرعة انتشارها ونشرها وتوظيفها، وباتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق النزعات الحالية نحو العولمة. وعلاوة على ذلك فقد أبرزت بصورة سافرة أننا بصدد وضع اقتصادي جديد هو اقتصاد عصر المعلومات، وذلك نظراً

لتناقض اقتصادي جوهري خلاصته أن موارد المعلومات ـ عكس الموارد المادية ـ لا تنقص بل تزيد مع زيادة استهلاكها.
إن المتحمسين لشبكة الإنترنت يرون فيها الصورة القصوى لديمقراطية المعلومات تحت شعار: المعلومات في كل وقت وكل مكان ولكل الناس، في حين يرى فيها البعض نوعاً من فوضى المعلومات وتلوثها، بل وينذر بعض أصحاب النظرة المتشائمة بحرب معلومات عالمية ليؤكد ما حذرنا منه فيلسوف ما بعد البنيوية الفرنسي فرنسوا ليوتارد من «أن ما نشهده حالياً ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمي، ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها».
إن الحرية المطلقة الموعودة ما هي إلا خداع. وقد بدأت الطبقية التقليدية تتسلل إلى شبكة الإنترنت التي تحتوي حالياً على عدد من النوادي المعلوماتية خاصة بالأعضاء فقط.
لقد أصبحت الإنترنت من الضخامة حجماً وتأثيراً بحيث لفتت أنظار أصحاب القوى الاجتماعية التقليدية من أهل التجارة من جانب، وأهل الحكم من جانب آخر. لقد باتوا يخشون اختلال موازين القوى تحت ضغوط التغيير الهائلة التي ستؤدي إليه حتماً هذه الوسائل التقانية الساحقة. فأهل التجارة يرون فيها وسيلة طيّعة للإعلان عن سلعهم وتحسس نبض أسواقهم، في الوقت نفسه الذي يخشون فيه من حراك اجتماعي يحتل من خلاله أصحاب العقول والأفكار قمة الهرم الاجتماعي التي ما زالت حكراً على أصحاب الأموال، في حين يرى أهل الحكم وسيلة فعالة للسيطرة على ردود أفعال جماهيرهم.
تشير جميع الدلائل إلى أن الولايات المتحدة ـ وهي تدرك أن خدمات المعلومات ستمثل عما قريب واحداً من أهم موارد دخلها القومي ـ ستحيل شبكة الإنترنت إلى معقل اقتصادي حصين.
والسؤال الآن: هل ستقف المجموعة الأوروبية عاجزة أمام الهجمة المعلوماتية الشرسة الوافدة إليها عبر الأطلسي؟ وماذا عنا نحن؟ هل لنا من موضع قدم على شبكة الطرق السريعة لتبادل المعلومات، أو حتى في إحدى حواريها أو أزقتها؟ أم علينا أن نهيئ موقعاً على أرصفتها نشاهد ما يمكن لعيوننا أن تلحق به، ونستنشق عوادمها وقد استهلكت تقانة المعلومات مواردنا الخام من بيانات ومعلومات، تماماً كما استهلكت تقانة الصناعة السابقة علينا مواردنا الخام من نفط وخلافه. وهل ستقضي تقانة المعلومات على التنوع الحضاري (Cultural Diversity) لتسحق هويتنا وخصوصيتنا وقيمنا كما كادت تفعل تقانة الصناعة بالتنوع البيولوجي (Biological Diversity) في عصرنا الحالي؟ ودعنا هنا نطرح سؤالاً محورياً: هل الإفراط المعلوماتي نعمة أو نقمة، وكما تساءل ت. س. إليوت: «أين هي الحكمة وقد ضاعت في خضمّ المعرفة؟»

هل يمكن لنا أن نستطرد على المنوال نفسه لنتساءل «أين هي المعرفة وقد تاهت في خضم المعلومات؟».
لقد عجزنا في الماضي عن استغلال حصاد المعارف الكامنة في الوثائق المطبوعة ولم نستغلّ من هذا الحصاد المعرفي إلا أقل القليل، ومما لا شك فيه أن هناك هدراً معرفياً ضخماً، ربما يكون الفارق الأساسي بين معرفة الماضي بصورتها المطبوعة والمعرفة في صورتها الإلكترونية الشبكية هو تميز الأخيرة بعنصر التفاعل الدينامي بين المستخدم ومصدر المعرفة. فبينما كان هدف المطبوع هو نشر المعرفة، تسعى الإنترنت، وتقانة المعلومات عموماً، إلى توظيف المعرفة فعلياً، لا الاقتصار على نشرها فقط.
لقد فتحت بوابات الفيضان المعلوماتي على مصراعيها، وأمام تيارها الجارف ليس هناك إلا بديلان:

- السيطرة على هذا التيار الهادر.
- أو أن يكتسحنا أمامه لنعلن القطيعة المعرفية أو ننغلق في متاهات التخصص الضيق نأوي إليها كي تعصمنا من الغرق، ولا «عاصم اليوم» من تيارات المعلومات الكاسح إلا لمن دانت له القدرة على الاحتكاك المعلوماتي استقبالاً وإرسالاً، أو بلفظ أدق، تلقياً وبثاً.

المصدر: نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية،» في: السيد يسين [وآخرون]، **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

آثار الإنترنت

يمثل الانتشار الهائل للإنترنت واحداً من الاهتمامات الرئيسية في ميادين العلوم الاجتماعية عموماً. فباستثناء التواصل عن طريق البريد الإلكتروني، فإن المرء لا يعرف الطرف الآخر (على الخط)، بل إن هذا الطرف حتى في الإيميل قد يكون عرضة للتزييف والتحريف أو الالتباس بفعل المبثوثات الهادفة المقصودة أو من جراء انتشار ـ أو نشر ـ الفيروسات الوبائية التي تتوالد على شبكات الإنترنت بالآلاف كل يوم. لقد تحول الناس عبر الحيز الإلكتروني اللامتناهي، كما يرى بودريار، إلى مجموعة من النصوص والصور والأصوات والوثائق والرسائل الوافدة من جميع ما عرفه البشر حتى الآن من وسائل الاتصال والتواصل. كما أن الإنترنت قد بدأت تحدث تحولات جذرية في ملامح حياتنا اليومية التي تهاوت فيها الحدود بين ما هو عالمي ومحلي، وتعددت فيها قنوات الاتصال والتفاعل، وتزايدت فيها المهمات التي يمكن أداؤها وتنفيذها «على الخط». ورغم أن

الإنترنت قد بدأت تفتح أمام البشر آفاقاً جديدة شاسعة لاكتشاف العالم الاجتماعي، فإنها في الوقت نفسه تهدد بتقويض العلاقات والقيم الاجتماعية وتدمير الجماعات البشرية. ومع أن «عصر المعلومات» ما زال في بداياته، إلا أن الجدال ما زال محتدماً في أوساط علماء الاجتماع حول النتائج المركبة العميقة لآثار الإنترنت في المجتمعات المعاصرة.

تتوزع الآراء حول آثار الإنترنت على الحياة الاجتماعية إلى فئتين عريضتين فهناك من يرون أن «عالم على الخط» يطرح أشكالاً جديدة من العلاقات الإلكترونية التي تترك آثارها الكبيرة على التفاعل الإنساني الوجاهي، سواء من ناحية تعميقه أو تقليصه. وبموجب هذا المنظور، فإن الإنترنت تثري التواصل الإنساني بين الأفراد والجماعات والمؤسسات المتباعدة مكانياً، وتؤدي إلى تعزيز العلاقات الشخصية الكثيفة، وتوسيع الشبكات الاجتماعية، كما أنها تختزل قدراً هائلاً من الإجراءات في التعاملات والمبادلات التجارية والاقتصادية.

غير أن طائفة ثانية من علماء الاجتماع تتخذ موقفاً آخر من استخدامات الإنترنت. فقد يؤدي التركيز على أسلوب التفاعل هذا إلى تزايد العزلة الاجتماعية والتجزئة والتفكك في نسيج الحياة الاجتماعية. ويرى هؤلاء أن الإنترنت قد اقتحمت الحياة العائلية بحيث قللت من فرص التفاعل والتواصل داخل الأسرة الواحدة، كما أنها بدأت تلغي الفواصل بين «عالم العمل المهني» و«العالم الشخصي الذاتي». كما أن أشكال الثقافة والتعلم والترفيه التقليدية مثل الكتب والاحتفالات الجماعية والمسارح قد أخذت بالانحسار. ويشير كثير من المحللين إلى أن شيوع الإنترنت قد يؤدي إلى تكرار الظاهرة التي أشار إليها واحد من علماء الاجتماع المعروفين في مطلع الستينات في معرض تحليله لآثار التلفاز على الحياة العائلية والاجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا. إذ تكهن هذا الباحث (Riesman, 1961) أن انشداد الأسر إلى برامج التلفاز حتى الإدمان سيؤدي إلى قطع عرى التواصل بين أفرادها داخل البيت، وإلى عزلة الأسر بعضها عن بعض مثلما يؤدي إلى انقطاع الأسر عن المجتمعات المحلية والمشاركة العامة. إلا أن محللين آخرين يعتقدون أن فرضيات ريسمان لم تتحقق بأكملها على أرض الواقع رغم سلامة جوانب كثيرة فيها؛ كما أن الانشغال بالإنترنت لن يؤدي إلى جميع المخاطر التي يتحدث عنها بعض المحللين اليوم.

الجدول رقم (15-3)

نسبة مستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم قياساً إلى عدد السكان، 1999

	سكان المنطقة (نسبة لسكان العالم)	مستخدمو الإنترنت (نسبة إلى عدد سكان المنطقة)
الولايات المتحدة	4,7	26,3
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما عدا الولايات المتحدة)	14,1	6,9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6,8	0,8
جنوب شرق آسيا والباسيفيك	8,6	0,5
شرق آسيا	22,2	0,4
أوروبا الشرقية (اتحاد الدول المستقلة)	5,8	0,4
الدول العربية	4,5	0,2
أفريقيا تحت الصحراوية	9,7	0,1
جنوب آسيا	23,5	0,04
العالم	100	2,4

المصدر: UNDP, *Human Development Report* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 63.

العولمة ووسائل الاتصال

صحيح أن الإنترنت هي، من تجليات العولمة الراهنة مثلما هي من أسبابها على حد سواء. غير أن آثار العولمة قد تجاوزت الإنترنت لتشمل جميع وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى. ورغم أن العولمة كانت واحدة من الخصائص الرئيسية لكثير من أشكال التواصل الحديثة منذ نشأتها، إلا أنها استوعبت ووسّعت النطاق وعمّقت الآثار لجميع الأساليب والتقانات المعروفة في عالم اليوم. وكان للعولمة بعد دولي عالمي حتى ما قبل السبعينات من القرن الماضي وفي مجالات عديدة مثل توزيع الأخبار اللاسلكية والكتب والصحف والأفلام .لكن وسائل الإعلام الأخرى ظلت تنشط في حدود وطنية ضيقة وفي ظل رقابة حكومية في أغلب الأحيان. كما أن الصناعات الإعلامية كانت تنشط في قطاعات متميزة وشبه

مستقلة مثل السينما، والإعلام المطبوع، والإذاعة، والتلفزة. غير أن الصناعة الإعلامية بمجموعها قد بدأت خلال العقود الأربعة الماضية تدخل مرحلة من التحول العميق في طبيعتها ونطاقها على السواء. لقد انحسرت الأسواق المحلية الوطنية وبدأت تحل مكانها أسواق عالمية، وأتاحت التقانات الحديثة الفرصة لدمج وسائل الإعلام جميعها في قنوات موحدة تهيمن عليها الشركات الضخمة المتعددة الجنسية في مجالات إنتاج الأخبار وبرامج الترفيه، وتوزيعها وتسويقها إلى جميع المجتمعات البشرية المعاصرة تقريباً.

ويشير أحد الباحثين المختصين (Held et al., 1999) إلى خمسة مؤثرات رئيسية أسهمت في ما يسمى اليوم النظام الإعلامي العالمي:

1. **تزايد تركز الملكية.** إذ إن عدداً من الشركات العملاقة تسيطر على الإعلام العالمي اليوم. كما أن هذه الشركات القوية أو أشكالاً من التحالف والاندماج القائم بينها قد أخذت تبتلع الشركات المستقلة أو الصغيرة الحجم.

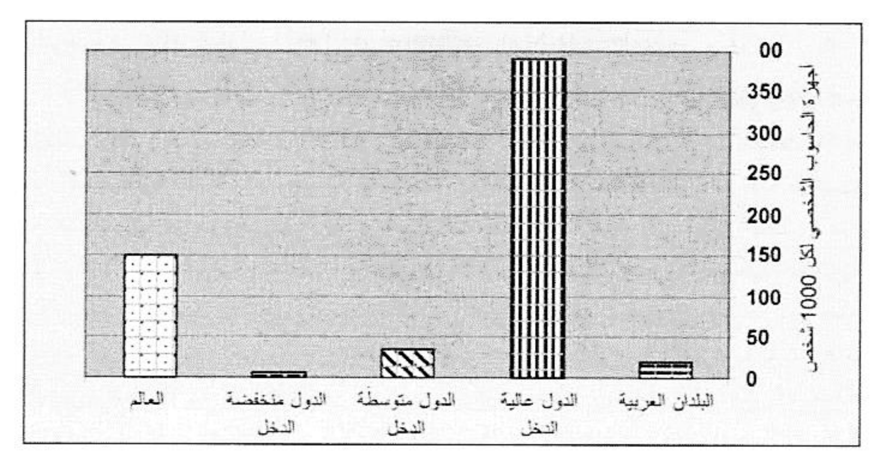
2. **التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.** إذ كانت المؤسسات الإعلامية أو شركات الاتصالات تخضع تقليدياً لملكية الدولة أو سيطرتها. وأدى تحرير البيئة الاقتصادية في الآونة الأخيرة في كثير من الدول إلى خصخصة المؤسسات الإعلامية ورفع بعض القيود عن البث.

3. **هيكلية الشركات الضخمة المتعدية الجنسية.** إن الشركات الإعلامية لم تعد تعمل في نطاق حدودها الوطنية. كما أن المرونة أخذت تميز طابع الملكية بحيث أصبحت تستوعب عمليات الضم أو الاستثمارات الوافدة من الخارج.

4. **تنويع المنتجات الإعلامية.** لقد قامت الصناعة الإعلامية بتنويع منتجاتها ولم تعد مجزأة في أنشطتها مثلما كانت في الماضي. كما غدت منتجات هذه المؤسسات العملاقة تشتمل على العديد من المضامين، مثل: الموسيقى، والأخبار، والمطبوعات، وبرامج التلفاز.

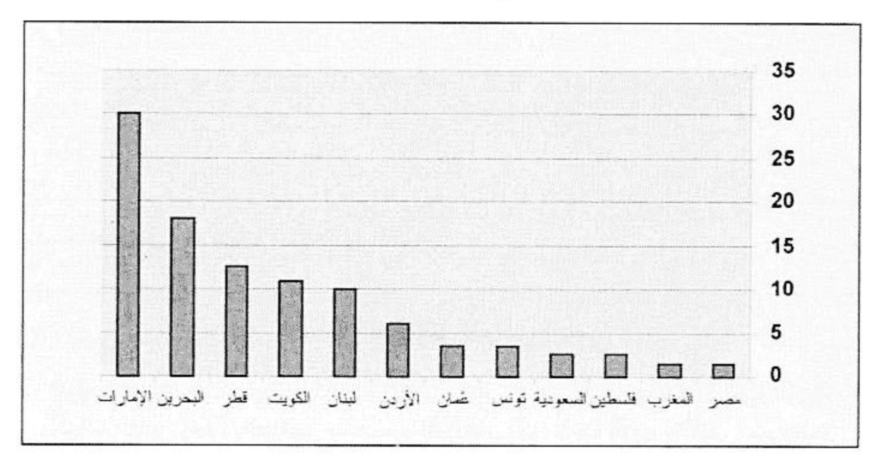
5. **تزايد عدد الشركات الإعلامية المندمجة.** إذ برز اتجاه في الآونة الأخيرة يدعو إلى الدمج أو إقامة التحالفات بين شركات متعددة التخصصات والمنتجات. ويتجلى ذلك في سلسلة عمليات الدمج بين شركات الإعلام المتعددة الاختصاص والمنتجات، وتلك المصنِّعة لمعدات الاختصاص والبرمجيات، والمنتجة للمواد الإعلامية بحيث أصبحت الشركة الكبرى الواحدة تنتج عناصر عديدة من منتجات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

الشكل رقم (15-3)
أجهزة الحاسوب الشخصي للسكان، الدول العربية ومناطق أخرى من العالم، 2000



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003.

الشكل رقم (15-4)
نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان %



المصدر: نفسه.

لقد أفضت عولمة الاتصالات الإلكترونية الجماهيرية إلى ما أصبح يسمى «التوسع الأفقي» لوسائل الإعلام. ففي ظل التنظيمات العالمية الموحدة لاستخدامات الأقمار الصناعية والبث عبر القنوات الفضائية، تجاوز الإعلام الحدود الوطنية للدول المفردة مثلما تجاوز القيود التي تفرضها أجهزة الضبط والرقابة في تلك البلدان (Srebernny-Mohammadi et al., 1997).

وفي الوقت نفسه، أدى التوسع الأفقي إلى انتهاك الكثير من حقوق الإنتاج والنشر والتوزيع للمنتجات الثقافية والترفيهية. إذ أصبح بالإمكان إنزال كميات هائلة من المنتجات الفنية والموسيقية واستخدامها عبر الإنترنت من دون موافقة مؤلفيها أو منتجيها أو موزعيها. وأدت عمليات القرصنة هذه إلى بروز العديد من الإشكالات القانونية المتصلة بالحقوق الأدبية وانتهاك حقوق الملكية الفكرية ولاسيما ما يتصل بها من الاستخدامات التجارية والصناعية. ورغم ما يثار أمام المحاكم المحلية والدولية من القضايا حول عمليات القرصنة المتزايدة تلك، فإن الجنّي، كما يقال، قد انطلق من القمقم إلى غير رجعة. ويصدق ذلك على الأعمال الموسيقية مثلما يصدق على الأفلام السينمائية، والنصوص والبرامج الترويحية المحمولة على الأقراص المدمجة التي أصبحت بدورها مبذولة للجميع على شبكات الإنترنت.

الإمبريالية الإعلامية

إن الهيمنة التي تمارسها المجتمعات الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمرتبة المتميزة التي تحتلها في الإنتاج والنشر والتوزيع الإعلامي قد دفعت المراقبين إلى الحديث عن الإمبريالية الإعلامية. ووفقاً لهذا المنظور، فإننا نشهد اليوم قيام امبراطورية ثقافية تبسط نفوذها على مختلف أرجاء العالم. وتمثل المجتمعات الأقل نمواً، والنامية بصورة عامة، البقاع الأكثر انكشافاً وتعرضاً لنفوذ هذه الإمبراطورية الثقافية لأنها تفتقر إلى الموارد الكفيلة بالمحافظة على هويتها واستقلالها الثقافيين.

التغطية التلفازية للعالم النامي

تقول دراسة أشرفت عليها الوكالة الدولية (البريطانية) للإنماء إن التغطية التلفازية الغربية للعالم النامي آخذةٌ بالتناقص والضمور التدريجي من ناحية النوع والكم. فمن حيث التغطية الإخبارية، يتميز أكثر البرامج بالتحيز والتحريف لما يدور في المجتمعات

النامية. كما أن التغطية عموماً من ناحية الكم قد انخفضت عام 2000 بنسب تتراوح بين 50 ـ 70%. أما نوعية هذه التغطية، فتكاد تتركز على الجوانب السياحية، فهي تشمل برامج عن الحيوانات والنباتات الطبيعية والنادرة ومشاهد الطبيعة الغريبة في هذه البلدان، كما تركز على الأمور المتصلة بالسفر والتجوال السياحي فيها. أما البرامج التي تتحدث عن القضايا الحادة مثل حقوق الإنسان، والفقر، وتردي البيئة، فتتميز بالشح، ولا تذاع في المجتمعات الغربية إلا في ساعات متأخرة من الليل أو الساعات الأولى من صباح اليوم التالي عندما تتدنى نسبة المشاهدين. وترى هذه الدراسة أن من المستحيل على المواطنين في المجتمعات الغربية أن يفهموا أو يتفهموا ظروف الحياة التي يعيشها أكثر من 80% من سكان المعمورة (Stone, 2000).

إن أكثرية الشركات الإعلامية العشرين الأضخم في العالم هي مؤسسات اقتصادية أمريكية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها. وتستوي في ذلك المؤسسات العاملة في مجالات البث التلفازي، والأفلام السينمائية والصحافة والاتصالات اللاسلكية والإلكترونية. ورغم أن المجتمع الأمريكي نفسه هو الذي يتعرض لهذا الأخطبوط الثقافي الإعلامي، فإن أذرعه قد أخذت تنتشر وتغلغل في أوروبا وفي المجتمعات النامية (Schiller, 1991; Herman, 1998). بل إن هذا النفوذ قد أخذ يترك بصماته وآثاره على النواحي السياسية والحملات الانتخابية في أعرق الديمقراطيات الأوروبية (Herman and McChesney, 1997). وكان من بعض نتائج هذه الهيمنة الإعلامية أن بدأت دول كثيرة في العالمين العربي والإسلامي بخلق بدائل إعلامية تعكس مواقفها ووجهات نظرها بما يتفق ومكوناتها الثقافية والسياسية والاجتماعية. ويصنف أحد الباحثين هذه الدول إلى مجتمعات حداثية، وخليطة، وتقليدية. وكانت برامج التلفاز حتى أواسط الثمانينات من القرن الماضي تنحصر في الحدود الوطنية لتلك البلدان. غير أن اتساع هامش الحرية في بعض هذه البلدان، وتزايد سطوة الإعلام الغربي بجميع أشكاله قد دفعا بعض الحكومات في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد حرب الخليج عام 1991 إلى الاهتمام بالبث التلفازي على القنوات الفضائية مع التوجه إلى المشاهدين العرب والمسلمين في المقام الأول. ورغم ذلك، فإن التطرق إلى موضوعات متفجرة وحقيقية داخل هذه المجتمعات مثل حقوق الإنسان، والمرأة، وإشكاليات الحكم المحلي ما زال يدخل في عداد المحرمات (Mohammadi, 1998).

ويجدر بنا أن نتذكر أن تملُّك المؤسسات الإعلامية والاتصالية لا يقتصر على الاحتكار الاقتصادي والمالي، بل إن جوهره يكمن في البعد السياسي. ومن

هنا فإن ملكية وسائل الإعلام المختلفة تقترن، في أكثر الأحيان، بالرقابة التي تفرضها الدولة على البث الإعلامي بجميع أشكاله وأدواته. وعلى هذا الأساس، ترتبط حرية الوسائل الإعلامية إلى حد كبير بالتعددية، أي بإتاحة حرية التعبير والمشاركة العامة لمختلف القوى والفئات والشرائح في المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن الحرية الإعلامية هي من مظاهر الديمقراطية.

ومن جانب آخر فإن المؤسسات الإعلامية العملاقة في المجتمعات الديمقراطية الغربية هي، في المقام الأول، مؤسسات اقتصادية ربحية شأنها شأن الشركات التجارية. كما أنها، رغم تمثيلها لمصالح اقتصادية وربما سياسية، تتصارع فيما بينها في الأسواق المحلية والعالمية في بيئات تنافسية. ورغم أنها في كثير من الأحيان تشكل أنواعاً من التحالف مع مؤسسات معينة داخل أجهزة الحكم مثل القيادات العسكرية، أو دوائر الأمن أو رموز معينة للحكم، إلا أنها لا تلتزم بالضرورة بموقف واحد لا يتغير على الدوام.

نقاط موجَزَة

1. أخذت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تؤدي دوراً جوهرياً في المجتمعات الحديثة وتتمثل هذه الوسائل في وسائط التواصل المختلفة مثل الصحف، والمجلات، والتلفاز، والإذاعة، والسينما، والفيديو، والأقراص المدمجة وغيرها التي تنقل المعلومات والآراء والمواقف للجمهور. وتترك هذه الوسائل آثاراً عميقة في حياة الناس؛ إذ إنها لا تزودنا بوسائل الترويح عن النفس، بل تسهم في تشكيل نوع المعلومات التي نتلقاها ونتصرف على أساسها في حياتنا اليومية.
2. كانت الصحف الأكثر أثراً في المراحل الأولى من تطور وسائل الاتصال. ولا تزال تمارس هذا الدور المهم، غير أن أشكالاً أخرى أكثر حداثة مثل التلفاز والإنترنت بدأت تقوم بأدوار مؤثرة قد تكون أكثر أهمية.
3. تمثل الإنترنت وبعدها التلفاز التطورَ الأكثر أهمية في وسائل الإعلام خلال السنوات الأربعين الماضية. وكانت الدولة في أكثر البلدان هي التي تتولى إدارة الخدمات التلفازية. وقد بدأت تقانة الأقمار الصناعية والكوابل بإحداث تغيير في طبيعة التلفزة في عدة نواح جوهرية؛ إذ بدأت محطات التلفزة الحكومية والعامة تفقد جمهورها لصالح قنوات الاتصال المتعددة الأخرى، كما بدأت الحكومات بتقليل سيطرتها ورقابتها على برامج التلفاز بصورة عامة.

4. طرحت عدة نظريات حول وسائل الإعلام الجماهيري. ويرى «إينيس» و«ماكلوهن» أن وسائل الإعلام تؤثر في المجتمع من خلال «الكيفية» والأسلوب الذي تنقل به المادة الإعلامية لا بـ«مضمون» التواصل نفسه. وعلى حد قول ماكلوهن، فإن «الوسيلة هي الرسالة»: فالتلفاز، على سبيل المثال، يؤثر في أنماط سلوك الناس ومواقفهم لأنه مختلف في طبيعته عن الوسائل الأخرى مثل الصحف والكتب.

5. ومن المنظِّرين الآخرين المعروفين في مجال التواصل والإعلام يورغن هابرماس وجان بودريار وجون تومسون. ويشير هابرماس إلى دور وسائل الإعلام في خلق «المجال العام» ـ وهو الحلَبة التي يتشكّل فيها الرأي العام وتناقش فيها الآراء بصورة علنية. وقد تأثر بودريار بآراء ماكلوهن. وهو يعتقد أن الوسائل الإعلامية الجديدة، والسينما والتلفاز، تغيّر «الواقع» الذي نعيشه ونعيش فيه. ويقول تومسون إن وسائل الإعلام والاتصال قد أوجدت شكلاً جديداً من التفاعل الاجتماعي هو «شبه التفاعل بالوسائط» ــ وهو أكثر محدوديةً وضيقاً واندفاعاً في اتجاه واحد من التفاعل الاجتماعي اليومي.

6. خلال السنوات الأخيرة، أدى التقدم في تقانات الاتصال الجديدة إلى دمج أشكال الاتصال المختلفة (التي تعتمد على النص أو الصوت أو الصورة عن بُعد) في وسط تقاني واحد، إذ تضافرت المكتشفات الجديدة في مجالات التقانة الرقمية، والألياف البصرية وأنظمة الأقمار الصناعية لدمج المعلومات، وتسهيل نقلها من خلال الوسائط المتعددة التي تجمع عدة أشكالٍ اتصالية في وسط واحد هو الوسط التفاعلي الذي يتيح للمتلقي فرصة المشاركة النشطة في ما يراه أو يسمعه. وتحتل الهواتف الجوالة/ الخلوية موقع الصدارة في آخر المبتكرات في عالم الاتصالات.

7. أفسحت الإنترنت مجالاتٍ وآفاقاً غير مسبوقة من الترابط المتبادل والأنشطة المتداخلة. وتزايدت أعداد مستخدمي شبكات الإنترنت العالمية بسرعة فائقة مع تزايد التوسع في ميادين الأنشطة التي يمكن أداؤها «على الخط». وتطرح الإنترنت إمكانيات جديدة مثيرة، غير أنها تثير القلق في أوساط كثير من المحللين من أن تقوِّض العلاقات البشرية والجماعات عن طريق تشجيع النزوع إلى العزلة والإغفال.

8. تَعولَمَتْ صناعة الاتصالات خلال العقود الثلاثة الماضية. ويمكن التمييز في هذا المجال بين عدة اتجاهات: تمركُز ملكية وسائل الإعلام والاتصال في

مؤسسات الاتصال العملاقة؛ وانحسار الملكية العامة والحكومية في وجه تملّك القطاع الخاص المؤسساتِ الإعلامية؛ وامتداد نفوذ الشركات الإعلامية عبر الحدود والأنظمة الرقابية الوطنية؛ وتنويع شركات الاتصال لأنشطتها ومنتجاتها؛ وتواتر عمليات الدمج بين هذه المؤسسات. كما بدأت أعداد قليلة من الشركات الكبرى المتعددة الجنسية بفرض هيمنتها على الصناعة الاتصالية العالمية في مجالات الموسيقى والتلفاز والسينما والأخبار.

9. إن إحساسنا اليوم بأننا نعيش في عالم واحد هو، في المقام الأول، من نتائج النطاق العالمي الذي تنشط فيه وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. فقد برز إلى حيز الوجود نظام إعلامي عالمي يتمثل في أنساق دولية من إنتاج السلع والخدمات الإعلامية وتوزيعها واستهلاكها. ويعتقد الكثيرون أن الموقع المتقدم الذي تحتله البلدان الصناعية في النظام المعلوماتي العالمي قد أخضع البلدان النامية لشكل جديد من الإمبريالية الإعلامية. ويخشى كثير من النقاد من أنّ تمركز السطوة الإعلامية في أيدي قلة قليلة من المؤسسات أو الأفراد المتنفذين ربما يؤدي إلى تقويض الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. هل ينبغي على الحكومات في رأيك أن تحافظ على الهوية الوطنية عن طريق تقييد انتشار التلفزة الفضائية واستخدام الإنترنت؟
2. هل تعتقد أن عولمة الاتصالات ستعزز من فهمنا الفوارق الثقافية أم ستؤدي إلى إزالتها؟
3. هل تعتقد أن وسائل الإعلام الجماهيري ستوسع من آفاق النقاش العام حول القضايا المهمة في المجتمع؟
4. ناقش، مع التحليل النظري، الأهداف السياسية والاجتماعية التي تتوخى أجهزة الإعلام الرسمي تحقيقها في واقعك المحلي.
5. بالاطلاع على البيانات والآراء في هذا الفصل وفي مراجع أخرى، ناقش وحلل واحداً على الأقل من الآثار التالية لاستخدامات الإنترنت في واقعك المحلي: الاقتصادي؛ الثقافي والتربوي؛ القيمي الاجتماعي.
6. ما هي، في رأيك، درجة الترابط بين حرية وسائل الإعلام والاتصال من جهة والممارسات الديمقراطية من جهة أخرى؟

7. أوضح، مع المناقشة التحليلية، موقفك من المنظورات النظرية حول وسائل الإعلام والتواصل الجماهيرية.

8. يرى بعض المحللين أن من المستحيل أن تتحرر وسائل الاتصال الإلكترونية عموماً، بما فيها التلفاز، من توجهات أيديولوجية واقتصادية معينة؛ فإما أن تكون خاضعة لأنظمة الحكم السياسي، أو لمصالح اقتصادية محلية أو خارجية. ما رأيك في هذه المقولة؟

مراجع وقراءات

Chris Barker, *Television, Globalization and Cultural Identities* (Buckingham: Open University Press, 1999).

Timothy E. Cook, *Governing with the News: The News Media as a Political Institution* (Chicago: The University of Chicago Press, 1998).

Nick Lacey, *Narrative and Genre* (Houndmills: Macmillan Press, 2000).

James Slevin, *The Internet and Society* (Cambridge, MA: Polity, 2000).

Daya Kishan Thussu, *Electronic Empires* (London: Arnold, 1998).

مصادر على الإنترنت

Foundation for Information Policy Research (UK)
http://www.fipr.org

The Modernist Journals Project
www.modjourn.brown.edu

News Watch
http://www.newswatch.org

OECD and the Information Economy
www.oecd.org/dsti/sti/it

University of California at Los Angeles: Cultural Studies West
http://www.qseis.ucla.edu/courses/ed253a/253WEBB.htm

الفصل السادس عشر

التربية والتعليم

دور التربية المتغير

يعتبر أكثر المواطنين في المجتمعات الصناعية والنامية التربية والتعليم المنظَّم مسألة مفروغاً منها. غير أن مفهوم المؤسسة التربوية، بمعناها المعاصر، هو حصيلة نهائية لقرون طويلة من التطور، مع أن بداياتها الأولى قد برزت في كثير من المجتمعات التاريخية القديمة؛ في العالم العربي والإسلامي وفي الصين ومناطق أخرى. وكان التعليم الرسمي لعدة قرون وقفاً على قلة قليلة من الناس القادرين ممن توافر لهم الوقت والدعم المالي. وقبل اختراع الطباعة عام 1454، كانت الكتب والمخطوطات المنسوخة عالية الكلفة وبعيدة المنال على الأغلبية الساحقة من الناس. كما أن القراءة أو الاطلاع المباشر على النصوص المكتوبة لم يكن ذا أثر كبير في حياة الناس اليومية. بل إن عملية التنشئة الاجتماعية والتعلم لدى أغلبية الناس إنما كانت تتم بالرواية الشفوية أو عن طريق تقليد الكبار ومحاكاتهم في ما يقولون أو يفعلون. وكان الأطفال، ذكوراً وإناثاً، في المجتمعات التقليدية يساعدون في المشاغل والأنشطة الاقتصادية البيتية بالعمل اليدوي، مما أكسبهم قدراً كبيراً من المعارف والمهارات العملية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية. يضاف إلى ذلك أن التراث الشعبي المخزون في الذاكرة الجمعية للشعوب، بما فيه القيم والعادات والتقاليد والفنون بأجمعها، كان ينتقل من جيل لآخر عن طريق الرواية الشفهية والممارسة. لكن الأمور تطورت بصورة مثيرة في جميع المجتمعات المعاصرة. فقد ارتفعت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة، وانمحت الأمية، وبنسب متفاوتة بالطبع، وأصبحت المجتمعات أكثر معرفة بنفسها، وبتاريخها، وبموقعها قياساً على المجتمعات الأخرى. كما تداخلت وتعددت المؤثرات على حياتنا منذ الطفولة من خلال الكتب، والصحف

والمجلات، ووسائل الإعلام والاتصالات الأخرى مثل: التلفاز، والإنترنت، وغيرها. كما أن أغلبية الناس دخلت مرحلة التعليم النظامي بدرجة أو بأخرى. وتضافرت الكلمة المطبوعة وأنواع التواصل الإلكتروني مع التعليم النظامي الرسمي في المدارس والجامعات لتصبح أحد المكونات الجوهرية الحيوية في أساليب حياتنا المعاصرة.

معرفة القراءة والكتابة في المجتمعات الغربية والنامية

شاركت بريطانيا عام 1996 في أول مسح عالمي أشرفت عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول معرفة البالغين للقراءة والكتابة. ورغم أن الأمية تعتبر في كثير من الأحيان مشكلة تخص البلدان الأقل نمواً، فإن هذه الدراسة الموسعة أظهرت أن «الأمية الوظيفية»، وهي الافتقار إلى المهارات الحسابية واللغوية اللازمة للتعامل مع مهمات الحياة اليومية، هي من المشكلات التي تعانيها كثير من المجتمعات الغربية.

وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم درجة معرفة المستجيبين للقراءة والكتابة وتصنيفها في ثلاثة مستويات تتراوح بين المستوى الأول، وهو الأدنى، حتى الخامس وهو الأعلى. واعتمد المسح على اختبار قدرة المستجيبين على قراءة وفهم مادة ما، وتنظيم عدد من المعلومات باستخدام مخطط بياني أو جدول زمني، والقيام بعمليات حسابية أساسية. واعتبر المستوى الثالث بين هذه المستويات الخمسة الحد الأدنى من معرفة القراءة والكتابة الذي ينبغي توافره لدى الشخص للتعامل مع متطلبات الحياة والعمل الحديثة.

وقد كشفت النتائج المبينة في الجدول المرفق أن ربع البالغين على الأقل في البلدان المشاركة في المسح أخفقت في الوصول إلى المستوى الثالث من معرفة القراءة والكتابة. وكانت نسبة من يمثلون هذا المستوى هي نحو 28% في السويد، بينما تزايدت في بريطانيا إلى أكثر من 50%. وخلصت الدراسة إلى أن المستويات العالية من الأمية الوظيفية في المجتمعات الغربية ظاهرة تدعو للقلق، ولاسيما إذا أخذنا بالاعتبار أن هذه المجتمعات قد بدأت تدخل بسرعة متزايدة مرحلة اقتصاد المعرفة الذي يتخلف فيه من يعانون الأمية الوظيفية في حياتهم الاقتصادية والمهنية (UNDP, 1998).

يمثل الافتقار إلى معرفة أساسيات القراءة والكتابة مشكلة أكثر خطورة في البلدان النامية التي يعاني فيها من الأمية أكثر من 30% من السكان. بل إن من يحسنون القراءة والكتابة لا يتجاوزون نسبة ضئيلة في بعض هذه البلدان. ويرجع جانب من ذلك إلى غياب نظام التعليم الشامل في عدد من هذه المجتمعات. وحتى في الحالات التي يتوسع فيها التعليم الابتدائي، فإن تكاثر السكان لن يؤدي إلى تناقص نسبة الأمية في

المستقبل المنظور. ومن الملاحظ في هذه المجتمعات أن الأعداد المطلقة للأميين هي في تزايد مطرد.

كما أن للأمية بعداً جنوسياً واضحاً كل الوضوح، وخاصة في مجتمعات العالم الأفقر حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث أكثر من ضعفي النسبة لدى الذكور. فهناك 90 مليوناً من البنات من أصل 150 مليوناً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة ممن لا يذهبون للمدارس. وترتبط نسب الأمية العالية بين الإناث ارتباطاً وثيقاً بالفقر، ووفيات الرضع، وارتفاع معدلات الخصوبة، ومستويات التنمية الاقتصادية المتدنية. وتتضافر الثقافات التقليدية والضغوط الاقتصادية لتحرم أعداداً غفيرةً من البنات من الذهاب إلى المدرسة. إذ تميل العائلات الريفية إلى اتخاذ مواقف محافظة لا تشجع أو تساند تعليم النساء. كما أن العائلات الكبيرة لا تستطيع أن تتحمل كلفة تعليم الأطفال جميعاً، وغالباً ما يُضحّى بتعليم البنات لصالح الأولاد.

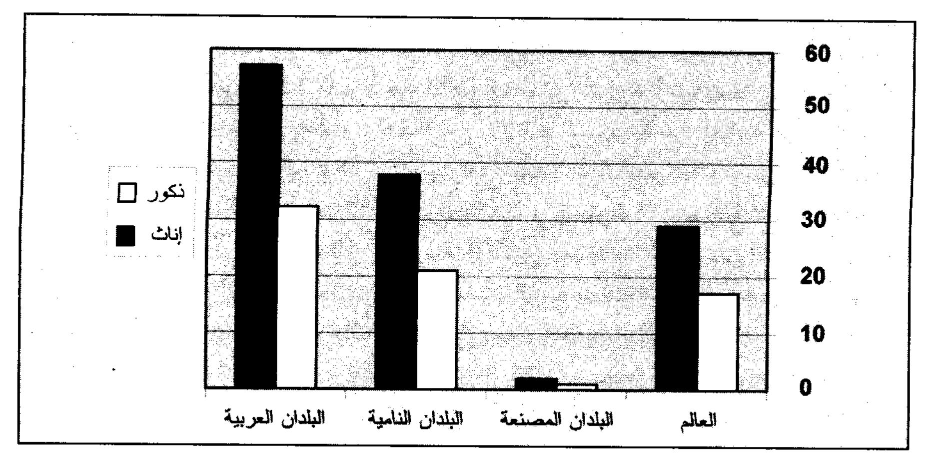
الجدول رقم (16-1)
معرفة البالغين، بين 16 ـ 65 سنة بالقراءة والكتابة
(على عدة مستويات) في عدد من الدول الغربية

البلد	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستويان 4/ 5
السويد	7,5	20,3	39,7	32,4
هولندا	10,5	30,1	44,1	15,3
ألمانيا	14,4	34,2	38,0	13,4
كندا	16,6	25,6	35,1	22,7
أستراليا	17,0	27,1	36,9	18,9
سويسرا (بالفرنسية)	17,6	33,7	38,6	10,0
بلجيكا (بالفلمنكية)	18,4	28,2	39,0	14,3
نيوزلندا	18,4	27,3	35,0	19,2
سويسرا (بالألمانية)	19,3	35,7	36,0	8,9
الولايات المتحدة	20,7	25,9	32,4	21,1
بريطانيا	21,8	30,3	31,3	16,6
أيرلندا	22,6	29,8	34,1	13,5
بولندا	42,6	34,5	19,8	3,1

المصدر: OECD, *Human Resources Development, 1997*, and UNDP, *Human Development Report, 1998* (New York: Oxford University Press, 1998).

الشكل رقم (16-1)

نسبة الأمية % بحسب النوع في البلدان العربية، ومناطق مختارة، 1995



المصادر: اليونسكو، **الكتاب الإحصائي السنوي 1998**، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، ص 48.

وقد أثر التصنيع وتوسع المدن تأثيراً بالغاً على تنمية النظم التربوية والتعليمية. وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، لم تكن الأغلبية الغالبة من الناس في جميع مجتمعات العالم تلتحق بالمدارس. ومع تنامي الاقتصاد الصناعي والتجاري، تزايد الطلب على أنواع متعددة من التدريس التخصصي القادر على توليد قوى عاملة متعلمة وقادرة. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع المهن التي كانت بطبيعتها تقع في أماكن بعيدة عن المناطق السكنية قد جعل من المتعذر نقل المهارات الحرفية التقليدية مباشرة من جانب الآباء إلى الأبناء. ونظراً لتوسع الأنظمة التعليمية وشموليتها، تزايد عدد طالبي المعارف الجديدة في مجالات التعليم المجرد (في موضوعات مثل: الرياضيات، والعلوم، والتاريخ، والأدب، وغيرها)، عوضاً عن النقل العملي المباشر للمهارات. وفي المجتمعات الحديثة، ينبغي أن يتعلم الناس مهارات أساسية مثل: القراءة، والكتابة، والحساب، بالإضافة إلى معارف عامة مهمة عن بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. غير أن عليهم أن يتعلموا كذلك أشكالاً جديدة من المعرفة عن طريق البحث والاستقصاء التي قد لا يكون لها أثر فوري مباشر على الحياة اليومية، ولكنها تفتح آفاقاً واسعة جديدة لعمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بصورة

عامة. وأصبح ازدواج التعليم والمؤهلات في المجتمعات المعاصرة يمثل العتبة الرئيسية الأولى التي تفضي إلى خلق فرص العمل والتقدم الوظيفي والمهني. ولم يعد دور المدارس والجامعات اليوم يقتصر على توسيع مدارك الناس وتعميق نظرتهم للحياة عموماً، بل تعداه إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

حالة التعليم في البلدان العربية

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم، وبخاصة منذ منتصف القرن. ومع ذلك، فإن الإنجاز التعليمي في البلدان العربية بمجمله، حتى بالمعايير التقليدية، ما يزال متواضعاً إذا ما قورن بالإنجازات في أماكن أخرى في العالم، حتى في البلدان النامية.

معرفة القراءة والكتابة

في حين أن التعليم تقدم بين النشء، صمدت الأمية أمام محاولات القضاء عليها، ولذلك، ما يزال الإنجاز التعليمي الشامل بين البالغين في البلدان العربية ضعيفاً في المتوسط، إلا أن البلدان العربية أحرزت تقدماً ملموساً في تحسين المعرفة بالقراءة والكتابة: فقد انخفض معدل الأمية بين البالغين من حوالي 60 في المائة عام 1980 إلى حوالي 43 في المائة في منتصف التسعينات. ومع ذلك، فإن معدلات الأمية في العالم العربي ما تزال أعلى من القراءة والكتابة، وتماثل أنماط التباين نفسها في الالتحاق بالتعليم الأساسي موزعة حسب نوع الجنس، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة. ولذلك، فإن التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في التحصيل العلمي موزعاً حسب النوع، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة (في المناطق الريفية أو الحضرية). وينبغي ملاحظة أنه لا يتوقع أن تختفي الأمية بين الذكور في العالم العربي قبل نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبين النساء حتى عام 2040.

التعليم قبل المدرسي

تؤكد البحوث العلمية باطراد على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري، وتحديد مدى إمكانياته المستقبلية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التركيز على التعليم قبل المدرسي. إلا أن هذا مجال آخر تتخلف فيه البلدان العربية عن البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالتعليم قبل المدرسي في البلدان العربية تضاعف في الفترة بين عام 1980 وعام 1995، إلا أن عدد الملتحقين بهذا

التعليم عام 1995 لا يتجاوز 2,5 مليون طفل، وهذا العدد يشكل نسبة التحاق تقل عن متوسط الالتحاق في البلدان النامية. غير أن الأسوأ من هذا القصور هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي من 4,8 في المائة عام 1980 إلى 4 في المائة عام 1995. كذلك ما برحت نسبة البنات في هذه المرحلة التعليمية، على الرغم من زيادتها المطردة، تقل عن متوسطها في البلدان النامية (42 في المائة مقابل 47 في المائة في عام 1995).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، ص 47-55.

الالتحاق بالتعليم النظامي في البلدان العربية

تحكي بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة في البلدان العربية قصة تطور كمي مطرد. فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاثة من 31 مليون طالب عام 1980 إلى ما يقارب 56 مليوناً عام 1995. إلا أن معدل زيادة الالتحاق في مستويات التعليم الثلاثة تباطأ أثناء التسعينات بالمقارنة مع معدله في الثمانينات.

وتشير البيانات المتوافرة عن الالتحاق بالمدارس على المستوى الأول من التعليم النظامي إلى أن العالم العربي قد قصّر حتى الآن عن استيعاب الأفواج الجديدة من المواطنين العرب. ويزداد القصور في حالة البنات، سواء كانت المقارنة مع البلدان النامية أو مع العالم بمجمله.

وفي منتصف عقد التسعينات تفوقت نسب الالتحاق في المستويين الثاني والثالث في البلدان العربية (54 في المائة و13 في المائة على التوالي) على نظيرتها في البلدان النامية (49 في المائة و9 في المائة على التوالي)، إلا أنها تقصّر بشدة عن المستوى السائد في البلدان الصناعية (106 في المائة و60 في المائة على التوالي) بالنسبة لتلك الفترة. ولا يتوقع أن تصل نسب الالتحاق في البلدان العربية بمستويات التعليم الثلاثة إلى نسب الالتحاق التي حققتها البلدان الصناعية في منتصف عقد التسعينات إلا بعد عام 2030.

على الرغم من التوسع العددي الكبير في التعليم في البلدان العربية، بما في ذلك تَعليم الفتيات، فإن معدلات التحاق الإناث ما تزال أقل من معدلات التحاق الذكور، لاسيما على المستوى الثالث (التعليم العالي). وتتخلف البلدان العربية كثيراً عن مناطق العالم الأخرى في التحاق الفتيات في المستوى الثالث.

المصدر: نفسه.

الإنفاق على التعليم في العالم العربي

لعل المؤشر الأفضل لأغراض هذا التحليل هو نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم. وقد ارتفع هذا المؤشر، بالأسعار الجارية على مدى الفترة من عام 1980 إلى عام 1985. إلا أن هذا الارتفاع أعقبه تدهور أثناء النصف الأخير من عقد الثمانينات. ويبين الشكل المرفق التباين في هذا المجال مع مجموعتين أخريين من البلدان، لاسيما البلدان الصناعية (التي كانت أصلاً تنفق مبالغ كبيرة على التعليم). وفي حين أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في البلدان العربية كان أعلى من نظيره في البلدان النامية كمجموعة، فإن التفوق النسبي للبلدان العربية في هذا المجال تضاءل منذ منتصف عقد الثمانينات. وبالمقارنة مع البلدان الصناعية، انخفض الإنفاق على التعليم لكل فرد في البلدان العربية من 20 في المائة مما كانت تنفقه البلدان الصناعية عام 1980 إلى 10 في المائة من إنفاق البلدان الصناعية في منتصف التسعينات. وقد حدث تباطؤ في معدل زيادة الإنفاق على التعليم في سياق الصعوبات التي واجهتها الاقتصادات الكلية لبلدان عربية عديدة بعد منتصف السبعينات، وما ترتب على هذه المشكلات من تبني وتنفيذ برامج للتصحيح الهيكلي أحدثت ضغوطاً كبيرة على الإنفاق، بما في ذلك معدلات زيادة الإنفاق على التعليم.

العدالة والقدرة على تحمل التكاليف

يوجد خطر من انقسام نظم التعليم في البلدان العربية إلى قسمين لا يمتّ أحدهما للآخر بِصلة: تعليم خاص مكلف جداً تتمتع به الأقلية الميسورة الحال، وتعليم حكومي سيئ النوعية للأغلبية ـ وحتى هذا الأخير قد يكون مكلفاً للفئة الأسوإ حالاً في ضوء سياسات استرداد التكاليف التي اعتمدتها بعض البلدان العربية في سياق برامج التصحيح الهيكلي، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت لا غنى عنها للحصول على علامات مرتفعة في الامتحانات العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي، وبخاصة مساقاته المؤدية لمستقبل مهني وحياتي أفضل؛ وقد ترتب على ذلك أن كادت هذه المساقات الدراسية تكون حكراً على أبناء الفئات الميسورة الحال. وهكذا، بدأ التعليم يفقد دوره الهام بوصفه وسيلة للصعود الاجتماعي في البلدان العربية، وأوشك أن يصبح وسيلة لتكريس التكلس الاجتماعي من حيث إن الفقر يحكم على من يولد فيه أن يرثه.

الجودة

توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية، الأمر الذي يؤدي إلى قضاء فترات زمنية في مراحل التعليم المختلفة. إلا أن المشكلة الأخطر تكمن في مدى جودة التعليم.

فعلى الرغم من قلة الدراسات المتوافرة، فإن الشكاوى المتعلقة بتردي نوعية التعليم في البلدان العربية كثيرة. وقد أكدت الدراسات القليلة المتوافرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها.
ويقوم كذلك خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور بما في ذلك ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في العالم العربي؛ وليس أدل على ذلك من تفشّي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.
ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هو عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل إن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية. وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر، فإنه لا يمكن إلا أن يزيد الأزمة سوءاً. وإذا لم تجر معالجة كل من التدهور المطرد في نوعية التعليم في البلدان العربية وتدني قدرة النظم التعليمية على توفير متطلبات التنمية، فإن العواقب على التنمية الإنسانية والاقتصادية ستكون وخيمة. ولذلك، فإن اتخاذ إجراء شامل لإصلاح نظم التعليم مسألة ملحّة.

المصدر: نفسه.

في الوقت الذي يسعى فيه المعلمون والمدرسون في المدارس والجامعات إلى تقديم خدمات تعليمية وتربوية متوازنة، فإن كلاً من واضعي السياسات العامة وأرباب العمل المستخدِمين يحرصون على أن تتواءم سيرورة التعليم والتدريب واحتياجات البلاد الاقتصادية ومتطلبات الاستخدام. غير أن التزاوج بين مخرجات التعليم من جهة ومتطلبات التنمية والاستخدام من جهة أخرى لم يعد بالأمر اليسير، وبخاصة في مراحل التغير الاقتصادي والتقاني السريع.

نوعية التعليم المدرسي في البلدان العربية

لتقييم مستوى التعليم، علينا تلمّس قدرات المعلمين على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق. مما لا شك فيه أنه هناك عدداً كبيراً من المعلمين من ذوي الخبرة والمؤهلات العالية الذين يلعبون دوراً حيوياً في إنجاح

العملية التعليمية. ولكن توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بالسلب على قدراتهم، منها تردي مستوى المرتبات للمعلمين في بلدان عربية كثيرة مما يضطر المعلمين في كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال أخرى تستنفد طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية. كما يؤثر سلباً على قدرات المعلمين نقص الإمكانات المتاحة، وسوء المناهج، وظاهرة تكدس الفصول في بعض البلدان العربية ونوعية التدريب الذي تلقوه، فهم في الأغلب تخرجوا من كليات ومعاهد عليا يسود فيها التلقين وقلة التفكير النقدي. هذه العوامل تؤثر بالسلب على قدرات المعلمين وتكبّل رغبتهم في التفاعل الخلاق مع تلاميذهم.

المناهج وأساليب التعليم

بالمعنى التقليدي، تتلخص المادة التعليمية بالمنهاج، الذي يشمل الكتاب المدرسي المفترض أن يضم بين غلافيه أفضل ما تمكّن أصحاب القرار والمؤلفون أن يتفقوا عليه كتجسيد لما يعتبرونه ضرورياً أو جديراً بالتعليم والتعلم. من الناحية الشكلية لا يبدو المنهاج التعليمي في البلدان العربية مختلفاً كثيراً عما هو متبع في كثير من بلدان العالم.

لقد بدأت عدة من دول عربية خلال العقد الأخير بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي. وتنصبّ جهود التطوير هذه بوجه خاص على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية. وعادةً لا ينشب خلاف حول مضمون المواد العلمية، باستثناء بعض الموضوعات التي يرى البعض أنها تمسّ المعتقدات الدينية، مثل تعليم أصل الوجود ونظرية النشوء والارتقاء، أو موضوعات قد تمس محرمات اجتماعية مثل تعليم الثقافة الجنسية. أما المواد الإنسانية والاجتماعية فنظراً لعلاقتها وتأثيرها المباشر على أفكار الناس ومعتقداتهم، تقوم السلطة القائمة على إصدار المناهج والكتب المدرسية برعايتها مباشرة، فتأتي مثقلة بالافتخار بمنجزات الماضي، والثناء على الذات، ووضع اللوم على الأجنبي، وتكريس مشاعر الولاء وتقاليد الطاعة والتأييد للنظام القائم. وليس من غير المألوف أن تبدأ الكتب المدرسية، في كثير من البلدان العربية، بصورة تتصدر الصفحة الأولى للحاكم أو لرئيس الدولة، حتى في الكتب الحيادية كالعلوم والرياضيات، أو دفاتر الأشغال والواجبات المدرسية.

ويرى بعض الباحثين أن المناهج الدراسية العربية تبدو وكأنها تكرس الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر.

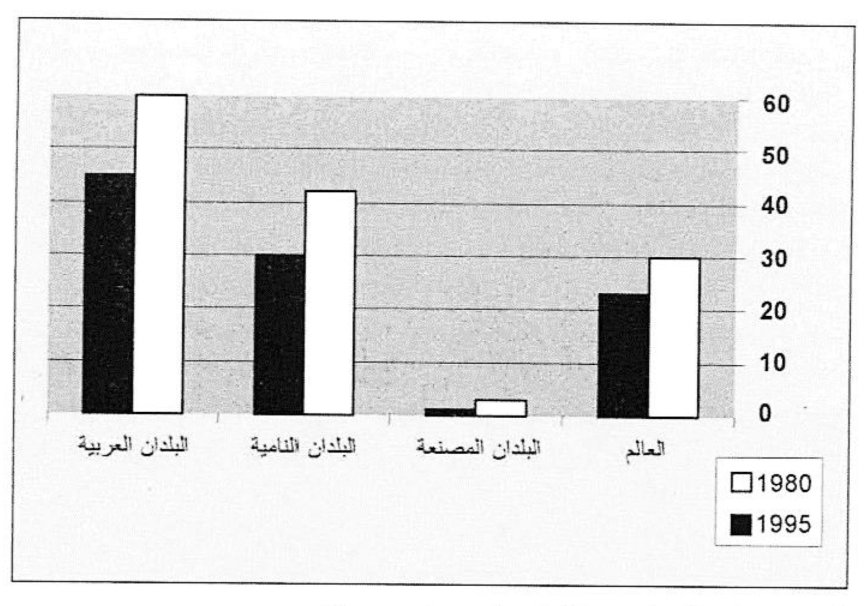
فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع.

وبشكل عام، إن المناهج في البلدان العربية، بدءاً من المرحلة الابتدائية، أو حتى ما قبلها، تبدو تجسيداً لمفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو أنها عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتفريعاتها والمضامين المشتقة منها دور القوالب تنصبّ فيها عقول الناشئة.

تتعـدد فـي دول العالـم أساليـب توصيـل المعلومـات، فمنهـا المحاضـرة، ومنهـا حلقات النقاش وورش العمل، والعمل التعاوني والعمل المخبري وغيـر ذلـك. لكـن فـي البـلاد العربيـة تكـاد المحاضـرة والإلقـاء مـن جانـب المعلم تطغى على كل ما عداها من أشكال، يقابلها، من جانب التلميذ أو الطالب، الحفظ والترداد و«التسميع». أما الأدوات المستخدمة، فأكثرها شيوعاً وطغياناً هو الكتاب المدرسي، أو المذكرات، أو الملازم، أو الملخصات للدراسة. ومن سمات علاقة التواصل في الفعل التعليمي: التلقين، كتاب يحتوي نصوصا غير قابلة للنقاش، تشيأت فيه المعرفة، وبدت حقائق مطلقة، وامتحانات لا تقيس إلا الحفظ والتذكر.

المصدر: نفسه.

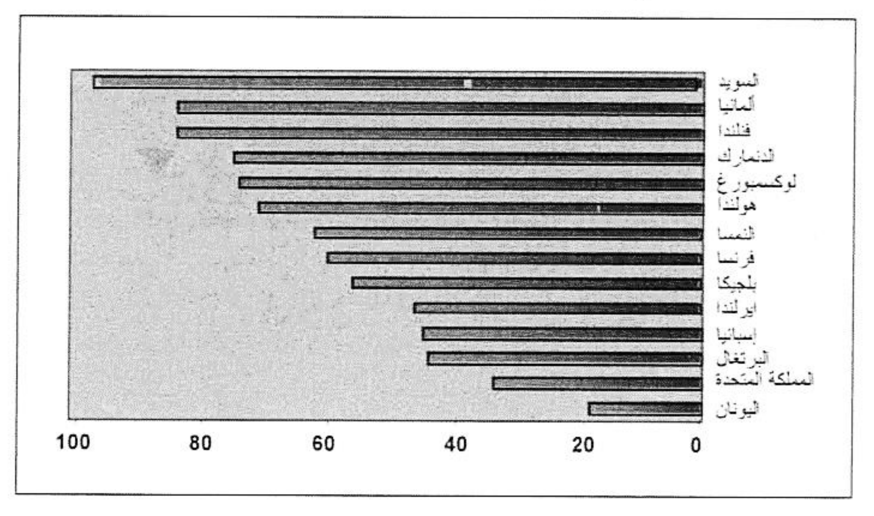
الشكل رقم (2-16)
نسبة الأمية % في البلدان العربية
ومناطق مختارة 1980، 1995



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص 47.

الشكل رقم (16-3)

مقارنة (%) لمعدلات التحاق الطلاب والطالبات بالدراسة الثانوية في عدد من الأقطار الأوروبية، 1996



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما وردت في: *Social Trends*, 30 (2000), p. 55.

التعليم الإلزامي والتعليم العالي

أصبح التعليم الإلزامي في مراحل الدراسة النظامية الأولى من المهمات التي تتكفل بها الدولة في أكثر المجتمعات الحديثة والنامية. غير أن قصور التعليم النظامي الرسمي، وعزوف الشرائح الاجتماعية القادرة عن طبيعة هذه المرحلة التعليمية، ودخول القطاع الخاص ميدان التربية عموماً، قد أدت جميعها إلى التوسع المتزايد للمدارس الخاصة في المجتمعات الصناعية والنامية على حد سواء. وتصدق أنماط التطور هذه كذلك على التعليم العالي الذي يلي الدراسة الثانوية في الكليات والجامعات. وقد تكون الكليات والجامعات في بعض البلدان مؤسسات عامة تتلقى الدعم المالي من مصادر حكومية. فالدولة هي التي تقوم بتنظيم التعليم العالي في فرنسا على سبيل المثال، وهي التي تضع السياسات الموجهة له، وتقدم له الموارد والمخصصات المالية. كما أن هذا النمط من التخطيط التربوي شبه المركزي شائع في أكثر المجتمعات في الدول النامية، ويخضع، بدرجات متفاوتة، لإشراف عام من جانب أجهزة حكومية مثل وزارة

التعليم العالي. ويرى خريجو الجامعات الرسمية أن الخدمة في القطاع العام، أي في المؤسسات التابعة للدولة، تمثّل المجال الرئيسي لحياتهم العملية والمهنية. إلا أن تنامي القطاع الخاص وتنوع المتطلبات والمهارات التي تستلزمها اقتصادات السوق الحديثة قد دفعت إلى ظهور أعداد متزايدة من الكليات والجامعات الخاصة في أكثر المجتمعات الحديثة. وتمثل الولايات المتحدة حالة متميزة في هذا المضمار. ذلك أن القطاع الخاص يمتلك ما يزيد على 54% من الكليات والجامعات، ومراكز البحث المتقدمة، ومؤسسات الدراسات العليا على العموم. ويندرج في هذه الفئة جانب من أبرز الجامعات الأمريكية مثل: هارفارد؛ وبرنستون؛ وييل. غير أن الخط الفاصل بين الجامعات الرسمية العامة والخاصة ليس واضحاً كل الوضوح مثلما هي الحال في مجتمعات أخرى. فطلاب الجامعات الخاصة يتلقون أنواعاً عديدة من المنح والقروض العامة، كما أن الجامعات نفسها تتلقى الدعم المالي الحكومي لأغراض البحث والدراسة. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الجامعات الرسمية العامة تستثمر بعض ما يقدم لها من منح من المؤسسات التجارية والاقتصادية الخاصة في وقفيات تموّل بها أنشطتها البحثية، علاوة على ما تتلقاه من معونات من الشركات الصناعية في القطاع الخاص. من جانب آخر؛ فإن النسق التربوي العام في بريطانيا يختلف اختلافاً ملحوظاً عن النظامين الفرنسي والأمريكي؛ فهو يبتعد عن النهج المركزي الغالب في فرنسا، ويتسم في الوقت نفسه ببعض الخصائص الشائعة في الولايات المتحدة. وتقوم الحكومة بتمويل جميع الكليات والجامعات في بريطانيا، كما أن هيئات التدريس، على اختلاف مستوياتها، تتقاضى أجورها وفق سلالم وطنية موحدة. ورغم ذلك، فإن ثمة تنوعاً واضحاً في تنظيم المؤسسات التعليمية العالية، وتشعباً في تخصصاتها ومناهجها على حد سواء. ومع أن ثمة افتراضاً نظرياً بأن الدرجة الجامعية من ليدز أو ليسستر تعادل تلك التي ينالها الطالب من أكسفورد أو كيمبردج، إلا أن خريجي الجامعتين الأخيرتين الذين يأتي أغلبهم من مدارس ثانوية خاصة، قد يتمتعون بفرص أفضل من غيرهم في المجال المهني العام.

نوعية التعليم العالي في البلدان العربية

رغم وجود مؤسسات تعليم عالٍ في الوطن العربي منذ أبعد من عشرة قرون، قام أغلبها على جامع مهم وتمويل أهلي من الهبات والأوقاف (مثل الأزهر في مصر،

والقرويون في المغرب، والزيتونة في تونس)، تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد، فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر 57 % منها الخمسة عشر عاماً. وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية. فمؤسسات التعليم العالي، وبوجه خاص الجامعات، تستغرق وقتاً لكي ترسّخ بنيتها المؤسسية وتجوّد دورها المعرفي.

تتأثر نوعية التعليم المقدم في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية أيضاً، بعوامل كثيرة، من أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية.

وقد واجه التعليم العالي، خاصة في بداياته، مقاومة من أكثر من جهة. فلقد نشأت الجامعات الحديثة الأولى بمجهودات أهلية وبمساندة القوى الوطنية التي راودها حلم النهضة والتقدم. إلا أن هذه المجهودات اصطدمت منذ البداية بالوجود الاستعماري المهيمن على معظم المنطقة العربية في ذلك الحين، فتأثرت النوايا وتعددت المصالح، مما أسفر عن خلل في المسار منذ البداية. وقد حاول جيل النهضة ترسيخ أسس البحث العلمي في الجامعات العربية ونجحت بعض المحاولات، ولكنه لم يكتب لها الاستمرار.

ومن السمات المميزة لعدد من الجامعات في الوطن العربي قلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، تحول العديد من الجامعات إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، بسبب تقييد العمل السياسي بوجه عام، كما أن تشجيع السلطة لتيارات سياسية بعينها عندما ارتأت في ذلك خدمة لأغراضها، وقد أثر ذلك سلباً على قدر الحرية المتاح في التعليم والبحث.

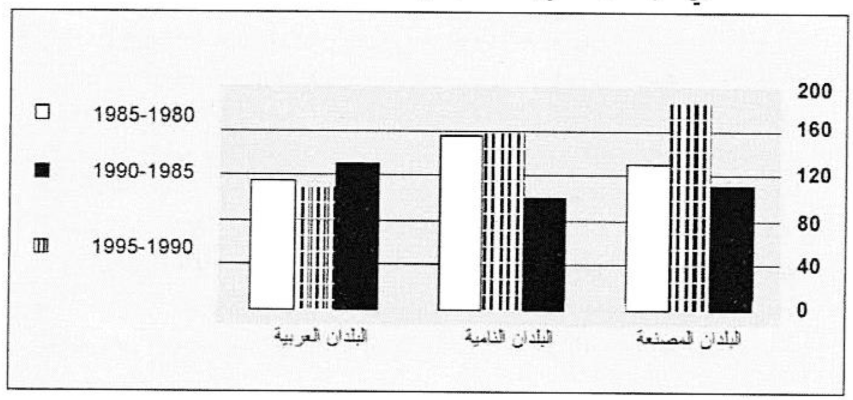
ومن آثار حالة التبعية للنظم الحاكمة أن أصبحت بعض الجامعات تدار وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي الحاكم وليس وفقاً لخطة أو سياسة تعليمية حكيمة. فمثلاً، تعاني بعض الجامعات العربية من تكدس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، إذ أصبح الإعلان عن أرقام المقبولين في الجامعات وسيلة لإرضاء المجتمع واستجلاب الترضية الاجتماعية.

وتتأثر نوعية التعليم العالي أيضاً نتيجة انخفاض الإنفاق ومن ثم، الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في بعض البلدان العربية. فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته. فالمكتبات الجامعية في جامعات كثيرة أصبحت دون المستوى، والمعامل (المخابر) أصبحت قديمة ولا تسع الأعداد المتزايدة من الطلاب، والفصول تكدست فتباعدت المسافة بين الطلاب، والأساتذة. بالإضافة إلى ذلك يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم ناهيك عن البحث.

المصدر: نفسه.

الشكل رقم (4-16)

الرقم القياسي لجملة الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية في البلدان العربية النامية والمصنعة، 1980-1985



المصدر: اليونسكو، **الكتاب الإحصائي السنوي، 1996 ـ 1998**، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص 49.

وتعاني الجامعات الرسمية في أوروبا وفي بلدان العالم النامي من شح الموارد وضآلة التمويل الذي تقدمه لها الحكومات، وبخاصة أنها مضطرة إلى التوسع، وتنويع التخصصات، واستخدام التقانات الحديثة في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الطلبة الساعين إلى مواصلة تعليمهم العالي. ومما يزيد في تفاقم هذه المشكلة أن الجامعات الخاصة تكون ـ في أغلب الحالات ـ أكثر كلفة على طالبي العلم وذويهم من مؤسسات التعليم العالي الرسمية.

عشرة مبادئ لبنيوية تربوية جديدة في الوطن العربي

تتلاحم عشر مقولات معيارية لتكون ـ مجتمعة ـ أساساً لبنيوية تربوية جديدة في الوطن العربي تلحق الأمة العربية بالقرن الحادي والعشرين عبر التحول إلى نمط ثقافي يكون محوره الإنسان، ومنه كقيمة عليا ـ يشتق رؤاه وتطبيقاته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأخلاقية.

- مركزية الفرد في العملية التربوية، دون أن يعني ذلك قلة الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني. ويتفرع عن ذلك فلسفة تربوية تقوم أساساً على احترام الكرامة الإنسانية للفرد.

- المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة. ويستدعي ذلك تربية الناشئة العربية على موقف عقلاني واضح من المشاكل الطبيعية والإنسانية، ويرتبط بذلك تربية القوة الناقدة عند الناس لكي يستطيعوا في ضوئها، وبواسطتها، أن يفكروا في بنى اجتماعية أفضل..
- دون المساس بالعقائد والقيم العليا، التي يتعين أن تقدم الأساس الأخلاقي الحاكم للفعل الإنساني، ليس هناك ثوابت في الواقع الاجتماعي للإنسان، الأمر الذي يوجب التقليل من الاعتقاد بعصمة المواريث الفكرية والاجتماعية من الخطأ أو القصور إذا ما أثبت التحليل العملي ذلك ويتفرع عن ذلك إعلاء قيمة الحوار الذي يمكن أن ينتهي بالاختلاف الخلاق بدلاً من حتمية الاتفاق.
- تكمن القيمة الحقيقية لأي شيء في العمل الإنساني المبدع. لذا يتعين أن نعيد النظر في بناء التعليم في الوطن العربي بشكل يؤكد أسبقية الإبداع وكرامة العمل والإنتاج.
- لا بديل عن إثارة روح التحدي في الإنسان العربي وبناء قدرته على صنع مصيره من خلال الاستجابة الخلاقة لمحيطه الطبيعي والبشري.
- المجتمع الفاضل يجب أن يوفر لكل أطفاله فرصاً تعليمية متكافئة وتستدعي النخبوية المتزايدة للتعليم، ولاسيما في المراحل الأعلى، إيلاء عناية خاصة لتمكين أبناء الفئات الأضعف اجتماعياً، وبخاصة البنات، من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة بما يتناسب مع قدراتهن، وليس بما تحكم به إمكانيات ذويهن المالية أو الاجتماعية. ويقتضي الأمر، في المراحل الأولى، نوعاً من التمييز الإيجابي لهذه الفئات من أبناء العرب شاملاً منح الالتحاق، وفرص تمويل التعليم من خلال الاقتراض، وإتاحة التغذية السليمة، وبخاصة في المراحل الأولى من التعليم ـ والرعاية الصحية للمحتاجين من صغار العرب. ويجب أن تبدأ ممارسة المساواة التربوية قبل مجيء الأطفال إلى المدرسة الابتدائية.
- تأسيس حق المتعلم في أن يفهم بوصفه كياناً إنسانياً واحداً تستهدف التربية نموه الجسدي، والوجداني، والاجتماعي، والمعرفي في تكامل وانسجام.
- إن التربية يجب أن تساعد الأطفال والراشدين على تفهم أفضل لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر، ولكن في نطاق مجتمع عالمي يعتبر في انفتاح الثقافات الخاصة على بعضها وحوارها مع بعضها وإيجابية تعاملها مع غيرها الوسيلة الوحيدة لازدهار أي منها. وقد بات لازماً القضاء على أحادية الرؤية في تفسير الأحداث والدوافع الإنسانية الكامنة وراءها.
- لا بد من أن تشتق غايات العمل التربوي من الرؤى الكونية لتربية القرن الحادي والعشرين. فيجب أن تصل التربيةُ العربَ بالعصر الذي سيعيشون فيه، وهو عصر محكوم بمبادئ علمية، مثل مبدإ النظام، ومبدإ الطريقة السليمة التي تؤدي إلى فهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل وقوع الظواهر الطبيعية والاجتماعية.
- إن التربية يجب أن تقود الناشئة إلى التطلع إلى مستقبل يكتنفه عدم التأكد، وتكون

وظيفة التربية في عملية التطلع هذه مساعدة الناشئة على اكتساب المرونة لمواجهة هذا المستقبل، وفي الوقت ذاته المساعدة في عملية تشكيله.

ثلاثة توجهات استراتيجية

بناء رأس المال البشري راقي النوعية

يتبلور الطموح للنهضة في الوطن العربي، في مجال بناء رأس المال البشري راقي النوعية، في غايات ثلاث:

- النشر الكامل للتعليم الأساسي: مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد.
- استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة، فائق المرونة ودائب التطور، من أجل مكافحة فعالة للأمية ـ بصنوفها ـ من ناحية، وإعمالاً لمبدإ التعلم المستمر مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى.
- إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم، بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع باعتبارها مدخلاً للإمساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث في المجتمعات العربية.

ولا مناص، في ضوء المقترحات السابقة من أن توفر البلدان العربية موارد أضخم للتعليم، وزيادة كفاءة استغلالها.

المصدر: نفسه.

إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي

من المتفق عليه أن التعاون العربي الفعال شرط جوهري للتنمية الجادة في الوطن العربي. ويصح هذا، بشكل واضح، في مجال تنمية رأس المال البشري عامة، وفي حقل التعليم خاصة، نتيجة لتفاوت الإمكانيات البشرية بين الأقطار العربية بشدة، بحيث يصعب على أي قطر عربي، منفرداً، تحقيق إنجاز ملموس في نشر التعليم وترقية نوعيته. وقد ترتب على هذه الحقيقة قيام تعاون عربي كبير في مجال التعليم لعدة عقود. وإن كانت نتيجة هذا التعاون حتى الآن أقل بكثير من المرغوب فيه. وتفرض التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الوطن العربي تضافراً وثيقاً في الجهود العربية لبناء القدرات البشرية والتقانية. وتجدر الإشارة، نهاية، إلى أن التعاون العربي في مجال التعليم يمكن أن يكون عامل صهر اجتماعي يساعد على قيام أشكال أكثر رقياً من التعاون العربي في المستقبل.

إن بناء رأس المال البشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في البلدان العربية مجتمعة. ولم يعد التطور في السياق القطري المنفرد، في هذا الميدان في عموم الوطن العربي كافياً. لقد حقق التطور القطري ما يمكن تحقيقه من توسع كبير في الانتشار الكمي للتعليم الأساسي، وبخاصة في البلدان العربية الأغنى محدودة السكان. بينما يبقى تحدي الكم كبيراً في البلدان العربية الفقيرة، وبخاصة في المراحل الأعلى. ويلاحظ أن القضاء على الجيوب الأخيرة للاستبعاد من التعليم أصعب من الإنجازات الأولى في نشر التعليم. وتشكل البيئات الرعوية والصحراوية تحدياً خاصاً في هذا الميدان. كذلك أتى التطور السابق بمشكلات تدني النوعية التي تعاني منها البلدان العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. وتمثل ترقية النوعية تحدياً أكبر من نشر التعليم، ولكنه تحد من نوع مختلف.

وبهذا أضحت هناك حاجة ماسّة لقيام برنامج عمل قصدي لتطوير التعليم في البلدان العربية، يقوم على أساس برامج قطرية، ولكن في إطار تعاون عربي فعال.

لقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية، بما يسهم في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفاعلة في عالم القرن الواحد والعشرين، يتطلب قيام سلطة تعليمية فوق قطرية وفعالة على الصعيد العربي. وبقدر ما تقترب الدول العربية من بناء هذه السلطة بقدر ما سيكتب لها أن تقيل مجتمعاتها من أزمتها التنموية الحالية، وأن تشارك، من موضع قدرة، في صنع العالم الجديد. وليس بكثير على سبيل المثال أن يصبح تطوير التعليم في الوطن العربي بنداً جوهرياً ودائماً على جدول مؤتمرات القمة العربية. وما زال المجال بعد فسيحاً لإنشاء مؤسسات قومية، حكومية وأهلية، ولتعميم المؤسسات القائمة في ميدان التعليم؛ ولتوجيه مؤسسات تنموية أخرى قائمة لأن تهتم ـ جدياً ـ بتطوير التعليم. فالميدان رحب، والتحدي هائل.

ولعل التعليم العالي من أهم مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم، مما يوجب إيلاءه عناية خاصة. فالحاجة إلى تعاون عربي فعال في التعليم العالي، والعائد المتوقع عليه، أعلى ما يمكن. والمجالات المرشحة بجدارة كأولويات للتعاون العربي في التعليم العالي هي: الدراسات العليا، والبحث، والنشر. كما أن من شأن إقامة شبكات افتراضية بين مؤسسات التعليم العربية باستخدام تقانات المعلومات والاتصالات وشبكات معرفة بين الباحثين أن تكون وسيلة فعالة لبناء هذا التعاون. ويقتضي تفعيل التعاون العربي تغليب البعد القومي على الاتجاه التنافسي ـ القطري في التعليم العالي العربي. ولا شك في أن التطور الهائل في تقانات المعلومات والاتصال يمكن أن يساهم في تمتين ذلك التعاون.

غير أن قائمة مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم طويلة ويمكن أن نذكر منها، إضافة للتعليم العالي، المناهج المدرسية وتدريب المعلمين، التي يترتب فيها على وحدة اللغة ميزة لا تبارى، ويمكن لبعض هذه المجالات أن تتيح حوافز مغرية للقطاع

الخاص نتيجة لاتساع السوق، كما في حالة الكتب المدرسية مثلاً مع ملاحظة أن حجم السوق يتوقف على مدى التعاون في مجال المناهج.

وبديهي أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مرشحة للقيام بدور قيادي في البنية المؤسسية لبرنامج عربي لتطوير التعليم في الوطن العربي عامة، وأن الوفاء بهذا الدور يتطلب إعادة بناء المنظمة لتصبح أوفر فاعلية. غير أنه من الضروري تعبئة طاقات مؤسسات عربية أخرى في هذا المضمار، لاسيما صناديق التنمية العربية. وما زال المجال واسعاً لقيام منظمات أهلية عربية تتوافر على النهوض بالتعليم والتعلم في الوطن العربي.

المصدر: نفسه، ص 47-55.

الجامعات الإلكترونية

تمخضت العولمة وقفزات التقدم التقاني عن ولادة سوق عالمية للتعليم العالي. ومع أن التعليم العالي كان منذ عقود طويلة ينطوي على بعد عالمي نظراً لتزايد الطلبة الذين يدرسون خارج بلادهم، وبسبب المشروعات البحثية والمؤتمرات التي تتخطى الحدود القومية، فقد برزت في الآونة الأخيرة فرص جديدة ومجالات واسعة للتعاون بين الدارسين والأكاديميين والمؤسسات التعليمية والتربوية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم وغدت عملية التعلم والتعليم القائمة على استخدام شبكة الإنترنت و«الجامعات الإلكترونية» أقرب منالاً للباحثين عن المعرفة في العالم. وأصبح من الممكن الآن نيل الشهادات والدرجات الجامعية في شتى التخصصات بعيداً عن ضرورة مشاركة الطلبة في الأنشطة داخل الفصول الدراسية أو المؤسسات التعليمية التقليدية. ونشأت في تلك الأثناء مؤسسات وشركات تنافسية تقوم على أسس تجارية في سوق التعليم المعولم. كما تزايدت «الجامعات المفتوحة» في أغلب أقطار العالم، سواء أكان مصدر المعرفة الجديدة محلياً أم خارج الحدود. وقد تكون خدمات التلفاز واحدة من قنوات التعليم الإلكتروني، كما أن شبكات الإنترنت آخذة بالانتشار في أوساط طالبي المعرفة والعلم والبحث. بل إن الجامعات التقليدية قد بدأت بدخول مرحلة التعليم الجامعي الإلكتروني، وأصبحت الجامعات ومراكز البحث تعرض على شبكة الإنترنت كثيراً مما تقوم به من دراسات وأبحاث لتكون في متناول الدارسين حتى إن بوسع طالب العلم في الرباط ـ على سبيل المثال ـ أن «يدخل» مكتبة جامعة تورنتو أو إحدى مؤسسات البحث في ألمانيا لينتفع بجانب كبير مما يتوافر فيها من دراسات، وأبحاث، ومراجع.

التربية وتقانة الاتصالات الجديدة

بدأ انتشار تقانة المعلومات يترك آثاره على التحصيل داخل المدارس في أكثر من ناحية. فاقتصاد المعرفة يتطلب، أول ما يتطلب، قوة عاملة ملمة باستخدامات الحاسوب المختلفة ـ وتلك إحدى المهمات التي ينبغي على التعليم الحديث أن يلبيها. وعلى الرغم من انتشار الحاسوب الشخصي لدى أكثر الأسر، وبخاصة في المجتمعات الغربية والمتقدمة، فإن الأطفال في المجتمعات النامية والأقل نمواً لا يستطيعون التعرف على الحاسوب، ناهيك عن استخدامه، إلا في الفصول الدراسية والحصص المدرسية. من هنا، فإن المدرسة في جميع المجتمعات أصبحت هي الأداة الأهم إن لم تكن الوحيدة، التي يكتشف فيها الصغار القدرة الهائلة والإمكانيات العظيمة التي ينطوي عليها الحاسوب والتقانة الحديثة «على الخط».

سياسات نشر التعليم وتجويده في الوطن العربي

تقوم حاجة لتجديد كامل ومتكامل لبنية التعليم ومحتواه وأدواته يحمل في ثنايا بنيته بذور تحدده دوماً، بما يفجّر لدى أبنائه الطاقات المبدعة القادرة على إنتاج مجتمع جديد حيوي ومقتدر، يقوم على السياسات السبع التالية:

- **التعلم الذاتي أو تعلم التعلم:** ويعني التعلم الذاتي أشياء كثيرة، على رأسها التركيز على أدوات التعلم. وتتضمن هذه الأدوات في حالة التعليم الأساسي: القراءة، والكتابة، والتعبير الشفهي، والحساب، وحل المشكلات، والمعارف العلمية والاجتماعية الضرورية، وتكوين الدوافع والمضامين الأساسية للتعلم كالمهارات اليدوية والتقنية، والقيم والاتجاهات الملائمة للعمل والإنتاج، والقدرة على البحث الذاتي عن المعرفة. بحيث يهدي التعلم الذاتي في خاتمة المطاف إلى تزويد المتعلم بالمعارف والقدرات والمواقف والاتجاهات التي تمكّنه من أن يعلم نفسه طوال الحياة، ومن أن يجدد تكوينه دوماً وأبداً.
- **تنويع التعليم وتجديد إطاره:** ويعني ذلك أموراً كثيرة منها توفير فرص التعليم لجميع فئات العمر، وفتح باب التعليم النظامي لمختلف الأعمار على صور وأشكال مختلفة، وإفساح المجال لتعليم العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت، وعن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها، وتعليم بعض الوقت للطلاب العاملين. ولكي يتحقق ذلك لا بد من اعتماد التوجيه أو الإرشاد التعليمي بجدية وكفاءة، فالنظام المدرسي في معظم البلدان حالياً يصطفي ولا يوجه.
- **استغلال التقانات التربوية الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة:** فلهذه

التقانات دورها الهام في التعليم النظامي، كما أن لها دوراً واسعاً في التعليم غير النظامي والتعليم العرضي.

ومن شأن استغلال تقانات التعليم الحديثة أن يقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية قادرة تساعده على أن يكون معلم نفسه، وأن يساعد على إقبال الطلاب على التعلم ومحبتهم له وتفتيح طاقاتهم ومواهبهم من خلال ذلك. وللتقانات التربوية دور مهم في التعليم غير النظامي. وتفتح القنوات الفضائية العربية المتعددة المتاحة حالياً، إن أحسن استغلالها، الباب واسعاً للمساهمة في نشر التعليم من بعد.

- **التقويم المستمر للتعليم**: إن تجديد التربية تجديداً يستجيب لحاجات نمو المتعلم والمجتمع ومستلزمات التنمية الشاملة يستلزم تقويم حصيلة التجديد. فلا بد من قياس مدى نجاح العمل التربوي. ومثل هذا التقويم هو بدوره منطبق لتجديد محدث، فالتجديد يستلزم التقويم والتقويم بدوره منطلق للتجديد والتجويد ....

ويعنينا، بوجه خاص، تقويم ما اكتسبه الطلاب من حياتهم التعليمية (ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي) وتقويم مدى تحقيق التعليم للأهداف المرسومة، وبخاصة من خلال دراسات تتبعية، من أجل معرفة مدى ملاءمة ما اكتسبه الطلاب لحاجات تنمية الفرد والمجتمع. ويجب العناية ـ بوجه خاص ـ بالمفاهيم والأساليب الأحدث لتقويم التحصيل التعليمي مثل التقويم متعدد الأبعاد، والتقويم الذاتي، وغيرهما.

- **المعلم هو محور العمل التجديدي**: تضفي السياسات السابق طرحها على دور المعلم أهمية متزايدة وشأناً أكبر. فهي تنطوي على تغيير جوهري في أدوار المعلم الوظيفية يتحول معها إلى مرشد إلى مصادر المعرفة والتعلم، ومنسق لعمليات التعلم، ومصحح لأخطاء التعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله. وينبغي إعداد المعلم وتدريبه في إطار التغير الجذري الذي يجب أن يتم في بنية التعليم ومناهجه وطرائقه، وفي أهدافه الأساسية، ولاسيما فيما يتصل بتمرس المعلم بأساليب التعلم الذاتي، وبالتعليم عن طريق فريق من المعلمين، وبأساليب التعاون مع الآباء ومع المجتمع المحلي، وتدريبه على الوسائل الجديدة في تقويم الطلاب، وعلى التوجيه التربوي وبربط التعليم الأساسي بحاجات المجتمع وبمواقع العمل. وهذا يستلزم معلماً من طراز جديد، وإعداداً للمعلم ملائماً للأهداف المحدثة، وتدريباً مستمراً له على الجدائد التربوية المتطورة.

وتمس الحاجة إلى تحسين البنية المهنية للتعليم من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التي تؤسس أخلاقيات المهنة، وتقوم على تطوير المعلمين مهنياً، وحماية مصالحهم، وتساهم بصورة فعالة في تطوير التعليم بعامة، وتكوين المعلمين بخاصة. ويتضمن ذلك إدخال نظام رتب المعلمين على أن تناظر كل رتبة مستوى واضحاً من المسؤولية والاستقلالية والمكافأة ـ المادية والمعنوية. ومن المناسب إقامة نظم لاعتماد برامج تكوين المعلمين والترخيص بمزاولة المهنة كما

هو الحال في المهن الراقية، على أن يبني الاعتماد على مجموعة من المعايير والمحكات بين أطراف العملية: الحكومات، والجامعات أو كليات التربية، ومنظمات المعلمين. ويمكن أيضاً إدخال نظام التجديد الدوري للترخيص، بعد اجتياز برامج تدريب إذا اقتضى الأمر.

- **إدارة «تطوير» لا إدارة «تسيير»**: لا غنى عن إدارة تربوية مجددة وقادرة على قيادة عملية التجديد. ويتطلب ذلك اعتماد اللامركزية في الإدارة بتوسيع سلطات الإدارة في المناطق، وإفساح قدر واسع من الحرية التربوية للإدارة، واطلاعها دوماً على جدائد التربية، والعناية، بوجه خاص، بتدريبها على الوسائل التي ينبغي أن تلجأ إليها من أجل تنمية روح التضامن والعمل المشترك والعمل في فريق، ومن أجل تعميق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة، وربط التعليم بالعمل ومواقع العمل، والتربية الدائمة المستمرة، ومن أجل خدمة المجتمع المحلي.

ويتعين أن تتدعم ديمقراطية الإدارة التعليمية ولامركزيتها بحيث يظهر الاتجاه العكسي في العلاقة بين المدرسة والإدارة التعليمية ـ التي تتسم حالياً بمركزية مفرطة ـ بحيث تتحول المدارس إلى محدد لهوية النسق التعليمي ـ من ناحية، ويتنامى دور المجتمع المحلي في تشكيل المدرسة وتسييرها، من ناحية أخرى.

- **المشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم**، ولاسيما الأساسي بحيث تمتد مشاركة الأسر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى صنع السياسات والتمويل والإشراف. وتضمن هذه السياسة، على وجه الخصوص، إفساح مجال أوسع للتعليم الأهلي (غير الحكومي وغير الهادف للربح) مع مراقبته لضمان النوعية.

المصدر: نفسه.

ويرى كثير من المحللين الاجتماعيين أن تعاظم تقانة المعلومات والاتصالات، قد أدى إلى انحسار وسائل أخرى للتواصل الإنساني، والاطلاع على ثقافات الآخرين، وإنتاجهم الفكري، والأدبي، والعلمي. وتضاءل بذلك أثر الكتاب والصحيفة والمجلة والمناقشات المباشرة في وجه الإنترنت، والتلفاز، والأقراص المدمجة، وأشرطة الفيديو. وفي هذا السياق، يرى محللون آخرون أننا نشهد الآن ولادة «الواقع الافتراضي على المكتب» أو فصولاً دراسية لا جدران لها. كما بدأت قلة من المعلقين تتحدث عن اليوم الذي قد يتعلم فيه الأطفال مباشرة من شبكات الإنترنت، فيستغنون بذلك عن المدرسّ أو المُدَرِّسة. ورغم أن هذا الاحتمال الافتراضي الكابوسي هو أقرب إلى شطط الخيال منه إلى الواقع المحتمل حتى في المستقبل البعيد، فإنه يستلزم من مدارس اليوم بمدرسيها

ومدرساتها أن تجعل للحاسوب وللإنترنت دوراً تكميلياً لطبيعة المعارف التي يناقشونها مع جمهور الطلبة، ويحفزونهم على التفكير، والتبصر، والاكتشاف، لا بديلاً عما يقومون به من أدوار.

نظريات التعليم وعدم المساواة

بيرنستين: الرموز اللغوية

ثمة عدة منظورات نظرية على طبيعة التربية الحديثة وما تنطوي عليه من نتائج في ما يتعلق بالتفاوت واللامساواة في المجال الاجتماعي. وتؤكد إحدى المقاربات على المهارات اللغوية. ويرى أحد علماء الاجتماع التربويين (Bernstein, 1975) أن الأطفال الذين ينشأون في مهادات اجتماعية مختلفة يطورون في مراحل مبكرة من حياتهم رموزاً مختلفة أو أشكالاً من الكلام تترك آثارها على تجربتهم المدرسية اللاحقة. وهذه الرموز لا تعني المفردات أو المهارات الشفوية، بل الفوارق في صيغ التعبير وأساليب استخدام اللغة في أوساط الأطفال الفقراء مقابل الأطفال الأغنياء. إن حديث أطفال الطبقة العاملة كما يرى بيرنستين تمثل «رموزاً مقيدة»، أي وجوهاً لاستخدام اللغة تنطوي على افتراضات غير معلنة يتوقع المتحدثون من الآخرين أن يكونوا على علم بها. وترتبط هذه الرموز المقيدة بسياقات ثقافية محددة. إن كثيراً من أفراد الطبقة العاملة يعيشون في سياق ثقافي يتميز بالترابط العائلي والإحساس بالجيرة الحميمة، إذ يتواضع الناس على كثير من القيم والمعايير، ويتفهمونها، ويلتزمون بها دون أن يتحدثوا عنها. وفي مثل هذه السياقات تستخدم اللغة للتواصل بين الناس حول خبرات عملية لا لمناقشة الأفكار والعمليات والعلاقات المجردة. من هنا، فإن التحادث بالرموز المقيدة هو واحد من الخصائص التي تميز الأطفال الذين ترعرعوا في عائلات متدنية الدخل أو في أوساط أقرانهم الذين يقضون معهم أوقاتاً طويلة. وكثيراً ما يدور الحديث ضمناً عن معايير الجماعة من دون أن يتطرق إلى تفسير دوافع السلوك أو أنماطه المختلفة.

أما أطفال الطبقة الوسطى، فيكتسبون ما يسميه بيرنستين «الرموز المفصلة»، أي أسلوب الحديث الذي تتحدد فيه معاني الكلمات المستخدمة لتطابق الوضع في تلك اللحظة. وخلافاً لما يقوم به أفراد الطبقة العاملة حينما يوقعون العقاب أو الثواب بالأطفال مباشرة دونما شرح للأسباب والبواعث، فإن الأهل من الطبقة الوسطى يسهبون في حالة مماثلة في تعداد المبررات

والمسوغات لتصرفاتهم تجاه أطفالهم. ويعتقد بيرنستين أن الأطفال الذين يكتسبون الرموز المفصلة يكونون أقدر على التعامل مع متطلبات التعليم الأكاديمي الرسمي من نظرائهم الذين تلقنوا الرموز المقيدة مما ييسر دخول أبناء الطبقة الوسطى وتعايشهم مع بيئة المدرسة.

ورغم أن نظرية بيرنستين ما زالت مثاراً للنقاش، فإن دراسات أخرى لاحقة تميل إلى تعزيز بعض ما ورد فيها من افتراضات (Tough, 1976; Tizard and Hughes, 1984). وتشدد هذه الدراسات على أن قصور بعض الأطفال الفقراء في التحصيل المدرسي، قد يعود ـ في إطاره العام ـ إلى أنهم نشأوا في مهادات اجتماعية واقتصادية معينة. وتذهب هذه الدراسات إلى تحديد بعض الجوانب التي يرتبط فيها استخدام الرموز المقيدة بالحد من فرص التعليم التعليمية، ومنها:

- ربما يتلقى الطفل استجابة محدودة على ما يثيره في البيت من تساؤلات، مما يضيّق من مجاله المعرفي من ناحية، ويكبح فضوله لمعرفة ما يدور في العالم الخارجي حوله مقارنة بالأطفال الذين اكتسبوا الرموز المفصلة.
- سيكون من الصعب على الطفل أن يستجيب لعبارات اللغة المجردة وغير المشحونة بالعاطفة أو التجاوب مع التعليمات التي تدعو إلى الالتزام بالانضباط المدرسي.
- قد يكون ما يتحدث به المدرسون أمراً غير مفهوم لدى الطفل، لأنهم يستخدمون لغة غير مألوفة لم يعتد عليها. من هنا، فإن الطفل قد يفسر عبارات المدرسين بالطريقة التي تحلو له، ويجانب فيها الصواب، وقد تكون مخالفة لما قصده المدرس.
- سيعاني الطفل أو الطفلة بعض الصعوبة في تعلم الأفكار المجردة والتمييز بين المفاهيم المختلفة القابلة للتعميم من خلال التمارين والتدريبات التي يشارك فيها في المدرسة.

إليتش: المنهج الدراسي الخبيء

يعتبر إيفان إليتش واحداً من أكثر المنظرين التربويين إثارة للجدل. فقد عرف بحملاته النقدية على التنمية الاقتصادية الحديثة التي يعتقد أنها حرمت الناس مما كانوا يتمتعون به من الاكتفاء الذاتي في ما مضى، وصادرت مهاراتهم التقليدية، وجعلتهم عالة على الأطباء من أجل الصحة، والمدرسين في المدرسة، وعلى التلفاز للتسلية، وعلى أرباب العمل من أجل لقمة العيش. ويشكك إليتش بسلامة التعليم الإلزامي الشامل المطلق اليوم في أكثر أنحاء العالم (Illich, 1973). كما أنه

يؤكد على الترابط بين تطور التربية من جهة والمتطلبات الاقتصادية التي تدعو إلى الانضباط والالتزام بالتراتبية الاجتماعية من جهة أخرى. ويعتقد إليتش أن مدارس اليوم تؤدي أربعة واجبات أساسية هي: تقديم الرعاية التأديبية؛ توزيع الناس وفق أدوار مهنية محددة؛ وتعليم القيم المهيمنة؛ واكتساب المهارات والمعارف المقبولة اجتماعياً. وأكثر ما يجري تعلمه في المدارس لا علاقة له بمضمون الدروس. فالمدارس تتوخى تلقين الطفل «الاستهلاك السلبي»، أي القبول الطوعي الخانع بالنظام الاجتماعي القائم. ولا يجري تعليم هذه الدروس بصورة واعية ومعلنة، بل بصورة ضمنية من خلال تنظيم المدرسة وإجراءاتها. إن «المنهج الدراسي الخبيء» يعلم الأطفال أن دورهم في الحياة ينحصر في «أن يعرفوا مكانهم ويلزموه»، وأن يمكثوا فيه قانعين مستكينين. ويدعو إليتش إلى «لامدرسة المجتمع». فالتعليم الإلزامي اكتشاف حديث، وليس ثمة ما يدعو إلى اعتباره أمراً حتمياً لا مناص منه. وحيث إن المدارس لا تشجع على إقامة المساواة، ولا تحفز طاقات الفرد الإبداعية، فإن من الممكن الاستغناء عنها بالشكل الحالي. ولا يقصد إليتش بذلك إزالة النظم التعليمية بأشكالها كافة. بل إن ما يرمي إليه هو ضرورة تزويد المتعلمين بما يحتاجون إليه من موارد طيلة حياتهم لا خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة في حياتهم، وعلى نحو تقتصر فيه المعرفة على فئة من الاختصاصيين. وينبغي في هذه الحالة أن يكون للمتعلمين مجال لاختيار ما يريدون دراسته. كما يتوجب تطوير عدة أطر تربوية تتوافر فيها المعرفة في المكتبات والمختبرات وبنوك المعلومات مع إقامة شبكات للاتصال عن المهارات التي يتمتع بها مختلف الأفراد. كما يستلزم ذلك توزيع كوبونات مجانية يتمكن بوساطتها الطلاب من الانتفاع من الخدمات التعليمية حيثما يشاءون.

إن المقترحات التي يطرحها إيفان إليتش تدخل، كما يرى كثير من المحللين، في نطاق اليوتوبيا المثالية الخيالية في المدى المنظور. غير أن عدداً من الافتراضات التي طرحها إليتش في السبعينات من القرن الماضي قد عادت إلى الظهور مرة أخرى في التسعينات مع بروز تقانات المعلومات والاتصالات الحديثة. ووجدت بعض هذه الآراء عن شيوع المعرفة الإنسانية سنداً لها في عدد من النظريات الحديثة التي ترى أن الحواسيب والإنترنت سيحدثان ثورة تخفف جوانب اللامساواة والتفاوت في التربية والتعليم في حياتنا المعاصرة.

بورديو: التربية وإعادة إنتاج الثقافة

ربما كان مفهوم إعادة إنتاج الثقافة (Bourdieu, 1986 and 1988; Bourdieu

and Passeron, 1977) هو الوسيلة الفضلى لربط عدد كبير من الموضوعات التي تناولتها المنظورات المعاصرة حول التربية والتعليم. ويشير مفهوم إعادة الإنتاج الثقافي إلى الوسائل والطرق التي تنتهجها المدارس، بمشاركة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لإدامة نواحي اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية جيلاً بعد جيل. ويلفت هذا المفهوم انتباهنا إلى السبل التي تتمكن بها المدارس، عبر مناهجها الدراسية الخبيئة، من ممارسة التأثير على تعليم القيم والتوجهات والعادات. إن المدارس ترسّخ وجوه التنوع في القيم الثقافية والتوجهات التي يكتسبها المرء في المراحل المبكرة من حياته؛ وعندما يغادر الأطفال المدرسة، تمارس هذه القيم الثقافية آثارها على الناس بتحديد آفاق الفرص أمام بعضهم أو فتح مجالات واسعة أمام بعضهم الآخر.

إن أنماط استخدام اللغة التي تحدث عنها بيرنستين ترتبط ـ بلا شك ـ ارتباطاً وثيقاً بهذه الفوارق الثقافية العريضة التي تشدد على تنوع المصالح والأذواق. فالأطفال الذين نشأوا في مهادات اجتماعية متواضعة، وغالباً في أوساط الجماعات الإثنية، تترسخ في نفوسهم أساليب للحديث والتصرف تتعارض مع تلك السائدة في المدرسة. وتفرض المدارس على التلاميذ قواعد صارمة للانضباط، وتتركز صلاحيات المدرسين في التعليم الأكاديمي. ويواجه أطفال الطبقة العاملة عند دخولهم المدرسة صداماً ثقافياً أكبر بكثير مما يجده القادمون من شرائح اجتماعية مرفهة. ويجد أطفال الفئة الأولى أنفسهم في بيئة ثقافية غريبة. ولا يقتصر الأمر على افتقارهم إلى الحوافز الدافعة إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء الأكاديمي فحسب، بل إن أنماط التحادث والتصرف التي تعودوا عليها لا تتلاءم وتلك التي يستخدمها المدرسون، حتى ولو بذل هؤلاء الأطفال قصارى جهدهم لتحسين قدرتهم على التواصل.

يقضي الأطفال ساعات طويلة في المدرسة. وما يتعلمونه بالفعل لا يطابق ما تقوله المناهج الرسمية المعلنة. فهم يتلمسون بعض الجوانب في ما سيكون عليه عالم العمل، ويدركون أنه يتوقع منهم أن يكونوا دقيقين في مواعيدهم ومثابرين وحريصين على أداء المهمات التي يحددها لهم أولو الأمر والسلطة (Webb and Westergaard, 1991).

ويليس: تحليل إعادة إنتاج الثقافة

انطلاقاً من الخطوط العريضة التي وضعها عدد من الباحثين الاجتماعيين

البارزين مثل بورديو وباسيرون قام بول ويليس (Willis, 1977) وآخرون بسلسلة من الدراسات البحثية والميدانية المثيرة حول ظاهرة إعادة إنتاج الثقافة في الجانب التربوي. والسؤال الرئيسي الذي تصدت هذه المجموعة من المحللين لدراسته هو، ببساطة: كيف يتحدد المسار الحياتي لأبناء الطبقة العاملة بحيث يجدون أنفسهم آخر الأمر في مجالات عملية تشبه تلك التي كان يعمل فيها آباؤهم؟ فمن الاعتقادات الشائعة أن أطفال الشرائح الدنيا والأقليات في الهرم الاجتماعي يتعرضون خلال المراحل الدراسية الأولى لبيئة تشعرهم بأن ثمة حدوداً لا يمكنهم تجاوزها في حياتهم العملية والمهنية في المستقبل. وبعبارة أخرى، فإن التربية المدرسية تجعلهم يحسون بعقدة النقص منذ الصغر، وتدفعهم إلى المجالات المهنية التي لا تعزز من مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى ويليس أن مثل هذه التفسيرات الشائعة لا تطابق الواقع الفعلي، فالتلاميذ أو الطلاب الذين يتركون مقاعد الدراسة وهم يحملون هذا الشعور قلة قليلة. وإذا كان أحدهم يعتقد أن من يترك المدرسة أو الجامعة هو شخص غبي أو بليد لا يصلح إلا للأعمال اليدوية القليلة الأجر، فإن السبب في ذلك لا يعود إلى البيئة المدرسية نفسها بل إلى مجموعة مركبة من العوامل. ففي إحدى الدراسات التي أجريت في مجموعة من المدارس في بريطانيا، تركز البحث على مجموعات من التلامذة البيض وأخرى من الملونين ذوي الأصول الآسيوية أو الكاريبية. وأظهرت الدراسة أن مجموعة البيض تدرك أنظمة المدرسة إدراكاً تاماً غير أنها تكون أكثر ميلاً للمشاكسة والشغب من جماعات الملونين الذين يتصفون بدرجة أعلى من الانضباط. ويشير ذلك إلى أن هناك بعداً اجتماعياً آخر خارج النطاق المدرسي يؤثر في سلوك هؤلاء الأولاد في سوق العمل مع أن المجموعتين تتحدران من شريحة واحدة هي الطبقة العاملة. وتتجلى هذه العوامل في عدة جوانب من بينها اندفاع البيض بحماس أكثر للتقدم بطلبات العمل حتى لو كانت مواقع العمل بعيدة عن أماكن سكناهم الأصلية. وقد يعود ذلك إلى أنهم يتحركون في بيئات ثقافية مشابهة لبيئتهم الأصلية، بينما يميل الملونون إلى التمركز في المدن والمراكز الحضرية الرئيسية.

الجنوسة والتربية

رغم الارتفاع النسبي الذي حققته الإناث في مجال الالتحاق بالمدارس والجامعات في المجتمعات الغربية وفي بعض المجتمعات النامية، فإن

المنظمات النسوية ما زالت تشير إلى التفاوت الجنوسي الواضح بين النساء والرجال على الصعيد التربوي وفي المؤسسات التعليمية بصورة خاصة. ويصدق ذلك، بصورة خاصة، على مؤسسات التعليم العالي والجامعات، إذ إن الرجال ما زالوا يستحوذون على هيئات التدريس الأكاديمية في جميع المجتمعات. وتشير دراسة أخيرة إلى أن هناك 120 أستاذة جامعية/بروفيسورة في جميع الجامعات والكليات البريطانية، وذلك يمثل 4% فقط من مجموع العاملين في قطاع التدريس الجامعي على هذا المستوى. كما تدل دراسة حديثة (*The Guardian*, 4 and 5 May 1999)، على أن النساء في المناصب الأكاديمية على مختلف درجاتها يتاقضين دخلاً أقل من نظرائهن الرجال بما يتراوح بين 2000 و4000 باوند سنوياً.

معامل الذكاء والنجاح الدراسي

سنتطرق الآن إلى مناقشة ما يتردد في أوساط بعض المنظرين من أن بعض وجوه التباين في مستويات التحصيل التعليمي، وما يليها من خيارات متصلة بالمسار المهني، إنما تعود إلى عوامل وراثية. ويرى بعض هؤلاء أن المدارس قد توفر تكافؤ الفرص للجميع غير أن الطلاب والطالبات لا يستطيعون، لعوامل موروثة، أن يتجاوزوا حدود طاقاتهم المضمرة.

وتكاد أغلب المساجلات الدائرة منذ عقود في أوساط علماء الاجتماع والنفس والمربين تنحصر في ما يسمى عامل الذكاء. ومن الصعب تعريف الذكاء، لأنه يشتمل على مجموعة من العناصر التي قد لا تكون مترابطة في أغلب الأحيان. ويمكن الافتراض ـ على سبيل المثال ـ أن الذكاء في شكله البحت يعني القدرة على حل الألغاز والمسائل الحسابية المجردة. غير أن من يحسنون حل المسائل الحسابية قد يعانون قصوراً في استيعاب المفاهيم والأفكار أو متابعة التسلسل التاريخي أو عدم تذوق الفنون. ومع تعدد وجهات النظر حول تعريف الذكاء، فقد استقر الرأي لدى أكثر علماء النفس والمربين على أن الذكاء هو «النتائج التي تسفر عنها اختبارات معامل الذكاء». وربما كان هذا التعريف شبيهاً بتفسير الماء بالماء. لكن أكثر اختبارات الذكاء تحتوي الآن على مزيج من المشكلات المفهومية والحسابية. وتوضع الأسئلة في هذه الامتحانات بحيث يصل تقدير الإجابات في المستويات العليا إلى 100 نقطة؛ وتوصف النتائج الأدنى والأعلى من هذا المستوى بأنها على التوالي أدنى أو أعلى من معدل الذكاء. ورغم صعوبة قياس

الذكاء، فإن اختبارات معامل الذكاء تستخدم على نطاق واسع في البحوث الدراسية، وفي المدارس، وفي الأعمال الاقتصادية.

ومن شبه المؤكد أن ثمة ترابطاً بين معامل الذكاء والأداء المدرسي والأكاديمي. وكانت اختبارات الذكاء تستخدم أول الأمر للتكهن بالأداء المدرسي. من هنا، فإن النتائج كانت ترتبط بصورة وثيقة بالفوارق الاقتصادية والإثنية والاجتماعية، إذ تؤثر هذه المتغيرات في أداء الأطفال الدراسي. ولم يكن مستغرباً على هذا الأساس أن تكون معامِل الذكاء لدى الأطفال البيض في المجتمعات الغربية أعلى منها لدى الملونين. وقد زعم أحد الباحثين (Jensen, 1957; 1979) في دراسات مثيرة للجدل أن الفوارق بين البيض والسود في معامل الذكاء تعود في كثير من جوانبها إلى أصول جينية. وتجددت هذه الموجة من الدراسات في التسعينات من القرن الماضي مع بعض التباين في النتائج (Herrnstein and Murray, 1994). ومن جملة ما توصلت إليه هذه الدراسات الحديثة أن بعض الجماعات الإثنية تتمتع بمعامل ذكاء أعلى على المعدل من غيرها. فالآسيويون الأمريكيون، ولاسيما ذوو الأصول اليابانية والصينية، يتمتعون بمعامل ذكاء أعلى مما لدى الأمريكيين البيض، رغم ضآلة الفرق بين المستويين. غير أن معامل الذكاء لدى الآسيويين والبيض مجتمعين هو أعلى مما لدى السود بما يعادل 16 نقطة. ومع ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة الأخيرة قد تعرضت لحملات نقدية عنيفة (Fraser, 1995; Gardner, 1995). ويرى عدد كبير من الباحثين أن البحوث الميدانية في مجال الذكاء عموماً تخلط بين العناصر الجينية الموروثة من جهة ومجمل التأثيرات الناجمة عن العوامل الاجتماعية والطبقية والبيئية التي ينشأ فيها الطفل. وحتى في الحالات التي تتطرق فيها هذه الدراسات إلى الجوانب الإثنية، فإنها تتناسى أن الهوية الإثنية نفسها لا تقتصر في جوهرها على العناصر البيولوجية أو الجسمية، بل تشمل منظومة واسعة من الخصائص الثقافية والاجتماعية. ويرى أحد الباحثين أن لا صلة واضحة كذلك بين معامل الذكاء من جهة وطبيعة المسار العملي والمهني من جهة. ويدعو هذا العالم (Gould, 1995) إلى محاربة الاتجاه الذي يرمي إلى الربط بين مستويات الذكاء والأصول الإثنية، لأنه يحول دون إتاحة الفرصة لدى جميع الناس على اختلاف ثقافاتهم وأصولهم لتنمية ما لديهم من طاقات وقدرات. فليس بوسع كل واحدٍ منا، أن يكون من علماء الصواريخ أو من جراحي الدماغ، غير أن بوسع الكثيرين أن يكونوا من الموسيقيين النابغين أو الرياضيين المحترفين أو السياسيين الناجحين الذين يحققون كلاً من المنزلة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية العالية.

الذكاء في المشاعر والعلاقات الشخصية

كان من نتائج المساجلات العاصفة التي دارت حول مسألة الذكاء أن أثيرت قضايا مهمة أخرى من بينها «الذكاء العاطفي». وترى إحدى الدراسات البارزة في هذا المجال (Goleman, 1996) أن الذكاء العاطفي قد لا يقل أهمية عن معامل الذكاء العادي في تحديد مساراتنا الحياتية. ويشير هذا النوع من الذكاء إلى الكيفية التي نستخدم بها ما نكنّه من عواطف ومشاعر، وإلى قدرتنا على التحكم فيها، وعلى ضبط النفس مع الإصرار والمثابرة. وهذه الخصائص ليست وراثية على العموم، بل هي مما يتعلمه المرء من بيئته العائلية والمدرسية والاجتماعية. ويعمل الذكاء العاطفي بصورة موازية، بل مترابطة ومتداخلة مع معامل الذكاء. ولا عجب إذاً أن يكون بعض أذكى الناس هم الأكثر تعثراً وخيبة وتعاسة في حياتهم العادية. ولهذا السبب فإن مقاييس الذكاء العادي لا تتطابق على العموم مع مستويات الإنجاز.

نقاط موجَزَة

1. ظهر التعليم بشكله الحديث الذي يتضمن نقل المعرفة للتلاميذ والطلبة في مرافق دراسية محددة بانتشار الطباعة وارتفاع معدلات القراءة والكتابة. وأصبح بالإمكان الاحتفاظ بالمعرفة، ثم إعادة إنتاجها واستهلاكها في أوساط أعداد متزايدة من الناس في أمكنة متعددة. ومع اتساع التصنيع، بدأ العمل يتخذ طابعاً أكثر تخصصاً، وأخذ الناس يكتسبون المعرفة المجردة بالإضافة إلى المهارات العملية في مجالات القراءة والكتابة والحساب.
2. ارتبط توسع التربية والتعليم في القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى قوة عاملة أكثر علماً وانضباطاً. ومع التوجهات الراهنة لإقامة اقتصاد المعرفة، سوف تتزايد أهمية التعليم. كما أن تضاؤل الفرص أمام العاملين غير المهرة سيزيد حاجة سوق العمل إلى العاملين الملمِّين بالتقانة الحديثة والقادرين على اكتساب مهارات جديدة مع توخي الابتكار في أساليب عملهم.
3. شاع التعليم الإلزامي في المدارس الحكومية في أكثر المجتمعات الحديثة. كما انتشرت المدارس العامة وبعدها الجامعات الرسمية. غير أن قصور المناهج وأساليب التعليم في المدارس العامة، ولاسيما في المجتمعات النامية، وتزايد الطلب في الاقتصادات الحديثة على تخصصات عديدة ومتنوعة، قد دفعت القطاع الخاص إلى دخول مجال الاستثمار في قطاعات التربية والتعليم عن

طريق إقامة المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة التي لا يستطيع أن يتحمل كلفتها إلا الشرائح القادرة في المجتمع.

4. أخذت تقانة المعلومات بالدخول والاندماج المتسارع في السيرورات التربوية والتعليمية ابتداء بالفصول الدراسية، ومروراً بإقامة الجامعات الإلكترونية، وانتهاء بالتعلم عن طريق شبكات الإنترنت. ويسود القلق من أن من لا يحسنون التعامل مع الحاسوب أو لا يتقنون التقانة الحديثة سيعانون نوعاً من «الفقر المعلوماتي والمعرفي».

5. تركت نظريات سوسيولوجية عديدة آثارها على تفسيرات التربية والتعليم والتدريس. ويرى بيرنستين أن الأطفال الذين اكتسبوا رموز الكلام المفصلة يكونون أقدر على التعامل مع متطلبات التعليم النظامي ممن اكتسبوا رموز الحديث المقيدة في طفولتهم. وتمثل مناهج التعليم المدرسي النظامي جانباً واحداً من عملية أكثر شمولاً تتم بموجبها إعادة إنتاج الثقافة. وتتمثل هذه العملية بجوانب عديدة من التعلم والتربية والأوضاع التنظيمية داخل المدرسة. ويؤدي «المنهج الدراسي الخبيء» دوراً كبيراً في إعادة إنتاج الثقافة.

6. يميل النظام التربوي ومناهج التدريس في المراحل الابتدائية والثانوية عموماً إلى ترسيخ جوانب التفاوت واللامساواة بين الجنسين، ولاسيما في مجال رسم أدوار وصور للمرأة لا تتفق ومبادئ المساواة الجنوسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي في أكثر المجتمعات المتقدمة والصناعية والنامية، تظهر تفوُّق البنات على الأولاد في جميع المراحل التعليمية.

7. نظراً لتعذر الوصول إلى تعريف معتمد للذكاء، فقد شهدت الأوساط العلمية والاجتماعية والتربوية جولات من المساجلات والمناظرات النظرية والتطبيقية. وترى طائفة من الباحثين أنّ الجينات الوراثية هي التي تحدد معامل الذكاء في أوساط الجماعات؛ بينما يرى آخرون أن المؤثرات المجتمعية هي التي تحدد مستوى الذكاء. وتشير الدلائل إلى رجحان كفة الباحثين الذين يُغلّبون الآثار الاجتماعية والثقافية على غيرها في تحديد الذكاء.

8. إن تضافر التقانات الجديدة واقتصاد المعرفة يحدث تغيّراً عميقاً في فهمنا للتربية والتعليم: إذ إن التعليم النظامي أخذ يفسح المجال لفكرة التعلم مدى الحياة. كما أن الفرص اتسعت أمام الأفراد طيلة العمر للانخراط في أنشطة للتعلم والتدرب خارج نطاق فصول الدراسة التقليدية.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ماذا يعني لك التعليم، وما هي الأهداف التي تتوخى تحقيقها من طلب العلم؟
2. قياساً على ما تعرفه في واقعك المحلي، هل تستطيع العملية التربوية التعليمية أن تتجاوز حواجز اللامساواة والتفاوت الاجتماعي؟
3. من تجربة مجتمعك المحلي، حلل السياسات التي ينبغي انتهاجها لضمان مشاركة أوسع من جانب طالبي العلم في مرحلة التعليم العالي؟
4. ناقش أهمية استخدام تقانات المعلومات الحديثة في التحصيل العلمي عموماً، ودور شبكات الإنترنت في مجتمعك المحلي؟
5. هل تعتقد أن العملية التعليمية والتربوية في مجتمعك تعيد إنتاج الثقافة، وهل يترك ذلك آثاره على المسارات الاقتصادية والخيارات المهنية للأفراد في سوق العمل؟
6. هل تعتقد أن من واجب المدرسة أو الكلية أو الجامعة أن تنمي ما يسمى «الذكاء العاطفي» لدى الأفراد؟

مراجع وقراءات

Caroline Benn and Clyde Chitty, *Thirty Years On: Is Comprehensive Education Alive and Well or Struggling to Survive?* (London: David Fulton, 1996).

Debbie Epstein [et al.], *Failing Boys: Issues in Gender and Achievement* (Buckingham: Open University Press, 1998).

H. Halsey [et al.], *Education: Culture, Economy and Society* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

مصادر على الإنترنت

21st Century Learning Initiative
http://www.21learn.org
Department for Education and Employment (UK)
www.dfee.gov.uk
Encyclopedia of Philosophy of Education
http://www.educacao.pro.br/
UNESCO - Education
http://www.unesco.org/education



الفصل السابع عشر

الدِّيـــــن

إن المعتقدات الدينية هي من التنوع والتعدد والتباين بحيث لا يستطيع الباحثون والدارسون إعطاء تعريف واسع جامع مانع للدين. وقد يعرّف أتباع ديانة ما معتقدهم الديني بأنه الإيمان بقوة علوية سامية تأمر الناس بقيم أخلاقية وأنماط سلوكية معيَّنة، وتبشّرهم أو تنذرهم بحياة أخرى. لكن مثل هذا التعريف قد لا يصدق على جميع المعتقدات الدينية في العالم.

ولكي نتحاشى الوقوع في منزلقات التحيز الثقافي، فإن علينا أن نستثني بعض الخصائص التي لا تشترك فيها الديانات كافة. وينبغي، أول الأمر، أن لا نطابق بين الدين والوحدانية؛ أي الإيمان بإله واحد. فهناك بعض المعتقدات الدينية الشائعة اليوم تؤمن بما هو أكثر من إله واحد، كما أن ديانات أخرى لا تتضمن مفهوم الألوهية الشائع في معتقدات أخرى. من جهة أخرى، فإن علينا أن نتجنب الربط بين الدين من ناحية والتعليمات والتوجيهات الأخلاقية التي تحدد أنماط السلوك البشري من ناحية أخرى، إذ إن بعض الديانات، على سبيل المثال، لدى قدماء اليونان وبعض الحضارات الآسيوية الراهنة، لا تتضمن سلوكاً أخلاقياً محدداً باعتبارها من مكوناته الجوهرية. يضاف إلى ذلك أن الديانات لا تحدد كلها بالضرورة الطريقة التي خلق بها هذا العالم أو تتبع أصوله الأولى وتطور الكائن البشري فيه. كما أن الكونفوشية وديانات أخرى، على سبيل المثال، لا تتطرق إلى مثل هذه القضايا الجوهرية، بل تركز اهتمامها على طابع الانسجام الطبيعي والتوازن في هذا العالم.

تعريف الدين

بيد أن ثمة منظومة من الخصائص التي تشترك فيها جميع الديانات. فهي تتضمن مجموعة من «الرموز» التي تستدعي الاحترام وتوحي بالرهبة، كما أنها

ترتبط بمجموعة من الطقوس والشعائر أو الممارسات الاحتفالية التي يؤديها من يعتنقون هذا المذهب الديني أو ذاك. ويحتاج كل واحد من هذه العناصر إلى بعض التفصيل والإيضاح. ففي بعض الديانات، يؤمن الناس بقوة واحدة سماوية مقدسة يعبدونها. وهناك شخصيات أخرى في بعض الديانات، مثل بوذا وكونفوشيوس، تستوجب الاحترام والتقدير، غير أنها لا تستلزم التقديس والعبادة.

تنوع الديانات

كما أن ثمة تنوعاً كبيراً في ممارسة الطقوس المرتبطة بالدين. وقد تتضمن هذه الشعائر أنماطاً سلوكية أو شعورية مثل: الصلاة؛ والقراءة؛ والترتيل؛ أو الغناء؛ أو الحركة الجسمانية؛ أو تناول أطعمة معينة؛ أو الامتناع عنها في أوقات محددة. وربما تكتسب بعض هذه العناصر والشعائر طابع السلوك الفردي الشخصي الذي قد يقوم به المرء بمفرده. غير أن ثمة إجماعاً بين العلماء الاجتماعيين على أن السلوك الاحتفالي الجمعي هو من أبرز خصائص المعتقدات الدينية التي تميزه عن ممارسات أخرى مثل السحر. ويرى واحد من أبرز علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا المحدثين (Malinowski, 1982) إلى أن الجماعة في مجتمع التروبرياند البدائي في المحيط الهادي تقيم مثل هذه الطقوس الجماعية بصورة شبه دينية قبل أن يغادر أحد القوارب الشاطئ محملاً بأبناء القبيلة في رحلة محفوفة بالمخاطر. لكنهم لا يقيمون مثل هذه الشعائر الجمعية إذا ما ركب أحدهم زورقه الصغير لصيد السمك.

ويمثل الدين في المجتمعات التقليدية محوراً مركزياً في حياة الناس. وكثيراً ما تندمج الرموز الدينية والطقسية وتتغلغل في تضاعيف الحياة المادية والروحية والثقافية والفنية في المجتمعات التقليدية، وإلى حد أقل في المجتمعات الحديثة. وقد تتراوح الرموز والزعامات الممثلة للانتماء الديني بين القيادات المعروفة على الصعيد العام في الحياة المعاصرة من جهة، ومفهوم الولي أو الشامان أو الكاهن القديم الذي كان شائعاً في المجتمعات البدائية والتقليدية بوصفه، بحسب المزاعم التي تبرر وجوده وممارساته، قادراً على التوسط بين الناس وقوى سحرية فوقية.

وهناك نوعان متميزان من الاعتقاد الديني انتشرا في المجتمعات البدائية والبسيطة. إذ اكتشفت «الطوطمية» في أوساط قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، إلا أن مصطلح «الطوطم» استخدم في ما بعد لوصف أنواع من

الحيوانات والنباتات التي تسبغ الجماعة عليها قوة فوقية استثنائية خارقة. وتتخذ كل من جماعات القرابة أو العشائر في المجتمع طوطماً خاصاً بها تحيطه بأشكال مختلفة من الممارسات والأنشطة الشعائرية. وقد تبدو فكرة الطوطم غريبة كل الغرابة في المجتمعات الصناعية والمعاصرة، إلا أننا نتلمح بعض آثارها في سياقات ضيقة نسبياً في مجتمعاتنا الحديثة عندما يتخذ بعض الأفراد والجماعات، وربما المؤسسات، رموزاً معينة يستبشرون بها ويعتبرونها عنواناً للنجاح سواء على الصعيد الشخصي، أو الرياضي، أو التجاري.

أما النوع الآخر من الاعتقاد الديني، فهو الاتجاه «الإحيائي»، وهو الاعتقاد بوجود الأرواح والأشباح تعيش بين البشر؛ ومنها ما هو حميد طيب، ومنها الشرير الضار. ويعتقد في بعض المجتمعات أن مثل هذه الأرواح تسبب المرض أو الجنون أو «تمسّ» بعض الأفراد، وتتملّكهم، وتوجّه سلوكهم. ولا يقتصر وجود مثل هذا الاتجاه الإحيائي على الثقافات الصغيرة أو المندثرة. وكان واسع الانتشار في أوروبا في العصور الوسطى، وكان الأفراد الذين يعانون هذا المسّ يتعرضون للاضطهاد، ويعتبرون من السحرة والمشعوذين. كما أن «المصابين» بهذه العلة قد يخضعون للعلاج أو للنبذ أو الاضطهاد في بعض المجتمعات التقليدية والحديثة.

ويشير أحد الباحثين البارزين في علم الاجتماع (Evans-Pritchard, 1956) إلى أن الطوطمية والإحيائية تمثّلان نظماً معقدة ومركبة من المعتقدات الدينية، بل إن بعضها، كما هي الحال لدى قبائل النوير في جنوب السودان، يشتمل على منظومة واسعة من الأفكار والمفاهيم التي تدور حول «إله أعظم» أو «روح سماوية» وإذا ما أخذنا المجتمعات البشرية الراهنة من الوجهة العددية وبصرف النظر عن طبيعتها ومستوى تقدمها الصناعي أو الاقتصادي، لوجدنا أن قلة قليلة منها تعتنق الأديان الوحدانية بينما تشيع في أوساط أكثرها شعائر دينية ترتبط بتعدد الآلهة.

الديانات التوحيدية

تمثل اليهودية، والمسيحية، والإسلام الديانات التوحيدية الثلاث الباقية في المجتمعات البشرية المعاصرة. ورغم التفاوت في نسبة انتشارها في عالم اليوم، إلا أنها نشأت جميعها في ما يعرف الآن بمنطقة الشرق الأوسط، وتميزت بكثير من أوجه التداخل والتقارب في بعض عناصرها ومنطلقاتها الأساسية. وقد اقتبس

العبرانيون الذين عاشوا في مصر القديمة في حدود القرن العاشر قبل الميلاد بعض المعتقدات الدينية التي كانت شائعة في محيطهم آنذاك، غير أنهم تميزوا عن سواهم بإيمانهم بإلهٍ واحد أوصاهم بالتقيد بمجموعة من المبادئ الأخلاقية المتشددة (Zeitlin, 1984; 1988). وكان عدد اليهود عام 1993 نحو 18 مليون نسمة؛ أي ما يمثل 3% من سكان العالم. أما المسيحية فقد نشأت في فلسطين، وبدأت بالانتشار في ظل الاضطهاد الروماني لعدة قرون إلى أن اعتمدها الإمبراطور قسطنطين ديناً رسمياً للإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي. وتسارع انتشارها بعد ذلك في آسيا الصغرى واليونان ثم أوروبا بمجملها. وعلى الرغم من تعدد الطوائف المسيحية، إلا أن عدد أتباعها كان عام 1993 يقرب من بليون وثمانمائة وسبعين مليون نسمة؛ أي ما يمثل نحو 34% من سكان المعمورة.

في حين يقوم الإسلام، الذي نشأ في الجزيرة العربية، في جوهره على أركان خمسة هي: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ إقامة الصلاة؛ وإيتاء الزكاة؛ وصوم رمضان؛ وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً. ومع إقرار الإسلام بالرسل والأنبياء للديانتين اليهودية والمسيحية؛ إلا أنه يقر أيضاً أن محمداً هو خاتم الأنبياء والمرسلين. ويتركز أكثر المسلمين اليوم في شمال أفريقيا؛ والشرق الأوسط؛ وشبه القارة الهندية. وفي العقد الأخير من القرن العشرين (1993)، تجاوز عدد المسلمين بليون نسمة؛ أي ما يزيد على 18% من سكان العالم.

الجدول رقم (17-1)
التوجهات الدينية في أربعة بلدان عربية
(مصر؛ والأردن؛ والمغرب؛ والجزائر) 2000 ـ 2002

السؤال الموجه للمستجيبين	النسبة المئوية للمجيبين عن السؤال من مجموع العينة في كل بلد			
السؤال	مصر	الأردن	المغرب	الجزائر
كم عدد المرات التي تجتمع فيها مع الآخرين في المسجد؟	%	%	%	%
مرة في الأسبوع	37,9	39,1	23,5	29,3
مرة في الشهر	19,5	18,3	10,5	10,2

يتبع

تابع

أقل		29,2	9,3	14,4
ولا مرة	42,6	38,3	56,7	46,1
ما عدا تجمعات الزفاف والدفن والعمّاد (للمسيحيين)، كم عدد المرات التي تشارك فيها في الخدمات الدينية؟	%	%	%	%
أكثر من مرة في الأسبوع	22,4	28,9	32,4	25,2
كل أسبوع	19,8	15,2	11,8	18,6
أقل	32,8	13,3	19,1	37,5
ولا مرة	25,1	42,6	36,7	17,7
مقياس التردد على المسجد	%	%	%	%
عالٍ جداً	24,9	41,4	29,8	33,8
عالٍ	17,4	2,3	5,0	6,4
منخفض	45,4	12,5	21,3	22,5
منخفض جداً	12,3	43,8	43,9	37,3
السياسيون الذين لا يؤمنون بالله لا يصلحون لتولي المناصب الرسمية	%	%	%	%
أوافق بقوة	73,7	73,9	66,5	53,5
أوافق	18,5	12,3	15,3	21,5
موقف محايد		4,2	8,1	7,8
أعارض	2,6	2,4	4,2	8,2
أعارض بشدة	5,2	7,2	5,9	9,0
ينبغي على زعماء الدين أن لا يؤثروا على تصويت المواطنين في الانتخابات	%	%	%	%
أوافق بقوة	34,2	38,5	41,3	11,8
أوافق	26,8	33,5	23,6	21,0
موقف محايد	2,9	7,2	22,2	20,5

يتبع

تابع

أعارض	12,8	8,8	6,8	21,5
أعارض بشدة	23,2	11,9	6,1	25,2
من الأفضل لهذا البلد أن يتولى فيه المناصب العامة أناس من ذوي الإيمان الديني القوي	%	%	%	%
أوافق بقوة	53,2	30,3	30,6	13,8
أوافق	33,7	31,4	22,8	20,4
موقف محايد	0,8	6,6	18,7	19,0
أعارض	8,6	14,0	17,0	26,2
أعارض بشدة	3,8	17,7	10,9	20,6
مقياس المواقف حول ما إذا كان ينبغي على من يتولون المناصب العالية أن يكونوا من المتدينين	%	%	%	%
أوافق بقوة	73,4	51,0	40,7	25,2
أوافق	14,9	16,7	30,3	28,1
موقف محايد	8,7	21,8	17,4	26,1
أعارض	2,6	7,9	7,5	13,8
أعارض بشدة	0,5	2,6	4,0	6,8

المصدر: Mark Tessler, in: Ronald Englehart, ed., *Islam, Gender, Culture, and Democracy: Findings from the World Values, Survey and the European Value Survey* ([Canada]: de Sitter Publications, 2003).

ديانات الشرق الأقصى

ثمة فروق أساسية واسعة بين اليهودية والمسيحية والإسلام من جهة، وديانات الشرق الأقصى من جهة ثانية. وتمثل الهندوسية أقدم الديانات القائمة حتى الآن من الوجهة التاريخية؛ إذ تعود في أصولها الأولى إلى ستة آلاف سنة مضت. وتتميز الهندوسية بتعدد الآلهة، وبدرجة من التشعب والتنوع في تفرعاتها الداخلية دفعت بعض الدارسين إلى اعتبارها عنقوداً من الديانات المتداخلة لا ديانة

واحدة. ويؤمن أغلب الهندوس بمبدإ «التناسخ»، وهو الاعتقاد أن جميع الكائنات الحية تمثل جانباً من سيرورة دائرية أبدية تعبر مراحل الميلاد، والموت والميلاد المتجدد. ومن الملامح الأخرى التي تتميز بها على الصعيد الاجتماعي نظام «الكاسْت»؛ أي الاعتقاد بأن الأفراد إنما يولدون في شريحة اجتماعية محددة في نسق اجتماعي وطقوسي معيّن وفقاً لطبيعة الأنشطة التي كانوا يقومون بها في حياة سابقة. ولكل شريحة طبقية محددة منظومة من الواجبات والشعائر التي يحدد أداؤها مصير الشخص في الحياة المقبلة. ويتقبل الهندوس إمكانية التحول والانتقال بين عدة مذاهب دينية مختلفة، ولا يضعون خطاً فاصلاً بين المؤمنين وغير المؤمنين. وهناك ما يزيد على 750 مليون هندوسي يعيش أغلبهم في شبه القارة الهندية. ومن الخصائص التي يتمتع بها الهندوسي أنه لا يسعى إلى التبشير بمعتقداته لاجتذاب الآخرين إليها على نحو ما يفعل المسيحيون والمسلمون. ويضم الشرق الأقصى مئات الملايين من أتباع ما يسمى «الديانات الأخلاقية» مثل: البوذية؛ والكونفوشية؛ والطاويّة. وهذه الديانات لا تؤمن بإله واحد أو بعدد من الآلهة، بل تؤكد على عدد من النماذج الأخلاقية العليا التي تربط المؤمنين بالتكامل والوحدة في الوجود.

وتستمدّ البوذية مبادئها من تعليمات سيدهارتا غوتاما، وهو البوذا (أي المستنير) الذي كان أميراً هندوسياً في مملكة صغيرة إلى الجنوب من نيبال في القرن السادس قبل الميلاد. وكان بوذا يرى أن بوسع البشر أن يتخلصوا من دائرة التناسخ المفرغة عن طريق نبذ شهواتهم. ويتمثل سبيل الخلاص في ضبط النفس، والتأمل بعيداً عن مهمات العالم اليومية. وتهدف البوذية آخر الأمر إلى الوصول إلى مرحلة «النرفانا»؛ أي الذوبان الروحي الكامل. وقد رفض بوذا الشعائر الهندوسية والقيود المشددة التي يفرضها نظام الشرائح الاجتماعية المتصلبة (الكاسْت). وتتسامح البوذية، شأنها شأن الهندوسية مع التنوع في العقائد المحلية، بما فيها تعدد الآلهة. وتمثل البوذية اليوم قوة رئيسية فاعلة في كثير من بلدان الشرق الأقصى مثل: تايلاند؛ وبورما؛ سريلانكا؛ والصين؛ واليابان؛ وكوريا.

وكانت الكونفوشية هي الأساس الثقافي للفئات الحاكمة في الصين القديمة. وقد عاش كونفوشيوس في الوقت الذي عاش فيه بوذا؛ أي في القرن السادس قبل الميلاد، فكان مثل لاوتسو، مؤسس «الطاوية» يعمل في مجال التدريس، ولم يكن يعتبر نفسه رسولاً أو نبياً، كما أن أتباعه اليوم لا يعتبرونه واحداً من الرموز

المقدسة بل ينظرون إليه بوصفه «أحكم الحكماء». وتسعى الكونفوشية إلى تكيف الحياة البشرية، وانسجامها مع عالم الطبيعة الداخلي مع التشديد على إجلال الآباء والأجداد الأقدمين. وتدعو الطاوية إلى مبادئ مماثلة، مع التركيز على التأمل، وعدم استعمال العنف لتحقيق مستويات سامية من الحياة. وعلى الرغم من أن كثيراً من عناصر الكونفوشية والطاوية ما زالت باقية في عقائد الكثير من الصينيين وممارساتهم، إلا أن هاتين الديانتين قد فقدتا الجانب الأكبر من النفوذ والأثر، نتيجة للحظر الرسمي الذي فرضته الحكومة في الصين عليهما منذ الخمسينات من القرن الماضي.

الجدول رقم (17-2)
سكان العالم من أتباع الديانات، 1993

الدين	العدد	النسبة المئوية من المجموع
المسيحيون (عموماً)	1,869,282,470	33,5
الكاثوليك	1,042,501,000	18,7
البروتستانت	382,374,000	6,9
الأرثودكس	173,560,000	3,1
الأنجليكان	75,847,000	1,4
مسيحيون آخرون	195,000,470	3,5
مسلمون	1,014,372,000	18,2
غير متدينين	912,874,000	16,4
هندوس	751,360,000	13,5
بوذيون	334,002,000	6,0
ملحدون	242,852,000	4,3
ديانات الصين الشعبية	140,956,000	2,5
أتباع الديانات القبلية	99,736,000	2,5
السيخ	19,853,000	2,2
اليهود	18,153,000	0,3
آخرون	49,280,000	1,0

المصدر: *Statistical Abstract of the United States*, 1994, p. 855.

الجدول رقم (17-3)
النسب المئوية لمن يعتبرون أنفسهم «أشخاصاً متدينين» في مجموعة من بلدان العالم، 2000 ـ 2002

مصر	98
نيجيريا	94
الأردن	85
إيران	82
الولايات المتحدة	82
الهند	80
تركيا	75
إسبانيا	75
المكسيك	65
روسيا	64
ألمانيا	50
السويد	33
اليابان	24

المصدر: Mansoor Moaddel and Taqui Azadarmaki, in: Ronald Inglehart, ed., *Human Values and Social Change: Findings from the Values Surveys*, International Studies in Sociology and Social Anthropology; 89 (Leiden: Brill, 2003), p. 75.

الجدول رقم (17-4)
الإيمان بالله في المجتمعات الغربية (بريطانيا نموذجاً)، النسبة المئوية للمؤمنين، عام 1998

أعلم أن الله موجود، ولا أشك في ذلك مطلقاً	21
مع أن لدي بعض الشكوك، فإنني أشعر أنني أؤمن بالله	23
أشعر أحياناً أنني أؤمن بالله، ولكن ليس في جميع الأحيان	14
لا أؤمن بإله شخصي، ولكنني أومن بقوة علوية بشكل ما	14
لا أعلم ما إذا كان الله موجوداً أو لا، ولا أعتقد أنه يمكن إثبات ذلك بأي صورة	15
لا أؤمن بالله	10
لم يجب عن السؤال	3
المجموع	100
سُئلَ أفراد العينة البريطانية عن العبارة الأنسب التي تصور مدى إيمانهم بالله.	

المصدر: *Social Trends*, 30 (2000), p. 219.

ابن خلدون: حول العمران البشري والمُلك ووجوب النبوات

«ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عُمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم. وليست آلة السلاح التي جُعِلَت دافعةً لعدوان الحيوانات العُجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم. فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض. ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم. فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة؛ حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان؛ وهذا هو معنى المُلك. وقد تبين لك بهذا أنه خاصة للإنسان طبيعية ولا بد لهم منها. وقد يوجد في بعض الحيوانات العُجْم، على ما ذكره الحكماء كما في النحل والجراد، لِما استُقرِئ فيها من الحُكم والانقياد والاتّباع لرئيس من أشخاصها متميز عنهم في خُلُقه وجثمانه؛ إلا أن ذلك موجود لغير الإنسان بمقتضى الفطرة والهداية لا بمقتضى الفكرة والسياسة: ﴿أعطى كل شيءٍ خلقه ثم هدى﴾ (سورة طه: الآية 50).

وتزيد الفلاسفة على هذا البرهان حيث يحاولون إثبات النبوة بالدليل العقلي، وأنها خاصة طبيعية للإنسان، فيقررون هذا البرهان إلى غايته وأنه لا بد للبشر من الحكم الوازع. ثم يقولون بعد ذلك: وذلك الحُكم يكون بشرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر؛ وأنه لا بد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول منه، حتى يتم الحكم فيهم وعليهم من غير إنكار ولا تزييف.

وهذه القضية للحكماء غير برهانية؛ إذ الوجود وحياة البشر قد تتم من دون ذلك، بما يفرضه الحاكم لنفسه، أو بالعصبية التي يقتدر بها على قهرهم وحملهم على جادَّته. فأهل الكتاب والمُتَّبعون للأنبياء قليلون بالنسبة إلى المجوس الذين ليس لهم كتاب فإنهم أكثر أهل العالم؛ ومع ذلك فقد كانت لهم الدول والآثار فضلاً عن الحياة؛ وكذلك هي لهم لهذا العهد في الأقاليم المنحرفة في الشمال والجنوب [...] وبهذا يتبين لك غلطهم في وجوب النبوات، وأنه ليس بعقلي وإنما مدركه الشرع كما هو مذهب السلف من الأمة. والله ولي التوفيق والهداية».

المصدر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت: المكتبة العربية، 2003)، ص 47 ـ 48.

تأثرت المقاربات النظرية تجاه الدين تأثراً كبيراً بالآراء التي طرحها ثلاثة من كبار المنظّرين الذين أسهموا في وضع الأسس لعلم الاجتماع، وهم: ماركس؛ ودركهايم؛ وفيبر. ولم يكن أي من هؤلاء الثلاثة متديناً، كما أنهم تكهنوا بانحسار أهمية الدين وآثاره في المجتمعات الحديثة. وكان كل منهم يعتقد أن الدين، في

جوهره، يمثل واقعاً موهوماً ومُضَلّلاً، ولكنه عظيم الأثر في الحياة البشرية. وقد يكون أتباع الديانات المختلفة على يقين تام بسلامة ما يحملونه من معتقدات وما يمارسونه من شعائر، إلا أن تنوع الديانات، وارتباطها الواضح بأنواع مختلفة من المجتمعات، يُلقيان، حسبما يرى هؤلاء المنظّرون الثلاثة، ظلالاً من الشك على مثل هذه الاقتناعات الراسخة. وبعبارة أخرى، فإن الفرد الذي يولد في واحد من مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل في أستراليا يعتنق مبادئ دينية مختلفة كل الاختلاف عما يعتنقه شخص آخر ترعرع في إحدى شرائح الكاسْت في الهند أو في ظل الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا في القرون الوسطى.

ماركس والدين

إن ماركس، على الرغم من الأثر الكبير الذي تركه في هذا الميدان، لم يدرس الدين بحد ذاته بصورة تفصيلية، بل استقى أكثر أفكاره حول هذا الموضوع من كتابات عدد من الفلاسفة والمفكرين في القرن التاسع عشر. وكان من هؤلاء لودفيغ فيورباخ الذي وضع كتابه الشهير المسمى **جوهر المسيحية** (Feuerbach, 1957)؛ وطبع للمرة الأولى عام 1841. ويتكون الدين في نظر فيورباخ من أفكار وقيم أنتجها البشر خلال تطوّرهم الثقافي، ولكنهم أسبغوها على قوى سماوية أو إلهية. ونظراً لأن البشر لا يعرفون مصيرهم تمام المعرفة، فإنهم ينسبون إلى أنشطة الآلهة ما سبق لهم أن أنتجوه في مجتمعاتهم من قيم ومعايير. من هنا، فإن قصة الوصايا العشر التي أنزلها الله على موسى هي مجرد نسخة أسطورية لأصول المبادئ الأخلاقية التي كانت في حياة اليهود القدماء ثم المسيحيين. ويضيف فيورباخ أنه طالما ظل البشر عاجزين عن فهم الرموز الدينية التي ابتدعوها، فإنهم سيظلّون أسرى لقوى التاريخ التي لا يستطيعون التحكم فيها. ويستخدم فيورباخ مصطلح «الاستلاب» أو «الاغتراب» للدلالة على خلق آلهة أو قوى إلهية متميزة عن البشر. ذلك أن القيم والأفكار الإنسانية تُعزى في هذه الحالة إلى كائنات غريبة ومستقلة. وقد ترك التغرب في الماضي آثاراً سلبية، غير أن فهم الناس للدين باعتباره اغتراباً أو استلاباً من شأنه أن يفتح أبواب الأمل في المستقبل. وحالما يتبين البشر أن القيم التي يرجعونَها إلى الدين إنما هي من إنتاجهم، فإن هذه القيم ستغدو ممكنة التحقيق على الأرض، ولن يتم إرجاؤها إلى الحياة الأخرى. ويمكن البشر آنذاك أن يكتسبوا القوى التي ينسبها المسيحيون إلى الله. فالمحبة والخير والقدرة على التحكم في حياتنا موجودة، كما يرى فيورباخ في المؤسسات الاجتماعية، وقد تؤتي ثمارها حالما ندرك ونتفهّم طبيعتها الحقيقية. ويتفق ماركس مع الفكرة القائلة إن الدين يمثّل حالة من الاغتراب الإنساني. ويشيع الاعتقاد ـ في أغلب الأحيان ـ

أن ماركس كان يطالب بنبذ الدين واستئصاله، غير أن مثل هذا الاعتقاد يجانب الصواب. فالدين، في نظره هو بمثابة «القلب في عالم لا قلب له»، وهو الملاذ من قسوة الواقع اليومي. ويرى ماركس أن الدين بشكله التقليدي سوف يختفي بل لا بد من أن يختفي؛ نظراً إلى أن القيم الإيجابية التي يمثلها الدين قد تكون نموذجاً هادياً لتحسين الأوضاع البشرية على هذه الأرض، وليس لأن هذه المثل والقيم العليا مغلوطة بحد ذاتها. وعلينا، في نظر ماركس، أن لا نخشى الآلهة التي صنعناها بأنفسنا، وأن لا نضفي عليها المثل والقيم العليا التي يمكن البشر أنفسهم أن يحققوها. وأعلن ماركس في إحدى عباراته الشهيرة أن الدين هو «أفيون الشعوب». فالدين يرجئ السعادة والجزاء إلى الحياة الأخرى، ويدعو الناس إلى القناعة والرضى بأوضاعهم في هذه الحياة. ويؤدي ذلك إلى صرف الانتباه عن المظالم ووجوه التفاوت واللامساواة في العالم، وإلهاء الناس بما يمكن أن يكون من نصيبهم في عالم الآخرة. وينطوي الدين، على ما يرى ماركس، على عنصر أيديولوجي قوي: إذ إن المعتقدات والقيم الدينية تستخدم، في أكثر الأحيان، لتبرير جوانب اللامساواة في مجالات الثروة والسلطة. إن عبارة مثل «الضعفاء سيرثون الأرض» على سبيل المثال تحمل معنى الخنوع، وعدم التصدي للقمع.

دركهايم والشعائر الدينية

خلافاً لكارل ماركس، أمضى إميل دركهايم جانباً كبيراً من جهده البحثي في دراسة الدين مع التركيز بصورة خاصة على الاعتقاد الديني في المجتمعات التقليدية الصغيرة. ويمكن اعتبار مؤلّفه المسمى **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (الذي نشر عام 1912) أبرز الأعمال المؤثرة في علم اجتماع الدين (Durkheim, 1976). ولا يربط دركهايم الدين بالتفاوت الاجتماعي أو السلطة، بل يدرس علاقته بطبيعة المؤسسات المجتمعية. ويرتكز عمله على دراسة الطوطمية التي يمارسها سكان أستراليا الأصليون باعتبارها تمثل «الأشكال الأولية للدين». فالطوطم، كما رأينا، حيوان أو نبات يجسّد قيمة رمزية للجماعة ويحظى بالإجلال والاحترام؛ لأن له طابعاً مقدساً تتبلور حوله منظومة من الأنشطة الطقوسية المتنوعة. ويعرّف دركهايم الدين عن طريق الفصل بين ما هو «مقدس» من جهة، و«المدنس» من جهة أخرى. ويتعامل الناس مع الأشياء والرموز المقدسة بمعزل عن جوانب الحياة الروتينية اليومية التي تدخل في باب المدنس. ويحظر في هذه الحالة أكل الطوطم من الحيوان أو النبات إلا في مناسبات احتفالية معينة. كما أن الناس يسبغون على الطوطم خصائص إلهية تميِّزه تماماً عن أنواع الحيوان الأخرى التي يمكن اصطيادها أو المحاصيل الأخرى التي يمكن التقاطها واستهلاكها.

أما سبب اعتبار الطوطم مقدساً؛ فيرجع إلى أنه يمثل رمزاً للجماعة نفسها؛ فهو يجسد القيم المحورية في حياة الجماعة أو المجتمع. وليست مشاعر الإجلال والإكبار التي يحملها أفراد الجماعة إزاء الطوطم إلا تعبيراً عن احترامهم للقيم الاجتماعية الأساسية السائدة بينهم. إن موضوع العبادة في نظر دركهايم هو المجتمع نفسه الذي يسعى إلى أن يؤكد ذاته بذاته، ويرسخ شرعيته وقيمه. من هنا، فإن الآلهة هي صورة للمجتمع، وليس المجتمع صورة للآلهة. ويشدد دركهايم على أن الديانات لا تنحصر في المعتقدات فحسب، بل تتجاوزها لتشمل مجموعة من الأنشطة الطقوسية والاحتفالية الدورية التي يتجمع فيها المؤمنون ويلتقون سويّاً. وفي هذه الاحتفالات الجمعية، يتأكد ويترسخ الإحساس بالتضامن الاجتماعي. وفي مثل هذه التجمعات، ينأى أفراد الجماعة بأنفسهم عن المشاغل اليومية في الحياة الاجتماعية، ويرتقون بأنفسهم إلى مرتبة عليا يشعرون معها بالتواصل مع قوى علوية. وهذه القوى العلوية المنسوبة إلى الطوطم وإلى الآلهة أو المؤثرات السماوية إنما هي، في واقع الأمر، تعبير عن غلبة الروح الجماعية على النزعة الفردية. ومن منظور دركهايم أن هذه الشعائر والاحتفالات تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض. ولا يتمثل ذلك في تجمعات العبادة المنتظمة فحسب، بل يتجلى في مراحل الانتقال والأزمات المتنوعة التي تمر بها حياة الأفراد والجماعات مثل الميلاد؛ والزواج؛ والموت. ويعتقد دركهايم أن هذه الشعائر الطقوسية التي تمارسها جميع المجتمعات، إنما تؤكد التضامن الاجتماعي في الأوقات التي يجد فيها الناس أنفسهم مرغمين على التكيف مع التغيرات الأساسية في حياتهم. فالجنازات، على سبيل المثال، تمثل تعبيراً عن ديمومة الجماعة بعد رحيل الفرد، وهي بالتالي تعين المفجوعين من أهل الميت على التكيف مع الظروف المتغيرة. كما أن الحداد ليس تعبيراً عفوياً عن الحزن ممن لا يمتّون بقرابة مباشرة للموتى، بل هو، في واقع الأمر، واجب تفرضه الجماعة. وفي الثقافات التقليدية الصغيرة يتغلغل الدين في جميع جوانب الحياة. كما أن الاحتفالات الدينية تكون مجالاً لتوليد أفكار جديدة أو تكريس القيم القائمة. وليس الدين سلسلة من المشاعر والأنشطة؛ بل هو القالب الذي تتحرك فيه أنماط التفكير لدى الأفراد في الثقافات التقليدية، بما في ذلك المفاهيم المتصلة بالمكان والزمان. حتى إن مفهوم الزمان نفسه قد نشأ في هذه المجتمعات للدلالة على الفترة التي تنقضي بين احتفال شعائري وآخر.

وكان دركهايم يعتقد أن تأثير الدين سينحسر مع تطور المجتمعات الحديثة، وسيحلّ مكانه التفكير العلمي. ويشترك دركهايم مع ماركس في الرأي

بأن الدين التقليدي، أي الإيمان بآلهة أو قوى علوية، هو على وشك الاختفاء. ويقول دركهايم في إحدى عباراته المشهورة: «لقد ماتت الآلهة القديمة»، غير أنه يعترف أن الدين قد يستمر، وإن كان ذلك بأشكالٍ بديلة أخرى. وما زالت المجتمعات الحديثة تعتمد على الممارسات الطقوسية لتأكيد تماسكها الاجتماعي وقيمها الأساسية. ولم يتخذ دركهايم موقفاً واضحاً من الأشكال البديلة المحتملة للعقائد الدينية التقليدية، غير أنه ألمح أكثر من مرة إلى أن الشعائر البديلة ستدور حول القيم الإنسانية والسياسية مثل: الحرية؛ والمساواة؛ والتعاون الاجتماعي.

ڤيبر: أديان العالم والتغير الاجتماعي

ركّز دركهايم تحليلاته على مجموعة صغيرة من الأمثلة رغم ادعائه بأن أفكاره تنطبق على الدين بأكمله. أما ماكس ڤيبر؛ فقد عكف في دراساته في المقابل على استقصاء الأديان القائمة في العالم في مجهود ثقافي موسوعي غير مسبوق. وتركزت دراساته على ما أسماه «أديان العالم» التي ينضوي تحتها أعداد هائلة من المؤمنين التي تركت آثاراً حاسمة على مجريات التاريخ البشري. وقام ڤيبر بدراسات مسهبة للهندوسية، والبوذية، والطاوية، واليهودية القديمة (Weber, 1963; 1958; 1952; 1951)، كما أنه درس آثار المسيحية في تاريخ الغرب في عدة مؤلفات من أبرزها **الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية** (Weber, 1976)؛ نشر أصلاً سنة 1904 ـ 1905. غير أنه لم يستكمل دراسته عن الإسلام.

وتختلف كتابات ڤيبر عن الدين عما وضعه دركهايم من ناحية تركيزها على الترابط بين الدين والتغير الاجتماعي ـ وهو المجال الذي لم يتطرق إليه دركهايم. كما أن ڤيبر يعارض الموقف الذي اتخذه ماركس. إذ يرى أن الدين لا يمثل بالضرورة قوة محافظة، بل إن بعض الحركات والتوجهات الدينية التي تستلهم جانباً من تعاليم الدين قد أحدثت تحولات اجتماعية مثيرة في المجتمعات الغربية. فقد كانت البروتستانتية، ولاسيما الاتجاه التطهري البيوريتاني منها، المنبع الأساسي للنظرة الرأسمالية في المجتمعات الغربية الحديثة، وكان أوائل المبادرين بالمشروعات التجارية من أتباع الزعيم البروتستنتي كالڤن. وكانوا في اندفاعهم لتحقيق النجاح، الذي أسهم في انطلاق التنمية الاقتصادية الغربية، يصدرون عن رغبة في خدمة الله. وكان النجاح المادي المالي بالنسبة إليهم علامة من علامات العناية الإلهية.

واعتبر ڤيبر دراسته لأديان العالم مشروعاً واحداً متكاملاً. كما أن مناقشته لآثار البروتستانتية على التنمية في الغرب كانت تمثل جانباً واحداً من محاولته فهم آثار الدين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سياقات ثقافية منوعة. وخلص ڤيبر من تحليله للأديان الشرقية إلى القول إنها كانت تنطوي على حواجز عالية تحول دون تنمية الرأسمالية الصناعية التي شهدها الغرب. ولا يعني ذلك أن الحضارات غير الغربية كانت متخلفة بأي وجه من الوجوه؛ بل يعني ببساطة أنها تحمل منظومات من القيم تختلف عن تلك التي كانت سائدة في أوروبا.

ويشير ڤيبر إلى أن الحضارات التقليدية في الصين والهند شهدت في مراحل معينة من تاريخها مستويات عالية من النمو في مجالات التجارة والتصنيع وانتشار المراكز الحضرية، غير أنها لم تسفر عن إحداث أنماط من التغير الاجتماعي الجذري الذي نشأت في أحضانه الرأسمالية الصناعية في الغرب. لقد عملت الديانات الآسيوية الشرقية على إبطاء عجلة التغيير. ويرى ڤيبر أن الهندوسية، على سبيل المثال، تمثّل دين «العالم الآخر»؛ أي إن القيم العليا فيها تؤكد على ضرورة الهروب من متاعب العالم المادي والتحليق إلى مستويات عالية من الوجود الروحي. كما أن المشاعر والدوافع الهندوسية لا تركز على ضرورة تشكيل العالم المادي أو السيطرة عليه، بل تعتبر الواقع المادي حجاباً يستر الهموم الحقيقية التي ينبغي للبشرية أن تتوجه إليها. وبالمثل دعت الكونفوشية أيضاً إلى العزوف عن التنمية الاقتصادية كما يفهمها الغرب، وشددت على ضرورة الانسجام مع العالم لا إلى السعي النشط للسيطرة عليه. وعلى الرغم من أن الصين كانت تمثل لعهود طويلة الحضارة الأقوى والأغنى ثقافة في العالم، إلا أن القيم الدينية المهيمنة فيها كانت بمثابة الكابح الذي يلجم الالتزام القوي بالنماء الاقتصادي بوصفه هدفاً بحد ذاته.

لقد رأى ڤيبر في بعض التيارات داخل المسيحية «ديناً خلاصياً» يتضمن الاعتقاد بأن بوسع البشر أن يحققوا «الخلاص»، وينقذوا أنفسهم بانتهاج بعض المبادئ الدينية الأخلاقية. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق اعتقاد من يؤمنون بهذه التعاليم أن العناية الإلهية ستنقذهم من الخطيئة الأصلية. وتتولد عن هذا الاعتقاد درجات عالية من التوتر النفسي والزخم الشعوري الذي تفتقر إليه الديانات الشرقية. والديانات الخلاصية، كما يرى ڤيبر، تنطوي على جانب ثوري يدعو إلى التمرد على الأوضاع الراهنة، ويطالب بتغييرها، بينما تنمي الديانات الشرقية لدى أتباعها موقفاً سلبياً يميل إلى تقبّل النظام القائم.

ماكس ڤيبر والإسلام

شدد عالم الاجتماع الألماني ماكس ڤيبر (1864 ـ 1920) في معالجته للإسلام، على عكس معالجته للعلاقة بين القيم والأخلاق البروتستانتية ونشوء الرأسمالية في أوروبا، على الصلة الوثيقة بين الدين (خصوصاً الإسلامي) والسلوك اليومي الهادف ذي المضمون الاقتصادي، فقال في كتابه **علم اجتماع الدين** كلاماً يذكرنا بالتفسير الماركسي المادي: إن «غايات الدين... هي على الأغلب اقتصادية»، مما يفسر سبب عجز الورع الديني عن أن يمنع «فلاحاً في جنوب أوروبا من أن يبصق على تمثال قديس لم يستجب لمطالب كان قد تقدم بها إليه».

انطلاقاً من مقولة ماكس ڤيبر حول السلوك الديني الهادف وصلة العبادة بأمور نفعية، يشير إلى أن «الآلهة والشياطين. . . تأثروا مباشرة، وبالدرجة الأولى، بالأوضاع الاقتصادية والمصير التاريخي لشعوب مختلفة»، وأن الإله «قد يكتسب مكانة خاصة [في نفوس المؤمنين والمؤمنات] لكونه في الأصل موضع اهتمام طبيعي في الحياة الاقتصادية». وفي ما يتعلق بمعالجته للإسلام قال ڤيبر إن دعوة النبي اكتسبت أهمية اجتماعية خاصة بعد أن أقبل عليها شيوخ القبائل البدوية فعدلوها في ضوء نمط معيشتهم ومصالحهم الاقتصادية. بذلك اعتبر ڤيبر أن القيم والمعتقدات الإسلامية جاءت متناسقة مع الحاجات المادية للطبقة المحاربة. وبكلام أدق، اعتبر ڤيبر أن الإسلام زواج بين القيم التجارية والقيم الفروسية البدوية والقيم الصوفية المعبرة عن عواطف الجماهير وحاجاتها. ونتيجة لهذه المزاوجة الثلاثية، وجهت الطبقة المحاربة الإسلام باتجاه الجهاد والأخلاقية العسكرية، ووجهته الطبقة التجارية في المدن باتجاه التشريع والتعاقد في مختلف أوجه الحياة اليومية، ووجّهته الجماهير المستضعفة بالاتجاه الصوفي والهرب الضبابي.

وقد ساهمت هذه القيم التقليدية باستمرار نزعة الولاء القبلي الأبوي لشخص السلطان وليس للمؤسسات والسلطة الإسلامية الجديدة، أي ما أسماه ڤيبر مصطلح الولاء والطاعة للسلطان ـ الحاكم (Patrimonialism) الذي يحصر القرارات بشخصه مدعياً أنه ظل الله على الأرض، الأمر الذي يتعارض مع القيم العقلانية والقوانين المدنية. بكلام آخر، رأى ڤيبر تعارضاً بين الإسلام وروح الرأسمالية ونشوء المؤسسات بسبب تأثره بالقيم البدوية ونشوء تحالف بين السلطان وعلماء الدين.

وفي نقده التحليلي لآراء ڤيبر في الإسلام، لم يقلل براين تيرنر من أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في نشوء الإسلام وتطوره، بل توسع في شرحها، وأكد عليها مشدداً بشكل خاص على عاملين أساسيين: أولاً، الفراغ السياسي الذي كان قد حل في المنطقة نتيجة للصراع التاريخي بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية فأضعفهما معاً، الأمر الذي ساعد على ظهور الإسلام وانتشاره. وثانياً، بروز دور مكة كمركز تجاري مهم على ملتقى الطرق التجارية العالمية، وهو ما نشأت عنه تطورات أساسية

في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحياة الثقافية عامة. وكان بين نتائج هذه التطورات انحلال القيم التقليدية وبدء انتشار قيم الكسب والجاه والرفاهية الفردية. في هذا الوضع الانحلالي (Anomie)، أي المرحلة الانتقالية بين انحلال القيم التقليدية وانبثاق القيم التجارية الجديدة، نشأت حالة من البحث عن الخلاص والاستعداد النفسي لتقبّل قيم بديلة، وهذا ما قدّمه الإسلام، فملأ الفراغ التاريخي الذي كانت تعيشه الجزيرة العربية في تلك المرحلة الزمنية.

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 426 ـ 428.

نظرة تقييمية

رسم كل من ماركس ودركهايم وڤيبر جانباً مهماً من الملامح والخصائص العامة للدين، بحيث يمكننا اعتبار كل واحد منهم مكملاً للآخر من عدة وجوه. فماركس لم يجانب الصواب في اعتقاده بأن للدين بعداً أيديولوجياً يخدم مصالح الفئات الحاكمة، ويبرر سلوكها على حساب الآخرين؛ ويحفل التاريخ بمئات من الشواهد الصارخة على ذلك. ولنأخذ، على سبيل المثال، أثر المسيحية في الحملات الاستعمارية الأوروبية لإخضاع الثقافات والحضارات الأخرى والسيطرة عليها. وربما كان المبشِّرون صادقين في محاولاتهم لاجتذاب «الوثنيين» واستمالتهم للمسيحية، غير أن أنشطتهم قد آلت إلى تدمير الثقافات والحضارات التقليدية، وفرض هيمنة الرجل الأبيض عليها. كما أن المذاهب والطوائف المسيحية، بشتى أنواعها، كانت تتساهل، بل تصادق على تجارة العبيد في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر، بل إن بعض المذاهب كانت تبرر العبودية اعتماداً على قوانين إلهية، حتى إن العبيد المتمردين كانوا يتهمون بأنهم، في عصيانهم لأسيادهم، يرتكبون معصية بحق الله.

كما أن ڤيبر، من جهة أخرى، كان على حق عندما اعتبر أن لبعض النماذج والتيارات الدينية آثاراً ثورية في النظر إلى النظم الاجتماعية القائمة. إذ كانت بعض العقائد الدينية بمنزلة المحرك الرئيسي للعديد من الحركات الاجتماعية الرامية إلى الإطاحة بأنظمة الحكم الجائرة، كما حدث في حركات الحقوق المدنية التي تزعّمها مارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة في الستينات والثورة الإسلامية في إيران في الثمانينات من القرن الماضي.

ومن جهة أخرى، فإن دركهايم قد شدد على أهمية القيم الدينية وما يرتبط بها من شعائر احتفالية في تعزيز التضامن والتماسك بين أفراد الجماعات البشرية. ومن

الجدير بالذكر أن هذه المفاهيم التي طرحها دركهايم حول دور الدين هي مما يمكن استخدامه لدراسة دور الدين في إذكاء النزاعات والصراعات بين الجماعات. والدين، في هذه الحالة يؤدي دوراً تضامنياً داخلياً مثلما يقوم بدور فاعل في تأليب جماعة ما ضد جماعة أخرى. وينبغي كذلك أن لا نغفل عن أهمية الأفكار والتصورات النظرية التي طرحها دركهايم عن دور الممارسات الشعائرية في حشد مشاعر الناس في جوانب الحياة النفسية، والاجتماعية، والدينية، والسياسية، أو في الانتقال عبر ما يسمى دورة الحياة في حالات الميلاد، والبلوغ، والزواج، والموت.

الدين، العلمنة والتغير الاجتماعي

كان رواد علم الاجتماع الحديث، كما رأينا، يعتقدون أن الدين سيحتل مرتبة هامشية في المجتمعات الحديثة. وكان ماركس ودركهايم وڤيبر يرون أن سيرورة العلمنة ستمضي قدماً في الوقت الذي يصبح الناس فيه أكثر اعتماداً على العلم والتقانة في تفسير العالم الاجتماعي. وتدل العلمنة على سلسلة العمليات التي ينحسر فيها دور الدين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وتمثل العلمنة واحداً من مجالات البحث الأساسية المعقدة المثيرة للجدل في أوساط علماء اجتماع الدين. وثمة خلاف واسع بين من يعتقدون بأطروحة العلمنة التي طرحها مؤسسو علم الاجتماع من جهة، ومعارضي هذا المفهوم الذين يرون أن الدين ما زال يمثل قوة مؤثرة في حياة المجتمع، وإن كان ذلك بصور جديدة غير مألوفة.

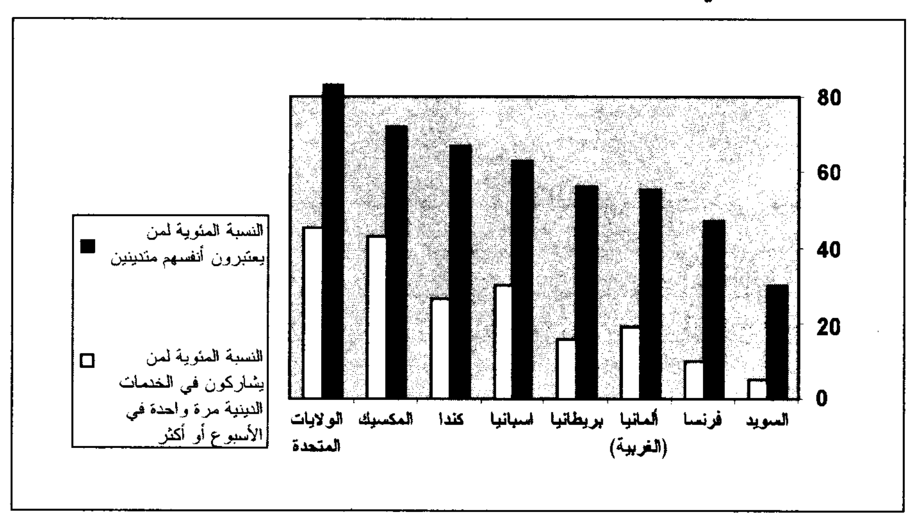
ويختلف الباحثون فيما بينهم على تعريف العلمنة وكيفية قياسها. ويتفاوت تعريف هؤلاء للدين بين اعتباره مؤسسات تقليدية ذات بنية تنظيمية وهيكلية مرتبطة بدور العبادة المألوفة، وبين من يأخذون أبعاداً أخرى بالاعتبار مثل: الإيمان الروحي الشخصي، والالتزام العميق بمنظومة من القيم المعينة. ويمكن، من ناحية أخرى، قياس العلمنة في عدة جوانب وأبعاد. وترتكز بعض المقاييس على اعتبارات موضوعية مثل: مستوى العضوية، والانتساب للمنظمات الدينية. وتستخدم الإحصاءات والسجلات الرسمية للدلالة على عدد المنتسبين للعقائد والهيئات الدينية أو من يشاركون في الخدمات والتجمعات الاحتفالية المتصلة بها. وشاع تطبيق هذا المعيار في المجتمعات الأوروبية، إذ تبين أن الإيطاليين، على سبيل المثال، هم الأكثر تردداً على الكنائس ودور العبادة من الفرنسيين، والبريطانيين، وسكان أواسط أوروبا، غير أن أنماط المشاركة في هذه المجتمعات جميعها آخذة بالانكماش.

ويتمثل البعد الآخر للعلمنة في مستوى التأثير الاجتماعي والثروة والمكانة الذي تتمتع به المؤسسات الدينية. إذ كانت هذه المؤسسات في الماضي تتمتع بنفوذ معتبر على الحكومات والهيئات الاجتماعية والاحترام في أوساط الجماعات المحلية. وقد فقدت المؤسسات الدينية جانباً كبيراً من نفوذها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الغربية قياساً على ما كانت عليه الحال في مطلع القرن العشرين. غير أن هذا الاتجاه لا ينطبق بالقدر نفسه على المجتمعات الأخرى في البلدان النامية.

ويتجسد البعد الثالث للعلمنة في التزام الناس بمنظومة من العقائد والقيم؛ أي بما يسمى ظاهرة التدين. ومن الواضح أن مستويات المشاركة في شعائر العبادة أو الآثار الاجتماعية للمؤسسة الدينية لا تعبر بالضرورة عن العقائد والمثل العليا التي يتمسك بها الناس. فكثير ممن يعتنقون مبادئ دينية معينة لا يشاركون بالفعل في الخدمات، والشعائر، والاحتفالات الدينية. كما أن المشاركة الفعلية لا تعني بالضرورة عمق إيمانهم بهذه المبادئ؛ نظراً لأن مثل هذه المشاركة قد تتخذ طابع الممارسات الاجتماعية أو العائلية وربما السياسية.

الشكل رقم (17-1)

النسبة المئوية للسكان الملتزمين بالدين في ثمانية بلدان غربية في أوروبا وأمريكا الشمالية، 1990-1993



المصدر: World Values Study Group, Inter-University Consortium for Political and Social Research.

ويلاحظ أنصار العلمنة أن الدين كان أكثر تغلغلاً في الماضي في حياة الناس اليومية على الصعيدين الشخصي والعائلي، فيما يرى آخرون، أن هذا المقياس لا يصدق على كثير من المجتمعات النامية (Ginzburg, 1980). ويضيف هؤلاء أن أكثر التوترات والنزاعات الكبرى في عالم اليوم، ولاسيما ما يدور منها في الشرق الأوسط والبلقان، ترتبط في أصولها باعتبارات وتوجهات دينية مع أنها ترتبط في كثير من وجوهها باعتبارات سياسية.

تقييم أطروحة العلمنة

لا يختلف علماء الاجتماع فيما بينهم عموماً بأن سطوة الدين على المؤسسات الاجتماعية الغربية، بما فيها الدولة، آخذة بالتناقص والانحسار، مع أن عدداً من الباحثين يميلون إلى استثناء المجتمع الأمريكي من هذا الاتجاه. كما أن أثر الدين عموماً آخذ بالتناقص مع تعاظم درجة العلمنة في أكثر هذه المجتمعات وفي مؤسساتها السياسية، والتشريعية، والقانونية على حد سواء، وفي كثير من المجالات التي تمثل فصل الدين عن الدولة في الحياة العامة. غير أن مثل هذه التطورات لا تعني، بأي حال من الأحوال، انتشار العلمنة وانتصارها حتى في المجتمعات الغربية، كما أنها لا تعني ترادف العلمنة والحداثة في المجتمعات المعاصرة كافة. ويجدر بنا في هذا السياق أن نأخذ بالاعتبار عدداً من الظواهر المهمة.

والملاحظة الأولى هي أن موقع الدين في المجتمعات الغربية هو أكثر تعقيداً وتشعباً مما يظن أنصار أطروحة العلمنة. فما زالت المعتقدات الدينية والروحية تؤثر تأثيراً بالغاً في حياة الكثير من الأفراد والجماعات، وتكون منظومة واسعة من الحوافز والدوافع التي تحدد مسارات السلوك الفردي والجماعي فيما بينهم، بصرف النظر عن مدى مشاركتهم في طقوس العبادة الشائعة في المؤسسات الدينية التقليدية. إن أعداداً هائلة من الغربيين يؤمنون بالله أو بقوة علوية، غير أنهم يمارسون هذا الإيمان بأساليب مختلفة خارج إطار المؤسسات الدينية التقليدية (Davie, 1994).

والملاحظة الثانية هي أن العلمنة لا يمكن قياسها على أساس الانتساب إلى المؤسسات الدينية المتعارف عليها. فمثل هذا المقياس لا يأخذ بالحسبان الاتجاهات والحركات الدينية التي نشأت ونشطت وترعرعت خلال العقدين

الماضيين خارج المجتمعات الغربية على الصعيد العالمي، وأحياناً داخلها. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تتضاءل نسبة المنتسبين المشاركين في أنشطة الكنيسة، غير أن نسبة المشاركين الفعليين في الأنشطة الدينية تتزايد بصورة مطردة في أوساط المسلمين، والهندوس، والسيخ، واليهود والمسيحيين «المتجددين» والأرثوذكس.

أما الملاحظة الثالثة، وربما الأهم، فهي غياب العلمنة في أكثر المجتمعات غير الغربية، بل إننا نلاحظ، في المقابل تعاظم الأصولية الدينية، على مستوى مؤسسات الدولة أحياناً، أو الحركات الدينية السياسية في أغلب الأحيان (Ahmed and Donnan, 1994). وذلك ما نشهده في قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي سيطرة حركة طالبان في أفغانستان حتى عام 2002. يضاف إلى ذلك تعاظم الحركات الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية وفي مؤسسات المجتمع المدني في كثير من البلدان وعلى الصعيد العالمي على حد سواء. ويذهب أحد الباحثين (Huntington, 1993) إلى القول إن الصراع بين الغرب والإسلام يمثل «صدام الحضارات». كما أن عدداً من هذه الحركات لم يقتصر على معاداة العلمنة بجميع أشكالها وأبعادها، بل تجاوزها إلى اتخاذ مواقف متطرفة وعنيفة ضد مؤسسة الدولة نفسها وضد القوى الأجنبية والغربية بصورة عامة.

الأصولية الدينية

ولا يغيب عن البال أن النزعة الأصولية الدينية ليست وقفاً على المجتمعات التقليدية، فهي شائعة في المجتمعات الغربية بدرجات وأشكال متفاوتة. وربما كان انتشار المنظمات الأصولية المسيحية، خلال العقود الثلاثة الماضية في الولايات المتحدة، بصورة خاصة، واحداً من أبرز التيارات التي استأثرت باهتمام الباحثين الاجتماعيين. ولا يزال بعض هذه الحركات الدينية التي تدخل في عداد «اليمين المسيحي الجديد» وثيق الصلة بمواقع صنع القرار السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة. كما أن كثيراً من هذه الحركات قد عززت مواقعها في أوساط المجتمع الأمريكي عموماً باستخدامها وسائل الاتصال الإلكترونية والتلفازية بصورة خاصة خلال العقود الأربعة الماضية، مما عزز وجودها بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وأغناها عن كثير من الطقوس والممارسات الدينية التقليدية التي تتطلب من «المؤمنين» المشاركة الفعلية المباشرة في موقع مكاني محدد (Kepel, 1994; Capps, 1990).

دين يحضّ على العلم وبعض تأويلات خادمة للحكم

في مواجهة مخاطر إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج تطمح سلسلة «تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية» إلى حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية، عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية، تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها. فلا جدال في أن الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمواجهة هذه المخاطر [...].

نشر المعرفة: تنشئة تكبح التساؤل وإضاءات إعلامية رغم تعتيم

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على نشاطاتها، حتى تقصّر فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة [...].

السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في البلدان العربية

الثقافة: تأصيل وتحديث للروافد المعرفية

تتأثر منظومة المعرفة بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية. ومن أهم المحددات في منظومة المعرفة، الثقافة بوجهيها، الثقافة العالِمة والثقافة الشعبية. وفي سياق الثقافة العربية، يعتبر التراث الفكري مكوناً أساسياً منها، واللغة الحامل الأداتي لها، والدين المنظومة الاعتقادية الرئيسة الشاملة التي توجّهُ حياة هذه الثقافة. أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي الحاكم على الفعل الموجِّه له في منظومة الثقافة العربية.

دين يحضّ على العلم وبعض تأويلات خادمة للحكم

لا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. وفي (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة. فتمثلت النزعة الغالبة في الحضارة العربية الإسلامية في الحرص على طلب الدنيا وعلومها وعلى تشجيع المعرفة والعلوم بشتى أشكالها.

تطوّر العالم العربي المعاصر والمشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ سنوات الاستقلال، خلّفت آثاراً عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية في البلدان العربية. وكان الدين والتصورات والغايات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور. فقد أفضى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة. كما أن التضييق على العمل

السياسي في كثرة من البلدان العربية قد دفع بتيارات ذات صبغة إسلامية تحت الأرض، وألجأ بعض تيارات سياسية إلى التسربل بالإسلام. وفي غياب مسارات سياسية سلمية، ولكن فعالة، لدفع المظالم القائمة في الواقع العربي على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، اندفعت بعض الجماعات السياسية المتشحة بالإسلام إلى التمسك بتأويلات متشددة واعتماد العنف وسيلة للفعل السياسي، والنفخ في نيران العداء للقوى السياسية المناهضة في البلدان العربية و«للأغيار»، على حد سواء، بتهمة العداء للإسلام ذاته. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الصراع والصدام مع المجتمع والدولة و«الأغيار»، وبلغت حالة «التقابل» و«المواجهة» مع (الغرب) على وجه الخصوص أشدها غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001. وفي هذا السياق تعرض الدين الإسلامي نفسه إلى موجة إعلامية قاسية من التعريض والتحريض والتشهير والنقد تنمّ عن جهل عميق في كثير أحيان وافتراء صريح في بعض أحيان.

ولا جدال أن صحيح الدين يحضّ على، وليس فقط لا يتعارض مع، ارتياد العلم وإقامة مجتمعات المعرفة. ولعل عصر الازدهار العلمي العربي، والذي اتسم بتآزر قوي بين الدين، ممثلاً في الإسلام، والعلم لخير دليل على ذلك.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

تحليل السلوك الديني في المجتمع العربي المعاصر

نعتمد المنهج الدينامي في تحليل السلوك الديني في المجتمع العربي المعاصر، الأمر الذي يستدعي، على عكس ما يستدعيه المنهج السكوني، ألا نكتفي بتحليل النصوص المجردة خارج سياقها الاجتماعي التاريخي وبحد ذاتها وبمعزل عما تعني للمؤمنين والمؤمنات كل من موقعه أو موقعها في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فنشدد على المبادئ التالية:

- ينبثق الدين من واقع اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي ـ تاريخي شديد التعقيد ويتطور بتطور هذا الواقع.
- يتصل الدين بالمؤسسات والبنى الاجتماعية الأخرى (العائلة والطبقات الاجتماعية والمؤسسة السياسية وغيرها) اتصالاً عضوياً وتداخلياً وتفاعلياً فيكون فاعلاً منفعلاً، مغيِّراً متغيِّراً في آن معاً.
- يقوم الدين بوظائف محددة ويلبي حاجات ظاهرة وخفية، وقد تكون توظيفاته ـ كما يفسر ويعاش ويمارس في الحياة اليومية ـ إيجابية أو سلبية. وكثيراً ما تكون التأويلات الدينية متنوعة بل متناقضة.

- كثيراً ما يتحول الدين من طاقة روحية ثورية في مرحلة التكون الأولى إلى مؤسسات ونظم وطبقات وطوائف في المراحل التاريخية التالية.
- تحصل الانقسامات والنزاعات الدينية داخل الدين الواحد وبين الأديان المختلفة ليس بسبب التنوع في المعتقدات بحد ذاتها، بل بسبب التناقضات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية.
- قد يستخدم الدين من قبل الأنظمة السائدة في تثبيت شرعيتها وهيمنتها، أو من قبل القوى المعارضة لتحريض وإثارة السخط ضد النظام القائم، أو من قبل الطبقات والجماعات العاجزة المحرومة اليائسة بحيث تستمد منه العزاء والمصالحة مع أوضاعها التي تحيلها إلى كائنات ضعيفة معرضة للاضطهاد والقمع.
- تنشأ في الحياة اليومية المعيشة فجوات عميقة بين القول والفعل، والظاهر والباطن، والعام والخاص، والرسمي المعلن والشعبي الخفي، فيعم الرياء واليأس والاضطهاد والشك المتبادل والإحساس بالاغتراب فيكون التفكك الاجتماعي والسياسي.
- ليس بالإمكان استعادة الماضي مهما كان ذلك مستحباً، وذلك لأن القيم والأفكار والمعتقدات تنبثق من واقع معيّن فرضها في الخارج على واقع مخالف للواقع الذي نشأت فيه من دون تطويرها والتخلي عن بعضها.
- لا يقتصر اغتراب الإنسان عن المجتمع والمؤسسات والجماعات، بل قد يغترب المؤمن في الدين وعنه عندما يصبح عاجزاً تجاه المؤسسة والقوى الدينية النخبوية التي تجرده من قدراته الإبداعية، وتسيطر أو تتعالى عليه وتغتني على حسابه، فيفتقر هو في صلب وجوده الروحي بقدر ما تغنيه هي مادياً. هذا ما يحدث تماماً عندما تسود الطقوسية والتفسيرات أو التطبيقات الحرفية في الممارسات الدينية، فتتحول القيم من قوة في خدمته إلى قوة فوق إرادته وضده. وفي مثل هذا الواقع المغرّب للإنسان، تعجز الحركات الدينية المتشددة عن العمل على تجاوز الأوضاع القائمة والتحرر منها.

في تركيزنا على هذه المبادئ والجوانب الدينية وغيرها، يكون اهتمامنا ليس بالنص بحد ذاته ولا بمدى صحته أو صوابه، بل بتفسيرات النص وتوظيفاته في الحياة اليومية ومواجهة أزماتها. لذا نركز هنا على السلوك البشري في التعامل مع الواقع، وفي هذا السياق ندرس الدين وعلاقته بالمجتمع. إذاً، سنحاول تحليل الحياة الدينية في المجتمع العربي المعاصر من منظور علم اجتماعي، فنهدف إلى دراسة الدين في المجتمع والتاريخ وليس خارجهما على عكس ما يفعل الكثير من الباحثين الذين يبدأون بدراسة الدين من خلال النصوص المثالية المجردة بمعزل عن الواقع الاجتماعي، مفترضين وجود «عقلية عربية» أو حتى «عقل عربي» ثابت عبر الأمكنة والأزمنة.

المصدر: بركات، المصدر نفسه، ص 423-425.

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

أركان خمسة لمجتمع المعرفة

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح. وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية، ولحيوية البحث العلمي والتطوير التقاني والتعبير الفني والأدبي، سبل إنتاج المعرفة. ويتطلب هذا تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حَجْرٍ على الحريات، ويتطلب بخاصة إنهاء الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها وعلى مختلف صنوف الإبداع.

2. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة إلى طرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة. تتضمن المقترحات التفصيلية في مجال إصلاح التعليم: إعطاء أولوية للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل؛ واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة؛ وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم؛ وإيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي؛ والالتزام بالتقييم المستقل، والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة.

3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية، من خلال تشجيع البحث الأساسي وإقامة نسق عربي للابتكار، يتمركز قطرياً، متخللاً النسيج المجتمعي بالكامل، تكمِّله امتدادات عربية ودولية قوية.

4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية. تنويع البنى الاقتصادية والأسواق والتوجه نحو الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات التقانية والمعرفية. لذلك يحتاج العرب إلى تطوير وجود أقوى في «الاقتصاد الجديد» حيث القيمة المضافة أعلى وأسرع نمواً، كما تنمو النشاطات الاقتصادية ذاتها بسرعة ويمكنها أن تخلق معرفة جديدة باطراد كأساس للقيمة الاقتصادية. موجهات للسلوك، أي نسق حوافز مجتمعي ونسق إثابة للسلوك البشري، يعليان من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنميةَ الإنسانية بدلاً من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، والحظوة من مصدري القوة، المال والسلطة، وتُستمد القيمة الاجتماعية للبشر منهما.

5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير، يعتمد التوجهات الرئيسية التالية:

(أ) العودة إلى صحيح الدين، وحفز الاجتهاد وتكريمه. ومن السبل لذلك العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة؛ واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن السلطات السياسية وعن الحكومات والدول وعن الحركات الدينية ـ السياسية الراديكالية؛ والإقرار بالحرية الفكرية وتفعيل فقه

الاجتهاد وصون حق الاختلاف في العقائد والمذاهب والاجتهادات.

(ب) النهوض باللغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد في ميدان اللغة العربية، يعمل على تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر، ووضع معاجم وظيفية متخصصة، وأخرى لرصد المفردات المشتركة بين المحكيات والفصحى يستعان بها في برامج الأطفال والمنشورات المكتوبة والصوتية. ويلزم أن يتزامن مع هذا الجهد، عمل دؤوب لتيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية، وحركة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى.

(ج) استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي وإدماجها في لحمة النموذج المعرفي العربي بشكل يتجاوز التفاخر الأجوف إلى التمثل المتأصل لأسباب ازدهار المعرفة العربية في العقول والبنى المؤسسية العربية.

(د) إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به من خلال حماية كل بلد عربي لجميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناؤه، بل ودعم فرص ازدهارها وتلاقحها بعضها مع بعض.

(هـ) الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى؛ والاغتراف الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية؛ وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على إصلاح النظام العالمي من خلال تمتين التعاون العربي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه.

نقاط موجَزَة

1. يوجد الدين في جميع المجتمعات المعروفة اليوم، رغم تعدد العقائد والممارسات الدينية وتنوّعها بين ثقافة وأخرى. وتنطوي جميع الديانات على منظومة من الرموز التي تستوجب الاحترام والإجلال، وترتبط بسلسلة من الشعائر الطقوسية التي تشترك فيها جماعة المؤمنين.

2. تشيع الديانات الطوطمية والإحيائية في الثقافات الصغيرة الحجم، رغم أن بعض ممارساتها قد تركت آثارها في الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الحديثة، وتتمثل الطوطمية في الاعتقاد بأن بعض الحيوانات أو النباتات يمتلك قدرة استثنائية للعادة. أما الإحيائية، فهي الإيمان بأن الأرواح والأشباح، ومنها الطيِّب والشرير، تعيش بين الناس، وقد تتملكهم وتؤثِّر في حياتهم.

3. تتمثل الديانات الموحدة الأكثر تأثيراً في التاريخ البشري في اليهودية،

والمسيحية، والإسلام. وينتشر مفهوم الآلهة المتعددة في ديانات أخرى. ولا تدعو بعض الديانات، مثل الكونفوشية إلى الإيمان بإله واحد أو عدة آلهة أو بأية قوى خارقة للطبيعة، بل تشدد على الجوانب الأخلاقية في السلوك البشري.

4. تأثرت المقاربات السوسيولوجية لقضية الدين تأثراً كبيراً بالآراء التي طرحها ثلاثة من المفكرين الاجتماعيين هم: ماركس؛ ودركهايم؛ وڤيبر. واعتقد هؤلاء الثلاثة أن الدين يمثّل واقعاً موهوماً ومضلِّلاً، رغم أن له تأثيراً بالغ الأهمية على حياة المجتمعات. وأعتقد هؤلاء أن العالم «الآخر» الذي يصوِّره الدين هو، آخر الأمر، عالمنا الواقعي الراهن مجسداً في الرموز الدينية. ويحتوي الدين، في نظر ماركس، على عنصر أيديولوجي؛ لأنه يبرر أوضاع التفاوت المجتمعي في مجالات الثروة والسلطة. ويؤدي الدين، في رأي دركهايم، دوراً وظيفياً مهماً في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين، وبخاصة في تشديده على ضرورة التقاء الجماعة بصورة دورية لتأكيد العقائد والقيم التي يشتركون فيها. أما ڤيبر؛ فيؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به الدين في إحداث التغير الاجتماعي، ولاسيما في تنمية النظام الرأسمالي في الغرب.

5. تشير العلمنة إلى تضاؤل نفوذ الدين في الحياة العامة في المجتمعات الغربية والصناعية. ومن الصعب قياس مستويات العلمنة أو درجاتها، لأن ثمة متغيرات عديدة في القضايا المتصلة بالدين والتدين، ومنها: مستوى العضوية أو الانتساب للمؤسسات الدينية؛ ومكانة هذه المؤسسات؛ ووجود أنواع أخرى من التدين الشخصي. ورغم أن نفوذ الدين وآثاره آخذة بالتناقص، إلا أن الدين ما زال يؤدي دوراً بالغ الأهمية في المجتمعات الغربية، كما أنه يعتبر من المحاور المركزية التي تدور حولها الحياة الاجتماعية والسياسية في كثير من البلدان النامية.

6. على الرغم من انحسار آثار المؤسسة الدينية في الغرب، فقد نشأت خلال العقود الأخيرة أعداد لا حصر لها من الحركات الدينية الجديدة. وانتشرت هذه الحركات، بصورة خاصة، في الولايات المتحدة مُستعينة بالتلفاز ووسائل الإعلام الإلكترونية، وشكلت ما يسمى «اليمين المسيحي الجديد» الذي يقترب في أحيان كثيرة من مواقع صنع القرار.

7. انتشرت النزعات الدينية الأصولية في أوساط الكثير من الجماعات الدينية في

العالم. وانتشرت الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة باعتبارها رداً على القيم العلمانية وعلى ما يوصف بالأزمة الأخلاقية في المجتمع الأمريكي. كما أن العالم الإسلامي يشهد تزايداً في النزعات التي تستلهم أصول الدين مع تعاظم الأصولية الدينية، على مستوى مؤسسات الدولة أحياناً، أو الحركات الدينية السياسية في أغلب الأحيان. كما تنامت الحركات الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية وفي مؤسسات المجتمع المدني في كثير من البلدان الإسلامية وعلى الصعيد العالمي.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. كيف يمكن تمييز الدين عن الإيمان بمعتقدات سياسية أو أخلاقية؟
2. بالنظر إلى واقعك الاجتماعي المحلي، هل يمكنك الفصل بين الدين من ناحية والسياسة من ناحية أخرى؟
3. حلّل، من التجربة الاجتماعية المحلية القدرة التفسيرية لنظريات ماركس ودركهايم وڤيبر حول دور الدين.
4. هل يمكن الدين أن يكون قوة مؤثرة في التغير الاجتماعي بمعزل عن العلمنة؟
5. حلّل، من خلال دراستك لبيئتك الاجتماعية والثقافية بعض العوامل التي تسهم في انتشار الحركات الدينية.

مراجع وقراءات

Edward I. Bailey, *Implicit Religion in Contemporary Societies* (Kampen: Kok Pharos, 1997).

Eileen Barker and Margit Warburg (eds.), *New Religions and New Religiosity* (Aarhus: Aarhus University Press, 1998).

Hugh McLeod, *Religion and the People of Western Europe, 1789-1989* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

David Westerland (ed.), *Questioning the Secular State: The Worldwide Resurgence of Religion in Politics* (London: C. Hurst, 1996).

مصادر على الإنترنت

Academic Info Religion Gateway
www.academicinfo.net/religindex.html
American Religion Data Archive
http://www.arda.tm/
Journal for Cultural and Religious Theory (online)
www.jcrt.org

الفصل الثامن عشر

المدن والفضاءات الحضرية

يعتبر التحضر (أو الزحف الحضري) في القرن العشرين واحداً من أبرز مظاهر العولمة. وصحيح أن المدن الكبرى قد نشأت في الحضارات القديمة وفي أوروبا خلال القرون الماضية، غير أن قيام المدن الضخمة ونموها واتساعها لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وفي الفترة الواقعة بين الستينات والتسعينات من القرن الماضي تجاوز عدد سكان المدن الكبرى في العالم ألفاً وخمسمائة مليون نسمة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المراكز الحضرية الرئيسية خلال السنوات العشرين القادمة إلى ما يزيد على ثلاثة بلايين ونصف البليون من البشر. ويتزايد سكان المدن بأسرع مما يتزايد حجم السكان الإجمالي. ففي عام 1975 كان 39% من سكان العالم يقطنون المدن والمراكز الحضرية، وارتفعت هذه النسبة إلى 50% عام 2000، ويتوقع أن تصل إلى 63% عام 2025. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن سكان شرق آسيا وجنوبها سيبلغون نحو نصف سكان المعمورة مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، كما أن سكان المناطق الحضرية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية سيتجاوز عددهم سكان أوروبا بمجموعها.

تنامي المدن الحديثة

كان لنمو المدن الحديثة أثر هائل، لا على عادات الناس وأنماط سلوكهم فحسب، بل على أنماط التفكير والقيم. ومن اللافت للنظر أن الانتشار الهائل للمدن ارتبط لدى كثير من الباحثين الاجتماعيين بمظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية وشيوع الفقر والانحراف والجريمة. ولم يكن من المستغرب أن تنشأ أوائل الدراسات والنظريات السوسيولوجية حول المدن الحديثة في مدينة شيكاغو الأمريكية التي كانت في الثلاثينات من القرن التاسع عشر منطقة مهجورة لا توجد

حياة فيها، وتحولت بحلول عام 1900 إلى مدينة صناعية، ومركز مالي ضخم يضم مليوني نسمة.

تحسين حياة القاطنين في الأحياء الفقيرة المكتظّة

يقطن ما يقدَّر بثلث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة مزدحمة وهم يعانون الاكتظاظ الشديد والسكن دون المعياريّ والإمكانات الهزيلة للحصول على الماء والصَّرف الصحِّي المأمونَيْن ـ مما يؤدّي إلى نِسَب عالية من الأمراض ووفيات الرُّضَّع. يوحي النموّ المدِيني المتسارع بأن مشكلات القاطنين في الأحياء الفقيرة سوف تزداد سوءاً في المدن المعرَّضة أصلاً للضرر. وعلى أساس الاتجاه الحالي، تقدِّر الأمم المتحدة أن 85 بالمائة من النمو السكاني في العالم بين عامي 2000 و2010 سوف يحدث في المناطق الحَضَرية ـ و100 بالمائة تقريباً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ففي العام 2001، كان ما يزيد على 70 بالمائة من سكان المدن في أقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في الأحياء الفقيرة المكتظّة. وسيرتفع هذا الرقم ما لم تحصل تدخُّلات جوهرية.

يدعو سابعُ أهداف التنمية للألفية إلى إجراء تحسينات هامة في حياة ما لا يقلّ عن مائة مليون إنسان في الأحياء الفقيرة المكتظة، بحلول العام 2020. وفي العادة، كان تركيز المانحين على احتياجات سكان المدن أقلَّ من تركيزهم على الآخرين؛ لكن هذا التركيز بدأ يتغيَّر مع الضغط المتنامي لتدبير أمر النمو الحَضَري المتسارع.

مع أن المدن كثيراً ما تُربط بالتدمير البيئي، فإن كثافاتها السكّانية المرتفعة توفِّر فرَصاً مناسِبة لتشييد بنية تحتيّة بالغة الضرورة ـ مثل خدمات الصرف الصحي والمواصلات والرعاية الصحية ـ بتكاليف للفرد أدنى مما هي عليه في المناطق الريفية. وفي استطاعة البيئات الحضَرية أيضاً توفير إمكانيّات أفضل لجعل الحكومات أكثر استجابة لاحتياجات الناس وأكثر عُرضة للمحاسبة من جانبهم. ويوحي نجاح رابطات القاطنين في الأحياء الفقيرة عبر العالم ـ كما في مدينتَي بومباي الهندية ونيروبي الكينية ـ بأن الكثافة السكّانية الأعلى والوجود الأكثر قرباً من صانعي القرار يمكِّنان سكان المدن الفقراء من جعْل أصواتهم مسموعةً.

نظريات النمو الحضري

مدرسة شيكاغو

طرحت مجموعة من الباحثين العاملين في جامعة شيكاغو منذ العشرينات وحتى الأربعينات من القرن الماضي مجموعة من الآراء التي أصبحت في ما بعد

أساساً لعلم الاجتماع الحضري. ومن أبرز المفاهيم التي طرحتها هذه المدرسة مفهومان رئيسيان: الأول، وسمّي المقاربة الإيكولوجية، والثاني، وتمثّل في الخصائص التي تميِّز التحضر والحياة الحضرية باعتبارها «أسلوب حياة».

وقد اشتق مصطلح الإيكولوجية من العلوم الطبيعية، ويشير إلى دراسة تكيف النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة. وبهذا المعنى تستخدم الإيكولوجية ومشتقاتها للدلالة على المعنى نفسه الذي يعني المشكلات المتصلة بالبيئة عموماً، فالكائنات العضوية تتوزع في العالم الطبيعي بموجب أنساق منهجية على الأرض بحيث يتحقق التوازن بين متطلبات هذه الحيوانات العضوية من جهة، ولما تقدمه الطبيعة من جهة أخرى. وكان أبرز ممثلي مدرسة شيكاغو، وعلى رأسهم روبرت بارك، وإيرنست بيرجس، ولويس ويرث، يرون أن تحديد المستوطنات الحضرية، وتوزيع الأحياء السكنية، ينسجمان مع هذا النموذج الإيكولوجي في العالم الطبيعي. فالمدن لا تنشأ جزافاً؛ وإنما تبرز استجابة لما تقدمه البيئة من إغراءات ومنافع. والمراكز الحضرية الكبرى سواء في المجتمعات الصناعية أو النامية، إنما تبرز في أكثر الحالات على شواطئ الأنهار أو البحار، أو في المناطق الخصيبة، أو على النقاط التي تتقاطع فيها طرق التجارة وخطوط السكك الحديدية الحديثة.

ويرى بارك أن المدن، حال قيامها، تكون بمنزلة الآلية التي تنتقي من مجموع السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة، وتتسع المدن وتكبر وتتنامى عبر سلسلة من عمليات المنافسة، والغزو، والتتابع، وفق قوانين أشبه بالقوانين البيولوجية على نحو ما تفعل الأسماك والحشرات، والمتعضِّيات في وسط أجواء من المزاحمة إلى أن تتوزع وتستقر في بيئة حياتية مناسبة. وتسلك الجماعات البشرية سلوكاً مماثلاً حين تنشأ الأحياء السكنية ويبدأ سكانها بالتكيف بعضهم مع بعض لتدبير المعيشة وتصبح مراكز هذه التجمعات البشرية نقطة استقطاب وتجمّع للمصالح الاقتصادية المعيشية والترفيهية التي تمتلكها وتستخدمها الشرائح المرفهة. ومع اتساع هذه المراكز يبدأ الرعيل الأول بالتحرك خارج المركز والانتشار في الضواحي متبعين طرق المواصلات التي تيسِّر انتقالهم من مراكز عملهم إلى مناطقهم السكنية. ومع مرور الزمن تتحول المدن إلى مجموعة من الحلقات الدائرية المتتابعة. وتكهَّن أنصار هذه المقاربة الإيكولوجية بانحطاط مراكز المدن وتقهقرها في مراحل لاحقة، وتوزُّع سكانها في شرائح اجتماعية متميزة إلى أن تعود الجماعات الإثنية والمهاجرون الجدد إلى الاستقرار في وسط المدينة في الوقت الذي يبدأ فيه

القاطنون القدامى بالانتشار خارج المناطق الوسطى. وقد تضاءل نفوذ المنهج الإيكولوجي عدة عقود، إلا أنه انتعش مرة أخرى على يد علماء اجتماع محدثين (Hawley, 1950; 1968). وبدلاً من التركيز على عناصر المنافسة على الموارد النادرة داخل المدن، أخذ هؤلاء يتحدثون عن التداخل والاعتماد المتبادل بين مختلف المواقع والأماكن في المدينة، وعن تمايز الجماعات المقيمة فيها من خلال أدوار وتخصصات مهنية تمثّل الإطار العام الذي تدور فيه عمليات التكيف مع البيئة. ورغم ضخامة البحوث الإمبيريقية الميدانية التي قام بها أنصار المنهج الإيكولوجي الذين يعتبرون النمو الحضري عملية «طبيعية»، إلا أن هذه المقاربة لم تعمِّر طويلاً في أوساط العلماء الاجتماعيين، إذا أخذ الباحثون يرون أنها قد تصدق على ظواهر محددة ومعدودة في النمو الحضري وفي عدد قليل من المدن الأمريكية، غير أنها تقصر عن فهم ظاهرة الزحف الحضري وقيام المدن في مناطق أخرى من العالم.

ومن ناحية أخرى، دعا عدد من الباحثين في أوساط مدرسة شيكاغو إلى اعتبار النمو الحضري أسلوب حياة متميزاً بحد ذاته. ويرى أبرز هؤلاء (Wirth, 1938) أن التحضّر يمثّل شكلاً من أشكال الوجود الاجتماعي لا يقتصر على توزيع الجماعات في أماكن إقامتها، أو عملها، أو مصالحها الاقتصادية. فالمدينة، في جوهرها، تمثل مركزاً للسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومحوراً تدور حوله جماعات وأنشطة متنوعة دون أن ترتبط فيما بينها بصلات أو علاقات شخصية أو اجتماعية حميمة. وقد تتكون مثل هذه العلاقات في أوساط بعض الجماعات الإثنية أو المهاجرة، غير أنها سرعان ما تبدأ بالتفكك والاندثار مع تزايد الكثافة والتعقيد في حياة المدينة.

النمو الحضري والبيئات المستحدثة

تؤكد النظريات الاجتماعية المتأخرة حول التحضر أن عملية الزحف الحضري ليست سيرورة مستقلة معزولة عن غيرها، بل ينبغي تحليلها في سياق علاقتها بأنماط التغير الأساسية في المجالين السياسي والاجتماعي. ويتصدر جماعة الباحثين في هذا الميدان اثنان من المحللين المتأثرين بالأفكار الماركسية، وهما: ديفيد هارفي؛ ومانويل كاستلز.

ويشدد هارفي (Harvey, 1973; 1982; 1985) على أن التحضر يمثل جانباً واحداً من البيئة المستحدثة التي نشأت عن انتشار الرأسمالية الصناعية. ففي المجتمعات التقليدية، كان التمايز قائماً بوضوح بين المدينة والريف. أما في العالم

الحديث؛ فقد أوشكت خيوط التمايز على الاضمحلال بين هذين الطرفين بفعل الصناعة، حيث تمكننت الزراعة، وخضعت إدارتها لاعتبارات الأسعار والأرباح شأنها شأن العمل الصناعي. وأدت هذه العملية إلى تقليص الفوارق في أنماط الحياة الاجتماعية بين الجماعات المدينية والريفية. وكان من نتائج الزحف الحضري الحديث أن تعرَّض مفهوم الفضاء/ المكان لإعادة الهيكلة من جانب الشركات الكبيرة التي تحرص كل الحرص على اختيار ما لديها من مصانع ومراكز للبحث والتطوير وغيرها؛ ومن جانب الحكومات التي تتولى الإشراف على الأرض والإنتاج الصناعي؛ ومن جانب أنشطة المستثمرين في القطاع الخاص الذين يتولون بيع العقارات والأراضي وشرائها. وإذا ما قلّت كلفة الإنتاج لأحد المنتجات في مكان ما، تغلق المصانع والمكاتب من إحدى المناطق لتنتقل إلى بقعة أخرى. وقد ترتفع مع تزايد الأرباح كلفة المكاتب في المباني العالية في أواسط المدن الكبرى. ويتحرك عندئذ أصحاب الشركات العقارية والمضاربون لبناء مواقع جديدة أو تطوير مواقع قائمة وإعادة استصلاحها للمراهنة على بيعها أو شرائها في السوق. ومع التغيرات في المناخ المالي والاقتصادي، تتقلب حركات «إعادة هيكلة الفضاءات المكانية» على فترات زمنية متفاوتة. وتصدق هذه الظاهرة على تداول المباني السكنية بصورة خاصة، غير أنها تصح ـ إلى حد بعيد ـ في حالة المنشآت الصناعية، والتجارية، والإدارية.

أما كاستلز (Castells, 1977; 1983) فيربط بين عملية التحضر/ التحضرن من جهة، وتنامي الحركات الاجتماعية من جهة أخرى. إن شكل الفضاء المجتمعي، كما يقول، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بآليات الإنماء الكلية في كل مجتمع. وإذا أردنا أن نفهم معنى المدينة، فإن علينا أن نتقصى عملية استحداث أشكال المكان وتحولاته. إن «إخراج» المدن والأحياء، وملامحها المعمارية إنما تعبر عن أشكال من الصراع والنزاع بين مختلف الجماعات في المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن البيئات الحضرية تمثل التجليات الرمزية للتفاعل بين فئات عريضة من القوى الاجتماعية. فناطحات السحاب، على سبيل المثال، تتنامى؛ لأنها ترتبط بتزايد الربح، غير أن هذه المباني العملاقة المتطاولة ترمز إلى سطوة المال وهيمنته على المدينة من خلال استخدام التقانة وتأكيد الثقة بالنفس، بحيث تغدو ـ في آخر الأمر ـ أشبه بالكاتدرائيات الممثلة لتصاعد النظام الاقتصادي الرأسمالي. وخلافاً لما كانت تراه مدرسة شيكاغو، فإن كاستلز يعتقد أن المدينة ليست مجرد «موقع» متميز في منطقة حضرية ما، بل هي، في واقع الأمر، جزء لا يتجزأ من عملية «الاستهلاك الجماعي»، وهو من المكونات الجوهرية للرأسمالية الصناعية. وليست

المدارس، وخدمات النقل والمواصلات، ومرافق الترفيه إلا وسائل يقوم من خلالها الناس باستهلاك منتجات الصناعة الحديثة بصورة جماعية، كما أن نظم الضريبة بمختلف أشكالها تؤثر في القرارات التي يتخذها الناس في ما يتصل بمعاملات الإقامة والسكن والاستثمار في مجال بيع العقارات وشرائها. وتمارس الشركات الكبرى والبنوك وشركات التأمين نفوذاً كبيراً على هذه العملية؛ لأنها هي التي تقوم بالتمويل، وتقديم رؤوس الأموال اللازمة لمشروعات البناء الضخمة. غير أن الهيئات الحكومية تؤثر تأثيراً مباشراً في العديد من أوجه الحياة في المدينة مثل: شق الطرق؛ ودعم مشروعات الإسكان العامة؛ وتخصيص مناطق وأحزمة خضراء لإقامة الحدائق؛ واستثمار المناطق الزراعية. وعلى هذا الأساس، فإن الهيئة المادية الفيزيقية للمدينة هي المحصلة الطبيعية لقوى السوق وسلطة الحكومة. ويؤكد كاستلز في أكثر دراساته السسيولوجية أن طبيعة هذه البيئات المستحدثة ليست نتيجة لأنشطة الجماعات الثرية أو المتنفذة في المجتمعات الحديثة. وينبه في هذا الخصوص إلى الدور البالغ الذي يؤديه صراع المستضعفين والأقل حظاً في المجتمع لتعديل مسارات حياتهم والارتقاء بأوضاعهم المعيشية. إن المشكلات المتولدة في المراكز الحضرية تدفع إلى قيام طيف واسع من الحركات الاجتماعية التي تدعو، من جملة ما تدعو إليه، إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، وتطوير المواقع السكنية، والاحتجاج على تلوث الهواء والبيئة، والدفاع عن المساحات الخضراء، ومكافحة مشروعات التطوير العقاري التي تغير من طبيعة المنطقة.

وخلاصة القول إن كلاً من هارفي وكاستلز يؤكدان أن المدن هي، في مجملها، بيئات مصطنعة أقامها الناس. فحتى المناطق الريفية قد أخذت تخضع بصورة متزايدة لنفوذ التدخل البشري والتقانة الحديثة، مما أدى إلى إعادة تشكيل العالم الطبيعي. ولم يعد إنتاج الأطعمة يستهدف تلبية احتياجات السكان المحليين، بل التصدير والاستهلاك في الأسواق العالمية. كما أن الأرض قد خضعت مع انتشار الزراعة الممكننة للتجزئة والاستثمار على شكل قطع صغيرة متخصصة صناعية المظهر ولا صلة لها بالخصائص الطبيعية للبيئة الأصلية بل إن القطاعات الاجتماعية التي تؤثر الإقامة في مناطق ريفية أو منعزلة ظلت مرتبطة بالمراكز الحضرية في المجتمع الأوسع في حياتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

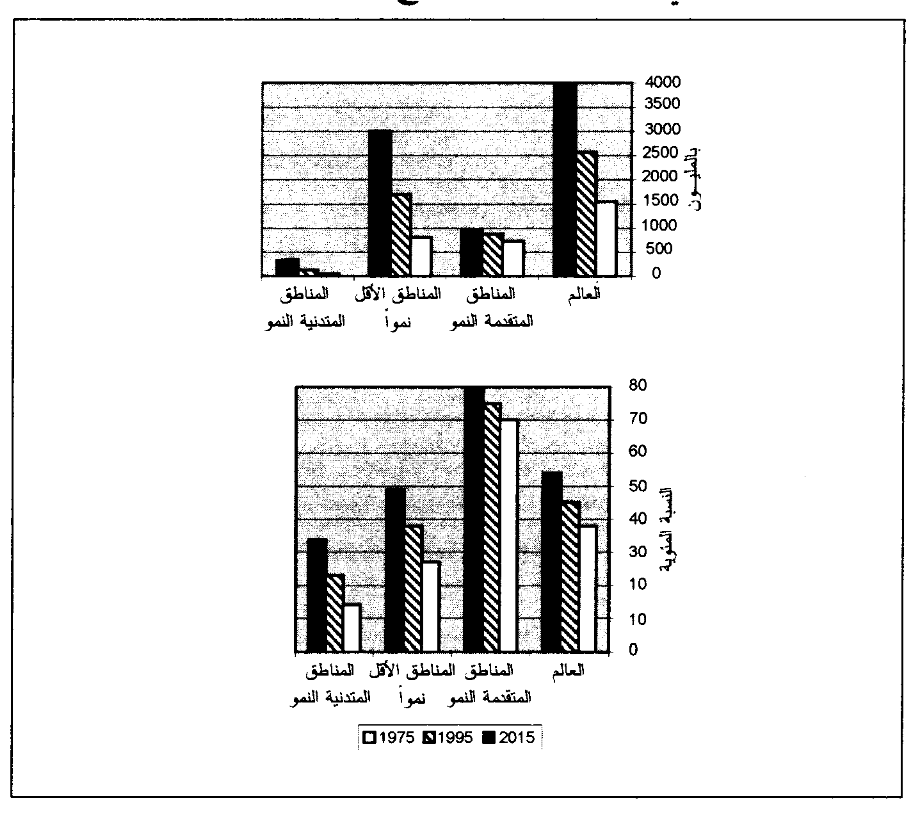
ولا شك أن ثمة اختلافاً واضحاً بين الاتجاهات التي تمثلها مدرسة شيكاغو من جهة، والتيارات الحديثة المتمثلة في المنظور الاقتصادي الاجتماعي التقاني في دراسات التحضر. غير أن بعض المحاولات التوفيقية

لا تجد تعارضاً كبيراً بين هذين الاتجاهين. إذ لا (Logan and Molotch, 1987) يختلف اثنان سواء في المجتمعات الصناعية أو النامية، على البعد اللاشخصي الذي يتغلغل في أنماط التفاعل الشخصي والاجتماعي في المدينة، وعلى درجات التمايز والاختلاف بين الشرائح الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في المدن الحديثة، وهذه هي الخصائص التي أبرزتها مدرسة شيكاغو. غير أن هذه كلها تدخل في باب المتغيرات الجزئية التي تكتنفها وتؤثر فيها مجموعة من العوامل والقوى المتعاظمة في مجالات الهيمنة الاقتصادية، والتقدم التقاني بمفهومه العام، وبثورة المعلومات والاتصالات بصورة خاصة.

الشكل رقم (18 - 1)

التحضر في مناطق العالم بحسب مستوى التنمية

بين عامي 1975 - 1995، مع توقعات حتى 2015



المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Urbanization Prospects* (New York: United Nations, 1998), and *The UNESCO Courier* (June 1999).

وبين هذين الاتجاهين العريضين، أصبح مفهوم «مركز المدينة» أو «قاع المدينة» من المحاور الرئيسية التي تستأثر باهتمام العلماء الاجتماعيين في الآونة الأخيرة. ومن جملة القضايا والمشكلات التي تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمحللين في المراكز والأحياء الوسطى القديمة في أكثر المدن الكبرى، تبرز المسائل المتصلة بالانحراف، والبطالة، والتشرد، والجريمة، والإدمان على المخدرات والمتاجرة بها، والتعصب العرقي والإثني، والإقصاء الاجتماعي، وتردّي الخدمات العامة والمدارس، والتوتر بين المواطنين والقوى المكلفة بتطبيق القانون وحفظ النظام.

يرى مانويل كاستلز (Castells, 1996) أن المدن «العملاقة» ستكون من المعالم الرئيسية البارزة في عملية الزحف الحضري في القرن الحادي والعشرين. وهذه المدن لا تتميز بحجمها السكاني أو الجغرافي فحسب، بل بدورها باعتبارها نقاط التقاء رئيسية بين التجمعات البشرية الهائلة من ناحية والاقتصاد المعولم من ناحية ثانية. وستكون هذه المدن بمنزلة جيوب من النشاط والفعالية والنفوذ تتدفق فيها ومنها مؤثرات السياسة، ووسائل الإعلام والاتصالات، والمال والإنتاج. وستكون المدن العملاقة هذه أشبه بقطع مغناطيسية تنجذب إليها، وتنشد البلدان والمناطق المحيطة بها. وينجذب الناس إلى المراكز الحضرية الكبيرة لأسباب عديدة. فهي ستكون قبلة للقوى التي تنجح في الانضمام إلى نظام الاقتصاد العالمي والانتفاع منه، وكذلك للجماعات التي لا تحقق مثل هذا النجاح. كما أن هذه المدن، التي ستمثل أطراف الاقتصاد المعولم، ستستقطب شرائح عديدة هائلة من الناس الذين يكافحون لمجرد البقاء والاستمرار.

ويبرز هنا السؤال: لماذا تبلغ معدلات التوسع الحضري في العالم النامي والعالم الأقل نمواً مستوياتٍ أعلى بكثير من مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم؟ في معرض الإجابة عن هذا السؤال يبرز عاملان مهمان؛ الأول هو نسب الخصوبة العالية في أوساط السكان الذين يقيمون في هذه المدن والمراكز الحضرية أساساً، قياساً على ما نشهده في مدن العالم الصناعي. أما الثاني، فهو الهجرة الداخلية في المجتمعات النامية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية إما بسبب تقهقر الزراعة التي كانوا يعتمدون عليها في معيشتهم أو لأن المدينة توفر لهم مجالات واسعة من فرص العمل. ويدفع الفقر وشح الفرص أعداداً هائلة من أهل الريف والقرى إلى إغراءات المدينة. وقد يفكر جانب من هؤلاء المهاجرين بالبقاء في المدينة نسبة قصيرة نسبياً يعودون بعدها إلى قراهم بعد أن يكسبوا بعض المال. وقد تعود قلة قليلة منهم إلى الريف بالفعل، غير أن الأغلبية الغالبة منهم تضطر إلى

البقاء في المدينة، إما لأنهم أفلحوا في تحقيق ما هاجروا من أجله، أو لأنهم فقدوا لسبب أو لآخر علاقاتهم وأدوارهم ومواقعهم في مجتمعاتهم المحلية السابقة في مجتمع الريف.

تحديات الزحف الحضري في العالم النامي

البعد الاقتصادي

تشير تقديرات المنظمات الدولية، كما أسلفنا، إلى أن عدد سكان العالم مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين سيتجاوز بكثير خمسة بلايين نسمة. وتتنبأ تقديرات أخرى بأن نحو أربعة بلايين من هؤلاء سيكونون في تلك الأثناء من سكان المراكز الحضرية في دول العالم النامية. وتشير نتائج الدراسات الديموغرافية والسكانية إلى أن 36 مدينة عملاقة ستكون قائمة في مختلف دول العالم عام 2015 يتجاوز عدد السكان في كل منها 8 ملايين نسمة. ومن هذه المدن، على سبيل المثال لا الحصر: نيويورك (الولايات المتحدة)؛ ولاغوس (نيجيريا)؛ والقاهرة (مصر)؛ وومومبي (الهند)؛ ودكا (بنغلادش)؛ وباريس (فرنسا)؛ ولندن (بريطانيا)؛ ومانيلا (الفلبين)؛ وبيجين (الصين)؛ ومكسيكو (المكسيك)؛ وطهران (إيران)؛ ولاهور (الباكستان)؛ وبانكوك (تايلاند).

في الوقت الذي تتزايد فيه موجات العمال الزراعيين وغير المهرة الذين يتدفقون على المراكز الحضرية، تصارع الاقتصادات المحلية الرسمية لاستيعاب الوافدين الجدد ودمجهم في قوة العمل. وفي أكثر المدن الرئيسية في العالم النامي، يقوم الاقتصاد غير الرسمي/ غير النظامي بدور رئيسي في استيعاب جانب كبير من طالبي العمل الذين لا يجدون مكاناً لهم في سوق العمل الرسمي. وتتراوح مجالات العمل البديلة لهؤلاء بين الأعمال المؤقتة في مجالات التصنيع والبناء إلى الأنشطة التجارية الصغيرة. وتؤدي فرص العمل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية دوراً مهماً في توفير سبل الرزق لآلاف من الأسر في المناطق الحضرية، غير أنها تنطوي على كثير من الجوانب الإشكالية. فالاقتصاد غير النظامي لا يخضع للتنظيمات الرسمية. ولا تستطيع الحكومات في تلك البلدان أن تحقق الإيرادات المطلوبة عن طريق الضرائب. كما أن مستوى الإنتاجية المتدني يلحق الضرر بالاقتصاد العام للبلد، إذ يكون إجمالي الناتج المحلي في النشاط الاقتصادي غير الرسمي أدنى بكثير من النسبة المئوية للسكان العاملين في هذا القطاع.

وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه لا بد من توفير بليون فرصة عمل جديدة لمضاهاة النمو السكاني في مدن العالم عام 2025. ومن المستبعد أن يتمكن الاقتصاد الرسمي من خلق هذه الفرص. ويرى بعض المحللين أن من الضروري تنظيم الاقتصاد غير الرسمي الواسع الذي سيشهد في السنوات القادمة دخول «الفائض» المتعاظم من الأيدي العاملة.

التحديات البيئية

يختلف توسع المناطق الحضرية المتسارع في البلدان النامية بصورة صارخة عما نشهده في العالم الصناعي. وعلى الرغم من أن المدن في جميع أنحاء العالم تعاني أزمات بيئية، فإن المراكز الحضرية في المجتمعات النامية تواجه مخاطر جسيمة مزمنة في هذا المجال، مثل: التلوث؛ وتردي المرافق السكنية؛ وتدهور أنظمة الصرف الصحي؛ وعدم توافر الماء المأمون. وفي الوقت الذي يميل فيه المهاجرون الوافدون من الداخل أو الخارج في المجتمعات الغربية إلى الاستقرار في المواقع القريبة من مركز المدينة، فإن نظراءهم في البلدان النامية يميلون إلى التمركز في حواشي المدن الكبرى، وفي مناطق رثة تفتقر إلى المتطلبات الصحية والمعيشية، حيث يتكدس عشرات الآلاف من الناس في تجمعات عشوائية من العشش والأكواخ.

ومن جهة أخرى، فإن الاكتظاظ الذي يصل إلى درجة الانفجار السكاني وكثافة العمران في مراكز المدن تفضي جميعها إلى مشكلات بيئية خطيرة في المناطق الحضرية في العالم النامي. ويقال، في معرض الحديث عن التلوث، إن من يقطن مدينة مثل مكسيكو يعاني تلوث الهواء كما لو كان يدخن أربعين سيجارة في اليوم. وتشير التقديرات العلمية إلى أن مستوى الأوزون ينبغي أن لا يصل، بأي حال من الأحوال، إلى مائة نقطة، بينما يعادل ما يقرب من 400 نقطة في عدد كبير من العواصم في العالم الثالث.

الآثار الاجتماعية

تعاني المناطق الحضرية في العالم النامي اكتظاظ السكان وشح الموارد. وينتشر فيها الفقر بصورة حادة، بينما تعجز الخدمات الاجتماعية القائمة عن تلبية متطلبات الرعاية الصحية، وتقديم المشورات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والتعليم والتدريب. كما أن الخلل في توزيع السكان يزيد من تفاقم المشكلات الاقتصادية

والاجتماعية. فبالمقارنة مع المجتمعات الصناعية، فإن القطاع الأوسع من السكان في العالم النامي ما زال دون الخامسة عشرة من العمر. ويحتاج هذا القطاع الفتي من السكان إلى المساندة في المجالات الاجتماعية والتعليمية، كما أنه سيكون في تلك الأثناء غير منتج من الناحية الاقتصادية. بيد أن كثيراً من الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم التعليم الأساسي الشامل، مما يُضطر العائلات الفقيرة إلى حرمان أطفالها من الدراسة أو سحبهم من المدارس للعمل بصورة متفرغة، أو التسول. وعندما يكبر هؤلاء الأطفال، يكون مصير الأغلبية الغالبة منهم البطالة أو التشرد أو كليهما معاً.

إن نطاق المشكلات والتحديات التي تواجه المناطق الحضرية في المجتمعات النامية يجعل من الصعب التكهن بمجالات التغير والتنمية في المستقبل. ومن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع المعيشية من المدن الكبرى في هذه المجتمعات في السنوات القادمة. غير أن الصورة ليست قاتمة إلى هذا الحد. فرغم أن معدلات الولادة عالية جداً في أكثر هذه المجتمعات، إلا أنه من المتوقع انخفاضها في المستقبل القريب مع انتشار التحضر. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تناقص نسبي في معدلات الانتشار الحضري نفسه. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يتوقع أن ينخفض مستوى الزحف الحضري إلى 4,2 % سنة 2020 قياساً على ما هو عليه الآن؛ وهو 6,3 %.

ويرى بعض المحللين أن العولمة ستطرح فرصاً ومجالات عديدة للتنمية في هذه الدول. ويرى هؤلاء أن تكامل المدن الكبرى واندماجها في الاقتصاد العالمي سيزيد من معدلات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، في مدن العالم النامي مما سيخفف جانباً من المعضلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المراكز الحضرية. ويضيف هؤلاء أن تنامي المدن العملاقة المعولمة سيفتح مجالات دينامية واسعة أمام المراكز الخضرية في المجتمعات النامية لتصبح قوة رئيسية دافعة للتنمية الاقتصادية والابتكار.

الفجوات بين الريف والمدن

يشير توسّع الفجوات بين المناطق الريفيّة والحضريّة أيضاً إلى انحراف التنمية. ويوحي التقدّم نحو أهداف التنمية للألفيّة في بعض البلدان الأفريقيّة بأنّ الانقسام الريفيّ الحضري مستمرّ ـ أو آخذ في التوسّع ـ في معظم المؤشّرات بالرغم من الأداء الإجماليّ المُرضي. وفي 8 من 11 بلداً تتوفّر عنها بيانات،

ازدادت معدّلات الفقر المستند إلى الموجودات بين الريف والمدن، وحدثت زيادات حادّة في النيجر والسنغال وتنزانيا بشكل خاصّ رغم الانخفاض الإجماليّ في الفقر.

وعلى غرار الفجوات في الثروة، ينعكس الانقسام الريفيّ الحضريّ في التقدّم غير المتكافئ في التعليم والصحّة. وفي 26 بلداً بأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا، تكافح المناطق الريفيّة لتحقيق كثير من أهداف التنمية. ويكون ذلك في أغلب الأحيان نسبيّاً في ما يتعلّق بالمناطق الحضريّة، لكنّه يكون مطلقاً في بعض المناطق (حيث تتدهور الأوضاع في المناطق الريفيّة وتتحسّن في المناطق الحضريّة). وبين أواخر الثمانينات وأواسط التسعينات إلى أواخرها، توسّعت الفجوة في معدّلات وفيات الأطفال بالنسبة إلى الأسر الغنيّة والفقيرة في 14 بلداً مرصوداً.

وعلى غرار ذلك، من المرجّح أن يتلقّى الأطفال في المناطق الحضريّة تعليماً لائقاً. وغالباً ما يكون الأهل الريفيّون متردّدين في إرسال أطفالهم إلى المدرسة، ويعاني الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة بالفعل من عدم كفاية الأساتذة والكتب والصفوف في الغالب. وفي العالم النامي يبلغ احتمال أن يكون الرجل المقيم في منطقة ريفيّة أميّاً ضعف احتمال ذلك للرجل المقيم في منطقة حضريّة. وتشكّل جنوبيّ آسيا موطن أكبر التباينات الريفيّة الحضريّة في التعليم.

التحضر، والمدن العملاقة، واللامساواة

في معرض الحديث عن الترابط بين العولمة من جهة، والزحف الحضري من جهة أخرى، تبدو في نظر بعض علماء الاجتماع بعض الجوانب المشرقة التي تدعو إلى التفاؤل. غير أن جمهرة المحللين والمراقبين تؤكد على الجوانب الإشكالية في هاتين الظاهرتين سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، فعلى صعيد الاقتصادات المحلية، تتوقع كثير من الدراسات (Sassen, 1998; Davies, 1990) أن يؤدي الاقتصاد الحديث المرتبط بالعولمة، الذي يتركز في الخدمات المالية والتسويق والتقانة العالية إلى تهديد القطاعات الاقتصادية التقليدية، وإلى تزايد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين العاملين في هذين النوعين العريضين من القطاعات الاقتصادية. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تزايد الشقة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة من جهة وقطاعات الاقتصاد الجديد المعولم من جهة أخرى في المجتمعات الصناعية والنامية والأقل نمواً على حد سواء.

الفقر والنهوض بصحة البيئة بين الريف والحضر

لا شك أن مكافحة مختلف أنواع التلوث تعدّ ركناً من أركان النهوض بصحة البيئة، ومما يدعو للأسى حقاً أن بعضاً من أشكال التلوث يعد من الممارسات اليومية في كثير من المجتمعات النامية. وأبرز الأمثلة على ذلك تراكم الفضلات الصلبة والقاذورات التي تعد بيئة ملائمة لتكاثر القوارض والذباب، والضوضاء التي يؤخذ الحديث عنها كتلوث ضرباً من الفكاهة.

وبالمثل لا يوجد الكثير مما يقال عن مدى توافر شروط المسكن الصحي للأغلبية الغالبة من سكان العالم الثالث، فالمسكن ـ رغم تنوعه بتنوع البيئات والثقافات ـ يكون غالباً مزدحماً، مظلماً، عرضة للرشح، سيئ التهوية خاصة عند حلول الظلام حيث توصد جميع النوافذ والأبواب تحسباً للصوص والحيوانات البرية (وأيضاً ضد الأرواح الشريرة في كثير من المناطق). لهذا فإن عائلة من عشرة أفراد أو أكثر يمكن أن تنام معاً في حجرة واحدة مغلقة وتنتشر بسهولة الأخماج النفسية بما فيها التدرّن كما تشيع التقيحات الجلدية والجرب فضلاً عن لدغات الحشرات.

يصدق هذا القول في جملته على الريف والحضر، ناهيك عن ظروف الإسكان التعسة في الضواحي التي تحيط بالمدن والتي تدل كل المؤشرات على أنها تتضخم بصورة سرطانية نتيجة الاتجاه إلى الحضرية Urbanization (وهي كلمة أكثر ملاءمة من كلمتي التمدن أو التحضر اللتين تحملان من الدلالات ما ينفيه الواقع نفياً قاطعاً).

ورغم حركة الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة يظل الريف محتفظاً بنسبة من السكان تزيد على 50% من جملة عدد السكان في معظم البلدان النامية.

وهكذا فإن النهوض بصحة البيئة يصطدم بنفس العقبات التي ترتد أصولها إلى واقع التخلف والفقر وما يصحب ذلك من اختلالات هيكلية في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

ومما يدعو للتأمل أنه في حين يقدم الانفجار السكاني كسبب من أسباب الفقر، يقدم النمو الديمغرافي لبيئات الفقر في الريف وأطراف المدن دحضاً قاطعاً لهذه النظرية، مؤكداً أن العكس هو الصحيح وأن الفقر أحد أسباب هذا الانفجار.

لكن تفصيل ذلك جدير ببحث مستقل عن النمو الديمغرافي في البلدان النامية. وما يعنينا هنا أن نقدم بالأرقام صورة توضيحية لمدى توافر المياه النقية والصرف الصحي وهو ما يعتبر قاعدة أساسية للنهوض بصحة البيئة.

وحتى منتصف الثمانينات تقريباً فإن البيانات تشير إلى أن كثيراً من سكان العالم ما زالوا غير قادرين على الحصول على إمدادات مياه الشرب والوسائل المناسبة لتصريف الفضلات الآدمية.

يوضح الجدول المرفق النسبة المئوية لسكان الريف في الدول النامية الذين يتمتعون بالمياه النقية ووسائل الصرف الصحي، ويلاحظ أنّ التحسن الوحيد يكاد يقتصر على مدن غرب آسيا وأمريكا اللاتينية، ويرجع هذا إلى ارتفاع مستوى الخدمات بصورة عامة

في الحالة الأولى نظراً لارتفاع الدخل القومي، أما في الحالة الثانية فنظراً للتسهيلات في المعونات والقروض من جانب هيئات التنمية الأمريكية والبنك الدولي لدول أمريكا اللاتينية في إطار الوضعية المميزة لهذه الدول كحظيرة خلفية أو إسطبل استراتيجي للولايات المتحدة.

وينبغي أن نضع في الحسبان ما هو أكثر دلالة من الأرقام؛ ففي المدن يجب أن تتوازى كفاءة مرفق الصرف الصحي مع كفاءة مرفق المياه أو بصورة أدق مع كمية المياه العادمة، وحينما يحدث اختلال فإن الصرف الزائد يظهر في الشوارع، وليست ظاهرة طفح المجاري بغريبة عن كثير من المدن والعواصم، وكي تكون القصة السيئة أكثر قبحاً ـ بتعبير أحد المراقبين، فإن «نظم المياه الرئيسة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأيضاً في بعض الدول المتقدمة تمد مياهاً غير مضمونة النوع، ونظام مياه المدن كثيراً ما يتلوث حينما تحدث تغيرات ضخمة في ضغط المياه، حيث يسمح ذلك للمياه الملوثة تحت الأرض بالتسرب إلى أنابيب مياه الشرب، وفضلاً عن ذلك فإن أنظمة المياه في المدن لا تخضع لإشراف مناسب على التلوث البيولوجي».

الجدول رقم (18-1)

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه النقية والصرف الصحي في البلدان النامية

		أفريقيا		آسيا والباسفيك عدا الصين		أمريكا اللاتينية والكاريبي		غرب آسيا		العالم	
		1980	1983	1980	1983	1980	1983	1980	1983	1980	1983
مياه الشرب	ريف	22	29	26	44	42	49	41	50	27	41
	حضر	66	57	65	67	78	85	94	95	70	71
الصرف الصحي	ريف	20	18	11	9	20	20	18	25	14	12
	حضر	54	55	41	48	56	80	80	93	49	59

تشكل مقاومة الحشرات الناقلة للأمراض ـ بدورها ـ أهمية بالغة في أي برنامج للنهوض بصحة البيئة ولا يستطيع أحد أن ينكر التكلفة الباهظة لاستئصال حشرة من الحشرات فضلاً عن المخاطر البيئية للمبيدات.

لكن لا يجب أن ننسى ـ طبقاً لرأي أحد العلماء ـ أن الأمراض المنقولة بالحشرات يمكن غالباً السيطرة عليها برفع المستوى الصحي العام وبالتغيرات البسيطة في سلوكيات الأفراد، وبالجهود الجماعية لخلق الظروف غير المواتية لتكاثر الحشرات أو باتخاذ وسائل الحماية الشخصية كالثياب الملائمة واستخدام الكِلّة (الناموسية) ووضع الشبكات السلكية على النوافذ وغير ذلك مما لا يتاح عادة إلا لأقلية ضئيلة.

المصدر: فيليب عطية، **أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 283 ـ 287.

المدن بوصفها فاعلاً سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً

لا يخفى أن من شأن العولمة زيادة تفاقم التحديات التي تواجهها المدن والبلدان على السواء في جميع أنحاء العالم. غير أن العولمة، في نظر كثير من المحللين، لا بد من أن تفتح المجال أمام المدن والسلطات المحلية لتقوم بأدوار سياسية حيوية، بصرف النظر عن الأدوار التي تقوم بها الدول بمفردها على النطاق العالمي، وصحيح أن بعض المشكلات الكبرى مثل المخاطر الإيكولوجية والبيئية، وتقلبات الأسواق المالية قد تفوق طاقة الدول المفردة في التعامل معها وتوجيهها، إلا أن نمو المراكز الحضرية، بما فيها المدن في المجتمعات النامية والمتقدمة، لا بد من أن يؤدي بالضرورة في نظر عدد من الدارسين إلى منظومة من التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع. وستنعكس هذه التحولات على واقع المجتمعات المحلية في المقام الأول، لكنها ستترك آثارها، إلى حد ما، على مسيرة العولمة على الصعيد العالمي. ويرى فريق من الباحثين (Borja and Castells, 1997) أن دور المدن والمراكز الحضرية الأساسية في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، يرتكز على ثلاثة محاور على الأقل.

يدور المحور الأول حول إسهام المدن في الإنتاجية الاقتصادية والتنافسية، والارتقاء والمرافق التي تشكل القاعدة الاجتماعية للنمو الاقتصادي. وتعتمد التنافسية الاقتصادية وبخاصة في الاقتصاد الجديد، على وجود قوى عاملة إنتاجية مؤهلة، مما يستلزم توفير نظام تعليمي قوي لنواة هذه القوى العاملة، وهم أطفال اليوم، علاوة على المرافق السكنية المعقولة الكلفة، ووسائل النقل العامة، والقدرة على حفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون بصورة فعالة، وتفعيل التنوع الثقافي في المجتمع.

أما المسار الثاني لدور المدن والمراكز الحضرية؛ فهو السعي للتكامل الاجتماعي الثقافي بين الثقافات الفرعية والجماعات الإثنية في المجتمع المحلي. ومن شأن عملية الدمج الاجتماعي هذه على الصعيد المحلي أن تعزز موقف الدولة في علاقاتها مع البلدان الأخرى على الصعيد العالمي.

أما الجانب الثالث البالغ الأهمية؛ فهو أن المراكز الحضرية تمثل المجال الأرحب للمشاركة والتمثيل السياسي وممارسة الحقوق المدنية. ومن الملاحظ أن

قطاعات متزايدة من المواطنين في المراكز الحضرية قد بدأت، أساساً، تشعر أن مطالباتها في نواحي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان قد تتعزز بحيث تتجاوز حدود المدن الحضرية، وربما الحدود الوطنية والإقليمية إلى المجال العالمي عن طريق شبكات التواصل والتعاون القائمة، سواء أكان ذلك على مستوى المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، أم المنظمات الطوعية وغير الحكومية المنتشرة في شتى أرجاء المعمورة.

«تمدن» السكان و«تريّف السلطة» في المشرق العربي

لا تتميز منطقتنا بالضرورة عن غيرها من مناطق العالم الثالث بموجة التضخم السكاني الحالي. فمكسيكو مثال أمسى معروفاً، ناهيك عن الدار البيضاء أو القاهرة، وهما أقرب. فالحياة المدينية في المنطقة التي ندرسها قديمة للغاية، وقد تكون دمشق كما يدعي البعض أول عاصمة في التاريخ. وكانت بيروت مدينة رومانية ذاع صيت مدرسة الحقوق فيها. وكانت حلب مدينة مميزة أيام الحمدانيين. أما العراق، فقد عرف الحياة المدينية الكثيفة في بابل وسومر ونينوى. وكانت بغداد كما لا يجهل أحد، عاصمة الخلافة في عصرها العباسي، ويعتقد أنها كانت لفترة، أيام هارون الرشيد، أكبر مدن العالم سكاناً. ليس وجود المدن إذاً بالأمر الجديد، بل عرفت منطقتنا مراحل متناقضة من سيطرة المدن، ومن تضاؤلها لمصلحة الريف وأحياناً لمصلحة البدو أو الغزاة الأجانب. وقد تعود المدن، كما دمشق بعد غزو تيمورلنك في مطلع القرن الخامس عشر، فتعيد البناء والنهوض. ويقول عيساوي إن منطقتنا كانت فعلاً من أكثر مناطق العالم تمدناً عبر التاريخ، ولاسيما القريب منه. ففي عام 1800 كان الشرق الأدنى أكثر تمدناً من مصر وكل شمال إفريقيا، ومن فرنسا ومن الولايات المتحدة، وكان أكثر من 20 بالمائة من سكان سوريا مثلاً يسكنون في مدن تضم أكثر من 10 آلاف نسمة. لكن القرن التاسع عشر لم يشهد نمواً مميزاً في مدن الداخل (بغداد، حلب، دمشق، الموصل...) بل فقط في الموانئ (بيروت، عكا، حيفا...) لاسيما بسبب نمو التجارة الدولية.

نعالج هنا أمرين جديدين إلى حد كبير: الأول هو عودة المدن إلى النمو السريع، وفي عدد من الأحيان (بيروت مثلاً) إلى النمو السرطاني. وفي البلدان الأربعة التي ندرسها هنا، من السهل ملاحظة نمو مميز جداً للعاصمة بالمقارنة مع المدن الأخرى: فبغداد تكبر بوتيرة أسرع من أي مدينة عراقية أخرى، وحلب خسرت منافستها التقليدية لدمشق

خسارة واضحة، بينما نمت عمان «كالفطر بعد الشتاء»، ووصلت بيروت (وضاحيتها) عشية الحرب الأهلية إلى حد استيعاب أكثر من نصف سكان لبنان. هذا النمو المديني، وتركزه خصوصاً في العاصمة يشير طبعاً إلى علاقة ما بين هذه الظاهرة الاجتماعية ـ الاقتصادية والبنية السياسية ـ الإدارية ينبغي علينا تحديدها. هذا هو فعلاً الأمر الثاني الذي سوف نتوقف عنده، وهو أن هذه الموجة من الانتقال إلى المدينة تحصل في وقت تتطور السلطة السياسية بصورة محددة في اتجاه غلبة فئات غير مدينية، أو على الأقل غريبة عن العاصمة والمدن الكبرى الأخرى. وسوف نحاول في هذا الفصل الربط بين هاتين الظاهرتين المهمتين. وسوف نضطر لدراسة كل بلد بمفرده بالنظر بالذات إلى أن هذه الفئات الحاكمة مختلفة من بلد إلى آخر.

الجدول رقم (18-2)

تقدير تطور سكان المدن (بالآلاف)

المدينة / السنة	1800	1860	1914	1930	1975
حلب		100	120	230	770
دمشق		100	220	210	1100
بيروت	6	50	150	180	1500
القدس	10	20	80	90	240
بغداد	100 ـ 50	60	150	300	3800
البصرة	4	10	20	60	680

المصدر: Charles Philip Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, p. 101.

نركز بادئ الأمر على الظاهرة نفسها. لقد رافق قيام الكيانات المعاصرة، نمو كبير في سكان المدن. فبين عام 1914 و1975 زاد عدد سكان حلب أكثر من 6 مرات، وسكان دمشق 5 مرات، وسكان بيروت 10 مرات، وسكان القدس 3 مرات وسكان بغداد 25 مرة وسكان البصرة 34 مرة. إن بعض الزيادات الكبيرة جداً في عدد السكان مرتبط بنمو التجارة الدولية بصورة واضحة، لاسيما عندما تتحول المدن الساحلية إلى موانئ نشطة، وبيروت والبصرة (واللاذقية في سوريا) أفضل الأمثلة على ذلك [. . .].

أدى هذا إلى معدلات تمدن في المنطقة تتراوح بين 50 و76 بالمائة. وهي أعلى من المعـدل المصري (45 بالمائة عام 1980) والمعدل المغربي (40 بالمائة عام 1980) ومتقاربة مع المعدل الجزائري (60 بالمائة). وهي أيضاً أقرب إلى معدلات دول أمريكا اللاتينية منها إلى معدلات آسيا التي هي إجمالاً منخفضة (الهند: 20 بالمائة). ومن المعروف أن معدلات النمو الطبيعي في المدن هي أعلى منها في الريف، لأسباب صحية واضحة. فقد أثبتت دراسة لليونسكو مثلاً أن معدل النمو الطبيعي في دمشق هو 39 بالألف سنوياً بينما المعدل العام في سوريا 36 بالألف. وفي عدد من الحالات، يتم الانتقال من مدينة صغرى إلى مدينة كبرى. هنا تلعب الاعتبارات السياسية ـ الإدارية دوراً كبيراً على حساب الاعتبارات الاقتصادية. مثال على ذلك، من سوريا أيضاً هو أصول المنتقلين حديثاً إلى كل من دمشق وحلب. فبينما يشكل المنتقلون من الريف إلى دمشق عام 1970 11,4 من سكان المدينة، شكّل المنتقلون إليها من مدن أخرى 15,3 بالمائة من سكان العاصمة. في المقابل شكلت نسبة المنتقلين من الريف إلى حلب 10,7 بالمائة بينما نسبة الذين انتقلوا إليها من مدن أخرى لم يتجاوز 9 بالمائة من سكان المدينة. وهناك ملاحظة أخيرة ضرورية تتعلق بالأردن فرقم 56,3 بالمائة الذي أوردناه يشير إلى سكان الضفتين الشرقية والغربية. ولكن إن أخذنا الضفة الشرقية بمفردها، لوجدنا أن شرق الأردن أصبح أكثر بلدان المنطقة كثافة مدينية في سكانه (حوالي 70 بالمائة عام 1980) [...].

الجدول رقم (18-3)
السكان وسكان المدن، 1980

البلد	السكان	سكان المدن	النسبة المئوية	متوسط معدل النمو السنوي	
				1960 - 1970	1970 - 1980
الأردن	3,5	1,9	56,3	4,7	4
سوريا	9,6	4,8	50,3	4,8	4,4
العراق	14	10	71,6	5,8	5,3
لبنان	2,7	2	76	6,9	2,8

المصدر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 215-218 و246.

وينبغي أن لا تفوتنا مجالات التلاقي والتقاطع والتفاعل والتأثير المتبادل بين مستويات التحضر من ناحية ودرجة النمو المركب لمنظومة واسعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالمدن هي الميدان الطبيعي الذي تترعرع فيه وتتنامى أغلب المنظمات والمؤسسات والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط والتأثير. وهي المنبع الطبيعي لأكثرية الفعاليات الاقتصادية، وتجمعات المستثمرين، والهيئات الحكومية الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة بما فيها التجمعات المهنية والنقابية والسياسية. وعلاوة على دور هذه المؤسسات على الصعيدين المحلي والإقليمي، فإن لها بعداً عولمياً يتخذ من المدن والمراكز الحضرية الأخرى مقراً له، ويتواصل مع شبكات عالمية أخرى تشارك المؤسسات الوطنية في الاهتمامات والأنشطة. وقد لا يكون لبعض الممارسات التي شهدناها في الآونة الأخيرة مثل «توأمة المدن» أكثر من الدلالات الرمزية والاحتفالية، غير أن مجالات التعاون فيما بينها تتخذ معناها الحقيقي في ميادين المجتمع المدني والقطاعات الاقتصادية. ولا يقتصر التعاون بين المدن على الجانب الإقليمي. فثمة اعتراف متزايد بدور المدن الكبير في التعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي. إذ نشأت شبكات رسمية وغير رسمية من المدن في سياق عملية العولمة التي بدأت بفتح مجالات التعامل والتفاعل بين أجزاء ومواقع متباعدة في عالم اليوم. والمشكلات التي تواجهها مدن العالم الكبرى اليوم ليست منعزلة بعضها عن بعض كما أنها لا تدور في فراغ؛ إذ إنها جميعاً تتحرك في سياق عريض يضم عدة تيارات متوازية مثل: الاقتصاد المعولم؛ والهجرة العالمية؛ وأنماط التبادل التجاري الجديدة؛ والسطوة المتزايدة لتقانة المعلومات. كما أن المدن والمراكز الحضرية قد بدأت بالإسهام، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، في إشاعة الديمقراطية في مجتمعاتها المحلية، وعلى صعيد العلاقات الدولية على حد سواء.

وكما ألمحنا في أكثر من موقع في هذا الكتاب، فإن الطبيعة المعقدة لعالمنا المتغير تتطلب أشكالاً جديدة من الحكم الديمقراطي الصالح على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. وينبغي أن يكون لشبكات المدن والمراكز الحضرية أدوار فاعلة في تنمية هذه الآليات وتنشيطها، سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو في نطاق مؤسسات دولية أخرى. وفي هذا المجال، فإن تزايد درجات التحول الحضري واتساع نطاقه لسكان العالم، يتطلبان مزيداً من السياسات وإجراءات الإصلاح التي تستهدف السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

الريف، المدينة، والقيم الاجتماعية والثقافية

من الواضح حدوث تحوّل، من مجتمع ريفي ساد في مطلع القرن وحتى النصف الثاني منه حين كانت غالبية العرب تقطن في الريف، إلى مجتمع حضري حيث أصبحت غالبية العرب تقطن المدن. وبين أهم نتائج هذه التحوّلات تقهقر العمل الزراعي نسبياً، ونشوء بطالة مستعصية في المدن، وقيام مدن وأحياء الفقر في المدينة، ونشوء طبقة الفلاحين ـ العمال وإخصاب العمل الثوري، وازدهار الحركات والأحزاب والتنظيمات السياسيّة العقائديّة التي تكون من مهماتها الأساسيّة تعبئة الطبقات والجماعات الكادحة المحرومة وتجنيدها في خدمة قضية التغيير. ولدى حصول ذلك تمكنت فئات ريفيّة، من الوصول إلى الحكم في عدد كبير من البلدان العربيّة. وبوصولها إلى الحكم خاصة عن طريق الانقلابات العسكرية لم تتمكن من إحداث التغيير الثوري المطلوب، وإن نجحت في إجراء إصلاحات جزئية، خاصة في مجال نظام ملكيّة الأراضي وتوزيعها.

وإذا ما تأملنا بهذه التحولات من منظور أهل القرى أنفسهم، نجد أن هناك حنيناً لنمط من المعيشة أصبح مهدداً بالزوال أو لا تمكن العودة إليه. يقول أنيس فريحة الذي نشأ في قرية رأس المتن وعاش في مدينة بيروت: «نحن الذين رأينا النور في القرية اللبنانيّة نحنّ أبداً إلى مرابع الطفولة [. . .]. صور القرية تظل عالقة في مؤخرة الدماغ. وليس أشهى عندنا من أن نعود إلى القرية. . . ولكن حضارة القرية اللبنانيّة، قرية طفولتنا، في طريق الزوال. فقد غزت الحضارة الغربية أكثر القرى اللبنانيّة حتى النائية منها، وقد غزتها بعنف وقوة حتى إن صغار القرية أصبحوا لا يعرفون قرية آبائهم». لذلك عمد أنيس فريحة إلى توثيق ما هدّدته الحضارة، فدوّن ما خشي عليه من الزوال من فضائل، كالكرم والنجدة والقناعة والتقشف والصبر على المكارِه وحسن الثقة والأمانة والصدقات السريّة والمصالحة وحسم المنازعات واحترام كبير السن وغيرها من الآداب العامة، وما تميّزت به القرية، [. . .] وما يبذله الفلاح من جهد في نهاية الصيف ومطلع الخريف في تحضير مؤونة الشتاء، [. . .] وما يتعلّق بتدبير المنزل والمرأة التي هي قوام البيت، وما يتعلّق بزراعة القرية التي تقوم عليها حياتنا الاقتصاديّة، وما يتعلّق بالأعراس والولادة والموت والدفن وحكايات الأولاد والألعاب والأعياد والشعر العامي والخرافات والمعتقدات وتقاليد التهنئة والتعزية، والعقليّة السائدة كما تتراءى في الفولكلور الشعبي وغيرها.

مثل هذه الحميمية نجدها في كثير من الأعمال الأدبيّة العربيّة. أذكر منها بوجه خاص رواية **الأرض** لعبد الرحمن الشرقاوي، ورواية **الحرام** ومسرحيّة **ملك القطن** ليوسف إدريس، ورواية **عرس الزين** وقصص **دومة ود حامد** **ونخلة على الجدول** **وحفنة تمر** للطيب صالح، **وطيور أيلول** لإيميلي نصر الله، **وأحلام التجاوز** للكاتبة المغربيّة فاطمة المرنيسي، وروايتي **طائر الحوم** **وإنانة والنهر** لحليم بركات. مقابل هذا هناك روايات

تتناول حياة القرية من منظور المدينة فتفشل في اختراق قشور حياة الفلاحين وتعمل على تشويهها، مثل رواية **يوميات نائب في الأرياف** لتوفيق الحكيم.
مثل هذه الروايات تشكّل مصادر أساسيّة تفوق أهميّة الدراسات الاجتماعيّة من حيث التعمّق في فهم حياة الناس في القرى. ويرينا بعضها ـ كما في **أحلام التجاوز** ـ الفروقات الشاسعة بين القرية والمدينة، حيث تقارن فاطمة المرنيسي بين أَسْر المرأة في منازل فاس المُسَوَّرة وانطلاقها التحرري في حقول الريف المنفتحة من دون حدود على الطبيعة. ومما ورد في هذا الخصوص قولها إن «الأطفال في المزرعة كانوا أشد اقتحاميّة منهم في فاس»، وإنه «لم يكن في الواقع من حدود لما كان بمقدور النساء أن يفعلن في القرية. كان باستطاعتهن أن يزرعن نباتات غير عاديّة، وأن يمتطين الأحصنة، وأن يتجوّلن بحريّة. . . مقابل ذلك، بدا منزلنا في فاس كسجن».

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2006)، ص 231 ـ 234.

معالم وتوجهات في تزايد سكان المدن العربية

لتزايد سكان المدن العربية المطرد معالمه وتوجهاته المتميزة التي يشاركها في بعض جوانبها ومظاهرها باقي بلدان العالم الثالث، وبين أهمها ما يلي:

1. إن تزايد سكان المدن يعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة والنزوح من الريف والبادية بالإضافة إلى النمو الطبيعي، وخاصة من قبل فئة الأعمار الشابة التي تسعى للعمل والتعلم في المدارس والجامعات وللحصول على وظائف في القطاعات العامة والخاصة.

2. تتميز سمات المدن في غالبية البلدان العربية بهيمنة مدينة واحدة أو المدن الكبرى (Primate Cities) (بغداد، القاهرة، دمشق، بيروت، عمان، تونس، مدينة الجزائر، الخرطوم، صنعاء). إن تفوق المدينة الواحدة ضمن البلد الواحد لا يعود فقط لعدد سكانها بل لمركزيتها واحتكارها للخدمات الإنسانية المتقدمة. لذلك يحدث هذا التفوق المتعدد الجوانب خللاً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية في المجتمع ككل. ويحدث أن تطغى مدينتان على بقية المدن والريف. هناك في مصر القاهرة والإسكندرية، وفي سوريا دمشق وحلب، وفي لبنان بيروت وطرابلس، وفي العراق بغداد والبصرة، وفي السعودية الرياض وجدة، وفي ليبيا طرابلس وبنغازي. كذلك هناك ظاهرة البلد ـ المدينة الواحدة كما في الكويت.

3. تتصف بعض المدن العربية، وبخاصة في المغرب، بوجود ازدواجية المدينة

القديمة (أي القصبة) والمدينة الجديدة، كما في مدينة الجزائر والرباط وتونس وغيرها من مدن المغرب الكبير. ومما يزيد من حدة هذه الازدواجية وأهميتها الاختلاف الكبير بين المدينتين في شتى جوانب الحياة. تتصف المدينة القديمة بطابعها التقليدي في هندسة المنازل وتلاصقها وأزقتها الضيقة الملتوية المتشعبة، ومنازلها السكنية المسورة، وأزيائها الشعبية، وازدحامها، وفقرها النسبي، وتشابك الأسواق التجارية ومحلات الحرف اليدوية والمقاهي والمطاعم الشعبية. وعلى العكس من ذلك، تتصف المدن الجديدة بطابع أوروبي، وبعماراتها الحديثة المرتفعة والمكونة من طوابق وشقق أو من فيلات سكنية، وبأزيائها الأوروبية، ومتاجرها الكبيرة التي كثيراً ما تتعامل بالبضائع الاستهلاكية المستوردة، ورفعة مستواها المعيشي على مختلف الصعد.

4. ثم هناك ظاهرة نشوء مدن «الأكواخ» و«الصفيح» و«أحزمة الفقر» و«المخيمات» التي يقطنها على الأغلب النازحون من الطبقات المحرومة والعمال اليدويون غير المهرة. ومن المعروف مثلاً أن بيروت أحيطت منذ منتصف القرن وبشكل متزايد بحزام من الفقر شكل مسرحاً للحرب الأهلية (1975 ـ 1990) التي ما تزال آثارها تعرقل نمو المدينة ومحاولة التغلب على أزمات متفاقمة. كذلك يشار كثيراً إلى مدينة الأموات في القاهرة وإمبابة وشبرا وحلوان وغيرها من الأحياء المدقعة بالفقر والحرمان، والتي تعاني غياب مختلف التسهيلات والخدمات الاجتماعية بما فيها حتى الماء والكهرباء. كذلك أنشئت في ضاحية بغداد «مدينة الثورة» لاستيعاب النازحين الجدد من الريف. وقامت في أطراف مدينة تونس وأحياء فقيرة عدة من هذا النوع، مثل جبل الأحمر والسيدة المنوبية وبرج علي الريس وسيدي فتح الله.

5. هناك أيضاً ظاهرة تأثير النفط وثرواته الكبرى في توسع المدن وتحولها، ليس في البلدان المنتجة فحسب، بل في عدد كبير آخر من المدن العربية التي استفادت منها بطرق مباشرة وغير مباشرة. ومن أجل الاطلاع على التحولات الاجتماعية، يكون من المفيد جداً قراءة رواية **مدن الملح** لعبد الرحمن منيف.

6. هناك أخيراً أزمات قد لا تقل أهمية مثل كثافة السكان (معدل كثافة السكان في القاهرة بلغ حوالي 13 ألف شخص في الميل المربع الواحد عامة، ووصل في بعض أحيائها إلى ستين ألفاً وهو في تزايد)، واحتكار التسهيلات في الخدمات الاجتماعية الأساسية من جامعات ومدارس ومستشفيات وأطباء ووسائل الاتصال (في مطلع الثمانينات، كان يقطن 65 بالمائة من أطباء العراق في بغداد، هذا بصرف النظر عن نوعية العناية الطبية التي تتفاوت كثيراً من مدينة إلى أخرى وبين الأحياء وبين المدينة والريف، والريف القريب من المدينة والبعيد عنها)، واستهلاك الغالبية الكبرى من الدخل القومي والطاقة.

المصدر: نفسه، ص 243 - 245.

الجدول رقم (18-4)

مجموع سكان المدن والأحياء الفقيرة المكتظة في العالم، منتصف 2001

مناطق وأقاليم وبلدان رئيسية	مجموع السكان (بالبلايين)	النسبة المئوية لسكّان المدن	النسبة المئوية لسكان الأحياء الفقيرة	سكان الأحياء الفقيرة (بالآلاف)
العالــم	6,1	47,7	31,6	923,986
الأقاليم الغنية	1,2	75,5	6,0	54,068
الأقاليم النامية	4,9	40,9	43,0	869,918
شمال أفريقيا	0,2	52,0	28,2	21,355
أفريقيا جنوب الصحراء	0,7	34,6	71,9	166,208
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (بما فيها برمودا)	0,5	75,8	31,9	127,567
شرق آسيا وأوقيانوسيا	1,4	0,39	33,6	323,419
جنوب وسط آسيا	1,5	30,0	58,0	262,354
جنوب شرق آسيا	0,5	38,3	28,0	56,781
غرب آسيا	0,2	64,9	33,1	41,331
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	0,4	62,9	9,6	24,831

أعدّ هذه التقديرات مركز السكان والأبحاث الصحية الأفريقية في نيروبي، كينيا؛ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT 2002; UN 2002i).

المصدر: السياسات العامة لضمان الاستدامة البيئية، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، الفصل السادس.

صراع المدينة

في مرحلة «الحكم الوطني»، توقفت «ديمقراطية الأعيان»، وأمّمت أملاكهم، واضطروا لأن يتعايشوا في مدنهم المميزة مع آلاف النازحين الجدد نحو أضواء المدينة. وقد حصل النزوح هذا في كل بقاع المنطقة، ولو أن أعيان بيروت وعمّان لم

يذوقوا طعم التأميمات المر إلى جانب مساكنتهم لضواح جديدة ومكتظة بالسكان. في كل مدن المنطقة، تمايز حاد، عميق وحقيقي، بين «الأصائل» والطارئين، وربما أننا سمعنا، لأول مرة بمفهوم «تريّف المدينة»، سنوات قبل تعلمنا لألفباء العلوم الاجتماعية، على لسان محام دمشقي قديم كان يبكي تحول مدينته. ليته عرف ما حصل لبغداد، أو ليته تذكر أن هذه التحولات حملته هو الآخر للنزوح إلى بيروت، ومنها، بعد اندلاع الحرب الأهلية، إلى أمريكا.

حراك اجتماعي واسع، وإسقاطات جغرافية أوضح. هل تأصلت السلطة وأصبحت داخلية، نابعة من المجتمع؟ الأرجح أن الجواب بالسلب. فالمدينة بقيت مركز سلطة من دون اسم، أو بالأحرى نقطة التقاء. ففي بغداد يلتقي صاحب السلطة الآتي من الشمال مع طالب العمل الآتي من الجنوب. ويلتقي في عمّان الفلسطيني الهائم على وجهه بانتظار عودة مع ابن البادية الذي تحول ضابطاً. أما في بيروت فتلتقي التجمعات الطائفية كلها مع ممثليها، وقادتها وميليشياتها ومؤسساتها ومع الخارجين عليها من داخلها. هذه عظمة المدينة العربية المعاصرة وهذا ضعفها: يلتقي فيها الجميع، ولكنها، بذاتها، غير قادرة على دمج الوافدين معاً ولا على دمجهم مع أبنائها إلا في حدود ضيقة وبعد زمان طويل.

غير أن المدينة لم تعدم كل الأسلحة. فالشعبوية المسلطة على رؤوس أعيانها منذ الاستقلال، والتي حرمتهم السلطة والثروة، قد ترتد ضد شهرها. فالمدينة، هي أيضاً، قادرة على تبني أيديولوجيا معارضة شعبوية. فإن سلبت جهاز الدولة، والجيش، والمرافق الاقتصادية، يبقى لها الدين أحياناً وسيلة للتعبئة الشعبوية. وبينما تغلب رائحة الريف الواسع على معظم الحركات الفئوية (عرقية وطائفية) فإن التحدي الديني للسلطات القائمة، لاسيما العسكرية ـ التسلطية منها، تنبثق منه، على العكس، رائحة المدينة.

المصدر: سلامة، المصدر نفسه.

الريف، والمدن، والمجتمع المدني في البلدان العربية

إن عدم فاعلية أو انتفاء ما يسمى بـ (المجتمع المدني) وقواه في المنطقة العربية (البلدان العربية) تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع يعود إلى أن الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» لا وجود لها قياساً على «المدن» وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية والغربية. إن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» في البلدان العربية جميعها تبدو إشغالات مثقلة بالتكوينات الاجتماعية الريفية والتقليدية وقواها وثقافتها، إلى درجة أننا أمام ما يمكن تسميته «بتريُّف المدن» العربية. وإذا كانت تلك الإشغالات

الاجتماعية (المدن)، وهي الحاضنة لما يسمى قوى (المجتمع المدني) وثقافته، «متريفة» على نحو كبير فان ذلك يعني أن مفهوم «المجتمع المدني» وقواه وثقافته وبالتالي فاعليته تبدو معطلة في أساسها وبنيتها ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة، وإنما بسبب أن «المدن العربية» وقواها على ما هي عليه من «تريف» غير قادرة أو أنها لم تستطع أن تَمدَّ ثقافتها وتنظيماتها إلى «الريف» على نحو ما يولد عملية «تمدن الريف».

وعلى الرغم من أن الأرقام تشير إلى نسب عالية من التمدن والتحضر في معظم البلدان العربية تقريباً، فإن التدقيق فيها وفي مضامينها الاجتماعية يفصح عن أن جل تلك العملية يعكس حالة واضحة لظهور «مدن» بقواها وثقافتها على نحو يؤسس لقيام تنظيمات ثقافية قادرة على تعميمها على معظم الإشغالات الاجتماعية الريفية، سواء على مستوى الريف ككل أم على مستوى الامتدادات الريفية والمكثفة وتداخلاتها الغالبة في «المدن» العربية ذاتها. وحيث إن الامتدادات الريفية في الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» مقلّة بقواها التقليدية (الأسرية والعشائرية والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية... إلخ.) وثقافتها ومنظوماتها القيمية، وحيث إن القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» مع وجودها كماً وكيفاً غير قادرة أو غير راغبة في استقطاب تلك المجموعات الغالبة ولا تعميم منظوماتها وثقافتها عليها ـ سواء في المدن ذاتها أم في الريف ـ فإن الطابع العام والنتيجة الملازمة هو أن وجود تلك القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» لا أهمية له في إطار إحداث تحولات باتجاه الديمقراطية، وفيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن معظم التحولات الديمقراطية، إن لم يكن جميعها، في البلدان العربية (مصر والأردن واليمن والمغرب وحتى الكويت والسلطة الفلسطينية) على اختلاف درجاتها ومستوياتها وكذلك بعض الاتجاهات الإصلاحية السياسة في بلدان الخليج، تحولات وإصلاحات مصدرها السلطة ذاتها ورغباتها، وهي متأثرة بدرجة كبيرة برؤى وتداخلات خارجية أكثر منها داخلية. إنها تحولات باتجاهات ديمقراطية محددة أو مقيدة آتية من السلطة (من أعلى) وليس بسبب ممارسة القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» لدورها ووظائفها ذات الصلة نظرياً.

ومع ذلك فإن هذا القول لا يعني البتة أنه لا يوجد بعض الضغوط الداخلية باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن إقدام عدد من البلدان العربية أو معظمها على تقديم بعض التنازلات والإصلاحات السياسية، مع أنها بالفعل من رغبة السلطات والقيادات العليا فيها، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث بمعزل عن بعض الضغوط الداخلية والخارجية والتي قد تكون حفزّت عدداً من القيادات السياسية العربية، في إطار تراكماتها، على الموازنة بين سلبيات الجمود وإيجابيات الإصلاح مع العقلانية لضمان استمرارها في السلطة لفترات أطول [...].

يضاف إلى ذلك كله أن النشاطات التي ارتبطت بتحولات ديموقراطية في بعض البلدان العربية، مثل البحرين والجزائر والأردن وحتى السعودية ما بعد أزمة الخليج، إنما

قامت بها قوى اجتماعية تقليدية (دينية مذهبية أو طائفية أو قبلية وحتى مناطقية) ولم تكن صادرة بدرجة كبيرة عن القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني». ومن هنا فإن الملاحظة العامة على تلك التحولات تبقى بارزة واضحة. وتشير إلى أنها لم تكن وليدة أفعال ونشاطات من القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» على نحو محدد.
إن العلاقة بين «المدن» و«الريف» في البلدان العربية علاقة تبدو لا فكاك منها، وذلك بسبب من السياسات الحكومية غير الحميدة في البلدان العربية من تركز الخدمات وفرص العمل في ما يمكن تسميته المراكز (المدن) العمرانية دون غيرها، مع إغفال أو إهمال الأطراف بما هي أرياف ومجتمعات سكانية ذات نمو سكاني متواصل، بما في ذلك أجزاء من «المدن» ذاتها باعتبار الأخيرة متريفة، وباعتبار أن معظم الخدمات والأبعاد التنموية إنما تحدث في أجزاء محددة من تلك المراكز العمرانية (المدن) على حساب بعض من أطرافها نفسها. ومن هنا تلاحظ الفروقات الهائلة بين أحياء «المدن» العربية، حيث إن بعض الأحياء ـ والتي غالباً ما تقطنها فئات تجارية أو مالية أو نخب حكومية متداخلة مع الطبقة الوسطى في شرائحها العليا بما في ذلك كبار موظفي الدولة ـ تستحوذ على خدمات ومرافق متميزة جداً، مثل سعة الطرق ونظافتها وخضرتها وتوفر الخدمات الكهربائية والمائية والصرف الصحي فيها، وكذلك المراكز الثقافية أو التجارية والصحية، فيما تفتقر الأحياء الشعبية والفقيرة غالباً إلى أبسط الخدمات. وفوق ذلك كله، فإن تلك التباينات داخل «المدينة» الواحدة وأحيائها تجد أقصى تجلياتها في الفروقات الهائلة في أبعاد التنمية بين تلك المراكز (المدن) والأطراف، وبخاصة الأرياف وقراها، وكذلك التفاوت في التنمية بين المناطق وعلى نحو يعكس خللاً واضحاً في توزيع الموارد والثروات، بما يخلق عدم التكافؤ في الفرص من حيث المساهمة المتوازنة والمتوازية في المدخلات ذات الصلة بالسياسات التنموية، والحصول على المكتسبات من مخرجاتها، وبالتالي عدم التوازي والتوازن في الترقي والتقدم، رُبما لا يخدم في النهاية قضية المواطنة والتماسك بين الدولة والمجتمع.

المصدر: متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 165-167.

نقاط موجَزَة

1. كانت أقلية نسبية صغيرة تعيش حتى عهد قريب في المناطق الحضرية في المجتمعات التقليدية، بينما تتراوح هذه النسبة بين 60% و90% في المجتمعات الصناعية. وقد بدأ النمو الحضري بالتسارع في المجتمعات النامية خلال العقود القليلة الماضية.

2. سيطرت مدرسة شيكاغو على أغلب المقاربات المبكرة في علم الاجتماع الحضري. وكان أتباع هذا الاتجاه ينظرون إلى عملية التحضر قياساً على نماذج إيكولوجية مستمدة من علم الأحياء. ووفق هذا المنحى البيولوجي، كان «ويرث» يعتبر التحضر أسلوباً للحياة، وأن حياة المدينة تفرض الطابع اللاشخصي على العلاقات بين الناس وتخلق مسافات اجتماعية بين الجماعات والأفراد. وتعرضت مثل هذه المقاربات للانتقاد، مع أن كثيراً من الباحثين ما زالوا يأخذون بجانب منها. ويشير النقاد إلى أن حياة المدينة لا تفتقر دائماً إلى البعد الشخصي الحميم؛ حيث إن الأحياء السكنية الحضرية كثيراً ما تولد شبكات من العلاقات الشخصية والصلات الاجتماعية الوثيقة.

3. تربط الأعمال الحديثة لعدد من العلماء الاجتماعيين مثل هارفي وكاستلز بين أنماط التحضر والمجتمع الواسع، وتتجنب الخوض في عمليات التحضر باعتبارها مجموعات من الظواهر الجزئية المفردة. ويرى هؤلاء أن أنماط الحياة التي يعيشها الناس في المدن، شأنها شأن التنظيم المادي الهندسي لمختلف الأحياء السكنية، إنما تعبر عن الملامح العريضة لنمو الرأسمالية الصناعية.

4. أسهم نمو الضواحي واتساعها في انتشار كثير من مظاهر التردي والتفسخ في المراكز الداخلية للمدن. إذ إن الشرائح والجماعات الثرية المرفهة تميل إلى الابتعاد عن مراكز المدن والإقامة في أحياء سكنية متجانسة خارج المدينة أو في الضواحي. ومع تعاظم حركة الانتشار الخارجي هذه، تزايد التآكل العمراني في أواسط المدن مثلما تفاقمت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الداخلية.

5. يتوالى الزحف الحضري في المجتمعات النامية بخطىً متسارعة. وتختلف المدن في هذه الحالة عن مثيلاتها في المجتمعات الغربية. ففي المراكز الحضرية في الدول النامية والأقل نمواً، تنتشر المواقع السكنية العشوائية المتردية في نوعيتها ومستواها وافتقارها إلى أبسط الخدمات الصحية والمعيشية اللازمة. كما يزدهر الاقتصاد غير الرسمي في مدن العالم النامي. من جهة ثانية، فإن الحكومات لا تستطيع تلبية مطالب السكان المتزايدة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة.

6. تترك العولمة آثارها القوية على المدن والمراكز الحضرية. وأصبحت بعض

المدن العملاقة في أوروبا، وشرقي آسيا، والولايات المتحدة مقراً للشركات التجارية والاقتصادية الضخمة، وأسواقاً مركزية للخدمات المالية والتقانية والاستشارية. كما أصبحت مجموعة أخرى من المدن في أقطار العالم الثالث تمثل نقاط التقاء رئيسية على أطراف الاقتصاد المعولم.

7. يتميز عدد كبير من المدن الكبرى في العالم بمستويات عالية من التفاوت واللامساواة في أوساط سكانها. وتتعايش في هذه المدن الجماعات المرفهة الثرية والفقيرة المعوزة جنباً إلى جنب، دون أن تقوم أية درجة من التواصل والتفاعل الحقيقي بين الطرفين.

8. تتزايد الأدوار التي تقوم بها المدن باعتبارها فواعل مؤثرة في المجالات السياسية والاقتصادية. وتسهم المدن بدور حاسم في تنمية الإنتاجية الاقتصادية، والتنافسية، والاندماج الثقافي والاجتماعي، والمشاركة السياسية العامة النشطة.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ناقش جانباً من الجوانب الإيجابية والسلبية في ظاهرة الزحف الحضري في واقعك المحلي.

2. كيف تقيّم بعض النتائج التي خلصت إليها مدرسة شيكاغو في تفسيرها لعملية التحضر؟

3. ناقش جانباً من النتائج الاجتماعية الناجمة عن نمو المدن العملاقة في بعض الدول النامية.

4. ناقش بالتحليل الموضوعي من واقعك المحلي قضية الحكم المحلي والمجالس البلدية من حيث وصول كبار المسؤولين إلى مناصبهم عن طريق الانتخاب التمثيلي أو التعيين الحكومي المباشر.

مراجع وقراءات

John Caulfield and Linda Peake (eds.), *City Lives and City Forms: Critical Research and Canadian Urbanism* (Toronto: University of Toronto Press, 1996).

James Donald, *Imagining the Modern City* (London: Athlone, 1999).

Nan Ellin, *Postmodern Urbanism* (Oxford: Blackwell, 1995).

Setha M. Low (ed.), *Theorizing the City: The New Urban Anthropology Reader* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1999).

William J. Mackey, Janet Fredericks and Marcel A. Fredericks, *Urbanism as Delinquency: Compromising the Agenda for Social Change* (Lanhan: University Press of America, 1993).

Peter Marcuse and Ronald van Kempen (eds.), *Globalizing Cities: A New Spatial Order?* (Oxford: Blackwell, 2000).

مصادر على الإنترنت

London Research Centre
www.london-research.gov.uk/Lrcinf.htm
OneWorld International Foundation - The City
www.oneworld.org/guides/thecity
Sustainable Architecture, Building and Culture
www.sustainableabc.com
University of Leicester, Centre for Urban History
http://www.le.ac.uk/urbanhist/index.html
Urban Institute (Washington DC)
http://www.urban.org



الفصل التاسع عشر

النمو السكاني والأزمة الإيكولوجية

كانت معدلات الولادة في المجتمعات ما قبل الحديثة مرتفعة جداً قياساً لما هو معروف الآن في المجتمعات الصناعية. غير أن نمو السكان ظل منخفضاً نسبياً حتى القرن الثامن عشر الذي استمر فيه التوازن النسبي بين نسبة المواليد والوفيات. وعلى الرغم من التقلبات الديموغرافية (السكانية) بسبب انتشار الأوبئة، فقد بدأت المجتمعات الغربية منذ أوائل القرن التاسع عشر تدرك بصورة متزايدة الفجوة بين احتياجات السكان من جهة، وندرة الموارد من جهة أخرى. وعام 1798، نشر توماس مالثوس دراسته الشهيرة المسماة **مقالة حول مبادئ السكان** التي انتقد فيها الدعوات والأفكار المنادية بزيادة السكان بصرف النظر عن موارد الغذاء التي كان يعتقد الأوروبيون أنها ستتوافر بكميات متزايدة آنذاك. وكان مما قاله مالثوس إن أعداد السكان في أوروبا تزداد بصورة مطردة، في حين أن مصادر الغذاء الطبيعية ثابتة نسبياً ومستقرة، ولا يمكن تطويرها وتوسيعها إلا بزيادة الأراضي المفلوحة الصالحة للزراعة. أما إذا استمر الوضع على ما كان عليه آنذاك، فإن المجتمعات الغربية مهددة بالمجاعة التي ستتضافر مع آثار الحروب والأوبئة لوضع حد للنمو الطبيعي للسكان. من هنا، فقد وضع مالثوس المعادلة المشهورة بأن السكان يتزايدون في الأحوال الطبيعية بمعدل التوالي الهندسي فيما يزيد عدد السكان بنسبة التوالي الرياضي. وتنبأ على هذا الأساس بأن المجموعات البشرية ستعيش في حالة من البؤس والجوع ما لم تمارس ما سماه «الانضباط الأخلاقي». وكانت الوصفة التي قدمها لمعالجة الازدياد السكاني البالغ تتمثل في أن يقلل الناس من الاتصالات الزوجية الجنسية.

لم تحظَ مقولة مالثوس بالاهتمام آنذاك، غير أن النمو السكاني في المجتمعات الغربية اتخذ مساراً مختلفاً تماماً عما توقعه. إذ بدأت معدلات التكاثر

بالانخفاض التدريجي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بل إن المخاوف انتشرت في الثلاثينات من القرن الماضي حول تضاؤل معدلات النمو السكاني في المجتمعات الصناعية. إلا أن تصاعد نسب الولادة خلال القرن العشرين بصورة نسبية، أعاد لآراء مالثوس قدراً من الصدقية والإقناع، مع اختلاف المبررات والأسباب. لقد تجاوز النمو السكاني في المناطق الأقل نمواً معدلات أكثر بكثير من الموارد المطلوبة لتغذية الناس. وتقول التوقعات الإحصائية المستقبلية التي وضعتها الأمم المتحدة إن عدد سكان العالم سيكون في حدود عشرة بلايين نسمة في أواخر القرن الحادي والعشرين، وستكون أغلبية هذه الزيادة في دول العالم النامي. وتصدق في هذا المضمار فرضية مالثوس القديمة من أن ندرة الموارد وانتشار المجاعات سيلازمان التكافل السكاني، إذ إن الزيادة الحادة في حجم السكان ستضع قيوداً صارمة على كل من البيئة الطبيعية والبنية التحتية المادية في كثير من بقاع العالم. كما أن النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية سيصابان بنكسات قوية من جراء ازدياد المتطلبات اللازمة للتكاثر المطرد.

غير أن النمو السكاني ليس إلا مجموعة من العوامل المؤثرة في مشكلات ندرة الموارد في عدة بقاع من العالم. إن أنماط الاستهلاك ومواقف المستهلكين إزاء البيئة الطبيعية تؤثران تأثيراً بالغاً في مدى توافر الموارد في جميع المناطق. وكما رأينا في أكثر من موقع في هذا الكتاب، فإن مجتمعات اليوم قد أصبحت كثيرة التداخل والاعتماد بعضها على الآخر حتى إن هذا الترابط العولمي يشتمل في المجتمعات الحديثة، من جملة أمور عديدة أخرى، على المسائل المتصلة بالنمو السكاني، والاستهلاك البشري، والموارد البيئية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية كما هي عليه دون ضبط أو توجيه، فسوف تزداد المخاطر الجسيمة التي تتهدد المجتمع البشري.

النمو السكاني في العالم

يقدّر بعض الخبراء أن وصول عدد سكان العالم إلى بليون نسمة قد استغرق نحو عشرة آلاف سنة من عمر البشرية، ثم قرناً واحداً منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين ليصل إلى بليوني نسمة. وتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات خلال القرن العشرين بحيث وصل في أوائل القرن الحالي ـ الحادي والعشرين ـ إلى ما يقرب من ستة بلايين نسمة. وتتردد الآن المخاوف من أن عدد سكان العالم قد يصل في أواسط القرن الحادي والعشرين مستويات لا تستطيع الموارد البيئية الطبيعية والمادية والمستحدثة الوفاء باحتياجاتها المعيشية الضرورية.

الجدول رقم (19-1)

الاتجاهات الديموغرافية في البلدان العربية، 2003 (مع تقديرات زمنية)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مجموع السكان (بالملايين)			معدل النمو السنوي السكاني (%)		سكان الحضر (% من المجموع)			السكان دون عمر الـ 15 (% من المجموع)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)	
	1975	2001	2015	15-2001	1975-2001	1975	2001	2015	2001	2015	2001	2015	1970-1975	2000-2005
تنمية بشرية مرتفعة														
البحرين	0,3	0,7	0,9	3,6	1,9	79,2	92,5	95,0	29,4	23,2	2,3	3,9	5,9	2,7
قطر	0,2	0,6	0,7	4,8	1,3	82,9	92,9	95,0	26,9	21,7	1,5	4,6	6,8	3,2
الكويت	1,0	2,4	3,4	3,3	2,5	83,8	96,1	96,9	26,3	22,6	1,4	3,5	6,9	2,7
الإمارات	0,5	2,9	3,6	6,7	1,6	65,4	87,1	91,6	26,4	20,8	1,2	4,2	6,4	2,8
تنمية بشرية متوسطة														
ليبيا	2,4	5,3	6,9	3,0	1,8	60,9	87,9	90,3	32,0	28,7	3,7	5,5	7,6	3,0
السعودية	7,3	22,8	32,7	4,4	2,6	58,4	86,6	91,0	39,3	34,5	2,6	3,4	7,3	4,5
عُمان	0,9	2,7	3,9	4,1	2,7	19,6	76,5	82,6	37,4	36,0	2,0	3,0	7,2	5,0
لبنان	2,8	3,5	4,2	0,9	1,2	67,0	90,0	92,6	30,2	24,0	6,1	6,5	4,9	2,2

يتبع

تابع

تنمية بشرية مرتفعة														
الأردن	1,9	5,2	7,0	3,8	2,1	57,8	78,8	81,1	38,5	31,6	2,9	4,0	7,8	3,6
تونس	5,7	9,6	11,1	2,0	1,0	49,9	66,1	73,5	29,4	22,6	5,8	6,7	6,2	2,0
فلسطين	1,3	3,3	5,3	3,7	3,3	59,6	..	71,7	46,3	42,1	3,4	3,0	7,7	5,6
الجزائر	16,0	30,7	38,1	2,5	1,5	40,3	57,7	65,2	34,3	27,4	4,2	4,9	7,4	2,8
سوريا	7,5	17,0	23,0	3,1	2,2	45,1	51,8	57,9	39,1	32,2	3,0	3,6	7,5	3,3
مصر	39,3	69,1	90,0	2,2	1,9	43,5	42,7	45,8	35,7	31,7	4,5	5,4	5,7	3,3
المغرب	17,3	29,6	36,5	2,1	1,5	37,8	56,1	64,4	32,3	27,9	4,3	5,1	6,9	2,7
جزر القمر	0,3	0,7	1,0	3,2	2,6	21,2	33,8	42,6	42,7	38,5	2,3	3,0	7,1	4,9
السودان	16,7	32,2	41,4	2,5	1,8	18,9	37,0	48,7	39,9	34,8	3,5	4,4	6,7	4,4
تنمية بشرية منخفضة														
اليمن	6,9	18,7	30,7	3,8	3,6	16,6	25,0	31,2	48,9	47,2	2,3	2,2	8,4	7,0
جيبوتي	0,2	0,7	0,8	4,4	1,5	68,9	84,2	86,9	43,0	40,3	2,9	3,8	7,2	5,7
موريتانيا	1,4	2,7	4,0	2,5	2,7	20,3	59,0	73,8	43,2	41,7	3,4	3,5	6,5	5,8
إريتريا	2,1	3,8	5,9	2,3	3,1	12,7	19,1	26,2	45,7	41,7	2,1	2,4	6,5	5,4

المصدر: نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، ص 250 - 253.

وتشير الدراسات الديموغرافية إلى أن الأنماط السكانية تتأثر في نموها وارتفاعها وهبوطها بثلاثة عوامل رئيسية هي: معدل المواليد؛ ومعدل الوفيات؛ والهجرة. من هنا، فإن علم السكان يعتبر واحداً من مباحث علم الاجتماع، لأن العوامل المؤثرة في معدلات المواليد، والوفاة، والهجرة، تعود ـ في المقام الأول ـ إلى اعتبارات مجتمعية. كما تعتبر الإحصاءات والمسوح السكانية هي الأدوات الرئيسية في الدراسات السكانية. ورغم تزايد عمليات الإحصاء والتعداد السكاني في الدول النامية والأقل نمواً، فإن قدرة هذه الأساليب على التكهن بالأنماط السكانية وبتداعياتها الاجتماعية والسياسية قد تجانب الصواب في بعض الحالات.

التحليل السكاني: دينامية البعد الديموغرافي

تقاس معدلات النمو أو الانخفاض السكاني ـ في العادة ـ بطرح عدد الوفيات لكل ألف من الناس خلال فترة زمنية محددة من عدد المواليد لكل ألف أيضاً. وتحسب هذه النسبة بصورة سنوية في العادة. وتواجه بعض البلدان الأوروبية معدلات سلبية؛ أي إنها تواجه تناقصاً في عدد السكان، كما أن معدلات النمو في جميع الدول الصناعية لا تتجاوز 0,5%. أما المجتمعات النامية والأقل نمواً؛ فتتراوح معدلات النمو فيها بين 2% ـ 3%.

أما أسباب النمو السكاني فمتعددة وتأشيرية في طبيعتها العامة. ويروي أحد الباحثين في معرض الحديث عن المؤشرات التخمينية المضللة حكاية من فارس القديمة. إذ إن أحد المستشارين طلب من الحاكم ذات يوم أن يكافئه عما قدمه له من الخدمات بحبة قمح واحدة على أول المربعات في رقعة الشطرنج ثم يملأ المربع الثاني بضعف ما في الأول؛ أي حبتين، والثالث بحاصل ضرب ما فيه في اثنين، والرابع بحاصل ضرب ما في المربع الثالث بما في المربع الثاني، والخامس بحاصل ضرب ما في المربع الرابع بما في المربع الثالث، وهكذا دواليك. وما إن بلغ المربع الحادي والعشرين حتى نفدت أهراء المدينة كاملة، وأدرك المحتسب أن الوصول إلى المربع الأربعين سيحتاج إلى ما يعادل عشرة بلايين حبة قمح (Meadows et al., 1974). وإذا طبقنا مثل هذه المعادلة الغريبة ديموغرافياً، وعلى أساس زمني، لأدركنا أن 1% من النمو السكاني سيضاعف عدد السكان خلال سبعين سنة. وإذا كان معدل النمو السكاني 2%، سيتضاعف السكان في ثلاثين سنة، أما إذا كان المعدل 3%، فسيتضاعف عدد السكان خلال 23 سنة.

ويؤدي التكوين السكاني دوراً بالغ الخطورة في حياة جميع المجتمعات بلا استثناء، ولاسيما ما يتعلق منه بالفئات العمرية. وتتجلى نتائج التركيبة العمرية للسكان في أجلى مظاهرها في البلدان النامية والأقل نمواً، قياساً على المجتمعات الصناعية والمتقدمة. وعلى سبيل المثال، فإن نحو 45% من السكان هم دون الخامسة عشرة من العمر، بينما لا تتجاوز أعداد هذه المرحلة العمرية ربع السكان في المجتمعات الصناعية. ويعني ذلك أن التوزيع العمري في البلدان النامية يزيد من حدة المصاعب والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. فالأطفال في هذه السن يستنفدون مستويات عالية من الموارد في مجالي الصحة والتعليم، في الوقت الذي لا يكونون فيه منتجين على الصعيد الاقتصادي.

وستظل المجموعة السكانية تتزايد حتى مع انخفاض معدلات الخصوبة والتكاثر. كما أن أكثر العائلات في المجتمعات النامية والتقليدية، وإلى حد بسيط جداً في المجتمعات الغربية، تفضل أن يتزايد عدد الأولاد في الأسرة، لأنهم يمثلون مصدراً للعمل في الزراعة أو في فلاحة أرض العائلة. كما أن بعض الديانات لا تشجع على التنظيم العائلي أو الحد من النسل، بل إنها تحفز على التكاثر. من جهة أخرى، فإن بعض الدول قد استحدثت سياسات صارمة لضبط النسل والحيلولة دون الانفجار السكاني. والصين مثلاً التي يقرب عدد سكانها من (1,25 بليون نسمة) من ربع سكان المعمورة، واحدة من هذه الدول. فهي تقدم نوعاً من الامتيازات لأسرة الطفل الواحد مثل المعالجة الطبية، والتعليم المجانيين، بينما تعاني العائلة بعض المشقة عند ولادة طفل ثانٍ؛ وقد تصل هذه المعاناة حد اقتطاع جانب من الأجر الشهري عند ولادة الطفل الثالث (Mirski, 1982).

الانتقال الديموغرافي

يشير علماء السكان ـ في العادة ـ إلى التقلب في معدلات المواليد والوفيات في الدول الصناعية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن باسم الانتقال الديموغرافي. واستخدم هذا الاصطلاح للمرة الأولى (Thompson, 1929) للدلالة على عملية من ثلاثة أطوار يجري فيها استبدال شكل محدد من الاستقرار السكاني في المجتمع بشكل آخر يتناسب مع مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية. ويشير الطور الأول إلى الأوضاع السائدة في بعض المجتمعات التقليدية التي ترتفع فيها معدلات الولادة والوفاة، على السواء ويتساوى فيها هذان المعدلان بحيث يكاد أحدهما يلغي الآخر. وفي هذه الحالة من التوازن تنخفض معدلات النمو السكاني. أما الطور

الثاني الذي بدأ في أوروبا وفي الولايات المتحدة في مطلع القرن التاسع عشر، فتنخفض فيه نسبة الوفيات فيما ترتفع نسبة المواليد. ومع تزايد معدلات النمو السكاني ونمو الصناعة، يبدأ الطور الثالث الذي تنخفض فيه نسبة المواليد ويصبح فيه المجتمع في حالة من الاستقرار السكاني.

ويختلف الديموغرافيون في تفسير أسباب هذه التغيرات وفي توقعاتهم للمرحلة الزمنية التي سيستغرقها الطور الثالث. غير أنهم يتفقون على العموم على أن هذه الأطوار الثلاثة تمثل تحولات أساسية في الخصائص الديموغرافية للمجتمعات الحديثة. كما أن هذه النظرية بمجملها تعارض ما ذهب إليه مالثوس الذي تكهّن بأن تزايد الازدهار سيؤدي بصورة تلقائية إلى انخفاض السكان. وتؤكد هذه النظرية بالمقابل أن التنمية الاقتصادية الناجمة عن التطور الصناعي ستؤدي إلى ما يشبه التوازن والاستقرار في الوضع السكاني.

توقعات النمو السكاني في المستقبل

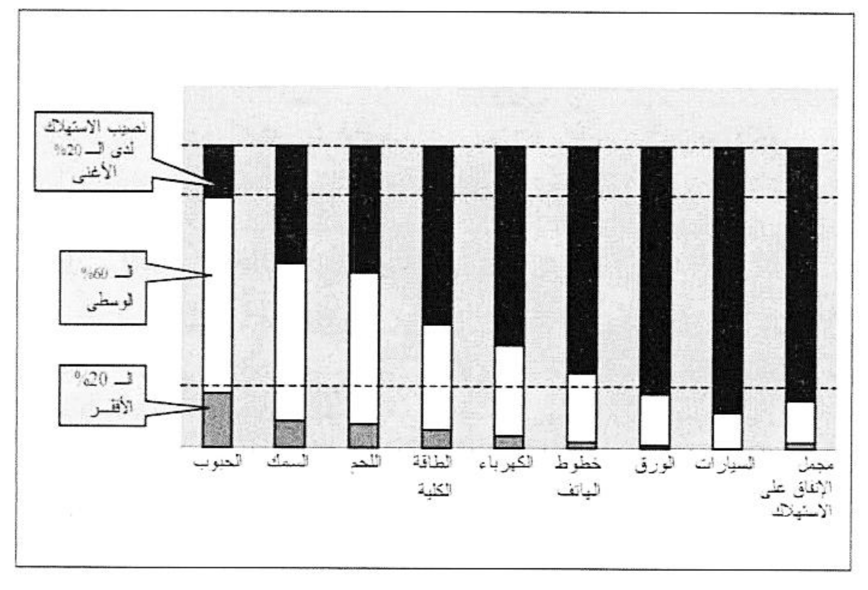
من جهة أخرى، تتعدد التكهنات حول طبيعة التغيرات الديموغرافية التي ستطرأ خلال القرن الحادي والعشرين الحالي. وقد طرح الخبراء والمخططون في الأمم المتحدة عدة سيناريوهات في هذا المضمار. ويتوقع واحد من السيناريوهات «العليا» أن يصل عدد سكان العالم عام 2150 إلى 25 بليون نسمة؛ بينما يتوقع سيناريو الخصوبة «المعتدلة الوسطى» الأكثر احتمالاً استقرار مستويات الخصوبة في تلك الفترة على ما يزيد قليلاً على طفلين لكل امرأة مما سيزيد عدد سكان العالم إلى 10,8 بليون نسمة عام 2150.

وتختفي خلف مظاهر النمو السكاني حقيقتان مهمتان: الأولى هي أن أكثر البلدان النامية ستواجه الانتقال الديموغرافي إن عاجلاً أم آجلاً، وبصورة أو بأخرى. وستواجه مع انخفاض نسبة الوفيات قفزات حادة في حجم السكان. وسيقترب عدد السكان في الصين ثم في الهند، على سبيل المثال، إلى بليون ونصف نسمة. كما ستشهد مناطق أخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية معدلات مشابهة تعود بعدها إلى حالة من الاستقرار السكاني. أما الحقيقة الثانية؛ فتتصل بالبلدان المتقدمة التي ما زالت تعيش الطور الثالث من الانتقال السكاني. فسوف يتسع نطاق القطاعات السكانية التي دخلت مرحلة الشيخوخة فيما أخذت قطاعات الشباب بالتناقص النسبي. ويشكل ذلك تحدياً كبيراً للدول النامية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فمع ارتفاع نسبة الإعالة، سيتصاعد الضغط على

الخدمات الصحية والاجتماعية. ومع تزايد الأعداد بين أوساط الشيوخ والمتقدمين في السن، يتعاظم الوزن السياسي لهؤلاء، ويأخذون بالتركيز على نفقات أعلى في البرامج والخدمات التي تهمهم.

الشكل رقم (19-1)

أنصبة الاستهلاك العالمي في أوساط أغنى 20% وأفقر 20% من السكان، 1995



المصدر: World Bank; ITU; FAO; UNESCO, and UNDP, *Development Report* (New York: Oxford University Press, 1998), p. 2.

وستكون للتغيرات الديموغرافية آثار مهمة. ويتوقع عدد من المراقبين أن تسفر هذه التغيرات عن فورات وأزمات اجتماعية حادة، ولاسيما في الدول النامية التي تواجه الانتقال الديموغرافي هذا. إذ إن التغيرات في الاقتصاد وسوق العمل قد تفضي إلى انتشار الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية سعياً وراء العمل. كما أن النمو المتسارع للمدن سيؤدي على الأغلب إلى إلحاق الضرر بالبيئة، والتسبب في مخاطر جسيمة في مجال الصحة العامة، وإلى فرض أعباء وضغوط متزايدة على مرافق البنية التحتية، وإلى تصاعد معدلات الجريمة ونشوء المستوطنات السكنية العشوائية الرثة.

الجدول رقم (19-2)

الاتجاهات الديموغرافية الأساسية المقارنة في العالم في البلدان النامية والأقل نمواً (بما فيها الدول العربية)، مرتبة بحسب التنمية البشرية، ومستوى دخل البلد

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مجموع السكان (بالملايين)			معدل النمو السنوي السكاني (%)		سكان الحضر (% من المجموع)			السكان دون عمر الـ 15 (% من المجموع)		السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)	
	1975	2001	2015	2015-2001	2001-1975	1975	2001	2015	2001	2015	2001	2015	1975-1970	2005-2000
البلدان النامية	T 2961,2	T 4،863,8	T 5،868,2	1.9	1,4	26,3	40,8	48,6	32,6	28,2	5,1	6,4	5,4	2,9
البلدان الأقل نمواً	T 353,7	T 684,1	T 941,9	2,5	2,3	14,7	25,7	34,5	43,1	40,1	3,1	3,3	6,6	5,1
الدول العربية	T 143,4	T 289,9	T 389,7	2,7	2,1	41,5	53,9	59,1	37,5	33,5	3,7	4,3	6,7	3,8
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي	T 1310,5	T 1،899,7	T 2،124,6	1,4	0,8	20,2	38,8	50,3	26,4	21,4	6,4	8,4	5,0	2,0

يتبع

تابع

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	T 317,9	T 522,6	T 622,5	1,9	1,3	61,4	75,8	80,5	31,5	26,3	5,5	7,3	5,1	2,5
جنوب آسيا	T 842,1	T 1،455,1	T 1،805,3	2,1	1,6	21,3	29,5	34,9	35,2	29,6	4,65	5,6	5,6	3,3
إفريقيا جنوب الصحراء	T 305,8	T 626,4	T 843,1	2,8	2,1	21,0	34,8	42,8	44,4	41,9	3,0	3,3	6,8	5,4
وسط أوروبا وشرقها- رابطة الدول المستقلة	T 366,6	T 409,8	T 398,4	0,5	-0,2	57,0	63,0	64,4	20,1	16,3	11,9	13,2	2,5	1,4
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ ا)	T 925,6	T 1،140,8	T 1،227,7	0,8	0,5	70,4	77,1	80,4	20,4	17,9	13,1	16,0	2,5	1,8
(م ت إ ا) المرتفعة الدخل	T 766,2	T 906,8	T 962,9	0,7	0,4	73,7	79,1	82,3	18,3	16,5	14,6	18,0	2,2	1,7

يتبع

تابع

تنمية بشرية مرتفعة	T 972,3	T 1،193,9	T 1،282,0	0,8	0,5	71,7	78,3	81,5	20,2	17,8	13,2	16,2	2,5	1,8
تنمية بشرية متوسطة	T 2678,4	T 4،116,2	T 4،759,1	1,7	1,0	28,1	41,6	49,4	29,7	24,7	5,9	7,4	4,9	2,4
تنمية بشرية منخفضة	T 354,5	T 737,5	T 1،021,6	2,8	2,3	19,1	31,6	39,7	44,6	41,8	3,1	3,3	6,8	5,6
دخل مرتفع	T 782,0	T 935,9	T 997,7	0,7	0,5	73,8	79,4	82,6	18,5	16,6	14,4	17,7	2,2	1,7
دخل متوسط	T 1847,5	T 2،694,8	T 3،027,9	1,5	0,8	35,0	51,6	60,7	27,1	22,5	6,8	8,5	4,6	2,1
دخل منخفض	T 1437,1	T 2،515,0	T 3،169,0	2,2	1,7	22,1	31,5	38,1	36,9	32,5	4,4	5,1	5,7	3,7
العالم T = المجموع	T 4068,1	T 6،148,1	T 7،197,2	1,6	1,1	37,9	47,7	53,7	29,8	26,1	7,0	8,3	4,5	2,7

المصدر: نفسه، ص 253.

تمثل المجاعات وتناقص الأغذية مخاطر أخرى أو نوعاً آخر من المخاطر. وتشير التقديرات الحالية إلى وجود أكثر من 830 مليوناً من الناس الذين يعانون الجوع أو سوء التغذية. بل إن ثلث السكان في بعض مناطق العالم يعانون سوء التغذية بالفعل. ولا بد مع تزايد السكان من أن يتعاظم مستوى المنتجات الغذائية لتحاشي مخاطر الندرة. غير أن من المستبعد، كما سنلاحظ في موقع آخر من هذا الفصل، حدوث مثل هذا السيناريو. إن كثيراً من مناطق العالم الأكثر فقراً تعاني من الجفاف أو نقص الماء، ومن انكماش الأراضي الزراعية وتآكل التربة؛ ومن شأن هذه العمليات كلها أن تقلص الإنتاجية الزراعية بدلاً من توسيعها. ومن المؤكد أن الإنتاج الغذائي لن يستطيع ضمان الاكتفاء الذاتي. ولا بد من استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية والحبوب من بلدان ومناطق أخرى يفيض فيها الإنتاج عن الاحتياجات المحلية. وترى منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن البلدان الصناعية عام 2010 ستنتج 732 كغم من الحبوب لكل فرد، مقارنة بنحو 230 كغم للفرد في البلدان النامية.

ومن المتعذر أن نتكهن بالنتائج التي ستفضي إليها آثار التقدم التقاني على المجالين الزراعي والصناعي لمساندة أعداد السكان المتزايدة. وحتى لو افترضنا أنها ستستمر بمعدلاتها الراهنة، فإن الموارد العالمية ربما تكون وصلت الآن مستويات متدنية لا تكفي لخلق ظروف ومستويات للمعيشة في المجتمعات الأقل نمواً بالمقارنة مع ما هو شائع في البلدان الصناعية.

الأثر الإنساني في العالم الطبيعي

ظلت الطبيعة، بما فيها من موارد، هي التي تمارس الأثر الأكبر في الحياة البشرية حتى عهد الثورة الصناعية وبدايات المجتمعات الحديثة، إذ بدأ الأثر الإنساني يتجلى بصورة أوضح على العالم الطبيعي. وتمثل الأثر البشري في الطبيعة، بصورة عامة، في اتجاهين رئيسيين متوازيين هما: تطويع عناصر الطبيعة واستخدامها والانتفاع منها إلى أقصى الحدود الممكنة؛ وإلحاق الضرر بمظاهر الطبيعة ومواردها من جهة أخرى مما ينطوي، بحد ذاته، على منظومة من المخاطر الجسيمة التي لم تتبينها المجتمعات البشرية وتكتشف جسامتها إلا منذ عقود قليلة. وبوسعنا أن نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من الأراضي القابلة للزراعة في جميع أنحاء العالم قد تم استثمارها وفلاحتها والانتفاع من منتجاتها الزراعية المختلفة. كما نلاحظ من جهة أخرى أن مساحات هائلة من

الغابات الطبيعية والأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم قد جردت مما فيها من مزروعات وأشجار، إما لاستخدامها لأغراض غذائية أو صناعية، أو لتطويرها ببناء المنشآت الصناعية والتجارية والسكنية عليها. من جانب آخر، فإن الصناعات الحديثة المتوسعة في جميع أنحاء العالم قد أدت إلى تزايد الطلب على مصادر الطاقة والمواد الأولية الخام التي تستخرج كلها من الموارد الطبيعية الأصلية.

وهذه الهموم كلها هي التي تعنى بها اليوم الدراسات الإيكولوجية البيئية. ولا تقتصر هذه الدراسات على الكيفية التي يمكننا بها معالجة الأضرار البيئية واحتواءها، أو على التعامل مع الكوارث الصناعية المتكررة، بل إنها تركز على أسلوب حياتنا في المجتمعات الصناعية الحديثة أو الآخذة بالتصنيع. إن جانباً كبيراً من التطور الصناعي والتقدم التقاني هو مما لا نستطيع التكهن بنتائجه البعيدة رغم أن بوسعنا أن نتلمح آثاره الإيجابية وبعض تداعياته المدمرة في الوقت نفسه.

ويطرح في هذا السياق تساؤلٌ جوهري مهم في المجتمعات النامية والآخذة بالنمو: هل ثمة حدود يتوقف عندها النماء والتنمية؟ ويلي ذلك سؤال آخر لا يقل عن سابقه أهمية هو: متى ينبغي أن يتدخل الفعل البشري على شكل حركات جماعية منظمة للحيلولة دون إيقاع المزيد من الضرر الفادح بالعالم الطبيعي؟ لقد أفضى انشغال الناس بمثل هذه الهموم إلى بروز الحركات والأحزاب الخضر بالإضافة إلى مبادرات عديدة أخرى مماثلة مثل «أصدقاء الأرض»، و«السلام الأخضر». ورغم التنوع في المنطلقات السياسية، وربما الفلسفية لهذه الحركات، فإنها تلتقي في الدعوة المعززة بالممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلاً من استنضابها، وحماية ما تبقى من فصائل الحيوانات والنباتات والحيلولة دون انقراضها. وقد تعاظم الأثر الاجتماعي والسياسي لهذه الحركات حتى إن بعضها قد دخل معترك العمل السياسي المباشر وحقق إنجازات مشهودة في عدد من البلدان الأوروبية. كما أن هذا التيار يمارس نفوذاً متزايداً على الصعيد العالمي في معارضته لكثير من السياسات والمؤسسات الداعية إلى عولمة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مثل منظمة التجارة العالمية باعتبارها محاولة لفرض هيمنة اقتصادات الدول الصناعية الكبرى على المجتمعات النامية وتعود نشأة الحركات الخضر والاهتمام العام بمشكلات البيئة إلى تقرير نشره نادي روما عام 1974 بعنوان حدود النمو. وتكهن التقرير، بناءً على نماذج نظرية مستقاة من مطلع

القرن العشرين حتى السبعينات منه بوقوع أزمة بيئية خطيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وأكد التقرير أن العالم سيواجه مخاطر عدم الاستدامة في ما يتصل بعدد من المكونات والآثار المهمة مثل: مستويات السكان؛ والتصنيع؛ والتلوث؛ وإنتاج الغذاء؛ واستنضاب الموارد.

التنمية المستدامة

بدلاً من التوجه إلى الحد من النمو الاقتصادي، تحولت الأنظار خلال العقدين الماضيين إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي استحدثته وتبنته برامج الإنماء التي تشرف عليها الأمم المتحدة عام 1987 مع صدور الوثيقة المسماة «مستقبلنا جميعاً». ويعني مفهوم التنمية المستدامة بصورة عامة أن على المجتمعات والدول أن تمضي قدماً في عملية الإنماء الاقتصادي اعتماداً على تدوير ما لديها من موارد طبيعية، وإعادة استغلالها عوضاً عن استنضابها بصورة مطردة. وقد احتضنت هذه الاستراتيجية الجديدة جميع الهيئات والحركات المهتمة بشؤون البيئة والحكومات والوكالات الرسمية وغير الحكومية في مختلف المجتمعات النامية. كما أصبحت هي المظلة التي عقدت في رحابها عدة تجمعات ومؤتمرات دورية دولية مثل «قمة الأرض» التي بدأت في ريو دي جانيرو عام 1992 وتواصلت بعد ذلك. واتسع هذا المفهوم في وقت لاحق بحيث أصبح يعني استخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد لدفع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأنواع النوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض. وأصبح الشعار الذي يجمع سائر الأطراف المهتمة بشؤون التنمية هو تلبية احتياجات الحاضر مع عدم الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. ورغم بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا المفهوم الاستراتيجي، فقد أصبح في الآونة الأخيرة واحداً من الاستراتيجيات التنموية للأمم المتحدة، وأدرج في ما يسمى بأهداف الألفية الثمانية وفي التعاهد الذي التزمت فيه جميع البلدان المائة والتسعة والثمانون الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الألفية عام 2000 لإنهاء الفاقة البشرية بحلول عام 2015.

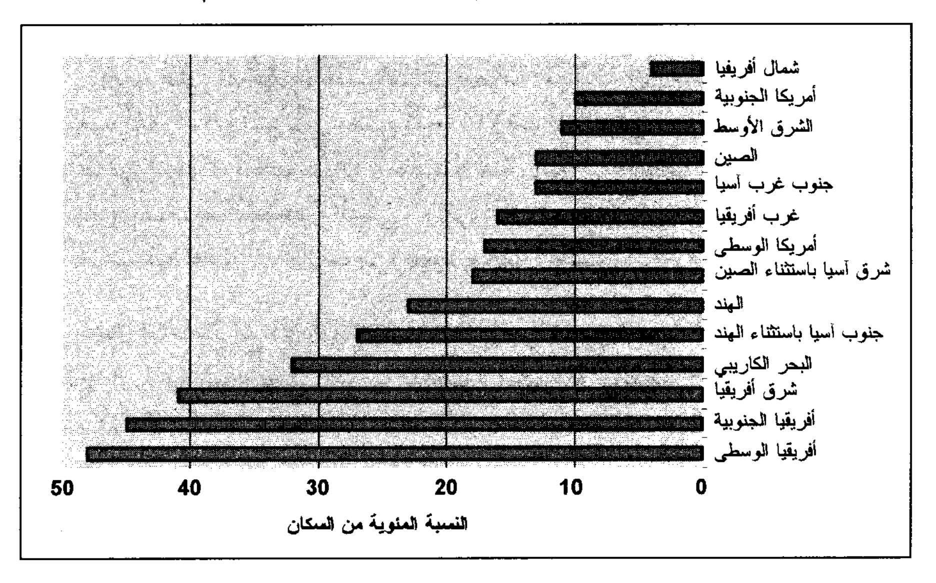
سُبُل العيش

تشكّل الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدراً مباشراً لسُبُل أناس كثيرين، وبخاصة الفقراء في المناطق الريفية الذين يكونون أشد تأثراً من غيرهم عندما

تتدهور نوعية البيئة، أو تكون الموجودات البيئية المتاحة لهم محدودة أو ممنوعة عنهم. وبالحفاظ على سلامة البيئة والإنتاجية، تبقى الموارد الطبيعية والخدمات البيئية خياراتِ سبُل العيش، والطاقة، وإمكانيات التنوّع متاحة. فالتنوّع جوهريّ؛ لأن الفقراء بحاجة إلى التمكن من تنويع استفادتهم من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مع تغيُّر الأوضاع.

الشكل رقم (19-2)

سوء التغذية بالنسبة إلى عدد السكان في مناطق مختلفة من العالم 1995-1997



المصدر: FAO, from: *The Economist* (16 October 1999), p. 92.

تدخّلات السياسات البيئية

ينبغي على التدخّلات التي تفرضها السياسات البيئية أن تحسب حساباً لوقْع النشاطات الاقتصادية على الموجودات البيئية؛ إذ ينبغي أن تميِّز حسابات الدخل القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) بين الدخل المستمَدّ من الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية (الزراعة والحِراجة المستدامتين) وبين الدخل الناشئ عن نشاطاتٍ تخفِّض مخزونات مصادر القوة الطبيعية (استخراج المعادن والنِّفط). كما يتعين أن تشمل هذه الحسابات تأثيرات النشاطات الاقتصادية على الجودة والإنتاجية البيئية، مثل التدهور في نوعية التربة والمياه.

وتضع مثل هذه الحساباتُ «الخضراء» المشكلاتِ البيئيةَ في هيكليةٍ تفهمها وزارات الاقتصاد؛ كما تشجِّع راسمي السياسة في وزارات المالية والتخطيط والقطاعات على إبداء اهتمام أكبر بالتدهور البيئي. وعندما تؤخذ في الحسبان تكاليف التدهور البيئي ونضوبِ الموارد الطبيعية، يتحوّل معدّل المدَّخَرات الصافية لأفريقيا جنوب الصحراء من إيجابيّ إلى سلبي في معظم السنوات بين عامي 1976 و2000.

استجابات السياسات

يجب على تدخُّلات السياسات العامة الهادفة إلى معالجة ندرة الموارد الطبيعية لفقراء العالم ـ وعَكْسِ اتّجاه الإضرار البيئي الناجم عن الاستهلاك المفرط في البلدان الغنية ـ أن تأخذ بالاعتبار تنوُّعية البيئة الطبيعية، والأسباب العديدة والمختلفة للتدهور البيئي، والروابط المعقّدة بين الفاقة والبيئة. وينبغي أيضاً أن تستفيد هذه التدخُّلات من جهود سابقة لتحسين الإدارة البيئية:

- لا يجوز التعامل مع الإدارة البيئية بمعزلٍ عن هموم تنموية أخرى. ولكي تحقِّق نتائجَ بارزة ودائمة، يجب دمجها بالجهود المبذولة لتَخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويستلزم تحسين الإدارة البيئية، بأساليب تفيد الفقراء، تغييراتٍ منهجية ودستورية لفائدة جميع القطاعات، وتكمن في معظمها خارج سيطرة المؤسّسات البيئية ـ بما في ذلك تغييرات في الحكم، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والسياسات الدولية، وسياسات البلدان الغنية 12.
- يجب ألّا تعتبر السياساتُ البيئية الناجحة الفقراءَ بوصفهم جزءاً من المشكلة، وإنما باعتبارهم جزءاً من الحل.
- يجب تدبُّر أمر المشاكل البيئية على نحوٍ نشِط باعتبار ذلك جزءاً من عملية النمو؛ إذ لا يجوز تأجيل التحسينات البيئية إلى حين تمكُّن المداخيل المتزايدة من توفير موارد إضافية للحماية البيئية.
- وثمة ستة مبادئ في السياسات العامة ينبغي أن تسترشد بها السياسات البيئية:
- تقوية المؤسّسات والحكم.
- جعْل الاستدامة البيئية جزءاً من جميع السياسات القطاعية.

- تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المالية المضرَّة بالبيئة.
- تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية.
- الاستثمار في العلوم والتِّقانة الخاصة بالبيئة.
- زيادة الجهود المبذولة لصيانة المنظومات البيئية الحاسمة.

تقوية المؤسّسات والحكم الصالح

يكمن العديد من المشكلات البيئية في صلب الإخفاقات المؤسّساتية والحكم الضعيف. وتستلزم الإدارة البيئية معالجة ثلاثة أنواع بالغة الأهمية من الفشل المؤسَّسي، هي: حقوق ملكيّةٍ واستخدامٍ لا تفي بالمراد؛ ومعلوماتٌ وفرَصٌ غير كافية لذوي المصلحة المحليين كي يساهموا في صنع القرار؛ وضَعْفُ مراقبة المعايير البيئية وفرضِ تطبيقها.

على المستوى الدولي، تبدو مشكلات المؤسسات والحكم جليّةً في الكفاح من أجل تطوير نُظُم منصفة وفعّالة لإدارة الموارد الكونية، مثل المحيطات والمناخ. فعلى المستوى القومي تشكِّل الحقوق الضعيفة للملكية والاستخدام سبباً شائعاً لمشكلات بيئية مثل: إزالة الأحراج؛ والإفراط في الرَّعي؛ والإفراط في صيد الحيوانات المائية. فمن الصعب إدارة المنْفذ المفتوح إلى موردٍ مشترك، لأن قرارات الأفراد والشركات مبنيةٌ على التكاليف والمنافع الخاصة ـ ويمكنها بالتالي تخفيض نسبة الرفاه البيئي والمجتمَعيّ.

وللردّ على ذلك، يجب أن تكون للأهالي سلطةُ إدارة المنظومات البيئية التي تعتمد عليها سبلُ عيشهم. والسؤال هنا: كيف يتم ذلك؟ جزئياً، بتوضيح حقوق الملكية والاستخدام الإجمالية في الموارد المشتركة، الأمر الذي قد يقتضي إصلاح سياسات ومؤسّسات تتحكّم بالمنافذ إلى الأراضي والموارد الطبيعية. وجزئياً، بتدعيم حقوق الملكية للنساء، لأنهن في المعهود أكثر اعتماداً في معيشتهن على المصادر البيئية.

يمكن لإبطال المركزية تحسين الحكم البيئي، ولكن ينبغي أن تصاحب اللّامركزيةَ جهودٌ تساعد على بناء قدرات المجتمعات المحلية في إدارة الموارد البيئية والتأثير النّافذ في التخطيط وصنع القرار. ومن الأهمية، على وجه

الخصوص، احترام حقوق المجموعات المهمَّشة والأصلية، التي كثيراً ما تعتمد على الموارد الطبيعية في قدر كبير من مداخيلها.

ففي العديد من البلدان النامية، يعمل الفساد على نهب الموارد الطبيعية، لفائدة النُّخَب القوية على حساب الفقراء المعتمِدين على مثل هذه الموارد. وتقتضي مكافحة الفساد تقوية الحكم الصالح، مع استعمال وسائل أفضل لفرض التطبيق، وعقوبات أشدّ قسوة، وزيادة مشاركة أفراد المجتمع. ويقيِّم مواطنون في بلدان متعدّدة حُسْن الكيفية التي توفّر فيها الحكومات فرص الوصول إلى صنع القرارات البيئية، ويراقبون مدى صلاح الحكم البيئي. وعلى الأرجح أن هذين الجهدين معاً سوف يحفزان على مزيد من التقدم.

بروتوكول كْيُوتو واستجاباتُ السياسات للتغيُّرات المناخية

تدعم الأدلّة العلمية بقوّةٍ اتّخاذَ إجراءات عملية فوريّة لكبح انبعاثات غازات الدّفيئة، المتسبِّبة في تسخين جوّ الأرض. ويضع بروتوكول كْيُوتو للعام 1997 معظم هذا الوزر على كاهل البلدان الغنية ـ لأنها تولِّد 51 بالمائة من مثل هذه الانبعاثات، في حين أنها لا تضمّ من سكّان العالم سوى 16 بالمائة فقط.

يدعو البروتوكول بلدانَ العالم الغنية إلى تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بما لا يقلّ عن خمسة بالمائة من مستويات العام 1990 بحلول الأعوام 2008 ـ 2012. ويرى مناصرو البروتوكول هذا الأمرَ خطوةً هامة نحو تلطيف التغيُّرات المناخيّة، فيما يوجَّه إليه معارضوه انتقادات قاسية بسبب تكاليف التطبيق المرتفعة إلى حدٍّ غير ضروري ـ من جرّاء القيود على المتاجرة بالمواد الانبعاثية ـ وعدم وضع حدود للانبعاثات الصادرة عن البلدان الفقيرة. ثمة انتقاد آخر هو أن البروتوكول، حتى وإن طُبِّق كلِّياً، فلن يخفِّف من معدّل الحرارة العالمية سوى أقل من 0,15 درجة مئوية بحلول العام 2100.

وقد رفضت الولايات المتحدة، المنتِجة 25 بالمائة من انبعاثات غازات الدفيئة في مختلف أرجاء العالم، المصادقةَ على البروتوكول. ومن دون المشاركة الأمريكية، فإن من غير المحتمل تمكُّنَ أيّ اتفاقية دولية حول التغيُّرات المناخية من إحداث أيّ تخفيض هامّ في مخاطر الاحترار الكوني. لكن التعاون الدولي مطلوب لتقديم الحوافز إلى القطاع الخاص والمستهلكين والحكومات بُغية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

ولزيادة قبول البروتوكول، ينبغي إبداء مزيد من الانتباه لتخفيف تكاليف مكافحة التغيُّرات المناخية إلى حدِّها الأدنى. وسوف يكون من المهم أيضاً الانطلاق مما توصّلت إليه «آلية التنمية النظيفة»، التي تُتيح تخفيضاتٍ في الانبعاثات الكربونية عبر نُظُمٍ تجاريةٍ دولية مبتكَرة.

بالإضافة إلى ذلك، فثمة مجالٌ لتخفيضات طويلة الأجل في انبعاثات غازات الدفيئة، في الدول الغنية والفقيرة، تتعدى الشروطَ المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو:

- تطوير تِقانات للطاقة النظيفة ـ الطاقة الشمسية أو الرِّياحية، الخلايا الوقوديّة، الطاقة الكهرمائية، الطاقة الأرضيّة الحرارية ـ تَنفث قدْراً لا يُذكر من ثاني أوكسيد الكربون أو لا تنفث شيئاً منه. ويتطلّب جعل هذه التقانات تنافُسيّة في التكاليف مع الوقود الأُحْفوري زيادةَ الاستثمار العام في الأبحاث والتنمية، وإلغاء الإعانات المالية للوقود الأحفوري.
- تطوير تقانات عازلة للكربون، مأمونة واقتصادية، تمنع انطلاق ثاني أوكسيد الكربون إلى جوّ الأرض. وتشمل النماذج المبشِّرة بالخير أحواضاً كربونيّة مثل الغابات، والعزلَ في أعماق البحار والمناجم، والتّثبيت الكيميائي لتحويل ثاني أوكسيد الكربون إلى كربونات معدنيّة مستقرَّة في ديناميّتها الحراريّة.
- زيادة فعّالية الطاقة عبر استعمال آليات وأدوات وإنارات ومحرّكات صناعية أكثر فعّالية، وعبر تخفيض الخسائر في نقل الكهرباء.

المصدر: UN, 1997; Nordhaus and Boyer, 1999, pp. 93-130; World Bank, 2003i, and Baumert [et al.], 2002.

مصادر التهديد والخطر

هناك عدة مصادر للأخطار البيئية التي تواجه عالمنا المعاصر. ويمكن تحديد المعالم الرئيسية لهذه المخاطر في اتجاهين: التلوث والنفايات من جهة؛ واستنضاب الموارد المتجددة من جهة أخرى.

التلوث والنفايات: تشير بعض التقارير إلى أن تلوث الهواء عن طريق انبعاث الغازات السامة في الجو يتسبب في وفاة ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص سنوياً في العالم. ويمكن التمييز هنا بين نوعين من تلوث الهواء: فهناك التلوث الصناعي الناجم عن الانبعاثات الصادرة عن المناطق والمجمعات الصناعية والعربات والمركبات، والتلوث الداخلي «البيتي» الناجم عن الوقود المستخدم لأغراض التدفئة والطهو. وكان هذا النوع من التلوث حتى عهد قريب وقفاً على المجتمعات الصناعية التي تكثر فيها الانبعاثات السامة من المصانع والمركبات، غير أن آخر التقارير تشير إلى أن 90% من الوفيات إنما تحدث في البلدان النامية من جراء استخدام المشتقات النفطية والغاز أو حتى من استعمال الحطب والروث للأغراض البيتية. ويرتبط التلوث بمجموعة واسعة من المخاطر الصحية والأمراض مثل: أمراض الرئتين؛ والجهاز التنفسي؛ والسرطان؛ وأمراض القلب. ولا تقتصر آثاره

على البشر والحيوانات، بل تتعداه إلى عناصر الطبيعة والبيئة الإيكولوجية عموماً. ويتمثل ذلك في ما أصبح يسمى الأمطار الحمضية التي تعبر الحدود من مصادرها في المناطق الصناعية الكثيفة وتهطل في مناطق أخرى مثل: كندا؛ وبولندا؛ والسويد مما يلحق أضراراً سُمّيّةً بالغةً بمياه البحيرات والأنهار.

أما تلوّث المياه، فهو من المشكلات الخطيرة التي تواجه مختلف المجتمعات، لا لعلاقته المباشرة بالماء الذي يستخدمه الناس فحسب بل لآثاره الجسيمة على الحياة الطبيعية سواء على البر أو في البحر. وتعتبر المواد الكيماوية، والمعدنية السامة، ومبيدات الحشرات، والأسمدة الكيماوية، والمجاري وأنظمة الصرف الصحي من المصادر الرئيسية لتلوث الماء في البحيرات والأنهار والسواحل، مما يؤدي إلى مجموعة واسعة من المخاطر ولاسيما في مناطق صيد السمك أو استخدام المياه لأغراض الاستهلاك البشري أو الزراعي.

وفي معرض الحديث عن النفايات باعتبارها واحدة من مصادر الخطر، تحتل المجتمعات الصناعية المرتبة الأولى دونما منازع. ويطلق على المجتمعات الصناعية الغربية أحياناً اسم «مجتمعات النفايات»، لضخامة المواد التي تلقى في القمامة بعد الاستخدامات الرئيسية لها في المجتمعات الاستهلاكية. ويقول أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 1998) إن نصيب الفرد الواحد في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى 414 كغم من النفايات الصلبة في السنة، وفي أمريكا الشمالية 720 كغم، بينما يتراوح في البلدان النامية بين 100 و330 كغم. وفي هذا المجال؛ فإن البلدان النامية تعاني بصورة خاصة من الافتقار إلى خدمات جمع النفايات مما يؤدي إلى تكدسها وتراكمها في الشوارع والأزقة والمناطق المأهولة أو القريبة من التجمعات السكانية، الأمر الذي ينجم عنه لا محالة انتشار الأمراض والأوبئة.

السياسات العامة لضمان الاستدامة البيئية

يستلزم ضمانُ الاستدامة البيئية جهداً لتحقيق أنماط إنمائية مستدامة، على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية لفائدة الأجيال القادمة. كما يتطلب هذان الجهدان، بدورهما، مجموعة متنوّعة من السياسات العامة التي تعكس اتّجاه الإضرار بالبيئة وتحسّن إدارة المنظومات البيئية. وثمة بُعْدان للتحدِّي المطروح: معالجة ندرة الموارد الطبيعية لفقراء العالم، وعكسُ اتجاه الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المرتفع الذي يمارسه الأغنياء.

الجدول رقم (19-3)

ضحايا تلوث الهواء (بالآلاف) في مناطق مختلفة من العالم، 1996

المنطقة أو البلد	الوفيات من جراء التلوث «المنزلي»		الوفيات من جراء التلوث «الخارجي» في المناطق الحضرية	المجموع
	المجتمع الريفي	المجتمع الحضري		
الهند	496	93	84	673
إفريقيا تحت الصحراء	490	32	-	522
الصين	320	53	70	443
البلدان الآسيوية الأخرى	363	40	40	443
أمريكا اللاتينية والكاريبي	180	113	113	406
المجتمعات الصناعية	-	32	147	179
البلدان العربية	-	-	57	57
المجموع	**1,849**	**363**	**511**	**2,723**

المصدر: منظمة الصحة العالمية، نقلاً عن: UNDP, *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1998), p. 70.

وتنجم مشكلات بيئية عديدة عمّا ينتجه ويستهلكه غيرُ الفقراء، وبخاصّة أولئك الذين يعيشون في بلدان غنيّة. فالبلدان الغنية تستهلك قدراً كبيراً من الوقود الأُحْفوريّ وتستنزف العديد من مصائد الأسماك في العالم، ملحِقةً أضراراً بالبيئة العالمية الشاملة؛ كما أنها تستخدم الكثير من أخشاب الغابات الاستوائية ومنتجات من أنواع الكائنات المعرَّضة لخطر الانقراض.

ولضمان استدامة الكرة الأرضية ومواردها، بما في ذلك احتمالات التنمية للبلدان الفقيرة، يجب تغيير هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المؤذية. فمنظومات الطاقة ينبغي أن تولِّد نسبة أقلّ بكثير من انبعاثات غازات الدَّفيئة المؤدِّية إلى الانحباس الحراريّ؛ ومصائدُ الأسماك ينبغي أن تُدار على أساس المحدوديّة

البيئية الطبيعية، بدلاً من جعلها مفتوحة في وجه الجميع المزودين بمعونات مالية حكومية ضخمة. كما ينبغي على قواعد التعامل الدولية أن تخفِّف من الاستهلاك المفرط، الذي يعرِّض المنظومات البيئية وبعض النباتات والحيوانات لخطر الانقراض. ولكنْ، باتّباع سياسات ذكية واستخدام تقانات جديدة، يمكن تكاليف هذه التغييرات أن تكون منخفضة جداً.

في الوقت عينه، تنبع مشاكل بيئية عديدة من الفاقة ـ وكثيراً ما تُسهم في انحدار لَوْلبيّ تُفاقِم فيه الفاقةُ تدهورَ البيئة، ويزيد فيه تدهورُ البيئة وضع الفاقة خطورةً وحدَّة. ففي المناطق الريفية الفقيرة، مثلاً، ثمة روابط وثيقة بين النسبة العالية لوفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الخصوبة والمواليد، والنمو السكّاني المرتفع، والانتشار الواسع لإزالة الغابات؛ فيما يعمل الفلاحون على قطع أشجار الأحراج للحصول على حطب الوقود وإيجاد أراضٍ جديدة صالحة للزراعة.

مع وجود هذه السلسلة من الأسباب والمسبَّبات، يمكن السياسات التي تخفِّض وفيات الأطفال أن تساعد البيئة بإنقاص النموّ السكّاني والتقليل من الضغوط الدِّيموغرافية على المنظومات البيئية الهشّة. وثمة أمثلة غزيرة أخرى على الفاقة التي تُسهم في التدهور البيئي.

لذا، يمكن تخفيض الفاقة أن يقوم بدورٍ محْوريّ في حماية البيئة. فالأوضاع البيئية التي تزداد سوءاً ـ بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وتدهْوُر المنظومات البيئية وخدماتها ـ تُلحق بالفقراء أقسى الضَّربات. وعندما يُدهوِر الفقراءُ نوعية البيئة، يكون ذلك في كثير من الأحيان لأن النُّخَب الثرية تحرمهم من حقوقهم في الموارد الطبيعية. وفي حالات عديدة، مثلاً، يُدفَع الفقراء قسْراً إلى أراضٍ هامشية أكثر عرضةً للإتلاف.

يعيش تسعمائة مليون من سكان مناطق العالم الريفية في فقرٍ مطلَق، حيث يعتمد قدْر كبير من سبُل عيشهم في المناطق الريفية على استهلاك المنتجات الطبيعية وبيعها. ففي تنزانيا، يستمدّ الفقراء ما يصل إلى نصف دخْلهم النَّقدي من بيع منتجات الغابة مثل: الفحم النَّباتي؛ والعسل؛ وحطب الوقود؛ والثِّمار البرِّية. والبلدان الأقلّ تنميةً هي الأكثر اعتماداً على الزراعة والموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن الاتّكال على المنتجات الأوَّلية ـ المنتجات الزراعية والحَرَجيّة، المعادن، الأسماك ـ للحصول على مداخيل من التصدير يجعل الدول النامية

معرّضة إلى حدٍّ بعيد للأضرار الناتجة من استنفاد الموارد وازدياد الشروط التجارية سوءاً.

كذلك، فإن للعلاقة بين الفاقة والموارد البيئية مكوِّناً جُنُوسياً قوياً. فالنساء والبنات الفقيرات يتأذَّين على نحوٍ غير تناسُبيّ من تدهور البيئة، وغالباً ما يكون ذلك لأنهن مسؤولات عن جمع الوقود والعلف والماء. وفي بلدان عدّة، يُرغم تجريدُ الأرض من الأحراج النساءَ والبنات الريفيّات على المشي مسافات أطول وتبديد المزيد من الوقت والطاقة في جمع أخشاب الوقود. ففي أفريقيا، يُمضين ما يصل إلى ثلاث ساعات في اليوم لمجرد جلْب الماء، مُبدِّداتٍ بذلك أكثر من ثلث ما يتناولْنَه من طعامهنَّ اليومي.

ويكون الفقراء، في الغالب، أكثر المعانين من التلوّث الهوائي والمائي. فمع أنهم ينفقون من مداخيل أُسَرهم المعيشية على الطاقة أكثر من غيرهم نسبياً، إلّا أن الخدمات التي يتلقَّوْنها كثيراً ما تكون متدنِّية النوعية ـ مثل الكتل النّباتية والمخلّفات الحيوانية المستعمَلة كوقود في مواقد غير فعّالة وتسبِّب التلوّث، أو مثل مصابيح الكيروسين التي تكلِّف في كل وحدة إضائية أكثر مما تكلِّفه المصابيح الكهربائية.

والفقراء هم أيضاً الأقل تحصيناً في وجه الصَّدمات والإجهادات البيئية؛ بما فيها الفيضانات، وفترات الجفاف المتطاولة، والتأثيرات الناشئة عن التغيُّر في المناخ الكوني، علاوةً على ذلك، فإنهم الأقل مقدرةً على التغلّب على مثل هذه الصدمات والإجهادات. ففي المناطق الهندية الجافّة، تشكِّل منتجات التنوع الأحيائي (مثلاً، الثِّمار البريّة والعسل) نحو 20 في المائة من مداخيل الفقراء الريفيِّين ـ لكنها تشكّل أكثر من 40 بالمائة إبان فترات القحْط، لأن المحاصيل المزروعة تُمنى بالفشل.

من الممكن لتجاهُل الاستدامة البيئية، حتى وإن أدى ذلك إلى مكاسب اقتصادية على المدى القصير، أن يؤذي الناسَ الفقراء ويقوّض تخفيض الفقر على المدى الطويل. وتدعو الروابط القوية بين الفاقة والبيئة إلى تركيزٍ على احتياجات الناس، الذين تعتمد أرزاقهم على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية. وفي السياسات العامة والممارسات الفعلية، ينبغي أن يخلق حُسْن التدبير البيئي فرصاً منتجة للمداخيل، ويدعم حقوق الملْكية والاستخدامِ للناس، ويعزِّز المشاركة في صنع القرارات السياسية.

الجدول رقم (19-4)
لماذا يُعتبر بلوغ الهدف البيئي بهذه الأهمية الكبرى لتحقيق الأهداف الأخرى؟

الهدف	الارتباطات بالبيئة
1 ـ استئصال الفقر والجوع الشديدين	كثيراً ما يعتمد رزق الفقراء وأمنهم الغذائي على سِلع المنظومات البيئية وخدماتها. وفي الغالب لا تكون لدى الفقراء حقوقٌ مضمونة في الموارد البيئية وإمكانيةٌ وافية للوصول إلى الأسواق وصنْع القرار والحصول على المعلومات البيئية ـ ممّا يحدّ من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سُبُل عيشهم ورفاههم. كذلك، يقيِّد الافتقار إلى خدمات الطاقة فرَص الإنتاج؛ وبخاصة في المناطق الريفية.
2 ـ تحقيق شمولية التعليم الأوّلي	يخفِّض الوقت المستهلَك لجمع الماء وحطب الوقود من الوقت المتاح للتعلُّم. أضف إلى ذلك، أن الافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية يثبِّط من عزيمة المعلِّمين الأكفاء للعمل في القرى.
3 ـ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء	تُحمَّل النساء والبنات أعباءً استثنائية في جلب المياه وجمع الوقود؛ ممّا يقلِّل من وقتهن وفُرَصهنّ للتعلّم، والإلمام بالقراءة والكتابة، والنشاطات المولِّدة للدخل. وكثيراً ما تكون للنساء حقوق غير متساوية في الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وإمكانياتٌ غير مضمونة للوصول إليها، ممّا يحدّ من فُرَصهنّ وقدراتهن في الوصول إلى موجوداتٍ منتِجة أخرى.
4 ـ تخفيض وفيات الأطفال	من بين أبرز الأسباب المُودِية بحياة الأطفال دون الخامسة أمراضٌ (مثْل الإسهال) مرتبطة بمياه غير نظيفة ونظُم صرْفٍ صحّي غير وافية، وأمراضٌ مُعدِية في الجهاز التنفُّسي لها علاقة بالتلوُّث. كذلك يُسهِم الافتقار إلى الوقود المطلوب لتأمين الماء المَغْليّ في حدوث أمراض منقولة بالماء يمكن الوقاية منها.
5 ـ تحسين الصحّة الأُمومية	يؤذي تنشُّق الهواء الملوَّث داخل المساكن ونقْل أحمال ثقيلة من الماء وخشب الوقود صحةَ النساء. ويمكن أن يجعلهنّ أضعف مما تتطلبه الولادة، مع ازدياد مخاطر المضاعفات إبّان الحمل. ويعرقل الافتقارُ إلى الطاقة للإنارة والتبريد، وأيضاً إلى وسائل الصرف الصحي غير المناسبة، وسائلَ الرعاية الصحية؛ وبخاصة في المناطق الريفية.
6 ـ مكافحة الأمراض الرئيسية	قد يعود ما يصل إلى 20 بالمائة من عبء الأمراض في البلدان النامية إلى المخاطر البيئية (مثلما يحدث مع الملاريا والإصابات الطُّفَيْلية). والإجراءات الوقائية للتخفيف من هذه المخاطر موازيةٌ في أهميتها للعلاج ـ وكثيراً ما تكون تكلفتها ذات عائد أفضل. وتبشِّر العقاقير الجديدة، المستمدَّة من التنوُّع الأحيائي، بإمكانية مكافحة الأمراض الرئيسية.
7 ـ تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية	لا يمكن العديد من المشاكل البيئية الكوْنيّة ـ التغيُّرات المناخية، فقدان التنوع الأحيائي، استنفاد مصائد الأسماك العالمية ـ أن تُحَلَّ إلّا من خلال شَراكات بين البلدان الغنية والفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الديون الخارجية المرتفعة والشروط الجائرة للمنتجات الأوّلية والاستثمارات الافتراسية في الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغط على نحوٍ كبير جداً للإفراط في استغلال الموجودات البيئية في البلدان الفقيرة.

المصادر: بناءً على معلومات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة التنمية الدولية (التابعة للحكومة البريطانية)، والبنك الدولي.

كذلك، تذهب الروابط بين الفاقة والبيئة في الاتجاه المخالف؛ إذ كثيراً ما يُحرَم الفقراء من الحقوق والوسائل اللازمة للاستثمار في الاستخدام المستدام للموارد البيئية عبر المعالجة المحسَّنة للمياه والصَّرف الصحي، والتِّقانات الأنظف للطاقة، وما شابه ذلك. ويُعوز الفقراء أيضاً ما يلزم من الأموال كي يستثمروا في بدائل للخدمات البيئية. ويؤدي الاستهلاك الدائم التوسُّع إلى الإضرار بالبيئة من خلال الانبعاثات والنُّفايات الملوِّثة، كما يقضي تفاقم استنزاف الموارد القابلة للتجدد وتدهورها على مصادر العيش. وقد تضاعفت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون خلال الأعوام الخمسين الماضية أربعَ مرات، وحدث الكثير من هذه الزيادة في البلدان الغنية. ففي العام 1999، تجاوزت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتفعة الدخل اثني عشر طناً مترياً للفرد ـ بالمقارنة مع عُشْرَي الطن في البلدان الأقل نمواً.

تتحمّل البلدان الغنية قدراً كبيراً من المسؤولية في معالجة الهموم البيئية، بسبب إسهاماتها الأكبر حجماً في تدهور البيئة الكونية، ولأنها تتوفّر على موارد مالية وتقنية أفضل؛ كما يتعيّن عليها مساعدة البلدان الفقيرة في سعيها إلى التنمية المستدامة بيئياً. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية للألفية سياسات عامة تشدِّد على التكامُلية بين التنمية المستدامة والإدارة البيئية، وتقلِّل إلى الحد الأدنى من مقايضة هذه بتلك. وبالفعل، فإن ضمان الاستدامة البيئية أمرٌ جوهري في تحقيق الأهداف الأخرى.

الموارد البيئية

تُسهم موارد المنظومات البيئية والمواردُ الطبيعية في الاقتصاد العالمي بقدر كبير، لأن هذه الموارد أساسية للعديد من النشاطات الإنتاجية. ففي أواخر التسعينات من القرن العشرين، شكّلت الزراعة نحو ربع إجمالي الناتج المحلي في بلدان الدخل المنخفض. وقدّمت المنتجات الخشبية الصناعية للاقتصاد العالمي 400 بليون دولار سنوياً في أوائل التسعينات، كما وفّرت مصائد الأسماك في عام ألفين صادرات بقيمة 55 بليون دولار.

وكثيراً ما تفرض ندرةُ الموارد الطبيعية وإجهاداتُ المنظومات البيئية على المجتمعات الفقيرة مقايضاتٍ لا تريدها. ففي استطاعة مجتمع محليّ الحصول على قدْر أكبر من الطعام بتحويله غابةً إلى أرض صالحة للزراعةً، لكنه قد يفقد بذلك خدمات بيئية مثل الأخشاب؛ والتنوع الأحيائي؛ والمياه النظيفة؛ وضبْط الفيضانات؛ وكبْح الجفاف.

جعْل الاستدامة البيئية جزءاً من جميع السياسات القِطاعية

تؤثّر السياسات القِطاعية، في معظمها على البيئة، لكن الاعتبارات البيئية في أحيان أكثر مما يجب لا توجّه رسْم السياسة. ويمكن للمزيد من النصائح العلمية أن تضمن إمداد العملية السياسية على جميع المستويات بِفهمٍ للعالم الطبيعي؛ كما ينبغي أن يوجّه التحليل الاقتصادي، المشتمل على تقييمات للموجودات البيئية، رسْم السياسة في جميع القطاعات.

ويجب أن تخضع السياسات القِطاعية، ذات التأثيرات البالغة الأهمية على البيئة، لتقييماتٍ دقيقة جداً في ضوء نتائجها البيئية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على ورقات الاستراتيجية لتخفيض الفقر ـ والاستراتيجيات الإنمائية والقِطاعية القومية أيضاً ـ أن تتعامل بوضوحٍ مع حماية البيئة وإدارتها. ومن الضروري أن تعمل الحكومات القومية والمنظمات المتعدّدة الأطراف والوكالات الثنائية على إدخال تقييمات التأثيرات على البيئة في سياساتها وبرامجها.

كذلك تؤثّر السياسات الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية على نوعيّة البيئة. فالاستثمار في التنمية البشرية، وبخاصة في تعليم النساء والبنات، كثيراً ما يوفّر منافع بيئيةً، من بينها تخفيض الضغط السكّاني. لذا فإنه ينبغي على السياسات البيئية أن تتعامل مع الأبعاد الجُنوسيّة للارتباطات بين الفقر والبيئة؛ دامجةً الاثنين كليهما في صياغة استراتيجيات تخفيض الفقر والإصلاحات السياسية المتعلقة بها، وتطبيقها، ومراقبتها.

إن على الاستراتيجيات للتنمية المستدامة، أن تُرشد السياساتِ الخاصةَ بإدارة الموارد الطبيعية على ضوء الموارد والاهتمامات المحدّدة للبلد؛ لأن خطط عملٍ بيئيةٍ قومية عديدة تقصّر عن معالجة تأثيراتها على قطاعات أخرى، وعلى احتياجات الفقراء. ولتحسين رسْم السياسة البيئية، يتعيّن أن تتعامل مثل هذه الخطط بوضوحٍ مع اهتماماتٍ كهذه ـ وأيضاً مع مساهماتها في التوصُّل إلى أهداف التنمية.

تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المضِرَّة بالبيئة

تدفع العمليات العادية للأسواق إلى التباعد بين المكاسب الخاصة والتكاليف الاجتماعية، لأن النشاطات الإنتاجية كثيراً ما تولّد فوائد خاصة لوكلاء الاقتصاد لكنها تفرض تكاليفَ على المجتمع. وبالتالي، فقد يتطلّب الأمر ضوابطَ أو سياساتٍ ضريبية تصحيحية لتنظيم الحوافز الخاصّة والعامة في صفٍّ واحد مع الحاجة إلى حماية البيئة.

ثمة أمرٌ مؤذٍ بصورةٍ خاصّة هو تلك السياسات الحكومية، مثل الإعانات المالية المباشرة أو المخْفيّة، التي ترسِل الإشارات الخاطئة عبر تسعير الموارد البيئية على نحوٍ غير ملائم. وكثيراً ما تكون كلفة تخفيض الإعانات المالية المضِرَّة بيئياً ذاتَ عائد أكبر بكثير من مردود الضّبط المباشر للنشاط الاقتصادي. وانعكاس التكاليف البيئية في أسعار السوق ـ من خلال رسوم على التلويث وسياسات أخرى مبنيّة على أساس السوق ـ يعزّز أيضاً الممارسات البيئية السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

من الأمثلة الهامة على ذلك، أسعار مياه الرّيّ. فحتّى مع صيرورة المياه أكثر ندرة في بلدان عديدة، ما يزال الاتجاه سائداً نحو توفيرها للمستعملين من دون أيّ مقابل تقريباً. ويشجّع مثل هذا النّهج على الهدر، ويزيد من تشبّع التربة بالماء والأملاح، كما يثبّط همّة المزارعين للاستثمار في الحفاظ على المياه. وتشمل السياسات الأخرى، المضِرَّة بيئياً، إعاناتٍ مالية تشجّع عمليات الصّيد المائي، والتحريج الواسعة النطاق لأغراض تجارية، والاستخدام المفرط للكيماويّات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات.
لكنّ ذروة قائمة الإعانات المالية المضرَّة هي تلك الممنوحة لاستهلاك الوقود الأحفُوري، والمتجاوزة في قيمتها على نطاق عالمي شامل جميع المساعدات الخارجية من جميع المصادر. وهناك إجماعٌ متنام على أن الإعانات المالية للطاقة ينبغي أن تركّز على توسيع المنافذ إلى التّقانة، وعلى تطوير أنواع من الوقود أكثر نظافة وإشاعةِ استعمالها، وعلى زيادة فعّالية الاستعمال ـ وليس على التّرويج للاستهلاك. وكما تبيّن بعض البلدان الأوروبية، فإنه يمكن لتسعير الوقود الأحْفوري على نحوٍ ملائم إعطاءُ حافز قوي على التوسّع في استعمال الطاقة القابلة للتجدُّد. ويستفيد من التكاليف المتدنّية للوحدة، التي توفّرها تِقانات الطاقة التجدُّدية، كلّ من البلدان الغنية والبلدان النامية التي تفكّر في إقرار استعمالها.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

إنتاج الطعام

يتوقّف الرفاه البشري على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية التي تساعد في إنتاج الطعام. ويعتمد الناس على التربة لزراعة المحاصيل، وعلى الأراضي العُشْبيّة لتربية المواشي، وعلى المياه العذبة والمحيطات لدعم مصائد الأسماك. وتشكّل الموارد المتوارثة أساساً للكثير من هذه الإنتاجية. فقد ولّد المزارعون عبر القرون مخزونات مهمة من المعلومات والقدرة الإنتاجية بتربية المواشي وانتقاء أنواع نباتية معينة وخزنها وتكثيرها. وتمكّن الموارد المتوارثة المتنوّعة المزارعين من التكيُّف مع التغييرات البيئية بتنشئتهم أنواعاً جديدة من المواشي والنباتات التي تتلاءم مع الأوضاع الجديدة بصورة أفضل. وخلال فترات القِلّة في المؤن، يكون التنوّع الأحيائيّ البرّي أيضاً مصدراً للمنتجات الغذائية البديلة.

المـــاء

يهدِّد سوءُ إدارة الموارد الطبيعية وتدهور نوعيّتها خدماتٍ مائيةً حيوية

بالخطر، مما يُفضي إلى تقويض النمو الاقتصادي والرفاه البشري وسهولة التكيُّف البيئي. إذ يعيش ما يقرب من 1,7 بليون إنسان؛ أي ثلث عدد السكان في العالم النامي، في بلدان تواجه مشقّةً مائية (وتُعرّف بأنها بلدان تستهلك في العام أكثر من عشرين بالمائة من إمداداتها المائية الممكن تجديدها). وإذا ظلّت الممارسات الراهنة على حالها، فمن الممكن أن يزداد هذا العدد بحلول العام 2025 إلى خمسة بلايين. ويؤدي هذا المورد المحدود من المياه إلى إضعاف إمكانيات التنمية في بلدان عديدة، كما أصبحت النّزاعات الناجمة عن استخدام المياه وتوزيعها سبباً اعتيادياً لخلافات دولية.

الطاقـــة

يفتقر أكثر من بليونَيّ إنسان إلى فرص الحصول على الكهرباء والخدمات التي توفّرها، بما في ذلك الإنارة، والتبريد، والاتصالات، والقوّة الآليّة ؛ علماً بأن هذه الخدمات جوهرية لتوفير التعليم، والرعاية الصحيّة، وخلْق فرَصٍ للعَمالة الإنتاجية.

من أجل تعزيز الآليّات الدولية للإدارة البيئية

نادراً ما يتوقّف التدهور البيئي عند الحدود القُطْرية، ومع ذلك فالسياسات والمؤسّسات البيئية العديدة تتوقّف داخل تلك الحدود. غير أن مستجمَعات الأمطار ومصائد الأسماك الدولية، والتلوُّثات والتغيُّرات المناخية الكونية، تشكّل تحدّيات للسياسات البيئية يجب أن تعالجها البلدان بالعمل معاً ـ لأن أعمال بلد واحد تؤثّر في رفاه البلدان الأخرى. وما يضاعف المشكلة هو التوزيع اللاّمتساوي لفوائد الخدمات البيئية وتكاليف إدارتها داخل البلدان وفي ما بينها.

لقد لفتت اتفاقياتٌ بيئية متعدّدة الانتباه إلى ضرورة إدارة البيئة الكونية، لكن تطبيق هذه الاتفاقيات يمكن تحسينه. فمن اللازم زيادة التركيز إلى حدٍّ كبير على احتياجات الفقراء، وبخاصة في الوصول إلى الأهداف. كما ينبغي القيام بمجهود أكبر لبناء قدرات البلدان النامية على تطبيق هذه الاتفاقيات ودمجها في رسم السياسات القُطْرية.

وقد يقتضي الأمر وضْع ترتيبات مؤسَّسيّة جديدة بهدف تنسيق السياسات القُطرية للردّ على التحديات البيئية الإقليمية والكونية، كما تدعو الحاجة إلى قيام تعاون أقوى للإدارة البيئية الإقليمية. وتُظهر بلدانُ مستجمَع الأمطار لنهر الرَّاين كيفية تقاسُم التكاليف والفوائد في إدارة مستجمَع أمطارٍ دوليّ.

تميل العمليات المتعاقبة في ما بين الحكومات إلى كونها صعبة التنظيم وبطيئة التنفيذ، لكنها السبيل الواقعي الوحيد لمعالجة التدهور في التلوّث والمنظومات البيئية عبر الحدود. وينبغي أن تعمل الاتفاقيات الدولية على توزيع الأعباء بإنصاف، وتضمن أن تصبح فوائدُ الإدارة البيئية الأفضل مستحِقَّةً للأهالي الذين يتحمّلون التكاليف المباشرة والفرص الضائعة في حماية الموارد البيئية. وقد أثبت بروتوكول مونتريال ـ الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون ـ أنه نجاح باهر للسياسات البيئية الكونية. لكن تطبيقه تَسهّل ببدائلَ عائِديّةِ التكاليف للمواد التي تستنزف الأوزون، فقلّصت الحاجة إلى التّشارُك المكثَّف في التكاليف والمنافع بين البلدان الغنية والفقيرة.

ومع أن العالم الصّناعي يُحدث معظم الانبعاثات المؤدية إلى التسخين الكوني، فإن العالم بأسره يشعر بتأثيرات هذا التسخين. في غضون ذلك، هناك تفاوتٌ في التقدّم نحو كبح الانبعاثات لغازات الدَّفيئة؛ المتسبِّبة بالاحتباس الحراري.

الاستثمار في العلوم والتِّقانة الخاصة بالبيئة

يمكن للتِّقانات المتوافّرة حالياً أن تقطع شوطاً بعيداً نحو مواجهة التحدِّيات البيئية المعقّدة بتكاليف ذات عوائد، والمطلوب لذلك إيجادُ السُّبل الكفيلة بتوفير هذه التقانات إلى الناس الذين هم في أمَسِّ الحاجة إليها. وفي البلدان الفقيرة، سوف يستلزم هذا الأمر في حالات كثيرة تقويةً بالغة الدلالة للقدرات المؤسَّساتية على التعاون التِّقانيّ.

يتطلّب تحسين التِّقانات المتعلقة بالمشكلات البيئية إعادةَ توجيهٍ لسياسات الأبحاث والتطوير بصورة جذرية. ففي البلدان الغنية، هبطت نسبة الاستثمارات العامة في أبحاث الطاقة وتطويرها ـ بما في ذلك الطاقة القابلة للتجدُّد ـ هبوطاً متسارعاً خلال العقدين الفائتين. وبالنظر إلى وجوب التعامل مع التغيُّرات المناخية، تكون زيادة الاستثمارات جوهرية بالنسبة إلى توسيع الأسواق لتقانات الطاقة التجدُّدية والتكلفة الأدنى لكل وحدة؛ مما يُفيد البلدان الغنية ويمكِّن البلدان الفقيرة من تبنّي الحلول نفسها.

ثمة وفرة في الفهم العلمي للعالم الطبيعي، لكنّ قدْراً مذهلاً منه ما يزال مجهولاً. فما من آليّة موجودة حالياً لمتابعة مسار المنظومات البيئية الرئيسية وقدرتها المتواصلة على إنتاج السِّلع والخدمات التي تدعو إليها الحاجة. وينبغي إنشاء مرصدٍ للحياة يراقب بانتظام جميعَ المنظومات البيئية الرئيسية، مثل المَواطن الطبيعية الساحلية والمستجمَعات الرئيسية للأمطار والمستنقعات. ومن شأن مرصدٍ كهذا أن يتمّم الجهود الراهنة، التي تشمل الشبكة الكونية لِرصْد اليابسة، والشبكة الكونية لرصْد المناخ، والشبكة الكونية لرصْد المحيطات.

ينبغي أن ينطلق مرصد الحياة بناءً على التقييم الألفي للمنظومات البيئية، وهو مجهود يستغرق أربع سنوات وينهمك خلاله ألف وخمسمائة عالِم في جمع أفضل المعارف المتوافرة عن المنظومات البيئية في العالم والخدمات التي تقدِّمها. ومن شأن المرصد

الحياتي أن يضمن بقاء هذه التحليلات محدَّثةً على نحوٍ متواصل بهدف وضْع رسْم تفصيلي لما تُحدثه النشاطات البشرية من تأثيرات طويلة الأمد على منظومات بيئية معيّنة. ولاستنباط الاستجابات، يحتاج راسمو السياسة توقعات علمية يُعوَّل عليها عن التغيُّرات البيئية التي يتسبَّب بها الإنسان. ويتعيّن أن تكون المؤشّرات البيئية التي ترصد مسار البيئة بدقّة، مطوَّرةً مع صياغة السياسة القومية ومندمجة فيها. كما ينبغي أن يكون للتخطيط الطويل الأجل دوره المهم في التغيُّرات المناخية المترسِّمة والتغيُّرات الحاصلة في منظومات بيئية معيّنة، لتقييم الكيفية التي ستؤثّر فيها هذه الاتجاهات على تقدُّم التنمية واحتياجاتها.

زيادة الجهود المبذولة لحماية المنظومات البيئية الحرِجة

كثيراً ما يكون إحداثُ مناطق محميّة السّبيلَ الأفضل للحفاظ على التنوع الأحيائي، وعلى المنظومات البيئية الحرجة. فما يزيد على ستين بالمائة من أنواع الكائنات البرية موجودٌ ضمن خمسة وعشرين إقليماً بيئياً تكاد ألّا تتجاوز الواحدَ بالمائة من مساحة اليابسة. وتواجه أماكن التنوُّع الأحيائي المأزومةُ هذه مخاطرَ فادحة أدّت حتى الآن إلى فقدان سبعين بالمائة من الحياة النباتية الأصلية.

يكمن الأمل الأفضل للحفاظ على التنوعيّة الأحيائية والمنظومات البيئية الحرجة في إقدام الحكومات والعلماء وذوي المصلحة الرئيسيين الآخرين على وضع أولويات للعمل، والتعاون معاً لتحقيق أهداف مشتركة. وتكون جهود حِفْظ الأنواع على أكبر قدْر من الفعّالية عندما يخطّط لها خبراء ينتمون إلى مجموعة كبيرة متنوعة من فروع الدراسة والمعرفة، بالتشاور مع السكان المحليّين.

ويمكن للمناطق المحميّة ذات الإدارة الجيدة توليد عائدات يُعتَدُّ بها، من خلال السياحة وآليّات مالية مستحدَثة مثل المدفوعات لقاء خدمات المنظومات البيئية. وينبغي اعتبار الناس المحليّين، وبخاصة الفقراء، جزءاً من الحلّ ـ وليس جزءاً من المشكلة. كما يقتضي وُجوباً أن يجني الناس الذين تعتمد سُبُل عيشهم على المناطق المحميّة فوائدَ من هذه المناطق، وأن تكون لهم حصّتهم في نجاحها المتواصل؛ وإلّا فإن مثل هذه الجهود لن تكون مستدامة.

المصدر: نفسه.

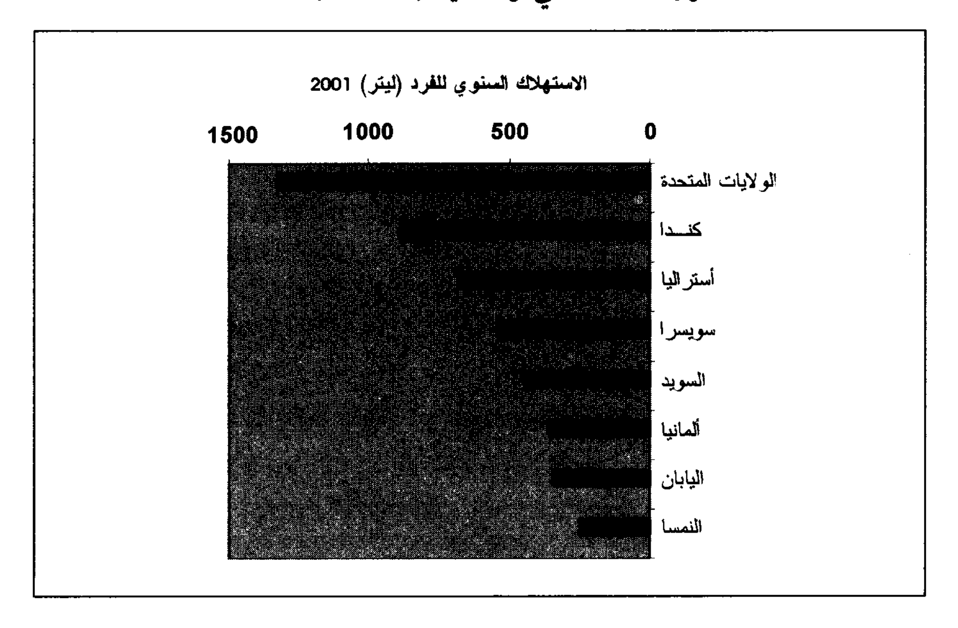
في أفقر البلدان، توفِّر ما يزيد على 80 بالمائة من الطاقة مصادرُ تقليدية مثل رَوْث الحيوانات وفضلات المحاصيل وحطَب الوقود. وكثيراً ما تُرغم المواقدُ وتِقانات التدفئة التي لا تُحدث الأثر المطلوب أبناءَ المجتمعات المحلية على تجميع أنواع الوقود التقليدية بنسبةٍ تتجاوز القدرة الطبيعية على إعادة توليد هذه الموارد، مما يؤدي إلى إتلاف نوعية الأرض. ومن الممكن أن يُنتج طهْو الطعام

بمثل هذه الأنواع من الوقود مستوياتٍ عالية للغاية من الملوّثات الهوائية المؤذية للصحّة، داخل المساكن وخارجها على حدٍّ سواء. وتستلزم الحلول لمثل هذه المشكلات ربْطَ تغيُّرات أنماط استهلاك الطاقة في البلدان الثَّرية باستخدام التِّقانات المنخفضة التكلفة والمتدنِّية الانبعاثات في الدول النامية.

تُعتبر المواصلات ـ وهي القطاع الأكثر استخداماً للطاقة ـ تحدِّياً رئيسياً للاستعمال المستدام للطاقة، وينبغي على الحكومات توفير الحوافز للمستهلكين والمنتجين كي ينتقلوا إلى استخدام للموارد أكثر فعّاليّة واستدامة. مثلاً، يمكن سعر البنزين، المحدَّد في قسم كبير منهُ بالضرائب، أن يحدث فرقاً في الأمر. فمن بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُعتبر كندا والولايات المتحدة من بين تلك البلدان الأقل تسعيراً لِلِّيتر من البنزين ـ وليس مفاجئاً أن تكون فيهما أعلى نسبة استهلاك سنوية للفرد. أما النمسا واليابان، فهما من بين الأعلى في سعر البنزين بالمفرَّق ـ ويبلغ استهلاكهما للفرد رُبْع المستوى الأمريكي وثلث المستوى الكندي. وفي الهند، يبلغ سعر البنزين أربعة أضعاف ما هو عليه في الولايات المتحدة (وفقاً لسعر الصَّرف في الأسواق).

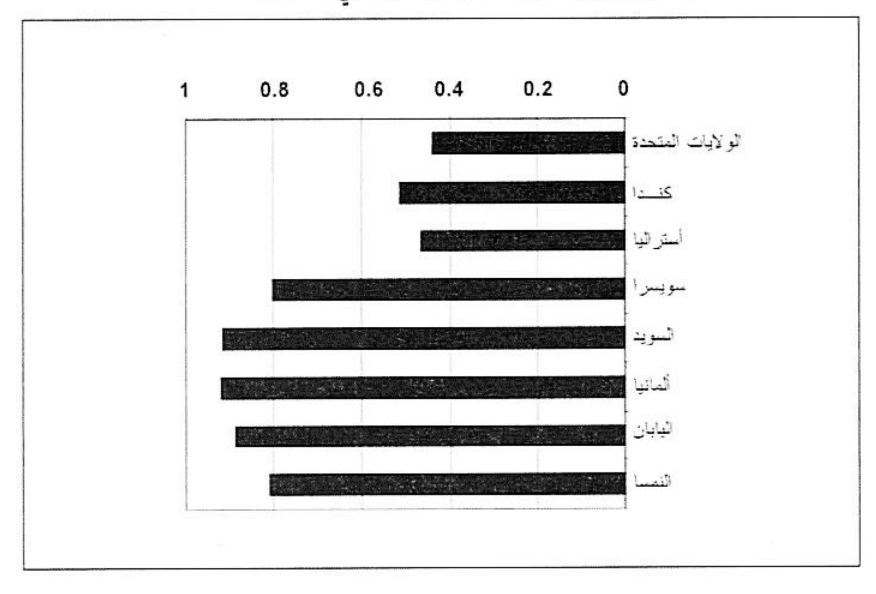
الشكل رقم (19-3)

الاستهلاكُ الأعلى للبنزين مرتبطٌ بالأسعار الأدنى في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2001



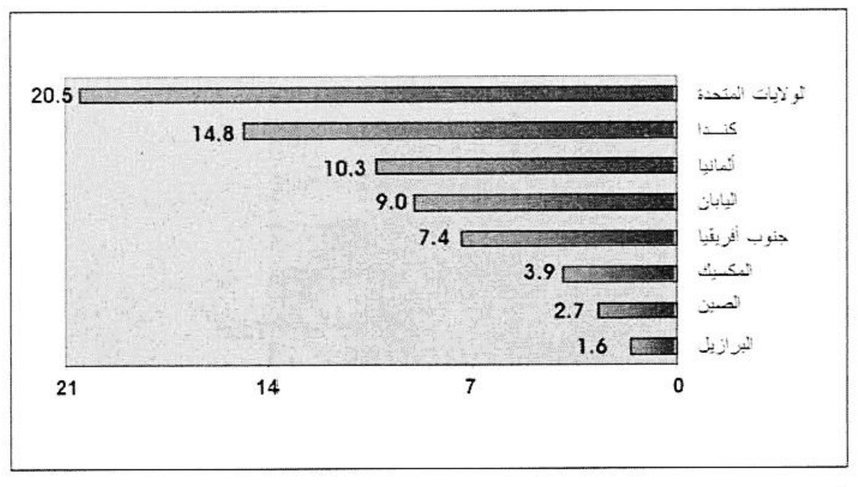
الشكل رقم (19-4)

سعر البنزين بالمفرَّق (دولار أمريكي/الليتر)، 2004



الشكل رقم (19-5)

بث ثاني أكسيد الكربون للفرد في دول مختلفة في العالم



المصدر: UNDP, *Human Development Report*, 1998, p. 3.

استنضاب الموارد

تعتمد المجتمعات البشرية في معيشتها على الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها مثل: الماء؛ والغابات؛ والأسماك؛ والحيوانات؛ والزراعة. وغالباً ما تسمى العناصر بالمصادر المتجددة؛ لأنها، في الأحوال والأوضاع الإيكولوجية السليمة تتجدد بصورة تلقائية على مر الزمن. أما إذا رجحت كفة استهلاك هذه الموارد على ما هو متوافر منها بالفعل، فإن هذه الموارد تتعرض لمخاطر النضوب. وتكمن هنا بعض المبررات للتوجهات الداعية إلى كل من التنمية المستدامة والبيئة المستدامة.

مصائدُ السَّمك الدولية ـ تُغرقها الإعاناتُ المالية

يجري في مختلف أنحاء العالم استنزافٌ لمخزونات الأسماك بسبب الصّيد المتقدِّم جداً في تقنيّاته واللّامقيّد في كمّياته. ويَحدث الصّيد المفرط في آسيا وأجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعديد من البلدان الجزريّة الصغيرة ـ حيث تزيد أساطيل الصّيد من بلدان غنية تفاقُمَ مخاطر إفراط السكان المحليّين في الصيد. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، فإن أكثر من ربع مصائد الأسماك في العالم مستغلّة بإفراط أو مستنزَفة.

وتشير تقديرات متحفِّظة إلى أن الإعانات المالية الحكومية العالمية لصيد الحيوانات المائية، تبلغ عشرة بلايين إلى خمسة عشر بليون دولار سنوياً ـ أي نحو ربع القيمة السنوية للمتاجرة بالسمك، البالغة ستة وخمسين بليون دولار. وكثيراً ما تدعم هذه القروض والحوافز والمدفوعات المباشرة أساطيل من أماكن بعيدة وأكبر بكثير مما يلزم، إذا أُخِذ في الاعتبار ما هو متوافِّر من مخزون الأسماك. فالولايات المتحدة تزوِّد كلَّ مركب بنحو أربعمائة ألف دولار لمساعدة صيّاديه في اصطياد سمك التُّنّ، في جنوبي المحيط الهادي. وأنفق الاتحاد الأوروبي سنة 1996 مائتين واثنين وخمسين مليون دولار ـ ثلث ميزانيته لمصائد الأسماك ـ على اتفاقيات تتيح لأساطيله الصيد في مياه أجنبية بعيدة. كما يواصل الاتحاد الأوروبي إنفاقه على الإعانات المالية المُضِرّة ـ مثل بناء مراكب جديدة أو تحديث القديم منها (12 بليون يُورو من ميزانية الاتحاد والميزانيات القُطْرية بين عامَي 2000 و2006) ـ أكثر من إنفاقه على تخفيض الصّيد (1.1 بليون يورو). وبحسب البنك الدولي، فإن خمسةً بالمائة فقط من الإعانات لصيد الأسماك هي ذات هدفٍ بيئيّ إيجابيّ؛ في حين أن معظمها يقلِّص مخزوناتِ الأسماك ويُضِرّ بالمنظومات البيئية البحرية.

المصادر: Institute for European Environmental Policy, 2002; WWF, 1998; IFPRI, 2001, and Milazzo, 1998.

يمثل شحّ المياه والموارد المائية عموماً أحد الإشكاليات المعقدة المزمنة في أكثر المجتمعات النامية والأقل نمواً. فالمناطق الجافة أو القاحلة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، على سبيل المثال، تتزايد فيها الضغوط ومعدلات الاستهلاك على مصادر المياه حتى إن الحاجة إلى المياه آخذة بالتعاظم بصورة متسارعة. ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستزداد خطورة أو إلحاحاً في المستقبل، لاسيما وأن هذه المناطق هي التي تتزايد فيها معدلات النمو السكاني قياساً على ما يتوافر فيها من مصادر المياه الطبيعية.

ويمثّل الاحترار الجوي العالمي واحداً من الأسباب الرئيسية لإنضاب مصادر المياه؛ إذ إن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي بالضرورة إلى ازدياد الحاجة لمياه الشرب والري.

تردّي التربة والتصحر: يعيش نحو ثلثي سكان العالم، كما تقول إحدى دراسات الأمم المتحدة (UNDP, 1998) على ما تنتجه الأرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة. من هنا، فإن تآكل التربة الزراعية في مساحات واسعة من آسيا وأفريقيا سيؤدي إلى انتشار الفقر والفاقة بين عشرات الملايين من الناس. وتكمن هذه المشكلة أساساً في الاستخدام الجائر للأراضي الزراعية، والجفاف والافتقار إلى العناية بالأرض وتسميدها. ومن الآثار المباشرة لتردي التربة الزراعية تدهور الإنتاج الزراعي عموماً وتضاؤل بقاع الرعي للماشية، واضطرار موجات من البشر للارتحال إلى مناطق أخرى أكثر خصوبة. ومن جهة أخرى فإن كثيراً من بقاع العالم تتعرض لأخطار التصحر؛ أي تقلص المساحات المزروعة بفعل العوامل الجوية القاسية وانتشار موجات التربة الجافة العقيمة والرمل على بقاع الأراضي المزروعة أو الصالحة للفلاحة.

قَطْعُ أشجار الغابات ـ بإعاناتٍ مالية

في سنة 1998، التزمت مجموعة الثمانية (الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان) بحماية غابات العالم. لكنّ بعض بلدان المجموعة يواصل تقديم الإعانات المالية للصناعات الحرْجيّة ـ مقوِّضاً حماية الأحراج ومسرِّعاً فقدانَها.

من أكثر الإعانات المالية شيوعاً فرْضُ رسوم منخفضة على شركات الأخشاب التي تقطع أشجاراً في الأراضي العامة يستغرق نموُّها وقتاً طويلاً، وإلغاءُ ديونٍ ضريبية على هذه الشركات، وشقُّ الحكومات طرقاتٍ لِنَقل الأخشاب لا تتحمّل الشركات التي ستستعملها أياً من تكاليفها، وهباتٌ مباشرة إلى شركات الخشب لكي تغطّي، مثلاً،

تكاليفَ التخطيط. وتتقدّم كندا والولايات المتحدة واليابان على بقية أعضاء مجموعة الثمانية من حيث الإعانات المالية في هذا المجال، كما تنفرد فرنسا من بين البلدان الأوروبية في المجموعة بأنها الحكومة الوحيدة ذات الاستثمارات المباشرة في شركات الأخشاب.

يبلغ مجموع الإعانات المالية الكندية بليونين إلى بليونين وسبعمائة مليون دولار في السنة. وتقدِّم اليابان إعانات مالية إلى مَناشر الخشب التي تعالج أزناد خشب الجذوع المعدَّة للنشر، المستورَدة من الغابات البطيئة النموّ في كندا وسيبريا وأماكن أخرى. كما أن وكالات ترويج الصادرات، التابعة لها، تدعم برامج تؤدّي إلى تدمير غاباتٍ بطيئة النمو، وتُضِرّ بمجتمعاتٍ محلية تقليدية في أستراليا وإندونيسيا ومناطق أخرى. وفي الولايات المتحدة، كلّفت برامج المبيعات لأخشاب البناء أو النِّجارة دافعي الضّرائب ما مجموعه أكثر من بليوني دولار بين عامي 1992 و1997؛ فيما تشقّ فرنسا طرقاتٍ وتُقدِم على استثمارات أخرى متعلّقة في مناطق حسّاسة بيئياً من أفريقيا الوسطى. وقد أظهرت دراساتٌ متعدّدة أن شقّ مثل هذه الطرقات يُلحق أذىً خطيراً بالغابات الاستوائية الرئيسية في المنطقة. وتُطبِق على غابات الاتحاد الروسي عمليّاتٌ هائلة غيرُ قانونية لِقطْع الأخشاب؛ كما يشكِّل عدمُ جمع الضرائب والرسوم من مثل هذه العمليات نوعاً من الإعانة المالية، التي توازيها إلى حدٍّ ما المجازفاتُ الكبرى للعمل في ذلك البلد.

المصادر: Sizer, 2000, and Myers and Kent, 1998.

وتمثل الغابات والأحراج مكوناً جوهرياً للنسق الإيكولوجي: فهي التي تنظم مصادر المياه، وتطلق الأوكسجين في الجو وتمنع تآكل التربة. كما أنها تمثل سبل العيش للملايين من الناس باعتبارها مصدراً للوقود والغذاء والحطب والزيت النباتي والأعشاب والأدوية. وعلى الرغم من الأهمية التجارية والاقتصادية البالغة للغابات، فقد اختفى أكثر من ثلث الأشجار والأحراج في العالم. ومنذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، أزيلت الأشجار من أكثر من 15 مليون هكتار من الأراضي في البلدان النامية (منها أكثر من 7 ملايين هكتار في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي) وأربعة ملايين هكتار في أفريقيا جنوب الصحراء. ولا تزال حملات اجتثاث الأشجار قائمة على أشدها، ولاسيما في المناطق المسماة غابات الأمطار. كما أن تدمير الأراضي المُشَجّرَة وتجريدها من الأشجار التي تُقطَع لأغراض تجارية في أغلب الأحيان ما زال يمثل خطراً متزايداً على البيئة وعلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعشرات الملايين من الناس في العالم النامي.

كيف تهدِّد التغيُّراتُ المناخية الكونية البلدانَ النامية

من المتوقع أن يؤدي التغيُّر المناخي الكوني إلى زيادة التفاوتات بين البلدان الغنية والفقيرة، وبخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة. ويعكس الضّرر المقدَّر للبلدان الفقيرة، جزئياً، قدرتها التكيُّفية الأضعف. وبالتالي، فإن التغيُّر المناخي قضيةٌ تنمويّة رئيسية.
يمكن للتغيُّر المناخي أن يؤدي إلى تغيُّرات واسعة النطاق، وربما متعذِّرة الانعكاس، في منظومات الكرة الأرضية؛ مع تأثيرات على المستويات الكونية والقارِّية. ومع أن احتمال هذه التأثيرات ومداها غير معروفَيْن جيداً، فإنهما سيكونان هامَّيْن؛ وينبغي تالياً تبيانهما في صنع السياسة. تشمل التأثيرات الممكنة:

- انخفاض غِلال المحاصيل في معظم الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية وازدياد التقلّب في الإنتاجية الزراعية بسبب حالات الطقس المتطرّفة (جفاف وفيضانات).
- ازدياد التقلُّب في تكثُّف البخار إلى أمطار خلال فترة الرياح الموسمية الصيفية الآسيوية، التي قد تخفِّض إنتاج الطعام وتزيد الجوع.
- انخفاض توفُّر الماء في العديد من الأقاليم الشحيحة المياه، وبخاصة الأقاليم شبه الاستوائية؛ وازدياد توفُّر الماء في بعض الأقاليم الشحيحة المياه ـ مثل أجزاء من جنوب شرق آسيا.
- ازدياد التدمير لسلسلة الصخور المرجانية القريبة من سطح الماء والمنظومات البيئية الساحلية، وازدياد التغيُّرات في أنماط الطقس المدعومة من المحيطات.
- ارتفاع مستويات البحار. فمع الارتفاع في مستوى البحر متراً واحداً من جراء الاحترار الكوني، قد تشهد مصر اختفاء 12% من أراضيها ـ حيث يعيش سبعة ملايين نسمة. ويهدِّد ارتفاع مستويات البحار بجعل بلدان جزريّة صغيرة متعدّدة ـ مثل مالديف وتوفالو ـ غير صالحة للسُّكنى، وبتحويل مساحات شاسعة في بلدان أخرى إلى مستنقعات.
- ازدياد التعرّض للأمراض المنقولة بالحشرات (الملاريا، حمَّى الضَّنك ـ الدِّنجِيّة) والأمراض المنقولة بالمياه (الكوليرا).

المصدر: IPCC, 2001a, b, and UNDP, 1998.

كما تتزايد المخاطر على البيئة البشرية عموماً بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي التزايد التدريجي في حرارة الغلاف الجوي للأرض. وتحدث هذه الظاهرة التي تُسمّى «الدفيئة» أو «أثر المُستَخضَرات» عندما تعترض طبقة من غاز ثاني أوكسيد الكربون لأشعة الشمس المنعكسة من الأرض وتحتبسها، مما يؤدي إلى رفع حرارة سطح الأرض. وقد يكون لهذه الظاهرة آثار مدمّرة، مثل: الفيضانات؛ والقحط؛ وتغيّرات أخرى في مُناخ العالم.

ومن أبرز آثار الدفيئة/ المُستَخضَرات؛ تعاظُم الغازات الحابِسة للحرارة في نطاق الغلاف الجوي للأرض. وبينما تعمل آثار الدفيئة «الطبيعية» على إبقاء درجة حرارة الأرض على مستويات مريحة وملائمة، فإن تكاثُف الغازات بدرجة عالية من التركيز من جرّاء الأنشطة البشرية قد ارتبط بتصاعُد حرارة الكوكب الذي نعيش فيه.

الأغذية المعدلة جينياً

وقد ارتفعت حدة المساجلات خلال العقد الماضي بين علماء الاقتصاد والاجتماع والبيئة حول المنافع والمخاطر التي ينطوي عليها إنتاج النباتات المُعدلة جينياً؛ أي النباتات أو المحاصيل التي تم إنتاجها بعد تعديل الجينات (المورِّثات) المؤثّرة في خصائصها وطبيعتها ونموّها. وقد شملت عملية التعديل الجيني جميع أنواع المحاصيل الغذائية والدواجن والحيوانات وتعددت حولها التقارير والبحوث الدراسية بين مؤيدة ومعارضة. غير أن الكم الهائل من الدراسات لم يتوصل بعد إلى نتائج حاسمة حول الموضوع.

الاستدامة البيئية وتحسين الإدارة الحضَرية

تدعو حزمة الخطط التنموية الصادرة عن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى إدارة بيئية ومدِينية أفضل، وبخاصة لحماية الفقراء؛ إذ ليس من قبيل الصُدف أن كثرةً من أشد مناطق العالم فقراً تعاني من تقلّبات وتعرُّضات مُناخية هائلة ـ تتطلّب إدارةً بيئية سليمة. وتشمل هذه الأوضاع مناطق استوائية وشبه استوائية غير حصينة في وجه تراوُحيّات في سقوط الأمطار ودرجات الحرارة، تدفعها عواصف «أل-نينيو»؛ كما تستشعر مثل هذه المناطق تأثيرات التغيير المناخي الطويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، أُجهِدت المنظوماتُ البيئية في بلدان عديدة، ذات مداخيل منخفضة وتنمية بشرية متواضعة، بفِعل نموٍّ سكّاني متسارع ونشاطات تجارية عشوائية. وتؤدي هذه الضغوط إلى فقدان البيئة الطبيعية، عبر إزالة الأحراج وطغيان الطرق والمدن والأراضي الزراعية ـ وأيضاً بسبب نضوب موارد نادرة مثل الطبقات الصخرية المختزنة للمياه العذبة والمسامك الساحلية. ثمة تحدٍّ ذو صلة بالوضع يشمل تدبير أمر التوسُّع المتسارع للحياة المدِينيّة («المَدْنَنة»)، لحماية الصحة وفرص الحصول على أساسيّات من أسباب الراحة للإنسان؛ مثل الأرض والسكن والنقليات ومياه الشرب المأمونة ونُظُم الصَّرف الصحّي وغير ذلك من البنى التحتية. وتتطلّب مثل هذه الجهود تخطيطاً مدِينياً دقيقاً واستثماراتٍ عامّة كبيرة جداً.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003.**

نقاط موجَزَة

1. يمثل النمو السكاني واحداً من أهم المشكلات التي تواجهها البشرية في عالم اليوم. وقد تكهن توماس مالثوس قبل نحو مائتي سنة بأن متطلبات التزايد السكاني ستتجاوز حدود الموارد المتاحة للمجتمعات البشرية. كما أنه أعرب عن مخاوفه من أن تكاثر السكان سيؤدي في المستقبل إلى شيوع البؤس والمجاعات إلا إذا خفف الأزواج والزوجات من نشاطهم الجنسي.

2. تعتمد الدراسات السكانية الديموغرافية في أكثرها على البيانات الإحصائية، غير أن الديموغرافيين يهتمون أيضاً بمعرفة أنماط التزايد والتنوع والاتجاهات بين السكان. ويستخدمون في هذا السياق عدداً من المصطلحات والمفاهيم من بينها معدلات المواليد، والوفيات، والخصوبة.

3. يجري تحليل التغيرات في أنماط السكان انطلاقاً من مفهوم الانتقال الديموغرافي/ السكاني. فقبل مرحلة التصنيع، كانت معدلات المواليد والوفاة مرتفعة، نظراً للانخفاض السريع في معدل الوفيات والتدريجي البطيء في معدل المواليد. غير أن الأمر وصل إلى درجة من التوازن والتعادل في المجتمعات الصناعية الغربية مع انخفاض معدلَي المواليد والوفيات كليهما.

4. تشير التقديرات إلى أن عدد سكان العالم سيتجاوز عشرة بلايين نسمة بحلول العام 2150، وستكون النسبة الأكبر من هذه الزيادة في العالم النامي الذي سيكون قد مر في تلك الأثناء في مرحلة الانتقال الديموغرافي يعود بعدها إلى حالة من الاستقرار والتوازن السكاني. أما المجتمعات الصناعية المتقدمة؛ فستستمر فيها ظاهرة الشيخوخة المجتمعية التي يتناقص فيها عدد الشباب المنتجين. وستؤدي هذه الاتجاهات السكانية إلى نتائج بالغة الأهمية على أسواق العمل وعلى أنساق الرفاه والخدمات الاجتماعية وعلى مصادر الغذاء والماء، كما أنها ستفضي إلى فرض أعباء متزايدة على البيئة الطبيعية والأوضاع المعيشية في المراكز الحضرية.

5. أسفرت الأنشطة والتدخلات البشرية عن آثار جذرية على جميع مظاهر العالم الطبيعي. وأصبحت جميع المجتمعات تواجه الآن القضايا المتصلة بالبيئة والنسق الإيكولوجي، أي بأفضل الطرق التي ينبغي اتباعها لاحتواء الأضرار التي أصابت البيئة بسبب التصنيع والتقانة الحديثة. وشاعت في السبعينات من القرن الماضي أفكار مؤداها أن التنمية والتوسع الصناعي لا يتلاءمان مع الطبيعة المحدودة لموارد الأرض. غير أن هذه الأفكار حلت مكانها في أواخر

الثمانينات اتجاهات أخرى تدعو إلى التنمية المستدامة، وتقضي بأن النمو ينبغي أن يمضي قدماً مع التأكيد على تدوير الموارد المتاحة وإعادة استغلالها مرة بعد مرة بدلاً من استنضابها.

6. تمثل أنماط الاستهلاك العالمي مرآة للنمو الاقتصادي، غير أنها تبين في الوقت نفسه مقدار الضرر والدمار الذي أصاب الموارد البيئية، وتظهر اتساع فجوة التفاوت واللامساواة في العالم. ويبلغ استهلاك الطاقة والمواد الأولية أعلى مستوياته في البلدان الأوروبية قياساً على بقاع العالم الأخرى. غير أن الأضرار البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتعاظم تترك آثارها البالغة الأكثر حدة على الشرائح والمجتمعات الفقيرة.

7. هناك عدة مصادر للمخاطر البيئية. ويرتبط بعضها بالتلوث وانبعاث المنتجات الضارة في الجو مثل: تلوث الهواء؛ والأمطار الحمضية؛ وتلوث المياه؛ والنفايات الصلبة التي لا يمكن إعادة استغلالها أو تدويرها. وتنطوي المخاطر الجسيمة الأخرى على استنضاب الموارد الطبيعية المتجددة مثل: الماء؛ والتربة؛ والغابات؛ وزعزعة التنوع الأحيائي في العالم الطبيعي.

8. ترتبط القضايا البيئية ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر، لأنها تكون في أغلب الأحيان محصلة للتوسع في مجالات العلوم والتقانة. ويشير الاحترار العالمي إلى الارتفاع التدريجي في حرارة الأرض نتيجة لتصاعد مستويات ثاني أوكسيد الكربون والغازات الأخرى في الجو. وثمة آثار محتملة حادة للاحترار، ومنها: الفيضان؛ وانتشار الأمراض والأوبئة؛ وقسوة الأحوال الجوية؛ وارتفاع مستوى سطح البحر. ومن الصعب مواجهة أخطار الاحترار هذه، لأن آثاره كثيراً ما تكون متداخلة وسريعة الانتشار.

9. ترتفع حدة المساجلات بين المؤيدين والمعارضين حول المنافع والمخاطر التي ينطوي عليها إنتاج النباتات المُعدلة جينياً؛ أي النباتات أو المحاصيل التي تم إنتاجها بعد تعديل الجينات (المورِّثات) المؤثّرة في خصائصها وطبيعتها ونموّها. فبينما يعتقد المؤيدون أنها ستسهم في إنقاذ الملايين من الجوع وسوء التغذية، يرى المعارضون أنها ستلحق أضراراً بالغة بالبشر وبالبيئة الطبيعية.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. ناقش جانباً من القضايا السوسيولوجية في علم السكان (مثل الترابط بين معدل المواليد ومعدلات النمو الاقتصادي)؟

2. ناقش، من معطيات مجتمعك المحلي، الأسباب التي تؤدي إلى تزايد معدلات المواليد في الوقت الذي ينخفض فيه معدل الوفيات؟

3. هل تتحمل العلوم أم المجتمع اللوم والمسؤولية في الأضرار التي تلحق بالبيئة؟

4. هل تعتقد أن من الإنصاف «الحد من النمو» في المجتمعات النامية بينما استكملت المجتمعات الغربية مرحلة التصنيع الكاملة؟

5. هل تعتقد أن مالثوس كان على حق في تحليلاته وتوقعاته؟

مراجع وقراءات

Caroline Bledsoe, Susana Lerner and Jane I. Guyer, *Fertility and the Male Lifecycle in the Era of Fertility Decline* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Paul Brown, *Global Warming: Can Civilization Survive?* (London: Blandford, 1996).

Amani E. El Obeid (ed.), *Food Security: New Solutions for the Twenty-First Century* (Ames: Iowa State University Press, 1999).

Steve Hinchliffe and Kath Woodward (eds.), *The Natural and the Social: Uncertainty, Risk, Change* (New York: Routledge, 2000).

Geoffrey McNicoll, *Population Weights in the International Order* (New York: Population Council, 1999).

G. Tyler Miller, Jr., *Living in the Environment: Principles, Connections and Solutions* (London: Brooks/ Cole, 2000).

David Pearce and Edward Barbier, *Blueprint for a Sustainable Economy* (London: Earthscan, 2000).

مصادر على الإنترنت

Centre for Population Studies, London School of Hygiene and Tropical Medicine

http://www.lshtm.ac.uk/eps/cps

Department of the Environment, Transport and the Regions (UK) environment pages

www.environment.detr.gov.uk

Environmental Organization Web Directory

www.webdirectory.com

Friends of the Earth

http://www.foe.co.uk

Greenpeace

http://www.greenpeace.org.uk

United Nations Development Program

http://www.undp.org

الفصل العشرون

مناهج البحث في علم الاجتماع

ما هي الظروف والأوضاع التي تعيشها شريحة معينة في المجتمع؟ كيف يؤثر الانتشار المتزايد لتقانة المعلومات في حياتنا؟ وهل بدأت العائلة، بوصفها مؤسسة اجتماعية، بالتفكك والتآكل؟ وما هي الظروف التي تسهم في استدامة العائلة الممتدة/ العشيرة/ القبيلة أو في انحسارها؟ وما هو الفقر؟ وما هي أسباب التفاوت الاجتماعي؟

هذه الأسئلة تمثّل غيضاً من فيض من التساؤلات التي يطرحها عالم الاجتماع، ويحاول الإجابة عنها باستخدام عدد كبير من المنهجيات والأساليب وأدوات البحث والاستقصاء. والنتائج التي يتوصل إليها البحث الاجتماعي لا تكون جازمة وحاسمة في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من ذلك، فإن واحداً من الأهداف الرئيسية للبحث والتنظير الاجتماعيين هو الابتعاد عن الأسلوب التخميني البسيط الذي ينظر من خلاله الناس العاديّون إلى مثل هذه المسائل، ويحاولون وضع الإجابات عنها. إن العمل السوسيولوجي الحقيقي يحاول أن يطرح السؤال بأقصى ما يمكن من الدقة والتحديد، ثم يجمع البينات والوقائع اللازمة، ويحللها قبل الخلوص إلى أية نتائج. ويتعين علينا، على هذا الأساس، أن نتعرف على مناهج البحث والاستقصاء ونستخدمها في التحليل، واستخلاص النتائج.

طبيعة الأسئلة والمسائل في علم الاجتماع

قد تبدو غالبية الأسئلة، وربما الإجابات، التي يطرحها علماء الاجتماع في دراساتهم واقعية وبسيطة، وربما بديهية في طبيعتها. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من الجوانب المتصلة بالجريمة والعقاب والعدالة تحتاج إلى استقصاء اجتماعي

منهجي. وقد نسأل في هذا المجال: ما هي أشكال الجريمة الأكثر شيوعاً؟ أو، ما نسبة مرتكبي الجرائم الذين يقعون في قبضة رجال الأمن؟ أو، كم عدد الذين ينتهون من هؤلاء إلى تحمل العقوبة أو السجن؟ أو، ما هي الدوافع والحوافز التي تفضي إلى الجريمة أو الجنوح؟ وربما يطرح بعض الناس العاديين أو المراقبين أو حتى المسؤولين إجابات فورية وسريعة لمثل هذه الأسئلة. غير أن العلماء الاجتماعيين لا يرضون بمثل هذه النتائج الانطباعية المبتسرة بل يجهدون أنفسهم في تقصِّي الأبعاد والمستويات المتعددة لكل قضية. وهم يرون، على سبيل المثال، أن الإحصاءات الرسمية المسجلة عن الجريمة غالباً ما تكون قاصرة أو ناقصة أو مشوَّهة أو ملتبسة في تعبيرها عن المستوى الحقيقي للأنشطة الجرمية. وقد يرون، كما هي الحال الآن، أن قوى الأمن والشرطة، حتى في المجتمعات المتقدمة، لا تعرِّف عما يزيد على نصف حوادث الإجرام والجنوح في المجتمع، وأنها لا تتابع أو تلاحق إلا جانباً بسيطاً من هذه النسبة.

إن المعلومات والمعطيات الواقعية عن مجتمع ما لا تطلعنا، بطبيعة الحال، على حالة استثنائية، كما أنها لا تقدم لنا معلومات نموذجية جاهزة تصدق على جميع المجتمعات الأخرى. وكثيراً ما يسأل علماء الاجتماع «أسئلة مقارنة» تقابل ظاهرة مجتمعية بأخرى، أو تدرس الظاهرة نفسها في مجتمعين مختلفين في سياق تاريخي واحد. فقد نسأل في هذا المجال عن الفرق بين أنماط الجريمة في بريطانيا واليابان أو مستويات الفقر في الهند ومصر. كما أن علماء الاجتماع قد يطرحون «أسئلة تطورية» يتقصّون بعدها تطور ظاهرة ما عبر أشكال مختلفة على مراحل تاريخية متتابعة، كأن ندرس، على سبيل المثال، التغير في أنظمة السجون والتأديب خلال الفترات الممتدة منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الحادي والعشرين.

إن طرح الأسئلة التي ترمي إلى الحصول على المعلومات قد يتخذ في كثير من الأحيان طابعاً «إمبيريقياً»، يستهدف التعرف على الطريقة التي تحدث بها التغيرات والظواهر بأساليب ومنهجيات ميدانية تجريبية على أرض الواقع. غير أننا في تفسيرنا للمعاني والدلالات والدوافع وراء الوقائع الاجتماعية التي نحصل عليها لا بد من أن نطرح بعض «الأسئلة النظرية». ويجهد كثير من علماء الاجتماع في الإجابة عن أسئلة إمبيريقية ميدانياً، غير أن هذا الجهد قد لا يكون كثير الفائدة إذا اقتصر على الجانب الوصفي، سواء اتخذ الطابع الوصفي أو الإحصائي، إلا إذا كان يستند إلى بعض المعرفة النظرية كما يتجلى في النموذج المرفق.

الجدول رقم (20-1)
نماذج من الأسئلة السوسيولوجية بحسب نوعها وطبيعتها

الأسئلة الواقعية البسيطة	ماذا حدث؟	لوحظ خلال العقد الأخير في المجتمع (الفلاني) أن نتائج البنات والشابات المدرسية والجامعية أفضل مما هي لدى الأولاد والشباب.
الأسئلة المقارنة	هل حدث ذلك في كل مكان؟	هل كانت هذه ظاهرة عالمية أم اقتصرت على المجتمع (الفلاني)، أم على قطاعات اجتماعية أو مناطق جغرافية محددة من ذلك البلد؟
الأسئلة التطورية	هل حدث ذلك على مراحل زمنية؟	كيف كانت أنماط التحصيل التعليمي لدى البنات والشابات في ذلك المجتمع على مدى المراحل الزمنية السابقة؟
الأسئلة النظرية	ما الذي يكمن وراء هذه الظاهرة؟	لماذا تحقق البنات الآن نتائج مدرسية أو دراسية أفضل من غيرهن؟ وما هي العوامل التي ينبغي علينا أن نتقصاها لتفسير هذا المستوى من الأداء؟

علميّة علم الاجتماع

كان دركهايم وماركس ومؤسسو علم الاجتماع الآخرون ينظرون إلى دراسة المجتمع باعتبارها علماً متكاملاً. ولكن هل يمكننا أن ندرس الحياة البشرية الاجتماعية بطريقة علمية؟ إن العلم يقوم على استخدام أساليب ووسائل منهجية منظمة للاستقصاء التجريبي، وتحليل البيانات والمعطيات، والتفكير النظري، والتقييم المنطقي للحجج والبينات من أجل إعطاء تصوّر معرفي متماسك حول مسألة ما. ووفق هذا التعريف، فإن علم الاجتماع هو جهد علمي في جوهره؛ لأنه يستخدم هذه الأساليب والمنهجيات التي يمتاز بها العلم. غير أن دراسة الكائنات البشرية تختلف اختلافاً بيناً عن دراستنا للوقائع والظواهر الأخرى في عالم الطبيعة، ومن ثم لا يمكن مطابقتها تماماً مع دراسة الحياة الاجتماعية. فخلافاً للكائنات والمخلوقات الأخرى، فإن البشر يتمتعون بالوعي، وبإدراكهم لأنفسهم،

وبإسباغهم منظومة من الأهداف والمعاني والدلالات على أفعالهم. من جهة ثانية، فإن الفرق بين دراسة العالمين: الطبيعي والبشري، يكمن في نواحٍ جوهرية أخرى. إننا، بما نجسده من أفعال، إنما نقوم على الدوام بخلق المجتمعات التي نعيش فيها، ثم بإعادة خلقها من جديد على نحو ما من خلال أنماط التفكير والسلوك التي نمارسها. فالمجتمع ليس كياناً ساكناً لا يعتريه التغير، كما أن المؤسسات الاجتماعية يعاد إنتاجها عبر الزمان والمكان من خلال سلوك الأفراد المتواتر المتكرر. من هنا، فإن العلاقة بين علم الاجتماع والموضوع الذي يتناوله تختلف عن تلك العلاقة القائمة بين علماء الطبيعة والعالم المادي حولهم. ويعود ذلك، بصورة أساسية، إلى أن لدى الكائنات البشرية القدرة على فهم المعرفة الاجتماعية، ثم الاستجابة لهذا الفهم، والتفاعل معه بطريقة لا تستطيعها عناصر العالم الطبيعي. من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى علم الاجتماع على أساس ما يوفره للأفراد والجماعات من قدرة على تحقيق الانعتاق من واقع ما؛ أي إحداث التغيير في طبيعة الحياة الاجتماعية ومساراتها.

إن الباحثين الاجتماعيين يتمتعون بالقدرة على طرح الأسئلة مباشرة على الأفراد والجماعات البشرية الأخرى التي يدرسونها. غير أنهم في الوقت نفسه وخلافاً لعلماء الطبيعة يتسببون في عدد واسع من المشكلات والمصاعب. إن الناس الذين يدركون أن أنشطتهم وتصرفاتهم تتعرض للاستقصاء والتمحيص قد لا يواصلون اتباع أنماط السلوك والتصرف التي اعتادوها، كما أنهم قد يحاولون إخفاء مواقفهم أو مشاعرهم الحقيقية أو يتسترون عليها. بل إنهم قد يحاولون «مساعدة» الباحث بإعطائه الإجابات التي يعتقدون أنه يسعى إليها.

مشكلة البحث

تجري عملية البحث عبر عدة خطوات متميزة تبدأ منذ الشروع بالاستقصاء وتنتهي بنشر النتائج أو إعلانها. وتبدأ الدراسة أول الأمر من تحديد مشكلة البحث. ويكون الجهل أو عدم المعرفة هو نقطة الانطلاق أحياناً: فربما تتركز رغبتنا في توسيع ما نعرفه عن مؤسسة أو عملية اجتماعية أو ثقافة ما. وقد يبدأ الباحث بطرح عدد من الأسئلة مثل: ما هي نسبة السكان الذين يحملون معتقداً دينياً ما، أو يتخذون موقفاً من هذه القضية أو تلك المؤسسة، أو ما هو مدى التفاوت الاقتصادي بين النساء والرجال؟ ويقال، في العادة، إن البحث الاجتماعي يهدف،

في أغلب الأحيان، إلى سد أو تجسير فجوة في فهمنا للقضايا والظواهر والمشكلات. بيد أن محاولات استكمال الفهم هذه لا تكون مفردة أو معزولة عن غيرها أو مستقلة بحد ذاتها. إن عالم الاجتماع، شأنه شأن أي باحث آخر، لا بد له من أن يستعين بما أسهم به باحثون آخرون حول القضية التي يتناولها بالدراسة في بيئته المحلية أو خارجها، سواء على مستوى نتائج البحث التطبيقية أو المنطلقات والأطر المفهومية والنظرية.

مراجعة البيانات

ما إن يتم تحديد المشكلة، حتى تبدأ الخطوة الثانية في عملية البحث؛ وهي مراجعة البيانات المتوافرة في هذا الحقل الدراسي؛ فربما تكون بحوث ودراسات سابقة قد تطرقت إلى هذا الموضوع أو أسهمت في توضيح جوانبه، أو توصلت إلى نتائج معينة بشأنه، على أن يؤخذ بالاعتبار اختلاف السياقات والظروف التي أجريت فيها الدراسات الأخرى. وبوسع عالم الاجتماع، ارتكازاً إلى ما قدّمه الآخرون، أن يحدد القضايا المطروحة بصورة أكثر وضوحاً، ويكتشف المنهجيات والأساليب المناسبة التي يمكنه اعتمادها والاعتماد عليها.

حول المنهج وأساليب البحث وأدواته في العالم العربي

ما زال كثيرون من المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي يضيعون كثيراً من الجهد والوقت في جدال حول «علمية» علم الاجتماع، غير مدركين أنه إذا فهم «العلم» على أنه منهج عام يضم في داخله مناهج أو علوماً تتفاوت في درجة الضبط والدقة، يتوقف الجدال، (صحيح أن ملامح الموضوعية والحتمية والعلمية والاطراد والعمومية، وغيرها، مما يعد قسمات للعلم الحديث، لا تظهر في العلوم الاجتماعية بالدرجة التي تبدو بها في العلوم الطبيعية أو الحيوية. ولكن غير صحيح أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع بطبيعتها للتحليل العلمي، وغير قابلة لأن تخضع له، كما يذهب بعض المفكرين) [. . .].

وبالنسبة لإشكالية المنهج في علم الاجتماع في الوطن العربي، تكمن الأزمة في البحث في تصورنا ـ لا في نقص علمية العلم، وإنما في اختيار مداخل منهجية قاصرة، واستعمال أساليب بحث وأدوات جمع معلومات معيبة بطريقة غير سليمة، وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث، والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم، هذا فضلاً عن شيء غير هيّن من سوء الفهم والخلط.

أ ـ فبدون إدراك كاف للفارق بين الموضوعية في العلوم الطبيعية والعلوم الحيوية والموضوعية في العلوم الاجتماعية اختار معظم المشتغلين بعلم الاجتماع في المنطقة العربية الإمبريقية المتطرفة. ويستهوي هذا المدخل المنهجي الكثيرين من الباحثين الذين يقعون فرائس لوهم أن علم الاجتماع يجب أن يسير في طريق يؤدي به إلى نموذج العلوم الطبيعية، بما فيها ـ في نظرهم ـ من موضوعية ودقة وضبط، وما لنتائج البحث فيها من قيمة وجدوى.

وإذا كان من الممكن أن نفهم ذيوع هذا المدخل المنهجي في منطقة الحضارة الأوروبية الغربية، حيث تتصور العناصر المؤثرة في حركة الفكر والعلم أن تلك الحضارة قد استقرت على صيغة عامة لا ترى داعياً لتجاوزها والبحث عن بديل لها، وإن كانت بحاجة إلى تبرير وجودها والدفاع عنها وتطويرها لتلائم الظروف المتغيرة من حولها (وهذا خطأ تقطع به الحركات الرافضة للوضع القائم في تلك الحضارة الداعية إلى تجاوزها ـ وهي كثيرة)، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للحضارة العربية، وهي في مرحلة «البحث عن هوية» و«التجديد الذاتي»، عن طريق تبني صيغة جديدة.

ولقد صادفت الإمبريقية المتطرفة قبولاً من بعض المشتغلين بعلم الاجتماع عندنا لأنها ـ عن وظيفتها الأيديولوجية ـ لا تحتاج إلى دراية محدودة بالنظرية والمنهج في علم الاجتماع، ولا تتطلب توافر الخيال والقدرة على الخلق والابتكار، ولا تستدعي غير قدر هيّن من الجهد.

ب ـ من الأمور التي يكشف عنها تحليل موضوعي للتصميم المنهجي لكثير من البحوث ـ إذا وجد مثل هذا التصميم ـ أن العقم الذي يتسم به يرجع في جزء مهم منه إلى الطريقة التي تطرح بها المشكلة للبحث.

فمن أهم ملامح الأزمة الراهنة للعلم، أننا ـ ونحن بصدد تحليل سيوسيولوجي ـ نعالج موضوعات البحث والدراسة كلاً في عزلة عن السياق الاجتماعي والظروف التاريخية التي يظهر ويتطور وينشط فيها، وننظر إليه كما لو كان ينشأ ويتحول ويعمل في فراغ. ولهذا فإن من الأسئلة الحيوية التي تظهر في أعمالنا، أسئلة مثل: كيف تتأثر الأحداث والظواهر والمؤسسات الاجتماعية المختلفة بالنظام القائم؟ وإلى أي حد تحمل بصماته؟ وما طبيعة تأثيراتها بدورها؟

وعلى سبيل المثال، فإن تناولاً لمشكلات الإجرام والجنوح والانحراف في ضوء متغيرات الشخصية، خلقية كانت أو مكتسبة، أو في ضوء العلاقات بالجماعات الصغيرة (كالأسرة، والجوار، وجماعة الأصدقاء، وغيرها)، لا يتمخض عن تحليل سليم للظاهرة، وتفسير مقبول لها، وناتج جهد يفيد في إثراء النظرية وترشيد العمل الاجتماعي.

ج ـ فإذا انتقلنا إلى عمليات جمع المعلومات وأدواتها، وجدنا عدداً من الإشكالات ترتد إلى نقطة الانطلاق المنهجي ـ وهي تبني الإمبريقية المتطرفة ـ وتصدر عنها.

وأول الإشكالات أنه، في بعض حالات اختيار إجراء دراسة ميدانية، يغيب عن

الكثيرين أنها قد لا تكون لازمة (ويحدث ذلك حين يكون ثمة من الوثائق المنشورة أو المتاحة بصور أخرى ما يضم معلومات تسمح بالإجابة عن الأسئلة التي يتصدى الباحث للإجابة عنها). هذا من جهة ومن جهة أخرى يفوت على الكثيرين بعض إشكالات هذا الأسلوب لجمع البيانات، ومنها أنه، في الجانب الذي يتناول بالملاحظة، يجد الباحث نفسه في وسط واقع يتحرك بقوة دفع بعيدة عن متناوله، ولا تخضع لتخطيطه فضلاً عن ضبطه وتحكمه. وهي أمور خطيرة تقتضي الدقة المنهجية أن تؤخذ في الاعتبار وتعالج.

ويشيع من أدوات جمع المعلومات الملاحظة والاستبار واستمارة الاستبار، والاستخبار، فضلاً عن بعض مقاييس الاتجاهات والاختبارات. ولا غبار على كل من هذه الأدوات في حد ذاتها، ولكن الخطر في استعمالها بطريقة خاطئة (ولكل منها إمكاناتها وحدودها) أو الاعتماد عليها وحدها (وهناك أدوات قد تلائم البحث الاجتماعي أكثر منها، مثل تحليل المضمون، والتحليل التاريخي المقارن، وغيرهما).

ومعروف أن تلك تخضع للنسبية الحضارية، أي ترتبط قيمتها وجدارتها بالسياق الحضاري الذي تعد وتستعمل أصلاً فيه. ومن هنا يكون «استيرادها» من سياق حضاري إلى آخر، واستعمالها بدون تعديلات جوهرية، أمراً غير مقبول. والقول الذي يتردد كثيراً عن «تطويع» أدوات جمع المعلومات و«تقنينها» ليتوافر فيها الصدق والثبات المطلوب توافرهما في أية أداة مقبولة علمياً، لا يتجاوز حدود الكلام والنوايا إلا في حالات نادرة، ويقتصر في الأغلب على بعض الإجراءات الشكلية التي لا تحقق شيئاً مهماً.

ولا يفطن غير القليلين منا إلى أن أدوات جمع المعلومات ليست محايدة على الإطلاق، وإنما ينطوي إعدادها واستعمالها على أبعاد أيديولوجية مهمة مؤثرة.

وبالنسبة للأطراف المختلفة في عملية جمع المعلومات (كالباحث الذي يعد التصميم المنهجي والأدوات، والباحث الميداني الذي يجمع المعلومات فعلاً، والمجيب الذي يقدم المعلومات) تتعقد الأمور كثيراً، نتيجة الوعي والوعي الزائف بالبحث وأغراضه وجدواه، ودور كل فيه، ورأي كل طرف من الأطراف الأخرى، وما إلى ذلك. والخطير في الأمر هو أن معظم عمليات البحث والكتابة في علم الاجتماع عندنا تقوم على أساس تسليم غير صريح بأن كلاً من أطراف عملية جمع المعلومات «إنسان مجرد» بدون وعي ولا رغبات ولا احباطات ولا تحيزات، أو ما إليها، مما يؤثر في عائد البحث.

ونتيجة للاقتصار على أدوات لجمع المعلومات محدودة الكفاءة والفاعلية، واستعمالها بطريقة عاجزة وبدون إدراك لعديد من التعقيدات في استخدامها، فإن ثمة ما يشير إلى أن هناك جوانب قصور عديدة فيما يجمع من معلومات، وإلى أنه توجد كنوز من المعلومات في كل موضوع لم تكتشف بعد، بل إن إمكانات بعض أدوات جمع المعلومات لم تستغل حتى الآن.

د ـ الأمر الخطير الذي يكشف عنه تحليل واقع علم الاجتماع في الوطن العربي هو غياب التنظير، بل والتفسير، في حالات كثيرة، وفقره أو قصوره في معظم الحالات التي يوجد فيها. والاستثناءات قليلة.

ومن الأسباب ـ الثانوية ـ لتلك الظاهرة، الاتجاه الذي يتزايد شدة يوماً بعد يوم نحو التخصص الضيق، والذي يقلل من قدرة المشتغل بالعلم على تحليل ما يعرض له من موضوعات تحليلاً شاملاً وتفسيراً مقبولاً.

إلا أن من أهم أسباب غياب التنظير، وفقره حين يوجد، ما يترتب على الإمبريقية المتطرفة من تصور خاطئ لوظيفة البحث الاجتماعي على أنها لا تزيد على تقديم وصف «موضوعي» ـ هكذا يقال ـ لواقع، بدون محاولة الكشف عن الأسباب التي أدت به إلى ما هو عليه. فالمبدأ الموجّه للإمبريقيين المتطرفين هو أن مهمة البحث الاجتماعي ـ والبحث العلمي بعامة ـ هي الإجابة عن سؤال كيف، دون التعرض للسؤال لماذا؟

ولهذا تنتهي معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية بعدد ـ يكون هائلاً في بعض الحالات ـ من الجداول، تتوزع فيها المعلومات أو المادة الميدانية، ويعلق عليها بوصف موجز يلخص ما يتضمنه كل جدول. وقد تضاف فقرات تشير إلى «الاتجاهات العامة» التي تنطوي عليها المادة الميدانية.

ويأتي ناتج الجهد في هذه الحالة هزيلاً لا يضيف كثيراً ـ وقد لا يضيف شيئاً ـ إلى ما يعرفه الإنسان المثقف، بل والعادي، عن موضوع البحث. وحتى بالنسبة للوصف، يغيب عن أصحاب هذا الاتجاه أن الوصف الاجتماعي ليس تصويراً آلياً للواقع، وإنما هو تنظيم، أو إعادة تنظيم، انتخابي، لبعض عناصره في صورة نسق أو انساق.

فالواقع الاجتماعي الذي يكشف عنه التحليل العلمي الحق ليس هو الوقائع الجزئية والتصرفات ومفردات السلوك الإنساني (وهذا ما يقف عنده الإمبريقيون المتطرفون عادة)، وإنما هو الأنساق التي تنظم السلوك والتصرفات والعلاقات. بعبارة أخرى، ثمة فارق نوعي مهم بين الواقع الحي المباشر و«الصورة العلمية» التي يلزم أن ينتهي إليها بحثه، وهي تتحقق بعمليات انتخاب وتجريب عديدة. وهنا تثور قضية لا تعطى ما تستحقه من اهتمام، بل وتمر دون أن تثير الانتباه في معظم الحالات، وهي قضية المؤشرات الاجتماعية وهي القيم والرموز التي من طريقها يدرك الواقع ويصور ويقوّم.

ولهذا فالجانب الأكبر مما ينشر عن الظواهر الاجتماعية ليس من علم الاجتماع، بل وليس فكراً اجتماعياً، وإنما هو في أحسن الحالات سوسيوغرافيا أو وصف اجتماعي.

المصدر: محمد عزت حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، ط 2، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 24 ـ 29.

التعريف الدقيق للمشكلة

تنطوي المرحلة اللاحقة من البحث الاجتماعي على وضع تعريف واضح ودقيق ومحدد للمشكلة البحثية. وفي حال توافر الأدبيات حول قضية البحث، سواء في المؤلفات والكتب أو في المجلات الدراسية المحكمة والأوراق المنشورة، فإن الباحث قد يعود من اطلاعه على هذه المراجع بتصور أفضل للمقاربة التي سيتناول من خلالها الموضوع. وربما تتطور بعض الأفكار الأولية التي تكونت لديه إلى «فرضية»، أي إلى تخمين ذكي حول المسألة. ولضمان فعالية الفرضية، ينبغي صياغتها بحيث يمكن دعمها أو تفنيدها من خلال المعلومات والبيانات التي سيجمعها الباحث.

وضع التصميم

يجب على الباحث بعد ذلك أن يحدد الكيفية التي ستجمع بها مادة البحث. وثمة مجموعة واسعة من منهجيات البحث التي يمكن اختيار واحد منها أو أكثر وفقاً للأهداف المتوخاة من الدراسة ولجوانب السلوك التي سيصار إلى تحليلها في ما بعد. وقد يكون المسح (الذي يستخدم فيه الاستبيان/ الاستمارة) مناسباً لبعض الأغراض. كما أن المقابلة أو الدراسة بالملاحظة ربما تكون مناسبة في ظروف أخرى.

تنفيذ البحث

تبرز منذ الشروع في البحث أحياناً صعوبات عملية لم تكن متوقعة من قبل. وقد يصعب مثلاً الوصول إلى بعض الأشخاص الذين استهدفتهم الاستمارة أو تتعذر مقابلتهم والتحدث إليهم. وربما تمانع شركة أو مؤسسة حكومية، لأسباب تخصها، في مساعدة الباحث على إجراء الدراسة أو تزويده بما يحتاجه من معلومات.

تفسير النتائج

يمثل الحصول على المعلومات والبيانات؟ بداية ــ لا نهايةً ــ لمشكلات الباحث. إذ إن تحليل البيانات وتفسيرها واستشفاف ما تنطوي عليه من نتائج واتجاهات ليس بالأمر السهل. وعلى الرغم من أن الدارس قد يصل إلى إجابات

عن بعض الأسئلة الأولية، فإن كثيراً من البحوث والاستقصاءات لا تخلص آخر الأمر إلى نتائج حاسمة جازمة.

البحث النوعي

يعرف البحث النوعي باعتماده، في العادة، على سحب العينات الهادفة والمقابلات التفعالية التي ترتكز على هيكلية شبه محددة لجمع البيانات ـ وترتكز أساساً إلى استنباط ما يصدر عن الناس من أحكام، وتوجهات، وتفضيلات، وأولويات و/أو إدراكات تجاه موضوع ما ـ ثم تحليلها باستخدام الأساليب السوسيولوجية أو الأنثروبولوجية.

وتميل المناقشات الأخيرة حول الخصائص المميزة للمقاربتين النوعية/الكمية إلى تحبيذ استخدام المفهوم «السياقي» لوصف أساليب جمع البيانات، في محاولة «لاستيعاب الظاهرة الاجتماعية وفهمها في سياقها الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي». وفي المقابل، فإن البحث الكمي ينتهج مقاربات تجمع فيها المعلومات التي لا تشوبها المؤثرات الخاصة الناجمة عن السياق الذي يجري وصفها فيه.

مواطن القوة والضعف في البحث النوعي:

- تعريفات أكثر ثراءً للفقر.
- مزيد من النظرات الثاقبة في العمليات السببية.
- مزيد من الدقة والعمق في المعلومات عن مسائل محددة.

أما مواطن الضعف في البحث الكلي فهي:

- الافتقار إلى إمكانية التعميم
- صعوبة التحقق من المعلومات

دعامات نظرية

إن المدرسة الفكرية التي ترتبط بالتقييم الكمي للفقر هي الوضعية المنطقية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن ثمة واقعاً خارجياً مفرداً يتوجب على المحلل استيعابه

عن كثب، وبأعلى درجة ممكنة من الثقة. ولتحقيق هذا الغرض يسعى المحلل إلى زيادة احتمال الوصول إلى إجابات موضوعية لا يشوبها التحيز، بالاعتماد أساساً على الأصول الإحصائية في تصميم الدراسة.

أما مناهج البحث النوعية، فإنها ترتبط بتقاليد الدراسة التفسيرية والتصورية. وتبدأ هذه النظرة من الإقرار بأن ثمة وقائع وحقائق متعددة، وتؤمن باستحالة الوصول إلى علم موضوعي خالٍ من المحمولات القيمية. وليتسنى لأسلوب الاستقصاء أن يفهم موضوع البحث فهماً كاملاً، فإن على الباحث أن يُشرك عدداً كبيراً من الأطراف ذات العلاقة لدراسة المسألة واستيعاب دلالات المفاهيم المطروحة من خلال منظورات متعددة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق فهم مشترك في أن الالتزام الصارم بالموقف الأول (الوضعي المنطقي) لا يتفق بطبيعته مع تلمّس النتائج التي يَخلُص إليها البحث النوعي، ناهيك عن القبول بها. ومن حسن الطالع، أنّ ثمة اقتناعاً واسعاً الانتشار في أوساط محللي الفقر بأن «تعددية المناهج» تمثل المقاربة الأنسب لدراسة واقع متعدد الثقافات تتكون فيه رؤى وتصورات مختلفة لظاهرة ما لدى مجتمعات محلية مختلفة.

مستوى الثقة بالمعلومات المتوافرة من خلال البحث النوعي:

ليست المعلومات التي تتولد من خلال البحث النوعي التشاركي المُخرج المحايد الذي لا تشوبه أية مؤثرات وسيطة أخرى. إذ إن عدداً من العوامل المتنوعة تعمل عمل «المصفاة» في عملية الخلوص إلى النتائج. وتبرز أكثر الأمثلة شيوعاً في هذا المجال في ميل المستجيبين إلى إعطاء تفسير خاص لأهداف الباحث: فهل يبدي المستجيبون الرأي الذي يعتقدون أن الباحث يريد أن يسمعه منهم؟ وهل يسعى هؤلاء إلى الحصول على منفعة محتملة مما قد يكون، بحسب إدراكاتهم، من نتائج البحث المحتملة؟ وفي محاولة لتحاشي مثل هذه الميول، تتيح مناهج البحث استخدام أدوات متعددة الأبعاد للسيطرة على احتمالات التحيز ومواجهتها إلى حد ما.

إبلاغ النتائج

إن الأوراق أو التقارير التي تعد بعد الانتهاء من البحث الاجتماعي، تجد طريقها في ما بعد للنشر في كتب أو مجلات متخصصة أو تقدم لأغراض دراسية أو أكاديمية، أو تعرض وتناقش في الندوات والمؤتمرات التخصصية. ولا بد من أن تتضمن هذه التقارير مقدمات تشرح منهجية البحث ومراحله التنظيمية، وتحليلاً

تفسيرياً واضحاً للنتائج التي خلص إليها الباحث، مع الإشارة إلى أن ثمة جوانب من المشكلة لم تجد جواباً شافياً عنها في هذا البحث، وإلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول أبعاد وقضايا محددة لم يتطرق إليها البحث حول هذا الموضوع بعينه. ومن شأن ذلك أن يسهم في إثراء البحوث الاجتماعية عموماً عن طريق ربط الجهود الدراسية بعضها ببعض، وتوسيع شبكات التواصل والتفاعل والتبادل المشترك بين الباحثين على الصعد المحلية، والإقليمية، والدولية.

إن عملية البحث الاجتماعي لا تسير، في العادة، باليسر الذي ألمحنا إليه آنفاً، ولا بالتسلسل المبسط الذي يعرضه المخطط المرفق. كما أن مراحل البحث السوسيولوجي لا تتسم بتتابع زمني موحد، بل إن بعض المراحل قد تتزامن أحياناً وتعمل سوياً في آنٍ واحد. كما أن عملية البحث نفسها قد تتعثر في

الشكل رقم (1-20)

خطوات البحث والاستقصاء المنهجي



أكثر من موضع. وأيضاً ربما تعثر البحث نفسه قد يتعرض، في بعض الأحيان، للإجهاض أو الإخفاق. وإجراء البحث في مثل هذه الحالة يشبه في بعض جوانبه عملية الاستهداء بكتاب عن الطبخ لإعداد وجبة وفق المواصفات. إذ إن خطأً ما في أسلوب الطبخ أو عدم توافر بعض مكونات الوجبة أو المعدات الضرورية لإعدادها قد يؤديان إلى إفساد «الطبخة».

فهم الأسباب والآثار

تتمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تنطوي عليها منهجيات البحث في تحليل الأسباب والآثار. **والعلاقة السببية** بين حدثين أو وضعين تعني الرابطة التي تجعل واحداً منهما يتسبب في الآخر. فاستخدام كابح السرعة (الفرامل) وبطء المركبة أو توقفها تجمع بينهما علاقة سببية. وكما هي الحال في العلوم الطبيعية إلى حدّ ما، فإن الباحث الاجتماعي لا يقدم، في العادة، تفسيرات عشوائية للظواهر، بل يحاول إيجاد رابطة سببية بين المسبِّبات والآثار.

ويمكن الاستدلال على العلاقة السببية من خلال **الترابطات**؛ أي اكتشاف صلة منتظمة بين منظومتين من حالات التكرار أو التواتر ـ أي «**المتغيرات**». والمتغير، أو المتغيرات، هي البعد أو الأبعاد التي يتنوع فيها الأفراد أو الجماعات، مثل: العمر؛ وفوارق الدخل؛ ومعدلات الجريمة أو الطبقة الاجتماعية. وعندما يجد الباحث أن اثنين من المتغيرات يتلازمان بصورة وثيقة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن أحدهما يتسبب في الآخر. ومستوى الدخل، على سبيل المثال، ليس بالضرورة سبباً في انتشار التدخين. وفي عام 1897، على سبيل المثال، وجد دركهايم في دراسته الشهيرة عن الانتحار رابطة سببية بين فصول السنة ومعدلات الانتحار في المجتمعات التي درسها آنذاك، وأن نسبة المنتحرين تتزايد باطراد بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو، ثم تبدأ بالانخفاض حتى نهاية العام. وترى الدراسات الاجتماعية اللاحقة أن مثل هذه الظاهرة تمثّل ترابطاً ظاهرياً ومضلِّلاً في أغلب الأحيان في المجتمعات الحديثة، وتميل إلى تبنّي بعض الأسباب الأعمق التي طرحها دركهايم آنذاك حول الترابط بين معدلات الانتحار من جهة، ومستوى التضامن والتآلف السائد في أوساط المجتمعات والجماعات. وتؤكد منهجيات البحث الحديثة ضرورة الابتعاد عن محاولات الربط الميكانيكية الظاهرية بين المتغيرات المجتمعية. فلا يكفي القول إن ثمة ترابطاً قوياً، مثلاً، بين مستوى التحصيل العلمي من

جهة، والنجاح المهني والعملي للأفراد في المجتمعات الحديثة من جهة أخرى. ولا يكفي القول في مثل هذه الحالة بأن النجاح مرهون بمستويات الأداء المدرسي. ومن الأصح، في معرض الحديث عن ترابط سببي بين الظاهرتين، أن نتقصّى نوعية التوجهات والمواقف السائدة في العائلة حول ضرورة التعلم وأهمية اكتساب المهارات الجديدة، والاطلاع، والثقافة، وتوافر الحوافز للمعرفة.

الضوابط

عند استقصائنا العلاقات أو الترابطات السببية بين ظاهرتين، فإن علينا أن نميّز بين «المتغير الثابت المستقل» من جهة، و«المتغيرات التابعة» من جهة أخرى. ويشير المتغير الثابت إلى العامل الذي يحدث أثراً ما على متغير آخر. وفي المثال الذي تحدثنا عنه، فإن الإنجاز الدراسي هو المتغير الثابت، بينما يمثل التقدم المهني والعملي ومستوى الدخل العامل المتغير.

ولاكتشاف ما إذا كان الترابط بين اثنين من المتغيرات سببياً في جوهره، فإننا نستخدم «الضوابط»، أي إننا «نثبّت» بعض المتغيرات، أو نحيّدها لنكتشف الآثار التي تحدثها المتغيرات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد زعم بعض الباحثين الاجتماعيين المعنيين بنموّ شخصية الطفل أن ثمة رابطة سببية بين حرمان الطفل الرضيع من رعاية الأم وبين حدوث مشكلات خطيرة في شخصية الفرد عند البلوغ. وللتحقق من سلامة هذا الافتراض، لجأ الدارسون إلى عدة أساليب بحثية لتحييد المتغير الثابت، وهو رعاية الأم، ودرسوا حالات كثيرة، كان فيها الرضيع يتمتع بالرعاية من جانب أناس آخرين غير الأم، أو لم يتمتع بمثل هذه الرعاية على الإطلاق. وتبيّن من هذه الدراسات أن توازن الشخصية عند البلوغ مرهون بتوافر عناصر الرعاية والحب «المستقرة» للرضيع أو الطفل من أشخاص آخرين سواء أكانت الأم من بينهم أم لم تكن.

ورغم أن العلماء الاجتماعيين عموماً عملوا على التحقق من الترابطات السببية بين ظاهرة وأخرى بانتهاج أكثر الأساليب تشدداً وصرامة، فإن كثيراً من نتائج الدراسات العديدة المتداولة الآن تظل موضع شك في أوساط بعض المراقبين. ونجد أمثلة على ذلك في الدراسات التي تعزو الإصابة بسرطان الرئة «حصراً» بالتدخين، مع استثناء العوامل المحتملة مثل: الوراثة أو الظروف البيئية الأخرى.

مناهج البحث

الإثنوغرافيا

يشير البحث الإثنوغرافي عادة إلى دراسة الأفراد والجماعات ميدانياً عن طريق المعايشة المباشرة على مدى فترة زمنية محددة باستخدام «الملاحظة التشاركية» أو «المقابلة الشخصية» بقصد التعرف على أنماط السلوك الاجتماعي. ويهدف البحث الإثنوغرافي إلى اكتشاف المعاني الكامنة وراء الفعل الاجتماعي عن طريق انخراط الباحث المباشر بالتفاعلات التي يتكون منها الواقع الاجتماعي للجماعة المدروسة. وقد تمتد الفترة التي يعايش فيها العالم الاجتماعي جماعة أو مؤسسة أو مجتمعاً محلياً ما إلى عدة أشهر، وربما إلى سنوات لملاحظة الأنشطة اليومية والأحداث، وإيجاد تفسيرات لما يتخذ من قرارات أو ما يصدر عن الجماعات من أفعال وتصرفات. وربما تنطوي البحوث الإثنوغرافية على بعض المخاطر، سواء ما ينجم منها عن البيئة الطبيعية مثل المناطق الجبلية أو الصحراوية أو النائية، أو عن سياقات اجتماعية معيّنة مثل معايشة الفئات المنحرفة أو المشتبه بانخراطها في نشاطات جرمية.

وتقدم الإثنوغرافيات الناجحة ثروة من المعلومات والبيانات حول الحياة الاجتماعية، وتتفوّق في هذا المجال على أساليب البحث الأخرى. فهي تدرس الجماعة البشرية «من الداخل»، ومن ثم تستطيع تقديم نظرة ثاقبة على أنشطتها ومقاصد الأفعال والقرارات التي تتخذها. كما يمكن هذا النوع من الدراسات أن يراقب ويدوّن ويحلل السيرورة/ العملية الاجتماعية التي تتمفصل وتتقاطع مع الوضع الاجتماعي المدروس. ويشار إلى البحوث الإثنوغرافية عادة بوصفها واحدة من أنواع «الدراسات النوعية»، لأنها تعنى في المقام الأول بالفهم الذاتي للظاهرة أكثر مما تهتم بالبيانات الإحصائية الرقمية. كما أن البحث الإثنوغرافي يعطي الباحث قدراً واسعاً من الحرية والمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة، وأخذ زمام المبادرة لتوجيه الدراسة لمتابعة البحث وفق التطورات المستجدة. غير أن للعمل الإثنوغرافي الميداني حدوداً تقيّده، ومخاطر منهجية قد تؤثر في ما يتوصل إليه من تحليلات ونتائج. فإن مجاله يقتصر على دراسة مجموعات صغيرة وقليلة من الجماعات. كما أن العمل نفسه يعتمد، إلى حد بعيد، على مهارة الباحث المهنية وقدرته على كسب ثقة أفراد الجماعة. وقد يقع الباحث، من ناحية أخرى، تحت تأثير التصاقه وتعايشه ومشاركته الوجدانية للجماعة إلى حد يضيع معه منظوره المنهجي العلمي في دراسة الظاهرة باعتباره مراقباً موضوعياً محايداً.

تعريف بعض المصطلحات والمفاهيم الإحصائية

كثيراً ما يستخدم العلماء الاجتماعيون الأساليب الإحصائية لتحليل ما يحصلون عليه من بيانـات وما يتوصلون إليه من نتائج. وأكثر هذه الأساليب شيوعاً هو استخدام مقياس «النزعة المركزي» Central Tendency (أساليب احتساب المعدلات)، و«معامـلات الترابط/ الارتبـاط» Correlation Coefficient (قياس درجة الترابط المستقر المنسجم بين متغير وآخر، وتتوزع قيمُهُ بين ـ1 و1).

وهناك ثلاثة أساليب لاحتساب المعدلات، ولكل منها محاسنه ونواقصه.

ولنفترض، على سبيل المثال، أننا نسعى في أحد البحوث الاجتماعية إلى معرفة مصادر الثروة الفردية في عينة صغيرة مؤلفة من 13 فرداً (بما في ذلك ما يمتلكه الفرد من عقار أو سيارة أو حساب بنكي أو استثمارات). ولنفترض أن هؤلاء الثلاثة عشر يمتلكون ما يلي بالدولارات: (1) 0/ صفر أو لا شيء (2) 5000 (3) 10000 (4) 20000 (5) 40000 (6) 40000 (7) 40000 (8) 80000 (9) 100000 (10) 150000 (11) 200000 (12) 400000 (13) 10000000.

ويمكن التوصل إلى الوسط الحسابي (Mean) بقسمة مجموع القيم على مجموع عددها، أي بجمع قيمة الممتلكات لهؤلاء الأفراد (أي 11085000) وقسمتها على 13، فتكون النتيجة، أي الوسط الحسابي (852692,31). وهذا الوسط مفيد كقياس حسابي؛ لأنه يعتمد على مجموع القيم البيانية للجماعة كلها. إلا أنه مقياس مضلل وخادع إذا اعتبرناه معياراً للدخل أو للثروة أو للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع ما؛ لأنه يغفل التباين الواسع بين المستويات العليا والدنيا في توزيع الثروة (ونصادف هذا الخلل المضلل في كثير من الجداول الإحصائية التي تقيس الدخل الفردي، على الصعيدين المحلي أو العالمي على أساس الوسط الحسابي لعدد السكان.

وفي حالات كهذه، لا بد من استخدام واحد من مقياسين آخرين. ويتمثل المقياس الأول في المنوال (Mode) وهو القيمة الأكثر تكراراً بين مجموعة من القيم، ويمكن أن يكون هناك أكثر من منوال واحد لمجموعة من الأرقام. وتكون قيمة المنوال في المثال السابق (40000). وحتى في تطبيق القياس المنوالي، فإن هذا الأسلوب لا يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي للبيانات؛ أي المدى الذي يفصل بين المستويات الرقمية. وبعبارة أخرى؛ فإن القيمة الرقمية وهي (40000) تكون أقل من الوسط الحسابي وقريبة جداً من مستويات الدخل أو الملكية الدنيا للثروة في هذه الجماعة المدروسة.

أما المقياس الثالث؛ فهو الوسيط (Median) الذي يعرَّف بأنه القيمة التي تتوسط مجموعة من القيم بعد ترتيبها تصاعدياً. وقد صادفنا في المثال السابق مجموعاً شاذاً لعدد الأفراد هو 13 يكون فيه الوسيط العنصر السابع وهو (40000). ولو كان العدد الإجمالي للأفراد 12، لكان الوسيط يتمثل في مجموع العنصرين السادس والسابع

مقسوماً على 2 (الوسط الحسابي للعنصرين السادس والسابع) وهو (40000) أي ما يساوي قيمة المنوال عن طريق المصادفة، ويمكن أن تكون قيمة الوسيط مختلفة عن قيمة كل العناصر (الأفراد) في حالة عدم التشابه بينها. غير أن المنوال والوسيط كليهما، وفي جميع الحالات، لا يقدمان لنا فكرة عن المدى الحقيقي الذي يفصل بين البيانات التي قمنا بقياسها.

ويلجأ الباحث أحياناً إلى أكثر من مقياس للنزعة المركزية لتحاشي تقديم صورة مضللة للمعدل. ويستخدم، في أكثر الأحيان، معدل الانحراف المعياري (Standard Deviation) للبيانات المدروسة. ويتم ذلك باحتساب درجة التشتت (Degree of Dispersal) لقياس الفروق بين منظومات محددة من البيانات التي تتراوح في المثال الذي تطرقنا إليه بين صفر وعشرة ملايين.

ويسهم استخدام معامل الترابط في التعبير عن درجة الترابط بين متغير وآخر. وعندما يتطابق اثنان من المتغيرات تطابقاً تاماً، نقول إن معامل الترابط بينهما إيجابي يعادل (1 من 1). وعندما لا يكون هذا التطابق موجوداً، فإن المُعامل يكون سلبياً ويعادل (−1)، ويحدث مثل هذا التطابق السلبي عندما ترتبط منظومة من البيانات بعلاقة عكسية مع منظومة أخرى. وفي جميع الحالات، لا يكون التطابق (معامل الترابط) كاملاً في العلوم الاجتماعية. وفي الأغلبية الغالبة من البحوث الاجتماعية يعتبر معامل الترابط الذي يصل إلى 0,6 في حالتي السلب أو الإيجاب، مؤشراً على وجود درجة معقولة من الارتباط بين مجموعة المتغيرات التي يشملها التحليل. وفي المثال الذي تحدثنا عنه، يمكن التطرق إلى الترابط الإيجابي بين معدل الملكية أو الدخل الاقتصادي من ناحية وخيارات التصويت في الانتخابات العامة من ناحية أخرى.

المسوح

إن تفسير الدراسات الإثنوغرافية والبحوث النوعية الأخرى، يتضمن في العادة استخلاص النتائج وإطلاق التعميمات العامة. ويعني ذلك، من جملة أمور أخرى، أنه ليس بوسعنا أن نعمم النتائج التي خلصنا إليها من دراسة جماعة ما على الجماعات الأخرى. ويمكن تذليل جانب كبير من هذه المشكلة باللجوء إلى البحث المسحي، الذي يتضمن بدوره قدراً كبيراً من الدراسة «النوعية». وتهدف المسوح، في العادة، إلى جمع البيانات التي يمكن تحليلها إحصائياً لتبيان أنماط التفكير أو الشعور أو السلوك، وإيضاح ما فيها من أوجه التواتر والتكرار والانتظام. وعند تصميم أدوات المسح واستخدامها بكفاءة، فإن الترابطات التي تتكشف عنها الدراسة قد تكون قابلة للتعميم والتوسع لتشمل جماعات أوسع. وإذا كانت الدراسات الإثنوغرافية هي من المنهجيات الفضلى للبحث المعمق في شرائح صغيرة من الحياة الاجتماعية، فإن المسوح قد توفر لنا ثروة من البيانات التي يمكن

تطبيقها وتعميمها على قطاعات اجتماعية أعرض وأشمل، وإن كانت أقل تركيزاً على تفصيلات السلوك اليومي للأفراد والجماعات.

وتعتمد المسوح، في العادة، على «**الاستبيان**» أو الاستمارة بوصفها واحدة من أدوات البحث الأساسية. ويمكن إدارة الاستمارة وتعبئتها إما عن طريق اللقاء الوجاهي المباشر بين الباحث الاجتماعي والمستجيبين من أفراد العينة، أو بإرسالها بالبريد أو البريد الإلكتروني (وتسمى في هذه الحالة بالاستمارة المدارة ذاتياً). ويشار إلى الجماعة التي يستهدفها المسح في هذه الحالة باسم «المجتمع» الذي قد يتسع في كثير من المسوح ليشمل آلافاً من الناس، وربما ينحصر في بحوث أخرى في عدة مئات.

ويستخدم في المسوح نوعان من الاستمارات يشتمل الأول منها على أسئلة/ إجابات مغلقة ينحصر رد المستجيب فيها على مجموعة محددة من الخيارات مثل: نعم/ لا/ لا أعرف، أو محتمل جداً/ محتمل/ مستبعد/ مستبعد جداً، وما إلى ذلك. ومن فوائد هذا النوع من الاستمارات أنه ييسر المقارنة التحليلية بين النتائج لجماعات مختلفة أو لعينات فرعية متميزة داخل الجماعة المدروسة. غير أن هذا النوع يحدد الخيارات المطروحة بحيث لا يعطي المستجيب مجالاً لتحديد خيارات أخرى. أما النوع الثاني من الاستمارات؛ فهو الذي يشتمل على أسئلة/ إجابات مفتوحة تتيح لأفراد العينة أن يطرحوا في إجاباتهم خيارات عديدة. كما أن هذا النوع من الاستمارات قد يشمل سؤالاً مفتوحاً يطلب فيه من المستجيب أن يعطي رأيه أو انطباعاته عن مسألة ما بصورة حرة ومفتوحة وموسعة ومعمقة، مما يحول جانباً من اللقاء إلى ما يشبه المقابلة الوجاهية المباشرة. وعلى الرغم من المحاسن الواضحة لهذا النوع «المفتوح» أو «شبه المفتوح» للاستبيان الذي يعطي هامشاً أوسع من الحرية للمستجيب، فإنه لا بد من أن ينطوي آخر الأمر على قدر واسع جداً من الجهد التحليلي من جانب الباحث الاجتماعي. وأيضاً فإن افتقار هذا النوع إلى الإجابات المنمذجة الموحدة سيزيد من صعوبة التحليل الإحصائي المقارن.

ويشترط في تصميم الأسئلة أو «المفردات» في الاستمارة أن تكون محددة يستهدف كل منها الحصول على معلومات واضحة ودقيقة حول موضوع ما بالنسبة إلى الباحث والمستجيب على حد سواء. كما يشترط في الباحثين الماسحين الميدانيين الذين يقومون بإجراء المقابلات أو تعبئة البيانات أن يكونوا على درجة عالية من الدربة والخبرة والنزاهة للحيلولة دون وقوع الخطأ أو الالتباس أو النقص

في الاستمارات المستكملة التي سيقدمونها بعد الانتهاء من المسح للجدولة الإحصائية واستخلاص النتائج وتحليلها. كما ينبغي، قبل البدء بالمسح الفعلي، إجراء مسح أولي تجريبي محدود للتعرف على بعض الجوانب الإشكالية في تصميم الأسئلة المطروحة أو في أسلوب عرضها على المستجيبين من أجل إجراء ما يلزم من تعديلات عليها.

ويسعى الباحثون الاجتماعيون، في العادة، إلى التعرف على الخصائص التي تتمتع بها جماعات عريضة من الأفراد مثل: معرفة التوجهات السياسية، أو المواقف من التفاوت الاجتماعي والطبقي، أو المشاعر تجاه أداء الحكومات، أو النظرة إلى منظومة من القيم الاجتماعية أو الدينية أو الاقتصادية أو الأخلاقية. ويستحيل بالطبع أن تشمل المسوح أفراد المجتمع برمته، ولا بد في هذه الحالة من اللجوء إلى «عيّنة» ممثلة للمجتمع قد تقتصر على ما يتراوح بين عدة مئات وعدة آلاف من الأفراد. وتوخياً للمزيد من الدقة في استخلاص النتائج، تكون العينة ممثلة لفئات أو شرائح معينة عند سحبها وفقاً لأساليب إحصائية منهجية معتمدة يتحدد فيها حجم كل فئة وخصائصها الاجتماعية والديموغرافية. ومن أكثر الإجراءات شيوعاً عند سحب العينات الممثلة اختيار «العينة العشوائية» التي تتساوى فيها احتمالات دخول جميع أفراد المجتمع المدروس في العينة النهائية التي سيجري عليها المسح الميداني. ومن الأساليب المتبعة في اختيار العينة العشوائية استخدام الحاسوب لترقيم أفراد المجتمع المدروس بمجمله، ثم انتقاء الفرد الثالث أو السابع أو العاشر، على سبيل المثال، من الأفراد ليدخل العينة النهائية.

المسوح: المحاسن والحدود

كثيراً ما تستخدم المسوح في الدراسات السوسيولوجية ولعدة أسباب وأغراض. إذ يمكن تصنيف الإجابات عن أسئلة الاستمارة ووضعها بصورة «كمية»، ومن ثم تحليلها إحصائياً، وتفسيرها، واستخلاص النتائج والاتجاهات منها. وتتفوق الدراسات المسحية في هذه الناحية على منهجيات البحث الأخرى؛ لاسيما أنها تشمل أعداداً واسعة من الأفراد، وتفترض توافر الموارد الكافية لتكليف مؤسسات أو شركات متخصصة باستطلاعات الرأي للقيام بهذه المهمة. كما أن الدراسات المسحية تقترب أكثر من غيرها من المنهج العلمي النموذجي الذي تطبق فيه المقاييس الإحصائية الصارمة على معالجة البيانات واستخلاص النتائج.

غير أن البحوث المسحية تتعرض لبعض الانتقادات من جانب الكثير من العلماء الاجتماعيين. وأول ما يأخذونه على المسوح هو الارتفاع النسبي لنسبة أفراد العينة الذين يرفضون التعاون والتجاوب مع الباحثين، ولاسيما أولئك الذين ترسل الاستمارات إليهم بالبريد أو البريد الإلكتروني أو عن طريق الاتصال الهاتفي المباشر، إذ ترتفع نسبة الرافضين في هذه الحالة إلى ما يزيد على 50%. كما أن ثمة نسبة عالية ممن يفيدون، حتى في اللقاءات الوجاهية الأخرى المباشرة، بأنهم لا يعرفون الإجابة أو أنهم غير متأكدين منها. ويعني ذلك، من جملة أمور أخرى، أن غياب الآراء أو البيانات التي كانت ستقدمها نسبة عالية من العينة أو جهل الباحث بها، ستفضي به إلى نتائج ملتبسة أو محفوفة بالشك. يضاف إلى ذلك أن الدقة الإحصائية العلمية الظاهرة على البيانات الإحصائية قد تخفي طابع الضحالة النسبية لأكثر الإجابات. التي تنخفض فيها نسبة التواتر والتكرار. وجدير بالذكر أن المتخصصين بأمور الاستطلاع والمسوح الميدانية قد درجوا في الآونة الأخيرة على انتهاج أساليب علمية مبتكرة، مثل: توزين الإجابات والنتائج بحسب أهميتها الموضوعية لتلافي مثل هذه الثغرات في البحوث المسحية.

مصطلحات إحصائية مستخدمة في البحوث الاجتماعية

إجمالي الدخل القومي

مجموع القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد معيّن، زائد أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) ليست مشمولة في تقييم المُخرجات زائد العائدات الصافية للدخل الرئيسي (تعويضات الموظفين ودخل الملْكية) من الخارج. والقيمة المضافة هي صافي المُخرجات لصناعة ما، بعد جمع كل المُخرَجات وطرح المُداخلات، نصف الجاهزة. وتكون البيانات بتحويل السعر الجاري للدولار الأمريكي، عبر استخدام منهج أطلس البنك الدولي.

الإلمام بالقراءة والكتابة ـ الناس المفتقرون إلى مهارات الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والستين ويكونون من مستوى «واحد» على سُلّم اللاأميّة في الاستقصاء الدولي للبالغين الملمين بالقراءة والكتابة. وتتطلّب معظم المهام في هذا المستوى من القارئ إيجاد معلومة في النص متطابقة أو مترادفة مع المعلومات المعطاة في التعليمات.

الاستثمارات ـ صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة

التدفقات الصافية من الاستثمارات لاكتساب فائدة إدارية دائمة (عشرة في المائة أو

أكثر من الأسهم التي تمنح حامليها حق التصويت) في مشروع تجاري يُشغَّل في اقتصاد غير الذي ينتمي إليه المستثمر. وهو مجموع أسهم رأس المال العادية، وإعادة استثمار العوائد، ورؤوس الأموال الطويلة الأجل الأخرى، ورؤوس الأموال القصيرة الأجل.

الإلمام بالقراءة والكتابة ـ نسبة البالغين الملمّين بالقراءة والكتابة

النسبة المئوية لمن هم في الخامسة عشرة من العمر فما فوق، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، بفهم، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلّق بحياتهم اليوميّة.

الإلمام بالقراءة والكتابة ـ نسبة الشباب الملمّين بالقراءة والكتابة

النسبة المئوية للذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، بفهم، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلّق بحياتهم اليوميّة.

أنشطة السوق

معرَّفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنيّة، المعدّل في العام 1993، لتشمل التوظيف في المؤسسات، والإنتاج الأولي خارج المؤسسات، والخدمات للدخل والإنتاج الآخر للسلع خارج المؤسسات.

أنشطة اللّاسوق

معرَّفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنيّة، المعدّل في العام 1993، لتشمل صيانة المنزل الأسري مثل: (التنظيف، الغسيل والكيّ، إعداد وجبات الطعام، الترتيب)؛ وإدارة شؤون المنزل الأسري للمرء نفسه والتسوّق له؛ والاعتناء بالأولاد والمرضى والعجائز والمعوقين في المنزل الأسري للمرء نفسه؛ والخدمات في المجتمع المحلي.

براءات الاختراع

تُشير إلى وثائق يصدرها مكتب حكومي تصِف اختراعاً وتخلق وضعاً قانونياً لا يمكن فيه إعادة استغلال ابتكار مسجل ببراءة اختراع (بالتصنيع، أو الاستعمال، أو البيع، أو الاستيراد) إلا بتفويض من صاحب براءة الاختراع. وتحدَّد حماية الابتكارات والاختراعات في المعتاد بعشرين سنة، بدءاً من تاريخ تسجيل الطلب لمنح الامتياز أو براءة الاختراع.

البطالة

تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن محدَّد ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم متوفّرون للعمل، واتخذوا خطوات معيّنة سعياً وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

البطالة ـ معدل البطالة

عدد المتعطلين مقسوماً على القوى العاملة (المشتغلين والمتعطلين معاً).

البطالة الشبابية
تشير إلى البطالة بين سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة والرابعة والعشرين، وفقاً على التعريف القومي.

البطالة الطويلة الأمد
بطالة تستمر اثني عشر شهراً أو أكثر.

التعليم ـ دليل التعليم
أحد الأدلة الثلاثة التي يبنى عليها دليل التنمية البشرية. وهو قائم على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي مجتمعة.

التعليم ـ مستويات التعليم
تُبوَّب بحسب التصنيف المعياري الدولي للتعليم على أنها ما قبل الابتدائي، أو الابتدائي، أو الثانوي، أو العالي. يؤمِّن التعليم ما قبل الابتدائي (تصنيف، المستوى صفر) في مؤسسات تربوية مثل رياض الأطفال والحضانات والمدارس الحاضنة، المعدة للأطفال الذين لم يبلغوا سن الدخول للمدرسة في المرحلة الابتدائية (تصنيف، المرحلة واحد) العناصر الأساسية للتعليم في مؤسسات مثل المدارس الابتدائية والأولية. أما التعليم الثانوي (تصنيف، المستويان الثاني والثالث) فيقوم على أساس ما لا يقل عن أربع سنوات من الدراسة السابقة على المستوى الأول، ويوفّر الدراسة العامة أو المتخصصة، أو الاثنتين معاً؛ في معاهد مثل: المدارس المتوسطة/ الإعدادية، والمدارس الثانوية؛ ومدارس التعليم الثانوي العام؛ ومدارس تدريب المعلمين لهذا المستوى؛ ومدارس مهنيّة أو تقنيّة. ويشير التعليم العالي (تصنيف، المستويات الخامس، والسادس، والسابع) إلى التعلّم في معاهد مثل: الجامعات؛ ودور المُعلمين، والمدارس المهنيّة العالية المستوى ـ مُتطلِّبة، كحد أدنى من الشروط لقبول الطالب، استكمالاً ناجحاً للتعلّم في المستوى الثاني أو أدلة على إحراز مستوى مماثل من المعرفة.

الجريمة ـ الناس الواقعون ضحية الجريمة
النسبة المئوية للسكان الذين يحسُّون أنهم وقعوا ضحية أنواع معيّنة من الجرائم في العام المنصرم، بناءً على الإجابات في مسح ضحايا الجريمة.

الجُنوسة (النوع الاجتماعي) ـ دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة
دليل مُركب يقيس معدل الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسيّة ممثَّلة في دليل التنمية البشرية ـ الحياة المديدة بصحة جيدة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق ـ مُعدَّلة لتأخذ في الحسبان أنواع عدم المساواة بين الرجال والنساء.

الجُنوسة ـ مقياس تمكين الجُنوسة
مؤشّر مركّب يقيس اللامساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين ـ المشاركة وصنع القرار اقتصادياً؛ المشاركة وصنع القرار سياسياً؛ السلطة على الموارد الاقتصادية.

دليل التنمية البشرية
دليل مركّب يقيس معدّل الإنجاز في ثلاثة أبعاد رئيسيّة للتنمية البشرية ـ الحياة المديدة في صحة جيدة؛ والمعرفة؛ ومستوى المعيشة اللائق.

دليل جيني (Gini):
يقيس مدى الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشيّة داخل بلد ما عن المساواة التامة في التوزيع. ويخطط منحنى لورانز (Lorenz) النسب المئوية التراكميّة للدخل الكلي المتلقّى في مقابل العدد التراكمي للمتلقّين، بدءاً من أفقر فرد أو أسرة معيشيّة. ويقيس دليل جيني المساحة بين منحنى لورانز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، المُعبَّر عنها كنسبة مئوية من المنطقة القصوى تحت ذلك الخط. تمثّل قيمة الصفر مساواة كاملة، وقيمة المائة عدم مساواة كاملة.

صادرات البضائع والخدمات
قيمة جميع البضائع وخدمات السوق الأخرى التي تزوّد بها بقية أنحاء العالم؛ وتشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والعائدات ورسوم الترخيص، وخدمات أخرى مثل: الاتصال؛ والبناء؛ والتمويل؛ والمعلومات؛ والخدمات الشخصية والحكومية. وتستثني دخل العمالة والممتلكات وأيضاً مدفوعات التحويل.

صادرات التقانة العالية
صادرات منتجات عالية الشدّة في الأبحاث والتطوير، وتشمل منتجات التقانة العالية المستعملة في الفضاء الجوي؛ والحواسيب؛ ومستحضرات الصيدلة؛ والأدوات العلمية؛ والمعدات الآلية الكهربائية.

العاملات في المجالَين المهني والتقني
حصة من النساء من المناصب المعرَّفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن (إسكوا- 88) لتشمل المهنيّين (والمهنيّين المشاركين) في العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة، والمهنيّين (والمهنيّين المشاركين) في علوم الحياة والصحة، والمهنيّين (والمهنيّين المشاركين) في التعليم، وغيرهم من المهنيّين والمهنيّين المشاركين.

العمر ـ متوسط العمر المتوقع لدى الولادة
عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود حديثاً في ما لو بقيت أنماط العمر السائدة ـ معدلات الوفيات المحدّدة في فترة الولادة ـ على حالها طول حياة الطفل.

الفقر ـ دليل الفقر البشري للدول النامية

دليل مركَّب يقيس مستويات الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسية، ممثلّة في دليل التنمية البشرية ـ طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة ـ كما يمثّل الاستبعاد الجماعي.

الفقر ـ دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

دليل مركَّب يقيس مستويات الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسيّة ممثّلة في دليل التنمية البشرية ـ طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة ـ كما يُمثِّل الإقصاء الجماعي.

الفقر ـ السكان العائشون تحت خط دخل الفقر:

نسبة السكان العائشين تحت الخط المحدَّد للفقر

- دولار واحد في اليوم ـ بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية لدولار وثمانية سنتات بالأسعار الدولية للعام 1993) المُكيَّفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- دولاران في اليوم ـ بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية لدولارين وخمسة عشر سنتاً بالأسعار الدولية للعام 1993) المُكيَّفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- أربعة دولارات في اليوم ـ بالأسعار الدولية للعام 1990 المُكيَّفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- أحد عشر دولاراً في اليوم (للشخص الواحد في أسرة من ثلاثة أفراد) ـ بالأسعار الدولية للعام 1994، المُكيَّفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.
- خط الفاقة اليومي ـ خط الفاقة في البلد كما تراه سلطات البلد مناسباً. وتبنى التقديرات القومية على أساس التقديرات عن الجماعات الفرعية من عدد السكان المرجّح، المستقاة من دراسة استقصائية لأوضاع الأسر المعيشيّة.
- خمسون في المائة من الدخل المتوسط ـ خمسون في المائة من دخل الإنفاق المعدل للأسرة المعيشيّة.

الفقر ـ معدل فجوة الفقر

المسافة الوسطيّة تحت خط فقر الدولار الواحد (معادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي سنة 1994) في اليوم الواحد معبراً عنها كنسبة مئوية من خط الفقر، حيث المتوسط يُسجَّل على أساس العدد الإجمالي للسكان؛ مع اعتبار أن فجوة الفقر لدى غير الفقراء هي صفر. ويُمثِّل هذا المقياس عمق الفاقة، ومدى حدوثها أو تأثيرها أيضاً.

المساعدة الإنمائية الرسمية للخدمات الاجتماعيّة الأساسية

توجّهت المساعدة الإنمائية الرسميّة إلى الخدمات الاجتماعيّة الأساسية، التي تشمل التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي، وتعليم مرحلة الطفولة المبكرة، والمهارات الحياتيّة الأساسية للشباب والبالغين)؛ والصحة الأساسية (بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية، وكبح الأمراض المعدية، والتربية الصحيّة، وتنمية قدرات العاملين في مجال الصحة)؛ والسياسات والبرامج السكانية، والصحة التناسلية (سياسة سكانيّة وحسن التدبير الإداري، والرعاية الصحية التناسلية، وتنظيم الأسرة وكبح الأمراض

المنقولة عبر العلاقات الجنسية ـ بما فيها نقص المناعة/ الإيدز، وتنمية قدرات العاملين في مجال الصحة السكانية والتناسليّة). لا تشمل المساعدة إمدادات المياه وسُبُل الصرف الصحي، إلا إذا كانت هذه مُصنّفة في بؤرة الفاقة.

معادل القوة الشرائية

سعر التحويل الذي يُفسِّر فوارق الأسعار عبر البلدان، مفسحاً في المجال للمقارنات الدولية بشأن المُخرجات والمداخيل الحقيقيّة. وفي سعر الدولار الأمريكي لمعادل القوة الشرائية، تكون للدولار الواحد بمعادل القوة الشرائية قوة شرائية في الاقتصاد المحلي مماثلة لقوة الدولار الأمريكي الواحد في الولايات المتحدة.

الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

يحوَّل الناتج المحلي إلى دولارات أمريكيّة باستعمال سعر الصرف الرسمي كما يذكره صندوق النقد الدولي. ثمة عامل بديل للتحويل يجري استعماله إذا تقرّر أن سعر الصرف الرسمي ينحرف بهامش كبير إلى حد استثنائي عن السعر المُطبق فعلياً في صفقات بالعملات الأجنبيّة ومنتجات المقايضة.

الناتج المحلي الإجمالي

مجموع القيمة المضافة من المنتجين المحليّين في الاقتصاد، إلى أي ضرائب على المنتجات (ناقصاً الإعانات المالية) لا يشملها تقييم المُخرجات. ويُحسب من دون أي استقطاعات لاستهلاك أصول رأس المال المركّبة، أو للنضوب أو الانحلال في الموارد الطبيعيّة. والقيمة المضافة هي المحصول الصافي لإحدى الصناعات بعد جمع كل المُخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)

يُقسم الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) على عدد السكان في منتصف العام.

النساء من المشرِّعين وكبار المسؤولين والمديرين

حصة النساء من المناصب المعرَّفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن؛ تشمل المشرِّعين، وكبار المسؤولين الحكوميين، وشيوخ القرى وعُمَدها، وكبار المسؤولين في منظمات المصالح الخاصة، ومديري الشركات والرؤساء التنفيذيّين. ومديري دوائر الإنتاج والعمليات وغيرهم من مديري الدوائر والمديرين العامين.

النفقات الصحية الخاصة

إنفاق الأسرة المعيشية المباشر (من مالها الخاص)، والتأمين الخاص، وإنفاق مؤسسات غير ربحيّة تخدم الأسَر، ومدفوعات خدماتية مباشرة من شركات خاصة. وتشكّل مع النفقات الصحيّة العامة مجمل النفقات الصحيّة.

النفقات الصحيّة العامة

الإنفاق الجاري وإنفاق رأس المال من الميزانيات الحكومية (المركزيّة والمحليّة)؛

والمقترَضات والمِنَح من الخارج (بما في ذلك تبرعات من وكالات دوليّة ومنظمات غير حكوميّة)؛ وأموال التأمين الصحي الاجتماعي (أو الإلزامي)، وتشكّل مجتمعة، مع النفقات الصحية الخاصة، مجموع النفقات الصحيّة.

النفقات الصحيّة للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)
مجموع نفقات القطاعَين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحيّة توفير الخدمات الصحيّة (الوقائية والعلاجيّة)، وأنشطة تنظيم النسل في الأسرة، وأنشطة التغذية، والمساعدة الطارئة المخصّصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والمرافق الصحيّة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، ص 350-358.

التجارب

يمكن تعريف التجربة/ التجريب في العلوم الاجتماعية بأنها محاولة يقوم بها الباحث لاختبار فرضية ما في ظل واحد من أشكال الضبط أو السيطرة التي يفرضها على بعض الظروف أو العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة. وغالباً ما تجري مثل هذه التجارب في العلوم الطبيعية؛ لأنها تتفوق في منهجيتها على إجراءات البحث العلمي الأخرى. وتتسم البحوث التجريبية «المضبوطة» في العلوم الاجتماعية بدرجة عالية من الصرامة والتقييد. إذ يتعذر في هذه الحالة وضع أعداد كبيرة من الأفراد في موقع «مختبري» تسهل فيه مراقبتهم «تحت المجهر»، مع تحييد واحد أو أكثر من العناصر المؤثرة في مواقفهم أو أنماط سلوكهم. كما يكون الأفراد الذين هم في موضع الدراسات التجريبية واعين ومدركين لتعرضهم للدراسة والاختبار، مما قد يعدل في مشاعرهم وتصرفاتهم، ويحيد بها عن مساراتها الطبيعية التلقائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن العلماء الاجتماعيين يستخدمون ما يسمى بنماذج «المشابَهة» (Simulation) التي يجمعون فيها عينة من الأفراد من «نزلاء السجن»، على سبيل المثال، لدراسة سلوك «المساجين» ومشاعرهم، ومواقفهم، وأساليب التواصل بينهم.

تاريخ السِّيَر

مقابل المحاولات التجريبية، فإن تاريخ السير يدخل في عداد الأساليب التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون عموماً لدراسة الظواهر في الواقع الاجتماعي. ووفق هذه المقاربة، يستخدم الباحثون مادة السير الذاتية (البيوغرافية) والمذكرات

المدونة التي وضعها أصحابها أو مؤلفون آخرون عن حياتهم. وقد لا تشتمل السير الذاتية على استعراض كامل لمراحل نمو الشخصية أو تطوّر تفكيرها ومواقفها وأنماط سلوكها. ولهذا السبب، يلجأ الباحثون إلى مجموعة أخرى من الوثائق والمصادر مثل: الرسائل المتبادلة، أو التقارير والتحقيقات الصحفية المعاصرة لحياة الفرد بغرض التحقق من سلامة المعلومات التي يدلي بها الفرد أو الأفراد أو الجماعات الخاضعة للدراسة.

كما يعتمد كثير من الدراسات الاجتماعية على الرواية الشفوية التي يدلي بها الأفراد أو الجماعات. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الباحثين يقومون بدراسة الوثائق المدونة لاستقصاء ظاهرة ما في سياقها التاريخي الزمني. وقد تتخذ هذه البحوث طابع التحليل التاريخي المقارن، مثل الدراسات التي وضعت عن الثورات والحركات الشعبية البارزة في التاريخ الحديث مثل الثورة الفرنسية عام 1789؛ والثورة الشيوعية في روسيا عام 1917؛ والثورة الشيوعية في الصين عام 1949 (Skocpol, 1979).

المنهجية التثالثية

تتضمن المنهجية التثالثية إجراء كشف مقطعي منظم لزيادة الدقة والثقة بسلامة النتائج وصحتها، إذ يقوم باحثون مختلفون بتوجيه السؤال نفسه لمجموعات مختلفة من الناس، ويحددون الفوارق في الإجابة (بين الرجال والنساء على سبيل المثال). وبالمثل، يجري تقييم دقة المعلومات وشمولية التحليلات المتولدة عن منهجية معينة باستخدام منهجية أخرى، تليها منهجية ثالثة للتحقق من الفوارق بين الأولى والثانية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نفهم طبيعة الفقر، وحجمه، واتساع نطاقه من خلال إجراء تمارين جماعية لتحديد مراتب الثراء، ووضع خرائط للموارد والرؤى المستقبلية، وتحديد المراحل الزمنية للتنمية (وهذه كلها من الأدوات المستخدمة في التقييم التشاركي). ويمكن استكمال تحليل المجموعات هذا بالتواريخ الشفوية وبدراسة حالات الأسر. وتشتمل مصادر التحليل والمعلومات، في العادة، على الملاحظة المباشرة، والأدلة التي يقدمها «المخبرون الرئيسيون» والمدونات المكتوبة، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من التمرينات الجماعية. وتساعد ممارسة هذه الإجراءات التثالثية على إزالة التحيزات والإجابات الشاذة الخارجة عن المألوف. كما أنها تسهم في الكشف عن تيارات اجتماعية تحتية عميقة، أو شرائح ومستويات أخرى لواقع ما.

الجدول رقم (20-2)

أربع منهجيات رئيسية في البحوث الاجتماعية

منهجية البحث	مواطن القوة	القيود ومواطن الضعف
البحث الإثنوغرافي	يقدم، في العادة، معلومات أغنى وأعمق مما تقدمه الأساليب الأخرى. كما تتيح الدراسة الإثنوغرافية المجال لفهم الخطوط العريضة للعمليات الاجتماعية.	يمكن انتهاج الأسلوب الإثنوغرافي في دراسة الجماعات الصغيرة فحسب. تصدق النتائج على الجماعات المدروسة فقط دون غيرها؛ ويصعب في هذه الحالة تعميم النتائج اعتماداً على بحث ميداني واحد بمفرده.
المسوح	جمع البيانات والمعلومات بمستوى عال من الكفاءة حول أعداد كبيرة من الأفراد. تتيح الفرصة لإجراء المقارنات الدقيقة بين إجابات المستجيبين.	قد تكون المادة المتجمعة من جراء المسح سطحية أو ضحلة؛ وعندما تكون الاستمارة موحدة ومنمذجة تتلاشى بعض الاختلافات والفوارق المهمة بين آراء المستجيبين. قد تعبر الإجابات عما يعتقد المجيبون أنهم يحملونه من وجهات نظر أو آراء لا عن اقتناعاتهم الفعلية بالضرورة.
التجارب	يمكن السيطرة على تأثير متغيرات محددة من جانب الباحث أو فريق الاستقصاء. يسهل، في العادة، على الباحثين تكرار التجارب نفسها في وقت لاحق.	يتعذر إحضار كثير من جوانب الحياة الاجتماعية ومراقبتها ودراستها في أجواء شبيهة ببيئة المختبر. ربما تتأثر إجابات الأفراد أو الجماعات التي تتناولها الدراسة بعض العوامل الخارجية الموجودة في ظروف التجربة وأوضاعها.
الدراسة التوثيقية	يمكن أن توفر مصدراً مهماً للمعلومات والبيانات المعمقة حول أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات وفقاً لنوع الوثائق المدروسة. تعتبر منهجية أساسية وجوهرية إذا كانت الدراسة تاريخية في طابعها أو كانت تنطوي على بعد تاريخي محدد.	يقتصر اعتماد الباحث على مصادر البيانات المدونة المتاحة التي قد يشوبها النقص أو التحيز. ربما يصعب تفسير مصادر البحث الموثقة من حيث تمثيلها للنزعات والاتجاهات الحقيقية الواقعية بصورة موضوعية شاملة. وتصدق هذه الملاحظة نفسها عندما يستخدم الباحث بعض البيانات الإحصائية الرسمية.

غير أنه يجدر الإقرار بأن النتائج التي يخلص إليها مثل هذا التحليل لا تخلو من المؤثرات الوسيطة لواقع الناس الفقراء، وتجاربهم، وأولوياتهم، وإدراكاتهم وانطباعاتهم. ولا يختلف البحث التشاركي عن أشكال الدراسات الاستنباطية الأخرى التي تعتمد فيها موثوقية النتائج وسلامتها على المقاربة القائمة على الأصول المهنية التي تؤكد على الانشغال الطويل الأمد، والمثابرة في الملاحظة، وتقاطعات التدقيق والتحقق الثالثية باعتبارها كلها أدوات منهجية لضمان الصدقية.

خاتمة: أثر علم الاجتماع

يتجاوز البحث الاجتماعي حدود الأوساط والمجالات التي تضم العلماء الاجتماعيين والنخب الثقافية في المجتمع. ذلك أن نتائج الدراسات السوسيولوجية غالباً ما تنتشر وتشيع بين الناس على اختلاف مشاربهم ومنابتهم الاجتماعية. وينبغي التأكيد على أن علم الاجتماع ليس مجرد «دراسة» المجتمعات الحديثة؛ فهو عنصر مهم في «الحياة المستمرة» لهذه المجتمعات وعامل مؤثر في مسيرة التغير المجتمعي. ويمكننا أن نتلمس جانباً من آثار البحث الاجتماعي عندما نسترجع جوانب التغير التي طرأت على بعض الظواهر الاجتماعية مثل: الزواج؛ والعلاقات بين الجنسين؛ والعائلة؛ والسلوك السياسي. فقد أسهمت البحوث والدراسات الاجتماعية، وإن بقدر محدود، في إحداث بعض هذه التغيرات إما بصورة مباشرة، أو بفعل ما أسفرت عنه بعض هذه الدراسات من تعديلات قانونية وتشريعية وتنظيمية كان لها أثر واضح وملموس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن أنماط التفكير والسلوك السائدة بيننا تتأثر، بصورة مركبة ومعقدة، بالمعرفة السوسيولوجية الشائعة في المجتمع. وكان من نتائج هذا التأثر أن اهتمامات علم الاجتماع الحديث قد أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر التزاماً والتصاقاً بالهموم التي تساور الناس في الواقع الاجتماعي. وصحيح أن جانباً كبيراً من النتائج التي تخلص إليها البحوث والدراسات الاجتماعية المنهجية قد يدخل في باب المسلمات والبديهيات التي تواضع عليها أغلب الناس. غير أن لمثل هذا الرأي وجهاً آخر يتمثل في تأكيد الدور الذي تقوم به الدراسات الاجتماعية في تعميق الفهم للواقع الاجتماعي تمهيداً للإسهام في عملية التغير، والتبدل، والتحول في حياة المجتمع بصورة عامة.

نقاط موجَزَة

1 . يستقصي علماء الاجتماع عدداً واسعاً من جوانب الحياة المجتمعية وأبعادها

بطرح تساؤلات متميزة ومحاولة التوصل إلى إجابات عنها من خلال الدراسة المنهجية. وقد يكون الطابع العام لهذه الأسئلة المطروحة واقعياً أو مقارَناً أو تطورياً أو نظرياً.

2. شدد مؤسسو علم الاجتماع الأوائل على الطابع العلمي لبحوثهم التي اعتمدت على أساليب الاستقصاء المنهجية المنظمة، والتقييمات النظرية الصارمة في النظر إلى البيانات والبينات والحجج المنطقية. إلا أن علم الاجتماع لا يستطيع أن يأخذ بالنهج النموذجي الذي تسلكه العلوم الطبيعية؛ لأن دراسة السلوك البشري تختلف، في أساسها، اختلافاً جوهرياً عن دراسة عالم الطبيعة المادي.

3. يبدأ البحث السوسيولوجي بقضية بحثية تستأثر باهتمام الباحث. وربما تتولد هذه القضايا أو المشكلات البحثية من جراء وجود فجوة في الأدبيات المتوافرة في هذا المجال، أو بفعل المساجلات النظرية أو المسائل والأمور العملية في العالم الاجتماعي. ويمكن التمييز بين عدة خطوات أو أطوار واضحة في تطور استراتيجية البحث، على الرغم من أن عملية البحث والاستقصاء الفعلية قلما تمر في هذه المراحل على التتابع.

4. العلاقة السببية بين حدثين أو وضعين هي التي يتسبب فيها أحد الطرفين في إيجاد الآخر أو إحداث بعض التغيير عليه. وتنطوي هذه المسألة على جانب أكثر إشكالاً مما يبدو في الظاهر. إذ ينبغي تمييز السببية عن مجرد الترابط الذي يدل، في العادة، على التزامن والمجاورة في علاقة منتظمة بين متغيريْن. والمتغير بحد ذاته هو واحد من معايير القياس التي تسمح بالتقابل والمقارنة؛ مثل: العمر؛ والدخل؛ ومعدلات الجريمة. كما أن علينا أن نميز المتغيرات الثابتة المستقلة عن تلك التابعة التي تتأثر بغيرها. وكثيراً ما يستخدم الباحثون الاجتماعيون آليات السيطرة والضبط لتحييد أو تثبيت العوامل الأخرى لاكتشاف علاقة سببية بين متغيريْن أو أكثر.

5. تهتم منهجيات البحث بالطرق والأساليب التي تجري بها الدراسة. ففي الدراسة الإثنوغرافية، يمضي الباحث وقتاً طويلاً في معايشة الجماعة المدروسة. أما البحث المسحي؛ فيتضمن إدارة أو إرسال استمارات مبنية أو شبه مبنية إلى أفراد عينة ممثِّلة مختارة من المجتمع الواسع. وفي الدراسة التوثيقية، تستمد المعلومات والبيانات من المادة المطبوعة والأرشيفات المتوافرة في مختلف المصادر. وتشتمل منهجيات البحث الأخرى على التجارب، واستخدام تاريخ السير، والتحليل التاريخي، والبحث المقارن.

6. تتميز كل واحدة من منهجيات البحث هذه بعدد من المحددات والقيود. ولذلك يجمع الباحثون، في أغلب الأحيان، بين منهجيتين أو أكثر للتحقق من سلامة المعلومات المستمدة من خلال إحداها أو لاستكمال ما توافر لهم من معلومات وبيانات. كما تستخدم المنهجية التثالثية لأغراض الاستكمال أو التحقق من البيانات المستقاة من أساليب بحثية أخرى. وأفضل الأمثلة على البحوث السوسيولوجية الناجحة هو ما يجمع المنظورَيْن التاريخي والمقارَن.

7. يطرح الاستقصاء الاجتماعي إشكاليات أخلاقية أمام الباحث في أغلب الأحيان، وتنشأ هذه الإشكالات عندما يقوم الباحث بتضليل أفراد الجماعة التي يقوم بدراستها، أو عندما يؤدي نشر النتائج التي توصل إليها الباحث إلى إلحاق الضرر بمشاعر هؤلاء الأفراد أو بحياتهم. وليس ثمة حلول مرضية لهذه المشكلات، إلا أن على جميع الباحثين أن يتمتعوا بحساسية خاصة تجاه هذه الأوضاع والظروف.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. إذا كانت المشروعات البحثية تبدأ بقضية البحث، فمن يقرر ضرورة هذا البحث أو أهميته؟

2. هل تعتقد أن من الضروري طرح فرضية ما لإجراء دراسة اجتماعية، ولماذا؟

3. قياساً على واقعك المحلي، ناقش بالتحليل الموضوعي ما إذا كان للدراسات الاجتماعية المنهجية دور مؤثر في إحداث التغير الاجتماعي.

4. هل تعتقد أن خطة البحث الاجتماعي تتسلسل في أطوار متتابعة متميزة في جميع الحالات؟

5. كيف يستطيع الباحث الاجتماعي في دراسته ظاهرة اجتماعية أن يتجنب التحيز في البيانات والتحليلات والنتائج، ويتحاشى الوقوع في الخطأ؟

6. هل تؤمن بعلمية الدراسات الاجتماعية، وما هي المعايير الكفيلة، في اعتقادك، بضمان النزاهة والحياد في البحث السوسيولوجي؟

7. هل من الضروري التمييز في البحث الاجتماعي بين العلاقة السببية ومعامل الترابط، ولماذا؟

مراجع وقراءات

Martin Hammersley and Paul Atkinson, *Ethnography: Principles in Practice* (London: Routledge, 1995).

Lee Harvey, Morag MacDonald and Anne Devany, *Doing Sociology* (London: Macmillan 1992).

Charles Ragin, *Constructing Social Research: The Unity and Diversity of Method* (Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press, 1994).

مصادر على الإنترنت

Bath Information and Data Service
http://www.bids.ac.uk
BUBL - National Information Service for the Higher Education Community
http://bubl.ac.uk/admin/purpose.htm
Census Information Gateway
http://census.ac.uk
Institute for Social and Economic Research (ESRC and University of Essex)
http://www.irc.essex.ac.uk
Market and Opinion Research International (MORI)
http://www.mori.com
Social Science Information Gateway
http://www.sosig.ac.uk

الفصل الحادي والعشرون

التفكير النظري في علم الاجتماع

يمثل تقييم المنظورات النظرية لعلم الاجتماع مهمة جسيمة وشاقة. وتكتسب المساجلات النظرية، بحكم التعريف، طابعاً تجريدياً أكثر مما يغلب على الجدل الذي يدور حول التوجهات والبحوث الإمبيريقية التجريبية. وغياب موقف نظري واحد وحيد في علم الاجتماع لا يمثل نقطة ضعف بل يدل على تنوع حيوي غني في الدراسات الاجتماعية عموماً. ذلك أنه يبتعد بالعلوم الاجتماعية عن النظريات الاختزالية أو المتشددة. فالسلوك البشري هو من التعقد وتعدد الأبعاد والجوانب بحيث لا يمكن منظور واحد أن يستوعبه أو يفسره. وقد برزت في مجالات العلوم الاجتماعية نظريات لا يمكن حصر أعدادها واتجاهاتها. واتخذ بعض هذه النظريات أشكالاً تقرب من المعادلات الرياضية ـ مع أن هذا النوع من التفكير النظري شائع في علم الاقتصاد أكثر مما هو في علم الاجتماع.

وتحاول بعض النظريات السوسيولوجية إعطاء تفسيرات شاملة وعريضة للظواهر المجتمعية. ويرى عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون (Merton, 1957) أن على علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تواضعاً، ويركزوا على ما يسميه نظريات المدى المتوسط، بدلاً من تبني المشروعات النظرية العملاقة التي تحاول تفسير كل شيء. وتدخل في هذا الباب، على سبيل المثال، الاتجاهات النظرية التخصصية المحددة التي تحاول تفسير جوانب وظواهر محددة في الواقع الاجتماعي عن طريق البحوث الميدانية التجريبية مثل نظرية الحرمان النسبي. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن الإحساس بالحرمان ليس وقفاً على مستوى الفقر المادي الذي يعانيه الأفراد، بل يعتمد على مقارنة مستويات معيشتهم بمستوى الحياة التي تتمتع بها فئات وجماعات أخرى حولهم.

ويمكن القول إنه كلما كانت النظرية الاجتماعية أكثر اتساعاً وشمولاً وطموحاً، ازدادت صعوبة اختبارها بشكل إمبيريقي في الواقع العملي. غير أن ذلك لا يعني أن علم الاجتماع ينبغي أن يقتصر على المنطلقات النظرية ذات المدى المتوسط. ويشهد تاريخ علم الاجتماع خلال القرن الماضي على أن بعض التوجهات والتفسيرات النظرية قد أسهمت في إحداث تغيرات عميقة وجذرية أحياناً في مسارات المجتمع البشري، أو في فهمنا لها على أقل تقدير.

ماكس ڤيبر: الأخلاق البروتستانتية

يحاول ماكس ڤيبر في مؤلفه الشهير الذي نشر للمرة الأولى في مطلع القرن العشرين **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، أن يفسر واحدة من القضايا الجوهرية: لماذا نشأت الرأسمالية في الغرب دون غيره من بقاع العالم؟ لقد نشأت وازدهرت حضارات ومدنيات راقية ومتقدمة خلال القرون الثلاثة عشر التي تبعت سقوط روما القديمة في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تحتل منزلة متواضعة في التاريخ البشري، فيما كانت حضارات الصين والهند والشرق الأوسط تتقدم الغرب في مجالات العلوم والتقانة والنماء الاقتصادي. فما الذي حفز أوروبا إلى أن تتصدر موقعاً طليعياً متقدماً منذ القرن السابع عشر؟

للإجابة عن هذا السؤال، يرى ڤيبر أن علينا أن نتبين الكيفية التي تميزت بها الصناعة الحديثة عن أطوار سابقة من النشاط الاقتصادي. وصحيح أن الحضارات الكبرى السابقة قد جمعت ثروات هائلة، وكانت الشعوب حريصة على إعلاء شأن الثروة المادية والتمتع بها، واستخدامها لأغراض الأمن، وتعظيم السلطة والقوة الاقتصادية والعسكرية. غير أن النمو الاقتصادي اتسم في الغرب بسمات جديدة فريدة يطلق عليها ماكس ڤيبر اسم «روح الرأسمالية» — وهي منظومة من المعتقدات والقيم التي حملها أوائل التجار والصناعيين الرأسماليين. فقد حرص هؤلاء آنذاك على تجميع الثروة التراكمية بالفعل، غير أن أسلوب حياتهم كان أقرب إلى التقشف، والرصانة، وإنكار الذات. وبدلاً من أن يبددوا ما توافر لديهم من ثروات، آثروا إعادة استغلالها واستثمارها للتوسع والتطوير في مشروعاتهم التجارية والاقتصادية. ويعتقد ڤيبر أن أصول التوجه الكامنة في روح التطور إلى الرأسمالية إنما تكمن في الدين، وفي توجه ديني محدد هو المذهب البيوريتاني التطهري في البروتستانتية. وكان أوائل الرأسماليين من أتباع هذا المذهب الذي أسسه كالڤن. ووفق هذا التوجه، فإن البشر هم مجرد

أدوات بيد الله على الأرض، وأن عليهم أن يزاولوا «مهنة» أو عملاً ما لمرضاته وتعظيمه. ومما أسهم في تعزيز هذا الاعتقاد لدى البيوريتانيين البروتستانت إيمانهم بـِ «القضاء والقدر» أو بما هو مقدر عليهم مسبقاً؛ أي بأن بعض الأفراد قد تقرر اختيارهم ليدخلوا ملكوت الله في الحياة الأخرى بصرف النظر عما فعلوه أو سيفعلونه في حياتهم الأرضية. من هنا، فإن النجاح في العمل في مهنة ما تفضي إلى الازدهار المادي هو المؤشر الأساسي على أن الإنسان قد يدخل في عداد هذه النخبة المختارة للخلاص. وكان من نتائج هذا المعتقد أن تولدت لدى أتباعه رغبة عارمة لتحقيق النجاح الاقتصادي. وتلازم ذلك مع نزعة للحياة الوقورة المتقشفة. وكان البيورتانيون يرون أن الشر يكمن في الترف والرفاهية. ولعبت نزعة التزهد هذه دوراً أساسياً في تشكيل النظام الاقتصادي، لأنها ربطت بين جمع الثروة وإعادة استغلالها للتوسع في المشروعات، حتى إنها خرجت من إطارها الديني الأصلي لتصبح ركناً أساسياً في المنظومة القيمية الثقافية المؤثرة في المجتمع الرأسمالي.

وقد تعرضت نظرية ڤيبر للانتقاد على عدة محاور نظرية وعملية طيلة القرن الماضي. ووضعت في تلك الأثناء مؤلفات لا حصر لها في مجالات العلوم الاجتماعية النظرية والتطبيقية، على حد سواء، لمساندة التفسيرات الڤيبرية أو تفنيدها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإشكاليات الكبرى التي طرحها ماكس ڤيبر أمام جميع العاملين والباحثين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية عموماً ما زالت تثير المزيد من الجدل، والنقاش، والخلاف. ولا شك في أن هذه الإشكاليات لا تعود في أصولها إلى أعمال ماكس ڤيبر فحسب، بل تمتد إلى الأعمال والنظريات التي طرحها المؤسسون الآخرون للعلوم الاجتماعية الحديثة، وفي مقدمتهم كارل ماركس، وإميل دركهايم، وعدد من كبار المنظِّرين الآخرين الذين ظهروا خلال العقود الأخيرة الماضية.

وتدور في أوساط العلماء الاجتماعيين حتى الآن مساجلات حامية الوطيس حول عدد من المحاور المفصلية والمفاهيم الجوهرية في مجال التنظير الاجتماعي. ويمكن القول إن أوجه الاختلاف أو التباين أو الاتفاق في أوساط المدارس المختلفة تتمثل في مجموعة من المآزق النظرية في علم الاجتماع المعاصر.

ويمكن إجمال هذه المحاور في أربع قضايا أساسية.

مآزق في علم الاجتماع المعاصر

المأزق الأول: الفعل البشري: البنية والفعل

من جملة الأسئلة المطروحة في هذا الصدد: إلى أي حد نكون فاعلين بشريين ناشطين نتحكم في الشروط والظروف التي تكتنف حياتنا الإنسانية؟ أم الجانب الأغلب مما نقوم به هو نتيجة للقوى الاجتماعية العامة التي لا نمتلك السيطرة عليها؟ إن هذه القضية ما زالت محط اهتمام وتجاذب بين علماء الاجتماع. إذ يشدّد ڤيبر، وبعده التفاعليون الرمزيون، على العنصر الابتكاري النشط الخلاق للسلوك البشري. هذا فيما تؤكد مقاربات أخرى، كتلك التي وضعها دركهايم، على الطبيعة التقييديّة للمؤثرات الاجتماعية على أفعالنا.

إن إحدى الأطروحات الأساسية التي تقدم بها دركهايم، وباحثون اجتماعيون آخرون خلال القرن الماضي، هي أن المجتمعات التي نعيش فيها وننتسب إليها تفرض قيوداً وضغوطاً مجتمعية على أفعالنا. وكان دركهايم يرى أن للمجتمع اليد العليا على الإنسان الفرد. والمجتمع أكبر وأهم وأضخم بكثير من مجموع الأفعال والتصرفات الفردية؛ ففيه «صلابة» أو «ثبات مستقر» يشبه ما في البنى الموجودة في البيئة الطبيعية حولنا. ويمكننا أن نتصور هذا الوضع إذا ما تخيلنا شخصاً يقف في غرفة ذات أبواب عديدة. إن بنية الغرفة أو الحجرة تحدد مدى أنشطة هذا الشخص الممكنة. وموقع الجدران والأبواب، على سبيل المثال، يحدد منافذ الدخول والخروج. وتقوم البنية الاجتماعية، في نظر دركهايم، بتقييد أنشطتنا بصورة متوازية، إذ إنها تحدد المسارات لما يمكن أن نفعله كأفراد، إنها «خارجة» عنا، شأنها في ذلك شأن جدران الغرفة. ويحدد دركهايم وجهة النظر هذه بالمقولة الشهيرة التالية:

«عندما أقوم بواجباتي باعتباري أخاً أو زوجاً أو مواطناً، وأؤدي الالتزامات التي أخذتها على نفسي، فإنني ألتزم بما هو معرف في القانون أو في التقاليد؛ وتقع هذه المؤثرات خارج نفسي وأفعالي وتصرفاتي... وبالمثل، فإن المؤمن يكتشف منذ مولده عقائد وممارسات جاهزة تحدد ملامح حياته الدينية؛ أي إنه يصادفها خارج نفسه. كما أن نسق الإشارات والدلالات التي أستخدمها للتعبير عما يدور في نفسي من أفكار ومشاعر، والنظام المالي الذي أتبعه لتسديد ما عليّ من ديون،

أو لتفعيل علاقاتي التجارية، والممارسات التي أنتهجها في حياتي المهنية، الخ. ـ هي بمنزلة كيانات مستقلة وفاعلة بصرف النظر عن الطريقة التي أستخدمها بها. وإذا ما أخذنا في الاعتبار كل فرد في المجتمع؛ فإن هذه الملاحظات تصدق على الجميع» (Durkheim, 1982, pp. 50-51).

وعلى الرغم من أن لدركهايم أنصاراً كثيرين في ما يراه، فإن هذا الاتجاه تعرض، ولا يزال، لانتقادات حادة. ويتساءل النقاد في هذا المجال: «ما هو المجتمع، إذا لم يكن توليفة لمجموع الأفعال الفردية؟ ويضيف النقاد (وأغلبهم من علماء الاجتماع المتأثرين بالمدرسة التفاعلية الرمزية)، أننا، بوصفنا مخلوقات بشرية، نفكر وتصدر تصرفاتنا، في أغلب الأحيان، وفق أسباب ودوافع، وأننا نعيش في عالم اجتماعي تتغلغل فيه الدلالات الثقافية. والظواهر الاجتماعية، في رأيهم، ليست «أشياء» صُلبة جامدة، لكنها تعتمد على المعاني الرمزية التي نستثمرها في ما نقوم به من تصرفات. إننا، باختصار، لسنا «صنيعة» المجتمع، بل «صانعوه» في الوقت نفسه.

وتتوزع اهتمامات الباحثين والدارسين في جميع العلوم الاجتماعية في النظر إلى هذا الموقف النظري. غير أن الاتجاه الغالب في أوساط جميع الدارسين يتحاشى اعتبار البنية الاجتماعية أمراً حتمياً جامعاً مانعاً في تحديد السلوك البشري. بل إن دركهايم نفسه لا يقطع بالجزم بحتمية الآثار التي تتركها البنية الاجتماعية بما تنطوي عليه من تقاليد وقيم وممارسات على سلوك الأفراد والجماعات. ولا بد هنا من الإشارة إلى مدارس جديدة في الفكر النظري السوسيولوجي (مثلاً: أنتوني غِدِنْز) حول الفجوة الظاهرة بين «البنية» و«الفعل». وترى هذه المقاربة أن من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في «صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها» في آن معاً من خلال التفكير والسلوك البشري. إن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من التّباني (Structuration)، والتشكُّل؛ أي إنها، كما يرى غدنز، تُبنى وتُشكَّل من جديد كل لحظة، كما في حالة البناء المعماري، من جانب الطّوب أو لبِنات البناء التي شكّلَتها وكوَّنَتها قبل قليل؛ أي، بعبارة أخرى، من جانبنا نحن البشر. وتكون للجماعات والمجتمعات والمجموعات «بنية» واضحة المعالم طالما أن الناس يتصرفون وفق أنماط سلوكية منتظمة يمكن التكهن بها إلى حد بعيد. ولا يمكن في هذه الحالة أن يتحقق «الفعل» البشري إلا من خلال القدر الهائل مما نمتلكه من معرفة مبنية اجتماعياً.

وبالإضافة إلى منظور دركهايم، ومقاربة غدنز التي تحاول إيجاد نوع من التوازن المبادر الفعال بين البنية والفعل، فإن جمهرة من علماء الاجتماع، من بينهم إرفنغ غوفمان، يميلون إلى القول إن الفاعل البشري هو كائن على قدر عظيم من المعرفة والذكاء الاجتماعي. وفي الوقت نفسه الذي نسلك فيه وفق طقوس أو شعائر أو استخدامات للتواصل اللغوي أو نتموضع فيه في سياقات اجتماعية معينة، فإننا نقوم بترسيخ جانب من قواعد السلوك هذه وتعديل جانب آخر. ويرى غوفمان أن ثمة «بنية ثنائية مزدوجة». ويعني ذلك أن الفعل الاجتماعي يستبق البنية الاجتماعية، وأن البنية تستبق الفعل في الوقت ذاته، لأن البنية تعتمد على انتظام الأنماط وتواترها في السلوك البشري.

المأزق الثاني: الإجماع والصراع

تميل بعض الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، بما فيها المدرسة الوفية التي عرضنا لها في أكثر من موقع، إلى أن المجتمعات البشرية تتميز بخصيصة أساسية أصيلة فيها؛ وهي النزوع إلى النظام والانسجام فيما بين أجزائها. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن أبرز السمات الظاهرة في المجتمع تتمثل في الاستمرارية والإجماع. ويرى آخرون من جهة أخرى أن أبرز ما يميز المجتمع البشري هو عنصر الصراع. والمجتمعات حافلة بالنزاعات، والتوترات، والاختلافات. ومن الوهم الاعتقاد بأن الناس يميلون بطبيعتهم إلى العيش والتعايش في إطار من الانسجام والوئام والمودة التامة، دون مواجهات بين المصالح العميقة المختلفة التي قد تتبلور آخر الأمر على هيئة الصدام المباشر وغير المباشر.

ومن المفيد، مرة أخرى، أن نبدأ بدركهايم، الذي ينظر إلى المجتمع بوصفه منظومة من الأطراف المتداخلة بصورة متبادلة من حيث اعتماد بعضها على بعض. ويذهب الوظيفيون في تفسيرهم لهذه المقولة إلى القول إن المجتمع «وحدة كلية متكاملة» تتكون من بُنىً تتداخل إحداها في الأخرى بصورة وثيقة. ويتفقون في ذلك مع تأكيد دركهايم على جانب الحدود المقيِّدة التي تفرضها «الحقائق الاجتماعية الخارجية». غير أن أوجه الشبه في هذه الحالة لا ترتكز إلى جدران المبنى، بل إلى الترابط العضوي الفسيولوجي لأعضاء الجسم. فلكي يتسنى للمجتمع أن يحافظ على استمراريته واستدامته، فإن على مؤسساته التخصصية (مثل: النظام السياسي؛ والدين؛ والعائلة؛ والنسق التعليمي التربوي) أن تعمل كلها في تناغم وانسجام في ما بينها. ويعتمد استمرار المجتمع من ثم

على التعاون الذي يتحول بدوره إلى نوع من الإجماع والاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية.

ويتوزع المنظرون الاجتماعيون الذين يركزون على الصراع الاجتماعي بين تشكيلة واسعة من المدارس التي تعود في أصولها إلى أطر مرجعية متقاربة. ويمكن أن نتلمس واحداً من أبرز هذه الأطر التي تستهدي بها النظريات الصراعية في نظرية كارل ماركس عن الصراع الطبقي. إذ يرى ماركس، ببساطة، أن المجتمع يتكون من طبقات تسودها اللامساواة والتفاوت في وصولها واستغلالها للموارد. ويؤدي هذا التفاوت والإجحاف المستمران إلى تجذر تقسيم المصالح وترسخها بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من النسق المجتمعي العام. ويسفر صراع المصالح هذا في مرحلة ما إلى إحداث التغير المجتمعي أو تفعيله. ولا يميل أنصار المدرسة الصراعية جميعهم إلى التركيز على الواقع الطبقي على نحو ما فعل ماركس؛ إذ يميل بعضهم إلى التشديد على أهمية أبعاد وأطراف أخرى مثل الجماعات السياسية أو المنازعات الإثنية. ومهما كانت طبيعة وجهات النظر الصراعية تلك، فإنها تجمع على أن المجتمع حافل في جوهره بالتوترات وعوامل الشد والجذب. ويمضي هؤلاء إلى القول إن المجتمعات ذات النظم المجتمعية الأكثر استقراراً في ظاهرها إنما تمثل حالة من التوازن الهش القلق بين الجماعات المتنازعة فيها.

وكما هي الحال في ثنائية البنية والفعل، فإن من غير المتوقع أن تؤول المساجلات النظرية الدائرة حول النظريات الاجتماعية الصراعية، أو فيما بينها، إلى نوع من التوافق أو التوفيق. بل إن شقة الخلاف تزداد اتساعاً بين المنظور الصراعي من جهة، ومنظور التفاوت بين البنية والفعل من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن الإنكار بأن جميع المجتمعات تتفق، كلّاً على حدة، بمنظومة معينة من القيم، كما أنها جميعاً تتسم على الصعيد الداخلي بالصراع والتوتر. ومن ناحية ثانية، فإن علينا في معرض التحليل السوسيولوجي أن نتقصى دائماً العلاقة بين الإجماع والصراع داخل النسق الاجتماعي. فالقيم التي تحملها الجماعات المختلفة والأهداف التي يسعى أفرادها إلى تحقيقها تتمفصل في مواقع تتوافق فيها المصالح أو تتعارض. وحتى في التحليلات التي قدمها كارل ماركس للأوضاع الطبقية، فإنه أشار إلى أن الشرائح الطبقية المختلفة في المجتمع تشترك في مصالح معينة واحدة رغم أن الصراع يظل قائماً فيما بينها حول مصالح أخرى. فالرأسماليون يعتمدون على القوى العاملة في تشغيل مصانعهم ومشروعاتهم الإنتاجية مثلما يعتمد العمال على الرأسماليين في تأمين الدخل ومصادر الرزق.

كما أن الصراع المكشوف قد لا يمثل حالة اجتماعية مستمرة ودائمة؛ بل إن المصالح المشتركة بين الطرفين قد تدفع بكليهما إلى تجاوز ما بينهما من خلافات أو، في حالات أخرى، إلى التشدد والمضيّ في المواجهة والصراع إلى حدودها القصوى.

ومن المفاهيم المفيدة في تحليل العلاقة الترابطية بين الصراع والإجماع مفهوم «الأيديولوجيا» ـ وهي منظومة القيم والمعتقدات التي تسهم في تعزيز الموقع الذي تحتله الفئات المتنفذة على حساب الجماعات المستضعفة. وترتبط السلطة/ القوة ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجيا والصراع. إن كثيراً من الصراعات تدور حول السلطة لما تنطوي عليه الأخيرة من مكاسب. كما أن من يمسكون بزمام السلطة يعتمدون في أغلب الأحيان على تأثير الأيديولوجيا ونفوذها للمحافظة على موقع الهيمنة والسيطرة الذي يحتلونه، مع أنهم قادرون في الوقت نفسه على استخدام القوة القسرية عند الضرورة.

المأزق الثالث: مشكلة الجنوسة

لم تكن إشكالية مكانة المرأة مدعاة لاهتمام المنظورات الكلاسيكية في العلوم الاجتماعية، كما أن المأزق النظري الجنوسي لم يحظَ بأي قدر من العناية من جانب المنظرين الكبار. غير أن الباحثين والدارسين المحدثين لا يمكنهم أن يغفلوا هذه المسألة في تحليلاتهم السوسيولوجية الراهنة. وربما كان تجاهل المنظرين الأوائل لهذه القضية يعود إلى أنهم كانوا رجالاً في المقام الأول، ودرجوا على اعتبار الكائنات البشرية «فواعل» مجردة محايدة، لا كائنات متمايزة من النساء والرجال.

وتطرح عدة تساؤلات في معرض الحديث عن الجنوسة من الوجهة النظرية: هل ينبغي أن نصنف «الجنوسة» باعتبارها مقولة عامة مسلماً بها في التحليل السوسيولوجي؟ أو، هل يتعين علينا في المقابل أن نحلل القضايا الجنوسية إلى عوامل جزئية محددة تؤثر في سلوك النساء والرجال في سياقات مختلفة؟ وبعبارة أخرى: هل ثمة خصائص مميزة يتسم بها الرجال والنساء في جميع الثقافات من حيث الهوية والسلوك الاجتماعي؟ أم إن من الواجب تفسير الفوارق الجنوسية على أساس سمات واختلافات أخرى في المجتمعات (مثل التفاوت الطبقي)؟

وبوسعنا أن نفسر غياب قضية الجنوسة لدى مؤسسي علم الاجتماع بالرجوع إلى الإشارات العابرة العرضية التي طرحها اثنان من هذا الرعيل المؤسس. إذ

يلاحظ دركهايم، على سبيل المثال، في معرض مناقشته ظاهرة الانتحار أن «الرجل يكاد يكون واحداً من منتجات المجتمع»، بينما المرأة «أحد منتجات الطبيعة إلى حد أبعد من ذلك بكثير». ويستطرد دركهايم قائلاً: «إن أذواق الرجل وتطلعاته ومزاجه تعود في أغلبها إلى أصول جماعية، بينما يتأثر ذوق المرأة ومزاجها وطموحها بما يمليه تكوينها الجسماني العضوي. وعلى هذا الأساس تختلف احتياجاته عن احتياجاتها» (Durkheim, 1952, p. 385). وبعبارة أخرى، فإن للنساء والرجال هوياتٍ، وأذواقاً ونزعاتٍ مختلفة، لأن النساء أقل تأثراً بالتنشئة الاجتماعية، وأكثر ميلاً من الرجال إلى عالم الطبيعة.

ويقف ماركس على النقيض من دركهايم في هذه المسألة، فالفوارق الجنوسية تكمن في نظره في ما يتمتع به الرجال والنساء من سلطة/ قوة ومكانة، وعلى أساس التقسيمات الطبقية، ولاسيما ما يتعلق بالنساء. فلم تكن التقسيمات الجنوسية أو الطبقية في نظره معروفة في الأشكال الأولى للمجتمعات البشرية. ولم تظهر سلطة الرجل النافذة على المرأة إلا بعد نشوء التنظيمات الطبقية. وأصبحت المرأة بعدها شكلاً من أشكال «الملكية الفردية» للرجال عبر مؤسسة الزواج. وسوف تتحرر المرأة من أوضاع العبودية تلك حالما تزول الفوارق الطبقية.

ومن الممكن الإشارة إلى بعض الانتقادات الموجهة إلى كل من دركهايم وماركس بهذا الصدد، فالأول، من الوجهة العملية، يعتبر الفوارق الجنوسية قائمة في أساسها على الصفات البيولوجية التي تُسبغَ على الرجال والنساء. ولا يعني ذلك أن هذه الفوارق خَلْقية في أساسها، وأنها تولد مع الرجال والنساء على السواء. بل إن هذه الفوارق، كما نعرف، تعود، في أغلبها، إلى التنشئة الاجتماعية على أدوار محددة بالنسبة إلى الرجال والنساء. أما بالنسبة إلى ماركس، فيمكن القول إن الوضع الطبقي ليس هو العامل الوحيد في إقامة الفواصل الاجتماعية التي تؤثر في النساء والرجال. فهناك عوامل عديدة أخرى مثل: البعد الإثني؛ واختلاف المهادات والخلفيات الاجتماعية، كما نلاحظ في الفوارق بين البيض والسود في الولايات المتحدة. ونلاحظ أيضاً في مجتمعات الصيد والالتقاط أن درجة المشابهة في الحقوق والمهمات بين الرجال والنساء هي أقرب بكثير مما هي عليه بين النساء في تلك المجتمعات من جهة، ونظيراتهن في المجتمعات الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. وقد أحدثت الحركات النِّسْوية تغيرات جذرية في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى خلال العقود القليلة الماضية. وقد أدت النزعة النِّسْوية إلى هجمة واسعة على النظرية الاجتماعية

ومنهجيات العلوم الاجتماعية على حد سواء، بل إنها أخذت تمس موضوع العلوم الاجتماعية نفسه مع المطالبة بالتقليل من هيمنة المنظور الذكوري من ناحية، وإعادة هيكلة المنهجيات والمنظورات في الوقت نفسه. وغدت المنظورات النِّسْوية تطالب الآن بجعل المسألة الجنوسية محوراً مركزياً وجوهرياً في تحليل العالم الاجتماعي.

وبالنظر للتعدد والتنوع الواسعين في وجهات النظر النِّسْوية، فإن من المتعذر إطلاق التعميمات بهذا الخصوص. ويمكن القول، بصفة عامة، إن ثمة إجماعاً بين أغلبية الاتجاهات النِّسْوية على أن المعرفة تتصل اتصالاً وثيقاً بالمسائل المتعلقة بالجنس والجنوسة. ونظراً لأن الرجال والنساء يختلفون فيما بينهم في تجاربهم وخبراتهم، وينظرون إلى العالم بمنظارين مختلفين، فإن هذين الطرفين لا يفهمان العالم فهماً متماثلاً في جميع الأحوال. وتتهم الاتجاهات النسوية المنهجيات السوسيولوجية التقليدية بتجاهل الطبيعة الجنوسية للمعرفة، وبالاستعاضة عنها بمفاهيم وتصورات هيمن عليها الذكور إزاء العالم الاجتماعي. وحيث إن الذكور كانوا يتمتعون تقليدياً بمواقع السلطة والقوة في المجتمع، فقد كانت لهم مصلحة في الحفاظ على ما يقومون به من أدوار وما يتمتعون به من امتيازات. وفي ظل هذه الظروف، أدت المعرفة الجنوسية دوراً حيوياً في ترسيخ الترتيبات الاجتماعية وإضفاء الشرعية على الهيمنة الذكورية.

وترى بعض العالمات الاجتماعيات النِّسْويات (Butler, 1999; Faludi, 1999) أن من الخطإ اعتبار «الرجال» و«النساء» مجموعتين تقومان على أساس المصالح أو الخصائص المشتركة. وترى هؤلاء الباحثات أن الجنوسة ليست مقولة ثابتة دائمة، بل هي خصيصة مائعة متغيرة تتجسد في ما يفعله الناس لا في ما هم عليه بالفعل. وترى إحدى الباحثات المحدثات أن هيمنة الرجال على جميع مجالات الحياة الاجتماعية إنما هي أسطورة آيلة للزوال، بل إن كثيراً من الدلائل في المجتمعات الغربية تشير إلى أن ثمة «أزمة رجولة» في أوساط الذكور الذين بدأوا يفقدون سيطرتهم على زمام الأمور، وبخاصة مع انتشار البطالة في قطاعات كبيرة من المجتمعات الحديثة، ومع تزايد إحساس أعداد غفيرة من الرجال بالمهانة وعدم احترام الذات؛ لأنهم لم يعودوا هم مصدر الرزق الوحيد للأسرة. كما أن انتشار الأتمتة وتقانة المعلومات في الأنشطة الصناعية والاقتصادية الحديثة قد أسفرت عن تهميش أعداد غفيرة من العمال غير المهرة، وجعلت وجودهم الاجتماعي الاقتصادي فائضاً عن الحاجة.

المأزق الرابع: تشكيل العالم الحديث

المنظور الماركسي

طرحت الكتابات التي وضعها ماركس تحدياً هائلاً أمام جميع المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية لما يزيد على قرن ونصف من الزمان. وما زالت المساجلات تدور في هذه الأوساط حتى الآن حول تصوراته النظرية بشأن تطور المجتمعات الحديثة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فهو يرى، كما أسلفنا، أن القوة المحركة للتغير الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة هي التحولات الاقتصادية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظام الإنتاج الرأسمالي. ويتميز النسق الرأسمالي في نظره بخصائص عديدة لم يتسم بها أي نظام سابق على الإطلاق. فالرأسماليون يتنافسون بعضهم مع بعض لبيع منتجاتهم للمستهلكين وللمحافظة على بقائهم ونموهم في أسواق تنافسية. ويعني ذلك أن على الشركات والمؤسسات الاقتصادية أن تنتج السلع والخدمات بأقل كلفة وبأعلى درجة ممكنة من الكفاءة. ويؤدي ذلك إلى استمرار الابتكار التقاني، لأن ازدياد الفعالية التقانية المستخدمة في عمليات الإنتاج يمثل إحدى الوسائل لضمان التفوق على المنافسين. يضاف إلى ذلك أن ثمة حوافز شديدة تدفع الشركات للبحث عن أسواق جديدة لبيع منتجاتها، وللحصول على المواد الخام الرخيصة، واستخدام الأيدي العاملة القليلة الكلفة. ولهذا السبب فإن الرأسمالية، في نظر ماركس، تمثل نظاماً دينامياً لا حدود لنموه واتساعه في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، يفسر ماركس انتشار الصناعة الغربية في أرجاء المعمورة.

وقد وجدت تفسيرات ماركس لنفوذ الرأسمالية على الصعيد النظري الاجتماعي أعداداً ضخمة متتالية من الأنصار والمنظّرين الاجتماعيين الذين أخذ بعضهم يجدد بعض المنطلقات الماركسية ويضعها في صيغ أخرى بحيث أصبحنا نشاهد بروز ما يسمى بالماركسية الجديدة خلال العقود القليلة الماضية. ورغم أن ثمة إجماعاً على أن الرأسمالية قد أدت دوراً حاسماً في تكوين عالمنا المعاصر، إلا أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين يرون أن ماركس قد بالغ في تشديده على الدور الذي تقوم به العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي. ويعتقد هؤلاء أن التغيرات الاجتماعية الحديثة ليست مقصورة كلها على النظام الرأسمالي والاقتصادي كما تصوره ماركس. كما أن كثيراً من المنظرين الاجتماعيين يشككون في معتقدات ماركس بأن الصراع الطبقي سيؤول آخر الأمر إلى تحول المجتمعات الحديثة من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وتعززت الشكوك لدى هذه الفئة من العلماء الاجتماعيين بانهيار الاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية الأخرى في أوروبا الوسطى بعد عام 1989.

المنظور الڤيبري

يمثل ماكس ڤيبر واحداً من أبرز نقّاد الفكر الماركسي الأوائل. ويقال أحياناً إن جملة الأعمال التي قام بها ڤيبر (ولاسيما مؤلَّفه الموسوعي **الاقتصاد والمجتمع**) لم يكن غير حوار عنيف مع «شبح ماركس»، وما زالت البدائل النظرية والمنهجية التي طرحها ڤيبر مؤثرة وواسعة النفوذ حتى اليوم. فهو يرى أن العوامل غير الاقتصادية قد لعبت دوراً أساسياً في تنمية المجتمع الحديث. وتمثل هذه الحجة إحدى النقاط الرئيسية في كتابه عن **الأخلاق البروتستانتية** الذي تطرقنا إليه في موقع آخر. فالقيم الدينية، ولاسيما ما يتعلق منها بالمذهب البيورتاني، هي التي أسهمت إسهاماً كبيراً في توليد النظرة الرأسمالية التي لم يكن مبعثها التغيرات الاقتصادية كما كان يرى ماركس.

وثمة تعارض جوهري واضح بين المنظورين الماركسي والڤيبري في فهم طبيعة المجتمعات الحديثة وأسباب انتشار أنماط الحياة الغربية في العالم. فبالنسبة إلى ڤيبر، فإن الرأسمالية، وهي نظام متميز لتنظيم المشروع الاقتصادي، هي واحدة من منظومة من العوامل الرئيسية الفاعلة في تشكيل التطور المجتمعي في العصر الحديث. ومن العوامل الجوهرية الكامنة وراء مكننة الاقتصاد الرأسمالي، وربما يكون هو العامل الحاسم الأهم، يتجلى تأثير «العلم والبيروقراطية». لقد أسفر التقدم العلمي عن تقدم التقانة الحديثة، وسيظل يؤدي هذا الدور بشكل وبآخر حتى في المجتمعات الاشتراكية في حال قيامها. كما أن البيروقراطية هي الأسلوب والأداة الوحيدة لتنظيم أعدادٍ ضخمة من الناس على نحو فعال، وسوف تتسع لا محالة مع النمو الاقتصادي والسياسي. ويطلق ڤيبر اسم «العقلنة» أو «الترشيد» على تضافر التقدم في مجالات العلم والتقانة الحديثة والتنظيم البيروقراطي. وتعني العقلنة أو الترشيد تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفق مبادئ الكفاءة اعتماداً على المعرفة التقانية الفنية.

إن التعارض بين الموقفين الماركسي والڤيبري يتغلغل في أكثر المجالات والميادين في العلوم الاجتماعية الحديثة. وربما كانت هذه المفارقة تكتسب أهمية أكبر بالنسبة للمجتمعات النامية والأقل نمواً. كما أن الاختلاف بين هذين المنظورين وما يترتب عليهما من تعديلات نظرية، يفضي على نحو حتميّ إلى توجهات واتجاهات سياسية متعارضة. ونرى اليوم أن المفكرين والمنظرين الاجتماعيين اليساريين يميلون إلى المنظور الماركسي فيما يتبنى نظراؤهم المحافظون والليبراليون المقاربات الڤيبرية.

الجدول رقم (21-1)
مقارنة بين ماركس وفيبر

الأفكار الماركسية العريضة	المنطلقات الفيبرية الأساسية
■ تكمن قوة الدفع الدينامية الأساسية للنمو في المجتمعات الحديثة في التوسع في استخدام آليات النمو الاقتصادي الرأسمالي.	■ القوة الدينامية الرئيسية المؤثرة في التنمية الحديثة هي عقلنة/ ترشيد الإنتاج.
■ إن المجتمعات الحديثة حافلة باللامساواة الطبقية التي تشكل، بحكم التعريف، العناصر الجوهرية لطبيعة البنية المجتمعية.	■ تمثل الطبقة واحداً من عدة أنواع من التفاوت واللامساواة في المجتمع الحديث، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين.
■ تستمد تقسيمات السلطة والقوة في المجتمع، بما فيها العوامل المؤثرة على التفاوت في أوضاع الرجال والنساء، من وجوه التفاوت واللامساواة على الصعيد الاقتصادي في المقام الأول.	■ إن القوة/ السلطة في النظام الاقتصادي هي مما يمكن فصله عن مصادر النفوذ الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن العوامل الاقتصادية لا يمكنها وحدها أن تفسر التفاوت بين الذكور والإناث.
■ المجتمعات (الرأسمالية)، التي نعرفها اليوم تمثل مرحلة انتقالية، وقد يعاد تنظيمها في تحولات جذرية في المستقبل. ولا مناص من أن تحل الاشتراكية، بشكل وبآخر، مكان الرأسمالية في المستقبل.	■ من المحتمل أن تتقدم عملية العقلنة/ الترشيد وتقطع مزيداً من الأشواط وتغطي جميع مجالات الحياة الاجتماعية كافة في المستقبل. وتعتمد جميع المجتمعات الحديثة على أنماط أساسية متماثلة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.
■ إن انتشار النفوذ الغربي في أنحاء العالم هو، في أساسه، نتيجة للنزعة التوسعية للمشروع الاقتصادي الرأسمالي.	■ يرتكز التأثير العالمي الذي يمارسه الغرب على سيطرته على الموارد الصناعية، بالإضافة إلى تفوق القوة العسكرية لديه.

نحو دراسات سوسيولوجية للواقع العربي المعاصر

إن المجهود السوسيولوجي هنا ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من مجهود شامل لكل العلماء الاجتماعيين العرب (في الاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا)، بحيث يتم التراكم والتكامل المعرفي عن الواقع العربي بكل جوانبه ومستوياته، كما تعتبر هذه المحاولة ذات توجه مستقبلي، تسعى إلى فهم الواقع المعاصر بكل خلفياته التاريخية، ولكنها

تتجاوزه إلى استشراف بدائل المستقبل الممكنة. وبما أن مجتمعات الوطن العربي لا تعيش في عزلة أو فراغ، فإن السياق الإقليمي والعالمي لا بد من أن يؤخذ في الحسبان، ولكن هذه مهمة يتركها علماء الاجتماع لزملائهم المتخصصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (كنوع من تقسيم العمل الأكاديمي). وأخيراً تراعي هذه المحاولة الحضرية لأجندة البحث السوسيولوجي في السنوات القادمة، أن تكون الدراسات على المستويين القطري والقومي، وذلك سعياً وراء توثيق الخصوصيات القطرية والمحلية وفهمها، من ناحية، وتوثيق وفهم العموميات القومية من ناحية ثانية.

وفيما يلي عرض سريع لمجموعات الدراسات السوسيولوجية المطلوبة لفهم الواقع واستشراف المستقبل العربي:

1. **القاعدة البشرية**: تطور حجم وتوزيع ونوعية وحركة السكان في الوطن العربي قطرياً وإقليمياً وقومياً، وتقدير معدلات المشاركة الاقتصادية وهيكل عرض الطاقة البشرية وتأثير ذلك على تدفقات الهجرة بين الريف والحضر، وتدفقات هجرة العمالة عبر الأقطار العربية، وإعداد بيانات أساسية، وعمل اسقاطات مستقبلية حول هذه المتغيرات الديموغرافية في ظل سيناريوهات مختلفة عن المستقبل المنظور. معظم البيانات المطلوبة لهذه المجموعة من الدراسات متوفرة. المطلوب هنا هو استكمالها وتصنيفها وتحليلها، بحيث تسهل المقارنات القطرية، ويمكن رسم صورة قومية عامة عن القاعدة البشرية للوطن العربي.

2. **القاعدة الإيكولوجية**: أنماط المعيشة الرئيسية التي هي نتاج التفاعل بين الإنسان وبيئته المادية في الوطن العربي ـ وأهمها النمط البدوي القبلي، والنمط الريفي، والنمط الحضري. وتستهدف هذه الدراسات الكشف عن حجم وتطور هذه الأنماط الثلاثة، وعن طبيعة العلاقة التفاعلية بينها (تعاون ـ توتر ـ صراع ـ هيمنة) في ظل توجهات تنموية مختلفة، وفي ظل سياسات توزيعية بديلة. وتعطى هذه الدراسات أهمية خاصة لتطور حجم المدن العربية وتركيبها الاجتماعي والطبقي، وتأثير ذلك على مستويات الاستقرار السياسي حاضراً ومستقبلاً. مع ملاحظة الربط بين هذه الدراسات ومجموعتي دراسات الهياكل الطبقية وأنظمة القيم والسلوك (3 و7 أدناه) والتعرض لاستخدام النخب السياسية لفئات فلاحية وبدوية لتحييد المدن سياسياً وعسكرياً.

3. **الهياكل الطبقية**: تحديد خريطة القوى الاجتماعية باستخدام مؤشرات متعددة (ملكية أو التحكم في وسائل الإنتاج والتجارة والتباين الدخلي والمهني والتعليمي) في داخل كل قطر أو كل مجموعة من الأقطار العربية المتجانسة، وتحديد الخريطة الطبقية على المستوى القومي العربي، أي بين الأقطار العربية باستخدام المؤشرات السابقة نفسها ومؤشرات إضافية عن القوة النسبية لكل قطر اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً.

ويستهدف النشاط البحثي في هذه الدراسات سبر أغوار درجة تبلور هذه التكوينات وتقدير الآثار المتوقعة للهياكل الطبقية على العملية الإنتاجية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومسيرة التحول المجتمعي والتغير الاجتماعي في ضوء سيناريوهات مختلفة خلال المدى الزمني المنظور.

4. **الهياكل الإثنية**: وصف وتحليل التكوينات الإثنية والعصبيات المحلية الأخرى في الوطن العربي (لغوياً، ودينياً، ومذهبياً، وعرقياً، وجهوياً)؛ مع التركيز على أقطار بعينها حيث يتفاعل المتغير الإثني أو الجهوي مع المتغير الطبقي. ويستهدف النشاط البحثي هنا تقدير الاحتمالات المتوقعة للعلاقات بين الأغلبية والأقلية على مستوى الصراع الداخلي، وتقسيم العمل الإثني أو الجهوي، والموقف من مسألة الوحدة العربية، واحتمالات مزيد من التجزئة والتشرذم، واحتمالات التدخل الخارجي والتأثير على عمليات التنمية.

5. **الهياكل المهنية**: التنظيم الاجتماعي والسياسي للمهن الرئيسية الحديثة ممثلة في النقابات المهنية ـ وخاصة نقابات العمال والمعلمين والمحامين والمهندسين والأطباء واتحادات الصناعات والتجارة، والاتحادات الفلاحية. وتستهدف هذه الدراسات رصد وتحليل واقع ومستقبل هذه الكيانات المهنية بغية الكشف عن دورها الاجتماعي في عمليات التنمية والتوزيع والمشاركة السياسية.

6. **الهياكل المؤسسية**: المقصود هنا المؤسسات النظامية (Formal Institution) التي يخلقها المجتمع من خلال الدولة أو بواسطة آليات أخرى، وتؤدي وظائف محددة للمجتمع ككل من ناحية، وتقوم بتشكيل وضبط سلوك العاملين فيها (وظيفة تنشئية) من ناحية أخرى. ونظراً لتعدد وتكاثر هذه المؤسسات النظامية كلما زاد تعقد المجتمع، فإن هذه الدراسات يمكن أن تكون انتقائية في البداية وتقتصر على عدد المؤسسات الرئيسة مثل: الجيش، والمؤسسة الأمنية، التعليمية، ومركز البحث العلمي، والمؤسسة الدينية، وأجهزة الثقافة والإعلام، وجهاز الخدمة المدنية، ويكون التركيز فيها على درجة الاستقلالية وعلى دور هذه المؤسسات في خلق قيم ومعايير وعصبيات داخلية للمشتغلين بها، وتأثير ذلك على عمليات إضفاء المشروعية والضبط الاجتماعي والتحكم السياسي.

7. **أنظمة القيم وأنماط السلوك**: تهتم هذه المجموعة من الدراسات بالمصادر المختلفة لإفراز القيم السائدة في الوطن العربي. مثل القاعدة الإيكولوجية، والهياكل المؤسسية، والأديان وخاصة الإسلام، وموروثات الاستعمار، والخلفية الطبقية والإثنية؛ مع التركيز على التوزيع النسبي لقيم معينة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل كل قطر وبين الأقطار العربية، وخاصة فيما يتعلق بقيم المسؤولية العامة والمحاسبة العامة والإنتاج والاستهلاك والولاء والعدالة والتسامح والحرية؛ وعلى

حالات الصراع القيمي (مثل الصراع بين قيم الإنتاج والاستهلاك، بين الجماعية والفردية، بين القومية والوطنية والمحلية، وبين الأصالة والمعاصرة، وما إلى ذلك). ويستهدف النشاط البحثي هنا الكشف عن معاملات الارتباط بين سيادة قيم معينة والتوجيهات التنموية والسياسية السائدة أو المحتملة من ناحية، وبين تجسد هذه القيم في أنماط سلوكية محسوسة من ناحية أخرى. مع التأكيد في سياق هذه الدراسات على أنماط التبعية الثقافية ومضاعفات ذلك على جوانب الحياة الاجتماعية العربية الأخرى، وفي مقدمتها الأسرة والعلاقة بين الرجال والنساء، وآليات التماسك والتحلل في المجتمعات القرابية والمحلية.

8. **أصول وأنماط مؤسسة الدولة في الوطن العربي**: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستعراض تاريخي تحليلي لعوامل التوحد والتجزئة والتفتت في التاريخ العربي إلى مطلع القرن التاسع عشر، وإلى أن أصبحت التجزئة على يد الاستعمار الغربي نقلة كيفية في مسار التاريخ العربي الحديث؛ وبتتبع الأصول البعيدة والقريبة لأنماط الدول القطرية المعاصرة والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة أنماط عريضة هي: الدول المركزية، دولة المخزن، دولة المجتمع الفسيفسائي، والدولة القبلية. مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات ومعايير أخرى لتصنيف الدول القطرية الحالية (مثل الغنى والفقر، والتفاوت المساحي والسكاني، ودرجة تنوع القاعدة الإنتاجية، ودرجة التماسك الاجتماعي ودرجة التسلطية وعمومية أو خصوصية الاقتصاد، ودرجة التبعية)، وتطور العلاقة بينها وبين المجتمع المدني.

9. **عمليات بناء الدولة القطرية الحديثة ومصادر شرعيتها**: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستعراض المراحل والعوامل التي أثرت في بناء الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي قبيل الاستقلال وفي الوقت الحاضر، مع التركيز على المدى الذي وصلته عملية بناء الدولة ومؤسساتها، وما ينطوي عليه ذلك من احتمالات تعويق أو تسهيل عمليات التكامل والتوحد السياسي مستقبلاً. ويرتبط بعملية بناء الدولة القطرية وتكريسها مصدر أو مصادر للشرعية في حالة كل قطر أو كل مجموعة نمطية من الأقطار: الدين، الأيديولوجيات، العلمانية المعاصرة، القوة أو القهر، مستوى الأداء والفعالية في إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية لأغلبية المواطنين، ودرجة المشاركة السياسية. كما يحاول المجهود البحثي هنا أن يرصد ويحلل المصاحبات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لكل مصدر من مصادر الشرعية تلك، وانعكاساته المتذبذبة على رقعة تدخل الدولة في شؤون الأفراد والمجتمع المدني والاقتصاد.

10. **الإشكاليات الدستورية والقانونية للدولة القطرية**: تدخل هذه المجموعة من الدراسات في فرع علم الاجتماع القانوني. فبالإشارة إلى أصول وأنماط وعمليات بناء الدولة، ومصادر شرعيتها، تستقصي هذه الدراسات كيف ترجمت الدول

القطرية هذه الشرعية في الدساتير والقوانين والخطاب السياسي ومدى مطابقتها للواقع والممارسة الفعلية، ودرجة تأثيرها على تكريس أو إضعاف الدولة وعلى إعاقة او تسهيل عملية الاتجاه نحو التوحد مع دول قطرية أخرى أو انزلاقها لمزيد من التجزئة والتفتت مستقبلاً.

11. **النخب الحاكمة في الوطن العربي**: تركز هذه المجموعة على استقصاء الخلفية الطبقية والإثنية والمهنية والجهوية للنخب الحاكمة، ومدى تمثيلية هذه النخب لمجتمعها أو للتكوينات والمؤسسات والتيارات الفاعلة في أقطارها؛ وارتباطاتها الداخلية والخارجية وتوجهاتها القومية والتنموية والإقليمية والدولية؛ وآليات وصولها واستمرارها وخروجها من السلطة؛ ودرجة تماسك هذه النخب واستمراريتها، وانعكاس هذه الملامح على تهيؤ النخب الحاكمة للدخول في مشاريع توحيدية أو إعاقة مثل هذه المشاريع، وانعكاس كل ذلك على أنماط اتخاذ القرارات وتأثرها بدرجة التبعية للخارج.

12. **النخب البديلة والمتطلعة إلى السلطة**: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستقصاء خريطة الأحزاب والقوى والتيارات السياسية الفاعلة في الوطن العربي في الوقت الحاضر ـ سواء أكانت شرعية ومعترفاً بها من السلطة الحاكمة أو غير معترف بها. ويهدف المجهود البحثي هنا إلى رصد وتحليل حجم وتأثير هذه الأحزاب والقوى والتيارات، وبرامجها وتوجيهاتها (أيديولوجيتها) وخاصة فيما يتعلق بقضايا: الوحدة العربية والتنمية والعدالة التوزيعية، والاستقلال الوطني، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والدين، والديمقراطية. كما يهدف إلى تقويم فرص هذه الأحزاب والقوى والتيارات في التعبئة الاجتماعية والسياسية، وممارسة الضغط على النخب الحاكمة، وقدراتها على الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بوسائل مشروعة. وتعطي هذه الدراسات أهمية خاصة للتيارات والحركات الدينية التي تنامت على الساحة في السنوات الأخيرة واستشراف قدرتها على النمو والاستمرار في المستقبل المنظور، مقابل القوى السياسية العلمانية الأخرى.

13. **أشكال وآليات المشاركة السياسية**: المقصود بالمشاركة هنا الصور المباشرة وغير المباشرة، والشرعية، التي تمارس بها القوى الاجتماعية المختلفة التأثير في اتخاذ القرار على النخبات الحاكمة في الأقطار العربية. بعض هذه الصور قد تكون في (الجيش أو المؤسسات الدينية، أو مراكز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية) أو النقابات المهنية، أو جماعات المصالح (السافر منها والمستتر) أو تحالفات وتكتلات قبلية وإثنية وجهوية. ويؤخذ في الحسبان الأشكال الجديدة التي تمارسها الجماهير غير المنظمة من خلال الانتفاضات والمظاهرات.

14. **مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي**: في ضوء العلاقة الجدلية بين

النخبات الحاكمة من ناحية والنخبات البديلة والمتطلعة من ناحية ثانية، وأشكال وآليات المشاركة السياسية المتاحة من ناحية ثالثة، يصبح من المهم والممكن القياس المركب لمستوى الاستقرار السياسي ـ الاجتماعي في الأقطار العربية (منفردة أو في مجموعات نمطية) منذ صبيحة الاستقلال وفي الوقت الحاضر. واستخدام ذلك المقياس المركب في معاملات ارتباط مع عدد من المتغيرات المجتمعية وتوطئة لعمل إسقاطات أو استشرافات مستقبلية في كل قطر أو مجموعة من الأقطار العربية.

المصدر: سعد الدين إبراهيم، «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 7، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 350 ـ 355.

نظريات حديثة

على الرغم من أن القضايا الأربع المتمثلة في ما أسميناه المآزق النظرية الجوهرية في العلوم الاجتماعية ما زالت قائمة حتى الآن، إلا أن عدداً من المنظّرين المحدثين حاولوا أن يتجاوزوا كلاً من ماركس وڤيبر. ومع أن المنظور الماركسي الذي يتصف بالحتمية التاريخية قد فقد الكثير من هيبته النظرية والعملية بعد سقوط أنساق الحكم الشيوعية خلال التسعينات من القرن العشرين، إلا أن جمهرة من المنظرين ما زالت تستلهم جوانب عديدة من اتجاهاته النظرية في ما تطرحه من تصورات. بل إن طائفة من هؤلاء، حتى في تنكرهم للأصول الماركسية التي انطلقوا منها ذات يوم، قد حملوا معهم أصداء من تراثهم الفكري القديم عندما تحولوا إلى ما يسمى بِـ«مدرسة ما بعد الحداثة».

نظرية ما بعد الحداثة

يزعم أنصار التصورات ما بعد الحداثية أن المفكرين الاجتماعيين الكلاسيكيين اعتقدوا أن للتاريخ ثمة شكلاً محدداً ومساراً مستمراً وسيرورةً هادفة، وأن هذه الأفكار الكبرى قد انهارت وآلت إلى الانقراض في التاريخ المعاصر وأصبحت عديمة المعنى (Lyotard, 1985). ولم يقتصر الأمر على أن فكرة التقدم في التاريخ قد غدت عديمة المغزى ولا يمكن الدفاع عنها، بل إن ما بعد الحداثيين يرون أنه ليس من المحتّم على المجتمع البشري أن يسلك المسار الاشتراكي كما

كان يرى ماركس، أو أن ينهج النهج العقلاني والبيروقراطي كما توهم ڤيبر. ويرى بعض المنظّرين الحداثيين وما بعد الحداثيين أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي «تنتزعنا» من ماضينا ومن جوانب كثيرة من حاضرنا. ويضيف هؤلاء أن مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع. ومن هنا فإن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز والأفلام والصور والمواقع الإلكترونية زاخر بالأفكار والقيم المطروحة للتداول؛ ولا صلة له بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها. إننا كما تقول مجموعة من هؤلاء المنظرين الحداثيين، «إننا نعيش في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار. فالإنتاج الجماعي، والمستهلك الجماعي، والمدينة الكبيرة، والدولة البوليسية المهيمنة، والعقارات السكنية الواسعة، والدولة الوطنية، كلها قد بدأت بالانحسار، بينما تتصاعد مستويات المرونة، والتنوع، والتباين، والحراك، والاتصال، واللامركزية والتدويل. وفي تلك الأثناء، تتعرض هوياتنا ومفهومنا لذاتنا ومشاعرنا ومواقفنا الذاتية لسلسلة من التحولات. إننا نمر في مرحلة انتقالية إلى عصر جديد» (Hall et al., 1988).

ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار، الذي عرضنا لنظرياته في الإعلام الجماهيري في موقع آخر، من أبرز المنظرين في مدرسة ما بعد الحداثة. فهو يرى أيضاً أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا وخلقت حولنا عالماً من الخواء والفوضى. وكان بودريار قد تأثر بالماركسية في مرحلة مبكرة من حياته الفكرية. غير أن ثورة الاتصالات الإلكترونية وانتشارها قد قلبت في رأيه المقولة الماركسية حول تأثير القوى الاقتصادية على شكل المجتمع رأساً على عقب. ويرى بودريار أن ما يؤثر في حياتنا الاجتماعية أبلغ التأثير هو الإشارات والصور. ويستمد بودريار جانباً من أفكاره في هذا المجال من المدرسة البنيوية، وبخاصة الأفكار التي طرحها «ساسور» بأن المعاني والدلالات تُشتّقُ من الروابط بين الكلمات لا من الواقع الخارجي. وفي هذه الأيام التي تهيمن فيها وسائل الإعلام الجماهيرية، فإن المعاني والدلالات، كما يرى بودريار، تُستمد من تدفق الصور على نحو ما نشاهده في برامج التلفاز. حتى إن الجانب الأكبر من عالمنا قد غدا يمثل كوناً موهوماً مصطنعاً نستجيب فيه ونتفاعل مع صور إعلامية لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقية. وقد غدونا نتأثر بِـ «المشاهد» التي «تعرض» علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع. ويتحدث بودريار كثيراً في هذا السياق عن «انحلال الحياة وذوبانها في إطار شاشات التلفاز».

النماذج النظرية للمجتمع العربي

من الممكن استشفاف نموذجين رئيسيين للمجتمع العربي من الكتابات في العلوم الاجتماعية في الفترة من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين. والغالبية الساحقة من هذه الكتابات هي بأقلام كتّاب غربيين. هذان النموذجان هما: (أ) النموذج الذي يصور المجتمع العربي على أنه تجسيد لجمود الآسيوي ونطلق عليه (جاس) بعد ذلك للاختصار، (ب) والنموذج الذي يرى المجتمع العربي موزعاً حسب التنظيم المفصلي للسلطة ونطلق عليه (تام) للاختصار. ويشترك هذان النموذجان في خاصيتين يجب ألا تغيبا عن البال أبداً:

1. أنهما لم يصمما في الأصل لتحليل المجتمع العربي ودراسته بقدر ما كانا قد وضعا لتفسير جمود المجتمع العربي والمجتمعات الشرقية عموماً، مقابل دينامية المجتمع الغربي وفاعليته، ويتساوى في هذا النموذجان (أ) و(ب). فحسب تعبير «ترنر» إنهما يمثلان المرآة التي يرى فيها هؤلاء الكتّاب تطور المجتمع الأوروبي أو حسب تعبير «أندرسون» إنهما يصوران المجتمع الشرقي على أنه فضلة جامدة تتبقى بعد أن يتوصل الكتّاب إلى تحديد قوانين تطور المجتمع الغربي.
2. صُمّم النموذجان لدراسة الماضي ولا يصلحان لدراسة الحاضر. والماضي هنا من زاوية النموذجين يستمر بالنسبة للمجتمع العربي حتى بداية تأثير أوروبا الاستعمارية وسياستها الإمبريالية على المشرق العربي في بداية القرن التاسع عشر. أي إن الماضي بالنسبة للمجتمع العربي هو منذ بداية التاريخ حتى الحملة الفرنسية، هكذا بدون مراحل أو حقب أو مقاطع يشكل استمرارية حضارية رهيبة خانقة. وكثير من الظواهر الأصيلة في الحضارة العربية تعالج حتى في الوقت الحاضر على أنها بقايا أو فضلات باقية (Residual Survival) من الماضي كالقبيلة والدين.

ولذلك فمن المهم جداً كخطوة أولى نحو تكوين نموذج نظري بديل يقوم على محاولة الكشف عما هو دينامي وفاعل في المجتمع العربي نطلق عليه نموذج الفاعليات السياسية ـ الحضارية أو («فاسح» للاختصار) لا بد لنا أن نتعرف بدقة على الافتراضات والادعاءات السياسية ـ الحضارية التي بني عليها هذان النموذجان. والغريب في الأمر والملفت للنظر بشكل مذهل هو أننا عندما نضع استنتاجات هذين النموذجين جنباً إلى جنب نرى أنهما يدرسان المجتمعات نفسها، في الفترات التاريخية نفسها ولكنهما ينتهيان إلى نتائج متعارضة كلياً، كما سنرى. والأغرب من ذلك أن بعض الكتّاب العرب منذ بداية هذا القرن استلهموا المفاهيم والادعاءات التي بني عليها هذان النموذجان مع وضوح قصورهما النظري أو خطئهما الموضوعي في المعلومات كما سنبيّن.

أما النموذج الأول؛ فيجد أصوله في كتابات عصر التنوير (وبخاصة مونتسكيو) وأصحاب نظرية المنفعة (وبخاصة الأب والابن)، وقد وجد أدق وأكمل تعبير له عند ماركس وانغلز، فيما يسمى بنمط الإنتاج الآسيوي، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار

التعديلات والتوسعات التي أدخلها كارل فيتفوكل عليه. ومن الممتع أن نتتبع تاريخ هذا النمط، لأن له قصة طويلة يرويها كل من لتجثايم وفيتفوكل وأندرسن كل بطريقته الخاصة. إلا أن عدداً من الكتاب المحدثين حاولوا تطويره والتوسع في تطبيقه دون أن يحالفهم الحظ مثل كودلييه وأحمد صادق سعد.

ويجد النموذج الثاني أصدق تعبير له في كتابات الأنثروبولوجيين ولاسيما الوظيفيين منهم (مالينوفسكي وإيفانز ـ برتشارد) تحت تأثير سبنسر ودوركهايم. وقد وجد أصحاب هذا الاعتقاد بأن المجتمع العربي هو مجتمع مفصلي ـ رعوي، ووجدوا كثيراً من الدعم في أفكار ابن خلدون وآرائه. وساهم ماكس ڤيبر مساهمة كبيرة في تطوير هذا النموذج وبخاصة في مده بمفهوم الاستبداد الأبوي (Patriarchal) (والقريبة جداً من نمط الإنتاج الآسيوي) ومعالجته المتميزة لقضية البيروقراطية التقليدية مما يجعله في فئة بمفردها. وهكذا يمكن تلخيص الافتراضات الرئيسية المركزية لهذين النموذجين في الجدول المرفق.

الجدول رقم (21-2)

مقارنة بين الاستنتاجات المستمرة من النماذج النظرية للمجتمع العربي حتى بداية القرن التاسع عشر

النموذج النظري	نوع الجماعات	نوع النشاط الرئيسي	نوع العلاقات الرئيسية	نوع التنظيم الرئيسي
الجمود الآسيوي (جاس)	ـ التجمعات الريفية المنعزلة والمعزولة، أو المشترك الريفي في القرى. ـ الجماعات الحضرية، أو المشترك الأعلى في المدن: مركز السلطة.	ـ الجمع بين الصناعة (الحرف) والزراعة في المشترك القروي. ـ النشاطات الرعوية هامشية ولكنها توفر مستودعاً للتهديد الخارجي المستمر للمدن وحضارتها.	ـ عدم وجود الملكية الخاصة في الأرض جعل المصالح متشابهة ـ متنافسة. اقتضى تنافسها وجود الدولة المركزية، وهكذا: الحكام والمحكومين. ـ علاقات هيمنة بيروقراطية بين الطبقات، تستولي الدولة فيها على الفائض الاجتماعي.	ـ دولة مركزية مستبدة أقوى من المجتمع تقوم على أساس ملكية الأرض واحتكار مصادر القوة والسلطة. ـ الحاجة إلى تعبئة السكان في أعمال ضخمة كالري والأشغال العامة أعطت للدولة مبرر وجودها.

يتبع

تابع

التنظيم المفصلي (تام)	- مدينة، قرية، بادية في صراع دائم وحاجة متبادلة. - الهيمنة للجماعات القرابية المعششة، أي القبائل في تنظيمات مفصلية.	- التركيز على الرعي والزراعة واحتقار الحرف والمهن وعزلها (سواء في الريف أو المدن) وعلى الغزو. - الزراعة هامشية بالمقارنة مع الرعي والتجارة أو أن القبائل الرعوية تقوم بالزراعة أيضاً.	- علاقات يغلب عليها العنف العام المتبادل بدون تفويض لسلطة مركزية، أي علاقات غلبة بين المدينة والبادية. - التوزيع المفصلي للسلطة يمنع تبلور طبقات عمودية، ويسود بدلاً منها التناصر العام.	- عدم وجود دولة مركزية قوية، وإن وجدت فسلطتها محدودة. - التوزيع المفصلي للسلطة بين القبائل ويقوم على ثنائية الجمع بين العصبة والدين يديم ضعف الدولة المركزية.
الفاعليات السياسية - الحضارية (فاسح)	- التجمعات الرئيسية في المدن ذات الهيمنة. - علاقة تفاعل وامتصاص مستمر ديمغرافي لسكان الريف والبادية. - عزلة الريف بدأت في وقت متأخر. - توازي تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الإثني.	- التوازن النسبي بين الزراعة والتجارة والحرف والرعي يميل إلى التجارة كقطاع دينامي في الاقتصاد. - انحسار الفتح والتجارة أدى إلى العودة إلى الاقتصاد الزراعي - البيروقراطي. - الضوابط والهيمنة الفسكالية منشط للقطاع الدينامي.	- تبلور طبقات اجتماعية حول الدولة والملكية الخاصة. - علاقات صراع متصل بين الأغنياء والفقراء، الحكام والمحكومين، الريف والمدن. - الصراعات السياسية والاقتصادية تترجم إلى صراعات مذهبية.	- شمول التنظيم القبلي الممزوج بالرموز الدينية لجميع مستويات التنظيم الاجتماعي. - تطور الدولة المركزية من الدولة المركنتالية في التكوينة الخراجية إلى الدولة السلطانية في التكوينة البيروقراطية. - تطور الطبقة الحاكمة من الأرستقراطية في السلطة إلى الأرستقراطية العسكرية تطور مصادر الشرعية.

فالنموذجان جاس وتام يختلفان بشكل صارخ في استنتاجاتهما في أربعة أسس يقوم عليها المجتمع العربي، ويتفقان في أساس خامس لم ندرجه في الجدول لهذا السبب. فنموذج الجمود الآسيوي يقوم على اعتبار أن طبيعة البيئة الشرقية، (امتداد رقعتها وجدبها النسبي)، تجعل التجمعات الريفية منعزلة بمعنى أنها مكتفية بذاتها ومعزولة سياسياً وجغرافياً، وهذه التجمعات الريفية هي مشتركات قروية بسبب شيوع الملكية الجماعية في الأرض. ولنلاحظ هنا أن سبب الكفاية الذاتية أو الانعزال هو الأساس الثاني الذي يقوم عليه المجتمع العربي، وهو الجمع بين الصناعة بمعنى الحرف والزراعة في المشترك القروي، أي عدم تبلور تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة والتجارة على مستوى الريف. ولذلك فإن شيوع الملكية الجماعية في الأرض وغياب الملكية الخاصة هما مفتاح النظام الاقتصادي العربي وكل نظم الشرق (الأساس الثالث).

وفي الحقيقة، فإن ماركس وانغلز افترضا أنه لا توجد في نمط الإنتاج الآسيوي طبقات اجتماعية بالمعنى الاقتصادي بسبب غياب الملكية الخاصة في الأرض (وعدم فصل الفلاح عن وسائل الإنتاج)، ولذلك اعتبرا بأن أساس العلاقات الاجتماعية هو فيما بين الحاكم المستبد وبين عامة السكان تقوم على شكل العبودية العامة. ولكن فيتفوكل الذي يعتبر مكملاً لماركس وانغلز في كثير من الوجوه هو الذي أضاف وتوسع في فكرة وجود علاقة هيمنة بيروقراطية بين الطبقة الحاكمة وطبقات المحكومين. وهو بهذا يتجنب الاستنتاج الذي اضطر ماركس إلى التوصل إليه، وهو إذا كان التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي كما افترض ماركس بداءةً فإن آسيا وشعوبها بلا تاريخ؛ لأنها بلا طبقات، وما تاريخها إلا تعاقب فاتحين وغزاة يأتون ويذهبون مؤسسين حكمهم السلالي على خنوع المجتمعات المستسلمة دون أن يغيروا من النظام السياسي والبنى الاقتصادية شيئاً، ودون أن تظهر صراعات طبقية متصاعدة تطورية تغير البنى الاقتصادية، وتستبدل بها أخرى جديدة.

المصدر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» في: المصدر نفسه، ص 217-224.

ميشيل فوكو

رغم أن ميشيل فوكو (1926 ـ 1984) كان يرفض إدراجه في المدرسة ما بعد الحداثية، فإنه كان يلتقي مع أصحاب هذا الاتجاه في كثير من أفكاره. لقد حاول في أعماله أن يوضح لنا المراحل التي تفصل فهمنا في العالم الحديث عن صور الفهم التي كانت سائدة في عصور سابقة. وسعى في مؤلفاته حول الجريمة، والجسد، والجنون، والحياة الجنسية، إلى تحليل بزوغ عدد من المؤسسات الحديثة مثل السجون، والمستشفيات والمدارس التي لعبت دوراً متزايداً في مراقبة

سكان المجتمع وضبطهم والسيطرة عليهم. وحاول فوكو أن يبين أن أفكار عصر التنوير في أوروبا حول الحرية الفردية كان لها وجه آخر يتعلق بالضبط والانضباط والتأديب والرقابة. وطرح فوكو أفكاراً مهمة حول العلاقة بين السلطة، والمعرفة، والخطاب في الأنساق التنظيمية الحديثة. ويؤدي «الخطاب» دوراً مركزياً في آراء فوكو حول السلطة والسيطرة في المجتمع. ويشير مفهوم «الخطاب» عنده إلى مجمل أساليب الحديث والتفكير التي تنتظمها مجموعة من الفرضيات المتقاربة حول قضية ما. فقد تغير الخطاب حول الجنون تغيراً مثيراً بين القرون الوسطى والعصر الحديث. فقد اعتبر المجانين آنذاك بشراً لا ضرر منهم ولا ضرار، بل إن بعضهم كانوا يعتبرون من الموهوبين بنعمة إدراكية ما. أما في المجتمعات الحديثة، فقد سيطر الخطابُ الطبي على تصور الجنون. وتعزز هذا الخطاب بشبكة واسعة متقدمة من الأطباء، والخبراء، والمستشفيات، والجمعيات المهنية، والمجلات الطبية المتخصصة.

ووفقاً لآراء فوكو، تعمل السلطة من خلال الخطاب على قولبة التوجهات والمواقف العامة لدى الناس تجاه مجموعة من الظواهر مثل الجريمة والجنون، والنشاط الجنسي. ومن هنا، فإن هذه الخطابات تمثل أدوات قوية للحد من وسائل التفكير أو الحديث البديلة، وتصبح المعرفة واحدة من قوى السيطرة والضبط. وتتكرر في كتابات فوكو الفكرة القائلة إن العلاقة بين السلطة والمعرفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقانات الرقابة، وتطبيق القانون وفرض الانضباط.

ويقف فوكو، في مقاربته الجديدة للنظرية الاجتماعية، موقف المعارضة تجاه الإجماع العام على طبيعة المعرفة العلمية. وخلافاً لما يفعله أغلب الباحثين عندما يستخدمون ما هو «مألوف» في حياتنا المعاصرة لاكتشاف ما هو غير «مألوف» من الدلالات والظواهر، فإن فوكو ينقِّب عن أنماط التفكير التي كانت سائدة في عصور ماضية، أو ما يسميه «أركيولوجية المعرفة» لاكتشاف المعاني الجديدة التي اكتسبتها في حياة المؤسسات الحديثة المعاصرة.

وجهات نظر أخرى

تشارلز تيللي وثيدا سكوكبول: الدول والحركات الاجتماعية والثورات

تأثر تاريخ الدول الحديثة، على الأقل منذ القرن الثامن عشر فصاعداً، تأثراً عميقاً بما شهدته تلك الدول من الحركات الاجتماعية. ويمكن النظر إلى الحركات

الاجتماعية على أنها أشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات شأنها شأن دراسة الدولة البيروقراطية، والدراسة الاجتماعية للحركات الاجتماعية تدين بالكثير في ريادتها إلى ماكس ڤيبر. فقد أكد ڤيبر أهمية أوجه التعارض بين الأنماط المستقرة والمنضبطة من التنظيم البيروقراطي والطابع غير الثابت والأكثر سيولة للحركات الجماهيرية والتي تتطور إلى تحد للنظام القائم. وتمثل الحركات الاجتماعية في رأيه تأثيرات دينامية يمكن أن تؤدي باستمرار إلى تفكيك أو تهديد الأنماط المستقرة من السلوك، ومن ثم تتحول إلى مصدر سريع للتغيير.

وقد وجدت أنماط فائقة الأهمية من الحركات الاجتماعية في الأزمنة السابقة على الحداثة. ولهذا ناقش نورمان كون (Norman Cohn) تأثير الحركات الإحيائية في العصور الوسطى. كان لهذه الحركات أهداف دينية، وكان الدافع وراءها هو الطموح نحو إقامة حكم الله في الأرض. كما ظهرت صور أخرى من الحركات الاجتماعية بأهداف أكثر علمانية. ولذلك شهدت نهاية العصور الوسطى الأوروبية كثيراً من ثورات الفلاحين، التي كانت تحدث بسبب نقص الغذاء أو ارتفاع الضرائب. وهناك تمييز واضح كل الوضوح بين الحركات الدينية والحركات العلمانية في المجتمعات التقليدية من ناحية، وبين الحركات الاجتماعية التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى على تطور الدول الحديثة خلال القرنين الماضيين من ناحية أخرى. ويمكن توضيح الاختلافات بينهما من خلال التمييز الذي أقامه بعض الكتّاب بين حركات التمرد من ناحية وحركات الثورة الاجتماعية من ناحية أخرى. فحركات تمرد الفلاحين التي أشرنا إليها ما هي إلا حركات تمرد، بمعنى أنه رغم محاولتها في الغالب الإطاحة بالجماعة القائمة من النبلاء، أو بملك معين، إلا أنها لم تكن تمتلك رؤية لعمليات طويلة المدى من الإصلاح المؤسسي. وحتى الاعتقاد بظهور تغيرات مع نهاية الألفية، وهو الاعتقاد الذي يتأثر بالأفكار الواردة في الإنجيل، لا تحمل سوى إشارات طفيفة بأن إصلاح النظام القائم بالقوة هو إصلاح مرغوب فيه وممكن. وعلى النقيض من ذلك، تستهدف الحركات الثورية تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري، ويرتبط ظهورها بالحقبة الحديثة. وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنباً إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية. و كان لهذه المفاهيم بعض الجذور العامة في العالم الكلاسيكي، ثم أخذت تكتسي بالطابع الحديث في بدايات القرن السابع عشر. وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر فصاعداً بدأت هذه المفاهيم ترتبط على نحوٍ منظم بالحركات التي تضغط لإحداث تجديد سياسي واجتماعي ثوري [...].

وهناك شعور أساسي لدى كل فرد في عالم اليوم بأننا نعيش في مجتمعات ثورية. فلم ينجُ مجتمع واحد من تأثير الثورتين الكبيرتين الفرنسية والأمريكية، وأغلب الظن أن غالبية الدول قد شهدت على الأقل جانباً رئيساً من الثورة السياسية في وقت ما خلال الأعوام المائتين الماضية. وارتبطت الماركسية ـ بطبيعة الحال ـ بهذه الظاهرة بطريقة متكاملة منذ بداية القرن العشرين. إذ تأثرت معظم الثورات الاجتماعية في القرن العشرين بالفكر الماركسي أو استلهمت ذلك الفكر في أي صورة من صوره. وتختلف الماركسية عن أي مدخل نظري آخر في العلوم الاجتماعية في هذه الزاوية بالذات؛ فقد عملت كوسيط لإحداث حلقات متتابعة وبعيدة المدى من التغير الاجتماعي ثم خلال تكوين حركات اجتماعية معارضة.

إن تفسير طبيعة الثورات الاجتماعية والنتائج المترتبة عليها يختلف اختلافاً كبيراً، وهو أمر ليس بمستغرب إذا وضعنا في اعتبارنا الطابع المشحون للموضوع. ومن بين أكثر المداخل تأثيراً في دراسة الحركات الثورية والثورات الاجتماعية ذلك المدخل الذي قدمه تشارلز تيللي (Charles Tilly) وثيدا سكوكبول (Theda Skocpol). وقد حاول تيللي أن يحلل عمليات التغير الثوري في ضوء إطار للتفسير العام لتعبئة الحركات الاجتماعية في الأزمنة الحديثة. فإحدى خصائص عالم مشحون بأفكار الالتزام السياسي والمشاركة السياسية هي وجود ميل لدى الجماعات للعمل النشط نحو تعبئة وتطوير مصالحها ومثالياتها. فالحركات الاجتماعية هي وسائل لتعبئة موارد الجماعة التي تكون مبعثرة في إطار نظام سياسي معين، أو تكون قد تعرضت للقمع من قبل سلطات الدولة.

وفي رأي تيللي أن الحركات الثورية هي جزء من العمل الجمعي في ظروف يصفها تيللي بمفهوم «تعدد السيادة»، ويعني بها أن الدولة ـ لظرف أو لآخر ـ لا تكون لها رقابة كاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أنها تحكمها. ويمكن أن تظهر مواقف تعدد السيادة كنتيجة للحروب الخارجية، أو كمحطة للصدامات السياسية الداخلية، أو لكليهما معاً. ولذلك فإن الثورة الروسية في عام 1917 وقعت في ظل انخراط روسيا في الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من فقد الدولة بعض الأقاليم الروسية ووقوع بعض الانقسامات الداخلية العميقة.

وتميل الحركات الثورية إلى أن تكتسب قوة دفع في ظروف تعدد السيادة، وبخاصة إذا حاولت الحكومة القائمة أن تبقي على قوتها باستخدام أساليب القمع. ويمكن أن يرتبط هذا في أحيان كثيرة بعدم رغبة الحكومة ـ أو عدم قدرتها ـ فجأة على سد الحاجات التي كانت تتوقع هذه القطاعات العريضة من السكان من الدولة

أن تقوم على أمرها. من هذا مثلاً ما شهدته إيطاليا في نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أدى التسريح السريع لأكثر من مليوني رجل من القوات المسلحة، جنباً إلى جنب مع رفع القيود التي فرضت زمن الحرب على الأسعار ومواد الطعام، قد أدى إلى تهيئة المسرح لنمو حركات راديكالية في كل من اليمين واليسار.

وتختلف الفكرة الأساسية عند سكوكبول عن رأي تيللي. إذ مال تيللي إلى الافتراض بأن الحركات الثورية يحركها السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح، وأن الأساليب «الناجحة» من التغير الثوري تظهر عندما تحاول هذه الحركات تحقيق تلك المصالح. أما سكوكبول فقد اعتبرت أن هذه الحركات تعانى في العادة من غموض أهدافها وتردد تلك الأهداف وتأرجحها، كما نظرت إلى التغيرات الثورية الكبيرة على أنها تحدث كنتيجة غير مقصودة للأهداف الجزئية التي تحاول الجماعات والحركات تحقيقها. فالثورة الاجتماعية في تاريخ العالم الحديث ـ ركزت سكوكبول في تحليلها على الثورات الفرنسية والروسية والصينية ـ تنتج من ظهور بعض الشروط البنائية المواتية للغير داخل نظام حكومي معين قائم. كما أكدت على وجه الخصوص على أهمية السياق الدولي في تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الثورة الاجتماعية. وتنحصر أطروحتها في القول إن الأزمات الثورية تظهر ــ حدث ذلك في كل حالة من الحالات التي درستها ــ عندما تفشل الحكومة (التي كانت في كل الأمثلة الثلاثة التي درستها حكومة ملكية أوتوقراطية) في أن تتوافق مع متطلبات المواقف العالمية المتغيرة، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه الانقسامات الطبقية الداخلية على تأكيد هذا الفشل. ولم تكن سلطات الدولة قادرة على أن تنفذ برامج للإصلاح الداخلي، أو تطوير تنمية اقتصادية سريعة، كافية لمواجهة التهديدات العسكرية من جانب الدول الأخرى التي حققت هذه التغيرات بنجاح. وتؤدي الضغوط الناتجة عن ذلك إلى التعجيل بنمو التوترات الداخلية بطريقة تعمل على تحطيم بناء الدولة القائمة، مؤدية بذلك إلى ظهور أزمات سياسية مستمرة تعمل الحركات الاجتماعية الآخذة في النمو على استغلالها. فظهور المواقف الثورية ـ على ما تقول كلمات سكوكبول ـ لم يخرج بعد على صعيد الواقع: «بسبب الأنشطة المقصودة لتحقيق هذه الغاية سواء من جانب الثوار أو من جانب جماعات سياسية قوية داخل النظام القديم. وتظهر أيضاً أزمات سياسية ثورية تتصاعد مع حدوث مظاهر خلل سياسي وإداري. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدول الإمبريالية تصبح عرضة لضغوط من شتى الاتجاهات تأتي من التنافس العسكري المتنامي أو التدخل الخارجي أو الضغوط التي تمارسها

الأبنية الطبقية الزراعية ونظمها السياسية على طبيعة استجابات الحكومات الملكية» (Skocpol, 1979, p. 285).

ولا شك أن سكوكبول على حق عندما تؤكد أن الثورات الاجتماعية الكبرى ليست مجرد نتيجة لحركات منظمة تتجه نحو الإطاحة بالنظام القائم. ولكنها من المحتمل أن تكون قد بالغت في تصور التعارض بين الصور الهادفة للتغير الاجتماعي وتلك التي تظهر من جراء التناقضات البنائية. ولو كانت فعلت ذلك لبدا موقفها أقل تناقضاً مع موقف تيللي. وذلك لأن الحركات الاجتماعية الحديثة بصفة عامة، والحركات الثورية على وجه الخصوص تتضمن في الغالب ضرباً من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف أو المصالح الجمعية. وليس على التاريخ أن ينحني بالضرورة أمام هذه الأهداف، ولكن كثيراً من معالم العالم المعاصر تتشكل من خلال التفاعل بين هذه الأشكال من التعبئة الاجتماعية وما يترتب عليها من نتائج غير منظورة.

يورْغِن هابِرماس: الديمقراطية والمجال العام

يُقر المفكر الألماني يورغن هابرماس أن كثيراً من أفكار ماركس قد أتى عليها الزمن، ويتحول إلى ڤيبر بحثاً عن مسارات فكرية بديلة، غير أنه يطلب المحافظة على عدد من الأصول التي انتهجها المفكرون الماركسيون. فهو يرى أن لا بديل للرأسمالية؛ لأنها أثبتت قدرتها على توليد مقادير هائلة من الثروة. غير أن الإشكاليات التي حددها ماركس في الاقتصاد الرأسمالي ما زالت قائمة حتى اليوم مثل النزعة لخلق النكوص والأزمات الاقتصادية. ولا بد لنا في مثل هذه الحالة من أن نستعيد سيطرتنا على المسارات الاقتصادية التي غدت تتحكم في حياتنا أكثر مما نتحكم نحن بها. وتتمثل الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الغاية بإحياء ما يسميه هابرماس «المجال العام» الذي تشكل الديمقراطية إطاره العام. ويرى هابرماس أن الإجراءات الديمقراطية التقليدية مثل البرلمانات والأحزاب، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرار الجماعي. ومن هنا، فإن علينا إصلاح المسارات الديمقراطية التقليدية وتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية. وصحيح أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تترك آثارها على حياتنا المجتمعية على النحو الذي أوضحه بودريّار، غير أن بوسع هذه الثورة الإعلامية الاتصالية أن تسهم بصورة جوهرية في تنمية التوجهات والممارسات الديمقراطية. ورغم أن التلفاز والصحافة، على سبيل المثال يخضعان للاعتبارات والمصالح التجارية، فإن جانباً كبيراً من أنشطة هذه الوسائل، بالإضافة إلى الإنترنت، تفتح مجالات واسعة لتنمية المناقشات

والحوارات المفتوحة. ويميل كثير من المنظرين المحدثين إلى الأخذ بعدد من الأفكار الأساسية التي طرحها هابرماس في مؤلفه الشهير **نظرية الفعل التواصلي** (Habermas, 1986-8)، فإنه تعرض لانتقادات حادة، ولاسيما من المدرسة النسوية (Fraser, 1989)، لأنه في معرض حديثه عن دولة المواطَنة في المجتمعات الحديثة قد اتخذ موقفاً محايداً من القضية الجنوسية، وأغفل التعرض لجوانب اللامساواة التي تسود ممارسات مفهوم المواطنة، وتغلب فيها مصالح الرجال واهتماماتهم على ما يتحقق للنساء.

يورغن هابرماس: الحداثة، والغرب وحضارات آسيا

[. . .] صار العالم العربي بالنسبة لنا نحن الأوروبيين أحد أقرب الشركاء وأهمهم. تربطنا بعضنا ببعض، حضارياً، جذورٌ دينية مشتركة ومراحل فلسفية مشتركة. ولم تمّح، بعد، الآثار التي تركها تاريخ سياسي طويل، صراعي مليء بالتقلبات، ودار حول البحر الأبيض المتوسط، وطُبع بالانحياز والاستعمار وبعمليات التعلّم المتبادَلة على السواء. ولا يسعنا أن نغفل عن أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي ما زال يستعر في قلب العالم العربي إنما نشأ، إلى حدّ ما، في قلب أوروبا. لكن الأهم من ذلك هو أن نتأكد من مقاييس التعايش المدني، التي نضع عليها وحدها رجاءنا في وسط التوتّرات المتزايدة التي يعرفها المجتمع العالمي التعدّدي [. . .] فالنزاعات القائمة في السياق الاقتصادي العالمي والحضاري التعدّدي، الذي نشترك فيه جميعاً، لن نستطيع في النهاية حلّها إلا بالتعاون بيننا جميعاً [. . .].

خطاب الآخرين لنا: «قِيمٌ آسيوية»

صُلبُ النقاش هو الأطروحة أن حضارات آسيا القديمة (والحضارات القبلية في أفريقيا) تقدِّم الجماعة على الفرد، ولا تعرف الفصل الحاد بين القانون والأخلاق. تقول هذه الأطروحة إن الكيان السياسي العامّ تكامَلَ تقليدياً بواسطة الواجبات أكثر من الحقوق. ولا تعرف الأخلاق السياسية بحسب وجهة النظر هذه حقوقاً شخصية، بل فقط حقوقاً تُمنَح للأفراد. ولهذا فإن الخُلُق الجماعي المتجذر في التقليد المحلي، هذا الخلق الذي يتطلب من الأفراد الانسجامَ والخضوع، لا يتفق مع الفهم الغربي للقانون، وهو فهمٌ يركّز على فردية الحقوق.

يبدو لي أن النقاش الذي يعتمد بهذا الشكل على الفروق الحضارية يأخذ منحنى خاطئاً، يمكننا أن نستنتج من شكل القانون الحديث ما يتعلّق بوظيفته. فالحقوق الذاتية تماثل غطاءً واقياً لسيرة حياة الشخص الخاصة، ولكن من وجهة نظر مزدوجة: فهي تحمي الملاحقة الضميرية لشكل حياة خلقيٍّ، بمقدار لا يقل عن حمايتها للتوجُّه

بحسب الأولويات الخاصة، وتطلقه اعتبارات خلقية. هذا الشكل القانوني يتلاءم مع مستلزمات النجاح في مجتمعات اقتصادية تعتمد على قرارات غير مركزية يتخذها لاعبون عديدون مستقلون. تُدرج المجتمعاتُ الآسيوية أيضاً القانونَ الوضعي كمجال توجيه في إطار التبادل التجاري المعولَم. تفعل المجتمعات ذلك للأسباب الوظيفية نفسها التي دفعت في الماضي بهذا الشكل من القانون في الغرب لأن يفرض ذاته ضد أشكال تجمعية قديمة للتحويلِ الاجتماعي. فالضمانة القانونية هي مثلاً شرطٌ أساسي لتبادل تجاري يعتمد على الثقة والتوقّع. لهذا فإن البديل الحاسم ليس على المستوى الحضاري بل على المستوى الاجتماعي الاقتصادي. فلا يمكن للمجتمعات الآسيوية أن تعتمد التحديث الرأسمالي من دون أن تستفيد من القوانين الفردية النزعة. والسؤال من وجهة نظر الدول الآسيوية، ليس من الممكن أخذ الواحد وترك الآخر. والسؤال، من وجهة نظر الدول الآسيوية، ليس ما إذا كانت حقوق الإنسان، كجزء من القوانين الفردية النزعة، تتفق مع التقاليد الحضارية الخاصة، بل ما إذا كان من اللازم أن تُؤقلمَ أشكالُ التكامل الاجتماعي والسياسي بحسب مستلزمات التحديث الاقتصادي المقبول بالإجماع، التي يصعب ردّها، أو إذا كان من الممكن الحفاظ على هذه التقاليد في وجه التحديث الاقتصادي.

هذه التحفظات ضدّ النزعة الفردية الأوروبية لا يتم التلفظ بها بهدفٍ معياري، بل بهدف استراتيجي. ويتضح هذا الهدف الاستراتيجي حين ترتبط الحجج بالتبرير السياسي للسلطوية «الخفيفة» التي تمارسها ديكتاتوريات النمو. وينطبق هذا بشكل خاص على النقاش حول تراتبية حقوق الإنسان. فقد تعودت حكومات سنغافوره وماليزيا وتايوان والصين أن تبرر الانتهاكات التي يرفضها الغرب للحقوق القانونية الأساسية وحقوق المواطنين السياسية بواسطة الإشارة إلى «أولوية» الحقوق الأساسية الحضارية والاجتماعية. وتخوّل هذه الدول نفسها بواسطة «الحق بالتقدم الاقتصادي» ـ المفهوم جماعياً، كما يبدو ـ «بتأجيل» تحقيق حقوق الحريات الليبرالية وحقوق المشاركة السياسية إلى أن يتوصل البلد إلى وضع من التطور الاقتصادي يسمح له بتأمين الحاجات الأساسية المادية للسكان بتساو. وهكذا تبدو حريةُ الرأي والمساواةُ في الحقوق بالنسبة إلى شعب يعيش في البؤس أقلّ أهمية من التطلع إلى ظروف حياة أفضل [...].

يرتبط دائماً بذلك نقدٌ للآثار المتوقَّعة الناتجة عن قوانين فردية النزعة، يبدو أنها تهدِّد سلامة أنظمة الحياة النامية في العائلة والجوار والسياسة. القوانين التي تزوّد الأفراد بحقوق شخصية قابلة للمطالبة بها، تحمل بحسب هذا الرأي في طياتها إمكانية الصراع وتعارض بذلك التوجّهَ نحو الاتفاق، هذا التوجه الذي تتصف به الثقافة المحلية [. . .].

المصدر: يورغن هابرماس، **الحداثة وخطابها السياسي**، ترجمة جورج تامر؛ مراجعة جورج كتورة، (بيروت: دار النهار للنشر، 2002)، ص 9-10 و219-222.

أُولريخ بِكْ: مجتمع المخاطرة

يقف أُولريخ بِكْ، الذي ناقشنا بعضاً من مفاهيمه في فصل سابق، موقف المعارضة والرفض إزاء الاتجاهات ما بعد الحداثية. إننا لا نعيش في عالم «ما بعد الحديث»، بل إننا نتحرك الآن إلى مرحلة يمكن أن نسميها «الحداثة الثانية» التي تعولمت فيها المؤسسات الحديثة فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات. لقد بدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار، مفسحاً الطريق ليحل مكانه «مجتمع المخاطرة». وما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة مصطلح «عالم الفوضى» إنما يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية. إننا، على ما يرى بكْ، نعيش عالم المخاطرة وعدم اليقين. وقد تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة. ومع الإقرار بنواحي التقدم والتحسن الهائلة التي تحققت في المجتمعات الحديثة، فإنه لا يمكننا أن نغفل عن الآثار المدمرة المحتملة لهذا التطور التقاني، سواء في المجالات النووية، أو في إنتاج المحاصيل المعدلة جينياً. ولا يعتقد أولريخ بكْ أن المجتمعات الحديثة تواجه قدراً من المخاطر يزيد على ما صادفته المجتمعات التقليدية أو القديمة. غير أن المخاطر تختلف في أسبابها وأصولها وطبيعتها. فالطبيعة كانت المصدر الرئيسي للمخاطر التي تعرّض لها المجتمع في الماضي. أما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة، فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية، وإلى المراحل المتقدمة التي بلغها التطور العلمي والتقاني. ويعتقد بكْ أن مسؤولية إدارة تلك المخاطر يجب أن لا تترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيسي. ويشترك بكْ مع هابرماس في دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية التقليدية، ولاسيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، والدفاع عن مصالح المستهلكين.

مانويل كاستِلْز: اقتصاد الشبكات

بدأ عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز حياته الفكرية والأكاديمية مفكراً ماركسي الاتجاه، وطبق جانباً من المفاهيم الماركسية على دراسته للمدن والمراكز الحضرية في المجتمعات الحديثة. غير أنه، مثل بودريّار أخذ يبتعد عن هذا الاتجاه في مرحلة لاحقة، وتزايد اهتمامه بآثار الثورات التقانية في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري. ويرى كاستلز أن مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور «الشبكات» و«اقتصاد الشبكات». والطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد

الجديد الذي يعتمد على التواصل والترابط الناجمين عن ثورة الاتصالات العالمية. بيد أن الاقتصاد الرأسمالي الجديد لم يعتمد، كما كان يفكر كارل ماركس، على الطبقة العاملة أو على إنتاج السلع المادية، بل إنه يقوم على التقدم في شبكات الاتصال والحوسبة التي أصبحت هي الأساس لتنظيم عملية الإنتاج.

يطلق كاستلز مصطلح الاقتصاد «المُؤَتمَت» على الاقتصاد الحديث المعولم، ويعتقد، مثل هابرماس أننا لم نعد قادرين على توجيهه أو السيطرة عليه. وتتردد في مقولات كاستلز أصداء لما تكهن به ڤيبر قبل قرن من الزمان حين أبدى مخاوفه من أن يفضي تزايد النزعة البيروقراطية إلى حبس البشر في «قفص حديدي». وعلى حد قول كاستلز، «فإن الكابوس الذي تتخوف منه البشرية وتصبح فيه الآلات هي التي تسيطر على عالمنا، قد أوشك أن يتحول إلى واقع. ولا تتخذ هذه السيطرة شكل «الروبوت» الذي يلغي فرص العمل والاستخدام، ولا حواسيب الحكومة التي تقوم بدور الشرطة في مراقبة حياتنا، بل تتمثل في أنساق التعامل المالي القائمة في جوهرها على أسس إلكترونية» (Castells, 2000, p. 56).

غير أن مانويل كاستلز لا يتناسى أصوله الماركسية. فهو يعتقد أن بوسع المجتمعات البشرية أن تستعيد جانباً من السيطرة الفعلية على الأسواق المحلية، لا عن طريق الثورة، بل من خلال الجهود الجماعية التي تقوم بها المنظمات العالمية والدول التي تهتم بصورة مشتركة بتنظيم الرأسمالية الدولية. وقد تكون تقانة المعلومات، كما يرى كاستلز، وسيلة لتمكين الجماعات وإحياء المجتمعات المحلية. ويستشهد في هذا المجال بحالة فنلندا التي تشيع فيها الثقافة الحوسبية، وينتشر استخدام الإنترنت بين أغلب السكان وفي جميع المدارس، مع شيوع خدمات الرفاه الاجتماعي التي تشرف عليها الدولة بين المواطنين.

أنتوني غِدِنْز: الانعكاسية الاجتماعية

لقد وضعت في مؤلفاتي منظوراً نظرياً حول التغيرات التي تكتنف عالمنا المعاصر. إننا نعيش اليوم في «عالم منفلت» تحفّ به المخاطر التي تحدث عنها أولريخ بكْ. غير أن علينا أن نضيف مفهوم «الثقة» إلى جانب «المخاطر»، وهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في مجتمعاتنا الحديثة. وقد أخذ عنصر الثقة هذا بالاندثار مع جملة التحولات المتسارعة في مجتمعاتنا المحلية وتزايد مظاهر العولمة في حياتنا المعاصرة. وتعني الثقة أن نعقد الأمل على «أنساق

مجردة» لا نعرفها معرفة وثيقة، ولكنها تؤثر تأثيراً مباشراً في حياتنا، مثل المصانع التي تنتج غذاءنا، والأجهزة التي تقوم بتنقية المياه التي نشربها، أو البنوك التي نودع فيها أموالنا. وحيث إن الثقة والمخاطرة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإن علينا أن نكنّ الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التي تؤثر في حياتنا لنستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر. إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي تعني زيادة في مستوى «الانعكاسية الاجتماعية» ويشير هذا المفهوم إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية. وتظل لدينا في جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي. ويعني ذلك أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل. وعلى الصعيد العالمي، فإن الدول المفردة قد فقدت جانباً من القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، وقلَّ نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية. غير أن الحكومات ما زالت تحتفظ رغم ذلك بقدر كبير من السلطة والنفوذ، كما أن تضافر الجهود التعاونية بين الدول لا بد أن يزيد من مستوى السيطرة والتوجيه على هذا «العالم المنفلت». ولا شك أن الهيئات والحركات الاجتماعية التي يشير إليها أولريخ بكْ تقوم بدور مهم خارج الإطار السياسي النظامي التقليدي. غير أنها لا يمكن أن تحل مكان السياسات الديمقراطية المعهودة. ولا بد أن تتجاوب الحكومات الديمقراطية مع دعوات الحركات المطالبية في المجتمع.

ولا يمكن أن تقتصر الديمقراطية على «المجال العام» الذي حدده هابرماس. إن «ديمقراطية العواطف» قد أخذت في الظهور بصورة بارزة في المجتمعات الحديثة خلال العقود القليلة الماضية. ويشير هذا المفهوم إلى ظهور أشكال جديدة من الحياة العائلية يشارك فيها الرجال والنساء على قدم المساواة لقد كانت أشكال العائلة التقليدية قائمة على هيمنة الرجال، وكان القانون يكرس هذا التباين. وينبغي أن لا يقتصر تزايد المساواة بين الجنسين على حقوق التصويت والانتخاب؛ بل يجب أن يشتمل على المجالات الشخصية الحميمة. وإن إشاعة الديمقراطية في الحياة الشخصية ينبغي أن تصل إلى المرحلة التي تصبح فيها العلاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتواصل والتسامح.

نقاط موجَزَة

1. طرحت في علم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة، منظورات عديدة

ومقاربات نظرية متنوعة. وخلافاً لمجالات العلوم الطبيعية، فإن العلوم الاجتماعية تواجه مصاعب عديدة في تعاملها مع المشكلات المركبة العويصة أحياناً في تعاملها مع أنماط السلوك المجتمعي المتغيرة على الدوام.

2. تقدم لنا أطروحة ڤيبر حول تأثير البيورتانية على تنامي الاقتصادات الحديثة مثالاً مفيداً للتدليل على أهمية الجانب التنظيري في البحث الاجتماعي. ولا تزال أفكار ڤيبر مثيرة للجدل، غير أن المفاهيم التي طرحها قد شقت سبلاً جديدة في علم الاجتماع، وحفزت على قيام المزيد من الدراسات الاجتماعية في مراحل لاحقة.

3. يشير التعارض في وجهات النظر المختلفة إلى عدد من المآزق النظرية التي لا تزال قائمة حتى الآن في علم الاجتماع المعاصر. وتتجلى إحدى هذه الإشكاليات المهمة في العلاقة القائمة بين الفعل البشري من جهة والبنية الاجتماعية من جهة أخرى. فهل نحن صنّاع المجتمع أم من صنائعه. وقد لا يكون الخيار بين هذين البديلين عصيّاً كما يبدو في ظاهر الأمر، غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية الربط بين هذين الجانبين في الحياة الاجتماعية.

4. يتجلى المأزق الثاني في درجة التناغم والانسجام في المجتمع، أو مستوى العلاقة الصراعية بين مكوناته وشرائحه. وليس من المتعذر تجسير هذه الفجوة بين هذين الموقفين النظريين المتعارضين، غير أن علينا أن نبين التداخل الممكن بين الاتجاهات النظرية الإجماعية والصراعية. ومن الممكن الإفادة من مفهومي الأيديولوجيا والسلطة للقيام بهذه المهمة.

5. تُعنى الإشكالية الثالثة بالجنوسة، وبشكل خاص بقدرتنا على اعتبار هذه القضية من اللبنات الأساسية في تفكيرنا السوسيولوجي وتحليلنا للظواهر المجتمعية. وعلى الرغم من أن هذه القضية لم تشغل المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع، فإن علماء/ عالمات الاجتماع من أنصار المدرسة النسوية قد أحدثوا العديد من التغيرات في المقاربات السوسيولوجية لهذا الموضوع وفي أساليب الاستقصاء التي ينتهجونها.

6. يتمثل المحور الرابع الذي يدور حوله السجال في أوساط علم الاجتماع في تحليل التنمية الاجتماعية الحديثة. هل ستتخذ مسارات التغير في العالم الحديث المسار الرأسمالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أم ستؤثر في هذه المسيرة عوامل أخرى، بما فيها الحوافز غير الاقتصادية؟ وتتأثر المواقف التي

يجري تبنيها في المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع إلى حد بعيد بالمعتقدات السياسية والتوجهات التي يحملها علماء الاجتماع.

7. عند تناول القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية، يحاول المنظرون المحدثون أن يتجاوزوا الأطروحات التي عرضها كارل ماركس وماكس ڤيبر. وينكر منظرو ما بعد الحداثة إمكانية وضع نظريات عامة عن التاريخ أو المجتمع على الإطلاق. ويرى بودريّار أن وسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية قد دمَّرت علاقتنا بالماضي، وخلقت عالماً تتولد فيه المعاني من تدفق الصور لا من الواقع الفعلي المستقر.

8. يُنحي منظرون آخرون بالنقد على مفكري ما بعد الحداثة، ويعتقدون أنه ما زال بمقدورنا أن نضع نظريات مجملة عن العالم الاجتماعي، وبأسلوب يمكّننا من التدخل في تشكيل المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل. وتشمل هذه الفئة من المنظّرين: يورغن هابرماس ومفهومه عن «المجال العام»؛ أولريخ بكْ وآراءه عن «مجتمع المخاطرة»؛ ومانويل كاستلز وأطروحته حول «مجتمع الشبكات»؛ وأنتوني غِدنز الذي عرض تصوراته عن «الانعكاسية الاجتماعية» ومنطوياتها على أساليب الحياة والطرق التي نفكر فيها في حياتنا المعاصرة.

أسئلة للتمعّن والتحليل

1. لماذا يعتمد البحث والتحليل السوسيولوجي على مقدمات نظرية في أغلب الأحيان؟

2. هل تعتقد أن آراء ماكس ڤيبر حول الأخلاق البروتستانتية تمثل نظرية واحدة شاملة أم عدداً من النظريات المتوسطة المدى؟

3. هل تعتقد، من واقعك المحلي، أن دراستنا لأنماط التواصل اللغوي قد تفيدنا في دراسة الظواهر الاجتماعية؟

4. هل تمثل القضية الجنوسية في اعتقادك ركناً أساسياً في التفكير النظري في علم الاجتماع؟

5. من خلال تحليلك لقضية أو ظاهرة اجتماعية محلية، ناقش إمكانية التوفيق بين منظورين متعارضين في الدراسات الاجتماعية الحديثة.

6. ما هي، في تقديرك بعض النظرات الثاقبة التي تركها كل من ماركس وڤيبر ودركهايم، وما زالت تمثل أدوات فعالة لفهم الظواهر في مجتمعك المعاصر؟

مراجع وقراءات حول التفكير النظري في علم الاجتماع

Patrick Baert, *Social Theory in the Twentieth Century* (Cambridge, MA: Polity, 1998).

Anthony Giddens, *Capitalism and Modern Social Theory*, revised edition (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992).

David Harvey, *The Condition of Postmodernity* (Oxford: Blackwell, 1989).

Charles Wright Mills, *The Sociological Imagination* (Harmondsworth: Penguin, 1979).

مراجع إضافية حول نظريات الدول، والحركات الاجتماعية، والثورات

Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Classes* (London: New Left Books, 1973), (First Published 1968).

Clausoffe, *Disorganized Capitalism* (Cambridge, MA: Pilot Press, 1985).

Ralph Miliband, «The Capitalist State: A Reply To Nicos Poulantzas,» *New Left Review*, no. 59 (1970).

Max Weber, *Economy and Society* (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), vol. 2, pp. 956-94.

David Beetham, *Max Weber and The Theory of Modern Politics* (Cambridge, MA: Polity press, 1985).

Robert Michels, *Political Parties* (London: Collier-Macmillan, 1911; 1968).

Harry Braverman, *Labor and Monopoly Capital* (New York: Monthly Review Press, 1973).

Norman Cohn, *The Pursuit of the Millennium* (London: Mercury Books, 1962).

Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1978).

Theda Skocpol, *States and Social Revolution* (Cambridge, MA: University Press, 1979).

مصدر القسم الخاص بالاتجاهات النظرية حول الدول والحركات الاجتماعية والثورات

Anthony Giddens, *Sociology: A Brief but Critical Introduction* (London: Macmillan, 1982).

أنتوني غدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002)، ص 112 ـ 117.

الثَبْت التعريفي

الأب الغائب (Absent Father): هو الوالد الذي انقطعت الاتصالات والعلاقات ـ أو كادت ـ بينه وبين أطفاله بسبب الطلاق أو اعتبارات أخرى.

الإبادة (Genoside): عملية منهجيّة ومُنظّمة ومُخطط لها لتدمير جماعات إنسانية عِرقيّة أو سياسية أو ثقافيّة.

الاتجاه النِّسوي الليبرالي (Liberal Feminism): أحد أشكال النظرية النِّسويّة الذي يرى أن التفاوت بين الجنسَين إنما يعود إلى حرمان النساء والبنات من الحقوق المدنيّة ومن موارد اجتماعية محدّدة مثل التعليم والاستخدام. ويميل أنصار النظريّة النسويّة الليبراليّة إلى حل هذه المشكلات عن طريق تعديل التشريعات بما يضمن حماية حقوق الأفراد.

اتخاذ كبش فداء (Scapegoating): توجيه اللوم إلى فرد أو جماعة على أشياء خاطئة ليست من صنع أيديهم.

الاتصال/ التواصل (Communication): بث المعلومات من شخص أو مجموعة إلى أخرى. ويُمثّل التواصل الأساس الضروري للتفاعل الاجتماعي برمّته. وفي السياقات الوِجاهيّة يتم التواصل عن طريق استخدام اللغة، ولكن قد تُستخدم فيه إيماءات جسدية يفسّرها الأفراد لفهم ما يقوله أو يفعله الآخرون. ومع تطوّر الكتابة ووسائل الإعلام الإلكترونية مثل المذياع، والتلفاز، ونُظم البث الحاسوبي، أخذ التواصل ينفصل بدرجات متفاوتة عن السياقات المباشرة التي تكتنف العلاقات الاجتماعية الوِجاهيّة.

الاتصال غير الشفوي (Non-Verbal Communication): اتصال بين الأفراد يعتمد على التعبيرات الظاهرية للوجه أو الإيماءات الجسديّة، لا على استعمال اللغة.

الاتصالات (Telecommunication): إيصال المعلومات والأصوات والصّور عبر المسافات باستخدام وسائط تقنيّة.

أثر الدفيئة/ المُستَخضَرات (Greenhouse Effect): تعاظُم الغازات الحابِسة للحرارة في نطاق الغلاف الجوي للأرض. وبينما تعمل آثار الدفيئة «الطبيعية» على إبقاء درجة حرارة الأرض على

مستويات مريحة وملائمة، فإن تكاثُف الغازات بدرجة عالية من التركيز من جرّاء الأنشطة البشرية قد ارتبط بتصاعُد حرارة الكوكب الذي نعيش فيه.

الإثنيّة (Ethnicity): القِيم والمعايير الثقافية التي تُميِّز أعضاء جماعة ما عن جماعة أخرى. وتتسم الجماعة الإثنيّة بوعي أفرادها وإدراكهم لهوية ثقافية واحدة تفصلهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم. وتقترن الفروق الإثنية في جميع المجتمعات تقريباً بالتبايُن في توزيع القوة والثروة المادية. وتكون هذه الانقسامات أكثر حدة عندما تقوم الفروق الإثنيّة على أسس عِرقية.

الاحتباس الحراري الكوني (Global Warming): التزايد التدريجي في حرارة الغلاف الجوي للأرض. وتحدث هذه الظاهرة التي تُسمّى «الدفيئة» أو «أثر المُستَخضَرات» عندما تعترض طبقة من غاز ثاني أوكسيد الكربون أشعة الشمس المنعكسة من الأرض وتحتبسها، مما يؤدي إلى رفع حرارة سطح الأرض. وقد يكون لهذه الظاهرة آثار مدمّرة، مثل: الفيضانات؛ والقحط؛ وتغيّرات أخرى في مُناخ العالم.

إدارة العنصر/ المَورد البشري (Human Resource Management): فرع من النظرية الإدارية يعتبر حماس الموظفين والتزامهم من العوامل الجوهرية للمنافسة الاقتصادية. ويسعى هذا النهج في الإدارة إلى تعميق الإحساس لدى العاملين بأن لهم استثماراً ونصيباً في منتَجات الشركة وفي مسيرة العمل نفسها.

الارتباط/ الترابط (Correlation): العلاقة المنتظمة بين بُعدين أو متغيرين، وتُصاغ في العادة بمصطلحات إحصائية، وقد يكون الارتباط إيجابياً أو سلبياً. ويكون الارتباط إيجابياً بين مُتغيرَين عندما تكون الزيادة في أحدهما مصحوبة بزيادة في الآخر أما الترابط السلبي؛ فيعني أن زيادة أحد المتغيرين يرافقها انخفاض في التغير الآخر.

الارتباط التفاضلي (Differential Association): تفسير لنشأة السلوك الإجرامي طرَحَه إدوين هـ. سَذِرلاند الذي يرى أن المرء يتعلّم السلوك الإجرامي من خلال ارتباطه بأشخاص آخرين يمارسون الجريمة بانتظام.

الإزاحة (Dispalcement): تحويل الآراء أو المشاعر من مصدرها الحقيقي إلى موضوع آخر.

إزالة الأشجار (Deforestation): تدمير الأراضي المُشَجّرَة وتجريدها من الأشجار التي تُقطَع لأغراض تجارية في أغلب الأحيان.

أزمة الذكورة (Crisis of Masculinity): الاعتقاد الذي يحمله البعض بأن أشكال الذكورة التقليدية تتعرض للانتقاص بفعل مجموعة من المؤثرات المعاصرة، مما أسفر عن قيام مرحلة حرجة اهتزت فيها ثقة الرجال بأنفسهم وبدورهم في المجتمع.

الاستعمار الكولونيالي (Colonialism): العملية التي أحكمت بموجبها الدول الغربية قبضتها على أجزاء من العالم بعيدة عن أراضيها الأصليّة.

الاستغلال (Exploitation): علاقة اجتماعية أو مؤسسية ينتفع فيها أحد الأطراف على حساب الآخر بفِعل اختلال موازين القوى فيما بينهما.

الاستقصاء الإمبيريقي/ التجريبي (Empirical Investigation): تقصّي الحقائق في أي من مجالات الدراسة الاجتماعية.

الاستهلاك الجماعي/ الجمعي (Collective Consumption): مفهوم استخدمه مانويل كاستِلز للدلالة على عمليات استهلاك الطيِّبات المُشترَكة التي تنجم عن الحياة في المدن مثل خدمات النقل ومرافق الترويح عن النفس.

الأسئلة المُقارَنة (Comparative Questions): الأسئلة المعنيّة بوضع المقارنات بسياق معيّن في أحد المجتمعات وآخر، أو بمقابلة أمثلة مختارة من مجتمعات مختلفة، بقصد تطوير النظريات أو إجراء البحوث في عِلم الاجتماع.

الأصوليّة (Fundamentalism): الاعتقاد بضرورة العودة إلى المعاني الحرفيّة للنصوص المقدّسة. وقد تنشأ الأصولية كرد فعل على التحديث والترشيد، مع الإصرار على تقديم الإجابات القائمة على الإيمان، والدفاع عن التقاليد بالرجوع إلى مُبررات تقليدية.

إعادة إنتاج الثقافة (Cultural Reproduction): انتقال القِيم الثقافية والمعايير من جيل إلى آخر. ويشير هذا المصطلح إلى الآليات التي يجري بوساطتها الحفاظ على استمرارية التجربة الثقافية عبر الزمن. وتعتبر عملية التعليم في المجتمعات الحديثة من الآليات الرئيسية لإعادة انتشار الثقافة. وهي لا تعمل من خلال ما يُدرَس في مساقات التعليم الرسمي فحسب. وتتم إعادة الإنتاج الثقافي بصورة أكثر عمقاً من خلال الأجِندة والمناهج التعليمية الخفية ـ وهي جوانب السلوك التي يتعلمها الأفراد بطرُق غير رسمية أثناء وجودهم في المدرسة.

إعادة التدوير الحضري (Urban Recycling): إحياء الأحياء السكنيّة المتردية المستوى بمبادرات عِدّة من بينها دعم المحاولات الرامية إلى تجديد المباني القديمة وإقامة مبانٍ جديدة في مساحات جرى تطويرها في السابق بدلاً من التوسّع إلى مناطق وأماكن جديدة.

الاعتماد الاقتصادي المتبادَل (Economic Interdependence): محصلة التخصص وتقسيم العمل عندما تنتفي حالة الاكتفاء الذاتي ويعتمد الأفراد على غيرهم في إنتاج الكثير أو الأغلبية من السّلع التي يحتاجونها لاستمرار حياتهم.

الاعتماد على المعونات (Welfare Dependency): هو الوضع الذي يُصبح فيه بعض الناس عالة على ما يتلقَونه من المساعدات والمعونات بسبب البطالة، فيَروق لهم هذا الحال إلى حد يعزفون معه عن طلب العمل المدفوع الأجر في سوق العمل.

الاغتراب (Alienation): الإحساس بأن قدراتنا بوصفنا بشراً قد أصبحت خاضعة لكيانات أخرى. وقد استخدم ماركس هذا المصطلح أصلاً ليصِف إسباغ صفات القوة البشرية على الآلهة. ومن ثم استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى فقدان العمال سيطرتهم على طبيعة مهمات العمل وعلى منتَجات عملهم. وكان فيورباخ قد استخدم هذا المصطلح أيضاً لتفسير نشأة الآلهة أو القوى الإلهية بصورة منفصلة وبمعزل عن بني البشر.

الاقتصاد (Economy): نَسَق الإنتاج والتبادل الذي يوفر الاحتياجات المادية للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما، وتُعَد المؤسسات الاقتصادية ذات أهمية بالغة في جميع الأنظمة الاجتماعية. ويُؤثّر ما يحصل في الاقتصاد عادة في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى. وتختلف الاقتصادات الحديثة اختلافاً أساسياً عن النُّظم التقليدية لأن أغلبية السكان ما عادوا ينخرطون في الإنتاج الزراعي.

الاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy): المعاملات الاقتصادية التي تجري خارج نطاق نظام العمل الرسمي المدفوع الأجر.

اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy): لم تعد المجتمعات قائمة بصورة أساسية على إنتاج السّلع الماديّة فحسب، بل تجاوزت هذه المرحلة إلى إنتاج المعرفة. وترتبط نشأة اقتصاد المعرفة بتطوّر وظهور قاعدة واسعة من المستهلِكين المُلمِّين بالتقانة الذين قطعوا أشواطاً جديدة في تقدّم مجالات الحياة في نواحي الحَوسبة والترفيه والاتصالات.

الإقصاء الاجتماعي (Social Exclusion): المُحصّلة النهائية لأشكال متعددة من الحرمان التي تحول بين الأفراد والجماعات وبين المُشارَكة الكاملة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها.

الإمبرياليّة الإعلامية (Media Imperialism): نوع من الاستعمار الذي أصبح ممكناً بسبب التطورات في تقانة الاتصال. ويرى بعض الباحثين أن هذه التطورات قد أفضت إلى قيام إمبراطورية ثقافية يُفرَض فيها المضمون الإعلامي الذي تبثّه الدول الصناعية على البلدان الأقل نمواً، ولاسيّما أن هذه البلدان لا تمتلك الموارد الكافية للحفاظ على استقلالها الثقافي.

أمم/ شعوب بلا دول (Nations Without States): الحالات التي يفتقر فيها أعضاء شعب/ أمة ما إلى السيادة السياسية على الأراضي التي يدّعون أنها تخصّهم.

الأميّة الوظيفية (Functional Illiteracy): غياب المهارات الأبجدية والرقمية التي يحتاجها المرء لتصريف شؤون الحياة اليومية.

الإنتاج بالجملة (Mass Production): إنتاج كميات ضخمة من السّلع باستخدام قوة الآلة. وهذا النمط من الإنتاج هو من نتائج الثورة الصناعية.

الإنترنت (Internet): شبكة عالميّة من الروابط بين الحواسيب تسمح للناس بالاتصال والتواصل بعضهم مع بعض واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونَصِّية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات ـ وتتحدّى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية.

الانتقال الديموغرافي (Demographic Transition): أحد التفسيرات للتغيّرات السكانية يرى أصحابه أن استقرار معدل المواليد والوفيات يتحقق حالما يصل المجتمع إلى مستوى معيّن من الازدهار الاقتصادي. ووفقاً لهذا التفسير فإن ثمة توازناً عاماً في المجتمعات ما قبل الصناعية بين معدلات المواليد والوفيات؛ لأن الافتقار إلى الغذاء الكافي، أو المرض أو الحرب من شأنها أن تكبح تزايد السكان. وفي المقابل، يتحقق التوازن السكاني في المجتمعات الحديثة؛ لأن الحوافز الاقتصادية هي التي تدفع العائلات إلى الحد من عدد الأطفال.

الانتقال الصّحي (Health Transition): تحوّل الأسباب الرئيسية للموت في المجتمعات الحديثة من الأمراض الحادة المُعدِية إلى الأمراض المُزمنة غير المُعدِية. ففي المجتمعات الصناعيّة التي دخَلت مرحلة الانتقال الصّحي، تقلّصت حتى الانقراض أمراض مُعدِية مثل: السّل؛ والكوليرا؛ والملاريا، وحلّت محلّها أمراض مزمنة أخرى، مثل: السرطان، وأمراض القلب التي أصبحت أبرز الأسباب المؤديّة إلى الموت.

الانحراف (Deviance): أنماط الفعل التي لا تمتثل للمعايير والقِيَم التي تعتنقها أغلبية أعضاء الجماعة أو المجتمع. وما يُعتَبر انحرافاً يختلف باختلاف المعايير والقِيَم التي تُميِّز الثقافات والثقافات الفرعية المُتباينة. إن العديد من أشكال السلوك التي يُنظر إليها بقدر عالٍ من التقدير في سياقٍ ما أو من قِبَل جماعة ما، قد تُعَد سلبية في نظر جماعة أخرى.

الانحراف الأوّليّ (Primary Deviance): الفِعل الجرمي أو الانحرافي الأول. ويرى إدوين ليمرت أن الأفعال التي تكون على مستوى الانحراف الأول تظل هامشية بالنسبة إلى هويّة الفرد. وقد تبدأ بذلك عملية يعود بموجبها فعل الانحراف إلى حالة سويّة طبيعية.

الانحراف الثانوي (Secondary Deviance): فكرة ارتبطت بعالِم الجريمة الأمريكي إدوين ليمرت. ويشير الانحراف الأوّلي إلى فِعل يتضاد ـ من ناحية المبدإ وبشكل أساسي ـ مع معيار أو قانون، مثل سرقة سلعة من أحد المتاجر. ويحدث الانحراف الثانوي عندما يدفع الشخص الذي يقوم بالفِعل بلقب معيّن، كأن يُطلَق على الشخص الذي يسرق الأشياء من المحلات «لص المحلات».

أنساق الثقة العالية (High-trust Systems): المؤسسات أو أوضاع العمل التي يتمتع فيها الأفراد بقدر عالٍ من الاستقلال والسيطرة على مهماتهم العمليّة.

الأنساق النظرية العملاقة (Metanarratives): التفسيرات النظرية العريضة أو التوجهات الفكرية المترامية الأطراف التي تتناول نمو المجتمعات وطرائق عملها وطبيعة التغيّر الاجتماعي. وتمثّل المدرستان الماركسيّة والوظيفيّة اتجاهين فكريّين من هذا النوع، يحاوِل فيهما علماء الاجتماع أن يُفسِّروا العالم الاجتماعي من حولنا. ويُعارِض علماء الاجتماع من مدرسة ما بعد الحداثة مثل هذه التوجهات النظرية الفخمة بدعوى أن من المستحيل تحديد أية حقائق جوهرية مطلقة عن المجتمع البشري.

الانعكاسية التأملية (Reflexivity): وصف للروابط بين المعرفة والحياة الاجتماعية. فالمعرفة التي نكتسبها عن المجتمع قد تُؤثِّر في الطريقة التي نتصرف بها فيه. وعلى سبيل المثال فإن اطلاعنا على نتائج مسح أو استطلاع عن ارتفاع نسبة التأييد لحزب سياسي ما قد يؤدي بالفرد إلى الإعراب عن مساندته لهذا الحزب.

انغلاق الجماعة (Group Closure): السُبُل التي تستخدمها جماعة ما لرسم حدود واضحة لكيانها، فتفصل نفسها بالتالي عن المجموعات الأخرى.

الأنوثة المُشدَّدة (Emphasized Femininity): مصطلح ارتبط بما كتبه ر. و. كونِل حول مرتبة الجُنوسة في المجتمع. وتُشكِّل الأنوثة المشددة عنصراً تكميلياً مهماً للذكورة المهيمنة حيث إنها تسعى إلى أن تأخذ في الحسبان مصالح الرجال واحتياجاتهم. وتتجسد الأنوثة المشدَّدة في كثير من العروض والأساليب التي تُقَدَّم فيها النساء في وسائل الإعلام والدعاية التجارية.

الأيديولوجيا (Ideology): منظومة من المعتقدات والأفكار المشتركة التي تُبرِّر مصالح الجماعات المُهيمِنة في المجتمع. وتوجد الأيديولوجيات في جميع المجتمعات التي تقوم فيها وتترسّخ أنساق منهجيّة للتفاوت وعدم المساواة بين الجماعات. ويرتبط مفهوم الأيديولوجيا

ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة إذ تسعى النُّظُم الأيديولوجيّة إلى إضفاء الشرعية على تبايُن القوة بين الجماعات وتفاوُتها.

الإيكولوجيا البيئية (Environmental Ecology): الاهتمام بالحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية المادية في مواجهة الآثار الناجمة عن الصناعة والتقانة الحديثة.

الإيكولوجيا الحَضَريّة (Urban Ecology): منحى في دراسة الحياة الحضَريّة يقوم على مماثلة بين الحياة الحضَريّة وبين عمليات تكيّف النباتات والكائنات الحيّة مع البيئة الفيزيقيّة. وطبقاً لنظريّات الإيكولوجيا، تتشكل مناطق الجيرة والأحياء داخل المدينة باعتبارها نتيجة للعمليات الطبيعيّة للتكيّف من جانب السكان الحضَريّين في أثناء تنافسهم حول الموارد.

البحث الوثائقي (Documentary Research): البحث الذي يستمد الأدلة من دراسة الوثائق كتلك المحفوظة في الأرشيفات أو الإحصائيات الرسمية.

البِطالة (Unemployment): موقف يرغب فيه الفرد في الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، ولكنه يعجز عن ذلك. وتعدّ البِطالة فكرة أكثر تعقيداً بكثير مما تبدو للوهلة الأولى. فالشخص الذي لا يعمل ليس بالضرورة متعطلاً عن العمل، بمعنى أنه ليس لديه ما يفعله. فربات البيوت، على سبيل المثال، لا يتلقين أي أجر لقاء عملهن، ولكنهن يؤدين في العادة أعمالاً غاية في المشقة.

البلدان الحديثة التصنيع (Newly Industrializing Countries): اقتصادات العالم الثالث، كما في البرازيل وسنغافورة التي أخذت على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية بإنشاء قاعدة صناعية قوية.

البنية الاجتماعية (Social Structure): أنماط التفاعل بين الأفراد أو الجماعات. فالحياة الاجتماعيّة لا تمضي بطريقة عشوائيّة بل الواقع أن معظم أنشطتنا محددة بنائياً: فهي منظمة بطريقة مضبوطة ومتكررة. وعلى الرغم من أن المقارنة قد تكون مضلّلة، فمن الأيسر أن نفكّر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما لو أنه بمثابة العوارض الصلبة التي ينهض عليها البناء وتربط أجزاءه بعضها ببعض.

البيروقراطية (Bureaucracy): منظمة تراتبية تتخذ شكلاً هرمياً في ترتيب السُّلطات فيها. وقد شاع استعمال هذا المفهوم بعد أن استخدمه ماكس ڤيبر الذي اعتبر البيروقراطية هي النوع الأكثر كفاءة بين أنماط المنظمات البشرية كبيرة الحجم. وكلما ازداد حجم المنظمات والمؤسسات على رأي ڤيبر، تزايدت فيها النزعة البيروقراطية.

البيئة المصنوعة (Created Environment): جوانب وعناصر في العالم الطبيعي المادي تنشأ من استخدام الإنسان للتقانة. والمدن، على هذا الأساس، بيئة مصنوعة، إذ تضم المنشآت التي صنعها البشر لتلبية احتياجاتهم وإشباعها ـ بما في ذلك الطرق، والسكك الحديد، والمصانع، والمكاتب، والمساكن، والمباني الأخرى.

التاتشريّة (Thatcherism): المذاهب الفكرية المرتبطة برئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشَر. وتؤكد هذه المذاهب على أهميّة المشروع الاقتصادي جنباً إلى جنب مع وجود حكومة قوميّة قويّة.

تاريخ الحياة (Life Histories): الدراسات المتصلة بحياة الأفراد، وهي غالباً ما تعتمد على الإخبار الذاتي من جانب المبحوثين وعلى الوثائق مثل الرسائل.

التّباني/ الانبنائية/ الابتنائية (Structuration): عملية تسير في اتجاهين، نقوم فيها بتشكيل العالَم الاجتماعي الذي نعيش فيه عن طريق أفعالنا الشخصيّة في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع بدوره بإعادة تشكيلنا.

التجديد الحضري (Urban Renewal): إنعاش الأحياء السكنيّة المتهالكة بتجديد الأرض والمباني القائمة وتحسين البيئة الحَضَريّة والارتقاء بإدارة المناطق المحليّة عن طريق إشراك المواطنين في المجتمع المحلي، واستثمار الموارد المالية العامة لإعادة إحياء المنطقة واجتذاب مزيد من الاستثمارات الخاصة.

التجربة (Experiment): طريقة في البحث لاختبار فرضية ما بأسلوب منهجي ومنضبط، سواء تم ذلك ببناء موقف غير طبيعي ومُصطنع يخلقه الباحث أو في ظل أوضاع وظروف طبيعية.

التحديث البيئي (Ecological Modernization): نمو الاقتصاد وتنميته باستحداث سياسات إيجابية تجاه البيئة. ويعتقد أنصار التحديث البيئي أن التنمية الصناعية لا تتواءم مع حماية البيئة.

التحرّش الجنسي (Sexual Harassment): محاولة فرد تحقيق تقدم في العلاقات الجنسية لا يرغب فيه الطرف الآخر، وفي هذه المحاولة يصر الطرف الأول حتى وإن اتضح له مقاومة الطرف الآخر لذلك.

التحضر (Urbanism): مصطلح استخدمه لويس ويرْثْ لوصف الخصائص المميِّزة للحياة الاجتماعيّة الحضرية، ومن بينها اضمحلال البُعد الشخصي الحميم في العلاقات بين الأفراد والجماعات.

التحكّم في الانطباعات (Impression Management): ترتبط هذه الفكرة بالعالِم إرفنغ غوفمان، ومؤدّاها أن الأفراد «يُديرون» أو يتحكمون بالانطباعات التي تتولد عنهم لدى الناس عن طريق اختيار ما يريدون إخفاءه أو كشفَه عند التقائهم بالآخرين.

تحليل المحادثة (Conversation Analysis): الدراسة الإمبيريقية/ التجريبية للحديث باستخدام الأساليب الإثنوميثودولوجيّة (التي تُعنى بكيفية فهم الناس لما يقوله أو يفعله الآخرون أثناء التبادل والتفاعل الاجتماعي). ويتفحص هذا التحليل تفصيلات الحديث الطبيعي من أجل اكتشاف المبادئ التي تنظّم الكلام ودورها في إنتاج النظام الاجتماعي وإعادة إنتاجه.

التحليل المُقارَن (Comparative Analysis): هو التحليل القائم على المقارنة بين مجتمعات أو ثقافات مختلفة.

التراتب/ التدرج الاجتماعي (Social Stratification): وجود أشكال من عدم المساواة البنيوية بين الجماعات في المجتمع، من حيث قدرتها على النفاذ إلى المغانم المادية أو الرمزية. وعلى حين تنطوي جميع المجتمعات على شكل من أشكال التدرّج، فإن الفروق الشاسعة في الثروة والقوة لا تنشأ إلا في ظل النظم التي تتكوّن في إطار الدولة. وتُعدّ التقسيماتُ الطبقيّة أكثرَ أشكال التدرّج تميّزاً في المجتمعات الحديثة.

التربية/ التعليم (Education): نقل المعرفة من جيل إلى آخر بالتعليم المباشر. ورغم وجود العملية التعليمية في المجتمعات كافة فإن التعليم الجماهيري لم يتّخذ في العصر الحديث إلا شكل التدريس في المدارس، أي التعليم في بيئة تربويّة متخصصة يقضي فيها الأفراد عدة سنوات من حياتهم.

الترشيد/ التبرير العقلاني (Rationalization): مفهوم استخدمه ماكس ڤيبر ليشير إلى العملية التي تصبح من خلالها أساليب الحساب الدقيق والتنظيم ـ بما في ذلك القواعد والإجراءات المجرّدة ـ هي التي تحكم العالم الاجتماعي.

التساؤلات النظرية (Theoretical Questions): أسئلة يطرحها عالِم الاجتماع عندما يحاول أن يفسّر عدداً معيّناً من الحوادث المشاهدة في الواقع. وتعتبر عملية طرح التساؤلات النظريّة عمليّة حاسمة تمكننا من وضع التعميمات بشأن طبيعة الحياة الاجتماعيّة.

التصنيع (Industrialization): تطوّر الأشكال الحديثة للصناعة ــ مثل المصانع، والمعدات والآليات وعمليات الإنتاج الضخمة. ويُعتبَر التصنيع واحداً من منظومة العمليات الرئيسية التي تركت تأثيرها على العالَم الاجتماعي خلال القرنَين الماضيَين. وتتميّز المجتمَعات المصنِّعة بخصائص مغايِرة لما تتسم به البلدان الأقل نمواً. فمع تقدّم التصنيع على سبيل المثال، تضاءلت نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة إلى درجة كبيرة ــ مما يُشكِّل اختلافاً كبيراً بينها وبين البلدان التي ما زالت في مرحلة ما قبل الصناعية.

التصوّر المادي للتاريخ (Materialist Conception of History): وجهة النظر التي طوّرها ماركس، ومؤدّاها أن العوامل المادية أو الاقتصادية تؤدي الدور الرئيسي في تحديد التطوّر التاريخي.

تضاؤل البيروقراطية (Debureaucratization): الانكماش والتناقص في سيطرة النموذج الڤيبري للبيروقراطيّة على تنظيم المؤسسات في المجتمع الحديث.

تضخيم الانحراف (Deviancy Amplification): النتائج غير المقصودة عندما تقوم إحدى هيئات الضبط الاجتماعي بوصم سلوك ما باعتباره منحرفاً. فإن من النتائج غير المقصودة لهذا الفعل أن تستثير وتستزيد من هذا السلوك نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن ردود الفعل التي تبديها الشرطة ووسائل الإعلام والناس بصورة عامة تجاه ما يتصوّرونه فعلاً منحرفاً قد تؤدي إلى «تكبير» الانحراف نفسه مما يخلق حالة من النمو اللولبي للانحراف.

التطهير العِرقي (Ethnic Cleansing): خلق جماعات بشرية متجانسة في مناطق محددة عن طريق عزل مجموعات إثنيّة أخرى من السكان وطردها.

تعدد الزيجات (Polygamy): شكل من الزواج يستطيع الفرد فيه سواء كان ذكراً أو أنثى أن يتزوّج بأكثر من زوج في الوقت نفسه.

تعدد مناهج البحث (Triangulation): استخدام طرق متعددة للبحث لضمان الوصول إلى درجة من الصدقية أعلى مما يُسفِر عنه البحث إذا اقتصر على وسيلة مفردة واحدة.

التعددية الثقافية (Cultural Pluralism): تعايش عدة ثقافات فرعية على أساس المساواة فيما بينها في مجتمع معين.

التعصّب (Prejudice): الإيمان بأفكار مسبقة تستعصي على التغيير عن فرد أو جماعة ما، رغم توافر معلومات جديدة عنهم. وقد يكون التعصب إيجابياً أو سلبياً.

التعلّم طيلة العمر (Lifelong Learning): الدعوة إلى ضرورة استمرار التعلّم واكتساب المهارات خلال مُختلَف المراحل في حياة الفرد بحيث لا يقتصر التعلّم على نظام التعليم الرسمي في مراحل الحياة المبكرة. ومن أشكال التعلّم مدى العمر التي قد يلجأ إليها الأفراد برامج التعلّم المستمر للبالغين؛ التدرّب في أواسط الحياة المهنيّة؛ فُرَص التعلّم باستخدام الإنترنت؛ و«بنوك التعلّم» التي تُشرف عليها المجتمعات المحلية.

التعلّم عبر الإنترنت (Internet-based Learning): النشاط التربوي التعليمي القائم على اكتساب المعرفة من خلال وسائط الإنترنت.

التغيّر الاجتماعي (Social Change): تحوُّل في البُنى الأساسية للجماعة الاجتماعيّة أو المجتمع. ولقد كان التغيّر الاجتماعي ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعيّة، ولكنها أصبحت أكثر حدّة في العصور الحديثة خاصة. ويمكن رد أصول عِلم الاجتماع الحديث إلى محاولات فهم التغيّرات الدراميّة التي قوَّضَت المجتمعات التقليدية، وشجّعت على نشأة الأشكال الجديدة للنظام الاجتماعي.

التفاعل الاجتماعي (Social Interaction): أي شكل من أشكال المواجهة الاجتماعيّة بين الأفراد. وتتشكل معظم حياتنا من تفاعلات اجتماعيّة من نوع أو آخر. ويشير مصطلح التفاعل الاجتماعي إلى كل من المواقف الرسميّة وغير الرسميّة التي يُقابل فيها الناس بعضهم البعض. ويُعَد الفصل المدرسي نموذجاً لموقف التفاعل الاجتماعي الرسمي؛ في حين تقف المقابلة بين شخصَين في الشارع أو في إحدى الحفلات باعتبارها نموذجاً على التفاعل غير الرسمي.

التفاعل غير المركّز (Unfocused Interaction): التفاعل الذي يظهر بين أفراد يوجدون في مكان معيّن، ولكنهم لا يدخلون في اتصال قائم على علاقات مباشرة (أي علاقات الوجه للوجه).

التفاعُل المُركّز (Focused Interaction): التفاعُل بين أفراد مشاركين في نشاط مشترك أو في حديث مباشر بعضهم مع بعض.

التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionism): منحى نظري في عِلم الاجتماع تم تطويره على يد عالِم الاجتماع جورج هيربرت ميد، وهو منحى يولي اهتماماً كبيراً لدور الرموز واللغة باعتبارهما عناصر أساسية في مجمل التفاعل البشري.

التفاهمات المشتركة (Shared Understanding): الافتراضات المُتفق عليها بين الناس التي تسمح لهم بالتفاعل بعضهم مع بعض بصورة منهجيّة منظمة.

تقارُب/ تلاقي الزمان والمكان (Time-Space Convergence): التحرُّك عبر الزمان والمكان في آن واحد، مع التلازم التلقائي بين أحدهما والآخر في مجال الأنشطة الإنسانية على الصعيدَين الدولي والعالمي. ويجري اختزال المسافات زمنياً مع ازدياد سرعة وسائل المواصلات والاتصالات.

التِّقانة (Technology): تطبيق المعرفة على عمليات الإنتاج في العالم المادي. وتتضمّن التِّقانة خلق الأدوات الماديّة (مثل الآلات) التي تستخدم في التفاعل البشري مع الطبيعة.

تِقانة المعلومات (Information Technology): استخدام منتجات العلم الحديث والبحوث الهندسية والكهرومغنطيسية في نقل المعلومات وتبادلها.

تقسيم العمل (Division of Labour): تقسيم نَسَق الإنتاج إلى مجموعة من مهامّ العمل أو المِهن المتخصّصة، بما يؤدي إلى إيجاد اعتماد اقتصادي متبادَل. وتعرف جميع المجتمعات شكلاً أولياً على الأقل من تقسيم العمل، وبخاصة في المهام التي توكل إلى الرجال وتلك التي تؤدّيها النساء. غير أن تقسيم العمل يصبح مع نمو الصناعة أكثر تعقيداً مما كان عليه في ظل أي نَسَق إنتاجي آخر. وقد أصبح تقسيم العمل في العالم الحديث يتمّ على صعيد دولي.

التمَثُّل (Assimilation): قبول أكثرية السكان أقليةً ما بحيث تكتسب جماعة الأقليّة القِيَم والمعايير السائدة في الثقافة المهيمنة.

التمركز الإثني (Ethnocentrism): فهم الآراء والممارسات التي تحملها أو تزاولها ثقافة أخرى بمقاييس الثقافة التي ينتسب إليها المرء بشكل حصري. والأحكام التي تصدُر عمن يذهبون هذا المذهب ترفض وتُنكر الخصائص والصفات الحقيقية التي تتمتع بها الثقافات الأخرى. ويتصف المرء في هذه الحالة بالعجز أو الرفض لاعتبار الثقافات الأخرى وِفق معاييرها الذاتية.

التمييز/ التفرقة (Discrimination): الأنشطة التي تُنكِر على أعضاء جماعة مُعيّنة النفاذ إلى الموارد أو المكافآت التي يمكن أن ينتفع بها الآخرون. وينبغي إيضاح الفرق بين التمييز/ التفرقة من ناحية، والتعصّب من ناحية أخرى رغم أن الربط بينهما يجري في الأحوال العادية. فقد يعاني بعض الأفراد التعصّب، ولكنهم لا يواجِهون ممارسات تمييز ضدهم. ويَصدُق ذلك إذا ما عكسنا الوضع. فقد يتصرّف الناس بطريقة فيها نوع من التمييز ضد الآخرين رغم أنهم لا يُضمِرون التعصّب إزاء هؤلاء الأشخاص.

التمييز العُمري (Ageism): موقف التحيّز والتعصب ضد بعض الناس على أساس العُمر.

التنشئة الاجتماعية (Socialization): العمليات الاجتماعية التي يُطوِّر من خلالها الأطفال وعياً بالمعايير والقِيَم الاجتماعيّة، ويكوّنون إحساساً مميّزاً بالذات. وعلى الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعيّة تكتسب أهميّة خاصة خلال الأطوار الأولى للطفولة المبكّرة ومرحلة الطفولة المتأخرة، إلا أنها تتواصل بدرجة ما على مدار الحياة. وليس هناك كائنات بشريّة معصومة من ردود فِعل الآخرين المحيطين بهم، وتدفعهم ردود الأفعال إلى التعديل من سلوكهم في مراحل دورة الحياة كافة.

التنشئة الاجتماعية الأولية (Primary Socialization): العملية التي يتعلم بها الأطفال القِيَم الثقافية للمجتمع الذي ينشأون ويتربّون فيه. وتجري التنشئة الاجتماعية الأولية أساساً داخل العائلة.

التنشئة الجُنوسيّة الاجتماعية (Gender Socialization): عمليات التنشئة الاجتماعية المتواصلة على مدار الحياة لتنمية الخصائص والميول التي تتلاءم مع التوقعات الاجتماعية من كلا الجنسَين.

التنظيم/ المنظمة/ المؤسسة (Organization): مجموعة كبيرة من الأفراد تسود بينهم منظومة محددة من علاقات السّلطة. وتوجد في المجتمعات الصناعيّة أشكال عديدة من التنظيمات/ المنظمات/ المؤسسات التي تؤثّر في أغلب جوانب الحياة في المجتمع. ورغم أنها ليست جميعها

ذات طابع بيروقراطي بالمعنى الرسمي لهذا المصطلح، إلا أن ثمة روابط وثيقة جداً بين تطور المؤسسات من جهة والتوجهات البيروقراطيّة من جهة أخرى.

تنظيم وسائل الإعلام (Media Regulation): استخدام الأساليب القانونية للسيطرة على ملكية وسائل الإعلام والتحكم في مضمون الاتصال الإعلامي.

التنمية المستدامة (Sustainable Development): توجُّه فكري مؤدّاه أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضي قُدُماً إلا بالقدر الذي يجري فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلاً من إنضابها، والحفاظ على التنوّع الحيوي، وحماية الهواء النقي، والماء والأرض.

التنميط (Stereotype): إسباغ خصائص ثابتة ومُتصلّبة على جماعة بشرية ما.

التنوّع الحيوي (Biodiversity): تشعب الأنواع وتنوع أشكال الحياة.

التّوَثُّن (Cult): نزعة دينية هشّة لدى بعض المجموعات الدينية التي تفتقر إلى بُنية دائمة والتزامات قوية بالانتماء إليها. وفي أكثر الأحيان تلتف هذه المجموعات حول شخصية قيادية تستلهم منها آراءها.

توزيع/ تخصيص الموارد (Resource Allocation): كيفية استخدام الموارد المادية والاجتماعية المختلفة بواسطة الجماعات أو الحركات الاجتماعية القائمة.

توقُّع أمَد الحياة (Life Expectancy): هو العمر المتوقع عند الميلاد؛ أي متوسط عدد السنين التي يمكن أن يعيشها الفرد في أي مرحلة من مراحل العمر.

التايلرية (Taylorism): نَسَق من الأفكار، يُشار إليه أيضاً بمفهوم «الإدارة العلميّة»، طوّره فريدريك تايلر، ينصبّ على تنظيم العمليات الصناعية البسيطة والمنسّقة.

الثقافات الفرعية الجانحة (Delinquent Subcultures): جماعات من الشباب الأحداث غالباً التي ترفض قِيَم الطبقة الوسطى وتؤسِّس لنفسها معايير بديلة يسعى أعضاء الجماعات على أساسها إلى اكتساب القبول والاعتراف. وغالباً ما يقوم أعضاء هذه الثقافات الفرعية الجانحة عن سابق إصرار وتصميم بأفعال تدل على التحدي وعدم الامتثال للعُرف الاجتماعي.

الثقافة (Culture): القِيَم والاحتفالات ووسائل الحياة التي تميز جماعة ما. ويشيع استخدام فكرة الثقافة، شأنها شأن مفهوم المجتمع بصورة واسعة في عِلم الاجتماع وفي العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيّما الأنثروبولوجيا. وتُعتبر الثقافة واحدة من أهم الخصائص المميِّزة للتجمعات البشرية.

ثقافة الانحراف الفرعية (Deviant Subculture): ثقافة فرعية يعتنق المنتسبون إليها قِيَماً مختلفة اختلافاً جوهرياً عما تؤمن به أغلبية المجتمع.

ثقافة التواكل (Dependency Culture): مصطلح أشاعه تشارلز موراي لوصف الأفراد الذين يعتمدون على معونات الرفاه التي تقدمها الدولة ولا يأبهون لدخول سوق العمل. وتُعتبر ثقافة التواكل نتيجة طبيعية لسياسات «الدولة المُرضِعَة» التي تؤدي إلى تقويض طموح الفرد وقدرة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم.

الثقافة الفرعية (Subculture): القِيَم والمعايير التي تعتنقها جماعة معيّنة، والتي تميّزها عن بقيّة سكان المجتمع الأوسع.

ثقافة الفقر (Culture of Poverty): يشير هذا المصطلح إلى الأطروحة التي أشاعها أوسكار لويس ومؤداها أن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور الفردية، بل هو محصلة نهائية لبيئة اجتماعية ثقافية أوسع تجري فيها عملية التنشئة الاجتماعية لأجيال متعاقبة. ومن هنا فإن «ثقافة الفقر» تشير إلى القِيَم والمعتقدات وأساليب الحياة، والعادات والتقاليد التي يشترك فيها أناس يعيشون في ظل أوضاع الحرمان المادي.

الثقافة المؤسسية (Corporate Culture): فرع من نظرية الإدارة يحاول تعزيز الإنتاجية والتنافسية عن طريق إيجاد ثقافة تنظيمية متميزة تشمل جميع المنتسبين إلى الشركة. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن إقامة ثقافة دينامية في الشركة ـ بما فيها الاحتفال بالمناسبات، والطقوس والتقاليد ـ من شأنها تعزيز ولاء العاملين، وتشجيع التضامن الجماعي بينهم.

الثورة (Revolution): عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية، التي تفضي ـ من خلال استخدام القوة ـ إلى النجاح في قلب النظام القائم وتشكيل حكومة جديدة. وتختلف الثورة عن الانقلاب، نظراً لأنها تنطوي على حركة جماهيرية، وحدوث تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله. ويشير مصطلح الانقلاب إلى الاستيلاء على القوة باستخدام السلاح من قبل أفراد يحلون بعد ذلك مكان القادة السياسيين، دون أن يحدثوا تغييراً راديكالياً في نظام الحكم. كما يمكن أيضاً التفرقة ما بين الثورات وحركات التمرد التي تنطوي على تحدي السلطات السياسية القائمة، ولكنها أيضاً تهدف إلى تغيير الأشخاص أكثر من مجرد إحداث تحولات في البناء السياسي بحد ذاته.

الثورة الصناعيّة (Industrial Revolution): سلسلة واسعة من التّحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تطوير الأشكال الحديثة للصناعة. وكانت الثورة الصناعية مُنطَلقاً لعمليات التصنيع في العالم.

جرائم الأثير (Cyber Crime): الأنشطة الإجرامية التي تُرتكب باستخدام الشبكات الإلكترونية أو تطبيق تقانة المعلومات. ومن أشكال جرائم الأثير التي برزت في الآونة الأخيرة: غسيل الأموال بالوسائل الإلكترونية، تزوير وسرقة الهُويات الشخصية، العبث والعَبَثان الإلكتروني، ومراقبة المُراسلات الإلكترونية.

الجريمة (Crime): أي فعل يخرق القوانين التي وضعتها السلطة السياسية. ورغم أننا نميل إلى اعتبار «المجرمين» مجموعة فريدة متميزة من السكان، إلا أن ثمة عدداً محدوداً من الناس لم يسبق لهم أن انتهكوا القانون بطريقة أو بأخرى خلال حياتهم. ورغم أن سلطات الدولة هي التي تسن القوانين فإن ذلك لا يعني أن هذه السلطات نفسها لا تنخرط في أنشطة إجرامية في سياقات محددة.

الجريمة المُؤسَّسيَّة (Corporate Crime): الجرائم التي ترتكبها الشركات الكبرى في المجتمع. ومثل هذه الجرائم المؤسسية تشمل: التلوث؛ والدعاية التجارية المُضلِّلة؛ وانتهاك التعليمات المتصلة بالصحة والسلامة.

جريمة الياقات البيض (White-Collar Crime): الجرائم التي يرتكبها أصحاب الياقات البيض من المهنيين.

الجزاء (Sanction): نظام للثواب أو العقاب يدعم الصور المتوقعة من السلوك.

الجماعة/ المجموعة الاجتماعية (Social Group): مجموعات من الأفراد الذين يتفاعلون بأساليب منتَظمة بعضهم مع البعض. وقد تتفاوت الجماعات من حيث الحجم، فتتراوح بين روابط بالغة الصّغر، وتنظيمات كبيرة، أو مجتمعات. وأياً كان حجمها، فإن الملمح المحدِّد للجماعة هو وعي أعضائها بوجود هويّة مشترَكة بينهم. ونحن نقضي معظم حياتنا في علاقات مع جماعات اجتماعيّة. وفي المجتمعات الحديثة ينتمي معظم الناس إلى جماعات ذات أنماط عديدة متباينة.

الجماعة الأقليّة (Minority Group or Ethnic Minority): جماعة من الناس تُشكّل أقليّة في مجتمع ما ويجدون أنفسهم، بسبب خصائص جسميّة أو ثقافية مميّزة في موقف لا يتّسم بالإنصاف والعدالة داخل هذا المجتمع. ويصدُق هذا التعريف كذلك على الجماعات الإثنيّة.

الجنس/ النوع (Sex): الاختلافات في الصفة التشريحية التي تميز الرجال عن النساء. والغالب أن يقابل علماء الاجتماع بين الجنس والنوع. ويشير مصطلح الجنس إلى الخصائص الفيزيقية للجسد، أما النوع فيتعلق بأشكال السلوك المكتسبة اجتماعياً. وأوجه التباين الجنسية والنوعية ليست شيئاً واحداً، فالمخنّث، على سبيل المثال، هو شخص يصنف فيزيقياً باعتباره رجلاً، ولكنه أحياناً ما يؤدي الدور النوعي للمرأة.

الجُنوسة (Gender): التوقعات الاجتماعية حول السلوك الذي يُعتَبر مناسباً للأفراد من الجنسَين. ولا تشير الجُنوسة إلى الخصائص البدنيّة التي يختلف بها الرجال عن النساء، بل إلى السِّمات التي وضَعَها وأسبَغها المجتمع على الرجولة والأنوثة. وقد أصبحت دراسة العلاقات الجُنوسيّة في السنوات الأخيرة من أكثر الموضوعات أهمية في عِلم الاجتماع رغم أنها لم تكن تحظى باهتمام كبير قبل ذلك.

الحَراك الاجتماعي (Social Mobility): انتقال الأفراد أو الجماعات بين المواقع الاجتماعيّة المختلفة. ويشير مصطلح الحَراك الرأسي إلى الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل في نظام التدرّج الاجتماعي. في حين يشير مصطلح الحَراك الأفقي إلى الانتقال الفيزيقي للأفراد أو الجماعات من إقليم إلى آخر. ويميِّز علماء الاجتماع عند تحليلهم للحراك الرأسي بين مدى الحراك الذي يحققه الفرد خلال حياته المهنيّة، وإلى أي مدى يختلف الموقع الذي ينتهي إليه ذلك الفرد عن الموقع الذي حقّقه والداه.

الحَراك الإقليمي (Lateral Mobility): تحرّك الأفراد على سُلّم التدرّج الاجتماعي من إقليم لآخر في البلد الواحد أو من بلد إلى آخر.

الحَراك بين الأجيال (Intergenerational Mobility): الحركة صعوداً أو هبوطاً على سُلّم التدرّج الطبقي الاجتماعي من جيل إلى آخر.

الحَراك العمودي (Vertical Mobility): حركة الصعود إلى أعلى أو الهبوط إلى أسفل نظام التدرّج الهرمي للأوضاع في النظام التدرجي القائم.

الحَراك في جيل واحد (Intragenerational Mobility): الحركة صعوداً أو هبوطاً على سُلّم التدرّج الطبقي الاجتماعي في سياق الحياة المهنيّة للشخص.

الحرب الباردة (Cold War): حالة الصّراع التي استمرّت من أواخر الأربعينات حتى التسعينات من القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما، وسُميت هذه المرحلة بالحرب الباردة، لأن الطرفين لم يصلا بالفعل إلى المواجهة العسكرية أحدهما مع الآخر.

الحركات الاجتماعية الجديدة (New Social Movements): سلسلة من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات الغربية منذ الستينات من القرن الماضي رداً على المخاطر المتقلّبة التي تواجه المجتمعات البشرية. وتضم هذه التيارات الحركات النِّسويّة والبيئية وتلك المضادة للأسلحة النووية والاحتجاجات على الأغذية المعدَّلة جينياً، والتظاهرات المُعادية للعولمة. وتختلف عن غيرها من الحركات الاجتماعية، حيث إنها تشن حملاتها من أجل قضية واحدة ولتحقيق أهداف غير مادية، كما أنها تستمد الدعم والمساندة من جميع الطبقات.

الحركات الإحيائية (Millenarianism): المعتقدات التي تبناها أعضاء بعض أنماط الحركات الدينية التي ترى أن المستقبل القريب سيشهد تغيّرات كاسحة تؤذن بدخول مرحلة تاريخية جديدة.

الحركة الاجتماعية (Social Movement): جماعة كبيرة من الناس الذين ينخرطون في السعي لتحقيق عملية التغيّر الاجتماعي أو الوقوف في وجهها. وعادة ما ترتبط الحركات الاجتماعية بعلاقات صراعيّة مع تلك التنظيمات التي تتبنّى أهدافاً ورؤى معارضة لها. ومع ذلك، فما إن تنجح الحركات في تحدّي القوة، وما إن تتخذ شكلاً مؤسسياً حتى تتحوّل إلى تنظيمات.

الحركة النِّسوية السوداء (Black Feminism): أحد التيارات في الفكر النِّسوي التي تشدد على النقائص المتعددة الناجمة عن الجُنوسة والطبقة والعِرق، والتي تُشكّل تجارب النساء غير البيض. وترفض النزعة النسوية السوداء الفكرة القائلة إن هناك نوعاً واحداً من القمع الجُنوسي تعانيه جميع النساء على السواء. وترى هذه المدرسة أن التحليلات النسوية الأولى إنما كانت تتحدث عن هموم الطبقة الوسطى من النساء البيض.

الحرمان من الأمومة (Maternal Deprivation): غياب العلاقة العاطفية المستقرة بين الطفل وأمه في المراحل الأولى من العمر. ويرى بعض الباحثين، ومنهم جون باولبي، أن هذا النوع من الحرمان قد يؤدي إلى أمراض نفسية أو انحراف في السلوك في مراحل لاحقة من العمر.

الحزب (Party): مجموعة من الأفراد يعملون سوياً بحُكم اشتراكهم في مِهاد اجتماعي مُشترَك وسعيهم لتحقيق أهداف ومصالح مُشترَكة. وبالنسبة إلى ماكس ڤيبر فإن الحزب، بالإضافة إلى الطبقة والمكانة، هو أحد العوامل التي تُشكِّل أنماط التدرّج/ التراتُب الاجتماعي.

الحزب السياسي (Political Party): تنظيم يهدف إلى الوصول إلى الحُكم والسلطة عن طريق الانتخابات لتنفيذ برنامج محدد.

الحقائق الاجتماعية (Social Facts): يُشير هذا المصطلح في نظر إميل دُركهايم إلى جوانب

الحياة الاجتماعية التي تُشكّل أفعالنا بوصفنا أفراداً. وكان دُركهايم يدعو إلى دراسة هذه الحقائق الاجتماعية بصورة علميّة.

الحُكم/ الحكومة (Government): قيام المسؤولين في الأجهزة السياسية بالتنفيذ المُنتَظم للسياسات والقرارات والإجراءات الخاصة بأمور الدولة. ويمكن النظر إلى الحُكم بأنه سَيْرورَةٌ أو عمليّة، وإلى الحكومة باعتبارها منظومة السلطات السياسية التي تُشرف على تطبيق المسؤولين للسياسات. وفيما كان الملوك والأباطرة يرأسون الحكومات في الماضي فإن السُّلطات السياسية في المجتمَعات الحديثة تنشأ عن طريق الانتخاب، كما يجري تعيين المسؤولين على أساس الخبرة والمؤهلات.

خصخصة التعليم (Privatization of Education): العملية التي تعهد فيها الحكومة إلى مؤسسات القطاع الخاص بالمسؤولية الجزئية أو الكلية لإدارة أو توجيه شؤون أنساق التعليم العامّ.

خط الفقر (Poverty Line): مقياس رسمي تستخدمه الحكومات لتعريف من يعيشون تحت هذا المستوى من الدخل باعتبارهم فقراء. وتتبنى كثير من الدول مستوى معيناً للدخل تسميه خط الفقر، غير أن دولاً أخرى لا تفعل ذلك.

الخِطاب (Discourse): منهج فكري في مجال محدَّد من الحياة الإجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن خطاب التّجريم يعني الطريقة التي يُفكر بها الناس في مجتمع ما ويتحدّثون بها عن الجريمة.

الخطوط الخلفية (Back Region): المنطقة الواقعة خلف واجهة الأداء بحسب تحليل إرفِنغ غوفمان، والتي يستطيع المرء فيها الاسترخاء والتصرف بصورة غير رسمية.

خطوط المواجهة (Front Region): أوضاع النشاط الاجتماعي التي يسعى فيها الأفراد إلى إظهار «أداء» محدد، وإبرازه في الواجهة إزاء الآخرين.

خيارات أسلوب المعيشة (Lifestyle Choices): القرارت التي يتخذها الأفراد حول استهلاكهم للسلع والخدمات والمُنتَجات الثقافية. وتُعتبر خيارات أسلوب المعيشة في نظر كثير من علماء الاجتماع تعبيراً مهماً عن المواقع الطبقية.

دراسة الضحايا/ المستضعَفين (Victimization Studies): المُسوح الرامية إلى الكشف عن نسبة السكان الذين يقعون ضحية للأعمال الإجرامية في فترة زمنيّة ما. وتسعى دراسات المُستضعَفين إلى التعويض عن القُصور القائم في السّجلات الرسميّة عن الجرائم التي يجري التبليغ عنها، وذلك بالتركيز مباشرة على التجربة الفعلية المُعاشَة التي يعانيها الناس من الجرائم التي تستهدفهم.

الدراسية الإثنوغرافيّة (Ethnography): دراسة الجماعات الإنسانية عن طريق المُعايشة الفِعلية باستخدام الملاحظة المشارِكة والمقابلات.

درجة الانتشار (Degree of Dispersal): نطاق توزيع مجموعات من الأرقام وتباعدها.

الدور الاجتماعي (Social Role): السلوك المتوقَّع من الفرد الذي يشغل وضعاً اجتماعياً

معيّناً. وقد نبعت فكرة الدور الاجتماعي في الأصل من المسرح، إذ تشير إلى الأدوار التي يؤديها الممثلون في العمل المسرحي. ويقوم الأفراد في المجتمعات كافة بعدد من الأدوار الاجتماعيّة المختلفة، طبقاً للسياقات المتباينة للأنشطة التي يمارسونها.

دور المرض (Sick Role): استحدَث هذا المصطلح عالِم الاجتماع الوظيفي الأمريكي تالكوت بارسونز لوصف أنماط السلوك التي يتبناها الشخص المريض لكي يقلل من الآثار المُشوِّشة التي يتركها مرضه/ مرضها على الآخرين.

الدول التسلطية (Authoritarian States): الأنظمة السياسية التي تتخذ فيها احتياجات الدولة ومصالحها طابع الأولوية على مصالح المواطنين العاديين، وتتعرض فيها المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية للتقييد المتزمّت أو الإنكار الكلي.

الدولة (State): جهاز سياسي يضم الحكومة والمؤسسات، (بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنيّة) يُسَيطر على حيِّز مكاني معيّن، ويدعم سلطته القانون والقدرة على استخدام القوة. ولا تتسم المجتمعات كافة بوجود الدولة. فثقافات الصّيد وجمع المحاصيل وكذلك المجتمعات الزراعيّة الصغيرة الحجم، تفتقر إلى وجود مؤسسات الدولة. ويُمثِّل نشوء الدولة مَعلماً مميّزاً في تحوّل المجتمعات البشريّة، نظراً لأن تركّز القوة السياسية الذي ينطوي عليه تَشَكّل الدولة قد أدخل ديناميّات جديدة على عمليّة التغيّر الاجتماعي.

دولة الرفاه (Welfare State): نظام سياسي يتلقى فيه المواطنون مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي.

الدولة القوميّة (Nation-State): نمط خاص من الدولة يتميّز به العالم الحديث تمتلك فيه الحكومة قوة سياديّة على مساحة محددة من الأرض. وتُشكِّل جمهرة السكان مواطنين يعتبرون أنفسهم جزءاً من أمة واحدة. وارتبطت الدولة القومية ارتباطاً وثيقاً بظهور القوميّة رغم أن الولاءات القوميّة لا تُشكِّل دائماً حدود بعض الدول القائمة في الوقت الحاضر. وقد تطوّرت الدولة القوميّة كجزء من منظومة الدول القوميّة التي نشأت في أوروبا، وانتشرت في الوقت الحاضر في معظم بقاع العالم.

الديانات الأخلاقية (Ethical Religions): الديانات التي تعتمد على المبادئ التي يُبشِّر بها «المعلّم الأكبر» مثل بوذا وكونفوشيوس لا على الإيمان بقوى خارقة للطبيعة.

الديمقراطيّة (Democracy): نظام سياسي يسمح للمواطنين بالمشاركة في صُنع القرار السياسي. ويتم ذلك، على الأغلب، بانتخاب ممثلين لهم في هيئات الحكومة.

الديمقراطية التشاركيّة (Participatory democracy): نظام للديمقراطيّة يُشارِك فيه جميع أعضاء الجماعة أو المجتمع المحلي بصورة جمعية في اتخاذ القرارات المهمة.

الديمقراطيّة الليبراليّة (Liberal Democracy): نَسَق من الديمقراطيّة يرتكز على المؤسسات البرلمانيّة ـ النيابيّة ويقترن بنظام الاقتصاد الحر في مجال الإنتاج الاقتصادي.

الديمقراطية الممثِّلة (Representative Democracy): نظام سياسي تُتخذ فيه القرارت التي تُؤثر في الجماعة لا بواسطة أعضاء هذه الجماعة جميعهم بل عن فئة من الناس انتُخبَت لهذا الغرض.

الدين (Religion): منظومة من المعتقدات يعتنقها أعضاء المجتمع، وتنطوي على رموز ينظر إليها بنوع من الهيبة أو الإجلال، بالإضافة إلى الطقوس التي يمارسها أعضاء المجتمع. ولا تنطوي الديانات بصفة عامة على الإيمان بوجود كائنات ما وراء طبيعية. وعلى الرغم من صعوبة التمييز بين الدين والسحر، إلا أنه يُعتقد ـ عادة ـ أن السحر ممارسة فردية في المقام الأول أكثر مما هو محط تركيز الطقوس المجتمعية.

الذكاء العاطفي (Emotional Intelligence): قدرة الفرد على استخدام عواطفه لتنمية صفات محددة، مثل: التعاطف؛ وضبط النفس؛ والحماس؛ والمثابرة.

الذكورية التواطؤية (Complicit Masculinity): يرتبط استخدام هذا المصطلح بما كتبه ر. كونل حول التراتبية الجُنوسية في المجتمع. إن كثيراً من الرجال في المجتمع يتواطأون مع الجانب الذكوري فيهم عندما لا يمارسون الهيمنة الذكورية، ولكنهم ينتفعون من هيمنة الذكور في المنظومة التراتبية في المجتمع.

الرأسمالية (Capitalism): نظام للمشروع الاقتصادي القائم على التبادل في السوق. ومفهوم «رأس المال» يشير إلى الأصول الاقتصادية، بما فيها المال والعقار والمعدات والآلات، التي يمكن استخدامها لإنتاج السِّلع بغرض البيع، أو استثمارها في السوق بهدف تحقيق الربح. وجميع المجتمعات الصناعية تقريباً في هذه الأيام ذات توجّه رأسمالي ــ إذ ترتكز النظم الاقتصادية فيها على التجارة الحرة أو على المنافسة الاقتصادية.

الرأسماليّون (Capitalists): الفئة التي تملك الشركات، والأرض أو الأنصبة والأسهم، وتستخدم هذه الممتلكات لتوليد ريع اقتصادي.

الرأي العام (Public Opinion): الآراء التي يبديها أعضاء الجمهور العام حول بعض أحداث الساعة.

الرجولة المُهَيمِنة (Hegemonic Masculinity): بموجب هذا الاصطلاح الذي استحدَثه ر. و. كونِل تشير الرجولة المُهَيمِنة إلى الشكل الغالب من الرّجولة في نطاق المراتب الجُنوسيّة ورغم أن هذه الهَيمنة تغلب على مظاهر الرجولة والأنوثة الأخرى فإن هذين الجانبين يشكّلان تحدياً لها في الوقت نفسه. وترتبط الرجولة المُهيمِنة في المجتمَعات الغربية اليوم بالبشرة البيضاء، والنشاط الجنسي الغَيري، والزواج، والسُّلطة، والقوة الجسدية.

الرّق (Slavery): شكل من أشكال التراتب/ التدرّج الاجتماعي يكون فيه بعض الأفراد، بالمعنى الحرفي مِلكاً لآخرين، يتصرّفون فيهم كما يتصرفون بأي متاع آخر.

الرقابة (Surveillance): الإشراف على أنظمة الأفراد والجماعات من قِبل أفراد أو جماعات أخرى من أجل التأكّد من امتثالهم سلوكياً (أو التزامهم).

الرمز (Symbol): عنصر يمثّل عنصراً آخر أو يشير إليه، كما في حالة العَلَم الذي يرمز إلى الأمة.

الرموز اللغوية المتأنقة (Elaborated Code): شكل من أشكال الكلام يقوم على الاستخدام القصدي المُنسَّق لكلمات معيّنة لإضفاء الدقة على المعاني على نحو يتفّق والسياق الثقافي.

الرؤيا الأُخروية (Apocalypticism): الاعتقاد بتعليمات سماوية حول الأحداث النهائية في

التاريخ. وتميل الحركات التي تعتنق هذه المعتقدات إلى تفسير أحداث معينة في العالم الاجتماعي باعتبارها من الدلائل على قرب نهاية العالم.

زلّات اللسان (Slips of the Tongue): سوء نطق الكلمات، كأن يقصد القائل كلمة: «ستة» (الإنجليزية = Six) ولكنه يقول بدلاً منها «كلمة جنس» Sex. وكان فرويد يعتقد أن زلات اللسان تخفي بعض العواطف وبعض مظاهر القلق الخبيئة.

زمن التضاعُف (Doubling Time): الوقت الذي يستغرقه مستوى معيّن من السكان ليتضاعف بالمقارنة مع ما كان عليه.

الزمن الوقتي (Clock Time): لا يقاس الزمن بالساعة ولا بحساب الساعات والدقائق والثواني. وقبل اختراع آلة الساعة، كان حساب الوقت يقوم على الأحداث في العالم الطبيعي مثل شروق الشمس وغروبها.

الزواج (Marriage): علاقة جنسية بين فردين تحظى بالقبول الاجتماعي. ويجمع الزواج في جميع الحالات تقريباً بين شخصين مختلفين في النوع رغم أن بعض الثقافات قد أخذت في الآونة الأخيرة تتسامح في قبول أنماط من الزواج بين المثليّين الجنسيّين. ويُشكّل الزواج الأساس الذي ينهض عليه الإنجاب في العادة، أي إن من المتوقع أن يقوم الزوجان بالإنجاب وبتربية الأطفال. وتسمح عدة مجتمعات بالزواج التعددي إذ يمكن المرء أن يتخذ عدة أزواج أو زوجات في الوقت نفسه.

الزواج الأُحادي (Monogamy): صورة من الزواج لا يُسمَح فيها لشريك الحياة إلا بالارتباط بعلاقة زواجية واحدة مع شريك واحد في الوقت نفسه.

السببيّة (Causation): الأثر السببي لأحد العوامل على آخر. والعوامل السببية (أو المُسبِّبة) في عِلم الاجتماع تتضمن الأسباب التي يقدِّمها الأفراد لما يقومون به، وكذلك للتأثيرات الخارجية على سلوكهم.

السِّجلّ الأسود للجريمة غير المُعلَنَة («Dark Figure» of Unrecorded Crime): الجرائم التي لا تُسَجَّل في الإحصائيات الرسمية، ووجود هذا العدد من «الأرقام السوداء» للجرائم غير المسجلة يعني أن إحصائيات الجرائم لا تُمَثِّل إلا جزءاً من معدلات الجريمة الإجمالية.

السُّحاق (Lesbianism): الأنشطة الجنسيّة أو الارتباط الجنسي المثلي بين النساء.

سحب العينة/ المُعايَنة (Sampling): أخذ نسبة من الأفراد أو الحالات من مجتمع أكبر، لدراستها بوصفها عينة ممثلة لمجموع السكان.

السِّحر (Magic): الطقوس التي تُحاول أن تؤثر على الأرواح أو الكائنات فوق الطبيعية لتحقيق أهداف بشريّة. وتجري ممارسة السّحر في معظم المجتمعات في علاقة يشوبها التوتر مع الدين. وخلافاً للدين، يميل السّحر إلى أن يكون نشاطاً «فردياً» يمارسه السّحَرة والمشعوذون.

السُّلطة (Authority): القوة الشرعية التي تتمكن بها مجموعة أو شخص من السيطرة على مجموعات أو أشخاص آخرين. ويتمتع عنصر المشروعية بأهمية حيوية في مفهوم السُّلطة، إذ إنه

الوسيلة الرئيسية التي تتميز بها السُّلطة عن المفهوم العام للسلطان. ويمكن ممارسة السلطان/ القوة من خلال استخدام القسر أو العنف. ومقابل ذلك، تعتمد السلطة على قبول المرؤوسين بحق رؤسائهم في إعطائهم الأوامر والتعليمات.

سكنى الضواحي (Suburbanization): تطوّر الضواحي السكنية والمساكن غير العالية وانتشارها خارج مراكز المدن.

السياحة الجنسية (Sex Tourism): يُستخدَم هذا المصطلح لوصف السفر والرحلات على المستوى العالمي نحو أنشطة البِغاء. وتتوجه الأغلبية الغالبة من هذه الرحلات إلى بلدان في شرق آسيا حيث تفِد مجموعات من الرجال سعياً وراء ممارسة العلاقات الجنسية الرخيصة القليلة الكلفة مع النساء والأطفال في تلك البلدان.

السيادة (Sovereignty): الحُكم السياسي المُعترَف به لدولة على مساحة محدّدة من الأرض.

سياسة الطريق الثالث (Third Way Politics): فلسفة سياسية استنّها حزب العمل الجديد في بريطانيا، وانتهجتها قيادات وَسَطية ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، تلتزم بالمحافظة على قِيم الاشتراكيّة مع الإقرار في الوقت نفسه بضرورة انتهاج سياسات السوق من أجل توليد الثروة وتحاشي عدم المساواة والتفاوت في الميدان الاقتصادي.

الشامان/ الكاهن (Shaman): فرد يعتقد أنه يمتلك قوى سحرية خاصة، يعمل مشعوذاً أو مطبباً سحرياً.

الشتات (Diaspora): تشتت مجموعة إثنيّة من الناس عن وطنها الأصلي وانتشارهم في بقاع أجنبية. ويجري ذلك بصورة قسريّة أو تحت وطأة ظروف كارثيّة في أغلب الأحيان.

الشخصية التسلطية (Authoritarian Personality): منظومة من الخصائص في الشخصية تتضمن نظرة ضيقة متشددة لا تسامح فيها ولا قدرة على قبول الغموض.

الشرعيّة (Legitimacy): يكتسِب نظام سياسي ما صفة الشرعيّة عندما يُقِرّ من يحكمهم هذا النظام بأنه عادل وسليم وصحيح.

الشركات العابرة للقوميات (Transnational Corporations): شركات متعدية الجنسيّة يتسّم بناؤها الإداري بالطابع الكوني، فلا يتم توجيهه من أيّة دولة بعينها.

الشيوعية (Communism): منظومة الأفكار السياسية التي ارتبطت بماركس وبلورَها لينين بصورة خاصة، وتمأسَسَت في الصين، وفي الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية حتى عام 1990.

صيحات المفاجأة (Response Cries): التعبيرات غير الطوعية التي تصدر عن الأشخاص عندما يؤخذون بالمفاجأة أو يعبّرون عن فرحتهم أو اندهاشهم أو إحساسهم بالصدمة، كأن يفتحوا أفواههم ـ مثلاً ـ أو يلقوا بالأشياء التي في أيديهم.

الضوابط (Controls): أساليب إحصائية أو تجريبية يجري بموجبها تثبيت عدد من المُتغيّرات ليتسنّى قياس آثارها السببية على مُتغيّرات أخرى.

طالب اللجوء (Asylum-Seeker): الشخص الذي تقدّم بطلب للجوء إلى بلد أجنبي هرباً من الاضطهاد الديني أو السياسي في بلده الأصلي.

الطائفة (Denomination): الجماعة الدينية التي فقدت حيويتها وقدرتها على التجدد وأصبحت هيئة مُمأسسة ينصاع لسلطتها أعداد مهمة من الناس.

الطب البديل (Alternative Medicine): يُشار إليه أحياناً بوصفه الطب التكميلي، الذي تجري فيه معالجة المرض أو الوقاية منه بمجموعة واسعة من أساليب التطبيب التي تختلف عن الممارسات الطبية المتعارف عليها أو تتداخل معها. وينتهج الطب البديل أو التكميلي أسلوباً كلياً شاملاً تجاه قضية الصحة، حيث يُركز على العناصر الجسمية والنفسية المؤثرة في صحة الإنسان وعافيته.

الطبقة (Class): رغم أن الطبقة هي من المفاهيم الأكثر استخداماً وتكراراً في عِلم الاجتماع، إلا أنه ليس ثمة اتفاق واضح حول تعريف هذه الفكرة. وبالنسبة إلى ماركس تُمثِّل الطبقة مجموعة من الناس يشتركون في أن لهم علاقة مشترَكة مع وسائل الإنتاج. كما أن ڤيبر أيضاً عرّف الطبقة بأنها فئة اقتصادية غير أنه أكّد على تفاعلها مع المكانة الاجتماعية والوشائج التي تربطها بالأحزاب. وفي السنوات الأخيرة بدأ بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية باستخدام التصنيف المهني بكثافة باعتباره أحد المؤشرات على الطبقة الاجتماعية، بينما شدّد آخرون على ملكية العقار، أو على الثروة، في حين أظهرت فئة ثالثة من العلماء اهتماماً خاصاً بخيارات أساليب الحياة.

الطبقة العاملة (Working Class): طبقة اجتماعية تتكون من الأفراد ذوي الياقات الزرقاء ـ أي العمّال اليدويّين ـ أو الذين يشتغلون في مِهن يدويّة.

الطبقة العليا (Upper Class): طبقة اجتماعيّة تتكون بشكل عام من الأعضاء الأكثر ثراء في المجتمع وبخاصة أولئك الذين يرثون الثروة، أو يمتلكون الأعمال، أو يحوزون على الكميات الكبيرة من الأسهم والسندات.

الطبقة المطحونة/ المسحوقة (Underclass): طبقة من الأفراد تقع في قاع النظام الطبقي، وغالباً ما تتكون من أفراد ينحدرون من أقلية عرقية.

الطبقة المغلقة (Caste): شكل من أشكال التراتب تتحدد فيه منزلة الفرد الاجتماعية منذ مولده دون تغيير، ويعني ذلك بحُكم التعريف منع التزاوج بين أعضاء هذه الطائفة وأفراد طائفة أخرى مختلفة.

الطبقة الوسطى (Middle Class): طيف واسع من البشر الذين يعملون في مهن عديدة مختلفة، تشمل المستخدَمين في صناعة الخدَمات مثلما تضم المُدرّسين والعاملين في المهن الطبية. ونظراً للتوسّع الذي طرأ على المهن الاحترافية والإدارية في المجتمعات المتقدمة، فإن الطبقة الوسطى ربما أصبحت تشتمل على أغلبية السكان في أكثر المجتمعات الصناعية.

الطقس/ الشعيرة (Ritual): نمط سلوكي ذو طابع رسمي ينخرط فيه أعضاء المجتمع بصفة منتظمة. ويمثل الدين واحداً من السياقات الرئيسية التي تمارس فيها الشعائر، ولكن مجال ممارسة الشعائر قد يتسع إلى ما هو أبعد بكثير من نطاق الدين ذاته. ولدى أغلب الجماعات نوع أو آخر من الممارسات الشعائرية.

الطوطميّة (Totemism): نسق من المعتقدات الدينيّة يضفي خصائص مقدسة على أنواع معيّنة من النباتات أو الحيوانات.

العالَم الأول (First World): منظومة الدول التي تتمتع باقتصادات صناعية ناضجة قائمة على الإنتاج الرأسمالي.

العالم الثالث (Third World): المجتمعات الأقل نمواً، التي لا يوجد فيها إنتاج صناعي، وإن وُجد فإنه لا يكون على درجة كبيرة من النمو. ويعيش معظم سكان العالم في بلدان تنتمي إلى العالَم الثالث.

العالم الثاني (Second World): الدول الصناعية التي كانت تدين ـ في الماضي ـ بالاشتراكيّة في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي.

العائلة (Family): مجموعة من الأفراد تجمع بينهم رابطة الدم أو الزواج أو التّبني، ويُشكّلون وِحدة اقتصادية يتحمّل فيها الأعضاء البالغون مسؤولية تربية الأطفال. وتحتوي جميع المجتمعات المعروفة على نظام للعائلة بشكل ما رغم أن طبيعة العلاقات العائلية تتباين وتتغيّر في كل واحد منها. ورغم أن شكل العائلة في المجتمعات الحديثة يتمثل في العائلة النووية فإن أنواعاً من العلاقات العائلية الممتدة تكون موجودة في أغلب الأحيان.

العائلة المؤتلفة (Reconstituted Family): العائلة التي يكون فيها لواحد على الأقل من أفرادها البالغين أطفال من زيجة أو علاقة سابقة إما داخل البيت أو خارجه. وتُسمى العائلات المؤتلفة أحياناً بالعائلات البديلة.

العائلة الممتدة (Extended Family): الجماعة العائلية التي تضم الأقارب من غير الزوجين وأطفالهما، ممن يعيشون تحت سقف واحد أو يكونون على علاقة وثيقة ومستمرة بعضهم ببعض.

العدالة الإصلاحية (Restorative Justice): فرع من المحاكمات القضائية المتصلة بالجريمة، التي ترفض العقوبات الجزائية وتُفضِّل إصدار الأحكام المنبثقة داخل أوساط المجتمع المحلي في محاولة لتوعية مرتكبي الجُنح والجرائم على آثار أفعالهم.

عدم الأمان/ انعدام الأمن الوظيفي (Job Insecurity): تَخوُّف الموظفين واهتمامهم بمسألتَين هما: استقرار وضعهم العملي؛ واستمرار دورهم في مكان العمل.

العِرق (Race): الفروق في الخصائص الفيزيقيّة البشرية، التي ينظر إليها على أنها تميز عدداً كبيراً من الأفراد.

عقوبة الإعدام (Capital Punishment): عقوبة تسنّها الدولة على من حُكم عليه بارتكاب جريمة عقوبتها الموت، ومن ثم فإن هذه العقوبة القصوى تسمى عقوبة الإعدام.

العلاقات بين الجنسين (Gender Relations): التفاعُلات المُنمَّطة اجتماعياً بين الرجال والنساء.

العلاقات الرسميّة (Formal Relations): العلاقات التي تقوم في الجماعات والتنظيمات على أساس المعايير أو القواعد التي يسير عليها نَسَق السلطة «الرسمي».

العلاقات غير الرسميّة (Informal Relations): العلاقات التي تنشأ بين الجماعات والهيئات

على أساس الروابط الشخصيّة أو أساليب أداء النشاط التي تُمارَس بمعزل عن الأنماط الإجرائية الرسميّة المُتعارَف عليها.

العلاقة العِليّة/ السببية (Causal Relationship): علاقة تكون فيها إحدى الحالات (أو أحد الآثار) نتيجة لاحقة لوجود حالة أخرى (هي السبب).

العِلم (Science): يُعنى بالمعنى الشائع في العلوم الفيزيقيّة، الدراسة المنظمة للعالَم الطبيعي. وينطوي العِلم على التوليد المنظّم للبيانات الإمبيريقيّة، مصحوباً ببناء المُقاربات النظريّة والنظريات التي يُسترشَد بها في تفسير البيانات. ويَجمع النشاط العلمي ما بين خلق أشكال جديدة من الفِكر، والاختبار الدقيق للفروض والأفكار. ويُمثّل الادعاء القائل إن الأفكار العلمية هي تلك الأفكار المعرّضة للنقد المتبادَل من جانب أعضاء المجتمع العلمي، أحد الملامح الأساسية التي تُعين على تمييز العِلم عن الأشكال الأخرى من أنساق الفِكر.

عِلم الاجتماع (Sociology): العِلم الذي يدرس الجماعات والمجتمعات البشريّة، مع التركيز ـ على وجه الخصوص ـ على تحليل العالَم الصناعي. وهو أحد فروع العلوم الاجتماعيّة التي تشتمل على الأنثروبولوجيا؛ والاقتصاد؛ والعلوم السياسيّة؛ والجغرافيا البشريّة. والواقع أن الفروق بين العلوم الاجتماعيّة المختلفة ليست واضحة، وهي جميعاً تشترك في عدد من مجالات الاهتمام والمفاهيم ومناهج البحث المتماثلة.

عِلم اجتماع الانحراف (Sociology of Deviance): فرع من عِلم الاجتماع يُعنى بدراسة السلوك المنحرف، وبفهم الأسباب التي تدعو إلى إطلاق هذه الصفة على شخص ما، أو تدفعه إلى التصرف على نحو معيّن.

عِلم اجتماع الجسد (Sociology of the Body): فرع من عِلم الاجتماع يُركِّز على ما تُخلّفه التغيّرات الاجتماعية على أجسادنا. وعلى هذا الأساس، فإن الصحة والمرض، على سبيل المثال، يتحددان بمؤثرات اجتماعية وثقافية.

عِلم الاجتماع الكلّي/ الماكروسوسيولوجيا (Macrosociology): الدراسة الاجتماعية للوحدات الكبرى، مثل: المجموعات؛ والمؤسسات؛ والنُّظُم المُجتمَعيّة الكبيرة.

عِلم الاجتماع المُصغّر/ المايكروسوسيولوجيا (Microsociology): دراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي تضم أوضاع السلوك البشري في سياقات التفاعل الوِجاهي.

عِلم انتشار الأمراض (Epidemiology): دراسة انتشار الأمراض وتكرار الأوبئة في أوساط السكان.

عِلم (دراسة) الجريمة (Criminology): دراسة أشكال السلوك التي يُعاقب عليها القانون الجنائي.

عِلم السكان/ الديموغرافيا (Demography): دراسة خصائص السكان البشريّة، بما في ذلك الحجم، والتكوين، والتحوّلات في الطبيعة السكانية.

عِلم الشيخوخة (Gerontology): دراسة خصائص الشيخوخة والتقدّم في السّن.

العلمَنَة (Secularization): عملية انحسار تأثير الدين. ورغم أن المجتمعات الحديثة قد

تزايدت فيها العلمنة، إلا أن تتبُّع مدى العلمنة هو قضية معقدة. فالعلمنة تشير إلى مستويات انخراط الفرد أو الأفراد في أنشطة المؤسسات الدينية (مثل معدل ارتياد أماكن العبادة)، أو الأثر الاجتماعي والمادي الذي تمارسه المؤسسات الدينية أو درجة تمسّك الناس بمعتقداتهم الدينية.

العمر الثالث (Third Age): السِّنون المتأخرة من حياة المرء عندما يتحرّر من التزامات الأبوة أو الأمومة ومن الانخراط في سوق العمل. وتُشير الدلائل في المجتمعات الحديثة إلى أن مرحلة العمر الثالث قد غدت أكثر طولاً وامتداداً مما يسمح للمسنّين بأن يعيشوا حياة نشطة ومستقلة.

العمل (Work): النشاط الذي ينتج من خلال البشر من عالم الطبيعة، وبفضله يحافظون على بقائهم. ولا ينبغي التفكير في العمل باعتباره يقتصر فقط على العمل مدفوع الأجر. فقد كانت الثقافات التقليديّة ذات نَسَق نقدي متدنٍ، ولم يكن هناك سوى عدد محدود جداً من الناس الذين يعملون لقاء أجر نقدي. وفي المجتمعات الحديثة، لا يزال هناك العديد من أنماط العمل ـ مثل العمل المنزلي ـ التي لا تنطوي على الحصول على أجر نقدي أو رواتب.

العنصرية/ التمييز العِرقي (Racism): إلصاق خصائص متفوقة أو دونية بجماعة سكانية تشترك في سمات فيزيقية سلالية متوارثة بعينها. وتعد العنصرية شكلاً من أشكال التعصب، وهي تركز على الفروق الفيزيقية بين الناس. وقد تجذَّرت الاتجاهات العنصرية خلال فترة التوسع الاستعماري الغربي. ولكنها تستند، فيما يبدو، إلى آليات التعصب والتمييز التي توجد في العديد من السياقات الاجتماعية البشرية أيضاً.

العنف الأسري (Domestic Violence): السلوك العنيف الذي يُمارسه أحد أفراد الأسرة ضد عضو آخر في الأسرة نفسها. وأخطر أنواع العنف الأسري هو ما يقترفه الذكور عادة ضد الإناث.

عوالميّ (Cosmopolitan): يشير المصطلح إلى المجموعات الإنسانية أو المجتمعات التي تتسم بصفات اجتماعية كثيرة نتيجة لتعرّضها الدائم للأفكار والقِيَم الجديدة.

عوامل الدفع والجذب (Push and Pull Factors): في الدراسات المبكرة للهجرة العالمية أُخذ هذان العاملان الداخلي والخارجي باعتبارهما قوتين تؤثران في الهجرة. وتُشير عوامل الدفع إلى التفاعلات التي تجري داخل البلد الأصلي، مثل: البِطالة؛ والحرب؛ والمجاعة؛ أو الاضطهاد السياسي. أما عوامل الجذب فتشير إلى ملامح محددة في البلد الذي يتوجّه إليه المهاجرون، مثل: سوق العمل النشط؛ وانخفاض كثافة السكان؛ وارتفاع مستوى المعيشة.

العَولمة (Globalization): تعاظُم الاعتماد المُتبادَل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه من جرّاء توسّع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمورة.

العَيَثان التفاعُلي (Interactional Vandalism): التقويض المقصود لأساليب التحادُث والكلام المُتعارَف عليه ضِمناً بين الأفراد.

العيّنة العشوائية (Random Sampling): أسلوب في البحث الاجتماعي، يحاول الباحث من خلاله أن يتأكد أن الجماعة التي يدرسها تمثّل مجموع السكان أو غالبيتهم، وذلك باختيار مجموعات من الأفراد وفقاً للمبادئ العشوائية لإجراء الدراسة عليهم.

العينة الممثّلة (Representative Sample): وسيلة في البحث الاجتماعي تحاول أن تختار

جماعات للدراسة تمثل مجموع السكان، وذلك عن طريق المزاوجة بين خصائص السكان وخصائص تلك العينة.

فائض القيمة (Surplus Value): يعني في النظرية الماركسيّة قيمة قوة العمل الخاصة بفرد معيّن، وهو الفائض الذي يتوفر بعد أن يدفع صاحب العمل تكلفة أجرة العامل.

الفرضيّة (Hypothesis): فكرة أو تخمين ذكي عن حالة من الحالات يطرحها الباحث أساساً أو مُنطلَقاً للاختبار التجريبي/ الإمبيريقي.

الفصل العنصري (Apartheid): النظام الرسمي للتمييز العِرقي العنصري الذي بدأ تطبيقه في جنوب أفريقيا عام 1948 وتم إلغاؤه عام 1994.

الفضاء الأثيري/ المِثلي (Cyber Space): شبكات التفاعل الإلكتروني بين الأفراد على مختَلَف المنصات الحاسوبية التي تصل الناس بعضهم ببعض على مستويات وبأبعاد تتجاوز الحدود الإقليمية والموانع المادية.

الفقر المُطلَق (Absolute Poverty): هو خط الفقر الذي يسمح للمرء بالحدود الدنيا اللازمة للعيش اللائق.

فقر المعلومات (Information Poverty): حالة الناس الذين يفتقرون إلى وسائل تِقانة المعلومات مثل الحاسوب أو لا يستطيعون الوصول إليها.

الفقر النسبي (Relative Poverty): الفقر معرَّفاً بالإشارة إلى مستويات حياة الأغلبية في مجتمع من المجتمعات.

الفورديّة (Fordism): أحد النُّظُم المتقدمة في الإنتاج الرأسمالي اضطلع هنري فورد بالدور الريادي فيه. وكان من أبرز معالمه استحداث خط التجميع المتحرك، وربط طُرُق الإنتاج الجماعي ربطاً مُحكماً بتوسيع مجالات السوق أمام البضائع المُنتَجَة ــ وكان أبرزها بالنسبة إلى فورد السيارة المسماة باسمه.

الفئة الاجتماعية المتميزة (Estate): شكل من أشكال التراتُب الاجتماعي يتضمن درجات من التفاوت وعدم المساواة يُعززها القانون بين مجموعات من الأفراد.

القانون (Law): منظومة من قواعد السّلوك التي تضعها السلطة السياسية وتُعزّزها قوة الدولة.

قانون الأوليغاركيّة الحديدي (Iron Law of Oligarchy): مصطلح ابتكره روبيرتو ميتشِلز أحد تلاميذ ڤيبر لتفسير مَيل التنظيمات والمؤسسات الضخمة إلى تركيز السُّلطة والقوة في أيدي قلّة من المتنفّذين مما يؤدي إلى إعاقة النشاط الديمقراطي فيها وعرقلته.

قانون الرعاية المعكوس (Inverse Care Law): اختلال التوازن بين احتياجات السكان من الرعاية الصحيّة من جهة وما هو متوافر من الموارد من جهة أخرى. ويشير هذا القانون إلى مَيل الجماعات ذات المستوى الصحي المتدني إلى الإقامة في المناطق ذات الموارد المحدودة في مجال الرعاية الصحية.

القرابة (Kinship): علاقة تربط الأفراد بروابط الدم أو الزواج أو التبنّي. وتُعَدّ العلاقات القرابية ــ بحكم التعريف ــ ذات صِلة بالزواج والأسرة، ولكنها تمتد وتتسع لما هو أبعد من هاتين

المؤسّستَين. ومع أن ثمّة عدداً قليلاً من الالتزامات الاجتماعية المرتبطة بعلاقات القرابة خارج الأسرة النووية المباشِرة في المجتمعات الحديثة، إلا أن القرابة في العديد من الثقافات الأخرى تكون ذات أهميّة حيوية في أغلب جوانب الحياة الاجتماعية.

القرية الكونيّة (Global Village): فكرة طرَحَها للمرة الأولى الكاتب الكندي مارشال مكلوهان الذي كان يرى أن انتشار الاتصالات الإلكترونيّة سيجعل العالم أقرب ما يكون إلى الجماعة البشريّة الصغيرة. ومن هنا فقد غدا الناس في مُختلف أرجاء العالم يُتابعون ويشاهدون الأخبار والأحداث نفسها في وقت واحد عبر البث المتلفَز.

القلعة الأوروبية (Fortress Europe): الفكرة القائلة بأن الدول الأوروبية تتصرف بشكل جماعي لحراسة حدودها وللدفاع عن مستويات المعيشة العالية فيها في مواجهة أمواج من المهاجرين الوافدين من مناطق مختلفة من العالم للمشاركة في جني الازدهار الأوروبي.

القوة (Power): مقدرة الأفراد أو أعضاء الجماعة على تحقيق أهدافهم، أو قدرتهم على تطوير المصالح التي يتمتعون بها. وتتخلل القوة جميع جوانب العلاقات الإنسانية. ويمكن النظر إلى العديد من الصراعات التي تدور في المجتمع بوصفها صراعات من أجل الاستحواذ على القوة، نظراً لأن مقدار القوة الذي يمكن أن يحوزه الفرد أو الجماعة، هو الذي يحدد قدرتهم على تحويل أمانيهم إلى واقع.

القومية (Nationalism): منظومة من المعتقدات والرموز التي تعبِّر عن الوحدة والتماهي بجماعة قوميّة محددة.

القِيَم (Values): أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشريّة تتعلّق بما هو مرغوب، ومناسب، وطيّب أو سيئ. ويُمثِّل الاختلاف في القِيَم جانباً رئيسياً من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يُثمِّنه الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها.

الكابح الاجتماعي (Social Constraint): مصطلح يشير إلى الحقيقة التي مؤدّاها أن الجماعات والمجتمعات التي تنتمي إليها تمارس تأثيراً فعلاً يسهم في تشكيل سلوكنا. وقد اعتبر دُركهايم أن الكابح الاجتماعي يُمثِّل أحد الخصائص المميّزة للظواهر الاجتماعيّة.

الكفاءة البيئية (Eco-Efficiency): تطوّر التقانات المُولِّدة للنمو الاقتصادي مع خفض الكلفة على البيئة إلى حدودها الدنيا.

الكلام (Talk): القيام بمحادثات أو مبادلات لفظيّة في مجرى الحياة الاجتماعية اليوميّة.

الكلام/ الرمز المقنَّن (Restricted Code): نمط من الكلام يعتمد على مظاهر فائقة التطور للفهم الثقافي، ولا يتطلب الأمر فيه صياغة كثير من الأفكار بالكلمات.

كِيان إثني (Ethnic): مصطلح وضعه أنتوني سميث لوصف مجموعة من الناس يُجمِع أفرادها على الإيمان بسُلالة عِرقيّة مُشترَكة، وبهوية ثقافية واحدة وبانتمائهم إلى وطن محدد.

اللاتسامح في مكافحة الجريمة (Zero Tolerance Policing): منحى في مكافحة الجريمة ومنعها والسيطرة عليها يجري فيه التركيز على عملية المحافظة على النظام باعتبارها هي المفتاح للتقليل من الجرائم الخطيرة.

اللاتَسْليع (Decommodification): درجة تحرر خدمات المعونة والرفاه الاجتماعي من قيمتها في السوق. ففي النظام الذي تُجرّد فيه الخدمات من قيمتها كسلع متوافرة في السوق فإن خدمات الرفاه مثل التعليم والعناية الصحية تُقدَّم للجميع ولا ترتبط بالضرورة بعمليات السوق. أما في النَّسَق السِّلعي فإن هذه الخدمات تُعتبر سلعاً تُباع في السوق مثل غيرها من البضائع والخدمات.

اللامأسسة (Deinstitutionalization): الوضع الذي يُسحَب فيه الأفراد من مؤسسات الدولة ومرافقها التي تُقدِّم لهم العناية والرعاية، ويُعادون إلى عائلاتهم أو إلى المساكن التي يديرها المجتمع المحلي.

اللامساواة بين الجنسَين (Gender Inequality): التبايُن والاختلاف في المكانة والقوة والوجاهة بين المجموعات والجماعات والمجتمَعات من الرجال والنساء.

اللامعيارية/ الضياع (Anomy): مفهوم استحدثه دُركهايم ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيّر في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك الفردي.

اللقاء (Encounter): اجتماع بين فردين أو أكثر في أحد أوضاع التفاعل الوِجاهي. ويمكن النظر إلى حياتنا اليومية بوصفها سلسلة من اللقاءات المختلفة على فترات شتى من اليوم. وفي المجتمعات الحديثة، تجري كثير من لقاءاتنا مع أناس غرباء أكثر مما تجري مع المعارف.

ما بعد الحداثة (Postmodernism): الاعتقاد بأن المجتمع لم يعد يحكمه أو يسيّره التاريخ أو التقدم. فمجتمع ما بعد الحداثة، وفقاً لهذا الرأي، هو على درجة عالية من التعددية والتنوع. وليس ثمة «نظرية عملاقة» يستهدى بها في تطوّره.

المالثوسيّة (Malthusianism): الفكرة التي طرحها توماس مالثوس قبل قرنين، ومؤدّاها أن معدلات نمو السكان تتعدى الموارد المتاحة لاحتياجاتهم المعيشية. ودعا مالثوس الناس إلى الحد من تكرار المضاجعة الجنسية لتجنّب التزايد المفرط في عدد السكان ولتحاشي التعاسة والحرمان.

مبدأ التحوّط (Precautionary Principle): الافتراض بأن من الأفضل الإبقاء على الممارسات المتبّعة وعدم تغييرها في حالة وجود شك قوي في الأساليب والطرائق المحتمَلَة لمعالجة مشكلة ما.

المتغيّر (Variable): أحد الأبعاد التي يجري بموجبها تصنيف الأمور والأفراد والجماعات على حد سواء، مثل الدّخل أو طول القامة أو الارتفاع مما يسمح بالمقارنة مع فئات أخرى، أو بمقارنة هذه الفئات على مراحل زمنيّة.

المتغيّر التابع (Dependent Variable): متغيّر أو عامل يتسبب في التأثير عليه عامل آخر هو المتغيّر المستقل.

المتغيِّر المُستقل (Independent Variable): العامل الذي يتسبب في التأثير على عامل آخر (هو المُتغيِّر التابع).

المجال العام (Public Sphere): فكرة وضعها عالِم الاجتماع الألماني يورغِن هابرماس تُحدّد المجال العام بأنه ساحة السِّجال والنقاش العام في المجتمع الحديث.

المجتمع (Society): يُعتَبر مفهوم المجتمع واحداً من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي. وهو مجموعة من الناس يعيشون في حيِّز معيّن، ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسيّة، وهم على وعي بأن لهم هويّة تميِّزهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم. وتتسم بعض المجتمعات ــ مثل مجتمعات الصّيد وجمع المحاصيل ــ بالصّغر الشديد، إذ لا يزيد عدد سكانها عن عدة عشرات من الأفراد. وهناك مجتمعات أخرى بالغة الكِبَر، حيث تشتمل على عدة ملايين من البشر. فالمجتمع الصيني الحديث، على سبيل المثال، يزيد تعداد سكانه على مليار نسمة.

مجتمع الرقابة (Surveillance Society): المجتمع الذي تجري فيه مراقبة الأفراد وتوثيق أنشطتهم بصورة منتظمة. وتتمثّل بعض مظاهر انتشار الرقابة في تزايُد استخدام كاميرات الفيديو على الطرق الرئيسية وفي الشوارع ومراكز التسوّق.

المجتمع المدني (Civil Society): مجال النشاط الذي يقع بين الدولة والسّوق، بما في ذلك العائلة، والمدارس وجمعيات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الاقتصادية. و«المجتمع المدني» أو الثقافة المدنية هي من المكونات الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحيّة.

المجتمعات الزراعية (Agrarian Societies): المجتمعات التي تقوم فيها وسائل العيش على الإنتاج الزراعي (زراعة المحاصيل).

المجتمَعات الصناعيّة (Industrial Societies): المجتمعات التي تنخرط فيها الأغلبية الغالبة من الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي.

مُجتمَعات الصيد وجمع المحاصيل (Hunting and Gathering Societies): المجتمعات التي تعتمد معيشتها على قنص الحيوانات، وصيد الأسماك، وجمع النباتات الصالحة للأكل.

مجمّع حَضَري (Conurbation): عنقود من البلدات والمدن القائمة بوضع متناسق في بيئة حَضَرية.

المُحايَثة المدنية (Civil Inattention): حالة يُظهِر فيها الأفراد الموجودون في وضع مادي للتفاعُل الاجتماعي بأنهم واعون ومدرِكون لوجود الآخرين معهم، ولكن دون أن يبدو منهم ما يدل على التهديد ولا على الوُد المبالغ فيه.

المخاطر الخارجية (External Risk): الأخطار الناجمة عن العالم الطبيعي، ولا علاقة لها بالأفعال الإنسانية. ومن الأمثلة على هذا النوع من المخاطر: الجَدب؛ والزلازل؛ والمجاعات؛ والعواصف.

المخاطرة المُصنّعَة (Manufactured Risk): المخاطر الناجمة عن الآثار التي تخلّفها المعرفة الإنسانية والتِّقانة على العالم الطبيعي. ومن الأمثلة على هذا النوع من المخاطر الاحتباس الحراري والأغذية المُعدّلة جينياً.

المخيلة الاجتماعية (Sociological Imagination): تطبيق الفِكر الخيالي في طرح التساؤلات السوسيولوجيّة ومحاولات الإجابة عنها. ويتضمّن الخيال السوسيولوجي عملية الارتقاء بتفكير الأفراد فوق مستوى الأمور العادية من الحياة اليوميّة.

المدرسة الوضعيّة (Positivism): توجّهٌ في عِلم الاجتماع يدعو إلى دراسة العالَم الاجتماعي

وفقاً لمبادئ العلوم الطبيعية. ويرى هذا التيار في الدراسة الاجتماعية أنه يمكن إنتاج المعرفة الموضوعية من خلال الملاحظة المتأنّية، والمقارنة والتجريب.

المدرسة الوظيفية (Functionalism): توجّه نظري يقوم على فكرة مؤدّاها أن الوقائع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل قياساً على ما تؤدّيه من وظائف؛ أي على الأدوار التي تؤدّيها للإسهام في تحقيق استمرارية المجتمع. ووفقاً لهذا المنظور، فإن المجتمع نَسَق مُركّب تعمل جميع أجزائه بعلاقة تنسيقيّة فيما بينها بصورة ينبغي فهمها على الدارسين.

المدن العملاقة (Mega Cities): مصطلح استخدمه مانويل كاستِلز لوصف الفضاءات الحَضَرية الواسعة الكثيفة التركيز التي تعمل كحلقات وصل في منظومة الاقتصاد العالمي. ووفقاً لهذا المفهوم سيشهد عام 2015 قيام 36 مدينة عملاقة يتجاوز عدد سكان كل منها 8 ملايين نسمة.

المدينة الكونيّة (Global City): إحدى المدن الضخمة، مثل: طوكيو؛ ولندن؛ ونيويورك التي أصبحت مركزاً لتنظيم الاقتصاد العالمي الجديد.

المذهب الحيوي (Animism): الاعتقاد بأن ثمة قوى روحية تسيِّر ما يجري في العالم من أحداث.

مراتِب الجُنوسَة (Gender Regime): الهيئة التي تتخذها العلاقات بين الجنسَين في أوضاع اجتماعية معيّنة مثل: المدارس؛ والعائلات؛ والأحياء السكنيّة.

المسائل التنمويّة (Developmental Questions): القضايا التي يطرحها علماء الاجتماع عندما يدرسون مصادر نمو المؤسسات الاجتماعية ومسيرتها منذ الزمن الماضي حتى الحاضر.

المسائل الواقعية (Factual Questions): المسائل التي تثير القضايا المتصلة بشؤون الواقع لا بالأمور النظرية أو الأخلاقية.

المسح (Survey): طريقة في البحث في عِلم الاجتماع تتضمن تطبيق الاستبيانات على المبحوثين الذين تتم دراستهم.

المُشرّدون (Homeless): الأفراد الذين لا يجدون مكاناً يؤويهم، فلا يجدون غير المآوي المجانيّة، أو ينامون في الأماكن العامة التي لم تُخصَّص أماكن للإقامة والعَيش.

المِصهر (Melting Pot): فكرة مؤدّاها أن الاختلافات العِرقيّة الإثنيّة يُمكن أن تتداخل ويندمج بعضها مع بعض بحيث تؤلف أنماطاً جديدة للسلوك تُستَمَد من مصادر ثقافية متنوّعة.

المُعاشَرَة (Cohabitation): معيشة شخصين سوياً في علاقة جنسية شبه دائمة دون أن يرتبطا بالزواج.

مُعامِل الترابط (Correlation Coefficient): مقياس لدرجة الترابط بين مُتغيِّرَين.

معامل الذكاء (Intelligence Quotient) IQ: الدّرجة التي يحصل عليها الفرد في اختبارات تضم مزيجاً من المسائل المفهوميّة والحسابية.

المعايير (Norms): قواعد من السلوك تعكس أو تُجسِّد القِيَم في ثقافة ما، إما بتحديد نمط

معيّن من السلوك أو بالنهي عنه ومنعه. وتكون المعايير مُعززة دائماً بعقوبات من نوع أو آخر تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الإعدام.

المعبد (Church): تجمّع كبير من الناس ينتمون إلى مؤسسة دينية مستقرة. وتكون لمؤسسات العبادة عادة بُنية رسمية ومراتب متفاوتة يحتلها المسؤولون الدينيّون. ويُستخدَم هذا الاصطلاح أيضاً لوصف المبنى أو المكان الذي تُقام فيه الأنشطة الدينية.

معرفة القراءة والكتابة (Literacy): القدرة على التعلّم أو التواصل مع الآخرين من خلال القراءة والكتابة.

المُعيل/ كاسب الرّزق (Male Breadwinner): الدّور الذي كان الرجل يمارسه إلى عهد قريب في المجتمعات الصناعية بإعالة نفسه وعياله من العمل خارج البيت. غير أن هذا الدور أخذ بالانحسار مع التغيّرات التي طرأت على أنماط العائلة ومع التزايد المستمر في أعداد النساء النشطات في سوق العمل.

المقدس (Sacred): العناصر التي تغذي مشاعر الورع أو التقديس في نفوس المؤمنين بنسق من الأفكار الدينية.

المكانة (Status): الشّرف الاجتماعي أو الهَيبة التي يضفيها بعض أعضاء المجتمع على جماعة بعَينها. وعادة ما تتسم الجماعات ذات المكانة بأسلوب مميز للحياة؛ أي بأنماط السلوك التي يتّبعها أعضاء الجماعة. وقد تكون الامتيازات المصاحبة للمكانة إيجابيّة أو سلبيّة، فجماعات المنبوذين يُنظر إليها باحتقار، و/ أو تُعامَل باعتبارها جماعات طريدة من قِبل أغلبيّة السكان.

المكانة المُكتسَبة (Achieved Status): المكانة الاجتماعية التي يكتسبها الفرد بناءً على ما يقوم به من جهد، وليس على أساس الخصائص الموروثة بفعل عوامل بيولوجية. ومن الأمثلة على ذلك أن يكون المرء «خريجاً» أو طبيباً.

المكانة الموروثة (Ascribed Status): المنزلة الاجتماعية الناجمة عن عوامل بيولوجية مثل العِرق، والجنس والعمر.

الملاحظة المشارِكة (Participant Observation (Fieldwork)): طريقة للبحث الميداني تُستخدم على نطاق واسع في عِلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ينخرط فيها الباحث في أنشطة الجماعة التي يعكف على دراستها.

المَلَكيّة (Monarchy): نظام سياسي يرأسه شخص واحد تتحدّر منه السّلطة عبر السلالة نفسها على مدى الأجيال.

المَلَكية الدستورية (Constitutional Monarchy): نظام الحُكم الذي يؤدي فيه الملك/ الملكة دوراً رمزياً محدود السلطات بموجب الدستور، بينما تتركز السلطة الحقيقية في أيدي القادة السياسيين الآخرين.

مناهج/ طرق البحث (Research Method): طرائق متنوعة للبحث تُستَخدم لجمع البيانات الإمبيريقيّة (الواقعيّة). وهناك العديد من الطرق البحثيّة في عِلم الاجتماع، ولكن ربّما كان أكثرها شيوعاً هو: العمل الميداني (أو الملاحظة بالمشاركة) والمُسوح. ومن المفيد الجمع ما بين اثنتين أو أكثر من هذه الطرق في المشروع البحثي الواحد بغرض تحقيق عدة أهداف في آن معاً.

المنظور البيئي (Ecological Approach): أسلوب في التحليل الحَضَري يؤكّد على التوزيع «الطبيعي» لأحياء المدن وتقسيمها إلى مناطق ذات خصائص متباينة.

المنهج الخفي (Hidden Curriculum): أنماط السلوك والمواقف التي يتعلمها الأفراد في المدرسة لكنها لا تُدرَج في المناهج الرسميّة. وتُعتبَر المناهج الخفيّة هي «الأجندة غير المُعلنَة» في العمليّة التعليمية التي تنطوي مثلاً على جوانب من الاختلافات الجُنوسيّة.

منهجية الجماعة (Ethnomethodology): مدرسة في الدراسة الاجتماعية تُحاوِل أن توضح كيف يفهم الناس ما يقوله الآخرون ويفعلونه أثناء التفاعل الاجتماعي اليومي. وتهتم هذه المدرسة بالمنهجيات الجَمعيّة أو الشعبية التي يستخدمها البشر في عمليات التبادل والتواصل ذات الدلالة فيما بينهم.

المهنة (Occupation): أي شكل من أشكال العمل المدفوع الأجر يقوم فيه الفرد بعمل منتظم ومنظّم.

مواطن (Citizen): عضو في جماعة سياسية تكون العضوية فيها مرتبطة بسلسلة من الحقوق والواجبات على السواء.

المواقع الطبقية المتناقضة (Contradictory Class Locations): المواقع القائمة في البنية الطبقية، ولاسيما ما يتميز منها بمزيج من أعمال الياقات البيضاء ومهمات الفئة الإدارية الدنيا، ممن يشتركون في خصائص المنزلة الطبقية مع كل ممن فوقهم وتحتهم.

مُؤثرات التنشئة الاجتماعية (Agencies of Socialization): الجماعات والسياقات الاجتماعية التي تجري فيها عملية التنشئة الاجتماعية. ومن جملة المجالات التي يجري فيها اكتساب الثقافة: العائلة، الأقران، المدارس، وسائل الإعلام، وأماكن العمل.

المؤسسات الكلية (Total Institutions): أشاع إرفينغ غوفمان استخدام هذا المصطلح لوصف المرافق والمؤسسات، مثل: المآوي؛ والملاجئ؛ والسجون؛ والأديرة التي تفرض على نزلائها والمقيمين فيها نَسَقاً منتظماً ومتشدداً في العيش يعزلهم بصورة كليّة عن العالم الخارجي.

المؤسسة العزلية (Carceral Organization): يرتبط هذا المفهوم بكتابات ميشيل فوكو الذي يستخدم هذا المصطلح لوصف مرافق محددة مثل السجون والملاجئ التي يُعزل فيها الأفراد جسدياً ومادياً عن العالم الخارجي ويُحتجَزون و«يُخبَّأون» فيها لفترات زمنية طويلة.

النباتات المُعدلة جينياً (Genetically Modified Organisms): النباتات أو المحاصيل التي تم إنتاجها بعد تعديل الجينات (المورِّثات) المؤثّرة في خصائصها وطبيعتها ونموّها.

النزعة التصورية الاجتماعية (Social Constructionism): نظرية في عِلم الاجتماع ترى أن الواقع الاجتماعي ما هو إلا محصّلة للتفاعل الذي يجري بين الأفراد والجماعات.

النزوع للتقارُب (Compulsion of Proximity): حاجة الأفراد إلى التفاعل مع الآخرين في أوضاع وِجاهيّة.

نسبة الإعالة (Dependency Ration): نسبة المُعالين من الأطفال والمسنّين الذين يعتمدون في إعالتهم على أشخاص آخرين من فئة العمر النشطة اقتصادياً.

النسبية الثقافية (Cultural Relativism): ممارسة الحُكم على المجتمع في سياق مقاييسه ومعانيه وقِيَمه.

نَسَق الجُنوسَة (Gender Order): يُمثّل هذا المصطلح، على رأي ر. و. كونِل، أنماط علاقات القوة المُنتشرة على نطاق واسع في المجتمَع بين الذكور والإناث.

النسوية الجذرية (Radical Feminism): شكل من أشكال النظرية النسوية يعتبر التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين واحدة من نتائج سيطرة الذكر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية الاقتصادية.

النشاط الجنسي الغَيري (Heterosexuality): التوجّه في الأنشطة والميول الجنسيّة نحو الجنس الآخر.

النشاط الجنسي المثلي (Homosexuality): التوجّه في الأنشطة والميول الجنسيّة نحو الجنس نفسه.

نظريات الصّراع (Conflict Theories): يركّز هذا المنظور السوسيولوجي على التوترات والنزاعات والمصالح المتنافسة القائمة في المجتمعات الإنسانية. ويعتقد منظّرو الصراع أن ندرة الموارد وقيمتها في المجتمع لا بد أن تُسفر عن الصراع بين المجموعات التي تكافِح للوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها. وقد تأثر كثير من هؤلاء المنظرين بكتابات كارل ماركس.

نظريات الفعل الاجتماعي (Social Action Theories): منظور في عِلم الاجتماع يُركّز على المعاني والمقاصد التي ينطوي عليها الفِعل الإنساني. ويُعنى هذا المنظور بالطريقة التي يقوم فيها البشر بتفسير العالم حولهم بشكل نشط ومبتكَر، لا بالآثار التي تُخلّفها قوى خارجية على توجيه الفِعل الإنساني أو فرض التغيّر عليه.

النظريات النِّسوية (Feminist Theories): منظور في عِلم الاجتماع يشدّد على الأهمية المركزية لمسألة الجُنوسة في تحليل العالَم الاجتماعي، ولاسيما ما يتصل بتفرّد تجربة النساء. وثمة تيارات عديدة ضمن النظرية النسوية، غير أنها تشترك جميعاً في تأكيد التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين في المجتمع وتدعو إلى تجاوُز هذه القضايا.

النظريّة الجرثوميّة (Germ Theory of Disease): الفكرة القائلة بأن ما يُسبّب المرض هو عامِل مُحدَّد يمكن اكتشافه ومن ثم عزله والتعامل معه ومعالجته إذا ما أريد للجسم الإنساني أن يستعيد الصحة والعافية. وتُمثِّل النظرية الجرثومية في معالجة الأمراض أحد العناصر الرئيسية للنموذج الطبي الحيوي للصحة.

نظرية الضبط (Control Theory): هذه النظرية تعتبر الجريمة نتيجة للاختلال وعدم التوازن بين الدوافع التي تقود المرء إلى النشاط الإجرامي من جهة، والضوابط التي تردعها من جهة أخرى. ويرى أصحاب نظرية الضوابط أن المجرمين كائنات عقلانية راشدة تسعى إلى تعظيم ما قد تحصل عليه من مكاسب ما لم تقف الضوابط الاجتماعية والجسدية حائلاً دون ذلك.

نظرية الوَصم (Labeling Theory): اتجاه في دراسة الانحراف يرى أن بعض الناس يجنَحون

إلى «الانحراف» لأن السُلطات السياسية والقوى الأخرى في المجتمع تُطلِق على سلوكهم نُعوتاً مختلفة وتُلحِق بهم وَصماتٍ مُعيّنة.

النمو الحَضَري (Urbanization): نمو البلدات والمدن وانتشارها.

النموذج/ النمَط المثالي (Ideal Type): «النمَط الخالص» أو «النقي» الذي تجري صياغته بتأكيد وإبراز بعض السّمات أو العناصر في موضوع اجتماعي مُعيّن. وقد لا يكون لهذا النموذج بكامل عناصره وجود فعلي بالضرورة في الواقع.

النموذج الطبي الحيوي للصحة (Biomedical Model of Health): مجموعة المبادئ التي تنتظم النظام والممارسات الطبية في الغرب. وهذا النموذج يُعرِّف الأمراض بطريقة موضوعية اعتماداً على ما ينجم عنها من أعراض متعارَف عليها. ويرى هذا النموذج أنه يمكن إعادة العافية إلى الجسم البشري عن طريق المعالجة الطبية القائمة على العِلم. والجسم البشري وفق هذا المفهوم، يشبه الآلة التي يمكن إعادتها إلى قدرتها التشغيلية المعتادة عن طريق الصيانة والإصلاح.

النموذج المسرحي (Dramaturgical Model): اتجاه لدراسة التفاعل الاجتماعي باستخدام استعارات مستمَدّة من الأداء المسرحي.

النوع (Genre): مفهوم متداوَل في دراسة وسائل الإعلام للدلالة على نوع متميّز من المنتَجات الإعلامية أو المُفرَدات الثقافيّة. ففي عالم التلفزة مثلاً تشمل هذه الأنواع فقرات مثل: التمثيليّات المثيرة؛ والكوميديا؛ والبرامج الإخبارية؛ والرياضة؛ والمسرحيات.

الهجرة (Immigration / Migration): انتقال الناس من بلد إلى آخر بهدف الاستقرار.

الهجرة الجديدة (New Migration): يشير هذا المصطلح إلى تغير أنماط الهجرة في أوروبا بعد عام 1989. وقد تأثرت هذه «الهجرة الجديدة» بانتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والصّراع الإثني الذي احتدم في يوغوسلافيا السابقة. كما تأثّرت بعملية التكامل الأوروبي التي غيّرَت من الطبيعة الدينامية للعلاقة بين «بلدان الأصل» التقليدية و«البلدان المضيفَة».

الهجرة النازحة (Emigration): انتقال الناس من بلدانهم للاستقرار في بلد آخر.

الهُويّة (Identity): السّمات المُمَيِّزة لطابع الفرد أو الجماعة التي تتصل بماهيّتهم وبالمعاني ذات الدلالة العميقة لوجودهم. ومن المصادر الرئيسية للهُويّة: الجُنوسة، وتوجهات النشاط الجنسي، والقومية، والأصل الإثني، والطبقة الاجتماعية. والاسم هو من المعالِم المهمة لهُويّة الفرد، كما أن التسمية مهمة جداً لهوية الجماعة.

الهوية الاجتماعية (Social Identity): الخصائص التي يعزوها الآخرون إلى فردٍ ما.

الواقع المُفرِط (Hyperreality): فكرة طرَحَها المؤلف الفرنسي جان بودريّار مفادُها أن انتشار الاتصال الإلكتروني أدى إلى وضع لا يكون فيه «الواقع» الذي تُعالجه البرامج التلفازية والمنتَجات الثقافية الأخرى كياناً منفصلاً مستقلاً. وبدلاً من ذلك فإن ما نعتبره «واقعاً» إنما هو نتاجٌ تبنيه وسائل الاتصال نفسها. من هنا، فإن الفقرات التي يجري التبليغ عنها في الأخبار ليست مجرد سلسلة من الأحداث المنفصلة عنا، بل إنها هي التي تُعرِّف وتبني وتُشكّل المعنى والدلالة لهذه الأحداث.

وسائل الاتصال الجماهيرية (Mass Media): أشكال الاتصال المُصمّمة للوصول إلى جمهرة من القرّاء أو المشاهدين أو المستمعين، ومن بينها الصّحف، والمجلات، والمذياع، والتلفاز.

وسائل الإنتاج (Means of Production): الوسائل التي يمكن من خلالها إنتاج السّلع المادية في المجتمع. وهي لا تتمثل في الجانب التقاني فحسب بل تشمل العلاقات الاجتماعية بين المنتِجين أيضاً.

الوسط الحسابي (Mean): مقياس إحصائي للمعدل الوسطي بعد تقسيم المجموع الإجمالي على عدد الحالات الفردية.

الوصمة (Stigma): أية خصيصة فيزيقيّة أو اجتماعيّة يُعتقد أنها تقلل من شأن الشخص.

الوظيفة الكامِنة (Latent Functions): الأثر الوظيفي الذي يتحقق عن غير قصد، أو حتى من دون وعي من جانب أفراد النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه.



المراجع

Abercrombie, Nicholas 1996: *Television and Society* (Cambridge, MA: Polity).

Adorno, Theodor W. et al. 1950: *The Authoritarian Personality* (New York: Harper and Row).

Ahmed, Akbar S. and Hastings Donnan 1994: «Islam in the age of postmodernity», in Akbar S. Ahmed and Hastings Donnan (eds.), *Islam, Globalization and Postmodernity* (London: Routledge).

Akintoye, Stephen 1976: *Emergent African States: Topics in Twentieth Century African History* (London: Longman).

Albrow, Martin 1996: *The Global Age: State and Society beyond Modernity* (Cambridge, MA: Polity).

Aldridge, Alan 1987: «In the absence of the minister: structures of subordination in the role of deaconess in the Church of England», *Sociology*, 21.

Anderson, Elijah 1990: *Streetwise: Race, Class, and Change in an Urban Community* (Chicago: University of Chicago Press).

Anderson, F. S. 1977: «TV violence and viewer aggression: accumulation of study results 1956-1976», *Public Opinion Quarterly*, 41.

Ashton, David N. 1986: *Unemployment under Capitalism: The Sociology of British and American Labour Markets* (London: Wheatsheaf).

Ashworth, A. E. 1980: *Trench Warfare, 1914-1918* (London: Macmillan).

Bahrami, Homa and Stuart Evans 1995: «Flexible recycling and high-technology entrepreneurship», *California Management Review*, 22.

Bamforth, Anne 1999: «The restive season», *Guardian*, 15 December.

Barker, Martin 1981: *The New Racism: Conservatives and the Ideology of the Tribe* (Frederick, MD: University Publications of America).

Baudrillard, Jean 1988: *Selected Writings* (Cambridge, MA: Polity).

Beck, Ulrich 1992: *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage).

Beck, Ulrich 1995: *Ecological Politics in an Age of Risk* (Cambridge, MA: Polity).

Beck, Ulrich and Elizabeth Beck-Gernsheim 1995: *The Normal Chaos of Love* (Cambridge: Polity).

Becker, Howard 1950: *Through Values to Social Interpretation* (Durham, NC: Duke University Press).

Becker, Howard S. 1963: *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance* (New York: Free Press).

Bell, Daniel 1973: *The Coming of Post-industrial Society: A Venture in Social Forecasting* (New York: Basic Books).

Benn, Caroline and Clyde Chitty 1996: *Thirty Years On: Is Comprehensive Education Alive and Well or Struggling to Survive* (London: David Fulton).

Berger, Peter and Thomas Luckmann 1966: *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge* (Garden City, NY: Doubleday).

Bernstein, Basil 1975: *Class, Codes and Control* (3 vols., London: Routledge and Kegan Paul).

Bertelson, David 1986: *Snowflakes and Snowdrifts: Individualism and Sexuality in America* (Lanham, MD: University Press of America).

Berthoud, Richard 1999: «Young Caribbean men and the labour market: a comparison with other ethnic groups» (York: YPS).

Blackburn, Clare 1991: *Poverty and Health: Working with Families* (Milton Keynes: Oxford University Press).

Blankenhorn, David 1995: *Fatherless America* (New York: Basic Books).

Blau, Peter M. 1963: *The Dynamics of Bureaucracy* (Chicago: University of Chicago Press).

Blau, Peter M. and Otis Dudley Duncan 1967: *The American Occupational Structure* (New York: Wiley).

Blauner, Robert 1964: *Alienation and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press).

Boden Deirdre and Harvey Molotch 1994: «The compulsion of proximity», in Deirdre Boden and Roger Friedland (eds.), *Nowhere: Space, Time and Modernity* (Berkeley, CA: University of California Press).

Bogdanor, V. 1990: *Women at the Top* (London: Hansard).

Bonney, Norman 1992: «Theories of social class and gender», *Sociology Review*,1.

Borja, Jordi and Manuel Castells 1997: *Local and Global: The Management of Cities in the Information Age* (London: Earthscan).

Bottomley, A. K. and K. Pease 1986: *Crime and Punishment: Interpreting the Data* (Milton Keynes: Open University Press).

Bourdieu, Pierre 1986: *Disctinction: A Social Critique of Judgements of Taste* (London: Routledge and Kegan Paul).

Bourdieu, Pierre 1988: *Language and Symbolic Power* (Cambridge, MA: Polity).

Bourdieu, Pierre 1990: *The Logic of Practice* (Cambridge, MA: Polity).

Bourdieu, Pierre and Jean-Claude Passeron 1977: *Reproduction : In Education, Society and Culture* (London: Sage).

Bowbly, John 1953: *Child Care and the Growth of Love* (Harmondsworth: Penguin).

Boyer, Robert and Daniel Drache (eds.) 1996: *States against Markets: The Limits of Globalization* (London: Routledge).

Braverman, Harry 1974: *Labour and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century* (New York: Monthly Review Press).

Breen, Richard and John H. Goldthorpe 1999: «Class inequality and meritocracy: a critique of Saunders and an alternative analysis», *British Journal of Sociology*, 50.

Brennan, Teresa 1988: «Controversial discussions and feminist debate», in Naomi Segal and Edward Timms (eds.), *The Origins and Evolution of Psychoanalysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press).

Brewer, Rose M. 1993: «Theorizing race, class and gender: the new scholarship of black feminist intellectuals and black women's labour», in Stanlie M. James and Abena P. A. Busia (eds.), *Theorizing Black Feminisms: The Visionary Pragmatism of Black Women* (New York: Routledge).

Browne, Ken and Ian Bottrill 1999: «Our unequal, unhealthy nation», *Sociology Review*, 9.

Brownmiller, Susan 1975: *Against our Will: Men, Women and Rape* (London: Secker and Warburg).

Brubaker, Rogers 1998: «Migrations of ethnic unmixing in the «New Europe», *International Migration Review*, 32.

Bruce, Steve 1996: *Religion in the Modern World: From Cathedrals to Cults* (Oxford: Oxford University Press).

Brundtland Commission 1987: *Our Common Future* (New York: United Nations).

Bull, Peter 1983: *Body Movement and Interpersonal Communication* (New York: Wiley).

Burchell, Brendan J. et al. 1999: *Job Insecurity and Work Intensification: Flexibility and the Changing Boundaries of Work* (York: YPS).

Burns, Thomas and G. M. Stalker 1966: *The Management of Innovation* (London: Tavistock).

Butler, Judith 1999: *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (London: Routledge).

Butler, Tim and Mike Savage 1995: *Social Change and the Middle Classes* (London: UCL Press).

Bynum, Caroline Walker, Steve Harell and Paula Richman (eds.) 1986: *Gender and Religion: On the Complexity of Symbols* (Boston, MA: Beacon).

Byrne, Lavinia 1994: *Women at the Altar: The Ordination of Women in the Roman Catholic Church* (London: Mowbray).

Campbell, Beatrix 1993: *Goliath: Britain's Dangerous Places* (London: Methuen).

Capps, Walter H. 1990: *The New Religious Right: Piety, Patriotism and Politics* (Columbia: University of South Carolina Press).

Carswell, John 1985: *Government and the Universities in Britain: Progress and Performance 1960-1980* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Cashmore, E. Ellis 1987: *The Logic of Racism* (London: Allen and Unwin).

Castells, Manuel 1977: *The Urban Question: A Marxist Approach* (London: Edward Arnold).

Castells, Manuel 1983: *The City and the Grass Roots: A Cross-cultural Theory of Urban Social Movements* (London: Edward Arnold).

Castells, Manuel 1996: *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell).

Castells, Manuel 1997: *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell).

Castells, Manuel 1998: *End of Millenium* (Oxford: Blackwell).

Castells, Manuel 2000: «Information technology and global capitalism», in Will Hutton and Anthony Giddens (eds.), *On the Edge: Living with Global Capitalism* (London: Cape).

Castles, Stephen and Mark J. Miller 1993: *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (London: Macmillan).

Chamberlain, Mary 1999: «Brothers and sisters, uncles and aunts: a lateral perspective on Caribbean families», in E. B. Silva and Carol Smart (eds.), *The New Family?* (London: Sage).

Chambliss, William J. 1978: *On the Take: From Petty Crooks to Presidents* (Bloomington: Indiana University Press).

Chapman, Karen 1986: *The Sociology of Schools* (London: Tavistock).

Chodorow, Nancy 1978: *The Reproduction of Mothering* (Berkeley, CA: University of California Press).

Chodorow, Nancy 1988: *Psychoanalytic Theory and Feminism* (Cambridge, MA: Polity).

Church of England 1985: *Faith in the City: The Report of the Archbishop of Canterbury's Commission on Urban Priority Areas* (London: Christian Action).

Cicourel, Aaron V. 1968: *The Social Organization of Juvenile Justice* (New York: Wiley).

Cisneros, Henry G. (ed.) 1993: *Interwoven Destinies: Cities and the Nation* (New York: Norton).

Clark, Terry Nichols and Vincent Hoffman-Martinot 1998: *The New Political Culture* (Boulder, Colo.: Westview).

Clegg, Stewart 1990: *Modern Organizations: Organization Studies in the Postmodern World* (London: Sage).

Cloward, R. and L. Ohlin 1960: *Delinquency and Opportunity* (New York: Free Press).

Cohen, Albert 1955: *Delinquent Boys* (London: Free Press).

Cohen, Robin 1994: *Frontiers of Identity: The British and the Others* (Harlow: Longman).

Cohen, Robin 1997: *Global Diasporas: An Introduction* (London: UCL Press).

Cohen, Stanley 1980: *Folk Devils and Moral Panics: The Creation of the Mods and Rockers* (Oxford: Martin Robertson).

Cohen, Stanley and Laurie Taylor 1972: *Psychological Survival: The Experience of Long-Term Imprisonment* (Harmondsworth: Penguin).

Cohn, Norman 1970a: *The Pursuit of the Millennium* (London: Paladin).

Cohn, Norman 1970b: «Mediaeval millenarianism», in Sylvia L. Thrupp (ed.), *Millennial Dreams in Action: Studies in Revolutionary Religious Movements* (New York: Schocken).

Coleman, James S. 1987: «Families and schools», *Educational Researcher,* 16.6.

Collins, James and Jerry Porras 1994: *Built to Last* (New York: Century).

Connell, R. W. 1987: *Gender and Power: Society, the Person and Sexual Politics* (Cambridge, MA: Polity).

Connell, R. W. 1995: *Masculinities* (Cambridge, MA: Polity).

Corbin, Juliet and Anselm Strauss 1985: «Managing chronic illness at home: three lines of work», *Qualitative Sociology*, 8.

Coward, Rosalind 1984: *Female Desire: Women's Sexuality Today* (London: Paladin).

Cox, Oliver C. 1959: *Class, Caste and Race: A Study in Social Dynamics* (New York: Monthly Review Press).

Cox, Peter R. 1976: *Demography* (5th ed., New York: Cambridge University Press).

Creighton, Colin 1999: «The rise and decline of the «male breadwinner family» in Britain», *Cambridge Journal of Economics*, 23.

Crompton, Rosemary 1997: *Women and Work in Modern Britain* (Oxford: Oxford University Press).

Crompton, Rosemary 1998: *Class and Stratification: An Introduction to Current Debates* (2nd ed., Cambridge: Polity).

Crompton, Rosemary and Fiona Harris 1998: «Explaining women's employment patterns: «orientations to work» revisited', *British Journal of Sociology*, 49.

Crow, Graham and Michael Hardey 1992: «Diversity and ambiguity among lone-parent households in modern Britain», in Catherine Marsh and Sara Arber (eds.), *Families and Households: Divisions and Change* (London: Macmillan).

Currie, David and Martin Siner 1999: «The BBC: balancing public and commercial purpose», in *Public Purpose in Broadcasting: Funding the BBC* (Luton: University of Luton Press).

Currie, Elliott 1998a: «Crime and market society: lessons from the United States», in Paul Walton and Jock Young (eds.), *The New Criminology Revisited* (London: Macmillan).

Currie, Elliott 1998b: *Crime and Punishment in America* (New York: Henry Holt).

Dahrendorf, Ralf 1959: *Class and Class Conflict in Industrial Society* (London: Routledge; first pub. 1957).

Davie, Grace 1994: *Religion in Britain since 1945: Believing without Belonging* (Oxford: Blackwell).

Davies, Bronwyn 1991: *Frogs and Snails and Feminist Tales* (Sydney: Allen and Unwin).

Davis, Mike 1990: *City of Quartz: Excavating the Future in Los Angeles* (London: Vintage).

Davis, Stanley M. 1988: *2001 Management: Managing the Future Now* (London: Simon and Schuster).

Denney, David 1998: «Anti-racism and the limits of equal opportunities policy in the criminal justice system», in Catherine Jones Finer and Mike Nellis (eds.), *Crime and Social Exclusion* (Oxford: Blackwell).

Dennis, Norman and George Erdos 1992: *Families without Fatherhood* (London: IEA Health and Welfare Unit).

Denver, David 1994: *Elections and Voting Behaviour in Britain* (2nd ed., Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).

DfEE (Department for Education and Employment) 1998: *Meeting the Childcare Challenge* (London: DfEE).

De Witt, Karen 1994: «Wave of suburban growth is being fed by minorities», *New York Times,* 15 August.

Dobash, R. Emerson and Russel Dobash 1980: *Violence against Wives: A Case against the Patriarchy* (London: Open Books).

Dobash, R. Emerson and Russell P. Dobash 1992: *Women, Violence and Social Change* (London: Routledge).

Dore, Ronald 1973: *British Factory, Japanese Factory: The Origins of National Diversity in Industrial Relations* (London: Allen and Unwin).

Doyal, Lesley 1995: *What Makes Women Sick: Gender and the Political Economy of Health* (London: Macmillan).

DTI (Department of Trade and Industry) 2000: *Just around the Corner* (London: DTI).

Duncan, Otis Dudley 1971: «Observations on population», *New Physician,* 20 April.

Duncombe, Jean and Dennis Mardsen 1993: «Love and intimacy: The gender division of emotion and «emotion work»: a neglected aspect of sociological discussion of heterosexual relationships,» *Sociology,* 27.

Duneier, Mitchell 1999: *Sidewalk* (New York: Farrar, Straus and Giroux).

Duneier, Mitchell and Harvey Molotoch 1999: «Talking city trouble: interactional vandalism, social inequality, and the «urban interaction problem»», *American Journal of Sociology,* 104.

Durkheim, Emile 1952: *Suicide: A Study in Sociology* (London: Routledge and Kegan Paul; first pub. 1897).

Durkheim, Emile 1976: *The Elementary Forums of the Religious Life* (London: Allen and Unwin; first pub. 1912).

Durkheim, Emile 1982: *The Rules of Sociological Method* (London: Macmillan; first pub. 1895).

Durkheim, Emile 1984: *The Division of Labour in Society* (London: Macmillan; first pub. 1893).

Dyer, Clair 1999: «Let's Stay Together», *Guardian,* 25 October.

The Economist 1996: *The Pocket World in Figures* (London: Economist Publications).

Ehrenreich, Barbara and John Ehrenreich 1979: «The professional-managerial class», in Pat Walker (ed.), *Between Labour and Capital* (Hassocks: Harvester Press).

Eibl-Eibelsfeldt, I. 1973: «The expressive behaviour of the deaf-and-blind born,» in M. von Cranach and I. Vine (eds.), *Social Communication and Movement* (New York: Academic Press).

Ekman, Paul and W. V. Friesen 1978: *Facial Action Coding System* (New York: Consulting Psychologists Press).

Eldgridge, John (ed.) 1993: *Getting the Message: News, Truth and Power* (London: Routledge).

Ell, Kathleen 1996: «Social networks, social support and coping with serious illness: the family connection», *Social Science and Medicine*, 42.

Elshtain, Jean Bethke 1987: *Women and War* (New York: Basic Books).

Ennew, Judith 1986: *The Sexual Exploitation of Children* (Cambridge, MA: Polity).

Epstein, Debbie et al. 1998: *Failing Boys: Issues in Gender and Achievement* (Buckingham: Open University Press).

Eriscon, Richard and Kevin Haggerty 1999: *Policing the Risk Society* (Oxford: Clarendon).

Erikson, Robert and John Goldthorpe 1993: *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press).

Esping-Andersen, Gosta 1990: *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge, MA: Polity).

ESRC (Economic and Social Research Council) 1997: *Twenty-Something in the 1900s: Getting on, Getting By, Getting Nowhere,* research briefing (Swindon: ESRC).

Estrich, Susan 1987: *Real Rape* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Evans, David J. 1992: «Left realism and the spatial study of crime», in David J. Evans et al. (eds.), *Crime, Policing and Place: Essays in Environment Criminology* (London: Routledge).

Evans, Martin 2000: «Poor show», *Guardian,* 6 March.

Evans-Pritchard, E. E. 1956: *Nuer Religion* (Oxford: Oxford University Press).

Eysenck, Hans 1964: *Crime and Personality* (London: Routledge and Kegan Paul).

Faludi, Susan 1999: *Stiffed: The Betrayal of the Modern Man* (London: Chatto and Windus).

Ferguson, Kathy E. 1984: *The Feminist Case against Bureaucracy* (Philadelphia: Temple University Press).

Feuerbach, Ludwig 1957: *The Essence of Christianity* (New York: Harper and Row; first pub. 1841).

Firestone, Shulamith 1971: *The Dialectic of Sex: The Case of Feminist Revolution* (London: Cape).

Fischer, Claude S. 1984: *The Urban Experience* (2nd ed., New York: Harcourt Brace Jovanovich).

Flowers, Ronald Barri 1987: *Women and Criminality: The Woman as Victim, Offender and Practitioner* (New York: Greenwood Press).

Ford, Clellan S. and Frank A. Beach 1951: *Patterns of Sexual Behaviour* (New York: Harper and Row).

Foucault, Michel 1970: *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences* (London: Tavistock).

Foucault, Michel 1978: *The History of Sexuality* (London: Penguin).

Foucault, Michel 1979: *Discipline and Punish* (Harmondsworth: Penguin).

France, Alan and Paul Wiles 1998: «Dangerous futures: social exclusion and youth work in late modernity», in Catherine Jones Finer and Mike Nellis (eds.), *Crime and Social Exclusion* (Oxford: Blackwell).

Fraser, Nancy 1989: *Unruly Practices: Discourse and Gender in Contemporary Social Theory* (Cambridge, MA: Polity).

Fraser, Steven (ed.) 1995: *The Bell Curve Wars: Race, Intelligence and the Future of America* (New York: Basic Books).

Freidson, Eliot 1970: *Profession of Medicine: A Study of the Sociology of Applied Knowledge* (New York: Dodd, Mead).

Freud, Sigmund 1975: *The Psychopathology of Everyday Life* (Harmondsworth: Penguin).

Friedlander, Daniel and Gary Burtless 1994: *Five Years After: The Long-Term Effects of Welfare-to-Work Programs* (New York: Russell Sage).

Fukuyama, Francis 1989: «The end of history?» *National Interest,* 16.

Fukuyama, Francis 1997: *The End of Order* (London: Social Market Foundation).

Gallie, Duncan 1994: «Are the unemployed an under-class? Some evidence from the social change and economic life initiative», *Sociology,* 28.

Gans, Herbert J. 1962: *The Urban Villagers: Group and Class in the Life of Italian-Americans* (2nd ed., New York: Free Press).

Gardner, Carol Brooks 1995: *Passing By: Gender and Public Harassment* (Berkeley, CA: University of California Press).

Gardner, Howard 1993: *Multiple Intelligences: The Theory in Practice* (New York: Basic Books).

Garfinkel, Harold 1963: «A conception of, and experiments with, «trust» as a condition of stable concerted actions», in O. J. Harvey (ed.), *Motivation and Social Interaction* (New York: Ronald Press).

Garfinkel, Harold 1984: *Studies in Ethnomethodology* (Oxford: Blackwell).

Gavron, Hannah 1966: *The Captive Wife: Conflicts of Housebound Mothers* (London: Routledge and Kegan Paul).

Gelis, Jacques 1991: *History of Childbirth: Fertility, Pregnancy, and Birth in Early Modern Europe* (Boston: Northeastern University Press).

Gellner, Ernest 1983: *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell).

Gerbner, George et al. 1979: «The demonstration of power: violence profile no. 10», *Journal of Communication,* 29.

Gerbner, George et al. 1980: «The «mainstreaming» of America: violence profile no. 11», *Journal of Communication,* 30.

Gershuny, J. I. and I. D. Miles 1983: *The New Service Economy: The Transformation of Employment in Industrial Societies* (London: Frances Pinter).

Gershuny, Jonathan et al. 1994: «The domestic labour revolution: a process of lagged adaptation», in Michael Anderson, Frank Bechofer and Jonathan Gershuny (eds.), *The Social and Political Economy of the Household* (Oxford: Oxford University Press).

Gibbons, John H. 1990: *Trading Around the Clock: Global Securities Markets and Information Technology* (Washington, DC: US Congress).

Giddens, Anthony 1984: *The Constitution of Society* (Cambridge: Polity).

Gillian, Audrey 1999: «Shelter backs rethink on homeless», *Guardian,* 15 November.

Ginn, Jay et al. 1996: «Feminist fallacies: a reply to Hakim on women's employment», *British Journal of Sociology,* 47.

Ginzbury, Carlo 1980: *The Cheese and the Worms* (London: Routledge and Kegan Paul).

Gittings, Danny 1999: «Mickey Mouse invasion», *Guardian,* 3 November.

Giuffre, Patti A. and Christine L. Williams 1994: «Boundary lines: labeling sexual harassment in restaurants», *Gender and Society,* 8.

Glasgow Media Group 1976: *Bad News* (London: Routledge).

Glass, David (ed.) 1954: *Social Mobility in Britain* (London: Routledge and Kegan Paul).

Glueck, Sheldon W. and Eleanor Glueck 1956: *Physique and Delinquency* (New York: Harper and Row).

Goffman, Erving 1968: *Asylums: Essays on the Social Situation of Mental Patients and Other Inmates* (Harmondsworth: Penguin).

Goffman, Erving 1969: *The Presentation of Self in Everyday Life* (Harmondsworth: Penguin).

Goffman, Erving 1971: *Relations in Public: Microstudies of the Public Order* (London: Allen Lane).

Goffman, Erving 1974: *Frame Analysis* (New York: Harper and Row).

Goffman, Erving 1981: *Forms of Talk* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press).

Goldstein, Paul J. 1979: *Prostitution and Drugs* (Lexington, MA: D. C. Heath).

Goldthorpe, John H. 1983: «Women and class analysis: in defence of the conventional view», *Sociology,* 17.

Goldthorpe, John H. and Gordon Marshall 1992: «The promising future of class analysis», *Sociology,* 26.

Goldthorpe, John H. and Clive Payne 1986: «Trends in intergenerational class mobility in England and Wales 1972-1983», *Sociology,* 20.

Goldthorpe, John H. with Catriona Llewellyn and Clive Payne 1980: *Social Mobility and Class Structure in Modern Britain* (Oxford: Clarendon Press; 2nd ed. 1987).

Goldthorpe, John H. et al. 1968-9: *The Affluent Worker in the Class Structure* (3 vols., Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Goleman, Daniel 1996: *Emotional Intelligence: Why It Can Matter More than IQ* (London: Bloomsbury).

Goodhardt, G. J., A. S. C. Ehrenberg and M. A. Collins 1987: *The Television Audience* (2nd ed., London: Gower).

Gorz, André 1982: *Farewell to the Working Class* (London: Pluto).

Gottfredson, Michael R. and Travis Hirschi 1990: *A General Theory of Crime* (Stanford, Calif.: Stanford University Press).

Gould, Stephen Jay 1995: «Curveball», in Steven Fraser (ed.), *The Bell Curve Wars: Race, Intelligence and the Future of America* (New York: Basic Books).

Grabosky, P. N. and Russell G. Smith 1998: *Crime in the Digital Age: Controlling Telecommunications and Cyberspace Illegalities* (New Brunswick, NJ: Transaction).

Graef, Roger 1989: *Talking Blues* (London: Collins).

Graham, Heather 1987: «Women's smoking and family health», *Social Science and Medicine,* 25.

Graham, Heather 1994: «Gender and class as dimension of smoking behaviour in Britain: insights from a survey of mothers,» *Social Science and Medicine,* 38.

Greenblat, Cathy Stein 1983: «A hit is a hit... or is it? Approval and tolerance of the use of physical force by spouces», in David Finkellor et al. (eds.), *The Dark Side of Families: Current Family Violence Research* (Beverly Hills, Calif.: Sage).

Grint, Keith 1991: *The Sociology of Work* (Cambridge, MA: Polity).

Grusky, David B. and Robert M. Hauser 1984: «Comparative social mobility revisited: models of convergence and divergence in 16 countries», *American Sociological Review,* 49.

Guibernau, Montserrat 1999: *Nations without States: Political Communities in a Global Age* (Cambridge, MA: Polity).

Gunter, Barrie 1985: *Dimensions of Television Violence* (London: Gower).

Habermas, Jürgen 1986-8: *The Theory of Communicative Action* (2 vols. Cambridge, MA: Polity).

Habermas, Jürgen 1989: *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge, MA: Polity).

Hakim, Catherine 1995: «Five feminist myths about women's employment», *British Journal of Sociology*, 46.

Hakim, Catherine 1996: *Key Issues in Women's Work: Female Heterogeneity and the Polarisation of Women's Employment* (London: Athlone Press).

Hakim, Catherine 1998: «Hakim's response», *British Journal of Sociology,* 49.

Hall, Edward T. 1959: *The Silent Language* (New York: Doubleday).

Hall, Edward T. 1966: *The Hidden Dimension* (New York: Doubleday).

Hall, Ruth, Selma James and Judith Kertesz 1984: *The Rapist Who Pays the Rent* (2nd ed., Bristol: Falling Wall Press).

Hall, Stuart 1992: «The question of cultural identity', in Stuart Hall, David Held and Tony McGrew (eds.), *Modernity and its Futures* (Cambridge, MA: Polity).

Hall, Stuart et al. 1978: *Policing in the Crisis: Mugging, the State and Law and Order* (London: Macmillan).

Hall, Stuart et al. 1982: *The Empire Strikes Back* (London: Hutchinson).

Hall, Stuart et al. 1988: «New times», *Marxism Today,* October.

Handy, Charles 1994: *The Empty Raincoat: Making Sense of the Future* (London: Hutchinson).

Harker, Lisa 1996: «The family-friendly employer in Europe», in Suzan Lewis and Jeremy Lewis (eds.), *The Work-Family Challenge: Rethinking Employment* (London: Sage).

Harrison, Martin 1985: *TV News: Whose Bias?* (Hermitage: Policy Journals).

Harrison, Paul 1983: *Inside the Inner City: Life under the Cutting Edge* (Harmondsworth: Penguin).

Hartley-Brewer, Julia 1999: «Gay couple will be legal parents», *Guardian,* 28 October.

Harvey, David 1973: *Social Justice and the City* (Oxford: Blackwell).

Harvey, David 1982: *The Limits to Capital* (Oxford: Blackwell).

Harvey, David 1985: *Consciousness and the Urban Experience: Studies in the History and Theory of Capitalist Urbanization* (Oxford: Blackwell).

Hawley, Amos H. 1950: *Human Ecology: A Theory of Community Structure* (New York: Ronald Press).

Hawley, Amos 1968: «Human ecology», *International Encyclopaedia of Social Sciences,* vol. 4 (Glencoe: Free Press).

Heath, Anthony 1981: *Social Mobility* (London: Fontana).

Hebdige, Dick 1997: *Cut'n' Mix Culture, Identity and Caribbean Music* (London: Methuen).

Heelas, Paul 1996: *The New Age Movement: The Celebration of the Self and the Sacralization of Modernity* (Oxford: Blackwell).

Heidensohn, Frances 1985: *Women and Crime* (London: Macmillan).

Held, David 1996: *Models of Democracy* (2nd ed., Cambridge, MA: Polity).

Held, David et al. 1999: *Global Transformations Politics, Economics and Culture* (Cambridge, MA: Polity).

Henslin, James M. and Mae A. Briggs 1971: «Dramaturgical desexualization: the sociology of the vaginal examination», in James M. Henslin (ed.), *Studies in the Sociology of Sex* (New York: Appleton-Century-Crofts).

Henslin, James M. and Mae A, Briggs 1997: «Behaviour in public places: the sociology of the vaginal examination», in James M. Henslin (ed.), *Down to Earth Sociology: Introductory Readings* (9th ed., New York: Free Press).

Heritage, John 1984: *Garfinkel and Ethnomethodology* (Cambridge, MA: Polity).

Herman, Edward 1998: «Privatising public space», in Daya Kishan Thussu (ed.), *Electronic Empires: Global Media and Local Resistance* (London: Arnold).

Herman, Edward S. and Robert W. McChesney 1997: *The Global Media: The New Missionaries of Global Capitalism* (London: Cassell).

Hernstein, Richard J. and Charles Murray 1994: *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life* (New York: Free Press).

Hills, John 1998: «Does income mobility mean that we do not need to worry about poverty?» in A. B. Atkinson and John Hills (eds.), *Exclusion, Employment and Opportunity* (London: Center for the Analysis of Social Exclusion).

Hirschi, Travis 1969: *Causes of Delinquency* (Berkeley, CA: University of California Press).

Hirst, Paul 1997: «The global economy» myths and realities», *International Affairs,* 73.

Hirst, Paul and Grahame Thompson 1999: *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (rev. ed., Cambridge, MA: Polity).

HMSO (Her Majesty's Stationery Office) 1992: *Social Trends 22* (London: HMSO).

HMSO (Her Majesty's Stationery Office) 1999: *Social Trends 29* (London: HMSO).

HMSO (Her Majesty's Stationery Office) 2000: *Social Trends 30* (London: HMSO).

Hochschild, Arlie 1983: *The Managed Heart: Commercialization of Human Feeling* (Berkeley, CA: University of California Press).

Hochschild, Arlie 1989: *The Second Shift: Working Parents and the Revolution at Home* (New York: Viking).

Hochschild, Arlie 1997: *The Time Bind* (New York: Metropolitan Books).

Hodge, Robert and David Tripp 1986: *Children and Television: A Semiotic Approach* (Cambridge, MA: Polity).

Hooks, Bell 1997: *Bone Black: Memories of Girlhood* (London: Women's Press).

Howarth, Catherine et al. 1999: *Monitoring Poverty and Social Exclusion 1999* (York: Joseph Rowntree Foundation).

Hughes, Everett C. 1945: «Dilemmas and contradiction of status», *American Journal of Sociology,* 50.

Hughes, Gordon 1991: «Taking crime seriously? A critical analysis of New Left Realism», *Sociology Review,* 1.

Hugill, Barry 1996: «Death of the comprehensives», *Observer,* 7 January.

Huntington, Samuel 1993: «One clash of civilizations?» *Foreign Affairs,* 72.3.

Iganski, Paul and Geoff Payne 1999: «Socio-economic restructuring and employment: the case of minority ethnic groups», *British Journal of Sociology,* 50.

Illich, Ivan D. 1973: *Deschooling Society* (Harmondsworth: Penguin).

Illich, Ivan 1976: *Limits to Medicine* (London: Marion Boyars).

Innis, Harold A. 1950: *Empire and Communications* (Oxford: Oxford University Press).

Innis, Harold A. 1950: *The Bias of Communication* (Toronto: Toronto University Press).

IPPR (Institute of Public Policy Research) 1999: *Unsafe Streets: Street Homelessness and Crime* (London: IPPR).

Iyer, Pico 1989: *Video Nights in Katmandu* (New York: Vintage).

Jacobs, Jane 1961: *The Death and Life of Great American Cities* (New York: Vintage).

Jahoda, Marie, Paul F. Lazarsfeld and Hans Zeisel 1972: *Marienthal: The Sociography of an Unemployed Community* (London: Tavistock; forst pub. 1933).

Janus, S. S. and D. H. Heid Bracey 1980: «Runaways: pornography and prostitution», mimeo, New York.

Jencks, Christopher 1994: *The Homeless* (Cambridge, MA.: Harvard University Press).

Jenkins, Simon 1987: «Eve versus the Adams of the Church», *Sunday Times,* 6 September.

Jensen, Arthur 1967: «How much can we boost IQ and scholastic achievement?» *Harvard Educational Review,* 29.

Jensen, Arthur 1979: *Bias in the Mental Testing* (New York: Free Press).

Jobling, Ray 1988: «The experience of psoriasis under treatment», in Michael Bury and Robert Anderson (eds.), *Living with Chronic Illness: The Experience of Patients and their Families* (London: Unwin Hyman).

Johnson, Richard 1991: «A new road to serfdom? A critical history of the 1988

Act», in Education Group II, *Education Limited: Schooling, Training and the New Rights in England since 1979* (London: Unwin Hyman).

Jones, Gill 1997: «Youth homelessness and the «underclass»», in Robert MacDonald (ed.), *Youth, the «Underclass» and Social Exclusion* (London: Routledge).

Jones, Trevor 1993: *Britain's Ethnic Minorities* (London: Policy Studies Institute).

Joeseph Rowntree Foundation 1995: *Joseph Rowntree Foundation Inquiry into Income and Wealth* (York: JFR).

Joshi, Heather and Georgia Verropoulou 1999: *Maternal Employment and Child Outcomes* (London: Smith Institute).

Jowell, Roger et al. (eds.) 1996: *British Social Attitudes: The 13th Report* (Aldershot: Dartmouth).

Judge, Ken 1995: «Income distribution and life expectancy: a critical appraisal», *British Medical Journal,* 311.

Kamin, Leon J. 1977: *The Science and Politics of IQ* (Harmondsworth: Penguin).

Kanter, Rosabeth Moss 1977: *Men and Women of the Corporation* (New York: Basic Books).

Kasarda, John D. and Morris Janowitz 1974: «Community attachment in mass society», *American Sociological Review,* 39.

Kautsky, Joseph 1982: *The Politics of Aristocratic Empires* (Chapel Hill: University of North Carolina Press).

Kelling, George L. and Catherine M. Coles 1997: *Fixing Broken Windows: Restoring Order and Reducing Crime in our Communities* (New York: Free Press).

Kelly, Liz 1988: *Surviving Sexual Violence* (Cambridge, MA: Polity).

Kelly, Michael P. 1992: *Colitis* (London: Tavistock / Routledge).

Kelsey, Tim 1996: «I want to live for ever», *Sunday Times New Review,* 7 January.

Kepel, Gilles 1994: *The Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity and Judaism in the Modern World* (Cambridge, MA: Polity).

Kingdom, John 1999: *Government and Politics in Britain* (rev. ed., Cambridge: Polity).

Kinsey, Alfred C. et al. 1948: *Sexual Behaviour in the Human Male* (Philadelphia: W. B. Saunders).

Kinsey, Alfred C. et al. 1953: *Sexual Behaviour in the Human Female* (Philadelphia: W. B. Saunders).

Knorr-Cetina, Karen and Aaron V. Cicourel (eds.) 1981: *Advances in Social Theory and Methodology: Towards an Interpretation of Micro- and Macro-Sociologies* (London: Routledge and Kegan Paul).

Koser, Khalid and Helma Lutz 1998: «The new migration in Europe: contexts, constructions and realities», in Khalid Koser and Helma Lutz (eds.), *The New Migration in Europe: Social Constructions and Social Realities* (Basingstoke: Macmillan).

Krupat, Edward 1985: *People in Cities: The Urban Environment and its Effects* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Kumar, Vinod 1993: *Poverty and Inequality in the UK and the Effects on Children* (London: National Children's Bureau).

Laing, R. D. 1971: *Self and Others* (Harmondsworth: Penguin).

Lantenari, Vittorio 1963: *The Religions of the Oppressed: A Study of Modern Messianic Cults* (New York: Knopf).

Laumann, Edward O. et al. 1994: *The Social Organization of Sexuality: Sexual Practices in the United States* (Chicago: University of Chicago Press).

Lazarfeld, Paul F., Bernard Berelson and Hazel Gaudet 1948: *The People's Choice?* (New York: Columbia University Press).

Lea, John and Jock Young 1984: *What Is To Be Done about Law and Order?* (London: Penguin).

Leadbeater, Charles 1999: *Living on Thin Air: The New Economy* (London: Viking).

Leisering, Lutz and Stephan Leibfried 1999: *Time and Poverty in Western Welfare States* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Lemert, Edwin 1972: *Human Deviance, Social Problems and Social Control* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Lewis, Oscar 1961: *The Children of Sanchez* (New York: Random House).

Lewis, Suzan and Karen Taylor 1996: «Evaluating the impact of family-friendly employer policies: a case study», in Suzan Lewis and Jeremy Lewis (eds.), *The Work-Family Challenge: Rethinking Employment* (London: Sage).

Lewontin, Richard C. 1995: «Sex, lies and social science», *New York Review of Books,* 20 April.

Lie, Suzanne S. and Virginia E. O'Leary 1990: *Storming the Tower: Women in the Academic World* (London: Kogan Page).

Liebert, Robert M., Joyce N. Sprafkin and M. A. S. Davidson 1982: *The Early Window: Effects of Television on Children and Youth* (London: Pergamon Press).

Lilley, Sarah-Jane et al. 1996: *British Social Attitudes and Northern Ireland Social Attitudes Surveys: Technical Report* (London: Social and Community Planning Research).

Lim, Lin Lean 1998: *The Sex Sector: The Economic and Social Bases of Prostitution in Southeast Asia* (Geneva: International Labour Organization).

Lipset, Seymour Martin and Reinhard Bendix 1959: *Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley, CA: University of California Press).

Locke, John 2000: «Can a sense of community flourish in cyberspace?» *Guardian,* 11 March.

Logan, John R. and Harvey L. Molotch 1987: *Urban Fortunes: The Political Economy of Place* (Berkeley, CA: University of California Press).

Lorber, Judith 1994: *Paradoxes of Gender* (New Haven, Conn.: Yale University Press).

Lull, James 1997: «China turned on (revisited): television, reform and resistance», in Annabelle Sreberny-Mohammadi et al. (eds.), *Media in Global Context: A Reader* (London: Arnold).

Lynch, Finola 2000: «Can mothers really have a career?» *Guardian,* 24 January.

Lyon, Christina and Peter de Cruz 1993: *Child Abuse* (London: Family Law).

Lyon, David 1994: *The Electronic Eye: The Rise of Surveillance Society* (Cambridge, MA: Polity).

Lyotard, Jean-François 1985: *The Postmodern Condition* (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Mac an Ghaill Máirtín 1994: *The Making of Men: Masculinities, Sexualities and Schooling* (Buckingham: Open University Press).

Macgregor, Susanne and Ben Pimlott 1991: «Action and inaction in the cities», in Macgregor and Pimlott, *Tackling the Inner Cities: The 1980s Reviewed, Prospects for the 1900s* (Oxford: Clarendon Press).

MacIntyre, Sally 1997: «The Black Report and beyond: what are the issues?» *Social Science and Medicine,* 44.

Mack, Joanna and Stewart Lansley 1985: *Poor Britain* (London: George Allen and Unwin).

Mack, Joanna and Stewart Lansley 1992: *Breadline Britain 1900s: The Findings of the Television Series* (London: London Weekend Television).

McKeown, Thomas 1979: *The Role of Medicine: Dream, Mirage or Nemesis?* (Oxford: Blackwell).

McLuhan, Marshall 1964: *Understanding Media* (London: Routledge and Kegan Paul).

Macpherson, Sir W. 1999: *The Stephen Lawrence Inquiry* (London: Stationery Office).

Mallinowski, Bronislaw 1982: «*Magic, Science and Religion», and Other Essays* (London: Souvenir Press).

Malthus, Thomas 1976: *Essay on the Principle of Population* (New York: Norton; first pub. 1798).

Marshall, Gordon and David Firth 1999: «Social mobility and personal satisfaction: evidence from ten countries», *British Journal of Sociology,* 50.

Marshall, Gordon et al. 1988: *Social Class in Modern Britain* (London: Hutchinson).

Marshall, T. H. 1963: *Sociology at the Crossroads* (London: Heinemann).

Marshall, T. H. 1973: *Class, Citizenship and Social Development* (Westport, Conn.: Greenwood).

Martineau, Harriet 1962: *Society in America* (Garden City, NY: Doublebay; first pub. 1837).

Mason, Angela and Anya Palmer 1996: *Queer Bashing: A National Survey of Hate Crimes against Lesbian and Gay Men* (London: Stonewall).

Mason, David 1995: *Race and Ethnicity in Modern Britain* (Oxford: Oxford University Press).

Matthews, Roger and Jock Young (eds.) 1986: *Confronting Crime* (London: Sage).

Meadows, Donella H. et al. 1974: *The Limits in Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (2nd ed., New York: Universe Books).

Meadows, Pamela (ed.) 1996: *The Future of Work: Contributions to the Debate* (York: YPS).

Meek, James 2000: «Nun quits over women priests», *Guardian,* 12 January.

Merton, Robert K. 1957: *Social Theory and Social Structure* (rev. ed., Glencoe: Free Press).

Michels, Roberto 1967: *Political Parties* (New York: Free Press, first pub. 1911).

Middleton, Sue, Karl Ashworth and Ian Braithwaite 1997: *Small Fortunes: Spending on Children, Childhood Poverty and Parental Sacrifice* (York: Joseph Rowntree Foundation).

Miles, Robert 1993: *Racism after «Race Relations»* (London: Routledge).

Miller, Patrick McC. and Martin Plant 1996: «Drinking, smoking and illicit drug use among 15 and 16 year olds in the United Kingdom», *British Medical Journal,* 313.

Mills, Charles 1997: *The Racial Contract* (Ithaca, NY: Cornell University Press).

Mills, C. Wright 1956: *The Power Elite* (Oxford: Oxford University Press).

Mills, C. Wright 1970: *The Sociological Imagination* (Harmondsworth: Penguin).

Milne, A. E. Hatzidimitradou and T. Harding 1999: *Later Lifestyles: A Survey by Help the Aged and Yours Magazine* (London: Help the Aged).

Miner, Horace 1956: «Body ritual among the Nacirema», *American Anthropologist,* 58.

Mintzberg, Henry 1979: *The Structuring of Organizations* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Mirsky, Jonathan 1982: «China and the one child family», *New Society,* 18 February.

Mitchell, Juliet 1973: *Psychoanalysis and Feminism* (London: Allen Lane).

Mitnick, Kevin 2000: «They call me a criminal», *Guardian,* 22 February.

Modood, Tariq 1991: «The Indian economic success», *Policy and Politics,* 19.

Modood, Tariq 1994: «Political blackness and British Asians», *Sociology,* 28.

Modood, Tariq et al. 1997: *Ethnic Minorities in Britain: Diversity and Disadvantage* (London: Policy Studies Institute).

Mohammadi, Ali 1998: «Electronic empires: an Islamic perspective», in Daya Kishan (ed.), *Electronic Empires: Global Media and Local Resistance.*

Molnar, Alex 1996: *Giving Kids the Business: The Commercialization of American's Schools* (Boulder, Colo.: Westview).

Molotch, Harvey and Deirdre Boden 1985: «Talking social structure: discourse, dominance and the Watergate hearings», *American Sociological Review,* 50.

Moore, R. 1995: *Ethnic Statistics and the 1991 Census* (London: Runnymede Trust).

Morris, Lydia 1993: *Dangerous Classes: The Underclass and Social Citizenship* (London: Routledge).

Moynihan, Daniel P. 1965: *The Negro Family: A Case for National Action* (Washington, DC: U S Government Printing Office).

Mumford, Lewis 1973: *Interpretations and Forecasts* (London: Secker and Warburg).

Muncie, John 1999: *Youth and Crime: A Critical Introduction* (London: Sage).

Murdoch, Rupert 1994: «The century of networking», *Eleventh Annual John Bonython Lecture,* Center for Independent Studies, Australia.

Murdock, George 1949: *Social Structure* (New York: Macmillan).

Murray, Charles A. 1984: *Losing Ground: American Social Policy, 1950-1980* (New York: Basic Books).

Murray, Charles 1990: *The Emerging British Underclass* (London: Institute of Economic Affairs).

Nazroo, James 1995: «Uncovering gender differences in the use of marital violence: the effect of methodology,» *Sociology,* 29.

Neale, Bren and Carole Smart 1997: «Experiments with parenthood», *Sociology,* 31.

Negroponte, Nicholas 1995: *Being Digital* (London: Hodder and Stoughton).

Nettleton, Sarah 1995: *The Sociology of Health and Illness* (Cambridge, MA: Polity).

Neustatter, Angela 1999: «Happy ever after», *Guardian,* 22 October.

Noel, Gerard 1980: *The Anatomy of the Catholic Church* (London: Hodder and Stoughton).

Oakley, Ann 1974: *The Sociology of Housework* (Oxford: Martin Robertson).

Oakley, Ann 1984: *The Captured Womb: A History of the Medical Care of Pregnant Women* (Oxford: Blackwell).

Oakley, Ann et al. 1994: «Life stress, support and class inequality: explaining the health of women and children», *European Journal of Public Health,* 4.

O'Brien, Margaret and Deborah Jones 1999: «Children, parental employment and educational attainment: an English case study», *Cambridge Journal of Economics,* 23.

Ohmae, Kenichi 1990: *The Borderless World: Power and Strategy in the Industrial Economy* (London: Collins).

Ohmae, Kenichi 1995: *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: Free Press).

Omi, Michael and Howard Winant 1994: *Racial Formation in the United States: From the 1960s to the 1990s* (2nd ed., New York: Routledge).

Ouchi, William G. 1979: «A conceptual framework for the design of organizational control mechanisms», *Management Science,* 25.

Ouchi, William G. 1981: *Theory Z: How American Business Can Meet the Japanese Challenge* (Reading, MA.: Addison-Wesley).

Owen, D. 1992: *Ethnic Minorities in Britain: Settlement Patterns,* 1991 Census Statistical Paper no. 1, National Ethnic Minority Data Archive.

Pahl, Jan 1989: *Money and Marriage* (Basingstoke: Macmillan).

Park, Robert E. 1952: *Human Communities: The City and Human Ecology* (New York: Free Press).

Parry, Noel and José Parry 1976: *The Rise of the Medical Profession* (London: Croom Helm).

Parsons, Talcott 1952: *The Social System* (London: Tavistock).

Parsons, Talcott and Robert F. Bales 1956: *Family: Socialization and Interaction Process* (London: Routledge and Kegan Paul).

Pascoe, Eva 2000: «Can a sense of community flourish in cyberspace?» *Guardian,* 11 March.

Paul, Diana Y. 1985: *Women in Buddhism: Images of the Feminine in the Mohayana Tradition* (Berkeley, CA: University of California Press).

Pearce, Frank 1976: *Crimes of the Powerful: Marxism, Crime and Deviance* (London: Pluto Press).

Peterson, Peter G. 1999: *Gray Dawn: How the Coming Age Wave will Transform America- and the World* (New York: Random House).

Phillips, Tim 1999: «A single skill is not enough», *Guardian,* 28 October.

Philo, Greg 1991: «Seeing is believing», *Social Studies Review,* May.

Phizacklea, Annie and Carol Wolkowitz 1995: *Homeworking Women: Gender, Racism and Class at Work* (Lonodn: Sage).

Pierson, Christopher 1994: *Dismantling the Welfare State? Reagan, Thatcher and the Politics of Retrenchment* (Cambridge: Cambridge University Press).

Pilkington, Edward 1992: «Hapless democratic experiment», *Guardian,* 28 January.

Piore, Michael J. and Charles F. Sabel 1984: *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books).

Plummer, Kenneth 1975: *Sexual Stigma: An Interactive Account* (London: Routledge and Kegan Paul).

Pollak, Otto 1950: *The Criminality of Women* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press).

Pollert, Anna 1988: «Dismantling flexibility», *Capital and Class,* no. 34.

President's Commission on Organized Crime 1986: *Records of Hearings, June 24-26, 1985* (Washington, DC: US Government Printing Office).

Quah, Danny 1999: *The Weightless Economy in Economic Development* (London: Center for Economic Performance).

Rake, Katherine (ed.) 2000: *Women's Incomes over the Lifetime* (London: Stationery Office).

Ratcliffe, Peter 1999: «Housing inequality and «race»: some critical reflections on the concept of «social exclusion»», *Ethnic and Racial Studies,* 22.

Redman, Peter 1996: «Empowering men to disempower themselves: heterosexual masculinities, HIV and the contradictions of anti-oppressive education», in Máirtín Mac and Ghaill (eds.), *Understanding Masculinities* (Buckingham: Open University Press).

Reeves, Richard 1999: «Relax, you're a good mum», *Guardian,* 10 October.

Reid, Ivan et al. 1991: «The education of the elite», in G. Walford (ed.), *Private Schooling: Tradition, Change and Diversity* (Oxford: Chapman).

Reskin, Barbara and Irene Padavic 1994: *Women and Men at Work* (Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press).

Rex, John and Robert Moore 1967: *Race, Community and Conflict: A Study of Sparkbrook* (Oxford: Oxford University Press).

Richardson, Diane and Hazel May 1999: «Deserving victims? Sexual status and the social construction of violence», *Sociological Review*, 47.

Riesman, David 1961: *The Lonely Crowd: A Study in the Changing American Character* (New Haven, Conn.: Yale University Press).

Ritzer, George 1996: *The McDonaldization of Society: An Investigation into the Changing Character of Contemporary Social Life* (rev. ed., Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press).

Robbins, Thomas and Susan J. Palmer (eds.) 1997: *Millennium, Messiahs, and Mayhem: Contemporary Apocalyptic Movements* (London: Routledge).

Rosenau, James N. 1997: *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Rosener, Judy B. 1997: *America's Competitive Secret: Women Managers* (New York: Oxford University Press).

Rossi, Alice 1973: «The first woman sociologist: Harriet Martineau», in *The Feminist Papers: From Adams to de Beauvoir* (New York: Columbia University Press).

Rubin, Lillian 1990: *The Erotic Wars: What Happened to the Sexual Revolution?* (New York: Farrar).

Rubin, Lillian B 1994: *Families on the fault Line* (New York: HarperCollins).

Rutherford, Jonathan 1988: «Who's that man», in Rowena Chapman and Jonathan Rutherford (eds.), *Male Order: Unwrapping Masculinity* (London: Lawrence and Wishart).

Rutherford, Jonathan and Rowena Chapman 1988: «The forward march of men halted», in Rowena Chapman and Johnathan Rutherford (eds.), *Male Order: Unwrapping Masculinity* (London: Lawrence and Wishart).

Sabel, Charles F. 1982: *Work and Politics: The Division of Labour in Industry* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Saks, Mike (ed.) 1992: *Alternative Medicine in Britain* (Oxford: Clarendon Press).

Sassen, Saskia 1991: *The Global City: New York, London, Tokyo* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Sassen, Saskia 1998: *Globalization and its Discontents: Essays on the Mobility of People and Money* (New York: New Press).

Saunders, Peter 1990: *Social Class and Stratification* (London: Routledge).

Saunders, Peter 1996: *Unequal but Fair? A Study of Class Barriers in Britain* (London: IEA Health and Welfare Unit).

Savage, Mike et al. 1992: *Property, Bureaucracy and Culture: Middle Class Formation in Contemporary Britain* (London: Routledge).

Sayers, Janet 1986: *Sexual Contradiction: Psychology, Psychoanalysis and Feminism* (London: Tavistock).

Scarman, Leslie George 1982: *The Scarman Report* (Harmondsworth: Penguin).

Schiller, Herbert I. 1989: *Culture Inc.: The Corporate Takeover of Public Expression* (New York: Oxford University Press).

Schiller, Herbert I. 1991: «Not yet the post-imperialist era», *Critical Studies in Mass Communications*, 8.

Schwarz, John and Thomas Vogly 1992: *The Forgotten Americans* (New York: Norton).

Scott, John 1991: *Who Rules Britain?* (Cambridge, MA: Polity).

Scott, Sue and David Morgan 1993: «Bodies in a social landscape», in Sue Scott and David Morgan (eds.), *Body Matters: Essays on the Sociology of the Body* (London: Falmer Press).

Scriven, Jeannie 1984: «Women at work in Sweden», in Marilyn J. Davidson and Cary L. Cooper (eds.), *Working Women: An International Survey* (New York: Wiley).

Seidman, Steven 1997: *Difference Troubles: Queering Social Theory and Sexual Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Sennett, Richard 1993: *The Conscience of the Eye: The Design and Social Life of Cities* (London: Faber and Faber).

Sennett, Richard 1998: *The Corrosion of Character: The Personal Consequences of Work in New Capitalism* (London: Norton).

Seymour-Ure, Colin 1998: «Leaders and leading articles: characterization of John Major and Tony Blair in the editorials of the national daily press», in Ivor Crewe, Brain Gossechalk and John Bartle (eds.), *Political Communications: Why Labour Won the General Election of 1997* (London: Frank Cass).

Sharma, Ursula 1992: *Complementary Medicine Today: Practitioners and Patients* (London: Routledge).

Sheldon, William A. 1949: *Varieties of Delinquent Youth* (New York: Harper).

Skellington, Richard with Paulette Morris 1996: *«Race' in Britain Today* (2nd ed., London: Sage).

Skocpol, Theda 1979: *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Slapper, Gary and Steve Tombs 1999: *Corporate Crime* (Essex: Longman).

Smart, Carol and Bren Neale 1999: *Family Fragments?* (Cambridge, MA: Polity).

Smith, Anthony 1979: *Nationalism in the Twentieth Century* (New York: New York University Press).

Smith, Donna 1990: *Stepmothering* (Lonodn: Harvester).

Social Exclusion Unit 1999: *Single Pregnancy* (London: HMSO).

Solomos, John and Tim Rackett 1991: «Policing and urban unrest: rotten constitution and policy response», in Ellis Cashmore and Eugene McLanghlin (eds.), *Out of Order? Policing Black People* (London: Routledge).

Sreberny-Mohammadi, Annabelle 1992: «Media integration in the Third World», in B. Gronbeck et al. (eds.), *Media, Consciousness and Culture* (London: Sage).

Sreberny-Mohammadi, Annabelle et al. (eds.) 1997: *Media in a Global Context: A Reader* (London: Arnold).

Stanton, Elizabeth Cady 1985: *The Woman's Bible: The Original Feminist Attack on the Bible* (Edinburgh: Polygon Books, first pub. 1895).

Stanworth, Michelle 1984; «Women and class analysis: a reply to John Goldthorpe», *Sociology*, 18.

Stark, Rodney and William Sims Bainbridge 1985: *The Future of Religion, Secularism, Revival, and Cult Formation* (Berkeley, CA: University of California Press).

Statham, June 1986: *Daughters and Sons: Experiences of Non-sexist Childraising* (Oxford: Blackwell).

Stone, Jennie 2000: *Losing Perspective: Global Affairs in British Terrestrial Television 1989-1999* (London: International Broadcasting Trust).

Straus, Murray A. and Richard J. Gelles 1986: «Societal change and change un family violence from 1975 to 1985 as revealed by two national surveys», *Journal of Marriage and the Family*, 48.

Sullivan, Andrew 1995: *Virtually Normal: An Argument about Homosexuality* (London: Picador).

Sullivan, Oriel 1997: «Time waits for no (wo)man: an investigation of the gendered experience of domestic time,» *Sociology*, 31.

Sutherland, Edwin H. 1949: *Principles of Criminology* (Chicago: Lippincott).

Swann Committee 1985: *Education for All: Report of the Committee into the Education of Ethnic Minority Children* (London: HMSO).

Sydie, R. A. 1987: *Natural Women, Cultured Men: A Feminist Perspective on Sociological Theory* (New York: Methuen).

Taylor, Ina, Paul Walton and Jock Young 1973: *The New Criminology: For a Social Theory of Deviance* (London: Routledge and Kegan Paul).

Thomas, W. I. and Florian Znaniecki 1966: *The Polish Peasant in Europe and America* (New York: Dover; first pub. in 5 vols. 1918-20).

Thompson, John B. 1990: *Ideology and Modern Culture* (Cambridge, MA: Polity).

Thompson, John B. 1995: *The Media and Modernity: A Social Theory of the Media* (Cambridge: Polity).

Thompson, Warren S. 1929: «Population», *American Journal of Sociology*, 34.

Thussu, Daya Kishan 1999: «Privatizing the airwaves: the impact of globalization on broadcasting in India», *Media, Culture and Society*, 21.

Tizard, Barbara and Martin Hughes 1984: *Young Children Learning, Talking and Thinking at Home and at School* (London: Fontana).

Tough, Joan 1976: *Listening to Children Talking* (London: Ward Lock Educational).

Townsend, Peter 1979: *Poverty in the United Kingdom* (Harmondsworth: Penguin).

Townsend, Peter et al. 1987: *Poverty and Labour in London* (London: Low Pay Unit).

Trades Union Congress 2000: «Qualifying for racism», TUC, London.

Troeltsch, Ernst 1981: *The Social Teaching of the Christian* (2 vols., Chicago: University of Chicago Press).

UNDP (United Nations Development Programme) 1998: *Human Development Report* (Oxford: Oxford University Press).

UNDP (United Nations Development Programme) 1999: *Human Development Report* (Oxford: Oxford University Press).

Urban Task Force 1999: *Towards and Urban Renaissance,* final report of the Urban Task Force, chaired by Lord Rogers of Riverside (London: Department of the Environment, Transport and the Regions).

Urry, John 1990: *The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies* (London: Sage).

US Bureau of Justice 1998: *Capital Punishment 1997,* Statistics Bulletin (Washington DC: US Government Printing Office).

van Gennep, Arnold 1977: *The Rites of Passage* (London: Routledge and Kegan Paul; first pub. 1908).

Vidal, Denis 1998: «When the gods drink milk! Empiricism and belief in contemporary Hinduism», *South Asia Research,* 18.

Vogler, Carolyn and Jan Pahl 1994: «Money, power and inequality in marriage», *Sociological Review,* 42.

Wajcman, Judy 1998: *Managing like a Man: Women and Men in Corporate Management* (Cambridge, MA: Polity).

Walby, Sylvia A. 1986: «Gender, class and stratification: toward a new approach», in Rosemary Crompton and Michael Mann (eds.), *Gender and Stratification* (Oxford: Blackwell).

Walby, Sylvia 1990: *Theorizing Patriarchy* (Oxford: Blackwell).

Walker, Carol 1994: «Managing Poverty», *Sociology Review,* April.

Walker, Nick 1995: «Could you be a fitness junkie?» *Independent,* 4 December.

Wallis, Roy 1984: *The Elementary Forms of New Religious Life* (London: Routledge and Kegan Paul).

Warde, Alan and Kevin Heatherington 1993: «A changing domestic division of labour? Issues of measurement and interpretation», *Work, Employment and Society,* 7.

Waterhouse Inquiry 2000: *Lost in Care, report of the Tribunal of Inquiry into the Abuse of Children in Care...,* chaired by Sir Ronald Waterhouse (London: Stationery Office).

Webb, Rob and Hal Westergaard 1991: «Social stratification, culture and education», *Sociology Review,* 1.

Weber, Max 1951: *The Religion of China* (New York: Free Press).

Weber, Max 1952: *Ancient Judaism* (New York: Free Press).

Weber, Max 1958: *The Religion of India* (New York: Free Press).

Weber, Max 1963: *The Sociology of Religion* (Boston, MA: Beacon).

Weber, Max 1976: *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (London: Allen and Unwin; first pub. 1904-5).

Weeks, Jeffrey 1986: *Sexuality* (London: Methuen).

Weeks, Jeffrey et al. 1999: «Partners by choice: equality, power and commitment in non-heterosexual relationships», in Graham Allen (ed.), *The Sociology of the Family: A Reader* (Oxford: Blackwell).

Weitzman, Lenore et al. 1972: «Sexual socialization in picture books for preschool children», *American Journal of Sociology,* 77.

Wells, John 1995: *Crime and Unemployment* (London: Employment Policy Institute).

Westergaard, John 1995: *Who Gets What? The Hardening of Class Inequality in the Late Twentieth Century* (Cambridge, MA: Polity).

While, Michael and Malcolm Trevor 1983: *Under Japanese Management: The Experience of British Workers* (London: Heinemann).

Wilkins, Leslie T. 1964: *Social Deviance: Social Policy: Action and Research* (London: Tavistock).

Wilkinson, Helen 1994: *No Turning Back* (London: Demos).

Wilkinson, Helen and Geoff Mulgan 1995: *Freedom's Children: Work, Relationships and Politics for 18-34 year olds in Britain Today* (London: Demos).

Wilkinson, Richard 1996: *Unhealthy Societies: The Afflictions of Inequality* (London: Routledge).

Williams, Simon J. 1993: *Chronic Respiratory Illness* (London: Routledge).

Willis, Paul 1977: *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs* (London: Saxon House).

Willmott, Peter 1963: *The Evolution of a Community: A Study of Dagenham after Forty Years* (London: Routledge and Kegan Paul).

Willott, Sara and Christine Griffin 1996: «Men, mascul-inity and the challenge of long-term unemployment», in Máirtín Mac an Ghaill (ed.), *Understanding Masculinities* (Buckingham: Open University Press).

Wilson, Bryan 1982: *Religion in Sociological Perspective* (Oxford: Oxford University Press).

Wilson, James Q. and George Kelling 1982: «Broken windows», *Atlantic Monthly,* March.

Wilson, Jamie 2000: «One third of mothers forced out of full-time working», *Guardian,* 24 January.

Wilson, William Julius 1978: *The Declining Significance of Race: Blacks and Changing American Institutions* (Chicago: University of Chicago Press).

Wilson, Willliam Julius 1999: «When work disappears: new implications for race and urban poverty in the global economy», *Ethnic and Racial Studies,* 22.

Wirth, Louis 1938: «Urbanism as a way of life», *American Journal of Sociology,* 44.

Wood, Stephen 1989: «The transformation of work?», in Stephen Wood (ed.), *The Transformation of Work? Skills, Flexibility and the Labour Process* (London: Unwin Hyman).

Woolgar, Steve and Dorothy Pawluch 1985: «Ontological gerrymandering: the anatomy of social problem explanations», *Social Problems*, 32.

World Bank 2000: *World Development Report* (New York: Oxford University Press).

Worrall, Anne 1990: *Offending Women: Female Law-breakers and the Criminal Justice System* (London: Routledge).

Worsley, Peter 1970: *The Trumpet Shall Sound: A Study of «Cargo» Cults in Melanesia* (London: Paladin).

Wright, Erik Olin 1978: *Class, Crisis and the State* (London: New Left Books).

Wright, Erik Olin 1985: *Classes* (London: Verso).

Wright, Erik Olin 1997: *Class Counts: Comparative Studies in Class Analysis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Wyatt, Edward 1999: «Investors are seeing profits in nation's demand for education», *New York Times,* 4 November.

Young, Jock 1998: «Breaking windows: situating the new criminology», in Paul Walton and Jock Young (eds.), *The New Criminology Revisited* (London: Macmillan).

Young, Jock 1999: *The Exclusive Society: Social Exclusion, Crime and Difference in Late Modernity* (London: Sage).

Young, Michael and Tom Schuller 1991: *Life after Work: The Arrival of the Ageless Society* (London: HarperCollins).

Young, Michael and Peter Willmott 1973: *The Symmetrical Family: A Study of Work and Leisure in the London Region* (London: Routledge and Kegan Paul).

Zammuner, Vanda Lucia 1987: «Children's sex-role stereotypes: a cross-cultural analysis», in Phillip Shaver and Clyde Hendrick, *Sex and Gender* (London: Sage).

Zeitlin, Irving 1984: *Ancient Judaism: Biblical Criticism from Max Weber to the Present* (Cambridge, MA: Polity).

Zeitlin, Irving 1988: *The Historical Jesus* (Cambridge, MA: Polity).

Zerubavel, Eviatar 1979: *Patterns of Time in Hospital Life* (Chicago: University of Chicago Press).

Zerubavel, Eviatar 1982: «The standardization of time: a sociohistorical perspective», *American Journal of Sociology,* 88.

Zimbardo, Philip 1972: «Pathology of imprisonment», *Society,* 9.

Zubaida, Sami 1996: «How successful is the Islamic Republic in Islamizing Iran?», in J. Beinin and J. Stork (eds.), *Political Islam: Essay from the Middle East Report* (Berkeley, CA: University of California Press).

Zuboff, Shoshana 1988: *In the Age of the Smart Machine: The Future of Work and Power* (New York: Basic Books).

الفهرس

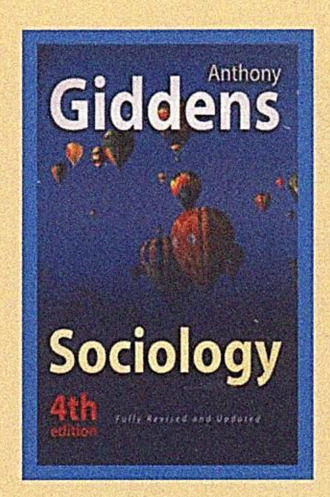
- غ -

- ف -

- ن -

- هـ -

علم الاجتماع



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

هذه ترجمةُ الطبعةِ الرابعة المحدَّثة من كتاب أنتوني غِدِنْز: «علم الاجتماع». وهي ترجمةٌ يبرّرها نجاحُ هذا الكتاب، عالمياً، وحاجةُ القرّاء العرب - أساتذةً وطلاباً وباحثين - إلى مثله. إن فيه تناولاً لمنظومة واسعة من القضايا المحورية في دراسة المجتمعات البشرية الحديثة وما قبل الحديثة، بصرف النظر عمّا قد يكون بينها من تنوّع في الأنساق والثقافات ومن تفاوت في مراحل النمو. إنه يتميّز بالجمع بين الشمول والتنوّع، مع التزام المنهج النقدي. لذلك فإن ما يطرحه من تساؤلات كبرى تساهم في إذكاء روح البحث العلمي عند القارئ وتحفّزه على المزيد من الاستقصاء والمتابعة. وهو يستخدم تقانات المعلومات الحديثة، إضافةً إلى المراجع الأكاديمية العادية، تحاشياً للطرق التلقينيّة المعهودة.

وضع المؤلف تصديراً خاصاً لهذه الترجمة. وقد وافق، كما وافق ناشر الطبعة الإنكليزية، على حذف بعض المعالجات الجزئيّة، السردية أو الإحصائيّة، التي لا تفيد القارئ العربي، وعلى إدراج «مُدخَلات» عربيّة اجتهد المترجم في اختيار ما يمثلها من نصوص بعض المتخصصين العرب.

- **أنتوني غِدِنْز:** من أبرز علماء الاجتماع ومن أكثرهم ذيوعاً وتأثيراً في علم الاجتماع المعاصر. عمل أستاذاً لعلم الاجتماع وزميلاً في جامعة كمبريدج، ومديراً لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الشهيرة، وأصدر خلال العقود الثلاثة الماضية ما يزيد عن خمسة وثلاثين مؤلفاً مرجعياً في العلوم الاجتماعية.

علي مولا



المنظمة العربية للترجمة

ISBN9953-0-0479-x

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها